شرح مغني اللبيب للعلامة

الدماميني طيب الله

ثراه

T. C.
MİLLİ [illegible] BAKANLIĞI
RAGIP [illegible] KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1196

RAGIP P.
Ka. N.
1360

١٤٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منح من لسان العرب الأيادي الحسنة وجعل كنز الفصاحة
فهو مغني اللبيب عما سواه من الألسنة ونصبه مرقاة يتوصل بها إلى فهم كتاب الله
وسنة رسوله وسببا لا ينصرف متعاطيه إلا ببلوغ أمله وحصول سؤله
أحمده على كل حال وأسأله تمييز الصواب في الإقامة والارتحال وأتضرع إليه
في أن يجعلنا ممن شرح بالحق صدرا وشرع في باب الاشتغال فارتفع قدرا وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تبنى على الإخلاص معربة عن حصول
الظفر بالنجاة والخلاص وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله وصفيه وخليله
خلاصة الوجود لبابا الكرم والجود كشاف حقائق التنزيل مفتاح أبواب الفضل
جليا بالجملة والتفصيل أفصح من نطق بالضاد وروت عنه مكارمه كل صاد ومعجزات
جمل الكلام عن وصف مفردات فضله واشتملت أخباره على محاسن تعرب عن رفع
محله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أهل البراعة والتلبس المالكين لزمام العربية
وناهيك بأمير المؤمنين أبي الحسن صلاة نعود بركاتها بتسهيل الفوائد وبسفر
ضوء صباحها عن تكميل المقاصد وسلم عليه وعليهم أجمعين تسليما كثيرا إلى
يوم الدين **أما بعد** فيقول العبد الفقير إلى المولى الغني محمد بن أبي بكر المخزومي
الدماميني عامله الله تعالى بلطفه الخفي وأجراه على عوائد بره الحفي من المعلوم
الذي سار في السهل والجبل وعمت معرفته فليس يتكلم ما خص الله تعالى هذا
القطر الهندي من النعمة الكافية والسعادة التي هي ملاذ الزمان [illegible]

بدولة

بدولة أسنى دولة ما أبل أسنادها أهل الدنيا وأما منا الأعظم المالك لرقاب العليا الذي
ساد سلاطين الأرض وما زعموا في طول البسيطة والعرض مولانا السلطان
الأعظم والخاقان الأرفع الأعلى إمام الأئمة كاشف الخطوب المدلهمة ذو العلوم
الزاهية والدولة الزاكية الطاهرة والأخلاق التي رام النسيم أن يحكي لطفها فصح
عليلا والمعالي التي تخيل السلاطين أن ينتسبوا بها فلم يجدوا إلى ذلك سبيلا ومهابة
تخضع لها أعناق الأكاسرة الأول وتواضع مع الرفعة يتعجب له أهل الدول
وشجاعة يروي أحاديث بأسها أسامة ومهلك وفر الله من السعادة والسيادة أقسامه
وكرم لا يزال العفاة يروون أخباره عن عطاء ورباح ورأي إذا عرضت المشكلات
طلع فمحا ظلمة الليل طلوع الصباح وسيرة أنامت الرعايا في مهاد الأمان وكفلت
أبا دريا بكف عوادي الزمان وعدل سوى به الحق بين شريف الخليقة ومشروفها [illegible]
كسير الشكاة تجري لذوي الحاجات على حروفها ونجابة ملكية ترد الأبصار حسرى
دثر برسلطنة إذا استوى عليه أحيى ذكر السلف الصالح وأمات ذكر كسرى شعر

لو أن سر الملك فيه مختف قامت شمائله عليه تنطق
هو أن تشير يدا الوعيد وأعتدى للعدو من المهابة يخفق
فالدين بعد تفرق مجتمع والكفر بعد تجمع متفرق

فقد أعز الله به أهل الإسلام وأذل بعزته عبدة الأصنام وأنطق بشكره حتى أفواه المحابر
وألسنة الأقلام أعظم به سلطانا كشفت أنوار معدلته ظلم الضلالة ولاح جبينه الوضاح
ناشر وجه الأماكن وأكرم بشرف المزايا فلا كيد للعدو ولا كرامة وإذا سار بين المواكب
فما هو إلا القمر حف بالكواكب ما شئت من خيول إذا صهلت فللعدو عويل وانتحاب
وقتلة كالجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب وسيوف تعطف حروفها أعناق
المعتدين وأهله فهي ترسل نجوم سهامها شياطين البغاة المتمردين ورايات تخفق

قلوب الاعداء خفقانها وتخفيض رتبتهم لمرتفعة شانها وجرات تنطلع في سما الكواكب
شموسا واقمارا وتلوت بسحائبها نمور وجوه الحسنوها منزل الاكواب منازلة
في انه البحر والعساكر ابو احمد وراحد الدرر التي يطرز بها طراب العرف وابو احمد لا وهو
الامام المعتدي بدو السلطان الذي يتشرف الهالي حيث يتعلق بابوابه ملوك
امير المومنين وسيد سادات السلاطين الواثق بالله المستعان ناصر الدنيا والدين
ابو الفتح احمد شاه بن محمد شاه بن مظفر شاه السلطان بن السلطان ادام الله دولته
التي هي في البلد الحافل وابقى مراحمه التي يتنعم بها المقيم والراحل هذا واني لما
تشرفت بالمثول بين يديه في احروفا وفي عليه يقصدوا الوداع لقضا الوطر من الرحلة
الى الوطن وتمكينا تلك بالتحرك الى شاهدة مشاهدة الالف وبردا منه الطاع
وزيادته الذي لا يمكن رده ولا يستطاع بادا عود الى شهر نصر الله وان التي في اصلح انشد
الرحال لذوا قدي في الكتاب المسمى مغني اللبيب عن كتب الاعاريب تصنيف الامام العلامة خاتمة
النحاة بالديار المصرية جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام رحمة الله تعالى عليه
ورضا عن الاحسان اليه والى حرضا من مولانا السلطان نصره الله تعالى على بنيان العلم ونشر جوهر
للفضل الذي يقتضي خلود ذكره واحسانه لاهل العلم حل عليه ورغبة في جبر حري اني بريد
فاسلت ذلك بالسمع والطاعة واقرانه هذا الكتاب جهدا الطاقة والاستطاعة على
قصور باعي وحدود باعي وعجز الذي هو وصف لازم وفتوري الذي هو للذهن الان وشرعت
في شرح لهذا الكتاب وانتع الاطراف مشرق على التعين بابادة الاشراف فاذا المدعي طويل
والخطب جليل لا يتم الا في سنين عديدة ولا يجمل الا في بعد مرة مديدة هذا واحين الى
الوطن بمع فيما لي جسد والي لتاليف والنوق الى الولد وولد الولد منعني عن اطالة التشبث
ثم اني رايت ميل المشتغلين الى الاختصار والاقتصار على الايجاز ثانيا امر تعمر اختصار وكتب هذا
الشرح مختصرا على الاحوال المهمة معتنيا بالاشيا التي تحتاج الى نقضها الى تتمة ناظر الى

الزاهد وغيرها

وتحريرها متعرضا الى تسهيل المواضع الصعبة وتقريبها اما من المناقشات مما ينفي عنا بكا
للالفاظ مما يسهل الدابر وحده ولا تنغسر منها مجالس التوضيح والتصحيح حاسما الفواد
التنبيه المخلة بالنظر الصحيح وارجو ان يكون هذا التاليف موافقا للغرض احد ما يجهد من ذكا
للعرض واقيا للمقصود دون ان عرض من اعترض جاريا على وجه الصحة والاسالة يمن في قلبه
مرض **وسميته** بهذا الغريب في الكلام على مغني اللبيب اشارة الى انه ينبغي ان ينتفع بتقليله
ولا يغيب في عدم تطويله فالغريب ينتفع به البصير المحقق ويجد صعوبة من اكبر الطرق
لاسيما عرف بادا العلة عازم على الرحلة والله اسال ان يوفقنا لما يرضيه ويهدينا
لما يوجد الانصاف ومتقنه ويرشدنا الى خلاصة القول فهو الناقد البصير
ويبعدنا من حذلان الحق فهو نعم المولى ونعم النصير **قوله**
اما بعد حمد الله الى اخره **اقول** الحمد لله هو الثنا بالمشاني على قصد التعظيم
سوا الخلق بالنعمة او بغيرها او بغيرها والافعال الاحسان والدعا بالصلاة والسلا
ابنا المومنين فدخل الصحابة او بنو هاشم وبنو المطلب وعترته ورهطه
الادنون فدخل بعض الصحابة لا كلهم والصحيح جواز الاضمار كقوله والنصر على الصليب
وعابديه اليوم الك والدليل في تصغيره دليل على ان الفه عن واو اصل فتصغير اهل
ولا داعي الى جعل تصغير آل لكون الفه بدل همزة مبدلة من ها بل لا دليل عليه ولي
احق والاحرف ونرجو ونسال من عين روية وتمهيد النزاع الطبايع جمع طبيعة
ونحيح محل الذي مفتوحة فيه وفيما قيد وتفصيل الشي ردها الى حاصله والحوايج والاهاع
مما بين الصدر واطلعت على القلوب مجاز مرسلا للمجاورة والمنزل منا التنزيل ولا ترك هنا
اولى لمناسبة المرسل وزنا والزريعة بين الديحة كالوسيلة وزنا ومعنى وافراد كل واحد منها
مع الاسناد الى الاثنين الكتاب والسنة اشارة الى انها في معنى شي واحد باعتبار الدلالة
على الطريق المستقيم والمراد بعلم الاعراب المقابل للبنا وكان المراد بالصواب علم النحو البحث

عن الكلم العربية باعتبار اعرابها وبنائها وليس المراد الاعراب المقابل للبنا وكان المراد بالصواب
الاستقامة من صاب السهم اذا لم يحد عن الغرض والصواب ايضا المطر ونزوله وقد
يراد هنا اما ان يكون الصواب مشبها بالسحاب من قبيل الاستعارة المكنية واثبات الصوب
له مراد به المراد استعارة تخييلية واما بان يكون مشبها بالمطر واثبت له الصوب الذي هو
نزول المطر على نحو ما مر والارجا النواحي والقواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع
جزئياته لتعرف احكامها منه والحالك الشديد السواد وشمرت رفعت الساتر والساعد
العضو وما فتنه للاجتهاد والمشبه بالانسان الشديد الاهتمام بغرضه على طريق الاستعارة
بالكناية وذكر الغصنين ترشيح وان لطرفها ومصدر داستانفت ابتدات والكبا بكسر العين
جمع مشبهة والتواني والكسل المبول بمعنى نفسه كونا لعتور حمة لملانا تية
والاخاد لا فانتهي الاصل ورابعا وتفصل التي جعلها اصنافا والتوصيف للعلم من قولك
وصنفت الحاجة اذا ضمنت بعضها الى بعض ولم اقف على التصنيف فيه كما فعل المصنف
ونبعث منيقا ولسيه مسائل الاعراب واثبات الحكاية واثبات الاقوال له
استعارة تخييلية والاتشاح ترشيح ويحتمل انه شبه المسائل المتكلمة بالاشيا
التي توضع الافعال من حيث لا يوصل الى الغرض الا بازالة المانع فتكون الاستعارة تحقيقية
وكذا التشبيه التحقيق والرفع للاشكال تقع الفعل الموصل للوصول الى دولة من المطالب
ومعضلات بكسر الضاد صفة محذوف اي مسائل واعاييب نهج منغلقة او منفصل يقال
عضل الامر اذا اشتد استغلق وتستشكلها الطلاب اي يعدونها مستشكلة صعبة الادراك
وعري اي معنا يطلبون اشكالها اي ازالة التباسها يقال اشكل الامر واشكل اذا التبس فالهمزة
فيه للسلب كما حكاه الجوهري نقلا عن بعض الكتب انه يقال اشكلت الكتاب اذا ازلت عنه
الالتباس والاصلاح والتكميل والتهذيب التهذيب والكلام المنقح هو الذي احسن النظر فيه
وازيلت عنه الزوائد التي لا يحتاج اليها وامن قدوتك نصيحة اي اذا كان الامر كذلك
او حذركنا بانه معقول وفيه حينئذ الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان العباسي تحليلة

دونه كتبته وبا موصولة ودونه يتعلق بفعل الصلة اوالصفة والرجال
جمع فحل وهو اعلام هم واعظمهم شانا كانه استعير من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان
كريما ونجيبا في ضوابه وبعده نفخ حرف المضارعة اي تجاوز اذا تخليلية
ومتعلقها محذوف ومواسم الفعل او لشدا وانفق على سبيل التنازع واما يجدي
اي ونفع ذلك اي المتقدم ذكره من شد الرجال وفوق الفحول او الجوض في القابلية الرتبة
على الشي من بحث في مطاوية بالاقدام عليه وينسج بكسر السين وضمها مضارع النسج
ضم اللحمة الى السدا على وجه مستحكم بين تداخليها وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع
في بديع صنعته ولطفه تحسين اسلوبه استعارة بالكناية واثبات النول استعارة
تخليلية والنسج ترشيح ويحتمل ان يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته التي نال اعلا
فيكون الاستعارة في هذه الاجزا تحقيقية تبعيته في الاول والثاني اصلية في الثالث
على النهج الحضرعليه واحمل على فعله تاكيد والمقدمة اما بفتح الدال اسم مفعول من
قدمت الشي اذا جعلته متقدما او بالكسر اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم والاعراب الاول
من قوله المسماه بالاعراب عن قواعد الاعراب لغوي يعني تقدم الابانة والاظهار والثاني
اصطلاحي يريد به علم النحو واجرا الالفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية كما يقال
اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جريها على قواعد النحو ومنه قولهم
هذا الكتاب اعراب القرآن واودع يتعدى بنفسه الى مفعولين يقول اودعت زيدا مالا
لكن المصنف ضمنه معنى وضع فعداه الى الثاني بفي وادخرت افتعل من الذخر بالذال المعجمة
وحدا بدالها مهملة كما في ذكره على الوجه المعرب والشدة تستبين وذا المعجمة قطعة
ذهب تلتقط من المعدن بلا اذابة ولوكن صغيرة والظاهر ان الذي هو المراد هنا والعقد
بكسر العين القلادة والنحو موضع من العقد والانسب بغرضه من التوضيح في تخليل بالتي
المقدمة بالنسبة اليها بينه ادنى فوك كقطرة من بحر ولا يظهر جهة حسن للاستدراك هنا

بجمع القلة المنكر وهو قطرات وتارة اسم فاعل من باح لسره اذا اظهره والتقرير تثبيت الشيء في
مقره والتحرير التهذيب واخذ الخلاصة واظهارها بمنزلة جعل الشيء خراجا لنا وهو اسم للامر
المنتفع به والفوايد الدرر التي بطنت وفصلت لغيرها وبقلائد كبار الدر جمع فريد شبهه
مسايل كتابنا النحوية باعتبار ما ادخله بينها من بدايع البيان وتكلف التعبير بالدر اذا انتظم
وفصل بغيره من الجواهر النفيسة او شبهها بكبار الدرر في النفاسة وعزة وجودها النظم والنثر
مضمومة ست ضعيف له حوض او نحو يعقب الحرص شبه لتسهيله المباحث الجليلة
بما ذكر كونه سببا للنيل من غير مشقة والاكام التروك وتغاريد الثني والجيم بكسر الخا المعجمة
السجد والصلح ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد وطغيان العلم
تجاوزه حد الاستقامة وزلة القلم خروجها عنه من الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه والمعنى
اذا عثر اي اطلع على شيء حاولت فيه الصواب فخرجت عنه بغير اختيار والشرب الطويل .:.
والفاخي بمهملة البعيد وهو صفة للمعنى واسناده الى ضميره مجاوز والكثيب بفتح الكاف
والمثلثة القريب والجواد حيث الشارحوا اذا بطنت والمرافي البيت مفعول ثاني وان تعد
فاعله ومرفوع على انه الفاعل وان تعد معاينة بدل اشتمال منه ونيلا يتون فرحة كمثل
تمييز وقد يوجد فضلا مكان نيلا وهو معناه وايضا كلمة لا تستعمل الا مع شيين بينهما
توافق ويمكن استغنا كل منهما عن الاخر نحو جا الشيين يخرجا زيد ايضا معتبرا عليه لفظا
وتقديرا وايا لتوافق نحو جا ونات ايضا وبامكان الاستغنا نحو اختصم زيد وعمرو وايضا فلا
يقال جا زيد ايضا ماذاك وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا لانه نقل [illegible] حذف
عامله وجاحده وقوع ذلك متعرضا بين ذكرى والمفعول الذي هو ثلاثة اوجه ارجع الى
الاخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعا واخبرنا تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة وضمير
فيه عايد الى مثل الضمير المتصل واذا ظهر الخلاف واله محله في محل جر على انه بدل اشتمال من
الضمير المجرور وفي ام مضاف محذوف اي في جواب انه محل والمعنى ويكره دون ذكر الخلاف في جواب

ذكر الخلاف

ذكر الخلاف وفي جواب قولنا السابق له محل باعتبار ما قبله او باعتبار ما بعده وام من قوله
ام لا محل له منقطعة بمعنى بل للاضراب وتحتمل ان يكون له محل باعتبار ما قبله باعتبار ما بعده
في محل نصب او رفع على انه حكى بتقدير اي قايلين او مقولا فيه على ان يكون حالا عن ضمير مكرون او
نعته الاولى كما سبق واشارات الى اخره مجرور عطف للفرق فهو اذا قيل اي الناس سر قبله اي
كليب بالاكف الاصابع اي الى كليب والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها اي اشارة الاصابع
في حالة كونها مع الاكف بعني ان الاشارة وقعت بالمجموع وفيه من يوم لهذه القبيلة وكاغل
بعض من بيت في صفة رمح وهو لان [illegible] الكف يغسل منه ما غسل الطريق الثعلب في التريق
والاصل وخوبه ذكري لانه ظرف مختص لكن جوزت شذوذا انتصبت واللدن بفتح اللام
وسكون الدال المهملة اللين [illegible] يهتز اي يتر ونظرا الكف وشد صدره وضمير فيه
يعود الى الهز وفي للمصاحبة بقوله هذا الرمح صدره السبب الهز معه وذلك دليل على
كثرة لينه واستقضي طلب قضاه بحيث انتهى الى غايته واصل القلم استعارة تبعية
في الفعل تا للابلاء الحقيقي وهو احداث العامة وضجر القلق اي تنبع على القلم فحايلت
بمراجعته اي استمسك وزنا قال لبست بزاين كما في ظنه الرضي الكن لما الدفوف والمراد
نغصه كثرته والمنهل اسم لمحل الشرب الذي ترده الشاربة واسم لما فيه من الما واساغ
السهل لدخول في الحلق فان جعل المنهل اسما للما فالاسناد حقيقة والا فمجاز نحو نهر
ونزد تصل اليدنا بلا منة وفي لنا موس الورود الاسل فيظل الما وغيره ودخله ولم يرحل
قلت المراد هنا المباشرة والنيل الا مجرد الاشراف وتصدر بضم الدال المهملة يرجع وذكر
العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الاخر نادما او لا اعراب له اصلا والاستقصا
طلب اقصى الشي والحوفي بحا مهملة وفا منسوب الى الحوف وهو احد من اعمال مصر للتلبس احد
بلاد الاريب فلو قال معنى لاريب لكان احسن لانه لا الدنيا ومعنى اللبيب على يشعر بالمدح لكو
واللبيب العاقل وكذا الاريب فلو قال معنى لاريب لكان احسن لا اشتمال السجع حينئذ

ويروي الحسن القدوف منه

علي لزوم ما لا يلزمه والخطل بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة الكلام الفاسد المضطرب اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط ومصدره سمي بالاعجام وتسليه فاطلاق حروف المعجم علي الكل من باب التغليب وجوز السعد ان يكون معني الاعجام ازالة العجمة بالنقط قلت لما بنتم انما كان بجعل الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة والله اعلم بالصواب **الالف المفردة قال** ان يكون حرفا ينادي به القريب كقوله افاطم مهلا بعد هذا التدلل **اقول** هذا صدر بيت من معلقة امرء القيس المشهورة والعجز وان كنت قد ازمعت صرما فاجملي وفاطم مرخم علي الصحيح ومهلا مصدر اي مهلي حذف زائده وجعل بدلا من اللفظ بالفعل كضربا زيدا وبعضهم منصوب بدلا بالفعل المبدل منه علي الاصح او بمحذوف اخر اي اتركي والتدلل بمهملة التغنج والازماع العزم الرأي الاجماع علي الشي وتصميم العزم عليه والصرم بفتح الصاد المهملة مصدر صرمه اذا قطعه وبضمها اسم للقطيعة والاجمال الاحسان والمعني تحمل النداء ها هنا علي القريب القرينة وهي ظاهرة لمن تامل **قال** وهذا خرق لاجماعهم **اقول** من وجهين احدهما جعل الهمزة للمتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب والاخر دعوى انه لم يوضع لنداء القريب غيرها والقدح في خرق اجماع النحاة مبني علي ان اجماعهم في الامور اللغوية حجة ووقع لبعض العلماء فيه تردد **قال** وحقيقته طلب الفهم **اقول** ولو قيل طلب الاعلام لاتجه وفي كلام الجوهري ايماء اليه حيث قال واستفهمني الشي فافهمته وكانه انما عدل عنه لان الافعال من المزيد ليس بكثير **قال** نحو ازيد قائم **اقول** يجوز في نحو هذا المثال الرفع علي ان يكون خبر المحذوف والنصب بفعل مقدر اي اعني ويجوز بعضهم في مثله النصب علي اسقاط الخافض اي في نحو ذلك ولعل ذلك يتعين في نحو هذا الموضع **قال** في قراءة الحرميين **اقول** اي نافع وابن كثير **قال** يعني بتحقيق الميم وليست هذه القراءة لهما خاصة كما يشعر كلامه بل قرا بذلك حمزة ايضا **قال** ويبعده انه ليس في التنزيل نداء بغيرها **اقول** امر اعترضه بعض الفضلاء

الحنفي

الحنفي من معاصري المصنف وقد ادركت انا هذا المعترض فقال الامعاد محمود بما ذكرنا يظهر فكم في القران من مفرد لم يقع الا في محل واحد كضيزي والزبانية وابهم قلت هذا الاشبه ما الكلام فيه انما هو البحث في كلمة تواليه تتردد بين معنيين احدهما نظير في القران دون الاخر وانت هذا من ضيزي وما ذكر معه **قال** اذ لا يكون الاستفهام منه تعالي علي حقيقته **اقول** لان الاستفهام عن الشي يستلزم الجهل به والجهل علي الله تعالي محال بلا شك قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا علي الاطلاق وانما يستحيل اذا كان طلب الفهم مصروفا الي المتكلم بكلام الاستفهام واما اذا كان مصروفا الي غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالي أأنت قلت للناس اتخذوني وامي نحو استفهام طلب به اقرار عيسي عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل شيئا ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوا **قال** ونظيره في حذف المعادل قوله ابي ذؤيب دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها **اقول** ابو ذؤيب الهذلي وبعد الذال المعجمة همزة تصغير ذيب وضمير المؤنث عايد الي المحبوبة واني لامره سميع حال من القلب او معترضة والطلاب مصدر طالب بمعني طلب والفعلية الاخيرة معطوفة علي الاولي والاستفهام مبتدأ في محل نصب مفعول ادري وهو معلق والمعني ان قلبه دعاه الي طلب الوصل من هذه المحبوبة فجهل حقيقة الحال في ذلك الطلب هل هو رشد او غي وقد انشد المصنف هذا البيت في فصل ام وانشده في ترجمة حذف المعطوف من الباب الخامس **قال** ولك ان تقول لا حاجة الي تقدير معادل في البيت لصحة قولك ما ادري هل طلابها رشد **اقول** يعني ان الهمزة الواقعة في البيت محتملة لان تكون لطلب التصديق وحينئذ يستغني عن تقدير المعادل بل يمتنع ان يقدر لان بتقديره لان يكون تصوريا مع فرض كونه تصديقيا هذا خلف **قال** لهل معادل لان الانيان لا يقتضي ان يكون الاستفهام مصروفا للطلب

الالف المفردة

تحقيق

شد

فتكون لطلب التصور وهل انما في التصديق فان قلت ينتقض بقوله عليه الصلاة
والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا قلنا نستشهد بما لك بعطاه هل قد تقع موقع الهمزة فيا في
المعادلة بينها اي التقيد كما ذكرت لكن القايل الذي يمنع اتصالها في هذا الحديث بجواز ان تكون منقطعة
كاستفهم ولاتم اضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل اتزوجت ثيبا وحينئذ فلا نقض قال
وقد قالوا في قوله تعالى افمن هو قايم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك او لم
يوحدوه اقول همزة مفتوحة على ان القول بمعنى الاعتقاد والجزم تقول قال ابو حنيفة
هذا الحكم اي اعتقده وراه تقولنا بعضا قال فلان بكذا اي جزم به فالفتح على الاول كما في عرفت
انك فاضل وعلى الثاني كما في جزمت بانهم قايم لكن حذف الجار ويحتمل ان يكون القول بمعناه المشهور
فتكسر الهمزة على الحكاية لكن ذلك يتوقف على صدور هذا اللفظ المحكي بعينه منهم ولهذا
على تعين منه فان ثبت انهم قالوا كذلك فالكسر واضح الا انه لو صدر المحكي عنهم على هذا النحو
لم تتعين الحكاية وكان لك ان تجعل القول بمعنى الاعتقاد والجزم فتفتح ولا تخل بذلك بالغرض
اذ المقصود الاعلام بانهم جعلوا التقدير كذا وهو حاصل سوا فتحت او كسرت قال
ويكون جعلوا لله شركا معطوفا على الخبر على التقدير الثاني اقول فيصير المعنى افمن هو
بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له شركا وفيه اقامة المظهر مقام المضمر للحجة
اختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الثاني دون الاول فتامله قال وقالوا التقدير
في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء العذاب اي كمن ينعم في الجنة اقول الظاهر ان نحو
كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المقدر فلا معنى اذن لادخال حرف التفسير على
الخبر ويمكن ان يجعل خبر التقدير محذوفا اي ثابت وذلك يدل على انهم مقدر مفسر بقوله
كمن ينعم في الجنة فحسن موقع حرف التفسير حينئذ قال وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا
الخبر وحذف المبتدا على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو خالد في النار وسقوا ماء
حميما اي امن هو خالد في الجنة يعني من هذه الآية كمن هو خالد في النار اقول هذا ليس بمتعين

الجواز

الجواز ان يكون كمن هو خالد في النار بدلا من كمن زين له سوء عمله في قوله افمن كان على بينة
من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا اهواءهم ويكون قوله الجنة التي وعد المتقون فيها انهار
من ماء غير آسن وانهار من لبن لم يتغير طعمه وانهار من خمر لذة للشاربين وانهار من عسل مصفى
ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم معترضا بين البدل والمبدل منه ايضا ان يكون كمن
هو خالد في النار خبر مثل الجنة على حذف مضاف تم به المعادلة ويصح به المقابلة والتقدير
مثل ساكن الجنة كمثل من هو خالد في النار وهو كلام في صورة الاثبات ومعناه النفي لانطوائه
تحت حكم مصدر بحرف الانكار ودخوله في حيزه وهو قوله تعالى افمن كان على بينة من ربه
كمن زين له سوء عمله وفايدة حذف حرف الانكار زيادة تصوير المكابرة ممن يسوي بين
المتمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة من اثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الانهار
وبين النار التي يسقى اهلها الحميم قال ولهذا اختصت باحكام اقول يعني ان هذه الاحكام لا تثبت
لغيرها من ادوات الاستفهام وكان الصواب او الاولى ان يقول ولهذا اختصت به احكام كما ستراه
فربما قال كقول عمر بن ابي ربيعة بدا لي منها معصم حين جمرت وكف خضيب زينت ببنان
فوالله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان المعصم بكسر الميم وفتح الصاد
المهملة موضع السوار من الساعد وجمرت رمت جمار المناسك والكف مونث ولهذا انث
الضمير العايد اليها من زينت وكف خضيب بمعنى مخضوبة اما بالحنا او بغيرها مما يتزين
من بدا لغيرها والبنان اطراف الاصابع وقوله وان كنت داريا جملة معترضة بين ادري
ومعموله المعلق هو عنه وهو بسبع رمين وضمير رمين عايد الى البنان والى هذه وصاحبها
والجمر جمرات المناسك والمعنى انه ذهل بسبب رؤية ما بدا له من محاسن تلك المراة عند
رميها الجمرات فلم يدر مع كونه من اهل الدراية ابسبع حصيات وقع الرمي ام بثمان ام لم تقدم
كقولنا كميت طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب اقول
الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور كذا في الصحاح فيحتمل ان يكون على البيت

مستعملا لمطلق الحقد بقول حصلت لي حقد لكن لاجل شوق الي النسا ولا لاجل تعب وانما
حصلت للحاق الحزن باهل بيت النبوة فان الشاعر نظم القصيدة التي هذا مطلعها في رثا
اهل البيت ومدحهم والتالم لما اتفق لهم من مصايب الدنيا ويحتمل ان يكون مستعملا في
الاول للحقد الاحقد نسيب شدة السرور قال اراد واذو الشيب يلعب اقول
وهذا استيناف في تقدير سوال كانه قيل ولم لا يلعب علي جهة الانكار اشار الي علة عدم
اللعب وهو كونه ذا شيب ولقايل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا لي حذف الهمزة لجواز ان يكون
ما حذف فيه حرف النفي للقرينة اي وذو الشيب لا يلعب والاحسن تعيين ذلك في الاختيار عند
امن اللبس قال تخصيص الاخفش بنسبة هذا الحكم اليه يقتضي بعرف المصنفين ان غيره
يخالفه في ذلك وقد صرح بعضهم بان حذفها عند امن اللبس من الضرورات فالا في غاشم
في الحلي الداني وهو ظاهر مذهب سيبويه قالوا المختار ان حذفها مطرد اذا كان بعدها
ام لكونه وثنوا اقول وقرا ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم قال محيصن بميم فجا مهملة فيا
تصغير فصاد مهملة فنون وانذرتهم في هذه القراة بهمزة واحدة وهي همزة افعل وانما
التي للتسوية فمحذوفه اقول الثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قايم ام عمرو اقول
المراد بطلب التصور السواد عن ادراك غير النسبة والنسبة في هذا السواد معلومة
لا يطلب ادراكها وانما السواد فيه عن تعيين المسند اليه هكذا تقول الجماعة واعترض عنه
بعض المتاخرين بان تصور زيدا وعمرو بخصوصه حاصل للسايل عند السواد فكيف
يسال عنه وانما المجهول عنده المطلوب له نسبة القيام الي احدهما علي التعيين وهو
غير التصديق الذي كان حاصلا عنده وذلك لان التصديق بان احدهما لا بعينه قايم
امر حاصل عنده وليس مسولا عنه والمطلوب بالسواد هو التصديق بان احدهما معينا
كزيد بخصوصه قايم وهذان التصديقان مختلفان لانه لما كان الاختلاف بينهما
باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الاخر كان اصل التصديق ان

المطلوب

الحزن وما لا ينال الحقد الا حقد بسببه شك

نظام

المطلوب هو تصور المسند اليه والمسند او قيد من قيودهما قال وهل مختصة
بطلب التصديق اقول يعني انها لا تكون لغيره لكن عبارته لا تساعد علي هذا المعني لما
صرحوا به من ان المجرور بالبا هو المقصور دون المقصود عليه الا تري ان معني قوله
تعالي يختص برحمته من يشا يجعل رحمته مقصورة علي من يشاء دون غيره لا العكس فكان
قضية هذا ان يقال وهو تختص بها طلب التصديق كما قال صاحب التلخيص ولا اختصاص
من التصديق بها وصوبه الشيخ بها الدين السبكي وشدد النكير علي من خالف هذا
الاستعمال وفي حاشية الكشاف للعلامة الجرداني البا قد تدخل في المقصور عليه كما قال
الزمخشري ان في الحمد لله دلالة علي اختصاص الحمد به والشايع العرفي هو الاول كلامه
قلت وعلي غير الشايع يتمشي ما وقع للمصنف هنا قال وبقية الادوات مختصة
بطلب التصور اقول يعني ان شانها ان لا يستعمل لغير التصور وفيه ما مر من دخول البا
علي المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي
لطلب التصديق فقط كما صرح به النحاة تلتمسوا انما استشكل غيرهم لام من ادوات
الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف علي مدخول الهمزة فيثبت
مشاركته لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا تري انك اذا قلت
ازيد قايم او عمرو قام وكان ما بعدها مستفهما عنه كما كان مع ام المتصلة وان كا
المطلوب منهما التعيين دونها ولم يقل احد معين بل المفيد له الهمزة المتقدم
ولكن البحث لا يجدي للمصنف نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف با
انه غير ام من ادوات الاستفهام قال نحو من جاك وما صنعت وكم مالك
واين بيتك ومتي سفرك اقول كون الاستفهام في ذلك لطلب التصور واضح اذ السا بل
يعلم بحي شخص ما قال الي الخاطب وتعلق صنعة منه وكان ماله ذا عدد وكون بيته في جهة
وحصول سفره في زمن ويسال عن ذلك وانما يجهل شيا ما يجي وحقيقة المصنوع وكمية المال

ساخا

و عين جهة البيت وزمن الشعر نحو يسال عن ذلك فيكون استفهاما عن هذا الطلب والتصور
فاذا قيل السايل بقوله من جاءك مثلا فقد حصل التصديق بان احدا جاء المخاطب وهذا
التصديق مغاير للتصديق بان زيدا مثلا جاء المخاطب فهو انما له ان يطلب التصديق الثاني
قطعا فتكون من قبيل طلب التصديق دون التصور على قياس ما سبق في الهمزة مع ام المنقطعة
نحو ازيد قائم ام عمرو فالجواب ان بينهما فرقا وذلك ان السايل ممن حاله لم يتصور حقيقة زيد او
عمرو لهذا السواد فاذا اجيب بزيد مثلا فاده زيادة في تصور المسند اليه بحسب خصوصه
ويحصل بحسبه التصديق ايضا بخلاف قوله ازيد قائم او عمرو لا يختلف فيه بالجواب تصور
بل مجرد التصديق **قال** وعلى النحو الم نشرح اولما اصابتكم مصيبة **اقول** التمثيل
بالاية الثانية للنفي سهو ظاهر فان لما تفيد وجود بعد لا نافية لا يقال الاستفهام فيه للانكار
فهو في معنى النفي لانا نقول انما يكون في معنى النفي ان لو كان ابطاليا وانما هو توبيخي فلا نفي لا بحسب السياق
ولا بحسب المعنى **قال** وهو فيتقضى امر فانها تشاركها في ذلك تقول اقام زيد ام لم تقم
اقول بعد قام كالهمزة تدخل على النفي كما في هذا المثال وعلى الاثبات كما في نحو قام زيد ام قعد
وفي هذا اعتراض من المصنف بان ام من ادوات الاستفهام **قال** فيقولون التقدير في افلم
ييأسوا فنضرب عنكم الذكر صفحا الى اخره **اقول** كان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا
وكذا فياتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذفا للعاطف في مثل تعدد خبر بركبة فان قلت
وكذا منع في قوله ام لم ينظروا افلم ييأسوا اما اذا ما وقع فعلا ورد عليه ذلك هنا قلت
الفرق واضح وذلك لان نحو خبر مبتدا محذوف وتقديره هو اي تقدم الهمزة على العاطف
نحو كذا فهي اخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد يجوز العطف
وتركه قياسا وما نحن فيه انه حذف هناك معطوف من بعض الامثلة للدلالة ما تقدم عليه
اي نحو ام لم ييأسوا نحو اثم اذا ما وقع وفي الكتاب بعد ذلك شي كثير تنبه للفرق بين الامرين
لتكون على بصيرة **قال** واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت

اقول

اقول لا يسلم عدم الامكان فيه لجواز ان يجعل من مبتدا خبره محذوف وهو فهوم بوجوده
ويجعل هذه الجملة معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام والتقدير اهم فما تكون
لمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوجدوه والهمزة للانكار التوبيخي **قال** وفي قوله اينا
لمبعوثون او اباؤنا فيمن قرا بفتح الواو وان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وانه
يقتضي ان يكون كهذا الثاني بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام **اقول** فيه نظر لان قوله عطف
على الضمير يقتضي ان يكون هذا من عطف المفردات والهمزة وانما تدخل على الجمل ولو دخلت
على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العطف
والهمزة تابعة ولبطل محل تعليق فمعنى حينئذ ان يكون اباؤنا مبتدا خبره محذوف
اي مبعوثون فهو اذن من عطف الجمل قال تعالى افغير الله تبغون دخلت همزة
الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما **قال** هذا مشكل
وانما جا الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه وتقرير الاشكال ان دخول
الهمزة على الفاء هو نفسه توسطها بين الجملتين فكيف توسطها لها نحوها نحو فاء العطف
المقتضي للترتيب والتراخي ونحوها في الكشاف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة
جملة والمعنى اوليك هم الفاسقون افغير الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما
هذا كلامه ولا اشكال فيه **اقول** والضابط ان الداخلة على جملة يصح حلول المصدر
محلها **اقول** ظاهره يقتضي ان المصدر واقع موقع الجملة بعد ان والهمزة وليس كذلك
بل هو قائم مقامهما جميعا **قال** ولهذا عطف وضعنا على الم نشرح لك صدرك لما
كان معناه شرحنا **اقول** فيه نظر من جهة اقتضائه ان النفي لو لم يكن لقولنا الاثبات
لم يصح العطف وليس كذلك بدليل لم يقم زيد واكرمته من غير تأويل ويمكن ان يقال انما
اراد ويكون الم نشرح خبرا باعتبار ان الانكار الابطالي جاز عطف وضعنا عليه
من حيث كونه مثبتا بحسب المعنى **قال** ولهذا كان قول جرير في عبد الملك الستم خير

وناهز الضجاج الهلا
من الرجز

من وُكب المطايا واندي العالمين بطون راح انتجي والراح الالف لو واحده راحة ونسب
النحا الي بطونها لادنا لعطا كثيرا ما يكون لها **قال** وقول العجاج اطربا وانت قنسري والدهر
للانسان دواري **أقول** هذان بيتان من مشطور التربيع كل بيت منها ثلاثة اجزاو طربا
اما مصدر موكد لفعل محذوف اي انطرب او مفعول به لمحذوف اي اتاتي طربا وعليهما
فالجملة التي بعده حالية وقنسري بقاف مكسورة ونون مشددة اما مفتوحة
او مشناه تحتية ساكنة والسين مفتوحة والمراد بذلك كله الشيخ الكبير كما قال الشيخ الاخفش
ودوار صيغة مبالغة في اسم الفاعل من دار يدور ودوري النسب للمبالغة ايضا كقولهم
في الخارج والاحمر والاعجم خارجي واحمري واعجمي **قال** ومنه حمل المخاطب علي الاقرار
والاعتراف **أقول** هذا من قبيل عطف احد المترادفين علي الاخر وفايدته تقرير المعني
في الذهن وما وقع لبعض اهل البيان في باب الاطناب من ان ذلك تطويل الفايدة غير مسلم
قال وجب ان يليه الشي الذي تقرره به **أقول** هكذا قال غير واحد من علما البيان وذكر
وذكر المصنف هنا في الكلام علي ام ان ذلك يجب في الاستفهام ايضا وقد ذكر ابن الحاجب
وغيره **قلت** وفي كتاب سيبويه ان التقديم في نحو ازيدا لقيت ام بشرا احسن وان كان لو
اخرت فقلت القيت زيدا ام عمرا لكان جايزا حسنا وفي مقرب ابن عصفور والاحسن
توسط الذي لا يسال عنه ويجوز تقديمه ويجوز تاخيره وقال الرضي اذا ولي المتصله
مفرد فالاولي ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها ليكون ام مع الهمزة بتاويل ايهما المفرد
ان بعدها بتاويل المضاف نحو ازيد عندك او عمرو ومعني ايهما عندك وافي السوق
زيد ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن
قال ولانه عليه الصلاة والسلام احالهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا **أقول**
يعني انه لو كان الاستفهام عن الفعل والتقرير به لكان الجواب فعلت او لم افعل فلما
قال فعله كبيرهم دل علي ان المراد التقرير بالفاعل **قال** قلت فما عذر عنده بان مراده

التقدير

التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي **أقول** هذا مبني علي انه لا يجب ايلا المقرر به
الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضيته هذا ان لا يوقف
علي الاعتذار المذكور لكنه قد وافق علي صحته بقوله الاولي ان تحمل الاية علي كذا
قال والاولي ان تحمل الاية علي الانكار التوبيخي او الابطالي اي الم تعلم ان المنكر
للنسخ **أقول** وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند
فان كان الخطاب للكافر المنكر علي سبيل العناد حمل الاستفهام علي الانكار التوبيخي فان
عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجه وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا حمل
الاستفهام علي الانكار الابطالي وهو ظاهر وذكر بعضهم معاني اخر لا صحة لها **قال**
الظاهر ان غرضه من هذا الكلام ان الاستفهام غير الحقيقي الذي يستعمل له الهمزة
مختص بتلك الامور الثمانية وهذا غير مسلم فاي مانع يمنع من ان المهملة الاستفهام
عند امتناع حمله علي حقيقته متولدا منها بمعونة القراين ما يناسب المقام
علي لسانه اليك وان ذلك لم يعرف عن علمك ولا عن علمه ايضا الم او دب فلانا علي لسانه
اي فان المخاطب لا يحمل منك هذا الكلام علي حقيقة الاستفهام حينئذ فيتولد
منه في هذا المقام التهديد والوعيد وعلي ذلك يخرج اللغز **أقول** وعلي ذلك يتخرج اللغز
المشهور **قال** اذا اتذكرت يوما بعض اخلاقي **أقول** الس واحدة اسنان المقرم
ضرب بطرف الانملة او غير ذلك والندم الناشف علي فوات امر وقعه التذكر الشغل
من الذكر لتلي والمراد باليوم هنا قطعة من الزمان كانت فيه ما كانت والاخلاق جمع خلق
بالضم السجية وهو السجية والطبع **قال** كقولك كما مدح
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بعودة الفضل منك علي قريش وتفرج عنهم الكرب الشداد
فالكعب بن مامة وابن سعدي باجود منك يا عمر الجواد **أقول** الفضل الاحسان وقريش
القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغم اذا كشفه والكرب بضم الكاف وفتح

للمخاطب

الراجح كوكبه بضم الكاف واسكان الواو وهي الحزن والغم وكعب بن مامة وابن سعدي بضم
السين من اجواد العرب والمشهورين والجواد السخي قال وفي الصحاح انه لنداء القريب
والبعيد وليس كذلك قال يا جبلي نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى جبل عرفات
وبقال له نعمان الاراك والصبا بفتح الصاد المهملة ريح تهب من المشرق وشم الابدان
وتهيج الاشواق الى الاوطان والاحباب وضمير نسيمها اما ان يعود على المحبوبة او على النسيم
المضاف الى الصبا على ان المراد بالاول الريح وبالثاني نفسها الضعيف فان الحكم والنسيم
نفس الريح اذا كان ضعيفا ثم ان كان الغرض بانشاد هذا البيت الاستشهاد على ان يا
ترد لنداء البعيد فقد عرفت وان كان الغرض الرد على الجوهري كما يظهر من سياق كلامه فلا
وجه له لان خلاه لا يدل على ان يا لا يكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات
اقول كقوله يا صاح يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا قال قبل هذا
البيت وحدثها كالقطر يسمعه راعي سنين تتابعت جدبا والمراد بالقطر هنا ما ينقطر
من المطر والجدب بجيم مفتوحة فدال ساكنة مهملة المحل خلاف الخصب واصاح بالقاف
المهملة والخا المعجمة استمع والحيا بالقصر المطر ويجوز ان يكون مرفوعا اي فاعل وكان تامة
ومنصوبا على انه خبر وكان ناقصة والاسم ضمير يعود الى القطر والمعنى ان رجا ان يكون
ما سمعه من وقع ذلك القطر مقدمة مطر عظيم اقول معنا ها الجواب والجزا قال
المراد بكونها للجواب ان يقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ ومقدر سوا وقعت في صدره
وحشوه واخره فلا يقع في كلام مستقلا ابتدا ليس جوابا عن شي فباعتبار ملابستها للجواب
على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون الكلام الذي هي
فيه جزا المضمون كلام اخر فالتي للمتعلق وان جواب وجزا يقول الرجل انا اتيك فيقول
اذا اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزا له على اتيانه اقول فالاول
كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها قال عبد العزيز هذا

احد الخلفا

احد الخلفا الاموين وضمير مثلها عايد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر
وكذلك انه امتدحه بقصيدة فاعجب بها فقال له تمنى اعطيك فسمي ان يكونها نايله
ثم حجبه واعطاه جايزة فيقول ان عاد لي الخليفة بمثل تلك المقالة وامكني منها لم
اتركها راضيا غيرها كما فعلت اولا قلت وايراد المصنف هذا البيت شاهدا
على وقوع اذا جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا
فالجواب للسابق منهما واللام التي في البيت مصاحبة القسم مذكور قبل هذا البيت
حلفت برب الراقصات الى منى يجول الفيافي نقعها ودميلها فالجواب للقسم السابق
لا للشرط اللاحق ولهذا لم يجزم الفعل الاول وكان للشرط قطع المسافة بسرعة جعل ذلك
اهلاكا للارض على سبيل الاستعارة والفيافي جمع فيفا وهي المفازة التي لا ما فيها وفي بعض النسخ
البوادي والنقع الغبار والذميل بذال معجمة ضرب من السير اقول وقول الحماسي لو كنت
من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذا لقام بنصري معشر خشن
عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فقوله اذا لقام بنصري بدل من لم تستبح وبدل الجواب
جواب قال كما استشهد بقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزاين رحمة ربي اذا لامسكتم
اولى لانه شاذ قر الى لان الواقع فيه هو الجواب نفسه لا بدله ومازن ابو قبيلة من تميم
ومازن ايضا في بني صعصعة بن معاوية وفي بني شيبان وتستبح ابلي تستاصلها وتاخذها
بعملها وبنو اللقيطة قوم من العرب وذهل بضم الذال المعجمة واسكان الهاء والمعشر الجماعة
من الناس وخشن بضم الخا والشين تباعا والحفيظة الخصلة التي يحفظها اي يغضب
ولوثة بضم اللام وهي الضعف او بفتحها وهي القوة وانما مثلثة فيهما قال الامام
المرزوقي والرواية الصحيحة هي ضم اللام قال وهو تعريض بقومه ليغضبوا اذ تهاجوا
لنصرته وهو في التعريض احسن من التصريح كما انه في الذم كذلك اقول والثاني ان يقال
اتيك فتقول اذا اكرمك اي ان تاتني اذا اكرمك قال قد يستهل كل هذا ان يتقدم
الشرط بوجب اعمالها لوقوعها حشوا ويجزم الجواب حينئذ او يرفع ولا يجوز النصب وجوابه

بجزم والقول

واتو زال استم ان الاسم شاذ بنا على المشهور وانما
شذ على مذهب الفراء بنا ماكان جواز جعل
الجواب المذكور للشرط المتاخر ان لم يسبق ذكره
سلمنا انه شاذ بنا على المشهور لكن لا كان الجواب
البيت لم يقع اذا في جواب ان المقدر عام
ما في الباب ان ذكر الجواب محذوف
بطوره

جوابا لكون ان اشهر التعليل اخذ بعض الادبا بدر في
بجواز قد اخرت بعض النسخ فضمها اليه
المحجبة فخطبها الى ابيها وتزوجها
بطوره

ان المصنف انما قدر الشرط ليظهر ان ما بعدها جواب لها من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها
عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى
قوله فاما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اي اذا اهلكنا واطير القول على حذف خبران اي لا اقدر
على ذلك ثم استانف ما بعده قال ذكر الرضي في تخريجه وجها اخر وهو ان يكون لا خبر مجموع
قوله اذا اهلك لا اهلك وحده قلت يعني ان المانع الذي هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها
منتف اذ المجموع هنا هو المعتمد لا بعدها فقط وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيد
اذا يقيم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع منها وما دخلت عليه الفعل بالاذ عا
اقول ان بابشاذ هو الامام ابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ النحوي مات في سنة
تسع وستين واربع مائة وبابشاذ كلمة عجمية تتضمن معناها الفرح والسرور وانظر هل
فالها مهملة او معجمة مخففة او مشددة وهل بائها الثانية مفتوحة او ساكنة فلم تحرر لي
في ذلك ما اعتمد عليه قال وقرئ شاذا بالنصب بهما وا قول لا ينبغي ان تجعل شاذا حالا
من النصب لان تقدم الحال على صاحبها المجرور ممتنع او ضعيف وانما ينبغي ان تجعل صفة
مصدر محذوف اي وقرئ قرانا شاذا فيقال قرا قرانا وقرانا وقراءة
المكسورة الخفيفة اقول وفي بعض النسخ المخففة اسم المفعول ومن خفف والاولى اولى
ليكون المقسوم صادقا على كل من الاقسام الاربعة التي ذكرها اما صدقه على كل من الرطبة
والثانية والرابعة فظاهر واما صدقه على المخفف من الثقيلة فلان تصدق المخففة
على تلك الاقسام الثلاثة لا يتخلف وهو انه يقال اطلقت المخففة على كل منهن وانما يسبق
لها تعلق باعتبار نسبتها الى الخفة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة لا ولانهم يفعلون
من قوله خففت الكلمة اي نسبتها الى الخفة كفسقت زيدا اذ نسبتها الى الفسق قال
ومن ذلك وادمن امل الكتاب الا ليؤمن به اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمن بتقدير
بحذف المبتدا وسيأتي صفته اقول والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به يرجع
الى عيسى وضمير موته يرجع الى ذلك المبتدا المحذوف والمعنى وما احد من اليهود الا سوى

من قبل

من قبل ان يموت بان عيسى عبد الله ورسوله وقيل الضمير ان لعيسى عليه السلام فان قلت
يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا والحكم حذف موصوفه
حكم حذف موصوف الجملة في انه لا يتبع الا في الشعر قلت انما ذلك اذا لم يكن المنعوت
بعضا بمجرور الحرف في وههنا في الاية بعض مجرور من مجاز قال وقيل في هذه الاية ان التقدير
وان لم تنفع اقول يعني بحذف المعطوف والعاطف ويدل على هذا المعطوف وتحيتها الا
نفي ولا يخفى ان على هذا الوجه ليست حقيقة الشرط ضرورة الاخر الواحد لا يكون مشروطا
بالشيء ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصيلة ويقع في كلامهم
انها قد تستعمل بدون واو وانما معناه انه يجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا انك
تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما يسبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بمفرده
قليل وقد قيل انه منوط بضرورة الشعر فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة عليه ومع
من اهل الجاهلية قال هي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة
اليه عالي ويقال ايضا علوي على غير قياس كذا في الصحاح اقول فحذفت همزة انا اعتباطا
قال يعني لا علة موجبة للحذف وهو بالعين والطا المهملتين والبا الموحدة
ماخوذ من قولهم عبط الذبيحة اي نحرها من غير علة وهي سمينة فتية وهو
قولهم عبطت الدوا هي الرجل اي نالته من غير استحقاق اقول فقيد بمنع الادغام
لان الهمزة فاضلة في التقدير قال يعني بين الموجودة في النطق ومع ذلك لا يتصور
الادغام وغايته ان ذلك العارض لا يعتد به وهو اصل مختلف فيه فذهب بعض
الى عدم الاعتداد به كما قال المصنف هنا وذهب بعض الى الاعتداد به قراجاز النقل
مذهب ورش ان يقرا الان خفف الله عنكم بثبوت الالف وحذفها اقول ومثل
هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي قال قال الزمخشري اصله لكن انا فحذف
الهمزة والقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان الادغام ونحوه قول القايل

ونوبيني يا لطرفا ايا انت مذنب وتغليني لكن اياك اي لكن انا لا اغليك هذا الكلام وهو مبني
على الوجه المردود عند المصنف وقد عرفت ما فيه **قوله** فان دخلت على الاسمية
جاز اعمالها خلافا للكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز الاعمال وفيه حينئذ ذلك انهم يقولون
بكونها مخففة من الثقيلة نحو ان الفا لا واجب عند دخولها على الجملة الاسمية وليس
كذلك فان الكوفيين لا يجوزون تخفيف الثقيلة اصلا وان التي يراها البصريون
مخففة من الثقيلة يقولون انها النافية ولكن ان يجاب عنه بان قوله خلافا
للكوفيين يرجع الى صدر المسالة فقط وهو قوله ان تكون مخففة من الثقيلة فان قلت يدفع
ذلك قوله لنا قراءة الحرميين وابي بكر فانه دليله منصوب لجواز الاعمال وذلك يقتضي
لان يكون الاعمال هو المتنازع فيه دون التخفيف قلت يلزم من الاعمال كونها مخففة
فقد تضمن الدليل رد القول بانها النافية لا المخففة وقد اجاب المصنف في التبصرة عن
هذا المقصد في [illegible] لان المشددة حيث ثلاثة وخففت فتعمل قليلا وتهمل كثيرا
وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيدا لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا احلاما
اما مصدر ايضا لقوا في ذلك خلافا واللام للتبيين كما في سقيا لك واما حال اي ناقوا ذلك
خلافا للكوفيين اي ذا خلاف او مخالفا لهم **قال** لنا قراءة الحرميين وابي بكر وان كلا
ليوفينهم **قوله** ليت قراءة هؤلاء الثلاثة لهذه الاية متفقة من كل وجه فانهما يقرآن
بتخفيف النون والميم من ان ولما واما ابو بكر فيقرا بتخفيف النون وتشديد الميم فلو
اقتصر الم[illegible] على قوله وان كلا لصح واما مع تلاوة الاية فيشكل بانه لا يصح نسبة
القراءة الى ال[illegible] قطعا سواء شددت ميم لما او خففته فقد قال المصنف في حذف
اللام حيث تكلم على لما واما قراءة ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فيحتمل وجهين
احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة وياتي فيه ما لا وجه والثاني ان تكون
نافية وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى الا انتهى كلامه قلت قد ترك ما عنى في احتمالها

لوجهين

لوجهين لا يرجح احدهما على الاخر فكيف يتاتى له الاستدلال بهذه القراءة مع قيام الاحتمال
الذي ذكره ثم للكوفيين ان يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك فيقولوا لا نسلم ان كلا
منصوب بان بل بفعل محذوف واللام بمعنى الا على ما هو معروف من مذهبهم **قال**
والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا **قوله** اما كونه ماضيا فلان المشددة شبيهة
بالفعل الماضي لفظا لبنائها على الفتح وكونها على ثلاثة احرف ومعنى لانها في معنى اكدت
فقصدوا بالمخففة ان يدخلوها على ما يشابهها لفظا ومعنى وهو الفعل
الماضي واما كونه ناسخا فلان الابو لعدم وضعها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على
الناسخ لا دمغتضاها موفرا عليها اذ الاسم مذكور بعدها لانك اذا قلت
ان كان لقائما فمعناه ان زيدا لقائم **قال** الرابع ان تكون زائدة كقوله فلا
رفعت سوطي الي يدي ما ان اتيت بشي انت تكرهه **قوله** هذا صدر بيت للنابغة
الذبياني والعجز اذا فلا رفعت سوطي الي يدي وقوله ما ان اتيت جواب قسم مذكور
في بيت قبل هو الحلف انه لم يات بشي يكرهه الممدوح فان فعل ذلك فشلت يده حتى
لا يقدر على رفع السوط **قال** واما سمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا
ودولة اخرينا **قوله** المراد بالطب هنا العادة كذا في الصحاح والجبن خلاف
الشجاعة والمنايا جمع منية وهي الموت والدولة بفتح الدال المهملة في الحرب بمعنى
النصر والغلبة يقول لم يذهب من ذهب منا بسبب تقيته في الحرب وجبن
عن القتال ولكن وقع ما اراده الله فجاءت منايانا ودولة اعدائنا وكان ما قدر من موت
من مات منا وحصول النصر والغلبة لخصومنا والله مقدر الامور **قال** واما قوله
بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف **قوله** غدانة بضم الغين المعجمة
وبالدال المهملة والنون قبل هاء التانيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة
الخالصة والخزف قال الجوهري هو الجرة وفي القاموس هو الجر وكل ما عمل من طين وشوي

وبالضم وبالاول قال ابو عمرو وبالاخير [illegible] كلاهما تكون في الحرب والمال

غدوانة [illegible]

بالنار حتى يكون تحاذرا يعني ان هولاء القوم من شرار الناس لا من خيارهم قال ونزاد بعد
ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب
اقول انشد المصنف هذا البيت ايضا في اثنا القاعدة الاولى من الباب الثامن
ويرجي بالتشديد الجيم من الترجية وتعرض كانه من الاعتراض يقال عرضت لفلان بفتح
الرا وكسرها على الاول يكون يعرض بفتح الراو ويحتمل ان يكون من عرض يعني ظهر يقال مضموم الرا وعلى الثاني
عرض له امر كذا اي ظهر وادناه اقربه والخطوب جمع خطب بفتح الخا المعجمة وهو سبب
الامر يقال ما خطبك اي ما سبب امرك الذي انت عليه وغلب استعمال الخطوب
في الامور الشاقة الصعبة يقول ان الانسان تمتد اطماعه الى الامور المغيبة عنه ويرجو
الظفر ثم يظهر او يعترض دون اقربها عنده حصول الامور الشديدة التي يقطع رجاه ونذ
طمعه فاظنك بابعد تلك الاشيا المرجوة قال وبعد المصدرية كقوله ورج الفتى للخير ما
ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد اقول انشد المصنف هذا البيت ثانيا في نقل
ما من حرف الجيم وثالثا في القاعدة الاولى من الباب الثامن والفتى الشاب يقال الفتي
يفتي فتا بالمد لو فتي بالقصر والسن ها العمر وخيرا مضاف محذوف اي على زيادة السن
وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزيد خيره كلما زاد عمره فوجه للخير لو اهل لذلك
ولا يتعين هذا البيت لان يكون شاهد الزيادة ان بل يحتمل ان تكون شرطية وما زايدة
داخلة على الجملة الفعلية كما الثانية في قول الاعشي اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك
ما نحفي وننتعل قال وبعد الاستفتاحية كقوله الا ان سري ليلي فبت كيبا احاذر
ان تناءى النوى بغضوبا اقول سري يعني سار واسناده الى الليل مجاز والكيب
السيي الحال لو نا اي تبعد والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب او بعد وهي
مونثة لا غير كذا في الصحاح وغضوب اسم امراة يعني ونادى مجيبي على زند ضبور قال
وقيل منه للانكار اقول هي تلحق اخر المذكور على ما ذكرا وانكار كونه خلاف ما ذكر قال

سمع سيبويه

سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج اذا اخصبت البادية ا ابنيه منكرا ان يكون رايه على خلاف ذلك
اقول هذا يحتمل ان تكون مدة الانكار فيه اجتلبت بعد زيادة ان فتكون المدة التاليا
بالانكار تكسر النون لالتقا الساكنين فلا يكون الزايد الا يا ويحتمل ان المدة اجتلبت قبل زيادة ان
فتكون المدة الالف الحاصلة بعد فتح نون الضمير والاصل الاناه ثم زيدت ان بين النون والالف فانقلبت يا
لما كان تكسر ما قبلها وهو نون ان المزيدة فانقلبت الالف يا قال وزعم ابن الحاجب انها تزاد
بعد لما الايجابية وهو سهو وانما ذلك في ان المفتوحة اقول جزم المصنف رحمه الله بالسهو
من غير تنبيه مستندا اليه غيرنا سبب ابن الحاجب امام نسقه وقد نقل هذا الحكم نقبل
ولا يدفع بمجرد السهو ولم ار احدا من شارحي كلامه انتقده بذلك وقد تبهم الائمة النقاد بل اقروا
ذلك ولم يعترضوه وقالوا المعنى وزيادة المفتوحة بعدها هي المشهورة يقول لما ان جلست جلست
فتحا وكسرا والفتح اشهر قال وجعلوا منه واتقوا الله ان كنتم مومنين لتدخلن المسجد
الحرام ان شا الله اقول هذا موضع العطف اي ولتدخلن ولكن المصنف تركه وقد ذكر
لسنيه على مثله قال وقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل
ابن حازم اقول هذا على رواية من رواه بان المكسورة وحزتا بحا مهملة وزاي قطعتا
وجهارا بكسر الجيم اي مجاهرة عن سر وحازم بحا مهملة وزاي ينكر على المخاطب غضبه
من امر يسير وتركه غضبه من امر عظيم قال او ان المعنى لتدخلن جميعا ان شا الله
لا يموت منكم احد قبل الدخول وهذا الجواب لا يرفع السواد يريد الراي في بعض النسخ
وبالدال في بعضها ووجه ما قاله ان الله تعالى قد وعد وليلنا المومنين جميعا بدخول
المسجد الحرام فلزم تحقق مشيته تعالى لان لا يموت احد منهم قبل الدخول اذ لو شا موت
احد منهم قبل ذلك لم يدخل تحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف في وعده تعالى عما وهو
اقول ا وان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين اخبرهم بالمنام تحكي
ذلك لنا ومن كلام الملك الذي اخبر في المنام قال يعني فالشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه

وفيه نظر لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار
بانه محكي ثم هذا لا يدفع الاشكال لان ربنا الاسا وحي فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت
المنية وكذا في الملك لانه مخبر عن الله بهذا الموعود فتحققت المنية بوقوعه **اقول** كما قال
الحماسي اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدي من ان تقري به بدا لان تقري متعلق
بعد او صيره يعود الى القول المتقدم اي لم تجدي بدا من قرارك بما تلتمسه من اني لم
تلدني لئيمة بقولنا اذا ما ذكرنا نسبا بنا علمت باهلها اني لست يا بن لئيمة وظهر لك ما يلجئك
الى الاعتراف بذلك وانما قال لم تلدني لئيمة لان الاماء اكانت في الكلام لا اب ولي لان العرب
لا يزوجون من دونهم وربما تزوجوا من دونهم **ان للقسم حذف الساكن النون**
قال ونصبه نحو وما كان هذا القران ان يفتري من دون الله ام
اقول كذا اعربه غير واحد على انه خبر كان فان يفتري بتقدير مصدر والمصدر مقدر
باسم مفعول كما ذكره المصنف في اواخر الكتاب وانما احتيج اليه وبل المقدر باسم المفعول
ليصح الاخبار وجعله من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتاتى في هذا المحل وقال
الرضي انه هنا من المخرق بعد لام الجحود ولام الجحود محذوفة وهما متعاقبتان فاذا ثبتت اللام
لم يات بان واذا ذكرت ان امتنعت اللام وعليه فالمحل يحتمل النصب والجر كنظايره ولقد قدر ابو
البقا الخبر بقوله ممكنا فيكون المحل رفعا على انه وصلة فاعل بالمحذوف قلت ولو قيل بان
كان تامه وان يفتري في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افترا هذا
القران لم يكن ثم حذفوا الافتقار الى تاويل **قال** كما شد في قراه حمزه ولا تحسبن
الذين كفروا انما نملي خير لانفسهم مسد المفعولين **اقول** هي بالتا الفوقية المثناه وفتح
السين من تحسبن ولا يضرها الاقتصار على مفعول واحد له وان كان في غير هذا الموضع
ممتنعا على المختار عند كثير من ذلك لان المبدل منه في حكم الملغي المطرح والمقصود انما هو
المبدل وهو كالجبي في تمام الكلام لكونه ان المفتوحة مع الاسم والخبر تصلح للوقوع موقع المفعولين

اما باعتبار

اما باعتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلبي بالنسبة بين المبتدا والخبر واما
باعتبار الحذف اي لا تحسبن مضرته لاملائنا بهذه على اختلاف الرايين ولا بعد في ان يكون
الكلام لا يصح مع الاقتصار على شي ومع الاتيان بالبدل يصح كما في قول الحماسي فما كان قيس
هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما فانه يمتنع بدون البدل اذ لا يقال ما كان
قيس هلك واحد ويصح معه كما رايت **قال** والحالة في ذلك من ظاهر زعم **اقول**
في بعض النسخ زعم بدون واو على ان الجملة استينا فيه على سوال كانه لما قيل والحال
في ذلك ابن ظاهر قيل فما زعم فقيد زعم كذا وفي بعض النسخ بالواو وكانه عطف على
محذوف اي خالف وزعم **قال** والجواب عن الاول ان فوات معنى الامر به في الموصوله
بالامر عند التقدير بالمصدر لفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي
والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور **اقول** يعني اذا اولت بالمصدر في
نحو اعجبني ان قمت وان تقوم فقلت اعجبني قيامك فات معنى المضي والاستقبال
كما انك اذا اولت ان قم بالقيام فات معنى الامر فكما انه لا يضر فوات ما دلت عليه الصيغة
في الاول لا يضر في الثاني ولا فرق قلت ولا يخفى ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التاويل
بالمصدر لم تفت بالكلية وان فاتت انما في الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان مدلول
عليه التزاما ضرورة ان الحدث لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكلية
ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني على انا نقول الموصولة بالامر والنهي عند التاويل
بالمصدر انما تول بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قلت كتبت اليه
بان قم وبان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام وبالنهي عنه فانما فات الدلالة عليه
بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة الزمخشري في مواضع من الكشاف **قال** اذ لم يعهم
الذي من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا له ورعيا **اقول** ولا ينتقض
هذا بنحو سلام عليكم اذ اصله قبل الرفع سلمت سلاما ثم قصدت الدلالة على الثبوت

فرفع ثم ما دتـد للدعا باعتبار كونه في الاصل مفعولا مطلقا **قال** بان الباء محتملة
الزيادة مثلها في قوله لا يقران بالسور **اقول** هذا بعض من تلك الابيات
احرم سود الحاجر لا يقران بالسور وسياتي الكلام عليه في حرف الباء ان شاء الله تعالى **قال**
ونقله اللحياني عن بعض بني صباح بصاد مهملة مفتوحة من صبه **اقول** اللحياني بكسر اللام
وسكون الحاء المهملة وصباح بصاد مهملة مفتوحة ثم موحدة مشددة فالف
ثم حاء مهملة وضبة بضاد معجمة مفتوحة ثم موحدة مشددة ثم تا **قال**
وانشد واذا ما غدوة فقالوا لو لدا اهلنا تعالوا الى ان يا تنا الصيد نحطب **اقول**
البيت لامرئ القيس وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب اي جمع الحطب
وانشد القاضي الفاضل في بعض كتبه الى ان ياتي العبيد وعليه فلا شاهد فيه **قال**
وقد يرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة **اقول**
فيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الفاعل عائدا الى من رعاية لمعناها
بعد رعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس فان قلت لو كان كذلك لرسم
بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا
الفن واما هو سنة تتبع وكم فيه من اشيا خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه **قال**
شذ اتصالها بالفعل **اقول** وجه الشذوذ ان الفعل من قوله ان تقرا ان على اسما
ليس جامدا ولا دعائيا ووقع متصلا بان غير مفصول بينهما بعدا ولو حرف تنفيس ونفي
ومثله شاذ كقوله علموا ان يوملون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سول **قال**
وليس من ذلك قوله ولا تدفنني في الفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم
لان الخوف هنا يقين هذا البيت لابي محجن الثقفي بكسر الميم واسكان الحاء المهملة وفتح
الجيم وقبله اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها وقد يقال
لا يلزم من نفي العقلا انه لا يذوقها بعد الموت حمل الخوف على البقاء من هذا الشاعر

لانه استهتر بها ان يشربها ومطالبته في محبتها امر مشهور وله في ذلك وهو حكايات
معروفة فلعل ذلك حمله ان خاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره وكذلك امر بدفنه بجانب
الكرمة وجاان بزالتها بعد الموت ومن ثم قيل ان هذا احمق بيت قالته العرب **اقول**
وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع **قال** هذا
البيت لجرير والفرزدق هو همام بن غالب بن صعصعة الشاعر
المشهور وبينه وبين جرير مناقضات واهاج كثيرة ومربع كمنبر لقب وعوعة بن
سعيد راوية جرير خلافا للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيئا فان بعد قوله زعموا كذا بعد
قوله خلافا للكوفيين ورفعها قد بنوهم فمن اراه خلافهم راجع الى جميع ما تقدم من كونها
ثلاثية الوضع وانها مصدرية وانها تنصب الاسم وترفع الخبر وهو انما خالف من ذلك
كله في الحكم الاخير فقط وهو انها تعمل **اقول** وربما ثبت كقوله فلو انك في يوم
الرخاء سالتني طلاقك لم ابخل وانت صديق **قال** هذا الشاعر خاطب امراته
واصفا لنفسه بالجود وقوله في الرخاء كذا قوله وانت صديق لو وقع كل منهما في كلام
لا يوهم خلاف المقصود مفيد النكتة وهي المبالغة في الاتصاف بالجود ويحتمل ان يكون
مراده وصف نفسه بمحبة هذه المراة وانه يوثر ما اختاره وهو حريص على رضاها
وحصول مرادها والصديق كالحبيب يستوي فيه الواحد وغيره والمذكر وغيره
ويقال للمراة صديقة ايضا **اقول** وقد اجتمعا في قولها انك ربيع وغيث مريع
وانك هناك تكون الثمالا **قال** الربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة وربيع
الازمنة فصل الربيع فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر ربيع الاول
وشهر ربيع الاخر واما ربيع الازمنة فربيعان الاول الذي ياتي فيه النور والكماة والربيع
الثاني الذي تدرك فيه الثمار والغيث المطر والكلا ينبت بماء السماء ومريع بفتح
الميم الخصب اسما للكلام يخصب وانا يعني انجعل اسما للمطر فلا مرع

الوادي وان عده المعلل عليه انه لو جعل المربع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسم
مجاز الجار أقول وهو سخيفة لانه اذا قيل لبنت البيداء فهو فليس فيه نفي كبنت كما ان الذهب
تقل تسمية في قولك هذا عسجد اي ذهب قال ثم المصنف رح ان الجماعة ارادوا ان
ثم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله سابقا وليس الامر كما يتوهم انما
التفسير المتعلق كتبت وهو الشي المكتوب ثم هو لفظ ذلك الشي بالاد الرضي والا المفسر الا
مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله انه يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولك يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه
ان قم اي كتبت له شيا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتب وقد
تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه الى هنا
كلامه أقول وهذا التوجيه باي مكان اذ في المثال لو وجدت الطبع عنه ابى له
قال هذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الاحكام النحوية لا ردا ولا قبولا كما قال
الرضي ولو جاز كتب حركت ان للمسمات بالمفسرة زايدة في مفعول لما هو بمعنى القول
لم يكن ثم مانع منه بمعنى ارادة انا قم فاذا لم تجز نا وبل امر نقاد او تتعذر بزيادة بعده
على الخلاف المعروف وان زايدة وهذا يطرد في جميع الامثلة أقول وعلى هذا فيقال
في هذا الضابط الا ان يكون فيه حروف القول الا وان القول مسهود بغيره قال يعني
واذا ابينا على هذا التاويل الذي ذكره الزمخشري فيقال في هذا المقام الذي يحكى فيه الضابط
بالرفع على انه مبتدا خبره الا يكون فيه اي في الجملة السابقة القول الا وان القول مسؤول
بغيره وهذه الجملة الواقعة بعد الا حال من الضمير المستكن فيه ويحتمل ان يكون الضابط
مجرورا على انه صفة لهذا وقوله الا ان يكون فيه الى اخره جزء مبتدا محذوف والجملة
منه ومن جزء معمول القول واعلم انه نقل الزمخشري انه قال في جزء الكشاف ان الاصل
ما امرتهم الا ما امرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل

نفسه وربه معا امرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولا يبنا جعل القول بمعنى
الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فتجعل
ان مفسرة له كما يشعر به كلام المصنف أقول ولا يجوز الابدال ان تكون مفسرة لامرتني
لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان تكون تفسيرا
الامر لان المفسر عين تفسيره قال يمكن ان يقول الحاكي انما هو اعبدوا الله
وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلوة والسلام اردف به الكلام المحكي تعظيما
لله سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله عز وجل حكاية عن اليهود انا
قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان
ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه السلام كما يذكرونه تعظيما لما اراد
بمثله وقال ابن الحاجب في اماليه واذا حكى حال كلاما قال له ان يصف المخبر عنه
بما ليس في كلام المحكي عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى
عليه السلام قد حكى قول الله تعالى بعبارة اخرى وكانه تعالى قال له مرهم بان
يعبدوا ومرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم فعبر عليه السلام عن نفسه
بطريق وعنهم بطريق الخطاب على ما يقتضي المقام حينئذ ونظيره في الحكاية
المعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذائقون الاصل انكم لذائقون
وكذا قول الشاعر تراني جوسو يقد بكتب فنادتني هيدما ليا اليك لك
وسيأتي فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يمتنع ايضا البتة ان تكون الله تعالى قال
لعيسى عليه الصلوة والسلام ان اعبد الله ربي وربكم فحكاه كما امر به ولا اشكال
أقول وهو الزمخشري فاجاز ذلك وصولا عن هذه النكتة قال النكتة
التي اليها هي ان عطف البيان في الجامد كالنعت في المشتق والضمير لا ينعت
فكذا لا يعطف عليه عطف بيان وليست هذه النكتة من القوة بحيث يوم

الزمخشري بالذهول عنه ولعله لم يذهل وانما راها غير معتبرة بنا على ان ما نزل
منزلة الشي لا يلزم ان يثبت جميع احكامه له الا انه لا يرى ان المنادى المفرد المعين نزل
منزلة الضمير وكذلك بني والضمير لا ينعت ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى اقول
واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول قال يعني الثاني جعل ان اعبدوا
الله بدلا من ما المنصوب بقلت ولا يصح لما قاله من ان العبادة لا يقال قال
التفتازاني وكذا لو اعتبرت بمعنى الطلب فان طلب العبادة لا يقال ايضا قلت
وفيه نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا امرتهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال
وقد استشكلنا عن الزمخشري ان الموصولة بالامر نحو امر لا تصير مصدرا بحسب المادة
على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا وقد فاته هذا الوجه حتى اطلق
المنع اقول وقد يكون انما منع بنا على ان القول معناه ليس مولا بشي عليها يرشد
اليه قوله لان العبادة لا يقال والا لو اول بالامر لزال المانع وصح جعلها مصدرية
اذ العبادة مما يومر بها قال قلنا هذا لازم له على توجيهه اقول يعني
ما ذكره السايل من ان الامر لا يتعدى بنفسه الى المامور به الا قليلا فكذا ما اول
لازم للزمخشري على توجيهه التفسير به حيث جعل القول في معنى الامر وقد
تعدى بنفسه ولكنه لم يجعل ذلك مانعا بنا على انه لا يلزم من تاويل شي بشي ان يكون
حكمه حكم ما هو مول به وانما قلنا انه لا يعتبره لانه اجاز التفسير به وصححها ولم يلتفت
الى ما ذكره السايل فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه القول بصحة البدل على التاويل
وهو قد منع ذهولا عن التاويل في هذا معنى كلام المصنف وقد اشرنا الى وجه
انه قاعد قال والعابد موجود حسا فلا مانع اقول الاقعد من هذا في الرد
الزام الزمخشري بما يجعله عنده ولا يستطيع انكاره ان يعود كما انه قد قال في
المفصل ما هذا نصه وقولهم ان البدل والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه

ان يعنوا

يعنوا هذا الاول ولطرحه الا ترى انك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو
ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قال ان يقع بين لو وفعل القسم مذكور كقوله
فاقسم ان لو لقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم اقول تولى في البيت قسم وشرط
فيجعل لكان لكم يوم جوابا للقسم اذ هو السابق على الفاعل وقد صرح المغاربة
لانه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وظاهر كلام غيرهم واما ابن مالك
فوافق على ذلك ما لم يكن الشرط امتناعيا واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي
فظاهر ما قاله في باب القسم ان الجواب اذ ذاك للسابق للو مع جوابها جواب
للقسم وكلامه في باب الجوازم على ان جواب القسم محذوف اعني عند جواب لو قال
او منويا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق اقول المراد بالعتيق
هنا الكريم لان الحر للزوم التطويل بعطف الشي على مرادفه وقد يلتزم وما بدنه كما
اسلفناه عند قول المصنف ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف ونفاد
العتيق اخص من الحر لان العتق يستدعي سبق خلاف الحرية وجواب القسم هنا
على راي الجماعة وجواب الشرط على احد راي ابن مالك محذوف وفي لو كنت حرا تقا
دم في البيت دليل على جواز تقدم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا عليه على ما ذكر بعضهم
وهو مردود قال ان يقع بين الكاف ومخفوضها كقوله ويوما توافينا بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر الظبية اقول لانه
يتعين حينئذ كون الكاف جارة وان زائدة واما في رواية من نصب الظبية
فعلى ان كان مخففة وانها اعملت في الظاهر واما في رواية من رفعها فعلى انها مخففة
واهملت او اعملت في الظاهر واما في رواية ضمير محذوف والتقدير كانها ظبية والموافاة
الاتيان والقسم الحسن ماخوذ من القسام وهو الحسن يقال رجل قسيم الوجه ومقسم
الوجه وهو منظوره الى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس والوارق اسم فاعل

من ورق الشجر يرق مثل الورق اي صار ذا ورق ويروي ناضر السلم والنضرة الحسن
والبهجة والسلم بفتحتين شجر لعظم وله شوك قال والرابع بعد اذا قوله
فامهله حتي اذا انه كانه معاطي بجي لجة الما غامر اقول المعاطاة المناولة
واللجة باللام المضمومة وبالجيم معظم الما وغامر اسم فاعل بمعني المفعول كعيشة
راضية من غمر الما اذا اعطاه والمعني انه ترك هذا الرجل وامهل في انقاذه حتي كان
فيدان او وصل الي حالة اشبه بمن هو مغمور في اللجة يخرج يده لينا ولها من ينقذه
وهذه حالة الغريق قال وليس في كلامه لغرض للفرق بين النصبين كما نقل عنه
اقول ولم اقف علي وجه الفرق بينهما لاحد ويمكن ان يقال فيه لما رتبت في ابو هو
يلي مجي الرسل لوطا عليه السلام امور هي ساابه وضيق ذرعه بهم وقوله هذا
يوم عصيب ومجي قومه يهرعون اليه لم يوات بان الملاقاة معناها هذا المقام
وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الاية من حيث هو مجموع ليس شديد
الاتصال بمجي الرسل حتي بعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت ان في ايات
العنكبوت لانه لم يرتب فيها علي مجي الرسل غير مساة لوط وضيق ذرعه وهما شديد الاتصا
بذلك المجي فاتي بان اشعارا بهذا المعني والله اعلم قال ثم انه في قصة الخليل التي في
قالوا سلاما لست في السورة التي فيها شي له بل مجيه في سورة هود وليس فيها
ولما اقول نص التلاوة في سورة هود ولقد جات رسلنا ابراهيم قالوا سلاما
قال سلام فما لبث ان جا بعجل حنيذ فان قلت فقصة الخليل التي فيها قالوا سلاما
وقعت في هود كما تلوته ولما جات رسلنا لوطا سي بهم فاذا لم يصدق قول المصنف
ليست في السورة التي فيها سي بهم قلت المراد بسي بهم ما وقع جوابا للما المزيد بعدها
ان وهي التي بلانها بو احسان وهذه في سورة العنكبوت فقط وهذه السورة
لم يقع فيها قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما وانما وقعت في سورة هود فكلام المصنف

مستقيم

مستقيم قال احدهما توارد المفتوحة والمكسورة علي المحل الواحد والاصل
التوافق اقول يعني فيتعين في المحل الذي توارد نا عليه كونهما بمعني واحد
لا سبيل الي جعل المكسورة مصدرية بمعني المفتوحة لانه لا قايل به فتعين جعل
المفتوحة شرطية كالمكسورة عملا بالاصل السالم من المعارض وفيه نظر لانه ان اراد
بالتوافق الترادف فهو ممنوع وان اراد التركيب المعين اذا وجد تركيبا خولف فيه
الا بعض ممنوع انه فالاصل ان يكون معناهما متفقين لا مختلفين فهو ايضا ممنوع
قال والثاني مجي الفا بعدها كثير كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي
لم ياكلهم الضبع اقول يحتمل ان يكون ما بعد الفا جواب شرط مقدر وان مصدرية
كما تقول الجماعة لا شرطية والمعني لا تفخر علي لان كنت ذا نفر فان تفخرت بذلك
فاني اقول ان قومي باقون لم تفنهم صليهم الازمان فحذف المسبب الذي هو
الجواب في الحقيقة واقيم السبب مقامه فاطلق عليه الجواب وابو خراشة
بالخا المعجمة مضمومة وراين معجمتين بينهما الف ابن يزيد بنون مفتوحة
وجيم ودال والنفر عدة رجال من ثلاثة الي عشرة والنفر ايضا الرهط وهو المراد في
البيت والضبع علي زنة العضد السنة المجدبة وفيه توحيد لانه وهم انه يريد
الحيوان المعروف ورشح بقوله ياكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب
السنة سببها بالاكل فهو استعارة تبعية وقد انشد المصنف هذا البيت
ثانيا في فصل اما بالفتح والتشديد وثالثا في قوت ولما انت مرتحلا فالله يكلا ما في
وماتدر الرواية بكسر الاولي وفتح الثانية فلو كانت مع صلتها مصدر وكان
من قبيل المفردات والمكسورة شرطية وانما تدخل علي جملة وهذا بجواز التكون
المصدر المسبوك فاعلا بفعل محذوف اي ان اثبت ووقع ارتحالك فانما عطف
من جملة ذلك كله قوله الحصب الا دنا فتنبه لهذا حرنا اعتراف منه

بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطا وقد اشار فيما سبق الي ان المتعين
والراجح عنده فيه كونها شرطية اه وهو تناقض قال وقد الذين لم ينزل
الاضياف منا فجعلنا القرى ان تشتمونا اقول القرى مقصود بكسر القاف
حسان الي الضيف والشتم السب يقال شتمه يشتمه ويشتمه بفتح العين
في الماضي وكسرها وضمها في المضارع ان المكسورة المشددة قال
وتنصبهما في لغة كقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا
خطوة اسدا اقول الجنح بضم الجيم وكسرها طائفة من الليل والخطا جمع خطوة
بالضم وهي ما بين القدمين وخفافا جمع خفيفة والحراس جمع حارس والاسد باسكان
السين جمع اسد قال الجوهري وهو مخفف من اسد بضمتين لكنه في الاسد
هذا منقوص من اسود وهو منقصد قال ان قعر جهنم سبعين خريفا
اقول وجه الاستدلال به انه قد ورد ان قعر جهنم لسبعون خريفا علي
ما حكاه الرضي فاجره بقوله سبعون عن القصر والظاهر ان المراد ان مسافة قعر
جهنم اي مسافة السير اليه سبعون خريفا فلذلك في النصب كذلك قال اي ان
بلوغ قعرها يكون سبعين خريفا اقول المعني ان تكون في سبعين خريفا
والظرف اما لغو يتعلق بكان علي انها تامة او مستقر اخبر لكان علي انها ناقصة
وقد يستشكل تخريج الحديث علي هذا برواية الرفع لانه قد ظهر بها ان القعر اسم عين
لا مصدر وتجاب بان كونه اسم عين علي رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدرا علي
رواية النصب قلت وعلي تقديره لا تقدح التخريج المنقول في نقل صاحب هذا
ان من القول ان نصب الجزئين لغة لبعض العرب قال كما قالوا انما بطل الكنيسة
يوما فيها جاذرا وظباء اقول الجاذر بالذال المعجمة جمع جوذر بضم الجيم مع ضم
الذال وفتحها ولد البقرة الوحشية والمراد بها صورا احسانا من الانس يشبه

الجاذر

الجاذر والظبا قال والمعني ايضا يا باه لانهم ليبسوا اشد عذابا من سائر
الناس اقول فيه نظر فقد قيل ان الحديث ورد في المصورين الصور ليعبدها من
دون الله وفاعل هذا كافر فلا بعد ولا بدع حينئذ في ان يكون اهل هذه الجريمة
الشنيعة اشد عذابا يوم القيامة المصورون وهذا ما يقويه تأويل الكسائي
قال والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنهما لمن قال له لعن الله ناقة
حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها اقول ان وراكبها هو مقول
ابن الزبير المستدرك به ويقال ان المقول له شخص يقال له فضالة بن
شريك حكي انه اتي ابن الزبير في حاجة فاقبل عليه ان ناقتي قد نقب خفها فاحملني
فقال دواعطشه الطريق فقال اسقه فقال فضالة ماجيتك مستطبا
وانما جيتك مستمنحا لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها قلت
مستمنحا يحتمل ان يكون بالمثناة التحتية من قولك استماحه اي ساله العطا
ويحتمل ان يكون بالنون من قولك استمنحه اي طلب منحته وهو المعني الاول
قال اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا اقول يعني فيتعين جعل ان في كلام
ابن الزبير بمعني نعم لسلامته من هذا الحذف وقد يقال انها وقعت في ذلك التقدير
مضمون الدعا وهو ليس من مواقع نعم قال وعن المبرد انه حمل علي ذلك
قراءة من قرا ان هذان لساحران اقول حكي بعضهم ان ابا علي الفارسي رده بان
ما قبل ان المذكورة لا تقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقوله
موسي عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تفتروا علي الله كذبا فيسحتكم بعذاب
ولا ان يكون جوابه لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهو كلام حسن قال
واعترض بامرين احدهما ان مجي ان بمعني نعم شاذ حتي قيل انه لم يثبت اقول
هذا امر لا يلتفت اليه مع نقل سيبويه وغيره له عن الفصحا وتلقي الايمة

لذا بالقبول فان قلت كيف يصح جعل القول بعد الثبوت غاية للشذوذ ومحيئه
يعني نعم قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من يعني الخفا فانه
قيل قد خفي حتى لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفا فقالوا انه لم يثبت **قال**
والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين **اقول**
وجه ذلك ان التاكيد يقتضي الاهتمام بالموكد والاعتنا به وحذفه يقتضي
عدم الاعتنا بشانه فتنافيا والقايل ان يقول انما يلزم هذا ان لو كان الموكد
باللام هو المبتدا المحذوف وهو ممنوع وانما الموكد نسبة الخبر الى المبتدا سلمنا
ان الموكد هو المبتدا لكن لا نسلم التنافي لان المحذوف لدليل في حكم الثابت وقد
صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف الموكد وبقا التاكيد في نحو مررت بزيد
وجاني اخوه انفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباي انفسهما وبالنصب على تقدير
اعنيهما انفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف
مقام ايجاز واختصار فالجمع بين التاكيد والحذف جمع ما بين امرين متنافيين
فبقي الثاني على هذا على ان الموكد هو المبتدا المحذوف **قال** فالاقسام
اذا عشرة هذه الثمانية والمولدة والجوابية **اقول** لا ينبغي للمصنف عد بعض
هذه الاقسام هنا وذلك ان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وان اذا كانت كافة
فعلا ماضيا مسندا الى ضمير الاناث كان ذلك جملة فعلية وقد نبه المصنف
فيما بعد هذا على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام انما مثل قوله انما انت ذا نفر ولا
من اقسام اما مثل اما اقمت ولا من اقسام اما مثل الا تفعلوه فكيف خالف ذلك
ثم عبارته غير محررة وذلك لانه قال ياتي فعلا ماضيا مسندا لجماعة المونث
فجعل مجموع هذا اللفظ وهو ان فعلا مسندا وليس كذلك والعبارة المحررة فيه
ان يقال ان فعل امر وفاعل هو ضمير جماعة المونث والله اعلم **ان المفتوحة المشددة**

قال

قال ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما **اقول**
فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته
للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القايل به قايم
في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما للحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك
في انما بالفتح لوجود السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفي التاكيد قال
به في انما ايضا لذلك واما السبب هو كون المفتوحة فرع المكسورة فوجه
مخدوش **قال** وقول ابي حيان هذا شي انفرد به ولا يعرف القول بذلك
الا في انما بالكسر مردود بما ذكرت **اقول** يعني بما ذكره ان المفتوحة فرع عن
المكسورة وفيه ما عرفت ثم المراد برده دعوى ابي حيان ان هذا شي لم يقل به
الا الزمخشري وانه لا يعرف القول الا في انما بالكسر ورده هذا بانه يثبت ان غير
الزمخشري قال بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون ان المفتوحة
فرع المكسورة فان هذا لا يقتضي ان يكون القول بافادة انما للحصر معروفا
حتى يرد به قول ابي حيان **قال** فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد
لا الاشراك **اقول** في هذا الكلام النفي والا بعد اختصاص الواقع بما والا وقد نص
صاحب المفتاح وغيره على امتناعه وقد وقع مثل هذا التركيب في الكشاف
في مواضع **قال** فان ما للنفي والا للحصر قطعا **اقول** عليه سوال وهو ان الا ليست
بمفردها للحصر كما يعطيه ظاهر كلامه بل مجموع ما والا هو المفيد وجوابه ان قوله
للنفي ليس جزا وانما هو متعلق بمحذوف والخبر قوله للحصر والتقدير فان ما
الكاينة للنفي والا للحصر **قال** نحو بلغني انه زيد تقديره بلغني كونه زيدا
اقول قدر ان الرضا بقولك بلغني زيديته فانه يا النسب اذا لحقت اخر
الاسم وبعدها ها التانيث افادت معنى المصدر نحو الفروسية والضاربية

والمصدرية قال الثاني ان يكون لغة في لعل كقول بعضهم ايت السوق انك
وتشتري لنا شيا اقول هذا المثال حكاه الخليل عن بعض العرب والما يتم
الاستدلال بذلك اذا ثبت ان العربي المتكلم بهذا الكلام قصد التركيب والا فاللفظ
محتمل لارادة التعليل على حذف اللام قال وابن منه قول زهير وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم ال حصن ام نسا عسلي ان يكون جرامهن قال والماسية في النوعين
متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر اقول فالانقال
على هذا بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة بالهمزة باعتبار معادلتها
المتصلين بهما فتسميتها بذلك لما هو لامر خارج عنها وبعضهم سميت متصلة
لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى
انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول
لان الاتصال بهذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتاتى
في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله
للنوعين قال لان الاستفهام معها على حقيقته اقول يرد النقض عليه بصور
كثيرة وقعت فيها ام متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي
كما اذا كانت للانكار او التعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته
كونه كذلك دايما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان التي بعد همزة
ليست للتسوية يوجد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع
للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا يقع
بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده قال
وتكونان ايضا تعليليتين كقوله فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت
ام عادني حلم اقول المراد بالطيف خيال المحبوب المرئي في النوم والمرتاع

الخايف

الخايف وارقني اسهرني وهي باسكانها بعد الهمزة في التسهيل يقتضي انه قليل
وفي شرحه لمصنفه ان الاسكان في ذلك لم يجي الا في الشعر وسرت سارت ليلا وعادني جاءني
بعد اعراضه والحلم بضمتين رويا النوم وتسكن لامه ايضا قال ابن الحاجب يريد اني
من اجل الطيف مبتدا مذعور للغاية وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت
هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام وتجوزان يريد فقمت للطيف وانا في
النوم اجلالا في حال كوني مذعورا لاستعظامه وارقني ذلك لما انتبهت فلم
اجد شيا محققا ثم من فرط صبابته شك انه في التحقيق سرت ام كان ذلك حلما
على عادتهم في مبالغتهم كقوله لانت ام ام سالم قلت حاصله احتمال الكون القيام
في اليقظة او في المنام واما الشك في الاجتماع هل كان في النوم او اليقظة فثابت
على كل من الاحتمالين قال وذلك الارجح في هي من انها فاعل لمحذوف يفسره
سرت اقول انما كان هذا ارجح لان الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام
عما يشك فيه وهو الاحوال لانها تتجدد واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح
النصب في باب الاشتغال في نحو ازيدا ضربته قال واسميتين كقوله
لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم او شعيث بن منقر الاصل
اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة اقول اما ان الاصل
اشعيث بالهمزة فسلم واما ان حذفها للضرورة فليس بمتفق عليه كما مر في الالف
المزيدة واما ان الاصل شعيث بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافي في شرح الكتاب
عند انشاده هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه لم يجوا هذه القبيلة
فيقولوا لم نستقر على اب لان بعضهم يعدهم الى منقر وبعضهم يعزوها
الى سهم قلت فيحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم
القبيلة فلا يكون حينئذ حذف تنوينه ضرورة الا عند من لا يمنع

اراده لتانيث لجواز غاية التذكير وضده باعتبارين قال ومثله بيت زهير
السابق اقول نريد ان بيت زهير الذي انشد اولا مثل البيت الذي انشد
احوا من حيث وقوع ام بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما
وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت التقدير ام هم نسا قلت هو ممكن لكن
يبقي النظر في تفريقه بين قوله تعالى انتم اشد خلقا ام السما وبيت زهير فان ام
وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزء تتم به الجملة على
تقول عجوز مدرجي متروحا على بابها من عند اهلي وغاديا اذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة اراك لها بالبصرة العام ثاويا
فقلت لها الا ان اهلي جيرة لاكثبة الدهنا جميعا وماليا وما كنت مذ ابصرتني في خصومة
اراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا قال ذو الرمة بضم الرا قطعة من الحبل اي منتي
والمتروح اسم فاعل من تروح اذا ذهب في الشي المسمى بالرواح وهو من زوال الشمس
الى الليل يقول راح يروح رواحا وهو نقيض قولك غدا يغدو غدوا والزوجة
منكوحة الرجل بعقد ويقال لها زوج ايضا كما يقال لبعلها زوج بدون تا وانكر بعض
مجي الزوجة بالها للمراة والبيت راد عليه وذو زوجة خبر مبتدا محذوف
يقدر متاخرا على سبيل الوجوب عند ابن الحاجب والمصنف وجماعة لكون
المطلوب هو الخبر وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما مر والتقدير اذو
زوجة بالمصر انت ام ذو خصومة والجيرة بكسر الجيم جمع قلة للجار والاكثبة
جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم والدهنا موضع ببلاد تميم يمد ويقصر وهو
في البيت مقصور فان قلت عطف غاديا على متروح مشكل لانه من معمولات
المصدر المخبر عنه بقوله على بابها او بقوله من عند اهلي فيلزم عليه الاخبار عن
المصدر قبل استكمال معمولاته قلت لا نسلم ان على بابها او من عند اهلي خبر بل كل
من معمولات المصدر والخبر محذوف اي حاصل قال وتداولع الفقها

وغيرهم

وغيرهم بان يقولوا سوا كان كذا وكذا وهو نظير قولهم تجسا انك الامرين من
كذا وكذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول
سوا علي اقمت او قعدت ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي باب
ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني اولم تنذرهم وهذا من الشذوذ لمكان
اقول اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب ما هذا نصه وسوا اذا
دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سوا علي اقمت ام
قعدت واذا كان بعد سوا فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك
سوا علي قمت او قعدت انتهى كلامه وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقها وغيرهم
سوا كان كذا او كذا وبصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراة ابن محيصن التي هي من
بعد سوا جميع ذلك مستقيم لا خطا فيه ولا شذوذ فان قلت فما وجه العطف
باو والتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا واو لاحد الشيئين او الاشيا
قلت وجهه السيرافي بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سوا علي
اقمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء عليه فلا يكون سوا
خبرا مقدما ولا مبتدا فليس التقدير قيامك وقعودك سوا وسوا علي قيامك
او قعودك بل سوا خبر مبتدا محذوف اي الامران سوي وهذه الجملة دلت على جواب
الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك وحكي ايضا ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز
او بعد سوا فلا يقال سوا علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سوا علي
احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا مستند المصنف في تخطية الفقها وغيرهم
في هذا التركيب وقد رد الرضي كلام الفارسي بما هو مذكور في شرحه للكافية
فراجعه ان شيت ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقها سوا كان كذا او كذا
في العطف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والغرض انه لا همزة في شي

من ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في جملتها فقدر الهمزة لم تكن مذكورة
وتوصل بذلك الى تخطية القراء وعبد هو وهذا مندفع بما مروا اما قراة ابن محيصن
التي نسبها الى كابل الهذلي وهو سوا عليهم انذرتهم او لم تنذرهم بهمزة واحدة
وبما وكما دل عليه مجموع كلامه في الالف المفردة وهنا فوجهها في العربية صحيح
على ما قاله السيرافي ولا يتاتي تخطية الاستفهام بهذه القراة على حذف الهمزة
كما ادعى المصنف في اوايل الكتاب واما تخطية القراء في قولهم جبا قل الامرين
من كذا وكذا وان الصواب فيه العطف بالواو وتبني على ان المبين هو الامران جميعا
وهو ممنوع بل المبين اقلهما والاقل هو احد هما لجاز العطف باو بل تعين في الحالة
هذه قال لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه اقول يرد عليه مثل قوله
تعالى والذين تبوا الدار والايمان وقال الشاعر وزججن الحواجب والعيونا
وقال الاخر علفتها تبنا وماء باردا ومن كلامهم اشتريته بدرهم فصاعدا ففي جميع ذلك
حذف المعطوف بدون عاطفه ولعل مراده حذف المعطوف وما له من متعلق اذ
كان فلا يرادني من ذلك قال وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينهما
وبين الجملة قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب
مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصرا هذا معنى كلام سيبويه
اقول هذا الذي قاله المصنف ماخوذ من كلام الزمخشري فانه قال ام هذه متصلة
الا انه وضع قوله انا خير موضع تبصرون لانهم اذا قالوا له انت خير فهم عنده بصرا
وهذا من انزال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر في اتصالها
وكلام الزمخشري نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه كما تراه قال في الكتاب
هذا باب منقطعة وذلك قولنا عمرو عنده ام عندك زيد فهذا ليس بمنزلة ايهما
عندك الا ترى انك لو قلت ايهما عندك لم يستقم الا على التكرير والتوكيد ويدلك

على ان الاخر

على ان الاخر منقطع عن الاول قولك الرجل ابل ام شاء فلا بد من ام تقول ام شاء هذه يا قوم فكما
جاءت ام ها هنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجي بعد الاستفهام وذلك انه حين قال
اعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم ادركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى
كلامه وكذا ابلا ام شاء انما ادركه الشك حين مضى كلامه على اليقين ثم قال
ومثل ذلك وهذا لا نكار رجوع من تخي افلا تبصرون ام انا خير من هذا الذي هو مهين
كان فرعون قال افلا تبصرون ام انتم بصراء فقوله ام انا خير من هذا بمنزلة ام انتم
بصراء لانهم لو قالوا انت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك ام انا خير بمنزلة ام نحن
بصراء ثم قال ومن ذلك اعندك زيد ام لا انه حين قال اعندك زيد كان يظن انه عنده
ثم ادركه مثل ذلك في انه ليس عنده فقال ام لا انتهى كلامه رحمه الله عليه فانت
تراه قد حكم بان ام الاية منقطعة وقرن انقطاعها بما رايت فكيف تحكم بان
ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان متصلة قال السيرافي
في شرح الكتاب اذا كان بعد ام نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لان السايل
لو اقتصر في ذلك المثال على قوله اعندك زيد لاقتضى الاستفهام هذا الجواب
بنعم او لا فقوله ام لا مستغنى عنه في تتميم الاستفهام الاول والفايدة من
المذكور ليس الا انه عرض الظن في نفي انه عنده كما كان عرض له الظن في ثبوت
الظن كونه عنده وكذا في الاية لو اقتصر على قوله افلا تبصرون لاستدعى
ان يقال له نبصر او لا نبصر فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه اتاه بقوله
ام انا خير عروض الظن له في انهم يبصرون بعد ما ظن اولا انهم لا يبصرون هذا كلامه
قال فان قلت فانتم تقولون ان تفعل هذا ام لا والاصل ام لا تفعل قلت
انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها
كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل وكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني

عنه اقول لو منع المصنف كون المعطوف محذوفا في هذا المثال لاستغنى عن هذا
الاعتذار وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا ينحل وهذا المجموع لم يحذفوا انما حذف
بعضه والكلام في الاول لا في الثاني فيتجه على المصنف مؤاخذة من جهة تسليمه
للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه في المثال المذكور ام متصلة
وكذلك جعلها عاطفة ولان المنقطعة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة وقد علمت
ان سيبويه يرى الا في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا قال واجاز الزمخشري
حذف ما عطفت عليه ام فقال في ام كنتم شهداء يجوز ان تكون ام متصلة على ان الخطاب
لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء اقول
والاستفهام على هذا غير حقيقي فكان على المصنف ان لا يسلم دعوى الاتصال في هذه
الاية عملا بما قاله ولا قال الثاني ان تكون منقطعة وهي ثلاثة انواع اقول
هذا الحصر في الثلاثة منقوض بمثال سيبويه اعمرو عندك ام عندك زيد فان ام فيه
منقطعة مع الاستفهام انه ليس شيئا من تلك الانواع الثلاثة لانها ليست ام فيه مسبوقة
بخبر محض ولا بهمزة الاستفهام ولا باستفهام بغير الهمزة بل سبقت بالهمزة للاستفهام
الحقيقي قال واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء اقول
ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي فيفيد مع الاخبار باشراكهم افادة توبيخهم
وهو اولى من جعلها لمجرد الاضراب كما ذكره الزمخشري ام جعلوا بل جعلوا ومعنى
الهمزة الانكار قال فقال في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام
من الرباب خيالا ان المعنى هل رايت اقول وغيره جعلها متصلة والهمزة المعادلة
لها محذوفة اي اكذبتك عينك وواسط بلد بالعراق اختطها الحجاج وهو مصروف
وقد يمنع والغلس ظلمة اخر الليل والرباب بفتح الراء والموحدة بين بينهما الف اسم سحاب
الابيض واسم امراة قال والذي يظهر قولهم ان المعنى ام جعلوا الله شركا

لبس علي بل

لبس على بل والهمزة الاستفهام اقول ان اراد الحقيقي فلا يضر ولا يرد على البصريين
فانهم يقولون انها بمعنى بل والهمزة سواء كان الاستفهام المفاد بها حقيقيا او غير
حقيقي وقد سبق انه يمكن ان تكون في الاية بمعنى بل والهمزة التي للانكار والتوبيخ
قال ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات
والنور ونحو ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم ينصركم اقول
التحقيق ان اهل البلدين متفقون على ان ام بمعنى للاضراب وانما الخلاف في تسميتها
حينئذ منقطعة فهو امر لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشية الكشاف
بان ام الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا
منقطعة فحينئذ لا يرد على البصريين شيء مما قاله المصنف وفي كلامه انه
يحشى جلده ثبنا ويجعل بينهما بين يديها المشيمة الثبن ما ينقطع
من اصول الحنطة والشعير عند الدراس وتسميته بفتح الشين من باب علم يعلم
وقد تضم فيكون من باب قتل يقتل قال وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال
لان رئمانها للبو انما هو عطفها اياه لا عطيتها له عن نفسها فاذا رفع لم يبق لها
عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقديرا اقول
الرئمان بكسر الراء واسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة ولدها اذا عطفت
عليه واحبته والبو بموحدة مفتوحة فواو مشددة جلد حوار يحشى
فتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة وما اسند اليه
ابن الشجري في انكار الرفع من انه يلزم عليه اخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقديرا
وقد يلتزم ولا محذور فيه لان الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه اثباته
لفاعله او نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول
تقول فلان يعطي اي يفعل الاعطاء فلا يذكر للفعل مفعولا ولا يقدر لان ذلك

محل بالعرض واعتبار هذا المعنى في البيت ممكن والقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
الضمير من قوله يدعا بدعى بها لا على البوية متعلق بمعطي على انه متضمن معنى يجود
فلا يكون محلي من مفعول مع دفع رمان قال وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير
راجع الى المندوح منه اي رمان انفلته اقول هذا مبني على انه بدل بعض واشتمال
ولا يتعين بدليته كذلك بل يجوز ان يكون بدل كل من كل فلا يحتاج الى تقدير رابط
قال والضمير في يتعلم لعامر لان المراد بها القبيلة اقول لو قال لان المراد به
الحي لكان احسن لانه بما مر في البيت مصروف باعتبار ارادة الحي ولو اراد به الشاعر
القبيلة لمنعه الصرف قال كيف نروي بازلا من قوله ما تنقم الحرب العوان
مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني امي اقول هذه ثلاثة ابيات
من مشطور الشريح انشدها المصنف ايضا في اواخر القاعدة الاولى من الباب
الثامن ونسبها هناك لابي جهل وقد يتخيل ان فيها العيب المسمى بالاكفاء وهو
اختلاف حرف الروي بما يتقاربه في المخرج بناء على انه في الاولين نون وفي الثالث
ميم وليس كذلك بل الروي فيها هو الباء ولم يختلف فلا اكفاء وتنقم اي تنكره اما بكسر
القاف مضارع نقم بفتحها واما بفتحها فمضارع نقم بكسرها والعوان من الحروب
التي قوتل فيها مرة كانهم جعلوا الاولى بكرا والبازل اسم فاعل من بزل بزولا
اي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة
والمراد في البيت وصفه بالقوة والجلادة تشبيها بالبعير البازل لانه يكون في هذا
السن كامل القوة تهديدا للعدا به قال لما اصبر اليك لهي المقطعات
والخزعبلات اقول المقطعات جمع مقطعة وهي ما نقص عن عشرة ابيات ويقال
لها ايضا المقطوع والخزعبلات بتخفيف الزاي وضم الخاء المعجمة جمع خزعبلة وهي
الاباطيل والاكاذيب واصله ان رجلا من بني عذرة استهوته الجن فكان

تحذف

تحذف بما راى فكذبوه وقالوا حديث خرافة ثم وهو معرفة ممنوع من الصرف
ثم اطلقوا الخرافة على الموضوع من الحديث قال وحرف من حكى لي بعض
كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة الى تقدير مبتدا وزعم
ان العطف لمعزل لمن كيل اقول قد يعارض هذا الكلام بقوله في بيت
المسيء واظهر الوجهين الانفصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا
يكون سداسي خبرا عنه في وحدان الانقطاع كما لزم عند الجمهور في انها
لابل ام شاء وذلك ان قوله عند الجمهور مقتض لوجود الخلاف في لزوم
دخول المنقطعة على الجمل وقوله لا يقتضي عدم الخلاف في ذلك فان قلت
اعتبر هنا خلاف ابن مالك فعبر بالجمهور واراد هنا انه بالاجماع يوجد في
الظاهر بان هذا القول ونقله الخلاف ثانيا يقتضي اعتباره في النحو
بحسب الظاهر على ان بعض العلماء تردد في اجماع النحاة هل يكون معتبرا
بحيث لا يجوز خرقه كما مر في اول الالف المفردة قال على سبيل التقرير
لحصول العلم بكون احدهما اقول يريد لحصول العلم باحدهما معينا
وهو الافتراء وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريرا لا حقيقيا ووجه
ظاهر فان حقيقة الاستفهام بالهمزة واما المعادلة لما يكون حيث
يستوي الامران في علم المستفهم ويكون السؤال عن التعيين وذلك
منتف هنا لان المستفهم هو النبي صلى الله عليه وسلم عالم بوجود الامر
على التعيين وهو الافتراء ويقع في بعض نسخ الكشاف لحصول العلم بكون
اخرهما بالخاء المعجمة والراء وهو ظاهر ولا يخفى ان في تسليم المصنف للزمخشري
اجازة كون ام في الاية منفصلة اعترافا وهو ظاهر بانه لا يلزم في توالي المبني
احاد ام سداسي في احاد الجملتين المنوطة بالتادي الاستفهام بالهمزة السابقة

على انه يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره اولا قال ومن ذلك قول المتنبي
احاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتنادي اقول المنوطة المعلقة
وبالتنادي على حذف مضاف اي المعلقة بيوم التنادي وهو يوم القيامة
واثبات اليا هو الاصل وبه قرا ابن كثير قوله تعالى ويا قوم اني اخاف
عليكم يوم التناد وحذفها واثبات اليا هو الاصل وبه قرا ابن كثير حسن
لان الكسرة تدل على اليا قال فشك واحدة هي ام ست اجتمعت في واحدة
اقول هذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول متقيد بالجار وشك
معلق عن العمل اذ هو فعل قلبي والمعنى فشك في وحدتها او تعددها
بهذا العدد الخاص قال وهذا من تجاهل العارف كقوله ايا شجر الخابور
ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف اقول كان الاحسن ان يقول كقولها
لان الشعر لامراة وهي ليلى بنت طريف كان الاحسن يقول كقولها لان
الخارجية ترثي اخاها حين قتله يزيد الشيباني ووجه التذكير انه
اراد كقول من قال والخابور بالخا المعجمة موضع بناحية الشام كذا في الصحاح
ووقع في القاموس والخابور نبت ونهر بين راس عين والفرات واخر شرقي
دجلة الموصل وزاد قال ويكون تقدم الخبر هاهنا على المبتدا
وهو ليلتنا تعيينيا واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس
اقول قد اسلفنا مما تشتد في ان تقدم مثل ذلك واجب مما بين عليه
سيبويه في الكتاب من ان ذلك اولى لا واجب ونص عليه ابن عصفور
في المقرب وذكره الرضي كما مر قال واعلم ان هذا البيت اشتمل على
الحسنات استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة وست والمانهما
بمعنى واحدة واحدة وست ست اقول يحتمل ان يقال ان المتنبي قصد

التقسيم

التقسيم فالمعنى الاخبار عن ليلة فراقه للاحبة بانها منقسمة الى ست
في كل واحد واحد من اجزا الليلة هذا ان جعلت ام منقطعة وان كانت متصلة
فالمعنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين فلم تخرج العدد المعدول
عن استعماله في معناه فتامل قال واستعمال سداس واكثرهم
يابا ها وخص العدد المعدول بما دون الخمسة اقول ومثل هذا
لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب بنا على ما نقله كثير من
الايمة ولو كانت مخالفة الاكثرين لحنا لزم ان يلحن كثير من العلما الذاهبين
الى ما لم يقل به غير القليل وهو عمى الابصار مع احل قال الثالث
ان يقع زايدة ذكره ابو زيد في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير والتقدير
افلا تبصرون انا خير اقول يحتمل قوله ان التقدير كذا ان يكون بدلا
من الضمير المنصوب في قوله ذكره اذ هو عايد على ونوع ام زايدة ووقوع
زايدة في الاية يصدق على كون التقدير كذا افلا تبصرون انا خير فيكون
بدل كل ويحتمل ان يكون مفعولا لمحذوف اي ذكر ذلك قايلا ان التقدير
كذا والظاهر ان الجملة الاسمية في الاية عنده اي زيد استينافية على تقدير
سوال كانه لما قال افلا تبصرون قدر انهم قالوا ما نبصر فقال انا خير
قال والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جوية يا ليت شعري ولا منجى
من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم اقول ساعدة اسم هذا
الشاعر وكانه منقول من ساعدة الذي هو اسم للاسد وجوية اسم امه بضم
الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية تصغير جودة وهي حمرة تضرب
الى السواد ولا يخفى ان الجملة الاستفهامية في محل نصب بشعري ان يكون مصدرا
مضافا الى الفاعل اي يا ليت شعري بهذا الامر ثابت كما يقول الرضي او في محل رفع

علي انه خبر ليت والشعر بمعني المشعور كما يقول ابن الحاجب وعليها زيادة
ام ظاهرة واما الابيات فلا معني لادعا الزيادة فيها لامكان جعلها متصلة اي منقطعة
كما مر فلذلك لم نجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها في البيت لذلك قال وانشدوا
ذا الخليل وذو يواصلني يرمي ورايا سهم واغسلة قال ذو عند اهل هذه
اللغة موصولة وهنا بمعني الذي والسلة بفتح السين المهملة وكسر
اللام واحدة السلم وهي الحجارة يعني علي المشار اليه بانه صديق مواصل
حافظ له يظهر العيب يرب عنه ويحمي عرضه قال وهي الداخلة علي
اسما الفاعلين والمفعولين اقول هذا اللبس في كل موضع كما يعطيه ظاهر كلامه
وانما هو اذا لم تكن ال للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاني ضارب فاكرمت
الضارب فلا كلام في حرفيتها ولا خلاف علي ما صرح به الرضي وانما لم تكن صلة الالف
واللام لاسم فاعل ومفعول لانهم راوها موافقة للالف واللام الحرفية في نحو الرجل
لفظا وهو واضح ومعني لانها للتعريف كالحرفية فلما وافقتها قصدوا الا تدخل
الا علي المفرد للمشابهة المذكورة كذا قال ابن الحاجب رح وفيه نظر لان الحرفية معرفة
لما دخلت عليه من الاسم وال الاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها
باعتبار ما فيها من العهد علي الصحيح فاين احداهما من الاخرى قال ولو صح ذلك
لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف اقول يعني
واللازم باطل فانها لا تمنع من اعمالهما تقول جا الامير الضارب زيدا والعفير المعطي
دينارا وللقايل بنحو فيهما ان يلتزم منع الاعمال مع وجودها ويجعل انتصاب
المنصوب بعد اسم الفاعل والمفعول المحلي بها مثلا كما في المثالين بفعل مقدر قال
وليس بشي لانها توول بالمصدر اقول يعني انه جاز دخولها في سعة كما هو الشان
في كل موصول ولا يخفي عدم صحته في مثل جا الضارب وتدبيقا لدليل يكرا التاويل

بالمصدر

بالمصدر علي ان يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف فالتقدير في المثال المذكور
وجا ذو الضارب قال فالاول كقوله من لا يزال شاكرا علي المعه فهو حر بعيشة
ذات سعه اقول يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا من تمام الرجز مقفا او بيتين
من مشطور و يعرف تعيين احد الامرين من الوقوف علي بقيتها ان ثبت والحرا بالحا
المهملة اي خليق وجدير والسعة بفتح السين خلافا للضيق وبطاق في الجدة
والطاقة نحو لينفق ذو سعة من سعته قال والثاني كقوله من القوم
لرسول الله لهم منهم دانت رقاب بني معد اقول دانت خضعت ومعد ابو
العرب ومعد بن عدنان انه الواقع في عمود النسب الشريف النبوي قال الجوهري
وكان سيبويه يقول الميم من نفس الكلمة لقولهم تمعدد لقلة تمفعل في كلام وقد
خولف فيه قال والثالث كقوله صوت الحمار اليجدع اقول هذا بعض
بيت مشهور وهو يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الي ربنا صوت الحمار اليجدع
الخنا مقصود بالخا المعجمة المفتوحة والنون اللفظ القبيح والنطق بالكلام
بالحروف المهملة للمعاني لكنه استعمل هنا في مجرد خروج الصوت من محله والمعني
وابغض اصوات العجم خارجا من محل صوت الحمار وناطقا حال من الضمير المستكن
في ابغض ويجدع بالدال المهملة من قولك جدعته اي سجنته وحبسته وذلك
لان الحمار اذا حبس كثر تصويته وعلا نهيقه واما اذا جعل من الجدع الذي قطع الانف
والاذن او الشفة فلا يظهر له معني وحكي الجوهري في التجديع الذي هو بمعني
السجن والحبس اعجام الذال ايضا قال والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن
مالك في الاخير اقول يعني انه جاز دخولها في السعة علي المضارع ولم يقصره علي
الشعر وابن مالك ذلك علي ان الضرورة عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه
والابيات التي دخلت ال فيها علي المضارع لا ضرورة فيها بالتفسير المذكور كما في هذا البيت

لتمكن الشاعر من ان يقول صوت حمار بجذع قاد وكذا في غيره من الشواهد
الواردة في ذلك و نظر فانه هذا يفضي الي عدم تحقق الضرورة وابدا وغالبا
لان الشعرا قادرون علي تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة وقلما
يتحقق حين تركيب معين لا يسد وجه لم عنده والمختار في تفسير الضرورة عندهم
ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر وذلك اعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة
ولا ثم قد ينتقض قوله ان الجميع خاص بالشعر مما حكاه بعضهم من ان رجلا
انبل فقيل العوني ها هو ذا فقال الفتى نعم الهاذود قال ولان الصحيح
في الداخلة علي الان انها زايدة اقول يحتمل ان يكون ابن عصفور لم يقصد ان ال
المنطوق بها في الان هي التي للتعريف الحضور ولما اراد ال التي بني هذا الظرف
لتضمنه اياه قال او لاستغراق خصايص الافراد وهي التي يخلفها كل مجازا
نحو زيد عالم اقول هذا يصدق علي الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة
اي صاغة بلده او صاغة مملكته فان كلا يخلف الاداة فيه بتجوز وليست
لشمول الحقايق بل لشمول بعد ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة
مملكته دون من عداهم قال وقولك والله لا اتزوج النسا ولا البس الثياب
ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما اقول يعني بالواحد من الامرين حتي لو تزوج امرأة
واحدة حنث ولو لبس ثوبا واحدا حنث ولمانع ان يمنع كونها في مثال
اليمين الذي ذكره للتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استند اليه من
وقوع الحنث بتزوج واحدة من النسا ولبس واحدة من الثياب ممنوع فيه
لمذهب الشافعي انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث كما صرح به الرافعي في الطلاق علي ما
نقله الشيخ بها الدين السبكي بنا علي ان معني الجمع باق مع اداة العموم وليس مسكوتا
بها كما ذهب اليه والد الشيخ بها الدين فانهم نظروا الي الجمع ولم ينظروا الي جمع الكثرة

حتي لا تحنث

حتي لا تحنث الا باحدي عشرة مثلا قال الوجه الثالث ان تكون زايدة
وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولي كالتي في الاسما الموصولة علي القول
بان تعرفها بالصلة اقول فيه نظر فانها قد تحذف فيقال الذي ولذان
ولذين ولتي ولاتي حكاه في التسهيل وعن ابي عمرو ان اعرابيا قرا صراط الذين
وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المغربي الشامي صراط الذين قرا ابن كعب وابن
السميفع وابو رجا بتخفيف اللام حيث كان جمعا او واحدا قال وكالواقعة في
الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزي او لارتجالها
كالسموال اقول فيه نظر لان العلم بالغرض هو مجموع اللفظ الالف فالاولي
كالداخلة علي يزيد وعمرو في قوله باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب
علي قصورها وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعبا الخلافة
كاهلها العمر بفتح العين لغة في العمر بضمها الا انه لا يكاد يستعمل الا
في القسم قال تعالي لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون وهو ايضا واحد عمور
الاسنان وهو اللحم الذي بينهما والعمر ايضا الشنف والنخل الطويل نحو
والعمر منقول من احد هذه الاشيا ولا شك انه صالح للالف واللام فيمكن
ان يلمح اصله وتدخل عليه الاداة لكنه فارق نحو حارث وعباس وضحاك
بان ذاك وقع في السعة وهذا انما سمع في الشعر والقصور جمع قصر وهو
المنزل وكل بيت من حجر كذا في القاموس واعبا الخلافة اجمالها جمع عب بالكسر
وهذه الاستعارة تحقيقية شبه امور الخلافة وما يحتاج اليه فيها من سداد الراي
النظر وحسن السياسة بالاحمال الثقيلة التي لا ينال العوض منها الا بعد نقلها
من المحل التي هي مطروحة فيه والكاهل ما بين الكتفين ويقال له الحارك
وشدته حيث يقوي حمل تلك الاعبا كناية الممدوح للامامة العظمي

واهليتها يتكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
هذا صدر عجزه بابيض ماض الشفرتين يمان والنقا مقصورا لنون
المفتوحة والقاف الرمل والمراد بالابيض السيف وبالماضي وبالشفرتين بفتح
الشين احد انه وبالنمان اليمني نسبة الى اليمن والالف عوض من اليا فلا تجامعها
على اد سيبويه حكي ان بعضهم جمع بينهما فيقول يماني بالتشديد
واختلف في الداخلة على بنات الاوبر من قوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا
ولقد نهيتك عن بنات الاوبر جني يتعدي الى واحد تقول جنيت
الثمرة اي قطفتها وفي البيت عداه الى اثنين فاما ان يكون الاصل جنيت
له ثم حذف الجار فانتصب المجرور بالفعل واما ان يكون ضمنه معنى اعطيت
واما ان يكون ضمنه معنى اعطيت فعداه الى المفعولين والاكمو جمع كمو وهو
نبات معروف يقال للواحدة كمو وللجماعة منه كماة بالتا على غير قياس وهو
من النوادر والعساقل جمع عسقول بضم العين وهي الكماة الكبار البيض ويقال
لها شحمة الارض وبنات الاوبر كماة صغار من غبرة على لون التراب ورده
السخاوي بانها لو كانت زايدة لكان وجودها كالعدم فكان يخفضه بالفتحة
لان فيه العلمية والوزن وهو سهو منه السخاوي هو المقري الكبير
المشهور شارح المفصل طيبة في القرات السبع واظنه او شارحها يلقب
علم الدين ونسبه الى سخا كورة من اعمال مصر وما ذكره المصنف عنه سهو
بلا شك ومثل هذا على خفيان الفلم والامثل هذا الامر الظاهر على اضاعة الطلبة
فضلا من امام فاضل وقيل للتعريف وان ابن الاوبر علم كابن اللبون قال انه
مثلها في قوله من اللبون اذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس
من اللام بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة ولز

سدوا الصق

ولزسد والصق والقرن بفتحتين بفتحة حبل يقرن به البعيران والصولة
الوثوب البزل بضم الموحدة واسكان الذي جمع بازل وهو من الابل ما طلع
والقناعيس جمع قناس وهو العظيم من الابل والنون فيه زايدة قال
وبرده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف اقول يعني ولو كان نكرة لصرف
اذا ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرق وليس وصفا قلت
ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يري
في احمر علم ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا للصفة الاصلية
لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن اوبر على مثل ذلك فيه فان اوبر
صفة في الاصل يقال هذا وبر اي كثير الوبر اذا جعل علما منع الصرف للعلمية
واذا نكر منع ايضا اعتبارا للصفة الاصلية لزوال المانع مع الوزن فيكفي
ان تكون ال فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتمشي على راي الاخفش القايل
بان مثل احمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف وبالمبرد ان لا يلتزمه لانهم
الرد عليه ولا اختلاف ان الاعلام الاضافية تجرا على جزيها حكم مالو كان علما
وحده كابن عرس وابو هريرة من ابن اوبر وابي هريرة فلا يستنكر قولنا
انا جعل ابن اوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا كان جز علم قال وجاوا الجما
الغفير اقول الجما من الجم وهو الكثير يقال امراة جما المرافق كثيرة اللحم
على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعني الغافر اي الساتر لكثرتهم
وجه الارض حذفت التا حملا للفعيل بمعني الفاعل على الفعيل بمعني المفعول
وهو صفة الجما اي الجماعة الكثيرة الساترة قال الرضي قال وقراة بعضهم
ليخرجن الاعز منها الاذل اقول يعني ببنا الفعل للفاعل من الخروج ولا
معني لاقتصاره هنا على هذه القراة فقد قرا ايضا ليخرجن بالبنا للنخبة والبنا

للمفعول من الاخراج ونزي الحسن وابن ابي عبلة ليخرجن بالنون والبنا للفاعل
ونصب الاعز والاذل حكي الزمخشري القراات الثلاث وفي نظامه كل منها متمسك
لزيادة ال في الحال وخرجها علي خلاف ذلك بان قال ومعناه خروج الاذل
او اخراج الاذل ومثل الاول واتاويل الاول خاص بالقراة الاولي واللاتي في الثانية
والثالثة ايضا والثالث عام للثلاث **قال** كتب الرشيد الي القاضي ابي يوسف
يساله عن قول القايل فان ترفقي ياهند فالرفق ايمن وان تخرقي ياهند فالخرق
اشام وانت طالق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم **اقول**
الرفق ضد العنف يقال رفق به يرفق بفتح الفا في الماضي وضمها في المضارع
قال الجوهري والخرق مصدر الاخرق وهو ضد الرفيق وقد خرق بالكسر يخرق
خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس انه يقال خرق كفرح وكرم خرقا كقفل
والايمن ماخوذ من اليمن وهو البركة والاشام من الشوم وهو ضد اليمن وعن
ابن يعيش ان في البيت الثاني حذف الفا والمبتدا والمعني فهو اعق واظلم قلت هذا
مبني علي ان من شرطية في البيت وليس بمتعين لجواز ان تكون موصولة وتسكين
القاف للتخفيف كقراة ابي عمرو وما يشعركم باسكان الرا واعق خبر المبتدا
الذي هو في الموصولة فلا حذف ولا ضرورة ولا فتح **قال** ولان يكون حالا من
الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ فلا يلزم وقوع الثلاث لان المعني والطلاق
عزيمة اذا كان ثلاثا فانما يقع ما نواه **اقول** فيه نظر لان الكلام يحتمل لوقوع
الثلاث علي تقدير الحال ايضا بان تجعل ال للعهد الذكري كما تقدم له في احد
وجهي الرفع كانه قال والطلاق الذي ذكرته ليس بلغو ولا لعب بل هو معزوم
عليه حال كونه ثلاثا ولا تقدر حينئذ اذا كان بل اذ كان **قال** لقوله بعد
فبيني بها ان كنت غير رفيقة وما لامري بعد الثلاث مقدم **اقول** البينونة

الفراق

الفراق وضميرها عايد علي الثلاث المتقدم ذكرها وان وقبلها ولام العلة متعلق
اي فارقيني بها لا للتطليقات الثلاث لاجل كونه غير رفيقة اي لم يكن فيك
رفق ولين بل شوم وعنف ومقدم مصدر ميمي من قدم تقدما اي ليس لاحد
تقدم الي العشرة والالفة بعد ايقاع الثلاث اذ بها تمام الفرقة **قال**
وخرجوا علي ذلك فان الجنة هي الماوي **اقول** وجه التخريج ان الموصول
من قوله تعالي واما من خاف مقام ربه ونهي النفس عن الهوي مبتدا وهذه
الجملة الواقعة بعد الفا خبر مع انها خالية من العايد اليه فجعلتم
ال نايبة عن الضمير العايد والاصل فان الجنة هي ماواه **قال** ومررت
برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن **اقول** انما قيد ذلك
بالرفع ليحتاج الي الضمير الرابط فيجعل ال نايبة عنه وذلك ان الوجه اذا
رفع في قولك مررت برجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر
وقد وقعت صفة لرجل فيحتاج الي جعل ال نايبة عن الضمير العايد الي الموصوف
والاصل برجل حسن وجهه فحذف ضمير الغيبة وناب ال عنه اما اذا جر الوجه
او نصب فالصفة متحملة لضمير الموصوف فلا تحتاج الي تقدير رابط اخر وكذا
ضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الظهر والبطن فهما في الاصل بدل بعض ولكن
اجريا هنا مجري البدل الكل من جهة ان المقصود الاحاطة والشمول اذ ليس
المراد الظهر والبطن بخصوصهما بل المراد ضرب زيد كله او علي كلا الامرين فلا
بد من الرابط ولا يستعمل بدونه بدل البعض والبدل الكل فيكون الاصل ضرب
زيد ظهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة واستغني بالالف واللام عنه **قال**
وقال الزمخشري في وعلم ادم الاسما كلها ان الاصل اسما المسميات **اقول**
انما احتاج الي اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم ويتنظم معه

انبئوني باسماء هؤلاء ولم يجعل الاسماء مضافا الى مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء
بالاسماء بما ذكر بعد التعليم **قال** والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب
اقول يعني انهم حيث يذكرون ان اللام نائبة عن المضاف اليه يمثلون اليه
بما يقتضي انها نائبة عن ضمير الغائب الزمخشري جعلها نائبة عن الاسم الظاهر
ولا شك ان هذا ظاهر كلامه لكنه نفى ذلك في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى
فوجب ان يحمل كلامه على ان الاصل اسماء المسميات وان الاسماء اريد بها اسماء معروفة
معهودة فاتى بالتعريف اللامي قائما مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا
من المضاف اليه توفيقا بين كلميه كذا قال التفتازاني **اما بالتمييز الخفيف**
قال وتكسر قبل القسم كقوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي
امره الامر **اقول** جواب القسم قوله بعد هذا البيت لقد تركتني احسد
الوحش ان ارى اليفين منها لا يروعهما الذعر ان ارى في محل نصب وخفض بالجار
المحذوف وهو على واللام ويروعهما يخيفهما والذعر بضم الذال المعجمة
الخوف يقول لقد تركتني هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفني بالمقاطعة والفراق
احسد الوحش على حاله او لرواية الالفة بين اثنين منها بحيث لا يخيفهما
ذعر يقطع تآلفهما واذا كانت تحسد ما ليس من جنسه فلان تحسد من هو
من جنسه اولى **قال** كما انتصب حقا على ذلك في قوله احقا ان جيرتنا
استقلوا **اقول** الجيرة بكسر الجيم جمع قلة واحده جار واستقلوا امضوا
وارتحلوا **قال** وهو الصحيح بدليل قوله افي الحق اني مغرم بك هائم
اقول هذا صدر بيت عجزه وانك لا خل هواك ولا خمر والمغرم اسم مفعول
من اغرم فلان بكذا اذا اولع به ولزمه والغرام الشر الدائم الملازم والهائم
اسم فاعل من هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق ومعنى انك

لا صل هنا

لا صل هنا ولا خمر انك ليس عندك خل فقط بل هو شيء ممتزج متحير فيه والمراد
انه ليس عندك محض نفار يقع به الياس ولا محض اقبال يقع به الرجا بل حالك
متردد مضطرب موقع في الحيرة والتعب **قال** وقد يدعى في ذلك ان الهمزة
للاستفهام التقريري مثلها في الم والا وانما هي فيه **اقول** يعني فيما
مثل به المالقي لوقوع اما حرف عرض نحو اما تقعد وتذكر بما سبق
مثل ذلك لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وقد
صرح الرضي بان ما يستعمل للعرض نحو اما تعطف ثم المصنف فيما سلف
في الاستفهام التقريري انه يجاب بلي الهمزة التي للتقرير وبلي الهمزة هنا
هو حرف النفي وما دخل عليه فيلزم ان يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم
القيام وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعا لما بعد النفي
لم يتجه ايضا اذ ليس الغرض من قولك اما يقوم حمل المخاطب على ان يعترف
بقيامه وهو واضح **قال** وقد تحذف هذه الهمزة كقوله اما ترى الدهر قد
اباد معدا واباد السراة من عدنان **اقول** يعني ان التقدير اما ترى
واباد اذهب واهلك وتقدم ان معد بن عدنان ابو العرب والمراد هنا
اما هو والقبيلة والسراة بفتح السين الاخيار والسادات قال
الجوهري هو جمع سري وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة لا يعرف غيره
وجمع السراة سروات وانكر السهيلي في الروض الانف كونه جمعا وفي القاموس
انه اسم جمع وهذا البيت انشده ابن السيد في كتابه المسمى باصلاح الخلل في شرح
ابيات الجمل شاهدا على ما ذكر المصنف وفيه خطاب مكان عدنان قلت
ويحكى انه ما لو اوقعه في البيت نافية ولا همزة محذوفة والكلام خبر محض
خوطب به من يعلمه ولكن عنده غفلة واهمال في اللذة تنزيلا له منزلة

الجاهل لجاهل الفقد مقتضي العلم من حيث انه يعلمه بلا الهو ولا يقتضي التنقط
والتحفظ من الاسترسال في الغفلة والتلطخ بادناس الشهوات وخبث خالف
هو المقتضي بارتكا به ما ارتكبه كان كالجاهل الذي لا علم عنده بهذا الخبر اما الفتح
والتشديد قال كقول عمر بن ابي ربيعة رادفت رجلا انها اذا الشمس عا
رضت فيضحى واما بالعشي فيخصر اقول جمع بين الامرين حيث ابدل في الصدر
ولم يبدل في العجز والمراد بمعارضة الشمس اعتراضها في الافق وارتفاعها بحيث
يصير حيال الراس ويضحى يبرز للشمس وماضيه ضحى وضحي بكسر الحاء وفتحها والمضارع
منها مفتوحها ويخصر بفتح الصاد المهملة وبالخاء المعجمة مضارع خصر الرجل
بكسر الصاد واذا لمه البرد في اطرافه بقول رات رجلا فقيرا لا لباس له فهو اذا
ارتفعت الشمس برز لها لبدنه واذا جاء العشي المه البرد قال وهو حرف شرط
اقول قال الشيخ بها الدين السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات التي تجعل
في النطق ولست شرطا وبذلك صرح شيخنا ابو حيان ونقل عن اصحابه
انها حرف اخبار يتضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط لاقتضت فعلا بعدها
لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهي من اغرب الحروف لقيامها
مقام اداة شرط وجملة الشرطية ولكونها تدخل على الشرط حكما ان معنى اما زيد
فذاهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل لان زيدا ذاهب جواب للشرط ولا
يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه وصرح غير واحد من النحاة بان اما
ليست بحرف شرط بل فيها معنى وعلى هذا فكلام المصنف يتضمن جعلها
حرف شرط باعتبار تضمنها لمعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة للشرط والاضافة
تكون باد في ملابسة قال قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن
حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها اقول هذا صدر بيت عجزه والشر

بالشر عند الله سيان وبعد ذلك قوله فانما هذه الدنيا وزينتها كالزاد
لا بد يوما انه فان ونسب هذا الشعر لكعب بن مالك رضي الله عنه وبرح
مثلان مكان سيان والقائل ان يمنع كونه ضرورة لاستعماله في السعة
في الحديث انه عليه السلام قال اما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا
ليست في كتاب الله ومثله كثير فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع
بالابتداء لا بد له من ضمير يربطه به فاين في البيت قلت محذوف
والتقدير يشكرها الله له فان قلت مثلان وسيان لا يصح ان يكون خبرا
عن الشر الذي ابتدئ هو مبتدا فكيف امره قلت هو خبر مبتدا محذوف
اي هما مثلان وسيان وعند الله يتعلق به وخبر الشر الاول قوله
بالشر قال وقد تاتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق اقول
هذا مخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان
ما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا هما او احدهما
الى ذلك فبني على هذا للتفصيل اي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضي
اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم
التكرار الى هنا كلامه وقال ابن الحاجب تذكر لها قسم ولا ثانيا في ذلك يكون
للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك الباقي قال ويفصل
بين اما والفا بواحدة من امور ستة اقول يعني ولا يفصل باكثر من
واحد لانهم لما التزموا حذف الشرط لزم دخول الفا على الجواب
وذلك مستكره فدعت الضرورة لتعذر تقديرها والفاصل الواحد
كان في دفع ذلك الامر المستكره فوجب الاقتصار عليه وعدم التعدي
الى اكثر منه وعلى هذا يشكل ما وقع في المدارك في قوله تعالى فاما الانسان

افاما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن حيث ادعى ان الظرف متعلق
بقول فيلزم الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فان قلت فيما ذا يتعلق الظرف
حتى يتخلص عن غائلة الفصل باكثر من جزء واحد قلت بمحذوف تقديره واما
الانسان اذا ما ابتلاه ربه فيكون الظرف حينئذ من تتمة الجزء الواحد
المفصول به وكذا الكلام في خبر فلا يعد امرا ثانيا وهو نظير قولك اما احسان زيد
الى الفقراء فحسن قال والثالث جملة شرط فاما ان كان من المقربين فروح
الآيات اقول جعل المصنف جواب اما داخلة عليه الفاء وجملة الشرط فاصلة
بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الاول
وجوابه وانما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الاخر لوجهين احدهما
ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه
يجعل لاولهما الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها حصل من ذلك
اجحاف كذا في حواشي التسهيل للمصنف قلت ظاهره امتناع حذف
جواب اما للاجحاف وقد اجازه الزمخشري كما ستقف عليه قريبا ان شاء الله
تعالى وللقائل ان يقول لا نسلم انه ثم شرطين اجتمعا تحقيقا بل الجواب المذكور
للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخلة بشرط الثاني تقديرا
والاصل مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح ثم قدم
الشرط على الفاء جريا على القاعدة في ايثار الفصل بين اما والفاء كراهية لتعاقبهما
لفظا فالتقى فاآن الاولى لما جواب اما والثانية فا جواب ان فحصل الثقل
فدفع بحذف الثانية اذ في بقائها حصول الثقل ولان في ذلك جريا على الكثير الاغلب
نظائره من حذف الاخر للاول لان السابق يعوّل العكس قال لان اما نائبة عن الفعل
وكانه فعل والفعل لا يلي الفعل اقول للقائل ان يمنع كون اما نائبة عن شيء اصلا

ولو

ولو سلم انها نائبة عن شيء فانما نابت عن جملة الشرط باسرها لا عن فعل الشرط
وحده فلم يجاوزوا الفعل فعلا ولا نائبا عنه نعم يمتنع تقديرها بالفعل لفا
من جهة انه لا يفصل بين اما والفاء باكثر من جزء واحد قال ولهذا فهمها
بنو تميم اذا قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع اقول يعني انهم فعلوا
ذلك نظرا الى شبهها بما النافية وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف
الفعل مشابها بهذا الحرف وجب اعتقاد مباشرة الفعل الحرف لا عكس ذلك
في اما مع عراقتها في الحرفية قال سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا
فانا افضلها اقول انما قيد العبيد بقوله بالنصب ولم يقيد قريشا
به لان كتابة الثاني بالالف دالة على نصبه فلم يحتج الى التقييد بخلاف الاول ثم
النصب في المثال الاول وان كان مسموعا فانه فيه سيبويه انه لغة خبيثة
ويأتي مثله في الثاني قال وفيه عندي دليل على [illegible] اقول
قد علمت ان هذا المسموع الذي استدل به لغة خبيثة نص سيبويه عليه
فكيف يبنى على ذلك جواز التراكيب العربية قال ولا التي في قول الشاعر ابا
خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اقول تقدم الكلام عليه
في ان المفتوحة الخفيفة فلينظر هناك قال والتي في البيت هي ان المصدرية
وما المزيدة اقول قد يناقش بان اعتراضه بان التي في البيت هي المصدرية
ثنائي ولما فيه من انها فيه شرطية كما قاله الكوفيون اللهم الا ان يقول
رد الكلام هنا على راي الجماعة لا على معتقده والله اعلم بالصواب اما المكسورة
والمشددة قال وقد تحذف ما كقوله سقته الرواعد من صيف
وان من خريف فلن يعدما اي اما من صيف واما من خريف اقول حذفت
اما الاولى وامامنا اما الثانية والرواعد صفة للسحاب جمع راعدة يقول

مطلب إمّا

رعدت السحابة اذا سمع منها صوت الرعد ويقال ارعدت بالهمزة ايضا وللمصنف
بتشديد اليا مطر الصيف **قال** ولم يشي لان المراد وصف هذا الوعل بالرّا
علي كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك **اقول** الوعل بفتح الواو واما مع فتح العين
او كسرها كفرس او كتف وهما مشهوران ويقال بضم الواو وكسر العين كدئل
هذا نادر والمراد بالوعل تيس الجبل ومعنى كلام المصنف انه جعل ان شرطيه
وصير الراي معلقا بسقي السحايب له في الخريف ومفهومه انها الراي عند انتفا
هذا الشرط وهو مناف للغرض من نظره انا لا نسلم ان المقصود وصف
هذا الوعل بالراي علي كل حال وانما الغرض وصف حاله حسب الواقع فاخبر اولا
بما وقع من سقي سحاب الصيف له وذلك مقتض لريه منه ثم اخبر بان سحايب
الخريف ان سقته بعد ذلك حصل له الراي المستمر ولو سلم ان المقصود
ما ذكره من وصفه بالراي دايما فمع لا سان واما التي هي لاحد الشيين لا يلزم
ذلك **قال** وافقهم ابن مالك على لازمته غالبا الواو العاطفة **اقول**
يعني دخول الواو العاطفة على اذ ما يقتضي الا ان تكون حرف عطف لانه لا يدخل
عاطف على عاطف **قلت** وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولك واما هو
العاطف في جا اما زيد اما عمرو فلا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا
في موضع وبعض حرف في موضع اخر مع ايا وعلى هذا الاخير ما قالوه فتامله
قال ومن غير الغالب قوله بالبتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة واما الى
النار **اقول** شالت نعامتهم كناية عن موتهم فان النعامة باطن القدم
وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وتنكس راسه فظهرت نعامة
قدمه واما قول بعضهم ان مراد العرب بقولهم شالت نعامتهم النعايم الاعم
الله وهزمهم حتى خرجوا على وجوههم كانفر النعامة فلا يناسب تفسير ما في البيت

قال

قال ولاما حسنة معان احدها الشك اي كحوم **اقول** المراد لاحد الشيين
والاشيا والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما تستفاد من نفي
امر اخر وقد ذكر المصنف في او وفائدة هنا ولا فرق بين الحرفين في ذلك **قال**
وزعم ابن الشجري تجعل من ذلك اما يعذبهم واما يتوب عليهم **اقول** يعني
واما هي من قبيل الابهام على السامع ولم يبين المصنف وجه الابهام وكانه
ما تقرر من انه لا بد من ان تكون حرف التخيير مسبوقا بطلب ولا طلب هنا
ولابن الشجري ان يمنع اشتراط ذلك ويقول المعنى يكون للتخيير دخولها بين
السببين اوشيا يكون للمتكلم والسامع والخيرة في فعل ما شا من ذلك الامرين
المذكورين والله عز وجل لا يجمع بينهما فبعد تصريح التوبة عليهم **قال**
والخامس التفصيل نحو انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما
على هذا على الحال المقدرة لان الظاهر انه حال من الهاء من هديناه والمعنى
بينا له الطريق او ضمنا في الحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما
بين له والعمل بذلك ليس مقارنا للتبيين فاحتيج الى كون الحال مقدرة قال
الزمخشري ويجوز ان يكون حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما
سبيلا كفورا كقوله وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر
مجاز وقرا ابو السمال بفتح الهمزة من اما وهي قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا
فبتوفيقنا واما كفورا فبسوء اختياره انتهى قلت هنا يلزم منه حذف جواب
اما وهو ما كان قدمنا الوعد بوقوعه عليه وقوله فبسوء اختياره انتهى
قلت يعني ليس الاعلى قول مذهبه في الاعتزال **اقول** هو بمنزلة قوله
قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا **قال** هذا صدر بيت لحسان رضي الله
عنه وقيل العجز فما اعتذارك من قول اذا قيلا **اقول** وكذا وجب

تكرارها **قال** يعني ذكرها مرة اخرى قبل المعطوف عليه ليفهم السامع
المقصود من اول الامر **اقول** وليفتتح الكلام معك على الجزم ثم
يطرأ الشك او غيره وهذا لم يتكرر اقول فيه نظر اذ يجوز ان يكون المتكلم مقام
زيدا او عمرو مثلا قاطعا بقيام زيد ثم عرض له الشك في كون القيام حصل منه
او من عمرو ليعطف باو كما قال المصنف ويجوز ان يكون شاكا من اول الامر وانه
ياتي بحرف دال عليه كما تقول جاء القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء
بقولك الا زيدا وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معك على الجزم انه كذلك
بحسب الصورة الظاهرة مع انه تكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى
طرو الشك طرو الدال عليه لان المتكلم لا بد ان يكون جازما او شاكا فتامله
قال وقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي بحق فاعرف منك غثي من
سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني **اقول** المثقب بضم
الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة والعبدي بفتح العين المهملة وسكون
الموحدة واظن ان هذه النسبة الى عبد القيس وان تكون في محل رفع بالابتدا
والخبر محذوف اي فاما اخوتك حاصلة والغث الردي والسمين الجيد
واتقيك وتتقيني صفة عدوا والاصل اتقيك وتتقيني ولكن روي المعنى
يجي بضميري المتكلم والمخاطب واما مستأنفا فكانه قيل فماذا يكون اذا طرحتك
واتخذتك عدوا فقال اتقيك وتتقيني **قال** وقوله تلم بدار قد
تقادم عهدها واما باموات الم خيالها **اقول** تلم تنزل وعهدها
اما بمعنى امرها الذي يعهد منه او محلها اي بمعنى امرها الذي يعهد منه او محلها
الذي تتعاهد بالرجوع اليه بعد الذهاب عنه **قال** والثاني الابهام نحو وانا
او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين الشاهد في الاولى لا ادري لم امتنع

كون الشاهد

كون الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم الثابت
له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال لمن عبد غيره من جماد او غيره
فهو في ضلال **اقول** وقوله نحن وانتم الاولى الفريق الحق وبعده للمبطلين
وسحقا **قال** هذا البيت من بحر الخفيف واخر صدره هو القاف الساكنة
من الفريق الحق ومثله يسمى عند العروضيين بالمدرج اي الداخل درج اول عجزه
في الكلمة التي بها اخر الصدر ولم ينفرد احدهما عن الاخر بكلمة مخصة وشاركها
ومعنى سحقا بعدا اهو كقوله والتي قولها كذبا وميتنا **اقول** نحو ولا تطع منهم
اثما او كفورا اذ المعنى لا تطع احدهما **قال** لما فعله فهو احدهما
انظر كيف يصح التمثيل بهذه الاية الشريفة لما كانت او فيه للاباحة قبل نحو
النهي وكيف يصح قول المصنف والحجة انها تدخل للنهي عما كان مباحا وهذا
في الاية غير مسبوقة بالاباحة لان طاعة الاثم والكفور في الاسم والكفر لا تباح اصلا
بل تحرم ولعل الاباحة الملاحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة
الاثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها **قال** قاله الكوفيون والاخفش
والجرمي **اقول** الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم وهو قبيلة من
العرب مشهورة وهو ابو عمر صالح بن اسحاق احد نحاة كان دارسا ورعا
ولا يلتفت الى ما اشتهر عند قوم من انه بضم الجيم ولا الى من زعم انه نكرها
زاعما انه رواه في الشاطبية كذلك عن ابيه عن جده ولا الى قول من جوز
فيه تثليث الجيم لما راى كلا منها له معنى في اللغة وكل هذا خبط وتحريف
قال واحتجوا بقوله بقول توبة وقد زعمت ليلى باني فاجر لنفسي
تقاها او عليها فجورها **اقول** توبة علم لانه منقول من المصدر تاب
من الذنب توبة وهو ابن الحمير على صيغة تصغير الحمار صاحب ليلى الاخيلية

والبا زابن فتامها بدل من الواو كما في تراث التجور الغنق والتقي خلافه
قال وقول جرير جا الخلافة وكانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر والذي
رايته في ديوان جرير فكانت اقول ناراه فهو لا يقدح في رواية الجماعة
دنا على ان ضمير يعود الى الخليفة الممدوح ومعنى كانت له قدرا كانت مقدرة لا
سعي له فيها ويحتمل انا وبنه للشك وكانه قال نال الخلافة لما ارادها لانه
احق بها وقدرت له من غير طلب اعتنا من الله تعالى به وكان شك في ذلك
كاد من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها احق بالخلافة من غيره ومن حيث
كان من الدين بحيث يعتني الله به فيبلغه اعلى المراتب كذا قال ابن عصفور
في شرح الجزولية اقول وقوله وكان شيئا ان لا يسرحوا نعما ويسرحوه
بها واعتزنا السوح قال النعم واحد الانعام وهي المال الراعية ويسرحوا
مضارع سرح بفتح العين فيهما يستعمل متعديا كما في البيت تقول سرحت
الابل اذا تركتها ترعى ولازما كما في سرحت الابل بنفسها والسوح جمع ساحة
وهي الناحية والفضاء بين دور الحي واعتزازها عدم النبات بها فتقول تلك
النواحي لا مرعى بها ولا نبات تاكله الراعية فلا فرق بين ان تسرح وان لا تسرح
وقد صرح بذلك في المتن اقول وانما قدر كان شانية لئلا يلزم الاخبار
عن النكرة بالمعرفة قال النكرة سيان والمعرفة ان لا يسرحوا لانه مع
في تاويل مصدر معرف بل جعلوا في حكم الضمير لقائل ان يقول الاخبار
عن النكرة بالمعرفة مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب
مثل ذلك فيه على ان بعضهم قال بجوازه مطلقا اقول وقول الراجز
إن لنا ابلا وزرا خوبر بينقفان ابلها قال اكل بشاه فوقيد
كان وصل ملم رحل وكذا زرا زر بزا مكسورة فراي وخوبر بين بنية خوبر

تصغير

تصغير خارب وهو اللص والثقف كسر الهامة عن الدماغ والهام الرؤس
بتخفيف الميم واحدها هامة وان قلت الراجز هو الذي ينظم الشعر
من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون قال الراجز الا اذا كان المنقول من هذا
البحر وما انشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله يا صاحب
رحلي بلا عدلي قلت انه وجد قبل هذا او بعده ما يعين انه من السريع في
ورد والا فهو يحتمل ان يكون بيتا مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها
الذي على بنه مفعول وحكمه الخبن اقول كما تقول زيدا او عمرو وبعض
ولا يعقل الضان قال احسن المصنف في التمثيل بهذا المثال الخاص لما فيه
من الاشارة الى تفسير خوبر المذكور في الشعر اقول وقول
النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد فحسبوه فالفوه
كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم يزد قال قبل هذين البيتين
واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد
الحي زرقا اليمامة والمراد باحكم كن حكيما كما كانت هي حكيمة اذا اصابت
ووضعت الشي موضعه فلا تقبل سعاية مختلف ولا كلام واش مفتر
وكانت هذه المراة نظرت الى حمام طاير جملته ست وستون وعندها
حمامة واحدة فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام
مية والثمد الماء القليل الذي لا مادة له وحسبوه بالتشديد بعدوه
والفوه وجدوه وروي كما حسبت مكان ذكرت اقول وقوله اذا سمعوا
الصريخ زابنهم من بين ملجم مهره او سافع قال الصريخ صرخة المستصرخ
والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع هو الاخذ بناصية فرسه
ومنه لنسفعا بالناصية ومن اما زايدة على راي الاخفش والكوفيين اي

رايتهم بين هذين القسمين وعلى كل من الاحتمالين ومعنى الواو ضرورة الاقتضا
بين للاضافة الى متعدد واذا كانت وعلى بابها كان المعنى احد هذين القسمين و
تعدد فهو كقولك جلست بين العلما والزهاد واو لاحد الامرين ولا اشكال
اقول لانه لو قيل جالس الحسن وبن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج
المامور عن العهدة بمجالسة احدهما قال هذا مشكل فاي عهدة على المخاطب
مع ان الامر عند الاباحة لا الزم فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك اقول وقد لزم
في ذلك صاحب الايضاح البياني قال يعني الايضاح المصنف في علم البيان وعني
بصاحبه قاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن بن محمد القزويني الشافعي صاحب
قاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن بن محمد القزويني تلخيص المفتاح وانما وصف
الايضاح بالبياني احترازا من الايضاح المصنف في النحو لابي علي الفارسي اقول
ولا نعرف هذه المقالة للنحوي بل هي معروفة لبعض النحاة نقلها السيرافي
في شرح الكتاب ومما تقع فيه الواو واو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة
لو حلف انكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب واراد ان يعود بها الى مجالسة
غيرهم فقال له دع مجالسة اهل الريب وجالس القرا والفقها واصحاب الحديث
او قال جالس الفقها والقرا واصحاب الحديث فذلك كله بمعنى هذا كلامه قلت
وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل اذا وقعت في الجمع
كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ارادة الاباحة منزلة الواو مع
تفريق جماعة من هذا ثم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك او ابن سيرين
قلت الصواب انه لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين بمعنى
التفاعل وهو اباحة المجالسة فكانه قيل ابحت لك مجالستهما ومن ابيحت له
المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون

الشي مباحا

كون الشي مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه فاذا ابيح في شيين جاز له فيهما
اربعة اوجه وكذا اذا ذكرت او وكلام ينص على ذلك او وقد بينا انه مع الواو وكذلك
لان الاباحة انما استفيدت من الامر لا الواو وجمعت بين الشيين في الاباحة قال
ومن برهان اقول هو بفتح البا الموحدة ومنع الصرف قال
تاتي للاضراب مطلقا اقول يجوز في مطلقا ان تكون صفة مصدر محذوف
اي اتيانا مطلقا وان يكون حالا من الاضراب اي تاتي له في حال كونه مطلقا اي
سوا تقدمه نفي او نهي ولم يتقدمه وسوا اعيد العامل او لم يعد قال
احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم احص عدتهم الا بعداد
كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاوك قد قتلت اولادي اقول
العيال جمع عيل بتشديد اليا وهو من عاله غيره يعوله اذا انفق عليه
وتام مصالحه وبرمت بكسر الرا ضجرت والاستثنا مفرغ في الاحوال
لم احص عدتهم لا في حال كوني مستعينا بعداد وهذا كناية عن الكثرة
المفرطة قال وقراة ابي السمال اقول هو بسين مهملة مفتوحة
وميم مشددة ولام بعد الالف قال نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي
ثبوته عنده نظر اقول لا يخفى ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد
الطلب على ما مر في المتن ولا طلب هنا لا اذا النزاع في غير الشرط فلعل سيبويه
ممن لا يعتبره والظاهر ان المصنف اشار الى وجه النظر بقوله ولا يصح التخيير
بين شيين الواقع احدهما يعني ان حال هولا المرسل اليهم دائر بين ان يكون
مائة الف فكيف يسوغ الاخبار بانهم ازيد منه وبين ان يكون من ذلك فكيف
يسوغ الاخبار بانهم مائة الف والقائل ان يقول صاحب هذا الراي لا يلتزم
ان عدد كثير جدا حيث اذا راهم الراي كان له ان يقول هم مائة الف

وكذلك ان يقول لهم ازيد من مائة الف يزيد الله كثيرون كثرة مفرطة
ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص بعد انه الموجود بحسب الواقع كما اذا جاء
شخص مرارا كثيرة جدا كان لك ان تقول جئتني الف مرة وان تقول جئتني
ازيد من الف مرة ولا كذب في شي من ذلك لان المقصود ليس كمية هذا العدد المعين
بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة في الكثرة فكذا في الاية قال
ومثل بنحو ان تكون غنيا وفقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى اقول
ومثل ايضا بنحو الاية الثانية فان قلت كان من حقه ان ياتي بالعطف
فيقول ونحو قالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل ان تكون الواو عاطفة
من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا او نصارى فيسقط السوال
فان قلت التلاوة انما هي وقالوا بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله
في احاديث من قوله عليه الصلاة والسلام حين سيل عن الحمر ما انزل علي فيها
شي الا هذه الاية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل
مثقال ذرة شرا يره كذا هو في موضع من صحيح البخاري بدون فاء وسياتي الكلام
في هذه المسئلة مستوفى في حروف المعجم ان شاء الله تعالى قال وهذا
اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود اقول لم تحقق
الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجود على وجه يكون ان به متباينين
حتى اذا وجدنا مدلولا لتقسيمنا بنا في محل قلنا بسوغ الاتيان بها شئت
من الواو ولكن استعمال الواو اجود فتامله قال وقوله كما الناس
مجرور عليه وجازم اقول هذا عجز صدره وننصر مولانا ونعلم انه
كما الناس مجرور فما زائدة غير كافة او موصوف او مرفوع انه كائن ومجرور عليه وجازم
اي محني عليه وجان يقال جرم فلان على اهله اذا اذنب وجنى عليهم جناية يقول

ننصر سيدنا

ننصر سيدنا مع اعتقادنا ان كثيرا من الناس يكون مظلوما وتارة يكون
ظالما نحن ننصره على كل حالة ولا يتوقف نصرنا اياه على كونه مظلوما قال
ومن مجيئها بمعنى الواو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او
سلاسل اقول اشرعت صوبت وسددت تقول اشرعت الرمح نحو العدو
اذا صوبته الى جهته وقصدت طعنه به اراد انه لا بد من القتل والاسر اشار
باشراع صدور الرماح الى الحالة الاولى وبالسلاسل الى الحالة الثانية وقوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اقول غمزت
بالغين المعجمة والميم المفتوحة والزاي معناه عصرت والقناة معروفة وهي
التي يجعل فيها سنان الرمح والكعوب هي النواشز في اطراف الانابيب وهذا استعارة
تمثيلية حاله اذا اخذ في اصلاح قوم قد اتصفوا بالفساد فلا يكف عن جميع المواد
التي ينشا عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحالة اذا اغمز قناة معوجة
حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان
يستقيم قال واجاب ابن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى مدة انتفا احدهما بل
مدة لم يكن واحد منهما وذلك ينفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح
اقول حاصله ان الغرض الحامل على جعل او بمعنى الا اباديك ما اتفق على حقيقته
من جعلها عاطفة لاحد الشيئين على الآخر وذلك لان نفي احد المبهم يفيد العموم
لانه نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذ الى جعلها بمعنى الا واخراجها عن
حقيقتها قال وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى اقول
هذا صدر بيت عجزه فما انقادت الامال الا لصابر والمنى جمع منية وهي اسم لما
يتمناه الانسان وانقياد الامال موافقتها للمراد ومجيئها على حسبه وهو
استعارة وانت خبير بان جعل او على بابها لعطف احد الشيئين والاشيا ممكن

في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا والى نحو لاقتلنه ويسلم ولالزمنك وتقضيني
حقي وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمرة فتأول مع صلتها
بمصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر منصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن
قتل مني او اسلام منه وليكونن لزوم مني لك او قضا منه حقي وليكونن استسهال
مني للصعب او ادراك للمنى والحق ان الفعل الذي قبلها على
معنى حرف الشرط كما قدره هذا القايل وان او على بابها ولكنها لما اعطفت
على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط والمعنى ولاضربنه
يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدرة اي لاضربنه مقدرا اجابتنا او
مقداسونه والمعنى لاضربنه على كل حال وكذا يقال في المثال الاخر اي لاشك
مقدرا اعطاك او حرمانك ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى التقدير على ما اختاره
ابن مالك وجماعة والله اعلم **الا بفتح الهمزة والتخفيف قال** وافادتها
التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادة
الاثبات وانما ذلك اذا كانت للانكار الابطالي ولعل هذا هو مقصوده ثم
المراد من التحقيق تاكيد الاثبات وتقويته ولا يلزم من حصول الاثبات انا كيره
ممن ان جاحد التحقيق والذي ينبغي ان يقال في ذلك هذه الهمزة للاستفهام
بطريق الانكار للنفي فيلزم ثبوت المدعى واما جا بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي
وجود نقيضه وهو الثبوت فهو كدعوى الشي ببينة فمن هذه الجهة جا
التحقيق وايضا نفي النفي اثبات دايم مثل ما زال وما انفك **اقول** ولكونها
لهذا المنصب من التحقيق لا تكاد يقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم
قال الجملة اسم تكاد يقع خبر متقدم متصل بضميرها يعني ذلك الاسم ولا يصح ان تكون
اسم تكاد ضميرا عايدا على الا لانه يلزم عليه من رفع الواقع بعدها الخبر ضمير عايد على

مطلب الا

الاسم وهو

الاسم وهو اما ممتنع او ضرورة او نادر والتقدير على الاول تكاد الجملة يقع
بعدها **اقول** واخواتها من مقدمات اليمين وطلايعه كقوله اما والذي
لا يعلم الغيب غيره **قال** هذا صدر بيت لحاتم الطائي الجواد المشهور
والعجز ويحيي العظام وهي رميم وجواب القسم قوله بعد هذا لقد كنت اختار
القرى طاوي الحشا محاذرة من ان يقال لئيم والرميم البالي يقال رم العظم يرم
اذا بلي قال الجوهري وانما قال الله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم فعيلا وفعول
قد يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع نحو رسول وعدو وصديق قال الزمخشري
اي الرميم لما بلي من العظام كالرمة والرفات ولهذا لم يؤنث والقرى ما يقدم
الى الضيف والحشا ما دون الحجاب مما في البطن من كبد وطحال وكرش وما يتبعه
والطاوي الجايع والمحاذرة الخوف كالحذر الا ان فيه مبالغة واللئيم الدني الاصل
الشحيح النفس **اقول** والثاني التوبيخ والانكار كقوله الا طعان الا فرسان
عادية الا تجشو كم حول التنانير **قال** الطعان مصدر طاعن بالرمح وهو
معروف والعادية اما من العدو او العدوان اي مسرعة الى الحرب مستبقة
اليها او ظالمة لخصومها بشدة الباس والعرب تتمدح به من جهة ما يلزمه من
كمال الشجاعة والتجشو تروح نفس من الغم ينشا عن امتلا المعدة وهو منصوب
على الاستثنا المنقطع والتنانير جمع تنور وهو ما يخبز فيه يوبخ هولا القوم على جبنهم
ونبا عنهم عن القتال وميلهم الى شبع البطون **اقول** وقوله الا ارعوا
لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم **قال** الا ارعوا الكف عن الشي
ويستعمل كثيرا في ترك ما يشين يقال ارعوى فلان عن القبيح وولت ادبرت
وذهبت والشبيبة الشباب وهو عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون بدنه حرا
الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة واذنت اعلمت والمشيب واحد قال الاصمعي

المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب برود جيم بياض الشعر
والهرم كبر السن واعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة لا مجموع الا والنفي المفاد
بلا باق على حالة نفي البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان اوعدائهم وعدم
الارعواء امر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فيهما حرفان كل منهما
يفيد التوبيخ وهو الذي فيه الكلام اقول والثالث التمني كقوله
الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات قال
يرأب يصلح وفاعله ضمير يرجع الى الرجوع واثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى
اي خرقت وفتقت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية اقول والرابع الاستفهام عن النفي كقوله الا اصطبار لسلمى ام لها
جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي وفي هذا البيت رد على من انكر وجود القسم
المسلوبين قال المسلوبين لفظ عجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين
البا الموحدة والفا ولامه مضمومة وقد تفتح ووجه الرد عليه بالبيت
ان الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفا الاصطبار بلا ريب ايستفهم جبرها
عند بوني ام تجلد قام فيه منفصلة والمعنى اي الامرين كائن اجزع
الجلد يحتمل الانقطاع بان يكون استفهم اولا عن الجزع اولا وهو
عدم الصبر ثم اضرب واستفهم ثانيا عن الجلد وهو الثبات وجواب
اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه والمراد بالذي لقاه امثاله الموت
واذا تذكرت ما اسلفناه قريبا ان ذلك في كلام المصنف نظرا من وجهين
الاول بانه اجرى الاستفهام عن النفي من معاني الا وليست الاستفهام عن
النفي اصلا وانما الاستفهام عنها الهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان
مستفادا بالهمزة والنفي مستفادا بلا لزم ان يكون مجموع الا كلمتين والكلام انما هو في

الحروف

الحروف المفردة بالاصالة والتي حصل لها بالتركيب معنى تعدد في المفردات
اقول وهذه الاقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية
قال لا التي لنفي الجنس باقية معها على عملها الذي كان لها وهو لا يكون الا في
الجمل الاسمية وهذا اخلاف الا التي للتنبيه فانها تدخل على الجملتين كما مر
وفي كلام المصنف ادخال الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت ويأتي له
مثله في مواضع فيتفطن اقول وتعمل عمل لا التبرئة قال هي التي لنفي
الجنس قال الاندلسي وانما سميت بذلك يعني التبرئة لانها تنفي الجنس وكانها
تدل على البراءة منه قلت وجعلت نفس التبرئة مبالغة في زيد عدل وعليه
في التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل ان يكون لا مضافة للتبرئة على حد قوله
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم اقول وعلى هذا فيكون قوله في
البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبر الى اخره قال يكون معطوف
على محذوف يدل عليه السياق والتقدير على هذا ينفصل الكلام فيكون قوله
الى اخره وتقديره الا ان قوله وعلى هذا اسطور فيه لمعنى الشرط اذ معناه وان
بنا على هذا فيكون الفاء رابطة الجواب لكن يقدح بان الجواب متى صلح لجعله
شرطا فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك
فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في هذه الاية خبر مبتدأ محذوف هو ضمير
يعود الى من فالجواب اذا جملة اسمية ثم دخلت الفاء ومثل هذا
في تركيب المصنف متعذر اذ لو ذهبت الى تقدير مبتدأ هو ضمير الشان
التركيب ممتنعا اقول ويختص الا هذه بالفعلية قال يعني
للعرض والتخصيص وانما اختصت كما قال بالجملة الفعلية لانها للطلب
ومضمونها الفعلية امر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية

لانها للثبوت وعدم الحدوث **اقول** ومنه عند الخليل الا رجلا جزاه الله
خيرا يدل على محصلة تبيت **قال** المحصلة بكسر الصاد المهملة المرأة التي
تحصل تراب المعدن اي تجعله حاصلا قال الجوهري والبيت مضمرا اي
تبيت تفعل كذا قلت يعني ان تبيت هنا فعل ناقص وان جزءه مذكور بعد هذا
البيت فقيدا لعيب المسمى عند العروضيين بالتضمين وهو افتقار البيت
الى ما بعده كقول النابغة وهم وردوا الجفار على تميم وهم اصحاب يوم عكاظ
اني شهدت لهم مواطن صادقات شهدن لهم بحسن الظن مني واما انشد
الجوهري البيت المتقدم برفع رجل ثم قال ويروى الا رجلا بمعنى هات
لي رجلا ويروى الا رجل بمعنى اما من رجل قلت والذي يظهر في توجيه
الرفع ان يكون رجل فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور اي الا يدل رجل
وفي توجيه الجر ان يكون على تقدير الا دلالة رجل فحذف المضاف وابقيه على
على حالة كما في قراءة من قرا والله يريد الاخرة بالجر اي ثواب الاخرة ويدل
على هذا المحذوف ويدل والمعنى الا ان تحصلوني على دلالة رجل واما رواية
النصب فقد وجهها الخليل بما يقتضي ان تكون الا للعرض اي الا ترونني
رجلا وتوجيه الجوهري للنصب يقتضي انه جعلها للتنبيه **اقول**
وزعم بعضهم انه محذوف على شريطة التفسير اي الا جزى الله رجلا جزاه
خيرا والا على هذا للتنبيه **قال** لا اذ التي للعرض لا تدخل على الجمل الانشائية
من حيث ان العرض طلب والمطلوب انما هو مرتفع في الدعاوي والانشا
لا خارج له فيطلب فينبغي ان تكون للتنبيه وهو كما يدخل على الجمل
الخبرية يدخل على الانشائية اذ الغرض منه انما لاتا السامع على ما يلقى اليه
وتنبيهه لما يرد عليه ليتمكن منه فضل تمكن وذلك جائز في الجمل الانشا

فيصح

فيصح دخوله على كل منهما **اقول** لانه لم يرد ان يدعو لرجل على هذه الصفة
وانما قصده طلبه **قال** فيه نظر لان الدعا يشعر بالطلب في بعض
اللغات كقول السايل رحمه الله امرا اعانني وهنا فائدة **اقول** ولما قول
ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل فيلزم الفصل
بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية مردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس
له ولد **قال** في اطلاق المفسرة على الجملة تسامح من جهة ان المفسر
لا هي باسرها ووجه الرد بالاية ان هلك جملة تفسيرية وقد فصل
بها بين الموصوف وهو امرؤ وصفته وهو ليس له ولد وحاصله منع ان
تكون المفسرة اجنبية او منع الفصل بها مع اجنبيتها قلت وفيه نظر
لاحتمال ان تكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر في هلك كما صرح به
بعض المعربين **اقول** ثم الفصل بالجملة لازم وان لم يقدر مفسرة اذ لا
تكون صفة لانها انشا **قال** فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها
صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان يقدر معمولة المحذوف فهو صفة
لرجل اي الا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا يدل فلم يقع فصل بجملة ولو
سلم كونها غير محكية بالقول جعلت معترضة والفصل بها مغتفر واقع
في الفصيح نظما ونثرا **الا بالكسر والتشديد قال** وسعده
انه لا ضمير معه في نحو ما جاني احد الا زيد كما في كلت الرغيف ثلثه **اقول**
لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو
رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده
وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان ما بعدها من تمام الكلام الاول
والاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الضمير

مطلب الا

قال فانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب اقول قال الرضي ومنع من
التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف
ولا كريم جعلت حرفا لنفي مع الاسم بعده صفة لرجل الاعراب علي الاسم كذلك
تجعل في نحو ما جاء احد لا زيد قولنا لا زيد بدلا ولا اعراب علي الاسم قال الثاني
ان تكون بمنزلة غير اقول يعني في ان ما بعدها معها بدل لما قبلها ذاتا وصفه
ولا يعني انها بمنزلتها وفي كونها اسما فقد صرح غير واحد ان هذه حرف بل صرح
التفتازاني في حاشية الكشاف وعند الكلام علي قوله تعالي لا فارض ولا بكر بانه
لا قايل باسميته قلت ولو ذهب الي القول بانها اسم لم يبعد فانه نقلت بمنع
منه عدم التزام خفض ما بعدها ولو كانت اسما بمعني غير لكان ما بعدها مضاف
اليه دايما يخفض قلت لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كما قيل
في لا في نحو قولك زيد لا قايم ولا قاعد انه بمعني غير واجعل اعرابه علي ما بعده
بطريق العارية علي ما صرح به السخاوي قال فيوصف بها وبتاليها
جمع منكر او شبهه اقول يعني او شبه الجمع المنكر فيدخل تحته امران
احدهما الجمع المعرف تعريفا لفظيا لا اخرجه عن معني التنكير والاخر ما كان نكرة
وليس بلفظ الجمع ولكنه في معناه فهذا يصدق عليه ايضا انه شبه الجمع المنكر
وقد ذكرت امثلة الكل في المتن قال لو قلت قام رجال لا زيد لم يصح اتفاقا
اقول نقل هذا الاتفاق مشكل فقد حكي الاصوليون الخلاف في عموم الجمع
المنكر في الاثبات قال التفتازاني في التلويح لا شك في عمومه بمعني انتظام جمع من
المسميات وانما الخلاف بوصفا لا استغراق فالاكثرون علي انه ليس بعام لان رجالا
في الجمع كرجل في الوحدان يصح اطلاقه علي كل جمع كما يصح اطلاق رجل علي كل فرد علي
سبيل البدل وبعضهم علي انه عند الاطلاق للاستغراق فيكون نعتا ما هذا

كلامه

كلامه قلت المنقول في كتب النحو ان مذهب الجمهور من النحاة ان المستثني
واجب الدخول في المستثني منه وان المبرد مخالف في ذلك واهبا الي انه يكتفي
في صحة الاستثنا بصحة الدخول فما هذا الاتفاق الذي نقله المصنف
وقد رايت لهذه البلاد نسخة من هذا الكتاب ليست بها في هذا المحل لفظة
اتفاقا قال وبرده انهم لا يقولون لو جاني ديار اكرمته ولا لو جاني
احد النفي المؤول مجري النفي الصريح في مثل ابي زيد الا القيام فاجزنا التفريع
فيه قال الله تعالي فابي اكثر الناس الا كفورا وقال تعالي ويابي الله الا ان يتم نوره
مع انه لا يجوز ان يقال ابي ديار الحي وابي من احد الذهاب فما كان جوابكم عن
هذا فهو جوابنا اقول واسم الصانع قال هو بضاد معجمة وعين
مهملة من النحاة الاندلسيين اقول ومثال المعروف لشبيه المنكر
قوله ابحث فالقت بلد فوق بلده قليل بها الاصوات الا بغامها
قال ابحث ابركت والبلدة الصدر بفا لغلان واسم البلدة ايضا الارض
تقول ابركت هذه الناقة وهذه الابل فالقت صدرها علي الارض فقيه جناس
تام وقليل بها الاصوات صفة البلدة المجرورة بالاضافة وبغام الناقة بغم
الموحدة وبالعين المعجمة صوت لا تفصح به اقول ومثال شبه الجمع
قوله لو كان غيري سليمي الدهر غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر
قال سليمي منادي محذوف حرف الندا والدهر منصوب اما علي انه
ظرف مستقر حيز كان اي لو كان غيري موجودا في هذا الدهر الصعب وصح
الاخبار به عن الجثة كما في قولك نحن في يوم طيب اما علي انه مفعول بفعل
محذوف اي لو كان غيري يقاسي هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها
وهي جمع حادثة وهي ما يطرق من النوايب والنوايب والصارم السيف

القاطع والذكر من السيوف وكذا المذكر ما كان ذا ما وريف والمعنى لو كان
غيري الموصوف بانه مغاير للشمايم الذكر في هذا الدهر التشديد او لو كان
يقاسي وقايع هذا الزمان بلغير سقوط النوايب دخول المصايب لكني لم
تغير في ذلك لما انا عليه من الصبر وثبات الجنان اقول ويظيرها في ذلك
الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان ثبوت عن موصوفاتها قال
ليس هذا الاطلاق بصحيح ففعنا الوافي الجمل اذا كانت صفة لموصوف هو بعض
من مجرور بمن او في متقدم جاز الحذف قياسا فالاول كقولهم منا ظعن ومنا
اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والثاني كقوله لو قلت ما في قومها
احد يفضلها لم تاثم فحذف الموصوف وهو احد وكسر حرف المضارعة من تاثم
وابدل الهمزة يا لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقدم جواب لو فاصلا بين الجز المقدم
وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف والحسب ما بعده الانسان
من معاخوا ابيه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال وكذا قالوا
في الظرف ايضا كقوله تعالى ومنا دون ذلك كنا طرائق وقوله ما في القوم دون
زيد اي احد دون زيد اقول والثاني انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثنا
فيجوز عند درهم الا دانق قال الدانق بالدال المهملة ونون بكسر وتفتح ايضا
ويقال فيه دانقا بالف بعد نون وهو عبارة عن سدس الدرهم فان قلت
اذا اجاز وقوع الا في هذا المثال للصفة فالخبر عنده درهم كامل والوصف
لو كذا ذكل درهم موصوف بانه غير دانق واذا كان كذلك انتفى ما قرره
اولا من القاعدة القايلة بتطابق ما بعد الا موصوفها فان الوصف
مخصص بما بعد الا وهو دانق مطابق في الافراد لموصوفه وهو درهم قلت
لما كان الدرهم في معنى قولك ستة دوانق لم يقع التطابق معنى اقول

وجعل

وجعل من الشاذ قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
قال جعل ابن الحاجب الشذوذ فيه من وجهين احدهما وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور في مثله وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكلا فادة الشمال فقط والثاني الفصل بالخبر بين الموصوف والصفة
وهو قليل والفرقدان نجمان قريبان من القطب كذا قال الجوهري
وفي القاموس الفرقد النجم الذي يهتدى به اقول والوصف
هنا مخصص لما ثبت من القاعدة قال ووجه ذلك ان ما بعد الا
وهو الفرقدان مطابق لما قبلها في التثنية لان المعنى كل اخوين مفترقان رفان
الا الفرقدان وكل بحسب ما يضاف اليه اقول والرابع ان تكون ابن
قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا قال الحراجيج بحاء مهملة في الاول
وجيمين بينهما يا جمع حرجوج بضم الحا وهي الناقة الطويلة على وجه
الارض والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد هنا المكان الذي يقيم
فيه جمع من الناس يتخذونه وطنا وانما المراد بها الارض فقد يطلق البلد
والبلدة على مطلق الارض والقفر المفازة لا نبات بها ولا ماء ووجه
ما ذهب اليه الاصمعي وابن جني من زيادة الا في هذا البيت ان المراد وصف
تلك الابل بانها لا تزال مناخة على حالة غير مرضية او السير بها الى
الارض خالية من نبات ترعاه وما تشربه وانما يتاتى هذا المراد بزيادة الا
فوجب المصير اليه اقول وابن مالك وحمل عليه قوله ارى الدهر الا
منجنونا باهله قال هذا صدر بيت عجزه وما صاحب الحاجات الا معذبا
اي ارى الدهر منجنونا اي مثل الدولاب الذي يدور بما عليه فتارة يجعل

الشمائل غالبا وثانيها يعكس فيجعل المعالي سافلا ولا استقامة لهذا المعنى الا ان يرا
فيحمل البيت عليها اقول وانما المحفوظ وما الدهر قال مثل هذا لا يرد به
رواية ثقة حافظ اقول ثم ان ثبتت روايته فيتخرج
على ان اري جواب القسم مقدر وحذفت لا كما في تالله تفتؤ تذكر قال
انما تقدر القسم ليكون حذف ولا جاريا على القياس كقوله فتخرج على حكم
ومن عاد فينتقم الله منه والا وجب ترك الفا اقول واما بيت ذي الرمة
فقيل غلط فيه قال لبيد بسديد لانه من فصحاء العرب وان كان بعضهم
عرق مخالطة اللغا لبني يزيد لوبا بين الذين هم من الحاضرة وتصاب
تغليط العرب في اللغة بطرق الى القدح في كل ما يتمسك به من كلامهم وتتوطل
اقول فقبل من الرواية لا بالتنوين اي شخصا قال وهذا ايضا
ليس بجيد اذ لا يقدح روايته في اخرى اقول وقيل يتوك على التعب
يعني ما ينفصل عن التعب او ما تخلص منه فيفيد نفي ومناخة حال
قال هذا وجه حسن لا اعتبار عليه ولا كلفة فيه اقول وقال
جماعة كثيرة ومنهم الفصة والجر في الخسيف ومناخة حال قال وصاحب
الحال الضمير المستكن في الجر وهذا فاسد لبقا الاشكال اذ لا يقال جاز يدا لا
راكبا اقول لما يلزم عليه من ترك باب التفريغ في الايجاب وهو محذور
وقد يقال عليه ان ابن الحاجب ذكر ان الاستثنا المفرغ يقع في الايجاب بشرطين
احدهما ان تكون فضلة لا عمدة والثاني قرانا لا يوم كذا لانه يجوز ان
يقرا في جميع الايام الا في ذلك اليوم ومن هنا يحل الاشكال ان مناخة حال
لا خبر لانه اذا كان خبرا كان عمدة واذا كان حالا كان فضلة والمعنى مستقيم
كقولك لا يزال زيد شجاعا الا ماشيا لكن يلزم على هذا التقدير المستثنى المفرغ

وتقدم

وتقدم الحال على عاملها المعنوي وكلاهما محذوف عند البصريين قال
فاما قوله وست ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فالتقدير
فهلا كان هو الشان اقول سبق ان ضمير الشان موضوع لتقوية
الكلام فلا يناسبه الحذف اللهم الا ان يقال حذف هنا تبعا لحذف الفعل
فاعتبر قال واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو قرات القران
من اوله الى اخره اقول القرينة هنا كون الكلام مسوقا لحفظ القران
كله وذلك مناف لخروج الغاية فتعين دخولها قال او على خروجه
نحو ثم اتموا الصيام الى الليل اقول ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفي الوصال
وهو ان يصوم يومين فصاعدا من غير ان يفطر بالليل وذلك لانه امر
بالصيام المغيا بالليل وذلك يبطل وصده وهو الافطار ومبناه على ان الليل
غاية للصيام والى متعلقة به وهو ظاهر قلت وبهذا يندفع ما قيل
ان الاتمام فعل نهاية التمام وانما يتحقق في الجز الاخير وهو لا يتكرر والمغيا
لا بد ان يتكرر فكيف يكون الليل غاية للاتمام قال ونحو فنظرة الى
ميسرة اقول لان الاعسار علة الانظار وبوجود الميسرة تزول
العلة ولو دخلت الميسرة فيه لكان مطالبا بالانظار في حالتي العسر
واليسر قال والثاني المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر اقول
يعني سوا كان من جنسه او لم يكن اذ كان الضم باعتبار معنى يتعلق بهذا
الشيء قال وبه قال الكوفيون وجماعة من انصاري الى الله اقول
هذا المثال لا تكون فيه جنسية بين الطرفين والمعنى من انصاري
مع الله فضم الانصار الى الله باعتبار معنى النصر المتعلق بالله ونحو قال
وقولهم الذود الى الذود ابل اقول هذا مثل للعرب مشهور قال

الذود يعني ...

الجوهري اي فيه بمعنى مع اي اذا جمعت القليل مع القليل صار كثيرا وهذا
مثال لما فيه جنسه بين الطرفين فقد ضممت احدهما الى الاخر باعتبار معنى
يتعلق بهما وهو الكثرة الحاصلة بانضمامهما والذود من الابل ما بين الثلاث الى
العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وداله الاولى معجمة
والثانية مهملة **قال** ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال **اقول**
لانه لم يقع ضم احدهما الى الاخر باعتبار معنى يتعلق بهما وهو الكثرة قال بعضهم
والتحقيق ان الى في هذا الوجه الذي قال به الكوفيون ومن وافقهم بمعنى
الانتهاء من نصف نصرتنا باكيا الى نصرة الله والذود مضافة الى الذود ابل فان
قلت على الذي انتصبت مضافة في هذا التقدير فانه لا يلوح فيها الا الحالية
وليس ثم المبتدا وفوقها يكون صاحب حال قلت هو حال من ضمير مفعول
محذوف والتقدير اجمعها مضافة الى الذود وهذه الجملة معترضة بين
المبتدا والخبر **قال** ذكر جماعة في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى
الناس مطلي به القار اجرب **اقول** الوعيد التهديد ومطلي مدهون
والقار والقير شيء اسود يطلى به الابل والسفن والاجرب والجرب وهو
بثر ظاهر الجسد معروف والمعنى كانني في الناس جمل اجرب جعل عليه القار
قال ثالثها ويكون منه ليجمعنكم الى يوم القيامة **اقول**
انما جعل هذا محتملا ولم يجزم به لاحتمال تضمين ليجمعنكم معنى ليفضينكم فعدي
لاجل ذلك بالى **قال** وقال ابن عصفور وهو على تضمين مطلي معنى مبغض
اقول وكذا قال الرضي ان معنى مطلي به القار اجرب مكروه مبغض
والكريه يعدى بالى نحو وكره اليكم الكفر قلت ولو قيل ان الى متعلقة
بمحذوف وهو حال من اسم كان لصح حالة في قول امرئ القيس كان قلوب

الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي اي كانني في حالة كوني
مبغضا الى الناس بسبب الوضيع جمل اجرب طلي به القار اي جعل فيه والصق به
يدل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة المكروهة التبغيض
لكان وجها فتامله **اقول** والسادس الابتدا كقوله تقول وقد عاليت
بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا **قال** عاليت بالكور رفعته
الكور بضم الكاف الرحل مطلقا وقيل الرحل باداته ويروى بفتح الواو
روي بكسرها اذا ازال العطش بالشرب والما يتعدى بمن تقول رويت من
الما والشاعر عداه بالى فتكون بمعنى من التي لابتدا الغاية والمراد ان ناقته
تشكوا منه حيث جعل الكور عليها قايلة بلسان الحال يركبني فلا يترك
بر ركوبي فلا يمل منه على طريق الاستعارة التمثيلية شبهت حالة
في ذلك بحال من يستقي من شيء فلا يروى منه **اقول** السابع موافقة
عند كقوله لا سبيل الى الشباب وذكراه اشهى الي من الرحيق صرف الخمر
والسلسل بسينين مهملتين ولامين السهل الدخول في الحلق والتحبير
بان معنى اشهى الي احب الي وقد عرفت ان الى المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا
من فعل تعجب او اسم تفضيل معناها التبيين كما صرح به في المتن فعلى هذا
يكون في البيت على بابها مبينة الفاعلية مجرورها وليست قسما اخر
وخرجت على تضمين اشهى معنى حبب **اقول** يعني تعدي اشهى بالى كما يعدى
حبب بها في حواشي المصنف على التسهيل فان قيل الاحسن ان يقال انه ضمن معنى
تسقط اي تسقط الهم لسبب حبها لانه لم يبطل مجرد الميل الذي يدل عليه
بالكسرة بل طلب الميل والاتيان بحمرة دفعا بالاتي لحب فاجوابه ان معنى

سقوط القلب اليهم مثلها ثلا يتضمن معنى السقوط ولو كان التركيب لجعل طائفة
لا يمكن هذا التاويل وفي المصابيح للتوربشتي اللهم ادخله الجنة الى عبادة وقيل الافيدة
الجماعات تقال المصنف على هذا اطلاقها يقوي ذلك التوجيه قلت ويكون الاطلاق
الافيدة على الجماعات اطلاقا مجازيا من باب تسمية الشي باسم جزية كتسمية الربية
عينا قال اقول المسمى اي عبد في رونق الضحى بكاء حماماتهن
هديل قال عبد مزحم عبد اسم امراة ورونق الضحى حسنه وبريقه
والضحى هو حين يشرق الشمس قال في الصحاح هو مقصور يذكر ويونث فمن
انث ذهب الى انه جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صرد ويعود
الهديل ايضا فرخ كان على عهد نوح عليه السلام فصاده جارح من جوارح الطير قالوا
فليس من حمامة الا وتبكي عليه قال الشاعر وما سفين به لبصر ما شراع جانبك من
هديل كذا في الصحاح وليس في البيت الذي انشده المصنف ما يعين حال المنادى
من قرب او بعد او توسط اقول خلافا للكوفيين وصاحب المفتاح والمستوفي
قال حكى ابن خالويه عن ابي عمرو الزاهد ان ابا العباس المبرد ذهب الى اي
من حروف العطف وهذا امام كبير من ائمة البصريين قال بهذا القول اقول
لانا لم نر اليا اي عاطفا يصلح للسقوط دايما قال يعني ان تصلح للحذف
دايما فلا تكون حرف عطف واحترز بقيد الدوام من العاطف الذي يصلح للسقوط
في بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل زيد عالم وقاعد
والصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب وشاعر اقول ولا عاطفا ملازما
لعطف الشي على مرادفه اقول يعني واي ملازمة كذلك فلا تكون حرف
عطف واحترز بالملازمة عما يعطف الشي على مرادفه تارة دون اخرى كقوله
والفي قولها كذبا ومينا فان الواو وكما تعطف هذا تعطف غيره نحو

زيد وعمرو فانها فليست ملازمة لعطف المرادفات قال وتقع تفسيرا
للجمل ايضا كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي
اقول قد مر انشادي لهذا البيت فان المكسورة الخفيفة وحكا ابن جني
عن الزمخشري ان اصله لكن انا فحذفت الهمزة والقيت الحركة على النون
فلاقت النون فكان الادغام وحران المصنف اختار ان الهمزة حذفت اعتباطا
قلت وتقدم المفعول لرعاية القافية والمعنى لكن انا لا اقليك وترمينني
بشر من الي وتعلينني اي تبغضني يقال قلا يقليه قلى وقلا بكسر القاف مع
القصر والمد وقلا لغة طي قال وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا كنيت
باي فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما تفسره ففتحة
التاء امر غير مختلف اقول كنيت سترت اي اتيت بفعل خفي المعنى
وقوله باي متعلق بمحذوف يدل عليه تفسره اي اذا كنيت فعلا تكون
مفسرا باي فعلا ولا يجوز ان يكون فعلا منصوبا بكنيت وباي متعلق بتفسر
لما يلزم عليه من الفصل بالاجنبي وتقدم معمول الصفة على الموصوف وكلاهما
محذور والباقي قوله وان تكن باذا المصاحب لا لالة لا اذا ليست المفسرة
وانما المفسر ما بعدها اي وان تكن مفسر له مع اذا انما يذكر بعدها وقد تخفف
كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره قال الضمير
المستتر في عطف الى اي لاستفهامية وفي اقرب مذكور في كلامه وانتظرت
انتظرت في مهلة ونصرا اسم رجل والمراد بالسماكين كوكبا يقال لاحدهما
السماك الرامح والاعزل وهو منزل القمر ويقال للاخر السماك الرامح وليس
من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة صفة للسحابة اي سحابة
المواطر والضمير في ايهما يعود على الامرين المتقدمين الذي احدهما بصيغة

والاخر اسما كان **اقول** وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة
مع ان الضمة اعراب فتقدر دا متعلق انزع من كل شيعة وكانه قيل لننزعن
بعض كل شيعة ثم قدر سئيل من هذا البعض فقيل هو الذي اشد ثم حذف
المبتدا اذ المكتفاد للموصول وفيه تعسف ظاهر **قال** يعني من جهة
اجتماع امور حذف مفعول ننزعن فان من كل شيعة ليس مفعوله
حقيقة وتقدير سؤال وحذف مبتدا من دون الظاهر اذ لا يستقل لهذه
الامور التي اجتمعت كل منها جار على القواعد لا براع في صحة قولك خذ
من الدراهم ولا في حسنه ولا في استيناب وعلى تقدير سؤال سابغ في تراكيب
البلغا وفي كتاب العزيز منه شي كثير ولا في جواب بحذف المبتدا القرينة
ثم لا اعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على ان الزمخشري يحمل ضمة اي
في هذه الاية اعرابية على التقدير الذي في الكشاف نعم واختلف
في اعرابهم فمن الخليل انه مرتفع على الحكاية بتقدير لننزعن الذين يقال
ايهم اشد وسيبويه على انه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي صلة حتى
لو جاء به الاعراب وقيل ايهم اشد وجوز ان يكون ننزع واقعا من كل شيعة
فكانه قيل لنا من هو فقيل ايهم اشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمة
ايهم هل هي ضمة اعراب وبنا ولا يخفى انه يلزمه على جعل اعرابية الحكم بان اي
ستر من حكم صلتها وهو باطل على القول المختار ولا اعلم بانها الموصولة
مبتدا وشيئا في ذلك على تغلب هذا الكلام **اقول** هذا الكلام ان كان من
تمام الاعتراض على الزمخشري فمشكل لان ايهم على ذلك خبر لا مبتدا وان كان
اخبارا من حكم من احكام اي الموصولة لا زائد على الزمخشري فهو غير مناسب
لانه ادخال امر اجنبي بين امور متناسبة **قال** وهذا باطل برسم الضمير

بانهم

متصلا

متصلا باي **اقول** فيه نظر فقد زعم بعضهم في ان لا نافية وان النا
مزيدة في اول الحين لرسمها متصلا بها في مصحف عثمان رضي الله عنه ورده
المصنف بانه قال ولا دليل فيه وان التا زايدة في اول الحين المصحف من
اشيا خارجة عن القياس **قال** وله ان تحتج عنها بانها في قولهم لا سيما
زيد بالرفع كذلك **اقول** يعني انما هو موصول وجب حذف عايده
والتزم كون صلته جملة اسمية والاصل لا مثل الذي هو زيد وللقايل
ان يقول لا نسلم وجوب ما الموصولة في الاسما الذي شهد به في خبرة
بتغلب وجملة تعليلية قوله وقول النبي لا سيما ليلك من ذي الجلال
الرضي **قال** وفيها حال مقدرة مثلها في قوله تعالى طبتم فادخلوها
خالدين **اقول** ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير
لم ننزع بعد ودي بثلاثة ايام بعده اي بعد الوصال والمعنى على هذا اما
سر ربي يوما بوصال لا في حال انه كونك يحصل يقع في ثلاثة ايام من المعقود
فتامله **قال** ولا محل لها على ان تكون معطوفة على الاولى بل محذوف
كما قيل في ان واذ قال موسى لقومه ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة قالوا
اتتخذنا هزوا قال اعوذ بالله وكذا في بقية الاية وفيه بحث **اقول**
يعني في الاية والبيت اما في الاية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف
مع ان حذفه لم يثبت في السعة في مثل ذلك بنقض واما في البيت فلان
فيه مع حذف العاطف ارتكابا لما لا يؤدي المعنى المقصود وذلك لان عطف
جملة على الاخرى لا يقتضي مشاركة الثانية للاولى فيما اشتملت عليه من القيود
فاذا لا يلزم انسحاب النفي على المعطوفة وبوله الامر الى الاخبار بحصول احدهما
فيما بقي معنوي وفي الاولى والثانية نفي صريح باق على ما تناله العدم نسلط

النفي الاول عليه والمعنى حينئذ لم تسرني يومئذ يوم جاء لم ترعني بلاثة اياه صدوداً
ليس هذا بمراد فان قلت لا مانع من تسليط النفي عليه فيسلط ويستقيم المعنى
عليه قلت هذا وان كان ممكنا الا انه غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف
فتعين قطعه قال ومن روى ثلاثة بالخفض لم يحتج عنده كونها حالا من فاعل
سرتني كخلق ترعني من ضمير الحال اقول يجوز ان يكون التقدير
عند هذا القائل لم ترعني بلاثة منك بصدود فيحصل الربط باعتبار المحذوف
قال ملما اربع استعمالات اقول وفي بعض النسخ اربعة بالتاء وجهها
ان يقدر استعمالات وهو مذكر فلا اشكال ووجه الاربع ان يقال باعتبار ارادة
الحالة وجعله جمعا لاستعمالة بالتاء ويرجح نسخة قوله في التفصيل احدها
والثاني والثالث والرابع فذكر الكل ويحتمل ان يكون انث وذكر قال الاول ان يكون
مضافا الى جملة اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ اقول كان يكون
اكرمتني فاثنيت عليك يومئذ وحينئذ فانه تركيب صالح للاستغناء
عنهما اذ يجوز واثنيت عليك اذ اكرمتني والمعنى بحاله فان قلت ما هذه الاضافة
الواقعة في مثل هذا التركيب قلت يبعد لك في من اضافة المؤكد الى التأكيد
والذي يظهر لي ان هذا من اضافة العام الى الاخص كشجر اراك وذلك ان اذ معناه
الى جملة محذوفة فاذا قلت جاء زيد واكرمته حينئذ فالمعنى اعم منه ولا يكون الثاني
موكدا له نعم يكون مفسرا له ومبينا للمراد منه كما بين الاعم بالاخص والاضافة تساعد
اي واكرمته حينا هو حين مجيئه قال وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف
الى مفعول اي واذكر قصة مريم اقول هكذا ثبت في النسخ التي رأيتها
من هذا الكتاب ولو حذف اي وقيل ظرف لمضاف مفعول محذوف لكان حسنا
فان القصة المقصود تقديره لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وفي بعض النسخ

مطلب إذ

يمكن

يمكن تصحيحه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو
بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف فقيل الى المفعول لكان حسنا قال
مقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدأ ولا اعلم قائلا بذلك اقول اذا كان
الجمهور يجوزون خروجها عن الظرفية عند اضافة وغيرهم عند الاتيان
مفعولا به وبدلا منه فصح ان اذ ظرف متصرف فلا يمتنع جعلها مبتدأ ولا احتياج
فيه الى سماع خاص من العرب قال وكان حقه ان يقول لكنهم لا يقولون كما قالوا
يقدرون في هذا المثال لو نحوه اذ تارة واما حرى بحسب المعنى المراد اقول
لكنه عدل عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما غير ظرف
قال ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا اقول يظهر ان في كلام
الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق بهكذا وذلك لانه قال في ذلك عند
القصد الى ابرامها يقدره في هذا المثال قال قد يشعر هذا بان ثم
قولا غير مشهور بان حرف هذا الجر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب
الحذف في مثله عارض لخلاف الكلام الا ان يكون مراده بالمشهور ما اشتهر من
استعمال العرب وعرف من كلامهم وبذلك وجدنا ان مثل هذا الجر سمع قليلا
كقوله لك الغزال مولاك عرفا ان اذ انت ذوي جنوحه الهون كان قال
وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان
يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ
فيلزم ان يكون بمنزلة اذا اقول فيه نظر اذ لا مانع من ان يتأول
هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث اخبارها فيقال هذا من باب
فيتخرج على الصواب من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف
التنفيس ليس بمناف لذلك قال واما برفع السؤال على القول الاول

اقول يعني بالسؤال ما اورده بالمتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا يبدل
من اليوم لاختلاف الزمانين اي اخره قال يعني بالخمسة ان المكسورة وكان ولكن
وليت ولعل وكان الاولى بالمصنف ان يقال الستة ليدخل ان المفتوحة التي فيها الكلام
في الاية فيستقيم التعليل ظاهرا ولقد يرد ان يقال ثبت ان معمول كل من
الاحرف الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف وان المفتوحة منها فلو جعلت
اذ في الاية ظرفا لمشتركون للزم تقدم معمولها وهو من تلك الستة عليه وهو باطل
واما مع الاقتصار على الخمسة لانها تركت فيرد عليه ان المفتوحة ليست محل الكلام
انما هو في المفتوحة فينبغي الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة لانها تركت
كما فعل [illegible] ومنا بعضهم لانها فرع عن المكسورة ولم يكتف المصنف بمثل هذا المقام داع الى الارتكاب
مثل هذا حتى يعتذر عنه قال ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول اقول
بيان ذلك ان المفتوحة موصول حرفي لتاويلها مع صلتها بمصدر وصلتها معمولاها
الاسم والخبر وقد فرض ان اذ المتقدمة على ان ظرف لخبرها الذي هو مشتركون فلزم
تقدم بعض الصلة على الموصول وهو محذور قلت ويخدشه على المصنف ان يقال
كان الصواب احد الامرين اما العلة الثانية واما الجمع بينهما كما فعل ذلك لان العلة
في امتناع تقدم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها انها صدر الكلام والعلة في ذلك
بالنسبة الى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولا لا هذه العلة فانها مسلوبة الصدرية
بدليل اعجبني انك محسن وكرهت انك مسي اذا تقرر ذلك فنقول ان اراد خصوص الخمسة
مع ما يتفرع فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان اراد الخمسة وما يتفرع عن بعضها لتدخل
المفتوحة فلا معنى للجمع بين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة
الى المفتوحة امرين كونها من الاحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة
الثانية فقط قال وقوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما

مالك بن

مالك بن كنانة والاصح الذي عليه الجمهور انهم سموا بذلك لتقرشهم اي لتكسبهم
والرواية في مثلهم بالفتح وسيأتي الكلام عليه في ما وغيرها ان شاء الله تعالى والبشر
الانسان ذكرا كان او انثى واحدا كان او غيره وقد يجمع فيقال ابشار اقول
وقوله الاغنى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا قال السفر
اسم جماعة احدها سافر كصاحب وصحب وراكب وركب والسافر هو الذي يخرج للسفر
والمهل بفتحتين التؤدة وعدم العجلة اقول وانما يتضح ذلك كله على القول
بان التعليلية حرف قال عدم الصحة في اية الاحقاف واذ لم يهتدوا به فسيقولون
وفي اية الكهف واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وانه يظهر التنافي بين
المضي والاستقبال واما في البيتين فلكون التعليلية فيهما للسببية بطريق محل نظر
اقول وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم قال يريد هذا القايل اذا ثبت
ظلمكم عندكم وثبوت ظلمكم عندكم يكون يوم القيامة فكانه قيل ولن
ينفعكم اليوم اذ صح ظلمكم عندكم فهو بدل من اليوم ولا اشكال اذا والاستقبال
على هذا التقدير مخالف لما قدمنا في بعد اذ هديتنا لان المعنى هناك انه لا
يستغنى عن معناها كما تجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ لانها لا تحذف
لدليل قال هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد مر ان بعد
المضاف الى اذ في نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا اسم زمان لا يصلح
للاستغناء عنه فلا يحذف وقلت في هذه الاية ان التقدير بعد اذ ظلمكم يجوز حذفه
والاستغناء عنه وهذا تناقض فذلك الكلام السابق وتقرير الجواب انا لم
نقل في هذه الاخيرة ان بعد استغني عن معناها بناء في الكلام المتقدم وانما قلنا
بانها مرادة ومقصود معناها حذفت لدليل فلا تنافي اقول كقوله
استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المر

في الاحتياط مغتبط اذ هو الرمس تعفوه الاعاصير **قال** قد لا يوجد في بعض النسخ لا البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصدده والمياسين جمع ميسور بمعنى اليسر جمع تنبيها على ارادة الانواع والمغتبط هنا المسرور والرمس تراب القبر والمعنى اذا هو والرمس تعفوه تمحوه وتجعله دارسا والاعاصير جمع اعصار وهي ريح تهب بشدة الغبار وترتفع الى السما كانه عمود **اقول** والثاني للتحقيق لقد وحملت عليه الاية **قال** يريد بها قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون وانما حملناه على ذلك ولم نحمله على انه اراد قوله تعالى وان قال ربك للملائكة لانه سيقول في القول بالتحقيق في الاية بان الجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهذا مختص في الية ولو خرفنا ان اذ ظلمتم على القول بانا ردنيه للتحقيق جملة معترضة بين الفعل وهو ينفع وفاعله وهو انكم في العذاب مشتركون ومثل هذا الى الجملة اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل **اقول** يجوز ضبط الاثنانة بالنصب على المفعولية وبالرفع على الفاعلية راد معقول وقد نصوا في الاسمية على حكم لم يتعرض اليه المص وهو استقباح ان يكون الخبر فيها فعلا ماضيا نحو جئت اذ قام قالوا الا ان الخبر مما بان الاسم او مضارعة الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا فلذلك حسن اذ زيد قايم واذ زيد يقوم كاحسن زيد قايم وزيد يقوم بدونه ولم يحسن اذ زيد قام كما حسن قام بدونه وذلك ان العرض بيان تعيين الفعل وهو مستفاد منه اذ فلم تدع ضرورة الى الماضي مع وجودها **قال** وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا **اقول** ينبغي ان يتعين في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والجرور واسم فاعل او وصلا وقد حذف مضارعا لئلا يؤدي الى التركيب المستقبح مثل زيد قام على ما مر انفا

قال وقد

قال وقد تحذف احد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له بها اذا اضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك **اقول** الافنان جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف وجمع فن وهو الحال اما والضرب من الشي وهو منصوب على الحال من الليالي وان كانت نكرة لتخصصها وعامله انقلب واسم الاشارة الاول اشير بها الى بعيد باعتبار حاله والثاني المحذوف واشير به الى الحال الافنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليالينا حالة كونها مثل الاغصان الملتفة في نضارتها وحينئذ او حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي اللاتي مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ جاء ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان تلك الفنون المختلفة في الحسن **قال** ولا يكون اذ الثانية خبرا عن جثة لانه زمان وجثة اسم عين **اقول** لا مانع من ان يكون خبرا عنه على ان قام مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم اي اتانا الغضا كابن في زمان وجود الحجاز وزوال الايل ان يقول لا نحتاج الى الحذف ايضا لان جملة الصور التي يجيز فيها عن اسم العين باسم الزمان مثل نحن في شهر كذا وهو عين ما في البيت **قال** وهو كقوله ليته موحشا طلل **اقول** هذا صدر بيت من كمل الوافر عجزه يلوح كانه خلل الموحش المنزل الذي صار وحشا اي فقد الانيس به والطلل ما شخص من اثار الدار والخلل من الاضداد يطلق على العظيم وعلى الحقير والمراد هنا الثاني **قال** وقالت الخنسا كان لم يكونوا حمى يخشى اذا الناس اذ ذاك من عز بزا **اقول** الحمى هو الممنوع مما يحصل به ضرر ويخشى يحذر ويخاف من عز بز هو مثل مشهور ومعناه من غلب اخذ السلب

قال كالموصول خذف صلته لدليل في الحين الا فاجمع حمول وجهم الينا اقول
البيت مدرج من مجزو الكامل المرفل واخر صدره الواو من حموله ولا ينقص البيت
دليلا عن الاخفش الا اذا كان يقول بنا الموصول عند حذف الصلة والاولى ان يعرب
لا مكرفي البيت قال وبقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية خال وانت
اذ صحيح اقول قد يراد انطلاق بمعني الطلب وبعافية حال من نا يبيه
من الكاف ايضا وهي بمعني الحال الاولي ويحتمل ان يكون بعافية ظرفا لغوا يتعلق
بالفعل من نهيتك اي نهيتك في حال عافية الاسمية حال من اليا قال وابتدا
بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا اقول هذا معارض لما وقع له في الباب
الرابع في مسوغات الابتدا بالنكرة وانه ادعي في نحو ولدينا مريد ان المسوغ هو
كون الخبر ظرفا مختصا وانكر على من قال من النحاة ان التقدم هو مدخولا في التخصيص
قال وانما التقدم في مثل رجل في الدار لرفع توهم الصفة لا لكونه مسوغا قال
ان يكون للمفاجاة اقول هو بهمزة بعد الجيم والمراد بها الجمهور والبغتة تقول
فاجاني كذا اذا هجم عليك بغتة قال مختص بالجمل الاسمية اقول
هذا علي احد الاقوال وقد حكاها المصنف في اخر الكلام علي فقد في ثلاثة اقوال
اختصاصها بالاسمية كما ذكرهنا الثاني في جواز دخولها علي الاسمية والفعلية
الثالث الفرق بين ان تقترن الفعلية بقد فيجوز دخولها عليها والا تقترن
فيمتنع قال ولا تحتاج لجواب بعدم تضمنها الشرط اقول ولا تقع في
الابتدا قال بمعني صدر الكلام لان الغرض منها الانبا بها لدلالة علي ان ما بعدها
تحصل بعدم وجود ما قبلها علي سبيل المفاجاة فلا بد في حصول هذا الغرض من
تقدم شي عليها فلزم ان لا تقع في الابتدا اقول وظرف مكان عند المبرد
ومقتضاه ان لا يكون الا مضافة الي الاسمية الواقعة بعدها اذ لا يضاف من

ظروف المكان الا حيث قال الرضي وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا
الفجائية اذ لا معني لقولك فبالمكان السبع بالباب قلت وفيه نظر لامكان
كون الباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل بالمبتدا بين البدل والمبدل منه
ويجوز ان يكون خبرا لمبتدا محذوف قال والثالث للزمخشري وزعم
ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا
دعاكم دعوة من الارض الاية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك
الوقت ولا يعرف هذه العبرة اقول لم اقف للزمخشري علي كلام صريح
في انه يقول ان اذا الفجائية ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف
انها اسم للزمان لا ظرف قال في تعبير قوله تعالى في سورة طه فاذا
حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ما نصه يقال في
اذا هذه المفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعني الوقت الطالبة
ناصبا لها وجملة مضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها
فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله
تعالى فاذا حبالهم وعصيهم انتهى وقال في سورة الروم عند قوله تعالى
ثم اذا انتم بشر تنتشرون واذا للمفاجاة اي ثم وقت كونكم بشرا منتشرين
في الارض انتهى وظاهر كلامه في هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان
مجردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجاة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال
والتقدير في خرجنا فاذا السبع بالباب خرجت ففاجات وقت وجود السبع
بالباب ولم ار في الكشاف وفي الاية التي تلاها المصنف شيا مما ذكره وانا فيه كان
قلت فما الفرق بين اذ واذا قلت الاولى للشرط والثانية للمفاجاة وفي نحو
دنا بالفا في جواب الشرط هذا كلامه من غير زيادة ولعل المصنف اطلع على حكاية عنه

في محل الخبر والله تعالى اعلم **قال** فقال الكساي العرب ترفع كل ذلك و تنصبه
اقول هذا خلاف ما حكاه الرضي من ان الكساي يقال لا يجوز الا اباها وكذا حكاه
الاندلسي في شرح المفصل وانا اظن ان الصواب ما حكاه المص فان الكساي لو انكر
الرفع لكان ذلك سبيل من اد خطيئة في الحال بما ورد في القران من الرفع وهو
شايع فيه ولم ينقل ذلك فدل على ان الكساي اجاز النصب والرفع معا **قال**
ولقد احسن الامام الاديب الاريب ابو الحسن حازم بن محمد هو حازم بن محمد الانصاري
اذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسيلة **اقول** هو حازم
بن محمد بن حسن بن حازم الانصاري القرطاجني بقاف مفتوحة فرا ساكنة فطا
مهملة والف فجيم مفتوحة فنون فيا النسبة الى قرطاجنة الجبل الافرطاجنة
تونس كان اماما بليغا اماما من الادب نزل بتونس وامتدح المنصور
صاحب افريقية ومات بها سنة اربع وثمانين وستمائة وبعد وغير ذكر ما تحتاج
اليه من الكلام على الفاظ الابيات التي ساقها المص من هذه القصيدة و نترك
ما تعرض له في الملحق فنقول قوله والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا الفجائية
اذا عنت فجاة الامر الذي وهما العرب بضم العين وسكون الراء العرب بفتحها خلاف العجم
وهم سكان الامصار والاعراب سكان البادية منهم وعنت ارادت وقصدت
والفجاة على وزن الرحمة مصدر البغتة فجئه الامر وفجاه اذا اتاه بغتة
وهم بكسرها جا بغتة وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربما رفعوا من بعدها
وربما يحتمل ان يكون الباء من قوله بالحال للسببية اي نصبوا الواقع بعدها
بسبب ارادة الحال او تكون بمعنى على كما وقع في المتن ويوجد في بعض النسخ وربما
رفعوا من بعدها والمعنى انهم ينصبون ما بعد اذا قليلا و يرفعون كثيرا فيكون
ربما لا في التقليل والثانية للتكثير فان تولي ضميرا تند الكني لها وجه

الاندلسي

وفي نسخة ما به نقع

الحقيقة

الحقيقة من اشكاله عمّا بعني با الحقيقة المراد من اللفظ والغم بفتح
العين المعجمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا شبه
وجه المراد بالمعنى المحتجب تحت الستار تنزله وهو الغم استعاره تخييلية والتي
ترشيح او تشبيه المراد بالشكل الحسن استعارة بالكناية او اثبات الكناية
او اثبات الوجه الساتر له استعارة تخييلية والغمم ترشيح وكذا الكني لذاك
اعيت على الافهام مسيلة اهدت الى سيبويه الحتف والغمما اعيت صعبت
والحتف الموت والغمم جمع غمة وهي الكربة واستعارة الاهدا الذي هو الاتحاف
بما يقتضي سرور المهدى اليه لما هو ضد ذلك على سبيل التمليح والتهكم قد فيني
البيتين
الجنا من الحرف وفي الجواب عليها فهل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما
عليها اما الغمم متعلق بالجواب وعلى بمعنى عن واما مستقر في محل نصب على الحال
وعلى بمعنا هنا المعروف والمعنى بحسب القرينة واردعليها ولتسلين بما هي للتفرقة
واختصم اما مبني للمفعول فالنائب عن الفاعل ضمير مصدر مختص اختص اي الاختصاص
المعروف ولا يجوز ان يكون النايب الجار والمجرور المتقدم لامتناع تقدم النايب
على رافعه كالفاعل واما مبني للمعلوم والالف فاعل ضمير الاثنين يعود الى سيبويه
والكساي لتبادر الذهن اليهما عند ذكر المسالة لشهرة اختصامهما فيها فقال
وخطا ابن زياد بن حمزة فيما قال فيها ابا بشر و قد ظلما

وغاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما

كغيظ عمرو عليا في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما

وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما

كفجعة ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما

المنتحب هو الذي يبكي اشد البكا وضمير اهله في البيت السابق على هذا البيت

وهو الاختلاف وهيئم الحرة كالورد والورد جبينة الورد وجبينه البرد عرفت

أو للوقف

الاخير يعود الي عمرو المراد به بن ابو بشر وفي البيت الاخير يعود الي علي
والمراد به امير المومنين بن ابي طالب كرم الله وجهه واحدي قافيتي
البيتين الاخيرين دما بكسر الدال المهملة جمع دم فقصره للضرورة والاخري
بفتحها مفرد الجمع المذكور دفعا للايطا بوجه بديع وهو الجناس ويقع
في بعض النسخ احدي كلمتي القافيتين بالذال المعجمة المفتوحة وهو مقصور
الذما والمراد به بقية الروح لكن المناسب ان يكون معه يغيظ بيا مضمومة وظا
معجمة من قولهم اقظت نفسه اي اذهبتها وفي اصل القصيدة بعد هذا
البيت زيادة لم يذكرها الامين فظل بالكرب الغم مكظوما وقد كربت بالنفس انفاسه
ان يبلغ الكظا الكرب الغم ماخوذا بكظه بفتح الكاف والظا المعجمة وهو مفتح
الغم كربت كادت بالنفس حال من انفاسه والبا للمصاحبة والمعني انها كادت انفاسه
حال كونها ملتبسة بنفسه ان تبلغ مفتح الغم اي كادت تهوت وادخل ان في خبر
كرب وهو قليل وقضت عليه بغير الحق طايفة حتي قضي هدرا بينهم هدرا ما
قضت حكمت وكان مراده بالطايفة الحرب الذين وثبوا علي مواثقة الكاتب
فقضي مات هدرا هدرا باطلا هذا معناه وفي البيت الجناس التام اولا واللاحق
لاحقا من كل اجور حكما من سدوم فني عمرو عثمان مما قد قضي سدما من سدوم
اي من قاضي من سدوم وهي قرية قوم لوط عليه السلام يضرب بهذا القاضي
المثل في الجور والسدم الندم والحزن حساده في الورى

عمت فكلهم تلقيه منتقدا للتقود منتقما

فيا النبي ذمما تهم معاهدها ولا المعارف من اهل النهي ذمما

انتقادا لقول التفتيش معانيه والمناقشة فيه والانتقام معروف والنهي
جمع نهية بالضم فيهما وهي العقل والذم جمع ذمة وهي العهد والميثاق في

اهل العقول

مكظوما
مكظوما

بالمهملة ونفتحها ويجوز تسكينها

اهل العقول منهم ذمما ورفع معارفهم ونذمما الاوله موعبة وفي البيت الاول
الجناس وفي الثاني العكس والتبديل واصبحت بعده الانفاس كامنة في كل صدر
كان قد كظا وكظما الانفاس جمع نفس بفتح الفا والكامنة مخفية وكظ جمعه من الكرب
وكظا نجمة وكظم اخر الغم بكظه وهو مفتح فيه كما مر وبعد هذا البيت ما
انشده المص وهو قوله واصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح
وانسجما الانفاس جمع نفس النون وهو المداد والطرس الصحيفة وهو الكاغد
وسح وانسجم مثله وليس لو امرؤ من حاسد اضم لولا التنافس في الدنيا لما اضما
قال والغبن في العلم اشجي محنة علمت وابرح الناس شجوا عالم هضما اقول
التنافس الرغبة والغبن الخدع واشجي افعل تفضيل من شجاه يشجوه اذا احزنه والمحنة
البلية وابرح اشد والشجو الحزن قال وعمما في اخر البيت الثالث بفتح
العين كناية عن الاشكال والخفا اقول فاريد من العمم الموضوع لسبلان
الشعر كما هو لازم معناه وهو خفا ما تحته واستتاره قال واضم وزنا بعضهم
ومعني الجام ضادوا الوصف منه اضم كفرح اقول واضم بمعني الحسد
او حقدا بضا والوصف منهما كالاول وكلاهما ثابت في البيت فان جعلته من
الحسد كان تاكيدا لفظيا لحاسد وان جعلته من الحقد كان صفة وهو ظاهر
واما اضم الواقع في القافية فهو فعل ويمكن حمله علي كل المعاني الثلاثة قال
وهضم مبني للمفعول كما يبوح حفه اقول يجوز نصبا حقا علي ان يكون النايب
عن الفاعل ضميرا عايدا الي العالم ورفعه علي انه النايب ولا ضمير في الفعل قال
وابن فعل بفتحتين واصله ابو اقول لكن حذفت لامه اعتباطا واذا جمع
جمع سلامة للمذكر جعلت حركة الباضمة مع الواو وكسرة مع اليا دلالة علي ذلك
المحذوف ولكونه حذف نسيا منسيا قال واذا بنينا مثله اقول معني علي

بالنون والقاف والسين المهملة

ما يقتضيه القياس من الاعتداد بالمحذوف **قال** واما فاذا هوايا ها ان
ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحا **اقول** قوله فخارج عن القياس
جواب لاما لا لان قوله ان ثبت جملة معترضة بين اما وجوابها للاشعار بان ثبوت
مثل هذا التركيب كلاما وجواب ان محذوف لدلالة الكلام عليه اي ان ثبت فلا يعتد به
قال ولا يحتاج على زعمه **اقول** يجوز ضبط هذه الزاي بالفتح والضم والكسر
قال في القاموس مثلثة القول الحق والباطل والكذب او فيما يشك فيه **قال**
لكن لا تحقق لان بعيدا لنا الفوقية وهذا ظاهر اذ المعنى انت تعبد وقراه
بالياء التحتية وهذا يحتاج الى حذف اي انت له يعبد والظاهر الاول
اقول ولو رفعت عبد الله **قال** يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله
القايم وهو المثال الذي اورده الكسائي في مجلس مناظرته كما ذكر في المتن اوايل
المسئلة **اقول** واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اوليا ما
نعبدهم الا ليقربونا اذا قيل انه لتقدير يقولون ما نعبدهم فاما حسنه ان اضمار القول
مستسهل عندهم **قال** الاية قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اوليا
ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون
وقوله فاما حسنه جواب اما والشرطية المصدرة باذا معترضة كما مر
قريبا واذا المحض الظرفية تتعلق بمحذوف يدركنا فاما حسنه كذا فلا اعتراض
وضمير عندهم عايد على العرب او النحاة وانما قيد المعنى لا به باذكره ليكون
على وفق المسئلة فيها وهو حذف المبتدا اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان
الذين اتخذوا مبتدا ويقول المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم
بينهم خرجت الاية عن ان يكون من قبيل ما نتكلم فيه الان **قال** ومنه قولهم
تفرقوا ايادي سبا وايدي سبا **اقول** يعني ومن باب هذا زيد زهيرا

في انتصاب

في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل قولهم تفرقوا ايادي سبا اي مثل
اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء لانهم
في التقوي بهم والبطش بمنزلة الايدي ولا يتعين هذا النصب على الحال بل يجوز
ذلك كما قال المص ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايادي سبا وايادي
سبا **قال** وانما سكنت اليا ان مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال
كما في معدي كرب وقالي قلا **اقول** ظاهر كلام صاحب التسهيل ان التسكين
متعين وفي البسط وشرح الملصفار فانه يجوز في حالة النصب فتح اليا
واسكانها ومعدي كرب اسم رجل وقالي قلا اسم بلد فان قلت اذا كان ايادي
سبا وايدي سبا مركبين فيهما مبنيان فليست اليا منهما محلا للنصب بل
المجموع هو الذي في محل نصب قلت نقل المص في حواشيه على التسهيل انه
يقال ايادي سبا وايدي سبا بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال
ولك فيه البنا على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بنا على انه مضاف
ومضاف اليه وترك تنوين سبا لانه غير منصرف ولم يظهر الفتحة على اليا
استصحابا للتركيب الاصلي وعليه يتمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب
الاضافي **قال** والغالب ان يكون ظرفا للمستقبل **اقول** يعني ظرفا للحدث
المستقبل زمانه فاندفع كون هذا معارضا لما غاب به المعترضين من قولهم اذا
ظرف لما يستقبل من الزمان وانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان **قال**
وقد اجتمعا في قول ابي ذويب والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع
اقول المسند قوله والنفس راغبة اذا رغبتها اسم الافادة ان
رغبتها في التكثير من الدنيا فانها لها تستمر وان بالمال صوبته في اذا رغبتها
لا بزاد غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخرة في حصوله فلما كتب فليعطي

في القليل وورودها لبسا بهذه المثابة اي فيهما بالمضارع **قال** وانما دخلت
الشرطية على الاسم في نحو لسما انشق لانه فاعل بفعل محذوف على شرط التفسير
لا مبتدا خلافا للاخفش **اقول** الاخفش يجوز كونه مبتدا ولا يمنع كونه
فاعلا وظاهر عبارة المصنف لا يفيد هذا المعنى **قال** واما قوله اذا باهلي
تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع **اقول** الباهلي منسوب
الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى
حنظلة وهي اكرم قبيلة في تميم والمذرع الذي يكنى الذرع المهملة يعني انه اذا
ولد الرجل الباهلي من زوجة حنظلية شرف ولدي فذاك الولد هو
المحب الشجاع الذي يناهل للبس الذرع بشرف ابويه هكذا فسره بعضهم
والظاهر ان المذرع بالدال المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر
ان حنظلة اشرف من باهلة والمعنى مستقيم ولا ينبغي ان يعدل عن هذا
التفسير اصله **قال** ولا يعمل اذا الجزم **اقول** يعني وان كان فيها
معنى الشرط لما تقدر من احداث الواقع في زمن مقطوع به في اصل الوضع فلم
يرسخ فيها معنى ان الدالة على الفرض والتقدير بل صار عارضا على شرف الزوال
فلهذا لم تجزم **قال** الا في الضرورة كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى
واذا تصبك خصاصة فتجمل **اقول** ما مصدرية ظرفية اي استغن
مدة اغناء ربك اياك وبالغنى يحتمل ان يتنازعه الفعلان ويحتمل تعلقه
بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل اي اظهر الجمال
بالسفا وكل الجميل وهو الشحم المذاب تعففا واما بالحاء المهملة اي تكلف حمل
هذه المعنة **قال** والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة
لاخرين هو وقت رج الارض **اقول** هذا نظير ما حكاه شارح اللب عن

بين في قولك

بين في قولك اذا تقوم زيدا فاذا يقوم عمرو اي وقت قيام زيد هو وقت قيام
عمرو وقلت في ثبوته عن ابن عصفور نظر فان ابن جني امام حافظ بصري ان تقول اذا يقوم
زيدا اذا يقوم جعفر على ان تكون الاولى مرفوعة بالابتدا
والثانية مرفوعة لكونها خبرا عن الاولى حتى كانه قال وقت يقوم زيد
وقت يقوم جعفر وانما قيد تخرج الى الفتح وقوله فيما نصب خافضة
رافعة لانه مع رفعهما كما في القراءة المشهورة لا تحتاج الى ذلك التخريج بل تبقى
اذا على ظرفيتها وللنصب اما بيس كقولك يقوم الجمعة ليس شغل اي لمحذوف اي
اذا وقعت كان كذا وكذا **قال** وقالوا في قول الحماسي وبعد غد
يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست براح ان اذا في موضع جر بدلا من غد
اقول قال ابن جني حديث اذا في هذا الكتاب ظريف وذلك انها
وقعت هنا موقعا غريبا لانها عندنا بدل من غد وفي موضع جر كانه قال
يا لهف نفسي من اذا راح اصحابي الا ان هذا توسط المبدل منه بفتح لان اذا فلما
نبا شر الجار على ان ابا الحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى اذا كان كذا جرى كذا ان
مجرورة الموضع بحتى وهذا البيت يوكد الاعتداد بالمبدل منه وانه ليس في حكم
الساقط انتهى وبعد غد ظرف لمحذوف اي يرجونا ونلهف والتلهف التحسر
على الشيء قال الجوهري يا لهف كلمة يتحسر بها على ما فات والاصحاب جمع صاحب كانصار
وانصار واشهاد واشهاد وكذا قيل وفيه نظر **قال** وذلك كقوله ولا على
الرسل اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا **اقول** يعني ان هذا
اخبار عن قضية وقعت في الزمان الماضي فيكون اذا له قال شارح التسهيل
القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن ان يقال في هذه الاية ان المراد حكاية حالهم
حين ابتدوا في الفعل واذا كان كذلك لان الحال حال توقع اذا دون اذ قلت

انما يكون الحال الا اذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعني علي ما اوله بدعي الحال
ولبثت اذا انه **قال** واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها **اقول**
هذا اخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلي الله عليه وسلم
يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه لم يبق معه الا اثنا عشر رجلا وقد مضت
هذه الواقعة قبل نزول الاية فيكون اذا فيها للماضي وقال ناظر الجيش المراد من ذلك
حكاية ما كانوا عليه وما هو شانهم ودابهم والمعني حال هولاء انهم اذا راوا
تجارة او لهوا كان منهم ما ذكر ولو اتي باذ في هذا المحل لصار المعني الاخبار عن
واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم قلت
لا نسلم المراد الاخبار بان ذلك شانهم ودابهم وكيف وهولاء المخبر عنهم من الصحابة
الذين هم خير القرون بشهادة الصادق والمصدوق ولا يليق بهم اعتيادهم مثل هذا
الفعل الذي اتخاذه عادة ودابا من الخصال الذميمة القبيحة وانما المراد
الاخبار بما مر وقع علي سبيل الندرة لا ان ذلك عادتهم المستمرة فالحمل اذن علي الماضي لا
علي الدوام المستمر الذي يستعمل اذا فيه في بعض الاحيان كما في قوله تعالي واذا قيل
لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون وقوله تعالي واذا لقوا الذين امنوا
قالوا امنا اي هذه عادتهم وشانهم الذين لا ينفكون عنه فتامله **قال** وقوله
وندمان يزيدها الكاس مونته مهموزة الا انا بشرب نبيذ وقيل ما دام الشراب فيه
وتغورت غربت والكسب ليس بقاطع علي مجي اذا للماضي لجواز كون سقيت بمعني
اسقي وهو دليل جواب اذا اي اذا غربت النجوم اسقيه **اقول** والصحيح
انه لا يصح التعليق بالنسبة الي الانشاء لان التقدم لا زمان له ولا عبرة بل هو سابق
للزمان **قال** ليس هذا خاصا بالانشاء بل يجري في الخبر لان كلام الله تعالي قديم
لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان

هو

هو المخبر عنه فيلزم ان لا يتعلق ظرف بفعل جري في كلامه تعالي لانه قديم والقديم
لا زمان له فاجاب المصنف عن هذا فهو جواب بخصمه عن ذلك **اقول** في ناصب
اذا مذهبان احدهما انه شرطها وهو قول المحققين **قال** لكن يلزم عليه
انه يكون اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فان قلت
قال ابن الحاجب ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن
مضافا كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس قلت رده الرضي بانه انما
حصل التخصيص بالمثال بما ذكر بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا
في تخصيصها لتخصصت متي في قولك متي قام زيد وهو غير مختص اتفاقا
اقول كما يقوله الجميع اذا اجرمت **قال** يعني ان الجماعة اتفقوا
اذا كانت جازمة للفعل الواقع بعدها علي انها غير مضافة وسببه ان الاضافة
من خصائص الاسماء فينافي الجزم والثاني انه ممتنع في قول زهير بدا لي اني لست
مدرك ما مضي ولا سابقا شيئا اذا كان جائيا **اقول** لا مانع من ان نجعل الثاني
في البيت بمعني الغايب وتتحد حينئذ فيه مذهب الجمهور اذ المعني اني لا ادرك
الماضي ولا افوت المستقبل الجائي اي بل سيدركني فهو شرطية والتقدير اذا كان
شيا جائيا الي لا افوته المستقبل وانما افوته حاصل في وقت المجي واستقباله
وكذا يستقيم جعلها معمولة لما قبلها علي انها غير شرطية فتامله **قال**
الثالث انه يلزمهم فاذا جيتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل في طرفين متضادين
وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين وقصد
اذا المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم **اقول** للجمهور ان يقولوا معني
هذا التركيب اذا جيتني اليوم يكون ذلك سببا لاكرامي لك غدا فليس اكرامك
في الحقيقة جوابا وطاح الاشكال **قال** وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز

اذا كان فاحدهما اعم من الاخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحر **اقول** ليس بين السحر واليوم
عموم وخصوص وذلك ان السحر لهو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين
طلوع الشمس وغروبها وما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الاخر
فيهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه من باب اطلاق
احد المتجاورين على الاخر فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر لانك
الا جزء يوم الجمعة اعم من سحره **قال** وانشد الفرزدق متى تردن يوم سفار
تجد بها اديهم يرمي المستجيز المعورا **اقول** ورود الماء هو الشرب
منه او الوصول اليه وسفار اسم لبير لبني مازن ابن مالك والاديهم تصغير ادهم
وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لارضه او ماشيته يقال استجزت
فلانا فاجازني اذا طلبت منه ماء لارضك او ماشيتك واعطاك والمعور بفتح
العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه
قال ابو عبيدة يقال للمستجيز الذي يطلب الماء اذا لم يسقه قد عورت وانشد
للفرزدق متى تردن يوما سفار البيت كذا في الصحاح **قال** والرابعات الجوانح
وردت مغرور كابا اذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
اقول يعني وما بعد اذا لا يعمل فيما قبلها كما صرح به بعد وجواب هذا
وما بعده ان النحويين انما يقولون بان العامل في جوابها اذا كان صالحا ولم
يكن ثم مانع وان منع من عمله فيه مانع كاذا الفجائية وان نحوهما فالعامل فيها
حينئذ مقدر يدل عليه الجواب **قال** وما حرف الناسخ نحو اما جئتني اليوم
فاني اكرمك وكلاهما لا يعمل ما بعدها فيما قبله **اقول** ضمير منهما عائد على اذا
الفجائية والحرف والناسخ وقد عرفت الجواب فانك تقول في قوله فاني اكرمك ما
تعلق الحرف الناسخ وفي الجواب غلط اقتصر على الاول ولو ترك الثاني فلعله اعتمد

على ما صرح

على ما صرح ابو البقاء في اعرابه من ان الفاء الداخلة في جواب اذا لا يمنع من عمل ما
فيما قبله وذكر الحوفي والزمخشري ان العامل في اذا جاء نصر الله فسبح وهذا
يدل على ان الفاء عندهما لا يمنع كما قال ابو البقاء قال ابن القاسم وفيه نظر **قال**
وليس هذا جواب والا لاقترن بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين
اقول فيه نظر اذ لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك
لان الشرط هنا بان وهي اصلية في بابها بخلاف اذا قال الرضي ولعدم عراقة اذا
في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى
واذا ما غضبوا هم يغفرون وقول المصنف جواب الشرطية بالفاء وهو
ممتنع وسيأتي له مثله مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين ولا اعرف احدا
صرح بجوازه ولا وقفت له على شاهد يحتج به **قال** وقوله الا ان قرطا
على الة لا انثني كيده ولا الكيد **اقول** قرطا بقاف مضمومة وراء ساكنة
وطاء مهملة اسم رجل والالة الحالة والمراد بها هنا السيئة والكيد المكر والخبث
اي ان هذا رجل على حال سوء ولا مكر مكره **قال** وما لا يعمل لا يفسر
في هذا الباب عاملا **اقول** اشار بهذا الباب الى باب المنصوب على
شريطة التفسير ويعرف بباب الاشتغال وانما قيد بذلك احترازا عن مثل وان احد
من المشركين استجارك فان استجار مفسر لعامل احد وهو لا يمكن عمله في ذلك
المعمول لما سلط عليه ضرورة ان رافع الفاعل لا يجوز تاخره عنه عند البصريين
والجواب ايضا ان الجواب محذوف مدلول عليه بجديد اي اذا مزقتم تجدد
دون لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء **قال**
قد اسلفنا ان الرضي اجاز وقوع الجملة الاسمية جوابا لاذا مع خلوها لعدم
عراقة اذا في الشرطية وعليه يخرج هذه الاية صح ولا حذف **اقول** وقوله

وقا لاخران الضمير تو كيد وانما بحذف الجواب ظاهر التعسف **قال**
التعسف هو الاخذ على غير الطريق وفيه نظر لان هذا القول ماش على القواعد
غير خارج على القواعد غير خارج عن طريق القوم ولا تعسف فيه فضلا عن ان يكون
التعسف فيه ظاهر **اقول** وقولنا خران جوابها محذوف يدل عليه
الجملة بعدها تكلف لا داعي اليه **قال** بل ادعي قايم وهو انها اذا على غائب
امرها موكونها متضمنة لمعنى الشرط والله الموفق للصواب **اقول حرف البا للمزية**
قال اقول ثم الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شي من جسمه
او على ما يجلسه **قال** ما كون الالصاق في الصورة الاولى حقيقيا فمسلم
واما كونه كذلك في الثاني فمنظور فيه والظاهر الالصاق فيه مجازي اذا القبض
على ما يجسده كالثوب الذي هو لابسه مثلا ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون
الالصاق حقيقيا وانما هو الالصاق بما تجاوزه بعرب منه فجعل الامساك بالثوب
الصاقا بزيد لما بينهما من المجاوزة **اقول** وكقوله بابتغي الثار الذي والمحلق
قال هذا عجز بيت من شعر الاعشى والصدر تسب المغرور بن معطيا لنا
وهذا مثال للاستعمال المجازي فان المراد بالندي والمحلق صاحب تلك الدار وهو
بكسر اللام وتسب توقد والضمير المستكن فيه عايد الى النار المذكورة في قوله لعمري
لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في يفاع تحرق والمراد بالمغرور بن هنا الندي
والممدوح والمغرور الذي اصابه البرد والاصطلا الاستدفا بالنار واليفاع
بتاء مختومة مفتوحة وفا وعين مهملة المكان المرتفع **اقول** فاذا استوى
التقدير ان في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالترجيح **قال** ان جعل البا
للالصاق في نحو مررت بزيد ليس حقيقيا وفي شرح اللب ضرورة انا المراد لم
يلتصق بزيد وانما التصق بما يسنده وهو المكان الذي يقرب منه وجعل البا

للاستعمال

للاستعمال ليس حقيقيا ايضا ضرورة ان المرور لم يكن فوق زيد فقد استوى التقدير ان
في المجازية والاتيان بالبا في صلة هذا الفعل اكثر استعمالا من الاتيان بعلى فيكون
اولى بالترجيح عليه بلزوم التجوز من وجهين استعمال البا بمعنى على واستعمال على
في غير الاستعلا وما ذكره جماعة ليس فيه الا تجوز واحد وهو استعمال البا للالصاق
فيما لا يفضي الى نفس المجرور **اقول** ومررت عليه وان كان قد جا وايكم لتمرون
عليهم مرون عليها ولقد امر على اللئيم الا ان مررت به اكثر فاولى بتقدير ه
اصلا **قال** هذا يقتضي ان على في مررت عليه بجعل معنى البا وفيه
نظر اولى داعي الى اخراج حرف عن حقيقته على حرف آخر في معنى ليس حقيقة
له وفي شرح اللب مررت عليه لما يقال فاجا وزته في المرور لانك تجاوزته
كانك صرت فوقه في كثرة السير وان كان المرور من جانب العلو فيكون فيه
معنى الاستعلا ايضا فان صح هذا اشكل قول الاخفش وقول المصنف ايضا
فان قلت لا يخفى ان مررت عليه من قول المصنف ومررت عليه وان قد جا
الى آخره مبتدا فاين خبره وما موقع الشرط والاستثنا في هذا التركيب
قلت الخبر محذوف وان هي الوصلية والواو الداخلة عليه والواو الحالية
عند بعض والاستثنا منقطع والتقدير ومررت عليه لا ينبغي ان يجعل اصلا
وان سمع مثله في الفصيح لكن مررت به اكثر منه فكان اولى بتقديره الاصالة
ومثل هذا التركيب يقع في كلام المصنف كثيرا ويخرج على ما قلنا ويقدر لكل مقام
ما يليق به وسيأتي للمصنف نظير هذا ايضا مما نقف عليه ان شا الله تعالى
اقول ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله يمرون على الديار
ولا يعوجوا **قال** هذا صدر بيت عجزه كلامكم علي اذن حرام وعاج يستعمل
بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل منهما محتمل في البيت اي يمرون بالديار ولم يقفوا

عندها الكراما لنا ولم ترجعوا الينا والبيت **اقول** وهي المعاقبة للهمزة في
تصيير الفاعل مفعولا **قال** فسرها بذلك لان مراده هنا ان يتضمن الفعل
معنى التصغير احترازا من التقرير بالمعنى الاخر فانهم يطلقونها على والبيت **اقول**
وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا **قال** فسرها بذلك لان مراده
هنا ان يتضمن الفعل معنى التصغير احترازا من التعدية بالمعنى الاخر فانهم يطلقونها
على توصيل العامل المعمول بواسطة الحرف وهي بهذا المعنى لا خصوصية لها
بالباء بل هي محققة في جميع حروف الجر غير الزائدة وما هو في حكم الزائدة
اقول وان انبت بمعنى سنت كقوله رايت ذوي الحاجات حول بيوتهم
قطينا لهم حتى اذا انبت البقل **قال** ضبط بعضهم رايت بفتح التاء وكسرها
يشهد بضمها قال الجوهري يقال سنت الارض واسنت بمعنى وسنتنا الفعل
وانبت بمعنى وانشد البيت والقطين الخدم والاتباع يستوي فيه الواحد
وغيره والبيت شاهد عليه **اقول** وغرت بالقدوم في القاموس القدوم
آلة النجر مؤنث في الصحاح والقدوم الذي ينحت به مخففة قال ابن السكيت ولا تقل
قدوم بالتشديد وقطا مركلا به انما هو مذكر **قال** وقد سقينا
بالهم بالنار هذا بيت من مشطور السريع وبعده والنار قد تشفي من الاوار
ويروى الاول قد ذروا مكان قد سقيت الاوار بضم الهمزة حرارة العطش **اقول**
اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به **قال**
قصد تفسير التسبيح والحمد بما ذكر فتنزيهه عما لا يليق به هو معنى التسبيح
واثبات ما يليق به له هو معنى الحمد اذ هو الثنا بالصفات الجميلة فاندفع
ما ابن يلزم الامر بالحمد وهو انما يتجه لو لا مقيده للتسبيح ولا يلزم من الامر بالشي الامر
بحالة المقيد له بدليل اضرب هند الجالسة فانه لا يلزم ذلك اذا لم يكن الحال

من نوع

من نوع الفعل المامور به ولا من فعل الشخص المذكور كالمثال المذكور اما اذا كانت
بعض انواع الفعل المامور به تخرج مفردا وكانت من فعل المامور به كنحو ادخل
مكة محرما لاني مامور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل **اقول** واختلف
في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة وقيل جملتان
على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك سبحانك **قال** هذا الخلاف
الذي ساقه لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب
بل هي محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من هذين القولين وانما الخلاف
في كون الكلام جملة وجملتين وهذا الامر لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء
فما معنى ذكره هنا **اقول** كقوله الخماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا
الاغارة فرسانا وركبانا وانتصاب الاغارة على المفعول من اجله **قال**
شد يرد لازما بمعنى حمل نحو شددت على الكتيبة اي حملت عليها ويرد متعديا
بمعنى قوى من قولك شددت الشي اذا جعلته شديدا قويا فعلى الاول يكون
الاغارة مفعولا له واهمل المصنف هذا الاخير مع ظهوره الاغارة دفع الخيل
على من يراد قتاله واحدة **اقول** وكما قال الجميع في اذ يدخل احدكم الجنة
بعمله **قال** ينبغي ان يكون مراده بالجميع اهل السنة والا فلو اراد اهل
السنة المعتزلة جميعا لاشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي
لا ذنب له والذي له ذنب ومات تائبا لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا
عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتاتى على قولهم ان يكون الباء سببية في الحديث
اقول ونظيره السما منفطر به **قال** ضمير عائد الى اليوم المذكور
في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السما منفطر به
ولهذا وصف اليوم بالشدة اي السما على عظمها واحكامها تنفطر به او هو على ارادة

لنسب اي ذات اسعاط كما تقول امرأة لابن وتامر اي ذات لبن وتمر فاله الجليل
اقول وقوله ارب يبول الثعلبان برأسه بدليل تمامه لقد ذل من بالت
عليه الثعالب قال انشد الكسائي وغيره هذا البيت بضم التا واللام
والنون من الثعلبان وهو ذكر الثعالب قيل وهو وهم فقد رواه ابو حاتم
الرازي الثعلبان بفتح التا واللام وكسر النون على انه تثنية ثعلب وذكر
ان بني ثعلب كان لهم صنما يعبدونه فبينما هم ذات يوم اذا اقبل ثعلبان
يشتدان فرفع كل منهما رجله وبال على الصنم وكان للصنم سادن يقال له
ما اسمك فيقال غاوي بن ظالم فقال البيت ثم كسر الصنم واتى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال له ما اسمك فقال غاوي بن ظالم فقال بل راشد عبد
الله اقول وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت قال هذا صدر بيت
لابي ذويب الهذلي عجزه متى لجج خضر لهن نئيج وهو وصف للسحاب يقال
يقال شربن من ماء البحر ثم ترفعت من لجج خضر لهن نئيج اي مر سريع مع صوت
ومتى بمعنى من واللجج جمع لجة وهو معظم الماء قال وقوله شرب النزيف ببرد
ماء الحشرج اقول هذا عجز بيت صدره فلثمت فاها اخذا بقرونها يقال لثم
بكسر الثاء المثلثة اذا قبله وربما جا بالفتح وفي الصحاح قال ابن الكيسان سمعت
المبرد ينشد قول جميل فلثمت فاها اخذا بقرونها بالفتح والقرون جمع قرن
وهي الخصلة من الشعر والنزيف السكران وفي الصحاح ايضا الحشرج حسي يكون
في حصى نقله عن ابن السكيت وانشد بيت جميل هذا وقال في باب الواو والياء
والحسي بالكسر ما تنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى صلابة امسكته
فتحفر عنه الرمل فتستخرجه انتهى ومعنى البيت انه قبلها متمسكا بخصل
شعرها شربا ريها شربا مثل شرب السكران من الماء البارد الذي يستخرج من

ذلك

ذلك المكان قال فالاصل اسحوا رو سلم بالماء اقول يعني فحصلت
قلب ينقل الباء التي كانت داخلة على المريد الى المراد عنه وحذف المفعول
الاخر قال ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت
باللثتين عصف الاثمد اقول النواحي جمع ناحية لكنه حذف الياء
تخفيفا لاجل الضرورة واللثة باللام مكسورة فتا مثلثة مخففة ما
حول الاسنان من اللحم واصلها اللثي والها عوض من الياء والجمع لثات
ولثى والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما واهمال الدال حجر
الكحل ووقع في المتن ما يقتضي تفسير الضعف بالمسحوق ولم اقف عليه
قال واستعمالها في القسم لاستعطاف اقول المراد به ما كان
جوابه طلبيا كقوله بربك هل ضممت اليك ليلى قبيل الصبح او قبلت فاها
قال الثالث عشر اقول هو بفتح التا على انه مركب مع
عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وذلك انه اذا صيغ
موازن فاعل من التسعة فما دونها بمعنى بعض اصله وركب مع العشرة
تلك فيها وجهان احدهما ان تضيفه الى المركب المطابق فيقول هذا ثالث
عشر وهذا الاجز الاول ويضاف الى الثاني مبنيا فيقول هذا ثالث عشر وهذا
الاجز انما يكون مع فقد حرف التعريف اما اذا وجد تعين البنا وامتنع الاضافة
لامتناع مثل جا الغلام رجل قال الرضي واذا عرف ثالث عشر باللام فلا خلاف في
بقايه على بنائه لعاقله البنا مع اللام ايضا هذا كلامه لا يخفى ان الواحد
مستعمل في الرابع على العشرة حادي هذا هو المشهور وحكى الكسائي واحد
عشر على الاصل قال في قول الجمهور الافضل احسن زيد بمعنى صار زيدا حسن
ثم غيرت صيغته اجزا الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا اقول استضعف

هذا المذهب من ثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعني الماضي هذا المذهب
من ثلاثة اوجه وهو مما لا يعهد بل جا الماضي بمعني الامر نحو اتي الله امر وفعل
خبر يثبت عليه والثاني استعمال فعل بمعني صار نحو كذا عند البعض بمعني
صار وهو قليل والثالث زيادة البا في الفاعل قال وتوجيه قولهم
كفي بهند بتركها التا اقول يعني وبتوجيه المصير اليها قال الزجاج بان
كفي ضمن معني اكتف قولهم كفي بهند فانه لولا ان الفعل هنا بمعني الامر لفعل
لحقت لهند بالاتيان بعلامة التانيث فلما تركوها وجب كون الفعل ليس علي معناه
الاصلي وانما هو بمعني فعل لا يجوز لحاق هذه العلامة له وهو الامر فتعين المصير الي
قال فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب اقول يعني ان ذلك قيل
من جهة المدعين ان كفي في كفي بهند علي اصله انما تركت التانيث للاعتداد بالفاصل
وهو البا الزائدة فهو كقولهم تام في الدار هند وحضر القاضي اليوم امراة قلنا هذا
اعتذار باطل لان الفصل يجوز ترك العلامة كما ذكرنا في المثالين ولا يوجبها
بدليل ما سقط من ورقة تعلق بالعلامة مع الفاصل وكذا وما تخرج من قرية
وكفي بهند لا يجوز فيه الاتيان بالعلامة اصلا قال فان عورض بقولك احسن بهند
فالبا لا يلحق صيغ الامر وان كان بمعناه الخبر اقول تقدير المعارضة انه يقال
ما ذا تعنون فيما ان الفاصل يجوز ترك التانيث ولا يوجبه معارض بقولك احسن
بهند فان احسن بمعني الماضي والبا فاصلة والتانيث ممتنع فثبت ان الفاصل
قد يوجب ترك التانيث في بعض الصور فليكن كفي بهند من هذا القبيل وتقرير
الجواب ان الفرق ثابت وذلك ان احسن صيغة امر وان التانيث لا يلحق الامر
وان كان بمعناه الخبر رعاية للصيغة واما كفي في كفي بهند عند الخصم فهو فعل
ماض خبري فلا مانع من لحاق العلامة المذكورة له لو كان كما ادعاه قال

وصحة

وصحة قوله توقوف علي جواز تعلق الجار بضمير المصدر اقول
لا نسلم ذلك الجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر والمعني حوي
الانتقا في حال كونه ملتبسا بالله قال في قول سحيم اقول هذا
بالتسبيح واكما المهلبين وكانه تصغير اسم وهو الاسود قال فهذا ما انتهوا
عن شرط الزيادة اقول ان هذا الذي مر من ترك الانتقا علي المنفي لما لا يكون
صدر منهم سهوا عن شرط زيادة البا في فاعل كفي وهذا يقتضي انها لا تراد فيه الا
اذا كان الفعل قاصرا وفيه نظر وظاهر كلام ابن عصفور انه متعد حيث قال في
التنوين والبا تكون زائدة في ما وليس وفي فاعل كفي ومفعولها قال وصرفه
للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كفي اقول يصح كون اذ متعلقة بالفعل
المهتد بالعلة المذكورة محذوفا وهو ممنوع من الصرف وفي الحكم خلاف
ما قاله المصنف فانه فيه قال وبنوا ثعل نظر وليس بمعدول اذ لو كان
كذلك لم يصرف اقول ولا معني للبيت علي تقدير قال وقد يكون
له معني فان دهرا اذا نال الوجوه فيدكان هذا شرفا لهذا الدهر ولا شك
انه من ثعل يحصل الفخر للقبيلة من حيث ان واحدا منهم يشرف الدهر بان
اصبح اهلا لوجوده فيه اقول وللضرورة كقوله الم ياتيك والانبا تنمي
بما لاقت لبون بني زياد قال الانبا جمع نبا وهو الخبر وتنمي ترتفع وتنقل
واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاة والابل اقول منهم الللبيد بهما
لبة او دي ببطلي وسرابيد قال هذا بيت واحد من السريع سني من
عروضه الاولي المطوية المكشوفة وضربها الثاني المماثل لها ووزنكل منهما فاعلن
كقوله تهاج الهوي رسم بذات الغضا مخلولق مستعجم محول كهاج الهوا اثارة
وحركة والرسم الاثر ورسم الدار ما كان من اثارها لاصقا بالارض والعضا شجر

ويخلو لقبال ومستنجم مستبهم لا يعرف حالة ويحول اي عليه حوله وفي التوسن
النعل ما رقيت به العدم من الارض والسربال بالكسر القميص او الدرع او كل ما لبس
اقول ابن الضايع في الاولان البا متعلقة وان فاعل باتي مضمر والمثله
من باب الاعمال **قال** ابن الضايع بالضاد المعجمة والعين المهملة وقد
مر وما ذكره انما يتمشى على قول البصريين القايلين فانك اذا اعملت الثاني وكان
الاول يطلب العمل على جهة الفاعلية فانك تضمر الفاعل في الاول والكوفيون
يمنعون الاعمال على هذه لما يلزم عليه من الاضمار قبل الذكر لكن الكسائي يقول
بحذف الفاعل والفرا يضمره منفصلا موخرا كما هو مقرر في محله وذكر المصنف
في الباب والثاني حيث تكلم على الجمل الاعتراضية احتمال كون البيت من باب
التنازع والثاني اعمل بعد ان ذكر احتمال كون البا زايدة في الفاعل قال والمعنى
على الاول وجه اذ لا بنا من شانه ان ياتي بهذا وبغيره **اقول** والثاني مما
يراد فيه البا المفعول **قال** وزيادتها معه تنسد مع كثرتها لم ينبه
عليه ابن قاسم في الجنى الداني واهمل المصنف التنبيه على ذلك **اقول** وقوله
بضرب بالسيف ونرجوا بالفرج **قال** هذا من مشطور الرجز وقبله نحن
بنو ضبة اصحاب الفلج وضبة علم على رجل وهو ابن ادغم ابن مر والظاهر ان
المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لكن لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون
اللام فيحتمل ان يكون الشاعر فتحه اتباعا الفتحة الفا للضرورة **اقول** وقوله سود
المحاجر لا يقران بالسور **قال** قد ذكر المصنف بعد هذا المصراع في الحنيفة
المفتوحة وهذا عجز من بيت صدره تلك الحرائر لا ربات احمرة والاشارة بتلك
الى النسوة المذكورة في البيت الذي قبل هذا البيت وهو صلى على عزة الرحمن
وابنتها لبنى وصلى على خالاتها الاخر والحراير جمع حرة بضم الحا المهملة وهي الكريمة

وضد الامة والاحمرة جمع حمار بكسر الحا المهملة وهو ما يستر المراة راسها نفسها
وفي القاموس وكل ما ستر شيئا فهو خمار والمحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو
محجر العين والمراد به ما يبدو من النقاب والسور جمع سورة وهي طايفة
من القران مترجمة باسم تخصها ولا يقران صفة ثانية لربات احمرة والمراد وصف
تلك النسوة بانهن كريمات في العرب لا من نسا البدويات اللاتي لم يقران
القران **قال** وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا **اقول** وشكت تخرج وهزي
اليك بجذع النخلة وتخرج فليمدد بسبب الى السما فاما هذه الثانية فلم ار من
تعرض الى كون البا فيه غير زايدة واما الاية قبلها ففي الكشاف البا في بجذع النخلة
صلة للتاكيد كقوله ولا تلقوا بايديكم او على معنى افعلي الهز به كقوله تخرج في عراقيبها
نصلي قلت يعني بالوجه الثاني انه ترك هزي مع كونه متعديا منزلة اللازم للمبالغة
نحو فلان يعطي ويمنع لم يعدى كما يجدى اللازم كقوله وان يعتمد بالحمل من ذكب
ضروعها الى الضيف تخرج في عراقيبها نصلي اي يفعل الجرح في عراقيبها وسياتي هذا
البيت في اخر الباب الرابع ان شا الله تعالى **قال** وقلت في مفعول ما يتعدى
لاثنين كقوله تبلت فوادك في المنام خريدة تشفي الضجيع ببارد بسام **اقول**
تبلت بتا فوقية فموحدة اي افسدت قال الجوهري يقال تبله الحب وأتبله
اي تيمه وافسده والفواد القلب على المشهور وقيل هو باطن القلب وقيل
غشاوه والخريدة من النسا الحسية وقيل العذرا وخاوها معجمة ودالها
مهملة وتشفي بفتح حرف المضارعة وضمه والمراد بالضجيع ضجيع تلك الخريدة
وهو الذي يضجع جنبه على الارض الى جانبها قلت ويمكن ان يكون البا في هذا البيت
للاستعانة مثل سقيته بالقدح والمراد بالبارد الثام الثغر والمفعول الثاني
محذوف اي تشفي الضجيع ريقها بثغر بارد لثام اما على ما قاله المصنف فتكون

الّا زايدة داخلة علي ثاني المفعولين اي تسقي الضجيع باردًا بساما وفيه نظر
لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه بتسامر وهو لا يسقي لكن يجوز ان يكون علي
حذف مضاف ما وعليه ففي البيت زيادة ونقص باعتبار لا والمضاف **قال** وقال
المتنبي كفي بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني **اقول** زاد الباء في مفعول
كفي المتعدية الي واحد اذ هي بمعني اجزا واغنا والنحول بضم النون والحا المهملة
الهزال والسقم والي نظير الحضور في صفة رجل مع الطريق الغيبة لكونه مسند
الي ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامران نظرا الي الخبر عنه والي الخبر
نحو انا رجل فعلت وانا رجل فعل **قال** وفي ضربان غير موجب فيقاس **اقول**
ظاهر هذا العموم يشمل خبر الفعل الناسخ المنفي كقوله وان مدت الايدي الي الزاد لم
اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل كما ذكر ابن القاسم وظاهر كلام بعضهم انه لا
يجوز القياس عليه والاجشع الخايف غيره وهو شدة الحرص **اقول**
نحو ليس زيد بقايم **قال** او مثل نحو ليس الله بكاف عبده لما ذكر بناء علي
عادته في عدوم العدول عن الاثبات ما وجدت **اقول** ونوا الخماسي وسنمك
لشي يستطاع **قال** هذا عجز بيت صدره فلا تظلع ابنت اللعن فيه
والظاهر ان الواو حالية وذو الحال اما فاعل تظلع او مجرور ولا تكون عاطفة
لما يلزم عليه من عطف الخبر علي الانشا **اقول** والاولي تعليق مثلها باستقرار
محذوف هو الخبر **قال** فقد صرح المصنف في الباب الثاني حيث تكلم علي
الذين الاولي اي للذين احسنوا الحسني وزيادة والذين كسبوا السيات جزا
سيئة بمثلها وذلك من العطف علي معمولي عاملين عند الاخفش وعلي اضمار الجار
عند سيبويه والمحققين ورجحه بان الظاهر ان الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء ليكون
جزاء عطفا علي الحسني فبين اختياريه تعارض ويحتمل ان يكون معني كلامه هنا انه

علي تقدير

علي تقدير جعل جزا سيئة مبتدا يكون الاولي تعلق بمثلها باستقرار محذوف
وهو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا الامر المقدر فينتفي التعارض **اقول** فما
رجعت بخايبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها اقول **قال** الخيبة حرمان
المطلوب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحدة لها
من لفظها كذا في الصحاح واعربه ضبطوا ابا سعيد بن المسيب بفتح الياء
المثناة التحتية المشددة وكسرها واما والد حكيم هذا فلم اتحقق ضبطه ومعني
البيت ان الركاب التي منتهاها الي هذا الرجل لا ترجع محرومة من المطلوب بل رجعت
بالظفر بالمقصود ونيل المامول **اقول** وقوله فيما انبعث بمرود ولا وكل
قال هذا عجز بيت صدره كان دعيت الي بابا شاذاهنة وسياتي في حرف
الباء الشرة وذا قحة ادنية علي بعده واسعت اسرعت والمرود المرعود
الخايف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل امره الي غيره **اقول**
ويزيد بالمزيد نفسه علي حد قولهم رايت منه اسدا **قال** يعني انه يكون
من التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها مبالغة فيما كان لها فيه
والاجنبية للملابسة والمصاحبة **اقول** لان صفات الذم اذا نفيت
علي سبيل المبالغة لم ينتف اصلها **قال** فينبغي ان لا يتعلق الجار من قوله علي
سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد انه نفي مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف
ولعله حال من ضمير نفيت العايد علي الصفات وهذا الحكم ليس مخصوصا بصفات
الذم بل هو جار في كل مقيد بقيد اذا دخل عليه النفي نحو ما جيت راكبا فيرجع
النفي الي القيد فقط ويثبت اصل الفعل فيكون المعني في هذا المثال جيت غير
راكب وقد ذكر في قوله تعالي لم يخروا عليها صما وعميانا انه نفي الصم والعمي واثبات
للخرور وهذا هو الاكثر وقد يقصد نفي الفعل والقيد جميعا بمعني انتفا كل من الامرين

فيكون قولك ما جئت راكبا بمعنى لا مجيء ولا ركوب وفيه نظر اذ حق الضمير المرفوع
المتصل المؤكد بالنفس والعين ان يؤكد اولا بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم **اقول**
لم يحمله ذلك على التعيين بل جعله احد الامرين اما التوكيد واما الفصل نص
عليه ابو حيان في الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة انفسكم ويكون هنا
النفي بلا زائدة في الفصل كما يكتفي بالزائد في العطف نحو ما قمتم لا زيد
قال واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب
كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا **اقول**
الاشارة بقوله وهذا الاخير راجعة الى جعل الكلمة نائبة عن اخرى لا الى الشذوذ
الانابة لبلا ثنا في اخر الكلام اوله **قال** ومذهبهم اقل تعسفا **اقول**
هذا جنوح من المصنف الى كلامهم على الجيء على حرف الالف لان ذلك اول موضع وقع فيه
الكلام على نيابة بعض الحروف واما عند الكلام على الحرف الاخير من حروف الجر التي
يقع فيه النيابة فهذا هو الذي يقتضيه صناعة التصنيف والامر في ذلك قريب
سهل **قال** بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم **اقول** على وجهين
خبر المبتدا الذي هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبره اخره ولا يصح فيه
البدل على البدلية من مجرور على **قال** وهي على وجهين اسم فعل بمعنى
يكفي واسم مرادف لحسب **اقول** فيه يعود الى بجل التي هي اسم والكلام في اعراب
هذا مشكل لانه بحيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فالنون واجبة لانا دره نعم اذا كانت
بمعنى حسب جاز الامران الا ان تركها للنون اعرف منها نحو فيدور حكمها بالنون
اذا هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي كما اذ من قاسم في احكمي للرازي واما عمل
الاسمية فانها قسمان احدهما ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي فيلحقه نون الوقاية
مع المتكلم فيقال بجلني والثاني ان يكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء متصلة

بها مجرورة

[illegible]

مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذلك انها تلحقها قليلا وان قلت
في التسهيل في فصل نون الوقاية وقد تلحق مع لدن واخوات ليت جائز
ومع بجل ولعل اعرف من الثبوت فاطلق في بجل ولعله مستند المصنف
قلت لم يذكر ابن مالك في هذا الفصل بجل محل اسم فعل بمعنى يكفي وانما ذكرها
حيث يكون بالمتكلم في محل جر ولا يكون كذلك الا اذا كانت بمعنى حسب فان
قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل قلت لا نسلم
ان استعماله كذلك نادرا ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ايراد نفسها
الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل **قال** بل وهو
ابن مالك ادعى في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه **اقول**
محل هذا الكلام من ابن مالك عليها انها لا تقع بعدها في القران الا للتبليغ على انتهاء امر
واستئناف غيره فلا يتم توجيه بتمسك الاية بلا شريف في اذ ليس الاضراب فيها
عن القول الا عن المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بحيد وذلك منهم ثابت لا ينظر اليه
الا بكا ديوجد فيكون الاضراب فيها لمجرد الانتقال من امر الى سيئ نام اخر **قال**
ومن دخولها على الجملة بل بلد ملء الفجاج قتمه **اقول** الفجاج جمع فج وهو
الطريق الواسع ولم تقيده بكونه بين جبلين والقتم بفتح القاف الجبلين وكذا في
الصحاح والقاموس وفي الكشاف الطريق الواسع ولم يقيده بكونه بين جبلين
والقتم بفتح القاف والتاء المثناة الفوقية الغبار **قال** ووهم بعضهم فزعم
انه تستعمل جارة والله اعلم **اقول** هو وهم كما قال فقد حكى ابن مالك
وابن عصفور الاتفاق على ان الجر ليس بها بل برب المقدرة بعدها **قال** وان تقدمها
نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو
ولا يقم زيد بل عمرو **اقول** هذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك نعم في المثال

مطلب بجل

الاولى مخبر بثبوته لقيام له وفي المثال الثاني مأمور بضربه وظاهر كلام الاندلسي
ان معنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه ففي قولك
جاني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعد المجي كالمسكوت عنه تحتمل ان يصح
فيكون غيرجا وتحتمل ان لا يصح فلذا لكان الامر كذلك مع الايجاب **قال** واجاز
المبرد وعبد الوارث ان يكون ناقلة معنى النهي والنفي الى ما بعدها **اقول**
مع موافقتهما للجمهور فيما تقدم فالامر جائز ان عندهما على ما ذكره ابن قاسم في
الجني الداني قلت وقد صرح ابن مالك بان ما جوازه مخالف لاستعمال العرب **قال**
وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل قاعد وبل قاعدا وتختلف المعنى **اقول** العامل
قوله فيصح للعطف على محذوف والتقدير وعلى قولهما يأتي التفريع فيصح لذا
والنصب لاجل العطف على الخبر والايجاب لانها نقلت حكم النفي الى ما بعدها فكانه
قيل بل ما زيد قاعدا واما الرفع فعلى انها جعلت ضد النفي لما بعدها فهي مثبت
لكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة انه لا يعمل عند انتقاض النفي فيكون المرفوع
بعدها خبر مبتدا محذوف اي بل هو قاعد وحينئذ لا تكون عاطفة لوقوع الجملة
بعدها ولا تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل
الشمس لو لم يقض للشمس كسفة **قال** الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف
وهو التغير الى السواد لا افول الغيبوبة ومثل هذا يسمى عند علما البيان التشبيه
المشروط كقوله عزماته مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات افول ونا احسن
قول بليغ الزمان وكاد يحكيك صوب الغيث منسكبا لو كان طلق المحيا يمطر
الذهبا والدهر لو لم يخن والشمس لو نطقت والليث لو لم يصد والبحر لو عذبا
وما ذكره المصنف من انه لا يزاد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر
فقد قال الرضي واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب

زيدا لا بل

مطلب بلى

زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك
لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبتته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم
المسكوت عنه يحتمل ان يثبت ولا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب
زيدا بل اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر
بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست زائدة بل
اتى بها لما سبق من انه لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع المصنف
في حرف اللام حيث ذكر ثم ولي العاطفة انه قال فاذا قيل جاني زيد لا بل عمرو فالعاطف
بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضي ان لا تكون لا زائدة فهو معارض لما
هنا فتأمله **اقول** ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وبقى شيء لقوله
وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي لا الى اجل **قال** هذا ما اطمع في رد
ما قاله ابن درستويه لان الشغف بالشين والغين المعجمتين مصدر شغفه الحب
اذا احرق شغاف قلبه حتى وصل الى الفؤاد والشغاف حجاب القلب وقيل جلدة
رقيقة يقال لها لسان القلب والسعف بالعين المهملة ايضا بلى **اقول**
وبعض هولا يقول انه للتانيث بدليل امالتها **قال** يعني هذا القايل ان
بيت الكلمة كالتي في ثمت وربت واستدل على انها للتانيث بامالتهم اياها ما له
الف حكى ولو كانت زايدة لمجرد التكثير كالف القبعثرى لم تمل **اقول** وتختص
بالنفي **قال** حكى الرضي عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب مستشهدا
بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا قال الرضي
وهذا شاذ **اقول** وكذلك اشنع سيبويه من جعل ام متصلة في قوله
تعالى افلا تبصرون ام انا خير فانها لا تقع بعد الايجاب **قال** هذا معارض
لما حكاه في الكلام على ام عن سيبويه من ان يراها في هذه الاية متصلة والحق ذكره في

هنا وقد سقنا نص سيبويه من جعل ام منفصلة في الاية المذكورة مبني على
الاستفهام المجاز بالهمزة فالمعادلة لام لابد ان يكون حقيقيا وقد استوفينا
الكلام عليه **اقول** ويشكل عليهم ادبلي الايجاب بهاة الايجاب وبذلك تتفق عليه
قال لا اشكال في الحقيقة فان هولا راعوا صورة النفي المنطوق به فيجاب
ببلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد الهمزة وجوز والجواب بنعم على انه تصديق
لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف ودعوى الاتفاق
مناقش فيها اما ان اراد الايجاب المجرد من النفي اصلا وراسا فقد اسلفنا ما حكاه
الرضي فيه من الخلاف واما ان اراد ما هو اعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف
موجود مشهور ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون وقد قدم
هنا في المتن انهم اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى **اقول**
نفي صحيحا ترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى **قال** الايمان بنعم
الهمزة في هذا الكتاب ان في بقيته قال افلا ترضون ان تكونوا ثلث اهل الجنة
قالوا بلى قال والذي نفسي بيده اني لارجو ان تكونوا نصف اهل الجنة **اقول**
قال وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها **اقول** اما انه
اسم فدعوى لم يقم عليها دليل ولو قيل بانه حرف استثنا لا اسم لبعد هكذا كنت
اقول ثم رايت في كلام ابن مالك على اعراب مشكلات البخاري ما نصه والمختار عندي
في بيد ان تجعل حرف استثنا ويكون التقدير الا انكل امة اوتوا الكتاب من قبلنا استعماله
[illegible] وايان وصلتها [illegible] المشهور وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق
والحديث المذكور في المتن نحن الاخرون السابقون بيد كل امة [illegible] وبطل
عملها واضيفت بيد الى المبتدا والخبر الذي كانا معمولين لان قلت فيه نظر اما اولا
فلقوله واضيفت بيد [illegible] من كونها حرفا وقد يكون اراد التخريج على قول

الجماعة لا على قول مختاره هو واما ثانيا فلان ما يضاف الى الجملة محصور في
اشيا وليس بيد منها **قال** وفي الصحاح بيد بمعنى غير **اقول** الصحاح بفتح
الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال الله هو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على
السنة كثير من كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية
هذا الكتاب ولا اعرف له مستندا فالمعيار مستقيما ان فيه اللهم الا ان يثبت ابنه
عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح فيصار اليها ولا يعدل عنه ومما وقع من تقديم
اي احسن الجلد مولاي ان وافيت بانك طالب منك الصحاح فليس ذلك بمنكر للجوهري
وهل يلام فتى سعى للمجد كي يلقى صحاح الجوهري **قال** ومنه الحديث انا افصح من
نطق بالضاد **اقول** بيد انا افصح العرب لان الضاد ليست في غير
لسانهم على ما صرح به في القاموس **قال** بيد اني من قريش واسترضعت في
بني سعد بن بكر **اقول** هاتين القبيلتين من الفصاحة على
مكان قد عرفوا بالبلاغة البارعة والالفاظ الناصعة لا يلحقهم في ذلك من سواهم
قال وانشد ابو عبيدة على مجيها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت
ذلك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني وقوله ترني من الرنين وهو
الصوت **اقول** هذا البيت من مشطور السريع وانشد الجوهري ذلك
على انه يقال ازنت بمعنى صاحت وفي كلام ابي زبيد الطائي شجوه واطياره مرتد قال
عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت لم ترني وانشده بلم دون ان وكان
ينبغي للمصنف ان يعود من الاوزان لان الفعل هنا رباعي كما اشار اليه الجوهري
به والشجر الارض الكثيرة الشجر والمعنى مثل قولهم واد معنى اي فيه صوت الذباب
ولا تكون الذباب الا في واد مخصب معشب **قال** بله وقد روي
بالاوجه الثلاثة قوله يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف

بله

كأنهم لم يخلق اقول الجماجم جمع جمجمة وهي ام الفيلة تجمع البطون واما
عظم الراس المشتمل على الدماغ صاحبا بارزا ظاهر الهامات الروس جمع هامة
فالمعنى على رؤية لم يرفع ان تلك السيوف تنزل فيا بال العرب الكثيرة بادرة
الروس للامصار كانه لم يخلق في محالها من تلك الاجسام او تترك العظام المنثو
منثورة ظاهرة فكيف لا الف اذا كانت حالة الروس هذه مع عزة الوصول
اليها فكيف الايدي التي نوصل اليها بسهولة وعلى رواية النصب انها تترك الجماجم
على تلك الحالة دع الالف فامرها يسير سهل وعلى رواية الجر انها تترك الجماجم
ترك الالف منفصلة عن محالها كانها لم تخلق متصلة بها قال ومن الغريب
ان في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله اعددت لعبادي الصالحين
ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم
عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها
بعضهم بغير وهو ظاهر اقول نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله
ضبط في هذا الحديث بالفتح والجر وكلاهما مع وجود من فاما الجر فقد وجهه
المصنف بما رأيت واما توجيه الفتح فقد قال الرضي واذا كانت بله بمعنى كيف
جاز ان تدخله من حكى ابو زيد ان فلانا يطيق حمل الفهر فمن بله ان يأتي بالصخرة
اي كيف ومن اين هذا كلامه قلت وعليه تتخرج هذه الرواية فيكون بمعنى
كيف التي يقصد بها الاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع
على الابتداء والخبر من بله والضمير من عليه عائد الى الذخر اي كيف ومن اين اطلاعكم
على الذخر الذي اعددته لعبادي الصالحين فانه امر عظيم قل ما تتسع العقول
لادراكه والاحاطة به والذخر بالذال المعجمة المضمومة مصدر ذخرت الشيء اذا خبأته
وادخرته وهو منصوب على المصدر اي اذخرت ذلك لهم ذخرا والله سبحانه

وتعالى

مطلب حرف التاء المفردة

وتعالى اعلم حرف التاء المفردة قال وهو من حروف وقال
في قولهم في النسب كنتي ان التاء هنا علامة كالواو في اكلوني البراغيث ولم
يثبت في كلامهم ان هذه التاء تكون علامة اقول سمع من كلامهم في النسب
الى كنت كنتي قال الجوهري ويقال للرجل اذا شاخ هو كنتي كانه نسب الى قوله كنت
في شبابي كذا قال الشاعر فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن
في زمن الشبيبة كذا وكنت كذا واصبحت شيخا كبيرا لا اطيق النهوض الا مع
الاعتماد على الارض وهاهنا احتمالان سوغهما التاء لا اسنادا نحو قولك من حروف
اذ التاء علامة ان اراد به الفارسي شذوذه المركب تركيبا غير اسنادي سواء كان
اسناديا نحو تأبط شرا او مزجيا نحو بعلبك وعزيها نحو حينئذ انما ينسب الى صدره
ويحذف ما عداه وكان القياس ان يقال في النسب الى كنت سواء جعلت التاء اسما
كما يقوله الجماعة وحرفا كما يقوله هو مع انه لم يثبت في كلام العرب الاتيان
بالتاء المحركة في آخر الحركة الاعراب علامة كما قال المصنف نعم المعنى لا يصير الى
ما ذهب اليه من حرفيته قال اذا قالوا رأيتما كما جمعوا بينهما
خطابين اقول وللمنازع ان يقول اي محذور في ذلك فقد اجازوا
مثله في افعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتما انفسكما قال
وزعم الجلولي انها اسم وهو حرف لاجماعهم قال الجلولي بفتح الجيم نسبة
الى جلولاء وهي قرية بناحية فارس قال الجوهري والنسبة اليها جلولي على غير
قياس مثل حروري في النسبة الى حروراء وقد اعتبر الصلاح الصفدي
حتى دنا الشام الحاجري بذلك فزعم في شرحه للامية العجم ان التاء من قوله
اصالة الرأي صانتني عن الخطل وحلية الفضل زانتني لدى العطل فاعل
تاء الفعل المذكور اقول وعليه فيأتي في الظاهر حالة كونه واقعا بعدها

كذا وكذا فاذا قلت قامت هند احتملت المبتدا ان تكون لا محل لها اذا جعل
الظاهر بدلا من الضمير **اقول** ويرده ان البدل صالح للاستغناء عن
المبدل منه **قال** كما في قولك قام زيد اخوك فاخوك هو البدل
الصالح لان يستغني به عن المبدل منه وهو زيد فيقول قام اخوك فان قلت
ننتقض بنحو اكلت الرغيف ثلثه اذ ذكر المبدل منه في مثل هذه الصورة
متعينا لكونه معاد الضمير فلا يستغني عنه بالبدل قلت عدم الاستغنا
هنا امر عارضي لا بالنظر الى المبدل منه من حيث كونه مبدلا منه فلا يرد فاذا كان
كذلك فالبدل في مثل قامت هند على هذا القول لا يصلح لان يستغني به عن المبدل
منه فتقول قام هند لان هنا لا يقال كذلك في الغالب تاكيدا لعود الضمير
على ما هو بدل منه نحو اللهم صل على الرؤف الرحيم قليل **اقول** فكيف
يخرج على ما هو قليل نادر **قال** وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل ايضا
كقوله الى ملك ما امه من محارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره **اقول**
ابوه مبتدا مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهي ما امه من محارب والجملة
المتوسطة بين هذا المبتدا وخبره صفة ملك ومحارب قبيلة من قيس والظاهر
ان المراد بكليب رهط جرير الشاعر وهو كليب بن يربوع حنظلة ووجه
الرد بهذا البيت كما مر فان قلت التفريع على قول خارق للاجماع مما لا طائل تحته
فلم فعله المصنف قلت الزيادة التشنيع على صاحب هذا القول حيث اداه قوله
كذلك مع كونه خارقا للاجماع لا ينافي تخرجه على وجه مستقيم **حرف الثناء**
المزدهم قال وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا
امسيت امسيت غاديا **قال** الهوى بالقصر يطلق على العشق وعلى ارادة
النفس وكان الثاني هو المراد بالبيت يقول اصبح مريدا الشي وامسي تاركا له

متجاوزا

متجاوزا عنه يقال عدا فلان هذا الامر اذا جاوزه وتركه **اقول** وأما
الترتيب فخالف قوم فيها فتقتضيها اياه تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها **قال** هذا ثبت في جميع النسخ التي
وقفت عليها من هذا الكتاب سهو في التلاوة بلا شك ما اظنه قصد بالتلاوة
الا الاية التي في سورة الزمر ولفظها هو الذي واما في خلقكم من نفس واحدة
ثم جعل منها زوجها وانزل لكم من الانعام ثمانية ازواج والاية التي في هو الذي
خلقكم في الاعراف ولفظها ثم جعل منها زوجها وانزل لكم من الانعام وأما في هكذا
هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها **اقول**
ذلك وصاكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب **قال** هذا موضع
العطف فكان حقه ان يقول وقوله تعالى ووجه التمسك بهذه الاية ان
الخطاب فيها لهذه الاية واتينا موسى الكتاب كان سابقا على ذلك **قال**
هو بسكون الهاء من حدوه والبيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا باثبات
قد بعده وسقط سهوا في بعض النسخ المعتمدة ووجه التمسك بالبيت واضح لان على
سادة الاب فالشاهد فيه في موضعين **اقول** الثاني اذا العطف
واحدة على نا ونيابها بالفعل **قال** كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل
الليل على قراءة عاصم اي فالق الاصباح وجعل الليل كما في قوله تعالى اولم يروا الى
الطير فوقهم صافات ويقبضن بصففن ويقبضن كذا في تلك الاية **اقول**
اي من نفس توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها **قال** كان الاولى
بالمصنف ان يقول وحدت لوجهين احدهما ان واحدة السنون انما هو واحدة
من المزيد وانما هو من الثلاثي وقد سمع يقال وحد لعلم ووحد الظرف يعني

انفرد الثاني انه كان يخرج تفسيره بانفردت لان استعمال وحد بهذا المعنى
ليس في الشهرة كتوحد **اقول** اذا الذرية اخرجت من ظهر ادم كالذر ثم خلقت
حوا من قصيراه **قال** الذرية الولد يطلق على الواحد وغيره من الذكور
والاناث الذرة بالذال المعجمة صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعير الواحدة
ذرة وحوا بالمد زوج ادم عليه الصلاة والسلام القصير الضلع السفلى وهو
اقصر الضلوع كما قال ابن الرومي فانه ابو الصقر من شيبان قلت كلا لعمري
ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذي حسب كما علت برسول الله عدنان
وبعدنا اقول ابو الصقر بفتح الصاد هو ممدوح ابي العباس بن
الرومي الذي يقول فيه هذا ابو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان بين
الضال والسلم كانه الشمس في البرج المنيف بوطئ البرية لا نار على علم وشيبان بن
ثعلبة بن ذهل قبيلة كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر
وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان ذهل بن ثعلبة وظاهر كلامهما ان وزنه فعلان من شاب
شيبا وشيبة ويحتمل ان يكون في الاصل فيعلان من شاب يشوب يخرق الواو
بعد قلبها ياء كما في ميت وميت وقد جوز ابن جني الامرين في البينة على مشكل ابي تمام
الذرى بضم الذال المعجمة الاعالى الواحدة ذروة بالكسر وربما تضم الحسب ما يعده
الانسان من مفاخر ابائه وقد رد هذا الذي قاله ابن عصفور ان المتنبي تدبابيه الشرف
من جهة المتاخر ممكن لكن يرد عليه في البيت قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف
هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سؤدد الابن سابق الذرود الاب
وسؤدد سابق سؤدد الجد والسابق للسابق سابق كذلك الشيء فتكون سيادة
الابن سابقة لكل من سيادة وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة

الجد وقوله

الجد وقول الشاعر قبل ذلك منافي لهذا الامثل **قال** لا خفا في كون القايل
بان ثم يستعمل بدون ترتيب كالواو بان ذلك استعمال مجازي ولا يشترط في احاد المجاز
ان يستقل باعيانها عن اللغة بل تكتفى العلاقة على المذهب المختار والعلاقة المصححة
هنا التجوز الاتصال الذي بين هذين الحرفين من جهة الواو لمطلق العطف
وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوي يجاز
استعمال ثم بمعنى الواو وجاز التلكك لشيء تاويل تلك الامثلة بما يصحح الترتيب
في نظام جزئي لا يقتضي بطلان المدعي من اصله والله اعلم **اقول** والظاهر
انه وافقه موضع الثاني قوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب
قال الرديني صفة الرمح رديني ورمح رديني منسوب ال ردينة قال الجوهري زعموا انه منسوب
الى امراة تسمى ردينة وكانت تقوم القنا خط محو والعجاج الغبار والجبن المفتوحة
جمع انبوبة وهي ما بين من العقب **اقول** الرمح تقدير ثم هو يجسل اشد
وبه جات الرواية **قال** تقدير هو ليس لاجل كونه متعينا ولا بد واما هو
لتحقيق كون الكلام مستانفا كما جرت به عادة النحاة عند بيان الاستيناف
وهذا يقتضي ان ثم استينافية لا عاطفة كما ان الواو واقع كذلك والا لزم عطف
الخبر على الانشا وقد صرح صاحب وصف المباني فيما حكى ابن قاسم عنه ان ثم حرف
ابتدا وقد فات المصراين فهذا القسم **اقول** والجر بالعطف على موضع
فعل النهي **قال** انه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد فليس المعرب لفظا
ولا تقديرا وانما هو في محل جزم فلهذا عبر المصنف بالموضع وهذا على المشهور واما
قول من يرى اتصال المضارع بنون التوكيد غير مقتضي للبنا فهو معرب
تقديرا والعطف ليس على الموضع وانما هو على الفعل المعرب باعتبار اعرابه المقدر
في اخره **اقول** وانما اراد ابن مالك اعطاها حكمها في النصب لا في المعنى ايضا

قال ليت المعبد معناها وهذا قولها الذي وضعت في بازايه وحكمها
انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة وكلام المص مشعر بان المعبد من احكامها
فكان ينبغي ان يقول لما اراد من ذلك اعطاها حكمها في النصب ولم يرد المعبد اصلا
رب اجيم بجر قال بالكسر على اصل التقاء الساكنين اقول انما
كان هو الاصل لان الجزم في الافعال عوض الجر في الاسما واصل الجزم السكون فلما
ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا منه
لذا قرره واحد قال وبالفتح للتخفيف اقول فالفتح لغة تاسم والجني الذي في
والكسر اشهر قال والا عربت ودخلت عليها ال اقول في الكلام مناقشة
لفظية من جهة ادخال اللام على جواز ان الشرطية وقد مر مثله ومناقشة
معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما حقا وابدا وبين الاعراب
ودخول ال عليها ممنوع وسنده ما التي بمعنى شي ونحوها فان قلت
ما سبب البناء قلت موافقتها الحرفية لفظا ومعنى هذا عند
من جعلها كابدا فالبنا مشكل قلت ولم يوكد احل جير في قوله اجل جير ان
كانت ابيحت دعاثره وقوله هذا عجز بيت صدره وقلن على الفردوس
اول مشرب الفردوس البستان والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المثلم كذا في الصحاح
والمعنى ان تلك النسوة قلن اول مشرب يشرب يكون ذلك البستان فقال نعم
هذا يقع ان حرب وابيحت حاضرة المثلمة لم يمنع من احد واما على عمارته واشتغال
احواله فهو حوض ممنوع لا سبيل الى الوصول اليه قال ولمن ذهب الى ان جير
بمعنى حقا ان يمنع اقول بوكد هو البنا للمعلوم والفاعل ضمير يعود الى جير
والمفعول هو قوله احل ويوجد في بعض النسخ بالبنا للمجهول النايب هو اجل وبعد
ذلك لفظ جير في النسخة هكذا ولم توكد احل جير جلل قال واسم بمعنى

عظيم

عظيم او يسير واجل اقول لا ينبغي للمصنف عدهن لان الكلام في جلل
المبنية على السكون ولا يكون الا حرفا وعلى تقدير ان اراد ما هو الاعم في هذا
الباب الحروف وما تضمن معناها من الاسما الظروف وما تمس الحاجة الى ذكره
من فعل جامد واسم معرب خبيص عن غيره من المعربات تحكم مثل كل واما جلل
الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمرو وبكر وحاله لا احكام لها سعر د عن الاسما المعربة
ومجرد موافقتها للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكرها قال اقول نحو او
قوله قتلوا ابيم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي قال اقول فلئن
عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي قال اقول
هذان البيتان للحرث الذهلي من شعر الحماسة وابيم مفتوح الميم ترخيم
اميمة على لغة من ينوي المحذوف وهو منادى محذوف حرف النداء وليس
مفعول قتلوا والمفعول قوله اخي والجملة الندائية اعتراضية تقول قومي
يا اميمة هم الذين قتلوا اخي فاذا انتصرت واخذت الثار منهم عاد ذلك
على بالنكاية والضرر في نفسي لانا عز الجاد بعشيرتهم وجللا اما صفة مصدر
محذوف اي عفوا عظيما او منصوب على اسقاط الحرف اي لاعفون عن عظيم
واما بوكد نونها للتاكيد الخفيفة هنا بالالف لعدم الالتباس كما في لنسفعا
والسطو القهر بالبطش واوهنن اضعفن قال ومنها ما في قول امرئ القيس
وقد قيل ابوه الا كل شيء سواه جلل اقول هذا عجز بيت من المتقارب صدره
بقتل بني اسد ربهم وابوه هو حجر بن عمرو الكندي بضم الحا المهملة قبل الجيم
الساكنة قال وقال جميل رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة
من جلله اقول هذا بيت واحد من بحر الخفيف ورسم الدار
ما كان لاصقا من اثارها بالارض والطلل ما شخص منها من اثار الدار وقد روي اقضي

انوت والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس قال فقيل اراد من اجله
وقيل اراد من عظمه في عيني اقول الاول هو الظاهر وليس الجلل بمعنى
العظيم حتى يفسر به وانما هو معنى العظيم فلو قيل اراد من عظيم امره في عيني لكان
مناسبا والله تعالى اعلم بالصواب حرف الحاشا وفي الحديث
انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة احب الي ما حاشا فاطمة قال هذا الحديث
مذكور في مسند ابي امية الطرسوسي اقول وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية
وحاشا للاستثناء بناء على انه من كلامه صلى الله عليه وسلم قال فتكون
فيما استثنينا فاطمة رضي الله عنها والمعنى اسامة احب الناس الي الا فاطمة فانه
ليس احب الي منه فيحتمل ان يكون هو احب اليه منه ويحتمل ان يكون مساويا ومعنى
احب اقول فاستدل به على انه قد يقال الحال النفي ما حاشا زيدا و
قال رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا قال الفعال بفتح الفاء
الكرم وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح والمعنيان مناسبان في البيت والظاهر انه
مفعول رايت الثاني محذوف اي دونها ويحتمل ان يكون هو الجملة الاسمية
والفاء زائدة على راي الاخفش في مثل زيد فقام اقول ويرده انه في معجم
الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها قال الطبراني هو الحافظ ابو القاسم
سليمان بن احمد منسوب الى طبرية بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة
وهي قصبة الاردن ووجه الدلالة زيادة لا بعد الواو والتاكيد النفي
فيتعين ان لا يكون نافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك ويكون هذا من كلام
الراوي ويقول عليه الصلاة والسلام هو اسامة احب الناس الي اقول
وليس هذا بقاطع اذ يحتمل ان لا تكون نافية وغيرها منصوب بمحذوف لا معطوف
على فاطمة والمعنى لا استثنينا غيرها فيكون من كلامه صلى الله عليه وسلم ولا تعارض

بين

بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة قال ان تكون تنزيهية نحو
حاشا لله اقول التنزيهية هي التي تذكر لتنزيه الله تعالى عن السوء
ثم يبرأ بعد ذلك من يراد تبرئته تقدم تبرئة الله سبحانه امام ذلك
المقصود والمعنى ان الله سبحانه وتعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما
يصمه فيكون كذا وابلغ قال الله تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء
وهذه الاية التي اراد المص بالتمثيل قال وهي عند المبرد وابن جني
والكوفيين فعل لانهم يتصرفون فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف
اقول يعني ان الاصل حاشا بالالف فحذفت في حاش لله والحرف لا يتصرف
فيه بذلك ودخولها على اللام في نحو حاشا بالالف ثم حذفت في حاشا لله والحرف
حاشا لله وحاشى لله محذوف الالف يمنع من القول بحرفيتها اذ الحرف لا يدخل
على الحرف قال وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية
اقول يعني ان المدعي اخص مما دل عليه الدليل المذكور وحرمته بانتفاء
الحرفية اعلم ان على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول
فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سو في سوف
من سوف افعل واما الثاني فقد قال شارح الكتاب لا يبعد دخول حاشا على
حرف الجر لان الجر في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قال
وفيه بعد لانه لا يعهد التعويض عن محذوف من كلمة مبني ويدخل على كلمة اخرى
ليست محل الحذف وقد يقال ايضا ولو كانت اللام عوضا عن الالف المحذوفة
لم تجامعه وقد اجتمعا في قراءة بعض السبعة حاشا لله بالالف باثبات الالف
ويجاب عن ذلك بان اللام عند ثبوت الالف ليست عوضا لكنها بعد الحذف
اعتبرت عوضيتها عن المحذوف فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه اقول

ولا ينافي مثل هذا في حاشى لله ما هذا بشرا **قال** يعني ان هذا ليس مقام التنزيه
من المعصية وانما هو مقام التعجب من الحسن البارع والجمال الفايق **اقول**
وعلى هذا فقراة ابن مسعود رضي الله عنه حاشى الله كمعاذ الله وتسا جاز و
مجرور كما نوه عن عطية لانها انما تجر في الاستثنا فقد يمنع بنا على ما ذكره
السلي شارح الحاجبية فانه قال حرفية حاشى لا يتوقف على الاستثنا ورد على
ابن الحاجب تقييدا فيد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حاشى وما جر
وحاشى في الاستثنا وزعم انه يقال حاشى زيدا ان يقوم على الابتدا والخبر والتقدم
والتاخير كما يقول على زيد ان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل ولم
يرده بل ذكره كالمستدرك على ابن مالك **واما الثاني والثالث** فلان
عطية انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشى تستعمل
اسما وحرفا فحيث دخل عليها التنوين او دخلت هي على لام الجر حكم بالاسمية وحيث
انتفيا جاز الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المص **قال** والمانرك
التنوين في قراة الجماعة لانها حاشى ليست حاشى الحرفية **اقول** يعني لفظا
ومعنى اما لفظا فظاهر وان معنى فلان الحرفية للاستثنا وهي اخراج مجرورها
عما قبلها والتنزيهية لتبرية ما بعدها من السوء وابعاده منه وهو شبيه
بمعنى الاخراج وايضا انما يستثنى بحاشى فيما تنزه المستثنى عنه فتنوي شبه
الاسمية التنزيهية بالحرفية الاستثنائية ولا يريد المص تشبهها بحاشى الحرفية
في اللفظ فقط لان ذلك بمجرده غير كاف في البناء الا ترى ان اي معربة لشبهها
في اللفظ لاي الحرفية ومع ذلك لم يبن لا سيما كما قال المشابهة لعقد الشبهة المعنوي
قال وحاملة على ذلك بناؤها **اقول** يعني ان بنا هذه الكلمة
والذي حمل القايل بانها اسم فعل على ذلك وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة

مبينة

مبينة كونها اسم فعل **قال** وبرد اعرابها في بعض اللغات **اقول**
يعني ولا شي لها من اسما الافعال معرب فكان المص اراد ببعض اللغات التي اعربت
حاشى فيها قراة حاشا لله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه
تنوين على هو كبيرة يتكبر ومثله ليس بعزيز في اسما الافعال **قال**
الثالث ان يكون للاستثنا **اقول** وذلك حيث يتعلق الاستثنا
بما فيه تنزيه كقولك ضربت القوم حاشى زيد وكذلك لا تحسن على الناس حاشى
لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب رحمه الله **قال** وسمع اللهم اغفر لي
ولمن يسمع حاشى الشيطان **اقول** حكى الشيباني ان ذلك نقل عن العرب على ما
نقله ابن قاسم والاصبع بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وهذا كلام لا
لا ينعرف فان **قلت** المغفرة امر حسن لا تنزه احد عنه فلم استثنى بحاشى
قلت تنبيها على ان الشيطان بشره نجاسته وافراطه في قبح الحال وسو
الصنيع تنزه المغفرة عنه وتعظم شانها ان يتعلق به وجعل الاصبع قرينا
للشيطان تنبيها على اللحاق به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة
في الذم **قال** حاشا ثوبان انه ضنا على الملحاة والشتم **اقول** الضن بكسر
الضاد المعجمة البخل والملحاة بفتح الميم وسكون اللام واهمال الحا المهملة اللوم والشتم
والسب قال ابن مالك كثير من النحاة تنشد على هذا الوجه وليس كذلك وانما
هما بيتان صورتهما حاشى ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببلمة فدم عمرو بن
عبد الله ان به ضنا على الملحاة والشتم **قال** فاخذوا صدر البيت الاول
فركبوه مع عجز الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب انشده ابن عصفور
في كلامه فكان هذا الثنا غير سبب فوقنا ولا اتهم على تبعية ركبوا واستثني
ابو ثوبان منهم تفردا بالبخل به على الملحاة والشتم لكونه ليس اهلا لذلك

اذ هو من جلالة القدر بمكان والبلدة الخرساء اي ليس يدري بكلمة والقدم
الغني **اقول** فاذا قيل قام القوم حاشى زيدا فالمعنى جانب هوى
قيامهم او القايم منهم وبعضهم زايدا **قال** فيه لف ونشر مرتب والقولان
الاولان ظاهران واما الاخير ففيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم
حاشى زيدا وكذلك في خلا زيدا او عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا
ولا يلزم من خلو القوم منه ومجاوزته بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة
الكل فالاولى ونقول لا يجوز ان يراد ببعضهم غير المستثنى فلا يتم لكن اطلاق
البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب شايع كثير حتى **اقول** فاما قوله
انت حتان يقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب **قال** تقدم ان الفج هو الطريق الواسع
بين جبلين والطريق الواسع غير مقيد بذلك ولو في البيت شاهد على ان ان
المخففة قد يكون اسمها ضميرا مذكورا لا محذوفا **اقول** وانه قد يكون
اسم ضميرا غايبا عايدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه
قال وايضا يجوز عود ضمير البعض على ما يندرج تحت عام مثل وبعولتهن
احق بردهن فانه يعود على الرجعيات المندرجات في عموم المطلقات
من قوله تعالى والمطلقات يتربصن **اقول** وقيل لو دخلت عليه قلبت
الفا ياء كما في اليه وعليه فرع على ان علا يحتمل ذلك **قال** لم يرد المصنف هذا القول
كما رد القول الاخر عنه كانه هذا من قبيل المرتضى عنده وقد يقال انه لا
يرتكب التغيير بالقلب لاجل القرينة ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على
الضمير مع بقاء الالف بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمه ترك استعمال
المضمر بعد حتى لانه لو دخلت عليه فقيل حتاه ولا يستوضح المظهر الالف فيما
غيرت الالف اماتة له كقوله اليه وعليه ولديه وذلك كل الفاخر حرف واسم

متمكن

متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر
لا يغير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لاستغنا حتى الجارة عنه لما
كان كل من قلب الالف واقرارها مع المضمر ملزوما لمخالفة ما علم اطرحوه
فلم يدخلوها الا على الظاهر لكن في مقابلة للاسم غيرا لتمكن بلدي نظرا لانه
معرب وكل معرب متمكن **اقول** وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به
الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها فعدت
بوسا **قال** يريد الشاعر ان محبوبته عينت ليلة لوصاله فما
زال تلك ترقبها راجيا حصول ما وعدته الى ان مضى نصف الليلة انقطع
الرجاء وحصل الياس ووجه الاعتراض ان النصف ليس اخر جزء من الليلة
لا ملاقيا لاخر جزء منها **اقول** وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل
فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها والا كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به
قال هذا كما نراه جمودا على الظاهر واذا كانت الليلة مرادة قطعا
كانت في حكم الملفوظ ولا اثر لخصوص التلفظ بها في ذلك **اقول** اذا لم يكن
معها قرينة يقتضي دخول ما بعدها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله القاها **قال** كما يتعلق بقضي ما ليس في البيت
مثال لما اذا كانت القرينة مقتضية لدخول ما بعد حتى فيما قبلها اذ القرينة
فيه وهي القاؤها تقتضي دخول النعل فان قلت المتقدم المخبر به الغي في
الصحيفة والزاد والنعل مقطوع بعدم دخولها في ذلك قلت تاويله
بالمثقل كما يجي فيدخل فكانه قال القى ما يثقله حتى نعله **اقول** او عدم كما
في قوله سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير محدودا **قال**
الحيا بالقصر المطر وعدا كما في القاموس وعزيت مبني للمفعول بمهملة

وراي لسبت وحمد وذا جيم ودا لين مهملتين ومعجمتين مقطوعا ولا اعلم
الرواية في البيت هي بالاهمال وبالاعجام وثريند غاية علي املنهم بدوا م
اقطع الخبر عني يقتضي عكمر دخولها في الارض المدعو لها بالسقيا **اقول**
واما قلنا ان النصب بعد حتي بان مضمرة لا بنفس حتي كما يقول الكوفيون
لان حتي قد ثبت انها تختص الاسما وما يعمل في الاسما في الافعال وكذا العكس
قال هذا لا يتوجه اعتراضا علي جميع الكوفيين فان الكسائي منهم يقول ان حتي
ليست حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض
في حتي بان عامل الاسم لا يعمل في فعل كما يرد علي غيره من الكوفيين نعم يرد عليه
مختصة بقبيل فكيف نصب الفعل ويرد ايضا عليهما ان حذف الجار وابقا
عمله في غاية القلة فكيف اطرد في حتي وايضا كيف اطرد بعد حتي وايضا كيف
اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم كذا قاله الرضي فان **قلت** هذه
الكلمة التي شاذة المصنف وهي ان ما يعمل في الاسما لا يعمل في الافعال وكذا العكس
ينتقض بنحو قولك اي رجل تضرب اضرب بالجزم فان ايا قيد شرطيه وقد عملت
الجزم في الفعل والخفض في الاسم المضاف اليه علي الصحيح في ان خافض المضاف اليه
هو المضاف ويشكل ايضا بكي فانها جارة وناصبة **قلت** اما جزمت اي
من جهة تضمنها لان الشرطية وجرها ليس من هذه الجهة وكي الجارة للتعليل
والناصبة المصدرية كان فلم يقع جرها ونصبها من جهة واحدة مقصود
اجماعة ان عاملا واحدا لتسلطه لا يعمل في الاخر من تلك الجهة التي عمل بها في ذلك
القبيل نعم ينتقض القاعدة علي الكوفيين انهم قالوا بها باللام الزائدة فانها تعمل
الجر في الاسم اجماعا وتعمل عندهم النصب في مثل ما كان زيد ليفعل وهي للتاكيد
في كل من الحالين **اقول** ومرادفة في التعليلية يجوزوا امرا لون يقاتلوكم

حتي

حتي يردوكم هم الذين يقولون لا تنفقوا علي من عند رسول الله
حتي ينفضوا وقولك اسلم حتي يدخل الجنة ويحتملها فقاتلوا التي تبغي ومرادفة
الا في قوله في الاستثنا **قال** تخصيص الاية الاخيرة بالاحتمال الظاهر في ان
ما تقدم عليها من امثلة هذا القسم غير محتمل لها اما اسلم حتي يدخل الجنة
فلا يحتمل غير التعليلية واما حتي يردوكم حتي ينفضوا فلعل منها تحتمل الانتها
كالاية الاخيرة فان **قلت** حتي الداخلة علي المضارع حرف جر ومذهب
ان نصب المضارع بان مضمرة وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بحتي والمعنى
قد اسلف في اول الكلام علي هذا الحرف حتي الجارة بمنزلة الي في المعنى والعمل
فكيف يستقيم قوله هنا انها الداخلة علي المضارع المنصوب تكون مرادفة لكي
التعليليه ومرادفة لالا الاستثنا بيه وهل هذا الا تناقض **قلت** الاول
مطلقا وعام وهو مقيد له او مخصص فكانه قال حتي الجارة بمعني الي لم يدخل
علي المضارع المنصوب فان دخلت عليه فقد تكون بمعني كي التعليلية وقد
تكون بمعني الاستثنا ايضا وكانه قال حتي الجارة بمعني الي في كل موضع الا اذا دخلت
علي المضارع المنصوب فقد تخرج عن ذلك وتستعمل بمعني كي والا فان **قلت**
كيف تكون مرادفة لالا الاستثنائية مع انها جارة **قلت** لا بعد في ذلك
كحاشا وخلا عند الجر بهما **اقول** نعم هو ظاهر فيما انشده مالك
من قوله ليس العطا من الفضول سماحة حتي تجود وما لديك قليل **قال**
الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد بها زائد المال وهي بالا يحتاج اليه منه
والسماحة الان تعطي في حالة قلة المال والاستثنا علي هذا منقطع
والمعنى سنظهر مع احتمال الغاية ثابت اي ان انتفا كون اعطايك
بعد وكاملا من السماحة ممتدا الي وقت اعطايك في حالة ما لك فيه قليل

انه اعطاوك من الفضول سماحة باعتبار واذا اجود مع الاقلال يدل على ان
السماحة غريزة لك فتكون ما اعطيته مع وجود التبرم سماحة ايضا ويحتمل
التعليل بان يكون المراد اني احكم بان اعطاك من الفضولة ليس سماحة في بعينك
بذلك على الجود مع الاقلال والله اعلم **اقول** وفي قوله الله لا يذهب شيخي باطلا
حتى ابير مالكا وكاهلا **قال** ابير اهلك ومالك وكاهل مبتدا تعالى بانه
هنا ممكنة اي لا اترك الاخذ بالثار الا اذا قتل هذين الحيين فان حينئذ يحصل
المقصد باهلاكهم وكذا التعليل ممكن ايضا اي لا اترك الاخذ بثار الشيخ كي
اقتل هذين الحيين لا استثنا فيه انما يظهر مع الانقطاع كما في البيت الذي
قبله **اقول** لانه بعدما ليس غاية لما قبلها ولا استثنا عنه **قال**
يعني ان ما بعد حتى التي في البيت الاول هو الجود مع القلة وحتى التي في
البيت الثاني وهو ابادة حسك الحيين ليس غاية لما قبلها وهو ابتغا العطا من
الفضول سماحة في الاول واسعاد ذهاب شيخه باطلا في الثاني ولا مسببا عنه
قلت وكل هذا في الامر في حيز المنع وقد عرفت وجه ذلك **قال** ولك
ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون
اقول التخريج بناي على وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك
ان تجعل قوله يولد صفة المولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدا
اي كل مولود يولد مستقر على الفطرة ممتدا الى ان يبغا لليهود والتنصير فيزول
ذلك الاستقرار فان **قلت** فما فايدة هذه الصفة **قلت** فايدة تاكيد
العموم كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه حيث وصف
دابة وطاير بما هو من خواص الجنس لبيان القصد منهما الى الجنس ودفع هذا
الاعتبار لانا دا لو كفنا كيد العموم وكذا القول في تو كدسو فان **قلت**

الظرف

الظرف المستقر مما يتعلق بمطلق الكون لا بالكون الخاص والاعم اعني بمطلق
الكون لا دلالة له الا حصول على الابتداد والاستمرار فيحتاج الى تقدير ممتد مثلا
وهذا اعني ما قدره المص **قلت** لا امتداد الفعل ما حقيقة لانه عرض والعرض
لا يبقى زمانين فلا يتصور امتداده لكن بعضه لا تعالى عن فصل كالمشي
والجلوس والركوب ومنه الاستقرار الذي هو مطلق الكون فيكون معنى
الغاية فيه مقصورا بهذا الطريق ولا حاجة في تقدير الامتداد اصلا
قال ثم قال ان كانت حكاية بالنسبة الى زمان التعلق فالرفع واجب
اقول انما وجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عند امكان
تقدير الناصب الا ترى الى الرفع فانه للحال لان الفعل مستقبل وتقدير
ان الناصبة معه ممكن لانه للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه
للحال وتقديرها معه مناف له واذا رفع الفعل بعد حتى حرف ابتدا لانها
لو كانت حرف جر لوجب ان تقدر بالفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا تقدر
اسما الا بان لكن تقديران ممتنع لما مر كذا قال ابن الحاجب **قلت** في قوله
ولا تقدر اسما الا بان نظر ولقايل ان يقول لم لا يكون جارة وتقدر ما
المصدرية وهي غير منافية للرفع وتجاب بان تقدير ما لم يثبت في كلامهم
مع انه لا داعي الى التزام كونها جارة حتى نحتاج الى التقدير **قال**
وان كانت حاشية ليست حقيقية بل كانت محكية رفع **اقول**
معنى حكاية الحال ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا
في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وفايدة الحكاية تصور تلك
الحالة العجيبة واستحضار صورتها في ذهن السامع ليتعجب **قال**
والثاني ان يكون مسببا عما قبلها **اقول** انما اشترط هذا الشرط ليحصل

الربط معنى حيث فقد لفظا وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها
لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال ما بعدها
المعنوي جبرا لما فات من الاتصال **قال** واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على
ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل
حتى خاصة **اقول** لكن الاخفش معترف بان العرب لم يتكلم بذلك
على ما نقله الرضي فكانه انما اجازه وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على
السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك **قال** الذي يظهر الي جواز هذا
في الاستفهام ايضا بان يقدر اصل الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت
اداته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لاخر سرت
حتى يدخل البلد فتشك انت في صدق المخبر فتقول لمن كان المخاطب هل سرت
حتى تدخلها اي هل ما اخبرك به هذا الشخص صحيح **اقول** والثالث
ان يكون فضلة فلا يصح الرفع في سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر
قال يعني لانك اذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتدا الجملة الواقعة
بعدها مستانفة فيلزم خلو المبتدا عن الخبر **ولقائل ان يقول**
ان عنوا ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر وما اظنهم يمنعون المسئلة
الا عند عدم تقدير الخبر **اقول** والثاني ان يكون اما بعضا
من جمع كقدم الحاج حتى المشاة **قال** اراد ان يكون اما جزئيا من كلي
بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو اريد بالبعض ما هو اعم لزم التداخل
بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة
حينئذ جزءا لا جزئيا **اقول** والذي يضبط لك ذلك انها تدخل
حيث يصح دخول الاستثنا ويمتنع حيث يمتنع **قال** يعني بالاستثنا

الاستثنا

الاستثنا المتصل ولا خفاء في صحة قولك اعجبتني الجارية الا حديثها مع
الانفصال تنزيلا للحديث منزلة بعضها ولا امتناع اعجبتني الجارية الا ولدها
على ارادة الاتصال **اقول** ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما
قال يريد لانه لا يصح ان تقول ضربت الرجلين الا افضلهما لانه
اخراج واحد لا بطريق النص بل بطريق الظهور كما لا يصح ضربت زيدا وعمرا الا زيدا
كذا قيل ويرد عليه الاستثنا من العدد **اقول** وقد اجتمعا في قوله
قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا **قال** الكماة جمع كمي
وهو الشجاع قال الجوهري كانهم جمعوا كاميا مثل قاض وقضاة وهذا غاية
لما قبله في القوة والاخير عكسه **اقول** وكذلك لان شرط معطوفها
ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه **قال** يعني عليه او بعضا مما قبلها كما صرح
به قبل ولو عبر بهذا فقال ان يكون بعضا او كبعض لكان اولى لان كونه
بعضا اعم من كونه جزءا فيشمل الجزء كاكلت السمكة حتى راسها وغيره
نحو قدم الحاج حتى المشاة لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة
بعض الحاج وهو على ذلك التقدير جزئي وان ثبت ان اهل اللغة لا يفرقون
بين البعض والجزء فالاقتصار على الجزء كاف بلا شك الا ان المص لم يبق على
ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما **اقول** ولا يتاتى ذلك الا في المفردات
قال لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احداها بعضا من مضمون
الاخرى كما تقول اكرمت زيدا انعمت عليه حتى نعت نفسي خادما فانه
نعتك خادما بعض من الاكرام بما تقدر عليه وكذا قولك تصدق على زيد بكل شي
حتى منعه دانقا فمنع الدانق بعض من التصدق بكل شي وقد نص علما البيان
في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بعض البدل

من الاولي كقوله تعالي امدكم بانعام وبنين الاية **اقول** وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتي تكل مطيهم **قال** هذا صدر بيت للشرح المصري بعكا بلاوا لجمع وحتي الجياد ما تقده تعبي وتنعت المطي جمع مطية وهي الدابة تمطوا في سيرها اي تمتد ما تقده تعبي والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد الرابع وتكل تعبر تمسك بنفاودها السير ولا ترتب والاشان جمع رسن وهو الحبل لا تمد بارسانها بل يسير بنفسها من غير قايد وهو كناية عن شدة تعبها **اقول** وقبله من الله بانه لا يتعين كونها للعطف نحو ثبت من القوم حتي بينهم وقوله **قال** جودنا لغلو تامر في الحلق حتي بينهم وقوله **اقول** البا بس الذي اصابه بوس اي يشن وذلك والاشاة تعبد بها يعني انه اخذها طريقة وعادة يلزمها كالدين الذي يتعبد به الانسان والمعوان جوده عم من اساء ومن لم يسي فحتي في المثال والبيت متعينة للعطف ولا يصلح ان يكون جارة لما سيذكره المصنف واقول ان الشرط الجارة الباليه ما يفهم الجمع ان يكون بعضا او كبعض يعني فلا يصح اطلاق اي حيا ان القول انه لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بل ذلك مقيد بما اذا لم يكن ما قبلها منها للجمع واما اذا كان مفهما فلا بد من اشتراطه قلت واذا كان هذا شرطا فلم اهمله المصنف بذكرها يشترط حتي الجارة **قال** ولا يلزم من امتناع العجب في الجارية حتي ابنتهم امتناع عجبت من القوم حتي بنيهم لان اسم القوم يشتمل ابناءهم واسم الجارية لا يشتمل ابنها **اقول** لابي حيان ان يقول انما يشتمل القوم الابنا اذا لم تكن قرينة علي خلاف ذلك والقرينة هنا قايمة وهي اضافة البنين الي ضمير القوم فعلم ان المراد بالقوم غير بنيهم والا لم تصح الاضافة وفيه نظر اذ لا يلزم من كون القوم غير بنيهم ان لا يشملهم فالكلام

يحمل الخاص

يحمل الخاص المندرج تحته وهما متغايران من حيث العموم والخصوص **قال** بخلاف المثال والبيت **اقول** يعني انه لا يصح فيهما دخول الي محل حتي فلا يقال عجبت من القوم الي بنيهم وجودنا لفاضل في الحلق الي البايس هالا احتمال فلا حاجة الي اعادة الجار وهكذا كما تراه دعوي عارية عن الدليل واي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهي الي بنيهم وان فيض الجود في الحلق انتهي الي البايس فيكون المحل محالا لالي **قال** وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتي احسن ولم يجعلها واجبة **اقول** وجه ذلك ان اعادة الجار انما هي لرفع احتمال كونها جارة ولا يشترط ان يكون نصا في المقصود بحيث ينفي عنه الاحتمال **قال** فيدخل علي الجمل الاسمية كقول جرير فما زالت القتلي تمج دماءها بدجلة حتي ما دجلة اشكل **اقول** تمج ترمي ودجلة بفتح الدال وكسرها نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان **قال** وقول الفرزدق فوا عجبا حتي كليب تسبني كان اباها نهشل ومجاشع **اقول** واعجبا من قبيل الندبة لان رجع كانه يقول انا اتوجع بعدم حضورك يا عجب لحضور هذا الامر الذي يتعجب منه وكليب علي التصغير قبيلة بنو نون وتنين نجمة علي وزن جعفر ومجاشع كمجاهد بجيم وشين معجمة وعين مهملة اسما رجلين **قال** وقول حسان يغشون حتي ما تهر كلابهم لا يسالون عن السواد المقبل **اقول** يغشون يغشاهم الناس وهو هرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره علي البرد كذا في الصحاح والقاموس والمعني ان الكلاب تسامر وتسهل لكثرة الاضياف واتصال ترددهم فلا تهر ويحتمل ان الكلاب انما تترك الهرير لاشتغالها بما يجرها الاضياف مما ذكره لهم والسواد الشخص اي يعطون ما

باسمهم يأتي اليهم ولانسا لون من هو وقد انشد المص هذا البيت حتى لا تكن بلا دون
ما قال ونبذ تكلف اضمار من غير ضرورة اقول يعني ان حتى الابتدائية
يدخل على الفعلية كما يدخل على الاسمية فجعلها جارة يستدعي اضمارا لم تدع
اليه ضرورة وان كان اضمار ان بعد حتى شائعا لكن حيث تدعو اليه ضرورة
بان تقع المضارع بعدها منصوبا قال فمن رواه ترفع بكل والمعنى
حتى كلت ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية اقول ليس هذا المتعين
لاحتمال ان يكون بكل للحال حقيقة بان يكون اخبر عن هذا في حال وقت
كلال المطي كما تقول سرت الى المدينة حتى ادخلها وانت في حال الدخول قال
كقولك رايت زيدا امس وهو راكب اقول يعني ان هذا من حكاية
الحال الماضية ضرورة ان العامل يستحق المضي والحال مقيدة له فتكون واقعة
في ذلك الزمن الماضي لكنه حكيت والقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية
الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن
الجائز ان يكون هذا للمضي ولا حكاية نعم لو اعمله في وهو راكب لتعين ان لا يكون
للماضي ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال والاستقبال فيكون مما جا للحال
والمراد حكاية الماضي مثل وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد قال
ففي الرفع تهيئة العامل وقطعه عنه اقول تهيئته للعمل جعله
صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه سبحة من العمل الذي كان صالحا له بحسب
الصورة الظاهرة فان الفعل من قولك اكلت السمكة حتى راسها جعلت ما
له للعمل في راسها لانه مفرد يصح تسلطه على نصبه ورفع الراس على انه
مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله نصبا فاذا صرح بالخبر فقيل حتى راسها
مأكول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل لان هذا العامل لا تسلط له على الجملة

المذكورة

المذكورة فليس فيه قطع عن عمل في هو له قال هذا قولنا البصريين
اقول ان ذلك ظاهر قول جميعهم وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي
ان هذا قول بعضهم لا كلهم وذلك انه قال في كلام ابن الحاجب في اكلت
السمكة حتى راسها الرفع وقد اباه بعض النحاة بعض البصريين وليس بالجليل
لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف واعترض المص في حواشيه
على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل لئلا يلزم تهيئة العامل
وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع في نحو زيد ضربته لذلك وان كان
معمولا قال ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية بعد خلافا للزجاج
وابن درستويه اعمالها في محل جر بحتى اقول هذا في الحقيقة انكار لو
جود حتى الابتدائية لانهما حكم الجماعة بان حتى فيه ابتدائية حكما بان
ان فيه حرف جر قال ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل وانما تدخل
على المفردات اقول معنى التعليق منع العمل لفظا لقيام مانع منه
وهكذا انما يثبت في بعض الافعال واما الحروف الجارة فلا تدخل عاملة
الا على مفرد نحو سرت من البصرة او ما هو في تأويل المفرد نحو عجبت من انك
ذاهب فان قلت اذا كانت الجملة تاول بالمفرد من غير حرف مصدري فيجوز
دخول الجار عليها كما في اسماء الزمان نحو حيث حين جاء زيد فالزجاج وابن
درستويه ان يقولا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة
في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد
حتى عاد له في محلها فلا يرد الاعتراض بان حروف الجر لا تعلق اذ لا تعليق
على هذا التقدير قلت يمكن ان يكون هذا مرادهما لكن يرد عليهما ما قرره
المص انهم اذا وقعوا ان بعدها كسروها نحو مرض حتى انهم لا يرجونه الا عن

انها تفتح همزتها عند دخول الحال عليها من التمني وهو طي بن ادد بن زيد بن كهلان
حيث قال وطي بقول حوث اقول طي سبيل ابوا قبيلة من اليمن
وهو طي بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير كذا في الصحاح وهو ماخوذ
من الطاءة وهو الانغماس في المرعى وزعم ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع
عنه وانشد الفارسي في التذكرة يا رب ابن كنت لزيد ربانا بعث لكم من
حوث سبت ركبا الكلا تلقاما وشربنا بالتلغام مصدر قولك تلغمت اللغمة
اذا ابتلعتها في مهلة والقاب بفتح القاف بهمزة ساكنة فموحدة مصدر قئب
من الشراب اذا علاء اي شربا ممتليا منه قال وفي لغة فيها الضم تشبيها
بالغايات اقول مصير الاثنين من بني تميم يعودان الي حيث وحوث والمراد
بالغايات ما قطع عن الاضافة وبني من نحو قبل وسميت بذلك لان الاصل فيها
ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه المتمم
غاية تتمة وقد حيث اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف غاية قال
وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم اقول [الحرب]
والمنية الذاهبة وهو من الاعلام الجنسية كام عربط للعقرب وتسفر
بالقاف والشين المعجمة والعين المهملة على وزن جعفر وحمل عليه الله اعلم
حيث يجعل رسالاته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة
فيه لا شيئا في المكان قال ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو في محل
الرسالة لم يبعد وفيه ابقا حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى
لم يؤتكم مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة
والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك وناصبها بفعل محذوف دل
لولا عليه باعلم لا اعلم نفسها اقول هذا عطف على خبر ناصبها وهو يعلم

فهو مرفوع

فهو مرفوع ويوجد في بعض النسخ لا باعلم نفسه بادخال الباء على اعلم وهو عطف
على المعنى اذ الكلام الاول في معنى قولك وينصب بيعلم قال وتلزم حيث
الاضافة الى الجملة اقول برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول
اي الاضافة لازمة لحيث لا ينفك عنها او بنصبها على المفعول وحيث فاعل اي
حيث لازمة للاضافة قال وندرت اضافتها الى المفرد كقوله حيث لي
العمائم اقول هذا من بيت هو بتمامه ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم
ببيض المواضي حيث لي العمائم حرب ونطعنهم بطعن العيس مضارع طعن بالرمح وتحت
بضم الحاء فكتيبة اوكلوة ولذلك لبنا له وهو طعنا ان حمزا وان لا رزقنان بعظم
الصلب عند احاض بين عليها تجم تخيط بها كالعلاف لها والبيض السيوف [القواطع]
القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس قال وابذل من ذلك اضافتها الى جملة
محذوفة كقوله اذ زبدة من حيث ما نخت له لداناه بر ابا ها خليل بو [اجله]
اقول الزبد بزاء مهملة مفتوحة وباء مثناة تحتية ساكنة ودال
مهملة زبد النية الهبوب ونخت كاخت والربا الرائحة قال اي زايدة
نفخت من حيث هبت له وذلك لان زبدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفخت
فلو كان نفخت مضافا اليه لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل
المضاف فلا يفسر عاملا اقول لا مانع من كون نفخت مضافا اليه مع جعله
مفسرا وكما استند اليه متطور فيه لان الظاهر من كلامهم انما امتناع ما لا يعمل
مخصوص بيانات الاشتغال وقد تقدم للمص في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن
الاستقبال عند انشاده لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا فتقيد الحكم
بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين
على ان فيه متعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول اي وكانوا زاهدين فيه

من الزاهدين وجعلوا احد من مثل وان احد من المشركين استجارك فاعلا
لمحذوف يفسره الفعل المتاخر مع انه لا يصلح ان يعمل فيه الرفع على الفاعلية
وهو متاخر ثم لو سلم عموم هذا الحكم واختصاصه بباب الاشتغال لامكن جعل
حيث مضافة الى نخت وجعل زيدا فاعلا للمحذوف يفسره السياق ولا نخت
مخصوصة قال ورايت خط الضابطين اما ترى حيث سهيل طالعا
بفتح يا حيث وخفض سهيل اقول بعد هذا قوله نجما يضيء كالشهاب
ساطعا قال شارح الكتاب وكان طالعا مفعول ثاني لترى او حالا من سهيل
ان جعلت حيث صلة منزلة مقلم في قوله ونبيت عنه مقلم الذنب وان
تجعل صلة تكون حالا والعامل معنى الاضافة اي مكانا مختصا بسهيل
حال كونه طالعا وتجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف
مفعولا ترى نسيانا كانه قيل ما اخذت ابا الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى
قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضي
عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان تجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل
حذف هو وعامله للدلالة عليه اي تراه طالعا قال كقوله حيثما تستقم
يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان اقول هذا البيت من بحر الخفيف
اخرجه الالفاني محمد اللام من الله واول مجزوءه الهامنة والنجاح الظفر
بالمقصود والغابر المستقبل والماضي الاضداد والمراد في البيت الاول والازمان
جمع زمن مجمل واجماد قال وهذا البيت دليل على مجيء الزمان عندي
اقول كانه ذلك جاء من قبل قوله في غابر الازمان فصرح بالزمان وليس
بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بيقدر واما مستقر صفة لنجاحا
وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيث الزمان لاحتمال ان يكون المراد اينما

تستقم

٨١

مطلب حرف الخاء المعجمة

خلا

تستقم يقدر لك النجاح من الزمان المستقبل حرف الخاء المعجمة خلا قال
في قيل موضع نصب على تمام الكلام اقول يعني انها لا تتعلق بشيء في موضع
اي موضع مجرورها نصب لانه مستثنى بعد تمام الكلام فينتصب كما ينتصب
المستثنى في قولك قام القوم الا زيدا قال وقيل تتعلق بما قبلها من فعل
او شبهه على قاعدة احرف الجر والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الافعال الى
الاسماء اي لا توصل معانيها اليها بل تزيل معناها عنها اقول لا نسلم ان
معنى التعدية كما ذكر بل معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم
منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف
فمعناه مقيدا لا ينفك عنه وقد افصح المص بهذا المعنى حيث قال عند الكلام في حرف
التعيين على ان الاستدراكية ما نصه وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشى
بما قبلها عندي قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج
واما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهي غير متعلق فساقط لانه لا يلزم من كون
حرف بمعنى حرف اخر مساواته له في جميع احكامه الا ترى ان الا التي هي
الحرف بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمله قال الا في قول لبيد الا كل شي
ما خلا الله باطل اقول الباطل الذاهب الفاني وهو ماخوذ من قوله تعالى
كل شي هالك الا وجهه وهذا المصراع صدر بيت مطلعه وصيدك والتجوز وكل
نعيم لا محالة زايل والمراد النعيم الدنيوي قال وقيل ملي الظرف على بيانها
وصلت عن الوقت اقول صلتها منصوب انه مفعول معه اي بيانها
مع صلتها ووجه بالعطف على الضمير المخفوض بعد اعادة الخافض باباه اكثر
البصريين وهذا القول الذي حكاه المص هو الذي ينبغي ان يعتمد فانه حبي
كثيرا ما يحذف قبل المصدر الصريح المؤول نسوب عنه نحو اتيتك قدوم الحاج

وَالزمك ما درستاره عنده **قال** وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن
جني **اقول** تقدم ان الجرمي بفتح الجيم واما الربعي فهو بفتح الباء الموحدة نسبة
لربيعة واما ابن جني فباسكان الياء وليس منسوبا وانما هو معرب كني كذا رايته في شرح
المفصل للعلامة الاستدري وكذا رايته ايضا بخط البلادي في نسخة من الكشاف
صحيحة مضبوطا باسكان الياء وصرح في حاشية بتصحيح الضبط المكتوب في الاصل
ولم ار احدا من الطلبة الا يشددها لظنه انها النسبة وكان محل التنبيه على هذا
المحل فانتبه فيه **حرف الراء رب قال** وليس معناه التقليل دائما خلافا
للاكثرين ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة **اقول** ولا للتقليل
في الكثر والاوقات خلافا لقوم ولا التكثير في موضع المباهاة والافتخار دون
غيره خلافا لفرقة ولا لابهام دون تقليل وتكثير بحسب الموضع وانما ذلك متفقا
خلافا للاخرين وقد فاتنا لم نعد هذه الاقوال الثلاثة **قال** وسمع اعرابي
يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه وهو
مما يتمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي **اقول** وجه التمسك
ان الهاء في محل نصب باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي بالغرض اذ الاعرابي قال ذلك
الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما ذكره فعلم ان اسم الفاعل في عبارته للمضي
وهو مجرد من ال ولا يجوز ان يكون الهاء في موضع باضافة اسم الفاعل اليها لانه قد
تقرر انه للمضي فلو كان مضافا فالاضافة محضة اذ هو صفة مضافة
الى غير معمولها فتفيد التعريف فيمتنع ان يكون مدخولا لرب واللازم باطل
قال وقال الشاعر فيا رب يوما قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال
اقول اللهو اللعب وقد يكنى به عن الجماع والانسة التي تانس ولا تنفر
والتمثال الصورة بكسر التاء الفوقية اولا والتي بعد الميم الساكنة مثلثة

وَلَا يَتَعَلَّقُ

ولا يتعلق قوله بانسة بلهوت الملفوظ للزوم الفصل بالاجنبي وهو المعطوف
وانما يتعلق بمحذوف اي لهوت بانسة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف
من رابط الصفة الاولى ويتعلق اللهو اي يا رب يوم لهوت فيه بانسة وليلة
لهوت فيه بانسة **قال** وقال الآخر يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاوية
اقول ارقيت اشرفت والعلم الجبل والشمالات جمع شمال وهي الريح
المعروفة **قال** ويوجد ذلك في الاية والحديث في المثال وسوقه للتحرك
اقول الاحسن سوقه لان الاحتجاج بكلمات احسن من ملسرة ومن ثم
ورد فيه بعد الاربعة الحرم فلا تظلموا فيهن انفسكم بعود ذكر الاربعة الحرم **قال**
والسان مسبوقان للافتخار ولا تناسب واحدا منهما التقليل **اقول**
ضمير منهما للبيتين واما يعود الى التعريف والافتخار **قلت** والافتخار
بالتعليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيزا لما لا يوصل
اليه الا بشق الانفس لطفره مع هذه الحالة تناسب الافتخار فقول
المصنف ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصد كليا معناه وان قصده جزئيا
باعتبار البيتين الذي انشدهما وامثالهما فلا اعتراض عليه اذ ما وقع الافتخار
به في البيت الاول هو لهوه بامراة جميلة وما افتخر به صاحب البيت الثاني
هو ارتقاؤه في جبل عال في يوم ريح الشمال الباردة وكل من ذلك ليس امرا عزيزا
المنال لا يحصل الا بشق الانفس فالافتخار بمثل ذلك لا يكون الا بالكثرة ولا يكون
بمجرد الحصول وابيض يستسقى الغمام في الجملة **قال** ومن الثاني في قول
ابي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة
للارامل هذا مبني على ان ابيض مجرور برب مضمرة والظاهر انه منصوب
اقول هذا مبني على ان ابيض مجرور برب معطوف على المنصوب المتقدم

في قوله قبل هذا البيت وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط الذمار غير ذرب
مواكل وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد فلا يكون مثالا لما نحن
فيه ويحوط يحفظ ويرعى والذمار بكسر الذال المعجمة ما يحق على الانسان حمايته
والذرب بذال معجمة فراء فباء موحدة ويستسقى مبني للمفعول وثمال وعصمة
منصوبان ويجوز رفعهما على انه خبر محذوف والثمال بكسر المثلثة
الذي يكفي الناس بافضاله والعصمة اسم لما يعتصم به اي يتمسك ويمتنع والارامل
المساكين من رجال ونساء يقال رجل ارمل وامرأة ارملة وقد يطلق على
الرجال فقط قاله ابن السكيت فان قلت الاستسقاء انما كان بعد
الهجرة فما معنى قول ابي طالب يستسقى الغمام بوجهه قلت روى
الخطابي بسنده خبرا فيه ان قريشا تتابع عليهم سنو جدب في حياة عبد
المطلب فارتقى هو ومن حضره من قريش فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه
محمدا صلى الله عليه وسلم فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد ايفع او قد كرب
ثم دعا فسقوا في الحال فقد شاهد ابو طالب ما دله على ما قال ذكره السهيلي
في الروض الانف وقد اوردت هذا السؤال والجواب في تعليقي على البخاري
قال وقوله الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي
شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان اقول ويكمل في تسع
وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان قال اقول اصل لم يلده
باسكان اللام الاولى بكسرها واسكان الدال فسكنت اللام تشبيها لها بتاء كتف
والتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء وبالضم اتباعا لضمة
الهاء والشامة الخال وهو النكتة السوداء في الجسم المخالف لونه وانظر وصفه
بالغراء فانه غير مناسب وذلك لان الغراء بيضاء ...

اذ هي

اذ هي معبر عنه بالكاف وكذا وصفه بمجللة غير مناسب فان معناها التي عمته
بالتغطية وليس هذا شان الشامة وفي شرح الشافية للجاربردي انشد هذا
البيت هكذا قال اقول وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة
لا تنجلي لزمان قال وهو ظاهر وحر الوجه ما بدا من الوجه وهو ما ارتفع
من الخد وهو في البيت استعارة اقول وقال ابو بن جبل شامخ لن ينال له
نيقه عن تكل ويعلا قال التصغير في كل من نويقة وجبيل راجع الى التعليل ولا
يجوز ان يراد به التحقير لمنافاة وصفه بما ذكر للحقارة والمراد بشملة الكوة عليه
الشامخ المرتفع وقنته اعلاه وما احسن قول القائل على ما يستقر المال في يده
وكيف تمسك ماء قنة الجبل والجلال الاعيا والعمل معروف اقول وقال
لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل قال
المراد بالدويهية الموت تصغير داهية والظاهر انه للتعظيم لا للتقليل وقول
بعض الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فتصغيرها لتقليل المدة
وفيه تعسف والانامل رؤوس الاصابع واحدها انملة اقول
ويعتد انكا تحاطها قال يعني تفرد بوجوب نعت مجرورها ان
كان اسما ظاهرا وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتأخرين
وفي المبسوط البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء
والزجاج وابن طاهر وخروف قال ابن مالك وهو ثابت بالنقل الصحيح
في الكلام الفصيح اقول وعليه حروف سعداها قال المراد بعدها
الفعل الذي تعديه كانه يقال لك ما لقيت رجلا عالما اي لقيت قال ابن يعيش
ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز
اظهاره الا في ضرورة الشعر اقول كقوله فقلت لك يسلى تنظرت

ومرضع **قال** هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس والعجز فالهيتها
عن ذي تمائم محول الطروق الاتيان ليلا المرضع التي لها ولد رضيع واذا بنيت
على الفعل ان بنيت نقول رضعت فهي مرضعة والهيتها شغلتها والتمائم
جمع تميمة وهي العوذة المعروفة التي تعلق على الصبي وقاية من اصابة العين
والسحر ونحو ذلك والمحول الصبي فهو محول اذا تم له حول اي سنة وانما
خص الحبلى والمرضع لانهما ازهد الناس في الرجال واقلهن شغفا بهم يقول
قد خدعت كثيرا مثلهما فانهن من اشتغالهما بانفسهما فكيف تخلصين مني
وقد حكى ابن عصفور وابن مالك اجماع النحويين على الجر فذلك برب المحذوفة لا بالواو
اقول وقوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه **قال** وقد مر
انشاد هذا الصدر مع العجز وشهنا على ان الظاهر كون ابيض منصوبا لا مجرورا
برب وشاهد النحاة المشهور وقاتم الاعماق خاوي المخترق وسياتي الكلام عليه
في محله ان شاء الله تعالى **اقول** وقوله بل بلد ذي صعد وآكام
قال هذا مشطور بحر السريع الموقوف فآكام ساكنة والصعد بضم
الصاد والعين المهملتين العقبات جمع صعود بفتح الصاد كعجز وعجوز وفي
القاموس ان الاكام على وزن الاجبال جمع اكمة وهي التل من القف من حجارة
وقيل دون الجبال والموضع يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون
حجارة وفي الصحاح ان الاكام كالاعناق جمع اكم كعنق جمع اكام كجبال جمع اكم جمع اكمة
واكمات **اقول** وقوله رسم دار وقفت في طلله **قال** هذا صدر
بيت من بحر الخفيف والعجز كدت اقضي الحياة من جلله وقد مر انشاده شاهدا
والكلام عليه في حلل من حروف الجر **اقول** ربما زايدة في الاعراب لا في
المعنى **قال** ربما زايدة في الاعراب لا بعين وينفرد ربما بانها زايدة

بحسب

بحسب الاعراب فلا تتعلق بشيء كما لا يتعلق بشيء وقد صرح بذلك في الباب الثالث
واما بالنظر الى المعنى فهي غير زايدة لافادة التقليل والتكثير قلت وهذا ينتقض
بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث يكون لعل حرف جار انها زايدة بالنسبة الى
الاعراب حيث لا يتعلق بشيء وهي مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية
الجارة للضمير عند من يجوز لولاي ولولاك ولولاه لا يتعلق بشيء ومعناها مراد
ثم مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب معدية للفعل فينافي ذلك قوله اولا وعلته
حذف معداها **اقول** قال وسن كسنيق سنا وسنما ذعرت بمدلاج
الهجير نهوض والسن بسين مهملة مكسورة فنون مشددة الثور فيما ظهر من
عبارة المتن والسنم بسين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة وميم البقرة
العظيمة فيما يظهر من المتن ايضا وذعرت اخفت وكان المراد بالمدلاج ها هنا المهلد
الكثير العرق ولم اقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رايت في القاموس ان
المدلج على وزن فرد الفرس الكثير العرق والهجير شدة الحر والنهوض بفتح النون
صيغة مبالغة من النهوض بضمها **قال** وسنيق جبل بعينه **اقول**
هو بسين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فقاف
وفي القاموس ان السنيق كقبيط بيت مجصص جمعه سنيقات وسابق وكوكب
ابيض واكمة وموضع **قال** ومن اعمالها قوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى
وطعنة نجلا **اقول** الشاهد فيه جر ضربة برب وجود ما المزيدة وطعنة
مجرورة ايضا بالعطف على ضربة والنجلا بالمد الواسعة البينة الاتساع واضيفت
الى بصرى لانها اسم لمدينة كما في بصرى نحو ذا المقام فاقيم المضاف اليه
مقامه **قال** ومن دخولها على الاسمية قوله ربما الجامل المؤبل فيهم
اقول هذا صدر بيت عجزه والعناجيج بينهن المهار وابو داود بمهملتين اولا

مضمومة بعدها واو وما انشد شاعر من ابا د والحامل القطيع من الابل مع رعاتها الوبل
المعدّ للقسمة يقال لَهُ بل موبلة اذا اتخذت للقسمة والتعاجيج تعجّب مهملة فنون
فالف فالف جيمين بينها ثمانية مخنية حيا دا الحبل واحدها عجوج والعصفور
والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثي مهرة قال والدليل علي
استقبالها بعدها قوله فان اهلك فريحني سبيلي علي مهذب رخص البنان
اقول المهذب بالذال المعجمة المطهر الاخلاق والرخص را مفتوحة خا معجمة
ساكنة فصاد مهملة الناعم والبنان جمع بنانة وهي الانامل الموحدة بينهما نون الفطران الاصابع قال
وقوله يرب نائله غدا بالمعلم معاوية اقول هذا البيت من مجزوا الكامل
وهو ما استدل به ابن مالك علي انه لا يلزم وصف الظاهر المجرور برب وقد يقال
الموصوف محذوف اي يارب امراة نائلة والبنت لام معاوية رضي الله عنه
فكان الظاهر ان يقول وقوله لكن اراد وفود من قال والله اعلم حرف
السين المهملة السين المفرده قال وزعم بعضهم انه قد تاتي
للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالي ستجدون اخرين يريدون
ان يامنوكم ويامنوا قومهم كلما ردوا الي الفتنة اركسوا فيها المراد اقول بهما
ولا الاخرين علي ما في الكشاف وغيره ان قوما من اسد وغطفان كانوا اذا اتوا المدينة
اسلموا وعاهدوا ليامنوا المسلمين فاذا رجعوا الي قومهم كفروا ونكثوا عهودهم
وقضية ذلك ان يكون المراد الاخبار باستمرار وجودهما الموصوفين بهولا الاخرين علي تلك
الحالة قال الزمخشري فان قلت اي فايدة في الاخبار بقولهم بل وقوعه
قلت فايدة المفاجأة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب
اذا وقع انتهي اقول وهو نص في نزول الاية وانفقد جري صاحب الانتصاف
علي ذلك قال ولهذا ادرج النظاير في اثنا مناظرتهم العجل المتخذ الذي هو كيد السامري

معارضة

معارضة لكذا فيستلفون درا المعارض قبل ذكر الخصم له وهذه الابيات احسن ما
يستدل به عليه قال ثم ولو سلم ان الاستمرار انما استفيد من المضارع اقول
لا محل للوا وهنا والظاهر انها زايدة فان قلت لعلها للعطف اي لا نسلم انها في
الاية للاستمرار الي اخره قلت يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو
باطل قال كما يقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل تريد ان ذلك دابه
اقول يقري مضارع قري الضيف اذا احسن اليه والداب العادة والشان
بفتح الذال واسكان الهمزة قال الجوهري وقد يفتح وكلام المص مقتض لافادة المضارع
الاستمرار سوا كان مبينا علي المبتدا كما في المثال الاول وغير مبني عليه كما في الاية وتوجيهه
ان افادته للاستمرار انما هي من اقتضا المقام فحيث اقتضاه حمل عليه سوا بني علي
مبتدا او لم يبن قال بعضهم هنا امران موصوفية المسند اليه المضمون الخبر
ووصفيته الخبر له ولهما اعتباران مثلا زيد كان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان
الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد
الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب
الزاهد قال اذا الاستمرار انما يكون في المستقبل قد ينوهم انتفاصه بنحو لو
تطيعكم في كثير من الامر فان المراد الاستمرار فيه بالنسبة الي الزمن الماضي ولا انتفا
بدا لتسه تتامله اقول ووجهه انه يفيد الوعد والوعيد مقتض لتنويل
محصول لانه اخبار بما اخبار والمتعلق واحد وهذا ظاهر حيث يدخل علي
المحبوب فانه وعد واما حيث تدخل علي المكروه الذي هو وعيد فلا نفت بفتك
فانكين وهي للوعد المنافي للوعيد وكانه اراد بالوعد الذي نعيده السين تكيد
فانكين ومجرد الاخبار بوقوع ما يدخل عليه لا الوعد المقابل للوعيد قال
وفعلوا ما اقول يعني انشا وصوم صوم قال الجوهري ولا تقل اوديت سوف
سوف

قال ولبن بطرد اقول بريد ان الذي نظر اليه هذا القايل من كثرة
الحروف تدل علي كثرة المعني ليس بمطرد لان حذرا يدل علي المبالغة دون حاذر
مع ان الثاني اكثر حروفا من الاول وقد يقال لا يعنون اطراده الا اذا كان
اللفظان الملتقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعني كغرث وغرثان
وعريان وصدو وصديان ورحيم ورحمان لا كحذر وحاذر للاختلاف قال
فلم يقولوا سوا ان الاستاذ كقوله فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا سوا ابن
فاجعلني علي حبها جلدا اقول الجلد بفتح الجيم واسكان اللام هو الشديد
الصلب يقال جلد الرجل بالضم جلدا بالفتح وجلادة اي صلب فهو جلد
يعني قال من استعمله علي خلاف ما جا في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
اقول هذا عجز بيت من معلقة امري القيس صدره الا رب يوم لك منهن صالح
وفي الجز الثاني من هذا الصدر الزحاف المسمي بالكف وهو قبيح عندهم ودارة جلجل
اسم لغدير بعينه يريد انه ظفر من النسا في ايام كثيرة بالعيش الصالح الناعم
لكن يوم دارة جلجل كان احسن تلك الايام قال وقد تحذف الواو كقوله
فه بالعقود بالايمان لا سيما عقد وفايه من اعظم القرب اقول هذا شاهد
علي كلا الامرين التخفيف وحذف الواو وفه فعل امر من وفي يفي والها انما يتعلق بها في
الوقف فيكتب كذلك ولا ينطق في الوصل والمسلة مشهورة في علم الخط
قال وهو عند الفارسي نصب علي الحال فاذا قيل قاموا لا سيما زيدا فالنا
تام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو اقول يعني اللازم باطل بدليل ولا سيما
يوم وخوفنا بالملازمة علي هذا التقدير بعد بدو الواو ولا تدخل عليه ولو جب تكرار
لا قال لانها اذا دخلت علي مفرد خبرا وصفة او حالا وجب التكرار نحو زيد
شاعر لا كاتب ومررت برجل لا شجاع ولا كريم وجا زيد لا ضاحكا ولا باكيا وقد يعرض

كون الحال

كون الحال في قاموا الا سيما زيد مفردة مع فقد التكرار وقد علي بطلان الحالية
فيه قلت وقد ذكر المص هذين الاعتراضين في حرف الميم عند كلامه علي ما الزايدة
ويمكن ان يجاب عنهما اما عن الاول فبان شيا عند دخول الواو لا يكون منصوبا علي
الحال بل يكون اسم لا التبرية والخبر محذوف والجملة حال فلم يلزم دخول الواو والحالية
حـ علي حال مفردة وانما دخلت علي جملة واما عن الثاني فبان لا تكررت معنا لا لفظا
والتكرار اللفظي غير مشترط علي ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالي فلا
اقتحم العقبة انه في معني فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا
ان قولك قام القوم لا سيما زيد في معني قولك قاموا لا مساوين لزيد في
حكم القيام ولا اولي منه به وانما هو اولي منهم بذلك علي تقرير ان المذكور بعد
لا سيما اولي بالحكم اقول واما انتصاب المعرفة نحو لا سيما زيدا فمنعه
الجمهور قال لانهم فقدوا ما يقتضي النصب فيتعين القول بالمنع دون
قال وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها اقول وقد يوجه
بان ما تامة بمعني شي والنصب بتقدير اعني ولا مثل شي اعني زيدا وهذا الوجه
يمكن ان يقال لكنه ليس بقوي اقول ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما
نزلت منزلة الا في الاستثنا قال فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب
بعد الا الاستثنا فيه لكن يقدح في اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جا القوم
والا زيدا والقول بزيادتها ضعيف اقول وعلي هذا فيكون الاستثنا
منقطعا قال يعني وعلي هذا الذي اجيب به فانه مخرج مما افهمه الكلام
السابق من مساواته لهم فلا يكون نصا جا في القوم ولا سيما زيدا جا وفي
لكن زيدا جا في مجيا هو اولي به منهم باعتبار صدقه واخلاصه في المودة لهم
مساويا لهم في ذلك الحكم فيكون الاستثنا منقطعا وهذا محل تامل لان زيدا

كذا سماعا

ان الحال حـ

لا يقال الى ان ما اهما الفاعل ان لا حـ مع لـ الواو لا الاستثنا
لا يقع بعد الا الا ان ما نزلت منزلتها
الواو بعد ونحوها فقد

يخرج من المستثنى السابق له قبل الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا يرد ان حكم المستثنى
في الاستثناء المتصل مخالف لحكم المستثنى منه وهو هنا موافق اذ المجي ثابت للكل
لان الحكم على رايه هو ما افهمه الكلام السابق من المساواة اي القوم ساوى بعضهم
بعضا في المجي واخرج زيد منهم بهذا الاعتبار اي ثبت له عدم المساواة من حيث
فاق غيره وهذا خلاف الحكم الاول والله اعلم سوا **اقول** وعند س والجمهور
انه ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة **قال** كقوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا العدوان بضم العين المهملة الظلم ودناهم
جزيناهم كما دانوا اي كما جزوا ومنه كما تدين تدان وكقول الاخر تجانف عن اهل
اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وعليه جا قول الناس عرافا تباع كريمة
ويشترى فسواك بايعها وانت المشتري قال بعضنا لك وقد صرح س ايضا بانه بمعنى
غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منفية عن غير فان الظرف في العرف ما
تضمن في من اسما الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم
انه ظرف فلا يسلم لزومه الظرفية وكيف والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا
والنثر منا اسهو لي على ذلك ومنه قوله صلى الله عليه وسلم سالت الله ان لا يسلط
على امتي عدوا من سوى انفسهم وقول بعض العرب اتاني سواك حكاه الفرا **اقول**
او حالا لثبت مضمرا **اقول** يعني او حالا معمولة لثبت وذا الحال الضمير العايد
على الموصول وهو ما على ثبت حال كونه سواك اي غيرك **اقول** كما قالوا لا
افعله ما ان حرا مكانه **قال** التقدير ما ثبت ان حرا مكانه اي ما ثبت استقر
في مكانه فالتشبيه في حذف ثبت لكن في الاول حذف ومرفوعه وفي الثاني حذف
دون مرفوعه وجزا حمل على ثلاثة امثلة من مكنا لذا هبا الى معنى قال القاضي
عياض يعدو ويقصر ويونث ويذكر ولا يصرف يريد ان الصرف مع التذكير على ارادة

الموضع

الموضع والمنع مع التانيث على ارادة البقعة **اقول** لانا نقدرهم لو اتى
جملتين من غيرنا وبذلك امتنع خبر السوا اذ لا ضمير فيه يعود اليه والجملة
اذا لم تكن نفس المبتدا في المعنى وجب ربطها بالضمير او ما يقوم مقامه وكلاهما
مفقود هنا فان **قلت** تاويل الجملة بالمفرد على الاول والثاني ليصح ونو
فاعلا ومبتدا يشكل ايضا لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ على ما
صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير
السابك وهو الحرف المصدري وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تركيب فصيح
كثير الاستعمال **قلت** سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون
شاذا اذا لم يطرد في بابه اما اذا اطرد في بابه واستمر فيه لا يكون شاذا مثل
لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان
مقدرة فيصير اسما معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التاويل
فاحتجنا الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل
هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة
نحو جئتك حين جا زيد اي حين مجي زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير ان
يكون هناك حرف مصدري وليس بشاذ ايضا لاطراده في بابه وهنا في باب
التسوية اولت الجملة بالمفرد مطردا بدون اداة فلم يعد شاذا **حرف
العين المهملة عدا قال** ولم يحفظ سيبويه الا الفعلية **اقول**
ولذلك اذا اتصلت بها ضمير المتكلم جات نون الوقاية كقوله تمل **قال**
الندامى ما عداني فانني بكل الذي تهوى نديمي مولع لكن ثبت بالنقل الصحيح
كما قال ابن مالك الجر بعد فوجب المصير الى القول بحرفيتها في هذه الحالة
وبالله التوفيق على **اقول** ولن امر احدهما قوله عن يتهدى
ما بها من صبابة واحتى الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي فحذفت وجعل

العين المهملة

مطلب حرف العين المهملة

عدا وعلى

مجرورها مفعولا فان قلت غاية ما فيه حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه وهو كثير فلم لا يرتكب هنا قلت لان القايل بالسببية يجعلها ظرفا
لغوا والظروف المكانية لا يحذف ويقام المضاف اليه مقامها الا قليلا مثل جلست
قرب زيد اي مكان قربه فلا يخرج مثل قضائي عليه نحو جا مهملة نسناق
والصهابة بفتح المهملة زايدة الشوق وحرارته والاسي يحتمل ان يضبط هنا بضم
الهمزة جمع اسوة كما في الصحاح والاسوة بالكسر والضم لغتان وهو ما ياسي به الحزين
ويتعزى به وجمعها اسى ثم سمي الصبر اسي قال وكذلك لاقعدن لهم صراطك
المستقيم اي على صراطك اقول في الكشاف لاقعدن لهم صراطك المستقيم اعترض
لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه
على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد
الظهر والبطن اي على الظهر والبطن هذا كلامه قال الطيبي قيل فيه اشكال لان حكم
موقت المكان حكم غير الظروف فلا يحذف والبيت شاذ قال وعذره ما قال
الزجاج ولا اختلاف بين النحويين في انه على حذف وفيه مثله ضرب زيد الظهر والبطن
انتهى قلت هذا بان تكون قد جاء مثله بان يكون عذرا فان نص
بانا نتصابه على الظرفية كالبيت مناد بانه على ليست مقدرة فكيف يكون قول
الزجاج بانه على محذوفة عذرا له قال الرابع التعليل نحو ولتكبروا
الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم اقول ويحتمل البعضية كما صرح بها الزمخشري
والتقدير ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترضه في حواشي التسهيل بان
هذا التقدير يبعده الداعي على الصلاة المرق الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على
ما اولانا فيأتي بالحمد بعد نية التكبير بمعنى قلت فيه نظر لان المستفاد من
الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وايضا فعلى الثاني نسبة ظاهرة في التعليل
نكرا بطبرته الاولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل قال وقوله

علي من تقول

علي من تقول الريح تثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت اقول يحتمل ان ينتصب
الريح بتقول على اجرائه مجرى الظن لاستيفاء شروطه كما في قول الشاعر
تقول القلص الرواسما يحملن ام قاسم وقاسما القلص بضمتين جمع قلوص
بفتح القاف وهي الناقة الشابة والرواسم جمع راسمة اسم فاعل من قولك رسمت
الناقة رسما اذ اثرت في الارض من شدة الوطي ويحتمل ان يرتفع على انه
مبتدأ مخبر عنه بتثقل والجملة محكية بالقول فان قلت يمتنع
هنا قوله عاتقي اذ لو اراد الحكاية لقال عاتقك قلت هو من
الحكاية بالمعنى نحو حق علينا قول ربنا انا لذائقون واذا الاولى اما ظرف
لتقول او متضمنة لمعنى الشرط وجوابها محذوف مدلول عليه بالمتقدم
واما الثانية فالظاهر انها ظرف لا اطعن والخيل اما فاعل لمحذوف يفسره كرت
او مبتدأ مخبر عنه به على الخلاف وعين اطعن مضمومة والكر الرجوع قال
وكذا قيل في قوله ولا يوانيك فيما نابت من حدث الا اخو ثقة فانظر بمن تثق
اقول يوانيك مهموز الفاء ولك تبديله ابدال الهمزة واوا اي لا يعاطيك ويعاونك
مما تحرضاه فيما ناب فيما اي فيما اصاب من حدث اي نازلة من نوازل الدهر
قال كقول حميد بن ثور ابي الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه
تروق اقول حميد بالتصغير وثور بمثلثة والسرحة الشجرة العظيمة
الطويلة والافنان الغصون الملتفة جمع فنن كفرس والعضاه كل شجر يعظم
وله شوك واحدها عضاهة وعضة بحذف الهاء الاصلية قال ابن مالك
وفيه نظر لان راقه التي بمعنى اعجبه ولا معنى له هنا قال لان على اذا كانت
زايدة يكون مجرورها مفعول تروق التي بمعنى تعجب اغصان الشجر العظام وهذا
لا معنى له وانما المراد تعلو وترتفع اقول يعني ان الشاعر لم يرد الا ان شجرة

مما كنت تخلو ونزلع على شابر اعضاد العضاه فضمن يزوف معنى ينزع فعداه بعلى
قلت وفي الصحاح ان حميدا الني بالسرحة في هذا البيت عن امراة واذا كان
كذلك امكن ان يكون افنان العضاه فضمن يزوف معنى يرتفع فعداه بعلى قلت
وفي الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة في هذا البيت عن امراة واذا كان كذلك
امكن ان يكون افنان العضاه كناية عن نسوة اخر فتصح اسناد الاعجاب اليها
فتبقى تزوف على معناه من غير تضمين ويكون للبيت معنى صحيح قال
فقوله فوالله لا انسى قتيلا رزيته بجانب كما بقيت على الارض عليائه تعفوا
الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي اقول رزيته بالبنا للمفعول
اي اصبت به وقوسى بفتح القاف موضع ببلاد السراة قتيلا للامام المزني والبا في
قوله بجانب تتعلق بقتيلا قلت الظاهر انه لا يعني قتيلا المذكور
لانه وصف مانع من اعماله وانما يعني قتيلا محذوفا اي رزيته حال كونه قتيلا
بجانب قوسى وتعفوا تندرس ويذهب اثرها والكلوم الجراح جمع كلم كفلس
قال وتعلق على هذه اقول الاشارة بهذا الى المثبتة للاستدراك
والاضراب لا الى النافية من قولهم ابطل بالنافية قوله على ان قرب الدار
خير من البعد قال والثاني من وجهي على ان يكون اسما بمعنى فوق اقول
وهل هي في هذه الحالة معربة او مبنية حكى ابن قاسم فيه خلافا وجزم ابن الحاجب
ببنائها قال لحصول مقتضي وهو مشابهة الحرف في لفظه واصل معناها والدليل
على صحة ذلك انها لو وقعت اسما فلو كانت على معربة لوجب ان تكون عن معربة
عند وقوعها اسما قلت للمخالف ان يفرق بان في عن مشابهة الحرف في الموضع
لكونها على حرفين فالبناء لذلك لا لما ذكره بخلاف على قال وايضا فلو كانت معربة في
الاسمية لوجب ان ينبغي الرفع في قولك من عليه فيقول من علاه كما يقول من رحاه

وانما

وانما تقبلون الالف في الاخر فيما ثبت انه غير متمكن كقولك لديه وعليه واليه
واما المتمكن فلا يا تغيرهم قلت العدا في مثل قولك من رحاه ومن عصاه
قلت سيقال تلبيسه عن منازعة في ان لدي غير متمكن بل هو معرب
لما يقف عليه قريبا قال وذلك اذا دخلت عليها من قولك غدت من عليه
بعدما تم ظمؤها اقول هذا صدر بيت يصف به قطاه والعجز تصل وعن
قيض ببيداء مجهل والظم بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم ما بين الوردين
يستعمل في الابل ولكنها يستعار للقطاه وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر
الصاد المهملة تصوت اجوافها من شدة العطش والقيض بفتح القاف وسكون
الياء التحتية وبالضاد المعجمة العشر الاعلى مما الابيض والبيداء المدو فتح
اوله المقفر الذي يبيد من دخله اي يهلكه والمجهل بالفتح المفاز لا اعلام
بها يعني غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمئها تصوت
اجوافها من شدة العطش وعن قيض يعطون على عليه والتقدير ومن
عن قيض اي جانبه فيكون شاهدا على استعمال عن اسما ايضا قال
وقول الشاعر هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها اقول
البيت من بحر المتقارب وهو من الاوائل ومعنى بكف الله بيده والمراد به
القدرة والشاعر استعمل الكف مريدا به ذلك ولا اعرف انه ورد قال
وفيه نظر لانه لو كانت اسما في هذه المواضع لصح حلول فوق محلها
هذا النظر ذكره ابو حيان ايضا وقد بينا لك لا نسلم انه ما كان بمعنى شي صح
حلوله في محل ذلك الشي اقول وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب
نوبا فتذكر قومه لهم الا دبر بعدها ولا القوم فوهم رحمه الله لما سمعه من
شيوخه عليه قال قدر المضمر لا دليل عليه في البيت لانه قد ذكر لهم بعد

قوله فاذكرهم وقد رثنا بهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادة تمنيهم اياهم
لقومه وهي في عينه عن ذلك اذ يجوز ان يكون المراد به اذا صاحب قوما
تذكر قومه اي تذكرهم زاده هو لا القوم المصاحبون قومه حبا اليه
لما يشاهد من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل
قومه على كل من يصاحبه من الاقوام وفي الصحاح وذكرت بلساني وبقلبي
وتذكرته واذكرته غيري وذكرته بمعنى اقول لما قيل قوله تذكرت اخر
سني وجدي ومعنى صوت السباع به يصحن والهام قال يعني
انه عدى احرى المسند الى ضمير المتكلم المتصل الى ضميره المنفصل وسوابع
انه لبعى من باب ظن وفقد وعدم ويصحن يصوتن والهام طير الليل الواحد
هامة يعني ان اصواتها لسباع والهام بمعنى سيند تمنعه من برد بلاده
عن اقول والثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه قال
يحتمل التضمين والمعنى فانما يتجرد الخير عن نفسه بالبخل وانما يصدر البخل
عن نفسه لانه مكان البخل ومنبعه اقول وقول ذي الاصبع لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي لله در ابن عمك قال
حذف اللام الجارة الاخرى شذوذا والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر
درا ويسمى اللبن نفسه ايضا درا وقيل المراد بالدر في مثله الخير فانهم كانوا
يعتقدون اللبن منشا لكل لانه من غالب اقواتهم وكانوا يسقونه الخيل
ويغزون بها الصيفات اقول لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي تسوسني
قال الحسب الدين وما يعده الانسان من مفاخر آبائه واشار المص
الى تفسيره الديان بالمالك وتخزوني بتسوسني والفعل في كلا الامرين يحتمل
الرفع والنصب كالذي في كلام الشاعر يحتملهما نحو ما تاتينا فتحدثنا رفعا

ونصبا

ونصبا اي ولا انت مالكي فكيف تسوسني وليس ملكي سياسة ويخلي
يقدر النصب في البيت فالفتحة مقدرة كما في قوله وما سودتني عامر عن
وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب ولكن يصرونه وقد قرئ في الشواذ الا ان
يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح باسكان الواو من يعفو الذي
اقول وحكى الرماني عن ابي عبيدة ان احببت من احب البعير احبابا
اذا برك فلم يرتفع متعلقة به باعتبار معناه التضمني وعن على حقيقتها
اي اني عن ذكر ربي قال يقل الزمخشري هذا القول ولم يرتضه
قال في الكشاف احببت بمعنى مضمن فعل يتعدى بعن كانه قال انبت
حب الخير عن ذكر ربي وجعلت حب الخير مجزيا او مغنيا عن ذكر ربي
وذكر ابو الفتح الهمداني في كتاب التبيان اي احببت بمعنى لزمت من قوله
مثل بعير السوء اذ احبا وليس بذاك هذا كلامه والهمداني هذا باسكان الميم
منسوب الى همدان قبيلة من قحطان كذا ضبطه اليمني في شرح الكشاف
في اواخر تفسير ابراهيم اقول والرابع التعليل نحو وما كان استغفار
ابراهيم لابيه الا عن موعدة قال يحتمل ان يكون المعنى الا صادرا عن موعدة
اقول والخامس مرادفة بعد قال اطلاق القول بالمرادفة
مشكل لان كلمة بعد اسم بيقين فلو رادفتها عن لكانت اسما اذ لا مرادفة
بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسما لامتنع عد هذا المعنى في معاني
عن الحرفية اقول يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان اخر
من بعد مواضعه قال يعني ان وقوع بعد في الاية الثانية يدل على
ان الفرق بين الموضعين فمعنى الاول مجرد الامالة والازالة عن مواضعه
بتفسيره على غير المراد دونا وتبديلا بالتاويلات الباطلة ومعنى الثاني امالته عن

مواضعه التي وضعها الله فيها بحوه منها فيتركونه بغير مواضع بعد ان كان
ذا موضع **اقول** ونحوه لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال **قال**
وهذا ايضا قابل للتخريج على وجه بني به عن على معناها بان يكون التقدير
طبقا متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة
مما قبله **اقول** ومنهل وردته عن منهل **قال** المنهل المورد وهو
عين ما ترده الابل في المراعي ويسمى المنازل التي في المفازة على طرق السفار
مناهل لان فيها ما كذا في الصحاح وهذا البيت يمكن تخريجه ايضا على ان يكون
المعنى وردته صادرا عن منهل اخر وهو ظاهر **اقول** والثالث انظرفية
كقوله وتن سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا والرباعة
نجوم الحمالة **قال** وآس سراة الحي اي انلهم من مالك واجعلهم فيه اسوة
يقال اساه بماله مواساة والسراة قال الجوهري جمع سري وهو جمع عزيز
وفي القاموس اسم جمع والحي بطن من البطون يجمعون فيجي بعضهم من بعض
والرباعة بكسر الرا والحمالة بفتح الحا المهملة ما يتكفل به من دية او غيرها
ونجومها وظائفها المقطعة على اوقات مضروبة واحدها نجم ومنه نجوم الكتابة
اقول وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفوا عن السيات
الشاهد في الاولى **قال** لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف اي يقبل التوبة
صادرة عن عباده **اقول** اولئك الذين يتقبل عنهم ما عملوا ونتجاوز هذا
كالتي قبلها اي الذين يتقبل عنهم احسن ما عملوا صادرا عنهم **قال** بدليل
نتقبل منا جميعا ولم يتقبل من الاخر **اقول** لو قال الاية بشيرا الى ما قبلها
المناسب لغرضه وهو ولا تقبل ثم قال انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا
قال ربنا تقبل منا **اقول** هنا حذف عاطف وليس من محاله

ولا تخامل بعد

ولا عامل بعد ما قدرناه انه لا دليل فيما ذكره لان من متعلقه فيه بتقبل
المتقبل وفيما سلف يتعلق بالاصل وله بالتقبل كما مر **قال** الفاضل
ان يكون زايدة للتعويض من اخرى محذوفة **اقول** ظاهره ان شرط زيادتها
التعويض والا لم يفد وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ووقع في تفسير
الثعلبي ان من الناس من ذهب الى ان قوله تعالى يسالونك عن الانفال صلة
بناء على ان المراد بالسؤال سؤال الاستعطاء لا سؤال الاستخبار وليس
وليس هذا التعويض بغير ثابت ايضا كما قال الذي عن بين جنبيك تدفع **قال**
الجزع الخوف والحمام بكسر الحا المهملة قضاء الموت تجزع وقدره والمراد بالتي
بين جنبيك نفسه يقول لا معنى لجزعك من اتيان ما قدر الموت لنفس
غيرك مع انك لا تستطيع دفع ذلك عن نفسك التي بين جنبيك **اقول**
قال والزمة اي عن ترسمت من خرقا منزله ما الصبابة من عينيك
مسجوم يقال ترسمت الدار تاملتها وسجم الدمع سال وسجمته العين **قال**
قال الجوهري والخرقا صاحبة ذي الرمة وهي من بني عامر بن ربيعة بن صعصعة
والمراد بما الصبابة الدمع وفي القاموس سجمت العين قطر دمعها وسال قليلا
او كثيرا **اقول** احدهما ان يدخل على من وهو كثير كقوله فلقد اراني للرماح
دريئة من عن يميني تارة وامامي الدرية على وزن الصحيفة بدال مهملة حلقة
يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معدي كرب ظللت كاني للرماح دريئة اقاتل عن
ابنا جرم وفرت قال الاصمعي هي مهموزة كذا في الصحاح **قال** وذكرنا در
والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله على عيني مرت الطير سنحا **اقول**
هذا نصف بيت من بحر الطويل لابن قام ولا اعرف تمامه ولم ار من تكلم
بانا والسنح بتشديد النون جمع سانح كراكع وركع والسانح ما مر من مياسرك

الي جيا منك والبارح عكسه والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني ومنه قولهم
من لي بالسانح بعد البارح اي من لي بالمبارك بعد المشؤوم قال ونحو ذلك
كقول امرئ القيس دع عنك نهبا صيح في حجراته اقول هذا صدر بيت عجزه
ولكن حديثا ما حديث الرواحل الحجرات بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع
حجرة مثل جمرة وجمرات يقول اترك نهبا ما لا واستعمل بامر النساء التي في الرواحل
قال وقول ابي نواس دع عنك لومي فان اللوم اغراء اقول هذا
صدر بيت مصرح يطلع فضيلة والعجز وداوني بالتي كانت هي الداء نواس بنون
مضمومة وواو لا همزة عوض قال وهو معرب ان اضيف كقولهم لا افعله
عوض العائضين اقول اي لا افعله دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على
وجه الدهر فكان المعنى ما بقي الدهر دهرا فان قلت قد حكى الصحاح عن
ه في عوض لغة بالبناء على الفتح عند عدم الاضافة فهل بين لنا في هذه الفتحة
الموجودة عند الاضافة الموجودة انها فتحة اعراب لا بناء قلت احادث عند
المصنف في حواشي التسهيل بانا قلنا بذلك لانا تيقنا على الفتح عند الاضافة واختلافهم
فيه عند عدمها قال ومبني ان لم تضف اقول لقطعه عن الاضافة لفظا
لا معنى كقبل وبعد فانه شبهه الحرف في الافتقار الى الجزء قال وقيل بل لان الزعم
بسلب ويعوض اقول الزعم بفتح الزا وكسرها وضمها قال في القاموس
الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما يشك فيه انتهى
والمراد به هنا القول الباطل قال واختلف في قول الاعشى رضيعي لبان ثدي
ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق اقول قبل هذا البيت قوله لعمري لقد
لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في يفاع تحرق تشب لمقرورين يصطليانها وبات على
النار الندى والمحلق وما احسن عطفه على الندى ففيه اشارة الى انهما مصطحبان

متشاركان

متشاركان في الالفة حتى كانهما من جنس واحد جميعا لان الاتفاق احدهما الاخر
بل تداخلت بهما في البيت الثالث الذي تشكل المعنى هنا الاخوة المقتضية
للالتيام والتعلم وحسن الالفة قال شارح الكتاب ورضيعي لبان حال
من الندى والمحلق ولا بد في قوله ثدي ام من تقدير حرف جر اي من ثدي ام وهو
متعلق برضيعي قلت لا حاجة الى تقدير الجار فان رضع يتعدى بنفسه
يقال رضع الصبي امه ورضع ثديها فتقديريا صبا الثدي اي رضعا
ثدي ام ولا اشكال فيه وتجويزا ان يقرا بالكسر على انه بدل من لبان قلت
يرد عليه تقدير مضاف اي لبان ثدي ام واللبان بكسر اللام لبن المراة خاصة
قيل وعنى باسحم داج الليل والباء ظرفية اي تحالفا في ليل شديد السواد وقيل
هو الرحم اي تحالفا في ظلمة الاحشاء قيل الدم وقيل هو الرماد اي تحالفا عند
الرماد انتهى قلت لا اعرف احدا حمل الاسحم عندنا فما ادري منه العبد
من اين جاءت وقيل المراد بالاسحم الداجي زق الخمر وللعرب عادة في التحالف عند
الشراب بذلك والاظهر كون الباء ظرفية والمراد بالاسحم الداجي الليل لانه زمن
انتفاء النار للاضياف وللقسم والمراد بالاسحم الداجي ما ذكرنا لا النار تعاسا به لعظم
شانه عندهم قال نتفرق لا نتفرق اقول ربما يستشكل هذا القول
بانه مبني على انه لا ليس بها الصدر واما على قول بانها الصدر مطلقا واذا وقعت
في جواب القسم وهذا الاخير هو الصحيح فلا يتاتى تعليق عوض بنتفرق وتجاب
عن ذلك بما قاله الرضي وهو ان الجملة القسمية قد تحذف لكون ظرف من معمولات
الفعل لو انفرجوا بها دلالة على نحو لا افعله عوض قال وانما كان لذلك لكثرة
استعمال عوض في القسم مع انه ضعيف ما بعدها والبتة فقيل من الاكيد ما بعد
فيها في القسم ولاجل افادته تاكيد قد بعد مع عاملها فاقام مقام الجملة القسمية

وإن كان عاملها مقترناً بحرف يمنع عمله فيما تقدمه كنون التأكيد وكما يقال
عوض لا ننفك وعوض ما أتيتك كلام سد مسد القسم هذا كلامه وعليه فيكون
انتفيا لأن قوله لا نتفرق جواب لقسم محذوف سد مسده عوض فلا
ضير إذ لا في مقدمه لهذا العوض مع وجوده غير أن جعل هذا الجواب
لقسم مقدر مع وجود فعل يشبهه مذكور يمكن أن يكون هذا جواباً له خلاف الظاهر
قال وقال ابن الكلبي عوض وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله
حلفت بمائرات حول عوض والأنصاب تركن لذا السعير وإن السعير اسم صنم
كان لعنزة أقول مائرات صفة محذوف أي بدماء مائرات أي متموجات
والأنصاب جمع نصب بضم النون والصاد المهملة وقد يسكن وهو ما نصب
ليعبد من دون الله وعنزة بفتح مهملة ونون وزاي كان أبو حي من ربيعة
بن نزار قال ولو كان كما ذكر لم يتجه بناؤه في البيت أقول على أن يصح
كلام ابن الكلبي بأن يكون معنى قوله إن عوض قسم أنه ساد مسد القسم كما مر
على الرضي فأطلق عليه أنه قسم لهذا الاعتبار وبناؤه حينئذ لأنه ظرف مقطوع
عن الإضافة كقبل فإن قلت قوله وهو اسم صنم يأبى ذلك قلت إنما يأباه
أن لو كان الضمير عائداً على عوض بقيد كونه ظرفاً ساداً مسد القسم وهو ممنوع
بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا التقييد باعتبار لفظه فقط ويكون هذا
من الاستخدام المعروف في فن البديع وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما
ثم يراد بضميره المعنى الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين ثم بالضمير الآخر
المعنى الآخر فالأول كقوله إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضاباً
وما نحن فيه من هذا القسم على ما أشرنا إليه والله تعالى أعلم عيني قال
ونقل مطلق الأجرة مطلقاً أقول يعني بالإطلاق في الموضعين سواء اتصل

بالضمير

بالضمير المنصوب أو لم يتصل به الضمير المنصوب كقوله يا أبتا علك أو عساكا
قال التاء فيه عوض من ياء المتكلم ولهذا لا يجتمعان فلا يقال يا أبتي ولا
يا أبتا لأن الألف في يا أبتا بدل من الياء فيلزم اجتماع يا أبتا لا تزل عندنا
فإنا نخاف بأن تخترم أقول ومعناه الترجي في المحبوب والإشفاق
في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير
لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم قال المراد بالإشفاق الخوف
وعسى الأولى في الآية للترجي والثانية للإشفاق فخطر لي ما في نفس الأمر
أي ما أكرهتموه ينبغي أن ترجوه فهو خير وما أحببتموه ينبغي أن
تشفقوا منه فهو شر لكم وذلك أنهم كرهوا الحرب وفيه أحد الحسنيين
إما الظفر والغنيمة وإما الشهادة والجنة وأحبوا القعود عن الغزو
وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة والأجر والمشهور من كلام الجزولي وابن
الحاجب أن معناه رجاء دنو الخبر فإذا قلت عسى زيد أن يشفى دل على أنك
ترجو شفاءه ونازع الرضي في ذلك قال بل ليس عسى متعيناً بالوضع في
دنو مضمون خبره بل الطمع في حصول مضمونه مطلقاً سواء ترجى عن
قرب أو بعد مدة مديدة تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن
يشفع لي فإذا قلت زيد أن يخرج فلا دنو في لعل أيضاً أقول وأجيب بأمور
أحدها أنه على تقدير مضاف إما قبل الاسم أي عسى زيد القيام أو قبل
الخبر أي عسى زيد صاحب القيام ومثله ولكن البر من آمن بالله أي ولكن
صاحب البر أو ولكن البر بر من آمن بالله قال في هذا الجواب
تكلف إذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في
الخبر والتنظير بالآية ليس في موقعه لأنه تركيب واحد جرى الحذف فيه

المضاف للمفروثة والمتكلم وفيه تركيب كلي ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات
اذ ليس الكلام في عسى زيد ان يقوم خصوصه بل يفيد وفي امثاله نحو عسى عمرو ان
يذهب الى غير ذلك مما لا يدخل تحت حصر فادعا حذف المضاف في الجميع
تعنت لا يظهر في جزئي واحد من تلك الجزئيات فيه بعد أقول والثاني
انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن ان يفترى قال
ان زيدا ان هذا من الاخبار بالمصدر في اسم العين على جهة المبالغة فتخرج
الاية على ذلك غير جيد لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا ينفي اصل
المعنى وقد مر الكلام على ذلك في ان المفتوحة الخفيفة أقول
وليس بشيء لانه قد نصب ولانه لا يسقط الا قليلا قال اما الرد الاول
فانما يتمشى على قول غير الاخفش والا فهو يرى ان الزائدة ناصبة كما مر واما الرد
بالثاني فللخصم ان يقول عليه كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه موثرا
في زيادته ويرجح انه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس
هذا الموضع يجيء مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا
والبدل اولى بذلك لانه المقصود بالحكم أقول والاول قليل كقوله عسى
الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب قال الكرب
بفتح الكاف واسكان الراء الحزن ياخذ بالنفس وكذا الكربة بضم الكاف
وضبطا اليمني امسيت بالفتح على الخطاب قال لان القائل يبشر مخوبا
بالفرج القريب وزوال الحزن وشك انه كشافه ذكره في تفسير سورة
ابراهيم وقد تعقب على هذا البيت في نسخة صحيحة من الكشاف ورايت
غالبها يرواه من هذه البلاد وقد ضبط فيه امسيت بالضم وكذا
سمعناه من غير واحد من مشايخنا بالديار المصرية والفرج بالجيم مع فتح الفاء

والرا

والراء كشف الغم وينبغي ان يجعل فرج مخبرا عنه بقوله وراءه والجملة
في محل نصب على انها خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا ينبغي ان
يجعل فرج اسم يكون ووراءه خبرها لئلا يلزم كون الفعل من جملة
الخبر رافعا لاجنبي عن الاسم وهو وهم نبه عليه المص في الباب
الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس أقول والثالث كقوله
اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت قال العذل بفتح العين
المهملة وسكون الذال المعجمة الملامة والالحاح بحاءين مهملتين الملازمة
أقول وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا قال هذا مثل مشهور
واصله فيما قيل ان الزباء قالت لقومها حين رجع قصير من العراق
اليها ومعه الرجال وكان بالغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير
ابؤسا اي لعل الشر ياتيكم من قبل الغوير وهو بغين معجمة وواو وراء مصغر
والابؤس جمع بؤس وهو العذاب والشدة في الحرب أقول كذا قالوا
والصواب انه حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا وكونها مما لا ينبغي ذلك اتفاقا
على الاستعمال الاصلي قال قضية هذا ان يقدر المحذوف ان يكون
وان يكون باثبات ان لان ذلك هو الاستعمال الاصلي لعسى واستعمال الفعل
بعدها مجردا من ان قليل فان قلت انما لا نقدرها فرارا من حذف
الموصول وبقاء معمول الصلة قلت لا ضير هو نظير تقدير بئس
من لدن شولا من قوله من لدن كانت شولا أقول والثاني نادر جدا
كقوله عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح قال
يعني لعل البطن المغلوب من طيء في القتال ينتصر على البطن الاخر بعد
هذه الواقعة وهذه الحرب والغلات جمع غلة وهي حرارة العطش

والكلي جمع كلية اوكلوه والحوايع الاضلاع كما مر اقول السادس ان يقال
عساني وعساك وعساه وهو قليل قال ثبت في اكثر النسخ عساني
باثبات نون الوقاية وثبت في بعض النسخ بتركها فاما الاولى فجريان
الاقوال الثلاثة فيه ظاهر لان القولان المصرحان نفعا ليتني فلا استدعا
نونها فعلا دخول نون الوقاية واما القول بحرفيتها وهو مذهب س فيما
حرايته فيه من حيث الحرفية لا تنافي دخول النون وقد اجراها س مجرى
لعل فينبغي جواز الامرين كما في لعلي ولعلني ولما نسخة عساي بدون
نون فجريان القولين بالحرفية فيه ظاهر واما على القول بالفعلية فباني
على ما حكاه الرضي جا عساي حملا على لعلي قال والاكثر عساني اقول وانما
قوله بانا الزبير كالما عصيكا قال هذا بيت من مشطور السريع وبعده
وطالما عنيتنا اليكا عنتنا الغتنا اقول والكاف بدل من التا بدلا
تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك قال بدلا منقو
اما على انه اسم وضع موضع المصدر اي ابدلت ابدالا واما على انه مفعول
ثاني لمحذوف اي جعل هذا البدل بدلا تصريفيا والمعنى ان هذه الكاف
ليست ضمير نصب استعير عن ضمير الرفع وانما هو ضمير الرفع الذي هو التا ابدل
كافا على حد الابدال المعروف عند اهل التصريف وح فلا دليل للاخفش
في البيت اقول والثاني اذا اجر فقد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها
نار كاس وعلها تشتكي فاتي نحوها فازورها قال يشكي فعل مضارع حذفت
احدي تائيه العيادة وناره المريض ووجه الرد ان ضمير النصب لو كان
مستعارا نحسا ها لضمير الرفع كما تقول الاخفش لزم ان تكون الواقع
بعد ذلك منصوبا لكونه الخبر وظهور رفعه يبطل القول بالاستعارة

المذكورة

المذكورة انما يتاتي ذلك على ما قاله س فيكون عساها نار كاس مثل
لعلها جارية هند قلت ويحتمل البيت وجهين احدهما ان نار كاس
مثل اسم عسى والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة مثل اي عسيت
صائما اقول ان يكون ضميرا لنصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل
عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب قال اذا قيل عسى زيدان يقوم
احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها
منه اقول ويظهر اثر الاحتمالين في التانيث والتثنية والجمع فيقو
على تقدير الاضمار في عسى هند عست هند ان تفلح والزيدان عسيا ان تفلحا
والزيدون عسوا ان تفلحوا والهندات عسين ان تفلحن وتقول على تقدير
الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الافصح قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم
عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن قال
واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا ولكن يكون الاضمار في
يقوم لا في عسى اقول وان قدرت يقوم متحملا الضمير لزم ان يكون
زيد اسم عسى مسندا الى ان يقوم زيد فيكون تامة فان قلت
قد حكموا في باب المبتدا بمنع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية مسندا في
ضمير مفرد الى المبتدا مثل زيد قام فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم خبرا
مقدما مع ان فاعله ضمير مفرد يعود الى اسم عسى وهو المبتدا في الاصل
قلت المسالة مختلف في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من
منع كما منع في باب المبتدا فلا يجيز عسى ان يقوم زيد على ان يكون
اسما ويقوم خبرها ومنهم من اجازه كابن عصفور وهو الصحيح واحتجوا
بان المانع في باب المبتدا كون الفعل المتقدم عاملا لفظيا والابتدا عاملا

معنويا واللفظي اقوي ولاشك ان النواسخ عوامل لفظية فاذا تقدم
الفعل علي الاسم بعد هذه الافعال لم يكن عملها فيه لازما لان العرب
اذا قدمت عاملين لفظيين قبل المعمول فربما تعمل الاول وربما تعمل الثاني
كما هو معين في باب التنازع قلت ربما علل بعضهم في باب المبتدا والخبر
هذه العلة وهي خشية التباس المبتدا بالفاعل لكن اجازتهم التنازع
في قوله تعالي وانه كان يقول سفيهنا علي الله شططا مبني علي ما قاله
ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك في التسهيل ولا يلزم تاخير الخبر ان كان
جملة خلافا لقوم وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في الوجه التي يقع
بها المغتر ان جزم كان يتقدم مع كونه فعلا علي الصحيح اذ لا تلبيس لجملة
الاسمية بالفعلية قال اللهم الا ان يقدر العاملين تنازعا زيدا
فيحتمل الاضمار في عسي علي اعمال الثاني اقول لعل الا العاملان في باب
التنازع لا بد ان يكون بينهما ارتباط بوجه ما والرابط هنا عمل الا
الفعل الاول في محل الفعل الثاني وما دخل عليه مثل وانه كان يقول سفيهنا
علي الله شططا والاستثناء في كلام المصنف مفرغ من الظرف والتقدير ولكن
لا يكون الاضمار في يقوم لا في عسي كل وقت الا وقت ان يقدر العاملين
تنازعا ودفع التفريغ في الايجاب لاستقامة المعني كقرات الا يوم كذا
ثم حذف الظرف بعد الا واقيم المصدر عنه كما احببت يوم تدوم
الحاج اللهم معترض وانظر سوقه هنا فقد وقع في الرواية ان اللهم
تستعمل علي ثلاثة انحا احدها ان يراد بها النداء المحض كقولهم اللهم
ارحمنا والثاني ان يذكره المجيب تمكينا للجواب والثالث ان يستعمل
دليلا علي الندرة وقلة وقوع المذكور كقوله انا لا ازورك اللهم لا

اذالم

عل

اذا لم تدعني الا تري اذ وقوع الزيادة مقرون بعدم الدعاء قليل وظاهر
ان المعني الاول والثاني هنا وينافي الثالث في هذا المحل نظر علي ان كلام تخفيفه
قال كما يقال من علوم قال هو باشمام اللام ضم العين المهملة
وكسرها اقول واما قوله يرب يوم لي الا اطلالة رمض من نخلة ضحي
من عله قال لا اطلاله صيغة يوم والاصل الا اطلالة يدوم حذف
الجار توسعا فانتصب الضمير بالفعل علي حد قوله ويوما شهدناه
سليما وعامرا اي شهدنا فيه ورمض فعل مضارع مبني للفاعل من قولهم
رمض يرمض بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع اي اشتد حره فالمعني
علي هذا يشتد حري من حيث لشدة حرارة الارض التي انا فوقها ويقتضي
قول المصنف والمعني انه تصيبه الرمضاء حيث ان يكون رمض
مبنيا للمفعول واضحي مضارع مبني للمعلوم بضاد اي ابرز للشمس وهو
بفتح الحاء وماضيه ضحي بكسرها وضحي بفتحها وتفسير المصنف له قد يشعر
لانه مبني للمفعول ويحتاج الي تحرير اقول ولا حد لنا به لو كان مقاما
قال بل له وجه وهو اضافته للمبني كما تركه في سؤال وسيأتي في غير
اقول ومثله قول الاخر يصف فرسا اقب من تحت عواض من علي
قال الاقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كذا في القاموس
اقول وبني ارادته النكرة كان معربا كقوله كجلمود صخر حطه السيل
من عل قال هذا عجز بيت من معلقة امري القيس والصدر مكر مفر
مقبل مدبر والمكر مفعل بكسر الميم وفتح من كر يكر اذا عطف والمفر كذلك
من الفرار والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر الحجارة واحده ها
صخرة والحط الالقاء من علو الي سفل يقول هذا الفرس مكر اذا اريد منه

علّ

اقباله ومدبرا اذا ادبر منه ادبارهم وهذه الصفات بينة معناها اي جميعها
لعينيها اجتمعت في ثوبه لا في فعله في حالة واحدة لما بينها من التضاد على
بلام مشددة ما اقول لا يبين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
قال في هذا البيت من جهة العروض استعمال الخزم بالواو في مستعلن بعد
خبينه وذلك ان هذا البيت من نحو المنسوج وا ولا اجزاءه مستفعلن ذات
الوتد المجموع وقوله لا تهين على انه فاعلن مخزونت سيند بالخبن ثم مبعه
بالخرم فصار تفعلن بجزئه فاعلن ومثله شاذ عندهم كقوله قاتلوا القوم
يا خزاع ولا يدخلكم في قتالهم فشل وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد
الخفيفة لالتقاء الساكنين واقترانه الفعل الواقع صدر الخبر لعل بان نحو
لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض اقول وعقيل عقيل قال
عقيل بضم العين وفتح القاف وبالتصغير اقول على صروف الدهر ودولاته
بدل لنا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها قال صروف الدهر
حوادثه ونوائبه واحدها صرف بفتح الصاد والدولة بفتح الدال المهملة
وضمها يكون في الحرب وغيره على ما قاله عيسى بن عمر وبعضهم يفرق فيقول
هي بالفتح بمعنى غلبة احدى الطايفتين الاخرى وبالضم في المال يقول صار
الفيء بينهم دولة يتداولونه اي يكون لهؤلاء مرة ولهؤلاء اخرى واللمة
الشدة كذا قاله الفرا وانشد هذا البيت شاهدا عليه وقد عداه
فيه الى مفعولين فكان المعنى ان حوادث تجعل لنا الشدة دولة فتستريح
مما نحن فيه فانظر فلست على وثوق من صحته والزفرات جمع زفرة وهي
اسم لادخال النفس ومكن الشاعر الفاء ضرورة والاخف الفتح كثمرات
جمع ثمرة اذ هو ثلاثي صحيح العين ساكنها غير صفة ولا مضعف اقول

وسياتي

وسياتي البحث في ذلك قال ثاني في الباب الرابع في اقسام العطف
وقدام الملحق بشيء منه في حرف اللام عند الكلام اقول وانشد لعل
التقاتا منك نحوي معذرة علي بك من بعد التساوة للرحم قال
الرحم بضم الرا المرحمة قال الله تعالى فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا منه
زكاة واقرب رحما ولا احفف على هذا الخطاب في البيت لمونث او لمذكر
عند اقول وكسرها اكثر من ضمها وفتحها قال هذا يقتضي
ان كلام من الفتح والضم كثير وفي التسهيل وربما فتحت عينها وضمت فاشعر
بالقلة اقول وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي
نصف عندي قال الحريري لحن قال المولد بضم الميم وفتح الواو
وتشديد اللام المفتوحة ذا العربي غير المحض ولحن خبر المبتدا الذي هو
قول بعض المولدين اقول فسايغ ان ينصرف الاسما بعني
وان كان اللفظ الذي ازيد بها لا ينصرف من هذا خراج الجواب قول المولد
كل عند ونصف عند حيث صرفها بجرها مع ان مسماها
غير منصرف لاجل الابنية قال وان تقرب اقول فيقال
ضرب فعل ماضي وليت حرف ينصب ويرفع لكن ان اولته بالمذكور اللفظ
فهو منصرف مطلقا اي سواء كان ثلاثيا ساكن الوسط كليت وسوف او
كهند في العربية ونزكه وان كان على اكثر او ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف
حتما وعلى الجملة فيعتبر عند الاعراب احكام منع الصرف فيصرف عند
فقدان ما يقتضي المنع ويمنع عند وجود المقتضي له على ما عرف في محله
قال وتحكي اصله اقول يعني تاتي به على ما هو عليه فيقول
مثلا ضرب فعل ماضي بفتح البا قال الرضي والاكثر الحكاية قال قولنا

عند

اسم للحضور يوافق لعبارة ابن مالك والصواب اسم لمكان الحضور فانه ظرف
لا مصدر اقول غايته ما فعله ابن مالك حذف المضاف لعربيته وهو جائز
بالاجماع وقد ملأ فرث الايات والاحاديث وتراكيب العرب نظما ونثرا على
الشهادة بذلك واي خطاء ارتكبه حتى يقول الصواب خلافه ويفترق
من وجه ثاني وهو ان لدن لا يكون الا فضلة يعني فلا يقع لا في محل
نصب على المفعولية فان قلت جوزان يقول علم من لدن زيد مبينا
علم للمفعول ونيابة الظرف عن الفاعل فيكون في محل رفع ما ينقض ما ذكره قلت
انما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض
علا انها بخلاف عند ولدى فانهما قد يقعان فضلة جلست
عندك وقمت لديك ويقعان عمدة كما في الاثنين للذين تلاهما ورابع
وهو انهما معربان وهي مبنية في لغة الاكثرين غير انه يعود
الى عند ولدى وهي يعود الى لدن فاما عند فلا نزاع في اعرابها واما لدى فالاصل
فيها كما قال المصنف وذهب ابن الحاجب الى بنائها وقد مر ما بينهما لك عليك قال
الرضي ولا وجه لبناء لدى واما لدن فان النون لاي عند الاكثرين مبنية
وجه بنائها على ما قال ابن الحاجب ان من احتمالها وضع على حرفين وهو
وضع الحروف فشبه للشبه الوضعي وحملت لدن عليه وقال الرضي الوجه
في بنا لدن ان يقال انه زاد على تقييد الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف
بكونه لازما لمعنى الابتدا فتوغل في مشابهة الحرف واعرابه لدن لغة
قيسية وعليها جاءت قراءة من قرأ لينذر باسا شديدا من لدنه بسكون
الدال وكسر النون وخامس وهو انها قد تضاف للجملة كقوله
لدن شب حتى شاب سود الذوائب هذا عجز بيت صدره صريع غوان

دانهن

راقهن ورقنه الصريع المصروع اي المطروح على الارض غانية وغوان جمع
غانية وهي الجارية التي غنيت بجمالها وحسنها عن زوجها وراقهن ورقنه
اي اعجبهن واعجبنه والذوائب جمع الذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال
المعجمة في المفرد وكان حقها ان يثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف
بين همزتين فابدلت الاولى واوا وسادس وهي انها قد لا تضاف كذلك
انهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز
ظاهره انه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه ان لدن مدلوله مبدا وقت مبهم ففسر
ذلك المبهم بعدده وفي شرح الكافية للرضي غير هذا وذلك انه شابه دال لدن
قبل نون ساكنة بفتح وضم وبكسر كما هو معروف في لغاتها ثم قد تحذف نونه
فشابهت حركات الدال حركات الاعراب في جهة تبدلها وشابهت النون
التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا
فنصب غدوة تشبيها بالتمييز وتشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا
وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها
فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يبق منصوبة في امر
مجرورة ومبرمان في نحو شبيه هو بفتح الرا والميم
واسكان الباء الموحدة لقب واسمه ابو بكر حرف الغين المعجمة
وجوزان يقطع عنها لفظا اي نية معناه اقول ضميرها يعود الى
الاضافة المتقدم ذكرها وضمير معناه يعود الى المضاف اليه المفهوم من
الكلام قال وقولهم لا غير لحن اقول لا نسلم ذلك فقد حكى ابن
الحاجب لا غير وليس غير قال الاندلسي واما لا غير فانا ابا العباس كان
يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غيرا
في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء

مطلب حرف الغين المعجمة

غير

وانشد الامام جمال الدين بن مالك رحمه الله في باب القسم من شرح التسهيل
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل وانظر بما
وعزا لنفسه وكثرة اطلاعه وسعة حفظه انه لا يستشهد الا بشاهد
عربي فيكون هذا دليلا على جواز ما منعه المصنف والعجب انه صرح هنا بان هذا
التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب ستقف عليه وكان
مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس ان الحذف
انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان غيرهما من الفاظ الجحد لم يجز
الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى وقد عرفت انه سمع بعد لم يكن غير
توقف ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا
وبنصبها على اضمار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته

قد صرح بعد هذا بان غير يجوز ان يضاف لمبني ويبنى نحو الفتح في قولك
قبضت عشرة ليس غيرها لا يتعين كون غير خبرا لجواز ان تكون الاسم والفتحة
فتحة بنا وكذا اذا قطعت عن الاضافة لفظا وبقيت فتحتها لا يزال
الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف **قال** ولا ينصرف غير بالاضافة
لشدة ابهامه **اقول** يريد الاضافة المعنوية حيث يكون للمعرفة
جوزت رجلا غيرك وذلك لان مغايرة المخاطب ليست صفة
تخص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الموجود ليس الا شيئا موصوفا بهذه
الصفة **قال** ويستعمل غير المضاف لفظا **اقول** المضافة موقع
صفة لغير الناشية عن الفاعل ذلك في غير المعرف في تركه كما مر
قال لان المعرف الجنسي قريب من النكرة **اقول** لان المعرف
باللام قد يقصد به الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد ونكرة

العربية

العربية على ان المراد به البعض نحو ادخل السوق واشتر اللحم فيصير في المعنى
كالنكرة وكذا الاسم الموصول فيجوز ح ان يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة
قال ولا غير اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها **اقول** يعني انها بسبب
ضعف الابهام تقرب من المعرفة فيجوز ان يوصف بها ما ليس راسخ القدم في
التعريف **قال** حتى زعم ابن السراج انه ح تتعرف ويرده الاية الاولى **اقول**
يعني قوله تعالى ربنا اخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل وانما يتم الرد عليه
اذا عرف بان غير الذي صفة صالحا والا فيجوز ان تقول هي بدل فلا يتم الرد
قال والثاني ان يكون استثناء **اقول** يعني ان تكون اداة استثناء لكن
لا بطريق الاصالة بل بطريق الحمل على الا وتقرير ذلك كما ذكره الرضي ان اصل
غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت
برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك للشخص دخلت بوجه غير الذي
وقد علم ان ما بعد اداة الاستثناء مغاير لما قبلها نفيا واثباتا فلما اجتمع
ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلهما حملت ادوات
الاستثناء وهي الا في بعض المواضع على غير في الصفة كما مرت وحملت غير على الا
في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا وصفة
كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له
ذاتا وصفة كما كان في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف
في الاسماء اكثر منه في الحروف **قال** تعرب باعراب الاسم الذي يلي الا في
ذلك الكلام **اقول** فيرفع حتما في نحو ما جاءني غير زيد وينصب حتما
في نحو جاء القوم غير زيد ونحو الامرين مع رجحان الرفع في نحو ما جاءني القوم غير
زيد وانما اعربت غير اعراب ما يلي الا لان الاصل غير من حيث كونه اسما جواز

تحمل الاعراب والمانع بعدها الذي صار يستثني ينطلق على الامشغول
بالجر لكونه مضافا اليه فجعل الاعراب الذي كاد يستحقه لولا المانع المذكور
وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العارية لا بطريق الاصالة قال
وقال الله تعالى لا يستوي القاعدون من المومنين غير اولي الضرر يقرا برفع غير
على انه صفة للقاعدون لانهم جنس اقول يعني لم يرد به قوم
باعيانهم معهودون فصار كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة قال
واما على انه استثنا وابدل اقول هذه القراة في السبع لمن عدا نافعا
وابن عامر والكسائي قال ولو بدء قراة النصب اقول في قراة الثلاثة
المستثنين ووجه التابيد النصب فيه على الاستثنا فيوافق في المعنى
الرفع على البدل ولقائل ان يقول انما يكون النصب فيه على الاستثنا
فيوافق في المعنى الرفع موبدا للبدل لو تعين كونه على الاستثنا وهو ممنوع
لجواز كونه على الحال فيترجح جعل الوصف على الرفع اذ الحال في المعنى صفة
لذي الحال قال وان حسن الوصف في غير المغضوب عليهم انما كان لاجتماع
امرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود هنا قال هذا منع
في ان العلة مجموع الامرين فيكون كل منهما جزء علة وما تقدم من قوله لان المعرف
الجنسي قريب من النكرة ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها ظاهر
في ان كل من الامرين علة مستقلة ففي الكلام تعارض وجوابه انما يتقدم
تعليل لجواز الوصف وما ذكره هنا تعليل لحسنه فالعلة مختلف فلا يعارض
قال ولهذا لم يقرا بالخفض صفة للمومنين الا خارج السبع اقول كذا في بعض
النسخ ووجه جعل السبع صفة للقراات وفي بعضها السبعة بالتانيث والمعنى
عليها الا خارج قراة الايمة السبعة بحذف مضاف وجعل السبع صفة للايمة

القرا

القرا لانه لا وجد لها الا الوصف اقول يعني والجنس له مفقود كما عرفت
فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة
بول كل وجب نعتها كما صرح به غير واحد والنكرة في الاية لم توصف فامتنع
جعلها بدلا هذا الذي اعتمده المصنف ولقائل ان ينازع فيه فقد قال
الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل
منه عند نحو مررت بابنك خير منك وما في الاية من هذا القبيل
ولا يتعين الوصفية وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسفي ما نصه غير
اولي الضرر بالنصب مدني وشامي وعلى انه استثنا من القاعدين او حال
منهم وبالجر عن حمزة صفة للمومنين وبالرفع غيرهم صفة القاعدين
هذا كلامه ونسبة الجر الى حمزة احد السبعة اما سهوا واما اعتمادا على
رواية غير مشهورة عنه وقول قائل لعل المراد حمزة قاري اخر غير احد
السبعة نبه ما لا يخفى قال وعليه السند نظرا المكان عند جماعة
اقول لاجل التشارك في الابهام ولا حاجة الى هذا لما تقدم من ان الحركة
غير لما تجدها على الحقيقة وهي عليها عارية ويدل على ذلك جواز العطف
على المحل نحو ما جاني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى
ما جاني الا زيد قال واختاره ابن الحاجب اقول هو ابو عبد الله
من نجاة المغرب ما موصدة فالف اذا اصفت فذاك وشين معجمة والزاد
مكسورة ذكره في القاموس ونجوزنا وها على الفتح اذا اصفت لمبني كقوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة من عصون ذات او قال فتح غير
مع كونه فاعلا بمنع وضمير منها عايد الى الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله
قبل هذا البيت ثم ارعوت فند طال الوقوف بنا فيها فصرت الى وجنا شملال اعو

كفعت ورجعت والوجنا الناقة الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشمال
والخفيفة السريعة والارقال بعدا ووقافا جمع وقيل بفتح القاف وهو
الحجارة او باسمائها وهو شجر المقل وثمره فيكون المعنى على الاول في غصون
ذات حجارة الارض التي تنبت في ارض تلك الشجرة فاضافها للملابسة وعلى
الثاني في غصون ذات ثمر مقل فيكون لهذه الغصون نفسها من شجر المقل
ومعنى البيت انه لم يمنع الناقة من الشرب الا سماعها لصوت حمامة في تلك الغصون
تنغرت بريدها جريدة الحسن وهو وصف محمود وانها لما سمعت صوت
تلك الحمامة حنت الى عطنها واشتاقت الى وطنها فلم تشرب **قال** لم يلقني
حينما في عينه تلقفه نحرا معنضا جبته **اقول** هذا بيت مقفى من بحر الرمل
لذي تبني اي الجالية وعذبه وباني بالمساء التحدد على طريقة المعينة الى الام
والاضافة جرا في لمنع وفي بعض النسخ ينابي من النأي وهو البعد وتلقه
بالقا اي تجده **قال** وذلك في البيت الاول قوي لانه انضم فيه لمبني بتضمن
غير معنى الا **اقول** اذ المعنى فيه لم يمنع الشرب منها الا ان نطقت
جماعة ويضمن الحرف من مقتضيات البنا وهو مفقود في البيت الثاني
وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم فقد التضمن في الثاني اذ يجوز ان يكون المعنى
حيث يأتي الامر والتفريع فيه جابر وانه كان موجبا له اجري له مجرى النفي
كما في قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره واما ثانيا فلان التعليل بما ذكره
يفضي الى فساد الحكم وذلك لان تضمن الحرف موجب للبنا لا مجوز فلو اعتبر في البيت
لوجب بنا غير وليس كذلك قطعا اذ ساواها فيه من قبيل الجايز لا الواجب
ويدل عليه رواية غير فيه بالضم على الاصل **قال** قول الحكمي **اقول**
هو ابو نواس والحكمي بفتح المهملة والكاف **قال** وهذا شعر يجوز فيه
كقوله

كقوله انا ابن جلا **اقول** هذا جزء واحد من صدر بيت هو بتمامه انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني **قال** اي ابن رجل جلا الامور
اقول اي كشفها واوضحها وعلى هذا فالفعل متعد ويحتمل ان يكون غير ما
ذكره المص وهو ان يكون المعنى جلا امره واتضح فالفعل لازم والطلاع الكثير
الطلوع والثنايا جمع ثنية وهي العقبة اي انا ابن رجل يقتحم الامور العظيمة
لبيت مجهول لا حامل وسيأتي كلام في هذا البيت **قال** وقوله يرمي بكفي
كان من ارمى البشر **اقول** هذا صفة قوس وقبله ما لك عندي غير
سهم وحجر وغير كبدا شديدة الوتر والكبدا القوس ملا مقبضها الكف
وضمير ترمي عائد عليها ويروى كان يرمي جانب صارت جبية **قال** ابن
الخشاب وهو ظاهر التعسف **اقول** ابن الخشاب من نحاة بغداد الماهر بن
وهو نحو ستين مجهتين والتعسف هو الاخذ على غير الطريق يعني ان ركابة
تحمل كا سوق مصدرا خارج عن الطريقة العرب المسلوك ان ثبت بطريق
معتبر مجي هذا المصدر المعين من كلامهم فلا نزاع في قبوله ولا تعسف
اذ ليس في ذلك الا حذف المبتدا للقرينة وهو كثير معتبر وجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل وهو مسموع ايضا كزيد عدل وعمر وصوم فان لم يثبت عن العرب
استعمال ما سوق مصدرا بهذا الاعراب غير مقبول النسبة **قال** من ابيات
المعاني انا انا تم نغدل سواك بعبره بني ببدا في ظلمة الليل هاديا **اقول**
ان المراد ان هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه ولذلك قال من ابيات
المعاني اي من الابيات التي يسال عن معناها لاشكاله وعبر في بيت ابي نواس
الحكمي فانه من التراكيب المشكلة بحسب الاعراب فاشكاله باعتبار امر
لفظي يتعلق بالتركيب لا بالمعنى **قال** والجواب ان الهاني يغير ق للتنو

فكأنه قال فلم يعدل سواه بغير السوى وغير سواه هو نفسه عليه
افضل الصلاة والسلام فلم يعدل سواه به **اقول** حاصله ان الاشكال
انما نشا من اتحاد مفاد الضميرين فاذا اختلف زال الاشكال ويظهر له
وجه آخر حسن في الجواب مع القول باتحاد المفاد وهو ان يقال المراد بالتسوية
العدل والانصاف لا معنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهري
وغيره فالمعنى لم يعدل عنه لعدله غيره ولا غبار عليه **حرف**
الفا المفردة قال والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سياتي
اقول ظاهر كلامهم وصريحه ان الفاء عاطفة للمصدر المسبوك من ان
وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم تقديره زرني فاكرمك لتكن
زيارة منك فاكرام مني **واستشكله** الرضي بان فا العطف لا يكون للسببية
الا اذا عطفت جملة على جملة واختار هو ان الفا للسببية لا للعطف قال
والنحاة صرفوا ما بعد فا السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص
على كونها للسببية والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال او الاستقبال
ظاهر في الحال فلو ابقوه مرتفعا لسبق الى الذهن ان الفا لعطف جملة
حالية الفعل على الجملة التي قبل الفا فصرفه الى النصب منسبكا في الظاهر
على التاويل بمعطوف اذ المضارع المنصوب بان مفرد قبل الفا المذكورة جملة
فيكون ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وجوبا **قال** او ذكري وهو عطف
مفصل على مجمل **اقول** المراد بالترتيب ان يكون وقوع المعطوف بعد
المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ والذكر لا بحسب الاول الذي هو المعطوف
وقع بعد زمان وقوع الثاني ولما كان يتحقق في عطف المفصل الذي هو معطوف
عليه في المجمل الان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال وقد يكون الفا

للترتيب

للترتيب الذكري في غير ذلك **فيفيد** في عطف الجمل كون المذكور بعدها
كلاما مترتبا على ما قبلها لا ان مضمونها بعدها عقيب مضمون ما قبلها
في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين
فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره **قال** نحو فازلهما الشيطان
عنها فاخرجهما مما كانا فيه **اقول** في التمثيل بذلك نظر فان ضمير عنها لما
الشجرة والجنة وعلى الاول فلانه مثال لما يفيد الترتيب المعنوي لان
اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فلان التفصيل
الذي يفيده المعطوف والذي كانا فيه هو الجنة فيه متساويان اللهم
الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون من التفصيل
بعد الاجمال **قال** ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي
وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين وكان المص اشار بما يراد منه الاية
في امثلة عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج الى ما ارتكبه الزمخشري
في الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء ولو اريد النداء نفسه لجا كما
جا قوله تعالى اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب بغير فا فاشار المص الى انه
لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا من قبيل عطف
المفصل على المجمل قال احدي صاحب البحر الكبير والانصاف ويجوز وجه
اخر لطيف الداخلية على الكشاف رفيق الحاشية وهو ان يكون النداء على بابه
لكن المعطوف عليه مجموع النداء وهو قوله رب وما بعده فليس من عطف
الشي على نفسه بل من عطف المجموع على اجزائه وهما متغايران **اقول**
ويجوز توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ويكون حكاية عن مسح

الكعبين وتحمل النصب باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وقد استشكل
بعضهم هنا بان المعطوف بالفا انما هو بعض المفصل وهو قوله وغسل
وجهه وبقية المفصل معطوف بالواو وهذا ممنوع بل المعطوف بالفا هو
مجموع ما وقع بعدها لا بعضه وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله هو
الاول والاخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين
الاخريين على مجموع الصفتين الاولين **وقال** وقال الفرا انها لا تفيد كما انته
لقول الجمهور في الموضعين ومعاكسته لهم في الامرين **قال** بدليل قوله
بين الدخول فحومل **اقول** هذا بعض عجز من قول امري القيس قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط بكسر السين
المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام رمل يعوج
ويلتوي والدخول بفتح الدال وحومل موضع اخر بفتح الحا المهملة والميم
واسكان الواو بينهما **قال** الامر الثاني التعقيب معناه كونها بعد
الفا واقعا بعقب ما قبلها من غير مهلة وتراخي **اقول** وهو في كل شي
بحسبه **قال اقول** يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما بعد من
العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله انه بعد
المهلة وقد تقصر والعادة تقتضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب
بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفا وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى
هول الامر فيقتضي العرف حصوله في زمان اطول منه **قلت** والذي يظهر
من كلام جماعة ان استعمال الفا فيما تراخى زمان وقوعه عن الاول سوا
في العرف او لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما بعد
بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي بدليل صحة قولك ان

يسلم

يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة لهذا اجاب ابن الحاجب
في امالي القران عن الاية المذكورة وفي قوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السما ما فتصبح الارض مخضرة استدل النحاة الى عدم دلالة الفا الجزائية
على اللزوم بعقب مضمون الجزا المضمون الشرط بقوله تعالى يا ايها الذين
امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله قال المقنع
بانه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخي **قلت** الحق ان الاصل
في الفا المسببة استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يستعقب
مسببه من غير تراخي ولو كانت الفا لا تدخل على ذلك لم يجز دخولها في
الجزا كما لم يجز دخول ثم والواو نعم جزو السبب قد يقع بينه وبين
المسبب تراخ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق
السبب على جزيه مجاز ومنه ان يسلم يدخل الجنة اذ الاسلام ليس
سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه فمجموع وقوع الاسلام
واستمرار حكمه السبب التام لدخول الجنة واستدلال النحاة الى الاية
الجمعة غير متجه لان السعي يجب عقب النداء وجوبا لا يلزم ايقاعه
على الفور كالظهر يجب في اول الوقت ولا يجب اداوها فيه بل هو موسع
الى اخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال **قال** قال بعض المعربين
الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا احسن الناس ما قرنا
الى قدم **اقول** يعني ان الاصل في بيت امري القيس ما بين الدخول
فحذف ما وابقى بين كما ان الشاعر الاخر عكس فحذف بين وابقى ما والقول
الحصل والشعر والمعنى يا احسن ما بين اعلاها الى اسفلها **قال** اصله
ما بين قرن فحذف بينا واقام قرنا مقامها **اقول** هذه دعوى بلا دليل

علما ويجوز ان تكون ما رايك وقرنا تمييز والمعنى محذوف اي ما احسن الناس
قرنا وما بعده الى ما قدمنا وعلى اسقاطها كما يقرا اي من قرن الى قدم قال ومثله
ما بعوضة فما فوقها وهذه الا سبعين فقد قال الزمخشري وما هذه ابهامية
وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما
نحو اعطني كتابا ما او صلة للتاكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب
بعوضة لانه عطف بيان لمثلا او مفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة
مقدمة عليه او انتصبا مفعولين لجرى ضرب مجرى جعل قال ونحتاج
على هذا القول الى ان يقال وصحة اضافة بين الى الدخول لانها لها على
مواضع او لانا نقدر بين مواضع الدخول لما قوله لم يترجم الى الاعتذار
عن اما فذهبن الى بعوضة وقرنت عليه هذا القول فتامله قال
وكون الفا بمنزلة الى غريب وقد بينا انه لا عندي يجي عكسه في نحو قوله
وانتما التي حبيت شعبا تبدا وهما الى بدا الى واوطاني بلاد سواهما والمعنى شعبا
تبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب حللت بهذا حلة بعد
حلة بعد حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لا الي لم
ار من ذكره اقول اما شعب فبشين وعين معجمتين على زنة فلس منهل
بين طريق مصر والشام واما ابدا فنحو جده مفتوحة فدال مهملة على
مثال وعصا موضع بين مكة والشام قال ابو عبيد البكري في المعجم وهي قرية
الزهري الفقيه واما قوله هذا معنى غريب لا الي لم ار من ذكره فاقول حسن
جوا النجاه لا اذكره مستندا الى هذا الدليل فانا لا نسلم ارادة التي بت
في البيت الاول لاحتمال ان يكون الي فيه للنهاية كما قال به جماعة كثيرو ومتعلقه
محذوف انا لم نقل بذلك والمعنى وانتما التي حبيت شعبا مع ابدا او مضموما

الي بدا

الي بدا والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في الاول لدخولها باخذ
المكانين بعد حلولها بالاخر لا يقتضي ان المكان الاول حبب البدا ولا سبب
حلولها فيه والثاني حبب البد تعدد ذلك حلولها بد من اجاز ان يكون
حب المكانين حصل له في ان واحد بعد حلولها بهما على الترتيب ثم
لو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الاول لم يدل على دعواه لان
الترتيب الواقع في الثاني انما هو بثم لا بالفاء وفي بعض النسخ حلة بعد
حلة قال وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة احوال ان تدل
على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث
الصابح فالغانم فالايب اي الذي صبح فغنم فاب والثاني ان تدل على ترتيبها
في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن
فالاجمل والثالث ان يدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله
المحلقين فالمقصرين الحارث هو ابن همام الشيباني والصابح المغير
صباحا والغانم اخذ الغنيمة والايب الراجع والذي رايته في نسخ من الكشاف
في نسخة بخط الامام ابن ابي الربيع شارح الايضاح خذ الافضل فالاكمل
وانظر ما الفرق بين الاحسن والاجمل فاني لم احققه وفي الصحاح وغيره
الجمال الحسن وقد رايت ما ذكره الزمخشري في تقسيم الفاء القاطعة في
الصفات الى تلك الاقسام الثلاثة قال اليمني والقسمة الصحيحة تقتضي
اربعة لانه كما جاز في الصفات الدالة على ترتيب معانيها في الوجود كذلك
يجوز في الموصوفات كما يقول حل المتمتع فالقارن فالمفرد قال والمعتبر
في الاية يعني قوله تعالى والصافات صفا فالزاجرات زجرا فالتاليات
ذكرا الترتيب في الوجود لا في الصفات ولا في الموصوفات لان ما يقسم به يجب

ان يكون عظيم الشأن وله مزية في نفسه ولا يدخل الترتيب في الوجود
في التعظيم سوى كان في الصفات ام في الموصوفات انتهى والبيت من بحر
السريع مدرج واجر صدره الضاد الساكنة المدغمة من قوله الصائح
قال والبيت لابن زيابة يقول يا لهف نفسي على الحارث ان صبح قومي بالغارة
فغنم فآب سالما ناد لا اكون لقيته فقتلته وذلك لانه يريد يا لهف
نفسي **اقول** زيابة بزاي مفتوحة فمثناه تحتية مشددة فالف
فموحدة فما نانت اسم لابي هذا الشاعر فيما اقتضاه كلام المصنف وقال
المعري هو اسم لامه ويحتمل الامرا الحرمي قوله للحارث ان يكون للتعليل اي
يا لهف زيابة من اجل هذا الرجل فيما حصل له من المراد فلا حاجة الى جعله
بمعنى على كما في المتن قال الغماري رحمه الله عليه ويجوز ان يكون هذا على
قصد التهكم يعني انه لم يحصل لذلك الا وصاف وفوق المصنف وذلك
لانه يريد يا لهف نفسي يعني وذلك الذي قدرناه من قوله الا اكون لقد
لقيته فقتلته انما ارتكاه لاجل انه يريد يا لهف نفسي يا قام اباه مقام
نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل التلهف متعلقا بابيه
ايضا وقد سلفنا في الكلام على اذا ان الجوهري قال يا لهف كلمة يتحسر بها على
ما فات **قال** والثاني من اوجه الفا ان تكون رابطة للجواب **اقول**
هذا ظاهر وصرح في ان الفا الرابطة للجواب ليست عاطفة ويقبل
ابن قاسم في شرح الالفية انها عاطفة جملة على جملة لم تخرج عن العطف
قال وهو بعيد **قال** وذلك حيث لا يصلح ان يكون شرطا **اقول** يمكن
ان ينقض هذا الضابط بالمضارع المقرون بلا فقد جعلوه مما يجوز فيه
الربط بالفا وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا

ما استجابوا لكم

ما استجابوا لكم وقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا
ولا خفا ان مثل لا يفعل ويصلح لان يجعل شرطا ويقرن بالفا مع ذلك على
احد الوجهين الجاريين وجوابه ان لا تارة يستعمل لنفي المستقبل وتارة
لمجرد النفي فعلى الاول لا يصح مجامعتها حرف الشرط كان الربط بالفا وعلى
الثاني يصح مجامعتها فيمتنع الفا على ان صاحب الكشاف لم يجعل الجواب
في قوله تعالى فلا يخاف الفعلية وانما جعله خبر مبتدا محذوف ه
والاسمية الجواب **قال** احدها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو
وان يمسسك الله بخير فهو على كل شي قدير ونحو ان تعذبهم فانهم عبادك
وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم **اقول** قد صرح في اخر الباب
الخامس ان التحقيق في من كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا
يشرك بعبادة ربه احدا كون الجواب محذوفا مذكورا الان الجواب
مسبب عن الشرط واجل الله ات سوا وجد الرجاء ام لم يوجد
وانما الاصل فليبادر العمل فان اجل الله لات وهنا جعل الجواب الاسمية
مع لزوم ذلك فيه اذ كونه تعالى على كل شي قديرا امر ثابت متحقق مس
خيرا ولا وكان المصنف مشى هنا مع بعض القوم على الظاهر وبنيه هناك على
التحقيق في المسالة فلا تعارض بين كلاميه وهذا الجزي في ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل فاسرها يوسف في نفسه وامثاله مما لا يصلح ان يكون
مسببا عن الشرط **قال** ويجوز ان قام زيد فا والله لا قومن ويجوز ان
لم تقت زيد فيا خسره رجلا **اقول** هذا ان قرائته الجوابية
الفعلية الى فعله انشاى وكان لمناسب نظمهما في سلك فانه وبي ولا
تشهد معهم نجيئ بذكر الكل في نسق ويذكر انه لمن يانيكم بما معين بعد

والافلا معنى للفصل بها بين الامور المناسبة **قال** كقوله
فان اهلك فذي حنق لظاه على تكاد تلتهب تتعد وعلى متعلق بلظاه
باعتبار ما فيه من معنى الاستعداد والتوقد وتلتهب وكل تكاد تلتهب التي
اقول الحنق بفتح الحا المهملة والنون والغيظ واللظى النار وتلتهب
مسند الى ضمير مونث يعود الى اللظى اذ هي مؤنثة قيل المضارع فوقه **قال**
وقد مر ان اراد المجازمة قد تنوب عن الفا نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون **اقول** فقد هذا انها لا تجامعها وقد
قال الزمخشري في تفسير سورة الانبيا عليهم السلام في قوله تعالى
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا
بل كنا ظالمين واذا هي المفاجاتية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفا كقوله
تعالى اذا هم يقنطون فاذا جات الفا معها تفاوتتا على وصل الجزا بالشرط فيتاكد
ولو قيل اذ هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى **قلت**
فاذا انفردت اذا كانت سادة مسد الفا التي هي الاصل في الربط وان
اجتمعا كانت موكدة للفا في الربط لا بد عنها والله اعلم **قال** وعن
الاخفش ان ذلك واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا
الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقا على المتقين ويقدم تاويله
اقول يقدم الالفا المفردة عند الكلام على اذا في الفصل الذي عقد
لخروجها عن الاستقبال قال هنا والوصية في الاية نايب عن فاعل كتب
وللوالدين متعلق بها لا خبر والجواب محذوف اي فليوص **قال**
ومنه حديث اللقطة فان جا صاحبها فادفعها اليه واللقطة بفتح القاف
اسم للمال الملتقط على ما صرح به جماعة من الايمة ولو دخل احتمل ذلك

وغيره

وغيره **اقول** ليس في كلام المصنف تصريح بان دخول الفا على تقديرها
ارادة السببية واجب اولا ولكن فيه اشارة الى الجواب وفيه التسهيل
التصريح بان ذلك جايز ووقع في المختصر المسمى بالوافي من الكتب الهندية
ما يقتضي الوجوب ولا ادري من اين اخذه مصنفه مع اني اظن انه كان كثير
الاعتماد على شرح الكافية للرضي وفيه التنصيص على الجواز فانه قال ولكذا
كان حق الجزا ان يلزمه الفا لكونه كالجزا لكن من حيث انه ليس جزا الشرط
حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ما ياتي له
درهم انتهى **فان قلت** ما الذي تشعر بالسببية المقصودة
عند التجريد من الفا **قلت** يترتب الحكم على الوصف **قال**
الثالث ان يكون زايدة دخولها في الكلام كخروجها **اقول** يعني باعتبار
اصل المعنى والافلا ريب انه يفيد دخولها التاكيد وخروجه يخل بهذه
الفايدة فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار **قال** فالاول كقوله
وقايله خولان فانكح فتاتهم **اقول** هذا صدر بيت عجزه
واكرومة الحيين خلو كما هيا خولان بفتح الخا المعجمة قبيلة باليمن والفتاة
الشابة والاكرومة بضم الهمزة قال في الصحاح هي من الكرم كالاعجوبة من
العجب وقال في حرف البا العجيب الامر يتعجب منه وكذا العجاب بالضم والعجاب
بالتشديد اكثر منه وكذلك الاعجوبة انتهى فمقصده هنا ان تكون الاكرومة
ما يثبت له الكرم وليس هذا اعتبار لعروض لبيت والمراد بالحيين حيي ابيها
يعني ان كرمها ثابت من طرفي النسب والخلو بكسر الخا المعجمة وسكون اللام الخالية
والمراد خلوها من الزوج وكما هيا خبر ثان وما موصوله والعايد محذوف اي كما
هي عليه **قلت** يلزم العايد المجرور بالعايد بدون شرطه وهو كون

الموصول مخصوصا بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا **قلت** لا بل
الشرط موجودا فالكاف بمعنى على ويمكن غير ذلك من الاعاريب على انه
مذكور في حرف الكاف **قال** هذا عرت مفتي من نحو الحنيف
والصدر رواح مودع ام بكورا لرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل
والبكور مصدر قولك بكرت اي ذهبت او اتيت بكرة تقول بكرت بكورا
وبكرت سكيرا وبكرتا تكرارا كله من هذا المعنى والمراد من البيت الك رواح
بودعك ونودعك على حسب ضبط بودع بكسر الدال المهملة او فتحها ام بكورا
بجي هل تذهب وتسعل في هذا الوقت او في ذلك الوقت انظر الى هذين
الامرين تصير **فان قلت** انما يضاف اي لذي تعدد للمفرد فما
وجهه **قلت** قد يشار بها للواحد لما لا يتبين او لجماعة
باعتبار المذكور كما في قوله تعالى عوان بين ذلك وقال ابن رهان يراد الله
عند اصحابنا جميعا كقوله تعالى واذا اهلكت معه لله فاجزعي **اقول**
هذا عجز بيت صدره لا تجزعي ان منفسا اهلكته وقد تقدم ضبط بره ها
بفتح الموحدة مع عدم الصرف ومراده باصحابه البصريون لانه منهم وهذا
مخالف للمنقول عن سيبويه لجماعة الا ان يجز زيادتها والفا الزايدة في البيت
هي الثانية لا الاولى وذلك لان الثانية لو كانت الجواب والاولى زايدة لزم
تقدم ما في حيز الجزا عليه وهو باطل لان الظرف من قولك عند ذلك معمول للفعل
من قوله فاجزعي واما اذا جعلنا الجواب هي الداخلة على عدم الزايدة هي
الداخلة الى اجزعي بهذا الحرف منسف والنفس بضم الميم وكسر الفا النفيس
هو المال الكبير والجزع خلاف الصبر بقوله تعالى ومتى الصبر ان اهلكت
مالا كبيرا فان الخلف موجود والعوض متوقع واما اذا اهلكت فلا خلف لي برح

ولا احدا

ولا احدا يكون لك عوضا عني فهناك تجزع فقولك الجزع فاجزعي **قال**
وثا ولا لما يعوق قوله حولان فانك على ان التقدير هذا حولان **اقول**
والفا على هذا التقدير للسببية لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشا على الخبر
كما في قولك زيد فاضل فاكرمه **قال** وقوله ابت فانظر على ان التقدير
انظر فانظر **اقول** والفا على هذا للعطف لا للسببية وليس الفا
في تاكيد الاول بل هو تاسيس والمعنى انظر بعقب نظر **قال** والبيت
الثالث ضرورة **اقول** كانه لم تجد وجها لم يجد ما الجا الى نحو
الصرف ويمكن ان تخرج على حذف اما وهو من المواضع الذي يطرد فيها حذفها
عليها ذكره الرضي **قال** واما الاية فاخر حميم وما بينهما معترض **اقول**
يعني قوله تعالى هذا فليذوقوه حميم وغساق واخر من شكله على ان هذا
مبتدا وحميم خبره لكن سوا النظر في الفا الداخلة على الجملة المعترضة ما هي
لا يمكن ان يكون زايدة لانه بصدد السعي فيها بدفع الزيادة ولا للعطف
لانه يلزم عطف الانشا على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه
فلم يبق الا ان يجعل رابطة بشرط محذوف والمجموع من الشرط والجواب معترض
اي وان كان كذلك فليذوقوه **قال** او هذا منصوب لمحذوف يعني
فليذوقوه **اقول** التقدير ليذوقوا هذا فليذوقوه وقد يقال
ان فليذوقوه لا يصلح ان يكون ناصبا لهذا الاسم على تقدير التسليط لامتناع
توسط الفا بين المعمول والفعل **ويجاب** بانه ليس المراد هذا
من باب الاشتغال نفسه وانما هو مثله في انه منصوب بفعل يفسر بما بعده
عليه المذكور او انه من باب الاشتغال نفسه على تقدير الشرط اي مهما يكن
فليذوقوه فلا يكون الفا مانعة كقولك اما زيدا فاضرب **قال**

وعلى هذا تحمل اقول وجوز وجه اخر وهو ان يكون خبر الابتدا والتقدير
العذاب تليذوقوه والفا للسببية وحميم خبر محذوف اي حميم هو وعساق
قال ومن زيادتها قوله لما اتقى بيد عظم جرمها فتركت ضاحي جلدها
بيد تذبذب اقول ابغي الشي جدته و الجرم بكسر الجيم الجسد والضاحي البارز
الظاهر و تذبذب بذالين معجمتين بينهما موحدة وبعد الثانية كذلك
معناه تزيد نقاني البيت ليس بجيد لامكان كونها عاطفة على محذوف
والتقدير صرمتها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب وهو ظاهر قال
الفا في نحو بل الله تعالى فاعبد جواب لاما مقدرة عند بعضهم اقول
قال الرضي وقد تحذف اما لكثرة استعمالها نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك
فطهر والرجز فاهجر ولا تمنن تستكثر وكذا فليذوقوه وبذلك تحلل البقرة خلو
وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره
قال وفيه اجحاف اقول الاجحاف بتقديم الجيم على الحا المهملة
مصدر اجحف به اي ذهب به يقال اجحفت به الفاقة اي افقرته ولم
تدع له شيا ومنه قولهم سيل جحاف وموت جحاف اي يذهب بكل شي على ان الحاصل
ان الاجحاف ذهاب بشي غير متفق على كل شي ووجه ما قاله المصنف ان اصل قولك
اما زيد ففاضل مهما يكن من شي فحذفت جملة الشرط وقامت اما مقامها
فلو حذفت بعد ذلك للزم حذف على حذف وهو اجحاف ليس بالسهل فلا يرتكب قلت
وهذا الاجحاف معارض بان الحذف بدليل جواز حذف حرف الندا نيابة عما نابت
ومع ذلك لم يمنعوا من حذفه قال وزاد ابن عبد الفارسي وفيه
بعد اقول من جهة ان الزيادة خلاف الاصل لا سيما حيث يكون لنا مندوحة
عنها قال وعاطفة عنده والاصل تنبه واعبد والله ثم حذف

تنبه

تنبه وقدم المنصوب على الفا اصلاحا للفظ لئلا يقع الفا بشي وقدح في الاول
بان فيه اجحافا وفي الثاني بان فيه بعدا قلت ولا شك في ان حذف
المعطوف عليه مع تقديم المعمول على حرف العطف تعسفا فلم يسلم وجهه
من حديث قال ما قال الجميع في الفا في نحو اما زيدا فاضرب اذ الاصل
فيما يكن من شي فزيدا اضرب وانما زحلقت الى الفعل ليقع الاسم في موضع
الشرط فبان ان الفا ليست في مركزها الاصلي حتى يمنع من عمل ما بعدها
فيما قبلها كما في لام الابتدا كما في قولك ان زيدا لقائم حيث لم تمنع ان من
عملها في الخبر لان الخبر ليس محلا لها حقيقة وانما محلها صدر الجملة لكن
زحلقت منه كراهة اجتماع حرفي تركيبه في الابتدا فلما كانت متطفلة
على المحل الذي دخلت فيه لم تمنع العمل وهنا مواخذ بان على المصنف احد امرين
انه كان ينبغي ان يقول التقدير مهما يكن من شي فزيدا اضرب كما عرفت
ليكون هذا عذرا من عمل ما بعد الفا فيما قبلها والا فالتقدير الذي ذكره
ليس بعذر اذ المانع من العمل قائم معه الثانية ان تقدير التقدير
الذي ذكره ليس قول الجميع كما ادعاه لان منهم من يقول ما في خبر اما معمول
للمحذوف مطلقا وعاطفة اذ مير ما ان اقول يعني حملا على المعنى
في قولك خرجت فاذا الاسد يكون المعنى خرجت ففاجات وقت حضور
الاسد قال والسببية المحضة كفا الجواب عند ابي اسحق اقول
يريد الزجاج وقد صرح به ابن القاسم في الجنى الداني ونقل الرضي عن
الزيادي انها جواب شرط مقدر قال ولعله يريد انها فا السببية التي
المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجات السبع لازمة للخروج ه
قال ولا تخل باسقاطها ليس دعوى زيادتها اقول يعني

اقول الظاهر انه يدعي ايضا يحتمل قدح الثالث فانه لم يقدح فيه الناصدرا

الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف زيدا لازما
قال وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي اقول
بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني وهو معمول لمحذوف والتقدير
واقول بعد نقل هذا الكلام ومعمولا لقول محذوف اي واقول بعد ذلك
فنقول فعندي ان ابن الشجري لم يتامل والفا للسببية وهي هنا قبيحة
وما ذكره تعليم بوجيه مثل قول ابن الحاجب في الشافية وبعد فقد
سالني ولكثرما يقع مثله في كلام المصنفين ورايت في بعض الحواشي بهذه
البلاد بان هذه الفا هي الفا السببية التي بها ما نعد من اضافة بعد الى بعده
قلت لا يعرف تسمية الفا المبهمة عن احد من النحاة المعتبرين
نعم يقع كثيرا في كلام الافاضل المتاخرين اطلاق الفا الفصيحة على
الفا العاطفة وعلى السببية في بعض الصور واما ادعاه ان هذه الفا اتي بها
لمنع توهم الاضافة فليس بشي اما اولا فتوهم الاضافة مدفوع ببنا الكلمة
على الضم المؤذن بقطعها عن الاضافة لفظا فلا وجه مع وجود ذلك
لتوهم الاضافة واما ثانيا فبعد ليست مما يضاف الى الجملة بل انما يضاف
الى المفرد والواقع بعدها في هذا التركيب جملة فكيف يتوهم اضافتها اليه
حتى يدفع هذا التوهم قال قيل يكون الفا للاستئناف كقوله
الم تسال الربع القوا فينطق اقول هذا مصراع بيت لا اذكر تمامه
والربع الدار بعينها حيث كانت والمحلة والمنزل وكان الاخير هو المراد هنا
والقوا بفتح القاف وبالمد الخالي الذي لا انيس به ويقصر ايضا قال
ولو كانت والنصب فقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما في
قوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم وقال الشاعر

فلقد

فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع اي لو عرفت الجزع
جزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع لكن الاكثر مع السببية النصب
فاذن لا مانع من حمل ما في البيت على السببية ولا بعد عنه رفع الفعل
قال وقوله الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
الذي زلت به الى الحضيض قدمه اقول ذكره الزمخشري في رسالة
الراجزة وقال هذه الابيات والجوهري اروي في الصحاح ان روبه مصم
الحطيئة قال الشعر لا يستطيعه من يظلمه يريد ان يعربه فيعجمه
ومعنى هذا انه لا يقدر على انشاد الشعر والتكلم من يضعه في غير مواضعه
بان يمدح من لا يستحق الذم لان حسن الكلام وفصاحته حسن موقعه
فاذا فقد ذلك فسد كذا قيل والظاهر ان الفصاحة لا تعلق لها بالصدق
حتى لا يمدح الا مستحق الحمد ولا يذم الا مستحق الذم حتى يكون الاخلال
بذلك مقتضيا بعد الكلام غير فصيح وانما المراد ان من لا يعرف اساليب
الكلام العربي لا يستطيع توفية كل مقام حقه من العبارة اذا تعاطى
الشعر يريد ان ياتي به مجيدا الا ربع له ولا فصاحة والحضيض القرار
من الارض عند منقطع الجبل وفي الحديث انا اهدي الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم هدية فلم نجد شيئا نضعه عليه فقال ضعه في الحضيض
فانما انا عبد اكل كما ياكل العبد كذا في صحاح الجوهري قال والمعطوف
عليه في هذا الشعر قوله اقول والمعطوف عليه في سورة البقرة
وهي قوله تعالى بديع السموات والارض واذا قضى امرا فانما يقول له كن
فيكون هو يقول في قال ولكم في القصاص حياة يا اولي
الالباب لعلكم تتقون قال كان ينبغي له ان يقول اولا احدها

الظرفية مكانية كانت او زمانية وهي اما حقيقية مثل كذا او مجازية
نحو كذا والا فالمجازية ليست فيهما للمكانية والزمانية نحو حصول الزمانية
اما ان يكونا الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة ونحو قوله
النجاة في الصدق والحال فقط نحو البركة في الاكابر او العكس نحو اصحاب
الجنة رحمهم الله **أقول** فان قيل قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون
كيف وقعت الظرفية فيه فانها بالنسبة الى الجنات حقيقية وبالنسبة الى
العيون مجازية لانها ليست ظرفا حقيقيا للمتقين وانما هي في شان التمتع
بها والشرب منها فلزم اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة في
الجواب اما بالتزام اجتماعهما على راي من قال به واما بان يقدر
معنى كانه قيل ان المتقين في نعيم جنات وعيون فيكون الاول حقيقة
والثانية مجازا **قال** الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم في جذوع النخل
وقال هم صلبوا العبدي في جذع نخلة **أقول** هذا عجز بيت سويد
مورد على سبيل المقلوب لتمكنه في الجذع بالحلول في الشي فهو من باب
الاستعارة التبعية **قال** وقال الاخر بطل كان ثيابه في سرحة **أقول**
هذا صدر بيت من معلقة عنترة والعجز يحذى نعال السبت ليس بتوأم البطل
الشجاع والسرحة الشجرة العظيمة وتحذى تجعل له حذاء اي النعال
والتوأم كل واحد من الولدين اللذين تحملهما الام مجتمعين في حمل
واحد يصف عنترة هذا الرجل الذي قتله بانه شجاع طويل القامة
كان ثيابه البست شجرة عظيمة وانه عظيم الرجلين يصنع له جلود البقر
المدبوغة بالقرظ نعالا وانه شديد قوي تام الخلقة حيث ولدته امه فردا
لم يشاركه غيره في رضاع فكملت اعضاؤه ولم تنقص قوته كما ينقص غالبا

للتوأمين

للتوأمين ونحو في بطل الرفع على انه خبر مبتدا والجر على انه نعت تابع للمجرور
برب المقدرة بعد الواو في قوله ومشك سابغة هتكت فروجها
بالسيف عن حامي الحقيقة معلم المشك اسم مكان الشك وهو الانتظام
والمعقوف والسابغة الدروع الواسعة وهتكت وشققت والفروج
النواحي والحامي المانع والحقيقة ما يحق حفظه والمعلم بكسر اللام الذي
جعل لنفسه علامة يعرف بها في الحرب ليقصده الابطال ويسارعوا
الى منازلته ويعني المشار اليه بانه الفارس الاوحد تقول رب شخص هو
موضع انتظام درع واسعة شققت واجزائها بالسيف عن رجل حام لما
يجب عليه حفظه شاهر نفسه في حومة الحرب او مشار اليه بانه
اوحدها **قال** والخامس مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع
منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى **أقول** الروع الفزع
والفوارس جمع فارس وهو شاذ في الجموع لان فواعل انما هو جمع فاعلة
مثل ضاربة وضوارب او جمع فاعل اذا كان صفة لمؤنث مثل حائض
وحوائض او كان لغير الادميين مثل جمل بازل وجمال بوازل واما مذكر
العاقل فلا يجمع عليه الا شاذا والفوارس قال ابن الحاجب والذي حسنه
انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة يعني انه
بعد هنا عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص
الصفات فهو كالاسم والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات
صاحبه قال الجوهري وهما ابهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما
سائر الشرايين والكلى جمع كلية او كلوة **قال** وليس منه قوله تعالى
يذرؤكم فيه خلافا للزاعم **أقول** يعني ان بعض الناس زعم في قوله

تعالى يذرؤكم فيه حلا قال الزعمه جعل لكم من انفسكم ازوجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ان في المعنى البا اي يكثركم
بهذا التدبير وهو جعل للناس والانعام ازواجا حتى كان بين ذكورهم
واناثهم التوالد والتناسل والضمير في يذرؤكم يكثركم كما ذكرنا يقال
ذرا الله الخلق اي بثهم وكثرهم وهو **قال** صرح ابن قاسم في الحكي الذي
بان هذا القايل زعم انها بالاستنانة ولا يخفى ما فيه من عدم رعاية الادب
والتعبير بالالصاق سالم عن هذا **اقول** التابع مرادفة من كقوله
الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي وهل
يعمن من كان احدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال هذا البيان
من قصيدة طويلة لامرئ القيس وهي التي قبلها البيت المشهور نصف
العقا كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف
البالي والبيت الذي احتج به الكوفيون في باب التنازع ولو انما اسعى
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال وقد عمد بعض فضلا الاندلس
الى اعجاز هذه القصيدة فضمنها ابياتا في المواعظ والمدح السوي صارفا
عن اغراضها الى ما قصده من وعظ ومدح فابدع فيما صنع وحمد السرى
قوله في ذلك قول لعربي ولصلاح اعمالي الا عم صباحا ايها الطلل البالي
اسيحا وناتي فعل من كان عمره ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال ومن على هذا
النمط في غالب القصيدة قال الجوهري وقولهم عم صباحا كلمة تحية
كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما يقول كل من الهمزة والنون استخفافا
قلت وهذا ليس مخالفا بل ويحكي بعض شارحي المعلقات في عم صباحا
لغات احدها انعم صباحا بالفتح من نعم ينعم كعلم يعلم والثانية انعم بالكسر

من نعم

من نعم ينعم حسب يحسب قال ولا ثالث لها في الصحيح والثالثة عم بالفتح
من وعم يعم نحو وضع يضع والرابعة عم بالكسر من وعم يعم كوعد يعد وعلى نون
هذين اللغتين الاخريين فعم ونعم جار به على القياس ومعنى وعم بمعنى
نعم قاله الاعلم وصباحا يجوز ان يكون ظرفا وان يكون تمييزا عن النسبة
اي نعم صباحك وقد مر ان الطلل ما شخص من اثار الدار واما العصر بضمتين
فهو الدهر وفيه لغة بضم العين واسكان الصاد ولغة اخرى وهي فتح
العين واسكان الصاد وبها جاء القران ثم لا المعنى لقوله ثلاثين شهرا من ثلاثة
احوال متى اريدت البعضية اذ كما يكون الثلاثون شهرا في ثلاثة
احوال يكون في اربعة وخمسة واكثر فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى
طايل وان كانت هي اول المراتب التي يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن
ان يكون من لابتدا الغاية اي ثلاثين شهرا ابتدا ابتديت من ثلاثة احوال
اي من انقضائها فيكون المراد حقيقة اعوام ونصفا وهو المعنى
الذي ادعى فيدان في بمعنى مع لكن بطريق اخرى غير ذلك **قال** وقيل
يريد انه احدث عهده خمس سنين ونصف في بمعنى مع **اقول** ومعنى
البيت ح وهل ينعم من كان احدث عهده باهله وحرنته هذا الزمن الطويل
يعني ان سكان ذلك المنزل ارتحلوا عنه من هذه المدة ولم يرجعوا
اليه فحصول النعمة مع مفارقة الاهل هذا الزمن الطويل امر مستبعد
قال وفيه نظر **اقول** الضمير يرجع الى النباسي والى قول
ابن مالك ووجه النظر ان المعنى عليه وهو ناظر من يتق لا تتعين
الباقية للزيادة على ان يكون الاصل فانظر من يتق به فحذف به عوض من
هذه البا الجارة للضمير باخرى دخلت على من اذ يجوز كما ان يكون من استفهامية

لا موصولة والكلام ثم بقوله فانظر ثم ابتدا مستنفها بقوله من بنو فلا
حذف ولا تعويض **قوله** واسنده انا ابوا سعيد اذا الليل دجا
خال في سواد برندجا اقول دجا الليل يدجوا دجوا اي ظلم والبرندج
جلد اسود كذا في الصحاح والمعنى خال سواده برندج **قلت**
ولو جعل هذا من باب التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لامكن وعليه فلا زيادة
ولا نقص **حرف القاف قال قد** تاتي على وجهين حرفيه وستاتي
واسمية **اقول** يعني ان قد كلمة تارة تكون منسوبة الى الاسم
باعتبار انها تجي على طريقه وتارة تكون منسوبة الى الاسم باعتبار
انيا ثها على اسلوبه فعلى هذا ينبغي ان يضبط حرفيه واسميه بالرفع
على الخبرية فيكون قد مبتدا اخبر عنه بخبرين متعاطفين ولا يضبط
بالجر على ارادة بدل التفصيل لان الجر فيه ولاسمية لا يصح ان يعتبر بها
المفصل الذي هو الوجهان اذ الوجه هو كونها اسما وكذا القول في مبنيه
ومعربه الاتي انه لا يصح حمل شي من ذلك على الوجه فيقال الوجه
حرفية والوجه اسمية بمعنى منسوبة الى الحرف ومنسوبة الى
الاسم ولا يقال ايضا الوجه مبنية ولا الوجه معربه ويصح حمل الكل على
قد فيقال قد حرفيه واسمه ومبنيه ومعربة فعلم انها اخبار لا ابدال
من الوجوه **قال** مستند شبهها بقد الحرفية في لفظها **اقول**
ليس ذلك بمجرده موجوبا لبنايها ولا بد ان يضاف الشبه اللفظي الشبه
المعربي وهو منتف هنا بدليل ان الى المراد بها النعم معرب مع مشابهتها
لا الى الحرفية في اللفظ فالد معربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع **قال**
بنا وها مذهب البصريين وادعايها مذهب كوفي وهو مشكل لان

الشبه

الشبه الوضعي موجود وهو كان في حتم البنا فما وجه الاعراب
قال وجه ملازمتها للاضافة **اقول** لو صح دافعا للبنا
لمربين في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة **قال** والمستعملة
اسم فعل مرادفة ليكفي **اقول** او كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم
باطل ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجي اسم الفعل بمعناه
كلاما وابن الحاجب باباه وقد صرح ابن قاسم انها بمعنى كفي **قال**
وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي **اقول** هذا من شعر حميد
الارقط والخبيبان عبد الله ابن الزبير واخوه مصعب وكان عبد الله
يكنى ابي خبيب قال الواعي ما ان اتيت وافدا بوهما او به يسعى تبديلا
وقيل هما عبد الله ابن الزبير وولده خبيب الذي كان يكنى به وعلى كل
من القولين فالخبيبان كالعمرين والقمرين ويروي البيت بكسر البا
الثانية وفتح النون على الجمع والمراد الثلاثة عبد الله واخوه مصعب
وابنه خبيب وقال ابن الكلبي يريد ابا خبيب ومن كان على رايه
وقوله مرفوع على انه مبتدا خبره الجملة من قوله يحتمل قد الاولى
الى اخره والعايد محذوف اي يحتمل قد الاولى فيه **قال** والثاني
على ان النون حذفت للضرورة كقوله تعالى وذهب القوم الكرام
ليسي **اقول** يريد ليسني بالنون كما ذكره وورد من كلامهم عليه
رجلا ليسني لا ان الضرورة الحاية الى حذفها وقيل هذا البيت اعددت
قومي كعديد الطيس **قال** الجوهري يعني ان الكسر من الرمل
ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالبا للاطلاق والكسر للساكنين
اقول هذا وقع لغيره وهو مشكل فان الف حرف الاطلاق حرف مد

يتولد من اشباع حركة الروي فلا وجود لها لا بعد تحريك الروي فان لم يلتحق ساكنا اصلا وانما القول في ذلك ما قاله ابن جني في باب وجوه القوافي في الانشاد ما نصه واعلم ان الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية فيه حرك وليس اختاهم ايام الحركة باشد من الحاقهم حرف المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولو لم يفعلوا الا بكل حرف فيه مد لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم يزل فيه الحركة فاذا كان كذلك الحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي في المجرورة حيث احتاجوا الى حركتها كما انهم اذا اضطروا الى تحريك في التقاء الساكنين كروا فلذلك جعلوها في المجرورة حيث احتاجوا اليه كما ان اصلها في التقاء الساكنين الكسر قال امرؤ القيس اغرك مني ان حبك قاتلي وانك مهما تامري القلب يفعل وقال طرفة متى تاتنا نصحبك كاسا روية وان كنت عنها غانيا فاغن وازدد ولو كانت في قوافي مرفوعة او منصوبة كان اقوى هذا كلامه فقد رايته لم يجعل لاجل التقاء الساكنين حفظ وقوعها وانما جعله لاجل الضرورة الملجئة الى ادخال مثل ذلك في القوافي المتحركة فحرك هذا الساكن الواقع في القافية بالكسر حملا على كسر الاول من الساكنين اذا التقيا واضطروا الى تحريكه والجامع الضرورة **قال** فلا ينفصل منه بشي اللهم الا ابا القسم لقوله اخاله قد والله اوطات عشوة وما قابل المعروف فينا بعنف **اقول** الا ابا القسم بدل من قوله بشي واللهم معترض اشعارا بالتقليل لعشوة ركوب الامر على غير بيان وفي عينه الفتح والكسر والضم يقالا وطانه عشوة اي امرا ملبسا وكذلك اذا اخبرته او قعته في حيرة وبلية وانشد ابن غانم في الحي

الداني بجز هذا البيت على غير ما هو عليه هنا فقال وما العاشق المظلوم فينا لسارق السعير واللوم قال وقوله فقد والله بين لي عنائي بوشك فراقهم صرد يصيح اقول بين الظهور واوضح الصرد بفتح العين المهملة والنون والالف الممدودة التعب والنصب والوشك بفتح الواو وضم مع سكون الشين المعجمة السرعة الصرد بفتح الواو وضم الضاد طائر **قال** وقد تحذف بعدها الدليل كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد **اقول** افد الكسر الفا اي دنا وقرب والركاب بكسر الرا وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح والزال الذهاب والاسم منه الزوال بزول ويزال قليلة عن ابي علي كذا في القاموس والمراد في البيت معنى الذهاب والزاي مضموم منه على الكثير المشهور **قال** واما الماضي فلوانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك **اقول** هذه الملازمة الذي ذكرها لا تتم الرد بها على خصمه وذلك الخصم يقول انها تدخل على الفعل الماضي الذي انه كان متوقعا قبل الاخبار كما صرح به المصنف ولم يرده الملازمة على ذلك اصلا ولو اوردها على ذلك لكانت غير موجهة وبيانه انه لو قال لو صح جعلها للتوقع باعتبار دلالتها عليه واقعا من شخص اخر لكان منع الملازمة ظاهرا وذلك لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه واقعا ذلك له واقعا من غير المتكلم بها اثبات الاستفهام للا بمجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة اخرى مع كونها غير

دالة على الاستفهام اليه **قال** الثاني بتقريب الماضي من الحال
اقول مثاله في حواشي التسهيل بقد قامت الصلاة ولا افهم معنى
التقريب **قلت** بل هو متحقق مشهور فانه اخبار المتكلم عند الاقامة
بان الصلاة قد قامت معناه ان قيام الصلاة الذي كان منتظرا قد تم
قرب وقوعه من زمن الحال الذي تكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة
انها انما تقال بقرب الدخول في الصلاة لا في حال الدخول فيه فهذا معنى
ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي افهمه هنا معنى
التحقيق مبالغة كانه قد قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاسرعوا
فيه تنزيلا لما اجتمعت اسبابه منزلة ما قد حصل اليه **قلت** وهذا معنى
يمكن اعتباره الا ان فيه مجازا وهو خلاف الاصل قال احدهما انها لا تدخل على
ليس وعسى ونعم وبئس لانه ليس لها الحال معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل
ولذلك علة اخرى وهي ان صيغتهن لا تدل على الزمان في ظاهر البيان [illegible] وذلك
ان صدق الكلام مصرح باثبات كونه للحال وعجزه مصرح بنفي افادته الزمان
الشامل للحال وغيره **وجوابه** ان المراد بكونه للحال انه له بحسب الاستعمال
ضرورة ان الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود وزمن هذا الوجود
حالي اي زمن حال التكلم وليس الحال مفادا بالصيغة وضعا وانما جاءت
من قبل استعمالهن للانشاء محل الاثبات غير محل النفي فلا تناقض لكن هذا
انما عبر اجراؤه من الفعل الانشائي وليس كذلك فتاملت **قال** ولسر في
فالاسمية الاسم **اقول** انما سمي الاسم من جهة ان الصيغة لا تفيد
الزمان فواضح وانما نسبته له من جهة عدم التصرف ففيه نظر لان عدم
التصرف ليس لازما للاسم فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر

قال

قال فيه نظر بان قد تقرب الماضي من الحال المراد به قسيم المستقبل
والماضي وليس الكلام هنا في الحال بهذا المعنى وانما الكلام فيه باعتبار انه
مبين لهيئة الفاعل والمفعول وهو مقترن بعامله ماضيا كان او
مستقبلا او حالا وقوع العامل من جهة كونه في الاصل للتقريب الى
الحاضر في الجملة فان الماضي لاستقلاله بالمضي لا تفيد المقارنة بالبناء
لا المقارنة بالنون والمطلوب والمعنى في الحال المعنى الثاني لا الاول
اقول وان كان لعبد حي بالالم وجدها كقوله حلفت لها بالله
حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال **قال** الفاجر الكاذب
والعاهر ولناموا جواب حلفت لا جواب قسم محذوف ومن حديث
اما على حذف مضاف اي من ذي حديث او على جعل الحديث بمعنى المحادث
كالعشير بمعنى المعاشر والصالي المصطلي وهو الذي يستدفي بالنار يقول
طرقت المحبوبة فاستشعرت الخوف من الرقبا فحلفت لها ان القوم الذي
كانوا يتحدثون ويصطلون بنار **اقول** والظاهر في الابيات
والبيت على ما قال ان المراد في الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر
وسيرة المحسنين وذلك محكوم به في الازل وهو متصف به مذ عقل
والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه **قال** لا نسلم ان المراد
لقد انزل الله علينا بالصبر لجواز ان يكون المراد بالحلم علينا فاذ تمكنه
وذلك قريب من حال تلبسهم بذلك واما البيت فلعل المراد ان نومهم كان
قريبا من مجيئه لانه في ذلك سعيرا لها من قرينة اذ نوم الرقباء متى كان في
ابتدائه غير مستقل فيوشك ان يذهب ذي محرك وذلك من
موجبات الخوف المانع من الاسعاف لا سيما وانما المراد النوم بعد رسه

بحيث صار ثقيلا متمكنا فيه داعية الطاعة والامر ثم قوله والمراد في البيت
انهم ناموا قبل مجيئه ليس شيئا في الدعوى ابن عصفور وانما يفيد ان نومهم
قبل مجيئه لقرب منه ولعل المص قال قبل مجيئه بالتصغير مصدر منه ولكن
لم اقف عليه في شيء من النسخ كذلك بلغ والله اعلم قال قال الرابع التكثير
قاله ش في قول الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله اقول
اقول الذي قاله ش واما قد فجواب لقوله لما يفعل ثم ذكر يكون
بمنزلة ربما قال الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه
مجت بفرصاد كانه قال ربما هذا نصه قال ابن مالك واطلاق القول
بانها بمنزلة ربما يوجب التسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي
واعترضه ابو حيان فقال لم يبين ش الجهة التي فيها قد بمنزلة
ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام ش على
ما انتصر ما فهمه ابن مالك واطلاق القول بانها بمنزلة ربما يوجب
التسوية بينهما للتقليل والصرف الى المضي وهو ان قد بمنزلة ربما
في التكثير فقط ويدل عليه استشهاد البيت لان الانسان لا يفتخر بما
يقع منه على سبيل القلة والندور وانما يفتخر بما يقع منه على سبيل
الكثرة فيكون قد بمنزلة ربما في التكثير انتهى وانتصر بعض الفضلا
لابن مالك رضي الله عنه راد الكلام ابي حيان فقال اما قوله لم يبين ش
الجهة الى اخره فاطلاق التسوية لا في الاحكام كلها الا ما ذكر خروجه
واما قوله لان الانسان الى اخره فجوابه في ذلك فيما يمكن وقوعه قليلا
وكثيرا فلا يفتخر منه الا بالكثير اما ما لا يقع الا نادرا فانه يقع الافتخار منه
بالقليل لاستحالة الكثير فيه وترك المرء قرنه مصفرا الانامل كان اثوابه

مجت

مجت بفرصاد يحتمل وقوعه كثيرا وانما يتفق ذلك نادرا فلذلك تفتخر
به لان القرن هو المقاوم للشخص الكفو له في شجاعته فلو فرض غلوها
معه في الكثير من الاوقات لم يكن قرنه لانه لا يكون حينئذ الا عند المكافأة
غالبا اذا تقرر هذا فنقول لما كان قوله القرن يقتضي انه لا يغلب
قرنه لان القرن يغلب امرهما التعارض ثم زاد فقضي بانه قد يغلبه
حملنا ذلك على القلة صونا للكلام عن التدافع وقلنا المراد انه يترك
كذلك تركا لا يخرجه عن كونه قرنا وذلك هو الترك النادر ليلا يدفع
اخر الكلام اوله والزمخشري رضي الله عنه فهم ما فهمه ابو حيان من ان
قد في البيت للتكثير فقد اجمعت الواحدة على ابن هشام في نقله
هذا المعنى عن ش فان ش لم ينقله ايضا وانما فهمه ابو حيان لبيحا ربما
به وانما قاله معارضة لفهم ابن مالك ومثل هذا لا يكفي في تسويغ
النقل عن ش انه قال ان قد في البيت للتكثير وغايته فهم حيوة ابو حيان
وسنده الزمخشري اليه وهو معارض بفهم ابن مالك رضي الله عنه احد الجهد
في النحو كذا قاله ذلك الفاضل قال حاصل كلامه في البيت ان
التكثير فيه ملزم للتناقض بنا على ان القرن هو الكفو وكثرة مغلوبيته
تمنع كونه قرنا وقد فرضنا انه قرن هذا خلاف وانما يتم ذلك ان لو كان
المراد بالقرن واحد وهو ممنوع بل الظاهر ان المراد به الجنس فاذا
فرضنا انه غلب جميع اقرانه وهم مائة مثلا كل واحد مرة حصلت
كثرة الغلبة مع انتفاء التناقض لتعدد المحال وهذا هو الاليق بمقام الافتخار
وظهر بهذا ان قوله لاستحالة الكثرة فيه مستدرك وان قوله
ان ذلك فيما يمكن وقوعه كثيرا وقليلا فلا يفتخر منه الا بالكثير لا يحدث به

نفعًا في حرامه بل هو عليه كما عرفت ومعنى بحث بالبنا للمفعول زيت
وبقا لنجا الرجل والتراب من فيه اذا رمي فيه والفرصاد الاحمر من الثوب
كذا في الصحاح وزاد في القاموس انه اسم لصبغ احمر ايضا والثوب بمنشاه
توفيه اوله او مثلثه اجرم **اقول** واستشهد جماعة على ذلك
ست العروض تدا شهد الغارة الشعوا تحملني جردا معروقة الجنبين
سرحوب **قال** اشهد احضر والغارة الخيل المغيرة والاسم
الاغارة على العدو كذا في الصحاح وقال في القاموس غار على القوم غارة
واغارة دفع عليهم الخيل الشعوا الغا شيئا المتفرقة وجردا بالجيم تانيث
اجرد يقال فرس اجرد وفرس اجرد اذا كان كل منهما دقيق الشعر قصيره
ومعروقة الجنبين بالعين المهملة والقاف قليلة لحم والجبان بفتح اللام تثنية
لحي وهو منبت اللحية فرد الانسان وغيره وسرحوب بالسين والحا
المهملتين المضموميتين اي طويلة على وجه الارض وهذه الصفة
لاناث الخيل دون ذكورها **اقول** وقال غيره في قوله ولقد علمتم
الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين وقد في
الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام والتقريب فيها نفسه في له
في مثلها حيث نقل في الجملة الاسمية المجاب بها القسم في افادة التوكيد
قال الذي يظهر انه نقل لنا اللام الواقعتان في الفعلية التي تجاب
بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جوابا للقسم والا فكيف تكون
وجهها مثل ان واللام جميعا **اقول** وقد مضى نقل القول بالتقليل
في الاولى والتوقع في مثل الثانية **قال** المراد بالآية الاولى قوله تعالى
قد يعلم ما انتم عليه ونقل القول بالتقليل فيها نفسه مضى قريبا في المعنى

الثالث

الثالث حيث ذكر ان التقليل فيها راجع الى تعليق المتعلق والمعنى ان كام
عليه اقل معلوماته سبحانه وتعالى والمراد بالآية الثانية قوله تعالى
ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في هذه الآية لم نصر له نقل التوقع قبل
ذكر المعنى الثالث بيسير عن الزمخشري في قوله تعالى لقد ارسلنا
نوحًا انها للتوقع وذكر هناك ان مقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضي
تفيد التقريب ونقل عبارته في التسهيل **اقول** السادس النفي
مقتضى هذا ان يكون لقد ستة معاني والذي قاله ولا وله خمسة
معاني وكان لما بر هذا المعنى السادس ثم ابدى تلك المعاني الخمسة
لكونه غريبا في هذا الاستعمال الخاص عن نظمه في سلكها ولم يرد اهمال له
اليه حرصا على الافادة فافرده بالذكر على وجه غريب **قال** وهو ان
يكون كذلك للكذب وهو صادق **اقول** يعني انه من اطلاق احد
الضدين على الاخر على وجه التهكم فالمعنى ما انت في خير لكنه ابرزه
في قالب الاثبات استهزاء بالمخاطب وتهكما به فجاء النصب بعدها
نظرا الى المعنى كما ذكر **قال** وان كان انما يكون بالنفي لثبوت النصب
بغير مستقيم لحي قوله واحق بالحجاز فاستريحا **اقول** هذا عجز
بيت صدره ساترك منزلي لبني تميم ورام بعض تخريجه على النصب في
جواب النفي المعنوي المستفاد من قوله ساترك منزلي اذ معناه
لا اقيم به وليس بجيد لان جواب النفي شي لا ما ت نحو ما جاني زيد فتما
كرمه بالنصب والمراد في البيت اسات الاستراحة لا نفيها نكى لقابل ان
يقول لا نسلم ان الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع مؤكد
بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف وتوكيد مثل هذا بالثقيلة والخفيفة

موكوكا عليه بالالف وتوكيد مثل هذا جايزة في الضرورة قال الشاعر
ليت شعري واشعرن اعتراض معناه ان الشعور لا بد من حصوله اذا ما
تربوها منشورة ودعيت الى الفصل ام علي اذا حوسبت الى على الحساب
مقيت يعني ليت علمي حاصل اذا ما قربوا تصحيفة صحيفة اعمالي منشورة
ودعيت لقراتها الى العقل في الحساب لكثرة حسناتي ام على لوفور سياتي
واشعرن اعتراض معناه ان الشعور لا بد من حصوله السته فلا حاجة الى
تمنيه وقال من يجوز للمضطر انت بفعلن ولا شك ان التخريج على هذا متخذ خلاف
التخريج على النصب ان قبل بدفي البيت لا ينعل المعنى فان القول بانه سفر الفا
مذهب كوفي وهو لا يرتضيه فكيف تخرج على طريق البصريين **قال**
جعل النصب بان مضمرة على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني والمعطوف
منظور فيه الى المعنى كانه قال ويكون لحوقي بالحجاز فاستريح اي لحوقي فاستريح
اقول وقراة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه **قال**
هذه القراة الشاذه يمكن تخريجها ايضا على ان الفعل منصوب بان مضمرة
وهي وصلتها في محل خفض عطفا على الحق والمعنى بل يقذف بالحق فيدمغه
على الباطل اي يرمي الباطل بالحق فابطاله والله الموفق للصواب
اقول ويختص بالنفي **قال** يعني انها لا تستعمل من غير النفي
مقصورا عليه ومع ذلك ادخل الباء عليه وهي انما تدخل على المقصور حتما
على راي وغالبا على راي كما مر في اوايل الكتاب ملازمة قط للنفي ليست
امرا مستمرا على الدوام وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل
قط دونه لفظا ومعنى او بدون النفي ومن شواهده قول بعض
الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله

صلى الله

صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا وامنه **اقول** والثاني ان يكون بمعنى
حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطا **قال** على ذلك جا قول
الجزري في بعض المقامات منذ الذي ما سار فقط ومنه لحسني فقط
الاولى ظرف زمان والثانية بمعنى حسب قال المصنف في حواشيه على التسهيل
ولم يسمع منهم الا مقرونا بالفا وهي زايدة لازمة عندي وكذا اقول في قولهم
فحسب ان الفا زايدة **قلت** لا ينبغي ارتكاب الزايد ما وجد
عنه مندوحة وقد قال التفتازاني في المطول ان فقط من اسما الافعال
انته وكثيرا ما تصدر بالفا تزيينا للفظ وكانه جزا شرط محذوف
وقدره في قول صاحب التلخيص ويوصف بها الاخبار فقط بان
قال اذا وصفت بها قال وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفا **قلت**
وظاهره انه يستعمل بدونها لكنه قليل وقال ابن السيد في كتاب
المسايل قط يستعمل على احدها مشددة الطا مفتوحة القاف واخرى
فيها الكسائي التخفيف مع فتح القاف وضمها تجري مجرى الظروف
وهي مبنية على الضم لقطعها عن الاضافة بمنزلة قبل وبعد ولا تستعمل
الا في الزمان الماضي وبعد النفي كقولك ما رايته قط وهي في نية الاضافة
لان المعنى ما رايته مدة الزمان الماضي واشتقاقها من قولك قططت
الشي اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقطع على هذا ويصل فيه
قلت الاظهر انه بنا انه استعمله في الزمن المقطوع على الزمان
الحاضر وهو الماضي ثم قال الثاني ان يكون مفتوحة القاف ساكنة الطا
وهي بمعنى الاكتفا بالشي والاختزاله وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها
كما يضاف حسب في قولك حسبك درهم وفيها المعنى القطع ايضا والكوفيون

يجيزون فيما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون
معناه كفى عبد الله او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه
يستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت درهما فقط واما اخذت
درهما اي احذت اكثر من درهم وهذه هي التي تاتي بعد النفي قطعا
لا زائدة كما قال المص ولاجل ما بيده كما قال لنتقارني والظاهر انه خير
من قوليهما جميعا والله تعالى اعلم بالصواب **حرف الكاف**
الكاف المفردة قال كما ايدت كما انه لا يعلم فتحا والله عنه
اقول يحتمل ان يقال في هذا المثال ليست ما كافة وانما هي مصدرية
وانه لا يعلم فاعل يثبت مقدرا او انها طفقة على محذوف اي لاجل ثبوت
عدم علمه سامحه الله فتحا وزعمه وحروف التعليل متعلق بالمحذوف
لا بما بعد الفا لئلا يلزم تقدم ما بعدها عليها وانما فعلنا ذلك محافظة على عدم
زيادة الفاء لان من لا يرى زيادتها **قال** وما ذكرناه في الاثنين من ان ما
مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما
انها كافة وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر بغير مقتضٍ **اقول**
يريد بالاثنين قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا منكم وقوله تعالى واذكروه كما
هداكم وكذلك قال الزمخشري ايضا في كما امنا لسفهاء جوز ان تكون ما فيه
كافة مثلها في ربما ومصدرية مثلها في بما رحبت والاعتراض الذي ذكره المص
موجه **قال** واختلف في قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا
ان الهوى حيث تنظر **اقول** الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر
فيكون واحدا ويكون جماعة وقال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم كذا في الصحاح
والهوى بالقصر الحب طرفك مبتدا وجملة الشرط والجزاء خبره ولا يجوز نصبه

على الاشتغال

على الاشتغال بعامل يفسره لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم عليه فلا يفسر
عاملا فيه وهنا محذوف يدل عليه المفاد اي فاحبسنه عنا انك اذا
جئتنا فلا ينتظر الينا والمعنى وانظر الى غيرنا ليحسب الرقبا ان هواك
مقصور على من تنظر اليه فيكون ذلك سببا للستر وعدم الفضيحة
قال وقال ابن مالك هذا تكلف بل هو كاف التعليل وما الكافة ونصب
الفعل لشبهها بكي في المعنى **اقول** يلزم هذا اعمال عامل الاسم في الفعل
وهو عندهم ممنوع كما مر في حتى **قال** وزعم ابو محمد الاسود في كتابه
المسمى نزهة الاديب ان ابا علي حرف هذا البيت **اقول** هذه
اسارة ادب من الاسود سود بها الصحف فابو علي الفارسي لا يدفع عن
الامامة في العربية وسعة الضبط والحفظ لما ينقله وهذه مصنفاته
في هذا الفن قد كثرت وانتشرت في الافاق وقلدت اعناق الفضلا
اطواق المنن ووجود رواية في البيت اثبت على خلاف روايته لا يقدح
فيما رواه مع استقامة معناه واجاد المص في تعبيره عن هذا القول بالزعم
ولعل الكلام في مسئلة تتعلق بالاعتقاد حتى يطرح رايه فيها لكونه على راي
المعتزلة اعاذنا الله من حسد يسد باب الانصاف **قال** وقيل للتشبيه
على حذف مضاف كصاحب خير **اقول** هذا الذي ينبغي التعويل عليه
اذ في جعل الكاف بمعنى على في هذا المثال المتحمل لاجرايها فيه على معناها
الثابت لها خروج عن الاصل بلا داع اليه ولا ثبت يدل عليه **قال** كما في قوله
وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجازم **اقول** تقدم
انشاد المص لعجز هذا البيت في حرف او وانشدنا هناك تمامه وتكلمنا
عليه فليراجع من هناك **قال** وزعم صاحب المستوفي ان الكاف تكف

بما ورد عليه بقوله واعلم انني وابا حميدٍ كالنشوان والرجل الحليم **اقول**
فالنشوان مبتدأ والحليم معطوف عليه والخبر محذوف اي كاينان ولو
لم يكن كما قدر لوجب ان يجرّ النشوان السكران والحليم الذي عنده اناة
وصبر اي انا وهو كالسكران والحليم من حيث ان النشوان يعبث بالحليم
ويتجرأ بالسفه عليه ويهزأ حالته والحليم صابر متحمل وهذه حالتي
لكن الشاعر سامحه الله تعالى بان عن عدم حلمه بقوله بعد هذا اريد هجاءه
واخاف ربي واعلم انه عبد لئيم فاي حلم واي كشف من الهجاء التجميل على المذكور
بهذا الوصف الذميم وغرضه اساذكره لا بعد هجوه لهذا الرجل الانفاه بما يكون
هذا المذكور بالنسبة الي المسكوت عنه من اوصافه كالمدح له وفي الحقيقة هذا
غاية الذم والهجاء وقولك اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه
مضاربه **اقول** الماجد الكريم والخزي الاهانة والاذلال والمشهد هنا
مصدر ميمي كالشهود بمعنى الحضور ومضرب السيف بكسر الراء اخره
شبر من طرفه **فان قلت** كيف جمع **قلت** هو مثل قولهم شابت
مفارقه وانما للانسان مفرق واحد ومثل قول الشاعر نصف
ناقة قال نعد للمثني اوصالا واصلا بالواو انما لها صلب واحد ولكنهم يقدرون
تسمية الجزء باسم الكل فيقع الجمع موقع الواحد وسيف عمرو مبتدأ ولم تخنه
مضاربه الخبر فكانه ولولا ذلك لخرج اناه بانه كونه لم يخذلني يوم تخصر فيه
كما ان سيف عمرو لم تخنه في مشهد قتال حيث لم تخنه مضاربه بان تنبوا
عن القطع بل مضي في كالعلي حسب المراد **قال** وانما يجوز سنده لانها اذا
لو سبكت انما المصدرية توصل بالجمل سمية **اقول** كما هو مذهب سيبويه والجمهور
التي يليهم بانها لا توصل بالاسمية وان ذلك لم يثبت اما اذا قيل بانها توصل

لا كما هو مذهب السيرافي والاعلم وابن خروف واختاره ابن مالك واستدل
عليه ناثبات منها قوله واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانت او هو عن قريب
راحل نح الاساي الاستدلال تو سيبويه الاشتبه لجواز ان يقال انها مصدرية
لا كافة **قال فان قلت** فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى
وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تاتينا اية كذلك قال الذين من قبلهم
مثل قولهم ومثل في المعنى نعت لمصدر فالمحذوف كان كذلك نعت له
ولا يتعدى عامل واحد لمعاقبين بمعنى واحد لا تقول ضربت زيدا عمرا ولا يكون
مثل توكيدا لذلك الاية ايضا منه كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد مفعل
توكيدا لهذا لذلك ولا خبر المحذوف تقديره الامر كذلك لما يودي اليه من عدم
ارتباط ما بعده بما قبله **اقول** مراده ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين
بمعنى واحد بريد بطريق الاستقلال واما اذا كان متعديا الي احدهما
استقلالا والي الاخر بطريق التبعية فلا مانع وفي كلامه اشارة اليه وقد
استعمل هذا السؤال علي امور **احدها** منع ان يكون مثل توكيدا كذلك
فيحتمل ان يكون مراده ان لفظ مثل لا يكون توكيدا للكاف من كذا اذ يحتمل
ان يكون المراد مجموع مثل قولهم لا يكون توكيد المجموع كذلك وكل مشكل
اما الاول فلانه لكاف مثلا اذا تشبه وليست احداهما ابين دلالة
عليه من الاخرى **واما الثاني** فضمير لانه اما ان يعود الي مثل او الي كذلك
فان عاد الي مثل فيصلح انه لا تاكيد لا يكون ابين دلالة علي المقصود من المؤكد
فيمتنع مثل قولك ضرب زيد عمارا حمارا ولا شيء مثل هذا احد وان عاد الي كذلك
فا بين ثبته انه كانت من حيث التعريف باعتبار ان كذلك مشتمل علي تعريف
الاشارة وفي الثاني التعريف المستفاد من اضافة القول الي الضمير والمضاف

الي الضمير في مرتبته عند بعضهم والضمير اعرف من اسم الاشارة علي المختار
والاقرب انه اراد ان ذلك ابين من حيث انه يفيد تعيين الاشارة اليه وهو
القول المعين لا ان احتمال دخول غيره فيما يراد هو لعمومه يشمل غير
ذلك القول المعين ايضا فليس كالاول في الدلالة علي ذلك للغرض المخصوص فقط
نعم غاية هذا ما ظهر لي في تقدير مراده ولا يخلو عن بحث فان الاضافة
في قولهم عهدية والمعهود هذا القول المتقدم فلا عموم له ولا شمول لغير
ذلك القول المعين فلا نسلم ان الاول اظهر في الدلالة علي المراد **الامر الثاني**
ادعاؤه امتناع التاكيد في نحو هذا ابل يفعل لما ذكره فيه بحث ويقال
انما امتنع لان هذا انما يؤكد لفظي وهو اعادة اللفظ الاول بعينه وبنوعه
بمرادف له وهذا ازيد ليس كذلك فان زيد ليس لفظ هذا ولا مرادفا له
الامر الثالث دعواه امتناع ان يكون كذلك خبر مبتدأ محذوف لما
يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله وهذا فيه بحث فانه
ان اراد انه لا يكون ارتباط اصلا فليس كذلك لان الارتباط بحسب المعنى حاصل
وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل الذي من قبلهم وكذلك خبر مبتدا
خبر محذوف اي الشان او الامر الفعل الذي من قبلهم كذلك والمعنى ان عادة
المعاندين جرت علي نحو ما شهرتم هذا من هولاء اسوة فقوله قال الذين
من قبلهم مثل قولهم بيانا وتفسيرا للشان او الامر انت ترى كيف ارتبط هذا الكلام
بعضه ببعض بحسب المعنى وان اراد انه لا يكون ارتباط لفظي فلا يضر مع حصول
الارتباط المعنوي **قال** قلت مثل بدل من كذلك وبيان **اقول** يريد
مثل قولهم بدل من قوله كذلك وعطف بيان فان قدر الكاف اسما على ما يراه الاخفش
والفارسي وجماعة فالبدل واضح وعطف البيان مشكل علي راي الجمهور لان شرطه

التعريف

التعريف عندهم ومثل نكرة ثم تقدير الكاف اسما علي ما يراه بمعنى مثل في السعة
مخالف لقول شيخ المحققين وان تقدرها حرفا فما هذا البدل والبيان وهل
يبدل الاسم المضاف مع المضاف اليه من الحرف الجار مع مجروره او تعطف
عليه عطف بيان فتامله **قال** بل زيادة الاسم لم تثبت **اقول**
اجاز الكوفيون زيادة حين في مثل زيد حين تعرف ووجد في قولهم
وجهه حين ونثم وقد راى بعضهم زيادة اسماء الزمان كيوم وحين
عند اضافتهم الى اذ في قولك يومئذ وحينئذ لان ذلك اليوم والحين
هو مدلول اذ وقد اكتفي بها وحدها في قول الشاعر نهيتك عن طلابك
ام عمرو ه بعافية وانت اذ صحيح وقد تاول ذلك قوم علي ان الحين
هو المعتمد وسيقت اذ لتدل علي حصيبه بنفسها وعلي ما حذف بعدها
هو مراد تنبوا بيتها قال هولا وذلك انهم ارادوا قطع يوم وحين عن
الاضافة مع التعريض لم يصلح لتعويض التنوين فيه من الجملة المحذوفة
اذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي له من اصله فلا يحمل تنوينه علي غيره
فجاءوا باذ لانها للماضي الذي تحرزه وعصيبا للدلالة علي المحذوف بالتنوين
الذي تقبله فقالوا حينئذ اي حين اذ كان ذلك ولهذا قل ما يوجد
في كلام العرب اذ هذه المنفصلة نا الغيان مضافة غير منونة **قلت**
لكن هذا كما قال بعض الفضلاء المتاخرين لا اعلم من يدعون زيادة الحين لان
اذ تغني عنه لانه يحصل الزمان مصته كما اكتفي بها في البيت المتقدم **قال**
وانما يتمسك القائل بزيادة مثل في قراءة ابن عباس رضي الله عنه بما امنتم به
اقول هي شهادة حق لا كلام في ثبوتها **قال** وقد اولت قراءة الجماعة
علي زيادة الباء في المفعول المطلق **اقول** المنصوص زيادتها في المفعول

به واما المفعول المطلق فلم ارهم تعرضوا الي زيادتها فيه فالتخريج علي هذا
غير مرضي فيما يظهر **قال** ويقال الكاف اسم موكد بمثل **اقول** اجازه
الزمخشري رضي الله عنه فقال في الكشاف ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه
كررت للتوكيد **قلت** لكن يلزم عليه اضافة الموكد الي التاكيد وقد
جعلوا منه اضافة اسما الزمان المبهمة في نحو حينئذ ويومئذ وقد
اسلفت في الكلام علي اذ ان ذلك من الاضافة السائغة فراجعه قالوا
ويقع هذه الاضافة اعني اضافة الموكد الي التاكيد في غير اسما الزمان
كقوله يخاطب صنفين طرفاه فقلت انجوا عليها نجا الجلد انه سيرضيكما
منها سنام وغاربه قال الفرا اضاف النجا الي الجلد لان العرب تضيف
الشي الي نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين ولدار الاخرة وكذا
في الصحاح ومذهب الاكثر البصريين ان مثل هذا في غاية الندور فلا
يقاس عليه ولا ينبغي تخريج التنزيل علي مثله ومعني الجواز بالا الجلد عنها
واسلخاه والغارب ما بين السنام والعنق **قال** ما علي ذلك من قال فصيروا
مثل كعصف ماكول **اقول** هذا البيت من مشطور السريع الموقوف
والعصف ورق الزرع عن الفرا وقال الحسن في قوله تعالي فجعلهم كعصف
ماكول اي لزرع قد اكل حبه وبقي تبنه كذا في الصحيح وينبغي ان يكون
الكاف في البيت اسما ضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليه
اما اذا جعلت حرفا وجعل مثل مضافا الي عصف لزم قطع الحرف الجار عن
عمله بلا كافه من العمل اللهم ان يقال تنزل منزلة الجزو من المجرور كما
ادعاه الزمخشري في قراة الاعمش وما هم بضاري به من احد ان النون
من ضاري حذفت للاضافة وانه اضيف الي احد ولم يضر وجود من لانه

حملت حرا

حملت حرف من المجرور وسياتي فيه كلام ان شا الله تعالي **قال** ولا يقع كذلك
عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم **اقول**
هو من مشطور السريع المكشوف وقبله بيض ثلاث كنعاج الجم جم
جما وهي التي لا قرون لها **و** البرد حب الغمام **و** المنهم ينشد بالميم الذايب
يريد انهن اسنانهن في البياض والنقا كالبرد وهذا عند غالب اهل الهند معيب
وانما يستحسنون اذا كانت سودا مظلمة كالليل البهيم ولذلك تعاني نساوهن
المغيرات خلاف الله صبغ الانسان بالسواد حتي تصير اشبه شي بالفحم وكانهم
لم يسمعوا قول القايل كانما تبسم عن لولو منضد وبرد او اقاح **و** لا قول
الاخر تبسم عن برد حسبته اديمه من حر انفاسي فكنت الذايبا **و** لا قول
الاخر يا كحل الحل يا كاظم جرت علي كما جار علي الغنتور وانت بان تنحي
احرا ثم شاركت في قلبي قاحي لثغورها ولا قول الاخر تبسمت فرايت ذرت
لما تبسمت فقلت عقلك مفسوم علي فيك امنه حدثت ام عنه ابتسمت
لقد ملات سمعي وطرفي منه آليك ولتكف لقلم عن شوطه لهذا مبدا اني تنسع
فيه المجال **قال** والثاني ان تقع هي ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجي
وما تخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا **اقول** فيه لف
ونشر غير مرتب ولو قال كالغيث والليث لكان مرتبا بلا كلفة واعلم
ان الذي ينبغي ان تحمل فيه الحرفية مثل عجبني الذي كزيد لانه شايع فصيح
ولو كانت الكاف فيه اسما لم يكن كذلك لانه حذف صدر الصلة مع غير اي
لا يقع فصيحا شايعا الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا واما البيت فالصلة
فيه طويلة فلا يتعين فيها الحرفية **قال** خلافا لابن مالك رضي الله عنه
في اجازته ان يكون اسما مضافا ومضافا اليه علي اضمار المبتدا كما في قراة بعضهم

بالتقيد مفرده الحولان انعلان وهو نبت كالبابونج
حواليه ورق ابيض ووسطه اصفر ويجمع علي
اقاحي ويعرف بالبابونج

تماما علي الذي احسن وهذا التخريج للفصيح علي الشاذ اقول قد يكون
مراده مجرد التنظير في حذف المبتدا من صدر صلة غير اي لا يفيد كونه
فصيحا او شاذا فلا يرد هذا الاعتراض اقول واما قوله وصاليات
ككما يؤثفين قال جر صاليات بالعطف علي المجرور الذي قبله في قوله
لم يبق من آي بها يحلين غير رماد وخطام كنفين وغير ودّ جاذل وودين الاي
جمع اية وهي العلامة ويحلين يوصفن يقال حليت الرجل اذا وصفت حليته
والخطام ما تكسر من اليبس والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل الراعي
فيه اداته ومنه قول عمر في ابن مسعود رضي الله عنهما كنيف ملئ علما وحفض
كنفين علي التثنية من خطام و واصله وتد سكنت التاء ابدلت دالا
وادغمت والجاذل بالجيم والذال المعجمة المنتصب مكانه لا يبرح والاحجار
بردي واراد بالصاليات الحجارة التي جعلت اثافي من صلي بالنار اي احترق
اقول يلزم عليه نسبة الصلي بنفسه فالصواب ان يكون المراد بالصاليات
الحجارة فيتضح تشبيهها بالاثافي ومعنى يؤثفين يجعلن اثافي القدر وجا به علي الاصل
والاكثر في الاستعمال يثفين كيكرمن يعني ان الشاعر رآها لم يبق لتلك المنازل
من علامات ما توصف بها حليتها غير ما ذكره من تلك الاشيا قال
فيحتمل ان الكائن حرفان الكنا ولها ثانيهما كما قال ولا للما بهم ابدا دوا وان يكون
هو بجزئيته وصدره فلا والله لا يلفى لما بي
قال وان يكونا اسمين اكدا ولها ثانيهما وان يكون الاول حرفا والثانية اسما
اقول اذا كانا اسمين فينبغي ان تكون الاولى مضافة الى الثانية والثانية
مضافة اليها ولا تنصرف الاضافة فذهب التاكيد بناء علي ما سيق ونفي عليه من الاحتمال
ان يكون الاولى اسما والثانية حرفا وكانه انما اسقط هنا لما يلزم عليه

من فصل

من فصل الجار بين المتضايفين ولا يستانس له بنحو لا ريا بالزيد عند من
جعل زيدا مضافا اليه واللام مقحمة لان هذا اللام معتوبه لمعنى الاضافة
بخلاف الكاف قال وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب وهي لاحقة لاسما
الاشارة نحو ذلك وتلك وللضمير المنفصل المنصوب في قولك اياك واياكما
ونحوهما اقول انما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لان فائدته في غير
وتلك الغاية في اسم الاشارة كونه مخاطبا به واحدا او اثنان او جماعة
اما من قبيل المذكر او من قبيل المؤنث وفي الضمير المنفصل المنصوب الدلالة
علي ما يراد بقولا يقال من الاسما ما يدل علي معنى في غيره كاسما الاستفهام
والشرط فهلا كانت كاف الخطاب كذلك لانا نقول اسما الاستفهام والشرط
دالة علي معنى في نفسها وعلي معنى في غيرها وكاف الخطاب لحرفيته لا تدل
الا علي معنى في غيرها فلذلك حكم بحرفيتها اذ الحرف هو ما تدل علي معنى الا في غيره
لا الذي تدل علي معنى في غيره علي ما حرره بعضهم وايضا فلو كانت الكاف المذكورة
اسما لزم ان يكون مضافا اليها اسم الاشارة وهو لا تضاف قال هذا هو الصحيح
اقول يعني بالنسبة الى الكاف لاحقة للضمير المنفصلة المنصوبة
فان فيه خلاف مشهور ومذهب الجمهور انه حرف وهو الصحيح كما ذكر المص
وذهب الخليل والاخفش والمازني الى انه اسم واختاره ابن مالك مستندا
الى امور منها ان الاسم الظاهر المجرور بالاضافة وقع بعد الضمير فيما رواه الخليل
اذا بلغ الرجل ستين فاياه واياا الشواب فثبت انه مضاف لما بعده كما في
كان او غيرها والمضاف اليه اسم وهذا عند المخالفين محمول علي الشذوذ فلا
حجة فيه واما الكاف اللاحقة لاسما الاشارة فحرف بلا خلاف ثم هذه الكاف
الحرفية فيه ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب في التذكير

والتانيث والافراد والتثنية والجمع كالكاف في ضمير المخاطب وهذه اللغة
الفصيحة والثانية ان تفرد مفتوحة في الاحوال كلها فلم يقصد بها على
هذه اللغة الا التنبيه على مطلق الخطاب فقط والثالثة ان تفرد
مفتوحة في التذكير ومكسورة في التانيث فلها على هذه اللغة حالتان
قال ولا ارايتك بمعنى اخبرني نحو ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني
الى يوم القيامة **اقول** معنى ارايت في الاصل علمت الرؤية علمية
او ابصرت ان جعلت لكنها نقلت عن هذا المعنى الى اخبرني بدليل انك
تقول ارايت زيدا ما صنع فيقال في جوابه سافر مثلا ولا يقال لا ولا نعم
ولو كان الاستفهام على اصله لقيل ذلك لان الهمزة اذا طلب التصديق
كما يقال لك اجاء زيد فيقال نعم او لا واختار المص ان تكون منقولة
من رايت بمعنى اعلمت لا بمعنى ابصرت مستندا الى ان هذه متعدية الى
مفعولين يعني ان زيدا في قولك ارايت زيدا ما صنع مفعول اول وما صنع
مفعول ثاني نادر هذا من الانشا المنقول انشا يعني هذا الكلام كان
ولا انشا هو الاستفهام فصار انشا هو الامر اذ هو بمعنى اخبرني وقال
الرضي ارايت بمعنى اخبر منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه
قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل
الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا
به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله
الاية كم وليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد بعدها انهيت بذلك المنصوب
او لم تات من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحالة المستخبر عنها قالوا ولا محل للجملة
المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها المخاطب

ولما قلت

ولما قلت ارايت زيدا قال عن اي شي من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو
بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا كما
ظن بعضهم هذا كلامه **قلت** يرد دليلا على بطلان ما ظنه بعضهم من كون
تلك الجملة مفعولا ثانيا كما هو راي المص وله وجه ظاهر جار على القواعد
في المنصوب في قولك ارايت زيدا ما صنع لا يظهر وجه لنصبه الا على ان يكون
مفعولا اول كما يلزم ان يكون الجملة الواقعة بعده في محل نصب على انها المفعول
الثاني واما على ما ذهب اليه الرضي فلا يصح ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض
اي اخبرني عن زيد وان كان في كلامه ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب
على اسقاط الخافض ليس بقياسي في مثل هذا والا مفعولا بلا ارايت لان معنى
الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار **فان قلت** ما معنى
قولكم مفعولا اول وثاني واخبر انما يتعدى بنفسه الى واحد ويتعدى الى الثاني
بالباء تقول اخبرت زيدا بكذا او اخبرت عن عمرو بكذا فيتعدى الى اخر بعن **قلت**
هذا المذهب من دليل التفريع عليه وانما هو مبني على مذهب من يرى ان اخبر
يتعدى بنفسه الى ثلاثة كقوله وخبرت سودا الغميم مريضة فاقبلت من
اهلي لمصر اعودها فالتاء هو المفعول الاول لكنه استعمل الفاعل وسودا الغميم
هو المفعول الثاني ومريضة هو الثالث واذا قلت ارايت زيدا ما صنع
فالاول محذوف دائما لكن يتعلق غرض بتقديره فتركا اذا كان قصدك من
المخاطب ان يخبرك انت وضميرك هو المقدر الى اخبرني وانما يتعلق غرض
من يلقي اليه هذا الخبر لم يفد ان اصلا وتركه نسيا منسيا وزيدا
هو المفعول الثاني وما صنع هو الثالث وانما سميناها اولا وثانيا باعتبار
انهما اللذان كانا مبتدا وخبرا في الاول وان الاول لا يذكر اصلا كما مر فلذلك

لم يتعرض اليه في الذكور هنا قال ويرد صحة الاستغنا عن الكاف اقول
يعني ولو كانت فاعلا لم يستغن عنها اذ الفاعل لا يحذف عنه كما انه كذلك
عند البصريين وانما يقول بجواز حذفه الكسائي من الكوفيين والدليل
على صحة الاستغنا قوله تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ارايت
ان كان على الهدى او امر بالتقوى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم بان الله يرى
قال وانها لم تقع قط مرفوعة اقول اما بطريق الاصالة فمسلم
ولكن لم لا يجوز ان يكون مرفوعة بطريق النيابة عن ضمير وقع كما يقول
الاخفش في لولاك قال وقد يلحق الفاظا اخر شذوذا اقول
كقولهم ابصرك زيدا وليسك زيد قايما ونعمك الرجل زيد وبيسك الرجل
عمرو وكذا قولهم في بعض الحروف بلاك وكلاك ذكره ابن الجني الراي قال
وحمل على ذلك الفارسي قوله لسان السو تهديها الينا وجنب وما حسبتك
ان تحينا اقول اللسان بجارحة الكلام يذكر ويجمع على السنة كحمار
واحمرة ويونث ويجمع على السن كذراع واذرع قال الجوهري وقد يكنى بها
عن الكلمة فيونث قال اعشي باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من علو لا عجب
منها ولا سخر وهذا هو المراد في بيت المتن والحين بفتح الحا المهملة الهلاك يقال
حان الرجل اي هلك و علو في البيت الاعشي مرخم في غير الندا للضرورة
قال ان يكون اسما مختصرا من كيف قوله كي تجنحون الى سلم وما ثيرت
قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم اقول تجنحون تميلون و السلم بفتح السين
المهملة وكسرها مع سكون اللام الصلح وما ثيرت قتلاكم لم يعمل من قبلهم
بثار ثار القتيل وبالقتيل اي قتلت قاتله و لظى و الهيجا الحرب كما
في البيت و تضطرم تلتهب والمراد لظى الحرب شدتها واحتدادها

فهو

فهو استغنا والاضطرام تزايد والجملتان من قوله وما ثيرت الى اخره
من الحال المتعددة ذو حال الفاعل في تجنحون فان قلت
الواو من قوله ولظى الهيجا على هذا عاطفة لا حالية ولا ضمير في هذه
الجملة لذي الحال فكيف صح ذلك قلت اما ان يجعل اللام نيابة
عن الضمير على راي بعضهم اي ولظى هيجاكم تضطرم او يجعل الضمير محذوفا
اي فيكم او بسببكم ويكون ولظى الهيجا فيجوز ان يكون حالا من الحال المتداخلة
فيكون وما ثيرت قتلاكم حالا من فاعل تجنحون ويكون ولظى الهيجا
تضطرم حالا من قتلاكم قال وان لو كانت حرف تعليل لم تدخل عليها
حرف تعليل اقول خصوصية التعليل هنا لغو ولو قال ولو كانت
حرف جر لم تدخل عليها حرف جر لكان مستقيما وسلم من ذلك قال
ومثله في الاحتمالين قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي اقول هذا
صدر بيت عجزه فتتركها شنا ببيدا بلقع الشن او الطيران للذهاب
السريع والقربة بكسر القاف اداة من جملة مجرورة من جانب واحد
تستعمل والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق والبيدا بالمد
وفتح الموحدة اوله الارض التي يستبيد من يدخل لها اي يهلك والبلقع
على وزن جعفر التي لا شي بها يقال ارض بلقع وبلقعة ايضا على
ان تعليلية مؤكدة اللام ومصدرية مؤكدة بان قال لكن يترجح
التقدير الاول بوجوه احدها ان ان ام الباب فالاولى الاعتنا
بشانها فاذا جعلت كي تعليلية لزم ان يكون ان هي الناصبة
فتعينه وكان بها تستحق من الاعتنا بشانها حيث لم تعزل عن عملها
والثاني انما كان في بابه لا يناسب ان يجعل توكيد الغيره حتما

لبى باصل في ذلك الباب والثالث ان هي التي وليها الفعل فكانت لقربها
منه ومجاورتها اياه احق بالاعمال مما لبى كذلك اقول ولا نظهر ان بعدها
الا في الضرورة كقوله فالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر
وتخدعا قال المنح الاعطا يقال منحه يمنحه بفتح النون في الماضي وفتحها
وكسرها في المضارع وهو متعد الى مفعولين وها في البيت اكل الناس والثاني
لسانك والمراد حلاوة لسانك وطيب كلامك والغرور الخدوع وتقو
ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل الاظهار
بعدها قليلا ولم يصرح بكونه ضرورة كما فعل المص اقول وقولها تير
واوقدت ناري السمر حولها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله لان لام
الفعل لا تفصل بين الفعل وناصبه قال الرد على الكوفيين بذلك ظاهر
لانهم بنوا فقولهم على ان اللام في مثل هذا جارة فيلزم ذكر من الفصل بها
بين الحرف الناصب وهو كي ومنصوبه وهو يبصرانها اذا جعل النصب
في البيت بان مضمرة كما يقول البصريون وكي جارة تعليلية اكدت بلام
وهو اللام انتفى هذا المحذور نعم يلزم الشذوذ من جهة ان هذا التاكيد لم
يسمع من كلامهم بل هو احف من نحو قوله ولا للما بهم ابدا دوا الاختلاف اخرهما
لفظا في بيت حاتم اقول الظاهر ان قوله في البيت متعلق بداخل اذ
المعنى وهو داخل في البيت والضمير من داخله عايد الى البيت فيلزم
تعدي العامل الى ضميره وظاهره معا وهو محذور عندهم فكيف السبيل الى
التقصي من عهدة ذلك قلت من وجهين انا لا نسلم عود ضمير داخله
الى البيت بل هو مفعول مطلق عايد الى الدخول المفهوم من داخل اي وهو
داخل في البيت الدخول كما في قال الوافي قوله هذا سراقة للقران

بدرسه الثاني على تقدير تسليم ان الضمير عايد الى البيت لا نسلم
ان الظرف لغوا يتعلق بداخل بل هو مستقر وداخله خبر اخر جي به
بيانا للمراد بالاستقرار الذي تعلق به الظرف قال واجاب عن الاول
بان الاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية
عن الصدر اقول فقد ذهب بعض اليها ذا لا تلزم صدريتها وانها كذلك
عند العرب فان صح ذلك سقط الاعتراض الثاني ونقل عن ابن المرحل
المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيها غير صدر وقال
ابن مالك في كتابه المسمى بالتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما تضمنه قول
ماذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب
التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب
قول ام المومنين رضي الله عنها وتقضبها ونعدها في الدنيا والاخرة
اقول ماذا واجاز بعض العلما رضوان الله عليهم وقوعها تمييزا لقولك
لمن قال عندي عشرون ماذا هذا كلامه قلت وفي الكشاف
في سورة هود فان قلت وقعت عاية لماذا قلت لقوله وتصنع
الفلك وفي سورة الكهف فان قلت هو استدراك لماذا قلت
لقوله الغرب فاستعملها في الموضعين جارة عن الصدر وتعليقها
لماذا محذوف متاخر فيه لعله المتقدم يمكن ولكن اذا ثبت بالنقل استعمالها
غير صدر كما في عنيت عن التقدير كم قال على وجهين خبر به بمعنى
ليس واستفهامية بمعنى اي عدد اقول على وجهين جار ولو خبر
مرفوع على انه خبر ثاني واستفهامية مرفوع عطفا على هذا الخبر الثاني ولا يصح
نصبها على الحال الا بكونها من بدل التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله وبشرط

كان في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبنا ولزوم التصدير
قال اما كونهما اسمين فلجرهما بالحرف والاضافة في نحو بكم درهما اشتريت
وغلام كم رجلا ملكت وبكم شي احسنت اليك ومثل كم حبيب ظرفت به
ولوقوعهما مسندا اليهما لفظا ومعنا في نحو كم رجلا جاك وكم ملك امس
ليك ومعنى لا لفظا في نحو كم عبدا اعتقت وكم حرا اكرمت فان المفعول به
مسندا ليه بحسب المعنى اذ قولك ضربت زيدا في معنى زيد ضربت ولا معنى
لاسناد ذلك وامكان مع انه قد يقع ما بما عدا الفاعل في نحو ضرب زيد فيكون
مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به
ابن الحاجب وغيره واما كونهما مبهمين فلا خفا في انهما وضعا كذلك واما افتقارهما
الى التمييز فلمكان وضعهما على الابهام وليس افتقارهما الى التمييز بحيث لا يحذف الا بدليل
كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في
الاستفهامية وكم عندك بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام
بخلاف غيرهما من الاعداد فانها تدل على تمييز معينة فيجوز الا يوتى لها
بتمييز البتة لان فيها ما يغني من جهة الدلالة على الدلالة المكية المعينة
وان حمل جنسها واما بناوهما فقال ابن الحاجب بنا كم في الاستفهامية واضح
وذلك لتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا كم رجلا عندك معناه ا
عشرون رجلا او ثلثون لفظا باحدها او لتضمنها معنى انشا التكثير وهو بالحرف
في الخبرية اما لكونها موصوفة وضعا الحروف عندك غالبا فاشبهت ما تضمن
معنى الحروف انتهى وعليه سوالات منها ان شبه الاسم للحرف في مجرد اللفظ
لا يوثر البنا وقد مر السبب عليه ونذا حسن ما لك في التسهيل حيث قال
وبنيت في الاستفهام لتضمن معنى حرفه وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظا

ومعنى

ومعنى وجوابه ان الشبه لفظا ظاهر واما معنى ففي جهة ان كلا منهما لعدد
مبهم ومنها انه كيف ساغ ان يكون في الخبرية معنى انشا التكثير مع ما بين الخبر
والانشا من التنافي قلت ان الانشا في كم من جهة التكثير القايم بنفس
المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتبار ان طابق فصدق والا
فكذب فاذا قلت كم رجال عندك فله جهتان احدهما التكثير الذي قام
بذهنك ولا وجود له في الخارج وبهذا الاعتبار يكون كم انشائية والاخرى
كثرة الرجال المخبر عنها بالعددية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار يكون
خبرية هذا معنى ما قرره ابن الحاجب قال الرضي وفيه نظر اذ هذا الذي ذكره
يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه
خبرا ولا يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لكنك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق
بافضلية زيد وكذا لو قلت زيد قايم فهو خبر بلا شك لا يدخل التصديق
والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت
بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل
او ليس بحاصل ومنها انه يوخذ حرف للتكثير حتى يقال بتضمنه وجوابه
ان يقال هو موجود وهو من الاشعارية ورب هذا ان قيل بدلالته على
على التكثير والا فالمفيد كذلك مقدر واقرب من هذا كله ان يقال سبب بنا كم
شبهها بالحرف وضعا وهذا سبب مشخص موجود في وجهي الاستفهام
والخبر واما لزوم التصدير فليس على اطلاقه لان ما قبلها اذا كان مضافا
او حرف جر يعمل فيها واما الذي لا يعمل فيها فمتقدم عليها الفعل وشبهه
لاستحقاقها للصدر استفهامية كانت او خبرية اما الاستفهامية فبسبب
استحقاقها كذلك واضح واما لزوم التصدير فليس على اطلاقه لان

مانحن فيه اذا كان بمضاهاتها الخبرية فلا جرم لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما
وجب لرب لما تضمنته من المعنى الانشائي وقد عرفت ما يرد عليه واما جاز تقدم
الجار عليها لان ما حرا الجار المجرور ممتنع لضعف عمله على ان الجار تنزل من المجرور
منزلة الجزء منه وكان كم كلمة واحدة قال واما قول بعضهم في الم يروا كم
اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ابدلت ان وصلتها من كم فمردود
لان عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل البدل منه يروا فكم لها
الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها وان قدر اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل
اقول عدم تسلط اهلكنا عليه واضح اذ لا معنى لقولك اهلكنا انهم
لا يرجعون واعراض مبني على حرف واحد وهو ان كلمة كم معمولها في المبدل
منه فاذا كان مراد هذا القائل ان المبدل منه هو جملة كم اهلكنا قبلهم من
القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض اصلا وراسا اذ التقدير الم يروا
انهم اليهم لا يرجعون ولا غبار عليه وغاية ما في الامر انه عبر عن الكل بالجزء الذي
هو مصدر معتنى به والقرينة عدم استقامة هذا الكلام على ارادة هذا الجزء
بمفرده وهذا امر شائع لا ينكر فيه ولا مانع منه ولا ينبغي ان يحمل على قائله انه اراد
غير هذا قال وان وصلتها مفعول لاجله اقول والتقدير لانهم اليهم لا يرجعون
والعامل الذي يتعلق به هذا الجار والمجرور اهلكنا اي اهلكناهم لاجل هذا
المعنى ولا يظهر تعلق ذلك بفعل الرؤية قال وجوز ابو البقاء كونه
ضميرا للاهلاك المفهوم من الجملة اقول يريد من فعل الجملة اذ الاهلاك مصدر
هلك واحده لا مصدر الجملة باسرها قال احدها ان الكلام مع الخبرية
متحمل للتصديق والتكذيب اقول يعني باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير القائم
بنفس المتكلم فان هذا معنى انشائي لا يقبل تصديقا ولا تكذيبا كما قرره ابن

الحاجب

الحاجب وقد مرّ بنا عليه قال الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع
اقول وجه كونه مفردا مع انه لا يكون الا مجرورا ان الخبرية لما كانت للتكثير
شابهت العدد الكثير الصريح اعني المائة والالف ومميز الكثير الصريح
مجرور مفرد فلذلك مميزها يشابهه واما مجيئه مجموعا فلان العدد
الكثير في لفظه ما ينبئ عن كمية الكثرة صريحا وكم الخبرية ليست مثله
في التصريح فجعل جمعه مما يناسب معنى التصريح في مثله قال لا يدعو
النص خلافا للظاهر وقد قال في القاموس والملك بالفتح ككتف وامير
وصاحبه والجمع ملوك واملاك وملكا وملك كركع انتهى فلم تجعل بعض
الاكوار مرعاة عن غيره والله اعلم كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا
اقول الملوك جمع ملك بحذر وفي الصحاح والملك مقصور من مالك او
مليك قلت وفيه نظر وبا وكذلك والسوقة بضم السين المهملة وبالقاف
خلاف الملك يستوي فيه الواحد والجمع والمونث والمذكر والبيت شاهد
على مجيء مميز كم الخبرية مجموعا ومفردا وهو من بحر المديد والجزء الرابع منه
وهو اول العجز مشكول وهو زحاف مستقبح عندهم ووزن الجزء المذكور وهو
قوله ونعيم بدون تنوين فعلات قال وقال الفرزدق كم عمة لك
يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري اقول هذا انشده شاهدا اخر
على مجيء تمييز الخبرية مفردا والفدع بفتحتين اعوجاج الرسغ من اليد
والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى ... وهو المشي على ظهر القدم وارتفاع
اخمص القدم حتى لو وطئ الفدع عصفورا ما اذاه وهو عوج في المفاصل
كانها زالت عن مواضعها واكثر ما يكون في الارساغ خلقة كذا في القاموس
والرسغ كالقفل مفصل ما بين الساعد والكف والساق والقدم ومثني

الابسر من كل شي والعشار بالكسر جمع عشرا وهي الناقة التي اتت عليها منذ يوم
ارسل عليها الفحل عشرة اشهر وعرض الفرزدق بهذا البيت دم جرير والاستخفاف
به لان معناه ان كثيرا من عماتك وخالاتك كن من جملة حدمي ورعاة اعلي
قال على عشاري يريد على كره مني لان على تستعمل فيما يعود بالضرر بخلاف
اللام قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وهذا من العرر وقد
غاية غاية الاو العمر لان معناه كنت استنكف ان تحلبن عشاري وان
يدخلن في زمرة رعاتي وحدمي لحسبهن ولما بهن من العيب **اقول** ولا يكون
تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين **قال** وجه ما ذهب اليه
البصريون من تمييز الاستفهامية لا يكون الا مفردا منصوبا على ما قرره ابن
الحاجب وغيره انها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما و وسط
العدد مميزه منصوب مفرد كناية فلذلك مميزها هو كناية عنه واعترض عليه
الحديثي بان حملها على الوسط دون غيره ايضا تحكم قال فالواجب ان يقال
الاستفهامية مميزة منه لما كانت مفتقرة نعدد فرق بهمزة الاستفهام اشبهت العدد
المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما كما قيل احد عشر درهما **اقول**
وهو ايضا ضعيف والاولى الاحالة في مثل ذلك على السماع ولا ضرورة تدعوا
الى ارتكاب هذه الاوجه الضعيفة المتكلفة واما الكوفيون فجوزوا كون مميز
الاستفهامية جمعا قياسا من جوز في اثني عشر اسباطا كون اسباطا تمييزا و
منهم الزمخشري رحمه الله تعالى عند ان جعله هنا قال ابن مالك في التسهيل
وما اوهم ذلك فحال والمميز محذوف اعني انك اذا **قلت** كم لك غلمانا فالتقدير
كم نفسا مستقرا لك في حالة كونهم غلمانا فحذف التمييز والجمع منصوب على

الحالية

الحالية وان سمع من العرب كم غلمانا لك لم يأت هذا التخريج الا على راي
الاخفش في نحو زيد يمر الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك **قال** والخامس
ان مميز الخبرية واجب الخفض **اقول** وخفضه على ان كم مضافا اليه
حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد والمميز فيه انما خفض بالاضافة
وذهب الفراء الى انه مخفوض من مقدرة وعمل الجار المقدر وان كان في غير
هذا الموضع نادرا الا انه لما كثر دخول من على مميز الخبرية نحو وكم من قرية
وكم من اية ساغ عمل مقدرا الا ان الشيء اذا عرف في موضع جاز تركه
لقوة الدلالة عليه **قال** ويجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير
والجر خلافا لبعضهم **اقول** والمجوز للجر قصد تطابق كم ومميزها
في الجر بالحرف نحو على كم جذع بيتك وبكم رجل مررت **قال** وهو
بمن مضمرة وجوبا **اقول** زعم الرضي انه يجوز اظهارها فقصد التطا
قلت لبى هذا توجيها لوجب كونه من مضمرة فينبغي ان ينظر في
وجهه ولم يلح لي فيه شيء وانما التزموا النون المجرور بعدها من كما ان
البدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة نحو كيف زيد اصحيح
ام سقيم **قال** وافرد الضمير حملا على لفظ كم **اقول** او على انه عائد على مجموع
من تقدم كما في قولك النسا فعلت **قال** وشرعا تحذف وقد يدل كم
عليها بالمذكورة **اقول** لك ان يعتقد في قدعا كونه معرفة اذ هو
كلمة اريد بها لفظها فيكون علما عليه ونصب محذوفه على انه حال
منه ومدلوله مرفوع خبر محذوف اي هي مدلول عليها ويجعل هذه
الجملة حالا اخرى او صفة للحال وكان نحو كلام ابن هانئ الكلبي على
انها صفة لقدعا بناء على انه نكرة والمعنى لكونه قد وصف لمسماه بقدعاء

اي بكلمة مسماة بذلك كما يقول رب زيد العينة اي مسمي بهذا الاسم لغيره ويقع
مثل هذا في كلام المصنفين كقول ابن الحاجب في الكافية والعلم الموصوف
بابن مضافا الي علم يختار فتحه وقد وقع مضاف بالجر في بعض نسخها او وجه
ما ذكر قال ونظيره زينب وهند قامت اقول دليل ان نقول
حذف من الاول لدلالة الثاني ولك العكس لكن الحذف من الاول اولي عند
سيبويه لعدم الفصل كاين قال ولهذا اجاز الوقف عليها بالنون لان
لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية قال انظر قوله
لان التنوين بما ذا يتعلق فاذا كان بجاز وهو الظاهر بهذا الفعل فقد ذكرت
علته اولا نقول ولهذا بما هذه الثانيه والعامل لا يتعدي الي معمولين
من نوع واحد الا باتباع فيمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول لانه ادل علي
المقصود من الاول قال وبين مالك واستدل عليه اقول استدل
مبني للفاعل وفاعله ضمير يعود الي ابن مالك قال قال الرضي دخلت كاف
التشبيه علي اي التي هي في غاية الابهام فاذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل
كذا في كون المجرور بها مبهما عند السامع الا ان في ذا اشارة في الاصل الي ما
في ذهن السامع به بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل
عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا
ان مثلا بعدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم فاي في الاصل
كان معربا لكنه انمحي عن الجزئين معناها الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد
بمعني كم الخبرية فصار كانه اسم مبني علي السكون اخره نون ساكنة كما في
من لا تنوين تمكن فلهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له خطا
قال ومن النصب قوله اطرد الياس بالرجا فكاين آلما حم يسره

كأين

بعد عسر اقول الطرد الابعاد يقال طرده بفتح العين في الماضي وضمها
في المضارع واليأس القنوط والرجا بالمد الامل وطمع وقوع الشيء وقصره الشاعر
للضرورة والالم اسم فاعل من قولك الم بالالم اذا توجع و[illegible] در ونظير يقول
لا تقنط فترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عادم قدر يسر الله غناه بعد فقره
واذا كان كذلك فباب الامل مفتوح فلا تنسد هبا القنوط قال وقوله وكاين
لنا فضلا عليكم ومنه قديما لا تدرون ما من منعم اقول كاين بالالف
بعد الكاف تليها همزة مكسورة فنون ساكنة لغة في كاين المتقدمه وقال يونس
هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولي الي انه بنوا من المتكلمين لما وكبوها
صيغة فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فا اي صارت عينا وحذفت
احدي اليائين وبقيت الاخري لاما قلت الا انه حذفت لالتقائها ساكنة
مع النون الساكنة وقال الخليل اليا الساكنة من اين قدمت علي الهمزة وحركت
بحركة لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة
لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال
حركتها كالمنقوص والفضل الاحسان والمنة الانعام وقديما صفة ظرف محذوف
عامله لنا المفصول به بين كاين ومميزها فان قلت [illegible] يتعدي بحرف الجر تقول
مننت علي زيد بكذا وتقديره في البيت اي ما من به نعم يقتضي حذف العايد
المجرور مع فقد شرطه وهو كون الموصول مجرورا بمثله معني ومتعلقا قلت
كذا قال وقوله واسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا انس اقول
اسلمني اي خذلني والمراد بالطرب هنا الفرح والا فهو من الاضداد يطلق علي
الحزن وعلي الفرح وبعضهم يقول الطرب خفة تلحق الانسان تسره او تحزنه

كذا

والانس على زنة العقل ضد الوحشة **قال** ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما احد وعشرون حملا على المحققين نظائرهن من العدد الصريح **اقول** وقع بعض هذه الالفاظ في فقه علمائنا المالكية فحكى ابن شاس وابن الحاجب في كذا درهما وكذا كذا درهما وكذا وكذا درهما مثل ما ذكره المصنف عنهم وقال سحنون ما اعرف هذا ويقبل تفسيره وجزم الشيخ خليل المالكي في مختصره الفقهي الذي وضعه لبيان ما به الفتوى في مذهب الامام مالك بما ذكره ابن شاس وابن الحاجب وترك قول سحنون بقبول التفسير قال ابن معطي في شرح الجزولية فان قال كذا كذا درهما لزمه ثلثمائة درهم لانهما عددان اضيف ثانيهما الى المفرد فان قال كذا وكذا درهما لزمه الف ومائة درهم لاجل العطف مع جر التمييز هذا مذهب النحويين ومن وافقهم من الفقهاء ذكر هذا بعدما ذكر التفاصيل التي ذكرها المصنف كلها فجعل جميع ذلك مذهب النحويين ثم قال فان قال كذا درهم بالرفع فكانه قال واحد هو درهم فان قال كذا دراهم فكانه قال عدد هو دراهم فان قال له كذا وجاء بعطف البيان لم يتصور ولان التفسير في مثله منصوب على كل حال الا ان يكون عطف البيان مجموعا كقولك كذا كذا دراهم فيجوز ويكون الجمع حينئذ بدلا او عطف بيان كما في اثنتي عشرة اسباطا وثلثمائة سنين **قال** كقوله عد لنفسي نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد

اقول عد فعل امر من وعد يعد وفي الصحاح النعمى اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك وكذلك النعماء وان فتحت النون مددت فقلت النعماء والبوسى بضم الباء وسكون الهمزة وقصر الالف خلاف النعمى واللطف

من الله

من الله التوفيق والعطية ويطلق ايضا على الرفق وكانه المراد في البيت والجهد بفتح الجيم المشقة وجوز ضمها ايضا **قال** كلا وقول الكسائي لا نافية في كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان لا تكسر بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها

كلا

اقول انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا لفعل ناصب لها او مبتدا مخبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض اي في حق واما اذا جعلنا حقا متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسرها حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجملة كما اذا قلت زيد اكرمته حقا انه فاضل فتجعل حقا متعلقة بما قبلها اي حق اكرامه حقا ولا تجعل صدرا لما بعدها فيظهر وجه الكسر اذا تقرر ذلك فلا تكون كلا التي جعلت بمعنى حقا راجعة لما قبلها من الكلام ويكون ما بعدها جملة مستانفة فتكسر ان ولا يتم الرد على الكسائي بما ذكر المصنف ومما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت حقا من تمام الكلام السابق كسرت ان الواقعة بعدها قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدؤا الخلق ثم يعيده وقراءة الجماعة بكسر ان على ان حقا مصدر مؤكد لقوله وعد الله وقوله انه يبدا الخلق ثم يعيده استيناف معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقرئ بفتح ان على ان المراد لانه او على انه منصوب بالفعل الذي نصب وعد الله اي وعد الله وعدا بدء الخلق ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد بدئه ويجوز ان يكون مرفوعا بما نصب حقا اي حق حقا بدء الخلق كقوله ∘ احقا عباد الله ان لست جائيا ∘ ولا ذاهبا الا علي رقيب ∘ كذا في الكشاف **قال** ويجوز لتلهف دعوى

علم لبنائها اقول يمكن ان يقال انها بنيت لكونها لفظة كلفظ الحرفية ومنا
سبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده كذا قاله
الرضي قال والا فلم نونت اقول يعني وان لا يكن مبنية فلم ترك تنوينها
وادخل المصنف لا على الفعل الماضي لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد
يقال المراد فلم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرارها كما في قول الشاعر
تالله لا عذبهم بعدها سقر قال وقد يتعين الردع او الاستفتاح اقول
نا على بتعين ضمير مذكر يعود الى الموضع المتقدم ذكره حيث قال واذا صلح الموضع
للردع او الى كلا باعتبار ارادة اللفظ وجوز ان يكون حرف المضارعة تا فوقية
فالضمير لمونث يعود الى كلا باعتبار ارادة الكلمة قال نحو رب ارجعون لعلي
اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة لانه لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة اقول
هذه اية المومنين التي وعد باتيانها وقد عرفت انه لا يلزم فتح همزة ان بعد
كلمة حقا ولا كسرها وانما ذلك موكول الى قصد المتكلم فاذا جعل حقا متعلقة
بما قبلها تعين الكسر لما بعدها لكونها مستانفة فالكسر والا فالفتح والكسر بناء على
ارادة الاستيناف مع جعل حقا متعلقة بما قبلها ممكن قال ونحو قال
اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين وذلك لكسر ان اقول
هذه اية الشعراء التي وعد ايضا باتيانها وقد تقدم ان كسر ان ليس مانعا
من جعل كلا بمعنى حقا مكان جعلها متعلقة بما قبلها اي تحقق جزعهم حقا ثم
استانف نقول لهم ان معي ربي سيهدين وهو على تقدير سواك لحق العلة
وذلك انهم لما قالوا انا لمدركون فهم جزعهم فقال كلا اي ثبت جزعهم من فرعون
وجنوده وحق ذلك حقا فقد لانهم قالوا ولم لا نجزع وقد قاربوا ادراكنا
واخذنا فقال له معي ربي سيهدين الى ما فيه النجاة ولا جزع مع تحقق هدايته

قال

قال وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس
قبلها ما يصح رده اقول ان لم يكن قبلها ما يصح رده فبعدها ما يمكن الردع
عن انكاره وهو قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال
يجوز ان يكون ردعا لمن ينكر ان يكون احدى الكبر وعلم انا لردع لا
يجب ان يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها قال وقول
الطبري وجماعة انه لما نزل في عدد خزنة جهنم عليها تسعة عشر قال
بعضهم اكفوني اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر فنزلت كلا زجرا له قول
متعسف لان الاية لم يتضمن ذلك اقول عدم تضمن الاية لذكر الواقعة
التي نزلت بسببها صريحا لا يقتضي انها تنزل في ذلك فان ثبت ما قاله
هؤلا الجماعة من ان سبب النزول هو ما ذكره ظهر القول بانها
للزجر ولا تعسف قال وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونون
كما في سلاسلا اقول قال في الكشاف يجوز في تنوين سلاسلا وجهان
احدهما ان تكون النون بدلا من حرف الاطلاق وتجري الوصل مجرى الوقف
الثاني ان يكون صاحب القراة ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه
على صرف غير المنصرف هذا كلامه وفيد من البشاعة ما لا يخفي قال
ورده ابو حيان بان ذلك انما صح في سلاسلا لانه اسم اصله التنوين فرجع
به الى اصله للتناسب او على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقا او بشرط
كونه مفاعل او مفاعيل انتهى وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك
بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد في راس الاية ثم انه وصل
بنية الوقف وجزم بهذا الوجه في قواريرا اقول رد ابو حيان
لقول الزمخشري ان تنوين كلا يجوز ان يكون كتنوين سلاسلا على تقدير

ان يكون قاله ردا ظاهرا لا غبار عليه وذلك لان هذا التنوين عندهم تنوين
الصرف ولا مدخل للحرف فيه اصلا وتقدير الاعتراض على ابي حيان انه يقول
لم يشبه الزمخشري تنوين كلا التي هي حرف ردع بتنوين سلاسلا الذي
جوز فيه الوجهين المتقدمين حتى يتوجه الرد عليه بذلك وانما قال
في الكشاف ما نصه وفي محتسب ابن جني كلا بفتح الكاف والتنوين وزعم
ان معناه كل هذا الراي والاعتقاد كلا ولقائل ان يقول ان صحت هذه الرواية
فهي كلا التي للردع قلب الواقف الفها نونا كما في قواريرا هذه عبارته فلم يشبه
تنوينه بتنوين سلاسلا المجوز فيه عنده وجهان وانما شبهه بتنوين
قواريرا الذي جزم فيه بوجه واحد وهو كونه بدلا من حرف الاطلاق على انه
وهذا التنوين لا اختصاص له بالاسما بل يدخل في الاسم والفعل والحرف كما هو
معروف في محله فطاح الاعتراض عليه بان الحرف لا يدخله تنوين الصرف لانه
لم يجعل تنوينه للصرف كتنوين سلاسلا المصروف للتناسب عنده وانما
جعله كتنوين قواريرا كلا الردعية كتنوين سلاسلا كما يظهر من كلام المصنف
فلا بد بعد عدم انحصار التوجيه في ذلك عند الزمخشري وابداه لوجه اخر
تامله **قال** وفي قراءة بعضهم والليل اذا يسرا بالتنوين **اقول** نعم جزم بذلك
فقال ويسرا بالتنوين وهو التنوين الذي يقع بدلا من حرف الاطلاق قلت
الاية على توافق الفواصل اي الاشباع فما هذا الذي يقوله على ان التعبير
بحرف الاطلاق مما ينبغي ان يجتنب في القران الشريف فانه من الالقاب
المخصوصة بالشعر في العرف ولا ارى لمسلم ان يتساهل في مثل ذلك والله الموفق
للصواب **كان قال** حرف مركب عند الاكثر حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز
الاجماع عليه **اقول** المعنى انتشر القول بتركيبه وخفي عنه حتى ادعى

الاجماع

الاجماع عليه اي انتهى خفاوه الى هذه الغاية **قال** ثم تقدم حرف التشبيه اهتماما به
اقول ولو ذن بقديمه من اول الامر بقصد التشبيه **قال** وفيه نظر لان ذلك
في التركيب الوضعي **اقول** وهذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هولاء هو
الذي وضعه كذلك وليس من الامور التي طرات في الاستعمال من غير ان يكون للواضع
فيه مدخل **قال** والخلص عندي من الاشكال ان يدعى انه بسيط وهو قول بعضهم
اقول هذا هو الذي اختاره صاحب رصف المباني وادعى انه قول الاكثر واستدل
له بوجوه منها ان البساطة في الاصل والتركيب طاري ومنها انه لو كان مركبا لكانت
الكاف حرف جر فيلزم ان يتعلق اذ ليست زائدة تلتحق وجوبا به بعلم مما في المغني
ومنها ما يلزم على التركيب من صيرورة الكاف مع ما دخلت عليه جزء كلام فيحتاج
الى ما يحصل به تمام الكلام والغرض عدم الاحتياج لانها مع ما بعدها كلام قائم بنفسه
قلت لا مانع ان تغير الكلمة التركيب عن مقتضاها معنى وعملا لانه ومسسنا نفي
كالربي قاسم في تنبيهه القول بالبساطة الى الاكثر فنظر فان الظاهر ان الاكثر يقولون
بالتركيب **قال** والا لكان الكلام غير تام **اقول** تقدم التنبيه على نظيره من
ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممتنع **قال** وزعم جماعة منهم ابن السيد
انه لا يكون لا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد خلافا لكان زيدا
قائم **اقول** ضمير انه يعود الى التشبيه وانما لم يجعله هولا في نحو كان زيدا قائم
للتشبيه لان الخبر هو الاسم والشي لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال
هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة
فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه اقام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى
الموصوف المقدر فلذلك تقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل يمشي

وكانك تمشي والاصل كاني برجل تمشي وكانك رجل تمشي قال والثالث التحقيق
قاله الكوفيون والزجاجي وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض
ليس بها هشام اقول يجوز ان يراد ببطن مكة خلاف ظهرها وهو ما تدفن فيه
الاموات مثلا ويجوز ان يراد ارضها ويقال اقشعر الرجل اذا اصابته قشعريرة
وهي الرعدة واقشعرت السنة اذا امحلت ولم يكن فيها خصب وكل من المعنيين
في البيت محتمل اي باطن الارض اهتز ونزل لدفن هشام فيه لعظم شانه او
امحلت الارض بسبب ذهابه منها قال الثاني يحتمل ان نعشا ما قد خلف من بعد
هشام فكانه لم يمت اقول قد يستشكل هذا الجواب بان حمل البيت عليه
يقتضي عدم ملاءمة الصدر للعجز وذلك لان الصدر يتضمن ان بطن مكة اقشعر والعجز
يتضمن على هذا التقدير تشبيه فقد هشام بوجوده باعتبار انه خلف من ينوب
منابه ولا مناسبة بين هذين المعنيين وانما المناسب لتقدير وجود من خلف
كون الارض غير مقشعرة وقد يجاب بان الصدر تضمن امرين بحسب منطوقه
ومفهومه فالمنطوق هو اقشعرار بطن مكة والمفهوم هو عدم اقشعرار ظهرها فتقدير
وجود هشام باعتبار ان ثم من يسد مسده ممن هو عمر اقشعرار ظهرها فتقدير
وجود هشام باعتبار انه ثم من يسد مسده ممن خلفه مناسب لهذا المفهوم فارتبط
العجز بالصدر من حيث مفهومه ويكون البيت قد اشتمل على حذف العلة من
الصدر والمعلل من العجز لان اقشعرار بطن مكة معلل بدفنه فيها وضمها لاسلابه
وكان اقشعرار حزنا عليه واجلالا له فكانه حذفت هذه العلة وتقدير من ينوب
منابه في اصلاح الارض علة لعدم اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل محذوف لفهمه
من صدر البيت فالالتئام حاصل قال والرابع التقريب قاله الكوفيون
وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدنيا ولم تكن وبالآخرة

ولم تزل

ولم تزل وقول الحريري كاني بك تنحط اقول المراد وحملوا عليه مثل قول
الحريري اذ هو متاخر عن تلك الطبقات بعد حمل الماية ويجب ان يضبط
تنحط في كلامه بتشديد الطاء المهملة مضارع انحط انحطاطا اي كاني بك تنحدر
من علو الى سفل يريد تنقل من ظاهر الارض الى باطنها بعد الموت ووجد
في بعض النسخ تخفيف الطاء على انه مضارع نحط قال الجوهري النحيط الزفير
وقد نحط ينحط بالكسر وما في هذه النسخة خطا بلا شك لان الحريري يقول
كاني بك تنحط الى اللحد وتنغط وقد اسلمك الرهط الى اضيق من سم
والقطعة كلها جاءت على هذا الاسلوب بزنة مفاعيلن مفاعيل بتصرف الجزء الثاني
الا انه جمع بين الساكنين في القوافي من غير ردف في غالب القطعة وهو معيب
عندهم وقد استبان ان تنحط بتخفيف الطاء لا مدخل له هنا بوجه واللحد
بفتح اللام وضمها ايضا اسكان الحاء الشق في جانب القبر وتنغط تغوص وهو
هنا استعارة والسم بفتح السين الثقب ومنه سم الخياط وهو المراد هنا قال
وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تنحط وكاني ابصر الدنيا لم تكن فحذف الفعل
وزيدت الباء اقول قال الرضي في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة
لم تزل وكانك بالليل قد اقبل الاولى ان نبقيها على معنى التشبيه ولا نحكم
بزيادة شي ونقول التقدير كانك تبصر الدنيا اي تشاهدها من قوله
تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور حال اي كانك تبصر الدنيا
وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو
ملك والواو لا تدخل الجملة الا اذا كانت اخبارا لانه الحرف فما شي فيكون التقدير
في كلام الحريري كاني ابصرك تنحط اي اشاهدك في هذه الحالة قال وانشدوا
كان اذنيه اذا تشوفا قادمة وقلما محرفا اقول غرض الشاعر وصف فرس

وتشوق تطلع او تطاول ونظر والطرف يتعلق بما في كان من معنى التشبيه
اي تشبيه اذناه وقت تشوفه لكذا والقادمة واحدة قوادم الطير وهي
مقاديم ريشه عشر في كل جناح والقلم القصبة التي يكتب بها والحرف المقطوط
لا على جهة الاستوا بل بحيث يكون احد طرفي الشق اعلى من الاخر قال وقيل الرواية
قادمتا او قلما محرفا بالنعات من غير تنوين على ان الاسما مثناة وحذفت النون
للضرورة اقول من شواهد حذفه للضرورة قول الشاعر فقد سال الحبات
هنا المتقدم انشده ابن جني وقال يحتمل رواية رفع الحبات ونصب القدير ورواه
البغداديون بنصب الحبات وقالوا لو اراد القدمان قلت واجاز الكسائي
حذفه في غير الضرورة فيجوز عنده ان تقول في الاخبار قام الزيدا بدون
نون قال وقيل اخطا قايله وهو ابو نخيلة اقول هو بالخا المعجمة
راجز قال في القاموس وابو نخيلة الحماني والسعدي راجزان وقال في مادة نخل
بالحا المهملة وابو نخيلة البجلي صحابي وهو بالخا المعجمة كل قال واجزا المفرد
المعروف كل زيد حسن اقول قال القاضي تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي
ولم يعترضه يقول وقال الله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات
لا الاجزا وقال صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه الحديث هذا
كلامه قلت ويمكن ان يجاب بان في الاية والحديث من قبيل المعرف الجنسي نوى في المعنى
كالنكرة فلا يرد ثم انما دخلت كل على ما فيه الالف واللام وان زيدا حكم على كل فرد
فهل نقول ان الالف واللام هنا تفيد العموم وكل تاكيد لها او انه لبيان الحقيقة
حتى تكون تاسيسا كل من الامرين محتمل قال الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله
وقد يقال ان الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه وكل تفيد العموم
في اجزا كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة

من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الاحاد فيصير لكل منهما معنى وهو
اولى من التاكيد قال ومن هنا وجب في غير قراة ابي عمرو وابن ذكوان كذلك
يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب
ليعم افراد القلوب كما عم اجزا القلب اقول فيه نظر فان كل اضافة الى منكر
فكيف تعم الاجزا على رايه وقوله ليعم افراد القلوب مشكل لان اضافته للعموم
في افراد مدخولها المضافة هي اليه وكل انما اضيف الى متكبر موصوف بجبار
فتعم بالنسبة الى المتكبر بن الجبابرة لا بالنسبة الى افراد قلوبهم كلام ابن
الحاجب في تقريره لذلك حسن فلنورده قال في الامالي قرا بعض القرا باضافة
قلب الى متكبر فلا يستفاد العموم في القلوب من الظاهر ولا بد من التاويل
لانك لما اضفت القلب الى متكبر وهو مفرد غير مضاف اليه كل وجب ان يبقى
على حكم الافراد كما في قولك اكلت رغيف زيد او كل رغيف انسان واذا بطل
العموم في ذلك بطل العموم فيما اضيف اليه كل لانه انما يعم ذا ما ينسب اليها
يبطل العموم فيه واذا بطل العموم فيما اضيف اليه كل وجب حمل الكلية على اجزا
ذلك الواحد لانه لو عم في الاول لعم في الثاني وقد بطل العموم في الثاني ولو عم
في الاول من غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم قوله
كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تاويل الاية لان المعنى الذي سيقت
له الاخبار بالطبع على جميع قلوب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة
مضافة الى متكبر كانه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي المعارض
للعموم في القلب فيحصل الموجب العموم في المتكبر الى هنا كلامه وفيه ما يقتضي
ان عموم الاجزا منوط باضافة كل الى المفرد المعرف كما اقتضى ظاهر كلام المصنف

وهو منشأ الاشكال قال وقوله • فان الذي حانت بفلج دماؤهم • هم
القوم كل القوم يا ام خالد اقول زعم بعض ان الذي هنا مخفف من الذين
بحذف النون بدليل عود ضمير الجمع اليه ولا حاجة الى ذلك مع امكان جعل الموصوف
مثل الفوج والجمع فاعتبر لفظه فافرد الذي ومعناه فاعاد عليه ضمير الجماعة
وحانت هلكت وفلج بالفاء والجيم كفلس اسم موضع هم القوم اي هم المشهورون
بكمال الرجولية على معنى انهم قريب من ان يصيروا لمعنى ان الذين هدرت
دماؤهم واريقت بهذا الموضع هم القوم ايهم المشهورون بكمال الرجولية
على معنى انهم تمام جنس القوم بحيث لا يشذ عنه فرد مما يطلق عليه اسم القوم
والمراد بمطر الكمال عليهم ادعا حتى كان الناقص خارج عن الجنس اي هم الذين
يستحقون ان يطلق عليهم اسم القوم • قال قال ابن مالك وقد تخلفه الناس صح
الظاهر كقوله • كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر
اقول الكاف من ذكرتك مكسورة لانه تخاطب امراة فان قلت كيف تجمع
هذا مع قوله بذكركم وهذا خطاب لجماعة مذكرين قلت هو للتعظيم كقول
العرجي • فان شئت طلقت النسا سواكم وان شئت لم اطعم نقاخا ولا بردا •
وربما خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة المذكور ويقول الرجل عن اهله
فعلوا كذا ابا لغة في سترها فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير فيبعد
عن تعيينها من نيتين ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام فقال
لاهله امكثوا ولو في بيت المتنبي يحتمل ان يكون للتمني فلا جواب لها وان تكون شرطية
فجوابها محذوف اي لكان حسنا والنقاخ بنون مضمومة فقاف فالف فخا معجمة الما
العذب قال وخالفه ابو حيان وزعم ان كلا في البيت نعت مثلها في اطعمنا شاة
كل شاة لبيت توكيدا وليس قوله بشي اقول بل هو قول ظاهر حسن وذلك لانه على هنا

التقدير

التقدير يكون تفضيلا على اهل الكمال واما على ارادة العموم فيكون تفضيلا
انت صح على الكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر • اذا فضلت امرا ذا نباهة •
على ناقص كان المديح من النقص • وقال الاخر • الم تر ان السيف ينقص قدره •
اذا قيل هذا السيف خير من العصا • قال ومن توكيد النكرة قوله • لبثت
حولا كاملا كله • لا نلتقي الا على منهج • اقول لبثت بفتح البا مضارع لبث
بكسرها اي اقيم ومصدره اللبث بفتح اللام وسكون البا قال الجوهري على غير قياس
لان المصدر من فعل بالكسر قياسه التحريك اذا لم يتعد مثل تعب تعبا والحول
السنة والمنهج الطريق كان الشاعر يعتب محبوبه على الاعراض وطول الفرقة
حتى انه يلبث سنة كاملة لا يراه في محل خلوة ولا يلاقيه الا في الطريق التي يسلكها
المارة والبيت شاهد صدق لما ذهب اليه الكوفيون من جواز تاكيد النكرة
المحدوده وهي المعلومة المقدار الموقته كسنة وشهر ويوم وليلة ودينار ودرهم
بكل واخواته لا بالنفس والعين ومذهبهم ليس ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض
ذلك المحدود وعلى هذا لا يشترط عندهم تطابق التاكيد والموكد في التعريف
والتنكير قال الثالث ان تضاف الى ضمير ملفوظ به وحكمها ان لا يعمل
فيها الا الابتدا اقول ليس كذلك بل الغالب عليها ان تكون تابعة نحو جا
القوم كلهم واكرمتهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية
فالعامل ان لا يعمل فيها الا الابتدا وعبارته لا توفي بذلك قال ومن التعليل
قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل اقول هذا عجز بيت صدره • يميد
اذا مادت عليه دلاؤهم • يقال ماد الشي يميد ميدا اذا تحرك وكانه يصف
غلط منهلا اي انه يضطرب ويتحرك اذا تحركت عليه الدلا فيصدر عنه كل حي
ار من هنا تلك عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى مائة لا لو جعلت

عن احد الطرفين لكان حكما ووسط العدد مميز منصوب مفرد كناية فلذلك ميز
ما هو كناية عنه واعترضه احد بني بالجملة على الوسط دون غيره ايضا ثم
قال فالواجب ان يقال كم الاستفهامية مبنية منه لما كانت مقدرة بعدد نكرة بهمزة
الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما
كما قيل احد عشر درهما **اقول** وهو ايضا ضعيف والاولى الاحالة في مثل ذلك
على السماع ولا ضرورة تدعوا الى ارتكاب هذه الاوجه الضعيفة المتكلفة واما
الكوفيون فجوزوا كون مميز الاستفهامية جمعا وقياس من جوز في اثني عشر اسباطا
كون اسباطا مميزا ومنهم الزمخشري رضي الله تعالى عنه ان يجيز ذلك هنا قال ابن مالك
في التسهيل وما اوهم ذلك فحال والمميز محذوف فمعنى انك اذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير
كم نفسا استقر والك في حالة كونهم غلمانا فحذف التمييز والجمع منصوب على الحالية
وان سمع من العرب كم غلمانا لك ثابت هذا التخريج الا على راي الاخفش في تجويز
تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك **قال** والخامس ان تمييز الخبرية
واجب الخفض **اقول** وخفضه على ان كم مضاف اليه جملا لها على ما هي مشابهة
له من العدد والمميز فيبدا انما خفض بالاضافة وذهب الفراء الى انه مخفوض
من مقدرة وعمل الجار المقدر وان كان لا ينبغي في غير هذا الموضع فادوا الا انه لما
كثر دخول من على مميز الخبرية نحو وكم من قرية وكم من اية ساغ عمل مقدرا الا
ان الشي اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه **قال** ثم يجوز في التمييز
وجهان النصب وهو الكسر والجر خلافا لبعضهم **اقول** والمجوز للجر قصد
تطابق كم ومميزها في الجر بالحرف نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت
قال وهو بمن مضمرة وجوبا **اقول** زعم الرضي انه يجوز اضمارها قصدا للتطابق
قلت لبين هذا توجيه توجب كون من مضمرة فينبغي ان ينظر في وجهه

ولم تلج الي بيه

ولم تلج الى بيته شي وانما لم يجز ان يكون المجرور بدلا من كم لانا لا بدل من اسم الاستفهام
لا بد من اقترانه بالهمزة نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم **قال** وافق الضمير
حالا لفظ كم **اقول** او على انه تابع على مجموع من تقدم كما في قولك التسا
فعلت **قال** وبعد عالجه وقد مدلولها بالمذكورة **اقول** لك ان
تعتقد في قدعا كونه معرفة اذ هو كلمة اريد بها لفظها فيكون علما عليه
وينتصب محذوفه على انه حال منه ومدلوله مرفوع خبر محذوف اي هي مدلوله
عليه وتجعل هذه الجملة حالا اخرى او صفة للحال ولك ان تجره كلا من هاتين
الكلمتين على انه صفة لقدعا بناء على انه نكرة والمعنى لكونه قد وصف
بسماة بقدعا اي بكلمة مسماة بذلك كما يقول رب زيد لقيته اي مسمى بهذا
الاسم لقيته ويقع مثل هذا في كلام المصنفين كقول ابن الحاجب في الكافية
والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر فتحه وقد وقع مضافا الجر في
في بعض نسخها او وجه ما ذكر **قال** ويطرد زينب وهند قامت
اقول فلك ان تقول حذف من الاول لدلالة الثاني وبكل العكس لكن الحذف
من الاول اولى عندي لسلامته من الفصل **كابن مالك** ولهذا جاز الوقف
عليه بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية **قال**
انظر قوله لان التنوين لما دا تتعلق فاذا كان بجار وهو العامل ظهر بهذا
الفعل فتذكر عليها ولا تقوله ولهذا ما هذه الثانية والعامل لا يتعدى
الى معمولين من نوع واحد الا باتباع فيمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول
به لانه ادل على المقصود من الاول **قال** وبينما لك واستدل عليه **اقول**
استدل مبني للفاعل وفاعله ضمير يعود الى بينما لك **قال** احدهما مرتبة
اقول قال الرضي دخلت كاف التشبيه على اي التي هي في غاية الابهام فادا

قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرور بمن مبهما عند السامع
الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن السامع به بخلاف اي فانه للعدد المبهم
والتميز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا الا انك تبين
في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثلا لعدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم
فاي في الاصل كان معربا فلما تحت من الجزئين معنا هما الافرادي وصار المجموع كاسم
مفرد بمعني كم الخبرية فصار كانه اسم مبني علي السكون اخره نون ساكنة كما في من
لا تنوين فلهذا يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة له خطا **قال**
ومن النصب قوله اطرد اليأس بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر **اقول**
الطرد الابعاد يقال طرده بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع واليأس
القنوط والرجا بالمد الامل نقيض وقوع الشي وقصره الشاعر للضرورة والآلم
اسم فاعل من قولك المريألم اذا توجع وحمّ قدر وقضي يقول لا تقنط فترج حصول
الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره واذا كان كذلك فباب
الامل مفتوح فلا تسدّه بالقنوط **قال** وقوله وكاين لنا فضلا عليكم ومنة
قديما ولا تدرون ما من منعم **اقول** كاين بالالف بعد الكاف تليها همزة مكسورة
فنون ساكنة لغة في كاين المتقدمة وقال يونس هي اسم فاعل من كان وذهب
المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من المتكلمين لما وكبوهما صيغة فاعل فالكاف
فالكلمة والهمزة التي كانت فاليا صارت عينا وحذفت احدى اليايين وبقيت
الاخرى لاما قلبت الالف حذفت لالتقائها ساكنة مع النون الساكنة وقال
الخليل اليا الساكنة من اي قدمت علي الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقع اليا
الساكنة ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف
والهمزة فكسرت الهمزة لالتقا الساكنين وبقيت اليا الاخيرة بعد كسرة فاذهبها

التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص والفضل الاحسان والمنة الانعام
وقديما صفة ظرف محذوف عاملة لنا المحصول بدين كاين ومميزها
فان قلت من يتعدي بحرف الجر تقول مننت علي زيد بكذا وتقدير من
في البيت اي ما من به منعم يقتضي حذف العائد المجرور ومع فقد شرطه
وهو كون الموصول مجرورا بمثله معني ومتعلقا قلت ما في البيت مثل
مصدرية لا موصولة فلا عائد ولا حذف ولا اشكال **كذا قال** وقوله
واسلي الزمان كذا طرب ولا انس **اقول** اسلي اي اخلدني والمراد بالطرب
هنا الفرح والا فهو من الاضداد يطلق علي الحزن وعلي الفرح وبعضهم
يقول الطرب خفة تلحق الانسان لسروره او لحزنه والانس علي زنة بئر
العقل ضد الوحشة **قال** ولهذا قال الفقها وهو انه يلزم بقول
القايل له عندي كذا درهما كايد وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله
كذا كذا درهما احد وعشرون حملا علي المحققين نظايرهن من العدد
الصريح **اقول** وقع بعض هذه الالفاظ في فقه علمائنا المالكية
فحكي ابن شاس وابن الحاجب في كذا درهما وكذا كذا درهما وكذا كذا
درهما مثل ما ذكره المصنف فيهن وقال سحنون ما اعرف هذا ويقبل
تفسيره وجزم الشيخ خليل المالكي في مختصره الفقهي الذي وضعه
لبيان ما به الفتوي في مذهب الامام مالك بما ذكره ابن شاس وابن الحاجب
وترك قول سحنون بقبول التفسير قال ابن معط في شرح الجزولية
فان قال كذا كذا درهم لزمه ثلثمائة درهم لانه تمام عدد ان اضيف
ثانيهما الي المفرد فان قال كذا وكذا درهم لزمه الف ومائة درهم لاجل
العطف مع جر التمييز هذا مذهب النحويين ومن وافقهم من الفقها

من الفقه ذكر هذا بعد ما ذكر التفاصيل التي ذكرها المصنف كلها
لجعل جميع ذلك مذهب النحويين ثم قال فان قال كذا درهم بالرفع فكانه
قال واحد هو درهم فان قال كذا درهم فكانه قال عدد ثم ان قال له
كذا وجاء بعطف البيان لم يتصور ولان التفسير في مثله منصوب على كل
حال الا ان يكون عطف البيان مجموعا كقولك كذا دراهم فيجوز ان يكون
الجميع حينئذ بدلا او عطف بيان كما في اثنتي عشرة اسباطا وثلثمائة
سنين قال لقوله عدلنفسي بعد بوسا ك ذاكرا كذا وكذا لطفا به
لسي جهد اقول عد فعل امر من وعد يعد وفي الصحاح التعهد التجديد
والتضيعه والمنه وما انعم به عليك وكذلك النعمي وان فتحت النون مددت فقلت
النعما والبوسي بضم البا وسكون الهمزة وفتح الالف خلاف النعمي واللطف من الله التوفيق
والعظمه ويطلق ايضا على الرفق وكانه المراد في البيت والجهد بفتح الجيم المشقه
وجوز ضمها ايضا كلا قال وقول الكساي لا نافية في كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب
الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان لا تكسر بعد الا الا استفتاحيه ولا تكسر
بعد حقا والمعنى في بدو الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدا
مخبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض اي في حق واما اذا حملنا
حقا متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر ان حينئذ بل هو
الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجملة كما اذا قلت زيدا اكرمته حقا
انه فاضل فيجعل حقا متعلقة بما قبلها اي حق اكرامه حقا ولا تجعل صدرا لما بعدها
فيظهر وجه الكسر اذ تعرف ذلك فلم لا تكون كلا التي جعلت بمعنى حقا راجعة
لما قبلها من الكلام ويكون ما بعدها جملة مستانفة فتكسر ان ولا ينتهض الرد على
الكساي بما ذكر المصنف وهو يرد لما قلناه من انك اذا جعلت حقا من تمام

الكلام السابق كسرت ان الواقعة بعدها قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا
وعد الله حقا انه يبدا الخلق ثم يعيده وقراه الجاعد بكسر ان على ان حقا
مصدر موكد لقوله وعد الله وقوله انه يبدا الخلق ثم يعيده استيناف
معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقوي بفتح ان على ان المراد لانه او على
انه منصوب بالفعل الذي نصب وعد الله اي وعد الله وعد بدا الخلق
ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد بديه ويجوز ان يكون مرفوعا بما نصب
حقا اي حق حقا بدا الخلق كقوله ٥ احقا عباد الله ٥ ان لست جائيا ٥
ولا ذاهبا الا علي رقيب ٥ كذا في الكشاف قال ومخرج لتكلف دعوى علة
لبنائها اقول يمكن ان يقال انها بنيت لكونها لفظها كلفظ الحرفية ومساوية
معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده كذا قال
الرضي قال والا لم لا نونت اقول يعني وان لا يكن مبنية فلم تركت تنوينها
وادخل المصنف لا على الفعل الماضي لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ
وقد يقال المراد فلم تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرارها كما في قول الشاعر
حسب المحبين في الدنيا عذابهم ٥ تالله لا عذبتهم بعدها سقر ٥ قال وقد
يتعين للردع او للاستفتاح اقول فاعل يتعين ضمير مذكر يعود
الى الموضع المتقدم ذكره حيث قال واذا صلح الموضع للردع او الى كلا باعتبار
ارادة اللفظ ويجوز ان يكون حرف المضارعة تا فوقيه والضمير لمونث يعود
الى كلا باعتبار ارادة الكلمة قال نحو رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت
كلا انها كلمة لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة ان اقول هذه اية المومنين
التي وعدنا بيانها وقد عرفت انه لا يلزم فتح همزة ان بعد كلمة حقا ولا كسرها
دايما بل ذلك موكول الى قصد المتكلم فان جعل حقا متعلقة بما قبلها مريدا ان

ما بعدها مستانف فالكسر الا فالفتح والكسر هنا على ارادة الاستيناف
مع جعل حقا متعلقه بما قبلها حكي قال هذه ابنة الشعر الجلي لني وعدا يضا باتيا
وقد تقدم ان كسر ان ليس بالقا من جعل كلا بمعني حقا مكان جعلها متعلقة لما
قبلها اي حق جزعكم حقا ثم استانف بقوله ان معي ربي سيهدين وهو على
تقدير سوال عن العلة وذلك انهم لما قالوا انا لمدركون فهم جزعهم فقال كلا اي لا ينبغي
جزعهم من فرعون وجنوده وحق ذلك حقا فقدر انهم قالوا ولم لا نجزع وقد قارب
ادراكنا واخذنا فقال ان معي ربي سيهدين الى ما فيه النجاة ولا جزع مع تحقق
هدايته **قال** وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها
ما يصح رده **اقول** ان لم يكن قبلها ما يصح رده فبعدها ما يمكن الردع عن انكاره
وهو قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال يجوز ان يكون
كلا ردعا لمن ينكر ان يكون احدى الكبر وعلم ان الردع لا يجب ان يكون باعتبار ما
قبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها **قال** وقول الطبري وجماعة انه لما نزل في
عدد خزنة جهنم عليها تسعة عشر قال بعضهم اكفوني اثنين وانا اكفيكم سبعة
عشر فنزل كلا زجرا له قول متعسف لان الاية لم تتضمن ذلك **اقول** عدم
تضمن الاية لذكر الواقعة التي نزلت بسببها صريحا لا تنفي انها تنزل في ذلك
فان ثبت ما قاله هؤلاء الجماعة من ان سبب النزول هو ما ذكر فظاهر القول
بانها للزجر ولا تعسف **قال** وجوز الزمخشري كونه حرفا للردع ونون كما في
سلاسلا **اقول** قال في الكشاف يجوز في تنوين سلاسلا وجهان احدهما
ان تكون النون بدلا من حرف الاطلاق ويجري الوصل مجرى الوقف والثاني ان
يكون صاحب القراة ممن ضري برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف
هذا كلامه وفيه من البشاعة ما لا يخفي **قال** ورده ابو حيان بان ذلك انما صح

في سلاسلا

في سلاسلا لانه اسم اصله التنوين فرجع به الى اصله للتناسب او على لغة
من يصرف ما لا ينصرف مطلقا او بشرط كونه مفاعل او مفاعيل انتهي وليس
التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك بل جوز كون التنوين بدلا من حرف
الاطلاق المزيد في راس الاية ثم انه وصل بنية الوقف وجزم بهذا الوجه
في قواريرا **اقول** رد ابو حيان قول الزمخشري اي تنوين كلا يجوز ان يكون
كتنوين سلاسلا على تقدير ان يكون قاله ردا ظاهر لا غبار عليه وذلك لان هذا
التنوين عندهم تنوين الصرف لا مدخل للحرف فيه اصلا وتقرير الاعتراض
على ابي حيان ان قول ليشبه الزمخشري تنوين كلا التي هي حرف ردع بتنوين
سلاسلا الذي يجوز فيه وجهين المتقدمين حتى يتوجه الرد عليه بذلك وانما الى هنا
الجماعة اصحاب الدلاء وهو ناهل اي ريان فقال ابو زيد الناهل العطشان والناهل
الريان وهو من الاضداد **قال** ولا يجب ان يكون منه قول علي رضي فلما تبين
الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى **اقول** تبينا الهدى علمناه
على بينة والتقى مصدر قولك تقيت الشيء اتقيه اي حذرته وصنت نفسي منه
واصل الواو فالاء جوهري التقي بتقوى واصله اوتقي على افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها وابدلت منها التاء وادغمت فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا
ان التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما مخففة ثم لم يجدوا له مثالا
في كلامهم يلحقونه به فقالوا تقى يتقي مثل قضى يقضي والتقى في عرف الشرع فعل
عن الحسنات وترك السيئات وتقدير المضاف اي اجتناب المعاصي سوا
الى الحسنات ولم يات بها **قال** وقول ابي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم
كل امرئ مصبح في اهله ● والموت ادنى من شراك نعله ● كل ابن انثى وان طالت
سلامته ● يوما على آلة حدباء محمول ● الا كل شيء ما خلا الله باطل ● وكل نعيم لا محالة

زايدة **اقول** في سوق المصنف هذه الابيات علي هذا النمط لف ونشر مرتب
فالشعر الاول ينسب الي ابي بكر الصديق رضي الله عنه وهو يحتمل لان يكون بيتا
واحدا من تمام الرجز وان يكون بيتين من مشطوره والقضية ما سيق في الصحيح
رواية عايشة رضي الله عنها وذلك انهم لما قدموا المدينة اصابهم وعك فكان
ابو بكر رضي الله عنه اذا اخذته الحمي يقول كل امرئ مصبح في اهله ❊ الي اخره وكان
بلال رضي الله عنه اذا اصابه ذلك يرفع عقيرته اي صوته ويقول ❊ الا ليت شعري
هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل ❊ وهل اردن يوما مياه مجنة ❊ وهل
يبدون لي شامة وطفيل ❊ وقوله مصبح في اهله يحتمل ان يراد يحمل في اهله
صباحا ويقال له انعم صباحا او يسقي صبوحه وهو شرب الغداة والشراك
ككتاب سير النعل والاذخر بالذال المعجمتين ❊❊ حشيشة طيبة الريح والجليل
الثمام العظيم بثلاث مثلثة مضمومة وقد مر في ديباجة الكتاب ومجنة سوق
هجر بقرب مكة وشامة وطفيل جبلان علي نحو ثلاثين ميلا من مكة او جبلان بمكة
وجدة او عينان او جبلان علي بريد من مكة اقوال تعرض ابو بكر رضي الله عنه
عند اخذ الحمي بما ينزل به من الموت الشامل للاهيل والغريب وبلال رضي الله عنه
تمني الرجوع الي الوطن علي عادة الغربا وفرق ما بين المقامين غير خفي والبيت
الثاني لكعب بن زهير من قصيدته الطويلة التي مدح بها النبي صلي الله عليه وسلم
وانشدها اياه واثابه عنها البردة وتضمينها مشهورة والمراد بالالة الحدبا النعش
الذي يوضع عليه الميت يعني ان الانسان لا بد له من الموت وان طالت سلامته
والبيت الثالث للبيد بن ربيعة العامري وقد مر الكلام عليه في الحا المعجمة **قال**
ونحو السموءل ❊ اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه ❊ فكل رداء يرتديه جميل **اقول**
السموءل بسين مهملة وميم مفتوحتين وواو ساكنة وهمزة مفتوحة ولام هو ابن

عاديا من شعر الحماسة وهو من اليهود والنحاة يجعلونه السموءل من الاعلام
المرتجلة وفي القاموس والسموءل بالهمزة طير يكني ابا براود وبالجبل وابن
عاديا قلت يتجلي ان يكون منقولا والمرء فاعل لمحذوف يفسره ما بعده
عند سيبويه اي اذا كرم المرء لم يدنس من اللوم عرضه والاخفش يجوز
ذلك ووجها اخر وهو ان يكون مبتدا اخبر عنه بما بعده واللوم
بلام مضمومة وهمزة ساكنة ضد الكرم والعرض بكسر العين المهملة وسكون
الرا النفس وجانب الانسان الذي يصونه من نفسه وحسبه ان ينتقص
ويثلب **قال** ومفردا مونثا في قوله تعالي كل نفس بما كسبت رهينة
اقول قال الزمخشري رهينة ليست بتانيث رهين في قوله كل امري
بما كسب رهين لتانيث النفس لانه لو قصدت الصفة لقيل رهين لان
فعيلا بمعني مفعول يستوي فيه المذكر والمونث وانما هي اسم بمعني الرهن كالشتيمة
بمعني الشتم كانه قيل كل نفس بما كسبت رهن ومنه بيت الحماسة ابعد الذي
بالنعف نعف كويكب رهينة رمس ذي تراب وجندل كانه قال رهن رمس
والمعني كل نفس رهن بكسبها عند الله غير مفكوك انتهي والنعف ما انحدر من حزونة
الجبل وارتفع عن منحدر الوادي ومن الرملة مقدمها وما استرق منها وكويكب
بالضم والفتح بعد الواو جبل بعينه فيجوز ان يكون كوكب بتصغيره **قال** وفي
في قول الفرزدق وكل رفيقي كل رحل وان هما تعاطي القنا قوما هما اخوان وهذا
البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعني ولشرحه قوله كل رحل كل هذه
زايدة **اقول** لا نسلم زيادتها فان العموم في الرحل مراد كما انه كذلك في الرفيقين
اي ان كل رحل هذا شانها ولو كانت الثانية زايدة لم يحصل العموم في الرحل
وهو مطلوب **قال** وعكسه اثبات اللام للغروب فيمن قال انهما مثنان

اذا قيل الخطا نا دخل وفاعل **اقول** ما انشده بعض بيت لامرء القيس وهو تمامه
لها متنتان خظاتا كما اكب علي ساعديه النمر والمتنا نحتنا الظهر وخظاتا قال
الكسائي فيه اراد خظتا اي كثرتا يقال خظا خظوا خظوا اي كثر لحمه اذا كثر وكان
من حقه ان يقال خظتا كما يقال لعصتا الا انه اثبت الالف ضرورة وقيل اراد خظاتان
فهو اسم مثني حذف نونه للضرورة كما قال هما خطتا اما اسار ومنه واما دم والقتل
بالحر اجدر بيت رواه برفع اسار ومنه ودم والخطاة المكتنز من كل شي **قال** والالف
من تعاطي لام الفعل وجدا لعصر لان الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير **اقول**
معني الانبا وحينيذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد **قال** ثم حمل علي المعني اذ قال
هما اخوان **اقول** وفي نسخة علي اللفظ اما النسخة الاولي فظاهرة لان معني كل بحسب
ما تضاف اليه وقد اضيفت الي مثني فيكون معناها مثني فعاد اليها ضمير الاثنين بعد
الاعتبار واما النسخة الاخرى التي ثم حمل علي اللفظ فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ
لان لفظ كل مفرد مذكر فكيف يعود اليها ضمير باعتبار اللفظ وجوابه ان المراد لفظ المضاف
اليه كما هو المثني وهذا فيه مني لانه بحسب ما تضاف فالامر الي الحمل وهو الاشبه
المستعاذة من دخولها المضاف اليها **قال** وقوله قوما اما بدل من الفتاة
فوقهما من سبها اذ معناه فعوامها فحذفت الزوايد فهو بدل الاشتمال **اقول**
ينبغي ان يكون لان قوما من سبها بضمير المفرد المونث عايد الي الفتاة اذ المراد ان
يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال
كما عرفته وهذا انما يتاتى ان يكون فوق الفتاة من سبها لا كون مفاوضة الرفيقين من
سبها **قال** ومفعول مطلق من باب صنع الله **اقول** باب صنع الله باب المصدر
المحذوف عامله وجوبا قياسا اذ هو مفعول مطلق بين فاعله في الاضافة نحو وعد الله
وصبغة الله وقوما تقدير كونه مصدرا علي ما ادعاه ليس كذلك لانه مما حذف

عامله

عامله جوازا بعل المشابهة في مطلق الحذف **قال** والمعنى ان كل الرفيقين في السفر
اذا استقر وارتفعت بهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة ان تعاطى كل واحد
منهما مغالبة الاخر **اقول** طال المصنف رحمه الله في تقديره ما يزيل الاشكال
الذي ادعاه وكله مبني علي حرف واحد وهو سوء تنوين قوما من جهة الراوية
ولعله ليس ذلك وانما هي قوماه تثنية قوم وهو المثني مضاف الي ضمير الرفيقين ولا اشكال
حينيذ لا لفظا ولا اعرابا ولا معني والمعنى علي هذا التقدير ان كل الرفيقين في السفر
اخوان وان تعادي قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا وقد رايته في نسخة
من ديوان الفرزدق باعتنا الجلي شرائطه ولله الحمد والمنة **قال** وقول السيد
وكل اناس سوف تدخل بيتهم دويهية تصفر منها الانامل **اقول** قدم انشاد هذا
البيت والكلام عليه في رب من حروف الجر **قال** ومنه في قول الاخر وكل مصيبات الزما
ن وجدتها سوى فرقة الاحباب هينة الخطب ويروي وكل مصيبات تصيبت فانها
وعلي هذا فالبيت مما نحن فيه **قال** وذلك لانه ذكر في هذه الرواية الاخيرة تكون
مضافة الي منكر واما علي الاولي فالمضاف اليه معرفة فليس مما الكلام فيه وكان ينبغي
ان ينشد البيت علي الوجه الذي يكون بها شاهدا علي ما هو مقصوده ثم يقول ويروى
وكل مصيبات الزمان وجدتها وليس مما نحن فيه اذ المطلوب بالذات ايراد الشاهد
علي الحكم المذكور واما افادة ان البيت روي علي وجه لا يتاتى معه الاستشهاد علي ذلك
فامر غير مقصود بالذات والخطب سبب الامر يقال ما خطبك اي ما سبب الامر
الذي انت فيه **قال** ورده ابو حيان بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن
كل حديقة كالدرهم **اقول** الضمير من قوله عليه عايد الي لبيت المتقدم ذكره
في البيت الذي قبل هذا البيت وهو قوله روضة انفا تضمن نبتها غيث قليل الدمن
ليس بمعلم والعين سحابا يمر لا يقلع والثرة الكثيرة الماء والحديقة الروضة ذات

الشجر ويروى فترى كل قرارة اي حفرة ومعنى تركنها كالدرهم والروضة الانف
التي لم ترع والذي لم يعرفها انا العيث لم يكن معه بعير ينقص طيب زهر الروضة
وان الروضة لم يكن بها نطا ولا الدواب حتى ينقص نضارتها وبهجتها ويتغير
عرفها **قال** كقوله من كل كوما كثيرات اللحم **اقول** الكوما على زنة الحمرا الناقة العظيمة
السنام وويلا لناقة صونها وقدوره بالبعير نحو ربا الكسرتين **قال** وعليه اجاز ابن عصفور
في قوله وما كل ذي لب بموتيك نصحه اذ يكون موتيك حمقا حذفت نونه الاضافة
لا لتيان بضمير الجمع مع ارادة الحكم على كل واحد قليل فلا نحمل عليه عند وجود مندوحة
عند خلاف الاولى لاسيما وفيه بدا الافراد بقوله يحصد وبقوله في عجز البيت وما كل
نصحه بلبيب قلت وايضا نحمل الاولى على الامر الكبير وبناسبة الصدر للعجز فكيف
يعدل عن ذلك مع عدم الملجي اليه **قال** ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكي اخوتها
اخوا في لا تبعدوا ابدا وبلى والله قد بعدوا كل ما حي وان امروا وارد الحوض الذي وردوا
اقول تبعد بفتح العين وبعدوا بكسرها يقال بعد الرجل بعدا اذا هلك والمصدر
البعد بالفتح واما البعد الذي هو ضد القرب فمضموم البا وسكون العين تقول منه
بعد بعدا بالضم في الماضي والمضارع ويمكن ان يكون ما في البيت منه وامروا بكسر الميم اي كثروا
او عظموا ومنه قول ابو سفيان لقد امر امر ابن ابي كبشة يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم
اي عظم واشتد والمراد بورود الحوض الذي ورده الموت **قال** وذلك في قولها امروا
فا قولها وردوا لضمير الاخوة **اقول** هنا سوال وهو وردوا مثل امروا فلما ذكره
المصنف فلم يذكره وجوابه انه خص امروا بالذكر لتصوصيته في مطلوبه اذ لا
يحتمل غير ذلك واما وردوا فتعينا لهذا المعنى اذ يحتمل ان يكون في نفس الامر مفردا
قال لا جمعا والعبرة باللفظ الكتابة هذا ان حملنا الحي على نفس البيت وهو الظاهر
وان حملته على مرادف القبيلة فالجمع في امروا واجب **اقول** لا نسلم ذلك لان الحي وان اريد

القبيلة

القبيلة مفرد لفظا دال على الجمع معنى فهو كالفريق فلك رعاية لفظه ورعاية
معناه وكما يدل عليه قول الشاعر كل حي عنده من ذي حلال لا يزالون ضا
ربين القباب القرندس من الابل الشديد واستعمله هنا للعقلاء على جهة
التشبيه البليغ والاستعارة على راي والطلال بفتح الطا المهملة الحالة الحسنة
والهيئة الجميلة وحري القباب اما باللام محذوفا اي ضاربين للقباب
فحذف الجار وابقى عمله شذوذا على حد قوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة
اشارت كليب بالاكف الاصابع واما على ان الاصل القبابي بالنسب للمبالغة
وحذف احداهما وسيأتي في هذا البيت حذف اللام **قال** ونظيره
ولا تكونوا اول كافر به فان الكافر نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى اي
اول فريق كافر **اقول** انما احتيج الى التاويل الاول لان افعل التفضيل وهو
اذا اضيف نكرة وجب تطابق صاحب افعل والمضاف اليه مفرد فوجب
التاويل فاول المصنف المضاف اليه بحيث صار جمعا في المعنى وهو احد ما قيل
هنا **قال** ولولا ذلك لم يقل الافراد **اقول** التاويل لا يتعين في المضاف
اليه حتى يتم هذا بل الذي ينبغي ان يقال التاويل واجب لامر فاما ان يأول المضاف
اليه بحيث يصير مستعملا جمعا في المعنى كما تقدم او يأول صاحب افعل بان يجعل
مفردا لمحصل التطابق اي ولا يكن كل واحد منهم ولكافر وقد ذكر الزمخشري كلا من
التاويلين **قال** والهيكل من الانسين في قوله تعالى حفظا من كل شيطان
مارد لا يسمعون الى الملا الاعلى **اقول** المراد بالاثنين قوله تعالى وهمت
كل امة برسولهم لياخذوه وقوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين من كل فج
عميق وانما كانت الاية التي تلاها اخر اسهل من تلك الاتين **قال**
ولو ضربنا ابو حيان لان التاويل الذي فيهما مستغنى عنهما فان شيطانا

المضاف اليه مفردًا لفظا ومعنى بخلاف المضاف اليه في بيت الابيتين **اقول**
ولو ظفر بها ابو حيان لم يبعد الى الاعتراض ببيت عنترة **قال** من ابتلِه انا باحيا
لم نظفر بها ولعله ظفر بها وراى صحة الجواب الذي ذكره المصنف رحمه الله فاضرب
عن ايرادها وهذا تحامل عجيب بل الظن بابي حيان انه ظفر بالاية وبالجواب عنها
فان ذلك كله مذكور في الكشاف وهو نصب عينيه وفي تفسير ابي حيان المسمى بالبحر
المحيط ما نصه ولا يجوز ان يكون لا يسمعون صفة ولا ثانيا فاجوابا لسوال سايل
سال لم تحفظ من الشياطين من الوصف بكونهم لا يسمعون والجواب به لا معنى
للحفظ من الشياطين على تقديرها اذ يصير المعنى مع الوصف وحفظا من كل
شيطان مارد غير سامع او مستمع وكذلك لا يستقيم مع كونه جوابا انتهى ؛
وقد اسياق بطريق اليقين انه ظفر بالاية واحاط علما بما ذكره المصنف اعاذنا الله
من حسد يسد باب الانصاف ؛ ويبعد عن جميل الاوصاف **اقول** انه لا معنى
للحفظ من شيطان لا يسمع **قال** اذا كان المراد انه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله
استئنافا وصفة وحالا مقدرة وسياتي الكلام على ذلك في الباب الثاني ان شاء الله تعالى
اقول وانما هو عايد الى الجمع المستفاد من الكلام **قال** لم يجمع انما استفيد من كل
شيطان لا من الكلام بجملته فان قلت يحمل على ان المراد من بعض الكلام بحذف
المضاف للقرينة وهو سهل قلت المصنف نفسه لا يسمح بذلك ويقدم على تخطية
الاية عند الا ترى انه عد في الباب السادس من الامور التي اشتهرت بين المعربين
والصواب خلافها قولهم العطف على عاملين قالوا والصواب على معمولي عاملين وقولهم
الفا جواب الشرط قالوا والصواب رابطة لجواب الشرط وتسهل في ذلك الا بحذف
مضاف لقرينة وكذا عن [illegible] ابن مالك وقوله وعند الحضور قالوا والصواب
لمكان الحضور وتقدم في حرف العين المهملة **قال** والصواب ان الضمير لا يعود اليها

من جزها

من جزها لا مفردا مذكرا على لفظها **اقول** وقع في صحيح البخاري في كتاب
الاعتصام بالسنة في باب الاقتدا بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل امتي
يدخلون الجنة الا من ابى قالوا ومن يابى قال من اطاعني دخل الجنة ومن عصاني
فقد ابى فقد عاد الضمير من جزء كل المضافة اي معرفة غير مفرد **قال** وانما لم
يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسولا اسم كان راجعا لكل ومسولا لا ضمير
فيه ضرورة انه لا يسال وانما يسال عنه على هذا التقدير نايبا عن الفاعل
عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه كما توهم بعضهم **اقول** لان المعنى
حينئذ كل افعال هذه الجوارح كان مسولا عنه فيكون اسم كان ضميرا راجعا
لكل ومسولا لا ضمير فيه ضرورة ان فعل الجارحة لا يسال وانما يسال عنه فيكون
عنه على هذا التقدير نايبا عن الفاعل وهو لا يتقدم على رافعه كالفاعل فان قلت
لا يجوز ان يكون في مسولا ضمير يعود الى المكلف اي كان كل افعال تلك الجوارح عنه
مسولا هو اي المكلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير
من هي له فان قلت لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب
ابرازه الا عند اللبس ولا لبس قلت بل اللبس حاصل وذلك لانه مع عدم ابرازه
ابرازه الا عند اللبس الضمير يحتمل انه يكون عنه نايبا عن الفاعل وقدم على ابهم
لا يتحاشون من ذلك ويحتمل ان يكون النايب ضميرا يتحمله ؛ مسولا يعود الى
المكلف فالالتباس حاصل **قال** والصواب ان المقدر يكون مفردا ؛ نكرة فيجب
الافراد **اقول** قد تقدم في المتن ان الصواب التفرقة بين ارادة الكل الافرادي
والكل المجموعي واطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف مفردا نكرة فينبغي
ان يأتي ذلك التفصيل هنا **قال** وانما ذكر هو ثبوت الفعل لبعض الافراد **اقول**

ذكره الفعل الذي للتقييد بل الوصف لذلك تقول لست باخذ كل الدراهم وكل الثياب
لست لابسا على القول بجواز التقدم في مثل هذا قال وقوله ما كل ما يتمنى
المرء يدركه اقول هذا صدر بيت مشهور عجزه تجري الرياح بما لا تشتهي
السفن والتمثيل بالبيت مستقيم علي تقدير رواية الرفع وجوز فيه ابن جني
النصب علي اضمار فعل علي شريطة التفسير ويستقيم التمثيل ايضا عليه قال
كقوله عليه افضل الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت
الصلاة كل ذلك لم يكن اقول المراد انه لم يقع واحد من القصر والنسيان علي
شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين
او بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما
والثاني ما روي انه لما قال النبي صلي الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين
بعض ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع
كذا قرره التفتازاني قال وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله
لم اصنع اقول برفع كل ووجه الاستدلال به ان الشاعر عدل عن النصب
الفصيح المستغني عن الاضمار الي الرفع المفتقر اليه وليس الا لافادة هذا المعني
اي لم اصنع شيا مما تدعيه علي من الذنوب لكن قال سيبويه في الكتاب عند انشاد
قول ابي النجم كله لم اصنع وهذا ضعيف اي حذف الضمير وهو بمنزلته في غير الشعر
لان النصب لا يكسر البيت ولا يخل فيه ترك اضمار الهاء فكانه قال كله غير مصنوع
انتهي ٥ وقضية كلامه انه لا فرق بين الرفع والنصب في افادة معني كله غير
مصنوع وقد اختار الشيخ تقي الدين السبكي صحة ما قاله سيبويه وحمله علي
ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتدي بكل ونحوها كان كل فرد فرد منها المتاخر في معني
الخبر عنه لان السامع اذا سمع المعمول يتشوف الي عامله تشوف سامع المبتدا الي الخبر

فكانكله

فكانه قال كله لم اصنع منصوبا ومرفوعا سواء في المعني ٥ قلت وقد استبان لك
من هذا ان المعقود به مستند اليه في المعني وقد ٥ اسلفنا ذكره في كون الفاعل
علي ذلك مع ظهوره لان بعض الطلبة بهذه البلاد انكره ولا يلتفت اليه قال
وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق في المعني بين رفع كل
ونصبه اقول قد اسلفنا ان سيبويه قال في الكتاب بما هو صريح او كالصريح
في ذلك وحسبك به اماما كبيرا نقتدي به وكان المصنف لم يطلع علي كلامه
والا لم ينقل ما ذكره عن الشلوبين وابن مالك وقد ساق الشيخ بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص كلام سيبويه في المسالة كما مر قال وقد يشكل علي قولكم في
القسم الاول قوله تعالي والله لا يحب كل مختال فخور اقول كذا قوله تعالي والله
لا يحب كل كفار اثيم وقوله تعالي ولا تطع كل حلاف مهين وقد صرح بعضهم ٥
بان هذا الحكم اكثري لا كلي وحينيذ لا يتم النقض بشي من هذه الايات قال
وجاز الظرفية من جهة ما اقول فيه تسامح فان الظرفية انما جاءتها
من جهة نيابتها عن المصدرية وصلتها عن الوقت لا من جهة ما قال وللزوم
الاول ٥ مغفورا بان كثرة مجي الماضي بعدها الي اخره اقول كيف يكون هذا مقربا
مع ان المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا او مضارعا
وكذا الظرفية المصدرية توصل بالفعلية اعم من ان يكون فعله ماضيا او مضارعا
ولا مزية للاول علي الثاني باعتبار الكثرة قال ان تلك عامة فلا ٥ تدخل
عليها اداة العموم اقول لا نسلم امتناع دخول اداة العموم علي العلم فقد
مر في كل الداخلة علي المعرف بالالف واللام احتمال الارادة بالعموم جل من الاجزاء
ولا نزاع في صحة دخول كل علي الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن
وغيرهن قال واذا لتكلما استدعيتك فان زرتني فعبدي حر نزل منزلة

ايضا علي الظرفية ولكن ناصبه محذوف مدلول عليه بحرفه المذكور في الجواب
اقول تامل هذا مع ما اسلفنا عند الكلام من حيث علي قوله اذا زيد من
حيث ما نعت لذا تاه برهانا خليل بواصله ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا ولم
يقيد بباب الاشتغال ولا شك ان المفسر هنا وقع في حيز الشرط فلا يفسر عاملا
لكن الذي ينبغي الجزم به ان هذا مقصور علي باب الاشتغال كما صرح به المصنف
في موضع اخر قال وانشد قوله وقولي كلما جشات وجاشت مكانك
تحمدي او تستريحي اقول قال الجوهري رحمة الله عليه وجاشت نفسي اي غثيت
ويقال دارت للغثيان فاذا اردت انها ارتفعت من حزن او فزع قلت جشات
ومكانك اسم فعل بمعني اثبتي قيل وفيه اذا مانع من جعله ظرفا للمقدر
وليس بنا للضرورة لكونه اسم فعل بمعني متعدي مبني للمفعول وقولي مبتدا او علي
ظرف يتعلق به والخبر قوله مكانك تحمدي او تستريحي اي قولي هذا اللفظ مثل
قولي لا اله الا الله كلا وكلتا قال او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك
وجه وقبل قال المدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه
مستقبل كل شي والقبل بفتح القاف والبا الموحدة بطلق علي امور منها المحجة
الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير وللشر غاية ينتهيان اليها
ويقفان عندها وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرفه لانه واضح لا يخفي
وضبط بعضهم القبل بكسر القاف وفتح البا علي انه جمع قبلة بمعني ان كليهما بمثابة
القبلة التي يتوجه اليها المصلي قال فان ذلك حقيقة في الواحد
واشير بها الي المثني علي معني وكلا ما ذكر علي حدها في قوله تعالي لا فارض
ولا بكر عوان بين ذلك اقول قال الزمخشري والذي حسن منه اسما الاشارة
تثنيتها وجمعها وتانيثها ليست علي الحقيقة يعني والذي حسن من وضع اسم

كلا وكلتا

الاشارة مع افراده موضع المتعدد ومع تذكيره موضع المونث ان نسبة اسما
الاشارة وجمعها ليسا علي القانون المتعارف في غيرها من الاسما بان يلحق باواخرها
الف ونونا ويا ونون في واو ونون في بل بوضع مخصوصة وكذا انها ليس
خافا لنا فاريد بالمفرد منها ما يراد بالمثني والجمع وبالمذكر ما يراد بالمونث
قال وقولنا كلمة واحدة احترازا من قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا
اقول هذا صدر بيت عجزه وساعدا عند الملمات الخليل الصديق
قال ابو بكر ابن فورك الخلة صفا المودة التي توجب الاختصاص بتخلل
الاسرار وقال بعضهم حل الحلة المحبة وما احسن قول القايل قد تخللت
مسلك الروح مني وبذا سمي الخليل خليلا فاذا ما نطقت كنت حديثي
واذا ما سكت كنت الغليلا والعضد والساعد بمعني وهو من المرفق الي الكتف
اي واجدي معينا له ومساعدا عند نزول النوازل وهو المراد بالملمات
قال وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما
راب اقول البيت للفرزدق نصف فرسين تجاريا واحد الجري يعظم
يقال جد فلان في عيني يجد جدا بكسر الجيم في المضارع وفتحها في المصدر واقلعا
كفا عن الجري وراب مستقبح ويقال بالفرس اذا انتفخ من عدو او فزع
والاسية في عجز البيت حال من الفاعل يقال فلعا قال ثم الصواب في انشاده
يوم المخار واذ لا يقال ان المنية توفي نفسها اقول لم يتعين في معني
البيت تقدير ثبوت هذه الرواية اذ المخارم جمع مخرم بكسر الرا وهو
منقطع الفاحيل وهي افواه الفجاج كما في الصحاح والايفا الاشراف علي الشي ووقعه
والفيا فتامله كيف قال وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تاويل في قولهم
علي كيف تبيع الاحمرين اقول احترز بلا فوله بلا تاويل عن نحو عجبت

كيف

من ان يمر بزيد قال ولا بدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم
اقول بزيد بلا تاويل والاورد نحو يعجبني ان تفعل الخير احسانك الي الفقرا قال
وبما شرته للفعل التفت الفعلية اقول لان الفعل لا يباشر الفعل من غير فاصل
الا عنوا لنا كيد نحو قام قام زيد او لغرض اسما وهو في نحو كيف كنت اقول
لا يكون كيف بدلا من الابل لان دخول الجار علي كيف شاذ علي انه لم يسمع في الي بل في علي
قال يشير بدخول علي عليها الي المثال الذي حكاه عنهم اولا وهو علي كيف تبيع
الاحمرين وقوله لم يسمع في الي نص دخله علي نعم وفي شرح البزدوي المسمى بالكشف
ما نصه واعلم ان معنى الاستفهام قد يسلب عن كيف فيستعمل والا علي نعم حالا كما حكي
قطرب عن بعض انظر الي كيف يصنع اي الي حال صنعه الي هنا كلامه وقد شاهد
ثبوت ما ناه المصنف في شرح الحاجبية للرضي واما قولهم انظر الي كيف
يصنع كيف فيه مخرج علي معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر اقول اذا
كانت الجملة المستفهم بها وما بعدها بدلا من الابل والابل مجرور بالي وقد
تقرر ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه او نظيره علي الخلاف فقد
لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو باطل فان قلت اذا دخل حرف الجر
عن العمل ضرورة علي كيف كانت مسلوبة الدلالة علي الاستفهام حيث ابطل
كون كيف بدلا من الابل انه يلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله قد تقدم عليه
فلا يتاتي مع ذلك ان يتعلق بما في الحواشي والذي ينبغي الذي يقال ان كيف
ليست في الاية للاستفهام وانها مضافة الي الجملة بعدها كما في قول بعض العرب
انظر الي كيف يصنع اي الي حال صنعه كما مر والمعنى فلا ينظرون الي الابل حال
صنعها فالبدل مستقيم والارتباط حاصل او يقال في الاستفهام مرادا الجملة
وفي قوله كيف خلقت بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل والمعنى انظر

يتعدي

يتعدي به عن الجمل بنفسه تارة وبالحرف اخرى تقول نظرته واليه نتعدى
بالحرف الي الابل وبنفسه الي البدل فهو عامل في محل الجملة نصبا والعامل معلق
عن العمل فيها لاجل الاستفهام وقولهم قد تكون الجملة المعلق عنها في محل
مفعول مقيد بالجار الذي يتعدي به العامل الي فيه بحث ستقف عليه
في الباب الثاني ان شا الله تعالي اقول ومثلها في ابدال جملة فيها كيف
من اسم مفرد قوله الي الله اشكو بالمدينة اشكو حاجة وبالشام اخرى كيف
تلتقيان اي اشكو بالمدينة اشكو حاجة هاتين الحاجتين تعذر التقا
قال لا ينبغي هذا الذي ذكره اذ يجوز ان يكون قوله كيف يلتقيان جملة
مستانفة نبه فيها علي سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع تينك الحاجتين
وقد انشد المصنف هذا البيت ثانيا في الباب الثاني في الجملة السادسة
من الجمل التي لها محل من الاعراب والشام بلاد عن مشامة القبلة وسميت بذلك
لان قوما من بني كنعان تشاءموا اليها اي تياسروا وسميت بشام بن نوح فانه
بالشين بالسريانية ولان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلي هذا
لا تهمز وقد تذكر كذا في القاموس اقول محذوف وانشد عليه اذا قال
المرء لانت قبلة وهان علي الادني فكيف الاباعد قال لان القناة كناية
عن الضعف وسوا الحال اقول ثم تحمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدا
محذوف اي فكيف حال الاباعد علي حد قراءة ابن جماز والله يريد الاخرة
او تقدير فكيف الهوان علي الاباعد بحذف المبتدا او الجار وبالعطف
بالفاء تحت كيف بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم قال
ابن جماز بجيم مفتوحة وراء والاحتمال الاول خير من الثاني واما قوله
او بالعطف بالفاء الي اخره فيشكل اذ لا يصح التخريج علي ذلك مع ما قدمه من ان

كيف مرفوع على الخبرية اذ الاقحام يقتضي ان لا يكون له محل ويمكن ان يكون قوله
بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير او يوجد ذلك بالعطف فيكون هذا نسيا
لما تقدم والله سبحانه وتعالى اعلم **حرف اللام قال** فلما مله للجر مكسورة
مع كل ظاهر **اقول** لتميز عن لام الابتدا اذا دخلت فيه ولا سيما نحو لهو لا واكثر
فابقيت لام الابتدا على الاصل وهو الفتح وكسرت لام الجر ليكون حركتها على وفق
اثرها واما اذا دخلت على الضمير فلا التباس لان لام الابتدا لا تدخل الا الضمير المرفوع
نحو لانت فاكرو احينئذ في لام الجر الفتح جريا على الاصل **قال** الا مع المستغاث
المباشر ليا فمفتوحة **اقول** لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث
والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا مستغاث له بكسر اللام والمنادي محذوف
نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير
الذي يفتح لام الجر معه وانما قال المباشر ليا احترازا من الا يكون مباشرا لها كقوله
يا للكهول ويا للشباب للعجب فتكسر لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث **قال** هي قراة ابراهيم بن ابي عبلة حكاها عنه
الزمخشري وحكي عن الحسن البصري انه قرا الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام
قال والذي جسرهما على ذلك والاتباع انما يكون في كلمة واحدة كقولهم منحدر الجبل
ومغيرة تنزل الكلمتين منزلة لكثرة استعمالهما مقترنتين واشف القرائتين
قراءة ابراهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للاعرابية التي هي اقوى بخلاف
قراءة الحسن هذا كلامه واعترض بانه قوله في الانعام والذي حمل ابن عامر
على قراءة قتل اولادهم شركائهم انه راى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا
بالياء واما قوله واشف القرائتين فمعناه افضلهما وانما كانت الحركة البنائية
لازمة اذ لا اختلاف الوضع والدلالة هو الاصل في الالفاظ وهيا تفاقلت

وكلامه

وكلامه صريح في ان حركة الاتباع تابعة وانما لك ترى انها ليست اعرابية
ولا تابعة لها **قال** وهذه اللام لدى الا ابن جني لما ذكره بعد **اقول**
هو ان ابن جني يرى ان لام المستغاث متعلقة بحرف الندا لما فيه من
معنى الفعل واما ابن عصفور فيرى انها متعلقة بادعوا فيلزم تعدي فعل
المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم وسنقف على
ما يرد عليه **قال** ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل **اقول**
كانهم فعلوا ذلك كراهة لا دخالهم صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر
على صورة الفعل فيفتحو اللام فشابهها يدخل على الفعل **قال** ومنه
ولقد ما زين الك دار **اقول** فضله عن الاول لانه في الظاهر مما وقعت
اللام فيه بعد ابن لا بين معنى وذات فقال اي متى عدا بها لتكون
اللام واقعة بين معنى وذات **قال** وقولك هذا الشعر لحبيب **اقول**
هو مما وقعت فيه اللام بين ذات ومعنى وكذا وهو الك ماد منت لي فيكون
من القسم الاول لا الثاني **قال** كقوله ويوم عقرت للعذاري مطيتي
اقول هو صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهور وعجزه فيا
عجبا من رحله المتحمل عقرت جرحت والعذاري جمع عذرا وهي من النسا
البكر وهي التي لم تفتض ورحل البعير معروف وهو اصغر من القتب ويرد
كورها وهو من الرجل وقيل هو الرجل باداته والمتحمل المحمل قيل وفتح يوم
مع كونه معطوفا على مرفوع او مجرور وهو يوم من قوله ولا سيما يوم بدارة
جلجل لانه بناه على الفتح لما اضافه الى مبني قلت ويجوز ان يكون منصوبا
على فعل محذوف اي واذكر يوم عقرت **اقول** لا تعلقه بللعذاري **قال**
ادخالها على مجموع قوله بللعذاري ودليله على قصد الحكاية فيلزم تعلق

اللام لهذا اللفظ المحكي وليس كذلك وانما تتعلق بالفعل فقط فينبغي ان يكون
على حرف مضاف اي وتعلقه بفعل فليعبدوا وكذا وقع قاله لايلاف قريش
متعلق بقوله فليعبدوا امرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم رحلتين قال
ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوه لايلافهم
على معنى ان نعم الله لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة
التي هي نعمة ظاهرة انتهى قلت يلزم عليه تقدم ما بعد حرف الجواب عليه
وهو ممتنع ولو قيل بان التقدير اما لايلاف قريش فليعبدوه على ما عرفت مثل
هذا الموضع من مواضع حذف اما قياسا مطردا لم يسلم من ذلك **قال**
وقيل بما قبله **اقول** قال الزمخشري وهذا بمنزلة التضمين في الشعر وهو
ان يتعلق معنى البيت الذي قبله تعلقا لا يصح الا به فيكون
هذا عيبا كما ان التضمين عيب ولم يكن به حاجة الى التنظير بالتضمين
الواقع في الشعر وتركه افضل بالادب **قال** وضعف بان جعلهم كعصف
انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت **اقول** رد هذا بان جزا الكفر يوم القيمة
بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمتنع ان يكون لهما وطوى
ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرنا العلة الثانية
لانه من المنن عليهم سلمناه لكن تكون اللام للعاقبة وكذا القول
وهو تعلق لايلاف قريش باخر سورة الفيل مذهب الزجاج **قال** واللام
تعليلية وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف **اقول** قد
صرح المصنف بنظير ذلك في الباب الخامس في الجهة السادسة منه في
النوع الثاني عشر منه فقال في قوله تعالى ويقول الانسان ابدا اذا ما مت
لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج وانما جاز تقدمه على لام القسم

لتوسعهم

لتوسعهم في الظرف ومنه قوله صبيغي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج
عوض لا نتفرق اي لا نتفرق ابدا قلت وقد مر في الفصل الثاني من الفصول
التي عقدها لاذا في الالف المفردة ان ابن الحاجب قال في قوله تعالى
واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم الاية ان اذا هذه غير شرطية
فلا تحتاج الى جواب وان عاملها بعد ما النافية ورده المصنف بان مثل هذا
التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا فكيف يتاتى له
بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التنزيل عليه فان قلت
انما جزم بذلك في ما النافية قلت غيرها من الادوات التي لها الصدر يشاركها في
الصدرية فيكون حكم الجميع واحدا والتفريق غير متجه **قال** وقد يرجح
بان التوالي يتسامح فيها كثيرا **اقول** لكن يحمل ذلك اما مطردا يخرج القران
عليه **قال** ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها محذوف وهو فعل
من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو واسم هو حال من المنادى اي مدعوا لعمرو
وقولان ذكرهما ابن عصفور على الثاني فينقل الاجماع على الاول **اقول**
وينبغي ان يزاد قول ثالث وهو ان تكون هذه اللام متعلقة بادعو الذي ناب
عنه حرف النداء على راي من يقول بان لام المستغاث زائدة للتقوية **قال**
واما اللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين **اقول** قد يتوهم
ان هذا معارض لقوله في صدر الكلام على هذا الحرف وليس في القسمة ان تكون
عاملة للنصب خلافا للكوفيين فان هذا مخالفة جميعهم هـ وهذا نسب الخلاف
لاكثرهم لا جميعهم ولا معارضة عندنا لنا مالان بعض الكوفيين المخالف
هنا هو ثعلب الذي نقل عنه انها ناصبة لنيابتها عن ان فالكوفيين كافة
قائلون بانها ناصبة لكن هل هي ناصبة بطريق الاصالة ام بطريق النيابة كذ

خلافا بينهم **قال** وانشد ابو الحسن اذا قلت للمصنف خبرني اي لغاتي حاشر بنع
قال احلف بالله لتشربن جميع ما في الاناء منا للبن لتعبيد اي لجهله عينا عينا كا د
ا لطعام محتاج الي من يطعمه ونبه شاهد ان الاضافة بادني ملابسة احدهما
ا ن الاناء للضيف وقد اضافه للمصنف لملابسة اياه في شربه وفي جعل هذه
الملابسة منزلة الاختصاص مبالغة في اكرام الضيف ولطفا والثاني ان ذا
بمعني الصاحب واريد بها اللبن واضيف الي الاناء لملابسة اياه بكونه في كذا قرره
بعضهم **قال** لتولد وابكي عيشا بعفو بعهد حدثه **اقول** هذا فترز بيت
عجز بيت طابت امامة في ذلكا البلد خاطب امراة فالاصل وابكين حذفت الفا
للالتقايها ساكنة مع النون الساكنة والجدة بكسر الجيم ضد البلي اي بعتض
بعد نضارته ونموه واقبال حسنه والاصل لوقت بعد العصر الي المغرب
وجمعه اصل واصال واصايل كانه جمع اصيلة كذا في الصحاح **قال** فتعديتهم
انها المونث اي ليس لها تقوية مبار ونوح امير وقد قيل مثل هذا في تلك الابتداي
نوح طهر **قال** وعلي هذا فهي عندهم حرف جر نعد **اقول** كيف يكون معديا
وهم يقدرون ناصبا للفعل وقضية هذا ان يكون اللام للتقوية وكثير
نظائر القول بزيادتها لاطراد صحة اسقاطها والمصنف يري صحة القول
بانها متعلقة بالعامل بناء علي انها ليست زايدة محضة قال ولا هي معدية محضة
بل لها منزلة بين منزلتين **قال** واذا النصب ادعي قد وجوبا **اقول** هذا
معطوف علي قوله قبل ان الاصل انها كانت ناصبة للفعل **قال** وزعم كثير من الكو
في قوله تعالي وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام
الاولي ونصب الثانية انها لام الجحود **اقول** واما الكسائي فقرا لتزول بفتح اللام
وضم الثانية وعليه فاللام هي الفارقة بين ان المخففة وان النافية فيكون المعني

ان مكرهم

ان مكرهم لتزول منه الجبال فالقراة الاولي متضمنة لنفي كون
مكرهم لتزول منه الجبال والثانية لاثباته ولا يستقيم عندنا
تناقض القرائتين ما ثبتتا بالتواتر فلا بد من التاويل فجمع ابن
الحاجب بينهما بان معني قراءة الكسائي اثبات ان مكرهم عظيم
تزول منه الامور العظيمة فالمراد بالجبال علي هذه الامور
العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات واما علي قراة الجماعة فالجبال
مثل لايات الله وشرايعه لانها بمنزلة الجبال الراسية ثباتا
وتمكنا ويؤيده قراة ابن مسعود وما كان مكرهم وهذا الكر
يحي النفي والاثبات باعتبار واحد فلا تعارض **قال** وفيه
نظر لان النافي علي هذا غيرما ولم ولاختلاف فاعلي كان
ونزول **اقول** المخرجون للاية علي ذلك الوجه وهم كثير
من الناس لا يرون ما ذكره المص شرطا ولا يوافقون علي
صحته فانما يرد عليهم بعد ثبوته بدليل لا متكلم فيه والشان
في ذلك **قال** والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطيه
اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم
لشدته بعد الاجل زوال الامور العظام المشبهة في
عظمها بالجبال كما يقول انا اشجع من فلان وان كان معدا
للنوازل **اقول** هذا الذي ذكر انه ظهر له ليس هو من مخترعاته
بل هو كلام الزمخشري قال في الكشاف وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتبالغ في الشدة فضرب
زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه وشدته وان كان مكرهم

سوي لازالة الجبال معداً لذلك **قال** وقد تحذف كان قبل
لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقامة ولا فرد لفردي
اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين
بعد العصر ما انا لادعهما **اقول** واصل هذا ما كنت لادعهما
فحذفت كان فانفصل الضمير على ان ما ذكره في البيت وقول
ابي الدرداء رضي الله عنه ليس متعينا لحذف كان لجواز ان
يكون المعنى فما جمع متاهل لغلب قومي وما انا مريد التركهما
واما قوله ولا فرد لفرد فتقديره ولا فرد غالبا لفرد ه
وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا
القران ان يفترى من دون الله فقال كان اصله ليفترى
فلما حذفت اللام بنا على جواز حذف الجر مع ان وان جاز ه
اظهار ان الواجبة الاضمار وذلك لانها كالنايبة عن ان
وقد استغناه مع غيره **قال** والحادي عشر ان يكون
بمعنى عند **اقول** هذه هي اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص
على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه نحو كتبته
لغرة هذا او يختص به لوقوعه قبله نحو كتبته الخمس خلون
او يختص به لوقوعه بعده نحو كتبته لليلة بقيت فمع الاطلاق
يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت
بوقوعه بعده وبقرينة نحو بقيت بوقوعه قبله كذا قال
الرضي **قال** فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة
معا **اقول** البيت لمتمم بن نويرة يرثي اخاه مالكا الذي

فلما

قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه وكاني ومالكا الى اخره ه
حال من الفاعل في تفرقنا وجواب لما محذوف وما احسن قول
الشيخ جمال الدين ابن نباتة المصري يهني الافضل ابن ايوب
بالملك ويعزيه بابيه هنا محا ذا العزى المتعدما فما الغيل
المحزون حتى تبسما وهي طويلة منها قوله وهو المقصود بالانشاد
فقدنا لاعناق البرية مالكا وشمنا لانواع الجميل متمما **قال** والسادس
عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان
خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب **اقول** هذه اللام هي الجارة
لاسم من غاب حقيقة او حكما عن قول قايل يتعلق به واعلم ان
الرضي حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول
فلك ان تقول في حكاية من قال زيد قايم قال فلان قايم وتقول
قال زيد انا قايم فقلت نعم وانت تخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز
ان يقول قال زيد هو قايم وقلت نعم وهو تخيل رعاية لحال الحكاية
فان زيدا وعمرا فيه غايبان قال ومنه وقال الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا هذا ه
كلامه فاذن لا يتعين ما قاله ابن الحاجب **قال** او يكون اسم ه
المقول لهم محذوفا **اقول** كذا ثبت فيما رايته من النسخ والصواب
ان يكون اسم المقول عنهم محذوفا اذ المجرور باللام هو المقول
لهم وهو مذكور لا محذوف **قال** وقوله كضراير الحسناء قلن
لوجهها حسدا وبغيا انه لذميم **اقول** ضراير المراة نسا زوجها
وهو جمع ضرة بفتح الضاد على غير قياس والحسد معروف والبغي

مجاوزة الحد و الذميم بالدال المهملة القبيح وبالمعجمة المذموم صلـ
المهدوح الممدوح واظن ان الرواية في البيت بالاهمال وهو
انسب بالحسنا **قال** فللموت تغذوا الوالدات سخالها كما لخراب
الدور تبني المساكن **اقول** تغذوا بالغين و الذال المعجمتين
تربي لسبقى اللبن والارضاع والسخال بكسر السين المهملة
وبالخا المعجمة جمع سخلة وهي ما تضعه انثى من الضان والمعز
من الولد ساعة تضعه ذكرا كان اوانثى وفي البيت اقامة
الظاهر مقام المضمر والاصل كما يبني المساكن لخرابها **قال**
واللام مستعارة لما يشبه التعليل **اقول** فيكون استعارة
تبعية وتحقيقها وتحقيقها هنا انه شبه ترتب العداوة والحزن
والالتقاط بترتب علته الغايية عليه ثم استعمل في المشبه
اللام الموضوعة للمشبه به اعني ترتب العلة الغايية عليه
فجرت الاستعارة اولاً في العلية و العرضية وبتبعيتها في
اللام كما في نطقت الحال بكذا فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعيرت لما يشبه العلة وصار متعلق معنى اللام هو العلية
والغرضية لا المجرور كما ذكره صاحب التلخيص **قال** ويختص
باسم الله سبحانه وتعالى كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد **اقول**
هذا صدر بيت للهذلي وعجزه بمشمخر به الظيان والاس والحيد
بكسر الحاء المهملة جمع حيدة كبدرة وبدر وهو الحرف الناتي
في عرض الجبل لا في اعلاه ويقال حيد باسكان اليا والجمع حيود
واحياد والمشمخر الجبل العالي والظيان بالظاء المعجمة واليا

المثناة التحتية المشددة على زنة فعلان بفتح الفاء هو ياسمين
البر والاس شجر معروف قال الجوهري وهو واوي العين وانشد
هذا البيت في اماكن من الصحاح تالله بالمثناة الفوقية لا باللام
وحرف النفي محذوف اي لا يبقى مثل تالله تفتؤ **قال** وقوله
فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل **اقول**
الاغارة احكام الفتل وشدت ربطت ويذبل بالذال المعجمة اسم
الجبل ولا ينصرف قطعا ارد به المكان او البقعة لما فيه
من الشيين المستقلين بمنع الصرف وهما الوزن والعلمية وانما جر
في البيت بالكسرة للضرورة تعجب من طول الليل فهو يقول ان نجومه
لا تبرح اماكنها ولا تفارق محالها فكانها مربوطة بكل حبل محكم الفتل
في هذا الجبل **قال** وفي غيره كقولهم لله دره فارسا **اقول** قال
الامام عز الدين الزنجاني في شرح الهادي لله دره كلام معناه التعجب
والعرب اذا اعظموا الشي غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا
بان هذا الشي لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا جدير
بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشيا العجيبة
والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر درا وقيل اريد بالدر هنا
الخير فانهم كانوا يعتقدون ان اللبن منشا كل خير لانه من غالب
قوتهم وكانوا يسقونه الخيل ويقرونه الضيفان واكثر ما يتمثل به
النحويون اضافة در الى ضمير الغايب ويجوز ان يضاف الى
ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم كذا في شرح الحاجبية للعلامة
نجم الدين سعيد ومن خطه نقلت **قال** بين الفعل المتعدي

ومفعوله كقوله ومن يك ذا عظم هليب رجايه ليكسر عود الدهر
فالدهر كاسره **اقول** الزيادة ظاهرة في البيت اذ المعني رجايه
ان يكسر عود الدهر اي مغالبه الزمان والعلو عليه والبا متعلقة
برجا لا بيكسر لما يلزم عليه من تقدم ما في حيز الموصول الحرفي عليه
على انه سمع قوله كان جزاي بالعصا ان اجلدا وسوغه بعضهم للضرورة
ولكن لنا عنه في البيت مندوحة فلا نرتكبه **قال** وقوله وملكت
ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد **اقول** لا يتعين
الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعني فعل الاجارة واللام
صلة له كما قيل في قوله يجرح في عراقيبها نصلي اذ يجرح بمعني يفعل
الجرح **قال** فقيل زايدة **اقول** صرح بعضهم بانها زيدت لتوكيد
الارادة ووجهه بان لام التعليل لما كانت للعرض كان في العرض
معني الارادة الا تري انك اذا قلت جئتك للسمن يكون معناه
لارادة السمن فاذا جمع بين اللام والارادة يكون جمعا بين
الارادتين فياتي التوكيد **قال** وهذا منتقض لان
اللام المحكوم بزيادتها مفيدة للتعليل وهو خلاف كلام
المص **اقول** وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك
مقدر بمصدر مرفوع بالابتدا واللام وما بعدها خبر اي
ارادة الله للتبيين وامرنا للاسلام **قال** تقدير الفعل
هنا بالمصدر من غير حرف مصدري ليس بقياس والقول
بانه حذف فهو موجود تقديرا بدفعه قولهم الفعل مقدر
بمصدر اذ لو كان الحرف المصدري مقدرا لكان المأول

بالمصدر هو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان
حذف ان ورفع المضارع المنصوب بها ليس بمقيس
ايضا على المختار **اقول** والاصل يا بوس الحرب فاقحمت
تقوية للاختصاص قال يا بوس للحرب التي وضعت
اراهط فاستراحوا **قال** الا قحام ادخال شي على شي
بشدة وعنف والرهط ما دون العشرة من الرجال
لا يكون فيهم امراة ولا واحد له من لفظه والجمع ارهط
واراهط كانه جمع ارهط كذا في الصحاح البوس الشدة
فهموز وتخفف بابدال الواو تعجب من شدة الحرب
الذي ذهبت بتلك الاراهط **قال** وهل الجرار ما بعدها
بها او بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب
ولان الجار لا يتعلق **اقول** والمضاف جار ايضا فيلزم
تعليقه هذا ان قلنا ان عامل الجر في المضاف اليه هو
المضاف وهو الصحيح وان قلنا العامل اللام المقدرة لزم
ايضا تعليق الحرف الجار **قال** وجعل الاسم شبيها بالمضاف
اقول يسال عن وجه حذف التنوين في ابا في قولك لا ابا
لزيد والوجه تشبيهه بما يجب ترك تنوينه ونقول هذا
القايل كما حمل على المضاف في الاعراب حمل عليه في ترك
التنوين وبعضهم يقول بل هذا الاسم مبني على اجرايه مجري
المفرد فيستحق عدم التنوين **قال**
على الاول لو كان اجراوه مجري المضاف في الاعراب

واجبا وفي ترك التنوين جايزا فان القايل بان الاسم سيه بالمضاف
لايوجب ترك التنوين منه بل تجوزه فيقول لا اباً لزيدٍ
ولا ابا لزيد بالتنوين وعدمه **اقول** ان الاصل
في الجواب التمكن بل الامكنيه فيكون معربا منونا فحمل على
المضاف في الاعراب وجوبا لانه حمل يقتضي بقاوه على
على اصله وجعل حمله عليه في ترك التنوين جوازا لانه
حمل يقتضي خروجه عن اصله **قال** او بكونه فرعا في العمل
نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد **اقول** وقع لابن
اياز هنا غلطة وذلك انه قال في قوله لايزالون ضاربين
القباب قيل التقدير للقباب فحذف الجار وابقي عمله
وقيل بل اعربه بالحركات على النون كما في قولها ان جري
اضيق من تسعين وهذا اجود لان في الاول شذوذ اعمال
الجار محذوفا ولانه انما يقال زيد ضارب عمرا ولا يقال
ضارب لعمرو فان قلت زيد عمرا ضارب جاز ادخال
اللام هذا كلامه والغلط فيه ظاهر قال المص وانما
الاعتراض ان فيه تقديرا لزايد وتقديرا ما ليس الموضع
له بالاصالة بعيد في القياس وقد تكلم المص على هذا
البيت في الباب الخامس حيث ذكر حذف نوني التثنية
والجمع **قال** قيل ومنه ان هذا عدو لك ولزوجك وقوله
اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلا فاني لست اكله وحدي
وفيه نظر لان عدوا واكيلا اذا كان بمعنى معاد ومواكل

لاينصبان

لاينصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت وليس
مجاريين للفعل في التحرك والسكون ولا محولان عن ما
هو مجار له لان التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد
بها المبالغة **اقول** ينبغي ان يكون قوله محولان خبر
مبتداء محذوف اي ولاهما محولان ولو نصبه بالعطف
على خبر ليس لكان حسنا وكلامه في هذا المحل قابل للبحث
وذلك ان قوله عدوا واكيلا بمعنى معاد ومواكل فلا نسلم
له الجواز ان يكون بمعنى عادوا كل قال في الصحاح والعادي
العدو والاكل الذي يواكلك والاكيل ايضا الاكل
فيمكن ان يقال انهما محولان عن ما هو مجاري للفعل
في التحرك والسكون وان تحريكهما لاجل المبالغة ولا مانع
من ذلك في الاية ولا في البيت بل هو ظاهر فيهما اذا
المعنى ان هذا مبالغ في عداوتك وعداوة زوجك وان
يكون الملتمس لاكل الزاد مبالغا في الاكل وهو اليق بقصد
الشاعر في الممدوح بالكرم **قال** لم لا يجوز ان يكون
عدو واكيل صفتين مشبهتين ونصب المعمول على
التشبيه بالمفعول **اقول** اما في عدو لك فيمتنع لان
الصفة المشبهة لا يكون معمولها الا سببيا واما في التمسي
له اكيلا فلذلك ولامتناع تقديم معمول الصفة عليها **قال**
وفي الاية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو **اقول**
يجوز في محذوف صفة بالخبر ان يكون صفة لمستقر على

اعتقاد تعريفه لان هذه النكرة قد وضعت بصفة
قال وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون
الاخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك اقول
كلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعا مع
كونهما متقدمين على العامل او متاخرين عنه اذ في علته
التي ذكرها ايماء لهذا المعنى وذلك انه اذا لم يذكر الا
واحد من المفعولين فقط او ذكرا معا ولكن تقدم
احدهما جاز لقيام الراجح قال والضمير على هذا التوليه
اقول لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عايدا
للوجهة ولا يكون فيه تعدي العامل الى الضمير وظاهره
معا وذلك ان الظاهر وجهة وليس الضمير عايدا
اليه وانما هو عايد على الوجهة والمعنى ان الله تعالى
مول كل ذي وجهة وجهته قال ولهذا اذا لو اولي بها
من قوله هذا سراقه للقران يدرسه ان الها مفعول
مطلق لا ضمير القران اقول المصراع الذي انشده
صدر بيت عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب سراقه
بضم السين المهملة الظنه سراقه بن مالك بن جعشم
المدلجي من الصحابة رضي الله عنهم ترك تغيير فمات سنة
اربع وعشرين والرشا بكسر الراو بالشين المعجمة مع المد
الحبل وقصره للضرورة واشه على معنى الاله والمرء
مبتداء وذيب خبره وعند الرشاء متعلق به لما فيه

من

من معنى التاخر وجواب الشرط محذوف وجوبا مدلول عليه
بالجملة والمعنى ان يلق انسان الرشا فهو متاخر عند القايها
مر لطلب بريد انه سراقة بن مالك درس القران فتقدم
والمرء متاخر عند اشتغاله بما لا يهم كمن امتهن نفسه
في السقي والتقاط الارشية في الاثار قال المص في
حواشي التسهيل ولو زعم ان القران مبتدا وان اللام
زايدة مثلها في لحسبك درهم لم يكن بعيدا قال
وح يكون قوامه سراقة خبرا اول لهذا وقوله القران
يدرسه خبرا ثانيا فاخبر بجملة بعد مفرد لكن في ذلك
دعوى زيادة اللام في المبتدا ولم ار من ذكره قال
وفيه نظر لان اللام المقوية زايدة اقول قد صرح
المص في الباب الثالث بان التحقيق انها ليست زايدة
محضة لما يخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة
القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها
منزلة بين منزلتين وقد مر هذا قريبا قال لما ذكر
في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف اقول
يعني في قولك زيدا ضربته اقول لا نسلم
ان الفعل المذكور عوض من المحذوف غاية الامر انه دال
عليه ومفسر له ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه
قال ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه اقول
قد يكون الشي عوضا ويحذف كالتا في اقامة فانه مصدر

اقام فحقه اى يحمل علي اضحال فيقال اقوام الا ان الواو
قلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها
التا فقيل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة
قال الله تعالي واقام الصلوة لكن قد قيل هنا كانهم جعلوا
المضاف اليه عوضا عنه وفيه نظر اذ لا يمتنع اجتماعهما ٥
قال الشاعر عزمت علي اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود
ومثله في الكلام كثير قال وزعم الكوفيون ان اللام
في المستغاث بقية اسم وهو ال اقول ضعفه الرضي
بان يقال ذلك فيما لا ان له نحو يا للدواهي ويا لله قال
واستدلوا بقوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي
المثوب قال يالا اقول خير خبر مبتدا محذوف اي نحن خير
واما نحن المذكور فتوكيد الضمير المستكن في خير وفيه كلام
سياتي في الباب الثالث ان شا الله تعالي والمثوب
بالبا المثلثة المرجع ومنه التثويب في اذان الفجر وهو ترجيع
قوله الصلاة خير من النوم قال اجارهما في قوله فياشوق
ما ابقي ويالي من النوي ويا دمع ما اجري ويا قلب ما اصبا
اقول حذف المتعجب منه للعلم به اي ياشوق ما ابقاك
ويا دمع ما اجراك ويا قلب ما اصباك والمراد بالنوي هنا
البعد وقد اولع الشعرا المتاخرون من اهل مصر التورية
فحكي ابن سعيد في المغرب ان الصاحب كمال الدين ابن
ابي جراده لما اراد الرحيل عن مصر حضر عنده ابو الحسن

الجزار

الجزار الشاعر المشهور ومدحا له فاتفق ان صاحب مصر ٥
ارسل الي ابن ابي جراده من التمر الذي يصل من اعلي الصعيد
في الموكب المبشر بزيادة النيل علي وجه التركة فامر
ابن ابي جراده ان يقدم ذلك التمر للحاضرين فاكلوه
وفيهم الجزار وقال في ذلك ارتجالا فاتي بابدع تورية
اطعمتنا التمر الذي للبركات حوي لله ما اطيبه لو لم
يشبه بالنوي وقال الشيخ جمال الدين ابن نباته عجبا
لمثلي ما علي ناي الحبيب له قوي يقول لنبل الراشقين
ولي بي تقوي للنوي واخذه الصلاح الصفدي علي عادته
في السرقة منه فقال تناي الذي اهوي فمت صبابة فقال
عجبت كل امرك في الهوي صبرت للخطي اذ رمتك سهامه ٥
ولم تنتصر اذ رمينك بالنوي وهذا شي جري به القلم
وان لم يكن له مدخل في الشرح وانما هي بقية مصدور
مصدور رحمل عليها افراط الشوق الي تلك الديار وراحة
القلب فالاضافة في احاديث اهلها جمع الله شمل كل محب
وبوابي فانني مشتاق قال وقال ابن عصفور الصواب
انه مستغاث لاجله لان لام المستغاث متعلقة بادعو
فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الي ضميره المتصل اقول
يعني من غير باب ظن وفقد عدم وهذا عجيب من ابن
عصفور رحمه الله تعالي فانه يري ان لام المستغاث
لاجله في نحو يا لزيد لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره

ادعوك لعمرو وكما صرح به المص فاذن لا فرق في لزوم المحذور
الذي فر منه بين ان يكون المجرور باللام في قول المتنبي
ومالي مستغاثا او مستغاثا لاجله **قال** واجاب ابن الصايغ
بانهما مختلفان معنى **اقول** يعني ان اللام الداخلة على المستغاث
له لام التعليل **قال** والقمر قدرناه منازل **اقول** فمنازل
على هذا مفعول به والتقدير قدرنا له منازل وبعضهم
يجعله على حذف مضاف اي قدرنا سيره منازل فيكون
ظرفا **قال** واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون **اقول**
جوز الزمخشري في هذا ايضا ان يكون على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل او
الموزون قال ولا يجوز ان يكون ضميرا مرفوعا للمطففين
لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا
اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم خسروا واذا
جعلته للمطففين انقلب الى قولك اذا اخذوا من الناس
استوفوا واذا تولوا الكيل والوزن هم على الخصوص اخسروا
اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل
لا في المباشر والتعلق في ابطاله بخط المصحف وان الالف
التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط
المصحف لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم
الخط على اني رايت في الكتب المخطوطة بايدي الايمة
المتقنين هذا الالف مرفوضة لكونها غير ثابتة في اللفظ

والمعنى

والمعنى جميعا لان الواو وحدها معطية معنى الجمع وانما
كتبت هذه الالف تفرقة بين واو الجمع وغيرها في نحو قولك
في نحو قولك هم لم يدعوا وهو يدعوا فمن لم يثبتها قال
المعنى كاف في التفرقة وعن عيسى بن عمر وحمزة انهما
كانا يرتكبان ذلك اي يجعلان الضمير للمطففين ويقفان
عند الواو وقيفة يبينان بها ما ارادا هذا كلامه ويكون
لنا ان شاء الله تعالى عود الى الكلام على ذلك في الجهة
الثامنة من الباب الخامس **قال** ويلزمه ان يذكر
هذا المعنى في معاني الى **اقول** هذا عجيب فان ابن مالك
لم يهمله بل ذكره في معاني الى ايضا قال في التسهيل ومنها
الى للانتهاء الغاية مطلقا وللمصاحبة والتبيين **قال**
لا يقال سقيا زيد ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب
اقول لم تستند في رد كلام ابن الحاجب شيخ المحققين
الى نقل يعتمد عليه ولا شيخ يتعين المصير اليه **قال** وليس
تقدير المحذوف الخ **اقول** في الكلام على الجهة الخامسة
من الباب الخامس عند قوله مسيلة وما كان للبشر ان
يكلمه الله الا وحيا جاز ان يقدره ابن عصفور متاخرا
وتقديره لذلك لا يمنع منه ادخال اللام على معمول
المتقدم كما في قولك لزيد ضربت بل الظاهر في هذا المقام ان
يقدر مؤخرا للاهتمام بشان الظرف المذكور للتبيين ه
قال بل التقدير ارادتي لزيد **اقول** ليس المراد بل

تقدير المحذوف الذي يتعلق به اللام لانه لو كان كذلك
لكانت لام التقوية لا لام التبيين وانما المراد بل تقدير
الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادتي لزيد فيكون
ارادتي مبتدا ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر فيتعلق بمحذوف
علي ما هو معروف قال واما من قرا كذلك ولكن جعل التا
ضمير المخاطبة فاللام للتبيين اقول يريد قراءة من قرا هيت
لك بها مكسورة وهمزة ساكنة وتا مفتوحة بحيث فاللام
فيه للتبيين اي ارادتي او اقول لك ولا يتعلق اللام
بالفعل لانه ليس المراد تهيات لك اذ لا معني له ولانه يلزم
عليه تعدي فعل المضمر المتصل الي ضميره المتصل قال واما
اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها
الكسر اقول يمكن ان يوجه كسرها بانها حملت علي لام الجر لانها
اختها في الاختصاص بقبيل من الكلم وعملها في ذلك القبيل
الذي اختصت به العمل المقصور عليه فان قلت لام الجر تفتح
مع المضمر وذلك هو الاصل فيها بنا علي ان حق ما كان علي
حرف واحد ان بني علي الفتح لخفته فهلا حملت لام الامر
علي لام الجر في هذه الحالة الاصلية ففتحت قال لان
مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبيه بالاسم الظاهر
الاعراة مشبها لاسم الفاعل باعتبار التوافق في الحركات
والسكنات فعوملت معامله لام الجر حيث يدخل علي الاسم
الظاهر قضاء لحق المشابهة قال وسليم يفتحها اقول

سليم

سليم بالتصغير قبيلة من العرب وهو كفتح لام الجر في بعض
اللغات وقال ابن مالك ان عكلا وبلعنبر يفتحونها لكن
بشرط ان يكون داخلة علي الفعل نحو احسنت الي لاكافيك
قال واسكانها بعد الواو والفا اكثر من تحريكها اقول
فعلوا ذلك ايثارا منهم للتخفيف حملا علي باب كتف قال
واما ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان
منه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون
مجزوما اقول ضمير منه يعود الي التركيب المذكور
ولو حذف منه لم يضر وانظر اذا جعلت اللام للتعليل
بماذا يتعلق ظاهر كلام الزمخشري انها تتعلق بما سبقها
في قوله تعالى فلما نجاهم الي البر اذا هم يشركون وذلك لانه
قال والمعني انهم يعودون الي شركهم ليكونوا بالعود
الي شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع والتلذذ
بها لا غير علي خلاف ما هو عادة المومنين المخلصين علي الحقيقة
اذا انجاهم الله تعالى ان يشكروا نعمة الله تعالى في انجائهم
ويجعلون نعمة النجاة ذريعة الي ازدياد الطاعة لا الي التمتع
والتلذذ هذا كلامه قال لم يكن الداعي لهم
الي العود الي الشرك كفر النعمة والتلذذ بها فكيف جاء
التعليل اقول اما ان يجعل اللام للصيرورة والعاقبة علي
ما يقوله الكوفيون او يجعل للتعليل الوارد علي طريق المجاز
وذلك انها لما كانت نتيجة عودهم الي الاشراك وثمرته هي كفرانهم

للبغمة ويلذ ذهم بها شبه ذلك بالداعي الذي يفعل الفعل
لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل والاستعارة
تبعية وقد مر تقديره في قوله تعالي ليكون لهم عدوا وحزنا
قال ويؤيده ان بعدهما فسوف يعلمون اقول لان
الفا الداخلة علي هذه الجملة يشعر بشرط يترتب مضمونها عليه
والامر متضمن للشرط كما سياتي ويقال ان قوله تعالي فسوف
تعلمون مقتض للتهديد فيؤيد حمل الامر السابق علي التهديد
ويصير الكلام متلايم الاطراف قال واما متعلق بفعل
مقدر مؤخر اي وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه انزله
اقول وكذا في قوله تعالي انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب
وحفظا تعليلا لفعل محذوف متاخر والتقدير وحفظا
فعلنا ذلك وانما يقدر المحذوف متوخرا قصدا الي الاختصاص
والي ان الحذف دليل علي ان الاهتمام بالمذكور اكثر قال
وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قايله اقول لم يكن
المص جوابا عن البيت الاول وهو قوله فلا يستطل مني بقاي
ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب وكان المراد رحمه الله
لم ير مساغا لتخريجه ان كان قد اطلع عليه ويمكن ان يخرج علي ان
الفعل مرفوع اصله يكون لكنه سكن النون لاجل الادغام
الجايز فابدلها لاما وادغم ثم التقي ساكنان فحذف الاول
للضرورة وان كان اثباته سايغا في السعة من باب التقا
الساكنين علي حده قال واجتنا عنه بالكسرة كقوله

دواني

دواني الايد يخبطن السريحا اقول الدوامي جمع دامية
يقال شجة دامية اي تدمي ولا يسيل دمها والايدي
جمع يد الا انه حذف الياء اجتزا بالكسرة ويخبطن بكسر
الباء اي يضربن يقال خبط البعير الارض بيده خبطا اذا
ضربها ومنه قيل خبط عشوا وهي الناقة في بصرها ضعف
تخبط اذا مشت لا يتوقا شيا والسريح بالحا المهملة السيور
التي يخصف بها الواحدة سريحة ويجمع ايضا علي سرايح قال
واما قوله علي مثل اصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه
او يبك من بكي فهو علي قبحه جايز لانه عطف علي المعني اي اذا
خمشي ولتخمشي بمعني واحد اقول البعوضة البقة والبعوضة
ايضا اسم ما لبني اسد واظن ان هذا هو المراد هنا ويقال
خمش وجهه بفتح الميم الميم يخمشه ويخمشه بالضم والكسر
خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس والكل
ممكن في البيت وحر الوجه ما بدا من الوجنة وانما جعل
المبرد العطف في البيت علي المعني لانه يمنع من الجزم بالكلام
باللام مقدرة والا فلو جوز ذلك لكان ذلك من قبيل
العطف علي اللفظ اي يجعل ليبك من بكي معطوفا علي اخمشي
اذ كلاهما انشا قال كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن
فاني حموها وجارها اقول حمو المراة ابو زوجها ومن كان
من قبله وفيه لغات يمكن منها في البيت ثلاث احدها حم كيد
ولكن لم يرد بها رواية هنا هنا والاخري حم مهموز اللام

كجئ والثالثة حموكد لو وكليا هاتين اللعبين جاتبه الرواية
في البيت واما تبدت فقد تكلم عليه في اطنين **قال** قيل وهذا
تخلص من ضرورة وهي اثبات همزة الوصل في وصل الكلام وليس
كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع **اقول** يريد انهما بيتان من
مشطور الرجز كل واحد منهما مستقل بنفسه على ثلثة اجزاء
وليس مجموعهما بيتا واحدا من تمام الرجز وفي اطلاق المصرع
هنا مخالفة للاصطلاح المشهور عند العروضيين في التفرقة
بين التصريع والتقفية فاذا كانت العروض مستحقة للجري على
وزن مخالف لوزن الضرب ثم اخرجت عما تستحقه والحقت
بالضرب في وزنه ورويه فهذا التصريع والبيت مصرع كما في قول
امرئ القيس ٥ الا عم صباحا ايها الطلل البالي ٥ وهل يعمن من كان
في العصر الخالي فان عروض الطويل في غير التصريع على وزن مفاعلن
مفاعلن المقبوض لكنها اخرجت عنها عن تلك الحالة وجعلت
على وزن مفاعيلن السالم الحاقا لها بالضرب وزنا ورويا وان
كانت العروض كرنه للضرب وانما الحقت به في الروي فقط فهذا
تقفية والبيت مقفى كما في قول امرئ القيس ايضا **قال**
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فان العروض هنا على زنة مفاعلن المقبوض وهو وزنها المستحق
لها وزنة الضرب ايضا كذلك ولم يقع الحاقها به الا في الروي
خاصة وهو اللام **اقول** استبان لك انما
انشده المص بتقدير ان يكون بيتا واحدا من قبيل المقفى لا المصرع

لان

لان وزن عروض الرجز مستفعلن وهي هنا كذلك على زنة الضرب
الا انه دخله الخبن زحافا وليس الالحاق الا في الروي فقط
وهو الراء الا انها كما قد يتوهم على اني اقول ولو كان بيتا مصرعا
لم يكن مثل هذا فيه ضرورة لان البيت المصرع او المقفى يعامل
معاملة بيتين ولولا ذلك لم يكن للصدر روي كما للعجز **قال**
احدها التحليل ووجهه انه بعض الطلب لما تضمنه من معنى ان
الشرطية **اقول** وجه كون الطلب متضمنا للشرط على ما قرره
بعضهم ان الحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم
اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك
الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه
فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب
جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره
وان ذكرت بعد ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا
لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط
في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا
ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب
مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر
عن شيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب
زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح انه يكون
ان يكون جزاء المضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء اذ ذاك
في الطلب انما كان ليتبادر الفهم الى ان المطلوب اما لذاته ٥

اولغيره ومع ذكر الغير فالاولي ان يكون له **قال** وايضا
فان تضمين الفعل معني الحرف اما غير واقع او غير كثير **اقول**
الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان افعال الانشا كعسي
ونعم وبيس وفعل التعجب نحو ما احسن زيدا وما اظرفه
اتعالك وما الطفه الي غير ذلك مما لا ينحصر ونحو فضوا
الرجل بمعني ما اقضاه وحسن اوليك رفيقا بمعني ما احسنهم
رفيقا كلها متضمن للحرف الذي حق الانشا ان يودي به ولهذا
كانت غير متصرفة **قال** وابطل ابن مالك بالاية ان يكون
الجزم في جواب لشرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا
يتخلف احد من المقول لهم ذلك عن الامتثال ولكن
التخلف واقع **اقول** يريد بالاية قوله تعالي قل لعبادي الذين
امنوا يقيموا الصلاة وما ذكره ابن مالك مبني علي ان بين الشرط
والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما يقتضي العلية كما صرح
به ابن الحاجب في اماليه وذلك حاصل فان امر الشارع للمومنين
باقامة الصلاة تقتضي اقامتها غالبا وذلك كاف وقال
بعض المتاخرين يكفي الشرط في كونه شرطا يوقف الجزا عليه
وان كان متوقفا علي اشيا اخر نحو ان توضات صحت صلاتك
وهو قريب مما اشار اليه ابن الحاجب **قال** بعض
الفضلا بان المذكور في الكتب المعتبرة في الاصول ان كلمة
ان قد غلبت في السببية فدلت علي ترتب الثاني علي الاول
وانما تستعمل في الشرط الذي هو جزا اخير من العلة التامة

مطلب بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية

فيتعقبه

فيتعقبه الجزا قطعا قال ولا يخفي ان المتبادر من قولك
ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب علي الضرب
الاول يحصل حين حصوله قال واما قوله تعالي قل لعبادي
الذين امنوا يقيموا الصلاة ففيه اشارة الي ان المومنين
ينبغي ان يبادروا الي امتثال قول النبي صلي الله عليه
وسلم حتي كان قوله اقيموا الصلاة سبب لاقامتهم اياها
لا يتخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توضات
صحت صلاتك يشعر بمبالغة في اعتبار الوضوء في صحة الصلوة
حتي كانه المحصل وحده لصحتها بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة
الصلوة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط **قال** وباحتمال
انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين
منهم **اقول** كانه والله اعلم اخذه من اضافة العباد الي ضمير
الله تعالي فانه يقتضي التشريف لهم وانما شرفهم بذلك لاخلاصهم
فان كان الحامل له علي ذلك هو هذا المعني فهو غير متات له في بعض
المواضع كقوله تعالي قل للمومنين يغضوا من ابصارهم **قال**
ورده ان الجواب لابد ان يخالف المجاب **اقول** هذا ماخوذ
من كلام ابن الحاجب في الامالي فانه بعد ان ذكر انه لا يشترط
في الجواب ان يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وانما يقتضي
العلة قال وما حكي عن ابي علي انه قال هو جواب اقيموا ان اراد به
هذا المعني فهو مستقيم وفي العبارة تسامح وان اراد انه جواب
لا قيموا علي التحقيق كان ذلك فاسدا من وجهين احدهما انه يصير

كقولك اخرج تخرج وهو فاسد لاتحاد السبب والمسبب الثاني
انه كان يجب ان يقال اقيموا يقيموا لانه تقول للمخاطبين يقيموا
قال فجعل يقيموا من قول الامر فيندفع المحذور واما الجواب
انه اذا قدر بهذا التقدير واندفع هذا المحذور لزم محذورا
عظم منه وهو ان يكون الامر من كلام والجواب من كلام اخر لاجل
انك اذا جعلته جوابا لاقيموا فاقيموا هو من قول المامور
ويقيموا هو من قول الامر فقد صار الامر والجواب من كلامين
وهو فاسد قال ولان الفعل انما وضع ليفيد الحدث
بالزمان اقول مقتضى هذه العبارة ان لا يكون الفعل موضوعا
للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قال ولان المحققين على
ان افعال الانشا مجردة عن الزمان لبعت واقسمت وقبلت
واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند
نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعا ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة
غير هذه وحينيذ فتشكل فعليته اقول لا اشكال فان
افعال الانشا انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشا
والامر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث حيث
انشائيته وليست هي الحيثية من جهة كونه فعلا بل فعليته
باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان
ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته
بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على
الزمان من حيث كونه انشا وكذا اذا قلنا بان الانشا لا بد منه

من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في ساير الانشاات لم يشكل
الامر لانا نقول له زمنان زمن انقاعه من المتكلم وهذا زمنه
من حيث هو انشا وهو الحال وزمن حدثه المسند الي المخاطب
وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينيذ فالانشا نوعان انشا
حدثه مسند الي غير المخاطب كبعت وهذا حالي فقط وليست
الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشا حدثه مسند الي
المخاطب وهو الامر الدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال
من حيث هو انشا واما من حيث اسناد حدثه الي المخاطب
المامور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار والله تعالي
اعلم قال ولهذا ازحلقوها في باب وان صدر الكلام كراهية
ابتدا الكلام بموكدين اقول زحلقوها اي دفعوها وهو
بالفا والقاف واحترز بابتدا الكلام من مثل قام القوم كلهم
اجمعون فانه كلام فيه موكدان ولكنهما ليسا في ابتدايه
وكانهم انما كرهوا اجتماع الموكدين في الابتدا من جهة ان التاكيد
حقه ان يكون بعد ذكر الموكد لان توكيده فرع عن تقرره
في نفسه فلما لم يذكر الموكد لم يتقرر معناه فينبغي ان لا يوتي
بموكد الا بعد تمامه لكنهم اغتفروا تقدم الموكد الواحد لتقرره
في النفس اولا ان ما يذكر بعده معتني به مقصود التاكيد له
ولا يلزم من اغتفارهم لهذا المعني تقدم الواحد اغتفارهم
لتقدم اكثر منه قال بانها فان السكاكي
ادعي ان سبب افادتها الحصر ان للتاكيد وما كذلك فاجتمع

تاكيد ان فافادت الحصر ولا ينتقض بان زيد القايم ولا بمثل ان
زيد نفسه عينه لعدم توالي الموكدين في المثال الاول
وعدم كونهما ابتدا في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين الاويا
توكيدا للتنبيه نص عليه في توضيح البخاري وقد يعترض ايضا
بمثل لسوف يقدم زيد **قال** والجواب ان الحكم في ذلك
اليوم واقع لا محاله فنزل منزله الحاضر **اقول** وقد يجاب
ايضا بان اللام في هذه الاية لمجرد التاكيد مسلوبة الدلالة على
تخليص المضارع للحال كما جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف
وهو الله وسلبت معني التعريف **قال** ووجهه انه قد تقرب
الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم **اقول** وايضا
فالفعل من ان زيد العسي يقوم ولنعم الرجل للانشا وزمنه
وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال **قال**
فمتي يتقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القايم **اقول**
لان لام القسم في مثل هذا المحل لا تعلق لان القسم وجوابه في محل
رفع خبر لان وهي مع معمولها سادة مسد المفعولين **قال**
والصواب عندهما الكسر **اقول** اي عند الكسائي وهشام
لانهما لا مرتا انها لام الابتدا فتعلق فيجب الكسر **قال** وفي
امالي ابن الحاجب لام الابتدا يجب معها المبتدا **اقول** كانه
قصد بايراد كلام ابن الحاجب الاشارة الي انه مخالف للجماعة وهذا
الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح في المخالفة اذ يحتمل انه يكون
مراده ان لام الابتدا يجب اقتران المبتدا بها لفظا وعلي

هذا

هذا فالمخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون مراده انه يجب معها المبتدا
لفظا او تقديرا وحينيذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول
اللام هو المبتدا في الاصل والتقدير لزيد قايم واخر المبتدا
وقدم الخبر والي اللام فقيل لقايم زيد فقد وليها المبتدا تقديرا
وان لم يليها لفظا فلا ينافي ذلك قوله يجب معها المبتدا **قال**
والمشهور ان هذه لام القسم **اقول** الظاهر ان الاشارة بهذه
الي اللام العرببة التي حكاها عن بعضهم داخله علي الماضي المتصرف
المقرون بقد ولا يكون الاشارة بها الي اللامات التي ابتدا الكلام
بها من قوله الثاني الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه مشهورية
القول في نحو ليقوم زيد بان لامه لام القسم وهو اما ممتنع عند
الجمهور للخلو من نون التوكيد او قليل عند من اجازه كابن مالك **قال**
وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد
حذف الاسم **اقول** ضمير يبقيان عايد الي قد وان وضمير حذفهما
عايد الي الفعل الذي هو مدخول قد والاسم الذي هو مدخول
ان والمقصود من هذا الكلام ان الاسم الذي تدخل عليه لام الابتدا
لا يحذف وتبقي اللام بعد حذفه كما ان الفعل الذي تدخل عليه قد
والاسم الذي تدخل عليه ان لا يحذفان ويبقي الحرفان بعد حذفهما
فاما الفعل الذي تدخل عليه قد فيجوز حذفه بعد قد كقول الشاعر
افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
ولم يجعلوا ذلك ضرورة فيما ادعاه من عدم تبقية قد بعد حذف
الفعل نظر واما حذف الاسم وبقا ان فقد وقع وان كان ضعيفا

كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرًا وظباءً وقول
الاخر ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب
قال ما وجه اعراب الكلام المنقول في المتن عن
ابن الحاجب علي وجه يترك عليه القصد الذي ذكرناه ولا تملك
فيه قلق واقرب ما يقال فيه ان قوله اللام مبتدا علي تقدير
مضاف اي حال اللام وخبره ما يحصل من معني اللفظ المتقدم
وهو قوله كلا لا يحلف الي اخره وكذلك تاكيد ومعني الكلام
علي هذا التقدير وحال اللام في عدم ابقايها بعد الاسم مثل
قد وان في عدم ابقايها بعد حذف ما دخلا عليه من الفعل
والاسم **قال** وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر
انما يقبح اذا صرح بهما **اقول** يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه
من جهة قبح التكرار بل من حيث وقوع الظاهر رابطا في غير
مقام التفخيم ولا شك انه ضعيف عند شتي والمحققين **قال**
ولان النحويين قدروا مبتداءً بعد الواو في قمت واصك عينه
وبعد الفا في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في لا اقسم
بيوم القيمه وكل ذلك تعزيز لاجل الصناعة دون المعني
اقول هذا الكلام يقتضي استوا المقدر والملفوظ في المعني
المقصود وانما التقدير انما روعي لحفظ نظام الصناعة من جهة
اللفظ فقط فكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير
المستفاد من الجملة الفعلية لسبب افادة الاولي نحو مثل هذه
ليقوي الحكم وعدم افادة الثانية له فالاولي ان يقال بان معناهما

واحد

واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان واما النحاة
فلا يفرق بين الاسمية والفعلية فيه نظر **قال** وانه يجوز
علي الصحيح نحو لقايم زيد **اقول** جواز هذا البيت مما الكلام فيه
فانه لم يحذف منه شي اذ زيد مبتدا ولقايم خبره قدم عليه
علي راي الجماعة او مبتدا ولقايم خبر مقدم واللام داخلة علي
المبتدا تقديرا علي ما جوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلي
كل حال فلا حذف فلا وجه لايراده علي تضعيف ابن الحاجب
لقول من ادعي حذف المبتدا في ولسوف يعطيك ربك **قال**
وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا **اقول** نعم صرح
بذلك حيث قال في الكشاف فان قلت لام الابتدا الداخلة
علي المضارع يعطي معني الحال فكيف جامعت حرف الاستقبال
قلت لم تجامعها الا مخلصة بتوكيد كما اخلصت الهمزة في يا الله
للتعويض واضمحل عنها معني التعريف هذا كلامه واراد بالهمزة
الف واللام لكنه يجوز في اطلاق اسم الجزء علي الكل ووقع له
قبل ذلك ان قال فان قلت بم انتصب اذا وانتصابه باخرج
ممتنع لاجل اللام لا تقول اليوم لزيد قايم قلت بفعل مضمر يدل
عليه المذكور انتهي قلت وهذا التسليم لان ما بعد الحرف
الذي له الصدر لا يعمل فيما قبله وان كان ظرفا وقد اجاز مثله
في مواضع ففي كلامه اضطراب وقد ذكر المصنف هذه الاية في اخر
النوع الثاني عشر من الجهة السادسة في الباب الخامس وجزم بان
اذا ظرف لاخرج وان ذلك من قبل توسعهم في الظروف وسياتي

فيه كلام في المحل ان شاء الله تعالى قال وقوله ان لام القسم
مع المضارع لا يفارق النون ممنوع اقول يحمل كلام الزمخشري
على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع لا يفارق النون
وهذا هو الظاهر من المعية وحينئذ يستقيم ولا يرد عليه
شي مما ذكره قال وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي
نحو تالله تفتؤ اقول هذا ذكره استطرادا والا فلا
مدخل له في رد كلام الزمخشري وقد يؤكد بالنون الفعل
المنفي بما كقولك ومن عضة ما ينبتن شكيرها وسيأتي في حرف
النون وكذا المنفي بما كقولك ومن عضة ما ينبتن شكيرها و بلا
كقوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا كذا ينشد مبنيا للمفعول
وبيا الغيبة وحرف القسم يحتمل ان يكون الباء الموحدة وان يكون
التاء المثناة وربما حرفه بعض الناس فانشده لا تحمدن بالخطاب
والبناء للفاعل وذلك نهي لا نفي ويكون القسم حينئذ استعطا
فيا وحرف القسم الباء الموحدة وذلك احالة للمسئلة كما قال
المصنف في بعض تعاليقه قلت ان صح هذا المحرف
بان لا للنهي توجه الرد والا فلا مانع من جعلها نافية مع الخطاب
ولا يكون ذلك احالة للمسئلة نعم ان ثبت ان الرواية فيه بيا
الغيبة كان انشاده على خلاف ذلك تحريفا قال وتارة
يجوزان وذلك فيما بقي نحو تالله لاكيدن اصنامكم اقول هذا
مذهب البصريين واما الكوفيون فيرون صحة الاستغنا باحدهما
اعني اللام او النون عن الاخر وقال به الفارسي وابن مالك لكنه

جعل

جعل النون غالبة مع اللام و استدل على عدم وجوبها بالحديث
ليردن على اقوام اعرفهم ويعرفوني قال واما قوله ام الحليس
لعجوز شهربه اقول هذا من الرجز وبعده ترضى من اللحم
بعظم الرقبة الحليس بتصغير الحلس وهو كساء رقيق يكون تحت
البرذعة وام الحليس كنية الاتان ولعل هذه المراة كنيت
بذلك وصغر المضاف اليه للتحقير وشهربة كبيرة ومن
للبدل اي ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة قال ولانهم
قد نطقوا باللام مقدمة على ان في نحو قوله لهنك من برق علي
كريم اقول هذا عجز بيت صدره الا يا سنا برق على قلل
الحمى السنا بالقصر ضوء البرق وبالمد الرفعة وفي القاموس
البرق واحد بروق السحاب او ضرب ملك السحاب وتحريكه اياه
لينساق فترى النيران والقلل جمع قلة وهي من كل شي اعلاه
اعلاه كقلة الجبل وقلة الراس وقد ذكرت هنا قولي من قديم
ويوم سل سيف البرق فيه وصوت الرعد في الافاق عالي
وقد ساق السحاب فصب منه اباريقا على قلل الجبال وفيه
تورية لانه اوهم لانه يريد بالقلل جمع قلة وهي انا للعرب
كالجرة الكبيرة بالقرينة المرشحة وهي الاباريق وانما المراد
بقلل الجبال اعاليها قال ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل
ان دون ما بعدها اقول هذا معطوف على العلة الاخيرة
من قوله ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة او على العلة الاولى
من قوله لئلا يحول ما له الصدر فيكون هذه العلة علة

ثالثة علل بها عدم ادعا ان الاصل ان لزيدا قايم وتعزيز ذلك
ان المسموع من العرب مع وجود اللام وإنّ اعمال العامل لفظا في محل
وابطال عمله لفظا في محل اخر اما الثاني وهو ابطال العمل
ففي نحو علمت إن زيد القايم ثم حيث علق فصل العلم عن العمل
بدليل استدامة كسر ان ولولا التعليق لفتحت كما في علمت ان زيدا
قايمٌ واما الاول وهو الاعمال ففي نحو ان في الدار لزيدا حيث
نصبوا بان مع وجود اللام متاخرة عنها فعلم ان اللام في نحو علمت
ان زيدا لقايم منوي بها التقديم علي إن وهو المدعي ولولا ذلك
لم يقع التعليق اذ لو كانت موخرة لفظا ونية بعد ان لأُعمل
العامل المتقدم اذ لا اثر للام في ابطال العمل مع تاخرها عن ان
بدليل ان في الدار لزيدا قال بل قد اثرت هذا المنع مع حذفها
في قول الهذلي فغبرتُ بعدهم بعيش ناصب واخال اني لاحق
مستتبع اقول غبرتُ بفتح البا الموحدة اي بقيت يقال غبر الشي
يغبر اي بقي والغابر الباقي والغابر الماضي وهو من الاضداد
كذا في الصحاح والنصب النعت والاسناد في بعيش ناصب
مجاز اذ النصب لصاحب العيش لا لنفس العيش وما احسن
قول الشيخ جمال الدين ابن نباته   عطفت كامثال القسي
حواجبا فرمت غداه البين قلبا واجبا بلواحظ يرفعن جفنا
كاسرا فيصير في الاحشا هما ناصبا قال   بفتح الهمزة وكسرها
ومستتبع اسم مفعول اي اظن اني طلبت مني ان تبعهم في المعني
والرحيل ولا ابقي بعدهم اقول وهم بدر الدين بن ملك

فمنع من ذلك اقول وقع له هذا في شرح الالفية فقال
اما الخبر فتدخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون
منفيا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد وصرح بان دخولها علي
الخبر مشروط بانتفا تقدم معموله والوارد منه في التنزيل
كثير ومنه ان الانسان لربه لكنود فانه علي ذلك لشهيد
وانه لحب الخير لشديد ومنه ايضا ان ربهم بهم يومئذ
لخبير اقول اللهم الا ان يدل دليل علي قصد الاثبات
يعني فيجوز ترك اللام الفارقة حينئذ لعدم الحاجة اليها
وذلك لانه اذا خففت ان صار لفظها كلفظ ان النافية
فيخاف التباس الاثبات بالنفي عند ترك العمل فالزموا
مالي ما بعد المخففة اللام الموكدة مميزة لها ولا يحتاج ذلك
الا في موضع صالح للنفي والاثبات نحو ان علمتك لفاضلا
فاللام ههنا لازمة اذ لو حذفت مع كون العمل متروكا
وصلاحية الموضع للنفي لم يعلم الاثبات الذي هو المراد
وهذا ظاهر فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام
وحذفها هكذا قال ابن مالك وادعي ان النحويين اغفلوا
التنبيه عليه وجعلوا اللام عند ترك العمل لازمة علي الاطلاق
ليجري الباب علي سنن واحد قال وحملهم علي ذلك عدم
الاطلاع علي شواهد السماع قال كقراة ابي رجا وان كل ذلك
لمتاع الحيات الدنيا بكسر اللام اي للذي اقول والعايد
محذوف اي للذي هو متاع الحياة الدنيا فان قلت هل هو

شاذكما في قراة من قرا اتماما علي الذي احسن بالرفع قلت
لا لطول القبلة في سورة الزخرف بالصغة وقال
اليمني في شرح الكشاف ووجه هذه القراة الشاذة تشكل
لان المكسورة اذا خففت مع الالغا يلزمها اللام الفارقه
قال ابن جني ينبغي ان يكون كل على هذه القراة منصوبا لان
ان متي خففت وتبطل عملها لزمتها اللام الفارقه الي هنا
كلامه قلت اذا بنينا علي ما قاله ابن مالك وهو الحق
لكثرة الشواهد عليه لم يكن ثم اشكال البته قال
وقوله ان كنت قاضي نحبي يوم بينكم لو لم تمنوا بوعد غير
مكذوب اقول هذا من شواهد ترك اللام الفارقه
مع الاهمال لعدم الالباس اذ المعني لو لم تمنوا بوعد صادق
منت يوم فراقكم فجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله وهو
مثبت بدلالة المقام ولو كان منفيا لاختل النظام وفسد
الكلام ومن الشواهد علي ذلك قوله عليه الصلاة والسلام
وايم الله لقد كان خليقا للامارة وان كان من احب الناس
الي وقول عبد الله ابن يسرة ان كنا فرغنا في هذه الساعة
قال معاوية رضي الله عنه ان كان من اصدق هولا يعني
كعب الاخبار اقول نافع كان بن عمر يعطي عن الكبير
والصغير حتي انه كان يعطي عن بني قال عايشة رضي الله
عنها ان كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يحب التيمن ومن
الشواهد علي ذلك ايضا قول الطرماح ابن حكيم انا ابن اباة

الضيم

الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن وقول
الاخر احمي ان علمت الجود للحر منيا وللود منيا ولما يحتقا اي
يا لحي ان علمت الجود هذه الصفة قال الاخر ان وجدت الكريم
يمنع احيانا وما ان بينا تخلا الشاهد في ان الاولى والثانية
النافية فيحتمل ان يكون المخففة اي ولما انه يعد تخلا هذا العمل
ويحتمل ان يكون زائده كما في قوله ما ان انت شي انت تكرهه
قال ويجب تركها ان يبغي الخبر كقوله ان الحق لا يخفي على بصير
وان هو لم يعدم خلاف معاند اقول هذا ايضا ذكره ابن مالك
وفيه بان يكون اللبس مامونا وانظر لم وجب تركها انه النافي هو
فان قيل كرهته لاجتماع اللامين كما استكرهوه في مثل
واعلم ان ليلا وتركا للامتشابهات ولا سوا قلنا قد يكون اللام في
ما فلا يجتمع مثلان وقد يقع لحمل علي ما فيه اجتماعها طرد الباب
قال واستدلوا علي مجي اللام للاستثنا بقوله اسي انا انه
دليلا لبعد عترته ومما انا ان لمن لعلاج سو ذان اقول بان علم
دخلوني صرفه خلاف في صرفه رأي ان وزنه فعال
والهمزة والنون اصلان ومن منع الصرف راي انه منقول
من ان ماضي يئن واختاره ابن مالك وجزم به في التوضيح قال
الفراء في المحدثون قالكاه على عدم صرف فوا له ونقله ابن يعيش
في شرح المفصل عن الجمهور وجار النسبا على ان وزنه فعلل
وكذلك ابن عصفور مما لعد في اللسان للذي هو الظاهر ويقول
هذا ابين هذا الذي ظهر منه ولو صح فلو حط اصله مع العلمية

الذي فيه فلم يصرف كذا في شرح المنهاج الاصلي للقاضي تاج الدين
السبكي قال لو كان لذلك لوجب التصحيح فيه بان يقال ابيض
ولا وصف للاعلاج فيه فحسنه كما قال ابن مالك والاعلاج
جمع علج بكسر العين واسكان اللام وهو الكافر من كفار العجم
وسودان جمع اسود كعميان جمع اعمى وقال الفرا هو جمع للجمع سود
لا اسود قال وفي خبران المفتوحة لقراءة سعيد بن جبير الا انهم
انهم لياكلون الطعام اقول وقرابي السواد وان اسد تسبيح عليهم
حكاه الرضي وساق في المفصل يحكى عن الحجاج من جراته على الله
وذلك ان لسانه سبق في مقطع العاديات الى فتحه فاسقط اللام
من قوله لخبير قال ابن الحاجب والحكم في الحجاج بانه اسقط اللام
تعمدا لا يثبت لانه يجوز ان يكون اسقط اللام غلطا كما فتح ان اولا
الامر غلطا وقد ثبت انه فتحها سهوا بقوله ان لسانه
سبق وهذا يعني الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام تعمدا وهذا
امر يودي الى الكفر فلا ينبغي الاثباته من غير ثبت فان ذلك
لا يفعله مسلم قال وفي خبر لكن في قوله ولكني من حبها لعميد
اقول العميد هو الذي هدمه العشق وكذا المعمود قاله الجوهري
وغيره قال وقيل لام الابتدا اقول المراد بلام الابتدا هي
اللام الداخلة في قوله من حبها لعميد واللام الداخلة في قوله
لمن اعلاج سودان وفيه علو في التصنيف فان الواقعة
في قوله لمن اعلاج قبل اللام بعد ما فرغ منه وتم الكلام في
غيره لبس كما ينبغي لما فيه من التشويش قال وعلى ان ما في قوله

وأما

وأما امان لمن اعلاج سودان لاستفهام وتم الكلام عند امان ثم
ابتدا لمن اعلاج وقيل هي لام زيدت في خبر ما الثانية فهذا
المعنى عكس المعنى على القولين السابقين قال يعني وذلك ان القولين
السابقين كون اللام للاستفهام وكونها للابتدا وعلى كل منهما
اخبر عمن امان بانه من اعلاج سودان واما القول الثالث
وهو ان اللام زايدة في خبر ما الثانية فهو اخبار عن امان بانه
ليس من اعلاج سودان وهذا عكس الاول لان فيه طرفي
النفي والاثبات اقول ويمكن التوفيق بينهما بان يحمل التوبيخ
منها المراد في سودان للتحقير على القولين الاولين اي هو
من اعلاج سودان حقيرا وللتعظيم على القول الثالث اي وما
هو من اعلاج سودان عظام بل هو من اعلاج سودان حقيرا
فلينتفي التنافي ويثبت التوافق قال ومما زيدت فيه اللام في
خبر زال كما في قوله وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها
لكالهائم المقصى بكل مراد اقول من تعليلية وهي ولدن
يتعلقان بالظرف المستقر الذي هو خبر وما زلت كالهائم من اجل
ليلى في زمن عرفاني اياها والهائم من الابل الذي تصيبه
داء فيهيم اي يذهب على وجهه في الارض ولا يرعى والمقصى
المبعد والمراد بفتح الميم محل الرود اي طلب الكلا شبه نفسه
في طرد ليلى له وابعادها اياه بالبعير الذي يصيبه داء الهيام
فيطرد عن الابل وعن مواضع الكلا ويبعد عنه خشية ان يصيبه مثل
ما اصابه قال وقيل انها في موضعها وان من مبتدا وليس

المولى خبره لان التقدير لبس المولى هو وهو الصحيح اقول
حكى ابن الحاجب قولا آخر بان الخبر محذوف تقديره لله وقال
حملوا الدعاء والقول على انه في الدنيا واورد عليهم ان هولا
يضيعون الفهم بان ضربها اقرب من نفعها واجيب بان ذلك
من قول الحاكي واذا حكى حال كلام فله ان يصف المخبر
عنه عن يحكي عنه له بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ومثاله
انه لو قيل لك زيد قايم لجاز لك ان تحكي لمن عرف انه خياط
قال فلان زيد الخياط قايم وكذلك لو كانت صغيرة حسنه
وقبيحه ومنهم من قال الخبر لبس المولى ولبس العشير ويكون
هذا قولهم في الآخرة وهذا الاخير هو الذي حكاه المصنف
قال وفيه تعسف اقول من جهة انه تقدير لما الكلام
مستغن عنه فهو عدول عن الجادة قال كما في قوله وقد
حلت قلوص ابي زيادة من الاكوار مرتعها قريب اقول
القلوص بفتح القاف من الابل الناقة الشابة والاكوار جمع كور
بضم الكاف وهو الرحل وادواته او جمع كور بفتحها وهي الجماعة
الكثيرة من الابل والمرتع موضع الرتوع وهو اكل الماشية
ما شاءت تقول رتعت الماشية ترتع رتوعا والمعنى ان هذه
القلوص حصل لها العيا والكلال فلم يبعد عن الاكوار بل رتعت
بالقرب منها وقد ظهر ان من الاكوار ظرف لغو متعلق بقريب
قال وقد يدخل في غيرها كقوله لئن صلحت لتصلحن
للصالح ولتجرين اذا لجزيت جميلا اقول وقد دخلت على متى الشرطية

دخلت

ملاذ

واجيب القسم على القاعدة عند اجتماعهما وحملا يقول اثنا زعم العلما
المتقدمان ومنها الغلا درس لتحزنن وحزنت فحزني على ما تقرر
في باب التنازع وملح بفتح اللام وحكي ضمها ويعني المثل الاعز في احد
ومتقارب قال واغرب ما دخلت عليه اذ انشدهم ان انشد
ابو الفتح غضبت علي لان شربت بجزه فلاذ غضبت لاشربن
بخروف اقول الجزة بكسر الجيم والزاي صوف شاة في السنة
يقال اقرضني جزة او جزتين فيعطيه صوف شاة
او شاتين كذا في الصحاح وقال في القاموس الجزة الكر
ما جز منه يعني من التمر او هي صوف نعجة جز فلم يخالطه غيره
او صوف شاة في السنة والذي لم يستعمل بعد جزه وفيه ايضا
وخروف كصبور الذكر من اولاد الضان او اذا رعى وقوي
ومنى خروفه والجمع اخرفه وخرفان انتهى قلت ووجه شبه
اذا ان اذ تزد للتعليل وان للشرط وهما متشاركان في المعنى وقد
ادعى ابن الحاجب ان معنى قولك ان اتيتني اكرمتك وقولك ان
اكرمك لا يأتك الى واحد قال ولست مطويه في قوله لئن
كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح
اقول البيت لذي الرمة والتباريح جمع تبريح وهو الجهد
والمشقة تقول برح بي الحب لفلان اذا اجهده وفي الصحاح وتباريح
الشوق توهجه وكذا في القاموس وعلى يتعلق بمضاف الى
الدنيا حذفت واقيمت هي مقامه اي لئن كانت مشقات الدنيا
علي وكما ارى خبر كان وتباريح خبر ثان او بدل من الاول

قال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ
للشمس باديا اقول هذا الشاعر يستعطف المخاطب ويعتذر اليه
من ذنب حكي عنه مؤكدا ذلك بنذر بهذا الصوم الشاق معلقا
على صدق الحديث الذي نقل عنه والقيظ بالقاف والظاء
المعجمة حارة الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيظ
صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل قلت حاصلها
ان القيظ شدة حر الصيف وباديا حال مرفوعا على اصم وللشمس يتعلق
باديا قال وقوله ألمم بزينب ان البين قد افدا قل الثواء لئن
كان الرحيل غدا اقول البيت لعمر بن ابي ربيعة والالمام
النزول والبين هنا الفراق ويطلق ايضا على الوصال
وهو من الاضداد وفي التنزيل لقد تقطع بينكم قرئ بالرفع على
معنى تقطع وصلكم وافد دنا وقرب والثواء يمد ويقصر مفتوح
المثلثة الاقامة يقال ثوى بالمكان يثوي ثواء وثويا اي
اقام قال السادس اللام اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة
على البعد او على توكيده على خلاف اقول ان بنينا على ان لاسماء
الاشارة ثلاث مراتب في القرب والبعد والتوسط كما يقول
جماعة كانت اللام مخلصة للدلالة على البعد وان بنينا على انه
ليس لها الا مرتبتان هما القرب والبعد كما يقول ابن مالك
فالكاف دالة على البعد واللام لتأكيده لا قال احدها لا
ان تكون عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل
التنصيص اقول يظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم

مخصوصة

مخصوصة بما اذا بني الاسم نحو لا رجل وكلام ابن مالك في التسهيل
صريح في موافقة كلام المصنف فانه قال فيه اذا لم تتكرر لا وقصد
خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل ان الا
ان الاسم اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به ركب معها وبني على
ما كان ينصب به قال وسمي حينئذ تبرئة اقول الاندلسي في
فا شرح الجزولية وانما سميت لا هذه بالتبرئة لانها تنفي الجنس فكانها
تدل على البراءة من ذلك الجنس قلت واطلاق المصدر عليها لقصد
المبالغة كما في زيد عدل وقد مر ذلك في فصل الابتداء
والتخفيف من حذف الالف قال وقول ابي الطيب فلا ثوب
مجد غير ثوب ابن احمد على احد الا بلؤم مرقع اقول في الصحاح
المجد الكرم وفي القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكون الا
بالآباء او كرم الآباء خاصة واللؤم بالهمزة مصدر لؤم ككرم
ضد الكرم والترقيع ستر ما بدا من فساد الثوب واصلاحه
مرقع محمول على محل المستثنى يعني ان ثوب المجد الكائن على ممدوحه
كان كامل الصفات سالما من العيب بريئا من الفساد لا يحتاج الى
اصلاح وترقيع واذا كان على غير هذا الممدوح فانه يكون
ناقصا ظاهر الخلل مسدودة عيوبه برقع يصلحها وشتان ما بين
الحالتين وهذا كناية عن كمال الممدوح ونقص غيره قال وقول
ابي الطيب قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها قلت
ضميرها عائد الى دار المحبوبة وعلى للتعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا
الله على ما هداكم وقال الشاعر : علام يقوم الرمح يثقل عاتقي

اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت اي قفا وقوفا قليلا مدار
الحبيب لاجلي ومن نظره في محل النصب بيتعلوا قال وهذا محل
الاستشهاد وازو ريضا في محل جر صفة لنظره والخبر محذوف
قال والثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا فانه يبني قيل لتضمنه
معنى من الاستغراقية اقول بيان ذلك ان قولهم لا رجل في الدار
بالفتح ابلغ في النفي من لا رجل بالرفع لما ان الاول نص في الا
ستغراق دون الثاني ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به كذلك
الا بحرف مؤكد للنفي في المسند اليه وهو من فانه مؤكد للنفي
في المسند اليه مثل ما جاءني من احد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدرا
والباء وان كانت مما تزاد لتوكيد النفي الا انها لتاكيد نفي الحكم
في الخبر نحو ما زيد بمنطلق قال وقيل لتركبه مع كخمسة عشر
اقول وجه القول به ان لا نفيها النفي والنفي ينصب في غالب
الامر على مضمون الجملة لا على الاسم وحده الا ان ترى انك اذا قلت ما خرج
زيد فالنفي متسلط على النسبة خروج في زمن ماض من زيد ولا
في لا رجل افضل منك تقييد النفي الذي من شانه ان يتسلط بالاسم
المبني لمضمون الجملة وهو النفي على سبيل الاستغراق لان غير مقصور
في غير الاسم المبني في هذه الجملة فلا مدخل في افادتها هذا المعنى هـ
كلام التعريف في نفس الرجل ولما خصت لا في هذا المقام بهذا
الحكم ارادوا ان ينصبوا دليلا على الاختصاص لتنفصل هذه الحالة
عن سائر حالاتها التي لم تنزل فيها منزلة حرف يحدث في الاسم وجوه
معنى فبنوا الاسم المبني لان بناه مما يدل على فرط امتزاج الحرف

بالاسم

بالاسم وانما لم يبن الرجل مع ان اللام نازلة منزلة الجزء للاسم
لان البناء انما وقع لاجل التمييز ولا حاجة اليه بالنسبة الى اللام لانها
ليس لها حالة تزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم حتى يحتاج الى
التمييز بخلاف لا فانها تارة تفيد النفي المنصب على مضمون الجملة لا غير
كالمستفاد في قولك ما خرج زيد وتارة اخرى يفيد النفي المتعلق
بالاسم نحو لا رجل افضل منك هذا معنى ما نقله الطيبي عن صاحب الا
قليد قال ولكنه جاء بالفتح وهو الارجح اقول من شواهد
قول الشاعر شعر ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا
لذات للشيب فقد روي بالفتح والكسر شعر فقال ابن مالك
والفتح فيه اولى وقال الرضي الجمهور يكسرون مثله من غير
تنوين لانه وان لم يكن للتمكين فهو شبيه به وبعضهم يبني على الكسر
مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين لا للمقابلة لا للتمكين
بدليل قولهم من عرفات وهو منقوص بنحو مسلمات محررا عن
التنوين اتفاقا والمازني بفتحه بلا تنوين حذرا من مخالفة سائر
المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا
اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد انتهى وما ادعى
اولويته هو ما ادعى المصنف ارجحيته وقد حكى ابن عصفور
ان الفتح في تلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه والحق ان
الوجهين جائزان عن العرب مع ان تجنيبه الفتح مثل المات فلا
وجه بعد ذلك للاختلاف ولهذا قال ابن عصفور لو وقفوا
على السماع ما اختلفوا قال وفيه رد على السيرافي والزجاج

اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه للتخفيف هه
اقول سبب الاختلاف في ذلك اختلاف قول سيبويه وذلك انه
قال لا يعمل فيما بعدها فتنصبه لغير تنوين ثم قال وانما ترك
التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد
كخمسة عشر فاول الجمهور قوله تنصبه لغير تنوين انما نصبه اولا
ولكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر
للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب مركب مع عامله
لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين منه مع كونه
معربا لثقله بالتركيب مع عامله قال السيرافي انما ركب مع عامله
لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افاد تضمن الاستغراق في هل
من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل
فركبوا لا مع النكرة كما ان من تركب مع هل تطبيقا للجواب بالسؤال
ثم حذف التنوين لثقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال
الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه بعد مذهب الجمهور
لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المعرب لغير الاضافة
والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمبني ليس مما ثبت
منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف
التنوين من الثاني في الموضعين قال ومثل لا رجل عند الفراء
لا جرم نحو لا جرم ان لهم النار والمعنى عنده لا بد من كذا ولا محالة
في كذا فحذفت من واوتي اقول لكن حكى الشيخ تقي الدين السبكي
عنه فيما كتبه على المنهاج البيضاوي انه قال لا جرم كلمة كانت في

لا جرم

الجمل

الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا
تقول لا جرم لآتينك قال الواحدي ووضع موضع القسم في قولهم
لا جرم لافعلن كما قالوا حقا لافعلن قال وقال قوم لا زائدة
وجرم وما بعده فعل وفاعل اقول اي ثبت كون النار لهم
وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضمير العود الى عملهم المفهوم
مما سيأتي اي كسب لهم عملهم النار فان وما في خبرها في موضع
نصب هذا وكثيرا ما يعتمد المفسرون على قولهم ان لا جرم كلمتان
ركبتا وصار معناهما حقا قال والثالث ان ارتفاع خبرها
عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها
لا بها وهذا قول سيبويه اقول علله بعضهم بانها اذ لم
تركب مع اسمها ضعفت فلم تعمل في الخبر لانها اذا لم تعمل في
الاسم مع قربه فلان لا تعمل في الخبر مع بعده اولى وانظر
قول سيبويه هذا فانه يرى ان خبر المبتدا مرفوع بالمبتدا
وبعد دخول لا زال الابتدا فليس فيه مبتدا يعمل في الخبر
قال المصنف في حواشيه على التسهيل والذي عندي ان سيبويه
يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها اصلا لا في الاسم ولا في الخبر
لانها صارت جزء كلمة ولهذا اجاز النصب في لا رجل ظريفا كالرفع
في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا قال ولا خلاف بين
البصريين في ان ارتفاعه عند ذلك اذا كان اسمها عاملا اقول
واما الكوفيون فيقولون في التي تحولها غلبا لا انها
لا توثر في الخبر رفعا فما ظنك فيه قال الخامس انه يجوز مراعاة

محلا تبع اسما قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف
فنحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل ولا امرأة فيها **اقول** بناء على ان
لا عامل ضعيف فلم يعتبر اعتبار المحل مطلقا الا قبل مضي الخبر ولا
نعت واما ان قلنا انه قوي فلم يعتبر معه المحل الا بعد مضي الخبر
على ان المحققين لا يرون العطف في باب ان على المحل فاما المرفوع
الواقع بعد حرف العطف فمبتدأ حذف خبره وهو ان من باب
عطف الجمل واما النعت على المحل في باب ان فقد حكي عن الجرمي
والزجاج والفراء وظاهر كلامهم ان الجمهور يمنعونه **قال**
السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة
الا بالله ولك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما **اقول**
هذا الكلام لا يوفي بالاوجه الخمسة التي جوزها النحاة في مثل
هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول لا يندرج تحت شيء
من الصور المذكورة اذ لا يتناول لك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر
ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار الفتح والرفع
ولا باس بذكر الاوجه الخمسة والكلام عليه بطريق التفصيل فنقول
الاول فتح الاسمين جميعا ووجهه ان يجعل
كل من لا في الموضعين للتبرئة ويبنى اسمها كما لو انفردت كل واحد
منها عن صاحبه فيجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبرا
لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه
ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهي في موضع رفع فلا قوة
مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون

الكلام

لا حول ولا قوة

الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ان يقدر
عنده لكل واحد منها خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة
لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان
لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر على ان كما علمت فيه لا المنصوب
اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما خبرا واحدا وذلك الخبر
يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانا عاملين الا
انهما مثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما
في ان زيدا وان عمرا قائمان لكونهما بمعنى واحد وانما امتنع
ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول
واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا
عندهم ان يقدر لكل منهما خبرا على حاله **قال الثاني** رفعهما
على ما تقدم من جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين
بالابتداء ولا الثانية اما زائدة واما ملغاة غير زائدة
كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا
الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر
لكل واحد خبر فالكلام جملتان واما ان يقدر لهما معا
خبرا واحدا فالكلام جملة واحدة **قال الثالث** فتح الاول
ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاول
كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول وقوة فلا
يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر
لا حول مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر قوة مرفوع

بلا لان الناصبة لاسمها عامله في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل
منها خبرا على حياله وعند غيره يقدر خبرا واحدا لهما
لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبر **الرابع**
فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زايده
كما تقدم في الوجه الثالث الا ان العطف هنا على المحل فعند
سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا
وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتدا
ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زايده بل لنفي
الجنس لكن تلغيه عن العمل لحصول شرط الالغا وهو التكرير ولعدم
الخبر منع حمل التاسير ملغاة مثله فمنع حمله زايده سوا ولبعضهم
يجوز في لا الثانيه ان يكون عامله عمل ليس **الخامس** رفع الاول
ورفع الثاني على ان لا الاولى في التبرية لكنها ملغاه لوجوده
الامر المشترط في الالغا وهو التكرير ولا يلزم من تكرير لا ان
يوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذا التكرير هو الشرط فقط
قال الرضي فاذا تقرر هذا فلا حاجه الى ما ذكره ابن الحاجب
من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف
هذا الوجه الثاني والثالث سوا في حصول التكرير وتطابق
الاسمين اعرابا ليس بشرط فلا في الجميع التبريه وتقدير الخبره
في هذا الوجه كما في الرابع سوا على المذهبين وقد ذكر المصنف
بعد هذا في المتن بعض ما اسلفناه في هذا المحل **قال** بحلاف قوله

ال

ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا فلا محيد عن البيت
اقول البيت للاعشى وكلام المحل والمرتحل مصدر بمعنى
الحلول والارتحال والسفر بسكون الفا اسم جمع على الصحيح واحده
سافر مثل صحب وصاحب وركب وراكب **قال** الجوهري
وقد اسفرت اسفر سفورا خرجت الى السفر فانا سافر وفي
القاموس والسافر المسافر لا فعل له **اقول** ويمكن التوجيه
بينها في الخلاف والمهل بفتح الها التوده وعدم العجله وقد
مر انشا وهذا البيت والكلام عليه في فصل اذ من حرف الذه
وانشد المصنف صدره في شرحه حذف الخبر من الباب الخامس م
وانت خبير بانه تعرض هنا الى بيان وجه المخالفه بين لا وان في
الحكم ما لتصريح ولم يفعل ذلك فيما تقدم فلينظر فيه **قال** الثانيه
ان يكون عامله عمل ليس كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اقول كان بعضهم الظاهر القول الثاني بالتذكير كما قال
في الاول لتحدثها لانه بصدد تفصيل الاوجه الخمسه التي قدم
ذكرها لكنه انث على اراده الحاله وقد انشد المصنف هذا
البيت في الباب الخامس حيث يرجح على حذف الخبر في تراجم الحروف
والبيت لسعد بن مالك من شعرا الحماسه وقبله والحرب لا يبقى
لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس
الوقاح والابيات من مجزو بحر الكامل المرفل فالثاني من هذين
البيتين مدرج اخر صدره النون الساكنه من النجدات واول
عجزه النون المتحركه منها والجاحم المضطرب ومنه الجحيم والتخيل

الكا المعجم والعجب والمدح بفتح الميم والراشدة الفرح تقول مرح
بالكسر مرحا فهو مرح والاسم المراح بميم مكسورة والف تعد الراء
وهو الذي في البيت ويجوز ان يكون مراد الشاعر والبخل والملل
بحذف المضاف وعلى هذا فالبدل في قوله الا البغي الضار ظاهر
والا فهو جار على اللغة التميمية والبدال المعطى والضار المانع
في الضير وهو الخبر والبخرات جمع بخره والوقاح الصلب والصد
الاعراض والمنع والنزال بكسر النون الاولى جمع نار الجيران جمع
جار والبراح مصدر قولك برح مكانه اذا زال عنه وصار
في البراح وهو المتسع من الارض لا زرع فيه ولا شجر كذا في الصحاح
قال اتخذ لها ان عملها قليلا حتى ادعى انه ليس بموجود
اقول قد تشكل وجه الغاية هنا وفي قوله بعد ذلك ان ذكره
قليل حتى ان الرضا لم يظفر به وجواب يوقف مما اسلفناه في ان المكوره
المشددة حيث قال هناك واعترض من بعض اصحابنا ان يحيى ان يمعى بعم
شاذ حتى قيل انه بثبت فراجعه **قال** ويرده قول العزف لا شيء على الارض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا **اقول** العز نصير وعلى الارض
ظرف مستقر صفة شيء وقد يجعل لغوا متعلقا بباقيا والاول
اولى والوزر الملجأ والواقي الحافظ وبه يتعلق مما قضى الله **قال**
واما قوله مصونكا ذا لا صاحب غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة
حصينا **اقول** نصرتك عينتك والخاذل من ترك العون والنصر
وبوئت حصنا اي جعلك تتبوأه اي منزلا هيئ ومكن لك فيه
والحصن المكان الذي يمتنع فيه عن العدو والكماة الشجعان واحدها

بمى

بمى **قال** لا احتمال له لان يكون الخبر محذوفا وغير استثنا **اقول**
والتقدير حينئذ لا صاحب موجود الا خاذل اي ليس موجود الا
في حالة من الاحوال الا في هذه الحالة **قال** وعلى ظاهر قولهما
قول النابغة متراخيا **اقول** الظاهران في العبارة قلبا
وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله
لا انا باغيا يمكن ان يكون على حذف مضاف اي لا مثلي باغيا فمن قول
لا نكره لان مثلا لا يتعرف بالاضافة فمن حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا وهذا تاويل
محتمل لكنه خلاف الظاهر ولذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما
ظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهر اشارة الى ان ثمة تاويلا
يخرج به البيت عن رأي ابن جني وابن الشجري **قال** ويتعين
في توكيده بل امرأة **اقول** وجه ذلك ان بل اذا وقعت
بعد نفي كانت لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضدها لما بعدها في قولك
لا رجل في الدار بل امرأة مقتض لتقرير نفي الجنس على ما كان عليه
ونفيه على حالة فجاز للنا كيد بحسب المعنى وكذا في قولك لا رجل
في الدار بالرفع بل امرأتان فان بل فيه قررت النفي الاول
على حالة واذا قلت بل رجلان علم ان المقصود بالاول
نفي الوحدة لا نفي الجنس ولا ثنان بل على هذا الوجه مقررة
لنفي الوحدة على ما كان عليه فحصل التاكيد فيهما بل **قال**
والا لتكررت **اقول** تقدم ان مثل هذا ممتنع وهو ربط جواب
ان الشرطية بالام او زيادتها فيه **قال** فزعموا ان العاملة

على الشي لا يكون الا نافيا للوحدة لا غير اقول تقدم للمصنف
في فصل غير من حروف المعجم ان قولهم لا غير لحن وقد وقع
فيه هنا ونبه له منبه فوضع سنه عليها عند اقتضا التوقف
اليها وفي هذا الكلام العطف بلا النافية بعد تقدم الا نحو
ما قام احد الا زيد لا عمرو وقد مر الكلام على ذلك في فصل
ان المفتوحة المشددة وباب الالف قال وله ثلاثة شروط
اقول يظهر ان الاقتصار على هذه الشروط ومتى تقدم
الاثبات وعدم الاقتران بعاطف ولتعاند متعاطفيها ممنوع
لمثل قولهم ما قام القوم الا زيد لا عمرو اذ لا يتعذر قام زيد
لا عمرو فقد تقدمها الاثبات ولم تقترن بعاطف وتعاند
متعاطفاها ويدل على المحذوف الذي قدرناه الاستثناء
المتقدم الواقع بعد نفي والسكاكي ومن تبعه يمنعون مثل هذا
التركيب بناء على ان المنفي المعطوف بها شرطه ان لا يكون
منفيا قبلها بغيرها من الكلمات الموضوعة للنفي كليس وما وان
وما اشبهها فيمتنع نحو ما زيد الا شاعر لا كاتب اذ المعطوف
بلا قد كان منفيا قبلها باداة النفي قبل ولذلك لم يوجد مثل
هذا التركيب في كلام العرب العربا وان كثر في كلام العلما
وفي الكشاف فما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ولا مهيمنا عليهم
وما كان ذلك الا ابتغا وعنادا لا اشتباه في الاسلام وما هي
الا اصوات لا غير قال ونحو جعدان اقول هو بفتح الجيم
علم منقول من الجعدان وهو نبت من الحمض من مراعي الابل ومنه

قوله

قولهم مرعى ولا كالسعدان وله شوك يشبه حلمة الثدي قال
فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها
وليست عاطفة اقول هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف
الباء ان لا تزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد
تقرير ما قبلها بعد النفي فان قوله هنا ولا رد لما قبلها صريح
في نفيها ما قبلها فليست بزائدة وهو خلاف ما تقدم قال
والثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد
اقول هذا الشرط ذكره الشيخ ابو حيان فاما اشتراط ان يكون
ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها وسبقه الى ذلك
السهيلي في نتائج الفكر فاشترطا ان يكون الكلام الذي
قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها وذكره ايضا الابدي
في شرح الجزولية فقال لا العطف بلا الا بشرط ان يتضمن
ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول اثباتا و
الثاني نحو جاءني رجل لا امراة وعالم لا جاهل ولو قلت مررت
برجل لا عاقل او برجل لا زيد لم يجز اذ ليس في مفهوم الكلام الاول
ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا تدخل الا لتاكيد النفي فاذا اردت
ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد
ويجوز مررت بزيد لا عمرو لان الاول اثبات والثاني نفي ثم
قلت كلام السهيلي والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد
تقرر في اصول الفقه انه غير معتبر على الصحيح حتى ان بعض المتاخرين
استشكل منع مثل قام رجل لا زيد بانه مثل قام رجل وزيد في صحة

التركيب فان قلت قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك اذا اردت
بالرجل الاول زيداً كان لعطف الشيء على نفسه تأكيداً فلا مانع منه
اذ المقصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان لعطف
الشيء على غيره ولا مانع منه ويضعف على هذا التقدير مثل قام رجل
لا زيد في صحة التركيب وان كان معيبا هما استعمالين ويبحث
فيه مجالا قال ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي
اقول في الجنى الداني والمعطوف بلا اما مفرد واما جملة
لها محل من الاعراب نحو زيد يقوم لا يقعد قلت مقتضاه امتناع
العطف في قولنا يقوم زيد لا يقعد وشبهه وهو مشكل فقد قال
بعض النحويين ولا يعطف بها فعل ماض على ماض لئلا يلتبس بالخبر
لان ما بعدها دعا فلئن يخلط ولا يقاس عليه واجاز بعض
النحويين قام زيد لا قعد اذا قرنت به قرينة تدل على انه
اخبار لا دعاء قال امرؤ القيس كأن دثارا حلقت بلبونه
عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار اسم راع وحلقت
ذهبت واللبون نوق ذات لبن وتنوفى جبل عال وهو
والقواعل جبال صغار قال في الصحاح قال ابو زيد اللبون
الشاة ذات اللبن غزيرة كانت او بكية وجمعها لبن ولبن
ثم قال وابن اللبون ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية
وظاهر هذا ونحوه ان اللبون ولبن الناقة اسم جنس افصح
فعم فيكون المراد منه الافراد قلت يتعذر ان يكون اضافة
اسم لجنس يفيد العموم لم يتعين ان يكون هنا مرادا والشاعر انه

ان يكون المراد بلبونه واحدة لا غير وليس في اللفظ ما يدفعه
فمن اين الجزم بالعموم وفي القاموس وتنوفى كجلولى ابن مرفه
قرب القواعل ويقال تنوفا بالتحتية فيكون نون هذه عا
ذنه وبتحا لعدلها في المتن ولم يتعرض في الصحاح في مادة نتف
الى تفسير هذه الكلمة ومقتضى ما في القاموس المذكور الذي
في البيت المقصر فيجب ان يكون قصره للضرورة والله اعلم
قال وانما لم ينكر رأيه لانه لكن زتعقد اقول قال
الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اى لست
متناولك وماخوذ بهذا الفعال ولا سبيل لك ان تتناوله
قال وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا
ابقى اقول المنبت المنقطع والحديث ورد في الامر بالرفق
لها في الاعمال الصالحة وعدم المبالغة فيها على وجه يؤدي الى الملال
وتركها فيكون صاحبها حينئذ كمن انقطع عن رفقته في السفر
فان حسر راحلته اعياها ووقفت فلا هو بالذي وصل الى
مقصوده ولا هو بالذي ابقى راحلته قال وقول الهذلي
كيف اغرم من لا اكل ولا شرب ولا نطق ولا استهل
اقول قول الهذلي مرفوع بالعطف على المبتدا المتقدم اي في الحديث
ذلك اللفظ وفيه قول الهذلي كذا وهو يحتج لاشعر ونعته هو
حمل فقال لك ينطل بمثناه تحتية على انه مضارع بطل مبنيا هو
للفاعل نظيرا بطل هذا الشيء اذا ذهب بحانا العرسي وفي الحديث
انه صلى الله عليه وسلم قال في حق المتكلم بهذه السجعات انما هذا

انا هذا من اخوان الكهان وفي طريق اخري استحيا لتحجم الكهان
قال ولا زال منهلا بجرعائك القطر اقول هذا عجز
البيت صدره الا يا اسلمي يا دار مي على البلا يا للنداء والمنادي
محذوف اي يا هذي او للتنبيه كالا على راي واسلمي امر من السلامة
وهي البراة من العيوب دعا لدار مي بذلك ومي اسم امراة وليس
مرخما من مية كما قد يتوهم وعلى البلا حال اي اسلمي مع بلائك
بخراب المنازل على حد والمنهل السائل سيلانه والجرعاء
رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر والقطر ضد قطرة
كذا في الصحاح قال لا بارك الله في الغواني هل يصبحن
الا لهن مطلب اقول البيت لابن الرقيات ولا بارك الله
دعاء بعدم البركة وهي النماء والزيادة والغواني جمع غانية
وهي الجارية التي غنيت بزوجها وقد يكون التي غنيت بحسنها
وجمالها عن الحلي والزينة والمطلب اسم مفعول او مصدر ميمي
من طلبت التي على صيغة الافعال الطلب اي هل يصبحن الا
لهن شخص يطلبنه ويتعشقنه او الا لهن اطلاب وتحبب
يميل اليه وهذا البيت شاهد على ظهور الكسرة على الياء لضرورة
رد الى الاصل كما في قولهم ما رايت ولا ارى في مدتي
كجواري يلعبن في الصحراء وقول الشاعر
حب المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعده سقر
قال يعزون حب في نحو هذا يكفي والاولى الضمير
لكان اي عذاب المحبين كافيهم في الدنيا وهذا الظرف

يتعلق

يتعلق بحب لا بالعذاب والفعل المبني للمستقبل في المعنى لعمله
في ظرف مستقبل اي لا يعذبهم في الاخرة بعد الدنيا وسقر اسم من
اسماء النار قال وشذ ترك التكرار في قوله لاهم ان الحارث
بن جبلة زنا على ابيه ثم قتله وكان في جاراته لا عهد له واي
امر سيء لا فعله اقول هذه الابيات الاربعة من مشطور
بحر الرجز وقد عرف ان الميم المشددة في اخر الاسم الشريف
عوض عن حرف النداء فمعنى اللهم ويا الله كما في هذا النظم
والظرف الذي هو في جاراته مستقر خبر كان ولا عهد له
حال من الضمير المستكن في الظرف ولا يصح ان يكون خبر الا لان لا
متعلقا بالعهد لان الحرف الناسخ لا يتقدم عليه خبره ولا معمول
من معمول ما بعده لا سيما وهو مصدر وفعل المبني هنا ماضيا لفظا
ومعنى فيكون ترك التكرار شاذا لعدم تمكن الحمل على الاستقبال
معنى اي واي امر سيء لا فعله بعد صدور تلك الافعال
القبيحة الشنيعة منه فلا يكون ترك التكرار شاذا قال
زنا بتخفيف النون كذا رواه يعقوب واصله زنأ بالهمز بمعنى
ضيق بتشديدها والاصل زنا بامراة ابيه فحذف المضاف واتى
على عن الباء اقول لا حاجة على رواية تخفيف النون الى دعوى
ان الاصل زنأ بالهمزة بل يكون من الزنا والالف منقلبة عن ياء
تقول زنى يزني اذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد او الرجم
وضمن الفعل معنى التعدي فعداه بعلى اي تعدى على ابيه بالزنا
والمراد انه زنى بامراة ابيه ثم لم اقف على ان زنا بالتخفيف

النون بمعنى ضيق ولم ارد فيه لعلنا المعنى لا تشبيه بها لنون ففي
الصحاح وزنا عليه تزنيه اي ضيق وانشد لابيهم ان الحارث بن حلزة
زنا على ابيه ثم قتله فادل بن لسكت انما ترك بهمزة ضرورة هذه
عبارة الجوهري وفي زنا ثنية ضيق واما على رواية التشديد
فظاهر كلام المص ان المراد بالفعل حشية بفعل الزنا ولذلك قال
والاصل زنا بامراة ابيه الى آخره وهذا لا حاجة اليه ايضا بل المراد
التضييق كما صرح به الجوهري وعليه فلا حذف ولا ابدال اصلا واما
ان يكون الفعل مهموز في الاصل خففت ضرورة كما ذكر في الصحاح واما
ان لا يكون من المهموز اصلا كما يجيء في القاموس وزنى عليه تزنية ضيق
فهي لغة في المهموز ولا حاجة الى ارتكاب تلك التعرفات قال
وقال ابو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم تغفر جما
واي عبد لك لا الما اقول ابو خراش بكسر الخاء المعجمة هو خويلد
بن مرة الهذلي اللمم الكثير والالمام النزول والمعنى واي عبد لك
لم يلم بالمعاصي ولو جعل الفعل مستقبلا بمعنى اي عبد لم يلم لا يمكن
والظاهر الاول قال ولو صح لجاز لا اكل زيد شرب اقول
هذا اوجه ظاهر احسن لاعتبار عليه بمكان الاول تقدمه على غيره من
الاقوال ظاهر هذا انه رد لقول الزجاج وكما رد عليه يرد على
الزمخشري بجامع ان التكرار اللفظي ينتفي فيهما وتكرير لا بحسب المعنى
مناف هنا فلا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال
ان المص قصد مناقشتهما جميعا قال وقال بعضهم لا دعائية
دعا عليه ان لا يفعل خيرا اقول هذا اوجه ظاهر احسن لاعتبار عليه

بمكان

بمكان الاول تقدمه على غيره من الاقوال التي سبقنا قال
وقال الآخر تخصيص والاصل والا اقحم ثم حذفنا للهمزة وهو ضعيف ق
اقول وجه الضعف ظاهر وهو حذف بعض الحرف لا لمقتض
ولا ينبغي الالتفات الى هذا القول اصلا قال وقال بعضهم
بن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع ان لا اتفاق على ان الجملة
الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال اقول قد يعترض هذا
بان القرينة قامت في هذه الصورة على نفي الاستقبال وعلى ارادة الحال
فيحمل الفعل عليه لا على الاستقبال وليس الكلام فيه وانما الكلام حيث يفقد
قرينة الحال ويجاب بان قول سيبويه واتباعه ان لا فيه تخلص المضارع
للاستقبال ظاهر في ان هذا المعنى ثابت لها كسوف فلا ينفك عنها ويحمل الكلام
على ما اذا لم تقم قرينة غير الاستقبال حمل له على خلاف ظاهر فلا يصار اليه
دفعه بحث قال وعن الكوفيين انها اسم اقول وجهه ظاهر
فانها كلمة لا تنفع اصل المعنى الموجود فيها فلا تصلح للحذف فلا يكون زائدة
وقد وجدت فيها خصيصة من خصائص الاسم وهي دخول حرف الجر عليها وجه
ذكر التفتازاني في حاشيته على الكشاف ان النقل عن السخاوي انها اسم بمعنى غير
ويظهر من كلامه انه مرتضى عنده قال كما يقولون كان في نحو كان زيد
فاضل زائدة فان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع اقول
لكن فيها ومن لا فرق ظاهر فان كان لا يختل اصل المعنى بحذفها واما لا فهي
بخلاف ذلك على ان في قوله ان كان يدل على الانقطاع نظرا اذ الصحيح
انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما هي دالة على المضي فقط والاستمرار
والانقطاع موكول الى القرينة قال سواء كان المطلوب به محاطبا

نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء ونحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين
اولياء او متكلما نحو لا ادرينك ههنا **اقول** عطف بالواو وفي بعض النسخ
مرتين وعندي لحن على ما قدمته في فصل ام من حرف الالف وقال هناك
ان الصواب العطف بام ومرة ثم انه فقد النسخ التي حضرت بالدرس عند
اقرائي لهذا الكتاب بالقاهرة المحروسة بالجامع الازهر على نحو ستة وهنا
مرتين وفي عشر نسخ او اكثر منها ما هو مقروء على صاحبنا الشيخ محب الدين ولد
المصنف رحمه الله ومنها ما يقال انه معتني بتصحيحه والله اعلم بالصواب
قال وقوله لا اعرفا ربربا حورا مدامعها **اقول**
الربرب القطيع من بقر الوحش والحور جمع حوراء والحور شدة
سواد العين وشدة بياضها او شدة بياضها وسوادها او اشتداد حدقتها
ورقة جفونها وبياض ما حولها او اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون
في بني آدم بل يستعار لها كذا في القاموس قلت والمراد في البيت الاول
او سوى وصف بقر الوحش واما هي مسودة كل العين لان يكون اراد
الانسيات بطريق الاستعارة والمراد بالمدامع العيون سميت بذلك لانها
محل الدمع **قال** واما الاعلا فلا نقصد لذاته **اقول** لانه
غير محمود في ذاته وانما يمدح لما ينشأ عنه في بعض المواطن من ارهاب العدو
والايذاع بكيده واذعانه الى الحق وغير ذلك من العوارض **قال** اي
لا تفتنكم الفتنة الشيطان **اقول** نعدل عن النهي عن الانسان
الى النهي عن الشيطان ليحصل المقصود من باب الاولى وذلك ان بسبب افتتانهم
هو فتنة الشيطان لهم فاذا تسلط النهي على السبب الذي هو وسيلة الى المقصود
كان تسلطه على نفس المقصود الاصلي احرى واحق **قال** وعلى

وهذا فان الاصابة خاصة بالمتعرضين **اقول** انما كان كذلك
لان المعنى في الاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم خاصة اي ان تعرضتم
لها اصابتكم خاصة ثم عدل عن السبب الى المسبب وعبر عن المتعرض للفتنة
بلفظ الظالم تشنيعا عليه بالصفة التي يكون عليها عند التعرض فثبت ان
المعنى على خصوص الاصابة لمن تعرض للفتنة وينبغي ان يكون لفظة من في قوله منكم لبيان
الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للفتنة الى ظالم والى غير ظالم وليس
كذلك لان التعرض للفتنة والدخول فيها طوعا لا ينفك عن الظلم **قال**
ولكن في وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فيجب اضمار القول اي مقولا فيه
فيها ذلك **اقول** هذا هو المشهور بين القوم وقرره بعض المتأخرين صفة
على وجه لا يحتاج معه الى اضمار القول فقال الانشاء ان طلب الفهم مثلا و
قائمة بالمتكلم وليس حالا من احوال الرجل مثلا في قولك مررت برجل اضربه
الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا فيه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان
يلاحظ في قوله صفة لا لهذه الحيثية فكأنه قيل مررت برجل مطلوب ضربه او
مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه
قال كما قيل في قوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط **اقول**
انشد المصنف هذا البيت في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب
الثامن وقبله ما زلت اسعى معهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط
اي اختلط اي اظلم الارض وطال سيرهم اي جن الظلام بفتح الجيم اشتد سواده
بحيث صار يعم كل شيء اي يستره والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر
مذقت اللبن اذا مزجته بالماء يكنى به هنا المذوق مبالغة نحو الدرهم ضرب
الامير اي مضروبه ومقصود الشاعر وصف هؤلاء القوم باللوم والبخل من

اكرام من نزل بهم من الاضياف وبالغ في انهم لم ياتوا الا بما اتوا به مع ما فيه
من اللوم والانفة سخي واحتياط وبمعنى جانب من الليل ثم لم ياتوا الا بلبن
قد شيب بالماء حتى صار كلون الذيب ـ قال ـ مثله في قول الاخر
فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ـ اقول ـ هذا صدر بيت عجزه ولا
الضيف فيها ما اقام محول الجارة منصوب بفعل محذوف على شريطة التفسير
والراجح رفعه على الابتداء لسلامته عن الحذف ولمناسبته للاسمية المعطوفة
وما تقاطر فيه وضميرها عائد الى الارض للممدوح وكذا ضمير منها وتلحينها تلومها
يقال لحاه يلحاه لحيا اذا لامه يقول للممدوح لا تلم الجارة التي دنت منك
في ارضك ولا تمنعها من خيرك ولا الضيف في ارضك محول ما اقام بك بكره
متواد يحسن اليه ولا محوله الى غيرك لانك لا ترضى بما يبدو لو طالما اقام منه
وذلك ابدا الكرم وذا الفضل ـ قال ـ والثاني ان الفعل جواب للامر او النهي
وعلى هذا فيكون التوكيد ايضا خارجا عن القياس وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري
ـ اقول ـ نعم ما ذكره في الكشاف وقوله لا تصيبن لا يخلو من ان يكون
جوابا للامر او نهيا بعد امر او صفة لفتنة فاذا كانت جوابا فالمعنى ان اصابتكم
لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم وهذا كما يحكى ان علماء بني اسرائيل
نهوا عن المنكر تعذيرا فعمهم الله بالعذاب واذا كانت نهيا بعد امر فكانه
قيل احذروا ذنبا او عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب او اثر
الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة
القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن ونظيره قوله حتى اذا
جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اي بمذق مقول فيه هذا
القول لانه سمار فيه لون الورقة التي هي لون الذئب انتهى كلامه ولو جعل

الاول لسوما حكاه المصنف عنه من انه جوز ان يكون لا تصيبن جوابا للامر
والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد كالغبرة في
ـ قال ـ وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب
الظالم خاصة ـ اقول ـ لا شك في حصول الفساد بهذا الاعتبار
لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتبا على التقوى التي طلبت لها وهو ظاهر
لكن الزمخشري بري من هذه ذلك فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية
وليس ما ذكره المصنف ـ قال ـ وقوله اذا لتعد من ان اصابتكم لا تصيب
الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب
الا ترى انك تقدر في ائتني اكرمك ان تاتني اكرمك ـ اقول ـ هذا
مبني على مذهب غير الكسائي في المسئلة فاما الكسائي فلا يوجب ان يكون المقدر
من جنس الملفوظ فقد اجاز لا تدن من الاسد ياكلك ولم يكن يدخل النافي
ارادة فان تدن ياكلك وان لم يكن يدخل النافي نظرا الى المعنى للقرينة ثم يبني
اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائي في ذلك فالمصنف الزمخشري بني
عليه ونظر الى المعنى فقد رماه وفي الطيبي اشارة الى ما قلناه
ـ قال ـ وقول الشاعر يقولون لا تبعد وهم يدفنونني واين
مكان البعد الا مكانيا ـ اقول ـ يقال للميت لا تبعد ليس بعد اي ضد قرب
ظرف فاد يقال بعد بكسرها بعد كفرح وجاء بمعنى هلك هلاكا ودعوتهم
في الدعاء للميت لا تبعد بضم فتح العين اي لا تهلك وقوله واين مكان البعد
يشير الى انه المعنى الاخر وموضع الغرب فينبغي ان يكون نهيا لا تبعد مصحوبه
بعد الاحيا ولكن الرواية منه وفي امثاله الفتح ومنه قول فاطمة
الخزاعية اخوي لا تبعد ابدا والله قد بعد وقد مر انشاده في فصل كل

من حرف الكاف والاستفهام المفاد من قوله ابن الامجاد فهو متضمن
للنفي فلذلك دخلت الا بعده كانه قيل وما كان البعد الا مكاننا ه
قال ويقول الآخر فلا تسلل يد فتكت بعمرو فانك لن تذل
ولن تضاما ه اقول السلل فساد في اليد يقال منه سُل
يُسَل كعلم يعلم والفتك ان ياتي الرجل صاحبه وهو غار غافل حتى يشد
عليه فيقتله كذا في الصحاح والذل ضد العز والضيم الظلم وفي البيت
التفات من الغيبة الى الخطاب قال ويحتمل النهي والدعا قول
الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم ه
اي العظيم البطن اقول ودمشق بالمهملة مكسورة ثم ميم مفتوحة
قال في القاموس وقد تكسر فشين معجمة ساكنة فقاف قال الجوهري قصبة
الشام والجراضم بجيم مضمومة وضاد معجمة كعلابط فسره المصنف بالعظيم البطن
ولم نعثر في الصحاح ولا في القاموس الا بالاكول قال وكونها
للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه افعل اقول انما
احتاج الى الاتيان بقوله غير مستعل مع انه قد عرض ان الى طبقة المتكلم
لان الاستعلا لا يستلزم العلو فيجوز ان يخلو من النظير بل من الادنى ايضا
قال والثالث الا الزايدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتاكيده
نحو ما منعك اذ رايتهم ضلوا الا تتبعني ما منعك ان لا تسجد [illegible]
فيه لاحتمال ان تعني منعك في الاية بمعنى حملك فتكون لا نافية وحرف الجر
محذوفا والتقدير ما حملك على عدم اتباعي وما حملك على عدم السجود وان يبقى
منع في ما منعك ان تسجد على معناه من غير تضمين فلم يثبت ادخال لا في
حينئذ قال وقوله وتلحينني في اللهو ان لا احبه وللهو داع دائب غير غافل

اقول

اقول يحتمل المعنى ان ينضبط بيتا والغيبة او بنا الخطاب وقد
مر ان معنى اللحي اللوم واللهو اللعب وان يحتمل ان تكون خفيفة ناصبة
فتنصب المضارع من احبه وان تكون مخففة من الثقيلة فالمضارع المؤكد
مرفوع والجملة خبران واسمها ضمير شان محذوف على راي الاكثر او فيه على راي
المحققين اي انني لا احبه والدائب اي دائما لداب فلان في عمله اي جد وتعب
قلت وانما تعين زيادة لا في هذا البيت اذا كان المراد انهن يلمنه على
حبه للهو وانكاره اياه ويكون عجز البيت كالعذر له في ذلك فيكون منشا نفيا
ويحتمل ان تكون لا نافية ويكون لومهن له على ترك اللهو لا على حبه
ويكون عجز البيت حينئذ جملة حالية اما من فاعل يلحي او مفعوله وقصد
الشاعر انه مبغض للهو لا يحبه وان اللواحي يلمنه على ذلك في حاله
ان داعي اللهو جاد في الدعا اليه غير فاتر عنه فيصف نفسه بالجد والثبات
عليه وعصيانه للواحي مع توفر الدواعي الى اللهو وهو عكس المعنى الاول
فان وجدت قرينة تعين المراد عمل بمقتضاها والا فاللفظ محتمل ويرجح ما
قلناه لسلامته من دعوى الزيادة وهي خلاف الاصل قال
قال ابو الحسن فسرها العرب اي جوهرها النقل حقلوا لاحشوا اقول
اذا امتح العرب لهذا التفسير كما هو ظاهر نقل هذا الامام الموثوق
به طاح القول بكونها نافية على تخريج قوله والله اعلم قال وكما
اختلف في لا في هذا البيت نافية ام زايدة كذلك اختلف فيها في موضع
من التنزيل اقول ينبغي ان يجعل قوله كما في محل نصب على انه صفة
لمصدر محذوف والعامل فيه اختلف الثانية اي اختلف في لا واقعة في موضع
من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف في لا الواقعة في هذا البيت بكونها

كذلك تاكيد لكما احلف لا تعمول لا احلفا لثانيه وقولنا انافية ام زائدة
في محل جر على انه بدل الاشتمال من لا باعتبار مضاف محذوف اي احلف في لا
جواب انافية ام زائدة والرابط محذوف اي نافية هي قال وُرُد
بانه لا انا دكذلك صدره ابل حسبوا كان زائدة ما وكان كذلك
اقول لاشك ان الزيادة وقعت صدرا في مثل حسبك درهم
وليس امتناع ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا يزاد شيء منهما صدرا
بادنى من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر قال
وذلك لان زيادة التي تفيد اطراحه اقول انما تفيد الزيادة
التاكيد والتقوية او تحسين اللفظ ونحوه نعم لازم الزيادة دائما
استقامة الكلام عند طرح المزيد قال ويجوز ان يعلق عليكم
باتل اقول حمل الظاهر تعلقه بحرم على الوجه الاول
ثم ذكر اجازة الزجاج لكونها استفهامية وذكر هذا الكلام عقيبه
فاذا اراد اختصاصه به فغير ظاهر لامكانه مع جعل ما موصولة على ما
تقدم في الوجه الاول ويحتمل ان يكون المراد جواز ذلك مطلقا لا
بالنظر الى قول الزجاج فقط قال والصواب انها نافية
على الاول لذا آمن على الثاني اقول هذا عجيب جدا فان الاول
هو جعل ما موصولة وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل ان لا تشركوا
في موضع نصب على انه بدل من ما فاذا جعلت لا نافية في هذا الوجه
كان فاسدا قطعا لاقتضائه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل قال
والا لكان عدمه الكفار اقول هذا دخال اللام على جواب
ان الشرطية وقد تقدم نظيره قال ودحمه الزجاج وقال انهم

احجوا

احجوا عليه اقول قول الزجاج انهم احجوا عليه مع اعترافه
بان هذا اقوى اقول للخليل عن قوله ان لا زائدة وان توكيده لا يلتئم
اللهم الا ان يثبت رجوع الخليل الى القول الذي رجحه الزجاج او يكون
مراده باجمعهم المتاخرين من النحاة عن زمن الخليل قال ولا يعلمني
القراءة نافية لا غير اقول تقدم لنا التعبير بلا غير وتقدم ما له
التصريح بان ذلك لحن قال ووجهه انه عليه الصلاة والسلام
كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة الى اخره اقول والمعنى على ذلك
ما كان لبشر ان يجتمع له الاستنبا والامر بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة
الملائكة والنبيين اي ان الجمع بين هذه الامور غير ثابت اما الاستنبا
والامر بعبادة نفسه فظاهر الاستحالة واما الجمع بين هذين الامرين عبادة
نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والانبياء فباطل للتناقض على ما قرره المصنف
في اخر كلامه وقال التفتازاني في تقرير كون لا نافية عطف هذا النفي على ما
يقول قصدا الى انه تنبيه هذا المجموع على الانبياء بمعنى ما كان البشر اذ يؤتى
النبوة ثم ينهى على ذلك امر بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين
مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة لانه قال وابدلت
السين تاء اقول هو ابدال شاذ كما في ست فان اصله سدس قال
فابدلت السين تاء وكذا الدال قال والتاء لتانيث اللفظة
كما في ثمت وربت اقول معناه ان كلا من ثم ورب صالح لان يراد
به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتنصيص
على ان المراد الثاني وعلى هذا ينبغي ان يقول ثمت عاطفة بالتانيث لانه لان
السابق ان المراد بها اللفظة فيجب تانيث الضمير العائد اليها ولو لم يكن التاء

لات

موجودة لجاز التذكير على ارادة اللفظ والتانيث على ارادة الكلمة
وجوز الرضي ان تكون تا لات للمبالغة في النفي كما في علامة **قال**
والثانية زائدة في اول الحين **اقول** فيه ضعف لعدم شهرة تحين
في اللغات واستشهاد لات تحين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات
هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا وما يتمسك به ههنا القائلون بزيادة
التا في اول الحين قول الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما
من مطعم واجاب ابن مالك بان لا محذوفة كما حذفت في نحو تالله تفتؤ
وتوكيده لا انه هنا ضعيف لانه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله ولا
مرجح فاحذف فيتكلف **قال** والثالث انها تعمل عمل ليس
اقول لمشابهتها اياها لكنه لما ذبير على عهد حروف
ليس مع سكون الوسط **قال** والثالث ان يكون المحذوف
هو المرفوع **اقول** وقد يكون المحذوف هو المنصوب كقراءة من قرا
في الشواذ ولات حين مناص برفع الحين فيكون المرفوع اسم لات والخبر محذوفا
اي ليس حين مناص لنا قال الرضي ولا يمتنع كون لات هي لا التبرئة ويقوى
لزوم تنكير ما اضيف اليه حين فاذا انتصب بعدها فالخبر محذوف كانه قال لا حول (حين)
ولا قوة واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين مناص كما في لا عليك
قلت ظاهر كلامه انه لم ير القول بان لات هي التبرئة وقد نقل الناس
عليها منصوصا لاحد ولذلك قال ولا يمتنع وقد هالا التبرئة والتحرير
ثم صرح بان الاخفش بانها هي لا النافية للجنس وقد نقل عليها التاء
بمعنى لا حيان وهذا هو الذي حكاه المصنف قولا ثانيا للاخفش **قال**
نص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين **اقول** الذي ذكره الرضي عن

الفراء

الفراء انها تكون مع الاوقات كلها فبين النقلين تخالف **قال**
وزعم الفراء ان لات تستعمل حرف جر لاسماء الزمان خاصة **اقول**
فيشكل من ماذا يتعلق به اذا كان حرف جر فان قلت هلا حملت نقل الرضي اولا
عن الفراء انها تكون مع الاوقات كلها على ما اذا كانت عاملة للجر ونقله المصنف
هنا وحملت حكاية المصنف عنه اولا انها لا تعمل الا في لفظة الحين على ما اذا
كانت عاملة للنصب فلا يكون بين النقلين تعارض قلت لان الرضي لما حكى
عنه انها تعمل في الاوقات كلها انشد ولات ساعة مندم والرواية فيه بنصب الساعة
فلم يبق اذن للتوفيق بهذه الطريقة مجال **قال** وانشد
طلبوا صلحنا ولات اوان **اقول** هذا صدر بيت عجزه
فاجبنا ان ليس حين بقاء انشده الزمخشري في الكشاف لابي زبيد الطائي
قال والثاني ان الصلح ولات اوان صلح **اقول** قال الرضي
واوان عند السيرافي والمبرد لكونه مبنيا مضافا الى الاصل الى جملة يعني طلبوا
صلحنا ولات اوان طلبوا الصلح ولات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وهي
اوان على السكون ثم عوض التنوين عن المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون
لالتقاء الساكنين كما كسرت ذال اذ وقيل حذفنا الجملة وبني على الكسر اصل التكون
لئلا يجتمع ساكنان ثم اتي بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات المضاف
اليه الا اذا كان جملة فلا يقدر من نحو من قبل والله تعالى اعلم **قال** لو
لو قول الشلوبين وغيره انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على
التعليق في الماضي **اقول** اختاره الخسروشاهي من متاخري
الاصوليين وكذا ابن هشام الخضراوي على ما حكاه المصنف وحكاه عنه عن ابن عصفور
ايضا نكان السبب في عدم ... ولا ابن اللتول بالدلالة على الامتناع ان جماعة

من العلماء اورد واملى قول الجمهور ان لو حرف امتناع لامتناع مواضع يسيرة
قد يظن ان جواب لو فيها غير ممتنع واشكلت تلك المواضع على هؤلاء فقصدوا
الى انها لمجرد الربط في الماضي كما ان ان لمجرد الربط في المستقبل والذي اشكل ان
تلك المواضع الى ان قال لا غرابة في ان لو تاتي للربط تارة وتاتي لقطع الربط
اخرى فتكون جوابا لسؤال محقق او متوهم وقع فيه ربط فتقطعه لانتفاء اعتقاد وذلك
بطلان ذلك الربط كما لو قال القايل لو لم يكن هذا زوجا لم يرث فتقول لو لم
يكن زوجا لم يحرم الارث اي لكونه ابن عم وهذا شي لم ينقله احد عنه **قال**
تقول لو جاءني زيد اكرمته لكنه لم يجي ومنه قوله ولو ان ما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي **اقول** البيتان لامرئ القيس
وقد انشدهما المصنف وغيره في الباب الرابع في ترجمة الاشياء التي تحتاج الى
الرابط وما من قوله ولو ان ما اسعى يحتمل ان تكون مصدرية اي ولو ان سعيي
وموصولا اسميا اي ولو ان الذي اسعاه ويحتمل ان تكون كافة وقول القايل
لو كانت كذلك لكتبت متصلة بان ليس بشي لان هذا الاحتمال لا يمنع من كتابة
من الطرفين فيما كانه فكتبت منفصلة ويجري ذلك كله في ما من قوله ولكن ما اسعى
والقابيل التاصيل يقال مجد مؤثل اي مؤصل وروي فلو ان ما اسعى بالفاء
بالفاء في شرح الحاجبية لبدر الدين سعيد ولو انني اسعى **قال** وقوله
فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد **اقول**
في الصحاح الخلد دوام البقاء تقول خلد الرجل يخلد خلودا
واخلده الله وخلده الله تخليدا والموت ضد الحياة وقد مات يموت ويمات
ايضا قال الراجز بنيتي سيدة البنات عيشي ولا يؤمن ان تماتي
قلت هذا من التشريح لابن الجزري العادة جارية بانه لا وضع صاحب الشعر

المنشد

المنشد بالراجز الا اذا كان شعره ذاك من بحر الرجز واذا كان يموت مضارع
مات فوزن الماضي فعل بفتح العين واذا كان المضارع يمات فوزن الماضي
فعل بكسر العين **قال** وقوله تعالى لو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم
في الامر ولكن الله سلم اي فلم يريكموهم كذلك **اقول** يثبت في النسخ التي
رايتها فلم يريكموهم بالياء وكان ينبغي القياس حذفها للجازم وقد استشكل بعض
الطلبة بنهوه انه في خط المصنف هذا اللفظ عند قراءته فاجبت بان ذا
منبع منه القلب بجعل العين في محل اللام فتقول راه مثل راعه نص عليه في الصحاح
وقد قرئ في الشواذ ان راه استغنى بالف بعد الراء وبهمزة بعد الالف وفي
التسهيل في باب التصريف في الفصل الذي اوله بند حو الاعمال القلب نحو
نحو آن في راي هذا نصه ومضارع هذه من المذهب يرى بهمزة في الكرامة
مثل يرعى فاذا دخل الجازم سكنت الهمزة فتقول لم يرأ في زنة لم يرع باسكان
الهمزة بعد الراء ويسوغ لك ابدال الهمزة بالف لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في نحو بئر
وحينئذ تثبت الياء مع الجازم لانه قد انحط من الفعل باسكان الهمزة فلم يبق له
اثر في حروف العلة كما تقول لم يقري بالياء ابدالا بعد ابدال الهمزة فان قلت
هب ان القلب ثبت في الماضي لكن ليس الكلام فيه بل في المضارع فمن اين لك
ادعاء القلب فيه قلت قد خرج الامام ابو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي
على ذلك قول الشاعر كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل ترأى
بهمزة بعد الالف فسكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذفت الالف اولا وبقوا الالف
ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة الفا نحو لم يقرأ فقيل كان لم ترا وكفاك
بهذا الامام قدوة يشتنا الى قوله اذا اتفق لك ذلك ان تضبط لم يريكموهم من
قول المصنف فلم يريكموهم بهمزة ساكنة بعد الراء ولك ان تضبطه بيا مبدلة

من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا **قال** وقول الحماسي
لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
اقول قد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل اذن
قال ثم قال لكن قومي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا
اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد
اقول ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوي عدد
حالا مع اقترانها بالواو وفي جواز تقديم مثلها خلاف ثم الحالية انما تتأتى على
ان يكون صاحبها اسم ليس او الضمير المستكن في خبرها الظرف لزوم تعدد
اي العامل لعاملها المعنوي وهو ممتنع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعل
الجملة المذكورة معترضة لاستقام بلا تكلف **قال**
ونحوها بين لكن في قوله تعالى وما كفر سليمن ولكن الشياطين كفروا **اقول**
قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمن
يعني واتبعوا كتب السحر والشعوذة التي كانت تقرؤها على ملك سليمن
اي على عهد ملكه وفي زمانه وذلك ان الشياطين كانوا يسترقون السمع
ثم يضمون الى ما سمعوا اكاذيب يلفقونها ويلقونها الى الكهنة وقد جعلوها
في كتب يقرؤونها ويعلمونها الناس وفشا ذلك في زمان سليمن حتى قالوا ان
الجن تعلم الغيب وكانوا يقولون هذا علم سليمن وما تم لسليمن ملكه الا بهذا
العلم وبه يسخر الجن والانس والريح التي تجري بامره هنا كلامه
ووجه الاستدراك الواقع في الاية الكريمة ظاهر بهذا التقدير
قال وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
اقول قال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص قد نسب الخطيبي

هذا الكلام

لهذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم ار هذا الكلام في شيء من
كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر
مع شدة الفحص قلت وكذا نسبه الفاضل التفتازاني من اصحابنا في الفروق الى
النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل انه ذلك
الحديث وظاهره انه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ
العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم
الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة رضي الله عنه على حديث فيه من طريق
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما
شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه **قال** ثم انه قد يعقل
بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل **اقول** اعترض بان الربط
ثبت بأي هذا التقسيم فان السببية تقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين مسببه
الاثر فالاولى ان يقال بعد ذلك الثاني انه لما ضعفت المناسبة فقد ضعفت العلية بحيث تنتفي
المناسبة تنتفي السببية فلا يتأتى التقسيم المذكور وقد يقال ان التقسيم ارتبع
بالنسبة الى المناسبة وعدمها ولما وقع بالنسبة الى التعقل حقا والمراد في
نحو الاكل للاول والثاني **قال** وترجمة ان ذلك نحو ما نظيره من ترتب ذلك في
على الاول **اقول** لا نسلم انه يلزم من ترتب شيء على شيء ظهور احتمال سببيته
في ذلك الشيء ولا نسلم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن **قال** ان يكون
الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لان لو تجيء نحو لو ردوا لعادوا **اقول**
لا مانع من ارادة امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه الاية ولا تحقيق مذهب
ولا داعي الى ما ارتكبه من كون الجواب مقررا على كل حال بل الظاهر خلافه علمه
قال وان العبارة الجيدة قول سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره

اقول قال بعض المتأخرين انما ذكر سيبويه هذه العبارات لان
ادوات الربط لكل منها مدلول فيها اذا وان مثلا للمستقبل ولو ولما
للماضي وهما متنافيان فلو للامتناع ولما للوجوب فاذا قلت لو قام زيد
قام عمرو دلت لو على الربط بينهما في الماضي وهما واجبان فلما اخرت لما وقع لو
غيره وان واذا لما يقع لوقوع غيره شكا في الاولى وظنا في الثانية ولو كلاهما
لما لم يقع في الماضي ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره والسين تدل على التوقع واتى
سيبويه بكان اشارة الى ان مثلا ولما لفعل المستقبل حضرا اذا عن لما
واتى بالسين لانه لو اتى بالمضارع مجردا عنها احتمل ان يكون داخلا في الماضي
وليس مصحوبا لو كذا لما اتى بالسين الدلالة على انه لم يكن حينئذ لفقد
… صريحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع ذلك الوقت لانه لو وقع
في ما مضى … عليه انه كان قد وقع لانه كان سيقع لا انقطاعه بقوله انه
كان سيقع انه لم يزل في الزمن الماضي كذلك وانه متوقع لوقوع غيره حين
دخول لما في هذا الموضع كاحسن في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت
فيهم وتامل ذلك تجده لم يأت الا في موضع معنى المستحيل او المنزل منزلة
المستحيل فقه التحري عبارة سيبويه **قال** والجواب انه مفهوم
من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع **اقول** ما فائدة ادلا
يقتضي ان المراد بما سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا ان لما
نذر الاسم بوقتيته يغني عنه قال الا أنا لنا في تبيينه … الاول
وما الثاني فيقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما تناف **قال**
قوله عليه الصلاة والسلام في بيتنا في سلمة **اقول** هي زينب بنت ابي
سلمة عبد الله بن عبد الاسد المخزومية من الصحابيات … عنه صلى الله عليه

وسلم

وسلم وخرج لها اصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة اربع وسبعين من الهجرة
وامها هند ام سلمة بنت ابي امية ام المؤمنين المخزومية وهي … امهات
المؤمنين موتا ماتت في فتنة (?) يزيد بن معاوية **قال** الثالث
لحجة الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم **اقول**
قال في الصحاح اللهج بالشيء الولوع به وقد لهج بالكسر يلهج لهجا اذا اغري
فثابر عليه **قال** على تقدير عدم علم الخير فيهم **اقول**
علم عدم الخير فيهم اخص من عدم علم الخير فلو عبر بالاول لكان ابين لمقصوده
لكن لما كان عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة انهم لو
كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعا عبر بذلك فهو دائما ما تعلقهما
مستويان في التحقق بالنسبة الى علم الله تعالى **قال** كقوله

ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتي وان كنت رمة ... لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

اقول الاصداء جمع صدى بالقصر وهو ما يرده الجبل او
غيره من الابنية المرتفعة في الاماكن الخالية على المصوت عنده والرمس القبر
كذا في القاموس وقال الاصمعي هو الرمس تراب القبر وهو في الاصل مصدر
رمسه … رمسوا فلانا اذا كتموه وسووا معه الارض كما ذكر
هو والسبسب بسينين مهملتين بينهما باء موحدة بين المفازة والجملة الاسمية
حال من فاعل تلتقي والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش من باب رد وقولك
هششت لفلان بكسر الشين اهش هشاشة والطرب خفة تكون لسرور او
حزن والمراد هنا الاول وقوله وان كنت رمة حال من صدى صوتي وصوتي
يتعلق بيهش وحذف مثله متعلقا بيطرب اي يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له

فان قلت هل هذا من قبيل التنازع قلت لا على ما يقتضيه كلام ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما فان المفهوم منه ان التنازع انما يكون في المعمول الموخر وقال الرضي قد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت ووقفت واياك ضربت واكرمت قلت يلزم عليه عند اعمال الثاني تقديم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع فان قلت قد ارتكبه الجمهور في نحو اولم ينظروا افلم يسيروا فالاسم اذا دفع الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا قلت هذا الحكم ليس بشامل لغير الهمزة بل هو مقصود عندهم عليها سيما على ان اصالة الهمزة في التصدير والظاهر ان قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله اولا ولو تلتقي اصداونا وقوله ثانيا لظل صدى صوتي

قال وقول توبة

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت … علي ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة اوزقا … اليها صدى من جانب القبر صائح

اقول الجندل الحجارة والصفائح جمع صفيحة وهي الحجر العريض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال على اخيك والضحك اليه وفرح الصديق بالصديق كذا في القاموس وزقا بزاي وقاف صاح والصدى هنا طائر يخرج من راس المقتول اذا بلي بزعم اهل الجاهلية والاسمية الواقعة في عجز البيت الاول حال من ضمير المتكلم المجرور بعلي ومن جانب القبر اما مستقر صفة لصدى او لغو متعلق بصائح ومما يحكونه من الغرائب ان توبة هذا مات ومن جملة محبوبته ليلى المذكورة رحلت ذات يوم مع بعلها وهي في هودج لها على جمل فمرت من قبر توبة فاستاذنت بعلها في الذهاب الى القبر لزيارته فاذن لها

نوقفت

نوقفت عليه وسلمت وقالت لم اعهدك يا توبة كاذبا الست القائل ولو ان ليلى الاخيلية البيتين وقد سلمت فاين ما قلت فبينما هي كذلك اذ طار طائر كان هناك فاحس به البعير فنفر طائرا يصيح فنفر البعير فسقطت ليلى من عليه الى الارض ودفنت هناك الى قبر توبة وهذا من غرائب الاتفاق والله اعلم بحقيقة الحال

قال وقوله

لا يلفك الراجوك الا مظهرا … خلق الكرام ولو تكون عديما

اقول لا يلفك لا يجدك والراجي الامل تقول رجوت فلانا ارجوه رجوا ورجاء ورجاة والخلق بضمتين الطبيعة وقد يخفف باسكان اللام والعديم الفقير بمعنى معدم كاليتيم بمعنى موتم ويجوز ان يكون عديم بمعنى معدوم اي منزلا منزلة المعدوم لان من لا مال له بمنزلة العدم وفي تهذيب الادب عن ابن الاعرابي رجل عديم لا عقل له ومعدوم لا مال له ومنه قول خديجة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم في حديث بدء الوحي انك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم اي تعطيه المال وكسب يتعدى الى واحد نحو كسبته مالا والى اثنين نحو كسبته غيري مالا والاحاديث من هذا القبيل كثيرة

قال وكل القائل والمفعول الثاني محذوف واما اولنا الترك الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات

اقول قال في الكشاف لو مع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم الاوصياء امروا بان يخشوا الله تعالى فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافا وشفقتهم عليهم وان يقدروا ذلك في نفوسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة انتهى فهذا الوجه فيه موافقة للمصنف من جهة جعل الخطاب للاوصياء

واما حمل الترك على حقيقته فيأتي في ما نورده من بقية كلام الكشاف
قال الزمخشري ويجوز ان يكون المعنى وليخشوا على اليتامى من الضياع
وقيل هم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك
من الله شيئا فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا بان يخشوا ربهم او
يخشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على اولاد انفسهم لو كانوا
ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون امرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون
القسمة من ضعفاء اقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا
اولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة
فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة الذين قلت معناه
وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا
وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم
كما قال القائل لقد زاد الحياة الي حبا بناتي انهن من الضعاف
احاذر ان يرين البؤس بعدي وان يشربن رنقا بعد صافي
الى هنا كلام الزمخشري قال التفتازاني يعني انا نعلم انه لا بد ان تكون الصلة قضية
معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية
الواقعة صلة واجاب بان يكون حال الاوصياء او الجالسين او الورثة
وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة واشار الى انه لا بد من حمل
تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاء له ضرورة انه لا خوف بعد
الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان وينبو عنها لفظ
انتهى فحسنه بحمل الترك على مشارفته لاجل تصحيح وقوع خافوا جزاء لانتفاء
الخوف بعد الموت والمصحح الباعث عن الحمل تصحيح المذكور الخطاب

للاوصياء

للاوصياء لانتفائه بعد الموت والاولى سوى الظاهر فتامله
قال ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ان يقم زيد فعمرو منطلق
اقول ليس امتناع هذا التركيب مخصوصا باشتمال الجزاء على الجملة الاسمية مع ان
لو للتعليق في المستقبل اذ هو حرف يكون بمعنى حرف ان لا يساويه في جميع
قال فاما ابن الحاجب فانه قال لو لما ليس ظاهر كلامهم ان الجواب
امتنع لامتناع الشرط لانهم لم يذكروها مع لولا فيقولون لولا حرف امتناع
لوجود والممتنع مع لولا هو الثاني قطعا فكذا يكون مع لو ثم قولهم غير صحيح
القول الاول لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز ان يكون ثم اسباب اخر
ويدل على هذا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد
في الآلهة بامتناع الفساد لا الى اخره اقول قال التفتازاني
واستحسن المتاخرون راي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول
لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم قال وانا اقول
منشا هذا الاعتراض قلة التامل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها
على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله
لهداكم اجمعين ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني انها تستعمل للدلالة
على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير
التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع
الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم الهلاك عمر

لان وجوده دليل على ان عمه لم يهلك وهذا صح مثل قولنا لو جئتني
لاكرمتك لكنك لم تجئ اي ان عدم الاكرام بسبب عدم المجي كما قال الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها ۞ لطارت ولكنه لم يطر ۞
يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لا يطير ذو حافر وقال المعري
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم ۞ رعايا ولكن ما لهن دوام ۞
قال وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار
اقول المآزر جمع مئزر بكسر الميم وسكون الهمزة كالازار وشدها
كناية عن ترك الجماع يمدح هاؤلاء القوم بانهم اذا كانوا في الحرب اشتغلوا
ولم يكن لهم هم سواه بحيث لا يلتفتون في هذه الحالة الى مواقعة النسا
وقضاء الوطر منهن وان كن لا مانع يمنع من الرفث اليهن وهو المراد بقوله
ولو باتت باطهار وهو جمع طهر اي وان بتن متلبسات بالاطهار
خاليات من الحيض واختار لفظ باتت لاشعاره بالزمن الذي يكون فيه
غشيانهن غالبا وهو الليل قال وقول كعب رضي الله عنه
ارى واسمع ما لو يسمع الفيل اقول هذا عجز بيت من قصيدة
كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم واولها بانت سعاد
فقلبي اليوم متبول ۞ متيم اثرها لم يفد مكبول ۞ ومنها في المدح قوله
لقد اقوم مقاما لو يقوم به ۞ ارى واسمع ما لو يسمع الفيل ۞ لظل يرعد الا
ان يكون له ۞ من الرسول باذن الله تنويل ۞ بانت فارقت ومتبول اسم مفعول من
قولك تبله الحب اذا اسقمه واضناه والمتيم المذلل والمكبول المقيد والتنويل
الاعطا ومفعول ارى محذوف للاشارة الى انه شي لا يحيط به الوصف ليقصد ان يذهب
السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور مطلوبا الا جوز ان يكون هو لا من

اعظم منه

اعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شي قال واكثر وقوع هذه بعد
ود ويود اقول وقع في عبارة ابن القاسم في شرح التسهيل عند قوله
يوالتها غالبا مفهم تمن قال مثل احب واختار وتمنى وزاد ود ويود والنهاع
ثابت بعد هذين وعلى احب واختار في امثلته ما يفهم تمنيا منعقدا ولا ترادف
بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب الشي ولا يتمنى حصوله
اما لانه حاصل عنده او لمعارض له في طلبه قال ومن وقوعها بعدهما
قول قتيلة ما كان ضرك لو مننت وربما ۞ من الفتى وهو المغيظ المحنق ۞
اقول قتيلة بقاف مضمومة فمثناة فوقية فيا التصغير هي بنت النضر بن الحارث
قتل النبي صلى الله عليه وسلم اباها النضر صبرا فانشدته ابنته قتيلة المذكورة
بعد قتل ابيها ابياتا منها أمحمد ولانت نجل نجيبة ۞ في قومها والفحل فحل معرق ۞
ما كان ضرك لو مننت وربما ۞ من الفتى وهو المغيظ المحنق ۞ فقال عليه السلام
لو سمعته ما قتلته واستدل لهذا بعض الاصوليين على جواز تفويض الحكم
الى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فانه
عليه الصلوة والسلام لو سمعته ما قتلته يدل على ان القتل وعدمه مفوضان
اليه والمانعون من الوقوع يجيبون بانه يجوز ان يكون عليه الصلوة والسلام
خير فيه معينا فقيل له لك ان تامر بقتله وان لا تامر ونحو ذلك ويجوز ان يكون
بوحي نزل بانه لو شفع فيه ما قبل ونحو والنجيبة الكريمة الحسيبة والفحل الذكر من
كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من اعرق اي اصل صار له عرق
اي له عرق في الكرم ومعنى لو مننت لو انعمت واحسنت والمغيظ اسم مفعول من
غاظه يغيظه قال في القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورته واوله
والمحنق اسم مفعول من احنقه اي غاظه فهو تاكيد للمغيظ ولو مننت يحتمل

يحتمل ان يكون اسم كان وضمير الخبر ها اي ما كان منك ضرار لهلي ما
هو الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل
ان يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان ولعل وجه
تقدير كون لو مصدرية ما يتسع في تقديم نفعا لعلما كيتها من قولهم
خلاف ما لو كان كذا كقول ابن الحاجب في كتاب النفقة خلاف ما لو وضع
ميتا وقول صاحب التخيير خلاف ما لو اخر فيكون النفقة بخلاف ما لو
ميتا وخلاف ناصح وما ادية بين المضاف والمضاف اليه شواهد حيث
غير مانعة وهذا اقرب ما يحتاج مثل هذا التركيب عليه **قال**
وقول الاعشى ربما فات قوما جل امرهم من التاني وكان الحزم
لو عجلوا **اقول** حد الشي مثله والتاني مثله تقول
تانى في الامر اي توقف وتنظر والحزم ضبط الامر والاخذ بالثقة فيه
ومن تعليلية لغات والحينا ونصب الحزم على انه خبر كان ولو عجلوا
اسمها لان لو حرف المصدري المقدر وهو في حكم المضمر وهذا
قرا السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان
قالوا بنصب الاول والرفع ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما دونه
في التعريف نص المصنف على ذلك في اوايل الباب الرابع **قال**
وقول امرئ القيس تجاوزت احراسا اليها ومعشرا علي حراصا لو
يسرون مقتلي **اقول** تجاوزت الشي وجاوزته بمعنى جزته
اي خلفته والاحراس قيل جمع حارس كصاحب واصحاب وفيه
بعضهم بنا على ان جمع فاعل على افعال لم يثبت واصحاب عنده هذا القائل
جمع صحب بالكسر كنمر وانمار او صحب بالسكون جمع نهر وانهار واما قولهم في

مثل

مثل اخباء وبيم اسنادها فقد قيل هما جمع جان وبان اي الذين جنوا
على هذه الدار بالهدم ولم الذين كانوا بنوها وقال الجوهري انا
اظن المثل اجناؤها بناتها لان فاعلا لا يجمع على افعال واما الاشهاد
والاصحاب فجمع شهد وصحب الا ان يكون هذا من النوادر لانه يجوز في
الامثال ما لا يجوز في غيرها هذا كلامه وقيل الاحراس جمع حرس
كحجر واحجار وحرس جمع حارس كخادم وخدم والمعشر القوم والحراص
جمع حريص كظريف وظراف فيقال الحرص على الشي كضرب وحرص كعلم
ويسرون يروى بالسين المهملة من الاسرار وهو الاظهار والاخفا
مشترك بين الضدين وقد جرى الوجهان في قوله واسروا الندامة لما
راوا العذاب كما جرى في هذا البيت قال العيني شارح المعلقات وحمله
على الاخفا اولى لان امرأ القيس ملك والملوك لا يقدر على قتلهم علانية
قلت فيه نظر اما اولا فلا نسلم عدم القدرة على قتل الملوك علانية
فكم من ملك قتل جهرة ولو سلم لجاز ان يحمل حرصهم على التمني وليس من
شرط المتمنى ان يكون مقدورا عليه واما ثانيا فقد روي يشرون
بالشين المعجمة والاشرار الاظهار فقط فحمل الرواية الاخرى على هذا
توفيقا بين الروايتين اولى وهذا المصدر المسبوك من لو وصلتها
في محل جر على انه بدل اشتمال من ضمير المتكلم المجرور بعلى **قال**
ويشبهه بالمثلين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون
فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن
اقول الذي يتعلق ان يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا عطف
والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو من باب

مقصد وعلى هذا فآخر هذا هو الذي ينبغي ان يقال فانه تخريج ماش
على القواعد بخلاف تخريج المصنف **قال** ولا دليل فيه اذ
لجواز ان يكون النصب في فيكون مثله في لاحببا الي الخ **اقول**
يعني ان تكون منصوبة بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها
اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدم وهو كره اي ليس لنا رجوعها
لكوننا ابنا المومنين **قال** وقول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف **اقول** ميسون هذه منصرف
للعلمية والتانيث المعنوي وهو اسم امراة معاوية بن ابي سفين رضي الله عنه
وهي ميسون بنت بحدل وقد ثبت هذا البيت في بعض النسخ بالواو كما
اثبتناه هنا وسقط في بعضها والكلام مكان الواو كلبس عباءة مع
ولبس صحيح فالرواية ما ذكرنا اولا وقبل هذا البيت لبيت تخفق الارواح
فيه احب الي من قصر منيف ۞ وبكر واكل كسيرة في كسر بيتي احب الي
من اكل الرغيف ۞ واصوات الرياح بكل فج احب الي من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دوني احب الي من قط الوف ۞ وبكر يتبع الاظعان
صعب احب الي من بغل زفوف ۞ وخرق من بني عمي نحيف احب الي
من علج عنيف ۞ قالت ذلك لما تزوجها معاوية ونقلها من البادية
الى الشام فكانت تكثر الحنين الى اناسها والتذكر لمسقط راسها فاستمع
اليها يوما وهي تنشد هذه الابيات فلما سمعها معاوية قال لها ما رضيت
يا ابنة بحدل حتى جعلتني علجا عنيفا تخفق بكسر الفاء مضارع خفقت
الريح خفقانا وخفيفا اي دوي جريها والارواح جمع الريح والشفوف جمع شف
بفتح المعجمة وتوسطه فيما يرى من صوف يستشف ما وراءه كذا في الصحاح

وقال

وقال في القاموس الشف ويكسر الثوب الرقيق وجمعه شفوف وشف
الثوب يشف شفوفا وشفيفا رق فحكى ما تحته وكسر البيت بكسر
الكاف اسفل شقة البيت التي تلي الارض من حيث يكسر جانباه
والفج الطريق الواسع بين جبلين ونقر الدف ضربه والدفوف
جمع دف بفتح الدال وضمها وهو الالة التي يضرب بها والبكر
الفتي من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخي والنحيف الهزيل
والعنيف الذي لا رفق عنده ومن تعسفه العلج **قال** بدليل
انهم جمعوا الها بين جواب منصوب بعد الفا وجواب باللام
لقوله فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي زير بيوم
الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور **اقول** هذا الشعر
لمهلهل بن ربيعة بن الحرث من بني تغلب بن وائل اسمه امرؤ القيس وهو
وقيل عدي قال هذا الشعر حين ادرك بثار اخيه كليب المذكور وهو
وائل وكنيته ابو الماجد كذا في شرح امالي القالي لابي عبيد البكري
والذنائب بالذال المعجمة والنون والباء الموحدة موضع كذا في الصحاح
ويحتمل ان يكون جمع ذنابة وهي مكان من الوادي ينتهي اليه سيله او
مسيل ما بين الحصص وهو القرار من الارض عند منتهى الجبل او مسيل مجاورة
التلعة وهو ما ارتفع من الارض والزير بكسر الزاي اوله الذي يحب
النساء ويجالسهن سمي بذلك لكثرة زيارته لهن والجمع ازوار وزيرة
والشعثمين يا ذكرا في القاموس ضبطه ايضا وقول المهلهل يوم الشعثمين
لم يفسره والظاهر انه موضع كانت به وقعة قلت في شرح الامالي
للبكري والشعثمان شعثم وشعيث ابنا معاوية بن عامر بن ذهل

والعنيف الذي يعتلف ولا يريد الا عنفه وهو الاول لا رفق عنده وفي الاول

بالبنا للمفعول طولون

منقطع

بن ثعلبة واسم شعثم حارثة انتهى فالظاهر ان هذا اليوم نسب الى
هذين الاخوين لاختصاصهما بالغلبة فيه او لغير ذلك لان الشعثمين
اسم مكان وذا لدنا نيب طرفه واي زبير المراد به كليب فهو ظاهر اقيم
مقام المضمر وتأبيوم الشعثمين للاضافة المعنوية كما في اخبر زيدا
بكذا او وجه الاسناد الى على المطلوب لعدم تبيين طابه ويمكن
ان يخرج على وجهين كل منهما يخدش في الاسناد الا ان يقال
لا نسلم ان الفعل منصوب في جواب التمني وانما هو منصوب بان مضمرة
وهي وصلتها مسبوكة بمصدر مرفوع على انه فاعل يحصل مرفوعا
وهذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة الشرط اي فلو تبسر المفاوز عن
كليب فحصل الجاه يا يوم الذي تم فيه على عدايه ما تم لقر عينا
فلو حينئذ مستعملة للتعليقية على بابها ولا يمتنع اصلا الا ان يقال
ليست للتمني وانما هي شرطية ونصب يخبر بان مضمرة بعد الشرط المساقة
التفرع المعنى على هذا التقدير فلو حصل تبسر المفاوز فالاحساد
لقر عينا فهو عطف على مصدر متصيد من فعل الشرط واذا كانوا جوزوا
مثل هذا في غلة في الشرط نحو ان تاتني وتحدثني انك يصيب يكرم من
جهة ان الشرط مفروض فهو غير مفروض موصوف بالوجود حقيقة
فاشبه النفي فاجرى مجراه في نصب ما اقترن بالفاء او الواو فتجويز
ذلك في لو اولى لانها على انتفاء الشرط وضعا وهذا الوجه الثاني
اولى من الاول لان في ذلك اضمار ان في غير محلها المعروف فهو مسلك
شنيع بالمعنى وخرسان بناه على الثاني فان ضمائر ان والان في
محل محله اضمار وهاهنا وان كان قليلا الا على ان بالذي الحكي في

لتعلل من اضافة المصدر الى مفعوله او غير بين المفعول

التسهيل

التسهيل ان النصب بان مضمرة نادر في غير المواضع المشهورة
جوازا او وجوبا قال وفي القياس عليه خلاف فلعل اصحابنا من يذهب
مذهب هذا القائل بقياسيته وتخرج البيت عليه ويمكن بعد
ان لو من قوله فلو نبش للتمني والفعل من قوله فخبر منصوب في جوابه
وقوله لقر عينا جواب شرطية محذوفة والتقدير لو وقع ذلك لقر
عينا فهذا وجه ثالث يحتمل ان يخرج ذلك البيت عليه **قال**
اداة حرف وضع للتمني كليت ممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها
وبين فعل التمني **اقول** يعني ان اللازم باطل فانه جمع بينهما
كما تقول اتمنى لو قام زيد والظاهر ان هذا الوجه لدى مطلق
هو مراد الزمخشري فيكون مذهبه ان لو حرف موضوع للتمني
في الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا
يرد عليه لانها عنده بمعنى ان فعل التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك
ولا اشكال لكن يحتاج الى ثبوت هذا الى الزمخشري ثم نوافق على مجيء
لو مصدرية **قال** وفيه نظر **اقول** وجه النظر
ان كل ما اورده شاهدا على انها للتعليل يجوز ان يكون لو فيه بمعنى
ان او تقال التعليل مستفاد من المقام لا من نفس لو **قال**
في الاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني اي حرة لان الاماء لا يلبسن
السوار **اقول** هو من كلام حاتم الطائي وذلك انه
اسر في بعض احياء العرب فامرته امراة رب المنزل ان تفصد ناقة
لها وكان من عادة اهلها اكل دم الفصد المحمص فنحرها فقيل
له في ذلك فقال هكذا فزدي انه ولطمته جارية

مثال لو ذات سوار لطمتني اي حرة لان الاماء لا يلبسن السوار
وجواب لو محذوف اي لهان علي ويحتمل ان يكون للتمني فلا حاجة
الى الجواب **قال** وقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها
يا ابا عبيدة **اقول** ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمة الى عسيه
وذلك ان عمر رضي الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى الشام
بلغه في اثناء الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وباء فاستشار في
التوجه اليها او الرجوع الى المدينة فاختلفوا عليه ثم اجمع رايه على
الرجوع بعد ان شاور جماعة من اكابر الصحابة فقال له ابو عبيدة بن
الجراح افرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها
يا ابا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله والقصة مشهورة وجواب
لو محذوف اي لعاقبته ولا مجال للتمني هنا **قال** وقوله لو غيركم
علق الذي بحبله اي الجوار الحي من العوام ك **اقول** المراد
بالحبل الذمة والعهد شبه بالحبل في حصول العصمة من المكروه عند
التمسك به فهو استعارة بحقيقة وعلق ترشيح والذي يظهر ان غرض
الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لا حق لهم ولا منعة يحمون بها من التجأ
الى جوارهم فقوله لو تمسك الى اخره ذمه غيركم لم يلتفت الى جوار قومه
واستمسك بها لان الذين استجار بهم بكونهم من الحماية بحيث يغضبون
لغضبه قومه يعتبرون واما انتم فليس لكم هذه المثابة فلا يعتنوا لمن يستجير
باعتصامه بكم بل هو متمسك بجوار قومه لا يرتقيه عليهم لا التفات اليه
لضعفكم وذكرت هنا اني كنت في زمن الشبيبة حاضرا يوما مجلس تدريس
شيخنا واستاذنا قاضي القضاة ناصر الدين اللقاني المالكي كان من

عروة بن الزبير بن العوام فقرر مباحث حسنة فانشدته بديهة قولي فيه

ابديت يا قاضي القضاة مباحثا ° عنها تقصر سائر الافهام °
ونثرت منها في الدروس جواهرا ° استخرجت فكرك النظام °
واجاد فكرك في بحار علومه ° غوصا لانك من بني العوام °

قال وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق
عنها السهل والجبل **اقول** لا يحتمل ان تكون نافية او ناهية
والبغي الظلم والتعدي وفي الكشاف في سورة يونس وعنه عليه الصلاة
والسلام اسرع الخير ثوابا صلة الرحم واعجل الشر عقابا البغي واليمين الفاجرة
وروي ثنتان يعجلهما الله تعالى في الدنيا البغي وعقوق الوالدين وعن ابن
عباس لو بغى جبل على جبل لدك الباغي وكان المامون يتمثل بهذين البيتين له
في اخيه ك يا صاحب البغي ان البغي مصرعة ° فاربع فخير فعال المرء اعدله
فلو بغى جبل يوما على جبل ° لاندك منه اعاليه واسفله ه
قال وقيل من الثالث اي لو كنتم تملكون **اقول** هنا سهو
فان الثالث هو ان يلي لو ضمير كان وفي الاية انما وليها اسم كان لا خبرها
على هذا القول اذ تاكيدا لانتم لا الخبر على راي المجيز عن الركد **قال**
وفيه نظر لجمع بين الحذف والتاكيد **اقول** لا نسلم ان الجمع بينهما
ممتنع فقد اجازه امام اهل العربية سيبويه والخليل وقد مر كلام في ذلك
في فصل ان المكسورة المشددة ويأتي في الباب الخامس في الحكم
على الحذف وشروطه وسائغ ذلك في الشرط الثالث منه وذكر ايضا
شاهد الحذف حيث قال حذف المؤكد وفاق التاكيد **قال**
والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري

اقول الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بريقه مثلا
اذا غص شرق شرقا فهو شرق والغصان بفتح العين المعجمة
هو ذو الغصة وهو ما يعترض في الحلق من مأكول او غيره فحصل الشرق
والاعتصار ازالة الغصة بشرب الما قليلا قليلا يقول لو غصصت
بغير الما احتلت في ازالته بالما ولكن شرقت بالما الذي يزال به الشرق
فكيف الحيلة وقد صار الدوا عين الدا ويشبه هذا قول بعضهم
اذا محاسني اللاتي ادل بها كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذر
قال لو في طهية احلام لما عرضوا دون الذي انا ارميه ويرميني
اقول طهية بطن من بني تميم مضمومة فما مفتوحة فيا مثناة تحتية فها
تانيث حي من بني تميم ينسبوا الى امهم والاحلام العقول ومنه ام تامرهم
احلامهم بهذا او الواحد حلم بكسر الحا وسكون اللام وعرضوا اعترضوا
يقول لو كان لهم عقول لما دخلوا بين خصمي يعني معترضين دونه
قال كما قيل في فهلا نفس ليلى شفيعها اقول
هذا العجز والبيت بتمامه ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة
إلي فهلا نفس ليلى شفيعها ونحو هذا تشبه الملم في فصل لا
فالنفي والتشبيه من حرف الالف واللام في النوع السابع واحمه
السادس من الباب اى مبين قال وقال الفارسي يوم
من النوع الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرق اقول ويمكن
في الجواب وجه اخر وهو ان يكون لو داخلة في البيت الاول على كان
الثانية وبغير الما حلقي شرق جملة في محل نصب على انه خبر كان وتكون
لو في البيت الثاني داخلة على كان ايضا محذوفة اما شانية او غير شانية

اى لو كان من طهية احلام قال وقال المتنبي ولو قلم القيت
في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب اقول يحتمل
ان يضبط الشق بفتح الشين على ان المراد لو القي في الفرجة التي من جانب
راس القلم وبكسرها على ان المراد احد جانبي الراس اي لو القي في احد شقي
الراس ما غير خطا قال والنصب اوجه اقول لان المعنى
عليه اي ولو القيت في شق قلم وهذا المراد تشاعر بحسب الظاهر اما
على الرفع فيكون المعنى ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم ولا يحصل بتقدير
حصل المعنى المراد الا بامر بعيد متكلف ولا يحصل بتقدير لو لبس ظهور المقصود في
علاقة النصب فانه يدل على المراد فكان اوجه من الرفع وفي كلام ابن الحاجب في
الامالي اشارة الى هذا قال كما تقدم في زيدا حبست عليه
اقول تقديره لابست زيدا حبست عليه اذ لا يمكن تقديره بفعل من
معنى المذكور ولفظه اي حبست زيدا اذ لا يستقيم المعنى عليه ولا تقدير
فعل من الاهانة ونحوها اذ ليس المراد ان المتكلم اهان زيدا فعين
اعم الافعال وهو معنى الملابسة لانه متيقن ويمتنع ان يتحقق فعل بدون الملابسة
فان قلت جعل البيت من باب الاشتغال منظور فيه لان المنصوب في
هذا الباب شرطه ان يكون مما يصح الابتدا به لو رفع وقلم هنا نكرة لا مسوغ
لجعلها مبتدا قلت اذا بنينا على ان النكرة في سياق النفي او الشرط لها
عموم كما ذهب اليه اهل الاصول فالمسوغ موجود قال كما في
قوله اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته اقول هذا صدر
بيت عجزه فقام بفاس بين وصليك جازر والمراد ببلال هذا امير
البصرة وقاضيها بلال بن ابي بردة عامر بن ابي موسى الاشعري والنصل السيف

، والمراد بوصول الناقة التي تخاطبها المفضلان اللذان عنده محلّنا
نحوها والكاذ باسم فاعل من حزر الناقة اذا اخرها فان قلت ما وجه
دخول الفاء الرابطة للجواب على الماضي المتصرف المجرد وهو قام قلت
لانه دعاء فهو مثل اي حلق فتبارك الله فيه وهنا فعلان مجرد وان
يفسرها المذكور اي اذا بلغ بي اي نوسي فلعنت الا الاول مبني للمفعول
والثاني للفاعل قال لان مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله
نحن على فضلك ما استغنينا ف اقول انشد هنا البيت
في ما تقدم في الفصل الاول من فصول اذا الذي عقد لخروجها ان يكون
الاستقبال وخرج هناك بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر فلم
لا نجوز لك ان تخرج النثر عليه وقد وقع له ذلك بعينه في غير الشعر في
مواضع من هذا الكتاب قال وشبهه له انه ما في موضع نعيه ما
كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني
اقول الاصطبار افتعال من الصبر وهو حبس النفس عن
القلق والجزع نقيض الصبر والنوى البعد والوجه الذي ينويه المسافر
من قرب او بعد والظاهر ان الشاعر اراد به الفراق مجازا من باب
اطلاق المسبب على السبب ومراده بالوجد الحزن وكاد يبريني اي ينحف
جسمي كما يبري السهم قال وذلك لان لعل لا يقع هنا اقول
لما تقرر من انه لا يفصل بين اما والفاء بجملة مستقبلة بل بجزء منها هو
واقع بعدها الفاء في الاصل فلو جعلنا ان هنا بمعنى لعل لزم الفصل
بجملة مستقبلة وهو باطل قال وفي قوله ما اطيب العيش
لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم اقول ،

العيش

العيش الحياة والفتى الشاب وتنبو تجافى وتتباعد والحوادث
جمع حادثة وهو ما يتجدد من نوائب نوازل الزمان ومصائبه
وملموم مشدد صلب اي يكون الفتى كحجر موصوف بهذه الصفة
اي لا تؤثر فيه الحوادث ولا يبالي بها قال وقوله ولو انها
عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وازنما اقول
هذا كلام من اخذ الخوف بمجامع قلبه يقول لو ان الذات التي اراها
عصفورة تخيل الي من شدة الجزع انها فرس مسومة اي معلمة تدعو
هذين الشخصين للقتال قال كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح
ادركه ملاعب الرماح اقول في الصحاح كان يقال لابي براء
عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله لبيد ملاعب
الرماح لحاجته الى القافية وانشد ما ذكر المصنف قلت والظاهر
ان المراد به نقيض الميت لا المراد فيه القبيلة قال وقد وجدت
اية في التنزيل وقع فيها الجزء اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري
كما لم يتنبه لاية لقمان ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك
والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب
اقول هو قال المصنف رحمه الله وسامحه ولم يتنبه هو بعد نظر
هاذ لان الاية وتبجح بالاعتبار الى ما لم يتنبهوا اليه ثم ان ما اشار
اليه وهم ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الاية التي اوردها للتشبيه
تمام الكلام فيه لانها مصدرية او للتمني والكلام انما هو في لو الشرطية
وقد كنت قديما نبهت على ذلك في ابتداء اشتغالي في هذا الفن
ذكرت ذلك لشيخنا قاضي القضاة ناصر الدين ابن التنيسي فاستحسنه

وكتبه على حاشية نسخته ثم رأيت في شرح الكافية للرضي ما نقلته ولك
انه قال اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلو للتمني ليس
ليس من هذا الباب ثم في كلام المصنف هنا ادخال اللام على جواب ان الشرطية
وقد سبق له مرات **قال** ووجدت اذا الجرف فيها طرف وهو لولا انه عندنا
ذكاء ابن الاولين **اقول** هذا الكلام ثابت في بعض النسخ ولا
دليل فيه لان اذا لا يكون في الزمخشري لاحتمال ان يوجد فيها تعلق لفظ
بفعل لا بجملة متعلقا باسم الفاعل **قال** واجاز جماعة في
الشعر منهم ابن الشجري كقوله لو ساط اربعة ومبعة لاجوا الاطاب
لهه و خنل ذي **اقول** الميعة بميم مفتوحة ثم مثناة تحتية
ساكنة فعين مهملة هما الثانية النشاط واول جري الفرس واللاحق الضامر
والاطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة وهي الخاصرة ويقال
لها ايضا اطل بكسرتين كابل وابل ويقال لها ايضا ايطل وجمعه هياطل
ايا طل والنهد بفتح النون وسكون الهاء الجسيم المشرف والخصل جمع خصلة
بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف وهي لفيفة من شعر
كذا في الصحاح **قال** وقوله باتت فؤادك لو يحويك ما صنعت
احدى نساء بني ذهل بن شيبانا **اقول** انشد الجوهري
هذا البيت منسوبا للقيط بن زرارة ولم ينشده بلو وانما انشده بلم
قال ومعنى تيم الله عبد الله واصله من قولهم تيمه الحب اي عبده وذلله
فهو متيم ويقال ايضا تلم بنته فلانة هذا كلامه **قال** والغالب
في المنفي تجرده منها **اقول** ظاهر العبارة ان المنفي مطلقا سوا
كان منفيا بلم او بما يتجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا تدخل

على

على لم اصلا ويمكن ان تجعل الالف واللام في المنفي للعهد الذكري
والمعهود اقرب شيء اليه في هذا الكلام وهو المنفي بما وقد يقال كان الاولى
ان يقول والغالب على المنفي بما تجرده منها فان اللام انما تتصل بحرف النفي اذا
تجرد عنها لا بالفعل المنفي وجوابه ان المنفي صفة للجواب لا للفعل
وجه **قال** ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بما
كقوله اما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي
اقول يمكن ان يكون وجه الشذوذ في البيت دخول اللام على جواب
ان الشرطية وذلك لان اللام الاولى داخلة على ان ليست الموطئة
لان القسم ملفوظ به وهي انما تدخل ايذانا بقسم مقدر فالظاهر انها
لام جواب القسم فيكون الجواب مجموع الشرط والجزاء واللام الثانية داخلة على
جواب ان شذوذا ولو ثبت هذا لكان من مشروح ما للمصنف وصرح في قوله لم
والا لكان كذا لكن تصريح المص بان اللام الثانية لام جواب القسم يأبى هذا
فتامله **قال** وقد يجاب لو الماضي بمفرد تالية بقد وهو غريب كقوله
لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا **اقول**
انشد الجوهري هذا البيت في الصحاح في مادة وجد ونسبه الى لبيد مستشهدا
به على انه يقال في مضارع وجد يجد بضم الجيم وهي لغة عامرية قال
ابن بري البيت لجرير لا للبيد ويقال نقع الماء العطش نقعا ونقوعا
سكنه وفي المثل الرشف انقع اي ان الشراب الذي يترشف قليلا قليلا
اقطع للعطش وانما كان فيه بطء الشرب المسكن في نقع ما يدل على التزيد
والرفق ويتم معنا فيه محذوف اي نقع عطش الفؤاد والحوائم في الابل الطوف
التي تحوم حول الماء اي تعود اثماد به جواع الفؤاد مجازا والغليل حرارة العطش

ووقع في صحيح البخاري في باب رجم الحبلى في الزنا في حديث ابن عباس الطويل
الذي فيه ذكر البيعة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ما نصه قال لي
عبد الرحمن بن عوف لو رأيت رجلا أتى عمر فقال يا أمير المؤمنين هل لك
في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا انتهى فعنده رد وجواب
لو شرطها جميعا مقدر وتبين بعد قوله فلانا المشار إليه بالبيعة هو طلحة بن عبيد الله
ووقع ذلك في فوائد البغوي وثبت في صحيح البخاري أيضا في صحيح أبواب الخمس
من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا ذكره في باب ومن
الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين ونحوه الأول وكذا ذكره في باب ما
أقطع النبي صلى الله عليه وسلم من البحرين **قال** ونظيره في الشذوذ
اقتران جواب لو بالفاء كقول جرير أيضا لولا رجاؤك فقد قتلت أولادي
أقول هذا مخرج بيت قبله كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية
ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداد وقبله
المهم كلا البيتين في فضل أو **قال** قيل وقد تكون جملة اسمية
مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير لو كانوا يعلمون وقيل هي جواب لقسم مقدر **أقول** القول الثاني
هو الذي ذكره المصنف قبل الكلام على لا بنحو ورقة أنه أولى وادعى أن القول
بأنها لام جواب لو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية قول فيه تعسف
وهذا الذي زعم تعسفه صدر به الزمخشري كلامه في الآية وذلك أنه قال
فإن قلت أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت لما في ذلك
من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب إلى الرفع في سلام

عليكم

عليكم لذلك فإن قلت فهلا قيل لمثوبة الله خير قلت لأن المعنى
لشيء من الثواب خير لهم ويجوز أن يكون قوله ولو أنهم آمنوا تمنيا على
سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له كأنه قيل ليتهم آمنوا
ثم ابتدأ لمثوبة من عند الله خير انتهى كلامه ولم يصرح بكون الجملة على
تقدير التمني جواب قسم بل يحتمل أن تكون اللام لام ابتداء ولا قسم مقدر
أصلا فيكون هذا وجها ثانيا في الآية وقال التفتازاني يرد على السؤال
يعني سؤال الزمخشري أن الاسمية لا تصلح جواب لو أما لفظا فلاطباق
النحاة على أنه لا يكون إلا فعلية ماضوية وأما معنى فلأن خيرية المثوبة لا
تتقيد بإيمانهم واتقائهم ولا ينتفي بانتفائهما فالأولى أن الجواب محذوف
أي لأثيبوا وعلى الجواب يعني جواب الزمخشري عن السؤال المذكور أن الاسمية
إنما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما
ذكر إنما يتم لو قيل لمثوبة لهم والجواب أنه لما مثوبة تعذر الا
لأنا نقول المثوبة تعد لأن لثوبتهم للدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها
على تقديرهما الإيمان والتقوى ثم إن المثوبة من عند الله خير بحسب الهم على
حرمانهم الخيرة ترغيبا لمن سواهم في المثوبة والتقوى **قال** وقوله
على سبيل المجاز عن الإرادة لأن التمني على الله تعالى محال لخلاف الإرادة فإنه
لا يقع وأما عند أهل الحق القائلين بتنافيهما جميعا فلا يجوز حمله على
الإحالة على معنى أنهم حال تمني العارف إيمانهم واتقائهم تلهفا عليهم هذا
كلامه قلت وفي شرح الحاجبية للرضي وأما في قوله تعالى ولو أنهم آمنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله فاللام جواب القسم لا جواب لو إذ لو كانت
محذوفة جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مقله **أقول** وقول الشاعر

ذاك سلامة لم يكن لك عادة • ان تترك الاعداء حتى تعذرا
لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا
أقول هذا استدلال لاقتران جواب لو بالفاء وعليه فراحة خبر مبتدا
محذوف اي فهو راحة فتكون الفاء داخلة على جملة اسمية قلت ولا يتعين هذا
لاحتمال ان يكون قوله راحة معطوفا على قتل وجواب لو محذوف اي لثبت
ويدل عليه قوله لكن فررت وذلك ان تركه الاعداء من حيث ثباته
بانه لو علم حصول الموت والراحة من ذلك لاسرا ثبت في موقف الحرب
لكن خاف الاسر المفضي الى التعب والذل فهرب وقد يحتمل ان يكون مبنيا
للمفعول من قولك عذرته اي جعلته معذورا ويحتمل ان يكون مبنيا للفاعل
من قولك اعذر الرجل اي صار ذا عذر او من قولك اعذر في الامر اذا بالغ
فيه واسم يكن اما ضمير مستتر يعود الى الفرار المفهوم من السياق ومنه
من يعود الى عن الخصلة او الفعلة المراد بها الفرار وعادة خبر يكن
ذلك كان في الاصل صفة لها تقدم عليها فانتصب على الحال وقوله ان تقتل الاعدا
خبر مبتدا محذوف اي عادتك قتل الاعدا ويحتمل ان يكون هذا الكلام وقع
على طريق الاستفهام الانكاري وحذفت الهمزة لعدم الالتباس وعادة خبر
يراه مقيسا اي ان لم يكن قتل الاعدا حتى تعذر عادة لك فيكون ان وصلته
اسم يكن وعادة خبرها لولا **قال** والا لانعكس معناها اذ الممتنع
المستقبل والموجود الامر **أقول** ادخل اللام على جواب ان الشرطية
وقد تقدم له نظير ذلك مرات ومن مشكلات لولا ايضا قوله تعالى ولولا فضل
الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك ان الظاهر ان يكون جوابها
ممتنعا وقضية ذلك ان ينتفي الهم لوجود الفضل وهم قد هموا بدليل ان المعنى

ولولا

ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة
الحال **قال** وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا
لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمي ذلك **أقول** القول الاول
وهو ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف هو قول الكسائي كما في لو في مثل
لو ذات سوار لطمتني قال الرضي وهو قريب من وجه وذلك ان لولا هي
مع لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت
لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقي مع دخولها على لا على ذلك الاقتضا
ومعناها مع لا باق ايضا على ما كان كما بقي مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا
علي لهلك عمرو لو لم يوجد علي لهلك عمرو فينتفي الاول اي انتفا وجود علي لانتفا
هلاك عمرو وانتفا الانتفا ثبوت فمعنى لولا امتناع ثبوت الاول واستلزامه
الثاني كافادة لو في قولك لو لم تأتني اهنتك لكن منع البصريين من هذا
التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان
الفعل بعد لو اذا اضمر جوابا فلا بد من الاتيان بمفسره وهو منتف هنا
وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي بغير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب
ولا تكرير بعد لولا والقول الثاني وهو ان لولا رافعة للاسم الواقع بعدها
لنيابتها عن الفعل المحذوف لم ار من قاله الى الان والذي رأيته في الجنى الداني
وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم
ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو ولا تقول لا يعطف بلا بعد النفي
ليس بعيدا من القول الثاني الذي حكاه المصنف واما القول الثالث وهو كون
الاسم مرفوعا بلولا نفسها فهو مذهب الفراء ونقلوا عنه انه علل ذلك باختصاصها
بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع وايضا فان الحرف المختص

بالاسم اما ان يعمل الجر فقط كحروف الجر واما ان يعمل النصب والرفع كان
واخواتها وما الحجازية واما عمله الرفع فقط فلا نظير له **قال**
وتقصر ان وصلتها مثبتة احمد وفاقا مجرورا جوابا او مبتدأ لا خبر له وفاقا علا
بثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو **اقول** هذا اللفظ
وهو قوله او مبتدأ لا خبر له الى قوله في فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو مشكل
فان التخريج على انه فاعل بثبت محذوفا لا ينافي تفريعه على القول بان ما تدفع
الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه فاعل بفعل ساقط خلافا لمن رفعه
بالابتداء قال الكرمي الى آخره فتأمل **قال** ولحن جماعة ممن اطلق
وجوب حذفه المعري في قوله في صفة سيف يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا **اقول** انشده المصنف هنا
البيت في المثال الرابع من الجملة الثانية في الباب الخامس ومعنى يذيب
اي يسيل قال الجوهري ذاب الشيء يذوب ذوبا وذوبانا نقيض جمد واذابه
غيره فان قلت هذا التفسير يفضي الى مناقضة العجز للصدر اذ قضية الكلام
في العجز عدم السيلان لان جواب لولا ممتنع والصدر مقتض وجود السيلان
اذ معنى يذيب يسيل والاسالة ايجاد السيلان وانما عبر بالمضارع اما
لاستحضار الصورة العجيبة ليشاهدها السامع او لقصد الاستمرار كما
قلت المراد انه لولا امساك الغمد لسال منه فالمنفي هنا سيلان خاص
فلا ينافي الاول والرعب بضم الراء وسكون العين الخوف ومنه يتعلق به
والعضب بفتح المهملة وسكون الضاد المعجمة ساكنة نحو حلق السيف القاطع
والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف ويقال له ايضا الجفن وما احسن
قول ابي الفتح البستي التعاويذي بين السيوف وعينيه مشاركة

من

من اجلها سميت للاغماد اجفان **قال** وليس بجيد لاحتمال
تقدير يمسكه بدل اشتمال الى آخره **اقول** يعني ان تلحين البيت ليس بجيد
لامكان حمل التركيب على ما يكون مستقيما لا لحن فيه ثم ذكر توجيه ذلك
وقد اسلفنا في فصل لو من حرف اللام الموحدة ان ابن مالك رحمه الله روى
ما وقع في بعض طرق حديث من قوله عليه الصلاة والسلام نحن الآخرون السابقون
يوم القيامة بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد انه كل
امة فحذفت ان وبطل عملها وهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري ايضا
فيكون الاصل فلولا ان الغمد يمسكه قال ابن مالك وهذا الحذف في ان
نادر لكنه غير مستبعد في القياس على حذف ان فانهما اختان في المصدرية
وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قولك ان تزوره خير
منه ولولا ابوها واخوها لخبطتها **قال** وعلى الابدال اعربوا
والحال عنده من قال لا يخرج قول تلك المرأة فوالله لولا الله يخشى عواقبه
لزعزع من هذا السرير جوانبه **اقول** ويخرج ايضا على حذف ان
وابطال عملها كما مر عن ابن مالك وغيره واشار بتلك المرأة الى المرأة التي
ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب مر بها ذات ليلة في جوف الليل وهي تنشد شعرا
سمعها تقول له تطاول هذا الليل واسود جانبه وارقني ان لا خليل الاعبه
فوالله لولا الله يخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه
فسأل عنها فاذا زوجها بعث في جيش الغزو ومنها انه سأل ابنته حفصة
ام المؤمنين كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة اشهر فجعل ذلك حدا
ينتهي اليه غيبة الرجل عن زوجته واستشهد ارقني اسهرني والخليل هنا
الزوج وزعزع حرك **قال** وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في

العماريس اقول سلف ذلك في فصل عسى من حرف العين المهملة
حيث ذكر ان الاخفش ذهب في نحو عساك وعساه الى ان عسى باقية على
عملها كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ورده بامرين احدهما
ان نيابة ضمير عن ضمير انما يثبت في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا
واما قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا
لا من باب نيابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك قال وقوله
تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا
اقول البيت لجرير والنيب جمع ناب المسنة من النوق والواحدة ناب
وبنو ضوطرى حي من العرب والضوطرى الرجل الضخم الذي لا غناء عنده
والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه اي سترها والمقنع الذي
على راسه بيضة حديد قال الا ان الفعل اضمر اي لولا تعدون
وقال النحويون اولا تعدون ولم يرد ذلك لم يرد انه يحضهم على ان يعدوا في
المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي اقول يمكن
دفع هذا الرد بان لولا قلما تستعمل في المضارع الا في موضع التوبيخ
واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فوضع ما قرب
النجاة وجاز ان المراد تحضيضهم على ان تعدوا في المستقبل مثل الكماة
~~توبيخهم على ترك عدهم في الماضي قال يمكن دفع هذا الرد بان لولا~~
~~قلما تستعمل في المضارع الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله~~
المخاطب قبل ان يطلب منه من مفاخرهم وهو متضمن لتوبيخهم على ترك فعل
الخصلة في الماضي فانهم افتخروا بالكرم ولم يفتخروا بالشجاعة فوبخهم على
عدم الاتصاف بها وحضهم على الافتخار فيما يستقبل بالشجاعة مثل الكماة

قال

قال كقوله عاف تغير الا النؤى والوتد اقول
هذا وصف لمنزل لا نخل عنه فصار على هذه الحالة فعاف دارس يقال
عفى المنزل يعفو اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى
همزة النون على وزن فعل حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخلها المطر
قال وقوله قول الشاعر لوما الاصاخة للوشاة لكان لي
اقول الاصاخة الاستماع قال ابو داود يصيخ احيانا
كما استمع المضل لصوت ناشد والوشاة جمع واش وهو الساعي
بالنميمة والكذب ولا يخفى ان لوما في البيت امتناعية كلولا لانها
لا يتاتى كونها تحضيضية قال لم حرف جزم لنفي المضارع
وقلبه ماضيا اقول هذا ظاهر مذهب سيبويه وهو انه يدخل
على لفظ المضارع فيصير معناه المضي وهو مذهب المبرد واكثر النحاة
وذهب قوم منهم الجزولي الى انه يدخل على لفظ الماضي فيصرفه الى لفظ المضارع على
معنى المضي باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه وصحح بان المحافظة
على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال ابن الحاجب والاول اسبق
الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو ورد القول الثاني لانه لا نظير له
قال كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون
بالجار اقول نعم بضم النون واسكان العين المهملة ذكره
بضم الهمزة الرهط الادنون ويجوز رفعه عطفا على فوارس وجره عطفا
على نعم ويوم الصليفاء يوم من ايام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء
تصغير الصلفاء وهو الارض الصلبة فان قلت بم يتعلق هذا الظرف
قلت بمحذوف تقديره لولا شاك فوارس يوم الصليفاء وقد اجازوا تعلق

الظرف باللسان والحديث كما في قوله صلى الله عليه وسلم اني لاعلم اذا كنت
على غضبى لاتهلم شأنك اذا كنت وكما في قوله تعالى هل اتاك حديث
ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ولا يصح تعليقه بل يوفون لانه جواب
للولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه والمعنى لم يوفوا بالجار لم يوفون
بذمة الجار او عهده فحذف المضاف قال وقوله في اى يومى من
الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر اقول يعنى لانه لا
فرار من الموت ولا محيص عنه فان كل يوم من ايام الحى لا يخلو من احد امرين
اما ان يكون اليوم الذى قدر فيه هلاكه وحضر فيه اجله او يكون اليوم الذى
لم يقدر فيه موته وفى كلا اليومين لا ينجيه الفرار من الموت ولا يتأتى له
الاعتصام منه تعالى نسأل الله ان يثبتنا على الاسلام لا مبدل لمن عو
ولا معقب لما حكم به قال وعليه خرج ابو على قول عبد يغوث
كان لم ترا قبلى اسيرا يمانيا اقول هذا صدر بيت عجزه
وتضحك منى شيخة عبشمية وقبله الا لا تلوما في كفى اللوم ما بيا
فما لكما في اللوم خير ولا ليا الم تعلما ان الملامة نفعها قليل وما
لومى اخى من شماليا وقد علمت عرسى مليكة اننى انا الليث معدوا عليا
وعاديا ويقال ان سبب نظم هذه الابيات انه وقع اسيرا في يد تيم من العرب
اسروه وادعوا عليه انه قتل رجلا منهم ثم اطلقوه واعطوه مالا لئلا
ينطق بهجوهم فقال لا اهجوكم ولكن اعجلونى وانشد الشعر المذكور
والشمال الخلق والجمع الشمائل والعرس بكسر العين المهملة امرأة الرجل
ومليكة اسم زوجته ومعديا عليه وعاديا اي محبسا عليه مرة اخرى
وجانيا مرة يريد انه تارة يظلم وتارة يظلم والعبشمية المنسوبة الى عبد شمس

واللوم

واللوم منصوب على انه مفعول كفى والفاعل ما بيا قال ثم
حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا اقول فينبغي حينئذ كتابته
بالياء لا بالالف لاجل الياء وانما اسلفنا في فصل لو ان ترى السيد اى تطلبوى
خرج على وجه اخر وهو ان تكون ترى مضارع رآ المقلوب والاصل ترا
بهمزة سكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذفت الالف ثم قلبت الهمزة الفا
لسكونها بعد فتحة وعليه فينبغي كتابته بالالف ايضا قال
وامثل من تخريجهما ان يقال في قوله ايوم لم يقدر نقلت حركة همزة ام
الى دال يقدر ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا ثم الالف همزة متحركة
اقول تنبيه بما تقتضى ان يذهب الى الفتح واى جاء على
على القياس ولا شيء في اعمال التخريجين قياسى الا ان ما يحتج المصنف
الدعوى من انه امثل سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها وما عداه بين
بقياسي قلت ويحتمل ان يقال في تخريج الاية والبيتين ان حركة الكاف
من لم نشرح اتباع اما لحركة الراء التي قبلها او لحركة اللام التي بعدها
وكذا حركة الراء من قوله ايوم لم يقدر ام يوم قدر اتباع لفتحة
الدال قبلها او لفتحة الهمزة بعدها وهو وجه خال من التكلف يغنى
احتماله في الجزم بكون الفتحة في الاية والبيتين اعرابية قال
كقوله فما ذاك لم اذا اغنى امرؤ سنيا يكن في الناس يدركك المراتب
اقول الظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والاصل
ولم يكن في الناس يدرك المراتب اذا اغنى امرؤ سنيا والاغنى السالك
اهمال قال وقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى
اهل من الوحش تؤهل اقول المغاني جمع المغنى الموضع

الذي كان لنا اهلوها احدها نعني وما احسن قول العز الموصلي
من معاصري ابن نباتة سمعنا حمام الدوح في دوحة غنا فاذكرنا ربع احباب
والمغنى والقفا رجع قفرة في المفازة لا انيس فيه ولا ماء والرسوم
جمع رسم وهو ما كان من آثار الدار لاصقا بالارض قوله هل مقاصد ع
اهلت يقال اهلت الدار اي جعل الله لها اهلا وقد فصل في هذا
البيت نفيا ما الظرف بين لم ومجزومها والاصل كأن لم توهل سوى اهل
من الوحش وقولنا انه فصل بالظرف جار على قول سيبويه والجمهور ان سوى
ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة واما على رأي من
يكون سوى مفعولا به فقد صار فاصلا بين الجازم والمجزوم ويمكن نصا على رأي
سيبويه والجمهور ان يكون في البيت استعملت غير ظرف للضرورة والمصنف
ساقه مثالا للفصل بالظرف وليس بمتعين كما عرفت **قال** كقوله
ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه غير واهب **اقول**
فقيرا حال من التاء وهو المفعول الثاني عن الفاعل وذا غنى هو المفعول الثاني
والضمير في نلته عائد الى الغني وذا رجاء منصوب على شريطة التفسير بعامل
يفسره ما بعده والمعنى ظننت فقيرا في حال كوني فقيرا ثم نلت الغني فلم الق
رجاء في حالة كوني فقيرا واهبا بل القاه منعما عليه محسنا اليه وهذا رجل
عرف قدر النعمة فشكر جزاه الله خيرا **قال** لما امران انها لا تقترن
باداة شرط **اقول** فلا لم نفي وكان ذلك لانها لكونها صلة
قوية بين العامل الحرفي وشبهه ومعموله بسبب شبه الحرف في اسما الشروط
كمن يقول من يكرمني اكرمه ولا تقل من لما يكرمني قلت هذا ابن الرهي
تصريح بان حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع المقترن بحرف النفي

مثل

مثلا ان لم تقم اقم وليس كذلك وتستطلع على ان المصنف ادعى ان هذه
الاحكام الخمسة مترتبة على كون لم لنفي فعل فاما هذا الاخير الا
فيمكن تنبيه على ذلك باعتبار ان النفي مع ما بعده معاملة الاثبات فكما
ان فعل يكون شرطا يكون نفيه وهو لم يفعل كذلك وكان قد فعل لا
يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعل لا يكون شرطا **قال** الثاني
ان منفيها مستمر النفي الى الحال **اقول** نحو ندم ولما ينفعه الندم
فهذا النفي النفع متصل بحال المتكلم وهذا هو المراد بقولهم ان لما لكذا
نص عليه الجزولي ورده الشلوبين فقال الذي عرفه قولهم عصى ابليس
ولما يندم وعصى فرعون وتوبته ولم يندم ولم يقولوا لما ندموا من ذلك
قال ثم ولو صح ذلك لكان مناقضا لقوله ان لما النفي قد فعل وقد فعل
هو للتقريب من الحال لا للماضي المستغرق وانما اشبها بالمثال لان
النفي ندم ابليس في زمان ماض قريب من الحال ويلزم من ذلك ان
يكون ندمه قبل لانه اذا لم يندم في هذا الزمان مع طوله فانه لا يندم
قبل ذلك اخرى وهذا انما جاء من قبل المعنى كما بينا لا من قبل اللفظ
نحو ثم ابو موسى انه جاء من جهة لفظها قلت وهذا وارد على اللفظ
وقد منع الاندلسي من معنى الاستغراق في لما وقال هي مثل لم في احتمالها
الاستغراق وعدمه **قال** ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز
لما يكن ثم كان **اقول** وذلك لانا اشترطنا في النفي استمراره الى
التكلم منع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه قد حصل الماضي بغير
الاخبار وبانه سيكون في المستقبل فحصل ولا ينافي استمرار النفي الى الحال
قال ولا يجوز ... ولا نعم لان معناه وقد عقب الى الان ك

اقول لم يظهر لي كون امتناع ثبوت لما ثم مرتبا على امتناع
النفي مرتبا على امتناع ادا النفي بعد لما اذ لا مانع من ان يكون قيام المخاطب
منتفيا بعد قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم قال الثالث
ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال اقول هذا ظاهر لانها
لنفي قد فعل وقد يقرب الماضي من الحال فيكون لنفي ما هو قريب من الحال
بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا تعرض فيه لقرب ولا بعد قال والرابع
ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم اقول والعلة في ذلك ان لما
لنفي قد فعل وهو مقصد للتوقع بخلاف لم فانه لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع
وجعل الرضي نفي لما للامر المتوقع غالبا لا لازما قال وقد استعمل
في غير المتوقع ايضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم قال والخامس
ان منفي لما جائز الحذف لدليل اقول يعني ان لما النفي قد فعل
وقد تقرر في جواز حذف مدخولها كما في قوله ازف الترحل غير ان ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قد فكذا لما حملا للنفي على الاثبات بلكن بعد
لم للماضي فهذا الحكم امر اجنبي يتطابق لانها لنفي فعل وسوهم يجوز حذفه لقيام
الدليل عليه فان كانت تلك العلة معتبرة فليقل به هنا قوله
ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب
القول انها حرف وهو مذهب سيبويه قال بعضهم وهو الصحيح ورجح بانه تعالى
منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته الاية وقوله
فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون وما نحوها النافية واذا الفجائية
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت ظرفا
والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف

والمضاف اليه

والمضاف اليه بان قال الشيخ تقي الدين السبكي في شرح التلخيص لما
التعليقية حرف عند سيبويه ملك على بطحاله ناغري بطالسبيه
قلت وعلى هذا فاللام في قولهم وجود لوجود وقولهم حرف وجوب
لوجوب لام التعليل قال وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما
وتبعه ابن جني وتبعهم جماعة انها ظرف بمعنى حين اقول والظاهر
انها عندهما لا خالية عن معنى الشرط الا ترى انك اذا قلت حين قام
زيد قمت لم يكن في هذا اللفظ دلالة على سببية الاول للثاني كما
في قولك لما قام زيد قمت الذي هو معناه قال وقال ابن مالك
بمعنى اذ اقول وصرح بان فيها معنى الشرط فقال في التسهيل
اذا وليها فعل ماض لفظا ومعنى فهو ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط
وهذا قول ثالث في المسألة قال ويكون جوابها فعلا ماضيا
اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك
اقول ووقوع الجملة الاسمية باذا الفجائية متفق عليه وكان
ينبغي ايراد الكلام على وجه يقتضي ان قيد الاتفاق راجع لهذه وللفعلية
الماضوية وكلام المصنف لا يقتضي ذلك قال بفتح وهما
بمعنى سقط اقول الذي في الصحاح وهى السقاء يهي وهيا
اذا تخرق وانشق ووهى الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط ولم يتعرض في
القاموس لتفسيره ووهى السقاء بسقط بل فسره بما ذكر الجوهري ثم
قال ووهى الرجل حمق وسقط ثلث وكان حقه هي ان يكتب بالياء
لانه فعل لامه ياء ومرد ذلك لكنه كتبه بالالف لاجل الالغاز قال
والجواب محذوف تقديره قلت اقول هذا انما يحتاج اليه على

برأي القائلين بأن لما حرف شرط وأما القائلون بأنها ظرف بمعنى حين
فلا يحتاج عندهم إلى التقدير بأن يجعل متعلقه بالقول الملفوظ به ولا
حذف أي أقول لعبد الله حين في سقاونا **قال** ذلك له بالله
يا أيها الذين لما عنيت نفسا أو اثنين **أقول** في القاموس العنت
أن تشرب ثم تتنفس وقلة كعلم **قال** فأما المركبة من كلمات
فما تقدم في ذان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون لما أن
وميم لما في من قال الأصل لمن ما فأبدلت النون ميما فأدغمت فاجتمعت ثلاث
الميمات حذفت الأولى وهذا القول ضعيف لأن حذف مثل هذه الميم
استثقالا لم يثبت **أقول** لم يتقدم للمصنف كون لما في هذه الآية
مركبة من كلمات أصلا واستضعافه لهذا القول ظاهر بل القول في نفسه ساقط
لا يلتفت إليه وكيف يأتي التعليل الذي استنبطه الإمام في الكتاب
العزيز مائة ذا قطعا وذلك أن قوله تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا
وبركات عليك وعلى أمم ممن معك قد اجتمع فيه ثماني ميمات في اللفظ
لا يفصل بينهن فاصل قال الجدي الإمام ناصر الدين ابن المنير هذا من الغرائب
أن يتكرر ثمانية أمثال ولا يتفطن الذهن لذلك ولا يجتر اللسان منه
بثقل ولا السمع بنبوة وذلك من خصائص الكتاب العزيز وبيان اجتماع
هذا العدد في قوله وأمم ممن معك أن أمم ميمين وتنوينا قلب ميما
للإقلاب ثم ميم من وميم من ونونها قلبت ميما للإدغام وهذه النون
قلبت ميما للإدغام مع ميم معك فكانت ثمانية **قال** وإذا كان فعلى فهلا
كتب بالياء وهلا أما لذا فهاهنا الإمالة **أقول** رسم المصحف سنة
متبعة لا يجري على قياس رسوم الخط المصطلح عليه كم في خط المصحف أشياء

خارجه

خارجه عن القياس كما صرح به المصنف في فصل الآت والإمالة في التلاوة
متلقاة بالرواية فلعل القراء لم يرووها إلا غير ممالة فإذا لا يتمشى من
هذين الوجهين **قال** واختار ابن الحاجب أنها لما الجازمة حذف
فعلها **أقول** ظاهر كلام ابن الحاجب أنه يختار هذا القول وكلام المصنف ليس
ظاهرا في ذلك قال وفيه نظر **قال** هذا من باب التعبير الواضح
الحسان **قال** أحدهما أن تجدد لتوفيتهم وسوف دليل على أن التوفية
لم تقع بعد وأنها ستقع **أقول** هذا البيت يرجح قوي لأن التوفية
إذا كانت ستقع ولا بد فيهم لم يتمهلوا ولا تركوا **قال** والثاني أن منفي
لما متوقع الثبوت كما قدمنا والإهمال غير متوقع الثبوت **أقول** لا نسلم
أن منفي لما متوقع الثبوت دائما حتى يتم هذا بل قد لا يكون كذلك نحو ندم
إبليس ولما ينفعه الندم وقد صرح الرضي بأن توقع الثبوت في منفي
غالب لا لازم سلمنا أنه لازم ولكن لا نسلم أن ما قدره ابن الحاجب ليس متوقع
الثبوت فإن الكفار يتوقعونه وليس كذلك كانوا إنسية يسلون في الأفعال
القبيحة ولا يبالون بارتكاب المناهي ظنا لأن يتركوا سدى وأن الأعمال
المأمور بها غير نافعة وأن المنهي عنها غير ضارة ويقولون إن هي إلا حياتنا
الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون للإهمال
ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا
بناء على أنه غير متوقع لثبوته كأن قد لا يلتزم في المتوقع كون المتكلم
لها هو الذي يتوقع بل يعتبر التوقع وإن كان غير المتكلم هو المتوقع كما تقول
المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها **قال**
وأما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد النون فيحتمل وجهين أحدهما أن يكون

مخففة من الثقيلة وياتي في المثال الاول وجه ثان ان تكون نافية
وكلا معمول لاحتمال أي ولما بمعنى الا **أقول** قدم المص في أن
المخففة وان الثقيلة الاستدلال بقراءة ابي بكر هذان على اعمال ان المخففة
ومنع صريح في ان كلا اسمها واعترض هنا باحتمال كون ان نافية والمنصوب
مفعولا بادي مضمرا ولما بمعنى الا فكيف يتاتى له ذلك الاستدلال
وقد اسلفنا هنا الكلام هناك **قال** واما قراءة النحويين في
أقول المراد بهما ابو عمرو بن العلاء البصري احد الائمة من نحاة
البصرة وابو الحسن علي بن حمزة الكسائي امام نحاة الكوفة **قال** واما
المركبة من كلمتين فكقوله لما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال
واشهد الهيجاء وسولفن **أقول** انشد المص هذا البيت
ثانيا في اوايل الباب الخامس في المثال الاول من الامثلة التي ينبني فهمها
على ظاهرها الامر ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وثالثا في الباب
الثامن من القاعدة التاسعة منه وقد اسلفنا في اواخر الالف المفرد
ان اللغز بضم اللام وان عينه مبهمة تفتح وتضم وتسكن وكذلك في لغات
وانفرد في الصحاح على ضم اللام وفتح العين **قال** على حد قول ميسون
ولبس عباءة وتقر عيني **أقول** تقدم انشاد هذا الصدر مع عجزه
وما قبل البيت وما بعده قريبا في الكلام على ان المصدرية في فصل لو
لن **قال** لان المعروف انما هو ابدال النون الفا **أقول**
العلة خاصة بلن والدعوى عامة لها ولم **قال** بدليل جواز
تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب **أقول** لا ينهض هذا
دليلا اذ لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ سو

وضع

وضع مستانف ولهذا يجاب بها عن قوله ولان الموصول وصلته بمفرد
قال وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره اي لا الفعل واقع
مردود بانه لم ينطق به **أقول** قوله لم ينطق به ليس مقتضيا
لامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدر ولا ينطق به وانما
يرد عليه كونه حذف وجوبا بدون وجود ساد مسده ثم ان كان الجرح
توجيه مذهب الخليل والكسائي فلا يتمشى لان تكرير لا مفقود وهو لا
يجوز به في مثل ذلك **قال** والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا
زلت لكم خالدا خلود الجبال **أقول** البيت من بحر الخفيف وهو مدرج
اخر صدره اللام الساكنة في زلت وقد يقال لا يقوم من هذا البيت حجة
لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يتعين كون المعطوف ثم دعاء
بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر **قال** وتلقي القسم بها وبلم نادر
جدا كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا
أقول هذا البيت من قصيدة لابي طالب يمدح بها النبي صلى الله عليه
وسلم ويا عجبا له يقول في هذه القصيدة ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان
البرية دينا ثم لا يسمح بالتلفظ بكلمة الشهادة عند الموت والنبي صلى الله
عليه وسلم يامره بذلك ويحضه عليه انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي
من يشاء نسأل الله تعالى ان يميتنا على دين الاسلام ويمن علينا بالدخول الى
دار السلام بمنه وكرمه قلت ويحتمل ان يكون هذا البيت انشده المصنف
مما حذف منه الجواب لدلالة ما بعده عليه اي والله انك لامن على نفسك
وجملة لن يصلوا اليك الى اخره جملة مستانفة لا جواب القسم **قال**
وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله

لن يجيبا لان من رحالك من جرك بمن دونا بابنا حلقه ك والاول
محتمل للاخير اما لغفره عن الالف للضرورة قوله والثاني زائدة
فيه بكسر ليتا على ما صرح به المصنف في اخر الكتاب عند ما انشد هذا البيت
ثانيا هناك قال الجوهري ويقال حلي فلان يعجبني بالكسر وفي عيني وفي صدري يحلى حلاوة اذا اعجبك قلت انما استعمله فيما انشده
المصنف باللام لا بليا ولا بعن وقع في صحيح البخاري قول الملك في النوم
لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما لن تراع لن ترع قال ابن مالك وفيه اشكال
لان لن يجب انتصاب الفعل بها وقد وقع لها في هذا الكلام بصورة الجزم
والوجه فيه ان يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف
الالف قبله كما حذف قبل سكون المجزوم ثم اجرى الوصل مجرى الوقف
ومن حذف الساكن لسكون ما بعده وقع قول الراجز اقبل سيل جاء
من عند الله ويجوز ان يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلن وهي
لغة حكاها الكسائي هذا كلام ابن مالك قلت فافاد رحمه الله انها
لغة لبعض العرب والبيت الذي استشهد به على حذف الساكن الاول في قافية
من بحر السريع لا من بحر الرجز قال ليت حرف تمن يتعلق بالمستحيل
غالبا كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب
اقول الشباب عبارة عن كون الانسان في زمان تكون حرارته
الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة والمشيب دخول الرجل في حد الشيب
من الرجال والشيب بياض الشعر هذا احد قولي الاصمعي قال الجوهري
الشيب والمشيب واحد وفي القاموس الشيب الشعر بياضه كالمشيب
وقلت وانا بنهر والدك زماني زماني بما ساني فخانت نحوسي وغابت سعود

ليت

واصبحت

واصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود والاولى ما
في بعض من النسخ حيث ادعم انه من العيادة ورشح ذلك بلفظ العليل
والمراد انما هو العود قال والممكن قليلا اقول لكن
اذا كان المتمني ممكنا يجب ان لا يكون للمتمني توقع وطماعية في وقوعه والا
صار ترجيا قال وروي بالوجهين قول النابغة قالت الا
ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد اقول مر انشاد
هذا البيت والكلام عليه في فصل ادرج في الالف قال ولكنه
انها الرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم
طول الصلة قليل اقول لا نسلم عدم طول الصلة هنا بل هي طويلة
بالصفة وقد صرح المصنف بمثله في فصل ما من حرف الميم فقال في قول امرئ القيس
ولا سيما يوم بدارة جلجل في من رفع يوم والتقدير ولا مثل الذي هو يوم
وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم قال ويجوز ليتما
زيدا القاه على الاعمال ويمتنع على اهمال فعل على شريطة التفسير اقول
لان ذلك يزيلها عن الاختصاص بالاسم اذ التقدير ليتما القى زيدا القاه
وينبغي جواز ذلك عن ابي الربيع وظاهر الغزنوي لانهما حكيا ان مثل ليتما عام
زيد ذلك لعله قال وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى
لعل ابا ك منطلقا وتاويله عندنا عنده على اضمار يوجد وعند الكسائي
على اضمار يكون اقول اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزئين
كما نقله يونس فيكلم العربي الذي نقل عنه ذلك مثل لعل اباك منطلقا
فكيف يكون ذلك دالا على الحذف والتاويل انما يرتكب محافظة على كون الاسم
ويرفع الخبر وهذا العربي ليس من لغته رفع الخبر بها نعم ان سمع مثل ذلك ممن

لكنه نصب الاسم ورفع الخبر حسن التأويل **قال** وقد ابن عقيلا
يخففونها لقصا المسكنة **اقول** هذه لغة في حرف العين المهملة في
فقيل على المشددة اللام وقد رواها هنا على ضبط عقيل بضم العين مصغرا
قال كقول لعل ابا المغوار منك قريب **اقول** هذا
من قول كعب الغنوي في رثاء اخيه وداع دعا يا من يجيب الى الندا
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
لعل ابا المغوار منك قريب والشاهد في قوله استجاب الداعي
ان يقال استجاب له وتحقيقا الاستجابة له بمعنى اجابة ومنه البيت
الاول واما في الثاني يتعدى الى الدعاء فيستعمل بدون لام مثل استجاب الله
دعاءه ولهذا قيل في البيت انه على حذف مضاف اي لم يستجب دعاءه
قال وقوله وجيران لنا كانوا كرام **اقول** هذا عجز
بيت الفرزدق وصدره فكيف اذا مررت بدار قوم **قال** ثم وصل
الضمير بكان الزائدة اصطلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل
الى جانب الفعل **اقول** لكن القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل
الا بعامله وكان الزائدة غير عامله فكيف تتصل بها فالاعتذار باصلاح
اللفظ نشا منه فساد هذه القاعدة ثم وقوع المرفوع المنفصل الى جانب
الفعل لا يضر اذا كان لغرض كما في قولك انما قام انتم فلو اتى هنا بالمنفصل
الى جانب كان الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها وانها غير عامله لكان
مستقيما فان قلت قد وقع للزمخشري مثل ذلك في تفسير قوله تعالى
وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله فقال الدخيل الذي يكبر بالرفع
ووجهها ان تكون كان مزيدة كما في قوله وجيران لنا كانوا كرام والاصل

لعل

وان

وان هي لكبيرة كقولك ان زيد لمنطلق ثم وان كانت لكبيرة قلت
قد قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشيته ان اراد انه كان
مع اسمها مزيدة كانت كبيرة خبرا للمبتدا وان المخففة واقعة ها الا
جملة ومثله خارج عن القياس والاستعمال وان اراد ان كانت وحدها
مزيدة والضمير باق على الرفع بالابتداء ما لا وجه لانفصاله واستكنانه
وغاية ما يتمحل انه لما وقع بعد كانت وكان من جهة المعنى في موقع اسم
كان جعل متصلا مستكنا تشبيها بالاسم وان كان مبتدأ حقيقيا
والاوجه في هذه القراءة ان تجعل في كانت ضمير القصة وتجعل الفعل اللام
مبتدأ اي وان كانت القصة للتحويل كبيرة والعجب انه كيف ساغ ان يرد القراءات
السبع بادنى مخالفة للقوانين المشهورة ويشتغل بتوجيه ما يطلع مفرد
بعد القراءات الى هنا كلامه قلت لا يغتر منهم انسان لا احتماله في كلا
بخلاف نص عليه في التسهيل وما ادعى الشيخ سعد الدين انه الاوجه
القراءة لا يمشي على هذا فتامله **قال** بدليل قوله لعلما
لك الثنا والحمد المفيدات **اقول** لعلما اخوة البيت وقبله
احد نظرا با عبد قيس وقد انشا المعز البيت انشاءا العبارة وعم
بعض وحي المفصل ان غرض الشاعر هجا عبد قيس بانه يفعل افعال
الفعلة الشنعا والله اعلم واما ليستعمل الا ذما كما في قولك احبا
النار وتبعيا كما في البيت **قال** واما كان فالخبر **اقول**
قد اطلق بعضهم انه لا ابتدا التسبيه **قال** او مخرجا مكا
اقول هذا مثيل عطف حد المترادفين على الاخر وفائدته
تقرير المعنى في الذهن والمراد بكل من المخرج والمكان الكذب

وفي القاموس والاختراق الاختلاق من الكذب وفي الصحاح وأما
المخرقة فكلمة مولدة وأما الاختراق فحل مولد **قال** والثاني
التعليل أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي وحملوا عليه فقولا
له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك حمله على الرجاء وصرفه
للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما **أقول** وحينئذ فلا يجب أن يكون
الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من
غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن للإطماع
أي للإيقاع في الطمع إما لأنه كلام الكريم الذي لا يطمع إلا فيما يعطيه
ومنه حصول المطموع فيه لأنه كلام عظيم الذي يناسبه الاستعمال
في مواعيد المطموع بإخراجها على التحكم بكلمة لعل وعسى كما هو دأب
الملوك والعظماء ولأن فيه الإيماء إلى أنه لا ينبغي أن يتكل العباد
فيتركوا الاجتهاد في العبادة **قال** وفي العبارة عن سيبويه
أقول ذكر في الباب الرابع في أقسام العطف وفي الباب
الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة **قال** كقوله لعلك
يوما أن تلم ملمة **أقول** هذا صدر بيت عجزه عليك من اللائي
يدعنك أجدعا هكذا ضبطه بعضهم بالحاء والراء وهو الضعف تقول
حرع الرجل يحرع حرعا أي ضعف وضبطه بعضهم بالجيم والدال المهملة
من الجدع وهو قطع الأنف أو غيره من الأطراف كالأذن واليد أي لعلك
أن تنزل بك نازلة من نوازل الدهر اللائي يتركنك بعد الصفة من
الضعف على ذلك القول أو الجدع على القول الآخر وهو كناية عن الإذلال
والإهانة **قال** وحرفا التنفيس قليلا كقوله فهو لا لها ولا

دقيقا

ترتيبها لعلها ستر حمني من زفرة وعويل **أقول** يحتمل أن يكون
رفيقا بالفاء من الرفق أو بالقاف من الرقة وفي الصحاح أن الزفير اغتراق
النفس والشهيق إخراجه وقد زفر يزفر والاسم الزفرة وفي القاموس
زفر يزفر زفرا وزفيرا أخرج نفسه بعد مده إياه والزفرة وتضم النفس
كذلك وأما العويل فهو اسم لرفع الصوت بالبكاء يقال أعول إعوالا إذا
فعل ذلك والاسم العويل **قال** كما خفض المعطوف في بيت زهير
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
أقول أنشده المصنف أولا في حرف الألف في فصل إذا وثانيا هنا
وثالثا في الباب الرابع في أقسام العطف ورابعا في الباب الثامن في القاعدة
الأولى **قال** وقال الشاعر وبدلت قرحا داميا بعد صحة
لعل منايانا تحولن أبؤسا **أقول** هذا الشاعر هو امرؤ
القيس وكان يقال له ذو القروح لأن قيصر ملك الروم بعث إليه
قميصا مسموما فلبسه فتقرح جسمه فمات وقد أشار في هذا البيت إلى
ما حصل له من القروح وهي خراجات تخرج في الجسد كالدماميل ونحوها
وفي الصحاح والدامية الشجة التي تدمى ولا تسيل والمنايا جمع منية وهي
الموت والأبؤس جمع بؤس وهي الشدة فإن قلت لعل مختص بالممكن
وتحول المنية شدة بحيث لا يقع منها الموت ويكون هو عوضا منه
ليس بممكن قلت جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن ادعاء **قال**
من مستكل بالبيت وغيره قول يزيد بن الحكم فليت كفافا كان خيرك كله
وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي **أقول** ثبت في ما رأيته من نسخ
هذا الكتاب مرتوي بإثبات الياء خطأ وهو إما أن يكون مبنيا على أنه

منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون مبنيا على انه
مرفوع والوقف عليه بالياء كما تقول في الوقف على قاض المرفوع هذا
قاضي بالياء فالياء وكذا لو كان مجردا وقد روي الوقف بالياء في هذا
النوع عن ابن كثير وورش في احرف من القران وقبل هذا البيت
عدوك يخشى صولتي ان لقيته وانت عدوي ليس ذاك بمستوي
وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي
الصولة السطوة والمراد بالموطن المشهد من مشاهد الحرب وطحت اي
اي سقطت وهلكت وهو اما بضم الطاء من طاح يطوح او بكسرها من
طاح يطيح والقلة اعلى الشيء والنيق بكسر النون والقاف ارفع موضع
بالجبل والجمع نياق وهوى وانهوى بمعنى اي سقط والاجرام جمع جرم
بكسر الجيم وهو الجسد والمعنى سقط بجميع اعضائه قال تجرد
اما محذوف تقديره كفافا اقول لا حاجة الى هذا التقدير مع
ان كفافا يصح كونه خبرا عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين
وعليهما لا لكن قال مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع
الخبر اقول لا يحسن وقف مشددة على انه خبر ولكن اذ ليس المعنى عليه
ولا يحسن نصبه على ان يكون حالا من الضمير المستتر في ينصب لانه يلزم
عليه تقدم معمول الصفة على الموصوف وايضا فالضمير المذكور الظاهر
ان يكون حالا على تقدير مضاف اي معنى لكن في حال كونها مشددة
النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ثم اختار المص تخريج النصب على قولهم
الدليل لغة المرشد الى المطلوب والاعراب لغة البيان على مثل هذا
الوجه فقال الظاهر ان يكون ذلك على الحال المقدر من مضاف في الاول

ونصبا فمن

ونصبا فمن حمل الثاني والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة او
موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المضاف بقي على حاله فهما في قوله
تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول ولما انيب الثالث عما هو اي الى
الصفة الذي هو تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم قضية ولا
ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابي الحسن لها فلما امتنعا ابو الحسن عن مثل
جرده من اداة التعريف وذلك ان تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع
الاصطلاح على نسبة الموضع موضوع الى اللغة والاصطلاح مجازا وحينئذ
فلا يكون هنا الا حذف مضاف واحد ويصير نظير قول العرب كنا ظل العفر
اشد لسعه من الزنبور فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب فانه اعرب
اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها ثم حذف الخبر كما حذف في خرجت
فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير
المجرور منصوبا بل التخريج ما نحن فيه على ذلك اسهل لان لفظ الضمير معرفة
فانتصابه على الحال بعيد والظاهر في المثال المذكور انه مفعول الفعل
محذوف هو الخبر والتقدير فاذا هو يشبهها ولما حذف الفعل انفصل
الضمير او انه هو الخبر كما في قول الاكثرين والتقدير فاذا هو هي لكن
انيب ضمير النصب عن ضمير الرفع كذا قال المص في بعض تعاليقه
قلت كان مولانا كمال الدين بن قوام الدين احمد الحدسي تغمده
الله برحمته تعالى تفضل بزيارتي عند قدومي الى بغداد في شهر
في اوايل سنة ثلث وستين فذكر لي انه وقع في كلام بعض العلماء ان لغة من
قولنا القياس لغة التقدير منصوب على التمييز واستشكله مستصعبا
الجواب عنه فما ظهر لي من كلامه فكتبت له عند انصرافه في صورة ما قاله

الحمد لله يقع في كلام المصنفين كثيرا مثل قولهم القياس لغة التقدير
والقياس لغة المساواة والاعراب لغة البيان ووقع في عبارة بعض العلما
ان لغة في مثله وامثاله منصوب على التمييز واستشكل بان التمييز اما
عن مفرد مبهم وضعا كرطل زيتا او عن نسبة كطاب زيد نفسا وكلاهما
مفقود في امثال هذه التراكيب اذ المتقدم فيها مفرد وضع لمعنى معين
فلا ابهام ولا نسبة ويمكن ان يجاب باختيار القسم الثاني وهو ان يكون
من تمييز النسبة وقول المعترض لم يتقدم نسبة اصلا ممنوع لجواز ان يقدر
مضاف اى شرح القياس مثلا وحذف لاشعار القرينة الحالية به فان
المتكلم بذلك انما يذكره في مقام التفسير وارادة البيان واذا كان كذلك
فهو من تمييز النسبة الواقعة في شبه جملة نحو اعجبني طيبه ابا فان كون ابا
تمييزا انما هو باعتبار قولك طيبه لا باعتبار الجملة كلها فان قيل تمييز
النسبة الواقعة بين المتضايفين يجب ان يكون فاعلا في المعنى ثم قد يكون
مع ذلك فاعلا في الصناعة بحسب الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبني
طيب زيد ابا اذا كان المراد الثنا على ابي زيد فان الاصل اعجبني طيب ابي
زيد وقد لا يكون نحو لله دره فارسا وويحه رجلا وويله انسانا فان
الدر بمعنى الخير الكثير والويل بمعنى الهلاك ونسبتهما الى المذكورة
نسبة الفعل الى فاعله وتعلق الشرح بالقياس ونحوه انما هو تعلق الفعل
بالمفعول لا بالفاعل قلنا نمنع هذه القاعدة بنا على ما صرح به بعضهم
من ان التمييز عن النسبة قد يكون محولا عن المفعول فيقع بعد الجملة نحو وفجرنا
الارض عيونا وبعد شبه الجملة نحو سكوت مثيرا لا زمن عينا ومسئلتنا من
هذا القبيل فيكون التمييز منقولا عن المضاف الذي هو مفعول به في الاصل

اى

اى شرح لغة القياس كذا والمعنى ان شرح اللغة المتعلقة بالقياس
فذكر التمييز تبيينا لان متعلق الشرح هو اللغة لا الاصطلاح هذا والله
تعالى اعلم بالصواب هذا ما كتبناه وقد استبان ان لا نقول بالتمييز
ظاهر لمن له ادنى تمييز ولكن بعض الناس مولع باستشكال الواضحات وشغل
الوقت بالامور السهلة والله تعالى ولي التوفيق قال المحقق في بعض تعاليقه
ومما يتبادر الى الذهن في هذه التراكيب وامثالها اوجه منها وهو اقربها
ان يكون النصب على نزع الخافض والاصل الاعراب في اللغة البيان ويسهله
لهم انهم قد يصرحون بذلك اعني بان يقولوا الاعراب في اللغة البيان وفي
الوجه نظر من وجهين احدهما ان اسقاط الخافض ليس بقياسي واستعمال
مثل هذه التراكيب شائع في كلام العرب والثاني انهم قد التزموا في مثل
الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان
عند وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا
تمرون على الديار فالمراد بالديار ويمكن ان يرد على هذين الوجهين وجهان اخران احدهما
انه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض والثاني ان سقوط الخافض لا يقتضي
النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان في محل
الجار متعلقا به لما زال الجار عن اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه
فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب ومن
هنا كان خطا قول الكوفيين في نحو ما زيد قائما ان ما النافية لم ترفع الاسم
ولم تنصب الخبر بل ارتفاع زيد على انه مبتدا ونصب قائما على اسقاط الباء
وهذان الوجهان ينتقضان بتقدير صحتهما ان لا يجوز الاعراب في اللغة
البيان كذا فالاول لا مدخل للوجه الثاني فيه بطلانه في هذا التركيب

ثم قال ويمكن ان يجوز على التعلق بالمعنى فيضمر معترضة بين المبتدا او الخبر
والفعل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقا فان قيل هلا قدر الجار والمجرور
او المذكور متعلقا بالخبر فانه في معنى الفعل فالجواب انا عدلنا عن ذلك
لفساد معنى وصناعة اما معنى فلانه يصير المعنى الاعراب البيان اي حاصل
في اللغة لا البيان اي حاصل في غيره وليس المراد هذا واما صناعة فلان
وهو مصدر ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفا نحو ما قالوا في
الكافي وبعض الكلم عند التحمل للدلالة اذ عان ان اللام متعلقة باذعان
محذوف يدل عليه المذكور وليست متعلقة بالاذعان المذكور فاذا امتنعوا
من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر بالنصب ولم يجوزوا في الجار والمجرور
فهم عن تجويز التقديم عند وجود ضعف التأثير ابعد فان قيل هب انه
امتنع حيث الخبر معتمد ولكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله الدليل لغة المرشد
فالجواب انه يمتنع في ذلك ايضا من جهة ان اسم الفاعل صلة الالف واللام
اي الدليل الذي يرشد ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولكنا
تاولوا قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين اي كانوا من الزاهدين اني لعملكم
من القالين كذا قال المص قلت والذي اختاره من اجاز صحة تعلق
الجار في ذلك بصلة ال وانما منع في غيرها لان ال لها منزلة الحرفية
ثم قال المص ولو قدرنا ان في ذلك لمحض التعريف لم يتخلص من الاشكال
الثاني وهو فساد المعنى اذ المعنى حينئذ الدليل الذي يرشد في اللغة
لا الذي يرشد في غير اللغة فان قيل نقدر التعلق مضافا محذوفا وكذلك
اي تفسير الاعراب في اللغة البيان كما قالوا انت مني فرسخان على تقدير بعد
مني فرسخان وكذلك في مثله فيعلم الاسم ما دل على معنى في نفسه اي ما

دل

دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار امر خارج عنه وكذا يكون المعنى
شرح الاعراب باعتبار اللغة البيان فالجواب انه هنا تقدير صحيح
ولكن يبقى الاشكال لان الاولى ومنها ان اسقاط الجار ليس بقياس
وان التزام التنكير حينئذ لا وجه له ومنها ان يكون تمييزا واستشكله
المص بنحو ما ذكره في الرسالة التي كتبها لمولانا كمال الدين سلمه الله تعالى
وقد عرفنا الجواب عن ذلك بما قررناه فيها ومنها ان يكون مفعولا مطلقا
والاصل الاعراب تعبير الاعراب لغة بل اصطلحوا على ذلك اصطلاحا
ثم حذفا لعاملهما واقيم المصدر بين المبتدا والخبر وهذا الوجه
ممتنع في قولك الاعراب لغة البيان فان اللغة ليست مصدرا اذ ليست اسما
للحدث وانما هي اسم للفظ المسموع ولهذا يوصف بما يوصف به الالفاظ
المسموعة فيقال لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة وذهب ابن الحاجب في اماليه
الى ان ذلك على المفعول المطلق فانه من المصدر المؤكد لغيره قال وذلك
ان معنى قولنا الاجماع لغة العزم مثل قول الاجماع لغة العزم والدلالة
تنقسم الى دلالة الشرع ودلالة اللغة ودلالة العرف فلما كانت محتملة وذكر
احد المحتملات كان مصدرا من باب المصدر المؤكد لغيره وفيه نظر
لان اللغة ليست مصدرا ولانه لو كان مصدرا مؤكدا لغيره لوما في الا
بعد تمام الجملة عند الجمهور كما تقول زيد ابني حقا وهو في المثال متوسط
ومنها ان يكون مفعولا لاجله والتقدير تفسير الاعراب لاجل الاصطلاح
اي لاجل بيان الاصطلاح وهذا الوجه لا يستقيم ايضا في مثال الاعراب لغة
لان المنتصب على انه مفعول لاجله لا يكون الا مصدرا كقمت اجلالا له
ولا تقول جئتك الماء او العشب الا بتقدير ابتغاء اي ابتغاء الماء والعشب

الى هنا كلامه وقد طال البحث في المسئلة حتى خرجنا به او كدنا ان نخرج عن
الغرض من هذا التاليف **قال** وفسر بان ينسب الى ما بعدها
حكما مخالفا لما قبلها **اقول** قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك
كاملا بهذا الحرف اذ معنى نسبة الحكم المخالف للحكم المتقدم وحده مقصود
الاستدلال فاذن لا فايدة بهذا الحرف وجوابه ان فائدة الاتيان به
الاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم
استغنى بها لعدم ما تقدم من جوهرها للفظ تفصيلا ادى الحرف الى تعيينه
في ابتداء الامر اجمالا **قال** وقال الفراء اصلها لكن ان نطرحت
الهمزة ونون لكن للساكنين **اقول** طرح الهمزة للتخفيف وحذف
النون الساكنة لملاقاة ساكن كلاهما غير مقيس فلو ادعى ان الهمزة نقلت
حركتها الى الساكن قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال لكان فيه تقليل
لمخالفة القياس **قال** وقال باقي الكوفيين من لا وان والكاف
الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا **اقول** الكاف
الزائدة مفتوحة مثل الكاف التشبيهية فاحتمر ابن جاني هذه الكسرة
وليس التركيب يقتضي ذلك وبالجملة فهذه كلها دعاو لا تقوم عليها دليل
ولا شبهة فلا يلتفت اليها **قال** وقد يحذف اسمها كقوله
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر
اقول ضبيا اي من بني ضبة وهو بن اد عم تميم بن مر والزنجي
بكسر الزاي وفتحها واحد الزنج كسرا وفتحا على ما حكاه الجوهري عن ابي عمرو
قال الزنج جيل من السودان والمشافر جمع مشفر وهو من البعير كالجحفلة
من الفرس كذا في الصحاح واطلق المشفر هنا على شفة الانسان اما

استعان

استعارة ان قصد تشبيهها بمشفر البعير واما مجاز مرسل ان قصد انه
من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد
الى التشبيه **قال** وبيت الكتاب ولكن من لا يلق امرا ينوبه
بعدته ينزل به وهو اعزل **اقول** ينوبه يصيبه والعدة
بضم العين المهملة ما اعددته لحوادث الدهر من المال والسلاح والاعزل
الذي لا سلاح معه وجمعه عزل وعزلان وعزل بضم العين فيهن وسكون
الزاي في الاولين وخفته وفتحها مشددة في الثالث **قال** لان الشرط
لا يعمل فيه ما قبله **اقول** انما يكون كذلك اذا لم يكن العامل حرفا
جارا او مضافا اما اذا كان احدهما فيعمل فيه تقول بمن تمرر امرر وغلام من
تضرب اضرب **قال** احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد **اقول**
سبق انشاده في اللام المفردة فان العميد هو الذي هده العشق
قال لكن وخفيفة باصل الوضع **اقول** قد مر انها
تكون مخففة من الثقيلة وانها تدخل اذ ذاك على الجملتين فانظرها اذا
تميز الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة **قال** نحو قول زهير
ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر **اقول**
ورقا اسم رجل قال الجوهري وذا الجمع ورق مثل صحيح ذي وصي ورقا والبوادر
جمع بادرة وهي الحدة تقول اخشى عليك بادرته وبدرت منه بوادر غضب
اي سقطات عندما احتد كذا في الصحاح والوقائع هنا جمع وقعة
وهي القتال والحرب تؤنث يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغيرها
حريب بلا هاء رواية عن العرب قال المازني لانه في الاصل مصدر وقال المبرد
الحرب قد تذكر وانشد وهو اذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتظي حرابه

الساهر في عقابه اذا الضمير يعود الى الحرب فالمراد بالعقاب ما ارتفع
من الراية وهفا خفق واضطرب والمرح النشاط فكيف الصم كانه يرحم
بمعاديه ويتلهى بنهب الجراب جمع جرابه **قال** ليس وينفي
فيه بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله وقول الاعشى له نافلات ما تغب
نوالها فليس عطاء اليوم مانعه غدا **أقول** يعني انها تنفي
نفي الحال اي الماضي والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك
وكان المصنف رحمه الله حاول بذلك التوفيق بين القولين المعروفين في ليس ليس
وذلك ان سيبويه قال وتبعه ابن السراج هي للنفي مطلقا فيقول ليس خلق
الله مثله هذا في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا
في المستقبل ومنه البيت وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي
والحق ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على
الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة
فهو على ما قيد به وهذا هو الذي اراده المصنف والبيت كما ذكر الاعشى يمدح
النبي صلى الله عليه وسلم والنافلات جمع نافلة وهي عطية ما لا يجب وتغب
مضارع اغب اي ما ياتي يوما دون يوم ومعنى البيت ان عطاءه صلى الله عليه
وسلم لا ياتي يوما وينقطع يوما بل ياتي في كل يوم والنوال بفتح النون العطا
والنول مثله **قال** وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه **أقول**
يعني التزم تخفيفه باسكان الياء استثقالا للكسرة عليها وهذا هو الباعث
على الالتزام فيه دون باب علم وهو ما عينه حرف صحيح مكسور فان تخفيفه
جائز لا لازم فان قلت لم لم يقلبوا الياء الفا كما هو القياس قلت
لمخالفته اخواته في عدم التصرف كذا قالوا فان قلت لو كان مخففا من فعل

كصيد

كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كما في صيدت قلت
لهذا اعترض ابو علي الفارسي واجابوا عنه بما تقدم من انه فعل ذلك
لمفارقته اخواته بسبب عدم التصرف **قال** الا في هو
ماخوذ من الهيئة يقال لهيؤ الرجل اي حسنت هيئته **أقول** ه
والصواب الاول بدليل لست ولستما ولسنا ولستم ولست
يعني ان اتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها وكذا تاء التانيث الساكنة دليل
على فعليتها فيكون القول بحرفيتها خطأ والفارسي فيه استشعر هذا الالزام
فاجاب عنه فقال واما الحاق الضمير في لست ولستما فلشبهه بالفعل
لكونه على ثلثة احرف ومعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير
هاء فعيل هاتيا هاتوا هاتي مع كونه اسم فعل للتوق مشابهته الافعال
قلت حاصله منع ان يكون لحاق ضمير الرفع البارز للكلمة من خصائص الفعل
وكذا الياء الساكنة وان كان الفارسي لم يصرح بها صريحا في ما وقعت
عليه لكن هي في المرفوع البارز في الايراد والجواب سوآ فتامله **قال**
وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم **أقول** يعني انك
اذا قلت قام القوم ليس زيدا فزيدا مستثنى بليس منصوب بها على انه
خبرها واسمها ضمير مستتر فيها عائد الى البعض المفهوم مما تقدم اي قاموا
ليس بعضهم زيدا او لا يرد على هذا ما ورد في مثل قاموا ما خلا زيدا عند من
جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا
في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء
بخلافه في ما خلا وشبهه **قال** وهذه المسالة كانت سبب قراءة
سيبويه النحو الى اخره **أقول** حكي عن السيد في كلامه على الفاظ الحو

انه نودى ان سيبويه رحمه الله قال لحماد بن سلمة ما تقول في رجل رعف
في الصلاة فقال له حماد لحنت يا سيبويه لا تقل رعف فخجل سيبويه
فقال لا جرم لأطلبن علما لا تلحنني معه ولزم الخليل وشكى اليه قصته فقال له
الخليل رعف في الفصيحة ورعف لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل
فكان سبب براعته في صناعة النحو انتهى قلت وما حكاه المصنف من لحن الخطا
لان ما انتقده حماد عليه من رفع الاسم الذي حقه ان ينصب لما بدلك من النحو
وما انتقده من جهة ضبط الفعل التي حقها ان تفتح لا بد ذلك من النحو وانما هو
الفعل من اللغة **قال** لان الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول
المطلق للتوكيد لعدم الفائدة **اقول** بل لعدم صحة الاستثناء
المذكور اصلا وراسا وذلك لان معنى ضربت في قولك ما ضربت الا ضربا
لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يشمل المستثنى وغيره
قال على خلاف الصفة اي الا ظنا ضعيفا **اقول** وبهذه
الطريقة يصح الاستثناء اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف والمعنى لا نظن
بالساعة الا ظنا ضعيفا مستحقرا مخلفا لعدم فطن كون الاستثناء مفرغا
وكونه من المستثنى منه الامر المحذوف اي لا نظن شيئا من الظن الا هذا
النوع من الظن ولا حاجة الى ذلك التمحل لا الى تحمل … في العبرة في العقل
اعتبارات واضحة لان مجازه بحيث يكون صفة المصدر محذوفا منها …
كانه قيل ما ندرك الا الادراك الظني ولا ندرك ما فوقه من الادراكات
وكذا في ما ضربت الا ضربا كانه قيل ما فعلت الا الضرب ولم افعل سائر
انواع الكلام والايذاءات قيل ما فعلنا الا القرب كالشتم ونحو وهذا
كله امر مستغنى عنه بما تقدم **قال** وقوله في الشفاء للداء لو

ظفرت

ظفرت بها وللنيرين بشفاء النفس منه ذلك **اقول** هذا البيت
للشاعر ذي الرمة ومعنى انشاده ان سيبويه والداء المرض وهمزته اصلية
وجمعه ادواء يقال منه داء الرجل يداء اي مرض فهو داء اي مريض
والظفر الفوز ومنها يتعلق عنه بذلك والبذل بالذال المعجمة الجود والاعطاء
والمعنى ان وصلها على تقدير الكون به هو الشفاء الذي يشفي من المرض
لكنها لا تجود به **قال** وانشد لو اصوله اين المفر والاله الطالب
والاشرم المغلوب ليس الغالب **اقول** المراد بالاشرم ابرهة
بن الصباح صاحب الفيل قيل له ذلك لانه كان مشروم الانف ويروى
ان ابرهة هذا كان ملك اليمن من قبل اصحمة النجاشي وانه بنى كنيسة بصنعا
وسماها القليس بضم القاف وتشديد اللام واراد ان يصرف اليها الحاج
فخرج رجل من كنانة فقعد فيها ليلا اي قضى حاجة الانسان فغضبه ذلك
وقيل اججت رفقة من العرب نارا فحملتها الريح فاحرقتها فحلف ليهدمن الكعبة
فخرج بالحبشة ومعه فيل قيل اسمه محمود وكان قويا عظيما واثنى عشر فيلا
غيره فلما بلغ المغمس بموضع من الطائف خرج اليه عبد المطلب وعرض اليه
ثلث اموال تهامة ليرجع فابى وعبى جيشه وقدم الفيل وكانوا كلما وجهوه
الى الحرم برك ولم يبرح واذا وجهوه الى اليمن هرول فارسل الله تعالى طيرا
مع كل طائر حجر في منقاره وحجران في رجليه اكبر من العدسة واصغر من الحمصة
وكان الحجر يقع على راس الرجل فيخرج من دبره وعلى كل حجر اسم من يقع عليه
ففروا وهلكوا وما مات ابرهة حتى انصدع صدره عن قلبه وانفلت وزيره
ابو يكسوم وطائر يحلق فوقه حتى بلغ النجاشي فقص عليه القصة فلما اتمها
وقع الحجر عليه فخر ميتا بين يديه **قال** ومقتضى كلامه انه لو لا

سيحوم

مطلب حرف الميم

في بحث ما نكرة

تقديره منفصلا لم يجز حذفه وفيه نظر **اقول** اما ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالاتصال فقال ثم حذف لاتصاله واما ان فيه نظرا فلانه ليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر ومبحث عن النقل فيه هل هو كذلك فيحتاج الى تتبع ام لا **قال** وقول الاخر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال

اقول هذا البيت من بحر الخفيف وهو من ابيات لامية بن ابي الصلت وقبله

صبر النفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد يكشف غماؤها بغير احتيال وقد اندرج ايضا اخر صدره الكاف الساكنة بتكشف منها امر فرجته اذا احتبستة قال الله تعالى واصبر نفسك والملم النازل مصدر وخاء عند كل خطب ملم والغماء بفتح الغين المعجمة والمد مثل الغم واللغة ترجيها الى التغطية والالتباس والفرجة بفتح الفاء التفصي من الهم والخروج منه كحل العقال اي فرجة سهلة سريعة كحل عقال الدابة وهو الحبل الذي يشد به يدها عند البروك ليمنعها من القيام وحكي عن ابي عمرو بن العلاء انه كان له علية وغلام ما هرب في الشعر فوشي به الى الحجاج وطلبه ليبتسم منه قال فلما جلت الى قرب وكلمني في ذلك فقلت له انه معير فلما خرجت قال الى تكذب فهربت الى اليمن فاقمت به فمكثت هناك وانا امام يرجع الي في المسائل عشر سنين فخرجت ذات يوم الى ظاهر المصر فرايت اعرابيا يقول لاخر الا ابشرك قال بلى قال مات الحجاج فانشده ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وانشده بفتح الفاء من فرجة قال ابو عمرو ولا ادري باي

التشبثين

التشبثين افرح ابموت الحجاج ام بقوله فرجة بفتح الفاء ونحن نقول فرجة بضمها وهو خطأ وتطلبت ذلك زمانا في اشعار العرب قال ابو عمرو وكنت بقوله فرجة بفتح الفاء اشد فرحا مني بقوله مات الحجاج **قال** وقد قيل في قوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ان المعنى نعم شيئا يعظكم به فنكرة تامة والجملة صفة **اقول** الصواب ناقصة فانه قد جعل الجملة صفة والظاهر ان الصفة لها وقد اسلف ان الناقصة هي الموصوفة **قال** وقال سيبويه في هذا اما لدي عتيد المراد شيء لدي عتيد اي معد اي لجهنم باغوائي اياها حاضر فهذا التفسير لاول به اي الاول وفيه ان ما حملته للشخص العاقل **اقول** يحتمل ان يكون المراد بالقرين المذكور في قوله وقال قرينه هذا ما لدي عتيد هو الشيطان الذي قيض له المذكور في قوله نقيض له شيطانا فهو له قرين فيشهد له قوله قال قرينه ربنا ما اطغيته وعلى هذا تكون الاشارة بقوله هذا الى المغوي والمعنى كما قال هذا شيء لدي عتيد اي لجهنم اي معد لها باغوائي اياه فيه اطلاق ما على الشخص العاقل وقيل قرينه كاتب سيئاته فلا اشياء يحتمل رجوعها الى الكتاب السيئات او الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيئات هو سائقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل باخذه لدا ما وتعينه منها وان الاشارة حينئذ الى ما اعد له من العذاب واطلاق ما في هذا القول وفي احد الاحتمالين لو اضعف القول الثاني على بابها من استعمالها في ما لا يعقل **قال** فما نصب على التمييز عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري **قلت** اورد عليه من قال ان ما مساويه للمضمر في الابهام فلا تمييز لان التمييز لبيان جنس المميز واجيب بمنع مساواته ما للمضمر

لأن المراد أي شيء له عظم فيهما إلا أعيانهما حتى يحتمل التمييز قال وأما
من قرأ السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما
جئتم به سحر أقول ظاهر كلامه أنه يتعين على قراءة السحر بدون همز
الاستفهام أن تكون ما موصولة والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز ما له
يجوز أن تكون ما استفهامية مبتدأ وجئتم به خبره وقوله السحر مبتدأ
محذوف أي هو السحر كما اقتضته به قراءة ما جئتم به سحر لا دليل فيه لتعين
مقويا لدعواه إذ الاحتمال الأول ممكن بعينه قائم فيه قال وقال
وتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول
أقول الولاة جمع وال وهم الأمراء والعمال وأشباههم والمكث
بتثليث حركة الميم وإسكان الكاف اللبث والتعلة ثم طال الحال ومن
الولاة والعامل ما في اسم الإشارة من معنى الفعل أي أشير إليهم في
حال كونهم طويلي المكث وفحتام فصيحة أي إذا كان الأمر كذلك
فحتام مرادا لعنا بعين مهملة مفتوحة قال وربما تبعت الفتحة
الألف في الحذف وهو مخصوص بالشعر كقوله يا أبا الأسود لم
خلفتني لهموم طارقات وذكر أقول خلفتني أي تركتني والهموم
الأحزان جمع هم والطارق الجائي ليلا لأنه الطرق يطرق وإنما جعل الهموم
طارقات لأن أكثر ما يعتري الإنسان في الليل حيث يجتمع
ويخلو له فيتذكر ما هو فيه من الأحوال الموجعة والمصائب المؤلمة
والذكر بكسر الذال المعجمة وفتح الكاف جمع ذكرى وهي نقيض النسيان
أي هم ذكرى معنى ذكرى وهو على الأول مخفوض وعلى الثاني منصوب له
قال ولمه أحدثت في نحو فيم أنت من ذكراها فلا غرو ثم

يرجع

يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أفضتم
فيه عذاب عظيم بم تؤمرون بما أنزل إليك ما منعك أن تسجد لما خلقت
بيدي أقول أحسن المصنف بسياقه الأمثلة هنا وذكره ذلك
أنه ذكر لما الاستفهامية ثلاثة أمثلة الأول مجرور بحرف فيما أنت
وأتى لما الجارة المجرورة بمثال الأول نظيره هذا وهو ما وقعت فيه كلمة ما
مجرورة بفي وهو فيما أفضتم والثاني مجرور بالباء وهو فناظرة بم يرجع المرسلون
وأتى لما الجارة بمثال الثاني نظيره هذا جرت فيه بالباء وهو بما أنزل إليك
الثالث مجرور باللام وهو لم تقولون وأتى لما الجارة بمثال ثالث نظيره هذا
وهو لما خلقت بيدي وفي كلام المصنف حذف العاطف من أدلة مواضع وتقع له
مثل ذلك كثيرا قال فأما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون
فنادر أقول أي فشيء نادر وعكرمة بكسر العين المهملة والراء
هو أبو عبد الله المفسر مولى ابن عباس روى عن مولاه وعائشة وأبي هريرة
رضي الله عنهم أجمعين خرج له الجماعة ومات سنة خمس ومائة وأما عكرمة
الآتي في الختام كان هذا العلم منقول منها والمراد بعيسى هذا هو عيسى
بن عمر الأسدي الكوفي المقرئ صاحب الحروف ويعرف بالهمداني وعيسى بن عمر
البصري الثقفي النحوي خرج له الترمذي والنسائي قال ابن حنبل لا بأس
به مات سنة خمسين ومائة قال وأما قول حسان على ما قام
يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان أقول يشتمني ويشتمني
يجوز في عينه الضم والكسر واللئيم خلاف الكريم والخنزير الحيوان المعروف
المحرم الأكل ونونه زائدة وتمرغ تمعك والدمان قد مر في المتن أنه كالرماد
قال ومثله قول الآخر إنا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القيل

أقول السَّراة بفتح السين السادة والأجواد وهل هو جمع سَرِي
أو اسم جمع فيه كلام وقد أسلفناه في أمّا بالفتح والتخفيف من حرف الألف
واللواهد بكسر اللام الأولى العلم وفي البيت كلام في صنعة العروض وذلك أن
هذا من بحر البسيط من عروضه الأولى وضربها الثاني وهو المقطوع كان
أصله فاعلن حذفت نونه وسكنت لامه وصار مثل فعْلن بإسكان العين فقد
ذهب منه زنة متحرك ولما ذهب ذلك منه وجب أن يكون ما قبل الروي
قبل حرف الروي بحرف كما في شاهدها العروضيين قد أشهد الغارة الشعواء
تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب وقد تقدم إنشاد هذا البيت
العروض في فصل فيه من حرف الفاء وتكلمنا عليه هناك ولا يخفى أن ضرب
البيت الذي نحن فيه وهو اللواهد الروي غير مردف فعيبه لغة لما قرره العروضيون
في أمثاله وقد عرفت أن المصنف ادعى أن إثبات الألف فيه وفي بيت حسان ضرورة
ولقائل أن يمنع ذلك بناء على تحقيقها لا ضرورة عنده للشاعر إذ الوزن
مع حذف الألف في كل منهما مستقيم وغاية الأمر أن يكون في بيت حسان من
العقل وفي بيتنا الآخر الخبن وكل منهما زحاف مغتفر قال والعجب
الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في بما أغويتني
بأن المعنى بأي شيء أغويتني بأن إثبات الألف قليل شاذ أقول
قال في الكشاف في آية سورة يس يعني بأي شيء غفر لي ربي يريد به ما كان
منه معهم من المصابرة وإعزاز الدين حتى قتل إلا أن قولك بم غفر لي بطرح
الألف أجود وإن كان إثباتها جائزا يقال قد علمت بما صنعت هذا وبم
صنعت وقال في تفسير سورة الأعراف حيث تكلم على قوله تعالى قال فبما
أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم وقيل ما للاستفهام كأنه قيل بأي شيء

اغويتني

أغويتني ثم ابتدأ لأقعدن وإثبات الألف إذا دخل حرف الجر على ما
الاستفهامية قليل شاذ قلت والتعارض بين الموضعين ظاهر مكشوف
حقيق بأن يتعجب منه كما قال المصنف قال وأجاز هو وغيره أن
تكون بمعنى الذي وهو بعيد لأن الذي غفره هو الذنوب ويبعد إرادة
الاطلاع عليها وإن غفرت أقول لا نسلم أن ما يتعين كونه
مصدرية عبارة عن الذنوب بل هي عبارة عن الغفران والمعنى يا ليت قومي
يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي وحينئذ لا تفاوت في حاصل المعنى بين
المصدرية والموصولة سلمنا أنها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم أنه يبعد
إرادة الاطلاع عليها مطلقا إذ يجوز أن يكون الغرض من ذلك إعلام
عظم مغفرة الله تعالى وجود كرمه وسعة رحمته فلا يبعد حينئذ إرادة
الاطلاع عليها بل ذلك هو اللائق بحال هذا النقي من ذاته أو صفي النفس من
ذكر المغفرة مجردة عن ذكر المغفور لا حسن احتقاره قال ولأن ما
في النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف إلا
في بابي التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم إني مما أن أفعل على خلاف فيهن قدمته
أقول هذا لا مدخل له في الاعتراض بأن يدعي الإمام أن ما للاستفهام
التعجبي فلا يرد عليه كونها إذا لم تقع استفهامية ولا شرطية غير صفة إلا
في الأبواب الثلاثة فإن قلت يحتمل أن يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام
الحقيقي فيتجه الاعتراض قلت لو أراد ذلك لانتقض بصور كثيرة كقوله
وما تلك بيمينك يا موسى فإن الاستفهام فيه غير حقيقي ولم توصف ما فيه شيء
قال وإذا ركبت ما الاستفهامية مع إذا لم تحذف ألفها نحو لماذا
جئت لأن ألفها قد صارت حشوا أقول وقع في صحيح مسلم في حديث

كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا املا للغنى انه توجه قافلا احضرني
بثي وطفقت اتذكر الكذب واقول بماذا اخرج من سخطه هكذا عدف
الالف من ما مع كونها مركبة مع ذا فيعمها من قبيل الشاذ **قال**
كقول لبيد رضي الله عنه الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى
ام ضلال وباطل **اقول** يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا
كما قاله صاحب الامالي او غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول
الامر يحاوله حوالا ومحاولة اذا اراده والنحب هنا النذر وحض
صاحبيه ان يسألا المرء ماذا يريد بسعيه في تحصيل المال انذر يريد ان
يقضيه ويوفي به ام سعيه ذلك صادر على بصيرة **قال** فاستبنه
بدليل ابدال المرفوع منهما وذا موصول بدليل افتقار الجملة بعدها اليه غير
متعين لاحتمال ان يكون ماذا كله اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدأ او ما بعده
خبر والرابط محذوف اي يحاوله ومثله في الشعر جائز وبدل من المبتدأ
ويحتمل ان يكون ماذا كله في محل نصب على انه مفعول يحاول والضمير محذوف فا
فان قلت يبطل بالرفع البدل قلت لا يكون نحبه حينئذ بدلا بل يكون خبر
لمبتدأ مضمر **قال** الثالث ان يكون ماذا كله استفهاما على التركيب
كقولك لماذا جئت **اقول** انما تعين في هذا المثال التركيب
لثبوت الف ما مع دخول الجار عليها ولولا ذلك لوجب حذف الالف
قال وقوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم **اقول** هذا
صدر بيت لجرير لا يستفيق الى الديرين تحنانا والخزر بضم الخا المعجمة
واسكان الزاي جمع اخزر وهو الرجل الضيق العين الصغيرها يقال خزر
يخزر خزرا فهو اخزر ويقال التخازر ان يكون الانسان كانه ينظر

بموخر

بمؤخر عينه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب سميت باسم ابيها تغلب بن وائل
والبال الحال يقال ما بالك اي ما حالك لا يستفيق لا يكف من قولك
لا يستفيق فلان من الشراب اي ما يكف عنه كذا في القاموس ويحتمل ان
يكون بمعنى لا يصحو من قولك استفاق من سكره بمعنى افاق اي صحا والديرين
تثنية دير والدير خان النصارى قال الجوهري واصله الواو قلت كانه دوير
في الاصل مثل دير ودوير ثم حصل قلب وادغام وتخفيف نحو هين وميت على
في القاموس من قوله ابيا جمعه على اديار ونسبة اليه وجعله كاعيا
لتبريطا به والتحنان الشوق وهو منصوب اما على انه مفعول لاجله ان جعل
يستفيق بمعنى يفيق ويصحو واما على انه تمييز على النسبة الواقعة في
الجملة ان جعل يستفيق بمعنى يكف والاصل لا يستفيق تحنانهن اي
لا يكف شوقهن والى الديرين يتعلق بتحنانا المذكور ان جوزنا تقدم معمول
المصدر عليه اذا كان ظرفا او بمثله محذوفا ان منعناه ومنهم جعلوا هذا
البيت مما يتعين فيه كون ماذا اسما مركبا اذ المعنى اي شيء حال نسوتكم
ولا يتعين لجواز ان يكون ما استفهامية وذا موصولا وصدر الصلة محذوف وبال
اي ما الذي هو حال نسوتكم ولا يستفيق استئناف كانه لما استفهم عن
حالهن قيل له لماذا تستفهم فقال لا يستفيق ويجوز ان يكون حالا
منهن والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار اي انكر حالهن في هذه
الحالة ومجاز وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزئه فكانه مذكور
والمعنى اي شيء تقول لنسوتكم في حال كونهن لا يستفقن **قال**
وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لان الاستفهام له الصدارة
اقول تقدم في فصل كم من حرف الكاف ان ماذا يخرج عن الصدرية

ويستبق كلام ابن مالك فيه وفي الكشاف في سورة آل عمران عن ابن عباس رضي
الله عنهما انه ساله رجل فقال انا نصيب في الغزو من اموال اهل الذمة
الدجاجة والشاة قال فتقولون ماذا قال نقول ليس علينا في ذلك
باس قال هذا كما قال اهل الكتاب ليس علينا في الاميين سبيل انهم اذا
ادوا الجزية لم يحل اكل اموالهم الا بطيب نفوسهم قال التفتازاني قوله
فتقولون ماذا الصواب ماذا تقولون بتقديم الاستفهام والا ان مثله
شائع في الكلام فيحمل على حذف متعلق الاستفهام موخرا وهذا منه بناء
على ان ماذا لا يخرج عن الصدر وقد عرفت ما فيه **قال** الخامس
ان تكون ما زائدة وذا للاشارة كقوله انورا سرع ماذا فروق انورا
بالنون اي انفارا وسرع اصله سرع بضم الراء فخفف فقال سرع ذا خروجا
اي سرع هذا الخروج **اقول** انشده الجوهري البيت الذي
هنا صدره في غير موضع من الصحاح ونسبه لزغبة الباهلي بالزاي المعجمة
والغين المعجمة الساكنة انورا سرع ماذا يا فروق وحبل الوصل منتكث
حذاق فروق اما اسم امراة واما وصف لها مرخم والاصل يا فروقة يقال
امراة فروقة اي خائفة ومنتكث بالمثلثة اي منتقض وحذاق بالحاء
المهملة والذال المعجمة اي مقطوع والظاهر في قولهم سرع ذا خروجا ان
خروجا تمييز اي سرع خروج ذا مثل تصبب عرقا واما جعل سرع بمعنى
اسرع وخروجا منصوب على اسقاط الخافض اي في الخروج كما توهمه
عبارة المصنف فلا وجه له الا ان يقال هو تفسير معنوي لا اعرابي ه
قال قال الفارسي يجوز ان يكون ذا فاعل سرع وماذا اي
ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله دعي ماذا علمت **اقول** حسن

من

من هذه من التخريج يجوز ان يكون قوله انورا مفعولا منصوبا بفعل محذوف
والتقدير اترون نورا اي انفرت نفارا وسرع فعلا ماضيا مسندا
الى ضمير عائد الى النور والجملة صفته اي انفرت نفارا اسرع وقوله ماذا
مبتدا وخبر على ان تكون ما استفهامية وذا اسم اشارة والاستفهام
تعجبي او انكاري ولا غبار عليه **قال** وقد جوزت في وما بكم
من نعمة فمن الله على ان الاصل ما يكن ثم حذف فعل الشرط **اقول**
هذا وجه شاذ لا ينبغي تخريج التنزيل عليه وذلك ان فعل الشرط
لا يحذف وحده بدون معوض عنه نحو وان احد من المشركين استجارك
الا شاذا **قال** كقوله ان العقل في اموالنا لا نضق بها
ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر اي ان يكن العقل اي نحبس حبسا
اقول الشاهد في قوله ان العقل اذ هو الذي حذف منه فعل
الشرط وحده واما قوله وان صبرا فليس من ذلك انما هو من قبيل ما
حذف فيه جملة الشرط بدون الاداة كما في قوله قالت بنات العم يا سلمى
وان كان فقيرا معدما قالت وان ه فان قلت كيف دخلت الفاء على
على نصبر مع انه صالح لان يكون شرطا قلت ليس نصبر هو الجواب حتى يرد
هذا بل هو خبر مبتدا مضمر محذوف اي فنحن نصبر على حد قوله تعالى ومن عاد
فينتقم الله منه فهو ينتقم الله منه والجواب اذا جملة اسمية والفاء
لازمة والمراد بالعقل هنا الدية وما احسن قول الشيخ جمال الدين
المصري رحمه الله تعالى في قصيدة له

واصبوا الى السحر الذي بجفونه ۝ وان كنت ادري انه جالب قتلي
وارضى بان امضي قتيلا كما مضى ۝ بلا قود مجنون ليلى ولا عقل

نظراً الى ان المراد بها الدية كما في سركتابي فحقرها لما كان بمعنى الصحيفة
او نظراً الى الافراد التي هي المعقول اما اللام في العقل فللاستغراق
ويجوز في مثله رعاية المعنى على ما نص عليه في التسهيل ومعنى لا نضيق بها
ذرعا انا نقدر على اداتها ونتسع حيلنا لدفعها ولما كان الذراع موضع
شدة الانسان قيل في الامر الذي لا طاقة للانسان به ضاق بهذا الامر
ذراع فلان وذرع فلان اي حيلته بدلا عنه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه
فقالوا فلان رحب الذراع اذا وصفوه باتساع القدرة ومنه قول بعضهم

يا سيد ما انت من سيد   موطا الاكناف رحب الذراع

قال والاوجه في الاية انها موصولة اقول التعبير بالاوجه
يقتضي ان الوجه الاول راجح وليس كذلك قال وان الفا داخلة
على الخبر لا شرطية والفا داخلة على الجواب اقول وعلى كل منهما
في الاية اشكال وذلك ان الشرط وما شبه به يكون الاول فيه سببا للثاني
نحو الاسلام فتدخل الجنة فالاسلام سبب دخول الجنة والامر هنا في
الاية بالعكس فان الاول استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله
عز وجل فليس الاول سببا للثاني لانه الاول كفرع الثاني واجاب بن الحاجب
عن ذلك في شرح المفصل بما تقريره ان جواب الشرط لا يكون الا جملة
ويكون المسبب في ذلك الجواب الذي هو جملة اما مضمونها او الخطاب بها
والمراد عنهم لها نفس النسبة في الجملة مثاله قوله تعالى الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم فثبوت الاجر لهم هو مضمون
الجملة وهو مسبب على الانفاق والمراد بالخطاب بها ان يكون الاعلام بها
والاخبار بها هو المشروط مثاله قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك

امين

امس فالمشروط هو الاخبار ووقوع الاكرام امس لا نفس الاكرام
اي ان اكرمتني اليوم اخبرتك بان اكرامي لك قد وقع بالامس ومنه
قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فالمشروط هو الاخبار بنفس الجملة
ولا اشكال حينئذ وبيان ذلك انا لا نستجيب بها الاخبار لان قوما استبهت عليهم
النعم فجهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوك او مجهول سبب
للاخبار بكونها من الله تعالى وكما ان الرضي لا يلزم في الفا ان يكون الاول
سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعدها لازما لمضمون ما قبلها
كما في جميع صور الشرط والجزا ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون
النعمة منه لازم لحصولها معنا ولا يخفاك قول بعضهم ان الشرط سبب
في الجزا قال وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا
لهم مدة استقامتهم لكم اقول يعني ان كون ما في هذه الاية
شرطية زمانية ظاهر ونحن لا نسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية والمصدرية
المطلقة على حد سواء فيحتمل ان يكون التقدير اي زمن استقاموا او اي
استقامة وقوله اي استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضي انها مصدرية
ظرفية لا شرطية زمانية ويحتمل ان يكون هنا تفسيرا معنى لا تفسير اعراب
قال وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا كقوله

وما باس لو ردت علينا تحية   قليل على من يعرف الحق عابها

اقول يمكن ان يقال ان باس فعل ماض مثله بئس بكسر الهمزة
تقول بئس فلان اذا اصاب بؤسا اي شدة ثم خففت باسكانها ثم يقال
باسكانها كما في شهد بكسرها ولو مصدرية وهي وصلتها فاعل بيس اي
وما بيس ردها التحية علينا اي ما اصاب بوسا ولا مشقة والاسناد مجازا

والمراد انها ما بنيت بسبب ترك التنوين ثم اسند الفعل الى الرد الملابس
لها وهذا تخريج جار على القواعد لو اراد التعرض لعلته وهو خير من ابهام
حكم لما لم يثبت لها فتامله وعابها عيبها وهو مبتدأ اذ قليل خرم ونو
ن بمعنى النفي اي عابها معدوم على راي من يعرف الحق فهم مضاف محذوف
قال واذ النعت المضارع تخلص عند الجمهور للحال وقد ورد عليهم
بنحو قال الله بنحو قل ما يكون لي ان ابدله اقول توجيه وروده ان يكون
ما اسند اليه امر موضوع مستقبلا هو ان ابدله فلو جعل يكون للحال
لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثر الفاعل قال
واجيب بان شرط كونه للحال ان لا يستقام منه خلافه اقول يعني قرينة
فيه الحال ههنا قائمة كما تقدم فتخلف شرط الحمل على الحال فلم يمكن الحمل عليه
وليس المراد عند الجمهور انه خاص بالحال ولو وجد قرينة خلافه اذ
لا سبيل اليه فلذا اجيب بوجه آخر وهو انه لو قد قيل ما يكون لي قصد
ان ابدله ولا يلزم ان يكون الفعل مستقبلا قال ومنه ان اريد
الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم وقوله اجارتنا ان
الخطوب تنوب واني مقيم ما اقام عسيب اقول يمكن ان يقال
انما فصل المصنف هذه الامثلة عما تقدم بقوله ومنه لان ما فيها يحتمل
ان يكون مصدرية غير ظرفية وان كان حمله لا مرجوحا اي الا الاصلاح
الاستطاعتي اي قدر استطاعتي وكذا فاتقوا الله ما استطعتم اي
قدر استطاعتكم واني مقيم اقامة عسيب اي مثلها لا ابرح عن مكاني
والخطوب اسباب الامور ونيابها ما حطها اي ما نسب الامر الذي
يلبس به ولكنه كثر استعمالها في الامر الصعب الشاق وتنوب تقرب

وعسيب

وعسيب اسم جبل وهذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا
انا غريبان ههنا وكل غريب للغريب نسيب قال ولو كان معنى
كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانتا اسما
اقول ظاهر كلامه انها تدل عنده على الزمان بطريق النيابة نعم
والتحقيق انها لا تدل على الزمان اصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق
النيابة وانما الدال على الزمان في امثال هذه التراكيب ما وضع له
وهو المضاف المحذوف وفي حذفه بقرينة قال كما قال ابن
دسعه بن السمهري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون
ومنا المرد والشيب اقول البيت لابي قيس بن رفاعة وطر نبت
والشارب ما نبت من الشعر على الشفة العليا وسيأتي الكلام في العانس
والمرد جمع امرد وهو الذكر الذي لا شعر بوجهه والشيب بالشين المعجمة
جمع اشيب وهو الذي شاب اي ابيض شعره قال والبيت عندي
فاسد التقسيم بعد هذا لان العانسين وهم الذين لم يتزوجوا
لا ينافون بقية الاقسام وانما العرب يحتمون من الخطا في
الالفاظ لا في المعاني اقول يمكن ان يدفع هذا بان يقال لم
يذكر العانسون من حيث انهم غير متزوجين وانما ذكروا من حيث ما تقتضيه
العانس من طول المدة التي تخرج بها عن كونه امرد او كونه بحد انه لم يطر
شاربه وذلك ان العانس هو الذي طال انتظاره التزوج بدون عن
امثال من يتزوج في الغالب ولا شك انه بهذا الاعتبار قسيم لمن طر
شاربه ولمن هو امرد فان قلت لكنه ليس قسيما للاشيب وقد ذكر في
البيت فنفسه للشيب المقسم لصدق العانس عليه قلت يعذر مع

السبب صفة يكون باعتبارها فيتبادر التعدد بعد السبب فيرد العانسين

قال وفي البيت مع هذا التشبيه شذوذ ان اطلاق العانس
على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون
مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة **اقول** لم ار التصريح
بشذوذ اطلاق العانس على المذكر في كلام احد من اللغويين ولعل المصنف
استشعره من نقل بعضهم والذي في الصحاح وعنست الجارية تعنس
بالضم عنوسا وعناسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل اهلها
بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج
فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل ايضا عانس
وفي القاموس وعنست الجارية كسمع ونصر عنوسا وعناسا طال مكثها
في اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار ولم تتزوج قط كاعنست
وعنست وعنسها اهلها تعنيسا وهي عانس ج عوانس
وعنس وعنوس والرجل عانس ايضا هذا كلامه واما جمع الصفة
بالواو والنون في غير ما ذكره فالكوفيون يرون جوازه قياسا وان مثله
غير شاذ على انه يرد على المصنف النقض بنحو جمحى مما هو صفة خاصة
بالمذكر فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يصدق عليه شيء مما ذكره اذ ليس
بقابل للتاء ولا دال على المفاضلة **قال** وحمل عليه قوله

وثالثة ما الحق شهلة ام واحد باوجد مني ان يهان صغيرها

اقول الشهلة بفتح الشين المعجمة واسكان الهاء صفة تختص بالمرأة
دون الرجل يقال امرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة كذا في الصحاح
وفي القاموس وزاد عليه والشهلة العجوز والبيت صالح لكل واحد منهما

بل

بل العجوز اولى به لشدة وجدها على واحدها لعدم امكان تعويضه
باخر ثكله في مجاري العادة والثقة برعايته ترجيح الزمخشري باوجد
مني ان يهان صغيرها **قال** وكون يكذبون في موضع نصب
لانه خبر كان وكونه لا موضع له لانه قد تم صلة **اقول** قد
اعترضه عبد المصنف في اخر الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب في
الباب الثاني بان ذلك ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما
ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي
وابي الفتح واخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها فالسياق الكلام صحيح
ان شاء الله تعالى **قال** ولكن الزمخشري غلطه بكسر هذه الآية
فانه جوز مصدرية ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انه قد عاد
عليها الضمير **اقول** لم يصرح في الكشاف بان الضمير المجرور يعني
عائدا الى ما مع القول بمصدريتها وانا اسوق لك كلامه ليتضح لك
الحال في ذلك قال واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه اراد بالذين ظلموا
تاركي النهي عن المنكرات اي لم يهتموا بما هو من اعظم اركان الدين
وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعقدوا هممهم بالشهوات واتبعوا
ما عرفوا فيه التنعم والترف من حب الرياسة والثروة وطلب اسباب العيش
الهني ورفضوا ما وراء ذلك ونبذوه وراء ظهورهم وقرأ ابو عمرو في
رواية الجعفي واتبع الذين ظلموا يعني واتبعوا جزاء ما اترفوا فيه ويجوز
ان يكون المعنى في القراءة المشهورة انهم اتبعوا جزاء ما اترفوا فيه وهذا
معنى قوي لتقدم الانجاء كانه قيل الا قليلا ممن انجينا منهم وهلك
السائر فان قلت علام عطف قوله واتبع الذين ظلموا ما اترفوا

قلت ان كان معناه واتبعوا الشهوات كان معطوفا على مضمر لان
المعنى الا قليلا ممن انجينا منهم نهوا واتبع الذين ظلموا شهواتهم
عن الفساد فهو عطف على نهوا وان كان معناه واتبعوا جزاء الاتراف
فالواو للحال كانه قيل انجينا القليل وقد اتبع الذين ظلموا جزاء اترافهم
فان قلت فقوله وكانوا مجرمين قلت على اترفوا اي اتبعوا الاتراف
وكونهم مجرمين لان تابع الشهوات مغمور بالآثام او اريد بالاجرام
اغفالهم للشكر او على اتبعوا اي اتبعوا شهواتهم وكانوا مجرمين بذلك
ويجوز ان يكون اعتراضا وحكما عليهم بانهم قوم مجرمون انتهى كلامه
بحروفه فانت تراه لم يتعرض الى عود الضمير من فيه ما موصولة لم يصح يكون
ما مصدرية او موصولة الا ان تقديره يقتضي تجويز كلا منهما ولنا
في الجواب عن اشكال المص ان نقول لا نسلم عود الضمير المذكور على ما
المصدرية بل هو على تقدير تقصيدهم عائدا الى الظلم المفهوم من ظلموا
وفي المصاحبة مثل فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا
اترافهم مع ظلمهم **قال** وندر دخولها بالفعل الجامد في قوله
ليس امري في الامور بانثى بالسنها امثل الخيانة والغدر
اقول الامر هو ذو الامرة والولاية وكثيرا ما يطلق الفعل
على الواحد وغيره نحو والملائكة بعد ذلك ظهير وانما الشم ليس فصل
ضربة والباء الداخلة عليه زائدة لوقوعه في محل الخبر كقوله الا ليس عجيبا
بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه والخيانة معروفة والغدر ضد
الوفا **قال** كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد
داعيا او مجيبا **اقول** قلما في معنى النفي واللبيب العاقل

والمجد

والمجد الكرم اي لا يبرح العاقل على احدى هاتين الحالتين اما ان يدعو
الى ما يورث المجد واما ان يجيب الى ذلك اذا دعي اليه والمتعلق
بداعيا محذوف مثله متعلقا بمجيبا وقد اسلفنا في فصل لولا ان في
تجويز التنازع في المعمول المتقدم في نحو زيدا ضربت واكرمت وزيد
تمت وضممت وعليه فيأتي في هذا البيت مثل ذلك وقدمنا هناك
ضرما يرد عليه فراجعه **قال** واما قول المرار صددت
فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فقال
سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة ان حقها ان يليها الفعل صريحا الى
اخر كلامه **اقول** المرار بالميم وتشديد الراء وفي القاموس
وكشداد المرار الكلبي وابن سعيد الفقعسي وابن منقذ التميمي وابن سلامة
العجلي وابن بشير الشيباني وابن معاذ الحرمي شعراء كذا قال ولا ادري
الان من هو صاحب البيت من هؤلاء قلت والذي قال سيبويه
في الكتاب ما نصه وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر قال
صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
فهذا تصريح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على بابه فلم يبق بعد ذلك
وجه للاختلاف في توجيه كلامه بل هو وجه الضرورة ايلاء قلما الفعل
مقدرا او اذا نية الاسمية عن الفعلية ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول
بان وجه الضرورة تقديم الفاعل لان البصريين لا يجوزون تقديمه الا
في شعر لانه قال المص في بعض تعاليقه الصواب في البيت ان
يقال وداد عوض قوله وصال وان كان سيبويه وغيره اوردوه
كذلك بمعنى ان تسلط النفي على دوام الوصال يقتضي وجود اصله

وقلما

وليس كذلك فانه لا وصال مع الصدود طال او لم يطل وقد يقال هو اصلا
بالوصال عن ارادته او توقعه او حذف مضاف للقرينة فان المحب قد
ييأس من الوصل بطول الصدود واستمرار الاعراض فينقطع رجاؤه
وتوقعه له فيكون ذلك سببا لسلوه وعدم ارادته للوصال وكثيرا
ما يقع ذلك لبعض الناس قال على انا لا نسلم ان اسم ان
المخففة يتعين كونه ضمير شان اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في
الاولى والغائب في الثانية اقول لما قدر ان ضمير الشان بعد
ان المخففة يتعين بالدعائية نحو اما ان جزاك الله خيرا وقرأ بعض السبعة
والخامسة ان غضب الله عليها يعني بالفعل كان ذلك مظنة لان يتوهم
القائل بان اسم ان المخففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدلال
الذي اورده بقوله على انا لا نسلم الخ وهذا الذي قاله هو مذهب
الجمهور وقد صرح بذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب
اي منه حيث تكلم على اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها
الانشائية فقال وينبغي ان يستثنى من منع ذلك يعني الانشائية
في خبر ان وضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون
جملة دعائية لقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في من قرأ ان
بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم اما ان جزاك الله خيرا
في من فتح الهمزة واذا لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسمها ضمير
شان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن ان يقدر اسمها
انها واما انك قال وجزم الصفوة بان ما كافة في انما انما
يخشى الله من عباده العلماء لا يمتنع ان يكون بمعنى الذي والعلماء الخبر

والجابل

والعاية مستنبة في تحتي وا طلعت ما على جماعة الفضلا اقول
ولا يفهم ان الحصر المستفاد بانما الحصول له بطريق اخر كما في نحو ان
الذي له معنى الفاضل ويرد على المص في تجويز هذا الوجه رسم ما
في المصحف متصلة بان اذ هو مانع من كونها بمعنى الذي لانها لا تتصل
خطا الا اذا كانت ما حرفا فان قلت قد يتمسك المص بان رسم
المصحف سنة متبعة فلا يجري على قانون الخط المصطلح قلت بابا
وله المثال الثاني من امثلة الجهة الثامنة من الباب الخامس حمل
الرسم يعني المصحف على خلاف الاصل مع امكانه عربية يبدو فيه
امكن هنا بجعل ما حرفا كافا قال وهو ضعيف لحذف
الضمير المرفوع في صلة غير اي اقول هذا الكلام من قريبا
في فصل ليت واسلفنا مناقشة فيه بمنع عدم طول الصلة فانها
طالت بالوصف كما صرح هو به في قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل في
رواية يوم بالرفع قال وبعضهم ينسب القول بانها ناصبة
للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات
ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره اقول لعله يشير ببعضهم للشيخ
شهاب الدين القرافي المالكي فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص رايت في الشيرازيات ما لعل القرافي اخذ منه
ذلك انه قال يقولون انما الحصر ان الحصر ايضا هو في شيء عندهم
اهو ذا باب وشي حكايته ثم قال والاول اسهل من هذا لان معه
حرفا يدل على النفي فصار حرف حذف النفي منه اسهل من هذا العبا
حرفا اخر مقامه وليس في المثالين شيء من ذلك انتهى قال الشيخ بهاء الدين

وليس صريحا في انها نافية على النفي لان قوله لان معنى حرفا دل على
النفي به حرفا يدل على الاثبات والنفي سوا اما وانما لم يقل
يدل على النفي والاثبات لان الاثبات مستفاد من اللفظ مجردا
عن انما ولو اراد بالحرف الدال على النفي ما لما قال فصار حذف حرف
النفي منه اسهل اذ لو كانت نافية على النفي بها محذوفا هذا كلامه
وكتاب الشيرازيات كتاب يشتمل على مسائل املاها ابو علي الفارسي
بشيراز فنسبت تلك المسائل الى شيراز فنسبح لك وفي القاموس
وشيراز بن طهمورث بنى قصبة بلاد فارس فسميت به قال
وانما قال الفارسي ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل
الضمير كقول الفرزدق وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي اقول بعد
هذا عجز بيت وبعض صدره وبقيته انا الذائد الحامي الذمار الذائد
بدال المعجمة اولا والمهملة اخرا من الذود وهو الطرد والذمار بكسر
الذال المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته كذا في القاموس وفي شرح
التلخيص المختصر ان العهد كما في القاموس والاساس هو اي
الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه لهم وعنف من حماه وحرمه والحسب ما
يعده الانسان من مفاخر ابائه قال الجوهري وفي القاموس والحسب
ما تعده من مفاخر ابائك او المال او الدين او الكرم او الشرف في الفعل
او الفعال الصالح او الشرف الثابت في الاباء ويحتمل ان يقال ان ما في
البيت موصولة ويدافع عن احسابهم صلة وانا خبر ولا حصر لكن تعين
انما ولا يكون للفصل غير ضرورة كما قال ابو حيان بل يكون حينئذ
معينا وهذا انظر ما حوت المصنف في انما يخشى الله من عباده العلما

على

على ان التفتازاني قال ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه
كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا
قلت بناه القول المرجوح في نسبته للفرزدق وهو انها للشاعر
عنه متقدم ثم قال ولبيست موصوله وانا خبرها اذ لا ضرورة في
العدول عن لفظ من الى لفظ ما قلت لا نسلم ان العدول لذلك
انما يكون للضرورة ولو سلم لم تنحصر ذلك في ما ذكرناه لانا ذكرناه
على طريقة الالزام للخصم فانه جوز ذلك في الاية ويلزمه ان يجوزه
في البيت اذ لا فرق قال ثم انشد قول الاخر قد علمت
سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا اقول ظاهر تعقيبه
ما لاجل ان البيت لغير الفرزدق وهو كذلك على قول نقله قيل هو
لعمرو بن معدي كرب وقيل للفرزدق وبعده قد شكلت بالرمح
حيازيمه والخيل تجري زمرا بيننا وسلمى بفتح السين اسم امراة
وقطر الفارس يقطره اذا القاه على احد قطريه بضم القاف
واسكان الطاء المهملة وهما جانباه وشكلت بالشين المعجمة خرقت
وانتظمت والحيازيم جمع حيزوم وهو وسط الصدر وجمع انه
ما في الفارس منه ليس له الا في الحقائق وجهه ان يعد وتسمية
الجزء باسم الكل فها هي الجمع بعينه الاعتبار ودربها اي متفرقة
قال وقول ابي حيان لا يجوز فصل ضمير المحصور بها وان
الفصل في البيت لاجل الضرورة اي الف اقول المنقول ان
سيبويه يرى ان فصل الضمير بعدها ممتنع وان الزجاج اجاز الفصل
ولم يوجبه وان بن مالك اوجبه عند الحصر بها فلو اراد سيبويه

لا يرى انما الحصر فلذلك منع الفصل بعدها قال ربما اوفيت
في علم يرفعن ثوبي شمالات اقول مراد انشاد هذا البيت
والكلام عليه في فصل رب من حروف الادوات ولهذا قال في قوله الى
داود ربما الخامل المؤمل فيهم قلت مراد انشاد المقام هذا
القصد في فصل رب وانشدنا هناك عجزه وهو وتقدم
الكلام على الفاظ البيت قال وقوله كما سيف عمرو
لم تخنه مضاربه اقول هذا عجز بيت صدره اخ ماجد
لم يخزني يوم مشهد وقد انشد المصنف به في حرف الكاف
وتكلم عليه هنالك قال الثالث البا كقوله
ولئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب اقول
لا تحير جوابا اي لا ترجعه يقال كلمته فما احار الي جوابا يصف الشاعر
بهذا استعصامات اي ان صرت لا ترجع جوابا من كلمات فكثيرا ما
وانت خطيب بلسان الحال لا بلسان المقال وان من ينظر اليك
يتذكر ما كنت عليه في حال الحياة وما صرت اليه بعد الممات فاعتبر
واتعظ فحصل ذلك خطابه منه على طريق التجوز كما قال بعضهم في
[illegible] قبل وصلت وكانت في حياتك لي عظات وانت اليوم
اوعظ منك حيا ويحتمل ان يريد فكثيرا ما رؤيت في حال الحياة
خطيبا الا انه عبر بالمضارع لارادة استحضار الحال قال
كقول ابي حية وانا لما نضرب الكبش ضربة اقول هذا
صدر بيت عجزه على راسه تلقي اللسان من الفم وابو حية
[illegible] المهملة والمثناة التحتية والكبش سيد القوم وعليه [illegible]

شعر شمس الدين بن العفيف التلمساني في قصيدة له دالية
تشتمل على الغاز كثيرة اولها خذ من حديثي ما يغنيك عن
نظري فانه سمرها هيك من سمرك كم من اب قد غدا اما معتبر
فاعجب لاعطا لفظ الام للذكر وناطح بقرون لا قرون له
وكبش قوم بنقل العلم مشتهر اراد بالام رئيس القوم وبالناطح
الامام [illegible] وبالقرون الاولى الاجيال من الناس وبالقرون
الثانية جمع قرن وهو ما يكون في راس البهيمة وبالكبش السيد وقد
كتبت رسالة لطيفة في شرح الغاز بن العفيف قال
وقوله وضنت علينا والضنين من البخل اقول ضنت بخلت
يقال ضننت بالشيء اضن به ضنا وضنانة قال الفراء وضننت
بالفتح اضن لغة قال مهلا اعاذل قد جربت من خلقي اني
اجود لاقوام وان ضننوا ه [illegible] فترك الادغام للضرورة
قال لقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك
كالثغام المخلس اقول في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة
القوس والسوط ونحوهما والعلاقة بالفتح علاقة الخصومة وعلاقة
الحب وانشد هذا البيت وفي القاموس العلاقة ويكسر الحب
اللازم للقلب او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه
والوليد بتصغير الولد وهو الصبي وافنان راسك طرائقه جمع
وهو في الاصل جمع فنن وهو الغصن والثغام بثاء مثلثة مفتوحة
وغين معجمة نبت في الجبل يبيض اذا يبس يشبه به الشيب والمخلس
بالخاء المعجمة اسم فاعل من قولك اخلس النبات اذا اختلط رطبه

بياضه وكان الشاعر وصفه بذلك لنفع التشبيه في موقعه من
حيث لم يكن كل بياض شعره وانما صار اشمط ذا سواد وبياض
والثغام اذا احلس كان فيه بياض وغبرة بياض وذلك ان ما كان
منه باليبيس يبيض وما كان منه طريا لم يبيض وسوخالطه نفسه كما
صرح به الجوهري في حرف الميم وعلى هذا فالكاف من راسك مفتوح
لا مكسورة كما توهم وام الوليد منهوم محذوف اى ثغام
الوليد علاقة لانه منادى كانه يسبق الى بعض الاوهام قال
كقوله بينما نحن بالاراك معا   اذ اتى راكب على جمله اقول في
القاموس الاراك كسحاب لقطعة من الارض وموضع بعرفة قرب
نمرة وجبل لهذيل وشجر من الحمض يستاك به انتهى والكل في البيت
ممكن وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن المكرم ر
بالله ان جزت بوادي الاراك   وقبلت اغصانه الخضر فاك
فابعث الى المملوك من بعضها   فانني والله مالي سواك
قال في نحو قوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا
اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف اقول هذا البيت
لبنت النعمان بن المنذر وكان حقه ان يقول في قولها ولكنه ذكر
على ارادة من قال وقوله نسوس الناس اى نامرهم وننهاهم ونسيرهم الى
ما كانوا عليه من العز والملك والسوقة الرعية ووقع ننصف في
هذا المحل من نسخ المغني التي رايتها من الانصاف وفي كثير منها ننتصف
وقد انشده المص ثانيا في حرف الالف اى على غير ذلك ننصف
مكان ليس ننصف ونسوس مضارع ساس اى خدم وعلى هذا الوجه

انشده الجوهري في حرف الفاء في مادة نصف قال وقول
مهلهل لو بابانين جا يخطبها   رمل ما انف خاطب بدم
اقول مهلهل هذا بكسر الهاء الثانية وهو امرؤ القيس التغلبي
بن ربيعة اخو كليب وائل سمي مهلهلا لانه اول من هلهل الشعر
اى ارقه يقال هلهل النساج الثوب اذا ارق نسجه وهلهله
وابانان جبلان يقال لاحدهما متالع بضم الميم ومثناة فوقية
وفتح مهملة والآخر ابان فهو من باب التغليب كالقمرين ورمل
لطخ يعني ان هذه المرأة عزيزة القدر شريفة النسب لا ينالها مثل
هذا الرجل حتى انه لو جا يخطبها بهذين الجبلين العظيمين اى باهلهما
على حذف المضاف لم يلتفت اليه بل يشج وجهه ويسال دمه حتى يرمل به
انفه وعطاه قال وقول الاعشى متى ما تناخي عند باب
ابن هاشم تراحي وتلقى من فواضله ندى اقول المراد
بابن هاشم سيد الخلق وحبيب الحق سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد
المطلب بن هاشم صلوات الله وسلامه عليه وتناخي مضارع اناخ
مبنيا للمفعول اى تبرك ناقته واناخه ابركها وتراحي مضارع
ارحت من الاراحة مبنيا ايضا للمفعول والفواضل جمع فاضلة وهي
اسم للدرجة الرفيعة من الفضل كذا في القاموس والندى بفتح النون
والقصر الجود ولا يخفى ان ندى منصوب على انه مفعول يلقى فان
قلنا بان المقصور المنون يتعين حالة الوقف بالعوض منفصل
المنصوب وغيره تكون الالف في نحو هذا عصا وضربت بعصا بدل
لام الكلمة والتنوين محذوف وفي نحو كسرت عصا بدل التنوين في الحكي

بدل اللام محذوفة كتبت هنا في البيت بالالف وكذا اذا قلنا بواو
المازني في ان الالف بدل من التنوين في الاحوال كلها واما على
رأي ابي عمرو والكسائي في ان الالف بدل لام الكلمة في جميع الاحوال
فيكتب هنا ايضا بالالف لانه من ذوات الواو بدليل قولك دنوت
اذا جدت الا انه لو كان هنا ما هو من ذوات الياء كتب بالياء
قال ونعما الخاضر حرفا كان يحوجها دحه من الله عما
قليل مما خطيئاتهم اقول اثر المصنف التمثيل بخطيئاتهم
دون خطاياهم مع ان كليهما في القرآن متواتر لان التمثيل بخطيئاتهم
اظهر في زيادة ما من جهة ظهور الاعراب فيه بخلاف خطاياهم
قال وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء
اقول تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل رب
من حرف الراء قال وقوله في شعر مولانا ونعلم انه كما
الناس مجروم عليه وجارم اقول تقدم انشاده هذا
البيت والكلام عليه ايضا في الكاف المفرده قال وقول
الشاعر نام الخلي فما احس رقادي والهم محتضر لدي وسادي
من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي
اقول الخلي اي الخالي من الهم وهو خلاف الشجي قال المبرد يا
الخلي مشددة ويا الشجي مخففة قال وقد شددت في الشعر انشد
نام الخليون عن ليل الشجيينا شان السلاة سوى شان المحبينا
واحس بضم الهمزة من قولك احسست الشيء اي وجدت حسه والرقاد
النوم وقيل هو النوم مطلقا او بقيد كونه في الليل فلان حكاه

في القاموس ومحتضر بكسر الضاد المعجمة يقال احتضر الهم واحتضر
وحضر بمعنى كذا في القاموس والصحاح والوسادة والوسادة
المخدة وحكى صاحب القاموس تثليث حركة الواو والسقم بالضم
وسكون القاف وبفتحها المرض وشفني اي جعلني هزيلا نحيلا
ووسادي يحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر مرفوعا او مجرورا على انه
بدل اشتمال من ضمير المتكلم في لدي قال وقوله ولا سيما
بيوم بدارة جلجل اقول تقدم انشاد هذا البيت في فصل
سي من حرف السين المهملة وانشدناه هنا لصدره وتكلمنا على باقي
البيت ثم قال وفي الهيتيات للفارسي اقول
الهيتيات بكسر الهاء هي المسائل التي املاها ابو علي الفارسي بهيت
وهي بلد على الفرات قال ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل
على الحال المفردة وعدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفردة
اقول قد سلف الجواب عن هذين الاعتراضين في فصل سي
من حرف السين المهملة قال واذا قلت لا سيما زيد جاز جر
زيد ورفعه وامتنع نصبه اقول تقدم انه يمكن ان ينصب
باعني مضمرة وما نكرة بمعنى شيء اي ولا مثل شيء اعني زيدا قال
ونعما اذا الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن اقول هذا
تكرار حائد عن الغاية فانه تقدم الكلام على زيادة ما بعد الجازم
قال وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه اقول
وقع للزمخشري في الكشاف انه قال وما هذه ابهامية وهي التي اذا
اقترنت باسم نكرة ابهمته وزادته شياعا وعموما كقولك اعطني

كما يا ما ترى بها اي كتاب كان او صلة للتأكيد كالتي فيما نقضهم
ميثاقهم قال التفتازاني حاصله هنا قسيما للصلة دون المفصل
قسما من حروف الصلة مثلها في فيما نقضهم وكانه مال هنا الى انه
اسم على ما نسبوا اليه البعض يعني مثلا هنا مثلا اي مثل وينفرع على
الابهام الحقارة مثل اعطه شيئا ما والفخامة مثل لامر ما يسود
ما يسود اذا لم تجعل موصوفة والنوعية مثل اضربه ضربا ما وفي
الجملة تؤكد ما افاده تنكير الاسم قبلها **قال** وقرأ رؤبة
بعوضة **اقول** رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة وهو بن العجاج
بن رؤبة قال الزمخشري وهو افصح العرب للشيح والقيصوم
المشهود له بالفصاحة وكانوا يشبهون به الحسن وما اظنه ذهب
هذه القراءة الا الى هذا الوجه وهو المطابق لفصاحته يعني
الاستفهام وفيه نظر لان القاري لا يذهب الى ما يختار بل الى ما
ينقله وليس له في القراءة اجتهاد والشيح والقيصوم نبتان من
نبات البادية والغرض من المصنف تحقيق انه بدوي لا المصنف نفسه
فان هذا من البيتين لا يمنعها الا دميون **قال** وذلك عند
البصريين والكوفيين على جعلها لما ايا مع عدم طول الصلة وهو
شاذ عند البصريين **اقول** اذا اعترف البصريون بشذوذه
لم يجئ بهم تخريج الفصيح عليه والذي ينبغي ان يقال الطول في الصلة
هنا موجود لا معدوم لان قوله فما فوقها من جملة الصلة فلا
عند البصريين كما انه لا شذوذ عند الكوفيين وانما جاء هذا من قبل
ادعاء ان الصلة هي بعوضة فقط وليس كذلك **قال** واذا

الاعشى

الاعشى مرتين في قوله اما ترينا حفاة بالا نعال لنا انا كذلك
ما نحفى وننتعل **اقول** المرزوقي ما زائدة بعد ان الشرطية
وزيادتها مثل الجملة الفعلية وجواب الشرط يحتمل ان يكون محذوفا
اي ان ترينا حفاة فهو امر غير مستنكر ويدل عليه انا كذلك
ما نحفى وننتعل ولا يكون هذه الجملة الاسمية جوابا لعدم اقترانها
بالفاء بل انما الثلاثة على الجواب المحذوف ويحتمل ان يقال لا
جواب وحذف الفاء من مثله شائع لانه محل ضرورة وفي بيت شاهد
وهو عدم توكيد الفعل بالنون من اما ترينا والشائع هنا التوكيد
فاما ترين من البشر احدا **قال** وامية بن ابي الصلت ثلاث
مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا
اقول فسر المصنف السلع والعشر بانهما ضربان من الشجر
وقال الجوهري السلع شجر والعشر شجر له صمغ وهو من العضاه
وقال في حرف اللام في مادة عال وقول الشاعر وعالت
البيقورا اي ان السنة الجدبة اثقلت البقر بما حملت من السلع
والعشر وانما كانوا يفعلون ذلك في السنة الجدبة فيعمدون الى البقر
فيعقدون في اذنابها السلع والعشر ثم يضرمون فيها النار ثم
يصعدونها في الجبل فيمطرون لزعمهم فيما زعموا قال امية بن ابي الصلت
يذكر ذلك سنة ازمة يحمل بالناس ترى للعضاه بها صرير الاعلى كوب
شوح ولا زرع طري ولا يسوقون باقر السهل للطود مهازيل خشية
ان يبوروا عاقدين النيران في ثكن الاذناب منها لكي تهيج النجورا
سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا

اذ منه شدة وقليلة الخير ويخيل وتخيل من قولهم خيلت السماء اذا
رعدت وبرقت وتهيأت للمطر ولم تمطر والنوء سقوط كانت العرب
تضيف المطر الى الكوكب الساقط تقول مطرنا بنوء كذا والنوء من منهيات
الشرع والطخرور بضم الطاء المهملة وسكون الخاء المعجمة اللطخ من
السحاب القليل والباقر جماعة البقر مع رعاتها والطخرور الجهال
دستود نهلك وفسر الجوهري التكنة بالسرب من الحمام قال لعل الجمع
تكن وهذا لا يليق ان يفسر به ما في هذا الشعر قال ويجاب
بانه يجوز ان يراد به الولد ففي الحديث اطيب ما اكل الرجل من كسبه
وان ولده من كسبه اقول او يجاب بان المراد بالمال
رأس المال وبما كسب الارباح او يراد بالمال الماشية وبما كسب
نسلها ومنافعها قال الزمخشري وكان ذا سابياء قلت السابياء
النتاج واما ما ذكر من ان المراد بما كسب ولده فهو مروي عن ابن
عباس وروي ان اولاد ابي لهب اجتمعوا عند ابن عباس رضي الله عنه
فتنازعوا واختصموا فقام ابن عباس ليحجز بينهم فدفعه احدهم فوقع
على فراشه وكان قد كف بصره فغضب وصاح اخرجوا عني الكسب
الخبيث قال والارجح فيما انزل على الملكين انها موصولة
عطف على السحر وقيل نافية اقول لم يظهر لي ترجيح احد القولين
على الاخر فتامله قال والارجح في لتنذر قوما ما انذر اباؤهم
النافية بدليل وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير اقول لم يتضح
لي كون هذا دليلا على انها نافية فان النفي في الاية ليس مسلطا على
انذار ابائهم والمنفي هنا ارسال النذير اليهم لا الى ابائهم ولم يجد

لابائهم

لابائهم فهلا ذكر فكيف يكون هذا دليلا على ذلك واظن ان المصنف
فهم من كلام الزمخشري ان هذه الاية تدل على ان ما في يس
نافية فساقه على مقتضى فهمه وذلك ان الزمخشري قال لما نقله
قوما ما انذر اباؤهم قوما غير منذر اباؤهم على الوصف ونحوه قوله
لتنذر قوما ما اتاهم من نذير من قبلك وما ارسلنا اليهم قبلك
من نذير فكأن المصنف ظن ان الزمخشري ساق الايتين للاستدلال
بهما على ان ما في الاية الاولى وليس في كلام الزمخشري ما يقتضي ذلك
بوجه وليس فيه اكثر من انه ساق الايتين للتنظير والله اعلم
قال وتحتمل الموصولة اقول قال الزمخشري
وقد فسر ما انذر اباؤهم على اثبات الانذار ووجه ذلك ان تجعل ما
مصدرية والتقدير لتنذر قوما انذار اباؤهم او موصولة منصوبة
على المفعول الثاني والتقدير لتنذر قوما ما انذره اباؤهم من العذاب
كقوله تعالى انا انذرناكم عذابا قريبا فان قلت اي فرق بين تعلق
قوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول متعلق
بالنفي اي لم ينذروا فهم غافلون على ان عدم انذارهم
هو سبب غفلتهم وعلى الثاني بقوله انك لمن المرسلين لتنذر
كما تقول ارسلتك الى فلان لتنذره فانه غافل فان قلت
فكيف يكونون منذرين غير منذرين لمناقضة هذا في الاي ما
الاخر قلت لا مناقضة لان الاي في نفي انذارهم لا
في نفي انذار ابائهم واباؤهم القدماء من ولد اسماعيل وكانت
النذارة فيهم فان قلت ففي احد التفسيرين ان اباهم

لم يبنه وادنو الطاهر بما تصنع به تلك اربدا بادوهم
الادنون دون الاباعد الى هنا كلامه وكان المصنف
رأى قوله في الشوا الدنو الطاهر يعني كونها للنفي فادعى كما
سبق انه الارجح وفي كلام الزمخشري ما يشير الى انه لا دلالة
في الآية التي اوردها المصنف على ما ادعاه فتامل قال
ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معدي كرب امرتك الخير فافعل
ما امرت به أقول هذا صدر بيت عجزه وقد تركتك
ذا مال وذا نشب ه وقبله ه فقال لي قول ذي رأي ومقدرة
مجرب عاقل نزه عن الريب ن المقدرة يحتمل ان يراد بها
اليسار فدالها مضمومة وانما وصفه بذلك لان ذوي اليسار
والثروة اقصد بمعرفة وجوه الانسان واحق بالدلالة عليها
ويحتمل ان يراد بها القدرة فلك في دالها الحركات الثلاث والنزه
بضم النون واسكان الزاي البعد والريب التهمة والنشب
بفتح النون والشين المعجمة فسره الجوهري بالمال والعقار وصاحب
القاموس بالمال الاصيل من الناطق والصامت يقول امرتك بامر
فيه الغناك فافعله فلا عذر لك في التخلف عنه وبعض شراح ابيات
المفصل نسب هذا الشعر لعباس بن مرداس قال وقليلا
في تعني النفي مثله في قوله قليل بها الاصوات الا بغامها أقول
هذا عجز بيت انشده المصنف بتمامه في فصل الا بالكسر والتشديد من
حرف الالف ومضى الكلام عليه هناك قال وسهل ذلك شيئا
ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظروف وقد

قال

قال نحن على فضلك مما استغنيناك أقول الظاهر
انه لا ينبغي ان يسهل عند المصنف ذلك ولا شيئا ما لانه صرح بان
هذا الاتساع في تقديم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص
بالشعر الكلام وغيره بل في افصح كلام وقد انشد المصنف هذا البيت
اولا في الفصل الثاني من الفصول الثلاثة التي عقدها لاذا في حرف
الالف وانشده ايضا في الباب الثامن في انشاء القاعدة التاسعة
قال والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين أقول بما
الجمع بينهما في الاية المذكورة ونفي تقليلا لا ما يؤمنون انهما على
ذلك التقدير حذف الموصوف وتقديم المعمول على محله وكلاهما على
خلاف الاصل لا انه لقائل ان يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين
في كلام واحد وقد السنة احيى الارض شباب الزمان ومثله كثير
قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبلك
أقول هذا مبني على ان قوله من قبل صلة الموصول وهو
ممنوع بل الصلة هي كان اكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق
بخبر كان لا مستقر على انه صلة فلا اشكال اذن على سيبويه و
على غيره من المحققين فائدة وفي احاديث الجهاد من صحيح مسلم
ان انسا يعني به النضر اخا الربيع غيبة بدرا قال لم يشهدها مع رسو
الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر فشق عليه قال اول مشهد شهده
رسول الله صلى الله عليه وسلم غيبت عنه وان اراني الله مشهدا فيما بعد
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرين الله ما اصنع فهاب
نقلد وقفنا للغاية صلة لما من قوله فيما بعد قلت يمكن ان يجعل

الظرف المذكور لغوا متعلق بما دل على كون الخبر حذف لدلالة المتقدم
عليه اى فى ما استهله بعده قال وقيل نصب عطفا على ان
وصلتها اى الم تعلموا اخذ ابيكم المواثيق وتفريطكم ويلزم على
هذا الاعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف اقول
لكن ثم من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم باطل وقد صرح به ابن مالك
فى التسهيل ومثله بعضهم بقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات
الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وقد صرح المصنف فى
حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر ان ائتمنتم وحذف ثم
عطف عليه اذا حكمتم او يقدر ويامركم اذا حكمتم فيكون على
الاخير من باب عطف الجمل قلت ويجاب على اية يوسف على طريقته
فى حذف الظرف والعطف عليه بان يقال التقدير فيها الم تعلموا
من قبل اخذ ابيكم الموثق ومن قبل تفريطكم فحذف الاول وعطف
عليه وقد اجاز قوم فى يعقوب من قوله تعالى فبشرناها باسحاق
ومن وراء اسحاق يعقوب فى قراءة بفتح الباء اى يكون مجرورا على انه
معطوف على اسحاق اى بشرناها باسحاق ويعقوب وضعفه الفارسى
بالفصل بين المتعاطفين كما ذكر المجرور وجعل مثله ضرورة كقول الاعشى
يوما تراها كشبه اردية العصب ويوما اديمها نغلا وذكر
جماعة من النحاة ان الفصل الممتنع هو الفصل بالاجنبى والفاصل
فى الاية والبيت غير اجنبى لان المعمولات كلها معمولة للفعل فلا
يمتنع العطف حينئذ وصحح بعضهم كلام الفارسى وفرق بين ضربت
زيدا امس وعمرا اليوم وقولنا ضربت امس زيدا واليوم عمرا بان

الفعل

الفعل اذا كان له معمولات احدهما ظرف والاخر مفعول به كانت
مرتبة المفعول به ان يتقدم على الظرف وان قدم الظرف عليه
فاتساع والنية به التاخير فحذف ذلك العامل واتيت منا بكون
حرف العطف لم يحتمل تقديم الظرف اتساعا كما كان يجوز من الفعل لان
الاصول يحتمل من التصرف والاتساع ما لا يحتمله الفروع وقد
ذكر ابو الفتح ما يدل على ان ابا على اعتمد فى تصحيح ذلك على ما
ذكرته قال قال ابو على ان ضربت اليوم زيدا وامس عمرا يضعف
للفصل بين الواو وما نصبته اذا كانت هى الان العامل قلت
له اذا كانت هى الان العامل فلم يقبح ضربت امس زيدا واليوم
عمرا الا ترى انك تقول مبتديا اما ضربت اليوم عمرا افلا يقبح
الواو عندك من ان تضرب فى انها الان العامل فقال هى وان
كانت العامل فانها مقامة مقام العامل الاصلى فضعف الفصل
عنها وان لم يضعف الفصل بين العامل الاصلى وما عمل فيه فضعف
ما اقيم مقام الشئ ان يجرى مجرى نفسه وهذا من نفيس الكلام
قال ونقول ما احسن ما كان زيد فما الثانية مصدرية
وكان زيد صلتها والجملة مفعول اقول قد يستشكل من حيث
ان الجملة هى قولنا كان زيد ليست بمفعول انما هى صلة الموصول
الحرفى والجواب ان ليس مراده بالجملة المصطلح عليه وانما
مراده المعنى اللغوى اى جملة الالفاظ وهو مجموع قوله
ما كان زيد هو المفعول قال من يأتى على خمسة اوجه
اقول هى بكسر الميم وسكون النون ويقال منا بالف فى الا

من

وهذه بها لا أصل عندنا للكسائي والفراء وشاهد ذلك
قوله: بذلنا مارن الخطي فيهم ۝ وكل مهند ذكر حسام ۝
منا أن ذر قرن الشمس حتى ۝ أغاب شريدهم قتر الظلام ۝
الخطي الرمح ومارنه ما فضل عن قصبه وذر أضاء وقرن الشمس أعلاها
وأول ما يبدو منها في الطلوع والشريد الطريد والمراد بقتر
الظلام شدة ظلمته وانتشارها شبه ذلك بالقتر واحد قترة
وهي الغبار قاله أبو حيان وخرجه أبو الفتح على أن منا مصدر
منى إذا قدر وأنه يستعمل ظرفا كخفوق النجم واعترضه المصنف
في حواشيه على التسهيل بأن الذي سمع من المادة ولا يسوغ أن يكون
منا بمعنى القدر بفتح القاف وسكون الدال لا بمعنى التقدير

قال: وفي الزمان أيضا نحو لمسجد من أول يوم أقول
قال الرضي وأنا لا أدري معنى الابتداء في هذه الآية إذ المقصود
من معنى الابتداء أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية
شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي
ابتدأ منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي
بها أصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من
الدار لأن الخروج ليس شيئا ممتدا إذ يقال خرجت من الدار إذا
انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس حدثا ممتدا
ولا أصلا للمعنى الممتد بل هو حدث واقع في ما بعد من هذا
معنى في من في الآية بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى
في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب

قال

قال: وفي الحديث فطرنا من الجمعة أقول وفي
الحديث أيضا من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط
قيراط فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط
قيراط ثم قال من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين
قيراطين ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى غروب الشمس
فاستعملت من للابتداء في الزمان في أربعة مواضع فإن قلت
علام ذا جاء الثاني من قيراط وقيراطين فإنه لا يمكن جعله
للأصالة وسقوطها هو ولا للتبعية إذ ليس شيء من التوابع قلت
هو مجرور بالتبعية ولا نسلم أنه ليس من التوابع بل هو توكيد وبيانه
أن الحكم المعلق بجماعة قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه
بكل فرد فرد والقصد هنا إلى الثاني كأنه قيل فأعطي كل واحد منهم
قيراطا قيراطا وأعطي كل واحد منهم قيراطين قيراطين ولما كان المقصود
هنا تعلق الحكم بكل فرد فرد التزم ذكر الثاني ليكون نصا على ذلك وبه
لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض فلا يرد أنه لو كان تأكيدا لجاز سقوطه
وقد نعود إن شاء الله تعالى إلى ذكر هذه المسألة في الباب الرابع عند
الكلام على أقسام الحال وقد وقع في حماسة لا أعلم ولم يحضرني من هو
قبل فيما قيل وفي الحديث أيضا ولنا حب الدبا من يوم سبته وقد أيضا
هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام والشواهد على ذلك كثيرة
جدا قال: وقال النابغة تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم
قد جربن كل التجارب أقول تخيرن مبني للمفعول من قول
الرجل تخيرت الشيء أي اصطفيته والأزمان جمع زمن وهو اسم للزمان

شيء

اسم لليل الوقت وكلية ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب قال
في القاموس وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر وجّهها ابوها جيشا الى المنذر
بن ماء السماء فاخرجت لهم مركنا من طيب فطيبتهم منه فقالوا يوم حليمة يسير
يضرب لكل امر متعالم مشهور والتجارب بكسر الراء جمع تجربة وهي مصدر
جربت الشيء اذا اختبرته وعرفته قال ما يفتح الله للناس من رحمة فلا
ممسك لها ما ننسخ من آية ننسها نأت بخير منها وهي مخصوصة في ذلك
في موضع نصب على الحال اقول اما في ما يفتح الله للناس من
رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لانه في محل نصب مفعول يفتح وهو
العامل وكذا ما ننسخ من آية واما ننسها نأت بخير منها فالظاهر ان
ننسها مبتدأ والحال لا تقع منه على الصحيح ويمكن ان يكون ذو الحال ضمير
المجرور به او يجعل ننسها من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا ايضا
مرجوح قال الزائد التعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا اقول
لم يمثل هنا بخطاياهم كما مثل هنا للزيادة مما كان المقصود منها الاشارة
على التعليل وسواء معنوي ظاهر في الآية سواء كان الاعراب
او مقدرا قال وقوله وذلك من نبأ جاءني اقول هذا
صدر بيت لامرئ القيس تحرم وخبرته عن ابي الاسود وقبله تطاول ليلك
بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر
الارمد الاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وحكى صاحب القاموس
فيها ايضا كاحمد واما الاثمد بكسر الهمزة والميم فحجر يكتحل به ومن ان
الخلي الخالي من الهم ولذا لم ينله الارق بما بتّه العائر العائر
القذى او الرطب الذي تلفظه العين وقيل الرمد قال وقول الفرزدق

بعضا

بعضا حيا وبعضا من مهابته اقول هذا صدر بيت عجزه فما يكلم
الا حين يبتسم وهذا من قصيدة مدح بها الفرزدق بعض ولد الحسين
بن علي رضي الله عنهما وذلك ان بعض الخلفاء الامويين قدم مكة للحج
نصب له كرسي بقرب الكعبة فجلس عليه ينظر الناس وهم يطوفون فجاء
ذلك الرجل الذي هو من ولد الحسين فافرج الناس عن طريقه في المطاف
وقابلوه بالاجلال والتعظيم فكره ذلك الخليفة فقال متجاهلا من
هذا الذي يعظمه الناس فسكت الحاضرون وقام الفرزدق فقال بديها
هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم ومن جملتها
مثل هذا البيت المدح فبلغ ذلك الممدوح فبعث له بجائزة فردها وقال
انما قلت ذلك لوجه الله تعالى قال ومتى تعلقت من بالجد تعكس
المعنى اقول لا يظهر لي ذلك اذ المراد بالجد سواء الحظ او الغنى
ولا شك انه حينئذ نافع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور
بالجد او بينفع وقال الجوهري اي لا ينفع ذا الغنى منك غناه وانما ينفعه
العمل بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى ويحتمل ان يكون من للابتداء
متعلقة بينفع او بالجد من قوله ذا الجد والمعنى لا ينفعه منك الجد انما
ينفعه التوفيق ولا ينفع ذا الجد منك جده الذي منحه وانما ينفعه التوفيق
منك حكاه التفتازاني عن العلامة وقد سوى ثم انه على تعليق مصدر
المجرور بينفع على لا ينفع ذا الجد جده وانما يكون منك وليس بشيء
قال واما فليس من الله في شيء فليس من هذا اقول لم يقم
دليل على صحة هذه الدعوى بل المعنى صحيح اذا اريد ليس في شيء بدل ولاية
الله اي ليس في شيء نافع متعلق به بدل ذلك قال وقال ابو مالك

في قول اي بحيلة ولم يدفق من البقول لاشتقاق المراد بدل البقول وقال
غيره توهم الشاعر ان المشتق من البقول وقال الجوهري ان الرواية
البقول بالنون ومن رواها للتصحيف والمعنى على قول الجوهري ما كل البقول
الا المشتق **اقول** الذي رايته في الصحاح في مادة نقل بالحرف
ما نصه ظن هذا الاعرابي ان المشتق من البقل هكذا يروى بالباء وانا
اظنه بالنون لان المشتق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم
على ان الرواية بالباء الموحدة وان عنده ظنا ان الكلمة بالنون وهنا ليس
فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف ثم انظر من اين جاء
الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه والنقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف
لما نبت في بزره لا في اصل ثابت وبضم النون ما يتنقل به على الشراب وفيه
فانه على ما حكاه في القاموس وذكر بعضهم ان الضم خطا والمشتق بضم الميم
الفوقية ونبت كجنة عنقا كذا في القاموس وهو معرب حشنة نافع للكبد
وذم المعدة والمغص والنكهة قلت اجاد بعض البغداديين وصفه
حيث يقول كانما المشتق الملوح حين بدا مستبقا في لطائف الطباشير
واللب ما بين قشره يلوح لنا كالسلك الطرز ما بين المناقير ه

قال وقال الاخر يصف عاملي الزكاة بالجود اخذوا المخاض
من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير افيلا **اقول** الامير بالمخاض
الحوامل من النوق واحدها خلفة ولا واحد لها من لفظها ومنه قيل
للفصيل اذا استكمل الحول ودخل في الثانية ابن مخاض والانثى ابنة مخاض
لانه فصل عن امه والحقت امه بالمخاض سواء لقحت او لم تلقح هكذا في
الصحاح وغلبة بغين معجمة ولام مضمومتين وبا موحدة مشددة مصدر غلب

وهو

وهو منصوب محذوفا اي غلبوا غلبة او باخذوا على تضمينه معنى لغلبة
ظلما مفعول لاجله او هو وغلبة حالان اي اخذوا غالبين ظالمين
قال وانتصاب افيلا على الحكاية لانهم يكتبون ادى فلان افيلا
اقول هذا انما يتم على تقدير الاطلاع على ان كتابا لصدقة
كتب فيها هذه العبارة والوقوف على تلك الكتبة ولعله يكتب الماخوذ من
فلان افيل او غير ذلك مما يكون فيه افيل مرفوعا لا منصوبا وكان المصنف
لم يجد لنفسه مساغا في البيت غير الحكاية ووجهه بدون اعتباره ظاهر
وهو ان يكون مفعولا ليكتب وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل
يرجع الى الماخوذ اي ويكتب الماخوذ افيلا يعني انه يصيره بالكتابة افيلا
على التضمين **قال** السابع مرادفة الى نحو يبيطرون من طرف خفي
قاله يونس والظاهر انها للابتداء او انه اريد كونا لطرفا له للنظر فمن
بمعنى الباء كما قال المصنف وان اريد ان الطرف مبتدا النظر منه فمن
لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران هو كلا ان اولى
ارادة المستعمل فتامله **قال** وانا لحل ما نضرب الكبش
ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم **اقول** انشد المصنف
صدر هذا البيت في فصل ما ونسبه الى ابي حية والشاهد ثم
وتكلمنا عليه هناك **قال** وفيه نظر لان المستفاد من العلم
فائما ومن بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من
في الاثنين للابتداء او بمعنى عن **اقول** نقرر ابتداء الغاية فيه
ان تمييز الشيء من الشيء انما يكون بعد الاختلاط فاذا قلت
ميزت الردي من الجيد فابتداء التمييز الذي هو الفصل من الشيئين

حصل من الجيد وان شئت قلت حصل من الردي وذلك انك
اذا قلت ميزت الجيد من الردي فانت آبنت افضل كل منهما حصل
من الحد الذي انتهى اليه الاخر ولهذا يصح ادخال من على ايهما شئت
من اتحاد المعنى **قال** الثالث عشر الغاية قال سيبويه وتقول
رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتدا والانتهاء
اقول هذا اسوا الذي حمل عليه المغاربة كلام سيبويه وهم
في الخلاف ذلك فقد ظاكر ابن السراج حقيقة المسألة انك اذا قلت
رايت الهلال من موضعي فمن لك واذا قلت رايت الهلال من خلل السحاب
فمن للهلال والهلال غاية لرؤيتك فلهذا جعل سيبويه من غاية في
قولك رايته من ذلك الموضع وعلى هذا مشى ابن مالك في التسهيل حيث جعل
للانتها وهو قول الكوفيين ودليل ابن مالك قولك تقربت منه فانه مو
تقربت اليه ودليلهم رايت الهلال من خلل السحاب وشممت الريحان من الطر
بدليل انه يجوز ان يقول من داري من خلل السحاب وشممت الريحان من داري
من طريق فيدل على ان من الثانية ليست للابتدا الغاية ومعنى مجرورها
غاية لمعنى مجرور الاولى فاستحال ادعا البدلية وتعين ان الثانية
للانتهاء وبعض المانعين ادعى ان ذلك على ان التقدير ظاهرا من خلل
السحاب وكاينا من الطريق فمن الثانية لابتدا غاية الظهور والكون
قال وزاد الفارسي الشرط لقوله ومهما يكن عنده امرئ من
خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم **اقول** يكن بالمثناة التحتية فيه
ضمير مذكر يعود الى مهما قال في الكشاف وحيث تكلم على وقالوا
مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها والضمير ان في به وبها راجعان

اليهما

اليهما الا ان احدهما على اللفظ والثاني انث على المعنى لانه في معنى
الاية ونحوه قول زهير وانشد هذا البيت قال اليمني فانه ذكر الضمير
في يكن حملا على لفظ مهما وانث الباقي حملا على معناه لانه في المعنى الخليقة
والخلق والخليقة واحد والتانيث في الاية والبيت جا بعد التبيين
بقوله من اية ومن خليقة الى هنا كلامه **قال** تبيين المفعول
بقولنا به هي عبارة ابن مالك مخرج لبقية المفاعيل **اقول** قال
ابو حيان ويزاد في ظرف ومصدر اتسع فيهما نحو ما سير من سير
شديد وما صيد عليه من يوم قلت هذا دخل في المفعول به
اذ كل منهما مفعول به على الاتساع وقد يقال عبارة ابن مالك على
القيد في قوله به وليست عين التقييد فلا يصح الحمل ضرورة ان
التقييد فعل المقيد القائم به والعبارة هي الملفوظ الذي هو
متعلق اللفظ فغير التقييد وجوابه ان العبارة اريد بها
التعبير عن القيد وهو عين التقييد فالحمل صحيح **قال** انها في
المعنى بمنزلة المجرور مع رب باللام وبفي ولا يجامعهن من **اقول**
قد يستشكل بانه قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهبت
من معه وقراءة من قرا هذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من
ويجاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند وليست مع التي يراد بها
مكان الاجتماع او زمانه ولا شك ان مع التي تجعل الواو بمعناها
في المفعول معه هي التي ليست بمعنى عند **قال** وتقديرها ليس
بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال لا **اقول** الاشتقاق
والانتقال ليسا ملازمين للحال وانما هما غالبان فلا يكون عدم

اشتقاق اية وانتقالها مبطلا لدعوى حاليتها مع انها يمكن ان تأول
بمشتق واما قوله ولا نظير فيه بمعنى الحال ممنوع **قال** والتنظير بما
لا يناسب فان اية في هذه ناقة الله لكم اية بمعنى علامة لا واحدة الاي
اقول قد يكون مراده التنظير في كون لفظ الاية وقع مبنيا حالا في
الموضعين لا في اتحاد المعنيين **قال** وتفسير اللفظ بما لا يحتمله
وهو قوله قليله او كثيره وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط من عمومه
لا من اية **اقول** ولقائل ان يقول واية تفيد العموم لوقوعها في
سياق الشرط وهي جائز من العام فيلزم عمومها **قال** واستدل
بنحو ولقد جاءك من نبا المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم **اقول** في كلام
حذف عاطف وليس من الجائل الذي يجوز فيه حذفه وقد
تعرض بعد هذا في المتن الى تخريج الاية الاولى على ما تقتضي
عدم الزيادة واما الاية الثانية فسيتنوه يروى ان من فيها
تبعيضية اى يغفر لكم شيئا من ذنوبكم واعترض بكونه مناقضة
لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وارد في امة محمد
عليه افضل الصلاة والسلام قال الرضى ولو كانا ايضا واردين
في امة واحدة لم يكن ثم مناقضة فان غفران بعض الذنوب
لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها
قال نكفر عنكم من سيئاتكم **اقول** في سورة البقرة ان تبدوا الصدقات
فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقرا فهو خير لكم ونكفر عنكم سيئاتكم
قرا نافع وحمزة والكسائي نكفر بالنون والجزم وقرا ابن عامر
وحفص بالياء والرفع وقرا الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة

بالاجماع

بالاجماع والمصنف حذفها وقد وقع له ايضا في فصل ما في قوله
تعالى في سورة الاعراف فبما اغويتني تلاها بدون فا وهل مثل
ذلك سائغ اولا هذه مسئلة مهمة اطنب فيها الشيخ بها الدين السبكي
في شرح مختصر ابن الحاجب الاصلي وها انا اذا اورد كلامه في
هذا المقام بجملته وان طال لما اشتمل عليه من الفوائد قال رحمه
الله اعلم ان هذا البحث مهم لم ار من تعرض له وهو مكان نفيس يجب
ان يتنزه عن سياق الجملة والذي يقتضيه النظر الصحيح ان يقال ان
كان ذلك في غير كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم
فالذي يظهر الاستدلال بالجملة من غير عطف مثل ان تقول زيد
قام عمرو وقعد بكر فتقول قام زيد وقعد بكر ويجيء بقول زيد
وقعد بكر ولو قلت قال زيد وقعد بكر ويجيء بقول زيد وقعد
بكر لم ينهض دليل المنع بان حرف العطف يتنزل من المعطوف
منزلة الجزء ولذلك تسكن له لام الامر وها الضمير عند ان حكايتها
من غير واو حسن اذ لا فائدة في ذكر حرف العطف الا مراعاة ما
بين الجملتين من كمال الاتصال وعدمه وقد يقصد الحاكي مجرد هذا
القول من غير مراعاة الجملة السابقة فربما كان بينهما اتصال اقتضى
العطف عند المتكلم دون الحاكي وقد يقال بامتناع هذا بالكلية
حتى يقوم عليه دليل الا ان يكون ثم معنى يقتضي رعاية الجملة
المعطوف عليها بالحكاية فلا باس حينئذ عند نطق المحكي
عنه بالجملة المعطوف عليها في كلامه فان كانت حذفت وقد في
كلامه مثل انه يقول زيد بل عمرو والجواب من قال زيد فتحكي

ذلك عنه بفعل تاتي بالحرف فتقول بل عمرو وتقول قام اما
هذا القسم فقد ظفرت في القران العظيم بما يدل لجواز كل من
الامرين فيه قال تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام
قال بل القوا وقال تعالى قال لهم موسى القوا فقد حكى الله تعالى
عنه عليه الصلاة والسلام قوله القوا تارة بحرف العطف
وتارة بدونه والقصة واحدة فان قلت فهل يدل ذلك على جواز
الامرين مع نطق المحكي عنه بالجملتين قلت لا دلالة فيه عليه فقد
يجوز ذكر بل في القسم السابق لحكاية جميع الفاظ المتكلم بخلاف
ذكر حرف العطف دون المعطوف عليه فانه ليس له معنى هذا
كله في حكاية كلام الواحد منا اما في كلام الله تعالى فلم ازل
اتتبع دليلا في ذلك الى ان ظفرت من السنة بما يقتضي جواز كل
من الامرين اما المقتضي لجواز الحكاية من غير ذكر حرف العطف
فاحاديث الاول قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحمر ما
انزل علي فيها شيء الا هذه الاية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال
ذرة خيرا يره كذا رويناه في صحيح البخاري في الشرب وفي الجهاد
وفي علامات النبوة وكذلك في مسلم وروايته بخط النووي
من غير فا وعزاه الى الصحيح ولكن ابن تيمية ذكره في المنتقى وعزا
لفظه لمسند احمد الثاني قوله صلى الله عليه وسلم من نسي
صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك
وتلا اقم الصلاة لذكري كذا رواه الشيخان الثالث روينا
في الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه ان رجلا اصاب من

امراة

امراة قبلة فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فنزلت
اقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات
الرابع قوله صلى الله عليه وسلم من اتاه الله مالا فلم يؤد زكاته
مثل له ماله شجاعا اقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة
ياخذ بلهزمتيه يعني بشدقيه ثم يقول انا مالك انا كنزك ثم تلا
هذه الاية لا يحسبن الذين كفروا يبخلون بما اتاهم الله من فضله
فهذه اربعة ادلة صريحة في جواز ذلك دون حرف العطف
واما الذي يدل لجواز الابتداء مع حرف العطف فاحاديث كثيرة
منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكي عن ربه عز وجل اعددت
لعبادي الصالحين ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على
قلب بشر اقرءوا ان شئتم فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين
ومنه قول عائشة رضي الله عنها في قصة الافك ما اجد لي ولكم
مثلا الا كما قال العبد الصالح فصبر جميل والله المستعان على
ما تصفون كذا هو في صحيح البخاري على انه في سيرة ابن
اسحاق بغير فا ومنها الحديث المتفق عليه كنا نتكلم في الصلاة
يكلم الرجل منا صاحبه وهو الى جنبه في الصلاة حتى نزلت
وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهانا عن الكلام ومنها
قول ابي بكر رضي الله عنه حين خطب الناس بعد وفاة النبي صلى الله
عليه وسلم وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل الاية
ومنها الحديث الوارد في دعاء الافاضة فانه فيه واغفر لنا وارحمنا
كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا افضتم من عرفات فاذكروا

الله الآية فهذه الأحاديث دالة لجواز الابتدا بالآية مع ما
قبلها من الفاء والواو العاطفتين وكيف يمكن التردد في
ذلك وكثير من الآيات المعطوفات نزلت في وقت متراخ
عن نزول الآية المعطوف عليها كقوله تعالى ولا تحسبن الذين
قتلوا في سبيل الله امواتا فان مقتضى الحديث ان نزولها متراخ
عما قبلها وحروف العطف من القرآن قطعا ولم تنزل مع الآية
المعطوف عليها قطعا فتحتم ان يكون نزل مع الآية المعطوفة
فاذا ابتدئ به في الانزال فكيف لا يبتدأ به في التلاوة
ولعل المعنى وجد برهان قاطع على ذلك فليتأمل وقد
علم بهذين الامرين جواز الامرين جميعا في القرآن لاستعمال
النبي صلى الله عليه وسلم كلا منهما وعلم جواز مثل ذلك في
كلام الناس اذا كان المحكي عنه مبتديا بحرف العطف طاريا
للجملة المعطوف عليها فان قلت هل يدل جواز الامرين في
القرآن على جوازه في غيره قلت اما ما دل على جواز الابتدا
بالآية الكريمة من غير عطف فانه يدل على جواز مثله
في كلام البشر وهو واضح مما سبق واما الدال على جواز
التلاوة مع حرف العطف فحرف العطف انما جعل وصلة في
بين المعطوف والمعطوف عليه فاذا لم يكن غرض في ذكر
الجملة المعطوف عليها كان حرف العطف في كلام الواحد
مناسبا نظر الاعتبار فان ذكره في الجملة المعطوفة لا فايدة
فيه ومع الجملة المعطوف عليها هي غير مذكورة ولا يسوغ ذلك

فقط

فقط ولا يدع حينئذ ان يكون في الحكاية ملغى اما القرآن
الكريم فهو كالكلمة الواحدة ونظمه مرعى لما فيه من الاعجاز
والتعبد به واقع ولا يمكن الغاء حرف العطف ولا يمكن الوقوف
عليه فلم يبق الا ان يكون مقرونا في التلاوة بالآية المعطوفة
والوصلة بين الحرف والمعطوف اشد من الوصلة بين الحرف
المعطوف عليه فالحق عند الاقتصار على الآية المعطوفة ولم يلحق
بالآية المعطوف عليها عند قصد الاقتصار عليها وقد تحرر
من ذلك جواز الامرين بالنسبة الى الآيات وان الغالب الابتدا
بالحرف وجواز الابتدا بالجملة المحكية من غير حرف العطف في غير
القرآن الكريم والتوقف في جواز الابتدا بحرف العطف اذا
كان المعطوف عليه ملفوظا به ولم ترد حكايته وقد نشأت
من هذه الفايدة لطيفة غريبة وهي ان المتكلمين على الوقف
والابتدا صنفوا في ذلك كتبا وذكروا الوقف الحسن والوقف
التام والوقف الكافي والوقف القبيح وقالوا كل موضع قبح
الوقف عليه فالابتدا بما بعده قبيح ان اوهم خلاف المراد
وخلاف المستحب وان لم يوهم ومن هذا البحث ظهر لنا موضع
يقبح الوقف عليه ولا يقبح الابتدا به ولا هو خلاف الاولى وانما
قلت ذلك لان الوقف بين حرف العطف والمعطوف لا شك في
قبحه فانه اشد من امور صرحوا بقبحها كالوقف بين المضاف والمضاف
اليه فهذا وقف قبيح لا محالة والابتدا بما بعده ليس بقبيح ولا خلاف
المستحب بهذه الادلة الثابتة وقد قال ابو بكر الانباري في

كتاب الوقف والابتدا ايم ا الوقف على الحكاية دون الحكي ولا على
قد ولما والا وثم لانهن حروف معان تقع الفايدة فيما بعدهن
ولا على او ولا وبل لانهن حروف نسق يعطفن ما بعدهن على ما
قبلهن انتهى وقوله لا يتم انما يعني به ان ذلك قبيح لانه ذكر اشيا
قبل هذه وقال لا يتم الوقف عليها ثم صرح بقبحها وعلى كل تقدير
علم ان ذلك الوقف غير تام والابتدا بما بعده حسن وهو وارد
عليهم فان قلت هل حروف العطف في ذلك على السوا قلت لا بل
هي متفاوتة فاقواها الفا لانها لفظا وخطا ثم الواو وثم لانها
كلمة مستقلة ولذلك اتفق القرا على التسكين للامر مع الفا في نحو فليمد
فلينظر واختلفوا في الواو وثم وجعلوا التسكين مع الواو حسن
منه مع ثم معللين ذلك بان ثم كلمة مستقلة ورايت في البسيط
للواحدي عند قوله تعالى فسواهن سبع سماوات وهو بكل شي
عليم ثم ان كلمة يمكن الوقوف عليها وافرادها عما بعدها بخلاف
الفا والواو واللام وهذا يوافق ما قلناه من قبح الوقف على
الفا والواو وللتي قوله يمكن الوقوف عليها ثم ان اراد انه ليس بقبيح
من جهة عدم تغير المعنى فصحيح وان اراد انه غير قبيح مطلق
فهو مخالف لقول القرا القبيح ما لا يعلم المراد منه وذلك اعم من ان
يتوهم منه خلاف المراد ويجهل المراد به فقط وذلك موجود في ثم
بل هو فيها اسهل منه في الوقف على المضاف الا انه ليس في كلامه
ان ذلك غير قبيح ومقصودنا من هذا ان هذه الاسلوب بين
تختلف رتبتها على حسب حروف العطف فكل ما دل على جواز

الابتدا

الابتدا دون الفا دل على جواز الابتدا دون غيرها من حروف العطف
ولا ينعكس وكل ما دل على عدم الابتدا بالمعطوف بثم دل على غيرها
بطريق الاولى بل لا نظير لها اكثر انفصالا من ثم المخالفة ما قبلها
لما بعدها فليتامل الناظر هذه المباحث فانها مشكلة يحتاج
اليها في العلم او العمل ولم يتعرض لها احد فيما وقفت عليه ولعل
ان نكشف القناع عنها ننبه بغوامضها كالتتمة لها اخذا من
ان ما سبق من جواز الابتدا من حروف العطف ومذهب الشافعي
رحمه الله وانا قلت ذلك لامرين احدهما صحة الحديث في ذلك
واذا صح الحديث فهو مذهبه والثاني اني رايت في الرسالة ما
نصه قال الشافعي قال الله تعالى وهو يحكي قول اخوة يوسف لابيهم
ما شهدنا الا بما علمنا الى وانا لصادقون فقد نطق الشافعي بالاية
من غير حرف العطف السابق عليها والسابق على وانا فدل على
ان ذلك رايه على بحث في ان الشافعي واصحابه من المحدثين هل
يقلدون في افعالهم واقوالهم من غير ان ينصوا على جواز ذلك
ليس هذا محله الناس اذا جاز الابتدا بحرف العطف
ننبه بل بذلك على الاطلاق سوا كان ذكر ذلك للاستدلال
ام لمجرد التلاوة وقد يقال تقتصر على مورد الدليل وهو عند
ذكر الاية لمجرد الاستدلال بها اما اذا قصد التلاوة فيجب
الابتدا بالحرف والفرق بين الحالين ان العاطف لما لم يكن له
مدخل في الاستدلال جاز الابتدا بما بعده لكيلا يتوهم ان له
مدخلا في الدليل والقاصد للتلاوة يبتدي بما لجة في تحصيله

لثوابه الثالثة حيث قلنا بجواز مثل ذلك في القرآن الكريم
فانما نعني به الجواز الشرعي وكذلك المتكلمون على الوقف
والابتدا يعنون به الشرعي حتى قال ابو عمرو الداني ان من
الوقف القبيح ما قد يودي الى الكفر ولكن لا نعنيه بحال المعنى
ويودي الى تحذير عنهم وحيث قلنا بالجواز او الامتناع
في كلام البشر فانما نعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من الحكم
بالجواز لغة الاثم الشرعي كالمن تعمد رفع المفعول ونصب
الفاعل في غير كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا نقول انه آثم ولا يأثم المتكلم بشي من اللحن
الا ان يقصد بذلك ايقاع السامع في غلط يودي الى نوع
من الضرر والافساد فعليه حينئذ اثم هذا القصد المحرم
الرابع اعلم ان ما سبق من الادلة على جواز الابتدا بالآية
الكريمة ليس فيه ما ادى الى قطع الهمزة هذا فيه نظر
واحتمال يجوز ان يقال لا فرق لان همزة الوصل من شانها
ذلك ويجوز ان يقال بامتناع مثله حتى يقوم عليه دليل الجواز
ان يقال لما كان حرف العطف مقتضيا لوصل هذه الهمزة لشدة
اتصاله بها فلا يلزم من جوازه لكن حيث لا يودي الى النطق بما لم
يكن منطوقا به عند العطف ان يجوز اذا ادى الى النطق به
ولا يرد على هذا جواز الابتدا بغير ذلك من همزات الوصل
لانه اذا ثبت جواز الابتدا احتجنا اليه وسيلة الى النطق بالساكن
والذي اوجب هذا البحث اني لم اجد في الحديث ولا شي من استعمال

الناس الابتدا بالا بقطع النطق بالهمزة فقد يتوقف فيه حتى يقوم
عليه دليل الخامسة وهي كالفرع عن المسألة السابقة اذا جاز
اسقاط العاطف عند الابتدا بالجملة المعطوفة فلو ان المتكلم حكى
الجملتين فهل يتعين ذكر حرف العطف او يجوز تركه كان يقول
زيد قام عمرو وقعد بكر هذا اولى بتخييل الامتناع من الصورة
السابقة لان والذي قد يتبادر الى الذهن امتناع ذلك لدلالة
الحكاية على هذا الوجه على عدم تعاطف الجملتين في كلام المحكي
عنه بخلاف ما سبق فان ذكر الجملة المعطوفة مجردة عن عاطف
فيها ابتدا لا يدل على العطف وعدم الدلالة عليه اعم من الدلالة
على عدمه لكن قد وجدت في القرآن الكريم ما قد يشهد بالجواز
قال الله تعالى حكاية عن فرعون قال آمنتم له قبل ان آذن لكم انه
لكبيركم الذي علمكم السحر فلسوف تعلمون لاقطعن ايديكم لكن قد يعترض
على هذا الجواز ان يكون وقع من فرعون كل من الكلامين ولذلك
وقعت قصة فرعون وحكاية كلامه في القرآن على انحا متعددة
كقوله تعالى ولاصلبنكم وقوله تعالى ثم لاصلبنكم وكذلك في
قصة ثمود قال تعالى انما انت من المسحرين ما انت الا بشر
وقال تعالى انما انت من المسحرين وما انت الا بشر وهذا اصرح
من فلاقطعن لجواز ان يقال هذه الفا هي الداخلة على فلسوف
تعلمون فان قلت فهذا وارد عليك فيما تقدم من الاستدلال
بقوله تعالى قل بل القوا وقوله تعالى قال لهم موسى القوا فهلا
قلت فيه باحتمال جريان القولين في وقتين قلت لان فرعون

في مقام التهديد للسحرة والتوعد لهم وهو مقام تأكيد فلا يبعد تعدد
وعيده لهم بألفاظ مختلفة الأساليب أما قول موسى عليه الصلاة
والسلام بل ألقوا فليس فيه هذا المعنى فالذي يترجح أو يحصل القطع
به أنه لم يكن الأمر واحدة وإنما قلت يترجح ذلك لأن موسى عليه
السلام مبالغة في التسفيه وإقامة الحجة عليهم وإشارة إلى
أن ما عنده من المعجزة لا يتطرق إليه خوف الفوات بخلاف
ما عندهم من السحر وهو بإذنه لهم بالبداءة بالإلقاء لم يكن لهم حاجة
إلى الإذن ثانيا واستبدادا آخر لا يدرون ما رواه وإنما قلنا أو
يحصل القطع بأنه لم تتكرر منه هذه المقالة لأمرين أحدهما أنه لو
قال القوا مرة أخرى فلا جائز أن يكون ذلك قبل قولهم إما أن
تلقي إذ لا يحتاجون بعد قولهم له القوا إلى هذا فلا جائز أن يكون
بعد قوله بل ألقوا لأن الآية الكريمة دلت على أن الإلقاء وقع عقيب
قوله بل ألقوا لقوله تعالى فإذا حبالهم الآية فإن قلت إن الفاء
وإذا الفجائية تقتضي التعقيب الثاني أن ذلك لا يمكن وقوعه إلا
في جواب كلامهم لأمر يفضي عنه المحال ولا يخفى على الذكي المتأمل
السادسة وهي أيضا كالفرع على المسألة لعلك تفهم مما الحكم في
عكس هذه الصورة وهو ذكر الآية الكريمة التي ليست معطوفة
بالحرف على الكلام سابق ليس من الفرع أي مثلا أن تقول
الشكر لله والحمد لله رب العالمين الآيات فامثل بها الثلاث وع
فالجواب أن هذا الفرع أيضا لم أر فيه نقلا وقد وجدت من
السنة ما يشهد للجواز فيه وهو كتاب النبي صلى الله عليه وسلم

الى

إلى هرقل فإن فيه فإن توليت فعليك إثم الأريسيين ويا أهل الكتاب
تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم لا يقال يحتمل أن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يرد التلاوة بل أراد مخاطبتهم بذلك لأمرين أحدهما
أن العلماء رضي الله عنهم استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة
الآية والآيتين إلى أرض العدو ولولا أن المراد التلاوة لما صح
الاستدلال والله أعلم وثانيهما أقوم البيان أنه لو كان كذلك
لقال صلى الله عليه وسلم فإن توليتم وفي الحديث فإن تولوا فقولوا
اشهدوا بأنا مسلمون وإذ ثبت هذا الاستعمال فيحتمل أن يقال
فيه بتقدير جملة محذوفة والمعنى وقرأ يا أهل الكتاب تعالوا
إليها كلامه رحمه الله قال ولقول عمر بن أبي ربيعة وينمي لها
حبه عندنا فما قال من كاشح لم يضر قول وينمي يزيد يقال نمى
ينمي وتمانيموا والكاشح الذي يضمر لك العداوة وبكسر الضاد
المعجمة وتخفيف الراء مضارع ضار ضيرا بمعنى ضر واستدلال
الكوفيين بهذا البيت لا يصح على الفارسي لجواز أن تكون ما شرطية
وتقدم الشرط عنده مسوغ للزيادة كتقدم النفي وأخويه قال
وجوز الزمخشري في وما أنزلنا على قومه الآية كون المعنى
ومن الذي كنا منزلين فيجوز زيادتها مع المعرفة قول لم أر هذا
في الكشاف في تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل ما يقتضي
أنها من قوله وما جنود السماء كما فعل يوم بدر والخندق
فإن قلت وما معنى قوله وما كنا منزلين قيل معناه وما كان
يصح في حكمتنا أن ننزل في إهلاك قوم حبيب جندا من السماء

وذلك لان الله عز وجل اجرى هلاك كل قوم على بعض الوجوه دون
بعض وما ذاك الا بنا على ما اقتضته الحكمة واوجبته المصلحة
الا ترى قوله فمنهم من ارسلنا عليه حاصبا ومنهم من اخذته الصيحة
ومنهم من خسفنا به الارض ومنهم من اغرقنا فان قلت فلم انزل
الجنود من السماء يوم بدر والخندق قال فارسلنا عليهم ريحا
وجنودا لم تروها بالف من الملائكة مردفين بثلاثة الاف
من الملائكة منزلين بخمسة الاف من الملائكة مسومين قلت
انما يكفي ذلك ملك واحد فقد اهلكت مداين لوط بريشة من جناح
جبريل وبلاد ثمود وقوم صالح بصيحة ولكن الله فضل محمدا صلى
الله عليه وسلم بكل شي على كبار الانبيا واولو العزم من الرسل
فضلا على حبيب النجار واولاه من اسباب الكرامة والاعزاز
ما لم يوله احدا فمن ذلك انه انزل له جنودا من السماء فانه اشار
بقوله وما انزلنا وما كنا منزلين الى ان انزال الجنود من عظايم
الامور التي لا يوهل لها الا مثلك وما كنا نفعله بغيرك هذا
كلامه برمته وانت تراخيا لما نقله المصنف عنه في هذه
الاية ولعله وقف له على ذلك في موضع اخر والله تعالى اعلم
قال وقال المخالفون التقدير قد كان هواي كاين من جنس
المطر اقول يعني ان ما كان وهو كاين ومن مطر ظرف مستقر
في محل نصب على الحال من ذلك الضمير لا صفة لكاين المقدر على
ما قد يتوهم من ظاهر هذا التقدير واجاب بعض المخالفين
ايضا بانه وارد على سبيل الحكاية كانه قيل هل كان من مطر

فقيل

فقيل قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة
في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان قال واجيب بانهما
عنى بهما مبلغين في الظرفية وانهما في الاصل صفتان للزمان
اقول وايضا فالقبلية والبعدية لا تختصان بالزمان بل
تكونان للمكان ايضا كما تقول داري قبل دارك او بعدها
فلهذا سهل دخول من عليها عند المجوزين قال وسياتي ان
كنتم لا سعدى بمن اقول كانه رحمه الله نسي ان يوفي بما وعد
فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان كنتم لا سعدى
بمن والامر كما قاله يدل له قوله تعالى ولا يكتمون الله حديثا
وقال الشاعر كميتك ليلا بالجومين ساهرا وهمين همّا
مستكنا وظاهرا احاديث نفس تشتكي ما يريبها وورد
هموم لم تجد منها مصادرا ليلا مفعول فيه على حذف مضاف
اي امر ليل ورايت بخط شيخنا الشيخ شمس الدين الغماري
احد تلامذة ابي حيان ما نصه بالجومين حال منه ساهرا
حال من الفاعل وهمين عطف متقدم على احاديث واحاديث
بدل من المفعول الثاني لكميتك والاول الكاف ولا يكون
ظرفا لانه لا يريد كميتك في ليل بالجومين بل مفعول به
بتقدير امر ليل وحديث ليل انتهى قلت الظاهر ان بالجومين
صفة لا حال ولا حاجة بنا الى ان نجعل همين معطوفا مقدما
على المعطوف عليه مع ما فيه من الشذوذ اذ يمكن ان نجعله
معطوفا على ليلا والمعنى كميتك حديث ليل كاينا بالجومين

وهمين اخرين ويجعل احاديث الاسانيد لامن هذين المتعاطفين
امنصوبا باضمار اعني ويجوز رفعه على ان يكون خبر مبتدأ
محذوف ومن هنا تطرق الشيخ بهاء الدين السبكي الى
الاعتراض على صاحب التلخيص حيث قال ان تقدم بعض
معمولات الفعل على بعض قد يكون لان في التأخير اخلالا
ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه
فانه لو اخر من ال فرعون لتوهم انه من صلة يكتم فقال
الشيخ بهاء الدين هذا غير صحيح لان هذا الوهم انما يتجه
ان لو كان هذا الفعل يتعدى بمن وليس كذلك فانه يتعدى
بنفسه فهذا الوهم ليس له مجال وما وقع في كلام الناس من
من تعديه كتم بمن فالظاهر انه لا اصل له قلت ليس في
كلام صاحب التلخيص تصريح بان كتم يتعدى بمن انما فيه
انه على تقدير التاخير يتوهم ان من ال فرعون صلة ليكتم
وهو صحيح على ان يكون من تغلبيه وهذا يمكن دفعه وهو
محل بيان كونه هو في نفسه من ال فرعون والله اعلم باب
ولا يتقيد جواز ذلك بان تتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل
من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه اقول الذي قاله ابن مالك
في التسهيل في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة لذلك ما
نصه ويكثر قيام من المقرونة بالواو مقام النافي فيجابا
لا قصدا للاعجاب انتهى وهذا نحو ومن يغفر الذنوب الا
الله ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه اذ لو قدر

ان التركيب كان في الاصل هكذا ولا يغفر الذنوب الا الله
ولا يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه فقامت من المذكورة
مقام النافي اصح والمعنى المراد حاصل وبهذا لا يتوجه نقض
المصنف باية الكرسي لان من الاستفهامية فيها وان اشربت
معنى النفي الا انها ليست قائمة مقام النافي اذ لا يصح ان يكون
الاصل لا ذا الذي يشفع عنده الا باذنه حتى تعاد ايضا فقامت
مقام حرف النفي على انه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي انها
لا تقوم مقام النافي الا بشرط ان تقترن بالواو فان كان
المصنف اشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع في التسهيل
فهو غير مستقيم كما عرفت وان اشار الى كلام اخر وقع لابن
مالك في غير التسهيل فهو متجه ولكن الشان في وجوده والله
اعلم بحقيقة الحال باب ولهذا ادخلت عليها رب في نحو
قوله ورب من انضجت غيظا قلبه ۔ قد تمنى لي موتا لم يطع
اقول انضاج اللحم جعله بالطبخ مستويا يمكن اكله ويحسن
وهو هنا كناية عن الكمد الحاصل للقلب واستعارة شبه تحمية
القلب واكماده بانضاج اللحم الذي يوكل وغيظا مصدر غاظه
اذا اغضبه قال ابن السكيت ولا تقل اغاظه كذا في الصحاح
ووقع في القاموس انه يقال غاظه وغيظه واغاظه وهو
منصوب في البيت اما على انه مفعول لاجله اي انضجت قلبه
لاجل غيظي اياه او على انه تمييز عن النسبة اي انضج غيظي
اياه قلبي ومحل مجرور رب رفع على الابتداء والخبر اما قد

تمنى ولم يطع حبرئان واما لم يطع وقد تمنى صفة **قال**
وقول حسان ابن ثابت رضي الله تعالى عنه فكفى بنا فضلا على من
غيرنا حب النبي محمد ايانا **اقول** من انشاد هذا البيت في
البا المزيدة وسيأتي قريبا انشاد صدره والباء من بنا زائدة
في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا
ان يحدث بكل ما سمع وفضلا حال وتنوينه للتفخيم وحب النبي
فاعل اي كفانا حب النبي حالة كونه فضلا عظيما ولا يصح
نصب فضلا على انه مفعول ثان لكفى لفساد المعنى **قال**
وقال الفرزدق اني واياك اذ حلت بارحلنا كمن بواديه
بعد المحل ممطور **اقول** حلت نزلت يقال حل المكان وحل به
يحل ويحل بكسر وضم والارحل هنا جمع رحل وهو مسكن الرجل
والجار والمجرور والظرف كلاهما متعلق بممطور وهو صفة
من المجرورة بالكاف **قال** فخرجهما على الزيادة وذلك الذي
لم يثبت **اقول** يمكن ان يخرج بيت الفرزدق على ان من موصولة
حذف صدر صلتها اي كالذي هو ممطور بواديه بعد المحل
فممطور خفض على انه خفض للجوار المخفوض **قال** وقال الزمخشري
ان قدرت ال في الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون
النبي او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى
تامل **اقول** قال ابن المنير في تفسيره يحتمل ان يكون راى
ان العهد بالموصولة اشبه لان تعريف الموصول عهدي
واما اذا كانت اللام للجنس فلا عهد ولا تعريف فناسب ذلك

الموصوفة

الموصوفة فاستبعد ان يكون المنكر بعض المعهود وقال التفتازاني
في حاشيته على الكشاف فان قلت ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز
ان يكون موصولة على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد
قلنا مبناه على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فان الجنس
لابهامه يناسب الموصوفة لتنكيرها والعهد لتعيينه يناسب
الموصولة لتعريفها وهذا قريب مما قاله ابن المنير واما الاستعمال
فلان الشايع في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل بعضا
من المعهود كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي والقرآن
يفسر بعضه بعضا وقد يقال ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم
بابعاضه فيكون باقية على التنكير فيكون المعبر عن البعض هنا
نكرة موصوفة وعهد الكل يستلزم عهد ابعاضه فتكون موصولة
وهذا البعض تسليمه انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة والا فلا
امتناع في ان يعبر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد الى
تعيينه وفي ان يتعين بعض من الجنس الشايع فيعبر عنه بلفظ
المعرفة **قال** وذلك عند ابي علي قاله في قوله ونعم من هو في سر
واعلان **اقول** هذا عجز بيت صدره فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه
وقبله وكيف ارهب امرا او اراع له وقد زكات الى بشر بن
مروان وقد انشد المصنف الصدر الاول في اوايل الباب الثالث
وانشد البيتين بكمالها ثمة حيث ترجم بقوله هل يتعلقان
بالفعل الجامد وسيأتي الكلام عليه هناك **قال** ويحتاج
الى هذا لكون مخصوصا بالمدح **اقول** ويحتاج الى تقدير هو

رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف فان قلت هو كلمة
اريد بها لفظها فهي علم فكيف وصفت بقوله ثالث وهو نكرة
قلت قد سبق نظيره واسلفنا ان العلم قد ينكر كما في قولك مررت
بسيبويه وسيبويه اخر اي ورجل اخر مسمى بسيبويه كذلك
هذا اي ومحتاج الى لفظ ثالث مسمى بهو قال وقوله يا شاة
من قنص لمن حلت له اقول هذا صدر بيت لعنترة عجزه حرمت
علي وليتها لم تحرم • يتعجب من حسنها وجمالها والشاة كناية عن
المراة • قيل اراد بها زوجة ابيه يقول حرم علي تزوجها لتزوج
ابي اياها وليتها لم تحرم اي ليت ابي لم يتزوجها حتى كانت تحل
لي وقيل اراد انها حرمت عليه باشتباك الحرب بين قبيلتها و
قبيلته فتمنى الصلح وعدم الحرب بين القبيلتين ليتاتى له تزوجها
وقد انشدني شيخنا شمس الدين الغماري رحمه الله اجازة قال
انشدني ابو حيان قال انشدنا ابو جعفر ابن الزبير قال انشدني
القاضي ابو حفص عمر بن عمر الفاسي لنفسه وقد اهديت له
جارية فوجدها ابنة سرية كان قد اشتراها فردها وكتب
الى مهديها يا مهدي الرشا الذي الحاظه • تركت فؤادي
نصب تلك الاسهم • ريحانة كل المنى في شمها لولا المهيمن واجتناب
المحرم • ما عن قلى صرفت اليك وانما صيد الغزالة لم يبح للمحرم
ان الغزالة قد علمنا سرها قبل المهاة ولسنا لم نعلم يا روح
عنترة يقول وشعره ما شعره وشدا ولم يتكلم يا شاة من
قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم قال وقوله الا الزبير

سنام المجد قد علمت • ذاك القبايل والاثرون من عددا اقول
المراد بالزبير هنا الزبير بن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه
وسلم وابن عمته صفية وابن اخي خديجة واول من سل سيفا في
سبيل الله استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين في جمادى الاولى
وسنام المجد بفتح السين المهملة اعلاه استعير من سنام البعير
وعلمت بمعنى عرفت والا لزم حذف المفعول الثاني والمراد بالقبايل
قبايل العرب الواحدة قبيلة وهم بنو اب واحد والاثرون الاكثرون
قال الجوهري والثروة كثرة العدد وهو معطوف على سنام
المجد لا على القبايل فيهما قال بدليل قول زهير ومهما يكن عند
امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم اقول مر انشاد
هذا البيت والكلام عليه في فصل من الجازمة قال واستدل
بقوله قد اوبيت كل ماء فهي ضاوية • مهما تصب افقا من بارق
تشم اقول اوبيت منعت من باب الافعال يقال ابي فلان
الماء اي منع من شربه وابيته انا بالمد اي منعته شربه وضاوية
ضعيفة والبارق سحاب ذو برق وتشم تنظر الى البارق ابن
مطر قال واما مبتدا واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر
وانت ضميرها لانه الخليفة في المعنى اقول هذا ظاهر في ان
تكون بالمثناة الفوقية وقد اسلفنا كلام الزمخشري فيه وكلام
اليمني وهو صريح في انه بالمثناة التحتية وذلك خلاف ما قاله
المصنف ولعل فيه روايتين بالتحتية والفوقية قال كقوله
لما نسجتها من جنوب وشمال اقول هذا عجز بيت لامرئ القيس

بتوضيح فالمقراة لم يعف رسمها ❊ وقبله مطلع المعلقة وهو قوله
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ❊ بسقط اللوى بين الدخول
فحومل توضيح والمقراة بكسر الميم موضعان ولم يعف لم يمح رسمها
ما الصق بالارض من اثارها والجنوب ريح تخالف الشمال
مهبها من مطلع سهيل الى مطلع الثريا كذا في القاموس وفيه
ايضا والشمال بالفتح ويكسر الريح التي تهب من قبل الحجر وما
استقبلك عن يمينك وانت مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين
مطلع الشمس وبنات نعش او من مطلع الشمس الى مسقط النسر
الطاير ويكون اسما وصفة ولا تكاد تهب ليلا وتقال فيها شمال
بهمز ساكنة فهمزة مفتوحة كما في البيت ولتنسج الريحين الدار
اختلافهما عليها فهذه تستر الاثار بالتراب والاخرى
تكشف عنها فلا يذهب الاثر وقيل معناه لم ينمح بسبب محوها
في نسج الريح بل له اسباب كمر السنين وترادف الامطار وغير
ذلك وقيل بل معناه لم يعف رسمها من قلبي وان نسجوها الريحان
والاستشهاد بهذا البيت من حيث انه انث الضمير العايد
على لما نسج بالمونث وهو الريح الجنوب والشمال كما انث الضمير
العايد على مهما لما فيه من المونث وهو خليفة قال وهي بسيطة
لا مركبة من مه ومن الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزايدة ثم
ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا لزاعمي ذلك
اقول القول بالبساطة مذهب الجمهور والقول الثاني مذهب
ولا اعرف قايله والقول الثالث مذهب الخليل قال المصنف

في

في حواشيه على التسهيل ينبغي لمن قال بالبساطة ان يكتبه مهما بالالف
ولمن قال اصلها ماما اي يكتبها بالالف ايضا وكذا اذا قيل اصلها
مه وما قبله ومهما اعم من ما لانها بمعنى اي شيء من الاشياء حقيرا وكثيرا
قليلا او كثيرا بحيث لا يخرج عنه البعض ولا يستثنى قال التفتازاني
وانما اختلفوا انه هل قيل كلمة براسها موضوعة لزيادة التعميم نوحدة
كلمات ام هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البنا
للزيادة في المعنى وقيل بمعنى اكفف وما هي الشرطية والمعنى
اكفف عن كل شيء ما تفعل افعل فيفيد انه ما من شيء تفعله الا
وانا افعله عموما من قيد الخالي عن الامر بالكف عن كل شيء
فالشرطية ههنا المناسبة وقيل الخليل اصلها ماما على ان الاولى
هي الشرطية والثانية ابهامية متصلة بها لزيادة التعميم
كما في متى ما واينما وغير ذلك قال وانشد لحاتم وانك مهما
تعط بطنك سوله ❊ وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا اقول حاتم الكريم
هو حاتم ابن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور
والبغدادي القحطاني وهذا البيت من الحكم فان الانسان متى
ما الزم بطنه فاعطى لها كل ما تشتهيه من المطاعم والمشارب
وقع في الجهد ودواكله ما يذم عليه شرعا وكذا من مال مع
فرجه فاعطاه له كل ما تشتهيه وقع في الزنا بالاناث فنال الذم
وبالاثم والسول بضم السين واسكان الهمزة ويخفف بابدالها
واوا هو ما تسأله الانسان قال واستدلوا عليه بقوله مهما لي
الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه اقول هذا بيت واحد

سقني من بحر السريع من عروضه الاولى المطوية المكشوفة وضربها
الثاني المماثل لها وقد جرى انشاد هذا البيت والكلام عليه
في فصل اليا المفردة **قال** المشكل قول الشاطبي رضي الله
تعالى عنه ووجه ومهما تصلها او بدات براة **اقول** هذا صدر
بيت عجزه لتنزيلها بالسيف لست مبسملا • ولست مبسملا جواب
الشرط حذف منه الفا ضرورة وهو خبر في معنى النهي اي فلا
تبسمل وقوله لتنزيلها بالسيف تعليل لترك البسملة وبالسيف
ظرف مستقر في محل نصب على الحال من المضاف اليه في قوله
لتنزيلها اي ملتبسة بالسيف يشير الى ما روي عن ابن عباس
رضي الله عنهما انه سال عليا كرم الله وجهه لم يكتب في براة
بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسملة امان وبراة ليس
فيها امان نزلت بالسيف فان قلت بماذا يتعلق لتنزيلها اذ
يمتنع ان تعلق بمبسملا لانه لا دلالة لها على الحدث ولو سلم
ان لها دلالة عليه امتنع لوقوعه جوابا للشرط ولا يتقدم
ما في حيزه عليه قلت يتعلق بمحذوف اي ترك ذلك لتنزيلها
بالسيف والجملة معترضة بين الشرط وجوابه **قال** فان قيل
قد رسمها واقعة على براة **اقول** لك اثبات التنوين في على
براة لغرض الحكاية وتكون حركته حركة نصب محكية ايضا
وفتحة الاعراب مقدرة ولك ترك التنوين معرضا عن
الحكاية فتكون الفتحة الملفوظ بها فتحة اعراب وهي علامة
للجر هنا اذ براة اريد بها اللفظ فهي علم فيه تا التانيث فتمنع

من

من الصرف وهذا ظاهر لا خفا به **قال** وهذه خلافها في قوله
ومهما تصلها مع اواخر سورة **اقول** هذا صدر بيت من الشاطبية
ايضا عجزه فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا والاواخر صفة لكلمات
لكنه جمع في موضع مفرد اي باخر سورة وقوله فلا تقفن الدهر
جواب الشرط وهي نهي نصب فتثقلا في جوابه باضمار ان بعد
الفا والدهر ظرف وفيها ظرف معنى ومعنى فتثقل اي فتستثقل
وتبرم بك لان البسملة بين ثلاثة اوجه احدها ان تقف
على اخر السورة ثم تقف على البسملة لان الوقف عليها تام ان
اعتقد ان البسملة اية من السورة وان لم يعتقد فالوقف
اكد والثاني ان تصل اخر السورة بالبسملة والبسملة باول
السورة لان وصل القرآن بعضه ببعض جائز الا ما يؤدي وصله
الى القبح كوصل انهم اصحاب النار بما بعده وهو قوله تعالى
الذين يحملون العرش والثالث ان تقف على اخر السورة ثم تصل
البسملة باول السورة وتقف عليها ثم تبتدي بالسورة فغير
جائز **قال** واما هنا فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير واي
وقت تصل براة او مفعولا به حذف عامله **اقول** لا يتعين ذلك
بل يجوز ان يكون عبارة عن المصدر ويكون في محل نصب فتصل
على انها مفعول مطلق بمعنى اي وصل تصل سوا كان باخر
سورة او باخر اية من اي سورة كانت وقول بعض شارحي
الشاطبية ان المراد وصلها باخر الانفال قصور **قال**
على حد قوله • اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا

فكن في الغيب احفظ للود قول هذا مما يستدل به ابن مالك
على انه يجوز اضمار الفضلة المستغنى عنها مع العامل الملغى نحو
ضربته وضربني زيد وهو دليل لظاهر الجمهور يوجبون الحذف
لانه يلزم عليه الاضمار قبل الذكر لا لحاجة اذ الغرض انه مما
يجوز حذفه ولم يوجبه ابن مالك بل قال الحذف اولى والاثبات
قليل والبيت شاهد لرأيه كما تقدم مع قال اسم بدليل التنوين
في قولك معًا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه
وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي قول وجه الاستدلال انها
لا تخرج عن المعاني الثلاثة المذكورة بعده في المتن فحيث تكون
اسما لموضع الاجتماع او لزمانه يجوز ان يلحقها التنوين وهو اية
الاسمية وحيث تكون اسما مرادفا لعند يجوز ان تدخل عليها
من الجارة لحكاية سيبويه لذلك المثال وقراءة بعضهم هذا ذكر
من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من ودخول الجار على كلمة دليل
على انها اسم قال وتسكين عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافا
لسيبويه قول غنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون قال الجوهري
ابو حي من تغلب بن وائل ابو حي وفي تميم ربيعتان وربيعة ابو حي
من هوازن واقتصر في التسهيل على حكاية هذه اللغة عن
ربيعة فقال وسع للعمية اللائقة بالمذكور وتسكينها قبل
حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يتعرض اليه
المصنف وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر
قبل سكون نحو جئت مع الرجل وكون هذه لغة غنم ايضا حكاها

مطلب مع

صاحب

صاحب المحكم ولم يحفظ سيبويه ان السكون فيها لغة فجعله من ضرورة
الشعر قال وقد جعلها الشاعر كهل حين اضطر فقال فريشي منكم
وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الريش بكسر الراء والرياش
بمعنى وهو اللباس الفاخر ويقال الريش والرياش المال والخصب
والمعاش والريش بفتح الراء مصدر قولك رشت السهم اذا الزقت
عليه الريش ورشت فلانا اذا اصلحت حاله وقد حوز هذا الاخير
في البيت اي فاصلاح حالي منكم ويقال فلان يزورنا لماما بكسر
اللام اي يزور غبا حينا بعد حين قال وقد جاءت ظرفا مخبرا به
في نحو قوله افيقوا بني حرب واهواؤنا معا قول امرهم بتركه ما هم
عليه من الغفلة وعدم الاستعداد فشبه ما هم عليه من ذلك بالسكر
او الاغماء وشبه تركه ذلك بالصحو فاستعمل فيه الافاقة اذ هي زوال
السكر ونحوه والاهواء جمع الهوى مقصورا وهو هوى النفس والواو حالية
اي افيقوا في حال اجتماع اهوائنا قبل ان تتفرق فلا ينفعكم الافاقة
بعد تفرقها لتمكن العدو حينئذ واسند بطعنه الكلم قال
وقيل هي حال والخبر محذوف قول وذو الحال هو الضمير المستكن
في ذلك الخبر اي واهواؤنا كائنة معا وعلى هذا فتعلق معا محذوف
ايضا اي واهواؤنا كائنة في حال كونها كائنة معا وهذا تكلف لا
داعي اليه قال وقد عادل بينهما من قال كنت ويحيى كيدي واحد
نرمي جميعا ونرامي معا قول ان قصد بانشاده هذا البيت بيان
وجه النظر اذ ترادفا واليه في قول ثعلب ان جاءا جميعا يحتمل
ان فعلهما في وقت او وقتين وجاءا معا متعين لاتحاد الوقت فلا نهض

ذلك ردا على ثعلب اصلا فتامله قال وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل
للاثنين قال اذا حنت الاولى سجعن لها معا وقالت الخنسا وافنى
رجالي فبادوا معا واصبح قلبي بهم مستفزا اقول الاولى صفة
لمحذوف يعني اذا حنت الحمامة الاولى اي صوتت وسجعن معها
اي هدرن جميعا لاجل تصوتها فهذا مستعمل معا في جمع المونث والمعنى
اي الدهر او الموت فبادوا اهلكوا معا اي جميعا حتى لم يبق منهم
احد فاستعمل معا في جمع المذكر ومستفزا بفتح الفا اسم مفعول
اي مستخفا يقول استخفني الخوف اذا استخفه واعلم انه اختلف
في حركة مع اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة
اعراب والكلمة ثنائية في حالة الافراد كما كانت في حالة الاضافة
فذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة تا فتى لانها
حين افردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا
قال ابن مالك وهو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا
فيوقعون معا في موضع رفع كما يوقع الاسما المقصورة نحو هم
عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدان مع كما يقال هم
يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف في موضع الخبر
فلا يلزم ما قاله حتى قال والمم شرط كقوله متى اضع العمامة
تعرفوني اقول هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل صدره انا ابن جلا
وطلاع الثنايا وبعد هذا البيت فان مكاننا من حميري
مكان الليث من وسط العرين وقد انشد المصنف الصدر
وكله في الباب الخامس لكن تراجم الحروف حيث ترجم

على

على حذف الموصوف وانشد بعضهم هذا الصدر في فصل عند الظا
ان اليا المشددة في حميري زائدة كما في دواري واحمري ونحوهما
اي مكاننا في حمير وهي قبيلة من اليمن منهم كانت الملوك في العصر
الاول ويحتمل ان تكون يا النسبة وحذف الموصوف اي فان
مكاننا من نسب حميري والليث الاسد والعرين ماواه الذي
يالفه يقول انا المتقحم للامور العظام متى اضع العمامة
عن راسي تعرفوني فلست بمجهول فان مكاننا من حمير مكان الليث
من وسط عرينه اي انا اشرف بني حمير ويقال ان الحجاج بن
يوسف لما قدم العراق واليا امر ان ينادى الصلاة جامعة
فاجتمع الناس في المسجد الجامع فصعد المنبر متلثما فوقف ساعة
ثم انشد انا ابن جلا وطلاع الثنايا البيتين قال وقال ساعدة
الهذلي برق متى حاب له زجل اي من سحاب حاب اي ثقيل المشي
له تصويت اقول اخيل بضم الهمزة مضارع اخلت فقال اخيلنا
واخلنا اي شمنا سحابة مخيلة للمطر وحاب الظاهر انه بمعنى
دان قال الجوهري وكل دان فهو حاب والمصنف فسر بثقيل
المشي ولم اقف عليه والزجل بزاي وجيم مفتوحتين الصوت
يقال سحاب زجل بفتح الزاي وكسر الجيم اي ذو رعد وهو معنى
قول المصنف له تصويت قال اخيل بضم الهمزة مضارع اخلت
يقال اخيلنا واخلنا اي شمنا سحابة مخيلة للمطر وحاب الظاهر
ولذلك اختلفوا في قول ابي ذويب يصف السحاب شربن بما
البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اقول هذا مما انشده

شاهدًا على ان الباء ترد للتبعيض يعني من اي شربنا من ماء
البحر واللجج جمع لجة وهو معظم الماء والنئيج المر السريع مع
الصوت وقال ان السحاب في بعض الاماكن يدنو من البحر
الملح فيمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت
شديد منزعج ثم يذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب
باذن الله تعالى في زمن صعودها ورفعها ثم يمطر حيث شاء
الله تعالى والله تعالى اعلم والى هذا اشار بعضهم حيث يقول
معتذرا عن هدية ارسل بها الى العذر ومنه كالبحر يمطره السحاب
وما له فضل عليه لانه من مائه مذ ومنذ قال ومن الكثير
في منذ قوله ❊ وربع عفت آثاره منذ ازمان اقول هذا عجز
بيت مصرع لامرء القيس صدره قفا نبك من ذكرى حبيب
وعرفان ولم اقف في عرفان بكسر العين على غير قول صاحب
القاموس وعرفان كعثمان مخشية شهوتي والربع المنزل
وعفت درست وامحت والآثار جمع اثر ويروى اياته وهي
العلامات جمع اية ووزنها فعلة بتحريك العين وهي في
الاصل واو عند سيبويه قال لان باب طويت اكثر من باب
حييت وقال الفراء وزنها في الاصل فاعلة فحذفت لامها
تخفيفا قال ومن القليل في مذ قوله ❊ اقوين مذ حجج ومذ
دهر اقول هذا عجز بيت مصرع من بحر الكامل صدره لمن
الديار بقنة الحجر والحجر بكسر الحاء جمع حجة بالكسر ايضا
وهي السنة قال فقال المبرد وابن السراج والفارسي

مبتدأن وما بعدهما خبر اقول هذا الاعراب هو الذي اختاره
ابن الحاجب في كافيته وصرح في غيرها بانه مذهب المحققين
لكنه استشكل بعد لمذ ومنذ في الظروف مع اختياره لهذا الاعراب
فيهما اذ كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفين ولم اعثر لذلك جواب
مع شدة البحث عنه فتامله ومما استشكلت ابتداءها ابتدائية
ان يقال ما الموجب لتقدم هذا المبتدأ وهلا جاز يومان مذ
كما تقول يومان مذ ذلك واجيب بانهم اجروها حال رافعة
مجراها خافضة في انها لا تدخل الا على اسم الزمان قال
وقال الاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما
وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه
يومان ولا خفا بما فيه من التعسف اقول قال ابن الحاجب
هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلانك
مخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ
فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان يكون مبتدأ فان
قيل تقدم الخبر الظرف على المبتدأ المنكر مصحح له وههنا كذلك فيكون
المصحح موجودا فالجواب ان مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما يكون
مصححا ان لو كان الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ كقولك في الدار
رجل وفي الجمعة صلاة وجميع المدة في قولنا وجميع المدة يومان
ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه نحو في
رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى جميع
مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو قال كقوله ما زال

منذ عقدت يداه ازاره **اقول** هذا من ابيات للفرزدق يرثي
يزيد بن المهلب مجزوم قسما وادرك خمسة الاشبار وجنى ذاك **قال**
قوله بعد هذا البيت يدني خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط
الغبار مثار وسما ارتفع وادرك لحق والمراد بخمسة الاشبار
مقدار ارتفاع قامته او موضع قبره يدني يقرب خوافق اي
رايات تخفق وتضطرب من خوافق من رايات احزابك لكن يلتقي
جمع في ظل مكان اعتبط غباره اي لم يثر مثل ذلك وهو بالعين
المهملة من قولك اعتبطت الارض اذا حفرت فيها حفرة لم تحفر
قبل والمثار المرفوع يقال اثار الغبار ارتفع واثاره فلان رفعه
يقول لم يزل مذ عقد ازاره بيده فارتفع وبلغ مبلغ الرجال
او مات ودفن في خمسة اشبار من الارض امير الفقود الجيوش
ويقاتل في الامكنة التي لم يقاتل فيها قبله احد ولا اثار بها غبارا
حتى اثاره هو **قال** وقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع
اقول اليافع هو الغلام الذي راهق العشرين يقال يفع
وايفع فهو يافع ولا يقال موفع كذا في القاموس ولم يحك في
الصحاح يفع بدون الف وانما قال ايفع الغلام اي ارتفع فهو
يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر **قال** واصل مذ منذ
بدليل رجوعهم الى الضم في ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم
ولولا ان الاصل الضم لكسروا **اقول** يجوز ان يكون الضم على
الاتباع واثروه على الكسر استثقالا لا للخروج اليه من الضم
وان كانوا يفعلونه في بعض الاحيان وعليه لا يتم هذا الدليل

قال ولان

مطلب
حروف النون

قال ولان بعضهم قال مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن
اقول يحتمل ان يكون مذ ضم للاتباع كما مر ولا ان اصل الكلمة منذ
تحذف منها النون فلا يتم الدليل ايضا والله اعلم **حروف النون**
النون المفردة **قال** احدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة
اقول لا ينبغي ان تسمى نون التوكيد اليهما في هذا المحل لان المقسم
اولا هو النون المفردة ولا تصدق على الثقيلة اللهم الا ان يقال
اراد المفردة خطا **قال** واما قوله اقائلن احضروا الشهودا
فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف **اقول** قبل هذا البيت
ارايت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اريت
اصله ارايت للنحو فتت الهمزة تخفيفا قال الشاعر صاح
هل ريت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب
وقال ابو الاسود الدؤلي اريت امرا كنت لم ابله اتاني فقال
اتخذني خليلا وقال الاخر اريتك ان منعت كلام ليلى اتمنعني
على ليلى البكا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل الذي
شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرني ان جاءت هذه
المراة بشاب لين وجهه رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم
اتامر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه فبكر وقوع ذلك منه
ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال
ان يكون اصله اقائل انا فخففت همزة انا اعتباطا ثم ادغم
التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي كما يحتمل نحو قول
بتاكيد الاسم بالنون الثقيلة في قوله يا ليت شعري عنكم حنيفا

اشاهون بعدنا السيوفا متحتم ولاياتى بعد هذا الاحتمال
وحنيف ترخيم حنيفة وهى قبيلة وحرف الندا محذوف
وهاهنا بحث وهو ان اسم الفاعل عندا تصال نون التاكيد
به هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه اتحد انما لم يتحد
النون اذ تلحقه بلا شرط واما غيره فانها تلحقه الا د
بشرط هذا تمام الدليل ولكن سمعت شيوخنا ينشدون
البيت الذى اورده المصنف بضم اللام من اقايلن ولم اقف
عليه مضبوطا لذلك فى كتاب معتمد فان ثبتت الرواية
فيه على هذا الوجه علم ان العرب لا يبنيه عند الحاق
هذه النون المتصلة به لكن يشكل حينئذ لم اعرب مع قيام الشبه
المقتضى للبنا **قال** وشذ قوله فا حريه بطول فقر واحريا
اقول هذا عجز بيت صدره ومستبدل من بعد غضبى صريمة
قال الجوهرى وغضبى مائة من الابل وهو معرفة لا تنون ولا
تدخلها الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف
مكان ومستبدل قال والصريمة القطعة من الابل نحو الثلاثين
وفى القاموس والصريمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين
الى الثلاثين او الى الخمسين والاربعين او ما بين العشرة الى الاربعين
او ما بين عشرة الى بضع عشرة **قال** وشذ قوله وامن سعد ان
ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا **اقول** لمتيم الذى
ذلله الحب وعبده لمحبوبه والصبابة بالفتح رقة الشوق
وحرارته وجانحا مائلا قال تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها

قال دائر

قال والذى سهله انه بمعنى افعل **اقول** لو قال بمعنى ليفعل لكان
اولى اذ فاعل دام فى البيت اسم ظاهر ولا يرفعه افعل فلا يحل دم هنا
محل دام بخلاف ليدم وقد يقال اراد بافعل ما يدل عليه وهو الامر لا
خصوصية الصيغة فكانه قال بمعنى الامر فيصدق على ليدم **قال**
وان كان مستقبلا اكد بها وجوبا الى اخره **اقول** قسم المصنف رحمه الله
فى توضيحه على المضارع بالنسبة الى تاكيده بالنون الى خمس حالات
احداها ان يكون تاكيده بها واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا
جوابا بالقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم
ولا يجوز تاكيده بها ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف
اذ التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لا اقسم او كان
مفصولا من اللام مثل ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
والثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك لان المؤكدة بما نحو
واما تخافن فاما نذهبن فاما ترين ومن ترك توكيده قوله
يا صاح اما تجدنى غير ذى جدة فما التخلى عن الخلان من شيمى
وهو قليل وقيل مختص بالضرورة والثالثة ان يكون كثيرا
وذلك اذا وقع بعد اداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله
غافلا والرابعة ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما
الزائدة التى لم تسبق بان كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها
وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث والخامسة ان يكون اقل
وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما كقوله يحسبه الجاهل

مالم يعلما وكقوله من يعص منهم فليس بآيب قلت وقد اخل المصنف
في المعنى بذكر هذا القسم الاخير وكانه اراد من القريب من الوجوب
التاكيد الذي كثر استعماله جدا بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا وقد
عرفت انه جعل ما في كل من قوله بما ينبتن وقوله ما يحمدنك زائدة
ولا ادري ما الوجه الذي عين ذلك اذ يحتمل فيما ينبتن ان تكون نافية
وفيما يحمدنك ان تكون مصدرية والتقدير قليلا تحمدنا الوارث
اياك والعضة واحدة العضاه وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكير
ما ينبت حول الشجرة من اصلها قال على حد قوله لم يوفون
بالجار اقول هذا بعض بيت انشده كاملا في فصل لم من حروف اللام
وهو لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
وقد مر الكلام عليه هنالك قال وهو نون زائدة ساكنة زائدة
تلحق الاخر لغير توكيد اقول زاد الجاربردي ولا تكون جزءا منها
احترازا من نحو احد انطلق وفيه نظر لان المراد بلحوقها للاخر
تعقيبها له اما بمعنى انها لازمة لاخر حركة الكلمة واما بمعنى
عدم امكان التلفظ بها دون حركة الاخر والنون في احد انطلق
ليست كذلك فلم تدخل فلا حاجة الى القيد بخروجها قال ونون
ضيفن للطفيلي لقيامها بحركة اقول يعني مع ابطال [illegible]
قال الجوهري والضيفن الذي يجي مع الضيف والنون
زائدة وهو فعلن وليس بفيعل قال ابن عمرو اذا جاء ضيف
جاء للضيف ضيفن فاودى بما تقرى الضيوف الضيافن
وفي القاموس والضيفن من يجي مع الضيف متطفلا وزاد بكه

التطفل

التطفل وهو حسن قال ونون منكسر وانكسر لانها عين آخر اقول
كان اللائق به ان يقول لانها لم تلحق الاخر لان القيد المحترز به هو
قوله تلحق الاخر قال ولحقوا الوسمي رجلا بقي ذلك التنوين
بعينه مع زوال التنكير اقول هذا الذي قاله المصنف هو بعينه
كلام ابن الحاجب ولقائل ان يقول لا نسلم ان التنوين في رجل
حال علميته هو التنوين الذي كان فيه حال تنكيره ولم لا يجوز ان
يكون التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها للتمكين لا بد له من
دليل ايضا فانه يرد عليه اذ سمي به فان التنوين يثبت فيه مع
كونه علما وتنوينه في الاصل للتنكير وايضا لا منافاة بين التنكير
والتمكين ثم لا يجوز ان يقال ان التنوين في رجل قبل التسمية به
للتمكين والتنكير معا اما كونه للتمكين فلان الاسم منصرف واما
كونه للتنكير فلانه وضع لشيء لا بعينه فان سمي به فان سمي به
ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين
تمكين والله اعلم بالصواب قال وقيل هو عوض من الفتحة نصبا
ولو كان لذلك لم يوجد في الرفع والجر الفتحة وقد عوض عنها
الكسر فهذا العوض عن الثاني اقول حكى الرضي عن بعضهم انه يقول
عوض من منع الفتحة فتخيل بعض الطلبة ان هذا لا يرد معه اعتراض
المصنف الاخير لان هذا القائل يرى ان الكسرة عوض من الفتحة
والتنوين عوض من منعها وهذا غلط ظاهر لان منع الفتحة امر
ملازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع العوض
والمعوض منه قال لا عوض من ضمة اليا وفتحتها النائبة عن

الكسرة اقول احسن في قوله النايبة عن الكسرة فان فيه ايما الى الجواب عن استشكال بعضهم استثقال الفتحة على اليا مع انها في نفسها خفيفة وذلك لانها هنا نايبة عن الكسرة التي هي حق هذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع العوض والمعوض منه قال لاعوض من ضمة اليا وفتحتها النايبة عن الكسرة ان تعرب بها والكسرة على اليا ثقيلة بلا اشكال فاعطي نايبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فحذفت اقول ان لو صح لعوض من حركات حلي قال قد يمنع هذه الملازمة بناء على ان التعويض في نحو جوار انما هو عن حركة تمكن النطق بها ولكنها حذفت استثقالا نعوض والحركة في نحو حبلى متعذرة لا سبيل الى النطق بها اصلا فترك التعويض واكتفي بتقديرها ولك ان تقول فحبلى احق بالتعويض من جوار لامتناع التلفظ بالحركة فيها دون جوار قال وانه اذا اقبل في جبال علما لرجال الى اخره اقول جيال علم للضبع وهي من قبيل المونث فاذا سمي به مذكر منع الصرف لانه زايد على الثلاثة كما لو سمي بسعاد وزينب قال والثاني كجندل اقول هو بجيم ونون مفتوحتين ودال مكسورة بعدها لام وهو الموضع الذي فيه حجارة قال وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة اقول وكذا للصدور المقفاة كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل او الصدور المصرعة كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان والفرق بين المقفى والمصرع مقرر في فن العروض وقد اشبعت الكلام عليه في شرحي للخزرجية المسمى بالعيون الغامزة

علي

على خبايا الرامزة قال والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جي به لقطع الترنم اقول ممن صرح بذلك ابن السراج في اصوله قال ابن عقيل فقوله تنوين الترنم كقوله لم داود القياسي وفي الحديث ان القدرية مجوس هذه الامة وداود القياسي سمي القياسي والقدرية ينفون القدر ويقولون الامر انف قال المصنف في حواشيه على التسهيل وليس بشي لانهم اثبتوا القدر لانفسهم واما داود القياسي فلا نعلمهم يقولونه قال ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن اقول هذا عجز بيت مقفى صدره اقلي اللوم عاذل والعتابن واللوم بفتح اللام والعذل بالذال المعجمة وعاذل ترخيم عاذلة والعتاب المواخذة والغضب ومثل هذا في تنوين الفعل قوله وانيت ارويك والديون تقضن وارويك اسم امراة قال وقوله لما تزل برحالنا وكان قدن اقول هذا عجز بيت للنابغة صدره افد الترحل غير ان ركابنا وقد مر انشاده والكلام عليه في فصل قد من حرف القاف قال كقول روبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن اقول هذا منه مكان نصرحا لمن الانس في مغازة بعيدة الاطراف والقاتم الشديد السواد يقال اسود قاتم بالميم وقاتن بالنون حكاه ابن السكيت ومكان قاتم الاعماق مغبر النواحي كذا في الصحاح وفيه ايضا والعمق والعمق ما بعد من اطراف المفازة ومنه قول روبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق والمخترق بضم الميم وفتح الرا المحل الذي تخترقه الرياح

تهب فيه وتمر ومعنى كونه خاويا انه لا شيء فيه يمنع الريح من
المرور به فهو خالي الجوف تهب الريح فيه وتمر بسهولة من
غير عائق وقد انشد المصنف هذا البيت ثابتا في صلة الواو
المتولدة من حرف الواو قال وفائدته الفرق بين الوقف
والوصل اقول اذ لو ابقي على اصله وقيل المخترق باسكان
القاف لم يعلم السامع هل المنشد واقف او واصل فان قلت
كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي هي اخر الكلمة
ساكنة قلت لانه شعر وتسكين الاخر لاجل ان الوزن
يقتضاه لا لاجل الوقف الا تراك تنشد الابيات لكنه
الاخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على
سكون الاخر من كل بيت فعلم ان ذلك للوزن لا للوقف واذا
كان كذلك فمجيء التنوين موذن بالوقف محصل للفرق بين
حالته وحالة الوصل كما ذكر المصنف قال ويثبت في الوقف
اقول قد نازع في ذلك فان الزمخشري قال في احاجيه
حيث اشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد
الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف
فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف قال كقوله
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة اقول هذا صدر بيت من
معلقة امرئ القيس عجزه فقالت لك الويلات انك مرجلي
قال بعض شارحي المعلقات الخدر الهودج ويستعار للستر
والحجلة وغيرهما ومنه قولهم جارية مخدرة اى مقصورة من

خدرها

من خدرها لا تبرز منه وعنيزة بعين مهملة مضمومة فنون فياء
التصغير فزاي فهاء تأنيث اسم محبوبته وهي ابنة عمه وقيل
هي لقب واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة وفاطمة غيرها
والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب وزعم
دعاء بعضهم ان هذا انما له في معرض الدعاء عليه والعرب تفعل
ذلك صرفا لعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله
ما افصحه ومعنى ابل مرجلي ابل مرطبي ابل مصيري راجلا
لعقرك ظهر بعيري قال وللمنادى المضموم كقوله
سلام الله يا مطر عليها اقول هذا صدر بيت عجزه وليس
عليك يا مطر السلام ومطر اسم رجل قال وبقوله
اقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين
لان الضرورة اباحت صرفه اقول فيه نظر لان وجود
العلتين في الاسم مناف لصرفه وانما حمله على ذلك قولهم
يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال
ما ذكرناه فينبغي ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان
يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال
التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاة
لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة
قال وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا
فدل هذا على انه سمعه في الوصل دون الوقف اقول اذا
كان هذا الذي نظر صحيحا امكن ان يورد مثله على ابن مالك

فيقال ان سيبويه يسمي ما هو التنوين تنوينا فهو دليل
على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويصرح بذلك ما حكينا
انفا عن الزمخشري قال وهذا اعتراف منه فانه
تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها
اقول لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا
وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من
الصرف فمن ثم لنه فيه بالاسم وان كان في المحكي تنوين
صرف ونظير هذا قولك من زيدا في حكاية من قال
ضربت زيدا فالفتحة في الدال في لفظ من حكيت لفظه
حركة اعراب واما في لفظك انت فليست حركة اعراب
قطعا والا لزم نصب خبر المبتدا بلا ناسخ وانما هي حركة
اعرابية حكيت لصون بها الحركة الاعرابية وفيما يقتضيه
العامل في كلامك من رفع الخبر فقد منع من ظهوره
استعمال المحل بحركة الحكاية فان قلت قوله بانه تنوين
الصرف لا يجوز ان يتعلق بالمصدر الذي هو اعتراف
لانه قد وصف بقوله منه وعمله بعد الوصف ممتنع فبما ذا
يتعلق قلت بمحذوف على انه ظرف مستقر وقع صفة
ثانية للمصدر الذي وهو الاعتراف كائن منه ملتبسا بانه
تنوين الصرف قال الرابع نون الوقاية اقول صرح
ابن الحاجب في اماليه بان نون الوقاية كحروف المضارعة
ليست بكلمة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج

والالف

والالف في سكرى وغضبى واطال الكلام فيه وعليه
فلا ينبغي عدها في اقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة قال
احدها الفعل متصرفا كان نحو اكرمني او جامدا نحو
عساني وقاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني ان
قدرت فعلا اقول قد يعترض هذا بان نون الوقاية
انما تدخل في الفعل ليقي اخره من الكسر وذلك لا يتاتى
في الفعل الذي اخره الف نحو الا قالوا عساني وما خلاني
فلا يفتقر لنون وجوابه انهم فعلوا ذلك اجراء للباب
الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل
الفعل هو الصحيح اللام ولو لم تجلب له نون الوقاية
لدخله الكسر فجلبت له ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون
قال واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة
اقول هذا بيت من مشطور السريع وقبله عددت قومي
كعديد الطيس والطيس بها الكثير من الرمل كذا فسره
الجوهري في هذا البيت لعدان قدم ان الطيس هو الكثير
من الرمل والماء وغيرهما وقد انشد المصنف في فصل فيه
حرف القاف ما انشده هنا وسبق الكلام فيه هناك
قال فقيل النون الباقية نون الرفع اقول هذا
راي الجزولي ووجهه ان الثقل طارئ من نون الوقاية
لا من نون الاعراب فيحذف ما حدث منه الثقل قال
وقيل نون الوقاية وهو الصحيح اقول هذا مذهب سيبويه

ووجهه ان نون الاعراب معرضة للحذف بالجازم والناصب
فتدالف حذفها في السعة بخلاف نون الوقاية فانها لم
يولف حذفها في السعة بخلاف نون الوقاية فانها لم
يولف حذفها وكانت احق بالبقا عند عروض ما يقتضي
الحذف وقد جا حذف نون الوقاية مع نون الضمير في
الضرورة كقوله تراه كالثغام يعل مسكا يسو الفاليات
اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ هو
الفاعل لا يحذف على ان بعضهم راي ان النون الباقية
في فليني نون الوقاية والقدم في حذف الفاعل وقد
تعرض المصنف لهذه المسئلة في الباب الخامس حيث تكلم
على قول لما كن الحذف بقوله اذا دار الامر بين كون
المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى قال والياء في اسم
الفاعل اقول ظاهر هذا الكلام انه لا يدخل [illegible]
بنون الوقاية مع اسم الفاعل ونص الرضي على خلافه قال
ويجوز الحاقها اسما الافعال [illegible] ويجوز تركها
ايضا الا في ليت افعالا في الاصل قال وغالبه الحذف
مع لعل اقول نحو لعلي [illegible] ولعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات ومن شواهده قول الشاعر
فقلت اعيراني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد
قال وقليلة مع ليت اقول مثاله قول زيد الخيل كمنية
جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي ونص سيبويه على ان

الحذف

الحذف مع ليت ضرورة وهو ظاهر ما في المفصل وقال
الفرا ليتي وليتني جائز وظاهره انه يجوز في الاختيار و
والمصنف لم يعرض لان ذلك ضرورة كالعرض لذكرها
في بعض الحال فاشعر ذلك بانه يستعمل في النظم والنثر
قليلا قال وتلحق ايضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن الا
في الضرورة اقول مثال عدم اللحاق فيها للضرورة
قول الشاعر ايها السايل عنهم وعني لست من قيس ولا
قيس مني وهذا بيت واحد يعني مجزو الرمل التام
قال وقبل المضاف اليها لدن او قد او قط الا
في قليل من الكلام اقول يعني وقبل الياء المضاف اليها
لدن نحو قد بلغت من لدني عذرا بالتشديد وبه قرا الاكثر
وقرا نافع وابو بكر لدني بالتخفيف قال ابن مالك وزعم
سيبويه ان عدم لحاق نون الوقاية للدن من الضرورات
وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة في السبع فلا يجوز ان
يكون الاسم فيه لدو والنون للوقاية لان لد يتحرك
الاخر والنون انما اتي بها لتصون الاخر من الحركة
واما [illegible] فالذي نص عليه سيبويه واصحا
قد وقط المضافان الى الياء قدني وقطني بالنون
فيها وعرف بن قدي وقطي بتركها كذا قال ابن مالك
وظاهره وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين في الاختيار
وقد نص قوم على ان الحذف معهما ضرورة قال وقوله

اسلمي الى قومي شراحي اقول لانشد المصنف هذا المصراع بابنا
في الباب الخامس من تراجم الحروف حيث ترجم على حذف التنوين
قال وزعم هشام ان الذي في سلمي ونحوه تنوين لا نون
وبني ذلك على قوله في ضاربني ان الياء منصوبة اقول ولا
يمكنه ان يدعي ان الياء المخصوصة على انها مضاف اليه لان
التنوين والاضافة لا يجتمعان فانه مؤذن بالانفصال وهي
مؤذنة بالاتصال وقد نظمت في تاليفي لهذا الشرح
[illegible] في يوم الخميس الثامن والعشرين من شهر ربيع
الاخر سنة اربع وعشرين وثمان مائة فعلمت انه [illegible]
من فيه الى [illegible] ومنه ركب من النحاة منا [illegible] بقول
بان اسما يضاف حقيقة وتنوينه عند الاضافة ثابت وحله
ابن كيسان يقول في كاين لذا استعملت بدون من بعدها
كقول الشاعر كاين قابل للحق بعض ويرمي بالقبيح من الكلام
ان جر الاسم الواقع بعدها انما هو باضافة كاين اليه جملة
على كم الخبرية لا بمعناها وبعدها انما هو تنوين اي وقد
ثبت مع الاضافة وذهب غيره الى ان الجر بعدها بمن محذوفة
لان ثبوتها هو الغالب في الاستعمال والمعول انما يحمل على قول
ابن كيسان وفي قولي من فيه الى [illegible] اشارة اليه
قال وعليه قول الشاعر وليس الموافيني ليرفد
خائبا وفي الحديث غير الدجال اخوفني عليكم والنون لا تجامع
الالف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف اقول انما

المصراع

المصراع فالشطر ثانيا في ترجمة حذف التنوين في الباب
الخامس والموافي الجائي الى [illegible] ولافت للقوم اذ
ليتهم كذا في القاموس والبرقد [illegible] والحاجب
الذي لم يزل مطلوبه واما الحديث ففيه ثلاثة اسئلة احدها
في اخوف فانه يقتضي ان غير الدجال خائف فان اصل اسم
التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل والمعنى
ان غير الدجال مخوف منه والثاني في الثاني فان افعل
التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا يتمثل ذلك والثالث
في لحاق النون وجواب هذه الاحجار ان افعل في التفضيل
شبه بافعل في التعجب فلحقته نون الوقاية حملا عليه وجواب
الاول ان يقال انما خاف او خيف او خائف والجميع ممكن
اما خيف فموافق للمعنى ولكن يكون من باب الشغل من ذات
[illegible] ويكون الاصل اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف
وهذا التقدير ايضا يدفع السوال الثاني واما خائف فعلى
ان يكون من وصف المعاني بما يوصف به الذوات مثل
شعر شاعر وموت مائت وعجب عاجب فالاصل خائف
خوائفي ثم قيل خوفي هذا الشي اخوف من خوف غيره واصل
الحديث خوف غير الدجال اخوف خوفي ثم حذف الخوف الذي
[illegible] عين والياء ايضا [illegible] غير الدجال اخوف مخيفاتي
ثم حذف المضاف وقد تضمن هذا الجواب والجواب
الثاني الجواب عن السوال الثاني وبني على الاوجه

الثلاثة انه لابد من تقدير مضاف واما على الوجه الاول
اول الرابع فيحتاج الى تقدير مضاف فمن قال وفي الصحاح
انه يقال لحلي ولا يقال حلي وليس كذلك اقول الذي في
الصحاح نصه وحل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة
لانهم يقولون حلك كما يقولون قطك الا انهم لا يقولون
حلي كما يقولون قطي ولكنهم يقولون حلي او حلي اي حسبي
قال لبيد بن ربيعة فمتى اهلك فلا احفله حلي الان من العلق
حلي الى هنا كلامه وهو محتمل لان يكون عدم قولهم حلي هو
بالنون من قول الاخفش والله اعلم ثم قال بفتح العين
اقول المراد هنا العين المهملة لا كما نص عليه كما قد
يسبق الى بعض الاذهان لان ذلك انما يقال فيما يدخله
التعريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك قال وكنانة
تكسرها اقول كانهم ارادوا بذلك التمييز بين الحرفية
والاسمية واثروا اشرف اللفظين باخف الحركتين فقالوا
نعم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال دعاني
عبد الله نفسي فداه فيالك من داع دعاني نعم الرواية
بفتح عين الاولى وكسر عين الثانية كذا قال المصنف في حواشيه
على التسهيل قال وبعضهم بكسر النون اتباعا للكسرة العين
اقول حكى ذلك عن حواشيه المذكورة على التسهيل عن
ابي حيان ثم قال انما اذكره اصلا لا اتباعا لان الحرف
لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة

ماجاز

ماجاز في ثمه ومد من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح
ثم نعم فتزعم قال ابن الطراوة ان ذلك اقول هذه جرأة
من ابن الطراوة على منصب امام العربية وسيبويه المقتدي
به الذي لعيت الى يومنا هذا الرئاسة فيها غير مدافع حسب
ابن الطراوة واجل منه ان يفهم ظواهر كلام سيبويه لا جرم
ان جراءة هذا المفضل وحيث اطرح الناس له فقلما ترى
احدا يعتنا بكلامه او يلتفت اليه ولم يجمل الانسان باحسن
من الاعتراف بالفضل لاهله ولقد حضرت يوما مجلس سيدنا
قاضي القضاة ولي الدين بن خلدون رحمه الله وكان
شديد التغالي في الثناء على مصنف هذا الكتاب والمبالغة
في تفضيله وتفضيل كتابه هذا كل مذهب فقال الشيخ محب الدين
ولد المصنف وقد كان حاضرا في ذلك المجلس لو عاش سيبويه
لم يمكنه الا التلمذ لوالدي والقراءة عليه فغمز وجه الشيخ
محب الدين المذكور وقال يا سيدي اذا فهم الوالد لبعض
كلام سيبويه كفاه ذلك شرفا او كلاما هذا معناه رحمه
الله قال واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور
وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو
اقول اجريت بمكة في اواخر سنة خمس عشرة وثمانمائة
او اوايل سنة ست عشرة ان قاضي القضاة كمال الدين ابا
الفضل النويري الشافعي الناظر في الحكم العزيز بمكة المكرمة
سال الشيخ جمال الدين بن هشام مصنف هذا الكتاب رحمه الله

مطلب حرف الهاء

عما جرى به العرف في هذه الازمنة من ان الانسان اذا
طرق باب صاحبه فيقول نعم نعم مرتين للاعلام بحضوره
وهل لهذا اصل في لسان العرب فقال نعم وقد ذكرت ذلك
في كتاب مغني اللبيب قال الى ذلك المخبر ولم اظفر بذلك
في المغني وسالت عنه جماعة فلم يحصل جواب قلت له هو في
موضعين من كتاب الصحاح قوله قيل ان هذا نعم ليس جوابا
لسؤال مقدر والثاني هذا وهو قول ابن عصفور ان نعم
في بيت جحدر جواب لغير مذكور وهو ما قدره السائل في
اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وكذلك قول هذا
الطارق نعم نعم جواب لما قدره في اعتقاده من ان
صاحب المنزل يستفهم له ولم يتفاتر اليه ليسل هذا
حصل الان وقاضي مكة المشار اليه هذا احد شياخي اجازني
بمغني اللبيب عن مصنفه واجازني اجازة عامة وكتب لي
خطه بذلك قال قلت ولقوله فذلك بناذان وهو
حسن اقول هذا الاحتمال منقول عن الشيخ ابي حيان ولعل
المصنف لم يطلع عليه قال ولعل ابن عباس رضي الله عنه
انما قال نعم لو قالوا لم يكن اقرارا كافيا اقول هذا الكلام
لا وجه له فانه معارضة للنقل الثابت المشهور بمجرد احتمال
عدمه من غير نقل حرف الهاء الهاء المفرده
احدها ان تكون ضمير الغائب وتستعمل في موضع الجر والنصب
نحو قال له صاحبه وهو يحاوره اقول فالضمير هو الهاء المفرده

ومنها الهاء المفرده

والواو مقوية للحركة وقال الزجاج مجموعها هو الضمير وعلى
الاول بنى المصنف ثم هذه الهاء ان وقعت بعد متحرك اشبعت
حركتها كالاية التي تلاها وان وقعت بعد ساكن نحو الذي
نحو فيه وعليه فالحكم فيه اختيار الاختلاس اتفاقا ويجوز
اشباعها كما قرا به ابن كثير وان كان الساكن صحيحا نحو منه
وعنه فالصحيح اختيار الاختلاس ايضا وفاقا لابي العباس
المبرد وبالاشباع قرا ابن كثير ايضا قال والثالث
هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة او حرف نحو ماهيه
ونحو هاهنا هناه ووا زيداه اقول اذا ادخلت نحو ماهيه
ما كان متحركا بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بها فلا يتصل
بنحو لا رجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها مشبهة
بالاعرابية من حيث العروض كما هو مقرر في بابه وكذا
المبني المقطوع عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد واراد
بالحرف المبين في هاهنا الالف التي في اواخر الاسم
المعروف في التثنية وفي وا زيداه الالف التي في اواخر
الاسم المندوب قال والرابع المبدلة من همزة الاستفهام
زرقت له واتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا
وجفانا اقول يحتمل ان يكون صواحبها مرفوعا على
انه فاعل باتى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول به
والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه هذه القصة
ومنح اعطى في مضارعه يمنح ويمنح بالكسر والمودة مفعول

ثان قدم لان ذكره لهم وغيرنا مفعول اول وجفا ما نفو وترك
برنا وبودتنا وبهو واوي اللام تقول جفوته فهو مجفو ولا
يقال جفيت قال الجوهري واما قول الراجز فلست بالجافي
ولا المجفي فانما بناه على جفا فلما انقلبت فلما بناه على جفي انقلبت
الواو يا فيما لم يسم فاعله بني المفعول عليه قال والتحقيق ان
لا تقدهنه لان ها البيت بأصل اقول قد ذكر المصنف في حرف
الالف بحي ال الاستفهام وهمزته بدل من الها الاصلية فيرد عليه
قال وعكس البصريون اقول يعني انهم جعلوا الثاني
الاصل فحكموا بان الها في الوقف بدل عنه ومذهبهم ارجح لانه
اغنى واحال الوصل وهو بالنسبة الى الوقف اصل قال
لانها جزء كلمة لا كلمة اقول نص الرضي على ان ها التاءت كلمة
ركبت مع ما دخلت عليه فصارا اسمين بالامتزاج كلمة واحدة
قال والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على اربعة
حكى الزمخشري في المفصل انه يقال ها ان زيدا منطلق وها
افعل كذا وهذا ليس من الاربعة التي ذكرها المصنف
لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان
الزمخشري انشد في المفصل قول النابغة ها ان تا عذرة
ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد وهذا شاهد
لاسم اشارة على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا
منطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة فلعل الرضي هو
يقول انه يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم

الاشارة

الاشارة فتامله والعذرة بكسر العين المهملة واسكان الذال
المعجمة نوع من الاعتذار كما في المفصل وتاه ذهب متحيرا
قال والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم الاشارة نحو ها
انتم اولاء اقول ليس المعنى في هذا التركيب تعريف المخاطب
انفسهم واعلامهم بانكم لستم غيركم فعلة لا ترتكب وانما المعنى
في ذلك وفي مثله استغراب ووقوع مضمون الفعل المذكور
بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغرب ولا محل لها
اذ هي مستانفة وقول من ذهب الى انها في محل النصب على الحال
وان الحال هنا لازمة لان الفائدة منوطة والعامل حرف
التنبيه ها واسم الاشارة منظور فيه اذ ليس المراد انتم
المشار اليهم في حال حيلم اياه مثلا هذا معنى ما قاله الرضي
قال هل فيمتنع هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر
بحصول التصديق بنفس النسبة اقول يعني فيكون هل حينئذ
لطلب حصول الحاصل وهو محال وقال صاحب التلخيص لان
ذلك قبيح لا ممتنع قال بعض شارحيه وانما قبح لانه يحتمل ان
يكون مفعولا لمحذوف وتقديره هل ضربت زيدا ضربت
لكن هذا التقدير بعيد لان فيه حذف عامل المفعول المذكور
وصرف مفعول الثاني فكان الحمل عليه مرجوحا قبيحا والحمل
على غيره راجحا حسنا وقيل انما حكم بقبحه دون امتناعه لان
المقتضي الى الامتناع هو التخصيص والتخصيص ليس بلازم بل هو
راجح ولا سيما في نحو هل رجل قام فلو كان التخصيص لازما

لاشبه هذا التركيب فلما كان المفضي الى الامتناع راجحًا كان
هذا قبيحا لمخالفته للراجح قال ونحو هل زيد قائم ام عمرو
اذا اريد المتصلة بام المتصلة اقول السبب فيه ظاهر وهو
ان ام المتصلة لتعيين احد الامرين بمنزلة اي وذلك لا يكون
الا بعد التصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شيء من الاجزاء
فيجب ان يكون قبحا ولها المعنى الطالبة للتصور دون
هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه
من المنافاة ويجوز مقابلته هل بام المنقطعة لانها اضراب
عن حكم وطلب لحكم اخر فلا ينافيها هل الطالبة للتصديق
وهذا كله مبني على ان هل مقصوره على طلب التصديق وقد
اسلفنا في اوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك
قال ان هل قد تاتي بمعنى الهمزة فيقع بعدها ام المتصلة وفي
شرح الحاجبية للرضي ان ما تخ هل مثل المتصلة على الشذوذ
قال ونظيرها في الاختصاص لطلب التصديق ام
المنقطعة اقول هذا صريح في ان ام المنقطعة من ادوات
الاستفهام وانما تشارك هل في انها لا تكون الا لطلب التصديق
فيرد ذلك عليه حيث قال في اوائل الكتاب بعد ذكر
الهمزة وهل وبقية الادوات تختص بطلب التصور ولا
شك ان من بقية الادوات على رايه ام المنقطعة وليست الا
للتصديق كما قرره هنا وقد مر البحث في ذلك في محله
قال بعد فانهن لطلب التصور لا غير اقول قد سلف

فيهن

في حرف الغين المعجمة ان التعبير بقولهم لا غير لحن قال وقال
الا طعان الا فرسان عادية اقول هذا صدر بيت عجزه
الا تجشوكم حول التنانير وقد مر انشاده وهذا البيت بتمامه
والكلام عليه في فصل الا بفتح الهمزة والتخفيف من حروف الا
قال والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال
اقول هذا بحكم الوضع كالسين وسوف وقد يعرض
لهذا من النحاة قال وقال زهير فمن مبلغ الاحلاف بالحا
المهارجم حليف كالاثر دحيم شهيد وهم القوم سجا الفون
على التعاضد والتناصر قال الجوهري والاحلاف الذي
في شعر زهير هم اسد وغطفان لانهم تحالفوا على التناصر
وذبيان بالذال المعجمة مضمومة وتكسر ايضا فبا موحدة سا كنة
فمثناه تحتية فالف فنون ابو قبيلة من قيس وكل مقسم اي كل
اقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي يقول ابلغ قبيلة ذبيان وحلفا
هل حلفتم على ابرام حبل الصلح والتناصر كل حلف فتحرجوا من الحنث
وتحليوه وبعد هذا البيت فلا تكتمن الله ما في صدوركم
ليخفى ومهما يكتم الله يعلم يريد ان الله عالم بالخفيات والسرائر
ولا يخفى عليه شيء من ضماير العباد فلا تضمروا الغدر ونقض
العهد فانكم ان اضمرتموه في ضماير العباد علمه الله وفي هذا
البيت كما لكي المفعول الثاني بدون حرف جر قال
التاسع انها يراد بها الاستفهام بها البتي اقول هذا السنعد
ان يسمى استفهاما لكنه مجازي لا حقيقي وقوله بعد هذا

ان ما مر انما للانكار على مدعي ذلك ويليه ضرب من ذلك لا لانتفا لا لانها
بمعنى لا بتدا يتعين انها موضوعة للنفي حيث يراد وبا الاستفهام بها
النفي لا لانها للاستفهام يجوز فيه باراده النفي منه فبين كلاميه
تناف فتامله قال والبا في قوله الا اهل الحق عنيت الينا
لدليل بداع اقول ظاهر هذا انه لولا النفي المراد بجملة
لم ترد في الخبر وعلى هذا لا يرد في نحو قولك هل زيد قايم
اذا اردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر وقد قال المصنف
في حرف البا ان زيادتها في الخبر عن الموجب سماعي
والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب قال وصح العطف
في قوله وان شفاي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس
من معول اقول انشد المصنف هذا البيت في الباب
الرابع حيث ترجم على عطف الخبر على الانشا وبالعكس به
وهناك نتكلم عليه ان شا الله عليه قال ونقله في هل
المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى
قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام
وقد جا دخولها عليها في قوله سال فوارس
يربوع بشدتنا اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم انتهى
ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد وثم ارى في كتاب
سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عدة ما يكون عليه
الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام ا ه وعلى ذلك قال
لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه وكان الاولى

بتحسين الظن بالزمخشري فانه امام في هذا الفن ثبت
في النقل فيه وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما
ذكره عنه قال في باب بيان ام لم دخلت على حروف الاستفهام
ولم تدخل على الالف ما نصه تقول ام من تقول ام هل تقول
ولا تقول ام اتقول وذلك لان ام بمنزلة الالف
وليست اي ومن وما ومتى بمنزلة الالف انما هي اسما بمنزلة
هذا وذلك الا انهم تركوا الف الاستفهام اذ كان هذا
النحو من الكلام لا يقع الا في المسألة فلما علموا انه لا يكون
الا كذلك استغنوا عن الالف وكذلك هل انما تكون بمنزلة
قد لكنهم تركوا الالف اذ كانت لا تقع الا في الاستفهام
انتهى وفي هذا الكلام تصريح بما نقله الزمخشري عنه
ووقع مثل هذا ايضا في اوايل الكتاب في بعض ابواب
الاشتغال قال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب
بني على الفعل وهو باب الاستفهام ما نصه واما الالف
فتقديم الاسم فيها عليها قبل الفعل جايز كما جاز ذلك
في هل لانها حرف الاستفهام الذي لا يزول الى غيره
وليس للاستفهام في الاصل غيره وانما تركوا الالف
في متى وهل ونحوهما حيث امنوا الالتباس الا ترى
انك تدخلها على من اذا تمت بصلتها كقوله عز وجل
افمن يلقى في النار خير امن ياتي امنا يوم القيامة
وتقول ام هل فانما هي بمنزلة قد ولكنهم تركوا الالف

استغنا اذا كان هذا الكلام لا يتبع الا في الاستفهام لنفي
فهذا النص آخر موافق لما نقله الزمخشري عنه ووقع في
بعض نسخ المغني مكان بدل قوله ولم ار في كتاب سيبويه
ما نقله عنه ما نصه وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره
في باب ام المتصلة ولكن فيه ايضا ما قد يخالفه فانه قال
في باب عدة ما يكون عليه الكلم وساق الكلام المحكي هنا
الى آخره وما اظن هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك
وقد مضى ان سيبويه لم ينقل ذلك وهذا يدفع قوله
في هذه النسخة وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه فان قلت
فما تصنع في دفع الخطا بنصه التي اشار اليها ونحا لعنه
قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم لقوله في غيره
ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت يحمل لك على انها للاستفهام
ما عنا رقيا بمقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام
لانها موضوعة للاستفهام فجعلها جميعا بين كلاميه والفوارس
جمع فارس وهو شاذ في الجموع عند سيبويه لان فواعل
انما يكون جمع فاعلة من صفات من يعقل دون فاعل
واستدرك على سيبويه هالك في الهوالك ونواكس في
قول الفرزدق [illegible] واذا الرجال راوا يزيد رايتهم
خضع الرقاب نواكس الابصار وقال ابن الحاجب
في شرح المفصل ما فوارس فالذي حسن منه انتفا اللبس
بينه وبين المونث لانهم لا يقولون امراة فارسة لكي فجد

هذا

بعدا عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمذكر بالتا من خواص
الصفات فهو كالاسم وانما هو ان كان مجافي مثل في الامثال كبزل
ما يخرج عن القياس واما نواكس فللضرورة ويربوع ابو حي
من تميم وهو يربوع بن حنظلة وابو بطن من [illegible] وهو يربوع
بن غيظ بن مرة كذا في الصحاح ويافوخ زايده اذ ليس في كلامهم
يفعول بفتح الفا والياف [illegible] بمعنى عن والشدة بالفتح الحملة
الواحدة في الحرب وسفح الجبل اسفله حيث ينسفح فيه
الما والقاع المستوي من الارض والاكم بفتحتين واحدها اكمة
وهي تل من القف من حجارة واحدة وهي دون الجبال
يكون اشد او الموضع ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغه
ان يكون حجرا كذا في القاموس وقد مر في فصل رب في
حرف الرا قال والدليل الثاني قول سيبويه الذي
شافه العرب وعرف مقاصدهم اقول يعني بذلك انه كان
يتدلون اليه ويعتمدون في اثبات هذا الامر عليه قال
وقد مضى ان سيبويه لم ينقل ذلك اقول قد مضى ان سيبويه
قاله قولا ظاهرا مكشوفا لا تردد فيه ثم هو لم يمض له ان سيبويه
لم ينقل ذلك وانما مضى له انه لم يجد هذا النقل في كتاب سيبويه
ولا يلزم من ذلك عدم قوله وقد علمت انه قاله والله اعلم
قال كقوله ولا للما بهم ابدا دوا اقول قد مضى
في الكاف المفردة انشاد هذا العجز وانشدنا هنالك صدره
وهو قوله والله لا يلفى لما بي والله تعالى اعلم

مطلب حرف الواو

وفي الواو الواو المفردة **قال** اسمي مجموع ما ذكره من اقسامها
الي احد عشر **اقول** اتفقت النسخ التي رايتها على ذلك فانه ذكر
خمسة عشر قسما وابطل منها سبعة وهي واو الصرف التي ينتصب
الفعل المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية وواو
الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكير والواو
المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عد ما قيل من الاقسام
في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما ان يكون غرضه
عد ما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فلينقل الى خمسة
عشر وان كان الثاني فلينقل الى ثمانية **قال** وقول بعضهم ان معناها
الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق **اقول**
الظاهر ان العبارتين صحيحتان وان مودّاهما واحد لان
المطلق هو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير ما واحد من علماء
الاصول وغيرهم فالجمع يقيد الترتيب ويقيد عدمه ولا بقيد
ضرورة وجود الاعم في الاخص والجمع لا بقيد اعم منه بقيد
فيلزم وجود الاول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق
من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع بقولنا مطلق
الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سوا فكيف يعقل
فرق بين قولنا جمع مطلق ومطلق الجمع وانما اتا الالتباس من توهم ان الشي
المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد ذكر
قال الشيخ بهاء الدين في شرح مختصر ابن الحاجب الاصلي لعدل ان
ما تقدم ما ذكرو وكذلك اوقع هذا الوهم في نفوسهم ما الفرق

ز الفرق

ز الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس ذلك مما نحن فيه
في شي فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في
الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع
الماء فالفرق بينه وبين ما ونحن فيه ان مطلق من قولنا مطلق الماء
لمعنى والمطلق من قولنا الماء المطلق لمعنى اخر بخلاف ما نحن فيه
قال بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفرا وثعلب
وابو عمرو الزاهد وهشام والشافعي **اقول** نقل ذلك عن الامام
الشافعي طوايف قال الشيخ بهاء الدين السبكي وانما اخذوه
من قوله بالترتيب من في الوضوء وليس ماخذ صحيح ونقل جماعة
الترتيب عن ابي حنيفة ايضا وانما اخذوه من قوله اذا قال لغير
المدخول بها انت طالق وطالق وطالق بتبع واحدة وليس
ماخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها بانت فلم
تطلقها المعطوف فلم يبق محل للطلاق ونقل ابن عبد البر
في التمهيد ان بعض اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول
ان الكسائي والفرا يقولان انها للترتيب وما ذا الفرا
في القول المشهور عنه انها للترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر
هذا النقل انها عنده للمعية الا لمانع فتكون للترتيب ولنا
حكاية الاجماع عن السيرافي وقد نقلها الشيخ ابو حيان
عنه وعن الفارسي والسهيلي وغلطهم بما ذكره من الخلاف
قال الشيخ بهاء الدين وفيه نظر من اوجه احدها ان قول
القايل هاولا اجمعوا وقول الاخر هولا اختلفوا مطلقا

فلانسلم قضا انه يجوز ان يكون ثم خلاف سابق لانعقاد الاجماع
بعده فينبني الخلاف في ان الاجماع بعد الخلاف حجة اولا وفيه
خلاف ومذهبنا انه ليس بحجة ويجوز ان يكون ثم خلاف
ولاحق عرض بعد الاجماع فلا اثر له فاذا كان كذلك فلا وجه
للتغليط الثاني سلمنا ان المراد التوقف المسمى فتغليط ثم
ناقل الاجماع وان كثر في كلام اهل العلم وهو المتبادر
الي الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي
ينبغي ان يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبه لها فانها
كثيرة الجدوى في المباحث ولم ار من تعرض لها ولذلك
يظهر ان يقال انما ان يفرع على ان الاجماع السكوتي حجة
او لا ان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف
لانه اعتمد التصريح وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد
على مجرد الانتشار مع السكوت وبصيرة ذلك كما قالوا انها
في تقديم البينة الناقلة على البينة التي يحتمل ان يكون معتمدها
على الاستصحاب وان قلنا ان السكوتي ليس بحجة فقد يقال
يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال يترجح ناقل الخلاف
لانه نص في نسبة ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناطق
بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا وقد
يقال يترجح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع
من غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان ينبني الوقف
والحكم ما دام سلمنا ان هذا الخلاف محقق مسمى لكن

هؤلا

هؤلا المخالفون قليلون فينبغي ان يتخرج ذلك على ان ندرة
النادر المخالف هل تقدح في الاجماع اولا فلا يجيء ان الكلام
في ذلك مبني على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو
حجة او لا الى هنا كلامه رحمه الله قال ويتفرد عن
ساير حروف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها
للمعاني الثلاثة السابقة اقول هذا الحكم الاول لا يختص
به الواو بل يشاركها فيه حتى وان افترقتا في وجوه اخر
نص على ذلك علي بن ما والحذق من النحاة وقال المصنف في فصل
حتى من حروف الجر المهملة الثاني من اوجه حتى ان تكون
عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه
وساق تلك الاوجه وهي ان المعطوف بحتى لا بد ان يكون
ظاهرا بعضا مما قبله غاية له في زيادة او نقص ولا
بد ان يكون ظاهر بعضا مما قبله غاية له في زيادة او
نقص ولا بد ان يكون مفردا ولا بد من اعادة الخافض
معه ان عطف على مخفوض وهذه الاوجه التي ذكر الامام
بها لا تقدح في مشاركتها الواو في احتمال المعاني الثلاثة
السابقة فان قلت مراده ان الواو تتفرد بمجموع هذه الخمسة
عشر حكما فلا يرد هذا قلت انما يريد انها تتفرد بكل واحد
منها بدليل قوله في الثاني عشر ولا مزاد لتقييد او ردنحو
اشتريته بدرهم فصاعدا قال وانما قال في قوله فاذهب
فاي فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم وعج ولا جيل لان

ق

المعنى لا في احرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ه
اقول احرزه اي جعله في حرز يمنع من الوصول اليه
والحرز الموضع الحصين والحتف الموت والظلم جمع ظلمة
والدجى جمع دجيا وهي الشديدة السواد والعرب تسمي الليلة
الثامنة والعشرين من الشهر الدعجا والجبال الجيم والنا الحو
والصحا جال وفي بعض النسخ بالحا المهملة والمشاة النحيته
جمع حيلة لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مثاله غير هذا
من ادوات الاستفهام لهل في كونها للنفي فيعارض ما نعلم
له في هل لانا نقول اختصاص هل بهذا الحكم انما ورد هنا
بالنسبة الى الهمزة الاي الى الهمزة لا الى كل ادوات الاستفهام
فلا معارضة اذن وهو ظاهر قال ولا يجوز ما اختصم
نحو زيد ولا عمرو لانه للتعيين لا غير اقول منع المصنف من نحو
في هذا المثال لانتفا الشرط الاول وهو عدم قصد المعية
وذلك لان المعية موجود في الاية وهي قوله تعالى وما
يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور الاية
فان استوا نظلت فيه المعية بين المتعاطفين المنفيين
وقد جاز دخول لا فيها فيشكل وجوابه ان منع دخول لا
في المثال انما هو لقصد ان يفيد كون الفعل منفيا عن
متعاطفيه المخصوصين في حالتي الاجتماع والافتراق واما
دخولها في الاية فليس لهذا المعنى بل انما هي فيها لمجرد
الصلة ولو دخلت في هذا المثال لهذا المعنى لم يمتنع وبيت

في اكثر

في اكثر النسخ لا غير وفيه ما علمت غير مرة وفي بعضها للتبيين غير
ولا اشكال قال والسادس عطف العقد على النيف نحو
احد وعشرين اقول المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات
او المئين او الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة
الاحاد وهو بتشديد اليا وتخفف وهو واوي العين ه
من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكل
ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني قلت ومما
ذكره المصنف من هذا الحكم انما يكون عند ارادة تعلق ه
العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة او غير دفعة
مع انتفا قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت
منه ثلاثة فعشرين او ثم عشرين اذا قصد الترتيب فلا
يهمله اولها فثبت بذلك ان الواو لا تنفرد بعطف العقد
على النيف مطلقا كما هو ظاهر كلامه قال السابع عطف ه
الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما
بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبالي اقول البكا في البيت
مقصور وفي شرح الشافية للجاربردي وقد جا في مصدر
المد اذ لا يخلو كما في الغالب من الصراخ فاجروه مجراه هه
والقصر جعلهم له كالحزن لانه قد يخلو عن الصراخ الشديد
الاياري قال لحسان بن ثابت شاهد المد بكت عيني وحق لها بكاها
وما يغني البكا ولا العويل اقول قلت في الصحاح البكا يمد ويقصر
اذا مددت اردت الصوت الذي يكون مع البكا اذا امدام

فضربت الدرت للدموع وخر وجهها وانشد البيت المذكور
شاهدا على ذلك ولا يظهر كونه شاهدا عليه فان العويل هو
رفع الصوت بالبكا فلو حمل البكا على الصوت الذي يكون
عند خروج الدمع لم يستقم واين خديه والظاهر انه اراد
بما يعني البكا الذي سكب للعين لدموعها ولا العويل الذي رفع
الصوت بالبكا فيستقيم كل لفظ بمعنى غير ما يستقيم من الاخر
وكان الشاعر الاول اراد بالمطلوب للربع الذاهب بالكلية
بحيث لا عين له ولا اثر وبالباقي الربع الذي وهت عينه
وبقي شي من اثاره قال الناس عطي ماحقه البينية او
الجمع نحو قول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان
مثل محمد ومحمد اقول الرزية بالهمزة المصيبة ولك فيها
التخفيف بقلب الهمزة يا فيدغم الاولى فيها والمراد بالمحمدين
المحمدين الحمد المذكور بن محمد واخو الحجاج بن يوسف الثقفي ومحمد
اخوه ويروى ان الحجاج لما نعيا اليه قال سبحان الله محمد
ومحمد في يوم ذي نهار ومحمد اخي وفي قول المصنف ماحقه
البينية اشارة الى ان مثل هذا الواقع في البيت خرج عن
حقه والى ما ... وفيه نظر ففي التمهيد عن ان العطف
... ودون ... قصد التكثير او فضل ظاهرا ويتعدد
فمثال التكثير قول جرير تحدى بنا عيس (في عراكها) خمس وخمس
وتاويب وتاويب تحدى بنا عيس تبزع والنجب من الاخلاد
جمع نجيب في عراكها اي لذهب ظنانها في الجد على السير ه

والحمر

والحمر الكسر من اظما الابل ان ترعى ثلاثة ايام وترد اليوم
الرابع والتاويب ان تسير النهار اجمع وتنزل الليل ولكن
المراد انه افنى عزايمها خمسان وتاويبان بل المراد الكثير
ومثال الفضل الظاهر قوله صلى الله عليه وسلم اذن لها نفسين
نفس في الشتا ونفس في الصيف ومثال الفضل المقدر بيت
الفرزدق وقول الحجاج وقول ابي نواس قال اقمنا بها يوما
ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس اقول وهذا البيت
يتسال اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا والجواب انما
لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الرحيل خامس
له فحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى الاول
والصواب ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن هو خامس
اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم اقامة وقد يعتذر عن ذلك
بما ياتي في اخر هذه المقالة ويحكى ان سبب انشاد ابي نواس
للقطعة التي منها هذا البيت انه مر بالمداين فعدل الى
ساباط ... بعض اصحابه فرحلنا ايوان كسرى فراينا اثارا
في مكان حسن يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة
ايام نشرب هنالك وسالنا ابا نواس صفة الحال فقال شعرا
ودار ندامى عطلوها وادلجوا بها اثر منهم جديد ودارس
مساحب من جر الزقاق على الثرى واضغاث ريحان جني ويابس
ولم ادر منهم غير ما شهدت به بشرقي ساباط الديار البسابس
حبست بها صحبي فجددت عهدهم قال واني على امثال تلك لحابس ه

الثا لها يوضا ويوضا وثالثا   ويوضا له يوم الرحيل خامس
قد ادعلينا الدهر في عسهدته   حتى نها ما يولع المصاور فارس
قراد نقا كسرى وفي ضيافها   متى تدر نهابا لعيني الفوارس
فللدرج ما زالت رحى عليه جوه   وكما ما دارت عليه الدلادس

اقول في هذه الحكاية تصريح بان ايام الاقامة كانت خمسة وقد اوردها كذا في شرح مقصورة حازم السيد الشريف امام العلوية السبتية قاضي الجماعة بغرناطة ابو القسم محمد السبتي رحمه الله وعليه فينبغي ان يكون الضمير في قوله يوم الرحيل خامس ليس عايدا الى اليوم الرابع وانما يعود الى مجموع الاربع المتقدمة باعتبار المذكور يعني ان يوم الرحيل خامس لما ذكره من الايام الاربعة وصار يوم الرحيل من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة في بعضه والله اعلم قال وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية ابدا ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستانف اقول رايت في تفسير العماد الكندي قاضي الاسكندرية رحمه الله وكان من النحاة توفي في نحو عشرين وسبعماية ما نصه ونقل الاستاذ النحوي عبد الله الكفيف المالقي وكان ممن استوطن غرناطة واقرا فيها مدة من حوش لها لغة فصيحة لبعض العرب وان من شانهم ان يقولوا واحد واثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة عشرة فهكذا لغتهم ومتى جاء في كلامهم لفظ الثمانية ادخلوا الواو وقد نظم بعض اصحابنا في كون السبعة

سمي

سمي العدد بيانا وهي هذه الابيات

يا سائلي عن سر كون العدد   عانيه في سبعة لم تزدد
ماسره الا انحصار فيه   في واحد فرد وشفع عدد
وذلك الشيء الذي تشره   منحصر في واحد وازيد
فالفرد والفرد اذا ما اجتمع   زوج مع الفرد الذي ان يبد
واثنان واثنان اذا ما اجتمعت   اربعة تضم مع ما في اليد
فلك سبع اذن تكاملت   اربعة واثلاث مع منفرد
وما اتى من بعد هذا فهو تكرار   لا ارى بدي في العدد
ثلاثة مع مثلها فرد وفرد   قد مضى ومامضى لا تعدد
وهكذا اربعة مع مثلها   زوج وزوج قد مضى لا تفرد

اقول ما رايته في التفسير المذكور وهو تفسير ضخم في ثلاثة وعشرين مجلدا كبيرة طريقته فيه انه يتلو الاية او الا يات فاذا فرغ منها قال الزمخشري ويسوق كلامه في ذلك المحل برمته لا يغادر منه شيا فاذا انتهى اسقط ما عليه من من مناقشة ومما يحتاج اليه من توجيه ومما يكون هناك من اثار الواقعة في غير الكشاف من التفاسير واكثر نظره فيه في النحو فانه كان متقدما في معرفته وقد قرات قطعة من هذا التفسير واسمه الكمال بمعاني التنزيل قرات فيه على سحنا قاضي القضاة ناصر الدين ابن المنير المالكي كعبه الله برحمته وذلك في زمن ولايته لقضاء القضاة بالاسكندرية بعد الثمانين وسبعماية الى قريب الستين قال وقيل هي واو

الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم اشارة اي هو لا سبعه ليكون
في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك ان حذف عامل
الحال اذا كان معنويا ممتنع قال فلا يسلم هذا الكلام ولو
سلم لمكن العذر هو لام سبعة معدود دون في حاله ال
ما بهم كلهم فلا يكون من قبيل ما عامله معنوي محذوف وهم
قال وهذا رد واعلى المبرد في قول بيت الفرزدق
واذا ما مثلهم بشر اقول البيت بتمامه هو فاصبحوا قد اعاد
الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر وقد استشهد المصنف
هذا البيت كاملا في فصل اذ من حرف الالف وانشد بعض
النحو الذي اورده هنا في الباب الرابع في الامور
التي يكتسبها الاسم في الاضافة وفي الباب الخامس في الجهة
العاشرة منه قال قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم و
عن ان يقفوا حتى يفتح لهم اقول ورد في الحديث ان النبي صلى
الله عليه وسلم اول من يقرع باب الجنة فيفتح له ويقضي ذلك
انها لا تفتح لاحد قبله وذلك مما يقدح في هذا التاويل
اذ لو كان المراد بالفتح قبل المجي الاكرام لكان عليه الصلاة
والسلام احق الخلق واولاهم بذلك وفي الكشاف حكاية
قول ان ابواب جهنم لا تفتح الا عند دخول اهلها
واما ابواب الجنة فتقدم فتحها لقوله تعالى جنات عدن
مفتحة لهم الابواب فلذلك جي بالواو وكانه قيل حتى اذا
جاؤها وقد فتحت ابوابها اقال اليمني اراد ان جهنم محابس

لاهلها

لاهلها ومن عادة المحابس ان لا يفتح الا للداخل فيه او الخارج منه
والجنة دار فتحها محبتهم واما الجنة فلان من فيها من الحور والولدان
يتشوفون الى اهلها ويتطلعون الى لقائهم فيفتحونها قبل مجيئهم
استبشارا بهم وتطلعا اليهم كما هو العادة في مجالس الانس
والسرور هذا كلامه وقد يقال ان المراد بان الابواب التي
التي تفتح قبل مجيئهم هي ابواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح
لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان في المحيط الذي يفضي
منه الى المنازل فيندفع السؤال المتقدم والله اعلم قال
والظاهر ان العطف في هذا الوصف نحو قوله انما يكون
من جهة الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف
بقية الصفات اقول ليس التقابل شرط صحة العطف او حسنه
حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف
موجها ويكفي في العطف التغاير فيبقى السؤال عن اختصاص
هذين بتوسط العاطف بينهما قائما قال اولان الامر بالمعروف
ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر امر بالمعروف
فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكتفى فيه بما يحصل
في ضمن الاخر اقول يمكن ان يقال لا نسلم ان العطف هو المقتضي
للاعتداد بكل منهما بل لو ذكر من غير عطف كان الاعتداد
بكل حاصلا والذي قاله ابن المنير رحمه الله ان الله تعالى
لما اراد تفخيم شان الامر بالمعروف عدد اوصافه وان
كان الوصفين يتضمن الاخر تفخيما له وتنويها بقدره فقطع

الواو في الوصف الثاني للتغاير الذي بين الوصفين في
اللفظ قال ذكرها القاضي الفاضل اقول هو لمام البراعة
وفارس البراعة عبد الرحيم بن علي بن حسين البيساني كاتب الملك
الناصر صلاح الدين يوسف بن ايوب ولد بثغر عسقلان في
جمادى الاخرة سنة تسع وعشرين وخمسمايه قال ويتبجح باستخراجها
اقول يعني يتبجح يفرح قال الجوهري البجح الفرح وقد بجح به
بالكسر وبجح به ايضا بالفتح لغة ضعيفة وبجحته انا تبجيحا فتبجح اذا
فرحته ففرح قال والصواب ان هذه الواو وقعت بين
صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا
يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية
عند القايل بها صالحة للسقوط اقول هذا الذي رد
به قول القاضي الفاضل سبق اليه فقد حكى ابن المنير في الانتصاف
عن شيخه الامام ابي عمرو بن الحاجب ان الفاضل كان يعتقد
ان الواو في هذه الاية واو الثمانية وكان يتبجح باستخراجها
زايدا على المواضع الثلاثة المشهورة التي في براءة وآية
الكهف وآية الزمر قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل يعجب
بذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بحضرة ابي الجود النحوي المقرئ
فبين له انه واهم في عدها من ذلك القبيل واحال السايل
على المعنى الذي ذكره الزمخشري من دعاء الضرورة الى الاتيان
بها هاهنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد وواو
الثمانية ان ثبتت فانما ترد بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار

تمام

بتمام العدد الذي هو السبعة فانصف القاضي الفاضل واستحسن
ذلك منه وقال ارشدتنا يا ابا الجود قال والعاشر الواو
الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوق صفتها بموصوفها
وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري
ومن قلده اقول اعترض ابن مالك في شرح التسهيل فقال
ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف
فاسد لان مذهبه في هذه المسالة مذهب لا يعرف من البصريين
معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا لانه معلل بما لا
يناسبه وذلك ان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها
وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا
يصح ان يقال للعاطف مؤكد وايضا ان الواو فصلت
الاول من الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال انها
اكدت لصوقهما وايضا ان الواو لو صلحت لتوكيد
لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها موضع
لا يصلح للحال نحو ان رجلا رايه سديد لسعيد فرايه سديد
جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها
للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح في موضع
الحال لانها بعد منفي والمنفي صالح لان يجعل صاحب حال
كما هو صالح لان يجعل مبتدا قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية
اقول على الوجه الاول ان كان زاعما ان العلامة لا يعرف بالمعية
فمع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه قلت

قوله لا عرف بالمعنى بمجرد دعوى منع انها لما سلمت لم تصلح لرد
ان هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجه
الرد ان يقال بل هو معروف ونبين من قال به منهم ولو بحرى
لم ينقل هذا المذهب عن احد من البصريين والكوفيين حتى يقال
انه لا يعرف بالمعنى ممن ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز
ان يكون ذلك من اختياره ولم يسبقه اليه احد قال
وعلى الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي
صفة لها التصوق التصاق بالموصوف والواو اكدت
الالصاق باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالصاق
لا انها الان عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق
ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه بل المعنوي والواو
تاكد الثاني دون الاول قلت ليس ادخال اللام على الصفة
مقيسا في شي من الاعلام اصلا بل هو امر سماعي فيحتاج في
ادخالها على مالك العلم الى ثبوت سماع عن العرب قال وعلى
الرابع ان الاية الاولى من تلك المواضع وقد قارنها الواو
للتاكيد قلت سياتي قريبا ما يرد هذا من كلام المصنف ره
وبالله المستعان والله اعلم بالصواب اقول ومما منع الوصفية
في هذه الاية لمن ان لصدرها حاجبا وهو لو ان الجملة بالا
بالا لا يجوز التربع في الصفات لا تقول ما مررت باحد
الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره كذا في مغني هذا الكلام
في اخر الباب الثاني فعد لاهنالك وانا وما اهلكنا من قرية

الا

الا ولها كتاب معلوم فالوصفية ما تعارف الواو والا لم ولم
يرا الزمخشري وابو البقاء واحد منهما ما تعا وكلام النحويين
بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل الا بين الموصوف وصفته
فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب
يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة
كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز
ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائم جاز هنا كلامه
قلت ومن الشيخ سعد الدين التفتازاني قد كتب في شرح
التاج الثاني ان ايقاع الحال على النكرة التي في حكم الموصوفة
لوقوعها في سياق النفي كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم اولى بالجواز لان فيه مع دفع الالتباس
زيادة ملوح النكرة لذي الحال بر كما في المبتدا واما بيان
جهة الاولوية بان فيه الا الذي لا يتوسط بين الصفة
والموصوف كالواو فهو ظاهر اذ لا خلاف في جريان الاخف
للتدرج في الصفة مثل ما جاءني رجل الا راكب هذا كلامه ره
وهو سهو ظاهر بالنسبة الى نفي الخلاف في المسألة المذكورة
قال وانشد قوله شربت بها والديك يدعو اصباحه
اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا اقول انشده الجوهري
في الصحاح ثم ردنها والديك والتمر عصعص الشراب قليلا
قليلا اذ وبنات نعش الكبرى سبعة كوكب اربعة منها
نعش وثلاث بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وفرحا

سقيت الغيث ايتها الخيام اقول هذا صدر بيت عجزه متى كان
الخيام بذي طلوح والخيام جمع خيمة قال الجوهري الخيمة بيت
تبنيه العرب من عيدان الشجر وفي القاموس الخيمة اكمة فوق ه
فوق الاكام وكل بيت مستدير وثلاثة اعواد او اربعة يلقى عليها
الثمام ويستظل بها في الحر وكل بيت يبنى من عيدان الشجر او العكو
جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك اي متى كان الخيام بمكان ذي
طلوح قال واجاز بعضهم لشبهها له في النداء الحقيقي ه
اقول مذهب سيبويه والجمهور خلاف هذا وهذا هو ه
لضعف دليله اذ ورادها يدل على النداء فوالان والصحيح الاول
قال والثاني ان يكون اسما لاعجب كقوله وا بابي انت وفوك
الاشنب كانما ذر عليه الزرنب اقول اعجب هنا مضارع
امرؤ في اتيان اسم الفعل بمعناه خلاف مشهور والشنب
حدة في الاسنان وقيل البرد والعذوبة في الاسنان او نقطة
بيض فيها او وضح الاسنان كالغرب يزانها كالمنشار وذاك
بالذال المعجمة اي فرق وذر الورس على زنده فعلل لجمع ضرب
من النبات طيب الرائحة ولا يخفى ان التعجب في البيت للاستحسان
قال وقد يقال لقوله وا لها لسليمى ثم وا لها وا لها
اقول في الصحاح اذا تعجبت من طيب الشيء قلت وا لها له
ما اطيبه قال ابو النجم وا لها الديم وا لها وا لها ما لست عينيه
طنا وفاها بثمن يرضي بها اباها قال وذي كقوله وي كان
من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر اقول هذا البيت

مدرج

مدرج في بحر الخفيف وقبله هذا البيت سالتاني الطلاق
ان راتاني قل مالي قد جئتماني بنكر واصل سالتاني بهمزة مفتوحة
بعد فتحة السين الا انها خففت بجعل السين حركتها فحات الالف
والنشب المال والمعروف في وي ما ذكره المصنف من انها
اسم فعل بمعنى اعجب وذكر صاحب وصف المباني انها حرف
تنبيه معناها التنبيه على الزجر على الوقوع في مكروه ويحذر
كما اذا وجد رجل يسب احدا او يوقعه في مكروه او يتلفه او
اخذ ما له او تعرض لشيء من ذلك فيقال كذلك الرجل وي ومعناه
تنبه وازدجر عن فعلك ويجوز ان يوصل به كاف الخطاب
ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله ويكان الله وقال الصحيح ه
ان يكون حرف تنبيه قال وتلحقها كاف الخطاب كقوله صح
ولقد شفى نفسي وابرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم
اقول يريد بقول اصحابه عليه والتجائهم في هذا المقام
الصعب اليه شفى نفسه وبرأ سقمه والقيل القول وعنتر منادى
مرخم اي يا عنترة ومن يجيء كان للتحقيق قوله كانني حين امسي
ما تكلمني متيم يشتهي ما ليس موجودا القول ليس غرضه ان يشبه نفسه
بمتيم موصوف بما ذكر وانما غرضه ان يخبر بانه في حالة
امسائه غير مكلمها متيم يشتهي امرا غير موجود وهو كلامها فمن ثم
جعلت كان للتحقيق لا للتشبيه والله تعالى اعلم بالصواب ه ه ه

مطلب حرف الالف

حرف الالف قال وابن جني يرى هذا الحرف
لا و ان الحرف الذي يذكر قبل الياء عند على الحروف وانه لما لم يكن

ان يلفظ به في اوائل اسمه كما فعل في اخواته اذا قيل ما هجيم يوصل
اليه ما للام كما يوصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قال
في الابتدا او لقول للام لشبها رضا وان قول المتعلم لام الف
خطا لان كلا من الالف واللام قد مضى ذكره اقول الذي يوصل
به الى النطق بلام التعريف هو الهمزه لا الالف الهوائي والذي
يوصل به الى النطق به هو الالف الهوائي لا الهمزه فلا تناقض
والظاهر ان قول المعلمين لام الف ليس خطا من الوجه الذي
ذكره لان الذي مر لهم ذكره لام مفرده والظاهر انهما لم يعنوا
بلام الف حرف مركب من اللام والالف الهوائي ولم يعرف بعد
هذا الخ يريد ان المراد بسرد اسما الحروف لتسطيه لا المركبة
قال ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد
كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام
الف واجاب بانه لفظه تلقاه من افواه العوام لان الخط ليس له
تعلق بالفصاحه اقول نسبه العربي الفصيح المعتد بلفظه
المحتج بقوله الا انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على الفاسد
لم تعتقد لا يليق لبيد واما قوله لان الخط لا تعلق له بالفصاحه
فساقط لان ما يصدر عن لفظ لا خط ولعل مراد ابي النجم بلسان
لام الف ليس مراده لام الف الذي هو حرف مركب بعضه
ببعض فيكون قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزه
القطع كل ذلك لاجل الضروره ووقف على المنصوب بدون
الف مثل قوله حل العين على الذق ابن ومراده انه يراه عيني

مستغنيا

مستغنيا فيخط رجلاه خلا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول
هذا العربي مافيه وقد يجي الى التحقيق لا يبعد هذا ان
يجي قوما في اواخر الواو المفرده حيث ذكر واو الانكار
نحو الرجلوه بعد قول القايل قام الرجل والصواب ان لا يعد
هذه لانها اشباع الحركه وذكر واو التذكر بعد قوله من قال اراده
ان يقوم زيد فليس زيدا فا زاد مد الصوت ليتذكر اذا لم يورده
لتطع اللام يقوموا فال والصلوات ان هذه كالتي قبلها
قال وعليه قول المتنبي [illegible] ما رمتنا به داه فصابني سهم
يعذب والسهام تريح اقول يعني انه نظر اليه فرمى بطرفه سهما
اصاب فواده ولم يرم به الا ان هذا السهم الصايب لم يجر على عاده
السهام التي ترميها الايدي فانها تقتل صريح من تصيب الحياه ولا ما
هذا السهم الصايب فانه يعذب دايما بما يهيجه من لوعه الغرام
او يزيد من لاعج العشق وقد اولع الشعرا بجعل لحظات المحبوب
سهاما واكثروا ذلك ومن احسن ما رايته فيه قول ابن الرومي
نظرت فاقصدت الفواد بسهمها ثم انثنت عنه فكاد يهيم ويلاه
ان نظرت وان هي اعرضت وقع السهام ونزعهن اليم اقصدت
الفواد قصدت هلكته في الحال واصاب السهم القرطاس صيبه
صيبا لغه في اصابه وفي المثل مع الخواطي سهم صايب يضرب للذي
يكثر الخطا ويندر الاصابه بالصواب قال لقوله فينا لسوس
الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقه نتنصف اقول منهم
النشا وهذا البيت والكلام عليه في فصل ما من حروف المبم

اقول ويؤيد انها قد اضيفت الى المفرده في قوله بنا بعائفة
الكماه وروعه يوما انيح له جر تسلع انشده المصنف في اواخر
الباب الرابع في ترجمة الامور الذي لا يكون الفعل معها الا فاعلا
والمعنى الى تكلت عليه هنا ك قل كلامي على هذا الموضع الثاني ان
يكون لمد الصوت بالمنادي المستغاث او المتعجب منه او المندوب
كقوله يا مرثد الامل لوم غنى وعي لبعد فاقه وهوان وقوله
يا عجبا هذه الفليقه وقوله حملت امرا عظيما فاصطبرت له
وقمت فيه بامر الله يا عمرا اورد الابيات المثل بها على ترتيب
الاقسام المثل لها فقوله يا مرثد امثاله للمنادي المستغاث والامل
الراجي اسم فاعل من امل الابل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع
وقوله يا عجبا مثال للمتعجب والفليقه الداهيه ولعل هذا
يطلق الفوقا الدنيه لنشد البيتين صاحب الصحاح قال
والنوار معروف يشيد ويسبح بنافع بالرتق وهي بوسنه لا يصرف
وجمعها فوق قال وقد تسكن الواو واشتقا لا للحركه على الواو
فان سكنتها ذكرت وصرفت والنافيه للالحاق بقرطاس
والهمزه منقلبه منها هذا كلامه وفيه نظر وقوله يا عمرا مثال
للمندوب وعمر هذا امير المؤمنين بن عبد العزيز الاموي
الخليفه العادل مات سنة احدى ومايه واستطلعت به
فوثبت عليه قال وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
اقول هذا عجز بيت للاعشى صدره وذو النصب المنصوب
لا تنسكنه وقبلها لك واياك والميتات لا تقربنها ولا تاخذن

سهما

سهما لتعصد الشيء تعجز هذا البيت الذي ما كانت العرب تفعله
في زمن المجاعه وقصد عرق في البعير او الناقه ثم يوخذ الدم
المجتمع وذلك ثم يشوى ويطعم الضيف ولا تنسكنه اي لا تنسك
له بمعنى لا تذبح له نسكه تتقرب بها الا لله قال كالالف في
قوله من طلل كالاتحمي انهجا اقول الطلل ما شخص من آثار الدار
والاتحمي بهمزه مفتوحه فمثناه فوقيه ساكنه فحا مهمله مفتوحه
فميم نسبة ضرب من البرود وانهج بنون وها وجيم خلق كوني
قال او في غيرها في الضرورة كقوله اعوذ بالله من
العقراب اقول هذا بيت من مشطور الرجز المكشوف ولعله
الشائلات عقد الاذناب فان قلت كيف وصفت العقرب
مع انها مفرده بالجمع قلت لان الالف واللام للاستغراق
فالافراد مراده فيجوز رعاية المعنى فيجمع الوصف كما في قولهم
اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وقد اجاز ذلك
جماعه منهم ابن مالك ومنعه الجزولي والالف التي تبين بها
الحركه في الوقف وهي الالف اما عند البصريين انما
هي ذلك لان الكوفيين لا يرون الالف زايده اجتلبت
لتبين الحركه في الوقف بل هو وهي من سنخ الكلمه فالضمير عندهم
مجموع الهمزه والالف والنون بدليل ان بني تميم ينطقون بها
كذلك في الوصل والوقف وبها قرا نافع قال والالف
للتصغير نحو رويا والله لولا ما قد منا اقول يعني حرف الهاء
حيث حكم بان التحقيق ان لا يعدها البايته نحو رحه من الكلمات

لاهاجر كله لا كله والله تعالى اعلم بالصواب حرف اليا يا
حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة وقد ينادى بها القريب توكيدا
وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد اقول القول الثاني رأي
بن الحاجب والمرادي والمعنوي وهوا والامر القول وهو رأي
الزمخشري لاستعمالها في البعيد والقريب على السوا ودعوى المجاز
خلاف اخذهما خلاف الاصل قاله الرضي واختار ابن المنير
في تفسيره قول الزمخشري فقال واصله صوت يهتف به الرجل
بمن ينأى عنه ثم استعمل في كل نداء وان قرب المنادى اي
كانك تقدر المخاطب ساهيا عنك وفي غفلة بعيدا فتوقظه
بذلك الصوت من سنة السهو لا يشترط في استعماله ان يكون
المخاطب ساهيا ولا بد فانك كانك تؤذنه بخطابك وان
كان مصغيا بالامر الذي بعده مهم عندك وكانك في غفلة عنه
فتريد بعثه الى تيقظه بالتصويب قلت ومن هنا يفهم المراد
بالتوكيد في قول المصنف وقد ينادى بها القريب توكيدا
ثم قال ابن المنير فان قلت فقد استعمل هذا الحرف في الدعا وقد
علم ان الله تعالى لا يجوز عليه السهو ولا الغفلة والبعد وانه
اقرب الى الداعي من حبل الوريد قلت قد استقرت بها الانباء
صارت موذنة بهم المتكلم بالمقصود الذي ياتي بعدها لعموم كون
الشاي غافلا او حاضرا او لاظهار الحاجة من قبل الضراعة
والالحاح المطلوب في الدعا وقال الزمخشري وقول الداعي في
جوار يا رب ويا الله مع انه تعالى اقرب اليه من حبل الوريد

استصغار منه لنفسه واستبعاد لها من مكان الزلفى قال ابن المنير
من حبل الوريد فانبنى هذا الكلام على الاستصحاب من مقام البعد
قال وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال اقول هذا
صدر بيت مصرع من بحر الطويل للشماخ بن ضرار وخاتمه ذي النجد
وقبل صروف غاديات واجال وسنجال بسين مهملة مكسورة
فنون ساكنة فجيم فالف فلام اسم موضع ورأيت في بعض
حواشي المفصل انه اسم موضع باذربيجان والصروف نوائب
الدهر وحوادثه الواحد صرف كفلس ويروى وقبل
منايا قد حضرن واجال الاستيس كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم
والصالحين على سمعان من جار اقول هذا من ابيات الكتاب
ويروى والصالحون بالواو وانما هو على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما
على عطف على المحل اذ المجرور قبله لفظا مرفوع محلا على انه
فاعل المصدر وسمعان بكسر السين المهملة اسم رجل من جار به
وهو مما يويد ما اختاره ابن الحاجب في مثل لله درك فارسا
ان نصب فارسا على التمييز لا على الحال وامر نحو الا يا اسجدوا
في النداء الكثير وقوع النداء قبلها نحو يا ادم اسكن انت وزوجك
يا نوح اهبط يا مالك ليقض علينا ربك والاكثر في التنبيه كقوله
يا ليتني كنت معهم وكذا الواقعة قبل حبذا في قول الشاعر
يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا
وقيل رب في قول الراجز يا رب سار بات ما توسدا ذراع

مطلب الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وأحكامها

العيش وكف لبيث قال المصنف رحمه الله تعالى الباب الثاني
من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها أقول
الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي الجملة ذكر أقسامها وأحكامها
من الكتاب وقد صرح به برهان بحوان في الظرف وأما حال
من المبتدأ على ما اختاره سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا اذ
صاحب الحال عندهم هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس
فاعلا كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار
الذي تعلق به الظرف فكذلك ما نحن فيه وغاية ما يلزم
كون العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده وأما صفة
للمبتدأ مؤكدة بأن يقدر متعلقه معرفة أي الباب الثاني الكائن
من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد
لا عهد هذه الطويلة من الأعاجيب المتأخرين خصوصا مولانا
معين الدين في حواشيه المشهورة بسداد القصد فإن قلت لم لا يجوز
أن يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني إذ هو اسم فاعل
من ثنى قلت لأنه هنا لا بمعنى التثنية فلا يكون مشتقا فلا
يتحمل ضميرا والمال يكون كذلك لو كان مرادا به التثنية وهو غير
مراد هنا وأقسام الجملة مثل الاسمية والفعلية والصغرى
والكبرى وذات الوجهين مثلا والمراد بأحكامها مثل عروض
الإعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما مثل لزوم
كونها خبرية إذا كانت صفة أو صلة أو حالا لاحتلالا وإنشائية
إذا كانت جوابا للقسم استعطافي وجواز الأمرين إذا وقعت

خبرًا لأن المفتوحة المخففة مثلا قال الكلام هو القول
المفيد بالقصد أقول أي القول على اللفظ واحترز بقيد
القصد من حديث النائم ونحوه فإنه عار عن القصد قاله
في التصايح وهذا غير محتاج إليه لأن الصادر من النائم
قد صح بقيد الإفادة لأن مثل هذا لا يفيد بوجه فلو
قال النائم زيد قدم مثلا ووافق ذلك قدومه فالفائدة
لم تحصل من إخباره وإنما حصلت من مشاهدة المقدوم فتأمل
قال وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وما القائم
المنول فهو بمنزلة الفعل والفاعل بناء على أن المرفوع به نائب
عن الفاعل وأما على رأي من ذهب إلى أنه فاعل اصطلاحا
كالزمخشري فهو فعل وفاعل لا أنه بمنزلة ذلك وأما الثاني
وهو أقائم الزيدان فهو بمنزلة المبتدأ وخبره فإن
الوصف فيه مبتدأ لكن مرفوعه ليس خبرا عنه وإنما هو بمنزلة
الخبر عند كثيرين وسيأتي تحقيقه وأما الثالث وهو كان
زيد قائما فيحتمل أن يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث أن
مرفوعه كان مشبها بالفاعل لا فاعل اصطلاحا وأما الرابع
وهو ظننته قائما فإيراده فيما هو بمنزلة أحدهما مشكل
لأنه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح
فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر
قلت لو كان كذلك لزم كونها جملة اسمية وهو ما طلع إنما
هو لعقد دخول الناسخ عليه فإن البسيط على العمل في كل واحد

مطلب الفرق بين الجملة والكلام

منها قال وبهذا ظهر لك انهما ليس مترادفين كما يتوهمه كثير
من الناس اقول لا اشكال ان من النحاة من من ترادفهما بل ظاهر
كلام الاندلسي في شرح المفصل انه راي الجمهور وذلك انه
قال في باب المبتدا والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم
مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة
بتعريف الكلام فقال في مختصر الامالي والجملة ما وضع لافادة
نسبة وهذا لا بعد وهما فانه اصطلاح عمل به هولاء ونوزع
عليه ومما قاله المصنف اصطلاح لقوم اخرين فليس لتوهيم
اولئك بناء على اعتبار اصطلاحهم باولى من توهيمه هو بناء على
اعتباره ذلك المصطلح والامر في هذا قريب ولا مشاحة
في الاصطلاح قال ومن ظاهر قول صاحب المفصل فانه
بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة اقول ليس في ذلك
تظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة بجواز ان يكون
بالتيا والتا فقطه ان كل لفظين وضعا لذات واحدة
لاحدهما مونث والاخرى مذكر والاخرى توسطهما ضمير
جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث هنا احسن لان الجملة
هنا مونثة وهي خبر عنها الشيخ رحمه الله تعالى الى ان اصطلاح
التركيب الكلام الجملة ثم دخل العمل ففيه ويسمى هو كون الكلام
الجملة وهي وان كانت الان مفعولا ثانيا فهي خبر بحسب الاصل
فالتانيث باعتبارها احسن لان الخبر محط الفائدة قال
وسر ان الذوات معلومة بالاعلام وصفاتها واحوالها

طبوا

وبها

ولا يخفى ان اعتبارها ما هو محط الفائدة اولى وفي هذا
التقدير ما ليس ان الكلام والجملة متساويان في المفهوم
فيأتي ما قاله المصنف فتامله قال ولقد تغالى القولين قطرب
وبعد من نظر هذا التركيب في حروف الفاصية قال ولقد
تعدى ان ابن السري لم يتامل كلام الفارسي وتكلمنا عليه
هناك وقد مر له في غير ذلك الموضع ايضا وسيأتي له نظيره
وعند المرور به ننبه عليه اقول لما قول ابن مالك فلانه كان
مرضيه ان بعدها مما في محل بل كان من حقه ان بعدها في عد
سياق في راي المصنف سبعا والتاسعة من قوله يكسبون
فان قلت لم يعد لاخذناهم كان في من تمام الكائنة قلت
فيلزم ان لا يعد امنوا جملة لان اخذناهم ان تم ليس في كلام
الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من
جملة الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشاف المعطوف
عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى وان
منتهاه يكسبون فعلم ان قوله بالجملة المعطوف عليه مجموع قوله
فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون غير انه نزل بعض الجملة اعتمادا
على فهم المقصود من شدة الاعتراض ونهايته واما ابن مالك
فقال في اعراب الحال في شرح التسهيل ان الزمخشري
في الكشاف ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم
بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا
يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم

وقال من اهل القرى وهذا اعتراض لكلام بعض شيخ حمل الخبر فنقل
كلام الزمخشري نقلا محرزا ولم يتنبه ان قوله وهم لا يشعرون
مدخلا في الاعتراض قال والمركب من ان وصلتها مع متعذر
او ثابت مقدرا على الخلاف هٰهنا غير ظاهر لانه بصدد بيان ما
ما يلزم على كلام الزمخشري ويجوز ان هذه فعلية ليس الا وهذا
هو التحقيق اقول يعني ان عد جمل الاعتراض في هذه الابيات لانها
وهذا التحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله ولو ان اهل
القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السما والارض
ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون بعد مجموع جمله ونحو
راعيت اذ كونه معترضا فان جمله الاعتراض لا يكون الا كلاما
تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وان
اشتمل على جمل واما على واحد من قوله مع ولكن كذبوا او قوله
فاخذناهم بما كانوا يكسبون فهو هنا جزء كلام تام جزؤه
اقترانها بالعاطف المفيد لمعنى المعتبر وهو بعيد عن التحقيق وقد
استبان وذلك ان المقول من ذلك فهذا اعتراض بكلام بعض
شيخ حل صواب من حيث انه جعل مجموع الجمل كلاما واحدا معترضا
لكن في عدها ستا مناقشة اقسام الجملة الى اسمية وفعلية
وظرفية والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص
وكان زيد قايما ويقوم زيد وقم اقول المثال الاول
للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فعلها ماض
مبني للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلف الاثر والرابع

مطلب
انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية

لما فعلها ناسخ متفق الاثر والخامس لما فعلها مضارع والسادس
لما فعلها امر وكلام المصنف مقتض لان كان مسنده الى اسمها
وهو خلاف ما يقوله الناسخون من انها قيد للخبر يعني قولك
كان زيد قايما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن
الماضي والاساتذة وخبرها كان قبل دخولها وما قالوه
واضح على راي من ذهب الى انها مسلوبة الدلالة على الحدث
ولكنه غير الصحيح واما على قول الجمهور من انها حدثا وزمانا
فهو مشكل ان لم يعهد فعل فقد شيء في التركيب عن ذلك
ولا مؤكد وليس مسندا الى شيء ولو قيل انها مسنده الى اسمها
وليست مقيدة للخبر كما قاله الناسخون لا عنه ولا بعض اسناد
خبرها الى الاسم لانه قد عهد ان الاسم المسند اليه شيان
كما في قولك ظن زيد قايما وجاء عمرو ضاحكا على ان بعض المتاخرين
حرك بحثا في جواز جعل القايم من نحو قولك زيد القايم حصر
مبتدا بالنسبة الى حصر وخبرا بالنسبة الى زيد وان لم يتحول بذلك
وكذا في قوله تعالى قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه
فيجعل من وجد في رحله خبرا عما قبله مبتدا لما بعده وهذا وان
لم يجوزه احد لكن الشان في قيام دليل على المنع منه وكانه
وهو من حاشية الكشاف لكن لنا تنبيه الى ان عند ما ذكر الزمخشري
في قوله تبارك وتعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة
عند الله خالصة نصب على الحال من الدار الاخرة وحكم بجواز
الحال عن اسم كان بنا على انه ليس بعامل جعلها حالا من الضمير

المتكلم في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل وقد اسند
اليه الفعل على جهة القيام وان لم يكن قائما ولذا لم يعدوه في
الملحقات بالفاعل ولقد صرح ابن الحاجب فقال ان الافعال التي قصد
بها وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لان الافعال التي هي
افعال عندهم ولا اسم من الفعل بلا فاعل هذا كلامه **قال**
واسند الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه **اقول** فيه نظر لانه
عمل الظرف في الضمير انما هو عند اسناده اليه لا قبل ذلك وقد
يقال المعنى بعد ان اريد عمله فيه ما يجب على المسؤول في السؤال
عنه ان يفصل فيه **قال** احدهما اصل الكلام من نحو اذا
قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل
اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية الى اخره
اقول الذي يظهر ان صدر الكلام في هذا المثال
فعل سواء اعمل عامل اذا شرطها او ما في جوابها من فعل او شبهه
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المانع من عمل الفعل الواقع قع
في جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مما لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها فينبغي ان يقدر فعل يدل عليه الجواب اي اكرم
زيدا اذا قام وقد تقدم في فصل اذا في من حروف الالف
ان المصنف قال في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك
يومئذ يوم عسير ان العامل في اذا فعل يفسره ما بعده
اي عسر ذلك اليوم اذا نقر في الناقور فقد رد الكلام لكون
الجواب جملة اسمية وانما قدر العامل ولم يجعل قوله عسير

عاملا

عاملا فيه لكونه صفة ولا يتقدم معمولها على الموصوف **قال** وعليه
قوله فيما نحن فيه انا انا **اقول** هذا صدر بيت عجزه معلق له
وفضة وزناد راع ويروى بنصب وفضة ونشطه والوفضة جعبة
السهام والزناد تها هنا شيئا يصنع مثل الخريطة يكون مع
النزال والرعاة يجعلون فيه زنادهم كذا قال بعض شراح
الابيات وفي القاموس والوفضة خريطة الراعي لزاده والادوات
والجعبة من ادم وفي الصحاح الوفضة شيء كالجعبة من ادم ليس فيها
خشب والجمع الوفاض وفيه ايضا والزند العود الذي يقدح
به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى
واذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند
وازناد وفي بعض النسخ على ابيات المفصل فقوله معلق وفضة
من اضافة اسم الفاعل الى المفعول كانه قال معلقا وفضة قد
ينصب الزناد بالعطف على وفضة لتقدير ... قلت ان تنصب الزناد
بالنصب والتوجيه ذاك على رأي من جوز العطف على المحل في مثله
وانما منع وهم الحذاق على ما نقله المصنف في الباب الرابع في
اقسام العطف فالنصب عند اراي وعلق زنادا راع ولا هنا نخ
من العطف على اللفظ هنا بل هو الظاهر **قال** وذات فاعل
معنى عن الخبر في التاسعة **اقول** جرى على ما يقوله كثيرون من
ان الفاعل يغني عن الخبر من مثل اقائم الزيدان والتحقيق انه
المبتدا لا خبر له اصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف
وهو في نفسه مسند الى ما بعده فهو في المعنى خبر وحسنا اللفظ

تنبيه هذا فظن ان كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك **قال**
الثالث يومان في نحو ما رأيته مذ يومان الى آخره **اقول** يومان
على كل اعراب ذكره معرفة لمبتدأ او خبرا او فاعل واذا كان معرفة
فكيف يجوز ان يكون جملة اسمية او فعلية ثم مذ يومان محذوف لفظها
لا يومان بمفرده **قال** ويكون التقدير بعدما الا ان الاستفهام
له الصدر **اقول** قد مر ان ثم من يرى ان ما ذكر من ان ادوات
الاستفهام يخرج عن الصدرية ذكرنا ذلك في فصل كي من حرف
الكاف وفي فصل ما من حرف الميم **قال** وتقدير الاسمية في
انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا **اقول** تقدم في فصل
ام من حرف الالف ان تقدير الاسمية والفعلية في قوله تعالى انتم
تخلقونه متساويان فان للفعلية مرجحا من حيث غلبة ايلاء الفعل
للهمزة وللاسمية مرجحا من حيث مناسبتها للاسمية المعادلة لها
ولا تعارض بينهما وقع له هنا من ان تقدير الاسمية في انتم تخلقونه
ارجح لان الارجحية بالنسبة الى شيء خاص وهو قوله تعالى ابشر
يهدوننا فلا تعارض **قال** وتقدير الفعلية في قوله
بني اسرت ام عادني حلم **اقول** تقدم في فصل ام انشاد البيت
الذي هذا بعض عجزه وهو قوله فقمت للطيف مرتاعا وارقني
فقلت أهي سرت أم عادني حلم وقد مر الكلام عليه هناك
قال التاسع قولهم ما جاءت حاجتك **اقول** عد هذا
المثال مما يمتنع ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال
فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب

الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال وهذا
الكلام اول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنهما
حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله
عنه **قال** اذ لابد من تقدير فعل حينئذ اي ما يكون او وهو
ما يصنع **اقول** فعلى تقدير ما يكون يحتمل ما خبرا لها مقدما
وعلى تقدير ما يصنع يحتمل مفعولا به مقدما **قال** واما
النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية **اقول** كونه على الخبرية
بتقدير ان يجعل انت اسما ليكون محذوفا اي كيف تكون انت
فلما حذفت تكون وحدها ابرز الضمير منفصلا بعد ان كان
مستكنا متصلا والحالية على تقدير كيف تصنع فحذف الفعل
وانفصل الضمير المستكن فيه **قال** واما نحو زيد قام فالجملة
اسمية لا غير **اقول** غيرها لا غير تقدم فيما سلف انه
لحن وقد تقدم التنبيه عليه مرات انقسام الجملة الى الصغرى
والكبرى **قال** فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ونعم هو
منطق صغرى لا غير **اقول** هذا من النمط الاول ويتم في بعض
النسخ ليس غيره وهذين الموضعين **قال** ثم حذفت همزة انا
اعتباطا وقيل حذفت بعد ما ان نقلت حركتها ثم حذفت ثم
ادغمت نون لكن في نون انا **اقول** ذكر المصنف هذين
القولين فيما تقدم في ان المكسورة المخففة من حرف الالف
في الباب الاول حيث ذكر الوجه الثاني من اوجه ان الا انه
رد هناك القول الثاني المذكور هنا بان المحذوف لعلة

بمنزلة الثابت وهذا يقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف
الياء للساكنين وفي تقدير الثبوت فحينئذ يمتنع الادغام لان
الهمزة فاصلة في التقدير وقد اسلفت فيه تحقيقا وبحثا في ذلك
المحل فراجعه قال وهذا غير جائز كان صغرى وكبرى
من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب اقول هذا البيت
لابي نواس ورايت بهذه البلاد الهندية في شرح المفصل للعز
الاسفندري ما نصه قلت لقول ابي نواس وجه تصحيح وهو
ان يكون التقدير كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها
فحذف الاول مضافا للبدل لدلالة الثاني عليه كما في غلامه
او بدلا منه ساغ على ما مر ذكره في باب الاضافة ومن لانص
لاها للبيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى وقد
ظفرت بمثل هذا التصحيح في شرح سر الصناعة في قوله ولا بك
موقف الوداع الذي يوقفك وهي فواقعها الذي فواقع هي
الجزء القاقعة النفاخة التي تعلو الماء كالقارورة قال
الجوهري الفقاقيع هذه النفاخات التي ترتفع فوق الماء
كالقوارير وفي الكشاف وعن المامون انه لما زفت اليه
بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت
عليه دار الخلافة اللولو فنظر اليه منثورا على ذلك البساط
فاستحسن المنظر وقال لله در ابي نواس كانه ابصر هذا حيث
يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها البيت قال على حد
قوله بين ذراعي وجبهة الاسد اقول هذا عجز بيت الفرزدق

صدره

صدره يا من راى عارضا اسر به وقد انشد المصنف هذا المحذ
في الباب الخامس في خاتمة الحذف حيث ترجم بقوله اذا دار الامر
بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وهناك
انشدنا الصدر وتكلمنا على البيت فخذ الكلام الكبرى وغيرها
قال نحو اتيك به اقول يريد الاية التي في سورة
النمل وهي قوله تعالى انا اتيك به قبل ان يرتد اليك طرفك
قال الثالث نحو اما انت برا اذ يحتمل التقدير تبر وتقدير
كابر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها اقول
يشير الى الخلاف الذي جرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد
في الدار هل هو نظرا الى ان الاصل في العمل للافعال فهذا الاحتمال
يكون الاولى تقدير ما هو الاصل وهو اسم فاعل مثلا نظرا
الى انه خبر والاصل في الخبر ان يكون مفردا فهذا لا يتردد
تقدير ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف
في المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي اشعار
بانهم لم يصرحوا باجراء الخلاف في عامل المصدر من نحو اما انت
برا وهو مثل مسئلة الظرف من غير فرق فينبغي جريان الخلاف
فيه ايضا قال تنبيه يتعين في قوله الا عم ولا مستطاع رجوعه
تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره الى اخره اقول هذا
المصراع صدر بيت عجزه فراب ما اثاث بدا العقلاء وقد
تقدم انشاد هذا البيت بكماله والكلام عليه في فصل الانفتح
النون والتخفيف في الباب الاول واسلف المصنف هناك

مطلب الجمل التي لا محل لها وهي سبعة

غالب ما ذكره في هذا التنبيه المذكور هنا الجمل التي لا محل لها من
الاعراب قال الثاني الجملة المنقطعة مما قبلها نحو مات فلان
رحمه الله اقول مراده بالمنقطعة التي قطع تعلقها بما قبلها
لفظا او معنى فالاول كالامثلة التي اوردها فان جملة الدعا
بالرحمة متعلقة بالاولى من جهة المعنى لا من جهة اللفظ اذ لا رابط
لفظيا يربطها بها والثاني نحو اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق
ثم يعيده فالربط المعنوي منتف ايضا كما سبق كلام المصنف لعدم ان
اعادة الخلق لم يقع بعد فيقرروا وبهامنع ان الرابط
اللفظي موجود وهو حرف العطف وقد سالني بعض مدرسي
هذا واله في بعض الايام التي اجتمع فيها سوالا الاول الامر فيه
وعطف على عادته فيما يورده فقال ما معناه انهم اخذوا في
ما من قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا كما امن الناس ان تكون
كافة وعليه اشكال من وجهين احدهما ان الكاف مسلطة
في المعنى على ما بعدها اذ المعنى كايمان الناس فكيف تقطع عن العمل
فيه نحو قيام المتصل به والثاني ان الجملة الواقعة بعد ما الكافة
لا تدخل في شي من الجمل التي ضبطوها اما عدم دخولها فيما له محل
من الاعراب فظاهر اذ لا محل لها بالغرض واما عدم دخولها
في الجمل التي لا محل لها فلذلك لانها مضبوطة محصورة في الصلة
او الاستئناف الى اخرها وليست هذه منها والجواب عن كل
من الامرين سهل اما عن الاول فتعلق الحرف من جهة المعنى بلفظ
اخر لا يقتضي عمله فيه وكيف والحرف لا يدل الا على معنى في

غيره فيلزم ان يكون كل حرف عاملا وبطلانه كالشمس في الظهور
والجلا وليت شعري ماذا يصنع هذا السائل بمثل لام الابتدا
في قولك لزيد قائم وقد من قولك قد يصدق الكذوب
وما النافية في قولك ما معنى ان زيد فاضل الى غير ذلك مما
لا يحصى كثرة واذا كان كذلك فتقدم كاف التشبيه في الجملة
الواقعة بعد ما الكافة مع تسلطها عليها من جهة المعنى غير
مشكل ولا مستغرب وما يتخيل من ان حرف الجر لا يعلق عن
العمل كما هو مشهور من قواعدهم وقد علق هنا ساقط لان
معنى تعليقه عن عمله في الجملة بحسب المحل وهنا قطع عن العمل اصلا
ورأسا بما دخل من ما الكافة نعم لو لم يكن هنا ما يكفه عن العمل هو
ودخل على جملة غيرها وله عمل اشكل وليس الامر هنا كذلك
واما عن الثاني فنقول هذه الجملة داخلة في المستانفة اذ هي كما
قد عرفت نوعان ما تفتتح به النطق كقولك ابتداء قام زيد
وما ينقطع مما قبله نحو مات فلان رحمه الله وما نحن فيه من النوع
الثاني اذ هي منقطعة مما سبقها فانها لا عامل ينسلط عليها لفظا
من شي مما قبلها ولا يضر تعلق التشبيه بها معنى التعلق المعنوي
لا يضر في كون الجملة ليست ذات محل من الاعراب الا ترى ان
جملة الصلة تتعلق بالموصول ولا محل لها وجملة جواب القسم
تتعلق بالقسم معنى ولا محل لها وجملة العامل الملغى في نحو زيد قائم
اظن تتعلق بما قبلها معنى لانها تفيد ان قيام زيد امر ثابت في
ظن المتكلم لا في علم ومع ذلك لا محل لها فقد ظهر لك ان ما في انه

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بن الصدر ...
وكفى عبده

هذا المدرس لسايل من قبيل استكمال الواضحات والكمال لله تعالى
قال وقد استوفيت تحليلنا القول في قوله تعالى ولقد
جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام اقول
الجملة الاولى جواب لسوال مقدر اي فماذا قالوا له حين جا و
والثانية كذلك اي فماذا قال لهم حين سلموا عليه قال
ومن الاستيناف البياني قوله زعم العواذل اني في غمرة صدقوا
ولكن غمرتي لا تنجلي اقول هذا البيت مما يدل على ان من زعم يعتمد
في القول الصحيح وهل هو كل قول قام الدليل على بطلانه
او كل قول لم يقم الدليل على صحته وفي القاموس الزعم مثلثه
القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما يشك فيه
انتهى وفي عروس الافراح للشيخ بها الدين السبكي ولم يستعمل الزعم
في القران العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول
هرقل لابي سفيان زعمت وهو كبير لكن اذا تاملته تجده يستعمل
حيث يكون المتكلم شاكا وهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان
كان صحيحا في نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا وهو
ضمير المذكرين والعواذل جمع عاذلة وهو مونث قلت يحل الاشكال
بما قيل ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله
على المذكرين جايز تقول هولا الرجال جماعة عاذلة فالمعنى
زعم الجماعات العواذل الذكور فلا اشكال والغمرة الشدة
ولا تنجلي لا تنكشف قال اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما
هي استيناف نحوي ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى اقول

هذا

هذا ما هو من كلام الزمخشري قال في الكشاف بالصفة فان قلت
لا يسمعون كيف اتصل بما قبله قلت لا يخلو اما ان يتصل بما قبله
على ان يكون صفة لكل شيطان او استينافا فلا تصح الصفة لان
الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يتسمعون لا معنى له وكذلك
الاستيناف لان سايلا لو سال لم يحفظ من الشياطين فاجيب
بانهم لا يسمعون لم يستقم فبقي ان يكون كلاما منقطعا مبتدا اه
اقتصاصا لما عليه حال المسترقة للسمع وانهم لا يقدرون ان
يسمعوا الى كلام الملايكة او يتسمعوا وهم مقذوفون
بالشهب مدحورون عن ذلك هذا كلامه قلت فالاستيناف
بالمعنى الاول هو الذي اشار اليه المصنف بقوله ولا يكون
استينافا بيانيا لفساد المعنى وانما يفسد بتقدير ان يجعل هذا
جوابا عن السوال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري ولو جعل
استينافا بيانيا على تقدير ان يكون هذا الكلام جوابا
للسوال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي
للحفظ منهم لاستقام المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستيناف
البياني بما يترتب من فساد غير ظاهر قال ابن المنير يصح في لا يسمعون
ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن استشكال الزمخشري
الذي اشار اليه بقوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع هو
ان عدم سماع الشيطان سبب الحفظ منه فالشيطان حال
كونه محفوظا منه في حال كونه لا يسمع واحدى الحالتين
لازمة للاخرى فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا

لعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت
قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه اليمني لان الصفة هنا
كاشفة فلابد من حصولها للموصوف قبل وصفه بها والا لم تكن
كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم ولما سمتها التي لم
ما يؤول اليه فمجاز والاصل الحقيقة هذا كلامه وذلك ان القول
اذا اصل اسنينا فانحو يا كان اخبارا عن هولا الشاطين المحفوظ
منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا ينبغي للحفظ ممن
هو في نفس الامر لا يسمع كما اخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما
قد مر عنه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال
قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير
بحالة الاستيناف يكون تحكما **قال** وارسنا الفعل كما في قوله
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى **اقول** هذا صدر بيت تتمته
طرفة عجزه وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وقد انشد المصنف
البيت بتمامه في الباب الخامس في تراجم الحذوف حيث ترجم على حذف
ان الناصبة **قال** واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين
اقول اعترضه ابن المنير بان اجتماع حذفين سائغ كما في قوله
تعالى يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا تضلوا على ما ذكره
جماعة فحذف الجار وحرف النفي قال اليمني هذا غير وارد
على الزمخشري لانه لم يذكر ثم بل قال المعنى كراهة ان تضلوا قلت
هذا كلام على المثال والرد وقع بما ذكر وهو ان استضعاف الجمع
بين حذفين غير متجه لانه سائغ في كلام العرب واللغة مشحونة منه

بلا ينبغي استضعافه **قال** فان قلت جعلها حالا مقدرة اي
وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه اي بعد
الحفظ قلت الذي يقدر وجوده معنى الحال هو صاحبها
كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا
والمخاطب والشاطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه
اقول ما استند اليه في منع الحال المقدرة ضعيف لما
اولا فلا نسلم ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها
ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل
معه صقر مقدرا عدم التصيد به في الغد على ان يكون مقدرا
اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر او غيره واما ثانيا فعلى تسليم
ان الذي يقدر هو صاحبها لا يمنع في الاية ان يكون الشاطين
يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما رواه من العذاب والشهب
وللطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه
ما مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا يكون
صاحب الحال مريدا لها كما لو قال الامير للمحكوم ادخل السجن
خالدا في عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا
ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال عدم ارادتهم
بما ارتكبوه من موجبه الكفر **قال** الثاني انا نعلم ما يسرون
وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر
الوهم الى انه محكي بالقول **اقول** انما يتبادر هذا الى ذهن من
لا يتأمل ولا يتثبت في فهم المعنى ومن هو هذه الصفة لا عبرة

بـ و المنفية اليه **قال** الثالث ان العرب لا تجمعها بعد فلا
يجوز لك قولهم وهي كالتي قبلها **اقول** ثبتت مما رايته من نسخ الكتاب
فلا يجوز ذلك ما لغا وا للاوم فيها انما هي الواو ولا ما لغا **قال**
الخامس زعم ابو حاتم ان منع لك نبتوا الارض **اقول** قال ابو حاتم
هذا هو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة
وعالمها قرا كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية
عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي عالما باللغة حسن العلم بالعروض
واخراج المعمى اماما في القراءات جماعة للكتب يتجر فيها
بعدُ وفاته باربعة عشر الالف دينار على ما حكاه الوزير القفطي
قال ابن دريد مات ابو حاتم بالبصرة في رجب سنة خمس وخمسين
ومائتين وقيل في المحرم وكتابه في القراءات يفتخر اهل البصرة كذا
قال الوزير في كتابه تاريخ النحاة وانما ذكرت هذه الترجمة لوقوع
سؤال من بعض طلبة القاهرة عنها عند قراءة هذا المحل في سنة
ثماني عشر وثمان مائة **قال** ورده ابو البقاء بان ولا انما يعطف
بها بعد النفي **اقول** للعاطف انما هو الواو وفقط لا المجموع فقوله
ولا والمصنف ترك هذه التعقب بعد شغفه بمناقشة لابي البقاء
قال وبانه كان يجب تكرارها **اقول** قد يكون ابو حاتم
ذهب الى ان الام بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به السخاوي
وغيره مثل غضب من لا بني ونجيب بلا زاد لكن لكونها في صورة
الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه
فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت غيره لو لا النفي بر والتكرير

لنا

انما هو في حرف النفي وهذه اسم لا حرف **قال** احدهما ما ذا حمل
على الاستئناف لاحتيج الى تقدير حرف يكون معه كلاما نحو زيد من
قولك نعم الرجل زيدا **اقول** ليس زيد مما يحتمل ان يكون
استئنافا لانه مفرد والكلام في الجمل **قال** الزمخشري الاحسن
والابلغ ان يكون مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم
بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد بدت
صفة لبطانة غير ما نعيكم هنا دابا ذنه بعضا وهم **اقول**
عبارته في الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز ان
يكون لا يالونكم صفة للبطانة وكذلك قد بدت كانه قيل بطانة
غير مانعيكم خبالا بادية بغضاؤهم واما قد بينا فكلام مستانف
واحسن منه وابلغ ان يكون مستانفات كلها على وجه التعليل
للنهي عن اتخاذهم بطانة قلت التغيير هنا يكون بين الاثبات
او في مراد التعبير فيكون فا ل التعنتا زاني قوله كيف موقع
هذه الجمل يعني لا يالونكم وقد بدت البغضاء وقد بينا لكم لظهوره
ان قوله وما تخفي الصدور اكبر حال وانه قوله وود ما عنتم
بيان وتاكيد لقوله لا يالونكم خبالا محكمة ولذا لم يذكر عطف
تفصيل الموقع وقيل انه لما وقع بين الصفتين تعين انه صفة
وقوله واحسن منه اي مما ذكر وذلك لما في الاستيناف من
الفوائد وما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود
وابهام ما هو تقييد للنهي بكون البطانة على هذه الصفات
وليس يخفي قوله مستانفات كلها ان الكل علة واحدة ما لاهـ

باجماع بل ان كلامنا علة للنهي بالاستقلال تورك لقاطعة تنبيها على
الاستقلال كما في قوله ذلك بانهم كانوا عصوا او يجيء لهما ثبات
للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة للسابق الى ان
تكون الاولى علة للنهي وبتم التعليل بالمجموع اي لا يتخذوا منهم بطانة
لانهم لا يالونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد
بدوا آثار البغضاء من افواههم وان كانوا يخفون الكثير لكن لاغش به
في قد بينا اذ لا تصلح تعليلا لبدوا البغضاء من افواههم وتصلح
تعليلا للنهي اي فانا بينا الآيات الدالة على وجوب معاداة
اعداء الله تعالى وان يكون الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد
ان يكون قوله مستانفات كلها اشارة الى ما سواه الى هنا كلام
التفتازاني قال وحصل للامام في تفسير هذه الآية سهو وهو انه
سال ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة واجاب بان محط
النهي هو من دونكم لا بطانة فقدم الاهم وليس الامر كما ذكر اقول
سهو الامام ظاهر وذلك انه تكلم في الآية اولا على ما هي عليه ثم لما
اخذ في التفسير قال اما قوله من دونكم ففيه مسائل وذكر
مسائل ثم قال المسالة الثانية في قوله تعالى من دونكم احتمالان
احدهما ان يكون متعلقا بقوله لا تتخذوا اي لا تتخذوا من دونكم
بطانة والثاني ان يجعل وصفا للبطانة والتقدير بطانة كائنة
من دونكم فان قيل ما الفرق بين قوله لا تتخذوا من دونكم بطانة
وبين قوله لا تتخذوا بطانة من دونكم قلنا قال سيبويه انهم يقدمون
الاهم والذي هم بشانه اعنى فها هنا ليس المقصود اتخاذ البطانة

انما

انما المقصود ان لا تتخذوا منهم بطانة من فكان قوله لا تتخذوا
من دونكم بطانة اقوى في افادة المقصود هذا كلامه فانت
ترى كيف جوز في قوله من دونكم ان يكون صفة لبطانة
ومع هذا الاحتمال التقدير ان يكون موخرا ثم قال في جواب السؤال
ما قال وسهوه ظاهر لكنه لم يورد السؤال على الوجه الذي
اورده المصنف عنه قال ويوجد التزامهم في مثل ذلك كون
الشرط ماضيا اقول وجه التاييد انه قد استقر من قواعدهم
ان الجواب متى حذف لزم مجيء الشرط بصيغة الماضي او المضارع
المقرون بلم ولا يجيء على خلاف ذلك الا في الضرورة فلا تقول
ان تعم زيد في السنة قال والثانية انه اذ لحق بعد هذا الفعل
المرفوع فعل معطوف هل يجزم ام لا اقول الظاهر ان الجملة
الاستفهامية جواب اذ فالفاء لازمة لا يترك الا في الضرورة
على ما صرح به المصنف في غير ما موضع والظاهر ايضا ان ام
في قوله هل يجزم ام لا معادلة لهل وفيه كلام مر في اوائل
الكتاب وفي هل من حرف الفاء وقد يدعى فيها الانقطاع قال
والجزم بالعطف على محل الفاء مقدر وما بعدها اقول هذا
الظاهر وان الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا للشرط جازم في محل
جزم قال الثاني مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رايته
مذ يومان قال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشيء
لعدم الرابط اقول بل هو شيء له وجه وذلك لان المعنى عند
بعضهم بيني وبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يض

كون بحسب اللفظ مفقود **قال** الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية
كقوله حتى ماء دجلة اشكل **اقول** اذا وقع الكلام في حتى الابتدائية
اتضح جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب
او لا فان قيل ان الجملة بعد حتى في محل جر لان حتى الابتدائية
ومن يرى الجملة مما تفسر حتى ابتدائية فمن ثبت القول بانها ابتدائية
يقتضي استيناف الجملة الواقعة بعدها ولا يتصور اجراء الخلاف
في هذه الحالة وما انشد المصنف هنا هو بعض عجز من قول جرير
من بحر الطويل فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل
وقد انشد المصنف البيت بكماله في الباب الاول في الكلام على حتى في
فصل حتى الجملة الثانية المعترضة **قال** احدها بين الفعل ومرفوعه

كقوله شجاك اظن ربع الظاعنينا ويروى بنصب الربع على انه
مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع اليه
اقول اما بين الفعل ومرفوعه نحو ما ظننت زيد يجوز عند
البصريين ويجب عند الكوفيين وقوى ابن هشام الخضراوي وابو
حيان مذهبهم بان انما ينتصب بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها
ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل وهو كلام متجه وتمسك البصريون
بمثل المصراع الذي انشده المصنف فانه يروى برفع وفتح ونصبه
وانما يتاتى لك على رايهم لا على راي الكوفيون واعترض بانا
لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف اليه فعلى تقدير
رفع الربع يكون شجاك مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه والفعلية
الواقعة بينهما الغي فعله عن العمل لاجل التوسط بين المعمولين وهو

جائز فلا قبح وعلى تقدير نصب الربع يكون شجاك منصوبا بالمفعوليه
مقدر على الالف انه مفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول
ثان واظن عامل فيهما والشجى الحزن والمعنى ان سبب حزنك
ربع الاحباب المرتحلين باعتبار ما يثيره عندك رؤيته خاليا
منهم من لوعة الفراق وتذكر اوقات الانس الفائتة وهذا
مثل المعنى عند من يرى شجى فعلا اي احزنك ربع الظاعنين
والاسناد مجاز من قبيل الاسناد الى السبب اي احزنك الله عند
رؤيتك الربع الخالي من الاحبة **قال** وقوله وقد ادركتني
والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل **اقول** الحوادث
نوازل الدهر الذي وجدت بعدها ان لم يكن والجمة الكثيرة
الكثيرة والاسنة جمع سنان وهو الحديد الذي يجعل في طرف
الرمح والضعاف جمع ضعيف والعزل جمع اعزل وهو الذي
لا سلاح له والظاهر ان هذه الواو المقترنة بالجملة المعترضة
واو الاستيناف فان قيل ليس هذا موضعه قلت انما كانت الجملة
في الاصل متوجهة عما هي معترضة بين اجزائه وكانت حينئذ
للاستيناف ثم قدمت وبقيت كما هي ايذانا بما كانت عليه
قال وهو الظاهر في قوله الم يأتيك والانباء تنمى بما
لاقت لبون بني زياد **اقول** هذا البيت لقيس بن زهير
وبعدها ومحبسها على القرشي تشرى بادراع واسياف حداد
الانباء جمع النبا وهو الخبر وتنمي تشيع وتنتشر في الاطراف واللبون
هنا جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته

وَمجلبها بفتح الموحده اي طلبه والقرشي عبد الله بن جدعان وَكزي
تاع والادراع بذال معجمة جمع درع وهي ما تصنع من الحديد
ليلبس في الحرب وقصة هذا الشعر ان الربيع بن زياد اخذ
لعبس بن زهير درعا واخذ قيس لعبد ذلك ابل الربيع وساقها
الى مكه فباعها من ابن جدعان بادراع واسياف وقد عرفت
ان المصنف حكى في المتن وجهين في فاعل ياتي وحكى غيره
وجهين اخرين احدهما انه ضمير يعود الى الباكر لا له قوله
والانبا تنمي عليه والثاني انه يكون على حذف مضاف اي الم
ياتيك خبر لبون بني زياد بما لاقت قال الثاني وبينه
وبين معموله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا
بالصبا والشمال اقول الهيف بفتح الها مثل الهوف تجمعها
وهي ريح حارة تاتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين
الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل وفي المثل ذهبت هيف
لاديانها اي لعاداتها لانها تجفف كل شي وتيبسه والصبا ريح
ريح مهبها المستوي ان تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل
والنهار والشمال ريح تهب من ناحية القطب هذا كله في الصحاح
والشمال في البيت بميم ساكنة بهمزة مفتوحة وهي لغة في اللغات
وقد دخلت البا هنا على المتروك وجود الحاصل على ما هو
الاستعمال المشهور وقد دخل بعض خلافه فادخلت البا وعلى هذا
جا قول ابي تمام المتنبي الى العباس بدل اذلنا بحفص وضرنا
بعد حوز الى بدر فادخل البا في الحفص وهو الحاصل وجود

المتروك

المتروك منها وَهو الاول اي الضيق وَالجزر رجوع الما الى خلف
وَالمد خلافه قال والثالث بين المبتدا وخبره كقوله وهن
والايام يعيرن بالفتى نوادب لا يملكنه ونوادح اقول الذي
انشده ابو علي القالي لمعن بن اوس رايت رجالا يكرهون
بناتهم وفيهن لا يكذب نساء صوالح وفيهن وَالايام يعثرن
بالفتى عوائد لا يملكنه ونوائح وفي كلام الشين شاهد لما قاله
المصنف وضمير يملكنه فيما انشده القالي يعود الى النعش المفهوم
من قوله عوائد وفيما انشده المصنف يعود الى الكذب المفهوم
من نوادب قال وقول الشاعر
نحن بنات طارق نمشي على النمارق والدر في المخانق ان
تقبلوا نعانق ونفرش النمارق او تدبروا نفارق
اقول هذا من نظم امراة لا من نظم رجل قيل لهند
بنت عتبة وقيل لبنت العبد الزماني وبعد ذلك المسك في المفارق
فراق غير وامق وَلا يخفاك ان قولها ونفرش النمارق يقتضي
ان يكون الروي ساكنا في الكل والا لزم الاصراف وَهو
اختلاف حركة الروي بالفتح مع غيره وهو قبيح جدا فان
قلت فمن اي بحر هذا فانا لم نعهد مثله في الاوزان
قلت هو من مشطور الرجز الا انه دخله القطع والخبن مشدود
وذلك ان مستفعلن عبارة عن جزين كل منهما مستفعلن كقوله
البيتي فيه جذع هذا هو المعروف في استعماله وقد جاءت
هذه القطعة على مستفعلن فعولن فحذفت نون مستفعلن الذي

وسكنت لامه بالقطع وتحدقت لون سنيه بالجبن فصار متفعل في
زنة متفعولن غير انه دخل في الاول ع وقولها تخرنبات طارق ه
الطي ومن قولها ونفرش النمارق وقولها فراق غير وامق ه
الخبر قال الوابع بين ما اصله المبتدا والخبر لقوله واني كرام
نظرة هل الى لعلي وان شطت نواها ازورها اقول
انشد المصنف هذا البيت ثانيا في الباب الخامس في النوع الثالث
من الجهة السادسة وشطت بعدت ونواها جهته قصدها من ه
الشعر قال ولقوله لعلك والموعود حق لقاوه بدا لك في
تلك القلوص بدا اقول القلوص بفتح القاف الشابة من الابل
وهو بمنزلة الجارية من النسا يجمع على قلص وقلاص وبدا له ه
اي ال الراي عن شي الى شي اخر كان مجهولا قال وقوله ياليت
شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع اقول المنى
جمع منية وهي التمني قال عنترة كابر اذ قال التمني اصاد فروا انه
تعن ما لي ومجمع معزوم عليه مضبوط غير منتشر ولا غدون
الظاهر كونه تاما والجملة بعده حال ويحتمل النقصان فهذه
الجملة الثانية خبر لكن اقتران الخبر بالواو قليل كما ستعرفه
في الجمل التي لها محل من الاعراب قال وقول الحماسي ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اقول يعني ان الثمانين
سنة التي اتت علي احدثت في سمعي ثقلا بحيث منه علته
الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرر عليه من قد ب
والترجمان المفسر للسان بضم الجيم مع فتح التا او ضمها كذا في

الصحاح

الصحاح وظاهر كلامه ان التا زائدة وزاد في القاموس حكاية
لغة ثالثة وهي فتح التا والجيم معا كزعفران قال وقد ترجمه وعنه
اي وترجم عنه والفعل يدل على اصالة التا واعلم ان الدعا للممدوح
ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقق مقاله للشاعر لانه اذا بلغ الثمانين
صدقه في احتياج سمعه الى ترجمان والغرض ان هذه الجملة ه
ليس فيها تجديد للكلام وتقوية له الا انها الطريقة الموجهة للدعا
عليه بالجبروت الى ضعف سمعه واحتياج الى ترجمان قال
وقول ابن هرمة ان سليمى والله يكلوها ضنت بشي ما كان يرزوها
اقول هذا بيت واحد مصرع من بحر المنسرح وابن هرمة بفتح
الها وسكون الرا ويكلوها يحفظها وضنت بخلت ويرزوها
ينقصها يقال ما رزيته ماله اي ما نقصته من باب علم يعلم فان ه
صحت الزاقلت رزات الرجل بمعناه اصبت منه خيرا قال
وقوله وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل اقول
...

والاسطار جمع سطر بفتح الطا وهو الخط مثل سبب واسباب ولا يجي
ان يجعل جمع سطر بسكون الطا لان جمع فعل بسكون العين الصحيحة
على افعال قليل كافراخ وافراد والمراد بنصر المنصوب العطف ونصب
الاول منادى والثاني تاكيد لفظي وتبع على اللفظ قال الرضي وفي
حمل ابي علي ازيد زيد بدلا وحمل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان
البدل وعطف البيان يفيد ان ما لا يفيد الاول من غير معنى التاكيد
فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان قلت وصفت الثاني نحو يا زيد
زيدا الطويل قال ابو عمرو ينصب الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول موصوف
او بدل بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول لان
العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد
زيدا انصب الثاني على انه تاكيد مثل يا تيم تيم عدي فلا يمتنع ان
رفعه الى هنا كلامه ان كليهما بمعنى العطا فيكون الثالث تاكيدا
للثاني والثاني ليس بتابع وانما هو مفعول لفعل محذوف قال
وقول كثير واني وتهيامي بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلت لكا
لمرتجي ظل الغمامة كلما تبوا منها للمقيل اضمحلت اقول التهيام بمعنى
الهيام وهو شبه الجنون من العشق وتخليت تنحيت وتخلت تنحت
وتبوا اتخذ مباءة اي منزلا ومن للتعليل اي كلما اتخذ لاجل تلك
الغمامة منزلا لاجل مقيله اي قيلولته في وقت الحر اضمحلت
تلك الغمامة منزلا لاجل مقيله اي قيلولته في وقت الحر اضمحلت
تلك الغمامة اي تقشعت وذهبت قال وقال ابو علي هيامي بعزة

جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال ابو الفتح يجوز ان تكون الواو
للقسم اقول الجملة على كلا القولين معترضة لكن الاعتراض
على قول ابي علي بجملة اسمية والواو اعتراضية وعلى راي ابي الفتح
بجملة فعلية والواو قسمية قال والظاهر ان الجواب ما به
ولا يتهما اقول الجواب مسبب عن الشرط عند المصنف وجماعة وهي
لتبر لكن لان اولوية الله تعالى بهما ثابتة على كل حال سواء وجد
الشرط او لم يوجد فالجواب محذوف والتقدير فلا باس وقد
صرح المصنف في الباب الخامس في تراجم الحذوف في المسئلة التي
ذكرها في اخر ترجمة حذف جملة جواب الشرط بان التحقيق ان من
حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله اي فليبادر بالعمل
فان اجل الله لات وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك
فانه يعلم السر وان يكذبوك اي فتصبر فقد كذبت رسل من
قبلك ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش لانه
والمنكرات فانه يامر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله
والذين امنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان
عزموا الطلاق اي فلا يؤثر وهن بقول ولا بفعل فان الله
سميع ذلك وعليم فان تولوا اي فلا لوم علي فقد ابلغتكم ومبنى
ذلك الحمل على ما ذكره من انه لا بد من اعتبار كون الجواب مسببا عن الشرط
فاحتيج الى هذا التقدير وحينئذ فما استظهره المصنف هنا من ان
الجواب هو فالله اولى بهما خارج عما ذكره هناك انه التحقيق
قال ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان او هنا

للتنويع وحكمه حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابذي وهو
الحق **اقول** لا يرد على وجوب المطابقة مثل الواو مثل قولك اذا
جاءك واحد من زيد وعمرو فاكرمه لان الحكم هنا على واحد لا على هـ
اثنين وكذا اذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو الا اكرمته اذ المعنى
ما جاءني واحد منهما واما ما نقله المصنف هنا عن الابذي فقد
حكى في حواشيه عن ابن عصفور انه قال ان كانت او جاز فيها
الجمع بين المتعاطفين جاز الافراد والجمع نحو الحسن وابن سيرين
جالسه او جالسهما والا اي او للكفور لا تطعه او لا تطعهما قال
وهذا هو التحقيق ونص عليه الابذي فتامل هذا مع ما هو فيه
كما حكاه في المغني وفي قوله شبه الضمير مسامحة اذ الضمير هـ
لا يثنى ولا يجمع بل يطلق على اثنين نحو زيد وعمرو قاما او مثنى
كالزيدان ذهبا وعلى جماعة نحو زيد وعمرو وبكر ذهبوا او جمع
نحو الزيدون قاموا والابذي بهمزة مضمومة وباء موحدة
مشددة مفتوحة وذال معجمة وياء النسبة منسوب الى ابذة
بلدة من بلاد الاندلس هكذا ضبطه عن شيخنا برهان الدين هـ
الاندلسي وهو اعرف باقليمه لكن في القاموس في باب الذال
المهملة وابذه كعترة بلد بالاندلس **قال** احدها ان اخبر عنهما
خبر عنهما وسهل افراد الضمير امران معنوي وهو ان ارضا
اسا ارضا للرسول عليه افضل الصلاة والسلام وبالعكس **اقول**
تعرض الزمخشري الى هذه الاية في اول سورة البقرة عند
الكلام على قوله تعالى يخادعون الله والذين امنوا وما حاملا

فيها هو وشارحو كلامه ان الضمير وحده دلالة على الضميره
على ان المقصود ارضا الرسول وانما ذكر الله تعالى لافادة
قوة اختصاص الرسول به وكونه بمكان منه ولذا يوذون
الله ورسوله فانهم لا يوذون حقيقة الا الرسول وحده
ومثله في افادة قوة اختصاص المعطوف بالمعطوف عليه
قولك اعجبني زيد وكرمه دلالة على ان سحض زيد صاره
معجبا باعجاب كونه وادخال العاطف على كرمه موذن هـ
بالمغايرة كما في عطف جبريل على الملائكة وعول جرى لازال
الابهام على شهادة العقل فافاد قوة الاختصاص **قال**
بل في موضع رفع بدل من احد الاسمين وحذف من الاخر مثل
ذلك **اقول** يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فليحرر
تحرير النقل فيه **قال** والسادس بين القسم وجوابه
كقوله لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا علي الاقارع
في الصحاح عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا على غير قياس لان هـ
قياس مصدره التحريك اي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم اطال
الله عمرك وعمرك وهما وان كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل
في القسم احدهما وهو المفتوح انتهى وكانهم لما اكثروا دوره
في كلامهم اثروا فيه الفتح طلبا للخفة والبطل مصدر قولك بطل
الشي يبطل بطلا اذا كان غير حق وهو هنا صفة محذوف اي
لقد نطقت نطقا بطلا على المبالغة وذا بطلا وهو بمعنى باطلا
والاقارع جمع الاقرع وفي الصحاح الاقرعان الاقرع بن حابس

واخو مزيد وانشد للفرزدق وانك واجدا دوني صعودا
جراثيم الاقارع والحباب واخوه والجراثيم الاصول جمع جرثومه
قال وقال الزمخشري جر الثاني على ان المعنى والقول
والحق اي هذا اللفظ فاعمل القول في لفظ واو القسم وجوز رفعها
على الحكاية اقول لم يعبر الزمخشري في الكشاف بذلك ولكنه
قري فالحق والحق اقول منصوبين على ان الاول مقسم به كاسه في
ان عليك اسه ان تبايعا وجوابه لاملان والحق اقول اعتراض
بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد
بالحق اما اسمه عز وعلا الذي في قوله تعالى ان اسه هو الحق
المبين والحق الذي هو نقيض الباطل عظمه الله تعالى باقسامه
ومرفوعين على ان الاول مبتدا محذوف الخبر كقوله لعمرك اي
فالحق قسمي لاملان والحق اقول اي اقوله كقوله كله لم اصنع ومجرورين
على ان الاول مقسم به قد اضمر حرف قسمه كقوله الله لافعلن والحق
اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه
التوكيد والتشديد وهذا الوجه جاير في المنصوب والمرفوع
ايضا وهو وجه دقيق حسن وقري برفع الاول وجره مع نصب
الثاني وتخريجه على ما ذكرنا هذا كلامه وليس فيه ما حكاه
المصنف عنه من ان القول اعمل في لفظ واو القسم ومجرورها
وقوله وهو وجه حسن دقيق والبين ان الحمل الثاني حكاية عن
الاول ومعناه باعرابه فالتقدير على الجر فالحق لاملان جهنم والحق
ان هذا القول حق وعلى النصب فالحق قسمي والحق اقول اي وهو

سنتي وعاري فعلى هذا لا يكون اعتراضا بل يكون بمجرد التوكيد
كالتكرير ثم اورد سوال الاموات الحصر على قراة النصب كما هو
المعمول على عامله فمن اين استفيد على قراة الجر وذكر ان الطيبي
اجاب بان الجر على القسم والقسم في المعنى يفيد معنى الحصر كذا
قاله رحمه الله قال ويحتمل قوله واني لرام نظرة البيت
اقول البيت المذكور هو واني لرام نظرة قبل التي لعلي
وان شطت نواها ازورها وقد تقدم انشاده قريبا في الجملة
المعترضة بين ما اصلها المبتدا والخبر قال كقولهم مكره اخاك
لا بطل اقول هذا البعض مثل للعرب وهو مكره اخاك لا بطل
واصله ان بعضا اربي في موقف حرب وليس من رجال ذلك
فسيل عما هذا الكلام لي اي لم اشهد الحرب لكوني بطلا
سما على ابن كرهت على شهوده من غير اختيار مني قال الثاني
عشر من الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد اتى
حول كميل اثافيها حمامات مثول كذا قال قوم ويمكن ان تكون هذه
الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان اقول هذا مبني
على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو ومنعه المغاربة لكن نص
ابن اصبغ على جوازه عند الجمهور والقول السنه والحول الكامل
اي التام يقال كمل بتثليث الميم كنصر وكرم وعلم كمالا وكمولا
فهو كامل وكميل والاثافي بالثا المثلثة جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها
على ما حكاه في القاموس مع تشديد اليا المثناه التحتية وهي
الحجر توضع عليه القدر وتشدد اليا في الجمع وتخفف وعلى التخفيف

حاهذا البيت والمثول المنتصبات واللاطئات بالارض نقل
مثل مثولا اذا انتصب قايما ومثل مثولا اذا لطا بالارض اي
لصق بها وهو من الاضداد وكاندجمع مائل ووصف الحمامة بها
على ارادة الطاير ويحتمل ان يكون مصدرا ووصف به مبالغة
او على حذف مضاف **قال** على حد الحال في قوله كان قلوب
الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
اقول هذا البيت لامرئ القيس يصف العقاب وهو طائر
ذو الكواسر موصوفة بانها تاكل قلوب الطير وشبه الرطب
بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو اردى التمر اليابس
فان قلت كيف يصح جعل رطبا ويابسا حالين من القلوب قلت
على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس
الفرد وان التقدير اي رطبا بعضها ويابسا بعضها
فان اراد ما قلناه فحسن والا لزم حذف الفاعل مع بنا
الفعل ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيون وما
احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري يصف حاله وقد
ذا امراة مخضوبة البنان فلم يحظ بدنوت اليها وهو كالقدح
مطرق فوا خجلي لما دنوت واذ لالي فعلت امعكبيه ما لامامل فالبني
لدى وكرها العناب والحشف البالي نرجع فيه بقوله هل تعلق
باحرف المعاني **قال** الثالث عشر من الحروف وتوكيده كقوله
ليت وهل ينفع شيا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت **اقول** لتاكيد الاسير
لم لا حرف وكل من الاولي والثاني للحرف والتاكيد هو الثانية

والمؤكد

والمؤكد هو الاولى وما انتصب شبابا باداة تنفع مالعون محلاوا الفصل
بين المؤكد والمؤكد حسن التاكيد كما في قولك ان في الدار ان زيدا قايم ولو لم
يكن ثم فاصل لجاز مثل ان زيدا قايم لكن الفصل احسن وهذا الا ان المؤكد
هنا على اكثر من حرف والذين هو اجيب لا اتصال كاتحرفا جر **قال**
الرابع عشر من حروف التنفيس والفعل كقوله وما ادري وسوف اخال
اذري ال حصن ام نسا **اقول** تقدم انشاد هذا البيت مع من
والكلام عليه في الباب الاول في فصل ام من حرف الالف **قال** اي
بين قد والفعل كقوله اخا لد والله وطات عشوة **اقول** مما يبدو فيه
بين يجزم وما قائل المعروف فينا تخفد تقدم انشاد البيت برمته
في الباب الاول في فصل قد من حرف القاف **قال** السادس عشر من حرف
النفي ومنفيه كقوله ولا اراها تزال ظالمة وقوله فلا وابي وهما الى
عدمنهم **اقول** جعل الجملة القسمية معترضة بين الا ناقية والمنفي في الاخير الا
ظاهر واما الاول فقد يتخيل فيه تسلط النافي على اراها ولا يصح لان تز
ناقصة قطعا واستعمالها لنا في امر لازم فلو جعل النفي للرؤية لزم حذف
الموضع السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو فاتوهن من حيث
امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم
حرث لكم تفسيرية لقوله تعالى من حيث امركم الله اي ان المأتي الذي امركم الله
به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل
لا محض الشهوة **قال** وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض باكثر من جملة
هكذا ذكر صاحب التحبير وافهمه الشيخ بهاء الدين السبكي بان
المراد بقوله اكثر من جملة ان لا تكون احداهما معمولة للاخرى والا ففي

جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبر ان وقوله ويحب المتطهرين
معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين قلت قوله
معمولة للفعل فيه نظر لان الاولى ليست العاملة قطعا وانما العامل
شيء آخر منهما وسواء وكانما اراد العامل الاخرى على تقدير مضاف وحذفه
لظهور المراد واما قوله ان الثانية معطوفة على الخبر ففيه نظر لعدم تعينه
لامكان كونها خبرا لمبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى لكنا نقول
يحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول اولى
والاية مثال لا دليل والنكتة في هذه الاعتراض الترغيب فيما امروا
به والتنفير عما نهوا عنه اذ المعنى ان الله يحب التوابين من الذين كانوا
مما نهوا عنه ويحب المتطهرين المتنزهين عن الفواحش والاقذار كالاتيان
في الدم والجماع في الحيض وقيل وقع لعل ذكر التواب دون التائب للاشعار
بمحبة التواب محبة التائب دون العكس لانه اذا كان يحب من يكثر الذنوب
ويعود فمن لم يكثر بالطريق الاولى قال وقد مر ان الزمخشري اجاز
في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك اقول
ان ابن مالك لم ينقل ذلك على هذا الوجه وانما نبه المصنف في هذا
فيه منازع فراجعه قال وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من
جملة وذلك انه قال في قول الشاعر اراني ولا كفران لله اية لنفسي
قد طال [illegible] فقيل له ان اية هي مصدر اويت له اذا رحمته ورققت
له لا منتصب باويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين اقول
لما فهم هذا الكلام انه اخذ لابي علي من كلامه على هذا البيت القول
بامتناع الاعتراض باكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه ما يدل انما

ويؤخذ

يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث له في هذا البيت
على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وهو
لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه
المنع مطلقا وللقائل ان يقول لا يلزم من تقدير رواية مصدرا الاعتراض
بجملتين لاحتمال ان تكون صفة الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لادى
لتدل [illegible] فيبقى حالا من فاعل ادى او مفعوله الاول ومثل الثاني
من انا لا اذا اعطي قال ولزمهم فرقته اذ لو تنوين الاسم
وهو قول البغداديين اجازوا لا طالعا جبلا اجروه في ذلك مجرى
كما اجرى مجراه في الاعراب وعلى قولهم يخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا
معطي لما منعت اقول بل ويتخرج ايضا على قول البصريين ان
يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا [illegible] تركيبه معه تركيب خمسة عشر واما نفي
نفي [illegible] الاستغراقية على الخلاف المعروف والخبر محذوف اي لا مانع مانع
لما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا
تتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما
حذف وحسنه دفع التكرار [illegible] ذلك ان التنوين عند البصريين
ممتنع لا واجب ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على
الاستغراق ومع التنوين يكون الاستغراق ظاهرا لا نصا [illegible] اذا
كان الاسم مطولا او لا عاملة وقد تقدم انها عند [illegible] ان تكون ناصة
على الاستغراق فلك [illegible] ايضا ان بعضهم [illegible] الاستغراق [illegible] الا
من جهة تضمن من الاستغراقية ولو سلم انها للاستغراق نصا عند كونها
عاملة فلا نسلم انه يتعين في مانع كونه معمولا لها حتى يكون النفي على

ثابت لاحتمال ان يكون منصوبا بفعل محذوف اى لا احد او لا نرى مانعا
لما اعطيت فيعلق الى لنا تسلم منه من هذا الاحتمال وقد ذكر المصنف
فى الباب الخامس فى المثال السادس من الجهة الثانية التى احتاج
عليها الظرف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم
اليوم ومن قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطى
لما منعت انهم لا يقال وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول
فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت
فتخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك
مناف للحصر المفاد هنا بتقديم المعمول من قوله على قولهم اى قول البغداديين
يتخرج الحديث قال وهذا مذهب ابن مالك قول ابى على اقول
يعنى قوله انه لا يعترض باكثر من جملة وقد جوز الزمخشرى غيره فى قوله تعالى
ولمن خاف مقام ربه جنتان فباى آلاء ربكما تكذبان ذواتا افنان فباى
آلاء ربكما تكذبان فيهما عينان تجريان فباى آلاء ربكما تكذبان فيهما
من كل فاكهة زوجان فباى آلاء ربكما تكذبان متكئين على فرش ان يكون
متكئين حالا من المجرور فى قوله ولمن خاف لكونه فى معنى اى يعنى فيلزم ان
يكون الاعتراض فيه وانما بسبع جمل مستقلات ان كان ذواتا افنان خبر
مبتدا محذوف والا كان الاعتراض بست جمل لكن متكئين ليس متعينا
للحالية اذ يحتمل ان يكون منصوبا على المدح كما جوزه الزمخشرى ايضا
فلا دليل على امتناع الحالية فلا يرد هذا عليه قال ويقول وهو
لعمرك والخطوب مغيرات وفى طول المعاشرة التقالى لقد باليت مظعن
ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالى اقول الاعتراض هنا اثنوجه

وسكت

وسكت المصنف عن المناقشة فيه اذ لا سبيل اليه لان قوله لقد باليت
جواب القسم المتقدم وقد وقع بينهما جملتان مستقلتان على سبيل الاعتراض
احداهما والخطوب مغيرات اى والامور الصعبة الشديدة من اسباب
تغير الانسان وانقلابه عما هو لعهده منه والثانية وفى طول المعاشرة
التقالى اى التباغض لان طولها موجب للملل وسامة المعا
وسامة كل منهما من الاخر وذلك مظنة وقوع البغضا والمظعن مصدر
ميمى تقول ظعن اذا سار وارتحل ظعنا باسكان العين وفتحها وبالفتح قرى يوم
ظعنكم ومعنى باليته عددته واكترثت به وهو متعد بنفسه كما فى البيت
ونطق به كثير من الناس متعديا بالبا يقولون ما باليت به وهو مما
الم كذلك فى اول الكتاب حيث مثل لهمزة التسوية بنحو ما ابالى اقمت ام
قعدت وقد نبه بقوله ما ابالى بقيامك وقعودك قال وبابه عجب
ان تعدد لنا متعلق محذوف اى ارسلناهم بالبينات اقول
كيف يجب تقديره متعلق مع احتمال المقام لامور سوى ذلك منها قال الزمخشرى
اما ان يتعلق بما ارسلنا اى يوحى اليهم بالبينات داخلا تحت حكم الاستثنا
مع رجالا اى ما ارسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا
بالسوط لان اصله ضربت زيدا بالسوط واما برجالا صفة له
اى رجالا ملتبسين بالبينات واما بارسلنا مضمرا كانه قيل بم ارسلوا
فقيل بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد واما بيوحى واما
بلا تعلمون على ان الشرط فى معنى التبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت
عملت لك فاعطنى حقى وذهب الى ان المصنف ابطل بعض هذه الاحتمالات بقوله
ولا يستثنى باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا فى

المسائل الثلاث التي ذكرها واحتمال تعلقه بمحذوف منتف **قال**
لانه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان **أقول** كان ينبغي ان يقول
بأداة واحدة دون عطف ليسلم من النقض نحو ما قام الا زيد وعمرو
وما ضرب الا بكرا خالدا فان مثل هذا جائز بالاتفاق واما اذا لم يكن ثم
عطف ففي المسألة خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك واجاز اخرون
وعليه مشى صاحب الكشاف في مواضع كالاية المتقدمة وكقوله تعالى لا
تدخلوا بيوت النبي الاية فقال ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان
الحصر في كل منهما مقصود اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من
الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال **قال** او بما له نحو
ما قام احد الا زيد فاضل **أقول** لزم على انه بهذا التركيب وقوع
الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به المصنف في اواخر
هذا الباب نقلا عن الاخفش وارتضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون
الصفة واقعة في مركزها الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت
باحد قائم بالجر فيمتنع واما حيث تكون الصفة منزوعة عن المحل الذي تستحقه
بطريق الاصالة فلا يضر لان الاصل في المحل تجذبها الى التقدم واللصوق
بالموصوف وكانه لم يقع فصل في التحقيق نظرا الى الاصل كما نحن فيه
فان الصفة في قولنا ما قام احد الا زيد فاضل حقها ان تقع الى جانب احد الموصوف
والفصل عرض لغرض فلم نكترث به فان قلت من المعلوم ان البدل في
غير الموجب هو الراجح وزيد مستثنى من احد المرفوع الواقع في غير الايجاب
فكان الاولى فيه الرفع على الابدال كما قال المصنف فما عدل عن النطق به
كذلك قلت ليس المستثنى منه احد بمجرده مع قطع النظر عن صفته

والاستثنا

والاستثنا منه منظور اليه مع الصفة فالمستثنى منه المجموع وقد تاخر منه
بعضه عن المستثنى منه فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى
بل قدم بعضه على بعضه فلذلك نصبه **قال** وهو متعلق
بمحذوف هو خبر اي كراهية ان توفي احد بتم هذه الكلمة **أقول**
انما قدر متأخرا عن المعمول لان شرط العامل فيه اشعاره بما يتسلط على
المعمول في قضية الاستفهام بدا ان يكون متقدما على العامل **قال**
والثاني في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل
الثلاث المذكورة انفا **أقول** فيه نظر وذلك ان المدعى
اولا ان الوجهين ضعيفان وان الثاني منهما ارجح من الاول فلا يناسب جعله
تعليل ذلك بما اورده هنا لانه يقتضي بطلان الوجه الاول لا ضعفه من
حيث اشتماله على المحذور الذي اشار اليه فتأمله **قال** وكالدعاء
في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
وقوله ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وكالقسم
في قوله اني واسطار البيت **أقول** تقدم انشاده في الابيات
مثواليه قريبا وسبق الكلام عليه وكان ينبغي ان يقول البيتين نسبة الى
الجملتين الاعتراضيتين فيهما الجملة القسمية **قال** بل اذا
قدر لهم معطوفا على الله **أقول** الظرف متعلق بمحذوف اي بل اذا
بدل اذا قدرنا وبل الدليل فيه اذا قدر **قال** فاما نحو العطف
في الاية **أقول** الفاء فصيحة وثم شرط مقدر اي اذا تمهد ذلك فنقول
فصح **قلت** وقد فهم مما اورده ان المعترضة تقع طلبية اذ الحالية
لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع **أقول** ووجهه الرضي بان المهم

في المجيء بالحال تخصيص او توجه مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون
الحال والانشائية إما طلبية او ايقاعية فالاستمرارات في
الطلب ليست على تعيين حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل
بوقت ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت واشتريت وطلقت
فان المتكلم بهذه الالفاظ لا ينتظر الوقت يحصل فيه مضمونها بل
هو بمجرد الايقاع ونحوه تتأخر لفظة عن ما لو توقع بل يعرف من دلالة العقد
لا من دلالة اللفظ ان وقت الفراغ من لفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه
وقد اعترض على اشتراط الخبرية في الحالية بانه قال الحال وان كانت
كخبر المبتدا في المعنى الا انها حكم خبري لا فيه قيد والقيود تكون ثابتة
باقية مع ما قيدتها والانشاءات لا تتوقع لم يل يقتض معها اللفظ ويزول بزواله
فلا يصلح للتقييد ولذا لم يقع الانشاء شرطا ولا صفة ولا اسنادا اللهم الا بتأويل
لوقوع الانشاء خبرا او صفة بالتأويل لنا وبل ينبغي ان زعموه وتوهموه
لنا وبل اذ لا فرق وانظر من اين فهم من كون المعترضة تقع طلبية
ان الحالية لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا اعم من
كونها لا تقع الا خبرية والاعم لا اشعار له بالاخص **قال** انما
قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال
وان لا ناهية غلط **اقول** هذا المصراع الذي انشده صدر
عجز خاتمة لطالب الفجرات وبعد ذلك اما ترى الحبل بتكراره في
الصخر الصما قد اثرت واراد المصنف ببعض الذي ذكرها ابن الدين
المحلي لعدم تصريح بذلك في الباب الخامس في النوع من الجهة
السادسة حيث قال ورأيت ذلك في قول الامير المحلي في ما دامة بخطه

ان

ان الجملة التي بعد الواو في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب حالية
وان لا ناهية **قال** وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى
لصوت ان ينادي داعيان **اقول** الذي لصوت اي ابعد
لصوت والندى بفتح النون والقصر بعد ذهاب الصوت ونصبه
متعين في البيت لان غرضه الاجتماع بدليل قوله ان ينادي داعيان
قال وكالشرط في هل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الا
اقول قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا الا انها مستقلة
فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة
الشرطية خبرا لمن الحالية كقولك جاء زيد وهو ان يسأل يعط وكذ
اي الجملة الحالية الاسمية **قال** وانما جاز لاضربنه ان ذهب
وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح ان شرط وجود
الشيء وعدمه لشيء واحد **اقول** ومن هنا جعل الزمخشري الجملة
الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه
حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد لانه لا يلهث ان حمل على الجهد
وتركه ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب ذليلا دائم الدلالة لاهثا
في الحالتين ونظيره هذا الحسن الى زيد وان اساء اليك فيحمل وان
حالا مع وجود ان لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي تسمونها بان
الوصلية والمتصلة **قال** كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف يأتي كل ما قدرا **اقول** وجه كون هذه الجملة
اعتراضية بعينه هنا توكيدا لان الاخبار بان علم المرء ينفعه باعث
وتقوية للامتثال للامر في قوله واعلم وان مخففة من الثقيلة واسمها

اما ضمير شان على رأي الجمهور وهو الظاهر او ضمير مخاطب للمأمور بالحلم
اي انك سوف يأتيك كما قد رحمنا جاز سيبويه وجماعة في ان يا ابراهيم
قد صدقت الرؤيا والمراد ان المقصود دانا لبنه وانه وقع فيه تأخير في
هذا تسلية وتسهيل للأمور قال الرابع ان يجوز اقترانها
بالواو مع تصدرها بالمضارع المثبت كقول المثلي باحاديثها غيرها
واحسبني اجد مينا قبيل افتقادها فقبا قليلا لها على قلا اقل
من نظرة ازودها اقول يعني الحالية اذا كانت مصدرة
بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو لان المضارع المثبت على وزن اسم
الفاعل لفظا وبتقدير معنى فيجب ان يكون مثله في ان ربطه يكون اي
بالضمير فقط واما نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه اي
واضرب وقول الاخر فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
فمما اعتذر عنه بوجوه احدها انا لا نسلم ان الواو للحال بل هي للعطف
والمضارع بمعنى الماضي والاصل وصككت وارهنت لكن عدل الى
المضارع حكاية الحال الماضية الثاني سلمنا انها للحال لكن لا نسلم
ان الجملة فعلية بل هي جملة اسمية باعتبار حذف المبتدأ اي وانا اصك
وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اليكم وانتم قد تعلمون الثالث سلمنا ان الواو حالية وان الجملة
فعلية لكن الاول شاذ والثاني ضرورة والجمهرة بكسر العين الى المحل
الميم قال تنبيه للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة
لاصطلاح النحويين اقول نبه على ان اهل البيان من يقول الاعتراض
هو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل

لها

لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ومنهم من يقول هو ان يؤتى
في اثناء كلام او في اخره او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها
لنكتة ما قال الجملة التفسيرية وهي الفضلة
الكاشفة لحقيقة ما تليه اقول هذا التعريف غير مانع لصدقه
على الجملة الحالية في قولك اسرني البناء النحوي وهي ما جزاء الاحسان
الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النحوي فلم لم يقل مثل
ان لا يكون لها محل من الاعراب سواء قال الثاني ان
عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فجملة خلقه
وما بعدها تفسيرية لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة
من كونه قدره جسدا من طين ثم كونه اقول بل هو تفسير لمثل ادم
قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكر في اخر
كلامه والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود منه ولا
لان الزمخشري قال خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم
مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج حينئذ الى ان يقال الحكم الذي
المصنف ذكر ان هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير ادم
من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مثلا كائنا لادم وعيسى عليهما السلام
وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الكلام من الخروج عن مستمر العادة من التولد
بين ابوين وهذا القدر مشترك بينهما ونص ما في الكشاف ان مثل
شأن عيسى وحاله الغريبة كشأن ادم وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة
لما شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك
حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم

او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب سواء كانت النكتة دفع الايهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او في اخره او بين كلامين متصلين معنى

بغراب وام قلت هو مثله في احد الحرفين ولا يمنع اختصاصه دونه
باللطف الاعز من شبهه به لان حال اللمم له مشاركة في بعض الاوصاف
ولا انه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وبينهما في
نظيران ولان الوجود من غراب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود
من غراب فشبه الغريب بالاغرب لكونه اقطع للخصم واحسم للمادة
اذا نظرته هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه لما زعم [illegible]
لم نعبده ونعبد عيسى قالوا لانه لا اب له قال فآدم اولى لانه لا ابوين له قالوا
كان يحيي الموتى فقال فحزقيل اولى لان عيسى احيى اربعة نفر وحزقيل
احيى ثمانية الاف قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى
لانه طبخ واحرق ثم قام سالما الى هنا كلامه **قال** وقيل مستأنفة
معناها الطلب اي آمنوا بدليل يغفر بالجزم **اقول** [illegible] الاستئناف
هنا هو القائل بياني كانهم لما قال هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون وكونه بمعنى آمنوا منقول عن [illegible]
وتؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا وانما جيء به
على لفظ الخبر للايذان بوجوب الامتثال وكانه امتثل فهو يخبر عن ايمان
وجهاد موجودين وهذا كما يقول الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك
جعلت المغفرة لقوة الرجاء كانها موجودة **قال** وعلى الاول
فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب
وهو الامتثال **اقول** هذا جواب لما استشكله الزجاج
قول من ذهب الى هذا الرأي وذلك انه قال غلط بعض النحويين وقال
يغفر لكم جواب هل ادلكم وذلك انه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم

على

على ما ينفعهم غفر الله لهم انما يغفر لهم اذا آمنوا وجاهدوا وانما هو
جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه
معنى الامر اي آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا يغفر لكم اي ان تفعلوا
يغفر لكم وقد عرفت ان تغليطه مندفع بما ذكره المصنف من انه من قبيل
تنزيل السبب منزلة المسبب وفي الانصاف هذا الذي دل [illegible]
اليه فانه ملحق بقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وامثاله
وقد تقدم الكلام فيه وان المؤمن الراسخ في الايمان لما كان مظنة لحصول
الايمان والامتثال صار كالمحقق هنا لانه [illegible] **قال**
الرابع ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء
اقول في الكشاف ما نصه مثل الذين خلوا حالهم التي هي مثل
في الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استئناف كأن قائلا قال كيف
كان ذلك المثل فقيل مستهم البأساء والضراء والمثل ذكره
تقرر ان لفظ المثل مستعار للحال او الصفة العجيبة الشان وقال
التفتازاني ولا يخفى ان الذي مستهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه [illegible] الكلام
حذف قلت [illegible] معنى ولما ياتكم ولما يصبكم فلا بد من حذف [illegible] لا يصح
ان يقال ولما تصبكم نفس حال الماضين قبلكم وانما المصيب مثله
وشبهه وليس بموجود في الكلام فيقدر **قال** وجوز ابو البقاء
كونها حالية على اضمار قد وقال [illegible] المصنف ليس في مثل هذا
اقول يشير الى ما قاله [illegible] الا شيء [illegible] المصنف
الا في [illegible] ان يكون المصنف جائز العمل في [illegible]
[illegible] ضرب اللص [illegible] انه ان يكون [illegible] المصنف الله مثل

ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا الثالثة أن يكون جزءا منه مثل
أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا فإن الملة منزلة الجزء من إبراهيم وليس
المثال الواقع في الكشاف من هذه الأمور الثلاثة فتمتنع الحالية
قلت وقد مضى عن قريب أن الزمخشري جعل الجملة الشرطية من قوله
تعالى كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث حالا من الكلب
وكأنه نزل حاله منزلة جزئه فجاز وقوع الحال منه مع كونه مضافا
إليه فإن قلت فليعتذر عن مثال الكشاف بمثل ذلك قلت إنما
اشترطوا كون المضاف جزءا أو كجزء ليحسن حذفه وإقامة المضاف
إليه مقامه فتكون الحال كأنها واقعة من غير المضاف إليه ألا ترى أنه لو
أن اتبع إبراهيم حنيفا لحسن مع إرادة الأمر باتباع ملته وكذا
لو قيل ونزعنا ما فيهم إخوانا لحسن مع إرادة نزع ما في صدورهم وما
ذكر الزمخشري من هذا القبيل إذ لو قيل فمثله كالكلب لحسن مع إرادة
كمثل الكلب وهذا على خلاف ما ذكره أبو البقاء إذ لا يحسن أن يقال
ولما يأتكم الذين من قبلكم مرادا به ولما يأتكم مثل الذين خلوا فتأمله
ومقدرته قال وترمينني بالطرف أي أنت
مذنب أقول هذا صدر بيت عجزه وتقلينني لكن إياك لا
أقلي وقد مر إنشاده هذا البيت والكلام عليه في الباب الأول في
حرف الألف في فصل أي بالفتح والسكون وقد أنشده المصنف بعينه
في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الإعراب في الباب الذي نحن فيه
قال وكقولك كتبت إليه أن افعل إن لم تقدر الباء قبل
أن أقول يعني وإن قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لأن الكلام

في

في الجملة المفسرة وعند دخول الباء يلزم أن يكون ما بعدها في تأويل مفرد
فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه قال والتحقيق أنها جواب
لقسم مقدر وأن المفسر مجموع الجملتين ولا مانع من ذلك لأن القسم إنشاء
لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو جزء أقول
هذا الكلام فيه تدافع وذلك لأنه إذا كان التحقيق أن المفسر مجموع الجملتين
فكيف يقال لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم
منه أن لا يكون للجملة الأولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق أن مجموع
الجملتين هو المفسر وقد فرض أن ذلك هو التحقيق فيما أطلق قال
والثاني أن يكون مفردا مؤولا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا أقول
لا يتعين في هل هذا إلا بشر مثلكم أن يكون مفسرة للنجوى لا محل لها من
الإعراب بل يجوز أن يكون في محل نصب على أنه بدل من المفعول به الذي هو
النجوى فإن قلت ليس هذا من الأبواب التي تقع وقوع الجملة الأولى فيها
مفعولا قلت الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهي في حكم
المفرد فكأنه قيل وأسروا هذا الكلام قال وإنما قلنا في معنى
أن الاستفهام مراد به النفي تفسيرا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة
أقول يعني أن الجملة باقية على إنشائيتها وأن إرادة النفي لا تمنع كونها
إنشاء وهو خلاف ما قدمه قريبا من أن الاستفهام إذا كان واقعا في جملة
بمعنى النفي فتلك الجملة خبرية وذلك حيث اعترض على ابن مالك في تمثيله
للجملة المعترضة الإنشائية بالبيتين الآتيين وقوله تعالى ومن يغفر الذنوب
إلا الله تعالى وأما الثانية فنص هو وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي
فالجملة خبر وقد تقدم لك نظير ذلك في الباب الأول في فصل هل من حروفها

فالتاسع ان يراد بها الاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر
بعدها الا في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء في قوله
الا هل اخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله وان شفائي عبرة
مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الانشا على الخبر
هذا كلامه والتعارض فيه ظاهر قال ونحو يبلغني عن زيد
كلام والله لا فعلت كذا اقول يجري في هذا المثال ما جرى في اية
سورة الانبيا المتلوة آنفا من احتمال كون الجملة الاخيرة ذات محل
من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذي هو كلام وذلك لانها اريد بها لفظها
فهي كالمفرد والمعنى يبلغني عن زيد هذا اللفظ وهو والله لا فعلت فان قلت
يلزم على ما ذكرته في هذين الموضعين حكاية الجمل بما ليس فيه معنى القول
والبصريون يأبونه قلت يمكن ان يقدر قول مضاف الى الجملة وحذف واقيمت
مقامه والاصل يبلغني عن زيد قول والله لا فعلت كما صرح بذلك في قوله
قول يا للرجال لينهض منا مسرعين كهولنا والشبانا فاذن لم تقع الحكاية
الا بالقول واما اذا قلنا بالمذهب الكوفي فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير
قال لان افعال القلوب لا دونها التعليق يجاب بما يجاب به القسم
قال ولقد علمت لتاتين منيتي اقول اختلف في الجملة
الواقعة بعد الفعل الذي ضمن معنى القسم هكذا المثال فقيل في محل نصب
بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا محل لجوابه وزعم ابن خروف ان حكم
معنى القسم في علم لا يكون الا مع اسم الله تعالى ورده ما انشده المصنف
قال وفاد الكوفيون الجملة فاعلا قال هشام وثعلب يجوز ذلك
في كل جملة نحو يعجبني يقوم زيد اقول ما اظن احدا من الكوفيين

ولا غيرهم

ولا غيرهم ممن ذهب الى ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه يحمل على ما
ذكره من جواز وقوع الفاعل جملة على ان المصدر المفهوم من الجملة
هو الفاعل المسند اليه يعني فاذا قلت يعجبني يقوم زيد فلم يخرج المسند
اليه ههنا بالتاويل عن ان يكون اسما وغايته هنا ان التاويل وقع بغير حرف
مصدري وهو كما تقول الكل في نحو قمت حين قام زيد بان الجملة وقعت
مضافا اليها مع ان الاضافة من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا
مؤولة عندهم بمصدر اي حين قيام زيد ولا نزاع في هذا الا انه وجد مطردا
في الاضافة كما مثلنا وفي باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي
قيامك وقعودك وفي نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك
اكل سمك مع شرب لبن فهشام وثعلب ومن قال بقولهما الحقوا مثل يعجبني
يقوم زيد بتلك الابواب والبصريون منعوا منه هذا الذي ينبغي
حمل كلامهم عليه وهو ينطبق والله تعالى اعلم قال وفصله جماعة على
ان المسالة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات فيه
ان الاسناد فيه الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر
في جواب قول القائل لك اقول يمكن ان يكون هذا مراد الفراء
ومن ذهب الى قوله اعني ان الاسناد في التحقيق للمضاف محذوف
لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول
القائل لك يمكن ان يكون هذا مراد الفراء ومن ذهب
الى قوله اعني ان الاسناد في التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة
لكن لما حذف المضاف واقيمت الجملة مقامه صح الاسناد اليها وتقدير ذلك لي
مع كون المعلق استفهاما ماما اذا كان غير استفهام عن ظهوره

ما قام زيد فنقلا الى الاصل ظهر لي حصول ما قام زيد الا فظهر لي انتفا
قيام زيد لان ذلك من مضمون تلك الجملة وحمل كلامه على هذا اضر من
حمله على ما يؤدي الى الخروج عن القاعدة المقررة من ان المسند اليه
لا يكون الا اسما او ما في تاويله وقوله وفيه فسحة اي ان للجملة صحة
اي جواز للجملة ما تقدم تنبيه فيتبعك كذا وقد قدمنا الكلام على نظير
هذه التراكيب في الباب الاول من حرف الفاء قال التاسع
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض زعم ابن عصفور ان الجمل لا تكون
يعني يكون نايب الفاعل ضمير المصدر ودخل الجملة التي تفسره لذلك الضمير
اقول يكون المراد بالمصدر الذي هنا ضميره مصدرا نوعيا
بدليل تفسيره بالجملة ضرورة ان لا يكون تاكيدا اذ لو كان كذلك لم يصح نيابته
عن الفاعل قال وفي المثل زعموا مطية الكذب اقول
معناه ان من حسن ان يحدث عنه قوله ويكذب فيه قال زعموا كذا وكذا
حتى لا ينتقض اذا ظهر خلاف ما قال فكانت لفظة زعموا كالمطية التي
يركبها لحصول مقصوده هكذا ذكر بعضهم قال الثامن وعد
الله الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم بيان للموعود به
تمام الكلام قبله لان وعد يتعدى الى مفعولين ليس الثاني هنا لهم مغفرة
لان ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له
وتقديره خيرا عظيما او الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة المسبب
مقام السبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر اقول
اجاز في الكشاف في هذه الجملة التي جعلها المص تفسيرية وجوها فقال
لهم مغفرة واجر عظيم بيان للوعد وقبل تمام الكلام قبله كانه قال قدم

لهم

لهم وعدا فقيل اي شيء وعده لهم فقيل لهم مغفرة واجر عظيم او يكون
على ارادة القول بمعنى وعدهم وقال لهم مغفرة او على اجراء وعد مجرى
قال لانه ضرب من القول او يجعل وعد واقعا على الجملة التي هي لهم مغفرة
كما وقع تركنا على قوله سلام على نوح كانه قيل وعدهم من لا يخلف الميعاد
هذا القول واذا وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول فقد وعدهم
مضمونه من المغفرة والرضوان والاجر العظيم وهذا يتلقون به عند الموت
ويوم القيامة فيسرون به ويستريحون اليه ويهون عليهم السكرات والاهوال
قبل الوصول الى الثواب الى هنا كلامه قال الشارح ولو كان مفعولا لكان
نصب مغفرة واجرا مفعول وعد كما في اخر سورة الفتح وحجج في ذكر بطلانه
الجملة الاسمية اعني لهم مغفرة الى بيان وتفسير مضمونه لوجوه الاول ان
ثاني مفعولي وعد متروك في وعد الله الذين امنوا ~~وعملوا الصالحات~~ كلام
كلام تام معناه قدم لهم وعدا وقوله لهم مغفرة استيناف في موضع التبيين
للموعود جواب لسؤال اي شيء وعده لهم اي اي شيء موعوده وبيان السؤال
هكذا اليه لا يتم الجواب بالجملة الاسمية اذ لو قيل اي شيء وعدهم مع انه ليس
بعيد ان يترتب على ما قبله كان جوابه مغفرة بالنصب الثاني انه يصير القول
اي وعدهم قائلا لهم مغفرة الثالث انه مفعول وعد باعتبار كونه في معنى
قال لكونه نوعا من القول الرابع انه مفعول وعد لا بهذا الاعتبار بل
باعتبار الحكاية بمعنى وعدهم هذا الكلام على طريقة قوله تعالى وتركنا عليه
في الاخرين سلام على نوح في العالمين ثم بين فائدة الوعد بمعنى القول
بقوله واذا وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول فقد وعدهم مضمونه
من المغفرة والاجر العظيم لانه يلزم من وجوب عدم اخلاف الميعاد ان يقول

لهم ذلك البتة واذا قال ذلك لهم وفي جحيهم كانا اجابا لهم ووعدا
لهم بثبوت المغفرة والاجر فصح ان وعدهم مضمون لقول الكريم بان لهم
ثم بين ان هذا القول يقال لهم ويتلقون به عند الموت ...
ولعون عليهم السكرات ويوم القيامة فينبه بخوف الهم ويهون عليهم
الاهوال التي تكون قبل الوصول الى الثواب من الموقف والصراط
قال ومن الجملة المفسرة في باب الاشتغال أقول لا
تخرج الجملة المفسرة في نحو زيدا ضربته لفعل في مثل قولنا قام زيد
عمرا يضربه لانها هنا مفسرة للفعل الفضلة قال ولم يثبت
الجمهور وقوع البيان والبدل جملة أقول هذا اذا ذوا في قوله
تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
ان يكون جملة امدكم الثانية بدلا من الاولى واجاز ذوا في قول الشاعر
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ان يكون لا تقيمن بدلا من ارحل لا ان المراد من
انتفى ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك
وقد ذكر المص في النوع السادس من الجهة السادسة في الباب الخامس
اشتراط المعرفة في عطف البيان والبدل في ... وساق هناك مسائل
ولم يتعرض لهذه المسألة البتة هنا لا مع الاحتياج الى ذكرها في ذلك
المحل قال كما ينبغي في نحو زيدا ظننته قائما بان مفعول
ظننت المذكور هو ثاني مفعولي المقدرة أقول لا يتعين كون
قائما ثاني مفعولي ظننت المذكور بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة دون
الاول لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية انما اتي بها للتفسير
النفس الطبيعي ان يتشوق لها على قصد المزوقة ولا ... على قصد ما ...

اليه

اليه في التفسير وانما ادعوا الحاجة الى ذكر الفاعل ... به صاحب الفعل
المحذوف والى ذكر المفعول الاول المضمر ليحصل الربط ويصح الاشتغال
واما المفعول الثاني فلا حاجة الى ذكره من حيث التفسير فينبغي حينئذ
ان يجعل للمقدر الذي هو المقصود بالذات ولهذا رد بعضهم على من جعل ليس له
والحال الا من ضمير هلك في قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد قال لان
المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف فهو الذي ينبغي
ان يكون الحال مبينة له فيجعل الجملة صفة له لا حالا من ضمير الفعل الواقع في جملة
التفسير قال الجملة الرابعة المجاب بها القسم ... وجوز الفراء
ان يكون الاصل ... ثم اخرج مخرج الخبر ... وقولوا واقيموا
واتوا أقول وجه التاسيس ظاهر سواء جعلنا لا تعبدون للنهي
عنه الاصل كان انشائي المعنى وقد ذكر بعض الجمل الاسمية معطوفة وكذا
الانشاء لفظا ومعنى فعطف على الانشاء معنى بخلاف ما اذا جعلت الاولى
خبرية لفظا ومعنى ويؤيده قراءة ابي لا تعبدوا وانما اخرج النهي في القراءة
مخرج الخبر لانه ابلغ من صريح النهي كان المخبر عنه سارع الى الانتهاء فهو يخبر عنه
قال ومما يحتمل الجواب ... قول الفرزدق تعش فان عاهدتني
لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان أقول قبل هذا البيت
... لا تكثر ضاحكا ...
وانت امرؤ يا ذئب ...
اتاه في ... ما كان ياكل ...
كنا ...
الخيانة ...

الم

مطلب تعالي

وتكسر تنشم ويروى مكان تعشر تعال وهو الذي رايته في المفصل وشرح
ابياته تعال كذا للواحد المذكر وتعالي للواحدة المؤنثة بفتح اللام
وحكى الزمخشري في تفسير النساء عن اهل مكة انهم يقولون تعالي بكسر اللام
للمرأة ووقع مثله في شعر ابي فراس الحمداني قال وهو في اسر الروم وقد
سمع حمامة تنوح بجنبه * اقول وقد ناحت بقربي حمامة * ايا جارتا هل
تشعرين بحالي * معاذ الهوى ما ذقت طارقة النوى * ولا خطرت منك
الهموم ببال * ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا * تعالي اقاسمك الهموم
تعالي * تعالي ترى روحا لدي ضعيفة * تردد في جسم يعذب بالي
ايضحك مأسور وتبكي طليقة * ويسكت محزون ويندب سال
لقد كنت اولى منك بالدمع مقلة * ولكن دمعي في الحوادث غال
والوجه فتح اللام لانها عين الفعل كالعين في تقاعدي ولام الفعل الذي
كان حقها ان تكسر قد سقطت اذ الاصل تعاليي ففعل فيه ما عرف في
مثله قال جملة النفي اما جواب لما فقد نفي كما قال ادري
محرزا عاهدته ليوافقا فكان نكن اغرته بخلاف فلا تحل لها اقول
هذا هو الظاهر لان الغرض المعاهدة على ترك الخيانة لا المعاهدة
على شيء اخر في حال عدم الخيانة ومحرز اسم رجل واغرته بخلاف اي حملته
عليه كانه الصقته به كما يلصق الشيء بالغراء قال او حال من
الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد بالجوابية
اقول قد يقال ما وجه كون المعنى على الجواب واجازته الحال
من الفاعل جار على ما صرح به في الجهة الثانية من الباب الخامس من ان
من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا

قوله والوجه بشعر

ضاحكا

ضاحكا ونحوها تلوا الحبشي كبير كانه وبعض المتاخرين يصرح بان اي
في مثل ذلك يعني المفعول فاق لوقت كونه من الفاعل ولذلك اياه
فتقول ضربت ضاحكا زيدا قال ومنه حجة العالمية يقول لما
الرشي في ما صبت تعدداني لبين رتاج قائما ومقام على حلفه
لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام اقول هذا
عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا في تركيب خاص حجة على ان لفظا اخر
وقع في تركيب مباين لذلك التركيب حال فهذا مما لا سبيل الى القول
به اصلا والرتاج بكسر الراء مكسورة فمثناة فوقية فالف فجيم الباب العظيم
والمراد به هنا باب الكعبة المشرفة والمراد بالمقام المذكور مقام ابراهيم
عليه الصلوة والسلام قال والا للزم دخول اللام على اللام صالح
اقول فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد نصبه
ويأتي منه ايضا مواضع قال ولم تؤت جالة القسم لا لاجل
التوكيد لا للتأسيس اقول فيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي
والا وقد سبق له نظيره في الباب الاول في حرف الالف في فصل ان المفتوحة
المشددة وقد تقدم الكلام عليه قال واما الثانية فلان الجملة
الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبرية الذي هو قسيم الانشاء لا الخبر المبتدأ
اقول لا شك ان القول غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين
ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدأ وجد بعض المتاخرين هنا كلاما
لا بأس بايراده قال المبتدأ انما ذكر لينسب اليه نظر من الطرق
حال من احواله وترتبط به نوع من انواع حكم من احكامه ولهذا فرق
بين ضربت زيدا وزيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول مفعول به

وفي الثاني منشئا مع ان نعل الفاعل وقع طلبه في الصورتين معا
وذلك لانه ذكر في الاولى بيانا لما وقع طلبه الفعل في الثانية
لسند اليه خال من احوال حكم من احكامه ولذلك صرحوا بان
زيد ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا نقول معنى
الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم
بالطالب والمتكلم واذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب قائم بك وليس
من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واتحاده
ان يقال فيه مستفاد من لفظ اضربه طلب ضرب به وربطه بالمسند
مع انه لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامثاله من احتمال الصدق
والكذب بحسب المعنى الاول الا بتاويل فيما احتماله بحسب المعنى الثاني
الى هنا كلامه **قال** للاتفاق على انه اصله الافراد
اقول قال الرضي المانع ان يمنع ما قالوا انما كان
اصله الافراد لان قوله المقتضي نسبة امر الى امر
فينبغي ان يكون المنسوب شيئا ثابتا واحدا كالمنسوب
اليه والا كانت نسبتان او اكثر فيكون
خبران او اكثر لا خبر واحد والتقدير في زيد
ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب
ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه
ذو نسبة في نفسه فلا تعدد بالمفرد

فالمنسوب

فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة **قال** وقوله جشأت فقلت لدخشت ليا نبيا **اقول** هذا صدر بيت عجزه
واظاناك فلات حبر مناص وفاعل جشأت ضمير مستكن يعود الى النفس في قول
جشأت نفسي جشوا اذا نهضت اليك وارتفعت من حزن وفزع والمناص
التاخر والفرار **قال** فيكون كقوله ولوانها عاجت لبين فوادها فقشا به
الا الجندل **اقول** واو لو مفتوحة نقلت اليها فتحة الهمزة من انه ولا يجوز
التسكين والا ستقام الوزن لانه يختلف بحر الصدر والعجز اذ يكون الصدر
على تقدير التسكين من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل ومثله لا يجوز ومع النقل
يكون البيت كله من بحر الكامل فان قلت لم لا تسكن واو لو وتجعل الواو التي
قبلها جزما بالزاي فيكون جميع البيت من الكامل ولا اختلاف قلت يلزم عليه
ارتكاب امر قبيح هو الاتيان بالجزم الذي هو زيادة غير معتد بها في الوزن
هذا مع وجود المندوحة عنه وما تكتب منفصلة عن ان لانها اسمها
والعايد محذوف اي بدوا استلين به حجران والجندل الحجارة مرفوع باستلين
على انه النايب عن الفاعل ولان جواب لو وفاعله ضمير يعود الى الجندل والتقدير
ولو ان الذي عاجت به لبين فوادها فقشا استلين الجندل به للان فان
قلت فقشا معطوف على الصلة وهو خال عن الربط اذ ضميره عايد الى الفوادلا
اليها قلت الفا سببية فاكتفي من الجملتين بضمير واحد وهو المجرور المحذوف
هذا كقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب **قال** زعم الاخفش في قوله اذا
قال الغدر في قال بالله حلفة لتغني عني ذا انايك اجمعا **اقول** تقدم انشاد هذا
البيت والكلام عليه في الباب الاول في حرف اللام الا ان المصنف انشد هناك
اذا قلت با سناد فعل القول الى ضمير المتكلم وهنا باسناده الى ضمير بالغايب

عابدا الى الضيف الطاعم وصيرنا لنا. بنية عابدا الى المضيف المطعم **قال** ولما
ما استدل به فمتعلق اللام فيه محذوف اي لتشرن لتغني وفعلنا ذلك لتصغي
اقول تقديرا المتعلق مقدما في البيت ظاهر لمنع لام القسم من تقديره موخرا
اذ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فان قلت المعمول ظرف فيغتفر فيه لتوسعهم في الظروف
وقد اجيز في قوله تعالى ويقول الانسان ايذا ما مت لسوف اخرج حيا كون اذا
ظرفا لاخرج قلت لا يلزم من اجازة ذلك حيث يكون العامل مذكورا اجازته حيث
يكون العامل محذوفا لتضاعف الضعف واما الاية فلا مانع يمنع من تقدير المتعلق
موخرا بل تقديره كذلك هو المعهود في مثله لاشعار الحذف بزيادة الاهتمام
بالمعمول وقد سلك المصنف هذه الطريقة اعني تقديرا العامل موخرا في مواضع
من كتابه وفي جوابه عن الاية بما ذكره ايذان بانه سلم قول الاخفش وليس فيه ما يكون
ولتصغي معطوفا عليه ويمكن ان يقال انه معطوف على غرورا باعتبار المعنى اي
ليغروه ولتصغي وما بينهما اعتراض **الجملة الخامسة قال** الواقعة جوابا
لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفا ولا باذا الفجائية **اقول** الحق
ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك لان كل جملة لا تقع موقع المفرد
فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياتي الكلام في ذلك
مشبعا في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب ان شا الله تعالى **قال**
فالاول جواب لو ولولا ولما **اقول** هذا مبني على ان لما حرف وجود لوجود
كما ذهب اليه كثيرون او ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط كما ذهب اليه ابن مالك واما
على راي ابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم ممن قال بانها ظرف بمعنى حين فالظاهر
انها ليست شرطية كما مر **الجملة السادسة قال** فالاول نحو الذي جا ابوه
فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها **اقول** لانها بمنزلة الجزء من الاسم وبعض الاسم

لا محل له

لا محل له ولانها ليست بقايمة مقام المفرد حتى تعرب باعرابه ووقع في المختصر
المسمى بالوافي ما نصه والجملة التي لها محل من الاعراب جملة لا كلام لكون اسنادها
لم يقصد لذاته والتي لا محل لها مسند كلام وجملة فاعترضه شخص من مدرسي
تونس بان قال الصلة ليس لها محل من الاعراب والرواية في المدارك في سورة
والليل يكون كلاما وجملة وقد لهم من قبل انها جملة لا كلام لان اسنادها غير مقصود
لذاته ورواية كون اسنادها مقصودا لذاته في الهروي في ابتدا الفصل والوصل
ففي الكلام تناقض قلت لا باس باعتراضه الا انه ابان عن قصور زايد في الاطلاع
على نصوص النحاة حيث استند في القول الى كون جملة الصلة لا محل لها الى النص
المسطور في المدارك وكتب النحاة طافحة بذلك وكان الاولى به الاستناد الى نص
الزمخشري في الكشاف فقد صرح بذلك في تفسير سورة والليل ومنه اخذ صاحب
المدارك ولقد ذكرني ذلك حكاية اخبرني بها بعض الثقات ان الاخوين السفا
قسيين وكان احدهما حافظا للفروع المالكية والاخر متقنا الاصول العقد شاركا
في العلوم اللسانية فكانا اذا حضرا في مجلس يجتمع منهما فقيه كامل فاتفق انهما
حضرا بتونس في مجلس ابن عبد الرفيع قاضي الجماعة بها فسالهما عن مسئلة فقهية
فاجابا عنها بنقل ذكراه من كتاب البيان والتحصيل لابن رشد وتكلما عليها بكلام
استحسنه الحاضرون فلما خرجا من المجلس سيل القاضي ابن عبد الرفيع عنهما فقال
ليسا بفقيهين فسيل لم ذلك فقال لما اجابا به وان كان صحيحا الا انهما اعتمدا في
النقل على غير المدونة في فرع هو مذكور فيها ومن ارتكب مثل هذا لا يعد عند
المالكية فقيها لان المدونة اجل كتب هذا المذهب وهي من املا ابن القاسم
اعظم تلامذة الامام مالك فكذا الحال فيما نحن فيه لا ينبغي لمن يعد من النحاة
وان كان ما قاله صحيحا عنده حيث اعتمد في نقل مسئلة امثالها بطون

كتبهم على ما في المدارك وليت شعري اي حاجة بدا لي ذلك وقد قرر النحاة قواعد
يعرف بها ما له محل وما لا محل له من الجمل وهي ان ما كان منها واقعا موقع المفرد
فله محل من الاعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد وما لم يكن منها موقع المفرد
فلا محل له فقد علم حكم الصلة من هذه القاعدة ولا حاجة بنا الى اخراج رواية
في عين المسئلة بعد دخولها تحت هذه القاعدة الكلية وكذا اعتماده في ان الاسناد
الواقع في جملة الصلة لم يقصد لذاته على ما في الهروي في اول مبحث الفصل
والوصل يعني بذلك شرح التلخيص المطول لمولانا سعد الدين التفتازاني رحمه الله
اقراه لو لم نجد نص الهروي على ذلك كان يتردد في الاسناد الواقع في مثل الذي
قام ابوه هل هو مقصود لذاته ولغيره هنا مع ان الصلة لم يؤت بها الا لتتميم
جزئية الموصول وتعريفه فلم يقصد ما اشتملت عليه لذاته بل قصدت
لغيرها وهو الموصول وهل هذا الا جمود على التقليد في امر لا يحتاج اليه فيه
بل يدركه الفطن باول وهلة ولا يتشكك فيه كون اسناد الصلة لم يقصد
لذاته منصوص في كتب النحاة مشهور وما اظن الهروي اخذه الا من شرح
الكافية للرضي الاسترآبادي فانه كان كثير الاعتماد عليه وبالله التوفيق معي هنا
بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي
ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال الا على القول بان ذلك لا يكون
الا للمفرد مطلقا كما يقوله الجمهور واما على القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا
ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك مثل قوله ، لا تبعث
الحرب للملك اليمن من يبتدر الا قاتلة ، فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات
محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد فتأمله **قال** وقال العقيلي ، صحل الذي
صبحوا صباحا ، **اقول** العقيلي بضم العين وفتح القاف قال ابن مالك في شرح

التسهيل

التسهيل اعراب الذين في لغة طي مشهور يقولون نصر اللذون امنوا على
الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا ونقلها بعضهم عن عقيل النزري واللذون
يكتب بلامين بخلاف في لغة من التزمه الياء في جميع الحالات والسر فيه انه في حالة
البناء يشتبه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان
تعريفه بالعهد الذي في الصلة ثم اعتدوا بظهورها خطا في حالة البناء والظهور وما
في حالة الاعراب لانه شبه الحرف الخ كذا قيل **قال** ولعل مراده ان المصدر
انما يتمسك من رأوه يكذبون كلامهم ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي
علي وابي الفتح واخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها **اقول** قد يستشكل
هذا الكلام بان سياقه يقتضي انه ذكره في معرض الاعتذار عن ابي البقاء بما يدفع
التناقض الوارد عليه وليس في ذلك اعتذار بل يكاد يكون توجيها لوقوع التناقض
فان جملة يكذبون اذا كانت صلة لما فلا محل لها وصح ذلك عند ابي البقاء
جر لكان فيكون لها محل وهذا هو التناقض وجوابه ان مقصود المصنف
ان ابا البقاء يريد ان الصلة مجموع قوله كانوا يكذبون وجزائه اطلق اسم الكل
على الجزء مجازا فقال ان يكذبون صلة باعتبار انه هو الذي ينسبك المصدر
منه ومن ما فلا تناقض حينئذ **الجملة السابعة قال** التابعة
لما لا محل له **اقول** هذا مشكل فان التابع هو الثاني باعراب سابقه من
جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله
اراد التبعية اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن المتكلم باصطلاح
اهل الفن المبحوث فيه لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا
الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة
الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم في نحو جاء زيد وذهب

الجمل التي لها محل من الاعراب وهي سبعة

عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة فاستعملوا اللفظ الموضوع
للتابع المصطلح عليه **الجمل التي لها محل من الاعراب قال** في ترجمة الجملة
الاولى اختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا
رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر **اقول** اضمار القول
لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على النائبية عن الفاعل
ويجوز ان يقدر اقول فيه كذا فيكون في محل نصب **قال** بناء على ان الجملة الانشائية
لا تكون خبرا وقد مر ابطاله **اقول** يشير الى ما قاله في الجملة الرابعة المجانبة
القسم من ان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم للانشاء
لا خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من
صفة الكلام وقد اسلفنا ما حرره بعض المتاخرين في ذلك وان الانشاء الواقع
خبر المبتدا لا بد من صرفه بالتاويل عن الانشائية فراجعه **الجملة الثانية
قال** فالحالات منه واخلتان **اقول** التداخل ان يكون الحال الثانية حالا
من ضمير في الحال الاولى والترادف ويطلقون عليه التعدد ان تكون الحالان
لشيء واحد فاذا جعل يلعبون ولاهية حالين من الضمير في استمعوه فهما من قبيل
الترادف والتعدد واذا جعل يلعبون حالا منه ولاهية حالا من الضمير في يلعبون
فهما من قبيل التداخل **قال** اذ لا يقترن الخبر بالواو **اقول** حكى الرضي
وقوع اقتران خبر الافعال الناقصة بالواو ولكنه قليل **قال** وقوله ما نعلم
فلان الا قال خيرا كما تقول ما تكلم الا قال خيرا وهو استثناء مفرغ من احوال
عامة محذوفة **اقول** الحالية في المثال المذكور ظاهرة وانما ينظر في مثاله
من نحو ما انعمت عليه الا شكر ان المقصود منه لزوم تعقب مضمون ما بعد الا
مضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء في قولك مهما انعمت عليه شكر وجعل ما بعد الا حالا

لا يفيد هذا

لا يفيد هذا المقصود واقرب ما تخرج عليه ان يقال المعنى ما انعمت عليه
الا مقدرا شكره بعد ذلك والمقدر اسم مفعول على ان المراد التقدير من الله
تعالى فيلزم وقوع متعلقه اذ كل ما قدره الباري جل وعلا وقوعه وقع حتما فلما
كان غرض المتكلم الاخبار بانه كلما انعم على زيد شكره ولم يتخلف شكره اياه بعد
انعامه عليه لزم ان يكون الانعام واقعا في حال تقدير الله تعالى الشكر للمنعم عليه
اذ لولا تقديره لذلك لم يقع فوقوع الشكر بعد الانعام على المتكلم الى انعامه
كان واقعا في حال التقدير المشار اليه فاخرج كلامه على هذه الصورة اما لو جعلت
الحال مقدرة على معنى ما انعمت على زيد الا في حالة كونه مريدا الشكر او في
حالة كوني انا مقدرا الشكر فانه لا يلزم حصول المعنى المراد اذ وقوع الانعام
في حال ارادة العبد المنعم عليه للشكر او في حال تقدير العبد المنعم لذلك
لا يلزم منه وقوع الشكر ولا بد لجواز تخلف متعلق الارادة الحادثة عنها
وجواز وقوع الامر على خلاف ما يقدره العبد والله تعالى اعلم **قال** وقول
الفرزدق ۞ بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ۞ ولم تكثر القتلى بها حين
سلت ۞ لان تقديره العطف مفسد للمعنى **اقول** لان مراد الشاعر
مدح هؤلاء الرجال بان شجاعتهم تحملهم على عدم اغماد سيوفهم الا بعد
الاثخان في القتل بحيث قتلاهم فلو جعل لم تكثر القتلى عطفا على لم يشيموا
لكان المعنى وصفهم بامرين احدهما عدم اغماد السيوف والاخر عدم كثرة
القتلى بسيوفهم حين سلها وذا غير ممدوح عند الشجعان فيفسد المعنى
وقد تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في حرف الواو وبينا
هنالك وجها ينتفي به فساد المعنى فراجعه **قال** وقول كعب رضي الله
تعالى عنه ۞ صافي بابطح اضحى وهو مشمول ۞ واضحى تامة **اقول** يجوز

صدره • شجت بذي شبم والعوارض جوانب الاسنان التي في عرض الفم
جمع عارض وذي ظلم صفة لمحذوف اي لعوارض فم ذي ظلم والظلم بفتح المعجمة
ما الاسنان وريقها والمنهل اسم مفعول من قولك انهلته اذا سقيته السقي
الاول والمحلول من عللته اذا سقيته السقي الاول الثاني والراح الخمر وشجت
مزجت والضمير عايد الي الراح وذي شبم صفة محذوف ايضا بذي شبم بفتحتين
والمحنية بفتح الميم واسكان الحا المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية
منعطف الوادي والجمع المحاني والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصي والمشمول
الذي تضربه ريح الشمال حتي يبرد وحاصل المعني انها تظهر عندما تبتسم منها
اسنانا ذات ما وريق من فم كان خمرا مزجت بما بارد حال لطف ريقه ولذا ذكر
المصنف انه اي على ثانية بمعني محل نصب في الضحي لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها
فيمتنع ان تكون خبرا لما اسلفه من ان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكينا عن الرضي
ان ذلك يقع قليلا فلا يمتنع حينئذ ان تكون ثانية والله اعلم الجملة الثالثة
قال الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل اقول انما الكلام
في جملة لا يراد بها لفظها فانها التي يراد بها ذلك في حكم المفرد وليس الكلام فيه فاذا لا
معني لقوله ان لم ينب عن الفاعل فان ما هو في حكم الجملة لا ينوب عنه
قال احدها باب الحكاية بالقول اقول هذا من الطراز فان المحكية بالقول
لا يراد بها لفظها فحكمها حكم المفرد قال والثاني نوعان ما معه حرف التفسير كقوله
• وترمينني بالطرف اي انت مذنب • وتقلينني لكن اياك لا اقلي • وقولك
كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر الباء الجارة والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع
لها اقول موردا التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن المعلوم ان المصنف
قسم الجملة الواقعة مفعولا الي الثلاثة ابواب فيجب ان يكون نوعا منها مفعولا منحو كما

في كل باب

الثاني
في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها اقساما وقد جعل احد نوعي الباب
من تلك الابواب وهو ما معه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا تكون
مفعولا فكيف يكون ما ليس مفعولا ولا محل قسما مما هو مفعول وله محل
قال وقوله رجلان من مكة اخبرانا • انا راينا رجلا عريانا • روي بكسر ان فهي
الجملة في محل نصب اتفاقا اقول اصل رجلان رجلان بضم الجيم تخفيفا كما يقال
عضد في عضد واشار بقوله روي بالكسر الي انه لو روي بفتح ان لم يكن
مما هو بصدده اذ حرف الجر مقدر اي بانا راينا وما بعده في تأويل المفرد
وانظر هذا الاتفاق مع ما تذكره بعد عن الزمخشري في قوله تعالي يوصيكم
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين من ان الجملة الاولي اجمالا والثانية
تفصيل لها وهي مفسرة لا محل لها قال المصنف وهو الظاهر فان قلت هذا
في تلك الاية خاصة قلت هو من جملة صور المسئلة فينتقل الكلام الي ما يشابهها
من الامثلة قال ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادي نوح
ربه فقال رب ان ابني من اهلي وفي اذ نادي ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم
مني اقول فرق صاحب الكشاف بينهما تبين الايتين حيث اقترنت جملة
القول في الاولي بالفا ولم يقترن بها في الثانية بانه اريد بالندا في الاولي ارادة الندا
فكانه قيل واراد نوح الندا فقال واريد في الثانية نفس الندا فلم تعطف جملة
القول بل جاءت مفسرة للاولي وقد سبق في الباب الاول في حرف الفا الكلام معه
في الاية الاولي فراجعه قال كقوله • المتر اني يوم جو سويقة • بكيت
فنادتني هنيدة ماليا • والاصل ما لك اقول فحكي قولها بالمعني ويحتمل ان
يكون مرادها استفهامه عن حال نفسها اي ما وقع لي حتي بكيت فلا يكون
حينئذ من قبيل ما ذكره المصنف وفي القاموس الجو وما انخفض من الارض

نسكن مع

وداخل البيت واليمامة وثلاثة عشر موضعا غيرها وفيدا بضا وشوبقة
لجهينة موضع وهضبة وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالشبالة
وموضع ببطن مكة وبنواحي المدينة لسلسلة لعلي ابن ابي طالب رضي الله عنه
وموضع بمرو وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد فانظر ما اراد في البيت
والله اعلم **قال** وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه ان يدعو في
معنى يقول **اقول** في هذه الاية اشكال معروف وذلك انه تعالى نفا اللو الايدعو
من دون الله ما لا يضره اي ان لم يعبده وما لا ينفعه اي ان عبده ذلك هو
الضلال البعيد اي عن الصواب فنفي الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو
لمن ضره اقرب من نفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام واجيب بان الثاني
اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام حين يرى استنصاره بالاصنام ولا يرى
اثر شفاعتها التي كان يعتقد وقوعها حين عبدها **قال** ومثله في قول
عنترة ❁ يدعون عنتر والرماح كانها ❁ اشطان بير في لبان الادهم ❁ فيمن رواه
عنتر بالضم على النداء **اقول** وهو مرخم على لغة من يجعل الباقي اسما مستقلا
براسه ولا ينوي المحذوف فهو مبني على الضم والمعنى يقولون يا عنتر واما من رواه
بالفتح فيحتمل ان يكون هكذا منادى مرخما الا انه على لغة من ينوي ويحتمل ان
يكون مرخما غير منادى ووقع ترخيمه للضرورة وعلى هذا الاحتمال فلا حكاية بل الدعاء
عليه به وعنتر مفعول يدعون والاشطان جمع شطن بفتحتين وهو الحبل وقال
الخليل الحبل الطويل واللبان بالفتح ما جرى عليه اللبب من الصدر واللبب
هو ما يشد على صدر الدابة ليمنع الرحل من الاستيخار **قال** الثاني قد يقع بعد القول
ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو اتقول موسى في الدار فلك ان تقدر موسى مفعولا
اول وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدا

وخبرا على

وخبرا على الحكاية **اقول** لم يتعرض المصنف في هذا الكتاب الى شرح الحاق
القول بالظن في العمل على التفصيل ولا باس بان يتعرض اليه فيقول لغة سليم ان
القول يلحق بالظن في العمل مطلقا اي سواء وجدت الشروط الاتية او بعضها
او لم يوجد شي منها فيقولون قلت زيدا قائما وخص اكثر العرب من غير سليم
هذا الالحاق بمضارع مخاطب مفردا او غيره بعد كونه او غيره وهل يشترط
كون هذا المضارع حالا او لا رايان ويشترط ايضا ان يكون بعد استفهام اما متصل
نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف كقوله ❁ ابعد بعد تقول الدار
جامعة ❁ شملي بهم ام دوام البعد ❁ او بجار ومجرور نحو افي الدار تقول زيدا
جالسا او باحد المفعولين كما في قوله اجهالا تقول بني لوي ❁ لعمر ابيك ام
متجاهلينا ❁ والاستفهام قد يكون بالهمزة كما مثلنا وقد يكون بغيرها كقوله
متى تقول القلص الرواسما ❁ يدنين ام قاسم وقاسما ❁ ثم هذه الشروط
ليست شروطا لوجوب اجراء القول مجرى الظن بل هي شروط لجوازه فلك
مع توفرها ان تعمله عمل الظن ولك ان تحكي فان فقدت الشروط او بعضها
تعينت الحكاية الا عند سليم ثم هذا القول الملحق بالظن في العمل هل
معناه الظن بخصوصه او الاعتقاد مطلقا حكى بعضهم الاول عن ظاهر كلام
سيبويه وقال الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال
لك كيف تقول زيدا قائما فتقول اعلمه قائما بالسيف فهو اذا بمعنى
الاعتقاد دعلما كان او ظنا **قال** وتبع الزمخشري ابا علي في التقدير المذكور
اقول فقال في المفصل ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه
ايقاع ايهما شئت نحو قولك اول ما اقول اني احمد الله ان جعلته خبر المبتدا
فتحت كانك قلت اول مقولي حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت

حاكيا هذه عبارته **قال** والصواب خلاف قولهما **اقول** لما قرر في المتن
وبسطه ان قولك اي احمد الله اذا كان محكيا بالقول كان عين المقول وكذا كل
ما يحكي بعد القول الا ترى الي قولك اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي
اعجبك هو نفس المقول الذي هو ان عمرا منطلق واذا وجب ان يكون
القول هو في المعنى متعلقه كما تقدم بالمثال الاول اي احمد الله واول افعل التفضيل
وهو لا يضاف الا الي شي هو بعضه فيكون الاخبار بقولك ثابت او موجود عن اول
اي احمد الله واوله باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات فيكون الاخبار
بثابت وموجود في المعنى عن الهمزة وانا كاول حروف هذا القول او وكلا انه
موجود وليس مراد المتكلم هذا بل غرضه ان يخبر بان اول اقواله حمد الله تعالى
فاذا الوجه الصواب هو ان يقال القول عام يقع علي الحمد وغيره فيكون الاول
بعضا فالمقول عام يشتمل الحمد وغيره واخبرت بانا ولذلك قولك اي احمد الله
اي اول اقوالي هذا القول وهو اني احمد الله وعلي هذا فلا حاجة الي خبر محذوف
بل يكون اني احمد الله هو الخبر ووجب ان يكون جملة لانك اخبرت به عما معناه
جملة هذا معني ما قاله ابن الحاجب ردا وتوجيها ومنه اخذ المصنف
قال الرابع قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهو نوعان محكية
بقول اخر محذوف كقوله تعالى ماذا تامرون بعد قال الملا من قوم فرعون ان
هذا الساحر عليم اذ قولهم ثم عند بسحره تم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا
ارجه واخاه **اقول** الاية التي فيها قال الملا من قوم فرعون هي في سورة الاعراف
وهي قوله تعالى قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم
من ارضكم فماذا تامرون قالوا ارجه واخاه وهذه هي التي ارادها المصنف
وليس فيها بسحره وانما هي في سورة الشعراء والتلاوة فيها قال للملا حوله ان هذا لساحر

عليم يريد

عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تامرون وقد اشتبهت لك
انه رحمه الله سهي في التلاوة كما سهي في اية سورة الواقعة وهي قوله تعالى
يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكاس من معين لا يصدعون
عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين فقال
في اوايل الباب الخامس في المثال الخامس عشر من الامثلة التي بني فيها
علي ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد ونظيره قراءة من
قرا وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكاس من معين لا الايتين
محل البستان **قال** وقول الشاعر قال له وهو بعيش ضنك لا تكثر
لومي وخلي عنك **اقول** هذا بيتان من مشطور السريع المكشوف الضنك
الضيق في كل شي للذكر والانثي ضنك ككرم ضنكا وضنا له وضنوكة
ضاق كذا في القاموس **قال** وليس من ذلك قوله تعالى قال موسي اتقولون
للحق لما جاءكم اسحر هذا وان كان الاصل والله اعلم تقولون للحق لما جاءكم هذا
سحر ثم حذفت منها الجملة لدلالة الجملة الانكارية الاتية اذا كانت الجملة
غير محكية وهذه محكية وقد ذكر المصنف لان جملة الانكار هنا محكية بالقول
الاول وانما تكون محكية بالقول الثاني **اقول** يعني فيخرج بذلك عما نحن فيه لان كلام
الا فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه محكية وقد ذكر المصنف هذه الاية في
الباب الخامس في تراجم الحذوف حيث ترجم علي حذف المفعول وتكلم عليها هناك
بما فيه منازعة له في عدم جعلها محكية بالقول الثاني فانظره ثم **قال** قد
يوصل بالحكاية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا **اقول** هذا
احد اقسام المدرج عندهم وهو ان يذكر الراوي عقب سوقه الحديث النبوي
كلاما لنفسه او لغيره فيرويه من بعده متصلا فيتوهم انه من الحديث

من المدرج قسم اخر وهو ان يكون عنده متنان باسنادين فيرويهما باحدهما وقسم اخر وهو ان يسمع حديثا من جماعة يختلفين في اسنادها وسنده فيرويه عنهم بالاتفاق وكل هذا حرام وللخطيب في ذلك مصنف جليل **قال** ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستانفة لا يقدر لها قول **اقول** وقع في الكشاف فما نصه ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورات ثم ذكرت بعد ذلك حديث الهدية وما رات من الراي السديد وقيل هو تصديق من الله لقولها وقد يتعلق الساعون في الارض بالفساد بهذه الاية ويجعلونه حجة لانفسهم من استباح حراما فقد كفر فاذا احتج له بالقران على وجه التحريف فقد جمع بين كبيرتين انتهى كلامه فقد رايت ما بدا هنا به من الجزم بان وكذلك يفعلون محكي بقولها فتكون الجملة في محل نصب لا مستانفة والاستيناف الذي ذكره المصنف حكاه الزمخشري ثانيا عن بعضهم وكان الاول هو المرتضى عنده وقد يقال بان الاول هو الراجح لان التاسيس خير من التاكيد اذ قولها وكذلك يفعلون كالتذييل لكلام السابق والتقرير له **قال** وقد اجتمع وقوع خبري كان وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول ابي ذويب ◦ فان تزعميني كنت اجهل فيكم ◦ فاني شريت الحلم بعدك بالجهل **اقول** زعم ترد بمعنى ظن فتنصب المفعولين اللذين اصلهما المبتدا والخبر كما في قول الشاعر ◦ زعمتني شيخا ولست بشيخ ◦ انما الشيخ من يدب دبيبا ◦ وكما في بيت المتن الا ان ثاني المفعولين فيه جملة وهي كنت اجهل وفي الاخر مفرد وهو قوله شيخا وخبر كان جملة اجهل وخبر ان شريت الحلم الى اخره وشريت هنا بمعنى اشتريت لا بمعنى بعت **قال** ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم

من جنة

من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسالون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف **اقول** هذا الكلام وان كان ابن مالك قاله وغيره مشكل لان هذه الجملة اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدى الى المفعول بنفسه فجملتا الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار المحل واما ان تجعل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به الفعل المذكور وكلاهما غير متات اما الاول فلان هذا التركيب مقيس ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط الجار ليس بمقيس واما الثاني فلان ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا فيما بعده ملتزم في هذا المحل التعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والاظهر ان يجعل المعلق فعلا علميا محذوفا يدل عليه المذكور فتكون الجملة في محل مفعولا للفعل العلمي والتقدير اولم يتفكروا ليعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما يسالون ليعلموا ايان يوم الدين واظن ان ابن عصفور رحمه الله لحظ الاشكال الذي قدمناه فادعا انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما اي معنى احدهما لكن التضمين لا ينقاس وما قلناه اولى لانه حذف لدليل وهو منقاس لا يتوقف على السماع **قال** الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرا فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل لواحد والجملة حال **اقول** الذي عليه المحققون هو القول الثاني وهو انه متعد الى مفعول واحد وان الجملة الواقعة بعده حال فان التقانا زانيا او بدلا وبيانا بنا وبلا المصدر اي سمعت قول زيد قاريا لانه اذا اقول لهذا قلت يلزم عليها حذف اداة الصاحبة ورفع الفعل بعد الحذف او

جعله بمعنى المصدر من غير حرف سابك فيما ليس من الابواب المعروفة ومثله
ليس بمقيس عند المحققين قال ومما يوهمون في انشاده واعرابه . ستعلم ليلى
اي دين تداينت . واي غريم للتقاضي غريمها اقول يوهمون بفتح حرف المضارعة
وعين الفعل جميعا فهو كيعطلون وزنا ومعنى وماضيه على هذا وهم بالكسر كغلط
ومصدره الوهم بالفتح كالغلط وفي الصحاح وهمت في الحساب اوهم وهما
اذا غلطت فيه ووهمت في الشيء بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد
غيره انتهى وهو مخالف لما ارتكبه المصنف ووهمهم الذي اشار اليه في الانشاد
والاعراب رفع اي الاولى وجعلها مبتدا قال والصواب فيه نصب اي الاولى
على حد انتصابها في اي منقلب لانها مفعول به لا مفعول مطلق ورفع اي الثانية
مبتدا وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية
اقول يجوز ان يكون نصب اي الاولى على انها مفعول مطلق نظرا الى ان الدين مصدر
محذوف الزوائد والاصل تداين واما اذا كان النصب على انها مفعول به فالدين
اسم لما يوخذ في الذمة لا مصدر قال واضطرب في ذلك كلام الزمخشري في الاخر
فقال في تفسير سورة هود من الكشاف فان قلت كيف جاز تعليق فعل البلوى
قلت لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم
احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم وقال
في تفسير سورة الملك فان قلت من اين تعلق قوله ايكم احسن عملا بفعل البلوى
قلت من حيث انه تضمن معنى العلم فكانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا واذا قلت
علمته ازيد احسن عملا ام هو كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه
كما تقول علمته هو احسن عملا فان قلت اتسمي هذا تعليقا قلت لا انما التعليق
ان توقع بعده ما يسد مسد المفعولين جميعا كقولك علمت ايهما عمرو وعلمت ازيد

منطلق

منطلق الا ترى انه لا فصل بعد سبق احد المفعولين بين ان يقع ما بعده مصدرا
بحرف الاستفهام وغير مصدر به ولو كان تعليقا لافترقت الحالتان كما افترقتا
في قولك علمت ازيد منطلق وعلمت زيدا منطلقا هذا كلامه بنصه والاضطراب
عليه لائح كما ذكر المصنف واشار اليه الطيبي حاكيا له عن صاحب التقريب وحكي
عنه استشكال وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا قال وانما يقع موقع
المفعولين جميعا مثل علمت ايهم خرج لان المعنى علمت جواب هذا الاستفهام
ولا يقدر مثله في علمته ايهم خرج اذ لا معنى لقولك علمته جواب هذا الاستفهام
قلت وقد كنت اجبت عن هذا الاضطراب الذي يلوح في كلام الزمخشري عند
قراءة هذا المحل من المغني علي بالديار المصرية في سنة ثماني عشرة وثمانمائة
بانه يحتمل ان يكون مراده بالتعليق المذكور في سورة هود ليس التعليق المصطلح
عليه وهو الاعمال في المحل المانع يمنع من الاعمال في اللفظ وانما المراد به تسليط
فعل البلوى على الجملة الاستفهامية مبتدا بحسب المعنى بحيث يكون بينهما ارتباط نصا ل
معنوي ولم ار قبل التاريخ لهذا الجواب احدا تعرض اليه ثم رايت في اثناء كتابتي
لهذا التاليف بنهرواله في شرح اليمني على الكشاف ما نصه هنا اثبت التعليق
المعنوي ولم يبين التعليق الاصطلاحي اكتفاء بذكره في سورة الملك فاذا لا تنافي
والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال انتهى وهذا عين ما كنت قلته ولله الحمد
والمنة وقد حاول الطيبي رفع الاضطراب بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة
هود محذوف والتقدير ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا ويكون المراد بقوله
تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم فاكتفى بالسبب
وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر والاستماع
واما في سورة الملك فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كانه قيل ليعلمكم

ايكم احسن عملا فامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهنا سبق المفعول الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع القول بالتعليق فالزمخشري اختار في هذا الموضع التضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال واما قول صاحب التقريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا فضعيف لانهم اذا وقعت مفعولا اول في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي لننزعن الفريق الذي يقال في حقهم ايهم اشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتاويل اي لنعلمكم الفريق الذي يقال في حقهم ايهم احسن عملا وقد انصف صاحب الانتصاف حيث قال التعليق على احد المفعولين فيه خلاف والاصح ما اختاره الزمخشري وهو النحو عنده فيه يدرج ويعرف كيف يدخل ويخرج الى هنا كلام الطيبي قلت حاصله ان الاية هو حذف فعل العلم منها ولم يضمن فعل البلوى معناه وابن المالك ضمنها فعل البلوى معنى العلم ولم يحذف فعل العلم منها فيسال عن وجه التخصيص ولما اجابوا به عن اشكال وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا ففيه نظر واما ما وقع في كلام الزمخشري من تعليق النظر البصري والاستماع فقد قال الرضي ان الاستفهام يقع بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت قال واستدل ابن عصفور بقول كثير ۞ وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ۞ ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب موجعات اقول وجه الاستدلال ان قوله ما البكا جملة استفهامية علق عنها ادري فهي في محل نصب وقد عطف على هذا المحل من موجعات بالنصب وقد نازعه المصنف في تعيين هذا الشاهد لذلك بما ذكره في المتن

ولا يخفى

ولا يخفى ان كلام ابن عصفور تضمن القول بصحة التعليق لفعل الدراية وان المصنف يرده وقد وقع في المختصر المتداول بهذه البلاد المسمى بالوافي ما يقتضي ان درى لا تعلق وذلك انه بعد ان ساق افعال القلوب وخصائصها ذكر ان افعالا تشبهها في مجرد نصب الجزئين وعد منها درى فاقتضى ذلك ان لا تثبت لها شيء من خصائص الافعال القلبية ومنها التعليق وانما تشابهها في نصب جزئي الاسمية خاصة وقد اندرج ما في المختصر على مستشكل الواضحات من مدرسي تونس والله فاستشكل به قول من قال من العرب هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها من حيث ان يدرى في هذا الكلام معلق وقد قال صاحب الوافي ما يقتضي انه لا يعلق وغفل عن قوله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وقوله تعالى وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين وقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وقوله تعالى قل ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا وقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وقوله تعالى القارعة ما القارعة وما ادراك ما القارعة وقوله تعالى وما ادراك ما هيه وقوله تعالى وما ادراك ما الحطمة وعن قوله صلى الله عليه وسلم وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وكذا غفل عن قول زهير ۞ وما ادري وسوف اخال ادري ۞ اقوم آل حصن ام نساء ۞ وقول عمر بن ابي ربيعة ۞ فوالله ما ادري وان كنت داريا ۞ بسبع رمين الجمار ام بثمان ۞ اراد ابسبع والشواهد على تعليق ذلك كثيرة جدا والنص عليه موجود في التسهيل وغيره وقدمنا لك قريبا ان الرضي صرح بان الاستفهام يقع بعد كل فعل يفيد معنى وعد من ذلك دريت تحسينه فما معنى الجمود على قول صاحب الوافي واطراح كلام غيره من الايمة مع اعتضاد دراهم بافصح الكلام وفصيحه والتوفيق بيد الله تعالى

الجملة الرابعة قال المضاف إليها ومحلها الجر أقول لا ينبغي أن ينظم هذه
في سلك الجمل التي لها محل من الإعراب ضرورة أن المراد منها ما يكون جملة حقيقة
لا تكون في معنى المفرد بل تكون واقعة والمضاف إليه لا يكون جملة حقيقة وكيف
وهو لا يكون إلا اسما أو ما هو في تأويل الاسم قال ابن الحاجب المضاف إليه في المعنى
زيد له غلام وما لك غلام هذا كلامه فإذا قلت قمت حين قام زيد فالمعنى قمت
حين قيام زيد فلم يضف في الحقيقة إلا إلى المفرد دون الجملة وقد أنشد ابن
جني في الخصائص قول طرفة * بجفان تعتري نادينا * من سديف حين هاج
الصنبر * الجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعتري نادينا أي تغشى محلنا وناديه
والسديف سنام البعير والناقة والصنبر * الجفان جمع جفنة وهي كالقصعة
وتعتري أي تغشى محلنا بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة
فباء موحدة ساكنة فراء هو البرد قال ابن جني في توجيه ذلك كان حق هذا إذا
نقلت الحركة أن تكون الباء مضمومة لأن الراء مرفوعة ولكنه قدر الإضافة إلى الفعل
يعني المصدر كأنه قال حين هيج الصنبر يعني أنه نقل الكسرة في الوقف إلى الباء
الساكنة وسكنت الراء وهذا من الغريب فإن الصنبر لا شك في كونه فاعلا لهاج لكنه
أعربه بالكسر نظرا إلى أن الفعل في معنى المصدر المضاف إلى هذا الفاعل ثم نقل الكسرة
وعلى ذلك يتنزل اللغز الذي نظمته فيه قديما وهو قولي أيا علماء الهند إني سائل
فمنوا بتحقيق به يظهر السر * أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به
الجر * وليس بمحكي ولا بمجاور * لذي الخفض والإنسان للبحث يضطر * فهل من جواب
منكم أستفيده * فمن بحركم ما زال يستخرج الدر * قلت وقد استشهد الجوهري
ببيت طرفة على أن الصنبر بكسر الباء شدة البرد فجعل الكسرة أصلية لا منقولة
وجوز أن تكون الباء ساكنة في الأصل ولكن حركت بالكسر للضرورة وعلى هذا فلا يتنزل

اللغز عليه

اللغز عليه وإنما نظمته مريدا به بيت طرفة أعني داعيا توجيه ابن جني المتقدم
وبالله التوفيق قال وبقول الشاعر * وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة *
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب أقول المخاطب في هذا البيت هو النبي صلى الله
عليه وسلم وقد أنشده صاحبه بين يديه وهو سواد بن قارب المذكور فيه
والمراد بمغن مغن ففتيلا قائم مقام المصدر والفتيل ما يكون في شق
النواة وقيل هو ما يفتل بين الإصبعين من الوسخ وهو منصوب على المصدر
أي مغن إغناء ما كأحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا قال ولا يتأتى هذا الجواب
في البيت أقول ألم يتأت هذا بعينه فيه فيتأتى تخريجه على وجه آخر
وهو أن يكون ذو شفاعة اسما ليكون محذوفا أي يوم لا يكون ذو شفاعة
بمغن والإضافة إلى الجملة فعلية والباء زائدة في الخبر على حد قوله * إذا مدت
الأيدي إلى الزاد لم أكن * بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل * وقد أنشد المصنف
بيت سواد بن قارب في النوع السابع من الجهة السادسة من الباب الخامس وذكر ما
أن جواب ابن عصفور لا يتأتى فيه كما ذكره هنا قال وزعم المهدوي شارح الد
وليس بالمهدوي المفسر المقرئ أن حيث في قوله * ثمت راح في الملبين إلى *
حيث تحجى المأزمان ومنى * لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة
إلى الجملة وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه
وليس بشيء لما قدمنا في أسماء الزمان أقول كلا المهدويين منسوب إلى المهدية
بلد من بلاد المغرب والنسبة إليها كذلك على غير القياس والدريدية هي القصيدة
المقصورة المنسوبة إلى أبي بكر ابن دريد وأولها * أما ترى رأسي حاكى لونه * طرة
صبح تحت أذيال الدجى * واشتعل المبيض في مسوده * مثل اشتعال النار في
جزل الغضا * في الملبين هو جمع ملب وهو من يقول لبيك اللهم لبيك إلى الحرم

ك ريدية

في جمع او عرفة وتجي قام والمازمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاء مكسورة مكان ضيق بين جمع وعرفة ومني قرية بمكة وتصرف سميت بذلك لما يمنى بها من الدما وقيل لان جبريل لما اراد ان يفارق آدم قال له تمن قال اتمني الجنة فسميت منى لامنية آدم كذا في القاموس واما رد المصنف لكلام المهدوي بما قدمه في اسما الزمان فبعيد لكونها تضاف الي الجمل ظروفا كانت او اسما وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في اسما الزمان ثبوته في اسما المكان الا ترى ان اسما الزمان تضاف كلها الي الجملة واسما المكان لا يضاف منها الا حيث نعم يتوجه السوال عن سبب البنا علي راي المهدوي فانها غير مضافة عنده اصلا والعلم كما تقدم فيها لما زمان ومنى **قال** اية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الي الجملة الفعلية الي آخره **اقول** وجه ذلك بعضهم بان الاية بمعنى العلامة مشابهة للوقت لان الوقت حادث صار علما لحادث آخر كقولك انتدا طلوع الشمس فصار طلوعها اية الاتيان وعلامته فمن ثم عوملت معاملة اسما الاوقات في جواز الاضافة الي الجملة واشترط الفعلية وتصرف الفعل وكونه مثبتا او منفيا بما كحا علي السماع **قال** كقوله ٭ باية يقدمون الخيل شعثا **اقول** هذا صدر بيت عجزه ٭ كان علي سنابكها مداما ٭ اقدام الخيل تقدمها وشعثا جمع اشعث وهو المغبر الراس والسنابك جمع سنبك بزنة وهو طرف مقدم الحافر والمدام الخمر يعني ان اطراف مقدم حوافرها دامية حمر كانها صبغت بخمر وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود علي بني تميم المذكورين في بيت قبله وسياتي **قال** كما قاله ٭ باية ما تحبون الطعاما **اقول** هذا عجز البيت الموعود بانيانه وصدره ٭ الا من مبلغ عني تميما ٭ الطلب من يبلغ عنه رسالته لبني تميم فكانه يقول قال باي علامة يعرفون فقال

بعرفون بعلامة حبهم للطعام وبنو تميم يعيرون بنسبة الشره في الاكل والمحبة للطعام والحرص عليه ويقال لهم اسرى الدخان **قال** ثم هو غير منات في قوله ٭ باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا **قال** وقيل بمعني الذي فالموصوف معروفة والجملة صلة ولا محل لها والاصل اذ هب في الوقت الذي تسلم فيه **اقول** هذا القول مع ضعفه خارج عن غرض المسئلة في كونه ذو مضافة الي الجملة **قال** ومن شواهدها قوله ٭ لزمنا لدن سالتمونا وفاقكم ٭ فلا يك منكم للخلاف جنوح ٭ **اقول** المسالمة ترك الحرب والجنوح الميل ويكون اما تامة فتكم يتعلق بها وجنوح فاعلها وللخلاف يتعلق به واما ناقصة فجنوح اسمها ومنكم خبرها وللخلاف يتعلق به او بجنوح وتقدم المعمول في كلا الوجهين علي المصدر من التوسع في الظرف واضافة لدن الي الجملة مما امتازت به عن عند ولدي ومن شواهد ذلك ايضا قوله ٭ صريع غوان راقهن ورقنه ٭ لدن شب حتي شاب سود الذوائب ٭ وقد انشد المصنف عجز هذا البيت الاخير في الباب الاول في فصل عند من حرف العين المهملة **قال** قال ٭ خليلي فقاربت اقضي لبانه ٭ من العرصات المذكورات عهودا **اقول** اللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات جمع عرصة وهي كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بنا والعهود جمع عهد وهو المنزل الذي لا يزال القوم اذا ذهبوا عنه رجعوا اليه **قال** ولهذا قال في قوله ٭ من لد شولا ٭ ان تقديره من لدا كانت شولا ولم يقدر من لدن كانت **اقول** الشول بفتح الشين المعجمة النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتي عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية الواحدة شايلة وما انشد المصنف بعض بيت وتمامه فالي اتلائها والاتلا مصدر اتلت الناقة اذا تلاها

ولدها اي من زمن كونه شوّالا الي زمن كونه متعلق باولادها **قال** والسابع
والثامن من قول وقايل كقوله ٥ فقل يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول
والشبابا ٥ وقوله ٥ واجبت قايل كيف انت بصالح ٥ حتي مللت وملني
عوادي **اقول** مراد الاول الاستغاثة بهم ليوجب اسراع كهولهم وشبانهم
الي الاغاثة ومعني ينهض يقيم يقال نهض نهوضا اذا قام وانهضه
اذا اقامه والكهول جمع كهل قال الجوهري هو من الرجال من جاوز الثلاثين
ووخطه الشيب كذا في القاموس الكهل من وخطه الشيب ورايت له حالة
او من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الي احدي وخمسين انتهي وقد كنت في
زمن الشبيبة وقفت علي فصل لبعض اللغويين ذكر فيه صفات الانسان
التي تخص باطلاقها عليه بحسب الازمنة المختلفة فقلت ناظما لها ٥ اصخ
لصفات الادمي وضبطها ٥ لتلفظ درا تقتنيه بديعا ٥ جنين اذا ما
كان في بطن امه ٥ ومن بعد يدعي بالصبي رضيعا وان فطموه فالغلام لسبعة ٥
كذا يافع للعشر فليك مطيعا ٥ الي خمس عشر فالحزور سمه ٥ لخمس فيها تجيده
صنيعا ٥ ثم الي خمس وعشرين جحجح ٥ بذاك دعاه الفاضلون جميعا ٥ ومن
بعد يدعي بالعنطنط لانتهاء ٥ ثلاثين فاحفظ لا تعد مضيعا ٥ فكهل لحد
الاربعين وبعده ٥ بكهل الي الخمسين نادع سميعا ٥ وشيخا الي حد الثمانين
فادعه ٥ ثم هما للات سريعا ٥ ومللت كعلمت والمصدر الملل والملالة
كالسام والسامة والعواد جمع عايد من العيادة وهي زيارة المريض وليس كان
من قول وقايل مراد به لفظه فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه **الجملة الخامسة**
قال الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم لانه لم تصدر بمفرد يقبل الجزم
لفظا كما في قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جيتني فقد ملكت مثال المقرونة

بالفا

بالفا من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا
علي المحل ومثال المقرونة وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون **اقول** الذي يظهر لي كما تقدم ذكره في الجملة الخامسة من الجمل
التي لا محل لها ان جملة الجزا لا محل لها من الاعراب مطلقا سوا اقترنت بالفا
او لم تقترن وسوا كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان الجملة
انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزا لا يكون الا جملة
ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا علي جملتين
دالا علي انعقاد السببية او اللزوم بينهما فيكون مضمون اولاهما سببا
في وقوع مضمون الثانية او في الاخبار به او يكون مضمون الثانية لازما لمضمون
الاولي علي ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم الي جعل جملة الجواب فيما ذكره المصنف
ذات محل هو المحافظة علي توفير ما يقتضيه اداة الشرط من الجزم اما
لفظا او محلا وجوابا او توفير ذلك لما يصح فيما يقبله والجملة ليست
قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل الذي ليست واقعة
في موقع المفرد كما قدمناه ثم الذي في كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط الجازم
محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد صرح به المصنف قبل هذا في الثالث من
التنبيهات التي ذكرها عقب الكلام علي الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل
لها حيث حكي عن المبرد في نحو ان تقم انا اقوم انه علي اضمار الفا فقال وعلي قول المبرد
ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف علي لفظ الفعل والجزم بالعطف علي محل
الفا المقدرة وما بعدها وصرح به ايضا فيما اتي قريبا حيث قال ونبه عطف
علي محل الفا وما بعدها وهو اصدق بل صرح في اقسام العطف من الباب
الرابع بان هذا قول الجميع وسياتي الكلام عليه وهذا الذي ذكره الجماعة ربما

يتخيل فيما فيه وذلك لان الفا وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معنى ضرفان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفا وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفردية الاعراب غير ما هو ملاحظ فيه ما يجيبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع انه يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيدا كرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك فغني واما ما قاله المصنف من ان الجزم محكوم به لما بعد الفا فلا وجه له فان الجزم لا محل له في هذا الموضع وكيف وهذا الفا ما نعة من جزم ما بعدها وقال الزمخشري في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقرا فهو خير لكم ونكفر عنكم من سياتكم قرئ ان نكفر قرئ بالنون مرفوعا عطفا على محل ما بعد الفا وعلى انه خبر مبتدا محذوف اي ونحن نكفر وعلى انه جملة من فعل وفاعل مبتداة ومجزوما عطفا على محل الفا وما بعدها لانه جواب الشرط الى هنا كلامه فجعل المحل في حالة الجزم محكوما لمجموع الفا وما دخلت عليه وفيه ما مر واما جعله ما بعد الفا في محل رفع فتشكل ايضا اذ الجملة المرفوعة المحل انما تكون خبرا وتابعة لمرفوع او مبتدا او فاعلا على الخلاف في الاخيرين ولا شي من ذلك يمكن اعتباره هاهنا فان قلت تحتمل ان تكون خبر مبتدا محذوف اي فاخفاؤكم هو خير لكم فلذا حكم على محله بالرفع قلت ظاهر كلامه ان الضمير عايد الى الاخفا المفهوم من الفعل وذلك انه قال فهو خير لكم فالاخفا خير لكم ولم يزد على ذلك فظاهره انه ليس ثم شي محذوف ولو سلم كون هذه الجملة خبر محذوف

كما ذكره السائل لم يصح عطف نكفر عليه لعدم الرابط وتقدير تكلف لا داعي اليه واعلم ان مستند بعض العصريين من اصحابنا المصريين ولا الجواب عن هذا الاشكال الذي اوردته على ادعايهم كون الجملة الجزايية ذات محل بان قال كان هذا ناشيا من ان معنى قولهم الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي تحل المفرد محلها انه لو اتي بمفرد موضع تلك الجملة بقي التركيب على حاله صحيحا كقولك جا زيد يضحك وضاحكا وليس هذا معنى كلامهم والا لتخلف في الحكاية مع القول والمعلق عنه وانما معناه انه تحل محلها المفرد مع تغيير اما او من غير تغيير على انه لا يشترط بقا الكلام على حاله وهي هنا كذلك فانا قلنا ان جا زيد فهو مكرم كان معناه اكرام زيد مرتب على مجيه فيما يأتي هذا كلامه فلنطنه ان منشا الاشكال ما ذكره ليس بظن صادق بل منشوه تصريحهم بان كل جملة ذات محل لا بد من صحة حلول المفرد محلها وكل من خبر المبتدا والحال والنعت وغيره مما حكموا على الجملة فيه بانها ذات محل يصح وقوعه مفردا وليس النظر الى خصوصية التركيب وصحة بقايه على حاله ملاحظا واما قوله والا لتخلف في الحكاية مع القول والمعلق عنه فغيد ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد علمت ما عليه وهذا على ما ظنه وقد فهمت ما فيه وعلى ما قررناه من انه لا بد من صحة وقوع المفرد في موضع الجملة فان المحل لا يتخلف في الحكاية ولا في المعلق عنه وذلك لان كلا منهما مفعول به وهو يقع مفردا بلا اشكال الا ترى انك تقول قلت كلاما وعرفت زيدا واما ما تصلف فيه من فهم كلامهم على الوجه الذي قرره فمفض الى كون كل من جملتي الشرط والجزا ذات محل من الاعراب دايما وهو باطل بل مفض الى ان محل كل منهما الرفع ولا ريب في اختلاله فان قلت اذا كان الامر على ما اخترته من ان جملة الجزا لا محل لها اشكل جزم

الفعل من نحو قوله تعالى ويذرهم وقوله ونكفر عنكم من سيئاتكم فيما انا توجيه
قلت يحتمل ان يوجه بانه مجزوم بحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم
عليه اي وان يفعل ذلك يذرهم وان تفعلوا ذلك نكفر عنكم فالمعطوف هو
جملتا الشرط والجزا جميعا لا فعل الجزا وحده حتى يتاتى العطف على المحل
فتامله قال والفا المقدرة كالموجودة كقوله ه من يفعل الحسنات
الله يشكرها اقول هذا اصدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان
وقد انشد المصنف هذا الصدر في اخر الكلام على الجملة الخامسة التي
يتكلم فيها وانشده ايضا في الباب الاول في حرف لا التي في فصل اما بالفتح
والتشديد وفي فصل اذا وانشده ايضا في الباب الخامس في تراجم
الحذوف حيث ترجم على حذف فا الجواب وانشد العجز المذكور في ترجمة الامور
التي يكتسبها الاسم بالاضافة من الباب الرابع قال ومنه عند المبرد ان قمت
اقوم وقول زهير ه يقول لا غايب مالي ولا حرم اقول لك في قول زهير
الرفع عطفا على المضاف من قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة
والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وقيل المراد به الصديق والمسلة
مصدر سال تقول ساله سوالا ومسلة ويروي مسغبة موضع مسلة
وعلى هذا انشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحا المهملة
وكسر الرا مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا حذف خبره اي لا غايب مالي
ولا عندي حرمان ويحتمل ان يكون معطوفا على جزء الجملة الاولى ويكون باسم المفعول
اي على حذف مضاف اي لا مالي غايب ولا محروم او ولا ذو حرمان ويحتمل ان يكون خبر
مبتدا محذوف هو ضمير يعود على المال اي لا غايب مالي ولا حرم هو على التاويل
باسم المفعول او على حذف المضاف كما مر والعطف على هذا وعلى الاول ما عطف

الجمل و

الجمل والمفردات ولا ينبغي جعل حرم نعتا لخبر عن المال ومعطوف
على خبره باقيا على مصدريته مرادا به المبالغة من غير تاويل ولا حذف كما
في قولها ه فانما هي اقبال وادبار ه لان مقام المدح يابى ذلك اذ لا يلزم من نفي
الحرمان البليغ نفي مطلق الحرمان والثاني هو المطلوب قال وهو احد
الوجهين عند سيبويه اقول الضمير من قوله وهو عايد الى جعل مثل
الجمل المذكورة جوابا مقرونا بالفا مقدرة وهذا الوجه سلكه المصنف
عن نقله عن سيبويه فيما تقدم حيث تعرض الى هذه المسئلة بعد ذكر
الجملة الابتدائية في ثالث التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل
خلاف مسنا فقام لا قال وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليها اقول
لان الفعل مرفوع لفظا وليس في محل جزم فلا سبيل الى جزم ما يعطف عليه
فان قلت ما هذه الفا من قوله فلا يجزم ما عطف عليه اقول قلت هي الفا
الداخلة على جواب الشرط وذلك لاجرا الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه
في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما صرح به الرضي وغيره فان قلت
لكن هذه الجملة فعلية يصلح ان تجعل شرطا فتمتنع الفا قلت هي خبر مبتدا
محذوف اي فهو لا يجزم ما عطف عليه فالجواب اسمية على حد ما في قوله ومن
عاد فينتقم الله منه قال ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان
اتاني اكرمه اقول لانه قد فرض ان هذا الفعل المرفوع ليس في موقعه الاصلي
فانتفى المحذور المانع من التفسير وهو عمل ما بعد اداة الشرط فيما قبلها اذ المقدر
هنا ليس بعد الاداة المتبدل هو واقع قبلها تقديرا وها انا الى المسئلتان المرتبتان
على الخلاف بين سيبويه والمبرد منعا وجوازا فقد اسلفنا المصنف ذكرهما
في اوائل الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب في ثالث التنبيهات الذي سرنا

الى آخره قال ويمتنع المبرد تقديم المتقدم محتجا بان الشيء اذا حل في موضعه
لا ينوى به غيره والا جاز ضرب غلامه زيدا اقول يعني ان اللازم باطل عند
سيبويه وغيره من الجمهور بيان الملازمة ان منع هذا التركيب مبني على
ان الفاعل وقع في موضعه مقدما على المفعول فلو ينوى ضمير يعود اليه
فجواز هذا التركيب ملازم لجواز عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو باطل
فلو جاز فيما وقع في موضعه ان ينوى به غير ذلك الموضع لامكن انتفاء المانع المذكور
بان ينوى بالفاعل التأخر عن المفعول فينتفي عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة
فيزول المانع فيجوز التركيب ولم يقل به سيبويه ولا غيره من الجمهور قلت وهذا
في الحقيقة غير وارد على سيبويه لان له ان يمنع كون اقوم من قولك ان قمت
اقوم واقعا موضعه اذ لو كان كذلك جزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على
خلاف الاصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدا يكون اقوم خبرا عنه
لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفاء فان قلت وتأخير الشيء عن محله
على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالتزام
العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا وهو آية كون الجواب محذوفا
فان قلت هل ما اختلف فيه سيبويه والمبرد من توجيه هذه المسألة ثابت
مع جوازها في الاختيار وهو صريح القول باختصاصها بالضرورة قلت صرح بعض
المتأخرين بان لا ايمة على جوازها في السعة وصرح بعضهم بانها لا تجوز الا في الضرورة
فظاهر كلام آخرين منهم ابن الحاجب جواز المسألة لا على ان المرفوع موخر من تقديم
كما يقوله سيبويه ولا على اضمار الفاء كما يقوله المبرد بل على ان الشرط اذا كان ماضيا
ورفع الجزاء مضارعا فلك فيه الوجهان الرفع والجزم اما الجزم فظاهر واما الرفع
فقال الرضي هو لاجل وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل

قال وفيه

قال وفيه نظر لان كلامنا في حال السعة وهذان الوجهان مختصان بالضرورة
قال والاولى ان يقال تغير عمل ان فضعف في هذه الصورة عن جزم الجواب
لحيلولة الماضي بينهما وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في
الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما تجزم سائر الجوازم
شيئا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي هذا كلامه قلت وهو مما يوئس ويكسر
سورة نكيرا لما قدمناه من ان جملة الجواب لا محل لها اصلا اذ غاية ما يلزم
عليه في بعض الصور كون حرف الشرط انما عمل في شيء واحد وهو فعل الشرط
وليس مستنكرا لما تقدم ونقل الرضي عن الكوفيين ان رفع الجواب في
مثل ان قمت اقوم واجب لان جزم الجواب عندهم انما هو على الجوار فاذا لم يجزم
الشرط لم يجزم الجواب وفي كلام المصنف ادخال اللام على جواب ان الشرطية
وقد تقدم التنبيه عليه مرارا قال قيل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعدا
اخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم العطف على الجملة
قبل ان تكمل اقول يعني هذا القائل ان هذا يلزم واللازم باطل لانه لا يعطف
على الشيء الا بعد ان يتم قبل الاتيان بالعاطف قلت وهو منتقد من وجهين
احدهما ان اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدل به منقوض والثاني
ان قضية هذا الاستدلال ان يكون العطف المذكور ليس من عطف الجمل بل
من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل
المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو الالف الاخير معطوف على الفاعل
الواقع بعده وهو اخواك فقد وقع هذا القائل فيما فر منه وكان المصنف
رحمه الله لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا او لغيره فاورده على سبيل الحكاية
بصيغة تشعر بالتمريض قال قراءة غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب

فاصدق واكن بالجزم **اقول** واما ابو عمرو فقرا بالنصب عطفا على المنصوب
وهو اصدق فان قلت المنقول ان المصاحف على كتابة هذا الحرف بدون واو
فما وجهه قلت لعلها حذفت اختصارا في الخط كما وقع في كثير من المواضع وان
كان ذلك خارجا عن مصطلح اهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراة فلا بعد
مثل هذا **قال** ويسمى العطف على المعنى **اقول** نظرا الى كون المعطوف عليه
جوابا انما هو من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لوجود الفا المانعة من الجزم فلا
حظة اسقاطها وجزم الفعل الواقع بعدها على انه جواب للتحضيض امر منظور
فيه الى المعنى **قال** ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم **اقول** يعني
توهم ما هو موجود ليس بموجود وانما اجتنبت هذه العبارة في القرآن
رعاية للادب وتحفظا من الاتيان بما يوهم امرا غير لائق **قال** ومحله الجزم
لانه جواب التحضيض وجزمه بان مقدرة **اقول** هذا على قول الاكثرين
ومذهب الخليل وسيبويه ان جزمه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية
كما ان اسما الشرط جزمت لذلك ومذهب السيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته
مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته
عن اضرب لا لتضمنه معناه وقدمت المذاهب الثلاثة المذكورة مفصلة في
الباب الاول في حرف اللام في اثنا الكلام على اللام العاملة للجزم **قال** وعلى هذا
فينضاف الى الضابط المذكور او جواب طلب **اقول** يعني وعلى هذا القول
يترك الاقتصار على قولنا او لا الواقعة بعد الفا واذا جوابا لشرط جازم
فينضاف الى الضابط المذكور او جواب طلب بالنصب عطفا على قوله في ذلك
الضابط جوابا لشرط جازم **قال** ولا يتقيد هذه المسئلة بالفا لانهم انشدوا
على ذلك قوله ۝ فابلوني بليتكم لعلي ۝ اصالحكم واستدرج نويا ۝ **اقول**

يعني

يعني ان هذه المسئلة وهي مسئلة جواب الطلب لا تتقيد بالفا الداخلة على
المضارع المنصوب بان مضمرة بعدها بدليل انهم انشدوا شاهدا على ذلك
هذا البيت وليس فيه مضارع منصوب وابلوني بهمزة اي اعطوني من قوله
ابليته معروفا اذا اعطيته والبلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية
عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت او يحفر لها حفرة وتترك
فيها الى ان تموت واستدرج معناه ادب على التدريج شيئا فشيئا ونوى
اي نواي وهي الجهة التي ينويها المسافر ولكنه قلب الالف يا وادغمها في
يا الضمير وهي لغة هذيل والشاعر هذلي كما صرح به المصنف في اقسام
العطف حيث اعاد انشاد هذا البيت هناك يقول اعطوني ناقتكم هذه
لعلي اصالحكم باعطائي اياها وادب جهة سفري التي اقصدها بركوبي لها
قال وقال ابو علي عطف استدرج على محل الفا الداخلة في التقدير
على لعل وما بعدها **اقول** فعلم بذلك ان هذه المسئلة غير مقيدة
بالفا الداخلة على المضارع المنصوب وان الحكم المذكور هو العطف على محل
الفا وما بعدها ثابت مطلقا سوا دخلت الفا على مضارع منصوب
كما في فاصدق واكن او دخلت على غيره كما في البيت فانها دخلت فيه مقدرة
على جملة اسمية لا على مضارع منصوب قلت لكن في ادعا تقدير الفا هنا
وذلك لان الطلب لا يلزم ان يجاب دايما حتى يتحمل في الاسمية الواقعة
بعده في البيت انها جواب وان الفا مقدرة بل يجوز ان يكون هذه الاسمية
استينافا بيانيا وذلك انه لما قال ابلوني بليتكم قدر انه قيل له لم تفعل
ذلك فقال لعلي اصالحكم فان قلت فيشكل اذا جزم استدراج اذ لا مجزوم
قبله يعطف عليه لا لفظا ولا تقديرا قلت لا نسلم انه مجزوم بل هو مرفوع

والجملة هذه معطوفة على جزم لعلي وهي اصا حكم وتسكينه للتخفيف لا الجزم
كما في قوله تعالى وما يشعركم بسكون الرا على قراة ابي عمرو **قال** وبعد
فالتحقيق ان العطف في الباب من العطف على المعنى لان المنصوب في تاويل الاسم
فكيف يكون هو والثاني في محل الجزم **اقول** قد سبق نظير قوله وبعد
فالتحقيق مرات وتكلمنا عليه في حرف الفا من الباب الاول والتقدير واقول
بعد ذلك تنبيه فالتحقيق كذا ومعنى كلامه ان العطف فيما نحن فيه من
قبيل العطف على المعنى وذلك لان ان المقدرة وصلتها في تاويل اسم معطوف
على مصدر متصيد من الفعل السابق في جملة الطلب اي لولا يكون تاخير
منك فتصدق مني واذا كان كذلك فكيف يكون هو والثاني في محل الجزم وقد
علمنا انه لا مجزوم على هذا التقدير لا لفظا ولا محلا انتهى وقد سبق
في الباب الاول في حرف الفا ان المنصوب بعدها منصوب بان مضمرة
وانها مع صلتها في موضع رفع بالابتدا والخبر محذوف على ما حققه الرضي
فالذي في محل الجزم ليس الفا والاسم المفرد كما توهمه حتى يستشكل وانما الجزم
محكوم به لمحل الفا وما بعدها وهو جملة فهو في ذلك كما لو وقع في جواب الشرط كان
على راي الجماعة وفيه ما مر ثم في قول المصنف لان المنصوب في تاويل الاسم
تسمح لان انما تؤول بالاسم هو ان وصلتها لا الفعل المنصوب وحده **الجملة
السادسة قال** ومن مثل المنصوبة المحل ربنا انزل علينا مائدة
من السما تكون لنا عيدا **اقول** لما كان كون الجمل في الايات المذكورة اولا
وهي لا بيع فيه من قوله تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه وترجعون فيه من
قوله واتقوا يوما ترجعون فيه ولا ريب من قوله انك جامع الناس
ليوم لا ريب فيه تابعة في الاعراب لما قبلها من المفردات امرا ظاهرا متعينا

ساقها

ساقها مساقا واحدا ثم اردفها بما هو محتمل للتبعية وغيرها ولهذا
فصله على سوق الامثلة المتقدمة وغير الاسلوب ومعنى تكون لنا
عيدا يكون يوم نزولها اي يوم سرور قيل هو يوم الاحد ومن ثم اتخذه
النصارى عيدا ويحتمل ان يكون المراد بالعيد السرور العائد ولهذا يقال
يوم عيد فيكون معناه تكون لنا سرورا وفرحا وعليه فضمير تكون عائد
الى المائدة ولا يحتاج الى التقدير الذي في الوجه الاول وجعلت كانها نفس
من الفرح والسرور فالاسناد مجاز **قال** وهب لي من لدنك وليا
يرثني وذلك فيمن رفع يرث **اقول** الذي قروا بالرفع من السبعة
هم غير ابي عمرو والكسائي وتجوز على قراءتهم ان تكون الجملة صفة لوليا
ويجوز ان يكون مستانفة فهو من قبيل المحتمل ولهذا نظمه المصنف في هذا
السلك ولكنه لم يصرح باحتمال غير الوصف وكان ذلك لظهوره ومعنى
يرثني يصلح لان يوحى اليه ولم يرد انه نفي النبوة نورث **قال** واما من جزمه
فهو جواب للدعا **اقول** الجزم قراة ابي عمرو والكسائي انه نسبه لي يرثني
قال ابو البقا والرفع على الصفة اقوى لانه سال وليا هذه صفته والجزم لا يحصل
هذا المعنى وقيل الجزم اولى والرفع محمول على الاستيناف لا على الصفة
لئلا يلزم انه لم يوهب له ما طلبه لموت يحيى في حيوة زكريا عليهما الصلوة
والسلام **قال** ومثله فارسله معي ردا يصدقني فيمن قرى برفع يصدق وجزمه
اقول بالجزم قرا حمزة وعاصم على انه جواب ارسله وبالرفع قرا الباقون اما
على ان الجملة صفة لقوله ردا وهو العون اي عونا مصدقا او على انها حال من ضمير
الغايب اي ارسله مصدقا فتتعدد الحال اذا اردا حالا ايضا من الضمير المذكور
ويحتمل الاستيناف ومعنى تصديقه لموسى عليه السلام اعانته اياه بزيادة

البيان في اثبات دعواه ان احتاج لا ان يقول له صدقت فان التصديق بهذا
المعنى لا يحتاج الى فضل فصاحة **قال** وقال ابو البقا في قوله تعالى الم تر ان
الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة الاصل فهي تصبح والضمير للقصة
وتصبح خبره او تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا محل له اذا **اقول**
فجعل ابو البقا جملة تصبح الارض مخضرة محتملة لان تكون ذات محل من الاعراب
وان لا تكون كذلك على التقديرين المذكورين وسنري ما فيه قريبا وانما لم تنصب
تصبح جوابا للاستفهام لان الواقع قبله لا من عند احدهما ان الاستفهام بمعنى
الخبر اي قد رايت فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد الفا انما ينتصب اذا كان
المستفهم عنه سببا له ورويت المخاطب لانزال الما ليس سببا لاخضرار الارض
وانما السبب انزال الما هذا معنى كلام ابي البقا ايضا **قال** والثاني تقديره
الفعل المعطوف على الفعل المخبر به ولا محل له **اقول** يعني مع ان الامر اذا المخبر به
ذو محل قطعا فيلزم ان يكون المعطوف عليه ذا محل ولا محل له من كلام المصنف
جملة حالية من الفعل اي تقديره الفعل خاليا من المحل وفي كلامه تجوز فان
المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف ايضا كذلك وانما المخبر به الجملة وكذا المعطوف
هو الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء **قال** وجواب الاول انه قدر الكلام
مستانفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدا كما في الوافي وتشرب اللبن
فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب وذلك اما للقصد الى ايضاح الاستيناف ولانه
لا يستانف الا على هذا التقدير والا للزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر
اقول يعني ان النحاة قالوا في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ان رفع تشرب على
الاستيناف والتقدير وانت تشرب وانما ارتكبوا هذا التقدير لاحد
امرين اما للقصد الى التقريب في ايضاح الاستيناف للسامع لا لان تقدير

المبتدا

المبتدا شرط للاستيناف واما لانه لا يستانف الا بهذا الشرط ولولا ذلك
لكان العطف الذي هو مقتضى الظاهر لازما اذ هو مع عدم التقدير ممكن
بان تجعل تشرب مجزوما عطفا على تاكل المجزوم وفي كلام المصنف اشيا منها
ادخال اللام في جواب ان الشرطية وقد اسلف كثيرا ومنها تسليمه لابي البقا
تقديره ضمير القصة مرفوعا ولا يعلم ان احدا اجازه ومقتضى المنع قايم
لعدم الدليل عليه لو حذف اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط ولهذا منعوا
حذف عايد الموصول اذا كان في الصلة ضمير اخر يصلح للربط كالضمير الاول
من قوله مررت بالذي مررت به في داره اذ لو حذف لم يقم عليه دليل
واما حذفه منصوبا في مثل قوله ۞ ان من يدخل الكنيسة يوما ۞ يلق
فيها جاذرا وظبا ۞ فقد صيروه نادرا لنصب في صورة الفضلات مع قيام الدليل
عليه وهو ان الناسخ لا يدخل على اداة مجازا كما مر ومنها تجويزه ان يكون مراد
النحاة ان الاستيناف لا يكون الا على تقدير مبتدا وفيه نظر لاطلاقهم القول
بان مثل تشرب مستانف ولو قدر ان خبر المبتدا محذوف لم يكن مستانفا
وحمل الكلام على ان مرادهم بكونه مستانفا انه بعض كلام مستانف بعيد
ولو سلم لزمهم تقدير ما لا حاجة اليه ومنها استدلاله على ان مرادهم ذلك
بانه لو لم يقدر مبتدا للزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير ظاهر
لان لزوم العطف انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصد ان الشرب منهي
عنه كالاكل في المثال المتقدم واما عند انتفا هذا القصد بانه يكون الغرض
من الثاني افادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول
مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب وليت شعري ماذا يصنع المصنف
بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في الباب

الاول في حرف الواوان يعلمكم مستأنف فيمكن ان يقال هنا لو لم يقدر مبتدا
اي وانتم يعلمكم الله لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر **قال** ويجب على
هذا ان يدعي ان الفا في ذلك وفي نظايره ومن يجوز يد يطير الذباب فيغضب
قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفا كذلك في جواب
الشرط وفي نحو احسن اليك فلان فلا تفاحشن اليه **اقول** يعني انه يجب على هذا
الذي قررناه من ان الفا انزلت الجملتين منزلة الواحدة ان يدعي كون الفا مخلصة
للسببية كما نص عليه ابن الحاجب لتصير الجملتان في حكم جملة واحدة
وان الفا اخرجت عن العطف لئلا يخرج المعطوف عن القاعدة المقررة في انه في حكم
المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله وهو محذور كما ان الفا قد اخلصت لمعنى السببية
في جواب الشرط ولا يصح جعلها للعطف اذ لا يعطف الجواب على الشرط وكذا في
نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه لئلا يلزم في هذا عطف الانشا على الخبر
قال ويكون ذكرا في ان الفا للعطف تجوزا او سهوا **اقول** يكون اما مرفوع على
على الاستيناف او منصوب على انه معطوف على المتقدم اي ويجب على هذا
ان يدعي اخلاص الفا للسببية وان يكون ذكر اي الفا للعطف اما تجوزا بان
يكون قد اطلق على فا السببية كونه عاطفة لمشابهتها في الصورة للعاطفة
او سهوا بان يكون غرضه ذكر السببية فسبقه بذكر العطف واقول كل هذا
لم يكن لم يجوز ولم يسه بنا على ما قاله الرضي من ان الجملة التي يلزمها الضمير
كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة
بها معنى لكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجريدا
احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفا بما في اختها التي هي تجزيها سوا كان
مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في جملة الذباب اولا كما تقول الذي

جا فغربت

جا فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد
وتقول الذي جا ثم غربت الشمس زيد هذا المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب
الشمس زيد وتقول الذي تزول الجبال ولا يزول انا اذ المعنى الذي يفترق عدم
زواله بزوال الجبال انا فهنا تساوي الواو والفا وثم من جهة التعلق المعنوي
وهو الاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذي قام وقعدت هند انا
فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد
الدليل جاز كما تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال انا اي هنا كلامه
وبه ما تخرج الجواب عن الاشكال الثاني الذي اورده المصنف على اي الفا
مع عدم القول بتجوزه او سهوه اذ المعنى في الاية الم تر ان الله انزل
من السما ما فاصبحت الارض مخضرة ولكني اقول في نص الرضي التعلق المعنوي
في مسئلة العطف بالواو على الاقتران نظر اذ لا مانع من قيام قرينة تدل
على التعقيب او التراخي فيكون التعلق المعنوي فيه من هذه الجهة كما في الفا
ثم تقول الذي قام وقعدت هند بعقب تلك الحال انا وكذا الذي قام وقعدت
هند مع التراخي عن تلك الحال انا فهذا يتقدر على حسب ما تقدم في الفا وثم
سوا من غير فرق **قال** ومما يلتحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله
منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى محل نصب والثانية تابعة
لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما
وكل منهما جز للمقول كما ان جزي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار
القول فتامله **اقول** من هنا تخرج الجواب عن اشكال اورد على صاحب
التلخيص حيث مثل بقوله ۵ وقالوا بليلهم ارسوا نزاولها ۵ لكمال الانقطاع
بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشا لفظا ومعنى مع ان الاولى لا محل لها فقيل عليه

كيف يتاتي كون السابقة لا محل لها مع انها محكية بالقول نهي في محل نصب علي المفعولية واجيب بان نفي المحل عنها انما هو باعتبار كلام المحكي عنه اذ هي فيه استئنافية ومن هذه الجهة وقع التمثيل وهذا الاحاجة اليه لان كلا من الجملتين علي الانفراد لا محل لها اما في كلام الحاكي فلانها جزء المحكي وذو المحل هو المجموع لا جزؤه واما في كلام المحكي عنه فظاهر فاذا صح التمثيل بكل اعتبار غير ان قولنا الذي ينبغي عندنا اذا وجدنا جملتين متعاطفتين بعد القول بالمثال الذي اورده المصنف لم يثبت القول بانها في محل نصب بناء علي ان المقول هو مجموعهما لان هذا جزم بلا ثبت اذ كما جاز هذا الوجه يجوز وجه آخر وهو ان يكون المحكي عنه قال عبد الله منطلق علي حدة وقال عمرو مقيم علي حدة من غير ان يكون قد عطف احدي الجملتين علي الاخري ومع قيام هذا الاحتمال لا يتاتي الجزم بل نقول يجوز ان يكون المقول مجموعهما علي الصورة المحكية فالمحل للمجموع لا لشيء من اجزائه ويجوز ان يكون كل من الجملتين مقولا علي حدة بطريق الاستقلال فالواو من كلام الحاكي فيقدر عامل اخر يحكي به الثانية ويكون كل من الجملتين حينئذ في محل نصب ولا سبيل الي القطع باحد الاحتمالين الا بدليل **قال** وجاز اسناد يقال الي الجملة كما جاء واذا قيل ان وعد الله حق **اقول** يعني لان المراد بالجملة لفظها فيجعل لها حكم المفرد وهذا الاعتذار ناطق بمواخذة علي المصنف فان الكلام في الجملة الباقية علي جمليتها لا التي في حكم المفرد فاذا ادخال هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم وقدم للتنبيه علي مثله **قال** فاما الكلام المعني ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدا به الزمخشري فالجملة استئناف **اقول** كانه لما كان اخبار بان كفار قومه لا يقولون له الا مثل ما قال للرسل كفار قومهم من المطاعن

والكلمات

والكلمات المؤذية مظنة تاسف وحزن قدر انه قيل له لا تاسف ولا تحزن وانه قال لم لا اسف واحزن فقيل ان ربك لذو مغفرة اي للانبيا وذو عقاب اليم اي لاعدائهم ففيه من الوعد له والوعيد لمن يؤذيه ما يكون مقتضيا لعدم تاسفه وحزنه فكانت هذه الجملة استئنافية وقعت جوابا عن سوال علة النهي المقدر **قال** وقال ابن جني في قوله الي الله اشكو بالمدينة حاجة ۝ وبالشام اخري كيف يلتقيان ۝ جملة الاستفهام بدل من حاجة واخري اي اشكو حاجتين تعذر التقاؤهما **اقول** تقدم في الباب الاول في فصل كيف من حروف الكاف انشاد هذا البيت ومر لنا فيه كلام هنالك فراجعه **الجملة السابعة قال** التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة **اقول** هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام ابوه فان الفعلية الثانية في محل رفع لانها تاكيد لجملة الخبر التي تابعة لجملة لها محل وليست في باب النسق ولا في باب البدل **قال** والثاني شرطه كون الثانية اوفي من الاولي بتادية المعني المراد نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية علي نعم الله مفصلة بخلاف الاولي **اقول** فيه نظر وذلك لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب والاية ليست كذلك لان الجملة الاولي وهي قوله امدكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون بدل منها فلا محل لها ايضا وقد يعتذر عنه بان التمثيل بالاية الشريفة انما هو لكون جملة البدل الكل بالدلالة علي المقصود من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية تابعة لما له محل بان التمثيل بالاية وقوله ۝ اقول له ارحل لا تقيمن عندنا **اقول** انشده

المصنف هذا الصدر في الباب الرابع في ترجمة ما افترق فيه عطف
البيان والبدل وعجز البيت ه والا فكن في السر والجهر مسلما ه ودعوى
المصنف انه لا تقيمن عندنا جملة ذات محل من الاعراب ببيت جارية
على ما اسلفه من قوله ان عمرو مقيم من قوله قال زيد عبد الله منطلق
وعمرو مقيم لا محل له وان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على
انفراده جزء المقول وذلك بعينه آت في البيت فان مجموع الجملتين وهما
قوله ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزء منه فلا يكون
لها محل على مقتضى ما سبق والقول بانه اراد التمثيل لكون الثانية اوفى
بتادية المعنى المراد لا بكون الثانية ذات محل كما اسلفناه في الاعتذار المتقدم
بعيد لان المصنف يكون حينئذ لم يمثل للمسئلة المقصود بالكلام عليها
وانما مثل لشرطها بمثال ولا يخفى ما فيه **قال** فان دلالة الثانية على ما اراده
من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى **اقول** كذا في تلخيص
المفتاح واورد عليه التفتازاني في الشرح المطول ان لا تقيمن عندنا انما يدل
بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة
المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة
واجاب بان قولك لا تقم عندي صار بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة
اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة
بل مجرد اظهار كراهة حضوره هذا كلامه وقد ظهر مخالفة لا تقيمن لارحل
لان الاول ثبت فيه عرفا ما يقتضي كونه حقيقة في اظهار الكراهة للاقامة
واما ارحل فليس كذلك **قال** قيل ومن ذلك قوله ذكرتك والخطي يخطر
بيننا ه وقد نهلت منا المثقفة السمر ه فانه ابدل وقد نهلت من قوله ه

والخطي

والخطي يخطر بيننا ابدال اشتمال **اقول** جعله من قبيل بدل الاشتمال
لما بين نهل الرمح من الدم بالطعن وخطرانه من الملابسة اللزومية والبيت
لابي عطا السندي وهو من ابيات الحماسة والخطي منسوبا الى الخط وهو
موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لانها تحمل من بلاد
الهند فتقوم به الرمح يخطر بفتح الطا المهملة في الماضي وكسرها في المضارع
اي يهتز ويقال خطر الرمح اذا ارتفع وانخفض للطعن كذا في الصحاح
ونهل بالكسر شرب الشرب الاول والمثقفة الرماح المسواة وكون الجملة
الثانية بدل اشتمال من الاولى على سبيل التعيين في هذا البيت لم اقف عليه
منصوصا والذي رايته في تنبيه ابن جني على مشكل الحماسة ما نصه
وقد نهلت منا المثقفة منصوب الموضع بقوله ذكرتك الا انه بدل
من قوله والخطي يخطر بيننا وكذلك هو منصوب بقوله ذكرتك وجاز
ابداله منه لما في الثاني من البيان الزايد على ما في الاول الا ترى انه قد يخطر
الخطي بينهم ثم لا يكون مع ذلك ناهلا بان يكون تجاول من غير تطاعن
ثم قال وجاز ان يبدل قوله وقد نهلت منا المثقفة وان كانت جملة
من فعل وفاعل من قوله الخطي يخطر بيننا وان كانت من مبتدا وخبر من
حيث كانت تقرب الماضي من الحاضر والحاضر كالاسم ثم قال لا يجوز ان
يكون قوله وقد نهلت حالا من الضمير المجرور في بيننا فلا يكون اذا بدلا
مما قبله هذا كلامه قلت لم يجعل البدلية متعينة بل جوز الحالية ايضا
لكن في جعل صاحب الحال الضمير المضاف اليه بين نظر وكلامه مقتضى لان الفعلية
انما تبدل من الاسمية عند وجود المقرب ولم اقف عليه لغيره **قال** ومن
غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا اولكم واخوكم زعم انهما لك بانا التقدير

ليتم اولكم واخركم وانه من بدل الجملة من الجملة **اقول** اورد المصنف الجملة
معمولة الفعل القول ليتمكن من دعوى كون الثانية تابعة لجملة لها محل
ولا حد به ذلك شيئا فان المجموع هو المفعول فلا محل لشي من اجزايه كما سبق
له **قال** كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولا نخلفه نحن ولا
انت ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده **اقول** انما قال ابن مالك
بذلك لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف او ما في معناه صالحا
لمباشرة العامل فالاول كقام زيد وعمرو فعمرو صالح لمباشرة العامل اذ يصح
ان يقال قام عمرو والثاني كقام زيد وانت فانت لا يصلح بنفسه لمباشرة
العامل اذ لا يصح ان يقال قام انت لكن العامل يباشر ما هو بمعناه كقمت
فمن ثم جعل العطف في الامثلة التي ساقها المصنف من باب عطف الجمل
لا المفردات وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في النوع الخامس من الجملة السادسة
ذكر لهذه المسلة ايضا **قال** قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر
والجملة في موضع نصب على الاستثنا المنقطع **اقول** هذا في الاستثنا راجع
الى ما تقدم ثم يحتمل الانقطاع كالاول والمعنى لست بمستول عليهم لكن من
تولى منهم فان لله تعالى الولاية والقهر وهو يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب
جهنم ويحتمل الاتصال اي لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فانت مسلط
عليه اي بالجهاد والقتل قال الزمخشري وقيل هو استثنا من قوله فذكر اي
فذكر الا من انقطع طمعك في ايمانه وتولى فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما
اعتراض قلت الظاهر على هذا ان الاستثنا متصل لكن يلزم عليه وقوع التفريغ
في الايجاب ولا محذور فيه هنا لاستقامة المعنى والمراد بقوله استثنا من
قوله فذكر ان الاستثنا من مفعول قوله فذكر ففيه حذف مضاف **قال**

وقال

وقال جماعة في الا امراتك بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبره **اقول**
قال ابن مالك في التوضيح حق المستثنى بالا من كلام تام موجب ان ينصب
مفردا كان او مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لمنجوهم اجمعين الا امراته
قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف اكثر المتاخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد
اغفلوا وروده مرفوعا بالابتدا ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة
احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وابو قتادة مبتدا ولم يحرم
خبره وقوله عليه الصلوة والسلام ما للشيطان من سلاح ابلغ في الصالحين
من النسا الا المتزوجون اوليك المطهرون المبرون من الخنا ومن الثاني قوله
عليه الصلوة والسلام ولا تدري نفس باي ارض تموت الا الله اي لكن الله يعلم
وقوله كل امتي معافى الا المجاهرون اي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون
قال وليس من ذلك نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثنا مفرغ
والجملة هنا حال من احد باتفاق او صفة له عند الاخفش **اقول** قد صرح
في اخر هذا الباب بان الاخفش قايل بان الا لا تفصل بين الموصوف وصفته
له عنده فكيف تكون الجملة الواقعة هنا بعد الا صفة عنده قلت يمكن ان
يجاب عنه بان الضمير من قوله صفة له ليس عايدا الى احد المذكور بعينه
وانما هو عايد الى نظيره كما في قولك له علي درهم ونصف اي ونصف
درهم اخر فهذه الجملة التي هي زيد خير منه صفة لاحد محذوفا وهو بدل
من احد المذكور قبله فلم تفصل الا بين الصفة والموصوف وانما فصلت
بين البدل والمبدل منه وهو عند الاخفش وغيره جايز الا تراه قد قال
في قولك ما جاني رجل الا راكب ان راكبا صفة البدل محذوفا اي الا رجل
راكب فكذلك هذا عنده لكن هذا التخريج يلزم عليه حذف الموصوف في السعة

مطلب حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف

مع ان ارد لصفة جملة وموصوف لبس بعضا من متقدم مجرور بفي او من
نفيه ما لا يخفى **قال** واختلف في الفاعل ونائبه هل يكون جملة ام لا الى آخره
اقول تقدم في اثناء الكلام على الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من
الاعراب وهي الجملة التفسيرية ذكر هذه المسألة وما فيها من الاقوال التي
ذكرها هنا واورد بعضها في الجملة الواقعة مفعولا وهي الجملة الثالثة من
الجمل التي لها محل من الاعراب والم ايضا بذكر ذلك في الباب الخامس في النوع
السادس من الجهة السادسة وفي كلامه وقوع ام معادلة لهل وهي انما تعادل
الهمزة وقد تجعل منقطعة **قال** واجازها هشام وثعلب واحتجا بقوله
« وما راعني الا يسير بشرطه » ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما
يوهمه فقالوا في بدا ضمير البدا ونسمع وتسير على اضمار ان **اقول** احسن
من هذا التاويل في المصراع الذي انشده ان يقال ان فاعل راعني ضمير
يعود اليما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على انها
حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ اي ما راعني هو في حال من الاحوال
الا في حال كونه يسير وهذا وجه حسن لا غبار عليه وراعني اخافني والشرطة
كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهم طائفة من اعوان الولاة ويقال للواحد
ايضا شرطي كتركي وشرطي كجهني سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات
يعرفون بها كذا في القاموس حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف
قال ومنه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما اعيد ذكر الاهل
لانه لو قيل استطعماهم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير
الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه اولى من ان
تقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر يعري حينئذ عن هذا المعنى

وايضا

وايضا فلان اذا الجواب في قصة الغلام قال لا فقتله لان الماضي المقرون بقد
لا يكون جوابا فلينبغي ان يقال في هذه ايضا جوابا **اقول** هذا الفصل برمته
ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه فلنورده على ما هو عليه قال انما اعاد
الاهل بلفظ الاحد امرين احدهما ان استطعما صفة للقرية فلا بد من ضمير
يعود من الصفة الجلية اليها ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم
لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية لا تستطعم
حقيقة فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد على القرية ولا يمكن ذكر المضاف مضمرا
لتعذر اضافة المضمر تعين ذكره ظاهرا ولا يرد عليه ان استطعما جواب
لاذا صفة للقرية لانا نقول الظاهر انه صفة للقرية وان قال هو جواب
اذا القول في القصة الاخرى حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال فقال لهم هنا
جواب لاذا متعين ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابه اذا الماضي الواقع
في جواب اذا لا يكون بالفاء فتعين وبد قال واذا كان كذلك فالظاهر ان
القصة الاخرى على هذا النمط في ان قال هو جواب لانهما سبقا سياقا
واحدا والثاني ان الاهل لو اضمر لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان
مدلول الاول جميع اهل القرية الا ترى انك لو قلت اتيت اهل قرية
لم تفهم الا معنى وصلت اليهم فلا خصوصية لبعضهم دون بعض والاستطعام
في العادة انما يكون لمن يلي النازل منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال استطعما
اهلها ليلا يفهم انهما استطعما جميع الاهل وليس كذلك الى هنا كلامه قلت
وعلى كل من شقي الترديد الواقع في الامر الاول منا قشة اما على الشق الاول
وهو قوله لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها بعني فيلزم عدم ارتباط
الصفة بالموصوف لخلوها من ضميره فللقائل ان يمنعه على اعتبار الارتباط المعنوي

وذلك لان هو الضمير المنصوب ليرجع ابدا الى الاهل مطلقا بل الى الاهل المقيد باضافته
الى القرية المتقدمة الذكر ليحصل الربط بهذا الاعتبار وسيأتي فيه بحث في
الباب الرابع في اواخر روابط الجملة بالمخبر عنه واما على الشق الثاني وهو قوله
ولو قيل استطعاها لكان على التجوز فلما قال انه يلزمه ولا يضر ويكون مثل
واسأل القرية والقرآن العزيز مشحون بالمجاز وهو ابلغ من الحقيقة باتفاق
البلغاء فان قلت العامل في قول المصنف وايضا فلان الجواب ما هي قلنا الظاهر
انها زائدة وقد تجعل رابطة جواب الشرط محذوف وفاي وايضا ان ادعاء الا
ولوية فلان كذا فان قلت تقع في بعض نسخ المغني لان الماضي المقترن بلا لا يكون
جوابا كما وقع في امالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضها لان الماضي المقرون
بقد لا يكون جوابا فما وجهه قلت وجه ذلك ان الاقتران بلما تقتضي تقدير
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان
قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقيق المعنى
فيما دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح اذا لا يكون جوابا للشرط المستقبل
وقد كتب الصلاح الصفدي لشيخ الاسلام تقي الدين السبكي رحمة الله عليه ابياتا
يسأله فيها عن هذه الاية الشريفة ونقل الابيات ٭ اسيدنا قاضي القضاة
ومن اذا ٭ بدا وجهه استحيى له القمران ٭ ومن كفه يوم الندى ويراعه ٭
على طرسه بحران يلتقيان ٭ ومن ان دجت في المشكلات مسائل جلاها بفكر
دائم اللمعان ٭ رأيت كتاب الله اكبر معجز لافضل من يهدى به الثقلان ومن جملة
الاعجاز كون اختصاره باعجاز الفاظ وبسط معان ولكنني في الكهف ابصرت
آية ٭ بها الفكر في طول الزمان عنان ٭ وما هي الا استطعما اهلها فقد ٭ نرى
استطعماهم مثله ببيان ٭ فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر ٭ مكان ضمير ان ذاك

لشان

لشان ٭ فارشد على عاداة فضلك حيرتي ٭ فما لي بها عند البيان يدان
فاجاب رضي الله عنه بان تالي قوله تعالى استطعما اهلها يتعين واجب
ولا يجوز مكانه استطعماهم لان استطعما صفة للقرية في محل خفض
جار على غير من هي له كقولك اتيت اهل قرية مستطعم اهلها فلو
حذفت اهلها هنا وجعلت مكانه ضميرا لم يجز كذلك هذا ولا يسوغ من
جهة العربية شيء غير ذلك اذا جعلنا استطعما صفة لقرية سايغ عربي لا يرده
الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه انما يكون الصناعة لا يرده فلانه
ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما يوصف ساير النكرات بالجمل والتركيب
يحتمل ثلاثة اعاريب احدها هذا والثاني ان يكون الجملة في محل نصب صفة
لاهل والثالث ان يكون الجملة جواب اذا والاعاريب الممكنة منحصرة في الثلاثة
لا رابع لها وعلى الثاني والثالث يصح ان يقال استطعماهم وعلى الاول لا يصح
لما قدمنا فمن لم يتأمل الاية كما تأملناها ظن ان الظاهر وقع موقع المضمر وغاب
عنه المقصود ونحن بحمد الله لمحنا معنى الاعراب الاول من جهة معنى الاية
ومقصودها وان الثاني والثالث وان احتملهما التركيب بعيدان عن مقاصدها
اما الثالث وهو كون استطعما اهلها جواب اذا فلانه يصير الجملة الشرطية
معناها الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك تمام معنى الكلام ويجل
مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما لذلك وان يكون معظم طلب
طعمة او شيء من الامور الدنيوية بل كان القصد ما كان ربك ان يبلغ اليتيمان
اشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجايب لموسى عليه
السلام فجواب اذا قوله قال لو شئت الخ تمام الاية واما الثاني وهو كون

صفة لاهل في محل نصب فلانه نضير العنا به الي شرح حال الاهل من حيث
هم ولا يكون للقربة سر في ذلك وحق تحديد الكلام تشترك الي القرية نفسها الارى
الي قوله فوجدا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصدا صلاحه وحفظه
وحفظ ما تحته جزء من قرية مذمومة مذموم اهلها وقد تقدم منهم ما وقع
من الآبا عن حق لضيف مع طلبه وللطعام بامر في الطباع فلانت هذه
القرية حقيقة بالافسا دوالاضاعة فقوبلت بالاصلاح بمجرد الطاعة
فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مواخذة بفعل الاهل الذين منهم غادورائح
فلذلك قلنا ان الجملة تعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية وجب سر
الاظهار دون الاضمار وسفا في الي ذلك من الفوايد ان الاهل الثاني يحتمل
ان يكون هم الاول وغيرهم او منهم ومن غيرهم فالغالب ان من اتي قرية لا يجد
جملة اهلها دفعة بل يقع نظره اولا على بعضهم ثم قد يستقريهم فلعل
هذين العبدين الصالحين لما اتيا لما قدر الله لهما نظرا من حسن صنيعه
استقرا جميع اهلها على التدريج ليتبين به كمال رحمته وعدم مواخذته بسو
صنيع عباده ولو اعاد الضمير فقال استطعماهم تعين ان يكون المراد الاولين
لا غير فاتي بالظاهر اشعارا بتاكيد العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها
حتي استطعماه وابي ومع ذلك قابلاهم بالحسني انجرالي هنا كلامه قلت وهذا
الاخير مخالف لكلام ابن الحاجب في الوجه الثاني قال ومثال النوع الثاني وهو
الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر ولا تقربوا
الصلوة وانتم سكارى اقول فيما تعين لا غير وقد تقدم منه مواضع واما
دعواه ان الواقع بعد المعرفة المحضة حالا لا غير فقد نقض بمثل قولهم في
ندا البا رجل وعلا يا حليما لا تعجل ويا جوادا لا تبخل فان الجملة الواقعة

بعد الاسم

بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة
لانه منادي معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسايل قال وانما
وجب ان ينتصب هذا النوع من المناديات وان كان غير مكور ولان اللفظ
الاول لما كان محتاجا الي اللفظ الثاني لانه الذي يتم معناه وتخصيصه اشبه
المنادي المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة
قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك سمي النحويون هذا النوع بالمنادي
المشبه بالمضاف وقال الرضي يعنون بالمضارع اسما يجي بعده شي من تمامه
اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه عطف النسق علي ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشي واحد
نحو كذا وساق كلاما في ذلك وما لنا نحن ولما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك
يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل وقال ۞ ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ۞
جرير ولكن في كليب تواضع ۞ وقال ۞ اعبدا حل في شعبي غريبا ۞ الوما
لا ابا لك واغترابا ۞ وقال ادارا بحزوي هجت للعين عبرة فما الهوي يرفض او
يترقرق ۞ وقال ۞ الا يا نخلة من ذات عرق ۞ عليك ورحمة الله السلام ۞ فكل
هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا وان لم تجعله علما جاز ان
تعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا تعرف لعدم القصد كما رجلا فيقول
في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظريفا ويا عبدا حل
في شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين
الظرفا وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان يجوز يا حليما
لا يعجل القدوس ويا دارا بحزوى الدارسة لكنه كره وصف الشي المعرفة
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه اذا لا يوصف الا بالنكرة علي تقدير انه كان

موصوفا بجميع تلك الصفات المذكوره قبل الندا فيقول يا حليما لا يعجل غفارا
للذنوب هذا كلامه وفيه ما يرشد الى الجواب عن النقض الذي ذكرناه اولا
وفي الكتاب المسمى بلحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام للسكوني ونقلوا قايلهم
يا حليما لا يعجل والصواب ان يقال يا حليم لا يعجل لان الاول ينزل لا يعجل
منزلة الصفه لله تعالى فيصير لذلك منزلة لو جوزه وصفا لله تعالى والجيه
والرب تعالى لا يجب عليه تاخير عقاب المذنبين بل لو شا لفعل ما له فعله
من تعجيل عقا فليسا لا لتاخير من ربه والنقل في هذه المسلة من كلام العلما
كما ذكرناه كذا قال وفيه نظر قال ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لها بعد
المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكره
فيصح تقدير يحمل حالا او وصفا اقول قد يتوهم ان تجويز المصنف
الحالية مع المضاف اليه مع ان المصنف كان يمنع معارض لرده على ابي البقا
تجويزه حاليه مستهزئ من الحاسلوا لضرالانه باذا الحال لا ياتي من المضاف
اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الاثنين كلمة مثل فيشكل المنع في احدهما
والاجازه في الاخرى وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في الجملة
سوغ الحاليه اذ الحال حينئذ كانها عن غير مضاف اليه وعدم الصلاحيه
في ايه البقره منع من ذلك وقدم الكلام في هذا كله في الجملة المفسره
وهي الثالثه من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ومن الحكايات التي
التي اذكرها اني كنت يوما بمجلس شيخنا الامام العلامه ابي عبد الله محمد
بن عرفه رحمه الله وذلك عند قدومه الى الاسكندريه في رمضان
من سنة ثنتين وتسعين بالمثناه في الاول وسبع مايه وانا اقرا عليه
درسا في كتاب الحج من مختصره وكان شخص من الطلبه الموسومين بالشر في

والتنكير

والتنكير مما لم يعط حاضرا في المجلس في موضع من كلام الشيخ عاد فيه ضمير على
مضاف اليه فقال لذلك الشخص اراه النحويون يقولون لا يعود الضمير
على المضاف اليه فكيف اعدموه عليه فقال الشيخ رحمه الله على الفور
من غير تلعثم قال الله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ولم يزد على ذلك
وفيه من اللطف ما لا يخفى ولا شك ان النحاة لم يقولوا ما نقله هذا
الرجل عنهم وانما قالوا اذا وجد ضمير يصلح عوده الى المضاف وعوده
الى المضاف اليه فعوده الى المضاف اولى لانه المحدث عنه ولم يمنع احد
منهم عوده الى المضاف اليه قال وقوله ولعدم على الاسم تسبقي
اقول اقول مر في الباب الاول في حرف الباء الموحده انشاد المصنف
لهذا الصدر وعجزه فقلت ثم قلت لا يعنيني ه لا يعنيني بفتح
حرف المضارعه اي لا يهمني ومنه قوله عليه الصلوة والسلام من حسن
اسلام المرء تركه ما لا يعنيه قال لان الانشا لا يكون نعتا ولا حالا ه
اقول اما كونه الانشا لا يقع حالا فقد مر تعليله في اخر الكلام على الجملة
المعترضه وهي الثانيه من الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما كونه لا يقع
نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبريه
لانك انما تجي بالصفه والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين
بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون
الصفه والصله فلا يجوز اذا الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبريه
لا ان غير الخبريه اما انشايه نحو بعت وطلقت وانت حر وكونوا وطلبيه
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب

محسود مضمونه الا بعد ذكرها قال ومنه قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اقول الاية في سورة النسا قال تعالى ودوا لو تكفرون كما كفروا
فتكونون سوا فلا تتخذوا منهم اوليا حتى يهاجروا في سبيل الله فان
تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا
الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق او جاؤكم حصرت صدورهم
ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم وقوله الا الذين استثنا من ضمير النصب
في قوله فخذوهم واقتلوهم لا من المفعول في ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا
وان كان اقرب لان اتخاذ الولي منهم حرام مطلقا بخلاف الكف عن اخذهم
وقتلهم فانه قد يجوز لعارض قال ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش
هي حال من فاعل جا على اضمار قد اقول نقل الشيخ تقي الدين السبكي في
شرحه للتلخيص عن شيخه ابي حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي
الواقع حالا لا تقدر معه قد بل يجوز ان تخلو منها لفظا وتقديرا قال
ابو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لما نقل المصنف عن الاخفش
بل اقول هو مخالف ايضا لما ذكره المصنف نفسه في الباب الاول في فصل قد
من حروف الهجا حيث قال الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على
الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا
من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم
حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك
لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله
هذا كلام المصنف في ذلك المحل وهو مخالف لما ذكره هنا عن الاخفش قال
وقال اخرون هي صفة فلا يحتاج الى اضمار قد اقول هذا مبني على ان الجملة

الموصوفة

الموصوفة الواقعة حالا لا بد معها من قد ظاهرة او مقدرة وقد عرفت ما فيه
قال وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجي مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر
من صفة الجائين اقول هذا لا ينافي الملابسة بينه وبين المجي فيكفي في بدل
الاشتمال لان مجي الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية قال
ورد بان الدعا عليهم بضيق قلوبهم عن قتالكم وقتال قومهم لا يتجه اقول لان
قومهم كفار وقتالهم مطلوب فالدعا عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفرة
غير مناسب في هذا مبني على ان قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق
بحصرت اي حصرت صدورهم عن قتالكم او قتالهم قومهم وهو غير متعين
لجواز ان يكون القائل بان حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك
بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك
قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم اي جاؤكم كراهة الدخول في القتال
مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم ممسكون لا لكم ولا
عليكم فيصح حينئذ الدعا عليهم بذلك لانه لم يذكر للضيق متعلق بل
دعي عليهم بحرج الصدور وضيقها قال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا
كل شي اقول قد يورد على هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن
في الزبر صفة لكل شي اما اذا جعل صفة له استقام المعنى فلا يتجه منع
كونه خبرا لان المعنى حينئذ وكل شي مثبت في الزبر اي صحايف اعمالهم
فعلوه ولا فساد فيه ويرد بوجهين اما لفظا فلانه يلزم الفصل بين
الصفة والموصوف بالاجنبي وهو الخبر واما معنى فلان المراد في هذه الاية
ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر ففعلوه حينئذ صفة
لكل شي وفي الزبر الخبر اي كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا تغادره

ولا كبيرة قال لان ابا الحسن حكى ان الحال لا تذكر بعد لولا كما لا تذكر الخبر اقول
افاد المصنف هذا النقل عن ابي الحسن في الباب الاول في فصل لولا من حرف اللام
حيث ذكر عن بعضهم في قول المعري ۞ يذيب الرعب منه كل عضب ۞ فلولا الغمد
يمسكه لسالا ۞ انه يحتمل كون يمسكه حالا من الخبر المحذوف ورده بنقل الاخفش
انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المعنى قال ولا الثاني بقول الزبير رضي
الله تعالى عنه ولولا بنوها حولها لخبطتها اقول هكذا وقع هذا المصرع في
بعض نسخ هذا الكتاب وفي شرح الالفية لبدر الدين بن الناظم لخطبتها من
الخطبة وهو وهم وانما هو لخبطتها من الخبط وهو الضرب بدليل تمامه كخبطة
عصفور ولم اتلعثم ۞ اي ولم اتان يقال تلعثم في الامر اذا تمكث فيه وتانى وقد انشد
على الصواب في كثير من نسخ هذا الكتاب واعلم ان ما ذكره المصنف من اثبات
الخبر في بيت الزبير رضي الله عنه ما درمشي على مذهب الاكثرين في ان الخبر بعد
لولا واجب الحذف وقد وقع للمصنف في اوايل حاله الحذف المذكور في الباب
الخامس من هذا الكتاب ان هذا المذهب مردود الى القول بوجوب حذف الخبر
بعد لولا انما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد
موجود ونحوه واما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر
ولا يخفى ان الخبر هنا وهو قوله حولها لو حذف لم يقم عليه دليل فيكون ذكره واجبا
على ما ذكره هناك وقد حكم هنا بشذوذ ذكره وسيكون لنا ان شاء الله تعالى
عود الى الكلام في هذه المسئلة وجمع كلام المصنف في ذلك المحل قال واما قول ابن
الشجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا
والخبر محذوف اقول ذكر المصنف في فصل لولا من الباب الاول قول ابن الشجري
هذا ولم يصرح برده وانما قال بعد حكايته وهذا غير متعين لجواز تعلق

الظرف

الظرف بالفضل قال احدها ما يمنع حاليته كانت معينة لولا وجوده
وتعين حينئذ الاستيناف نحو زارني زيد سأكافيه او انا اثني له بذلك
اقول قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذ احتمال
الحالية والاستيناف فيهما على ذلك التقدير ثابت قال واما قول بعضهم
في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين انه حال كما يقول ساذهب مهديا فسهو
اقول من جهة جعله الجملة المقرونة بحرف الاستقبال حالا مع ما تقرر ان الجملة
الحالية لا تصدر بدليل استقبال ومن جهة انه جعل المعنى ساذهب مهديا
فصرف السين للذاهب وهو في الاية للهداية وقد عاب عن الاخير بان مهديا
وقع هنا للذاهب الذي هو نفس فيلزم ان يكون قيدا ايضا بنفس كالمقيد
مقرونة وجوبا فان الحال قيد من عاملها قال وقوله ۞ مضى زمن والناس
يستشفعون بي ۞ اقول هذا صدر بيت عجزه فهل الى ليلى العداة شفيع
وتعين الوصفية في هذا البيت على تقدير حذف الواو محوج الى تقدير رابط
اي يستشفعون بي فيه قال والثالث ما يمتنع منهما نحو وحفظا
من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها اقول ضمير الاثنين
من قوله منعهما ومنها عايد الى الوصفية والحالية واشار بقوله وقد مضى
البحث فيها قال ضمير الاثنين من قوله منعهما وفيهما عايدا الى الوصفية
والحالية واشار بقوله وقد مضى البحث فيها الى ما ذكره في اول التنبيهات
التي ساقها باثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا محل لها من الاعراب حيث
منع هناك كون جملة لا يسمعون صفة لكل شيطان وكونها حالا منه ومضى
البحث معه في ذلك المحل فراجعه اقول ولم ير الزمخشري وابو البقا واحدا
منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف

وصفته الي آخره قال مر ذكر هذه المسئلة في الباب الاول في حرف الواو في العاشر من اقسامها حيث ذكرها كنه لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا قائم نص علي ذلك ابو علي وغيره ومر لنا هناك التنبيه علي تعقب كلام التفتازاني في شرح المفتاح حيث قال انه لا خلاف في جواز التفريغ في الصفات فليكن علي ذكر منك اقول ومن ذلك قوله، وقائلة تخشي علي اظنه سيودي به ترحاله وجعايله قال فان جملة تخشي علي حال من الضمير في قائلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل اقول هذا مبني علي ان تم سيودي به ترحاله وجعائله في محل نصب بقائلة وليس بمتعين لجواز ان يكون محكيا بمحذوف اي تقول سيودي فلا يمتنع حينئذ كون تخشي علي صفة لارتفاع المانع ومسئلة امتناع وصف اسم الفاعل قبل العمل نص عليها المصنف في الباب الخامس في النوع العاشر من الجهة السادسة ويودي بالدال المهملة اي يذهب به ويهلكه وترحاله اي كثرة رحلته وانتقاله وهو بفتح التا مصدر رحل مخفف اتحا للمبالغة والتكثير كالترداد والتجوال من الرد والجولان والجعايل جمع جعاله بكسر الجيم وجعيلة كصحيفة وكلاهما بمعني الجعل وهو ما يفرض للانسان من شي علي امر يفعله الباب الثالث من الكتاب قال وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا اقول يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له حيث لا يحمل عليه حقيقة وحكما فلا يقال في نحو زيد عندك هو هو خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معني المخالفة التي اتصف الخبر بها ولا يحتاج الي تقدير شي يتعلق به الخبر قال مثال المتعلق بالفعل ويشبهه قوله تعالى انعمت

عليهم

عليهم غير المغضوب عليهم اقول ابن جني اسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الي الغيبة في ذكر الغضب تادبا وهو كلام حسن ومراده بالغيبة ترك الخطاب قال وقول ابن دريد، واشتعل المبيض في مسوده، مثل اشتعال النار في جزل الغضا اقول هو نصف انشاد الشيب في شعر الراس المسود فالضمير المضاف اليه عائد علي الراس المذكور قبل في قوله اما تري راسي حاكي لونه طرة صبح تحت اذيال الدجي، والجزل ما عظم من الحطب ويبس والغضا شجر قال والاحسن تقدير الظرف صلة والله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير في الارض اله معطوفا لذلك اتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتي قيل بامتناعه ولانا نحمل علي الوجه البعيد ينبغي ان يكون بسببه التخلص به من محذور فاما ان يكون موقعا فيما يحوج الي تاويل فلا اقول قد يكون مراده بالتاويل الذي يحوج اليه هذا التقدير ان المبدل منه في حكم المطروح فيصير الصلة خالية من عائد فيقال هو وان طرح تقديرا موجود حسا فلا تضر نية طرحه مع وجوده لفظا فلعل هذا هو التاويل الذي اراده ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخري وهي قوله وفي الارض اله الي مثل ذلك فجا التاويل قال ولا يجوز علي هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدا وخبرا لئلا يلزم فساد المعني ان استونف وخلو الصلة من عائد ان عطف اقول مراده بالوجه الذي اشار اليه تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعني يتقدير الاستيناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي قرع اذ لو جعل اله خبر مبتدا محذوف وفي السما متعلق به اي وهو الذي هو اله في السما وجعل في الارض اله استينافا فالفساد المعني ايضا قال ومن ذلك ايضا قوله وان لسانى

شهدة لسفي بها، وهو علي من حسه الله علقم اقول في الصحاح الشهد العسل في شمعه والشهدة اخص منه وشين الشهد مفتوحة وحكي صاحب القاموس ضمها والعلقم كل شيء مر وتشديد بروهو او لغه هذان ميم ساكنه ودال مهمله والبيت شاهد عليه ومن لغتهم تشديد باهي ايضا قاله والثقل به رغبت بالعنف ابية ، وهي ما امرتها اللطف تاثر قال ومثالا لتعلق بما فيه رائحة فوله ، انا ابو المنهال بعض الاحيان ، وقوله انا ابن ماوية اذا جد النقر اقول البيت الاول من مشطور السريع الموقوف والثاني من مشطور الرجز وهو لعبيد بن ماوية الطائي قال الجوهري في قوله اذ جد النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الي القاف اذ كان ساكنا ليعلم السامع انه حركة الحرف في الوصل كما يقول هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك في النصب وقال قبل هذا وقد نقرت بالفرس نقرا وهو صويت تزعجه به وذلك ان يلصق لسانك بحنكك ثم تفتح قال فتعلق بعض وابن الاسمين لعلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد اقول ولو قيل ان التعلق باعتبار تاولهما باسم يشبه الفعل لم يلزم عليه محذور اصلا قال وعلي هذا يسوغ في استدلال علي اعمال افعيل بقوله ، حتي شاها كليل موهنا عمل اقول شاها سبقها والضمير للسحايب والكليل الذي حصل له كلال اي اعيا وتعب والموهن بفتح الجيم وكسر الهاء نحو نصف الليل والعمل بكسر الميم المطبوع علي العمل نصف بذلك البرق قال وموهنا ظرف زمان اقول هو اسم لوقت مخصوص نحو نصف كما مر وكذا الوهن وهو في البيت منصوب علي تقدير في اي سبقها برق تعب في هذا الوقت قال وهذا اقرب فاني الاول حمل الكلام علي المجاز مع امكان حمله علي الحقيقه اقول من جهة ان الكلال لا يصح ايقاعه علي الوقت

حقيقه

حقيقه قلت المجاز لازم سواء جعل كليل بمعني مكل للوقت او جعل من كل مسندا الي البرق اذا الكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقه قال قال بن مالك في قول الشاعر ، ونعم من هو في سر واعلان ، اقول تقدم في الباب الاول في فصل من من حرف الميم انشاد هذا المصراع وقد انشد المصنف قريبا في ترجمة هل يتعلقان بالفعل الجامد البيت الذي منه هذا المصراع والبيت الذي قبله وهما ، وكيف ارهب امرا او اراع به ، وقد زكات الي بشر بن مروان ، ونعم مركا من ضاقت مذاهبه ، ونعم من هو في سر واعلان ، ارهب اخاف واراع اخوف وزكات لجات واستندت والمركا الملجا قال وليس لشي لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته اقول لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يكون مقدرا بما تسرون وما تجهرون والله تعالي اعلم

هل يتعلقان بالفعل الناقص قال

من زعم انه لا يدل علي الحدث منع من ذلك اقول وهذا هو السبب عند هولاء في تسمية مثل هذا الفعل ناقصا من حيث كونه دل علي الزمان دون الحدث فنقص عن حال غيره من الافعال التي هي دالة علي الزمان والحدث جميعا قال الرضي وليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل علي الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل علي الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجي اولا بلفظ دال علي حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانه قلت حصل شي ثم قلت حصل القيام فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه الفايدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فايدة اخري ها هنا وهي دلالته علي تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفايدتان معا فكان يدل علي حصول حدث

مطلق تقييده في حيزه وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق
تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وصيغته
ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة
نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومثله اخواته
وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس
الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر غاية الظهور فكيف
يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه **قال** والصحيح انها كلها دالة عليه
الا ليس **اقول** هكذا في التسهيل الا انه عبر بالاصح واستدل لذلك بامور
منها انها لا تستعمل وامر نحو كونوا قوامين وصيغة افعل موضوعة لطلب
تحصيل الحدث لا لتحصيل الزمان ومنها انها تستعمل لها اسم فاعل نحو كان بنا
اخاك واسم الفاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث قام بها ومنها انها تقع صلة
لحرف مصدري نحو الا ان يكونا ملكين وذلك لازم في ما دام ومنها انه قد جاء وكونك
اياه عليك يسير وفيه رد على من قال ان المنصوب بعدها لا يكون حالا ومنها
ان منها ما شرطه النفي فاذا قيل ما انفك زيد غنيا فان لم تدل على تجدد غنيا
وما زيد غنيا في الزمن الماضي بمعنى والواقع بخلافه فانه هذا نفي وذاك اثبات
ومنها انها كلها مستوية في افادة الزمان وتغايرها فيما مر فانه يقطع بان
كان زيد غنيا يخالف في المعنى لصار زيد غنيا وما به الافتراق غير ما به الاتفاق
ولا معنى للفعل غير الزمان الا الحدث ومنها ان دلالة الفعل على الحدث اقوى
اقوى من دلالته على الزمان لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة
فكيف تجرد من المعنى الذي دلالته عليه اقوى ويترك المعنى الذي دلالته
عليه اضعف **قال** وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير

حرف

حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه **اقول** يشير الى قوله
قبل هذه الترجمة بسطور في الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله
في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم حذرا من تقديم معمول المصدر
بان هذا ليس بشيء لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته ووقع
النسخ فيما رأيته على رفع قوله حرف موصول والصواب نصبه لانه خبر
ليس ولا يجوز ان يكون قوله في التقدير حرف موصول مبتدأ وخبرا والجملة
خبر ليس على ان اسمها ضمير الشأن مستتر فيها للزوم خلو الصلة من رابط
والضمير المجرور من قوله لا يمتنع التقديم عليه انما يعود على اسم ان وهو
المصدر لا على الموصول الذي هو صفته واظن ان الاصل كان ليس في التقدير
بحرف موصول وصلته فاسقط النساخ الجار والله اعلم **فصل يتعلقان**
باحرف المعاني قال في قول كعب رضي الله تعالى عنه وما سعاد
غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول **اقول** الغداة
البكرة وما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس كذا في القاموس ويحتمل انه
استعمله في مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا انتقلوا
من مكانهم والاغن صفة للظبي يقال ظبي اغن اي يخرج صوته من خياشيمه
وغضيض الطرف اي فاتره والطرف العين قال الجوهري ولا يجمع
لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة وقال تعالى لا يرتد اليهم
طرفهم **قال** وقد ذكرت في شرح قصيدة كعب ان [illegible] تعلق الظرف
بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وقلت على ان الاصل وما كسعاد
الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما
في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه **اقول** لا ينبغي ان يكون

وجه التشبيه ما وصف بها الظبي في البيت من كونه اغن غضيض الطرف
مكحولا ولا يكون مطلق الحسن لان التشبيه بالظرف على هذا التقدير بعد
لغوا بل تصير تقضايه انتفاء التشبيه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناف
للغرض من المدح بل وجه التشبيه هو النفور وحذف لما لا يشتهر الظبي به
واما الانسان فقد اليه لان حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب
فيكون المعنى ان سعاد تشبه عند رحيلها وذهابها عن محبها الظبي الذي نفر
عمن يريد الانس به ثم عكس التشبيه للمبالغة فان قلت فما فائدة وصف
الظبي بتلك الصفات مع انها لا مدخل لها في التشبيه قلت فائدته
التنبيه على ما يوجب شدة التاسف والتلهف على ذهابه وفوات
الحظ منها لظفره بغير مثل ذلك في جانب سعاد واما ما اعترض به المصنف
لارتكاب التشبيه المقلوب من انه لو لم يكن كذلك تقدم الظرف على اللفظ
الحاصل لمعنى التشبيه ففيه نظر لانا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون التقدير
وما حال سعاد غداة البين الا حال الظبي اغن والتشبيه على ما بدو وجه
التشبيه ما قدمناه والظرف متعلق بالحال المحذوف كما في قوله تعالى
واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه
متعلقا بمحذوف اي واذكر حال مريم وقصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم
ان نحو القضية والنبا والحديث والخبر يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد
معنى مصدري كقوله تعالى وهل اتاك نبؤا الخصم اذ تسوروا المحراب
وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز
الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد الم المصنف ببعض ما ذكرنا
في الباب الاول في حرف الالف في اخر الفصل الاول الذي عقده لخروج اذا عن

الظرف فيه

الظرف فيه على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه
لم يضر ذلك لمجرده اذ الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي نعم
ان اراد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم ان
ما بعده من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام ونفي الاعتراض المتقدم
والظرف من قوله على التشبيه المعكوس خبر مبتدا محذوف والتقدير
وهذا على كذا والمعنى ان ادعا كون اصل التركيب هو ما ذكره مبني على
التشبيه المعكوس لئلا يكون الظرف متقدما في هذا التقدير اي
تقدير جعل التشبيه غير معكوس على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه
ولم يرد بالتقدير قسيم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله
الملفوظ به لا مقدر فتامله قال وهذا الوجه هو اختيارنا ابن عمرون
اقول المشهور في عمرون الصرف والفارسي يمنعه للعلمية وشبه
العجمة وعن ابي حيان انه قال نقل لي عن الشيخ بهاء الدين ابن النحاس انه ذكر
في بعض مجالس الحديث في مطعون منع الصرف وانشده نحن بنات
طارق بفتح التا وان بعض من ينتسب الى معرفة العربية انكر ذلك
وشنع به قال يحيى عرفنا القايل فقلت مثل هذا لا يصدر من
الشيخ بهاء الدين الا على وجه الافادة والتنبيه على ان مثل ذلك ربما
يجوز وقد وجه منع مطعون الصرف وان كان الظاهر انه منقول
من طعن ان يكون فعلونا من مطع فيكون كحمدون فيجري فيه خلاف الفارسي
وقوله يمنع الطرح واما انشاده بنات طارق بفتح التا فان بعض العرب
يفتح التا من الجمع في النصب هذا كلامه ومادة مطع مستعمله
كما قاله في المحكم مطع الوتر [illegible] الابه ولد التشبيه اقول واذا حال

لحرف التشبيه ان يعمل في الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدي وكرها العناب والحشف البالي **قال** من انشاد هذا البيت والكلام
عليه في الباب الثاني عند ذكر الجملة المعترضة وفي الثانية من الجمل التي
لا محل لها من الاعراب **اقول** مع ان الحال شبيهة بالمفعول به **اقول**
للحال شبه بالمفعول من حيث هو نظرا الى انه فضلة تجي بعد تمام الكلام
ولها شبه بالمفعول به من حيث ان الفعل يتسلط على نصبها من غير توسط
حرف ملفوظ به ولا مقدر ولها شبه بالتمييز من حيث انها بيان لشي
اذ هي بيان للهيئة وهو بيان للذات ولها شبه بالصفة من حيث دلالتها
على معنى في صاحبها والمصنف هنا شبهها بالمفعول به ليتوصل به الى ان
عمل حرف التشبيه في الظرف اولى من عمله في الحال **قال** قد قالوا زيد
زهير شعرا وحاتم جودا وقيل في المنصوب فيهما انه حال وتمييز
وهو الظاهر وايا ما كان فحجة فايدة به **اقول** وجه كونه تمييزا انه
فاعل في المعنى اذ معنى قولك زيد زهير شعرا زيد الكامل شعرا اي
شعره وكذا زيد حاتم جودا معناه هو الكامل جودا اي الكامل وجعله
حالا مود الى ارتكاب كون المصدر حالا وهو غير مقيس فكذلك كان القول
بالتمييز في مثل هذا التركيب هو الظاهر لكن لا يلزم من عمل حرف التشبيه
في التمييز عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه
حتى الجامد المحض من غير تاويل كعشرين درهما فهي فوق للمصنف وايا ما كان
فالحجة قايمة به نظر **قال** وذلك في قوله . تعيرنا انا عالة . ونحن
صعاليك وانتم ملوكا **اقول** تعيرنا تنسب الينا العار والعيب والعالة
الفقرا جمع عايل يعال عال يعيل عيله وعيولا اذا افتقر فهو عايل والصعاليك

الفقرا

الفقرا ايضا جمع صعلوك كعصفور والملوك السلاطين وانما يطلق الملك
في بلاد الهند على من دون السلطان من الامرا وعظما الجند **قال** فان قلت
قد اوجبت في بيت كعب رضي الله تعالى عنه ان يكون من عكس التشبيه
لئلا تتقدم الحال على عاملها المعنوي **اقول** قوله لئلا تتقدم الحال سهو
والصواب الظرف لان الذي في بيت زهير ظرف لا حال **قال** سوغها الذي
سوغ تقدم بسرا في هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمولا لاسم التفضيل
لا تتقدم عليه في نحو هو اكفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى **اقول**
هكذا علله غير واحد قال الرضي ولا نرى باسا ان يقال زيد احسن ما يا
هند تا عدا كما تقول ضرب زيد تا يما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وفي جواب
التسهيل للمصنف ما يدفع هذا وذلك انه قال وانما اغتفر نحو هذا بسرا اطيب
منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه ادلوا اخرا لتنبسا فان قيل جعل
احدهما تاليا لا فعل فقلنا يودي الى فصل افعل عن من ومجرورها وهما كالموصول
والصلة فان قيل قد فصلا بالظرف والمجرور والتمييز قلنا فصل جايز وهذا
يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا التركيب فلم تحتمل **قال** احدهما ذكره
السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من عال اليتيم اذا انفق عليه
وملوكا مفعول اي انا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم
في هذه الامرة الاخبار هنا مثله في ازواجه امهاتهم **اقول** وصعاليك على
هذا القول حال متقدمة على عاملها المعنوي فلذلك جعل المصنف الاول
اجود من هذا **قال** والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت وهو
ان التقدير انا عالة صعاليك نحن وانتم وقد حطي في ذلك وقيل انه كلام لا معنى
له وليس لذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو ان يكون صعاليك معمول

عاله اي انا نقول صعا لبيك ويكون نحن توكيد الضمير في عاله وانتم توكيد
الضمير مستتر في صعا لبيك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة
ولم يتعرض لقوله ملوكا وكانه عنده حال من ضمير عاله والاولى على قوله ان
يكون صعا لبيك حالا من محذوف اي نقولكم صعا لبيك ويكون الحال الان منزلتها
في لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على انه يكون الاول للثاني والثاني للاول
لان فصلا اسهل من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف لا الضمير صعا لبيك
لانه ضمير غيبة وانما احوجنا ما ولا لان الصعا لبيك هم المخاطبون فيحتمل كونه
راعى المعنى اقول فيه نظر من وجهين الاول ان كلام المحاجين اللذين حمل
الكلام عليهما ما ماه قول الحريري نحن وانتم بعطف احد الضميرين على الاخر لا سيما
على قوله في الوجه الثاني ان انتم توكيد لضمير نقولكم المحذوف وهو ضمير
المفعول يعني ونحن توكيد لضمير عاله فكيف يعطف توكيد المفعول على
توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم الثاني من وجهي النظر ان دعواه امتناع
جعل انتم توكيدا الضمير صعا لبيك من تخالفهما بالحضور والغيبة غير مسلمة
لان ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نقولكم فيكون الضمير
الذي يحمله الوصف الواقع حالا منه ضمير خطاب قطعا كما في قولك قمت
انتضاحكا فالضمير الذي يحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا
شك والذي يظهر من كلام الحريري انه قصد ان صعا لبيك مفعول لعاله وذلك
لان الضمير المنصوب بان مراد به في الحقيقة المتكلم ومن يشركه في التكلم وهم
المخاطبون الا انه غلب المتكلم على المخاطب عند الاجتماع على القاعدة فاتى
بضمير المتكلم وعاله خبران فيكون فيه ضمير عايد على اسم ان مشارك له في
الاستثناء لكنه بحسب المراد على متكلمين ومخاطبين فعندنا كليهما بين المقصود

بذلك

بذلك نصا فقيل نحن وانتم كما تقول المتكلم المعظم او المشارك في مخاطبة
مشاركيه من غير المتكلمين في القيام مثلا قمنا نحن وانتم وملوكا حالا من ضمير عاله
والمعنى تكرر تعبير المخاطبين للمتكلمين مع اشتراكهم في مرتبة الشرف اي نحن
شرفا كما انتم اشراف وذلك كما تقول نحن وانتم الصعا لبيك ومرتدو فلا وجه
للتعيير كما يانا مع تساوي اقدامنا في رفعة المنزلة وعلو الرتبة لكن حصل في
البيت تقديم وتاخير وكان الاولى بالحريري او الواجب عليه ان يقول انتم ونحن
ابقاء على الواو وما تستحقه من الدخول على المعطوف اذ تقديمه يفضي الى
زحزحتها عن محلها وادخالها على المعطوف عليه ولا نظير لذلك اصلا مع انه
لا ضرورة تدعو الى ذلك بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فقد سمع
في الشعر واما جعل اولا حالين لياي الصاحبين والثاني للاول فقد ذكره
المصنف في الباب الخامس في الجهة الخامسة حيث ترجم بقوله من الحال
ما يحتمل التعدد والتداخل ذكرها لا يتعلق من حروف الجر قال
قال ٭ لعل ابي المغوار منك قريب ٭ اقول تقدم انشاد هذا المصراع
والكلام عليه في فصل لعل من حرف اللام من الباب الاول قال واما جاءت
النيابة في المنفصل فلانه شرط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما
في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله ٭ ان لا يجاورنا الاك ديار ٭
اقول هذا عجز بيت صدره ٭ وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ٭ والشروط
الثلاثة متوفرة في البيت اما انفصال المنوب عنه والتوافق في الاعراب
فلان الاصل الا اياك ضرورة انه مستثنى مقدم وان الكاف هنا ضمير
نصب واما كونه في الضرورة فواضح قال وعليه خرج ابو الفتح قوله ٭ نحن
بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف اقول شاهدت في كراسة

نخط المصنف من هذا الكتاب في هذا المحل لفظ السدف ونصه مضبوطا بعلم السين وفتح الدال وهو جمع سدفة وهي في لغة نجد الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء قال الجوهري وهو من الاضداد ثم قال والسدفة ايضا الصبح واقباله ذكره الفرا وانشد لسعد الغنوي • حتي تغرس الودي البيت • اشار الودي صغار الفسيل وهي صغار الفسيل وهي صغار النخل الواحدة ودية **قال** السادس حرف الاستثنا وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن كتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معني التعدية الذي هو ايصال معني الفعل الي الاسم ولو صح ان يقال انهن متعلقة لصح ذلك في الا **اقول** قد مضي رد هذا الكلام مبينا في الكلام علي خلا في حرف الخا المعجمة من الباب الاول فراجعه احدهما ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا **قال** هذا يتدرج في قولهم انه متي وقع تقدم الخبر خيف التباس المبتدا بالفاعل وجب تاخيره نحو زيد قام **قال** والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين **اقول** ووجهه ما قدمناه عنهم من ان الالباس محذور لتعلق عندهم بفعل هو لتقوله قام زيد فيتعين ان تكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدا **قال** والمذهب المختار الثاني بدليلين احدهما امتناع تقدم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع **اقول** قد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقدم الحال علي العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا اضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف **قال** والثاني قوله • فان فوادي عندك الدهر اجمع • فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله **اقول** وقد يجاب عن هذا ايضا بانا لا نسلم ان اجمع توكيد للضمير المستتر في الظرف بل هو توكيد للاسم الظاهر وهو فوادي

حكم المرفوع بعدهما

وجهها ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا [illegible] **الاول**

فان قلت

فان قلت بم عند ان التاكيد مرفوع والموكد منصوب **قلت** هو في محل رفع بالابتدا واما قول المصنف ان الطالب للمحل قد زال يعني ان الابتدا ذهب بوجود الناسخ فمبني علي اشتراط المحرز اي الطالب للمحل كما ذكره في اقسام العطف من الباب الرابع وهي مسيلة خلاف والكوفيون قاطبة وبعض البصريين علي عدم الاشتراط ولذلك اجازوا الرفع بالعطف علي المحل في نحو ان زيدا قائم وعمرو بل نقل ابن مالك في التسهيل الاجماع علي جواز الرفع بالعطف علي المحل في مثل هذه الصورة فان قلت ذا في العطف والكلام في التاكيد **قلت** قد ذهب الجرمي والزجاج الي ان حكمه حكم عطف النسق مطلقا اي سوا كان الاعراب ظاهرا او غير ظاهر وذهب اليه الفرا ايضا لكن بشرط خفا الاعراب و فوادي من هذا القبيل فيكون الثلاثة متفقين علي جواز تاكيده باعتبار المحل كما في النسق قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق فان قلت كان مقتضي نظم الكلام ان يقول وثانيهما قوله عطفا علي قوله احدهما كذا فما باله عدل الي ما ذكر **قلت** هو من قبيل العطف علي المعني اذ قوله احدهما امتناع تقدم الحال في كذا في معني التعليل اي لامتناع كذا ولقوله **قال** ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان **اقول** قد يمنع فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف الموكد وبقا التاكيد ووافقهما علي ذلك جماعة كما نص عليه المصنف في الباب الخامس حيث تعرض الي شروط الحذف في الخاتمة التي عقدها لذلك ذكره في الثالث من الشروط **قال** وانه لم يعتمد الظرف والمجرور نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتدا والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد

عندهم ليس بشرط اقول حكى صاحب الضوء عن سيبويه انه يفصل في
الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان كان حدثا
فارتفاعه عنده بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة
الخروج ولما مكان الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض اذا
التقدير ومن اياته رؤيتك وقوله ومن اياته ان تقوم السما والارض اذا التقدير
قيام السما قال وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فا
رتفاع هذه الاسما عنده بالابتدا وهو الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم اقف
على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله
فارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتدا ومن ذهب
الى ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتدا بل جوز الوجهين
قال تحتمل قول المتنبي بذكر دار المحبوب ظلت بها تنطوي على كبد نضيجة
فوق خلبها يدها اقول اشار المصنف بقوله بذكر دار المحبوب الى بيان
معاد الضمير من قوله بها والنا ظرفيه اي ظلت في دار المحبوب واصل ظلت
بلامين اولاهما مكسورة فحذفت هذه الاولى فصار ظلت وهذه لغة سليم
ويجوز عندهم فتح الظا وكسرها وغير بني سليم لغتهم انهم يجوزون حذف عين الفعل
المضاعف المتصل بتا الضمير نحو ظلت قياما ونونه نحو النسا ظلن متبرجات
بحموله حركتها على الفا وجوبا ان سكنت نحو احسست بكذا اي احسست به
وجوازا ان تحركت بغير الفتح نحو ظلت في ظللت فلك عندهم كسر الظا وفتحها
واما اذا كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تكون الفا بعد التخفيف بحذف
العين الا مفتوحة نحو همت والنضيجة من نضج اللحم وهو نار ال طبخه
والمراد هنا شدة الحرارة والخلب بكسر الخا المعجمة واسكان اللام وبالبا الموحدة

فسره

فسره المصنف في المتن بزيادة الكبد وحجاب القلب او ما بين الكبد والقلب
وفي القاموس والخلب بالكسر لحمة رقيقة تصل بين الاضلاع او الكبد و
زيادتها او حجابها وشي ابيض رقيق لازق بها ولا يصلح في البيت تفسير الخلب
بالكبد لما يلزم من اضافة الشي الى نفسه قال واضاف اليها الكبد للملابسة
بينهما بانهما في الشخص اقول والاحسن ان تفسر الملابسة هنا بين الخلب والكبد
بانها فيه فرض وضعها على خلبها الكبد قال ولا خلاف في تعيين الابتدا في نحو
في داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة اقول ينبغي ان يجري
فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز نحو ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت
الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث قال
واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدا لا فاعلا اقول لانه
اذا كان مبتدا كان مقدما بحسب الرتبة وعود الضمير عليها هو لذلك
جايز بخلاف ما اذا كان فاعلا فانه يكون مؤخرا لفظا ورتبة فيمتنع عود
الضمير عليه ونقل المصنف الجواز في هذه المسئلة على الوجه المذكور
عن البصريين واما صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال ويجوز
في داره زيد اجماعا وكذا في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند عند
الاخفش فظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول
عنهم الاجازة كالاخفش على نحو ما ذكره المصنف وقد علم من هذا ان الاخفش
وان قال بجواز الابتدائية والفاعلية في المرفوع بالظرف غير المعتمد لا
يقول بها في كل صورة الا تراه اوجب هنا الابتدائية لقيام المانع من الفا عليه
وهو عود الضمير على المؤخر لفظا ورتبة قال لقولهم بيتا كانه ذرح الميت
وقوله بسعى انه هلك الفتى او نجا انه اقول بعضها ان السماع شاهد

للبس بين بجواز ذلك التركيب نثرا ونظما ودرج المتنبي طيه وتلفيفه
براد مهملة مفتوحة فراسا كنية جحيم والمسعاة المكرمة وفي الصحاح هي
واحدة المساعي في الكلام والجود وفي القاموس غلط الجوهري فقال بدل
في الكرم في الكلام فان قلت الكرم انما يستقيم في العرف كونه سببا للنجاة
لا للهلاك لما وجه الواقع في البيت قلت لان الانسان قد يترك المسعاة
فيهلك وقد يفعلها فينجو فهلاكه ونجاته بسبب المسعاة تركا وفعلا
قال ويجوز الفاعلية في لغة قليلة اقول حكاها يونس عن ناس من
العرب ونقلها سيبويه في الكتاب فيقول بعضهم مررت برجل اكرم منه
ابوه باتباع اكرم لرجل ورفع ابوه على انه فاعل اكرم وكانهم اجازوا ذلك
لانه بمعنى مررت برجل زائد في الكرم ابوه قال ومنه المثل قوله لخير
نحن عند الناس منكم اقول هذا صدر بيت عجزه اذا الداعي المثوب قال
يالا وقد مر انشاد هذا البيت بتمامه والكلام عليه في حرف اللام من
الباب الاول قال لان قوله نحن ان قدرناه علا لزم اعمال الوصف غير معتمد
ولم يثبت اقول يعني لم يثبت سماع دليل يقتضي جواز ذلك وما استند اليه
المجوزون من قوله لنا عن قال خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي
اذا الطير مرت ليس بقاطع لجواز كون خبير خبرا مقدما بناء على انه فعيل لا
يستعمل للواحد وغيره نحو والملائكة بعد ذلك ظهير قال وعمل افعل في
الظاهر في غير مسألة الكحل اقول اراد بالظاهر الكلمة التي تسمع التلفظ
بها فيدخل فيه نحن واشباهه من الضمائر المنفصلة كما دخل فيه زيد ونحوه
والا فالظاهر في العرف الشائع قسيم المضمر واراد بمسألة الكحل ما اذا سبق
اسم التفضيل نفي وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما

رايت رجلا

رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانه حينئذ يرفع الظاهر
لانه حل محل الفعل الا ترى انه يجوز ان يقال في معنى التركيب المذكور ما
رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد والكلام في المسألة
طويل وقد افردت بالتصنيف ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف قال
احدها ان تقعا صفة نحو او كصيب من السماء اقول هذا من قبيل الظرف
المستقر واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر ولغو
فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة
ونحو افي الله شك وخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار واما قولنا
واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف دائما على
المختار وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا
سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو زيد راكب على الفرس
فان قلت وقع للزمخشري في اول تفسير سورة الانبياء ان نادوا ونحوه مما
اورده سيبويه في باب ما يثنى من المستقر توكيدا عليك زيد حريص
عليك وفيك زيد راغب فيك فسمى الظرف مستقرا مع ان متعلقه خاص
قلت قد اعتذر عنه بانه تجوز في الاطلاق والا فالظرف المذكور انما هو
عند اهل العرف النحوي لغو فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا
بفتح القاف والثاني لغوا او ملغى قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف
انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار
الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا لكثرة دوره
بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شيء من
متعلقه سمي لغوا وملغى كانه الغي ولم يعتبر اعتبار الاول وقال الشمني

مستقر الا انه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه اخذه
من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي قال سيبويه
تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن وسمي ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف
عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله فقولك كان في الدار
زيدا اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف والجار
يفاد الحصول للمحصول عليه هذا كلامه واقول لا يخفى ان اعتبار المناسبة التي
ذكرها اولا في التسمية وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا اولى من اعتبار
ما ذكره الرضي والبهني اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله
باستقر على الخصوص بل يجوز ان تقدر حصل وثبت ونحو ذلك مما يدل
على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف
اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد يصدق عليه انه
مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وفي المسجد الصلوة وان لم
يكن متعلقه لفظ استقر والمناسبة الاولى سالمة من هذا كله فان قلت
اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل نسميه مستقرا او لغوا
قلنا ان قدر راكب ابتداء بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان قدر مستقر
ولا واريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب وفي
حاشية الكشاف لمولانا سعد الدين التفتازاني اشارة الى ذلك قال
وربما ظهر في الضرورة كقوله ؎ لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت
لدى بحبوحة الهون كائن اقول هذا البيت صدر عجزه والهون بالضم
الهوان والذل وبحبوحة الشي وسطه قال جرير قومي تميم هم القوم الذين هم
ينفون تغلب عن بحبوحة الدار اي وسطها وباء مهموز منازلها ولنا يلاه تبو

لانسلم

لا نسلم تعلقه بكائن بل بمحذوف وهو خبر كائن الذي هو اسم فاعل من كان
الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن لكن المراد به كون خاص وهو الثبوت
وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت المراد به ما قلناه وحينئذ
فلا شاهد في البيت وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست
قال المعرس اسم فاعل من قولك اعرس الرجل اتخذ عرسا او بنى باهله
والرفاء على زنة الكتاب هو الالتيام والاتفاق وهمزته اصلية اقول وبالوجهين
قرئ في الاية قال يريد بالاية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين
اعد لهم عذابا اليما ونعني بالوجهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصبه
وفيه قراءة شاذة ونصبه وهي قراءة السبعة اقول وهل الاولى بتقدير
المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة
وتفويت المفسر فيه نظر قال يعني انه محل تردد فيه النظر لاشتمال
كل من التقديرين على تحصيل مناسبة المفسر الوارد بصيغة الماضي والتقدير
الاخر يحصل المناسبة بين المفسر وتفسيره ويفوت مناسبة المفسر الوارد
بصيغة الماضي والتقدير الاخر يحصل المناسبة بين المفسر وتفسيره ويفوت
اخرى فان تقدير المضارع يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين
بالمضارعة ويفوت مناسبة المفسر الوارد بصيغة الماضي والتقدير بالاخر
يحصل المناسبة بين المفسر وتفسيره ويفوت مناسبة الجملتين المتعاطفتين
حيث وقعت اولاهما مضارعة الفعل والثانية ماضية ولا شك انه محل
تردد كما نرى قال لان الضمير لا يؤكد الظاهر ولان الظاهر اقوى اقول
ذكر هذه المسئلة ابن هشام في الباب الرابع في اواخر شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا
فقال هناك ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي وبالثاني النوع

الخامس من الجهة السادسة من الباب الخامس حيث ذكر انهم يشترطون الاغنا في بعض المعمولات عن الاظهار في بعض قال ومن الثاني توكيد الاسم المظهر وجعل من الوهم فيه قول ابي البقا في ان شانيك هو الابتر انه يجوز كون هو توكيدا و لي معه بحث اذكره في ذلك المحل ان شا الله تعالى **اقول** لان العرب لا تبدل المضمر من مظهر لا يقولون قام زيد هو ولما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس **قال** تبع المصنف في ذلك ابن مالك فقد قال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وسياتي في الباب الرابع في ترجمة ما افترق فيه عطف البيان والبدل ذكر هذه المسلة ايضا وقد صرح ابن عصفور في قراة من قرا وللظالمين اعد لهم بان اللام الاولى متعلقة باعد وان لهم بدل من للظالمين وهو عين ما منعه المصنف والخلاف في المسلة ماثور **هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف قال** ابن يعيش والمانع من ذلك في الصلة انه يقال ان نحو جا الذي في الدار تقديره مستقر على انه خبر لمحذوف وعلى قراة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا **اقول** ينبغي ان يجعل المنع بان شرط الحذف من الصلة ان لا يكون الباقي صالحا للوصل به وهو متخلف في قولك جا الذي في الدار ونحوه انك اذا جعلت الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف كنت قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به اذ الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خير من التعليل بقلة ذلك واطراد هذا **قال** وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفا تجوز في نحو رجل ياتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم **اقول** السبب في ذلك ان الفا انما تدخل على الخبر في نحو ذلك تشبيها له بجواب الشرط من حيث كانت صفة المبتدا في نحو رجل ياتيني او صلته في نحو الذي ياتيني بمثابة الشرط والمبتدا

منزلة

منزلة اسم الشرط فوجب كون الصفة جملة عند وجود الفا ليحصل الشبه بالشرط ضرورة انها عند الافراد ينتفي شبهها به اذ الشرط لا يكون مفردا ومن هنا نتوجه سوال قوي اورده شيخ الاسلام قاضي القضاة تقي الدين السبكي تغمده الله برحمته في اية الظهار وهي قوله تعالى والذين يظاهرون من نسايهم الاية وتقريره يتوقف على اعرابها فنقول الذين مبتدا وخبره تحرير رقبة اي فكفارتهم تحرير رقبة وجاز حذف ذلك لدلالة الكلام عليه وجاز دخول الفا في الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط وتضمن الخبر معنى الجزا فاذا اريد التنصيص على ان الخبر مستحق بالصلة دخلت حتما للدلالة على ذلك واذا لم تدخل احتمل ان يكون مستحقا به وبغيره كما لو قيل الذين يظاهرون عليهم تحرير رقبة وان كنا نقول ان ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية ولكن ليس بنص ودخول الفا نص وهذا الموضع من المواضع المتفق على جواز دخول الفا فيها لعموم الموصول فلو اريد بالموصول خاص بحيث لا يكون فيه عموم فالصحيح عدم جواز دخول الفا وكذلك لو وصل بماض لم يجز دخول الفا على الصحيح اذا عرفت هذا فالاية على ذلك لا تشمل الا من وجد منه الظهار بعد نزولها لان معنى الشرط مستقبل فلا يدخل فيه الماضي والنبي صلى الله عليه وسلم قد اوجب الكفارة على اوس بن الصامت وذلك لا شك فيه من جهة ما عرف من كونه هو السبب الا ان هذا الاشكال يعتريه من جهة عدم شمول اللفظ له على ما تقرر من تاثير دخول الفا ومن جهة اخرى وهي ان الحكم انما ثبت من حين نزول الاية واوس ظاهر قبل نزولها فكيف ينعطف حكمها على ما سبق لا سيما اذا كان الحكم اية طلاق كما ورد انه صلى الله عليه وسلم قال لها **قال** لا قد حرمت عليه فكيف يرتفع حكم الطلاق بعد وقوعه

وهذا الاشكال وارد في اية اللعان من الجهتين كما هو وارد هنا وواردي اية
السرقة واية حد الزنا ونحوهما من الجهة الثانية لاثبات احكامها لمن صدر
منه السبب المتقدم على نزولها وان لم نجعل الفا فيها داخله في خبر المبتدا هذا
تقريرالسوال الذي اورده الشيخ تقي الدين السبكي على ما حكاه ولده القاضي
تاج الدين في شرح منهاج البيضاوي فتامله **اقول** فاما قوله. كل امر مساعد
ومداره منوط بحكمة المتعالي **قال** المدالي المقرب والمنوط المعلق من
قولك نطت الشي انوطه نوطا اذا علقته والمراد بالحكمة هو العدل وهو
من جملة معانيها لغة كما صرح به في القاموس يريد ان كل امر مساعد من شي
اومقرب منه معلق بعدل الباري سبحانه وتعالى لاينفع الا بارادته **اقول**
فالوا ولان تقليل المقدر اولى **قال** وجهه انهم سمعوا قولهم بتقدير الظرف بجملة
فظنوا ان المحذوف الذي يقدر هو الفعل وفاعله وذلك جملة واما هولاء **فانما**
يقدرون اسم فاعل بدون ضمير اذ هو مستتر في الظرف فلذلك قالوا تقليل
المقدر اولى ونزعم المصنف بما قاله منا انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف والمحذوف
فعل او وصف وكلاهما مفرد وهو كلام حق فان قلت فما وجه قول من قال يقدر
بجملة قلنا اطلق الجملة على جزءها وهو الفعل المحذوف مجازا **اقول** والحق عندي
انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى **قال** يعني ان القايلين بانه
يترجح تقدير الاسم لم يفرقوا بين باب وباب اخر بل اطلقوا القول اطلاقا يقتضي
ان الاسم راجح التقدير في كل موضع من غير تفصيل وكذا القايلون بان الفعل
راجح التقدير اطلقوا ايضا ولم يفصلوا وكلا القولين عند المصنف غير صواب
والحق عنده التفصيل بين الابواب فيقدر في كل باب ما يليق به من اسم او فعل
على حسب ما نذكره بعد هذا **كيفية تقديره باعتبار المعنى قال**

وليس المانعان

وليس المانعان مع كل متعد بالحرف وكل سببي ليكون المانعان موزعين على المتعد
بالحرف والسببي اي ليس المانع الصناعي مع كل متعد بالحرف وليس المانع المعنوي مع
كل سببي ووجوده لاكما منع المصنف مقتض لتصور المانعين معا في بعض صور
ما تعدي بالحرف في بعض صور السببي ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يمكن تصوركما
في المتعدي بالحرف نحو زيدا مررت باخيه فان المانع الصناعي قايم وهو عدم
الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد
فتامله **قال** واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كاين
او مستقر **اقول** ذكر فيما تقدم ان المواضع التي يجب فيها تعلق الظرف
والجار والمجرور بمحذوف ثمانية فذكر منها هنا القسم بغير الباء وباب الاشتغال
والمثل فالبواقي خمسة الصفة والحال والصلة والخبر وحيث يرتفعان
الاسم الظاهر قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى
فمن كان منكم مريضا او على سفر ومما ينبه له انه اذا قيل في الظرف المستقر كان
او كاين فهو من التامة، حتى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا
الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل
التقديرات **اقول** واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح في الازمنة
كلها وان كانت حقيقته الحال **اقول** كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال
الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت فان قلت فماذا الصنع
عند جهل المعنى قلت لا يقدر حينيذ على تقدير شي معين بل يرد الامر
ويقال ان اريد الماضي قدر كذا وان اريد الحال قدر كذا وان اريد للمستقبل
قدر كذا فيخرج حينيذ عن العهدة **قال** اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضافين
اي قبل الحركة من قبل الحرف وفيه تكلف تقدير الثلاثة الكون والمضافان

بل يقدر برحمته لان كلا من المصدرين لا بدله من فاعل **قوله** ومن هنا صح
لبعضهم ادعا ان اية الكرسي اشتملت علي سبعة عشر اسما لله تعالي وذلك ان
احدي الشيخ ناصر الدين ابن المنير رحمه الله برحمته حكي في الانتصاف ان جده
كان يقول اشتملت اية الكرسي علي سبعة عشر اسما من اسما الله عز وجل
ظاهرا في بعضها ومستكنا في البعض والسابع عشر خفي وهي الله وهو الحي والقيوم
وضمير تاخذه وضمير له وضمير عنده وضمير باذنه وضمير يعلم وضمير علمه وضمير
شا وضمير كرسيه وضمير يوده والثلاثة المجتمعة في قوله وهو العلي العظيم
والسابع عشر الضمير الذي هو فاعل المصدر من قوله حفظهما فانه مضاف
الي المفعول وفاعله محذوف والتقدير ان يحفظهما قال وكان الشيخ ابو عبد الله
بن ابي الفضل المرسي قد رام الزيادة لما اخبرته عن الجد فقال يمكن ان يعد ما
في الاية من الاسما المشتقة كل واحد باثنين لتحمله ضميرا ضرورة كونه
مشتقا فهو باعتبار الظهور اسم ويحمل ضميرا اخر فيعد بها احدي وعشرين
اسما فقلت له الاسم المشتق لا يحمل الضمير بعد صيرورته علما علي الاصح
وهذه المشتقات اسما الله تعالي مثلا لو سلمنا تحملها الضمير فالمشتق انما يقع
علي موصوفه باعتبار تحمله الضمير فاذا قلت زيد كريم فانما وقع كريم علي
زيد لتحمله ضميره ولو جردته عنه لوقع علي كل موصوف بالكرم من الناس فلا
يختص بزيد الا بالضمير فلا يجعل له حكم الانفراد عن الضمير مع الحكم برجوعه الي
معينا البتة فرضي الشيخ عن هذا البحث وصوبه **قال** وانما حسن الحذف
ان يعلم عند موضع يقدر بحو واسأل القرية **اقول** موضع التقدير هو
ما بين سل والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية
وليس هو موضع المحذوف فالعقل المتاخرين ولكن لك ان تقول يحتمل ان الله خلق

في القرية

في القرية فدل الكلام ويكون ذلك معجزة لذلك النبي ويبقي اللفظ علي
حقيقته لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول هذا معارض بان الاصل
عدم المجاز علي ان هذا كله مفرع علي ان القرية اسم للابنية المجتمعة اما ان قلنا
بانها مشتركة بينها وبين الناس المجتمعين لها باشتراك لفظي او معنوي فالاستدلال
ساقط بالكلية ثم الذي يدل علي ان القرية حقيقة في الناس المجتمعين ايضا
قوله تعالي وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وكاين من قرية امليت لها وهي ظالمة
وكم من قرية بطرت معيشتها قالوا لان القرية مشتقة من القرو وهو الجمع ومنه
قريت الما في الحوض اي جمعته قلت الماد تان مختلفتان فلا ياتي القول
باشتقاق احداهما من الاخري لكن قال ابن سيدة في المحكم يقال قريت الكتاب
لغة في قرات عن ابي زيد وحكي ثعلب صحيفة مقرية ويقال قري الما في الحوض
قريا جمعه وامرت الناقة اجتمع الما في رحمها فيهذا يصح الاشتقاق والقول
بان المراد سوال اهل القرية هو المرضي وقد نص عليه الامام الشافعي رضي الله عنه
في الرسالة ونقله عن اهل العلم باللسان فقال قال الله جل ثناوه وهو
يحكي قول اخوة يوسف لابيهم وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين
واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها وانا لصادقون فهذه الاية
في معني الايات قبلها لا يختلف اهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون اباهم بمسألة
اهل القرية واهل العير لان القرية والعير لا ينبيان عن صدقهم انتهي **قال**
وقال ابن مالك في قوله تعالي قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار **اقول** لم يمتنع تعلقه بالاستقرار مطلقا
بل يجوز علي وجه وسنبين ذلك بنقل كلامه علي ما هو عليه قال في شرح التسهيل
زعم الزمخشري ان الاستثناء في قوله تعالي لا من يعلم في السموات والارض الغيب الا الله

استثناء منقطع جاء على لغة بني تميم لان الله تعالى وان صح الاخبار عنه بانه في
السموات والارض فانما ذلك على المجاز لانه مقدس عن الكون في مكان بخلاف غيره
فانه اذا اخبر عنه بانه في السموات والارض فانه كائن بهما حقيقة ولا يصح حمل
اللفظ في حالة واحدة على الحقيقة والمجاز والصحيح عندي ان الاستثناء في الاية
متصل و في متعلقة بغير استقر من الافعال المنسوبة على الحقيقة الى الله تعالى
والى المخلوقين كذكر ويذكر فكانه قيل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب
الا الله ويجوز تعلق في بما استقر مسندا الى مضاف حذف واقيم المضاف اليه
مقامه اي لا يعلم من استقر ذكره في السموات والارض الغيب الا الله ثم حذف الفعل
والمضاف واستتر الضمير لكونه مرفوعا هذا على تسليم امتناع ارادة الحقيقة
والمجاز في حالة واحدة وليس عندي ممتنعا لقولهم القلم احد اللسانين والخال
احد الابوين ولقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي ويكون
من في السموات والارض في موضع نصب والغيب بدل اشتمال له والفعل مفرغ
لما بعد الا اي لا يعلم غيب من في السموات والارض الا الله الى هنا كلامه وقد ابت
اشتمال له على تجويز تعلق الظرف باستقر لكن على وجه انه مسند الى مضاف
محذوف والاحتمال الذي ذكره اخيرا هو الوجه الاخر الذي ذكره المصنف في اخر كلامه
غير منسوب الى احد ويحتمل ان يكون من تتمة كلام ابن مالك الذي نقله بالمعنى
قال واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما
زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع اقول ولكننا نعتذر عنه
بقوله فان قلت ما الداعي الى اختيار المذهب التميمي على المذهب الحجازي
قلت دعت اليه نكتة سرية حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد
قوله ليس بها انيس ليئول المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات والارض فهم

يعلمون

يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله
منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس بتا للقول بخلوها
عن الانيس الى هنا ما في الكشاف قال صاحب التقريب وفي الكلام تعقيد يخل
ببيان امرين احدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني موازنة الاية
بالبيت اما الاول فتلخيصه ان كان الله فيهما وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم
الغيب اي استحالته كاستحالته واما الثاني فلتوقفهما على تقدير شرطية
مثل ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وجعله
من جنس الاول وعلى سبيل الفرض والتقدير لتصح تلك الشرطية واما على الحجاز
فنصبه على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد الا غير مخرج فليس فيه
انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود ولله الحمد
تعيين موضع التقدير قال فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف
هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا اقول انما كان اصل المبتدا ان يتقدم
لان المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون
ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا
في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي
اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ
والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لاحتياج ج
الفعل الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص
بالكامل وقصدوا ايضا الابانة من اول الامر بانها فعلية فلو قدم الفاعل
لم يتعين الفعلية من اول الامر اذ يمكن صيرورته كلاما باسم اخر واعلم ان المصنف
رجع عما جزم به هنا من الترجيح فقال في الباب الخامس عند خوضه في ذكر الحذف
في الترجمة التي نصها بيان مكان المقدر وكما قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق

الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن
المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديمه مقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل
في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب
التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا كذا قاله في ذلك المحل فان
قلت هذا الذي دعا المصنف الى الرجوع عن الجزم بالترجيح الى القول بالتعارض
ليس بداع قوي لان هذا المعمول مستحق للتاخر عن المبتدا ففي تقديره عامله
مقدما تكثير من مخالفة الاصل قلت الظاهر ان لا مزية لتقديمه على تاخيره
باعتبار تقليل مخالفة الاصل وتكثيرها وذلك لان هذا العامل اذا قدر مقدما
لزم مخالفة الاصل من وجهين احدهما تقدم الخبر على المبتدا والثاني تقدم معمول
الخبر على المبتدا ايضا واذا قدر موخرا لزم مخالفة الاصل من وجهين ايضا احدهما
تقدم معمول الخبر على المبتدا والثاني تقدم المعمول على عامله فحصل التعارض
والله اعلم **الباب الرابع من الكتاب قال** وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا
وخبرا مطلقا **اقول** هذه مسالة ابن السيد وابن باجة نقلها ابو حيان
عنهما وهي مسطورة في اجوبة المسايل لابن السيد قال فيها كان مبتدا الامران
هذا الرجل المذكور قال لي ان قوما من نحويي سرقسطة اختلفوا في قول
كثير * وانت التي حببت كل قصيرة * الي وما تدري بذاك القصاير *
عنيت قصيرات الحجال ولم ارد * قصار الخطا شر النساء البحاتر * فقال بعضهم
البحاتر مبتدا وشر النسا خبره وقال بعضهم يجوز ان يكون شر النسا المبتدا والبحاتر
خبره وانكرت انا هذا القول فقلت له الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله
النحوي الاخر جايز فانكر وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الالفاظ
المنطقية التي يستعملها اهل البرهان فقلت له انت تريد ان تدخل صناعة
المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات

لا يستعملها اهل المنطق وقال اهل الفلسفة يجب ان تحمل كل صنعة على
القوانين المتعارفة بين اهلها وكانوا يرون ان ادخال بعض الصناعات في بعض
انما يكون من جهل المتكلم او عن قصد منه للمغالطة والاستراحة بالانتقال
من صناعة الى اخرى اذا ضاقت عليه طرق الكلام ثم اخذ في تقرير ما يدل
ويرجحه بالاحاجة بنا الى التطويل بايراده **قال** وقيل المشتق خبر وان
تقدم نحو القايم زيد **اقول** هذا راي الامام الرازي وتوجيهه ان معنى
المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه والصفة
هي المنسوب فسوا قلنا زيد القايم او القايم زيد يكون زيد مبتدا والقايم خبر
واعترضه صاحب التلخيص بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم
يعني ان الصفة تجعل دالا على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر
ومسندا وفي شرح التلخيص للشيخ بها الدين السبكي وقد يقال ان الدال على
الوصف انما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيه موصول بمعنى الذي
فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد وكذلك يقع المنطلق وغيره من الموصو
موصوفا مباشرا للعوامل غير محتاج الى اجرايه على موصوف قبله فينبغي النظر فيما
اذا قلنا المنطلق زيد فهل نقول المبتدا الالف واللام خاصة لما ان الذي
هو المبتدا دون صلته او نقول المبتدا الالف واللام وما اتصل به فيه
نظر وقد يقال لعله في الذي لا ان اتصال الالف واللام بصلتها اشد
هذا كلامه وفيه بحث   ويتجه عندي جواز الوجهين عملا بالدليلين
بريد فيما اذا كان المبتدا والخبر مختلفين تعريفا وتنكيرا ولكن
للنكرة مسوغ نحو حسبنا الله والخاه الامرين عنده اعمالا للدليلين
المذكورين منافيا لما قدمه من التحقيق الذي قرره اولا وذلك لانه لا ناحد

لان

هذين الدليلين هو شبه المرفوعين في المثال المذكور ونحوه ثم فتبين
تأخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتض للحكم بابتدائية الاخص جزما
على مقتضى تحقيقه المتقدم وانما ذكر هذا توجيها للحكم بابتدائية غير
الاخص فيما هذا الذي قاله **ما يعرف به الاسم من الخبر قال**
احدها ان يكونا معرفتين الى اخره **اقول** هذه طريقة لمتاخرين
وثم طريقة اخرى لم يذكرها المصنف هنا ولكن اشار اليها فيما تقدم
وهي انك بالخيار في جعل ايهما شئت الاسم والاخر الخبر ذهب الى ذلك الشلوبين
وابن عصفور وغيرهما قالوا وهو ظاهر كلام سيبويه قال ابن خروف
وعلى هذا كلام العرب لان الفائدة حاصلة على كل حال **قال** واعلم انهم حملوا
ان وان المقدرتين بمصدر معرف حكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك
اقول هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم
من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك
من ان وان وصلتهما المعرف بالاضافة سواء اضيف الى ضمير او غيره بحكم الضمير
مما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله احد فيما علمت
ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر
وقد وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال
واحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه
بان وان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر
منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن على
ان تجعل الصفة للمصدر المقدر اي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتامله
قال الثالث ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا تعكس

الا في الضرورة

الا في الضرورة **اقول** اطلق المصنف ولم يفصل في النكرة بين ان يكون لها
مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فالاحسن ان تجعلها الخبر نحو كان
عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم
يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة كما ذكر المصنف ولم يخص ابن
مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى
اسم ان وخبرها وشرط في ذلك ان لا تكون النكرة متمحضة للوصفية فلا يجوز
عنده كان قائم زيدا بخلاف كان قرشي زيدا هكذا نقل عنه واستدل بالابيات
الواردة في ذلك لا ضرورة فيها الى ارتكاب نصب المعرفة بناء على ما اختاره في تفسير
الضرورة من انها ما لا مندوحة للشاعر عن ارتكابه وقد تقدم البحث فيه
في الباب الاول في فصل الى من حرف الالف **قال** كقوله ولا يك موقف
منك الوداعا **اقول** هذا عجز بيت للقطامي صدره قفي قبل التفرق
يا ضباعا وبعد هذا البيت ففي داري اسيرك ان قومي وقومك لا
ارى لهم اجتماعا ضباع مرخم من ضباعة وهي بنت زفر بن الحارث الكلابي
على ما قيل والوداع اسم للتوديع قال في القاموس وهو تخليف المسافر الناس
خافضين وهم يودعونه اذا سافر تفاؤلا بالدعة التي يصير اليها اذا قفل
اي يتركونه وسفره وداري لا بني واخفض جناحك قال في الصحاح وحدا راذ
الناس تمر ولا تمر وهي المداجاة والملاسة واسيرك محل الذي اسر تيه
بحسنك هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون اراد اسير ابيك فان اباها زفر بن
الحارث كان قد اسره ثم من عليه فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة
من الابل قال بعض شارحي ابيات المفصل يجوز ان تجعل كان تامة وموقف
فاعلها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر اي قفي انتو ولا يكن الوداع قلت

هذا غلط اذ لا يعمل المصدر بعد وصفه وهنا قد وصف بقوله قبل العمل والهذا وهم من قال في قول الحطيئة ازمعت يا سا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كاليا س ان من متعلقه بيا سا ذكره المصنف في النوع العاشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وجوز في بيت القطامي وجوها اخر منها ان يجعل الوداع منصوبا بفعل اي قفي الوداع ولا يجعل به ولا يجعل موقوف مثل وداعا لحذف هذا الدال على الوداع المتقدم في التقدير عليه ومنها ان يكون الوداع منصوبا بفعل مهمل كانه قال اتركي الوداع ومنها ان يكون مفعولا له وناصبه اما قفي او يك موقف ولا يخفى عليك اختلاف المعنى بحسب اختلاف الناصب **قال** وقوله يكون مزاجها عسل وما **اقول** هذا عجز بيت لحسان رضي الله عنه صدره كان سبيئة من راس بيت وقد انشد المصنف هذا البيت بتمامه في اول القاعدة العاشرة من الباب الثامن وهناك نتكلم عليه ان شا الله تعالى **قال المصنف** واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم **اقول** هذا ما نوبعنا قدمناه عنه وهو ان النكرة اذا كان لها مسوغ جاز جعلها الاسم وجعل المعرفة الخبر نحو كان رجل صالح زيدا

ما افترق فيه عطف البيان والبدل اعلم ان الكلام في الاحكام التي افترقا فيها مسبوق بالكلام على معرفة حقيقتهما فنقول اما البدل فهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة فخرج بالفصل الاول النعت وعطف البيان والتوكيد فانهن مكملات للمقصود بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم كجا زيد لا عمرو وما جا زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه واما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفي المجي والمقصود به انما هو الاول النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود به وذلك كالمعطوف بالواو نحو جا زيد وعمرو وما جا زيد ولا عمرو وقد علم خروج هذين

النوعين بما فهم من ان المراد بالمقصود بالحكم ما انحصر فيه القصد بالحكم بحيث لا يشاركه غيره النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جا زيد بل عمرو وما ولكن عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك للبدل واما عطف البيان فهو تابع يوضح متبوعه غير صفة فبقولنا يوضح متبوعه خرج التوكيد وعطف النسق والبدل اذ ليس شي منها يوضح المتبوع اما النسق فظاهر واما التوكيد فانما يفيد تحقيق حمل النسبة الى المؤكد او شموله لاجزائه ولا يعرض فيه الى ايضاح المؤكد واما البدل فان المبدل منه في حكم المطروح المعدوم فلم يتصف البدل بايضاحه فلم يبق الا الصفة فخرجت بقولنا غير صفة والمراد بذلك انه لا يدل على معنى في متبوعه بل يوضح باعتبار الدلالة على الذات قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحا عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعا كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى بخلاف الظاهر ثم اخذ في ذكر الفرق بينهما في الاتيان بهما معا واطنب في ذكره على عادته **قال** واما اجازة الزمخشري في اعبدوا الله ان يكون بيانا للها من قوله تعالى الا ما امرتني به فقد مضى ردّه **اقول** مضى في الباب الاول في فصل ان المفتوحة الساكنة النون من حرف

الا الى حيث تكلم على ان المعترض والذي رده به هناك هو ان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ومعنى الجحد معه في ذلك المحل فراجعه **قال** وانما امتنع الزمخشري من نحو يجوز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخل بعايد الموصول وقد مضى رده **اقول** مضى في ذلك المحل حيث قال والعايد موجود حسا فلا مانع وذكرت هناك انا نقدم من هذا الرد معارضته بما نص عليه في المفصل من جواز مثل زيد رايت غلامه رجلا صالحا على ان يكون رجلا صالحا بدلا من غلامه وهو نظير ما نحن فيه هنا فان قلت في كلام المصنف اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك معمول لتوهما وقد وصف بقوله منه قلت لا نسلم انه معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار محذوف اي توهما منه منه بان ذلك او في ان ذلك فلا اشكال **قال** واما قول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف على ايات بينات فسهو **اقول** كرر المصنف الرد المذكور في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس فقال هناك ومن ذلك قول الزمخشري في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله عطف بيان على واحدة وفي مقام ابرهيم عطف على ايات بينات مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا ثم اعتذر عنه بقوله وقد يكون عبر البدل بعطف البيان لتاخيهما ويؤيده قوله في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقونه انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا معه وهذا امام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة الى هنا كلامه هناك **قال** وقال لقد اذهلتني ام عمرو بكلمة

انصب

انصب يوم البين ام لست نصبر **اقول** لا ينبغي ان يعد هذا مما هو بصدد لان جملة البدل هنا مراد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد اي لقد اذهلتني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل هنا حرف الجر وهو لا يدخل على اسم او ما هو في تاويله فلو لم يكن الجملة هنا كالاسم المفرد لامتنع دخول الجار لانه لا يعلق عن العمل واطلق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بها نحو قولنا كلمة الشهادة حق ومعنى اذهلتني شغلتني عن النظر في احوالي بما القته الي من كلمة المشعرة بوقوع الفرقة وتشتت الشمل **قال** والرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا **اقول** صرح هنا بان الجملة الثانية تابعة للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظي او تقديري او محلي ولا اعراب هنا اصلا فما هذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل مع ان المقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون لشيء من اجزائه محل وقد سبق الكلام فيه وانشاده هذا المصراع في الباب الثاني في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب وقد رايت ما صرح به المصنف في هذا الموضع وغيره من وقوع البدل جملة مع ما صرح به في الباب الثاني في المسئلة التي ذكرها في اواخر الكلام على الجملة التفسيرية وهي ثالثة من الجمل التي لا محل لها حيث قال هناك ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد نبهت عليه في ذلك المحل ايضا **قال** وقول الحماسي رويدا بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى اذا ما غدت في المازق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم

يد الحدثان **اقول** يتصل بهذه الابيات قوله ٥ مقادم وصالون في الروع
خطوهم ٥ بكل رقيق الشفرتين يمان ٥ اذا استنجدوا لم يسالوا من دعاهم ٥
لاية حرب ام لاي مكان ٥ روبدا اسم فعل اي ارفقوا وبني شيبان مناديكو ترو
روبدا بالتنوين على انه تصغير ترخيم لارواد مصدرا رود اي رفق وبعضو عبيدكم
مفعول لمحذوف اي لقوا وهو على طريقة التهكم بعدا الي اليوم الذي يلي يومه وانما
دل بوعلي تقريب الامر لانه قال فلا تواخيلي قريبا على سفوان وهو اسم ماء على اميال
من البصرة وكسرها للضرورة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد ونبه بالوصف
المذكور على ان المراد بالخيل الفرسان على عادتهم في قولهم الخيل والرجل ولهذا قال
معززا قومهم فتعرفوا كيف صبرهم ويجوز ان يكون اراد بالخيل الدواب نفسها
ووصفهم بذلك لما رسن للقتال وتعودها ثم اخبر بعد ذلك عن اربابها والوغى الحرب
والمازق المضيق والمتداني المتقارب والظاهر ان على ماجنت لغو متعلق بالصبر
ويحتمل ان يكون مستقرا في محل نصب على الحال من المضاف اليه اي فتعرفوا كيف
صبروا مع تحامل الزمان عليهم وسوانائبه فيهم وجنت اثرت المكروه والحدثان
ما يكون من نوايب الدهر ومما يجدوا المقاديم جمع مقدام وهو الذي يبادر الي الدخول
في الامر الشديد غير خايف وفي البيت قلب اي وصالون بكل رقيق الشفرتين خطوهم
كما قال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها ٥ خطانا الي اعدائنا فنضارب ٥ **قال**
والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا الجمه كون الثاني
بيانا لما فيه من زيادة الفائدة **اقول** اذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول
فليس مما الكلام فيه فان الثاني من حيث وجود هذا المتصل به غير الاول من حيث
فقد ذلك المتصل وما اظن اولئك الجماعة يمنعون البدلية عند اتصال شي بالثاني
لم يتصل بالاول وفي احتجاجهم بان الشي لا يبين نفسه اشارة الي ذلك فتامله

قال

قال واذا كررته تكررحطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد ٥ **اقول**
وهذا كالاول فانه قد فرض ان الثاني قد انضم اليه ما لم يكن في الاول وهو تكرر
الخطاب ولعل الكلام في مثل ذلك وانما الكلام فيما اذا لم يكن الا مجرد تكرار الاول فقط
من غير زيادة تنضم اليه **قال** وعلى هذا تخرج قول النحويين في قول رؤبة
لقائل يا نصر نصر نصرا ٥ ثم قال بعد هذا بيسير وقيل لو قدرت احدهما توكيد
الفظا بغير تنوين كالموكد **اقول** الظاهر انه يقال لهم بغير الف ليعود الضمير
الي قوله احدهما ولو حذف قوله كالموكد لاستقام الانياد بضمير الاثنين
وقد تقدم الكلام على ذلك مشبعا وانشاد هذا البيت وما قبله في الباب
الثاني في الجملة المعترضة وهي الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب حيث
ذكر الموضع الرابع من مواضع الاعتراض وهو ما بين الجزئين اللذين اصلهما المبتدا
والخبر **قال** ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام
عمرو واخوها **اقول** ذكر المصنف هذه المسالة ثانيا في هذا الباب في روابط
الجملة بما هي خبر عنه حيث قال تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل
الربط **قال ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة اقول**
اما اسم الفاعل فهو الاسم المشتق من مصدر لشي قام به بمعني الحدوث فخرج اسم
المفعول والالة والمكان والزمان والصفة المشبهة وقولنا لشي قام به يشمل
انا العلم كزيد قايم وغيره نحو الفاعل مرتفع واما الصفة المشبهة فاسم اشتق
من مصدر لازم لشي قام به على معني الثبوت فخرج اسم المفعول والالة والمكان
والزمان واسم الفاعل من اللازم كقايم وقاعد فانه وان اشتق من لازم لمن قام
به لكن ليس على معني الثبوت اي الاستمرار على معني الحدوث كما مر قال الرضي والذي
اري ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة

للثبوت في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دلالة
له عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواكان في بعض الازمنة او جميع
الازمنة ولا دليل في اللفظ علي احد القيدين لانه حقيقة في القدر المشترك وهو
الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولي من بعض ولم يخصه
في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان فكان الظاهر ثبوته
في جميع الازمنة الي ان تقوم قرينة علي تخصيصه ببعضها نحو كان هذا حسنا فقبح
او سيصير حسنا وهو الان قبيح فحسن فظهور في الاستمرار اليس وضعا الي هنا
كلامه وفيه بحث **قال** وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل بالزمان الحاضر **اقول**
هذا عين ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي الصفة المشبهة انها
ابدا للماضي وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك قال ابو حيان
جمع بعض اصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافي بكونها للماضي ان الصفة
انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الي وقت الاخبار ولا يريد
ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين **قال**
وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجازية مردود باتفاقهم علي انه قوله من صديق
او اخي ثقة او عدو شاخط دار **اقول** من هولاء الجماعة صاحب المفصل
فانه قال الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة
بها في انها تذكر وتونث وتثني وتجمع والشاهد في البيت شاحط بشين معجمة
وحاء وطاء مهملتين اي بعيد فانه صفة مشبهة وهو مجاز للمضارع قال في التسهيل
وموازنتها المضارع قليل اذا كانت من الثلاثي ولازمة اذا كانت من غيره الي هنا كلامه
فالاول نحو طاهر العرض فطاهر الفاقة وحايل اللون وحامل الذكر وساهم الوجه
اي متغيره وشاحط الدار والثاني نحو مطمين القلب ومنعدل القامة **قال**

ومن يك

ومن يك منحل العزايم تابعا هواه فان الرشد منه بعيد **قال** ولا يكون معمولها
الا سببيا **اقول** قال بدر الدين بن مالك جواز زيد بك فرح يبطل عموم قولهم
ان المعمول لا يكون الا سببيا موخرا وهذا غيروا ورد عليهم لان المراد بالمعمول
ما عملها فيه بحق التشبيه وما اورده ليس من هذا القبيل فان عملها في الظرف
انما هو بما فيها من معنى الفعل وكذا في الحال والتمييز ونحوهما **قال** فلا الحديث
ان امراة كانت تهراق الدما فالدما تمييز علي زيادة ال **اقول** هذا
التخريج غير متعين اذ يجوز ان يكون بفعل مقدر اي تهريق الدما ويجوز ان
يكون علي التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست
ال زايدة ذكر ذلك ابن الحاجب في الامالي قال ويجوز ان يكون منصوبا علي
توهم التعدي الي مفعول ثان لان الهمزة دخلت علي الها التي هي عوض عن
الهمزة التي في اراق فعداه بها الي مفعول اخر كان المعنى جعلها غيرها مهريقة
الدما قال ويجوز رفع الدما علي البدل من الضمير في تهراق كانه قيل يراق دمها
فحمل الفعل ولا لها ثم ابدل منه كما تقول اعجبني الجارية وجهها وحذف الضمير
للعلم بها الي هنا كلامه قلت تخريجه نصب الدما علي التشبيه بالمفعول به مختلف
فيه وكثير من النحاة يابونه اذ النصب عندهم علي التشبيه لا يكون في الافعال
وتخريجه علي توهم التعدي الي مفعول ثان ضعيف **قال** الثامن انه
لا يقبح حذف موصوفها سم الفاعل ان تقول برجل قايل بيه ويقبح في الصفة
ان تقول مررت برجل حسن وجهه فليست المسالة مقيدة بحذف الموصوف
وعبارة المصنف توهم ولتقييدها بذلك **قال** ولا يتبع معمولها بصفة قاله
الزجاج **اقول** ومستنده في ذلك عدم السماع من العرب علي ما ادعاه فلا يقال
زيد حسن الوجه المشرق بجر المشرق علي انه صفة للوجه وعلل بعضهم المنع بانه

وعلي ما قلنا فالاضافة صحيح ... عمل الحال ... وبعلم ... بحسن ... **اقول** ... غير ... الا تبعه ...

معمول الصفة لما كان سببا غير اجنبي اشبه الضمير لكونه ابدا محالا على الاول
وراجعا اليه والضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه **قال** ويشكل عليهم الحديث
في صفة الدجال اعور عينه اليمنى **اقول** خرجه بعضهم على ان اليمنى خبر
مبتدا محذوف لا صفة لعينه وكانه لما قيل اعور عينه قيل اي عينيه فقيل
اليمنى **قال** الحادي عشر انه يجوز اتباع مجرورها على المحل الى آخره **اقول**
هذا آخر الوجوه التي ذكرها المصنف ان اسم الفاعل يفارق الصفة المشبهة فيها
ومن الوجوه التي افترقتا فيها غير ما ذكره انه اذا وقع بها وفي معمولها الالف
واللام كان الاصل الجر هكذا في الجزولية قال الاندلسي يعني انك اذا نصبت الوجه
مثلا في قولك مررت بالرجل الحسن الوجه فاصله ان يكون مجرورا خلافا للفارسي
الرجل فان الاصل عنده النصب ويريد بالاصل الاستعمال الاكثر ومنها استحسان
اضافتها الى ما هو فاعل في المعنى كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض خلافا لاسم
الفاعل نحو كاتب الاب فانه هذا وان كانت غير ممتنع لكنه قبيح لان الصفة لا تضاف
الى مرفوعها حتى يقدر تحويل الاسناد الى موصوفها بدليلين احدهما انه لو لم
يقدر ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثاني انهم يؤنثون الصفة في نحو
هند حسنة الوجه فلهذا حسن ان يقال حسن الوجه لان من حسن وجهه
حسن ان يسند الحسن الى جملته مجازا وقبح ان يقال كاتب الاب لان من كتب
ابوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد **قال** واجاز البعض
ان يكون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله ٥ فظل طهاة اللحم من بين منضج
٥ صفيف شواء او قدير معجل **اقول** هذا البيت من معلقة امرئ القيس وقبله
٥ فعادى عداء بين ثور ونعجة ٥ دراكا ولم ينضح بماء فيغسل ٥ عادى عداء والى
مولاه وفاعل عادى ضمير يعود على الفرس المتقدم ذكره اي والى هذا الفرس بين ثور

ونعجة

ونعجة من بقر الوحش في طلق واحد ولم يعرق عرقا مفرطا اي ادركهما دون معا
ناة مشقة ومقاساة شدة والطهاة جمع طاه وهو الطباخ كذا في الصحاح
وقال بعض شارحي المعلقات الطهو الانضاج وهو يشتمل على طبخ في القدر يريد
ان الصيد كثر فطبخ القوم واشتووا **قال** وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم
حذف المضاف وبقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض
اقول لا حاجة بنا الى التخريج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة والعجب من خفاء هذا الوجه
على المصنف مع ظهوره وحسنه وقد لعله في اقسام العطف كلام البغداديين
وتمسكهم ببيت امرئ القيس واشار هناك الى التخريج الذي ذكره هنا **ما افترق**
به الحال والتمييز وما اجتمعا قال والتمييز لا يكون الا اسما
اقول يعني اسما غير ظرف حتى يكون قسيما للجملة والظرف اللذين يجوز
كون الحال عليهما ولو لم يقدر ذلك لم تتات المقابلة اذ كون التمييز لا يكون
الا اسما لا يدفع وقوعه ظرفا فان الظرف اسم **قال** وقوله ٥ انما الميت
من يعيش كئيبا ٥ كاسفا باله قليل الرجاء **اقول** اظن ان قبل هذا البيت
٥ ليس من مات فاستراح بميت ٥ انما الميت ميت الاحياء ٥ والكئيب السيئ
الحال المنكسر من الحزن يقال كئب يكاب كفرح يفرح كآبة كرحمة وكآبة كسلامة
وفي الصحاح ورجل كاسف البال اي سيئ الحال والبال يطلق على الحال وعلى
القلب وعلى رخاء النفس والرخاء بالفتح والمد سعة الحال **قال** والثالث
ان الحال مبينة للهيئات **اقول** قال المصنف في حواشي التسهيل المراد
بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة الشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ
يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها

اوضح لمقصودهم لكن تخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء عمرو وجالس
قلت هما في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التاويل لا يخرجان
لانها حينئذ مبنيان للصفة قال والرابع ان الحال يتعدد كقوله ٭
علي اذا ما زرت ليلى بخفية ٭ زيارة بيت الله رجلان حافيا اقول في البيت
على هذه الرواية رد العجز على الصدر ويروى اذا الافيت فلا يكون فيه ذلك
ورجلان ماشيا وحافيا غير مستقل وكلاهما حال من فاعل الزيارة المحذوف
اي زيارتي فيكون من قبيل الحال المتعددة كما ذكر المصنف ويحتمل ان يكون
من قبيل الحال المتداخلة بان يكون حافيا حالا من الضمير المستكن في رجلان
ويجوز ان يكون صاحب الحال الضمير المجرور بعلي قال المصنف في حواشيه
على التسهيل حرف هذا البيت اعجمي فقراه رجلاي مكان رجلان واعربه فاعلا
بزيارة وحافيا حالا منهما على حد قوله ٭ بها العينان تنهل ٭ وذكر على حد
قوله ٭ ولا الارض ابقل ابقالها ٭ فقيل له يقال زرت البيت ولا يقال زارت
رجلاي البيت هذا كلامه وفي شرح المفتاح للشريف الجرجاني وقد صحف جماعة
رجلان برجلاي وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال قايلهم رجلاي
فاعل زيارة بيت الله وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى
زيارتي بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجل
ركيكة جدا وبان الحاجي اذا لم يكن راجلا لم يكن له مشقة عظيمة وقد ذكر هذا
المصحف بمحضر جمع من ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة يتلهون بها انتهى كلامه
قال لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم اقول
ظهور الوصف فيه يمنع علميته والاستدلال لعلميته بما اشار اليه المصنف بعد
هذا من وروده كثيرا غير تابع ضعيف فالمشتقات الكاينة بالجوز لذلك

فيها نحو

فيها نحو القائم زيد ولا تخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يرد بها ان الرحمن
لم يستعمل الا لله تعالى فلا يتحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع
من الجهة السادسة في الباب الخامس ان الكسائي جعل الرحمن الرحيم من نحو
لا اله الا هو الرحمن الرحيم نعتا لهو وفيه دليل على ان الكسائي لا يرى الرحمن
علما قال والخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا
يشبهه نحو خاشعا ابصارهم يخرجون اقول هذا مثال لتقدم الحال
على عاملها الذي هو فعل متصرف اذ خاشعا حال من ضمير يخرجون وهذا
محتمل ولكنه غير متعين لجواز ان يكون خاشعا صفة مفعول محذوف
اي يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح بجواز
هذا الوجه غير واحد من المعربين قال وقوله ٭ نجوت وهذا
تحملين طليق اقول هذا عجز بيت صدره عدس ما لعباد عليك امارة ٭
وعدس بفتح العين والدال المهملتين وسكون السين المهملة صوت يصوت
به للبغل لاستحثاثه وزجره عن الابطاء والاتيان بضمير المؤنث في البيت
اما لكون المزجور انثى او على ارادة الدابة فيجوز ان المزجور انثى او على
كان ذكرا ولكن انث لذلك وكون تحملين حالا انما هو على مذهب البصريين
واما الكوفيون فيرون ان ذا موصول وتحملين صلته والعائد محذوف
اي والذي تحملينه طليق ويجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولا
اذا كان معرفا باللام كما نقله الرضي وغيره قالوا في قوله ٭ لعمري لانت
البيت اكرم اهله ٭ واقعد في افيايه بالاصايل ٭ ان التقدير لانت الذي
اكرم اهله قال فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله ٭ ردف
عثل السيد نهد مقلص ٭ كميش اذا عطفاه ماء تحلبا ٭ وقوله اذا المرء عينا

فربا بعيش مثريا ه ولم يعز بالاحسان كان مذموما ه فسهو لان عطفه
والمرء مرفوعا لمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف **اقول**
ما قاله من ان ذلك سهو كلام ظاهر لا شك فيه ومثل ابن مالك على امامته
وجلالة مقداره لا يخفى عنه مثل هذا الامر الواضح فانما يحمل ذلك منه على
السهو ومثل السيد صفة محذوف اي رددت عن نفسي بفرس مثل السيد
والسيد بكسر السين المهملة الذيب ونهد جسيم مشرف ومقلص بكسر اللام
اي مشرف مشمر طويل القوائم وكميش بالشين المعجمة صغير الجردان اي القضيب
والمراد بالماء هنا العرق ونخليا سالا وقرت عين الرجل اي سكنت فلا تطمح الى من هو
فوقه او بردت دمعه وهو كناية عن السرور لان له دمعة باردة وللحزن دمعة
حارة ووزن قر فعل بفتح العين وكسرها ومثريا غنيا ولم يعز بالبنا للمفعول
اي لم يهتم **قال** واما قوله وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا ه وقوله
انفسا تطيب بنيل المنى ه وداعي المنون ينادي جهارا ه فضرورة **اقول**
المصراع الاول عجز بيت صدره ضيعت حزمي في ابعادي الاملا ه ولا معنى
لدعوى الضرورة في هذين البيتين مع امكان جعلهما كالبيتين السابقين
اي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوفا يفسره المذكور والتقدير وما
ارعويت واشتعل شيبا راسي اشتعل وانطيب نفسا تطيب فان قلت
هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر واما في الاول فليس المعنى فيه على
العطف بل المراد فيه الحالية اي وما ارعويت في حال اشتعال راسي شيبا
واذا كان كذلك فالواو حالية وراسي مبتدا واشتعل خبره ولا يجوز في مثل
زيد قام تقدير زيد فاعلا لمحذوف يفسره المذكور بعده فاذا تعين ان يكون
تقدم التمييز في هذا البيت ضرورة كما قال المصنف قلت اما ان المعنى

على الحالية

على الحالية فمسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل راسي فاعلا لمحذوف يفسره المذكور
وما اوردتم من ان نحو زيد قام يتعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان
يكون فعلية حذف فعلها مفسرا بما ذكر بعده فهذا مذهب الجمهور وجوز
المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير كما صرح به المصنف
في الباب الثاني في تبيين انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك
اتجه ما قلناه لا ندخل مع ابن مالك على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم
حذف قد مع حذف الفعل المفسر ومثل لا يحسن وان حسن اضمار قد
لمجردها قلت هذا تفريع على غير مذهب ابن مالك واما هو فلا يوجب
اضمار قد مع الماضوية الواقعة حالا **قال** ويقع التمييز مشتقا نحو
لله دره فارسا **اقول** ذهب قوم الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب
منصوب على الحال والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه تمييز
كما ذكر المصنف وانتصابه على الحال ضعيف لما قاله ابن الحاجب في امالي المفصل
من انه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة او موكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة
فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد مدحه
مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وانت لم تكتب بل تريد الاطلاق ولذلك لله
دره عالما والحال الموكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال الموكدة شرطها ان يكون
معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت ها هنا لو قلت لله دره لكان محتملا
للفروسية وغيرها فدلوا الحال هذه على انتفا الحال المقيدة والحال الموكدة
واذا بطلتا ثبت التمييز قال الرضي وانا لا ادري بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده
ما احسن فروسيته فلا تمدحه في غير حال فروسيته الا بها وهذا المعنى
هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته **قال** فاما ان علم النوع

مطلب اقسام الحال

عند الله اثني عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور عند الله
ولا مبين لان اثنا عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة
الشهور بقوله اثنا عشر شهورا فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة بعد
العدد الذي علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذين عندي عشرون
رجلا **قال** واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا فمردودة **اقول**
يعني اجاز ثم الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز وسيبويه يمنع ذلك
وممن وافق المبرد على ذلك ابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك واستدل
عليه بالقياس والسماع اما القياس فهو ان التمييز قد ورد مؤكدا لا لرفع
ابهام كقول ابي طالب ٥ ولقد علمت بان دين محمد ٥ من خير اديان البرية دينا
٥ فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر وروده للتوكيد ايضا لا لرفع ابهام واستند في
السماع الى شواهد من كلام العرب اوردها منها البيت الذي انشده المصنف
وهو قوله ٥ تزود مثل زاد ابيك فينا ٥ فنعم الزاد زاد ابيك زادا **قال**
فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او
مفعول به ان اريد به الشيء الذي تزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له
تقدم فصار حالا **اقول** خرجها ابو حيان على ان اريد الشيء في نعم ضميرا
وزادا تمييزا اخر عن المخصوص وزاد ابيك بدل منه قال وهذا تأويل قريب
من غيره **اقسام الحال قال** بخلاف بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين
اقول ومنه علمته النحو بابا بابا اي مفصلا ولم تزل الطلبة يستشكلون
ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب على انه صفة للاول
للاول تريد على حذف مضاف فقدره بعضهم قبل اي بابا قبل باب وهذا
لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم بعد اي بابا بعد باب وهذا لا يشمل

الباب

الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها وقد يقدر مفارقا اي بابا مفارقا
باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج
شيء من الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه توكيد للاول
بمعنى مرتبا فان قيل فلم التزم ذكر الثاني مع انه مؤكد قلنا لان ذكره امارة
على المعنى الذي قصد بالاول ورب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض
قال قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والمعروف
ان يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما **اقول** الذي يظهر انهم ارادوا الحق المذكور
في هذه الاية وهي قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم والمراد بما معكم التوراة
وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب **قال** قال ابن
مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهو سهو منه
لان الكتاب قد تم **اقول** السهو من المصنف رحمه الله فان الانزال يقتضي
الانتقال والقديم لا يقبله **قال** ومنه قائما بالقسط اذا اعرب حالا لا
وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها مستفاد مما قبلها **اقول** بل هو
مستفاد مما قبلها فان ذا الحال المذكورة هو الاله الحق الواجب الوجود
الجامع لصفات الكمال والقيام بالقسط منها وانما قال اذا اعرب حالا لانه
يجوز فيه غير ذلك وقد اجاز الزمخشري فيه اوجها منها ان يكون حالا
مؤكدة من فاعل شهد وهو الله واعتذر عن افراده حالا دون المعطوفين
عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم
الالباس كما جاء في قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة
ان نصب نافلة حالا عن يعقوب ولو قلت جاء زيد وهند راكبا جاز
لتميزه وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال النحاة زائدا

وكانها الدلالة على علو رتبتهما وقرب منزلتهما ومنها ان يكون منصوبا على المدح
وبين جواز كون المنصوب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال وفي جواز ذلك
فيما اذا كان المنتصب عنه معرفة كما في الاية والبيت الذي انشده وهو قوله
۝ ويأوي الى نسوة عطل ۝ وشعثا مراضيع مثل السعالى ۝ لبين كذلك تأمل
التفتازاني والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف ومنها ان يكون صفة للمنفي كأنه
قيل لا اله قائما بالقسط الا هو ورده ابو حيان بان فيه الفصل بين الصفة
والموصوف باجنبي وهو المعطوف فان الذين هما الملائكة واولوا العلم وليسا
معمولين لشيء من جملة لا اله الا هو بل هما معمولان لشهد قلت الزمخشري استشعر
ذلك فقال لا يبعد كونه صفة فقدرا بينا هم يتسعون في الفصل بين الصفة
والموصوف قال التفتازاني فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه
اعني المعطوف فبين انه من اتساعاتهم في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع
ما امتنع في القياس ونقل في الاستعمال الاعراض يتعلق بذلك مثل ما ذكرنا
من قرب المنزلة وفي بيان ابتاع هذا الاتساع بحيث يفضي الى الفصل
بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة اعني ما هو في صلة ان المفتوحة
ولو بشيء فلا خفاء بانه يبعد عاينا لبعيد فكان الانسب ان يقول ليس
ببعد مكان لا يبعد قال التفتازاني واما الاستبعاد من جهة ان نفي المعبود
القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد بل ربما يتوهم على ما يعرف
مفهوم الصفة ورجوع النفي الى القيد ان ثم معبودا اخر غير قائم بالقسط
فمدفوع بان هكذا الوصف مساو للموصوف لان كل مستحق للعبادة قائم
بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن يتوجه المطالبة بفائدة هذا
الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انها التعديل بعد

التوحيد

التوحيد وانسحاب الشهادة على الامرين **قال** ومنه ادخلوها خالدين
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين
ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا **اقول** اما كون الحال مقدرة
في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول
وتقديم مقارن فلذلك جعلت الحال فيه من قبيل المقارنة اي لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله في حالة امنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال
مقدرة نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا احد فالحال بالنسبة اليهما
مقدرة واما المثال فاي داع الى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان
جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به منه المضي المقارن لزمن عامله **قال**
وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في
قراءة من رفع البحر هو كقوله ۝ وقد اغتدي والطير في وكناتها ۝ وجئت
والجيش مصطف ونحوها من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت
عن ضمير ذي الحال **اقول** المصراع الذي انشده صدر بيت من معلقة
امرء القيس عجزه ۝ بمنجرد قيد الاوابد هيكل ۝ اغتدي ذهب غدوة والوكنات
تضم الواو مع ضم الكاف وفتحها مواقع الطير منجرد اي بفرس منجرد وهو اسم
فاعل من انجرد في سيره اي مضى وقيل المنجرد القصير الشعر واراد بكونه قيد
الاوابد انه لا يدعها تفوت من اصطيادها والهيكل من الخيل الطويل الضخم
وظاهر كلامه ان الحال المذكورة لا تحتاج الى ضمير اصلا من حيث شبهها
بالظرف كما في قولك جئت وقت اصطفاف الجيش للقتال وغدوت
وقت استقرار الطير في وكناتها وحمله اليمني على خلاف ذلك فقال وتحقيقه
انه اذا رجع الى معنى الظرف يكون متضمنا للضمير اي جئت كائنا في حال اصطفا

حينئذ كذا قاله وفيه نظر للزوم كون نظرفا لزما نحالا عن الجثة والحال
كالخبر فلا يصح كون امس من قولك جاء زيد امس حالا كما لا يصح كونه خبرا لو قيل
زيد امس **قال** وتجوز ان يقدر روحها اي ونحر الارض **اقول** يريد الزمخشري
ان الالف واللام فيها مقام الضمير المضاف اليه لكن هذا الضمير الذي تكلف تقديره
بهذه الطريقة ليرجع الى ذي الحال وهو ما من قوله ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام وقول البعض يريد به ان عوده الضمير الى الارض بما به عوده الى ذي الحال في الارض
وهو ما في الارض وهو ما في الارض ليس بدافع للاشكال **قال اعراب اسماء الشرط
والاستفهام ونحوها اقول** المراد بنحوها ما لم الخبر به **قال** واذا وقع
اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل
على ضميره الى اخره **اقول** خبر المبتدأ انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل
وحده وعلى القول الاخر الخبر هو مجموع جملتي الجزاء لا الفعل وحده وعلى
هذا ينبني في مثل قولك من يقم فاني اكرمه ان تكون جملة الجزاء في محل جزم لانها
وقعت مقترنة بالفاء جوابا للشرط الجازم كما قرره المصنف في الباب الثاني وفي
محل رفع لانها خبر المبتدأ عند هذا القائل فثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت
من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم يقترن
بالفاء ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدأ على هذا القول وحينئذ
فيتجه مناقشة المصنف في رده على من اقتفى كلامه في جملة انها ذات محل وانها
لا محل لها كقوله في فصل ما من حرفا لبيم من الباب الاول ولا يجئ التنافي في هذه
الاية وهم متعددة اي في قوله تعالى بما كانوا يكذبون لانه قال ما
مصدرية صلتها يكذبون ويكذبون خبر كان ولا عائد عليها ولو قيل باسميتها
فتضمنت هنا لتعدد الفصل بين الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب

نصب لانه

نصب لانه خبر كان وكونه لا موضع له لانه صلتها واستغنى الموصول
الاسمي عن عائد هذا كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة
قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصنف اعتذر عن
اعتراضه هنا في الباب الثاني في اخر الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب
والله تعالى الموفق للصواب **مسوغات الابتداء بالنكرة قال**
لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة **اقول** يريد
انهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وانما ذكروا ضابطا
كليا لا يحتاج معه الى التعداد قال الرضي قال ابن الدهان وما احسن ما قال
اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك ان الغرض من الكلام
افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم تخصص المحكوم عليه بشيء او لا **قال**
وراى المتاخرون انه ليس كل واحد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها
فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة **اقول**
يعني ان المتتبعين لاماكن الفائدة لم يخلوا عن قدح اما من جهة الاخلال واما
من جهة ايراد ما لا يصح ايراده او تعديد امور يدخل بعضها في بعض فلا يحصل
الامتياز المطلوب وقوله من مقل خبر مبتدأ محذوف ومن للتبعيض ومقل
مخل مخفوضان على انهما صفتان للمقدر اي فهم بعض فريق اتصف بالاقلال
والاخلال وبعض فريق اتصف بالاكثار وايراد ما لا يصح او تعديد امور
متداخلة ويحتمل ان يكون من بمعنى في نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
او بمعنى الى نحو شممت الريحان من داري من الطريق وبمعنى عن نحو فويل للقاسية
قلوبهم من ذكر الله والتعلق في الكل محذوف والمعنى على الاول فاحصروا في فريق
مقل مخل وفريق مكثر الى اخره وعلى الثاني فانقسموا الى فريق صفته كذا وعلى

الثالث فلم يخرجوا عن قولهم موصوف بكذا و قولهم موصوف بكذا **قال**
تالا ولكل اجل مسمى عنده **اقول** لا كلام في جواز الابتدا في هذه الاية
بنكرة لحصول التخصيص بالوصف لكن وقع في الكشاف ان تقديمه واجب لان المعنى
واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم
هذا كلامه فظاهره ان هذا التعظيم مسوغا دون الاستفهام المعتبر في مثل
هذا المنكر كانه لغرابته وعظم رتبته مما يسال ويستفهم عن حاله والاستفهام
يقتضي صدر الكلام واما قوله تعالى ولدينا كتاب ينطق بالحق فغايته الامر انه لم
يقصد فيه هذا التعظيم وان كان الكتاب معظما في نفسه لانه ليس مقام التفرقة
بين كما بين كما قصد هنا التفرقة بين الاجلين بل اجرى على ما هو السابق **قال**
ولعبد مومن خير من مشرك **اقول** جرى المصنف في ان المسوغ للابتدا بالنكرة
في هذه الاية هو وصفه على ما هو مشهور متعارف عند القوم وسلك ابن الحاجب
في طريقه اخرى مدعيا ان الصفة ليست هي المصححة للابتدا هنا وانما مصحح كون هذه
النكرة في معنى العموم و اطال رحمه الله في تقرير ذلك بما اتى ما ذكره على طوله ما فيه
من الفوائد فقال ليس هذا من قبيل المصحح ما فيه الصفة في التحقيق ولنا هو من
قبيل ما كانت النكرة في معنى العموم مثل قولهم تمرة خير من جرادة وبيانه
ان الصفة انما تكون مصححة في الموضع الذي يقصد باسم الجنس واحد متميز فتجي
الصفة لتحصل لذلك الواحد تخصيصا فتجعله لواحد من الجنس الذي وصف
وهو مع ذلك قليل في الاستعمال لبقا التنكير فيه ورب نكرة من غير صفة
اخص من نكرة موصوفة ووجه ضعفه انه اذا صح جسم حي في الدار لحصول
تخصيصه بالصفة فينبغي ان يصح رجل في الدار لانه اخص منه بدرجات فاما
اذا حصل ما ذكرناه من التعميم فقد حصل في معنى التعريف قبل الصفة فصار

اعتبار الصفة وصار موازنا لقولك كل رجل عالم عندنا فانه لا يصح لقايل
ان يقول المصحح الصفة اذ التعميم حاصل قبل مجي الصفة فاغنى عنها وانما جاءت
الصفة لمعناها في التخصيص لا لحاجة من تصحيح الابتدا والذي يصحح لك ذلك
بقا التنكير في النكرة الموصوفة ان الصفة لا تخرج الموصوف عن عموم كونه
يأتي للتخصيص في الاحاد او في الاجناس وهو على حال المسالة اذا قلت جاني رجل
ثم قلت عالم فانه يختص مع بقا به لواحد متميز على ما كان عليه واذا قلت جا
الرجال ثم قلت العالمون فانه تخصص مع بقايه عاما في العالمين واذا ثبت ذلك
علمنا ان التعميم حاصل بغير الصفة واذا كان حاصلا بغير الصفة ونظر الكلام
حاصلا بغير الصفة كان مجي الصفة وانتفاوها واحدا على ما مثلناه في كل
رجل عالم عندنا فان زعم زاعم ان من مومن في قوله تعالى ولعبد مومن خير
من مشرك مصحح الابتدا بالنكرة ورد ذلك بانه لو اسقطه لم يستقم ذلك
كما انه اذا اسقط عالم من قولك رجل عالم في الدار لم يستقم وهذا معنى
التصحيح فهو غير مستقيم وجمع بين امرين مختلفين وذلك انما نعني بالتصحيح
الذي لولاه لم يصح الابتدا بالنكرة لا الذي لولاه لكان الكلام كذبا وما نحن فيه
من هذا القبيل ولسنا نعني بالمصحح ذلك الا ترى انا نحكم على الكلام بصحة الاعراب
ثم نحكم بعد ذلك بكونه صدقا وكذبا كقول القايل العالم قديم فهذا وان كان
اعرابه مستقيما الا انه كذب كذلك ما نحن فيه فلم يكن هذا المصحح مصححا
للابتدا بل مصححا لمعنى الكلام حتى لو جعلت الخبر ما يكون صدقا استقام
نحو على ان الفساد لم يات الا من الكذب ومما يوضح ذلك انك لو قلت كل رجل
كافر في النار ثم اسقطت كافر في النار لم يستقم بل يستقيم لو قلت
من جهة الصدق لا من جهة الابتدا بدليل انك لو اخبرت عنه بخبر صدق صح وليس الله

مفسدا للاعراب ولاما خوذا عدمه في صحة التعبير كالتقدم فاذا وضح ذلك
كان القول بان هذه الصفة مصححة الابتدا كالقول بان كافرية قولك كل رجل
كافر في النار مصحح للابتدا وقد وضح بطلانه او ردسوالا وهو ان ما في الاية
ليس من هذا القبيل بل هو مصحح باعتبار صحة الاخبار لا باعتبار الصدق الا ترى
انك لو اسقطته لم يستقم التعبير به صدقا ولا كذبا فانه يكون حينيذ من
مضمونه عبد خير من عبد وهذا من قبيل اخر والحاصل ان عبدا في خير من كذا
الجملة فاذا اسقطت الصفة وقد الاخبار عن المبتدا بعبد وقيل عبد خير
من عبد لم يستقم هذا الكلام اذ لا فايدة فيه اصلا واجاب بان هذا من قبيل
اخر كما ذكر السايل ولكنه في الحكم كذلك يعني ولكن مصحح الاخبار حكمه كحكم مصحح
الصدق لان الكلام هاهنا وقع في شروط المفردات فان المبتدا مفرد وليس شرطه هذا
الجزء في هذا المحل هذه الصفة وانما جا الفساد من جهة الاخبار بما لا يستقيم به
الاخبار كما في الكذب وهو مثل قولك كل رجل عالم خير من جاهل فكما لا يستقيم ان يقال
المصحح لهذا المبتدا الصفة لانك لو اسقطتها لم يستقم الكلام فكذلك ما نحن فيه
فكان كالكذب سوا والكلام في شروط المفردات غير الكلام في جهة التركيب الا ترى
انك لا تقول لمن قال كل رجل عالم خير من جاهل هذا فساد من جهة ان المبتدا
غير موصوف وانما تقول فاسد من جهة انك اخبرت بما لا يستقيم خبرا
ولو قلت الاول لكان فاسدا فانه حينيذ يثبت لك انه يكون مبتدا به
من غير صفة فيفسد القول بان المصحح الصفة فكذلك هاهنا فلا فرق بينما
نحن فيه بين ان يكون المصحح للصدق وبين ان يكون لاستقامة الكلام لان كل
واحد منها لا يقدح في صحة الابتدا وقد لما قررناه لان الكلام في صحة كونه
صدقا وكونه مستقيما ان يخبر عنه بكذا غير الكلام في صحة كون المبتدا مبتدا

وانما يكن

وانما يكن بد من الخبر فثبت ان مومن في قوله تعالى ولعبد مومن وما كان
مثله لا يمكن دعوى ان يكون الصفة فيه مصححة للابتدا بالنكرة ولنقتصر
على هذا القدر من كلامه ففيه كفاية **قال** ومن ذلك قولهم ضعيف
عاد بقرملة ضعيف القرملة واحدة القرمل على زنة جعفر وهو شجر
بلا شوك وينفضخ اذا وطي والمثل على ما في الصحاح والقاموس ذليل عاذ
بقرملة وانشد الجوهري لجرير كان الفرزدق اذ يعوذ بخاله مثل الذليل
يعوذ تحت القرملة يضرب هذا المثل لمن استعان بضعيف لا نصرة له
والمعنى ضعيف التجا الى مثله **قال** وقولهم شر اهر ذا ناب **اقول** هذا
مثل يضرب في ظهور امارات الشر والمراد بذي الناب الكلب اي شر عظيم حمل
الكلب على الهرير اي النباح وكون المسوغ في هذا المثال هو الصفة المقدرة
كما ذكر المصنف ذهب اليه جماعة وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ
كونه في معنى الفاعل قال الشيخ في اماليه على الكافية لما ذكر باب شر اهر ذا ناب وهو
ان يكون المبتدا في معنى الفاعل وشرطه ان يكون الخبر جملة فعلية في معنى
الفاعل وشرطه ان يكون الخبر جملة فعلية في معنى نفي عموم من نسبا اليه
الفعل والبيانه لذلك المبتدا كقولك شر اذا ناب بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر
وامر افعده عن الخروج في معنى ما اقعده عن الخروج الا امر وانما جاز ان يكون مبتدا
وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان في المعنى
محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك هاهنا ووجه التخصيص في الفاعل
ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن
فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق
بينهما وبين الخبر الا تقدم العلم به دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا

تحقيق
ولما كان هذا المبتدا في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة هذا كلامه رحمه الله و
كون مثل هذا المبتدا في معنى الفاعل حتى يستفاد الحصر وظيفة علم المعاني
وقد قرره اهله بما هو معروف **قال** وقد راحلك ذا المجاز **اقول** هذا
عجز صدر من بيت تستشهد به النحاة والبيت بتمامه ٥ فقد راحلك ذا المجاز
٥ وقد ارى ٥ وانى مالك ذو المجاز بدار ٥ والمجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية
وقوله اي بتشديد الياء مما تمسك به المبرد على جواز دلام لاب عند الاضافة
الى الياء ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون جمعا لاب لا مفردا اذ قد سمع التصحيح كقول
الشاعر ٥ كريم لا تغيره الليالي ٥ ولا اللواء عن نحل الابينا ٥ الا ان الشكة يعني
هنا الممدوح لا يترك الاقتدا بابايه في فعل المكارم وان حصلت له شدة
قال والثاني ان يكون عاملا اما رفعا نحو قائم الزيدان الا عند من يجاوزه **اقول**
يعني الاخفش والكوفيين واما جمهور البصريين فيمنعون تمثل ذلك قرت ان الصواب
ان مثل هذه المسلة بنحو ضرب الزيدان حسن واما قايم الزيدان فليس مما
نحن فيه لان الكلام انما هو في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا
القسم هو الذي احتاج النحاة الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي
ان يكون معينا فتعريفه هو المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتقرب
من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الاخر من قسمي المبتدا وهو المحكوم به
كالوصف في المثال المذكور فيشترط ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه
فلا حاجة في وقوعه مبتدا مع تنكيره الى ان يقال بتخصيص بالعمل كما ذكر
المصنف **قال** او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاي اذا لم يكن
منصوبا المحل بالمعمول او الوصف **اقول** لا ينبغي ايراد المثال الثاني في هذا
المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة و

حلفا

حلفا من موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل
ضعيف عاذ بقرملة بانه المبتدا ولا شك ان اسم التفضيل في نحو افضل منك
جاي صفة لمحذوف فيكون الصواب على رايه ان يحكم على الموصوف المحذوف
فيه بانه المبتدا لا على اسم التفضيل الذي هو خلف من الموصوف فكانه
نسي ما قدمه قريبا **قال** وشرط هذا ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا
او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود
اقول لا حاجة الى هذا الشرط فان المسلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا
نكرة فنحن في غنية عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا منزلة ان يقول
يشترط في الابتدا بالنكرة العاملة جرا ان تكون نكرة لا معرفة فيكون قد جعل
صورة المسلة شرطا لها وهذا عين ما انتقده على الحيان فيما ياتي حيث
قال ومن الغريب قوله اي ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف
عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسلة شرطا لها هذا كلامه ولسان
الحال يقول ٥ لا تنه عن خلق وتاتي مثله ٥ عار عليك اذا فعلت عظيم
قال والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ
الابتدا به نحو طاعة وقول معروف **اقول** اذا امتنع نحو رجل قايم فاي
اثر لعطفه على ما يجوز الابتدا به وعطف ذلك عليه في نحو بزما كان
ممتنعا مع قيام المانع واما الاية فخبر منعينة لذلك اذ يجوز ان يكون طاعة
وقول معروف خبر مبتدا محذوف كما صرح به المصنف في اماكن الحذف من
الباب الخامس اي المطلوب منكم على الله لو سلم كون ذلك مبتدا فلا نسلم
ان المسوغ العطف بل قصد التعميم كما في تمرة خير من جرادة عند جماعة

عند جماعة اي كل طاعة وقول معروف امثل وهو ظاهر قال ونحو
قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى اقول في الكشاف
قول معروف رد جميل ومغفرة عفو عن السايل اذا وجد منه ما يثقل على
المسؤول او ونيل مغفرة من الله بسبب الرد الجميل او وعفو من جهة
السايل لانه اذا رده ردا جميلا عذره خير من صدقة يتبعها اذى
وصح الاخبار عن المبتدا بالنكرة لاختصاصه بالصفة الى هنا كلامه وظاهره
ان مصحح الابتدا بالنكرة في المحلين الوصف اما في المبتدا فظاهر واما في المعطوف
فلما اشار اليه بان المعنى عفو من المسؤول عن السايل ومغفرة من الله او من
السايل فان التفتنا الى انه ليس في القواعد احتياج المعطوف على المبتدا الى
التعريف والتخصيص قلت القاعدة ان المعطوف على المبتدا مبتدا فيثبت
له حكمه هذا هو القياس لكن ابن مالك وجماعة جعلوا العطف من المسوغات
وفيه ما مر والذي يظهر ان الزمخشري مخالف لهم في ذلك والا لو وافقهم
لم يحتج الى جعل المصحح للابتدا بالنكرة اختصاصها بالوصف قال
وليس من امثلة المسالة ما انشد من قوله . عندي اصطبار وشكوى
عند قاتلتي . فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا اقول الصبر حبس النفس عن الجزع
والاصطبار ابلغ ولهذا اختاره الشاعر وشكوى الانسان غيره اخباره عنه
بسوء فعله به وسمع مفسر لعامل الجار والمجرور والمرفوع اي فهل سمع باعجب من
هذا امرؤ يريد ان اصطبار المظلوم وشكوى الظالم امر غريب يتعجب
منه قال ابن الرومي . تشكى المحب وتشكو وهي ظالمة . كالقوس تصمي الرمايا
وهي مرنان . تشكى بضم حرف المضارعة اي تفعل بالمحب ما يقتضي ان تشكوه ثم
تشكو هي مع ظلمها نفس ما يفعله الشاكي المظلوم قال فان كان الخبر ظرفا

مختص

مختص وهذا بجره مسوغ كما قدمناه وكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه
على النكرة وقد اسلفنا سهوا فانه لم يتقدم ذلك ولا اسلفه في موضع من هذا
الكتاب وانما ذكره بعد قريبا في الامر الرابع من مسوغات الابتدا بالنكرة كما
ترى الآن قال والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا
قال ابن مالك او جملة اقول لا يصح عطف جملة على قوله ظرفا ولا على
قوله مجرورا لان ذلك يقتضي ان يكون سيبويه قايلا بما ذكره ابن مالك
ولا سبيل اليه فان ابن مالك لم ينقل ذلك ناقلا له عن سيبويه ولا نقله
عنه احد من المعتنين بكلامه بل هو راي ذهب اليه ابن مالك وقال
ابو حيان لا اعلم هذا لغيره فحمل كلام المصنف على ما ذكر يقتضي ان يكون
التقدير هكذا والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او مجرورا او
جملة وجملة القول اعتراض لافادة تعيين القايل وقد بان لك انه
غير موجه فالذي ينبغي ان يقال ان قوله جملة معطوف على محذوف
والتقدير قال ابن مالك ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا كما ذهب اليه سيبويه
او جملة فالمعطوف هو المحذوف لا المذكور قال نحو ولدينا مزيد ولكل
اجل كتاب وقصدك غلامه رجل اقول هذا النشر على ترتيب اللف
المتقدم فقوله ولدينا مزيد مثال للخبر الذي هو ظرف وقوله ولكل اجل
مثال لما هو مجرور والمراد لما هو جار ومجرور ولكنهم يتوسعون في هذا
الاطلاق وقوله وقصدك غلامه مثال للخبر الذي هو جملة قال وشرط
الخبر فيهن الاختصاص اقول يلزم عليه ان عند رجل مال لان الظرف
مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص فالصواب ان
يقال شرط الخبر في الظرف وشبهه ان يكون المجرور صالحا للاخبار عنه فيخرج

هذا المثال ونحوه **قال** واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة
واشتراطه هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص **اقول** الاشارة بهنا اولا
الي المثال الذي ذكره وهو رجل في الدار والاشارة بهنا ثانيا الي محل مسوغات
الابتدا بالنكرة اي انما وجب التقديم في قولك رجل في الدار لما يتوهم من كون
الظرف صفة للنكرة لا خبرا عنها والتقديم دافع لهذا التوهم فوجب اشتراط
تقديم ذلك في هذا المحل اي ذكر الاشتراط في باب مسوغات الابتدا بوقع
في محل اذ هو موهم لان التقديم له مدخل في التخصيص المسوغ للابتدا بالنكرة
وليس كذلك ومما يوقنك بهذا ان ابن مالك نص علي جواز الابتدا بالنكرة المخبر عنها
بظرف موخر نحو رجل عندي اذا كان ذلك جوابا لسوال كان يقال لك من عند
ك فتقول رجل اي رجل عندي قال ولا يجوز ان يكون التقدير عندي رجل
لان مخالفة الجواب للسوال ضعيفة والسوال تقدم فيه المبتدا وكانه راي
ان توهم الصفة مندفع بقرينة السوال فلم يوجب التقديم وبينا نحو
فرناه في شرح التسهيل **قال** والخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسما
الشرط واسما الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار
والدمع الله **اقول** اما المثال الاول فلا خفا في وقوع النكرة في سياق النفي
فتكون عامة لا بذاتها ولكن لصورة النفي واقتضا به لذلك واما المثال
الثالث ليست وانعقد فيه بعد نفي صريح وانما وقعت بعد ما هو في معنى
النفي اذ الهمزة الداخلة عليها للانكار الابطالي فيقتضي انتفا مدخولها
فيجي العموم واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار
عامة فمنظور فيه لانها في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام بر
الحقيقي عليها بالذي يوجب كونها عامة فان قلت مدها المعني فيه

مخصصات

مخصصات النكرة التي تسوغ الابتدا بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص
فكيف يصح ان يقال تحصل بها التعميم تخصيص حتي ساغ الابتدا قلت هذا
انما يرد علي من قال ان النكرة لا يبتدا بها الا اذا تخصصت بوجه ما والمصنف
لم يقله وانما عد هذا في مسوغات الابتدا بالنكرة فليس وجه التسويغ
تخصيص النكرة حتي يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة بسبب
عمومه ماثل المعرفة من حيث اذ يصلح المتعدد علي البدل فساغ الابتدا به
قال وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو
الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة كما مثل به في الكافية **اقول** صرح
بذلك ايضا في امالي الكافية واعترضه الرضي بانه لو كان المجوز للتنكير في رجل
في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع رجل
في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار امراة لعدم لفظة ام الدالة
علي حصول الخبر عند المتكلم وعدم شي اخر تخصص به المبتدا هذا كلامه
وقد صرح قبل هذا بيسير ان المسوغ في نحو هذه الامثلة وقوع النكرة
بعد اداة الاستفهام وحكم هنا بانه لا شي اخر تخصص به المبتدا فعلم انه
لا عموم في شي من ذلك وهو خلاف ما يدعيه المصنف من العموم في نحو هل
رجل في الدار ولا ادري من اين جا هذا العموم **قال** السادس ان يكون مرادا
بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة
اقول جعل ابن الحاجب مثل هذا من قبيل ما للامح فيه معني العموم وقد
رد بانه لما فضل واحد من جنس علي واحد من جنس علم انه لا خصوصية
لفرد منه علي فرد فيحصل الشياع وقد مثل المصنف في حواشيه علي التسهيل
بقولهم تمرة خير من جرادة لما قصد به العموم **قال** وعلي هذا ففي نحو ما قايم

الزيدان مسوغان اقول يعني بهما ما قدم اولا من كون النكرة عاملة وما ذكره
هنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رابع لانه امور هذان وكون
النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد اسلفنا انه لا ينبغي عد ذلك في هذا
الباب لان الكلام في المبتدا الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور
من الثاني لا من الاول قال واما منع الجمهور لنحو قايم الزيدان فلعله لا مسوغ
فيه للابتدا اقول جرى على اسلوب واحد وقد عرفت ان هذا ليس من قبيل
ما يطلب فيه للنكرة شي يقربها من المعرفة حتى يبتدا بها لان ذلك انما هو في
المحكوم عليه كما مر وهذا محكوم به فكيف يطلب له ما يدنيه من المعرفة وحقه
ان يكون نكرة فما هذا الذي يقوله قال والثاني ان اشتراط الاعتماد دون
الوصف يعني الحال والاستقبال انما هو للعمل في المنصوب اقول يعني
اشتراط مجموع الامرين والا فالوصف المعتمد يعمل في المرفوع مطلقا سواء كان
للحال او الاستقبال او المضي كما صرح به الرضي وغيره قال والعاشر ان تقع
في اول جملة حالية كقوله ٭ سرينا ونجم قد اضا فمذ بدا ٭ محياك اخفى ضوءه كل
شارق اقول سرينا سرنا ليلا واسرينا بمعناه وجا القران بهما جميعا وبدا ظهر والمحيا
الوجه واراد بكل شارق كل كوكب طالع كانه ماخوذ من قولهم شرقت الشمس اي
طلعت ولا اذكر الان من نص على ان ذلك يستعمل في غيرها من الكواكب قال
وعلى الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها اقول يعني ان الفايدة متحققة
في ذلك اذ لا توجب العادة ان السري لا يخلو من مقارنة اضاة نجم ما فالاخبار
بما وقع في هذه الحالة مفيد لما لم تكن العادة قاضية بتحتم وجوده فلا جرم
كان الابتدا بالنكرة في مثل هذه الصورة سايغا قال ومن ذلك قوله ٭ الذيب
يطرقها في الدهر واحدة ٭ وكل يوم تراني مدية بيدي ٭ اقول الطروق المجي

ليلا

ليلا والضمير المنصوب من يطرقها عايد الى الغنم اي ان الذيب يا تيها في الليل
لا في تراس مرة واحدة فلا تراه لذلك الا في حين ما واما انا فاذبحها دايما فهي
تراني كل يوم في حال كون المدية بيدي يعني انا اشر عليها من الذيب والمدية
الشفرة وهي السكين العظيم قال ومن روى بمدية بالخفض فمفعول حال
محذوفة اي حاملا وممسكا ولا يحسن ان يكون بدلا من اليا اقول بل يحسن
ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في تراني ولا مانع منه اذ الظاهر يبدل
من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل بعض كاعجبتني وجهك او بدل اشتمال
كاعجبتني كلامك او بدل كل مفيد للاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا
والرابط موجود في البيت قال ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطايفة
قد اهمتهم انفسهم وقول الشاعر ٭ عرضنا فسلم كارها علينا وتخرج من الوجد
خالقه ٭ اقول عرضنا اي اعترضنا له وتصدينا وظهرنا له من غير قصد
او على سبيل العروض والتبريح الشدة والجهد والوجد بفتح الواو الحزن
وهذا المسلم كارها يحتمل ان يكون محبا شغله ما به من شدة الوجد عن الالتفات
الى غير محبوبه فكره رد السلام لذلك ويحتمل ان يكون محبوبا فكره رد السلام اما خلا
بما فيه شفا المحبة المسلم من سماع كلامه حيث يرد واما خشية من ان يفطن
لكونه محبوبا للمسلم والله اعلم قال ولا دليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة
مذكورة في البيت ومقدرة في الاية اي وطايفة من غيركم اقول هذا عجيب
فان ابن مالك لم يذكر الاية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة
التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فاذا لا وجه لقوله ولا دليل
فيهما وكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى انهما متعينان للمعنى الذي ذكره اتجه
الاعتراض على دعوى التعين بقيام الاحتمال قال ومما ذكروا من المسوغات اقول

اخذ المصنف يذكر اشيا عدوها من مسوغات الابتدا بالنكرة مع انها انسلم
من القدح ولم يتعرض فيما ذكره الي مسئلة اوردها ابن مالك وغيره وهي وقوع
النكرة بعد لولا كقوله . لولا اصطبار لاودي كل ذي مقة . لما استقلت مطايا
للظعن ردي هلكه . والمغذ لحب واستقلت محنت والظعن بطاميجة
وعين مهملة مفتوحتين السير وليس المسوغ هنا شيا من الامور العشرة
التي ذكرها فان قلت بل المسوغ هنا كون النكرة موصوفة بصفة مقدرة اي لا
اصطبار عظيم وهذا من جملة العشرة قلت يمكن ولكن المصنف سلم في هو اشيه
علي التسهيل ما ذكره ابن مالك في ذلك ولم يتعقبه قال وقولهم شهر ثري وشهر ترى
وشهر مرعي اقول بوجه في بعض النسخ ثري ذو المثلثة ومرعي مضبوطتين بما
يقتضي انهما منونان وليس كذلك قال ابن بري في رده لما تشاف ابن الخشاب علي مقامات
الحريري اعلم ان السجع في النثر ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة
والنقصان والابدال وغير ذلك الا تراهم حركوا الساكن فيه كما حركوه في الشعر كقولهم
في صفة ليالي الغر ثلاث درع وكان قياسه درع بسكون الراء وانما حركوا اتباعا
لقولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم فلك ليس هذا من السجع لانه اذ هو في العرف عبارة
عن تواطي الفاصلتين من النثر علي حرف واحد وانما قوطنا فيما ذكرنا السجع نيابة
عن ذلك وحذفوا التنوين منه كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر ثري وشهر ترى
وشهر مرعي فحذفوا التنوين من ثري ومرعي اتباعا لقولهم ترى لكونه فعلا انتهى
كلامه قلت هذا ظاهر في المحافظة علي السجع كما ذكر خلاف الاول قال ويبقى نظر
ما الاولي لان الابتدا بالنكرة فيهما صحيح قبل مجي اما اقول يعني في قولهم اما في الدار
رجل وهذا قدح في هذا المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح الي تلك القاعدة
المنزلة الا تري انه مفاد فيه علي مثل قولنا اما قايم رجل والاحتمال الذي ابداه المصنف

غير مثات

غير مثات فيه قال واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية كقوله . وكنت
كذا رجلين رجل صحيحة . ورجل رمي فيها الزمان فشلت . ويسمي بدل
التفصيل اقول يعني ان رجلا من قولهم الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته
لا يتعين كونه مبتدا بل يحتمل ان يكون بدلا من خبر الناس فيكون مجرورا وحينيذ
لا يكون مما الكلام فيه وهذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين
اذ هذا من قبيل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم
الافتقار الي الضمير ولا حاجة الي الارتكاب بحتي بقدر الرابط فان التركيب صحيح
بدونه ولم يكن بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا محتاجا الي التقدير وكله
ابن كونه بدل كل فان قلت فاذا كان مجموع المتعاطفين هو البدل فما رافع
كل واحد من الجزين علي انفراده مع انه غير بدل علي هذا التقدير قلت هو
نظير قولهم الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل من الجزين مرفوع
فيحتاج الي عامل ولم يتحرر لي في ذلك جواب ارتضيه قال واحتمال شهر الاول
للخبرية والتقدير اشهر الاول من المطول شهر ذو ثري اي ذو تراب ندي وشهر
ترى فيه الزرع وشهر ذو مرعي اقول ليس كما قال بل المتعاطفات كلها هي الخبر والا لزم
الاخبار عن الجمع بمفرد لفظا ومعني وهو باطل وهذا من نمط ما تقدم له
في البدل وقد يقال هو اطلاق مجازي من باب اطلاق الكل علي الجزء فاطلق كلا من
البدل والخبر علي جزيه قال ورايت في كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع
الصرف لانه اسم امه اقول قال الوزير القفطي في تاريخ النحاة وحبيب اسم امه
عند اكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير معروف وبعضهم يصرفه بناء علي
انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب واخبار العرب مكثرا من رواية اللغة موثقا
في روايته وذكر ابو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب صاحب كتاب المحبر ينسب

الى امه وهي حبيبة وانه ابن ملاعنة وكان ببغداد وتوفي لسبع بقين من ذي الحجة
سنة خمس واربعين ومائتين بسر من راى وقال الخطيب البغدادي في تاريخ
بغداد وقيل ان حبيبة اسم امه وقيل بل اسم ابيه فنقل الخلاف كالاول والمصنف
اقتصر على القول بان حبيبة اسم امه اما لانه قول الاكثر واما لانه لم يطلع على غيره
والله اعلم **قال** ومن شرطه امكان توجه العامل الى المعطوف **اقول** هذا
ينتقض بقوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ان لا يكون
مولود له معطوفا على والدة لئلا يتخلف شرط العطف على اللفظ وهو امكان
توجه العامل الى المعطوف اذ العامل هنا وهو تضار باعتبار الفوقية فلا يمكن
عمله في ظاهر مذكر فتامله **قال** ويمتنع العطف على اللفظ والمحل جميعا نحو
ما زيد قائما لكن او بل قاعدا لان في العطف على اللفظ اعمالها في الموجب وفي العطف
على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار
مبتدا **اقول** وعلى هذا فكل من لكن وبل ليست بعاطفة وانما هي حرفا ابتداء
وحينئذ يتجه الاعتراض على صاحب التلخيص ومن قبله كالامام من الشارحين
حيث جعل نحو ما زيد شاعرا بل كاتب وما زيد قاعدا بل قائم من قبيل القصر
بالعطف اذ لا عطف في هذا التركيب لا على اللفظ ولا على المحل كما علمت وهو ظاهر
قال وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في
الفصيح **اقول** ينتقض بنحو رب امراة صالحة لقيت ورجلا صالحا فان هذا
يجوز كثيرا مع انه عطف على المحل ولا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امراة
صالحة لقيت بالنصب على ان يكون الاصل رب امراة ثم حذف الجار وقد صرح
المصنف في حرف الراء حيث تكلم على رب بانها انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها
كثيرا وانه لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا **قال** وعلى هذا فلا يجوز مررت

بزيد وعمرو

بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا **اقول** زعم الرضي
ان المنصوب في قوله تعالى وامسحوا برءوسكم وارجلكم معطوف على محل
المجرور بالباء ولا يرد عليه ما ورد على ابن جني في ذلك المثال لجواز مسحت
الراس في الفصيح لكنه نزع نزعة رافضية فان الواجب عند الرافضة
قاتلهم الله مسح الرجلين في الوضوء تمسكا بقراءة وارجلكم بالجر ويردون
قراءة النصب اليها بالتاويل كما فعل الرضي والمعلوم قطعا من فعل النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان يغسل رجليه في الوضوء وانه لم يمسح قط الا على الخفين
فيكون ذلك مؤيدا لجعل الارجل في قراءة النصب معطوفة على المغسول
وفي قراءة الجر محمولة عليها اما بطريق الخفض على الجوار او غير ذلك مما قرر
كما ستقف عليه في اواخر الكتاب ان شاء الله تعالى **قال** بدليل قوله
فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل
اقول فلتزعك اي فلتكففك يقال وزعه يزعه وزعا اي
كففته والعواذل بالذال المعجمة اللوائم تحتمل ان يكون المراد الاناث
فيكون جمع عاذلة صفة امراة وتحتمل ان يكون المراد الذكور وما هو اعم
فيكون جمع عاذلة صفة جماعة ومراد الشاعر انك اذا لم تنتسب الى
عدنان فلتكففك العواذل عن الفخر بالنسب فانك لا فخر لك بذلك الا من
هذه الجهة **قال** واجاز الفارسي في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا
لعنة ويوم القيامة عطفا على محل هذه **اقول** هذا ظاهر فيما ادعاه من انه
لا يقتصر مراعاة الموضع على ما يكون فيه العامل في اللفظ زائدا لان
المعطوف على محله في الاية المذكورة مجرور بحرف غير زائد لكن هنا بحث
وهو ان الدنيا ان اريد بها الازمنة السابقة ليوم القيامة فلا اشكال في

عطفه عليه لان كلا منهما زمان وان اريد بها هذه الدار من حيث هي ظرف
مكان فكيف يصح العطف مع اختلاف الظرفين وفي الكشاف ما يقتضي منعه
فانه لما تكلم في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين
قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت
معناه وموطن يوم حنين او في ايام مواطن كثيرة ويوم حنين ويجوز ان يراد
بالمواطن الوقت كمقتل الحسين انتهى وفي الانتصاف لجدي رحمه الله لا مانع
من عطف ظرف الزمان على المكان كعطف احد المفعولين على الآخر تقول ضربت
زيدا عمرا يوم الجمعة وفي المسجد كما تقول ضربت زيدا وعمرا مع انه لابد من تغاير
الفعلين متغايرين والظرفان كذلك والفعل واحد في الصناعة فيجوز في الاية
ان يكون كل واحد من الظرفين على حاله وقال بعض الفضلاء جوز بعضهم عطف الزمان
على المكان وكلام الزمخشري مؤذن بانه غير جائز ويحتمل ان يريد انه لا يجوز عطفه عليه
هنا اي في هذه الاية وذلك لان مواطن مجرور بفي ويوم منصوب على الظرفية فلو
عطف يوم عليه لا حرفت [?] قلت هذا مندفع بان العطف هنا على المحل لا على اللفظ فوجود
في ولا عدمها ضار كما مر في كلام الفارسي قال هذا الفاضل ويحتمل ان يريد انه لا يجوز
مطلقا وانما لم يجز اما باعتبار ان الفعل يقتضي لظرف الزمان تقتضاه لظرف المكان
مرتبطا بها بدون الواو ولا يجوز جعل احدهما تابعا للآخر فلا يعطف عليه كما لا
يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من
ذلك واما باعتبار ان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان
فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا في هذا المعنى لم يجز عطف احدهما على الآخر
واما باعتبار ان الاستعمال الوارد على قال بعطف الزمان والمكان ولم يرد بعطف
الزمان على المكان الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا في الدار يوم الجمعة صح الكلام

ولو قلت

ولو قلت ضربت زيدا في الدار ويوم الجمعة خرجت عن قانون كلام العرب
وهذا القدر كاف في الغرض فلنقتصر عليه اقول واجاز البغداديون
تمسكا بقوله متنضح صفيف شواء او قدير معجل قال هذا بعض بيت
لامرئ القيس وقد مر انشاده بتمامه والكلام عليه في ترجمة ما افترق فيه اسم
الفاعل والصفة المشبهة اقول وقدم جوابه قال مر في الترجمة التي
انشد فيها هذا البيت وهي ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
والجواب الذي ذكره هناك هو ان يكون الاصل وطابخ قدير ثم حذف المضاف عطف
وابقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض او انه
على صفيف ولكن خفض على الجوار او على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة
كما قال ولا سابق شيئا واسلفنا هناك ما على الاول من النقد فراجعه اقول ولكن شرط
الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم قال يصدق هذا الخفاء بما اذا كان
الاسم مبنيا نحو ان هذا وزيدا ذاهبان وبما اذا كان معربا اعرابا تقديريا نحو ان
موسى وزيدا ذاهبان فان الاعراب في كل منهما خاف فلا يظهر اذ هو في الاول محكوم به
للمحل وفي الثاني مقدر لا ملفوظ اقول وحجته قوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والصابئون الاية قال يعني قوله تعالى ان الذين امنوا والذين
هادوا والصابئون من امن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم
ولا هم يحزنون فالصابئون معطوف على المحل قبل اتيان الخبر وهو من امن
بالله الى آخره اقول ويشهد له قوله. خليلي هل طب فاني وانتما وان لم
تبوحا بالهوى دنفان قال يريد هل عندكما طب اي معرفة بعلاج الحب وهو
بالطاء المهملة مثلثة الحركة وان لم تبوحا اي تتكلما جهرا والدنف بفتح الدال
المهملة وكسر النون والفاء المريض مرضا ملازما اقول ويشهد له قوله

فمن يك امسي بالمدينة رحله • فاني وقيار بها لغريب **قال** البيت لضابي
بن الحرث البرجمي بضم الموحدة والجيم وضابي بالضاد المعجمة والف بعدها
موحدة مكسورة مهموز وقبل هذا البيت قوله • دعاك الهوي والشوق
لما ترنمت • هتوف الضحي بين الغصون طروب • تجاوب ورقا اذا اصخن لصوتها
• فكل لكل مسعد ومجيب • الترنم ترجيع الصوت هتوف حمامة تكثر التصوت
في وقت الضحي والهتف الصوت يقال هتفت الحمامة اذا صوتت والطروب
الكثيرة الطرب والورق جمع ورقا وهي الحمامة التي في لونها بياض الي سواد والاسعاد
الاعانة وقيار اسم جمل له او غلام او فرس وقيل المراد الوصف اي اسود كالقار
فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتدا لا يربطه الا الضمير ولا ضمير في قوله
فاني وقيار بها لغريب يعود الي من فما وجهه قلت المعني فمن يك بالمدينة مقيما
فلست علي صفته فاني وقيار بها غريبان **اقول** المسئلة الرابعة اعجبني ضرب
زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل
في اللفظ حتي يكون بال او منونا او مضافا **قال** المنع هو مذهب سيبويه
والجمهور وانظر تعليل المصنف المنع بما ذكره هل معناه انك لو اعملت المصدر في
التابع المذكور رفعا او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلي بال ولا منون ولا مضاف
الي معموله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده اشكل بمثل اعجبني ضرب زيد
عمرا فان المصدر عمل في المفعول مع فقدها للثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه
فتامل ما اذا اراد فلم يتضح لي مقصوده والله اعلم **اقول** واجازهما قوم **قال**
يعني الكوفيون وجماعة من البصريين وهو راي ابن مالك قال في التسهيل في
باب اعمال المصدر ويتبع مجروره لفظا او محلا وظاهر كلامه جواز مراعاة المحل
في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين والبصريين كالجرمي ومذهب سيبويه

وغيره

وغيره من المحققين المنع مطلقا وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل
ومنع في التوكيد والنعت قال ابن قاسم والظاهر الجواز لكثرة الشواهد
علي ذلك والتاويل خلاف الظاهر **اقول** وقوله • فلم تخل من تمهيد مجد
وسوددا **قال** هذا عجز بيت صدره • هويت ثنا مستطابا مجددا
• هويت بكسر الواو وجبت وتمهيد الامور تسويتها واصلاحها والمجد
الكرم وقيل الشرف والسودد السيادة والمصدر الذي هو تمهيد مضاف الي
المفعول اي من تمهيدك مجدا وسوددا **اقول** وجوز الزمخشري كون الشمس
معطوفا علي محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن
الماضي بخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين علي انه اذا حمل علي الزمن
المستمر كان بمنزلته اذا حمل علي الماضي في ان اضافته محضة **قال** حاصله انه
تناقض حيث ادعي كون اضافة جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك وانما
تمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعني الماضي وجوابه انا لا نسلم
ان بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا تري ان المصدر المضاف الي الفاعل
مثلا اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولك اعجبني ضرب
الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشري ان يقول جعلت اضافته محضة حملا
علي اسم الفاعل بمعني الماضي واعملته حملا علي اسم الفاعل بمعني الحال والاستقبال لان
الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين لما قررناه هكذا كنت
رايت من قديم في دفع التناقض ظانا ان احدا لم يقله ثم وقفت بهذه البلاد علي
ما هو قريب منه في شرح الكشاف للطيبي فلينظر وكلامه برمته لنحيط به علما قال
قيل ان هذا يعني ما قاله الزمخشري في قوله تعالي وجاعل الليل سكنا والشمس
مخالف لما ذكره في مالك يوم الدين فلنذكر الان سر امثال الكلام في عمل اسم الفاعل

والمفعول ليندفع التناقض عن كلامه اعلم ان عملهما مشروط بمشابهتهما للفعل
معنى ووزنا وذلك لكون المفعول به اجنبيا عنهما ويحصل هذا الشرط اذا كان
بمعنى الحال والاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما انما يشابهان المضارع
الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار
فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع
لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله ويسخو بموجوده
اي هذه عادته واذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول لا يعملان في الاجنبي اذا كانا بـ
هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما الى ذلك الاجنبي لفظية لان كون الاضافة لفظية
مبني على العمل وهكذا ابنية المبالغة لما كانت للاستمرار واما اذا كانا بمعنى الماضي
فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله هذا من حيث اللفظ واما من حيث
المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب
زيدا امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين
اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم تشتهر فيهما
ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل
او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا تكون كذلك وذلك
لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه
او تخصصه به ولا سيما اذا كان معنى الاستمرار في الفعل غير وضعي فان وضعه
على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت
بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اي المعروف
بشبهك فاذا قصد هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل مجروره نصبا لما في حيث

وان كان

وان كان اصله اسم فاعل من صحب وما ذكره ههنا من انها لفظية مبني على ما
قررناه من الكلام وذلك لانا اذا نظرنا الى كون اسم الفاعل بمعنى الاستمرار مشابها
للمضارع كذلك فاضافته لفظية واذا نظرنا الى ان استمراره يصحح تخصيصه
وتعيينه وقلنا انه بمعنى المعروف بذلك فاضافته معنوية تقرير اخر وهو ان
نقول اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية
لانتفاء المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى
الحال والاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة
المقتضية للعمل واما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما
انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة
للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه الى هنا انتهى المقصود من كلامه وما اورده
في صدر المقدمة هو من كلام الرضي بالحروف وما ذكر في خاتمة تقريره
الاخير قريب مما اوردته ولكنا ظننا ان احدا لم ينقله قبل وبالله التوفيق
قوله واما قوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا **اقول**
يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا من وافي الرجز مصرعا ويحتمل ان يكون
بيتين من مشطور السريع الموقوف والافلاس مصدر افلس الرجل
صار مفلسا كانما صارت دراهمه فلوسا كما يقال اخبث الرجل اذا صار
اصحابه خبثاء واقطف صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار الى
حال يقال فيه ليس معه فلس والليان المطل يقال لواه بدينه ليا وليانا اذا مطله
قال ذو الرمة . تريدين لياني وانت ملية . واحسن يا ذات الوشاح التقاضيا
. كذا في الصحاح **اقول** ولابد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل
قال يريد المفعول له الذي لا لام معه والا فمع وجود اللام لا يشترط هذا

الشرط اجماعا كقولك اكرمتني يا زيد لحضوري بين يديك على ان من النحاة
من لا يشترط ذلك مع حذف اللام قال الرضي وهو الذي نقوي في نفسي واستدل
بما في نهج البلاغة من قول امير المومنين علي كرم الله وجهه فاعطاه الله النظرة
استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس ولا يجوز ان يكون
استحقاقا حالا من المفعول لاذا استتماما يكون حالا من الفاعل ولا يعطف حال
الفاعل على حال المفعول قلت وسئلت مرة باحمداباد عمرها الله ابدا لاباد عن
وجه قول صاحب المدارك في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا
احد ما احملكم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع حزنا ان حزنا مفعول له
هذا مع الاختلاف في الفاعل اذ فاعل تفيض ضمير الاعين وفاعل الحزن القلوب واصحابها
فاجبت بان تفيض اعينهم في معنى يبكون فاما ان يجعل الفعل المعلل هذا المذكور
مراعى فيه هذا المعنى او يجعل محذوفا تدل عليه هذه الجملة المذكورة اي تولوا
اعينهم تفيض من الدمع يبكون حزنا فالاتحاد موجود على كلا التقديرين هذا
ان التزمنا صحة هذا الشرط والا فلا اشكال اقول وشرط جوازه صحة نحو
ذلك العامل لمتوهم قال حمل بعضهم على هذا قول الشاعر فكانما سعوا
في تلك الذرى ان باشروا العيوق والدبران اي باشروا العيوق والدبران
والعيوق نجم احمر مضيء في طرف المجرة الايمن يتلو الثريا والدبران خمسة كواكب
في الثور وهو الضابط لامره الاخذ بالثقة والشهم الجلد الذكي الفؤاد
والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع يعني هنا الشاعر ان
الانسان اذا لم يحكم الحق على نفسه بحيث يكون هواها مقصورا مغلوبا دائما
او في اكثر الاوقات فلا يعد حرمة وشهما منه شجاعة اقول وكما وقع هذا
العطف في المجرور وقع في احد المجزوم قال جعله اخا له من جهة مشاركته

في الانصاف

في الانصاف بجعل خارجا لا يكون لنوع آخر اقول فان معنى لولا اخبرتني فاصدق
ومعنى ان اخبرتني صدق واحد قال قد يستشكل هذا بان التحضيضية
دالة على الطلب والشرطية لا دلالة لها عليه فكيف يجعل معناهما واحدا
ويجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه وذلك
ان التصدق والصلاح لما كانا محبوبين وعلقا على التاخير الذي هو بيد
المختار كان ذلك مفهما لطلب العبد تاخيره بدا اياه ليقطع التصدق والصلاح
المقتضيان لحصول السعادة الابدية وهذا كما يقول يا رب وفقتني
عملت صالحا يكون مشعرا بطلب التوفيق فمن هذه الحيثية كانت
الشرطية المذكورة في معنى التحضيضية اقول لقول الجميع في قراءة الاخوين
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم قال المراد بالاخوين حمزة
والكسائي وهذا اعتراف منه بان الجماعة كلهم قائلون بان الفا وما بعدها
في محل جزم وهو مناقض لما قاله هو فيما تقدم ان ما بعد الفا في محل
جزم خارج عما عليه اقول ويرده انه سيقال ان الجزم في نحو ان تنبتني
اكرمك باضمار الشرط فليست الفا هنا وما بعدها في موضع جزم لان ما بعد
الفا منصوب بان مضمرة وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر
متوهم مما تقدم فكيف يكون القائم ذلك في موضع الجزم ولئن بني المعترض
المتعاطفين شرط مقدر قال قد لا يجعل المصدر معطوفا على مصدر
متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يحتاج تقديرا الشرط بل يقول ان هنا
المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدا حذف خبره والجملة جواب شرط
مقدر اي ان اخبرتني فتصدقي ثابت واكون تاحينئذ رابطة الجواب
واكن معطوفا على محل الفا وما بعدها كقول الجميع في فلا هادي له ويذرهم

وقد اسلفنا المصنف الاشارة الي شي من كلامه هنا في الباب الثاني عند كلامه علي
الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب واسلفنا الكلام عليه هناك
اقول وما في الغول لا تني قول الهذلي فابلوني ببليتكم لعلي اصالحكم واستدرج
نويا قال تقدم الكلام علي هذا البيت في المحل المذكور انفا والمراد بالقولين
قول سيبويه والخليل وهو العطف علي المعني وقول السيرافي والفارسي وهو
العطف علي المحل وانما مختصة اي فلعلي ولا ينافي لهذا الرد عليها فادهنا
موضع الجملة بالاصالة وليس ثم مفرد معطوف علي مفرد اقول وقيل بل سكن لتوالي
الحركات في كلمتين كما في يامركم ويشعركم قال هذا القول احسن الاقوال ولا
حرج في تخريج التنزيل عليه وما عداه من الاقوال ليس بطايل فلا ينبغي الاقدام
علي تخريج القران عليه اقول واما المنصوب سما فقال الزمخشري في قوله
تعالي ومن وراء اسحق يعقوب قرئ بالنصب كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء
اسحق يعقوب علي طريقة قوله مشايم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب
الا ببين غرابها انتهي قال هذا سهو لان احدهما ان المناسب ان يقال
فوهبنا لها بالفاء والاتيان بضمير المونث اذ الثابت في الاية فبشرناها
باسحق ومن وراء اسحق يعقوب فيكون قوله فبشرناها في معني فوهبنا لها
ووجه تخصيصها بالبشارة ان النسا اعظم سرورا بالولد من الرجال ولانه
لم يكن لها ولد وكان لابرهيم ولد من غيرها وهو اسمعيل وقد رايت بالديار
المصرية نسخة من الكشاف معتمدة فيها ووهبنا له بضمير المونث ورايت
بهذه البلاد نسخة اخري من الكشاف صحيحة فيها ووهبنا له بضمير المذكر
ولم ار الفا ثابتة في نسخة من النسخ السواد الثاني ان الزمخشري لم ينشد
البيت بتمامه وانما قال علي طريقة قوله ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب

وظاهر كلام

وظاهر كلام المصنف انه انشده بكماله ووجد نسخة الاية بالنسبة
قد رتى الاية انه قيل فوهبنا له اسحق ثم عطف عليه قوله يعقوب كما ان
الشاعر قدر انه قال ليسوا مصلحين فقال ولا ناعب فقد قدر فيهما المعدوم
موجودا قال بعضهم وامتازت الاية علي البيت باشتمالها علي تقدير الموجود
معدوما ايضا يريد ان لها الموجود قدر عدمه وهذا البيت المذكور
لابي الاحوص الرياحي وقبله ولبس بيربوع الي العقل حاجة ولا دنس
تسود منه ثيابها فكيف بنوكي مالك ان كفرتم لهم هذه ام كيف بعد
خطابها مشائيم البيت ويروي مشوم مكان تنين والتعيب صياح
الغراب والنوكي الحمقا جمع انوك اقول وقيل هو مجرور عطفا علي اسحق او
منصوب عطفا علي محله ويرد الاول انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف
علي المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو قال يعني انه جر عطفا علي اسحق كانه
قوله باسحق ورد هذا القول ولم يرد القول بكونه منصوبا بالعطف
علي المحل كانه من قبيل المرتضي عنده وفيه نظر لان من شرط العطف علي المحل
امكان ظهوره في الفصيح كما مر والمحل هنا لا يظهر في الفصيح اذ حذف الجار من
مثل هذا ونصب المجرور بعد حذفه مقصور علي السماع وقد يقال
انما سكت المصنف عن رد هذا القول اتكالا علي فهمه مما قرره اولا
فاما القول الذي رده بامتناع الفصل بين العاطف والمعطوف علي المجرور
فلم يسبق له تنبيه عليه فلهذا خصه بالذكر اقول واما المنصوب فعلا
فكقراة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا علي معني ودوا ان تدهن
قال قد مر في الكلام علي لو تخريج ذلك علي وجه حسن يندفع به ارتكاب
العطف علي المعني وذلك بان تجعل تدهنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر

المسبوك منه ومن صلته معطوفا على المصدر المسبوك من لو وهو مبني على
ان لو تقع مصدرية وقد سلف الكلام عليه اقول وقيل في قراءة حفص لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلي ابلغ وهو
لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان
يكون الحن بحجته من بعض قال التمثيل للحكم المذكور وهو مطلق الاقتران
بان لا انه مقيدا بالكثرة ولا شك في ان ذلك كثير فقد ورد في بعض طرق
الحديث المذكور لعل بعضكم ان يكون ابلغ من بعض وقال عليه الصلاة
والسلام لسعد بن ابي وقاص لعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام ويضر بك اخرون
وقال عليه الصلاة والسلام في الحسن ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح به
بين فئتين وفي بعض طرق حديث الملاعنين فلما ادبرا قال لعلها ان تجئ به اسود
وفي حديث القبرين اللذين مر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ جريدة رطبة
فشقها نصفين فغرز في كل قبر واحدة فقالوا يا رسول الله لم فعلت هذا قال لعله
ان يخفف عنهما ما لم ييبسا وفي حديث الرجل الذي ولدت امرأته غلاما اسود
فانكره فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فما الوانها
قال حمر قال فهل فيها من اورق قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه فانى هو قال لعله
يا رسول الله يكون نزعه عرق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله ان يكون
نزعه عرق له في صحيح مسلم في حديث المجاعة التي اصابت الناس في غزوة تبوك
واذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم في نحر نواضحهم لما استاذنوه فقال عمر
يا رسول الله ان فعلت قل الظهر ولكن ادعهم بفضل ازوادهم ثم ادع الله لهم
عليها بالبركة لعل الله ان يجعل في ذلك وفيه ايضا في احاديث الحج عن مطرف قال
بعث الي عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال اني محدثك باحاديث

لعل الله

لعل الله ان ينفعك بها بعدي وفيه في الآخر حكاية عن عائشة رضي الله عنها
فقالت هذه اليتيمة التي تكون عند الرجل لعلها ان تكون قد شركته في ماله
حتى في العذق وفيه ايضا حكاية عنها رضي الله عنها قالت نزلت في المرأة تكون
عند الرجل فلعله ان لا يستكثر منها وفيه ايضا في حديث المرأة المقرة بالزنا
قالت يا رسول الله لم تردني لعلك ان تردني كما رددت ماعزا ومن شواهد
ذلك قول الشاعر • لعلك يوما ان تلم ملمة • عليك من اللائي يدعنك
اجدعا • الاجدع بالجيم والدال المهملة المقطوع الاذن او الانف او اليد
او الشفة وهو كناية عن الذليل ومنها قول عمر بن ابي ربيعة • اقص على اختي
بدء حديثنا • وما لي من ان تعلما متاخر • لعلكما ان تبغيا لي حاجة •
وان ترجعا بسر اذا كنت احصر • وقول الآخر • لا تهين الفقير علك ان •
تركع يوما والدهر قد رفعه • قال ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد •
للبس عباءة وتقر عيني اقول يعني انه يحتمل ان يكون اطلع منصوبا بان مضمرة
والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفا على المنصوب المتقدم اي لعلي ابلغ
الاسباب فالاطلاع فيكون على حد ما في هذا الشعر وقد انشده المصنف
في ما على الصواب بالواو لا باللام وقد مر الكلام عليه قال واما في المرسلات
فقد قيل في قوله تعالى ومن آياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم انه
على تقدير ليبشركم وليذيقكم اقول فيحمل المفرد وهو مبشرات على معنى مركب
وهو ليبشركم ثم عطف عليه مركب آخر قال واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف
على تقاتلونهم او على القطع بتقدير او هم يسلمون اقول قال ابن الحاجب في اماليه
للرفع وجهان احدهما ان يكون مشتركا بينه وبين تقاتلونهم في العطف
والآخر ان يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة قبلها باعتبار الجملية

لا لافراد وثقا تلونهم فيه معنى الامر وان كانت صيغته صيغة الخبر ولا
يستقيم ان يكون مجردا عن معنى الامر لانه يؤدي الى انه لا ينفك الوجود عن احدهما
تصديق الاخبار ونحن نرى الوجود ينفك عنهما ولا تقول انه لشيوع لما يؤدي اليه
او من الشك وذلك في حق العالم باطل الا انا على يقين من علم الله او تاتي لاحد الامرين اذا
كان خبرا عنده لا ينفك عن احدهما وليس ذلك عن شك بل عن قطع انه لذلك كقولك
الجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا وكذلك ما اشبهه مما يلزم ان يكون على احد الامرين
في عقلية او وجوده والما يلزم الشك في الاخبار عن امر معين في الوجود وقع او
سيقع على احد امرين فههنا قد يتوهم لزوم الشك من الخبر كقولك زيد اما مريض
او معافى واذا ثبت ان تقاتلونهم في معنى الامر فيسلمون اما في معنى الامر فيتضح
المعنى ويكون المعنى الواجب اما القتال منكم واما الاسلام منهم وهذا واضح وعلم
ان الاسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين من دليل اخر واما انه يكون يسلمون
في معنى الخبر فيكون المعنى الاخبار بان احد الامرين لا ينفك عند الوجود وهو
اما وجود القتال منكم او حصول الاسلام منهم والله اعلم قال ومثله ما تاتينا
فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي
الحديث اي ما تاتينا فكيف تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا
محدثا الى اخره اقول جعل الرضي المعنى الاول هو القياس ولا باس بسوق كلامه
برمته لما اشتمل عليه من الفوائد قال ومعنى النفي في نحو ما تاتينا فتحدثنا ان
ما تنافي الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا
هذا هو القياس وذلك لان فا الجزاء قياسه ان تجعل الفعل المتقدم عليه الذي
هو غير موجب موجبا وتدخل عليه كلمة ان وتكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاء
كما تقول في قوله لا تطغوا فيه فيحل الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي

راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده
حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفا معنى السببية
وحق الفعل ان ينتصب بعد فا السببية لكنه انما انتصب في هذا لتشبيه
بفا السببية وانما قلنا ان الفا بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك
ان اتيتني حدثتني يخالف في المعنى لقولك ما تاتيني فلا تحدثني بل انما يعطي هذه
الفا بلا معنى فا العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان
فحديث على ما يقولون به في هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما
تاتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف
والمعطوف عليه معا فيكون المجموع وهو الاتيان المعقب بتعقب الحديث
منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه
ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث بعده ويجوز ان يكون
قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى تقدير الجزء الثاني فقط
يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله عليه السلام في النهج
لا تخرج لكم من امري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان يكون
نفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان
بلى ان جعلت ما بعد الفا على القطع والاستئناف لا معطوفا على الفعل
الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا ما تحدث به الجاهل
حالا كما قال • فيه انه ما تاتنا تسقني ه فتتحجروا • تكذبوا لتاميلاه اي فتحن تحجر
مع الرفع ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفا للسببية والمبتدا محذوف
فيكون مع الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه للنصب لعدم اللبس الى هنا كلامه
قال واصح الاستئناف فحمل ثبوت الاعتذار مع ان لا تعتذروا اليوم

على اختلاف المواقف كما جاء فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان وقفوهم
انهم مسئولون واليه ذهب ابن الحاجب **اقول** ظاهر هذا الكلام يشعر بان هذا
القول مرجح عند ابن الحاجب وانه اختاره والواقع خلاف ذلك قال في شرح المفصل
ويجوز ان يكون مستانفا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف
اخر لان المواقف متعددة ويدل عليه قوله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا اما
ذلك ولكنه ضعيف فالاولى ان لا نحمل عليه وهذا الموضع ليس بما قد بعد قوله
ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف اخر هذا كلامه وهو صريح
في ضعف هذا الوجه وان الاولى خلافه فكيف يحمل عليه بعد ذلك انه هذا القول
مذهبه ولعل المصنف عثر له على ذلك في موضع اخر ولم نره في شرح المفصل
والله اعلم **قال** لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي
عن كل منهما **اقول** لما افاد غيره ايضا ولي فيه نظر اذ لا موجب لتعين ان يكون
النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما
كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان
يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول ولا نرتاب
في انك اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا
وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل نعم لو قيل لا تاكل سمكا
ولا تشرب لبنا تعين الاول كما قالوه فتامله **عطف الخبر على الانشاء وبالعكس**
قال منعه البيانيون **اقول** هذا وان جرى على السنة كثير من
الا انه ليس على اطلاقه بل المنع انما يكون في الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما الجمل
التي لها محل فليس ذلك بممنوع فيها على الوجه الذي قرره ويدل على ذلك انهم قالوا
الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او على الاول ان قصد تشريك الثانية

للاولى

للاولى في ذلك الاعراب عطفت عليها كالمفرد وذكروا ان شرط كون هذا
العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس
العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم
المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف
خبرا وانشاء بناء على ظهور فائدة بالواو اعني التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك
الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظائرها جارية في
القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني
ضايعا فان قيل اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط اذا
اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب
او لا فالجواب ان الجمل التي لها محل منه واقعة موقع المفردات ليست النسب
بين جزئيها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب الخبرية والانشائية
بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف الجمل التي لا محل
لها فان نسبها مقصودة بذواتها فتعتبر احوالها العارضة لها **قال**
واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة
البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف **اقول** حاول الشيخ بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين في هذه المسئلة فقال
بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر
كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة
ولا يجوز بلاغة والمراد باية سورة البقرة قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر الذين امنوا

وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار الاية والمراد بما في سورة
الصف قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم
ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها
الانهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر
من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين **قال** وتوبيخ قوله وان شفائي عبرة
مهراقة وهل عند رسم دارس من معول **اقول** هذا البيت من معلقة امرئ القيس
المشهورة والشفاء البرء من المرض والتخلص منه والعبرة بفتح العين المهملة وسكون
الموحدة الدمع والجمع عبرات وتقال ايضا عبر كبدرة وبدر حكاه ثعلب ومهراقة
مصبوبة والاصل مراقة لان الهاء زيدت على غير قياس والرسم الاثر ورسم
الدار ما كان لاصقا بالارض والدارس المنمحي والمعول اما مصدر ميمي من قولك
عول الرجل اذا بكى رافعا صوته ومثله اعول واسم مكان لذلك واسم مفعول
من قولك عولت على فلان اي اعتمدت عليه الا ان صلته حذفت كما في المشترك
ونحوه يقول ان تخلصي مما ابتليت به دفع اصبته ثم قال على جهة الانكار
وهل عند رسم منمحي بكاء او موضع بكاء واحد يعتمد عليه في دفع المصيبة اي لا فائدة
في صب الدمع والحالة هذه **قال** وقوله ناعي عز الا عند دار ابن عامر
وكحل مآقي الحسان نامد **اقول** ناعي عز الاي تكلمه بما يغيظه ويسره
والمآقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف والاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم
وسكون المثلثة بينهما واهمال الدال حجر يكتحل به **قال** واقول لما ابتدأ التفرقة
نقلا للزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف
ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا

بالاطلاق

بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا **اقول** ظاهر كلام المصنف انه ساق كلام
الزمخشري في معرض الجواب عن احتجاج الخصم وقد بقي للمبين فيه ما تحصل
منه جواب بل ظاهره على ما فهمه البعض انه الى جواز عطف الانشاء على الخبر
من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء وذلك انه ذكر في المطول ما نصه فان قلت
قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى
الانشاء او على العكس بان يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على
الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر
الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او
نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين
فهو معطوف على جملة وصف عذاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد
والازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من
يشترط تناسب الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكر من المثال الجهتنا
كلامه واعترضه بعض المتاخرين بانه لا حاصل لقوله بل يؤخذ عطف
الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى لانه ان اراد
به ان يؤول احداهما بحيث يتفقان في الخبرية والانشائية فذلك عطف
الانشاء على الخبر او بالعكس بناء على التاويل لا قسم اخر من العطف كما زعمه وان
اراد به انه لا تاويل بل يؤخذ الى اخره ثم الذي ينبغي ان يفهم عليه كلام الزمخشري
ان يقال انه لم يرد بلفظ الجملة الواقعة في عبارته ما يراد به في الاصطلاح بل
اراد به معنى المجموع اي المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين
على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين وقال صاحب الكشف اي ليس من باب
عطف الجملة على الجملة ليتطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة

مسوقة لغرض اخرى مسوقة لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة
بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف
انتهى ورده هذا الفاضل بسوال فقال لم لا يجوز في قوله زيد يعاقب بالقيد والازهاق
وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف جملة مسوقة لغرض على جملة اخرى مسوقة
لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشا عطفت احداهما على الاخرى
واجاب بان الزمخشري اراد بذلك انه عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على
قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما سيق له من الاية لكنه اقتصر من
القصتين ما هو العمدة فيهما وبين منهما الباقي فيهما فكانه قال زيد يعاقب بالقيد
والازهاق فما اسوا حاله وما احسن الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
فما احسن حاله وما ارغده انتهى كلامه فان قلت ما وجه استدلال الصفار
وغيره بالاية على ما ادعوه من صحة عطف الانشا على الخبر مع انه لا خبر فيها
وانما هناك جملتان انشائيتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدمناه من
ان الانشا لا يقبل التعليق بل ما علق انشا بشيء فاذا وقع معلقا احتيج فيه
بالتاويل بما يكون به خبرا في المعنى فكان التقدير في الاية المذكورة فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا فاتقوا كم النار مطلوبة منكم فال الامر ليكون الجملة الشرطية في المعنى
خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهي انشا لفظا ومعنى فجا ما قالوه **قال**
واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم انه لا يجوز
من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعا ونصبا لانك لا تثني الا على
من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بالمنزلة واحدة
وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها
فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار لانه قد يكون

للشي

للشي مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام **اقول**
الذي نقله ابو حيان عن سيبويه اجازته ان تقول جا زيد ومن
عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ووجه الغلط
الذي اشار اليه المصنف ان كلام سيبويه ظاهر في الفساد من جهة
وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع
في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف
المقطوع بوجهيه اي وجه الرفع ووجه النصب فحمل ابو حيان كلام الصفار
على النعت الصناعي واعتقد ان زواله يصحح المسألة فقال اذا كان العاقلان
خبر مبتدا محذوف جازت المسألة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا
غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع وجود الوصف
المقطوع وانما اراد الصفار انه اذا زال النعت المقطوع البتة والفرض
تعذر النعت الصناعي بان يقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب
جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع مستحسن جواز عطف
الخبر على الانشا وجوابه ما ذكره المصنف من انه قد يكون للشي مانعان
ويقتصر على احدهما لاقتضا المقام له **عطف الاسمية على الفعلية**
وبالعكس قال والثالث المنع مطلقا حكي عن ابن جني وانه قال في قوله
عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ والضرس نقد ان الضرس
فاعل لمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدا **اقول** حكى هذا القول
عبد اللطيف البغدادي في شرح مقدمته ايضا ورد على ما ذكره الشيخ
بها الدين السبكي في شرح التلخيص ويوجد في بعض نسخ المغني في هذا
المحل حكي عن ابن جني انه قال ذلك وهو وفي نسبته ان يكون ذلك بنيه

على ماخذ هذا القول يعني انه استنبط من كلام ابن جني على هذا البيت
منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى
ما ذكره ابن جني من ان الضرب فاعل لا مبتدأ انه هو الاولى نظرا الى ما عليه
التناسب لا انه ممنوع ومعنى تقعد تكسر وتاكل يعني ان الضرب تقعدا
كفرح بفوح فرحا والمراد ان هذه المرأة عوضها الله غلاما تزوجته بعدما
وصلت في الكبر الى هذه الحاله **قال** والاشك لابي علي انه يجوز في الواو
فقط **اقول** وجهه على ما قيل النظر الى اصالة الواو في العطف **قال**
واضعف الاقوال القول الثاني **اقول** تتبع التراكيب العربية شاهد
صدق لذلك وناهيك بقوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
فلو صدوا اما ثمود فهديناهم على قراءة النصب في غير السبع فانه معطوف
على ما عادها سنتكبروا وذكر الشيخ بهاء الدين السبكي في امثلة ذلك
قالوا اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين قلت يجوز ان تكون ام في هذه
منقطعة وهي غير عاطفة على الصحيح **قال** وقد لهج بها الرازي في
تفسيره **اقول** يعني انه واظب عليه واكثر منه يقال لهج الرجل بكذا
بكسر الهاء يلهج لهجا اذا اغري به وثابر عليه كذا في الصحاح **قال** ولا
للاستئناف لان اصل الواو ان يربط ما بعدها بما قبلها **اقول** الذي نقله
عنه السراج الهندي في شرح البدائع انه قال لا يجد الا مستندا الى ان الواو
هنا يجب ان تكون للعطف والحال تعليلا الا للاشتراك الذي هو على خلاف
الاصل ويدل على تحصرها فيهما ثم لا يجوز كونه للعطف لان قوله وانه
لفسق جملة اسمية موكدة بان وما قبلها وهو قوله لا تاكلوا جملة
فعلية انشائية وعطف الجملة الاسمية على الفعلية مستح لا يصار اليه

الا ضرورة

الا ضرورة كما في باب الحذف والاصل عدمه فلما بطل كونها للعطف
تعين كونها للحال **قال** فيكون جملة الحال مقيدة للنهي **اقول** اعترض
هذا بان التاكيد بان واللام ينفي كون الجملة حالا لانه انما يحسن فيما
قصد الاعلام بتحققه البتة والرد على منكر تحقيقا او تقديرا على ما بين
في علم المعاني واما الحال الواقعة من الامر والنهي فمبناها على التقدير بل كانه قيل لا تاكلوا
منه ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل وهو فسق ولو سلم كونها
حالية فلا نسلم انها قيد للنهي يعني انه يكون النهي عن الاكل في هذه الحالة
غيرها بل يكون اشارة الى المعنى الموجب للنهي عنه كما تقول لا تضرب زيدا وهو
اخوك ولا تؤذ فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا
يكون قيدا للنهي لانه حينئذ لا يكون له فائدة لان كونه حراما عنه حال كونه
فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه **قال** والفسق قد فسره الله تعالى بقوله
او فسقا اهل لغير الله به **اقول** ادعى الامام ان المراد من كونه فسقا
غير مذكور فكان مجملا محتاجا الى البيان الا انه حصل بيانه في آية
اخرى وهي قوله او فسقا اهل لغير الله به واعترض بانا لا نسلم الاجمال
لان معنى الفسق مشهور في الشرع وهو الخروج على الطاعات
وان سلم انه مجمل فلا نسلم ان بيانه قوله او فسقا اهل لغير الله به فلا بد
لذلك من دليل **قال** فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله **اقول**
اعترض هذا ايضا بان ما قدره اخص مما لم يذكر اسم الله عليه
اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما اهل به لغير الله والى
ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على
اعم المحتملين اولى لانه اعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا

ولا تخص التحريم بما اهل لغير الله به وايضا فالتحريم انما كان للاعراض
عن تسمية الخالق الرازق والاجلال بتعظيمه لانه مناسب وهو
معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا اولى
من ان تجعل المناسب تسمية غير الله لانه كالاشراك اذ هذا مناسب
خاص ببعض الصور والاولى عام مشترك بين الصور مما تداضاف
الحكم اليه اولى من اضافته الى المناسب الخاص **قال** ولو ابطل
العطف لمخالفة الجملتين بالانشا والخبر لكان دهسوا با **اقول**
قد عرفت ان المسئلة خلافية فللخصم ان يلتزم جواز العطف
في ذلك مصيرا الى قول من ذهب اليه والله اعلم **العطف على معمولي**
عاملين قال اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا
ذاهب وعمرا جالس **اقول** هذا من قبيل عطف المفردات على المفردات فان عمرا
معطوف على زيدا وجالس معطوف على ذاهب قال الشريف الجرجاني في شرح المفتاح
وفي عطف مفردي جملة على جملة اخرى كما في كان زيد قايما وعمرو قاعدا دقة
فليتامل قلت يمكن ان يكون وجه الدقة هو ما يدفع الاشكال الوارد على
ذلك وهو ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله فاذا كان
المعطوف عليه خبر مبتدا مثلا لزم كون المعطوف خبرا عن ذلك المبتدا فيجب
ان يشترط في الثاني ما يشترط في الاول من اشتماله على ضمير يعود الى ذلك المبتدا
وغير ذلك من الشروط فكيف يتجه مع ذلك ان يعطف خبر عمرو على خبر زيد وجوابه
ان محل الاشتراط انما هو حيث يتحد ما قبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد
اما اذا تعدد كما في زيد يقوم وعمرو يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة لا في
خصوصها فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم الجهة

اذكل

اذ كل منهما خبر في الجملة ولا ينظر الى خصوصية المخبر عنه وفايدة هذا الشرط
ان خبر عمرو مثلا لا يعطف على صفة زيد ولا حاله وانما يعطف على خبره
ليتحقق الاشتراك في مطلق الخبرية وانظر بمثال الشريف بقوله كان زيد
قايما وعمرو قاعدا الصورة المسئلة التي فرضها وهي عطف مفردي جملة
على مفردي جملة اخرى وقلنا انه يقول ان جعل في مثاله عمرو معطوفا
على زيد وقاعدا على قايما من غير ان يكون ثم شي يقدر بعد حرف العطف
فلا خفا في ان عطف المفردين على المفردين متحقق لكن يفوت كون هذا
مثالا للمسئلة اذ ليس فيه غير جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض
لا جملتان عطف المفردان من احداهما على مفردي الاخرى وان قدر بعد العاطف
كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب فهذا من باب عطف الجمل
لا من باب عطف المفردات والشيخ سعد الدين التفتازاني لما مثل لحرف
المسند بقولك زيد منطلق وعمرو قال المجوز بعد تقدير المسند انه يكون
من عطف الجمل وان يكون من عطف المفردات قلت وهو مبني على ان عامل
المبتدا والخبر معا هو الابتدا وقد تقرر ان مذهب سيبويه ان الابتدا
عامل المبتدا فقط وان المبتدا عامل الخبر فعليه لا يتاتى في مثاله عطف
المفردات لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين وفي الكشاف يجوز ان يكون
مبتدام براءة لتخصيصها بصفتها والخبر الى الذين عاهدتم وجواز ايضا ان يكون
براءة خبر مبتدا محذوف ومن الابتدائية متعلق بمحذوف والمعنى
هذه براءة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ثم قال واذان
ارتفاعه كارتفاع براءة على الوجهين ثم الجملة معطوفة على مثلها ولا وجه
لقول من قال انه معطوف على براءة كما لا يقال عمرو معطوف على زيد في قولك

زيد قائم وعمرو قاعد فانظر ما وجه ذلك مع انه يري عمل الابتدا في المبتدا
والخبر جميعا والله اعلم قال صاحب الكشف اراد الزمخشري عطفا واحدا وحده
على براءة من غير تعرض لعطف الخبر على الخبر كما في نحو ان زيدا تضرب زيد عمرا
وبهن بكر خالدا فليس العطف الا في العاملين دون معموليهما فهذا هو الذي
منعه الزمخشري قلت وفيه بعد فتامله **قال** واذ جعلتهن للقسم وقعت
فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه **اقول** اذا تكررت بعد واو القسم
نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم لشتى
فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم
والاول اقوى وذلك لانها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف
وربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم
بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقبل وكل قسم
لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء
بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد
منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فهذا وجه
استكراه الامامين لان تكون الواو المتكررة واو القسم واذا كان كذلك لم
يبق الا مذهبهما وهو ان يكون القسم شي واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو
الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قيل اقسم بالليل
والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف
بالله فالله لافعلن وحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله واقسم بالنبي
لافعلن وا تحمل على ما ثبت في كلامهم ولهذا اعترض على كونه واو العطف
بلزوم العطف على معمولي عاملين لان النهار اذا يكون معطوفا على الليل وهو

مجرور

مجرور بحرف القسم واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى وهو منصوب بفعل القسم
المحذوف والغرض ان العاطف واحد فيلزم المحذور واجاب جار الله بان
الواو المتقدمة كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة
ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار كالعامل الجامع كانه عوض
من الفعل ايضا كما انه عوض من حرف فقوله والنهار اذا تجلى كانه عطف
على معمولي عامل واحد هو الواو المتقدمة هذا كله كلام الرضي **قال** قال
ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله
تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الفا
هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا ينزل الباء منزلة الناصبة الخافضة
اقول اجاب الرضي على تقدير التزام القول بمنع العطف على معمولي عاملين
مطلقا بان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة
هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة وهي
عامل واحد فيكون التقدير هنا وعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل
في المجرور والمنصوب شي **قال** وبعد فالحق جواز العطف على معمولي
عاملين **اقول** مر نظير هذا التركيب في حروف الجر حيث قال وبعد
وعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي وفي الباب الثاني في اواخر الكلام
على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب حيث قال وبعد فالتحقيق
ان العطف في الباب من العطف على المعنى ومر الكلام على ذلك **المواضع التي يعود**
الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة **قال** احدها ان يكون الضمير
مرفوعا بنعم وبئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا
عمرو **اقول** ضمير الغائب ينبغي تقدم المفسر عليه لان الواضع وضعه

معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فلو ذكرته ولم تتقدمه مفسر
بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه
هذا هو الاصل ولكنه قد تخالف لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا شي مبهم
حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسر فيكون وقع في النفس
وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا لكن بقي
النظر في شي اخر وهو ان الضمير الذي هذا حاله هل بقي على وضعه معرفا او يصير
نكرة لعدم شرط التعريف اعني المفسر مذهب القوم انه معرفة لكن تعريفه انقص
مما كان في الاول بسبب ما فيه من الابهام قبل الوصول الى المفسر ولم يحكموا
بسلب التعريف لانه حصل جبرانا ما فانه يذكر المفسر بعده بلا فصل واختار
الرضي انه نكرة واطال الكلام فيه **قال** والثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازع
المعمل ثانيهما **اقول** هذا مذهب البصريين واستبعد لانه يجوز تاخير
المفسر لفظا ومعنى لقصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير كما في نعم
رجلا زيدا وقصدا للتفسير مع افادة المفسر كما في ضمير الشان والقصة في
ضمير الشان والقصة في ضمير التنازع بعد ومد الى قصدا للتفخيم والمجي بالمفسر
لمجرد التفسير واتصاله بالضمير **قال** والكوفيون يمنعون ذلك **اقول**
لاجل العلة التي اسلفناها وهي فقد المسوغ لتاخير المفسر لفظا ومعنى
فلا يجوزون التركيب المشتمل على ذلك وما استشهد المصنف من قول الشاعر
جفوني ولم اجف الاخلاء انني ۞ لغير جميل من خليلي مهمل ۞ شاهد للبصريين
على ما ذهبوا اليه **قال** فقال الكسائي حذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر
عن المفسر ان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام
وقعد اخواك فهو عنده فاعل لهما **اقول** يعني انه اذا امتنع ذلك التركيب

عند

عند الكوفيين على الوجه الذي اجازه البصريون فكيف السبيل
الى تصحيحه قال الكسائي يصح بحذف الفاعل فرارا من الاضمار قبل الذكر
فصل وما فر اليه اشنع مما فر عنه فان حذف الفاعل اشنع من الاضمار
قبل الذكر لانه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده ونقل المصنف عن الفراء
ما رايته ونقل عنه ابن الحاجب منعها المسالة اي اعمال الثاني اذا كان الاول
طالبا بطريق الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا قال الرضي
والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو
ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد
فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده
في الاصول ولم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان
ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل
لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول
له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو يعين عنده الاتيان بالضمير
بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل الجميع كلامه وفيه مخالفة لما نقله المصنف
عن الفراء الاخير بحسب الظاهر فتامله **قال** قال ابن مالك وهذا من جيد
كلامه ولكن في تمثيله بنحو النفس ومن العرب ضعف لامكان جعل النفس
والعرب بدلين ويحمل ويقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف
لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان
اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا على انه متعين فيهما
فالضعف في كلام ابن مالك وحده **اقول** ظاهر عبارة الزمخشري

ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفي لمن حاول القدح في
ذلك ابدا محتمل اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزمه ابدا جميع المحتملات
في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال دعوي التعين وهو حاصل بابدا
بعض ما تحتمله اللفظ فان قلت صرح المصنف بعد هذا بان
ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من خمسة اوجه وسردها
ثم قال واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف
قول الزمخشري في انه يراكم انا انه ضمير الشان والاولي كونه ضمير الشيطان
فكيف تجده بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين يحتمل
لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا الزام
لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو مسقط لقبول ما يرد
قلت المراد ان ضمير الشان والقصة لا ينبغي حمل عليه اذا امكن غيرها
لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس متساوية
اقدامها في اعتماد الحمل عليها فلا يختص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل
الضمير في المثالين مفسرا بالخبر وبدلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على
كل منهما عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة فاذا الاتنافي بين كلامي المصنف
في الموضعين ولقائل ان يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس في خمسة
اوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة
الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما مزية على ذاك فلعل هذا هو الحامل
لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك **قال** وقد غلط يوسف
بن السيرافي اذ قال في قوله ٭ اسكران كان ابن المراغة اذ هجا ٭ تميما
بجوف الشام ام متساكر **اقول** المراغة موضع التمرغ وهو التمعك والمراد

هنا ام جرير الشاعر المشهور قال الجوهري لقبها به الاخطل اي تتمرغ
عليها الرجال وقال الجو ما بين السما والارض قال ابو عمرو في قول طرفة
٭ خلا لك الجو فبيضي واصفري ٭ هو ما اتسع من الاودية قلت ويمكن
ان يفسر هنا ما في بيت المتن والمتساكر الذي يظهر السكر وليس به
قال هذا يقتضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس
ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائي منهم هو الذي يجيز حذفه وقد
مر له الفراء منهم لا يجيز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمت زيدا بل يوجب
الاتيان به ضميرا منفصلا متوخرا عن الظاهر المتنازع فيه فتامله
قال والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يوكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه
اقول اما الحكم بانه لا يوكد فلانه اشبه ما من النكرات والنكرة
لا يوكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول
الابهام المقصود منه وانتظرما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق
قال ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير
الشان والاولي انه ضمير الشيطان **اقول** قد ذكر المصنف في الباب
الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة ما يقتضي جواز كون
الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتم كانه اثم قلبه ضمير
الشان مع امكان كونه عايدا على من وسياتي فيه كلام ان شاء الله تعالي
قال ويويده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف
عليه **اقول** لم يتعين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه
اي يراكم مع قبيله وان كان العطف ارجح **قال** ربه فتية دعوت
الي ما ٭ يورث المجد دائبا فاجابوا **اقول** المراد بالفتية هنا

لاسيما الكرما قال في الصحاح والفتي السخي الكريم يقال هو فتي
بين الفتوة وقد تفتي وتفاتا والجمع فتيان وفتية وفتو على فعول
وفتي مثل عصي نورك ان يكسب على طريق الاستعارة والمجد
الشرف وذا بيا مستمر قال ويرد على ان مراده ان سبع سموات
بدل فظاهر تشبيهه به رجلا اياه اقول كان المصنف رحمه الله
لم يقف على ما يدفع به هذا التاويل لا تشبيهه ذلك برد رجلا وقع
له في تفسير سورة فصلت ما هو صريح في مقصوده وذلك انه قال هناك
في قوله تعالى فقضاهن سبع سموات تجوز ان يرجع الضمير فيه الي
السما على المعنى كما قال طايعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون
ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على
الحال والثاني على التمييز فهذا ظاهر مكشوف في المراد ونص صريح في عدم اراده
البدلية قال وقوله ۞ ولا تلحه ان تنام لبا بسا ۞ وقال سيبويه
هو با خاذم اقول اللابس هو الذي اشتدت حاجته فهذه اذا
صفة ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر
ارحم وما احسن قول عصرينا جلال الدين محمد خطيب داريا رحمه الله
مولعا بالبابس ۞ ويا خذه اي فقير لقبلة فهل من زكاة يا غني لبايس
قال ومن شواهده قول حسان ۞ ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا
من الناس ابقي مجده الدهر مطعما ۞ وقوله ۞ كسا حلمه ذا الحلم اثواب
سودد ۞ ورقي نداه ذا الندا في ذرى المجد ۞ اقول مطعم اسم رجل
والحلم الاناة والسودد السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال
المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهي اعلا الشي والمجد الشرف ومن شواهده ذلك

ابيضا

ايضا قوله ۞ جزى ربه عني عدي بن حاتم ۞ جزا الكلاب العاويات ۞
وقد فعل ۞ وقول الآخر ۞ جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر ۞ وحسن فعل
كما يجزي سنمار ۞ سنمار اسم رجل رومي بني الخورنق الذي بظهر الكوفة
للنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه فخر ميتا لكيلا يبني
لغيره مثله فضربت به العرب المثل فقالوا جزاء سنمار قال الشاعر
جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزا سنمار وما كان ذا ذنب ۞ فان قلت
لم اضرب المصنف عن انشاد ما اوردته من ذينك البيتين مع شهرتهما
قلت لانهما قابلان للتاويل بان يكون ضمير ربه وبنوه عايدا الي الجزا الذي
يدل عليه جزى على ما ادعاه بعضهم والتاويل بذلك في جزى بنوه بعيد
جدا واما البيتان اللذان انشدهما في المتن فلا يتطرق اليهما التاويل
البتة فكذلك اثر ذكرهما قال ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار
لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير
المفعول اقول بهذا الكلام اشارة الي جواب سوال يرد على الاخفش
ومن قال بقوله في جواز نحو ضرب غلامه زيدا تقدير السوال ان يقال
اذا كان عود الضمير المتصل بالفاعل على متاخر لفظا ورتبة لا يمنع
صحة التركيب فلم منعتم نحو ضرب غلامها عبد هند وانما فيه عود
ضمير اتصل بالفاعل على متاخر لفظا ورتبة وجوابه ان المفسر في الاول
مفعول فجاز وفي الثاني غير مفعول فمنع وانما فرق بينهما لان صاحب
الضمير اذا شارك الفاعل المتقدم في عامله اشعر به العامل اذ هو متعد
والفعل المتعدي شديد الاقتضا للمفعول كاقتضايه للفاعل

فاذا جي بفعل متعد ولبد فاعل مضاف الى ضمير اشعر بان صاحب الضمير
مفعول لجاز واما حيث لا اشارة له في العامل المركب قبله ما يشعر به فمنع
قال وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه اقول
وجه التفريق الذي اشار المصنف الى تضعيفه هو ان ابا حيان قال
اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تاخيره عنه لعود الضمير فيلزم من
ذلك اقتضا جملة الشرط الجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضي جملة الجزا
لا جملة دليله لانها ليست بعاملة فيها وجملة الدليل لا محل لها فيندفع
حالها لانها من حيث هي دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير
على اسم الشرط تقتضيها فتدافعا وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانها
جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل واحد
منهما يقتضي صاحبه وكذلك جاز ضرب غلامها هندا عند بعضهم وامتنع
ضرب غلامها عند هند هذا فرقه الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف
كما اشار اليه المصنف شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا قال
اما الاول فلان ثاني جامد غير مؤول بالمشتق فلا يحتمل ضميرا عند البصريين
اقول لا نسلم انه جامد غير محض اذ هو في معنى مولود ثاني فيكون
في معنى المشتق فيحتمل ضميرا وانما قال عند البصريين لان الكوفيين يرون
الجامد الذي لا يأول بالمشتق يحتمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح
الالفية ونقله غيره ايضا وانما نقل في التسهيل عن الكسائي قال
واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند اكثرهم اقول
القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاي حرج في تخريجها على قول غير الاكثرين

وليست

وليست كثرة القائلين بحكم موجبة لاطراح قول الاقلين حيث لا يلتفت
اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد جرى المرتب لذلك واسعا قال وكونه
معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل ال اقول اطلق المصنف المعرفة كما فعل
غيره فيشمل العلم نحو اني انا زيد والمضاف الى المعرفة نحو اني انا اخو زيد
والرضي لما حكى ان الجزولي اجاز وقوعه بين نكرتين بعضهما نحو خير من زيد
هو افضل من عمرو وذكر ايضا ان بعضهم جوز وقوعه قبل مثلك وغيرك
نحو ان زيدا هو مثلك وهو غيرك لكونه في صورة المعرفة ولامتناع
دخول اللام عليه قال والحق ان كل هذا دعا ولم يثبت صحتها ببينة
من قران ولا كلام موثوق به ونحو قوله تعالى اني انا اخوك ليس بنص
اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر ان بلى لو ثبت
في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خير منك وكان خير من
زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك
هو مثل زيد وكنت انا اخاك فظننتك انت زيدا شخصا بعد صفة
الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونه فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس
والقائل الضمير ليس بما هو بين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت
الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام وبين معرفة ونكرة هي افعل
التفضيل كما ذكر سيبويه انتهى كلامه قال وقد يستدل
القول لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي
انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع
خبرا بعدها الفعل اقول يعني والمعطوف على الخبر خبر فيلزم دخول
الفصل على المضارع الواقع خبرا وانما قال وقد يستدل لانه هذا

ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم انه معطوف على الخبر بل هو معمول لمحذوف
اي ويرونه يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نسلم ان وقوعه
معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبرا اذ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل
ولذا شواهد كثيرة ه قال احدهما ان يكون بصيغة المرفوع اقول
لان الاصل فيه هو باب المبتدا فناسب اختيار المرفوع قال فاما قول
جرير لعمر الخطفي وكان بالاباطح من صديق ه يراني لو اصيبت هو المصابا
اقول الذي ثبت في النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات الف
ابن وينبغي ان يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف مبني على القول
بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا
الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا تحذف من العلم الاول في هذه
الصورة على هذا القول وسيأتي الكلام فيه فيما بعد هذا ان شاء الله
تعالى والخطفي ليس بالاقرب لجرير وذلك لانه جرير بن عطية بن حذيفة
وحذيفة من الخطفي يلقب بذلك وفي القاموس مادة خطف
وكزبرجي لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفي ايضا
لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف قال والاكثر انه هو
الطرق اقول يريد ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد مر منه
مواضع ويأتي ايضا منه مواضع قال فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا فعا
لان اعمالهم توزن اقول هذا المعنى غير متعين لجواز ان يكون المراد كما قال
الزمخشري وغيره مزدري ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله
في الاستعمال شايع يقال فلان لا نقيم لفلان وزنا اي لا نعبأ به ولا يلتفت
اليه وهو من قبيل الكناية وعليه فلا حذف في الاية قال وزعم ابن

الحاجب

الحاجب ان الانشاد لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق
وان هو توكيد له او للضمير يرى فالالاذ لا يقول عاقل يراني مصابا اذا
اصابتني مصيبة انتهى وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه
الاعتراض اقول الصفة التي اشار اليها انما قدرها في جعل المصاب
مصدرا لا اسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم
مفعول لا مصدرا وكذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول
الاول هو الياء ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر قلت والاعتراض
الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعراض عن تقدير الصفة
وذلك لانه مبناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت
ليس نكرة بل هو معرف بال والحصر مستفاد من التركيب كقولك زيد الفاضل
اي هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت اي لو اصيب رأني المصاب
بمعنى انه لا يرى المصاب الا اياي دون غيري كان لعظم مكانته عنده
وشدة صداقته له تلاشى عنده مصاب غير صديقه فلا يرى غيره
مصابا ولا يرى المصاب الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه كما ترى بدون
تقدير صفة قال ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع اقول
وذلك لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة
فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة قال الخليل وسيبويه
سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من
تمامه بل هو خبره قال الرضي وما المعنيين الى شيء واحد الا ان تقريرهما
احسن من تقريره قال وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام اقول
او لانه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت

الحافظ للسقف من السقوط وتسميته فصلا هي طريقة البصريين و
عمادا هي طريقة الكوفيين قال بعضهم والفصل اخص بهذا المحل فينبغي ان
يكون اولى من تسميته بالعماد اذ كل ما وضع للفصل كما كان التأنيث والاعراب
قد اعتمد به على المراد منه وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا الا ترى ان
زيدا في زيد قائم معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء واذا كان
الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى لخصوصه لان الاخص يكون مشتملا
على الاعم ضرورة عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فائدة فيكون
اولى وقرر ابن الحاجب في شرح المفصل وجه الاولوية على طريقة اخرى
حيث قال تسمية اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشيء
يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كانت
تسميته فصلا احرى من تسمية الكوفيين له عمادا نظرا الى ان المتكلم او
السامع او هما جميعا يعتمد ان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم
ما يلازمها و يؤدي الى معناها فكانت تسمية البصريين اظهر قال وذكر
التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب
عليهم والظاهر لا توصف به اقول كما ان الصفة هنا منتفية لذلك
غيرها من التوابع ايضا لا يصلح في هذه الاية شيء منها البتة اما عطف النسق
والتأكيد فظاهر ولما عطف البيان فلان الاشتقاق وشرطه الجمود ولان ما لا
يوصف لا يعطف عليه بيان على الصحيح واما البدل فلانه لا يبدل الظاهر
من ضمير الحضور الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او بدل الكل مفيدا للاحاطة
والكل هنا منتف فالاسناد الى هذه الاية في ان التعبير بالتابع
اولى من التعبير بالصفة لا نظير له وجه والله اعلم قال والثاني معنوي

وهو

وهو التأكيد ذكره جماعة اقول قدح فيه ابن الحاجب في اماليه
بانه لو كان تأكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا وكلاهما باطل
اما الاول فلان اللفظي اعادة اللفظ بعينه مثل قام زيد زيد او بمعناه
مثل قعدت جلست واما الثاني فلان المعنوي بالفاظ محصورة حفظا ولا ايقاس
عليها قلت التأكيد الذي ردده بين الامرين هو الذي ذكره النحاة في باب
التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليت شعري كيف قال القول الشيخ
رحمه الله في التأكيد بان واللام ونحو ذلك ولعله انما اعترض على من يقول
ان الفصل تأكيد للمسند اليه فيتجه اعتراضه حينئذ ولكن الذي
صرح به بعض المحققين انه تأكيد للحكم لما فيه من زيادة الربط قال
وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل اقول
منعوا ذلك لئلا يجتمع تأكيدان على شيء واحد وهذا بناء منهم على انه تأكيد
للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه سلمنا انه تأكيد للمسند اليه
لكن ما المانع من اجتماعه مع تأكيد اخر وانت تقول جاء زيد نفسه عينه
وجاء زيد زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمال
البلغاء الى سماعهما من العرب مجتمعتين في تركيب واحد ولهذا تقول جاء القوم
كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون ومن غير توقف على ورود اسماع
في مجتمعة قال وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسيره ولم يبين المفلحون
فقال فائدته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد واجاب
ان فائدته المسند ثابت للمسند اليه دون غيره اقول يعني بالاخير
انه لافادة قصر المسند على المسند اليه فتشهد الاستعمال مثل
ان الله هو الرزاق كتب اسم الرقيب ونظائر ذلك وهذا انما يتم لنا

ثبت الفصل في مثل كان زيد هو افضل من عمرو وما الخبر فيه نكرة والاسم نف
الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد
الامير وعمرو الشجاع قاله التفتازاني وسالت من بعض الاصحاب عن الحكمة
في التعريف بين شان المومنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك
ضمير الفصل في حولا ولين فقيل اولئك اصحاب الميمنة وابي بدي في حق
الاخرين فقيل والذين كفروا بآياتنا هم اصحاب المشأمة تامله **قال**
ثم قال لا نزهم انه حرف فلا اشكال **اقول** لان الحرف لا اعراب له اصلا
فالقول بان الفصل حرف مع القول بانه لا محل له من الاعراب امر مستقيم
لا اشكال فيه البتة قال الرضي لما كان الغرض من الاتيان بالفصل
دفع الباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى
في غيره صار حرفا والحق عند لباس الاسمية فلزم صيغة صيغة اي صيغة
الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف
لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حال الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى
ومجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية
ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما جرد عن معنى الاسمية ودخله معنى
الحرفية الى فائدة في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا
به واحدا ومثنى او مجموع مذكرا ومونث فانه لما صار حرفا مع بقاء التصرف
المذكور فيه الى هنا كلامه **قال** وقال الخليل اسم **اقول** يشكل
هذا من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لابد له من اعراب **قال**
ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فمن يراها غير معمولة لشي **اقول**
ليس هذا رافعا للاشكال بل هو تسجيل له ايرته فان ما ورد على الاول يرد

على هذا

على هذا **قال** والموصوله **اقول** يعني عند من يراها اسما
والسطر هنا فيه شي فان الاسمية لما كانت في ضمن الحرفية نقل
اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في لا الكائنة بمعنى غير على ما مر والى ذلك
يشير بعض علماء الاندلس المتاخرين ملغزا حيث يقول ❁ حاجيتكم
لتخبروا وما اسمان ❁ والاعراب في الثاني ❁ وذاك مبني بكل حال ❁ هما
هو للناظر كالعيان **قال** ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده
اقول علله بعضهم بانه يقع مع ما بعده كالشي الواحد ولذا يدخل
عليه لام الابتدا نحو انك لانت الحليم وهذا القول مشكل ايضا لانه
لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب **قال** وقال الفراء بحسب ما قبله **اقول**
ويكون على هذا توكيدا لما قبله فان ضمير الرفع قد يؤكد به المنصوب
والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت كذا قيل وهو مشكل ايضا
لان المضمر لا يؤكد به الظاهر كما صرح به في المتن فلا يقال جاني زيد هو على ان
الضمير تاكيد لزيد ونحن نقول ان زيدا لهو القائم وايضا فان اللام الداخلة
في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم **قال**
ووهم ابو البقا فاجاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد يرد انه توكيد
لضمير مستتر في شانئك لا لنفس شانئك **اقول** اذا كان ابو البقا لم يصرح
بان الضمير توكيد لنفس شانئك وانما اطلق القول بانه توكيد احتمل
ان يريد ما ذكره المصنف من انه توكيد للضمير المستتر في شانئك
وهو محمل صحيح منه فكيف يتحمل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على
الفاسد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة وقد ترك المصنف توهيم
ابي البقا في ذلك في الباب الخامس في النوع الخامس من الجهة الثاد

قال ومن مسائل الكتاب قد جربتك فكنت انت الضيران مبتدا
وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لقلت انت اياك
اقول على هذا تخرج الحديث المشهور اذا سمعتم المؤذن فقولوا
مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه من صلى علي صلى الله عليه عشرا ثم سلوا الله
تعالى لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعبد من عباد الله وارجوا
ان اكون انا هو فمن سال الله لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة فقوله
انا هو مبتدا وخبر والجملة خبر اكون ولو جعل انا توكيدا او فصلا لقيل ايا
اياه روابط الجملة بما هي خبر عنه قال ومنصوبا كقراءة ابن عامر

مطلب روابط الجملة

في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى اقول التقدير وكل وعده الله
الحسنى وحذف الضمير في مثل ذلك اعني ما كان للمبتدا فيه كلمة كل متنازع
فيه فحكى ابن مالك في التسهيل الاجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين
المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن ابي الربيع
فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي
والفراء اجازة ذلك قال وقول ابي النجم ⁂ كله لم اصنع ⁂ ولو نصبه على التوكيد
لم يصح لان ذنبا نكرة او على المفعولية كان فاسدا معنى لما بينا في فصل
لو اقول يريد قول ابي النجم ⁂ قد اصبحت ام الخيار تدعي ⁂ علي ذنبا
كله لم اصنع والنصب على التوكيد لا يصح على راي اهل البلدين جميعا اما على
راي البصريين فلما ذكره المصنف من ان ذنبا نكرة واما على راي الكوفيين
فلانه نكرة غير محدودة والا لو كانت محدودة جاز التوكيد عندهم نحو
صمت شهرا كله واما الفساد المعنوي فلان نصب كل يقتضي وقوعها في حيز
النفي فيتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفيد بالمفهوم ثبوت

الفعل

لبعض الافراد فيكون ابو النجم على هذا التقدير معترفا ببعض الذنوب
التي ادعتها ام الخيار عليه وليس الغرض ذلك وقد مر الكلام على ذلك في
فصل كل من حرف الكاف فعلى هذا قوله لما بينا في فصل لو سهو اذ لم
يبين شيئا من ذلك من الكلام على لو وانما بينه في الكلام على كل قال وقال
امراة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب اقول هذه المراة احدى
النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن وهن احدى عشرة
امراة هذه الثامنة منهن وقصتهن مذكورة في الصحيحين ويعرف هذا
الحديث بحديث ام زرع والارنب واحد الارانب دابة معروفة وهذا
اللفظ قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال للذكر
خزز معجمات على زنة صرد والزرنب بزاي فراء فنون فباء موحدة طيب
وقيل شجر طيب الرائحة تريد ان زوجها كالارنب في نعومة الجسد
ولينه وكالزرنب في طيب الرائحة او انه شاع في الناس طيب قال
واما على الثاني فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان
يشتمل على ضميره سوا قلنا الخبر الجزا ام الخبر فعل الشرط وهو الصحيح
اقول يريد بالثاني ان تكون اللام في ولمن صبر وغفر لام الابتدا ومن شرطية
واذا كان كذلك فالجملة التي بعدها خلت من الضمير في قوله ان ذلك لمن عزم الامور
وهي اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفا والمصنف
قد قال باثر هذا الكلام وقول ابي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط
مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفا مردود لاختصاص ذلك
بالشعر فما هذا الذي فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية
كما جزم ابو البقاء والحوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير

الضمير في الجواب ثم ابطل الجوابية بعدم الاقتران بالفا ويلزم من ذلك ابطال
كونها شرطية مع جعل اللام للابتدا فتامله **قال** احداها ان يكون
معطوفا بغير الواو ونحو زيد قام عمر فهو او ثم هو **اقول** يعني واما
اذا كان معطوفا بالواو ونحو زيد قام عمرو وهو جازت المسلة واما كان
ذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها او الاسما بمنزلة اسم مثني او مجموع
فيه ضمير كذا قال المصنف في حواشيه علي التسهيل **قال** والثانية
ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو **اقول** قال المصنف في حواشيه
المذكورة وانما اشترط ان لا يعاد العامل لانه ليست للجمع في الجمل بل في المفردات
ولهذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قايم وقاعد واما قول
بعض المغربين واظنه ابا البقا في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين
صفة ثانية لرجلين فمردود قلت وينبغي ان يكون هشام قايلا بصحة
هذه المسلة فقد حكي المصنف عنه بعد هذا انه اجاز نحو زيد قامت
هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند وانه بناه علي ان الواو للجمع فالجملتان
كالجملة **قال** واذا ابدلت اخاه ونحوه من عمرو لم يجز علي ما مر من الاختلاف
في عامل البدل **اقول** لا يصح تعليق علي ما مر بقوله لم يجز الا ان الجزم بعدم
الجواز ليس مبنيا علي ما مر من الاختلاف فان قلنا عامل البدل هو عامل المبد
منه جازت المسلة وان قلنا بانه عامل اخر مقدر نظير الاول امتنعت
المسلة فعلي هذا الاختلاف يبني هذا التركيب جوازا وامتناعا **قال**
فان قدر تبيانا جاز اتفاقا **اقول** هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان
العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا واني تثبت هذا وقد
صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع او غيره من غير تفصيل

او

او يفصل بين البدل وغيره الي غير ذلك مما حكوه من الاقوال في هذه المسلة
فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع
وانما هو عامل اخر مقدر سوا كان التابع عطف بيان او غيره لم تتات
القول بجواز هذه المسلة علي تقدير التابع فيه بيانا علي سبيل الاتفاق
قال ويحتمله ولباس التقوي ذلك خير **اقول** لان ذلك يمكن ان يكون
مبتدا خبره خير والجملة خبر للباس التقوي ويمكن ان يكون بدلا او
بيانا فالخبر مفرد لا جملة قلت والاحتمال الذي ابداه المصنف حق لكن
ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الاية تقتضي ان الاثنين قبلها اولا وهما قوله
تعالي والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اوليك اصحاب النار وقوله
تعالي والذين امنوا وعملوا الصالحات لا يكلف نفسا الا وسعها اوليك
اصحاب الجنة متعينتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال
البدل والبيان جار فيهما ايضا **قال** والثالث اعادة المبتدا بلفظه
واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب
اليمين ما اصحاب اليمين وقال لا اري الموت يسبق الموت شي نغص
الموت ذا الغني والفقيرا **اقول** وضع الظاهر موضع المضمر نحو صنع
المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جايز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه
في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره
وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر اذا كان ابو طاهر كنية زيد
كذا في عباب اللباب والتغيص التكدير قال نغص الله عليه العيش تنغيصا
اي كدره ويروي يسبق مكان يسبق **قال** ولين سلم فالرابط العموم
لان الصالحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم **اقول** في الثاني

سطر لان الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة لا يقسمون الى مصلحين
وغير مصلحين حتي يقال لا نضيع اجر المصلحين منهم اللهم الا ان يجعل من
المحذوفة بيانية لا تبعيضية **قال** والخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد
نعم الرجل **اقول** ظاهره ان العموم جا من قبل ان الالف واللام للاستغراق
قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب
لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما طابق هذا الفاعل
المذكور فجعله للعموم غلط وفي الباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشمل على
جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب
فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن علي سبيل الاستغراق والجنس مشتمل
علي كل افراده كان الرجل مشتملا علي زيد وغيره فجري اشتماله عليه مجري الذكر اللفظي
قال واما المثال فقيل الربط اعادة المبتدا بمعناه بنا علي صحة قول ابي الحسن
في صحة تلك المسئلة وعلي القول بان ال في فاعل نعم وبيس للعهد لا للجنس **اقول**
المثال هو زيد نعم الرجل واجاز نيدا اختصرها ابو الحسن حتي يخرج علي مذهبه
فالقايلون بصحة هذا التركيب بان اعادة المبتدا بمعناه انما يكون تخلفا عن
الضمير في الشعر كما يراه سيبويه كيف يتاتي منهم تخريج هذا المثال الذي يستعمل
هو ونحوه في السعة علي مذهب الاخفش وهم لا يرون صحته هذا ما لا سبيل
اليه **قال** والسادس ان يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير علي جملة
خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة
وقوله ١٢ التمثيل وقع علي طريقة النشر علي المرتب فالمثال الاول وهو الاية
مثال للصورة الثانية وهي عطف الجملة الخالية من الضمير علي المشتملة
عليه والمثال الثاني وهو البيت مثال للصورة الاولي وهي عطف الجملة ذات الضمير

[illegible]

علي الجملة

علي الجملة الخالية وانسان العين المثال الذي يجري في سوادها وتحسر
بضم السين وكسرها مضارع حسر بفتحها اي انكشف وهذا لازم ومصدره
الحسور كالقعود ويقال حسره بمعني كشفه فيكون متعديا ومضارعه
كالاول ضما وكسرا ومصدره الحسر كالقتل والضرب وجم بضم الجيم وكسرها
مضارع جم جموما اي كثر واجتمع ويعرف بفتح الرا مضارع عرف بكسرها
فان قلت بم يتعلق البا من قوله او بالعكس وما هذا العطف قلت تتعلق
بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير او يقع العطف ملتبسا
بالعكس **قال** كذا قالوا والبيت محتمل لان يكون اصله تحسر الما عنه
اي ينكشف عنه **اقول** لكن ما قالوه اظهر لان الحذف علي خلاف الاصل
ولا ضرورة تدعو اليه فما في البيت كما في قولهم الذي يطير الذباب
فيغضب زيد **قال** وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه **اقول**
تقدم في الثاني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
والتحقيق الذي اشار اليه هنا هو قوله هناك ان الفا نزلت الجملتين
منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي منهما بضمير واحد وحينيذ فالخبر
مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزا الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما
كل منهما فجز الخبر فلا محل له وتخرج علي هذا ان يدعي ان الفا في ذلك بمعني في قوله
تعالي الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة وفي نظاير من نحو
زيد يطير الذباب فيغضب فقد خلصت لمعني السببية واخرجت
عن العطف وقد مر لنا في ذلك كلام فراجعه **قال** والثامن شرط يشتمل علي ضمير
مدلول علي جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام ١٢ **اقول** الرابط في
ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صور القسم

الاول فلا يبعد قسما مستقلا برأسه **قال** والعاشر كون الجملة نفس المبتدا
في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله **اقول** الجملة في هذا المثال ونحوه ليست
مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذ المراد بها لفظها والهجيرى بكسر الهاء والجيم المشددة
العادة وكذا الاهجيرى فان قلت ما ذكره هنا معارض لما ذكره في التنبيه الاتي
بعد هذا قريبا وذلك انه صرح فيه بان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى
لا تحتاج الى رابط وهو مناف لعدها هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه قلت
يحتمل ان يريد بما ذكره في ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط اخر غير كونها
نفس المبتدا في المعنى فالمنفي ليس مطلق الرابط بل المنفي رابط مقيد فلا معارضة
قال وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربصن ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان
الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل
الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى الضمير **اقول** اعتبار ابن مالك رحمه
الله للربط بهذا الطريق ينافي ما وقع له في غير هذا الموضع وذلك انه قال في
التسهيل في باب التنازع اذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان
لغير توكيد بما تاخر غير سببي مرفوع وقال في شرحه ونبهت بقولي غير
سببي مرفوع على ان نحو زيد منطلق مسرع اخوه لا يجوز فيه تنازع لانك
لو قصدت فيه التنازع لاسندت احد العاملين الى السببي وهو الاخ واسندت
الاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس
بضميره ولا سبيل الى اجازة ذلك فان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا مخبر
عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما
خبر عن الاول ومنه قول كثير ٥ قضى كل ذي دين فوفى غريمه ٥ وعزة ممطول معنى
غريمها ٥ اراد وعزة غريمها ممطول معنى وفي تقييد السببي بالمرفوع تنبيه

على

على ان السببي غير المرفوع لا يمنع من التنازع كقولك زيدا اكرمت وافضل اخاه
انتهى كلامه وقد اشتمل على انه منع غير ما اجازه في الاية وقوله لانه لم يرفع ضميره
ولا ما التبس بضميره قابل للمنع الثاني وذلك لان العامل في المثال الذي رفع الضمير العائد
الى الاخ المضاف الى سببي منصوب ضمير زيد فيكون لما التبس بضميره فيرتبط
بالمبتدا ثم ما اجازه في السببي المنصوب تاتي فيه العلة التي رتب عليها المنع
في السببي المرفوع وذلك في نحو قولك زيد اضرب واكرم اخاه لانك اذا اعملت الاول
تعذر الاضمار في الثاني ولا رابط له لان الفعلين مسندان للمتكلم **الاشيا
التي تحتاج الى الرابط قال** كما قال ويوما شهدنا سليما وعامرا
اقول هذا صدر بيت عجزه ٥ قليل سوى الطعن النهال نوافله ٥ الشهود
الحضور اي حضرنا فيه حرب هاتين القبيلتين سليم بضم السين وعامر والنهال
جمع ناهل كجمل وجمال وناهل جمع ناهل كطالب وطلب والناهل من الاضداد يطلق
على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية المتطوع بها التي لا تجب
فعلها ومنه نافلة الصلوة وقليل هنا للنفي اي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن
المذكور فان قلت كيف يوصف الطعن بالنهال وهو جمع لما ذكرته قلت يحتمل ان يكون
كقولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض جعل كل فرد من افراد الطعن
ناهلا للدم اي عطشانا له لشدة الحنق على العدو او ريان منه لكثرة ما وقع
من القتل ويحتمل ان يكون النهال صفة للدماء وثم مضاف محذوف فهو بدل من الطعن
اي قليل فيه النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال **قال** وفيها ما تشتهي
الانفس **اقول** هذه الاية في سورة الزخرف وفيها قراءتان في السبع فقرا
باثبات الهاء كما اورده المصنف لنافع وحفص وابن عامر وقرا الباقون بحذفها
كما ذكرها هنا وفي سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم بحذفها باجماع من القراء

قال والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه
من الخبر **اقول** سر ذلك هو ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغني
بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدا مع المبتدا مستقل في الخبرية
والصفة ليست كالصفة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما
جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة في استوا جواز الحذف والاثبات لذا في امالي
ابن الحاجب وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة
لكونها نصا لا بالموصول اشد اذ لا معنى للموصول عنها وقد تنقلب بمفرد نحو
قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن
منه في خبر المبتدا نحو جاني رجل ضربت لانها مع الموصوف خبر الجملة بخلاف
الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما
كان الحذف في الصفة انقص منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضرورات
الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروريانه **قال** وهو
قليل **اقول** بل قال ابو علي الفارسي في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا
وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدا فاجدر بان لا يجيزه في الصلة
وصرح المصنف في اوايل الجهة الثالثة من الباب الخامس بان ذلك بابه الشعر
ولبس في التسهيل ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه قال في نعت
الموصول وهو من الاسما ما افتقر ابدا الى عايد وخلفه وجملة صريحة
او مؤولة غير طلبية ولا انشائية فاشار بقوله او خلفه الى نحو ما انشده
المصنف من قوله • فيا رب ليلى انت في كل موطن • وانت الذي في رحمة الله اطمع •
ومن شواهد الشعر به قوله ان جمل التي شغفت بحمل • فقوادي وانك
غير سال • اي ان جمل هي التي شغفت به وقول الآخر • سعاد التي اضناك

حب

حب سعاد • واعراضها عنك استمر وزادا • اي سعاد هي التي اضناك حبها
ومنه في النثر قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه وقولهم
الحجاج الذي رايت ابن يوسف بنصب ابنا اي هو الذي رايته **قال**
اذا لغالب انتا الذي نعل **اقول** يعني حيث يكون الموصول مخبرا به
عن حاضر مقدم كما في المثال الذي اورده وكقول الفرزدق • وانت الذي
امست نزار تعده لدفع الاعادي والامور الشدايد • واحترزنا بقولنا
مقدم من ان يكون المخبر عنه موخرا نحو الذي قام انت فيتعين الغيبة وهو
مذهب الفرا ومقتضى اصول البصريين قال ابن قاسم وهو الصحيح لانهم يمنعون
الحمل على المعنى قبل تمام الكلام واجاز الكسائي ذلك مع التاخير فيجوز عنده
الذي قمت انت **قال** وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله
الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه
ان يكون من هذا القبيل **اقول** يعني من وضع الظاهر موضع المضمر في
مثل قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري وذلك لان الجملة الفعلية
صلة فالمعطوف عليها لا بد فيه من رابط يربطه بالموصول ولا ضمير هنا
فيحتاج الى ان نجعل بربهم خلفا لعايد فيكون من قبيل وضع الظاهر موضع
المضمر وهو قليل في هذا المحل كما صرح به المصنف قلت قوله في حرف اللام
يجوز كون ما في قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من
كتاب وحكمة الاية في قراة حمزة بكسر اللام موصولا اسميا وساد ما العايد في
ثم جاكم رسول واجاب بان ما معكم هو نفس ما اتيتكم فكانه قيل مصدق
له ثم قال وقد يضعف هذا القلة نحو قوله • وانت الذي في رحمة الله اطمع •

قال وقد يرجح بان الثواني يتسامح فيها كثيرا هذا كلامه هنا والاعتراض
عليه متوجه وذلك لانه اذا اعتقد كون ما ذهب اليه الزمخشري في آية
الانعام من جعل الظاهر في الجملة المعطوفة على الصلة خلفا عن الضمير العائد
ضعيفا لا يسوغ تخريج التنزيل عليه فكيف اقدم هو على مثل هذا في قراءة
حمزة في تلك الآية وما اعتذر به عن ذلك من انهم يتسامحون في الثواني
كثيرا ان كان عذرا صحيحا وسع الزمخشري ايضا الاعتذار به فلا وجه
لرده عليه واعترض صاحب الانتصاف ما في الكشاف من جهة المعنى فقال
في العطف على قوله خلق السموات والارض نظر لان العطف على الصلة
موجب للدخول في المعنى فقال في العطف على قوله خلق السموات والارض
نظر لان العطف على الصلة موجب حكمها ولو قلت الحمد لله الذي الذين
كفروا بربهم يعدلون لم يستقم واجيب بان هذا العطف على الصلة ليس على
قصد انه صلة واحدة برأسه ليتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا
الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع
صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من
الكفرة الكفران **قال** اما الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى **اقول** ذكر الامام عبد القاهر الجرجاني ان الفرق من جهة
المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاؤا وهم سكارى ان معنى الاول
جاؤا كذلك والثاني جاؤا وهم كذلك باستئناف الاثبات **قال** وزعم
الزمخشري في الثالثة انها شاذة نادرة **اقول** يريد بالثالثة مسألة
ما اذا كان الرابط في الجملة الاسمية الضمير فقط فانه في المفصل فان كانت
اسمية فالواو الا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى ان يعثر عليه

في الندرة

في الندرة لكنه صرح في الكشاف في بعض الجمل الاسمية التي ليس فيها غير الضمير
بانها حال فقال في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ان الاسمية حال
متعادين وقال ايضا في قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه انها ايضا حال كانه
قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة
تريد حاسرا هذه عبارته فقد يكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما
يكون في جملة يمكن ان ينتزع من طرفيها هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاءني
زيد هو فارس لذا قال الطيبي قلت يرد انه حكم بالشذوذ في قولهم كلمته
فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور ان المعنى كلمته مشافها **قال** ويجيء كذلك
لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو و
كانهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم
ليأكلون الطعام ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة
اقول يمكن ان يكون الرؤية في الآية الاخيرة علمية فالجملة مفعول ثان
لا حال والتي قبلها يمكن ان ينازع الزمخشري فيها من حيث انا لا نقدر وما ارسلنا
قبلك من المرسلين احدا فلا نجعل الاسمية فيها حالا من المحذوف بل صفة له
على ما عرف من رأيه واما ما عدا ذلك من هذه الآيات فقد علمت ما يقال فيه على ما
اسلفناه عن الطيبي **قال** الواو وحده كقوله يجيء غايصا لطلب اللؤلؤ انتصف
النهار وهو غايص وصاحبه لا يدري فيه ماحاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه
بالغيب ما يدري **اقول** انشد الجوهري هذا البيت ونسبه للمسيب
بن علس مستشهدا به على انه يقال نصف النهار بمعنى انتصف وقوله
الماء غامره حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب
الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد على الغايص فاحتيج الى تقدير الواو فهذا

تقدير كلامه قلت الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر
احدهما فلم قدرنا هنا الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل
هو الاولى لانه الاصل في الربط فيفيد ما لا تفيد الواو مما قد مر فيه وقوله بالغيب
اما ظرف مستقر خبر ربيعة هو ملتبس بالامر المغيب وما يدري خبر اخر
واما ظرف لغو يتعلق بيدري الا انه قدم على طريق التوسع ومثله في الشعر
مفتقر ناك ونحن عن فضلك ما استغنينا قال وقوله تعالى والذين
كفروا فتعسا لهم الذين مبتدا وتعسا مصدر الفعل محذوف وهو الخبر اقول
واضل اعمالهم معطوف على الجملة التي نصب فعلها تعسا لان المعنى فاتعسهم
الله تعسا والتعس العثور وعن ابن عباس يريد في الدنيا القتل وفي الاخرة
التردي في النار فان قلت دخلت الفاء في الخبر مع ان فعل الصلة ماض قلت
يجوز ذلك رعاية للمشابهة الصورية في مطلق كون المبتدا موصولا ذا صلة
فعلية نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم قال ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما يكون زيدا
ضربا اياه اقول ابطله بكون اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر ومقتضاه
انه لو تعلقت بالمصدر لجاز النصب على شريطة التفسير وفيه نظر لوجود
المانع وهو ان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال
عاملا قال وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة
منهم ابو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف
وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة اقول تقدم
في حرف اللام لابن مالك قال في شرح النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا
لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول المصنف ان فيه نظر فلانهم

اذا اطلقوا

اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون انها متعلقة بمحذوف
استونف للتبيين فقد لا يسلم له وادعاؤه انها لازمة معارض بقول ابن
الحاجب في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا وجدعا اياه قال
وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية ان قدرت من زايدة فكم مبتدا
او مفعول اقول وجهه ان كم استفهامية كناية عن قوم او جماعة
وحذف تمييزها لفهم المعنى واية مفعول ثان وزيدت فيه من كما ذكر
المصنف بناء على انها تزاد بعد الاستفهام ولو كان بغير هل والمعنى كم جماعة
اتيناهم اية فكم مبتدا واتيناهم اية خبره ويجوز ان يكون كم في موضع
نصب على الاشتغال ويقدر الناصب بعدها لانه مؤخر عنها لمكان الاستفهام
اذ لا يعمل ما قبله فيه قال وان قدرتها بيانا لكم كما هي بيان لما في ه
ننسخ من اية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم وانما هي
مفعول ثان مقدم مثل عشرين درهما اتيتك اقول يعني انه اذا
جعلت كم كناية عن الايات واية تمييز لكم ومن الداخلة عليه لبيان
الجنس فلا يجوز ان تجعل كم حينئذ مبتدا ولا مفعولا بفعل محذوف
يفسره المذكور وذلك لان الرابط لا بد منه في جملة الخبر وفي الجملة
المفسرة في باب الاشتغال والفرض عدمه في هذا التركيب باعتبار هذا
الاعراب قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية اقول
وصرح بان معنى الاستفهام فيها التقرير واعترض ابو حيان عليه في
تجويز الخبرية فقال وليس بجيد لانه جعلها خبرية يقتضي انقطاع الجملة
التي هي فيها من جملة السؤال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسؤول
عنه ثم قال كثيرا من الايات اتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله

لاجملة كم آتيناهم على هذا التقدير حرف صرف لا يتعلق به سل وانت
ترى معنى الكلام ومحط السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهام
ويحتاج في جعل كم خبرية الى تقدير محذوف هو المفعول الثاني لسل ويكون
المعنى سل بني اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ثم اخبر تعالى انه آتاهم كثيرا من
الآيات **قال** ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل **اقول**
هذا اعتراض من المصنف على الزمخشري غير الذي اعترض به ابو حيان
وتقريره انه يلزم على جعل كم خبرية تعليق الفعل عن العمل بها وكم الخبرية
لا تعلق وفيه نظر اما اولا فقد قال المصنف في الباب الخامس في النوع
الثاني من الجهة السادسة وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فحكى الخلاف
بين النحويين واختار هناك ما ذكر هنا ان النحويين لم يذكروه واما ثانيا
فان سلم انها لا تعلق فلا نسلم ان سل عامل في الجملة التي هي فيها باعتبار المحل
حتى يلزم التعليق بل عمله في محذوف اي سل بني اسرائيل عما آتيناهم
من الآيات كثيرا من الآيات آتيناهم كما تقدم **قال** وقال الاعشى لقد كان
في حول ثواء ثويته ۰ تقضي لبانات ويسأم سائم **اقول** الحول السنة
وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري يرثي ولدا له مات قبل
ان يستكمل سنة حولا ۰ يا راحلا من بعد ما قد لاح لي ۰ مخايل الخير [illegible]
لم تكمل حولا واورثتني ۰ ضعفا فلا حول ولا قوة ۰ والثواء الاقامة وتقضي (تنقضي)
كالانقضاء بمعنى الفراغ تقول تقضي الشيء وتقضى اذا فرغ وتم واللبانات
بضم اللام جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة بل من همة كذا في القاموس والسآمة
الملالة ويسأم منصوب بان مضمرة جوازا وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف
على المصدر المذكور اي يقتضي لبانات وسآمة سائم **قال** وزعم ابن سيده

انه يجوز

انه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف
كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف **اقول**
ان اراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان اراد خلوها لفظا
فمسلم ولا يضر والحاصل ان في البيت موصوفا وبدلا منه بدل اشتمال
وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة
احتيج الى تقدير ضمير آخر يربط البدل اي ثويته فيه كما فعل المصنف
وان قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير آخر يربط الصفة اي ثويتها اياه ه
فالمتصل يعود الى حول والمنفصل يعود الى ثواء غير ان تقدير المصنف
اولى من هذا التقدير الذي رآه ابن سيده لسلامته من الاتساع الذي
هو خلاف الاصل هذا ان قلنا بان الجار والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج
فالاتساع لازم على تقدير المصنف ايضا **قال** والاشتراط الرابط في بدل البعض
وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع
لكان بدل بعض من غير ضمير **اقول** لا نسلم وجوب القطع في ذلك على
الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما
الى المذكور الوفاء بالتقسيم اما اذا نوي فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر
فقد روي بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البدل وثم معطوف
محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر واخواتهما وقد
ثبت تفصيل السبع في حديث آخر لكن اقتصر منها هنا على اثنين تنبيها
على انهما احق بالاجتناب قلت ومنه تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه
آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ان تذكرها ثلاثة لا اثنتان [illegible]

ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الآيات كأنه قيل فيه آيات بينات مقام إبراهيم
وأمن من دخله وكثير سواهما قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر قول جرير ۝
كانت حنيفة أثلاثا فثلثهم ۝ من العبيد وثلث من مواليها ۝ ومنه قوله
عليه السلام حبب إلي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلوة
هذا كلامه فإن قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري في هذه الآية من ذلك
نظير ما الكلام فيه وهو قد صرح بأن مقام إبراهيم عطف بيان لقوله آيات
بينات قلت قد اعتذر عنه المصنف في أواخر النوع الثاني من الجهة السادسة
من الباب الخامس بأنه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما وإلا
فالنحويون متفقون على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا وإذا
كان مراده بعطف البيان هنا البدل استقام ما ذكرناه فتأمله على أنه ثبوت
لفظ ثلاث في الحديث الذي أورده كلاما للمحدثين والذي رواه جماعة حبب
إلي من دنياكم النساء والطيب الحديث بدون ذكر ثلاث قال وقول الزمخشري
إنه علم على الإقامة أقول جوز في سورة مريم ذلك وأن يكون علما للأرض الجنة
فقال عدن معرفة علم لمعنى العدن وهو الإقامة كما جعلوا فينة وسحر
وأمس فيمن لم يصرف أعلاما لمعاني الفينة والسحر والأمس فجرى مجرى العدن لذلك
أو هو علم الأرض الجنة لكونها دار إقامة والإجار برد في اللام في قوله لمعنى العدن
لا للجنس لأن عدنا علم على ذلك الجنس وأما قوله فجرى مجرى العدن فاللام فيه
للعهد لأن المراد به فرد معين من أفراد تلك الحقيقة فإن عدنا العلم مثل
العدن المعين المعهود في التعريف وإن كان مدلولاهما مختلفين من حيث
أن مدلول عدن العلم نفس تلك الحقيقة ومدلول العدن المعرف بلام العهد
فرد معين من أفراد تلك الحقيقة وقوله لذلك أي لكونه علما لمعنى العدن وقولنا

هنا

هنا لمعنى العدن يريد به العدن المعرف بلام الجنس وهو إشارة إلى تلك
الحقيقة كما ذكرنا في قوله لمعنى العدن وقوله فيمن لم يصرفه لأنه جعله
معدولا عن لام التعريف أي الأمس وقوله أو هو علم عطف على ما تقدم
يعني الأول كان علم الجنس لكن للمعنى لا للعين وعلى الثاني هو علم للشخص وهو
أرض الجنة وقوله لكونها إشارة إلى المناسبة المرعية في هذا الموضع
قال والأولى لضعف مررت بحسنة الوجه أقول يعني عن
حسنة ورفع الوجه وجه الضعف أن حسنة رافع لضمير يعود إلى الأول
ولولا ذلك لما أنث والوجه بدل من الضمير وإبدال ذي اللام من الضمير فيما يشترط
فيه الضمير قبيح عند البصريين قال وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال
خلافا للزمخشري أقول هذا الخلاف مبني على أن أبواب الدار هل هي بعض من
الدار والبيت بعضا منه أو إنما هي مشتملة على الدار فالزمخشري نظر إلى الثاني
والمصنف نظر إلى الأول قال وقول الشاعر ۝ فمن تكن الحضارة أعجبته ۝
فأي رجال بادية ترانا أقول يروى فأي أناس بادية أيضا والحضارة
بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البداوة وهي أيضا بكسر الباء وفتحها قال الإمام
المرزوقي والمراد أهل الحضارة فحذف المضاف يدل على ذلك قوله فأي أناس
بادية لأن التفضيل إنما يصح بين الحضريين والبدويين يقول من أعجبه
رجال الحضر فأي أناس نحن وإن كانوا من أهل البدو والمراد التمدح والتعجب قال
فقال الزمخشري أقول ينبغي أن لا يكون هذا جوابا لأما الواقعة في قوله
وقوله تعالى بلى من أوفى بعهده الآية ومن يتول الله ورسوله الآية وقول
الشاعر فمن تكن الحضارة البيت لأن قول الزمخشري ليس جوابا عن جميع
ما سلف ولا وإنما ينبغي أن يكون الجواب محذوفا تقديره فليست كالقد

لما تقدم وما ذكره بعد ذلك دليل عليه **قال** واعمل الاول في ثانيهما
نحو انه كان يقول سقيتها **اقول** فيه تسامح فان الاول لو كان
ليس عاملا في الثاني وهو الفعل فقط وانما هو عامل في محل الجملة التي منها الثاني
وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة **قال** ولهذا بطل قول الكوفيين انه
من التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال **اقول** من انشاد
هذا العجز مع الصدر والبيت الذي بعدهما وسبق الكلام على البيتين في
الباب الاول في فصل لو من حروف اللام **قال** وفيه نظر لان المعنى حينئذ
لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة كفاني القليل في حاله اني غير طالب له فيكون
انتفا كفاية القليل المفيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم
الشي على وجوده **اقول** هذا مشكل لان كلامه يقتضي انه جعل المعلق امتناع
الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفا وقال فيكون
كفاية القليل المفيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على ان لو لتعليق
الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفا لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك
فيتوقف عدم الشي على وجوده غير مستقيم فتامله **قال** ولهذا القاعدة
ايضا ابطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شي قدير ان
فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم
قد تنازعاه كما في ضربني وضربت زيدا اذ لا ارتباط بين تبين واعلم **اقول**
الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان الارتباط بين الجملتين الواقعتين
بعدها وتبين جزء من الاولى فالجزء من الثانية واعلم من معمولاته فهذا
الجزء الثاني فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطا بهذه الاعتبار كما كان الربط
متحققا في قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لو يبعث الله احدا **قال**

على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعفه الاضمار قبل الذكر في باب
التنازع **اقول** هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريبا في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فيتقطع بينا ابعضهم قال ان بين ظرف
والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اي لقد وقع التقطع بينكم او الى
الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل
او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه قلت فعلى التنازع يكون الاضمار
قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم يستضعفه **قال** واخترت
بذكر الاول عن اجمع واخواته فانها انما يؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة
كلهم اجمعون **اقول** هذا سهو ظاهر فقد قال الله تعالى فكبكبوا فيها
هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون وقال تعالى حكاية عن ابليس ولاغوينهم
اجمعين وقال تعالى في سورة الاعراف لاقطعن ايديكم وارجلكم من خلاف ثم لاصلبنكم
اجمعين وفي سورة الشعراء لاقطعن ايديكم وارجلكم من خلاف ولاصلبنكم اجمعين
وقال تعالى انا لمنجوهم اجمعين وقال تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين وقال تعالى
وتمت كلمة ربك لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين وقال تعالى ولكن حق القول
مني لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين وقال تعالى لاملان جهنم منك وممن
تبعك منهم اجمعين وقال تعالى لاملان جهنم منكم اجمعين فقد اكد في هذه
الايات كلها باجمعين دون كل وان كان يكون في حالات اعراب الاسم الثالث ومن
العجيب خفا مثل هذا على المصنف رحمه الله **الامور التي تكتسبها الاسم
بالاضافة قال** والمراد التخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف **اقول**
فيه نظر لان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف
وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة

نحو رجل صالح يهذله فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا
يقال له مخصص **قال** ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك
الضاربا زيدا والضاربوا زيد ولا يجمع على الاسم تعريفان **اقول** ينتقض
باي الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفه على المشهور بصلته باعتبار
ما فيها من العهد واضافته معنوية قطعا فيفيدها التعريف في نحو جاء اي ابيهم
اكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء
تعريفه اذ لا يمتنع التعريفين اذا اختلفا **قال** وقولا بي كبير ٭ فاتت
به حوش الفواد مبطنا **اقول** هذا صدر بيت عجزه ٭ سهدا اذا ما نام
ليل الهوجل وابو كبير يا الموحدة هذلي من شعرا الحماسة وحوش الفواد
معناه حديد الفواد ذكية والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور
والسهد بضم التسين والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق **قال** ويكذب
نقض هذا المعنى لنا انى عندما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس
والقمر عطفا على الليل ونصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لانا لم نقل
هنا ليس في معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في
الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول
زيد قادر عالم ولا يقصد زمانا دون زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف
انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث مستمر في
الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا ولبس الامر كذلك **اقول** لم يصرح
الزمخشري بانه اذا كان دالا على جعل مستمر تكون الاضافة حقيقية حتى
يلزمه التدافع بين كلاميه كما ادعاه المصنف وعبارته في الكشاف فان قلت
كيف يكون الليل مجعولا والاضافة حقيقية لان اسم الفاعل المضاف في معنى المضي

ولا تقول

ولا تقول زيد ضارب عمرا امس قلت ما هو في معنى المضي وانما هو دال على
جعل مستمر في الازمنة المختلفة الى هنا كلامه قلت وليس فيه تصريح بما نسبه
اليه المصنف من انه اذا كان دالا على الحدث المستمر في الازمنة تكون الاضافة غير
حقيقية وانما منع ما ادعي في السوال من كون الاضافة حقيقية بناء على ان اسم
الفاعل في معنى المضي واردف ذلك بانه دال على الحدث المستمر فيمكن ان يريد انه اذا كان
للاستمرار كان متناولا للماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى الحال المضي يجعل الاضافة
حقيقية كما في مالك يوم الدين والنظر الى الاخرين يجعلها غير حقيقية ويسوغ
العمل وتقدم الكلام على ذلك في اقسام العطف مبسوطا بما فيه كفاية **قال**
واما قول الجوهري ان التذكير يكون التانيث مجازيا فوهم لوجوب التانيث
في نحو الشمس طالعة الموعظة نافعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر
لان المضمر **اقول** نا في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين
ولم يقل قريبة لانه اراد بالرحمة الاحسان ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا
جاز تذكيره انتهى ويمكن حمل كلامه على ان المونث غير الحقيقي يذكر بالتاويل
فيعود عليه ضمير المذكر كقوله ٭ فلا مزنة ودقت ودقها ٭ ولا ارض ابقل ابقا
لها وذلك الارض بالمكان فقال ابقل ولو كان التانيث حقيقيا لم يجز ذلك
فلا يقال هند قام على تاويل هند لشخص ويدل على ما قلناه انه لو كان التانيث
المجازي يجوز التذكير مطلقا لم يحتج الى تاويل الرحمة بالاحسان لكن عطفه
العلة الثانية على الاولى قد ينبو عما ذكرناه بعض نبوة **قال** وانشد سيبويه ٭
وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم **اقول** هذا
البيت للاعشى وقبله ٭ فلو كنت في جب ثمانين قامة ٭ ورقيت اسباب
السما بسلم ٭ ليستدرجنك القول حتى تهره ٭ وتعلم اني عنكم غير ملجم ٭ الجب البير

هزبر

لها

التي لم تطو واسباب السما ابوابها والسلم المرقاة قيل سمي سلما لانه يسلمك الي المرتفع
اليه ونبغي نكرهه ونبغضه والحمن فلانا اي لم يطلق ان يجيبني بقول لي
كنت مثلا في جيت بعيدا القعر وصعدت الي السما لم تتخلص مني واستصعدك
من اجيب واستنزلك بالقول الذي يسند رجلك حتي نكرهه وتعلم اني لست
مفحما عن جوابك ولا عاجزا عن وحتوا الي الغرض منك قال الجار بردي والواو من قوله
ورقيت بمعني ولانه علي وزان قوله تعالي فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض
او سلما في السما وبقال شرق بريقه اي غص به كما يقال غصصت باللقمة واذعته
افشيته تخاطب رجلا منيا عالايكتم ما يسمعه والمعني انك تشرق بالقول الذي افشيته
واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشربه فاستعمال الشرق في صدر
القناة استعارة من جوحا لعمر علية بحيث يكون بين الظهور ويصير متمادية
عليه قال والي هذا البيت بشير ابن هرمز الظاهري في قوله ه تجنب صديقا
مثل ما واحذر الذي ه يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السو بردي وشاهده
كما شرقت صدر القناة من الدم ه ومراده بما الداية عن الرجل الناقص كنقص ما
الموصوله وبعمرو في التزيد واخذ ما ليس له وقد اكثر الشعرا من ذكر واو عمرو فقال
ابو نواس لجو اشجع السلمي ه قل لمن يدعي سليما ه سفاها لست منها ولا قلامة
ظفر ه انما انت في سليم كواو الحقت في الهجا ظلما بعمرو ه وحكي ان بعضهم راي في منامه
انه قد كتب علي ظفره واو فقص علي العابر رؤياه فاجره انه يدعي في نسبه و
استشهد بهذين البيتين وقال التهامي ه لقوم كعمرو زيد لا معني له اووا
عمرو فقدها كوجودها ه وقال ابو سعيد الرستمي ه اي الحقان يعطي ثلاثون
شاعرا ه ويحرم ما دون الرضي شاعر مثلي ه كما سامحوا عمرا بواو مزيدة ه وضويق
بسم الله في الف الوصل ه وما احسن قول السراج الوراق مما اري عمرا اني استجير به ه

قدصار

قد صار عمرا وفيه والضرفا ه وتمام عن حاجة بن هند غلطا ه لها فالقيت
منه الشهد والاسغا ه والمستجير بعمرو وقد عرفت به ه فما ازيدك تعريفا
بما عرفا ه وتلك واو ولا والله ما عطفت ه ولو انت واو عطف ما انت
طرفا ه ولو غدت واو حال لم تسر ولو ه اني بها قسما ما بر ذحلفا ه اوواو
رب لما جوت سوي اسف ه ولكنت خلاقا للذي الفا ه اوواو مع لم تجد
خيرا اني بمعه ه اوواو جمع عذابي فرقة تنتفا ه وليت مجمعا بها قد شبهوه عذلا
بكوي بناري وهذا في السلو كفي ه والله يطمسها واواذكرتها دالا بو سعيي وكا
قبل ذا الفا ه بشير بتنبيه عمرو وحاجته الي قول الشاعر ه اذا انقطعت
حروب العدا ه فنبدا عمرا انثرم ه ويشير بالمستجير بعمرو الي قول الاخر المستجير
بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضا بالنار قال وشرط هذه المسئلة والتي
قبلها صلاحية المضاف للاستغنا عنه اقول اقتصر ابن مالك في الخلاصة
حيث تعرض لذكر المسئلة الثانية علي هذا القيد فقال وربما اكسب ثان
اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا وقال في التسهيل ويونث المضاف لتانيث
المضاف اليه ان صح الاستغنا عنه وكان المضاف بعضا او كبعضه فزاد القيد
الثاني والظاهر ان في الاول كفاية كما فعله المصنف وظاهر كلامه وكلام غيره
ان الحكم المذكور عند تحقق شرطه قياسي وهو ظاهر كلام الزمخشري ايضا قال
في قوله تعالي وكنتم علي شفا حفرة من النار فانقذكم منها والضمير للحفرة او للنار
او للشفا وانما انث لاضافته الي الحفرة وهو منها كما قال ه كما شرقت صدر القناة
من الدم ه واستظهر جدي ابن المنير رحمه الله عوده الي الحفرة بان المنة
في الانقاذ منها اتم والكون علي شفا يستلزم الهوي غالبا فامتن عليهم
بانقاذهم من الحفرة التي يتوقع الهوي فيها وابو علي راي في التعاليق ان تانيث

المذكر باضافته الي المونث من الضرورات ورايت في الايضاح خلافه ولم
راي انه لا يمتنع علم بانقادهم من حفرة لم يكونوا فيها وهم كانوا صابرين لها الولا
لا انقياد لا لاي فالمذكر باتت لهذا الاعتبار **قال** السابع الظرفية نحو توتي
اكلها كل حين وقوله ، انا ابو المنهال بعض الاحيان **اقول** يعني ان كلا وبعضا
ليسا بظرفين ولكنهما لما اضيف هنا الي اسم الزمان اكتسبا الظرفية باضافتهما
اليه وتقدم انشاد هذا البيت في اوايل الباب الثالث **قال** وقال المتنبي ،
اي يوم سررتني بوصال ، لم ترعني ثلاثة بصدود **اقول** تواردت
النسخ التي رايتها علي انشاده هنا لم تسوني وانشده المصنف في فصل اي لم ترعني
وكلامه هنا يدل عليه **قال** لا يقال يدل علي انها شرطية ان الجملة المنفية ان
استونفت ولم ترتبط بالاولي فسد المعني **اقول** فهذا استدل قبل هذا علي
انها ليست شرطية بانه لو قيل مكانه متي سررتني انعكس المعني فبعد تقرير
فساد المعني علي تقدير الشرطية لا يتجه هذا السوال وكيف يبدا نتفا الاستينا
للزوم الفساد عنده ثم يدعي انها شرطية مع ما تقدم من ان كونها شرطية توجب
انعكاس المعني **قال** ومن روي ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الربط **اقول**
قد سلفنا في فصل اي عند الكلام علي هذا البيت ان الربط يحصل بتقدير ضمير
اي بصدود منك فلا يمتنع الحالية حينيذ **قال** وقال سنعلم ليلي اي دين
تداينت ، واي غريم للتقاضي غريمها ، اي الاولي واجبة النصب الي آخره
اقول لا معني لانشاد هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ان يذكر
ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهنا لم يكتسب الاسم بالاضافة حالة لم يكن له قبلها
قال والي هذا يشير قول بعض الفضلا ، عليك بارباب الصدور فمن غدا ، مضافا
لارباب الصدور تصدرا ، واياك ان ترضي صحابة ناقص ، فتنحط قدرا من علاك

وتحقرا

وتحقرا ، فرفع ابو من ثم خفض مزمل ، يبين قولي مغربا ومحذرا ، **اقول** بعض
الفضلا المشار اليه هو الشيخ امين الدين العروضي المحلي نسبة الي المحلة وهي
قصبة كبيرة بالغربية فيما بين الاسكندرية ومصر وقد ذكر المصنف عن الامين
المذكور مسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه
وسياتي في ذلك هناك كلام ان شا الله تعالي وقوله مغربا يرجع الي قوله اولا عليك
بارباب الصدور وقوله محذرا يرجع الي قوله ثانيا واياك ان ترضي فان قلت
قوله يبين قولي الي آخره لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدا بل المعطوف احدهما
علي الاخر من قوله فرفع ابو من ثم خفض مزمل ولا خبرا عن احدهما اما الاول
فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبينان واما الثاني فلا شتمال الجملة علي قيد لا يصح
تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع ابو من لا يبين قوله مغربا ومحذورا وانما
يبين قوله مغربا فقط وخفض مزمل ايضا لا يبين في حالتين وانما يبين
في حالة التحذير فكيف السبيل الي تصحيح الكلام قلت السبيل اليه ان تجعل
قوله مغربا محذورا قيدا للمحذوف لا للمذكور وتجعل يبين قولي لا قيد خبرا عن
احدهما وخبر الاخر محذوف والتقدير علي ان يكون الحذف من الثاني مثلا
فرفع ابو من يبين قولي وخفض مزمل كذلك هما يبينان قولي مغربا ومحذورا
وهنا مسئلة يتعلق بما نحن فيه لم يذكرها المصنف في هذا الكتاب فاثرت
ذكرها تكميلا للفايدة فاقول اعلم ان العاطفين اذا وقع بعدهما ضمير فانه ان كان ذلك
الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف بها مع المعطوف عليه ففي مطابقته
لهما خلاف قال بعضهم تجب حذف الخبر من احدهما نحو زيد ثم عمرو قام وزيد
ثم عمرو قام ولا تجوز المطابقة فلا يقال في شي من الصورتين قاما مثلا لان
تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاخبار واجاز الباقون مطابقة الضمير فقال

الرضي وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا بد على نفي الترتيب
حتى ينافي نقض الفاء وثم وقد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاخبار والانشاء
في هذا سوا فقاما وقام الرجلان مثلا في احتمال القيامين وترتيبهما سوا وان لم يكن
الضمير في الخبر المذكور وجوز المطابقة الغا فا نحو جاني زيد فعمرو فقلت لهما
وجاني زيد ثم بكر وهما صديقان قال والاشارة بقوله ثم حفص من تمثل الى قول
امرء القيس ◦ كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل اقول ابان جبل بعينه
قال لبيد ◦ درس المنازل متالع فابان اي درس المنازل بهذا الجبل وبهذا الجبل ويقال
لهما ابانان على التغليب كالقمرين والمشهور في رواية بيت امرء القيس كان ثبيرا
وهو جبل بمكة والعرانين جمع عرنين وهو الانف وقال الاكثرون هو معظم الانف
والمراد في البيت بالعرانين واوايل المطر على سبيل الاستعارة تشبيهها بالانف في
التقدم اذ الانوف تتقدم الوجوه واوايل المطر تتقدم ما ياتي بعدها والبجاد
بكسر الموحدة كسا مخطط والتزميل التلفيف بالثياب قال والعاشر
الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البنا اقول لا ينبغي ذكر ذلك
في هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه معرب مطلقا سوا اضيف الى معرب
او مبني بقولك هذه خمسة عشرك بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه
مبني قال كما في قوله ◦ وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسوك وان يكشف
غرامك تدرب ◦ اي ويعتلل هو اي الاعتلال ولا بد عندي من تقدير عليك بدلالة
عليك المذكور وتكون حالا من الضمير لتقييده فيفيد ما لم يفد الفعل اقول
لا حاجة الى هذا الذي ذكره لانه لا بد منه عنده فان الضمير النايب عن الفاعل
راجع الى المصدر المعهود اي الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفا فقد افاد المصدر
فاين لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنايب هنا مصدر

معرف

معرف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال
المعهود وهو الاعتلال الذي خصصه بعليك ثم اخرى حذوفه للدليل كما تحذف الصفات
فجوز الامرين ولم يجعل احدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح
هو الحق والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اي اعتذر له عن عدم
قضا غرضه بعذر قلت وفي الصحاح وغيره اعتله اذا اعتاق عليه وهو
معنى مناسب للبيت جدا لو كانت الرواية فيه تعتلل بالتا الفوقية ويسوك
مجزوم يقال ساءه كذا يسوءه مساءة نقيض سره وتدرب بالذال المعجمة
وفتح الرا مضارع ذرب بكسرها اي احتد لسانه والمعنى انك متى يبخل
عليك بالوصل ويعتذر لك عن تركه بعذر يحزنك فحينئذ تخضع وتذل
والا بكشف غرامك بان اتيك لمرادك من الوصل يحتد لسانك فلا يكون منك
حينئذ خضوع ولا ذلة قال والى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعا
اقول يعني ان تقطع وضل في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم على
قراءة من فتح بينا تنازعا قوله ما كنتم تزعمون فاعمل فيه الثاني واضمر الفاعل
في الاول راجعا اليه وتخريج التنزيل على هذا الوجه لا يليق بالمصنف فعله
ولا الاقرار عليه فانه معترف بضعفه كما مر قريبا في قوله تعالى فلما تبين له
قال اعلم ان الله على كل شي قدير قال ويويد التاويل قوله ◦ اهم بامر الحزم لو
استطيعه ◦ وقد حيل بين العير والنزوان ◦ اي بفتح بين مع انه فاعل
اقول يعني ان التاويل في هذا البيت متعين اذ لا سبيل الى ان يقال
فيه بان فتحة بين فتحة بنا لانه مضاف الى معرب كما قال فتعين التاويل بان يجعل
ان النايب عن الفاعل ضمير مصدر معرف معهود والمعنى وقد حيل الحول الذي
العير والنزوان والحزم الضبط والاخذ بالاحتياط وحيل حجز يقال حال بيني

وبين كذا حايل اي حجز بيني وبينه حاجز يمنع منا لو وصولنا اليه والعير بفتح العين المهملة الحمار الوحشي والاهلي ايضًا والنزوان بفتحات الوثوب والمراد الوثوب على الانثى للضراب قال وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لحالفتها للبهمات بانه تثني وتجمع اقول هذه المخالفة لا تؤثر فان الزمان المبهم كيوم وحين حكمه جواز البنا على الوجه الذي يذكر مع انه يثني ويجمع ولم يقدح ذلك في اعطايه هذا الحكم قال ولما بيت الفرزدق فعنه اجوبة مشهورة اقول بيت الفرزدق في المنار اليه هو قوله ٥ فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم ٥ اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ٥ بفتح مثل قال سيبويه هو شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرط اعمالها عند الحجازيين لكونه تميميا وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ما في الوجود مثلهم بشر قال ومنها قوله ٥ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ٥ حمامة في غصون ذات اوقال ٥ فغير فاعل يمنع وقد جا مفتوحا اقول تقدم في حرف الغين المعجمة في الكلام من قبيل الاضافة الى المبني اذا المعنى غير نطق حمامة وهذا امر لا بد منه لوجود الحرف المصدري وجوابه ان الاضافة بحسب الظاهر الى جملة مصدرة بحرف مصدري كما صرح به الرضي وليست من قبيل المعربات بل في مبنية نعم هذه الجملة في تاويل مفرد لوجود الحرف المصدري فالمعرب هو ذلك المفرد الذي تاول الجملة به والاضافة المبني في الظاهر الى الجملة قال اصلها كان البنا كقوله ٥ على حين عاتبت المشيب على الصبا ٥ وقلت الما اصح والشيب وازع اقول البيت للنابغة وقبله ٥ واسبل مني عبرة فرددتها على النحر منها مستهل ودامع ٥ اسبل هطل وحذف التا للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الهاء السايل والدامع مثله وعاتبت لمت والصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل يقال صبا يصبو صبوة والصحو الافاقة

من السكر والوازع المانع يعني انه بكى لاجل شوقه وميله الى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الاسترسال في سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بادناس الشهوات ٥ اذا البياض قليل الحمل للدنس قال وبنا عارضا كقوله ٥ لاجتذبن منهن قلبي تحلما ٥ على حين يستصبين كل حليم اقول الاجتذاب السلب والتحلم تكلف الحلم بالكسر وهو الاناة قال الشاعر ٥ تحلم عن الادنين واستبق ودهم ٥ فلن تستطيع الحلم حتى تحلما ٥ يعني لاستلبن قلبي من تلك النسوة تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في نحو ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها وتتعلق في البيت اما بالفعل او بالمصدر ويستصبين بمعنى يصبين كما في يستعجب بمعنى يعجب او بمعنى يطلبن الصبوة وجعل المصنف بنا الفعل المضارع عند اتصاله بنون الاناث عارضا مع ان الاصل في الفعل من حيث هو البنا لكن المضارع على الخصوص اشبه الاسم فاعرب وجعل ما يرده الى البنا امرا طاريا عليه قال وقال ٥ اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني ٥ نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر ٥ وقال الاخر الم تعلمي يا عمرك الله انني ٥ كريم على حين الكرام قليل ٥ واني لا اخزى اذا قيل مملق ٥ سخي واخزى ان يقال بخيل ٥ اقول السلو النسيان يقال سلاه وسلا عنه اذ نسيه وتركه ويهيجني بفتح حرف المضارعة اي يثير في اي يحرك شوقي يقال هاج الشي بمعنى ثار وهاجه غيره بمعنى اثاره يتعدى ولا يتعدى وفي الصحاح الصبا ريح مهبها المستوي اي تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار وعمرك الله بفتح الرا منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوايد والاصل تعمير

الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك
مع فعله في عمرك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلو منه
وحقيقته عمر قلبك بتذكيرالله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقيل
عمرتك الله واما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر
اضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل واخزى بفتح الهمزة مضارع
خزي بكسرها اي ذل وهان ويجوز الضم على انه مضارع اخزى يقال اخزاه الله
والملوي الفقير وذكر المصنف رحمه الله في بعض كتبه لما تكلم على اسم الزمان اذا
اضيف الى الجملة انه يجوز اعرابه وبناؤه وانشد شاهدا على البناء قول الشاعر
اذا قلت هذا حين اسلو الهيت وقال بأثر انشاده لهذا البيت وقد سالني
سائل من ابن نهب الصبا فانشدته ٭ الم تعلمي يا عمرك الله انني ٭ ولم يزد على
ذلك ووجه صلاحية هذا الجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف الى الجملة
في قوله على حين الكرام قليل فاشار به الى البيت المشارك له في هذا الحكم
حيث قيل فيه هذا حين اسلو ببني حين المضاف الى الجملة ولا يخفى ان هذا
البيت المشار اليه بانشاد ذينك البيتين صريح في ذكر محل الصبا الذي قيل فيه
نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ولله الحمد **قال** وحكي ان ابن
الاحمر سئل بحضرة ابن الاعرابي عن وجه النصب في قول النابغة ٭ اتاني ابيت
اللعن انك لمتني ٭ وتلك التي تستك منها المسامع ٭ مقالة ان قد قلت سوف اناله
وذلك من تلقاء مثلك رائع **اقول** اللعن الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ
يستعمله العرب كثيرا في الدعاء للاناس بالشرف والعز وعلو المرتبة والمعنى
حملك الله باباء اللعن ولا يكون لذلك الا اذا كان شريفا اي النفس على الهمة
واستكاك المسامع ٭ صممها وضيقها والتلقاء تفعال بكسر التاء يقال جلس تلقاءه اي

حذاه

اي حذاه وهي مصدر بمعنى اللقاء والمراد هنا الاول اي وذلك من ناحية مثلك
وجهته والرائع المفزع يقال راعه يروعه اذا افزعه **قال** فقال ٭ ولا
تصحب الاردى فتردى مع الردي **اقول** هذا عجز بيت ثان من بيتين هما ٭ عن المرء
لا تسئل وسل عن قرينه ٭ فكل قرين بالمقارن مقتد ٭ اذا كنت في قوم فصاحب
خيارهم ٭ ولا تصحب الاردى فتردى مع الردي ٭ وما احسن قول محمد بن الشبلي
البغدادي ٭ توقي صحبة من تعديك خلطته ٭ بالخير شرا وبالاخلاق اخلاقا ٭
فالماء والريح لاشي من طبيعته ٭ بصحبة النار يحظى اللمس احراقا ٭ **قال** وفي
البيت اشكال لو سال السائل عنه لكان اولى وهو اضافة مقالة الى ان وقد قلت
فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشي الى نفسه **اقول** لا اشكال
فان هذا من اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان المقالة اعم من المصدر المسبوك
ان وصلتها وهذه الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة البيان كشجر اراك اي
مقالة هي قولك سوف اناله **قال** وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان
باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتحقيقها فاضطروا الى
حذف التنوين **اقول** هذا امر عجيب يلزم من فتح بابه التطرق
الى القدح في كل ما يستدل به اما قال كذا ولكن حرف فقيل كذا وارتكاب
ذلك امر شنيع ويوجد في بعض النسخ مقالة لتين هكذا بنونين وهو
جار على طريقة العروضيين في كتابة كل ما ينطق به من الحروف على حسب
ما يلفظ به والصواب ان تكتب هكذا مقالة ان بفتحتين على الثاني اشارة
الى التنوين والاشارة على الفان بعلامة الوصل ايذانا بان حركتها
نقلت **الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا ثلاث**
احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وضع على افعال السجايا

وما اشبهها مما يقوم فيها علته ويتجاوزه فمن ثم لم يجي متعديا لان التعدي
يقتضي توقف لشي على المتعلق اعني المتجاوز اليه وهاهنا لا توقف ولا تجاوز
ويرد على المصنف ان فعل اذا كان محولا عن غيره فانه يتعدى نحو قلته وطلته
لان الاصل قول بفتح العين فلما سكن اخره للضمير لزم حذف عينه نحو قلت والا
الى فعل لينقل حركته الى فايه فيعلم ان عينه التي حذفت واو كما حولوا نحو
باع الى فعل بالكسر ليدل على ان العين يا فاستصحبوا في قال ونحوه التعدي
الثابت قبل التحويل وهو مذهب سيبويه واصحابه ولابن الحاجب خلاف
في ذلك فقال لان الصحيح انه اذا ضم ليبان ذوات الواو لا للنقل فيحمل الكلام
عن المصنف بانه اختار هذا المذهب فاطلق ورأى ان مثل هذا اللفظ انما
ينصرف الى البنا الاصلي لا العارضي بالتحويل قال وسع رحبكم الطاعة
اقول في الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار ارحبكم الدخول في طاعة
الكرماني قال وان بشر الطلع اليمن اقول هذا من كلام امير المومنين
علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه قال ولا ثالث لهما اقول في الصحاح حكي
عن الخليل انه لم يجي في الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره يعني رحبكم الدخول
وفي القاموس ورحبكم الدخول في طاعته الكرماني وسعكم شاذ لان فعل ليست
متعدية الا ان ابا علي حكى عن هذيل تعديتها قال والثالث كونه على فعل
بالفتح او فعل بالكسر ووصفها على فعيل نحو جلد وقوي اقول يعني على
فعيل ليس الا فلا يرد نحو علم فان وصفه وان جا عليم الا انه جا على عالم ايضا
قال والمراد حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر
على قبول فاعله لذلك التاثير اقول نقض نحو قولك ضربت زيدا فتالم
اذا الضرب الايلام على راي المصنف كما سيجي في اوايل الخاتمة التي اوردها

مقدمة

مقدمة للكلام في الحذف في الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل احد
الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق فيخرج مثل هذا قال والرابع عشر
ان يغني معنى تفعل نحو صبر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين
يخالفون عن امره اذاعوا به واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملا الاعلى
وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يخرج في عراقيبهم نصلي فانه ضمن
معنى ولا تنب وتخرجون ويخدثوا وبارك ولا يصغون واستجاب وبعث
او يفسد اقول في هذا لف ونشر مرتب فقوله ولا تنب راجع الى قوله
تعالى ولا تعد عيناك عنهم وذلك ان عدا متعد بمعنى جاوز تقول عدا
فلان طوره اي جاوزه ونبا لازم بمعنى تجافى ونبا عن تقول نبا عنه بنبو وقوله
تخرجون راجع الى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره وذلك ان خالف
متعد تقول خالفت فلانا اي ارتكبت خلافه وخرج لازم تدخل عن في صلته
وقوله ويخدثوا راجع الى قوله تعالى اذاعوا به وذلك ان اذاع متعد تقول
اذعت الحديث اي افشيته وتحدث لازم يوصل بالبا في صلته وقوله
وبارك راجع الى قوله تعالى واصلح لي في ذريتي وذلك ان اصلح متعد تقول
اصلح الله حاله وبارك لازم يوصل بفي قال تعالى وبارك فيها وقدر فيها اقواتها
وقوله ولا يصغون راجع الى قوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى وذلك ان
سمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصغا لازم بمعنى مال يوصل بالى تقول صغو
الى فلان اي ملت اليه ويقال ايضا صغي بكسر العين بمعناه فعلى الاول تكون
العين من لا يصغون مضمومة كيغزون وعلى الثاني تكون مفتوحة
كيرضون وقوله واستجاب راجع الى قولهم سمع الله لمن حمده اذ سمع
متعد كما مر واستجاب لازم يوصل باللام يقولوا استجبت لزيد وقوله

بعث او يفسد الفعلان بمعني واحد وكلاهما راجع الي قوله تجرح فان جرح
متعد وعاث لازم يوصل بفي يقول عاث الذئب في الغنم وكذا افسد يا تي
لازما موصولا بفي قال تعالي ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها وما انشد
المصنف بعض عجز من قول الشاعر وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الي الضيف
يجرح في عراقيبها نصلي المحل انقطاع المطر ويبس الارض من الكلاء والمراد بذي ضروعها
لبنها والعراقيب جمع عرقوب بضم العين وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة
الركبة في يدها وضمير تعتذر يعود الي الناقة اي ان تعتذر عن قلة لبنها بيبوسة
الارض من عدم المطر اعقرها للضيف وجعل ابن الحاجب في قوله تعالي واصلح لي
في ذريتي من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع اي مما استعمل فيه المتعدي منزلة
اللازم كانه قيل يفعل الاعطا والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعني
ثم قصد المتكلم ذكر خصوصية متعلقة اي بالمتعلق مجرورا بفي كانه محل له
فالمعني في الاية والبيت اوقع الصلاح في ذريتي ويوجد نصلي في عراقيبها
الجرح وفي الكشاف انه يجوز ان يكون وهزي اليك بجذع النخلة علي معني افعلي الهز به
كقوله ٥ يجرح من عراقيبها نصلي **قال** اوحلية كدعج وكحل وشنب **اقول**
الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعلو جفون العينين سواد
مثل الكحل من غير اكتحال قال ٥ ليس التكحل في العينين كالكحل ٥ والشنب حدة
في الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا في الصحاح وقال في القاموس الشنب ماء ورقة
وبرد وعذوبة في الاسنان او نقط بيض او حدة الانياب تراها كالمنشار
قال وبرده قوله ٥ تجاوزت احراسا اليها ومعشرا **اقول** هذا صدر بيت
من معلقة امرئ القيس والعجز ٥ علي حراصا لو يسرون مقتلي ٥ الاحراس اما جمع
حارس كصاحب واصحاب او جمع حرس كجمل واجمال والحرس جمع حارس كخادم وخدم

والمعشر

والمعشر القوم والحراص جمع حريص مثل كريم وكرام والفعل منه حرص كضرب
وحرص كعلم كذا في القاموس والاسرار من الاضداد يطلق علي الاظهار والاخفا
وقد جوز في قوله تعالي واسروا الندامة وفي البيت وقال بعض شارحي المعلقات
الاولي اولي لانه كان ملكا والملوك لا تقدر علي قتلهم علانية قلت قد روي ٥
يشرون بالشين المعجمة وقد صرح هذا الشارح بان معناها الاظهار لا غير
فيترجح بهذه الرواية حمل الاخري علي الاظهار ولا يلزم من الحرص علي الشي تحقق
القدرة عليه والمقتل هنا القتل ولو اما مصدرية مثلها في قول قتيلة
تخاطبه عليه السلام ٥ ما كان ضرك لو مننت وربما ٥ من الفتي وهو المغيظ
المحنق والمصدر المقدر منها ومن صلتها في محل جر علي انه بدل من ضمير علي بدل
اشتمال اي حراصا علي اسرار قتلي واما امتناعية والجواب محذوف اي لو
يسرون قتلي لسرهم ذلك **قال** ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه
قال في قول ابي ذويب ٥ بينا تعانقه الكماة وروغه ٥ يوما اتيح له جري
سلفع ٥ ان من جره عطف التعانق فهو مخطي **اقول** الكماة جمع كمي وهو
الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمي اي سترها بالدرع والبيضة كذا في
الصحاح والروغ مصدر راغ مال عن الشي وحاد عنه واتيح له بالمثناة الفوقية
اي قدر له والجري بمعني الاخوذ والجراة وهي الاقدام علي الشي والسلفع بسين
مهملة فلام فقاف بمعني مهملة كجعفر الجسور والتعانق جعل كل من المتعانقين
يده علي عنق الاخر والفعل منه لازم كما قال ابن السيد وغيره فلا يقال
زيد تعانق عمرا واما بينا فهي الف بينا وتعانقا فالبيت حينيذ
مشكل سوا روي بالجر او بالرفع مما اشار اليه المصنف رحمه الله **الامور**
التي يتعدي بها الفعل القاصر واما قولنا كثرهم ان استغفر نقيض

من باب اختار فمردود **اقول** يريد ان باب اختار ما هو متعد الى واحد بنفسه والى الثاني بحرف الجر دائما وان تعدى اليه بنفسه في بعض الحالات فعلى سبيل التوسع قال ابو حيان في البحر اختار افتعل من الخير وهو التخير والانتقا واختار من الافعال التي تعدت الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بواسطة حرف الجر وهي مقصورة على السماع وهي اختار واستغفر وامر وسمى وكنى ودعا وزوج ثم يحذف حرف الجر ويتعدى اليها الفعل فيقول اخترت زيدا من الرجال واخترت زيدا الرجال **قال** اخترتك الناس اذ رثت خلائقهم واعتل من كان يرجى عنده السول **ووجه** ما ذهب المصنف من ان القول بذلك في استغفر مردود هو ان مجي الفعل على استفعل من الامور التي يتعدى بها الفعل فاذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين ولا خفى ان غفر متعد الى واحد يقول غفر الله ذنبك قال الله ان الله يغفر الذنوب جميعا وقد صيغ على استفعل مرادا به الطلب فقيل اي طلب المغفرة فيتعدى الى اثنين عملا بهذه القاعدة والقول بانه متعد الى الثاني بحرف الجر كاختار خروج عن هذا الاصل المقرر فيكون مردودا على ان ابن الحاجب صرح في الامالي وكذا غيره بان استغفر يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى كقولنا استغفرت الله ذنبا واستغفرته من ذنب **قال** ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة **اقول** جواب هذا الاشكال ان الزمخشري لا يقول بان نزل يدل على التدريج الا حيث لا توجد قرينة فيه وقد قال هو في الكشاف في هذه الآية نزل ههنا بمعنى انزل لا غير كخبر بمعنى اخبر والا كان متدافعا يعني لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه فظهر ان مراده ما قلناه ولا اشكال

حينئذ

حينئذ وقال في تفسير سورة مريم بعض عند الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق كقوله **فلست لانسي ولكن لملاك تنزل من جو السماء يصوب** لانه مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللائق بهذا المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين وقتا غب وقت ليس الا بامر الله وعلى ما يراه صوابا وحكمة هذا كلامه وهو صريح في ان نزل يرد للمعنيين ويستعمل في كل محل ما هو لائق به فكيف يرد عليه ما ذكره المصنف **قال** وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا الآية وهي آية واحدة **اقول** يعني ان هذه الآية الواردة في سورة النساء وهي قوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ترد على الزمخشري ايضا وذلك لانه قد ورد بها نزل المضعف بالبناء للفاعل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة غيره وان مخففة من الثقيلة واسمها اما ضمير الشان على راي قوم واما ضمير المخاطبين على راي آخرين اي نزل عليكم في الكتاب ان الشان كذا والشان ما افادته الجملة بشرطها وجزائها او نزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما في خبرها في قراءة عاصم في موضع نصب بنزل وفي قراءة غيره في موضع رفع بنزل والمنزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره كما في سورة النساء تذكير للمؤمنين بما نزل الله بمكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل في شانها نزل المضعف وهو مناف

لقول الزمخشري باقتضائه التدريج في التنزيل ولا تدريج مع وحدة الآية
ولا ادري لم سكت المصنف عن ايراد قوله تعالى في سورة الانعام وقالوا لولا
نزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية فاستعمل التنزيل مع
وحدة في موضعين والجواب ما تقدم من ان الحمل على التدريج انما يترتب
عند فقد المنافي وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو التضعيف على انزل
ذو الهمزة وقد قال الزمخشري في آية الانعام نزل بمعنى انزل وهو ظاهر **قال**
وظاهر سيبويه انه سماعي مطلقا **اقول** ليس مراده ما هو اعم من
القاصر والمتعدي الى واحد والمتعدي الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدي
الى واحد فان الثالث لم يسمع كما قدمه وكان حقه ان يذكر قول سيبويه
اولا فيقول عقب قوله والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر مثلنا وفي
المتعدي لواحد وهذا قول سيبويه **قال** وترغبون ان تنكحوهن اي
في او عن على خلاف في ذلك بين المفسرين **اقول** قال المصنف في نوع
على الالفية اشترط ابن مالك في ان وان امن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت
في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف ويشكل عليه وترغبون
ان تنكحوهن بحذف الحرف مع ان المفسرين اختلفوا في المراد قلت لابن مالك
ان يجيب بما ذكره المصنف في هذا الكتاب في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف
في الباب الخامس حيث قال واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار
فيه بالقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم
في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وجوز الزمخشري
الوجهين فقال في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وروي ان
عمر بن الخطاب كان اذا جاءه ولي اليتيمة نظر فان كانت جميلة غنية قال زوجها

غيرك

غيرك والتمس لها من هو خير منك وان كانت دميمة ولا مال لها قال تزوجها
فانت احق بها **قال** ومما تحتملهما قوله ٭ ويرغب ان يبني المعالي خالد ٭
ويرغب ان يرضى صنيع الالائم ٭ انشده ابن السيد فان قدر في ولا
وعن فانيا مدح وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر بينهما معا في وعن للتناقض
اقول المعالي جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف والصنيع
بفتح الصاد وزيادة يا بعد النون فعل القبيح يقول صنع به صنيعا قبيحا
اي فعل والصنع بالضم مصدر قولك صنع اليه معروفا كذا في الصحاح والالائم
جمع الالام من قولك لؤم الرجل فهو لئيم اي دنيء في الاصل شحيح النفس فان قلت
لا يشك في ان الانسان يرغب في الخير فيفعله في وقت اخر وقد يرغب عن
الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما ولا يريد فعله ولا تناقض في ذلك
فلك الذي في البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن
الجمع بين استمرار الرغبة الخير واستمرار الرغبة في الشر لانه متى استمرت
الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في الشر لانه شر فلو فرض وجودها لم
تستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذا العكس وكذا ايضا الاستمرار
على الرغبة وعن الشر معا لا يتصور اذ الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة
عن الشر رغبة في الخير فثبت التناقض على تقدير في وعن في الموضعين
كما ذكره المصنف **قال** ومما يشهد لدعوى الجر قوله تعالى وان المساجد لله
فلا تدعوا مع الله احدا **اقول** قال الزمخشري وان المساجد لله من
جملة الموحى وقيل معناه ولان المساجد لله فلا تدعوا على ان اللام متعلقة
بلا تدعوا اي فلا تدعوا مع الله احدا في المساجد لانها لله قلت
وعلى الاول فلا شاهد في الآية وعلى الثاني يشكل تقدم معمول ما بعد الفاء

عليه وقول الجار بردي ان ما بعد الفا السببية يجوز ان يعمل فيما قبلها
بخلاف الجزائية اخذ اله من هذا الكلام غير سديد **قال** وان هذه
امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون **اقول** الامة الملة الملة
وهذه اشارة الي ملة الاسلام اي ان ملة الاسلام وهي ملتكم التي يجب
ان يكونوا عليها لا تنحرفون عنها يشار اليها ملة واحدة غير مختلفة
قال اصله لانه تدعوا مع الله احدا الان المساجد لله فاعبدون لان هذه
امتكم **اقول** لكن يلي كل منهما تقدم معمول ما بعد الفا عليها كما تقدم فان
قلت علي ماذا يتخرج علي حذف اما الشرطية وتكون هذه الفا هي الداخلة
علي جوابها وقد مر ان الرضي حكي بحذفها مطردا اذا كان ما بعد الفا امرا او
نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل ما في الايتين
فيكون تقديم المعمول علي الفا متفرعا علي ما تقرر في محله **قال** اذ لا يجوز
تقدم منصوب الفعل عليها اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت
اقول ذكر المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب
الخامس ان السبب المقتضي لتاخير المفعول اذا كان ان وصلتها خوف
انك فاضل كراهة الابتدا بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي بمعني لعل وعلل بعضهم
وجوب تقديم الخبر اذا وقع خبرا عن ان وصلتها بخشية الالتباس بين ان المكسو
وان المفتوحة لو قدمت فقيل انك قايم عندي ولا يدفع الفتحة الخفية هذا
اللبس فيمكن ان تجري هذه العلة في باب المفعول فان قلت فها اجتنبوا
هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها بحرف فيه اللام المقدرة بل اجازوا مثل انك فاضل
اكرمتك ولم يبالوا بحصول اللبس قلت لان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود
التعليل وهو حاصل علي كل تقدير سوا ظن السامع ان مفتوحة اللام مقدرة له

اوظنها

اوظنها مكسورة وذلك لان التعليل مع الفتح مستفاد من اللام المقدرة
ومع الكسرة مستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة تقع في مثل
ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدر فقولنا اكرم زيدا انه فاضل او اكرم
عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه ولم لا اكرمه فقيل انه فاضل او انه جاهل
فاغتفروا هذا اللبس بين الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض
المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض
قال وقوله وما زلت ليلي ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه
اقول يحتمل ان يكون هذا من باب القلب والاصل ولا دين انا طالبه به ويحتمل
ان يكون الباء بمعني علي نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار يوده اليك
ومنهم من ان تامنه بدينار لا يوده اليك الا ما دمت عليه قايما فلا قلب
حينئذ اي ولا دين عليها انا طالبه **قال** يقال كسي زيد بوزن فرح
فيكون قاصرا قال وان يعرين ان كسي الجواري فتنبو العين عن كرم
عجاف **اقول** البيت لشخص من العقدة طايفة من الخوارج يقال له
ابو خالد وقبل هذا البيت لقد زاد الحيوة الي حبا بناتي انهن من الضعاف
احاذر ان يرين البوس بعدي وان يشربن رنقا غير صاف وبعده
ولولا هن قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفا كاف البوس بالهمزة الشدة
وخلافا النعيم يقال يوم بوس ويوم نعيم والرنق بسكون النون لما الكدر
وتنبو تتجافي وتتباعد والعجاف الهزيلات جمع عجفا قال الجوهري علي غير
قياس لان افعل وفعلا لا يجمع علي فعال ولكنهم بنوه علي سمان والعرب قد
تبني الشي علي ضده كما قالوا عدوة بنا علي صديقة وفعول اذا كان بمعني
فاعل لا يدخله الها وهذا كلامه والكرم بفتح الكاف وكسر الرا المراد به هنا

الكرام يقال رجل كريم وقوم كرم وامراة كرم ونسا كرم يعني هذا الشاعر
ان جبني للحياة وتخلفي عن الحرب انما هو لاجل بناتي فاني اذا قتلت لم يبق لهن
من يقوم بامرهن سعرين وبجعن وينبو عيني من نحو وجههن عني ولولاهن
سومت مهري للحرب اي جعلت له علامة **قال** فاذا فتحت السين صار بمعنى
سنزوعطي وتعدي الى واحد كقوله واركب في الروع خيفانة كسا وجهها
سعف منتشر **اقول** البيت لامرئ القيس يصف فرسا والخيفانة
واحد الخيفانة وهو في الاصل الجراد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض
وصفرة ثم يشبه به الفرس في خفتها وطمورها كذا في الصحاح وكان الاصمعي
يعيب هذا الوصف ويقول اذا غطى الناصية وجه الفرس لم يكن كريما
والشعر اذا غطى وجه الفرس فذاك هو الغمم الذي يكون في الخيل كما ان السفا
وهو قصر شعر الناصية مذموم واجيد الاعتدال فانا لابن حبيب وغيره
من العلما اخطا الاصمعي لان امرا القيس كان اعلم بالخيل منه ولم يزيدوا على ذلك
وهذا البيت كاف في التخطية والجواب هو ما ذكره ابن بشر الامدي فانه قال قد
تخلص امرؤ القيس عن العيب بلفظه ازالت معنى الغمم وهي قوله منتشر لان الغمم
انما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس حتى يغطي العين فلما
قال منتشر سقط ان يكون هناك غمم لان انتشار الشعر هو تفرقه وانتشر الفجر
منتشر اي تفرق وانتشر الحبل اي تفرقت قواه قلت وفيه هذا ان يكون
السعف هو سعف هو شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره والاسعف
من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية
قال ومنه كسوته الثوب فكسيته ومنه البيت ولكن حذف فيه
المفعول **اقول** تقديره كسا وجهها جمالا او نحو ذلك واقتصر المصنف على عد

هذه

هذه الامور الثمانية فيما يعدي الفعل القاصر وزاد بعضهم عدها تاسعا
وهو اسقاط الهمزة على خلاف المهيع المعروف كقول راكب الرجل وكبته
انا وانزفته البير ونزفته انا وانسل ريش الطائر ونسلته انا ومعدها
عاشر وهو البنا على افعوعل من الجهة المبالغة كقوله احلولى الشي واحلوليته
ومعدها حادي عشر وهو بكر من اللام كالفعل صعر خده وصعرته ومعدها
ثاني عشر وهو واو مع نحو قام القوم فيكون قاصرا ثم ياتي بالواو فتقول
قمت وعمرا فيعدي ومعدها بالثالث عشر وهو لا نحو قام القوم ثم تقول
قام القوم الا زيدا وكل هذه امور لا معول عليها عند الاكثرين والله الموفق
للصواب

الباب الخامس من الكتاب

قال اعرب لمحمد لم
سبا المفصل لا يتعدى الا للتلبيب والغارات اذ قال الخميس نعم **اقول**
البيت للمرقش وهو مدح لخر صدره صوا اللام من الغارات واول عجزه
العين منهم والتلبيب مصدر لبب الرجل اذا اخذ بمجمع ثيابه والغارات جمع
غارة اسم للاغارة على العدو والمراد بها الخيل المغيرة والخميس الجيش لانه
خمس فرق المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة والنعم واحد
الانعام كما ذكر في المتن اي هذه نعم فاغنموها او فاغيروا عليها **قال**
وسالني ابو حيان وقد عرض احمما علام عطف حقلد من قول زهير
تقي نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا حقلد فقلت حتى اعرف ما الحقلد
فنظرنا فاذا هو السيء الخلق **اقول** الذي انوهم ان المصنف رحمه الله
وعفا عنه قصد التبكيت لابي حيان لما كان بينهما من المنافسة والشان
المشهور نلتقد ادبية فاورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله
فاذا هو السيء الخلق الى الحقلد والى ابي حيان اشارة لما ينسب الى الكبر من

من سوء الخلق فان ابو حيان دمن المغرب والله اعلم بحقيقة الحال على ان الذي
في الصحاح الحلقد الضيق البخيل وفي القاموس الحقلد لعلمس الضيق البخيل
والضيق وكز بزج السيء الخلق الثقيل الروح فلم يجعل السيء الخلق مدلول الحقلد
بفتحات مع تشديد اللام وانما جعله مدلوله بكسر الحا واللام واسكان القاف
بينهما **قال** فقلت نحو دوطوف على شي منوهم اذا المعنى يكثر عنهم فاستعطفه
اقول يحتمل وجها اخر وهو ان يكون معطوفا على نهكه دي فرفي يوم مضاف
حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا نهكه حقلد والمعنى ان هذا
الممدوح لا يكثر عنهم نهكه قريب له ولا نهكه شخص متصف بسوء الخلق
الذي هي صفة نقص في صاحبها تقتضي انه لا يفتخر باسره لما ان تقصد وانما يكثر الغنيمة
بالاشراف واهل الكمال ممن لا يمت له بقرابة هذا ان كان الحقلد هو السيء الخلق
كما قال واما ان كان المراد به الضعيف كما ذكره في القاموس اتجه المعنى اتجاها
قويا وهذا فيما يظهر اولى من العطف على التوهم **قال** واما قواده من قرا يسبح
له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح البا فالذي سوغ فيه ان زيد الفاعل بعد
ما حذف انه لما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها **اقول** او رد بعضهم
هنا سوالا فقال انا عرفت الاية الشريفة المثال الذي حكم بامتناعه
وهو ضرب اخوك رجلا بينا ضرب للمفعول باعتبار الوجه الذي ذكره المصنف
فقد اشركا في تفسير المعول على اطراحه وذلك هو المفقود وكونه في جملة اخرى
لا يوثر وجوابه ان تفسير المعول على اطراحه في الاية وقع في محله واصاب المحز
لانه جواب عن سوال مقدر وهو محل لذكر ما طرح ومكان يحسن فيه التفسير
لوقوع مقتضيه وليس الامر كذلك في المثال فان قلت سلمنا هذا لكن لم قلتم
ان الاصل في المثال ضرب اخاك رجل حتى كان ذكره بعد بنائه للمجهول نافضا لاول الكلام

ولم لا يكون

ولم لا يكون الاصل ضرب اخاك فلان المعين ثم قصد وجد من مسوغات
حذف الفاعل نوع اللبس هل الفاعل عاقل او غيره عاقل ذكرا و انثى معرفة
بواحد من جنسه وذلك لا يتعلق لغرض المقصود هذا التمييز بلا شك
واذا ابطل كونه ناقضا لاول الكلام جازت مجامعته له لارتفاع المانع قلت
التمييز لا يخرج عن كونه تفسيرا لذات مبهمة بحسب الوضع وكونه تفسير
النسبة في جملة او شبهها ولا شي من ذلك بصحيح اعتبار في ديباجة الكتاب
حيث قال وها انا باح بما اسر زند وبانى نظيره قرنا وفي ذلك ادخالها
التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع الخبر ليس اسم اشارة نحو ها انتم هؤلاء
حاججتم فيما لكم به علم ولا يندفع بوقوع مثله لابن مالك حيث قال في صدر
التسهيل وها انا ساع فيما انتدبت اليه لان هذا تركيبه هو لا نقله
عن العرب او الائمة والحجة في الثاني لا في الاول ولو سلم لم يندفع لان المصنف
قايل بخلافه حسبما وقع له في هذا الكتاب وصرح في حواشيه على التسهيل
بشذوذ قول الشاعر ابا حكم ها انت نجم مجالد بشير بذلك الى ان
قول صاحب التسهيل واكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل او اسم اشارة
معترض بان الظاهر ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط
وليس كذلك فان جملة انما سمع شاذا **قال** يسبح من قرا تفعل وتشا بالتا
لا بالنون فالعطف على ان نترك **اقول** قراءة شاذة قراها ابن ابي عبلة
والمراد نفعله في اموالهم ما تشا هو ما كان يامرهم به من ترك التطفيف
والبخس والاقناع بالحلال القليل من الحرام الكثير وقيل كان ينهاهم عن حرف الدراهم
والدنانير وتقطيعها كذا في الكشاف وما ذكره المصنف في هذه الاية ماخوذ
من الانصاف فانه نبه على هذا اي على قراءة ابن ابي عبلة بالخطاب تكون

ان يجعل معطوفا على ان يترك وعلى المشهور يمتنع لفساد المعنى فكانه قيل اصلوا تك
تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وان نترك فعلنا **قال** الثاني قوله تعالى واني خفت
الموالي من وراي فان المساد يتعلق من بخفت وهو فاسد في المعنى **اقول** وجه
الفساد ان الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من وراي متعلقا بخفت
لزم ان يكون الخوف واقعا في المستقبل اي بعد موته وهو ظاهر الفساد **قال**
والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفت ولايتهم من بعدي
وسوء خلافتهم او بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كاينين من وراي
او فعل الموالي من وراي **اقول** في الكشاف وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد
ولكن بمحذوف او بمعنى الولاية في الموالي اي خفت فعل الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم
من وراي وخفت الذين يلون الامر من وراي هذا كلامه ومنه اخذ المصنف
وانما زاد جواز الحال على بعضهم قال ويجوز ان يريد بالتعلق كونه حالا منه
قال ابن جني من وراي حال متوقعة محكية اي خفتهم متوقعا متصورا كونهم
بعدي ومثله مسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي
متصورا صيده غدا **قال** واما قراءة خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر
التاء فمتعلقه بالفعل المذكور **اقول** قال الزمخشري وهذا معنيين احدها
ان يكون وراي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق الظرف بالموالي اي قلوا وعجزوا عن
اقامة امر الدين فسال ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولي يرزقه والثاني ان يكون
بمعنى قدامي فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به
تقووا عضدا الى هنا وفيه تفصيل لم يتعرض اليه المصنف فتامله **قال**
والصواب ان يحمل اماته على معنى البثه فكانه قيل فالبثه الله بالموت مائة عام وحينيذ
يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اي معنى اللبث لا معنى الا

لماتة لانه

لماتة لانه كالاماتة في عدم الامتداد **اقول** هذا عناء لا حاجة اليه فان قوله
انه يمكن تعليق الظرف بالاماتة بما فيها من معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت
اما عدم الحيوة عما شانه الحياة او وصف وجودي مضاد للحياة على الخلاف
المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعي الى ذلك التكلف **قال** ونظيره قوله
عليه الصلوة والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان
يهودانه وينصرانه لا يجوز ان تعلق حتى بيولد لان الولادة لا تستمر الى هذه
الغاية التي يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعليقها بعلى وان على
متعلقة بكاين محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل
اقول اذا تعلق بكاين الذي هو مغيا بهذه الغاية فكيف يصح كونه حالا
ومضمون الحال يجب ان يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون الممتد الى تلك
الغاية مقارنا وهل هو الا نظير قولك جاء زيد امس راكبا الى غد فينبغي ان
يجعل قوله يولد صفة لتاكيد العموم وعلى الفطرة خبر المبتدا وحتى
يكون ابواه غاية للكون عليها ممتدا حالا عن المانع للتقييد بالغاية
كما اسلفناه في حرف الحاء المهملة في الكلام على حتى **قال** الرابع قول الشاعر
تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا ۝ بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح **اقول**
جادنا اروانا من قولهم جيدت الارض التي يجودها اذا اصابها الجود وهو
المطر الغزير والكرى النعاس يقول منه كرى الرجل بالكسر يكرى كرى فهو
كرو وهي كروية **قال** لا يستمر ولا يكرى مجالسها ۝ ولا يمل من النجوى مناجيها ثلج
صفة محذوف اي ريق ثلج بمعنى باردا كالثلج وكرمان بكسر الكاف وانكر بعضهم
وقال هو بالفتح وانكر هذا الشيخ شمس الدين الكرماني شارح البخاري وقال
انما هو بالكسر وهو اعلم بضبط بلده وفي القاموس وكرمان وقد تكسر او لحن قليل

بين فارس وسجستان والثاني اخا الصرا كالناصح قال الخامس قوله تعالى
فلما بلغ معه السعي فان المبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري اي فلما بلغ ان
يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه بلوغهما
ذلك معا حد السعي اقول اقتضاؤه لذلك من جهة ان مع تدل على معنى الصحبة
والاستحداث انما يقول خرجت مع الامير تريد مصاحبا له كما صرح به في الكشاف
في تفسير سورة يوسف عند قوله تعالى ودخل معه السجن فتيان وعلى
هذا يلزم المحذور الذي ذكر لان معنى المعية المصاحبة وهي مفاعلة وقد
قيد الفعل فيجب الاشتراك فيه قال ولا بالسعي لان صلة المصدر لا
يتقدم عليه اقول يتقدر مثله مفسرا بالمذكور كما قيل مثله في نحو
وكانوا فيه من الزاهدين قال وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون
بيانا كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من فقيل مع
اعطف الناس عليه وهو ابوه اقول قال صاحب التقريب اي اقتصار
الي والوجه ان التقدير فلما بلغ السعي كائنا معه فيكون حالا من السعي مقدما
عليه وقال الطيبي المعنى لا يساعد عليه وفيه نظر قال السادس قوله
تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف
في استعمالها وان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا انه يعلم في المكان فهو
مفعول به لا مفعول فيه اقول تقدم هذا في حرف الحا المهملة في الكلام على
حيث واسلفنا هناك الكلام وقيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة
يوجد وفيه التعجب على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل
ما اوتي رسله من الآيات انه يعلم ما فيهم من الزكا والطهارة والفضل والصلاحية
للارشاد ولسنا كذلك قال السابع قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن

اليك

اليك فان المتبادر تعلقها بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن
اقول لان الي ليست من صلة الفعل بهذا التفسير وبها دار صرت الشي بمعنى
قطعته وفصلته قال رؤبة * صرنا به الحكم واعيى الحكما * وقال توبة *
فاذنت لي الاسباب حتى بلغتها * بنهضي وقد كاد ارتقائي يصورها قال
فاما ان تعلقه بمحذوف اقول يعني على تقدير ان تفسر صرهن بقطعهن قال
في الصحاح لمن قال هذا جعل في الاية تقديما وتاخيرا كانه قال خذ اليك
اربعة من الطير فصرهن قال واما ان نفسره بأملهن فالتعلق به اقول
سوا كسرت الصاد كما قرأ حمزة او ضمت كما قرأ غيره يقال صاره يصوره
ويصيره وهما لغتان والمعنى اماله قال الشاعر * فما صيد الاعناق فيهم
جبلة * ولكن اطراف الرماح تصورها * اي تميلها والصيد الميل والاعوجاج
يعني ان ميل اعناقهم انما هو من الرماح وقال اخر * وفرع يصير الجيد وحف
كانه * على الليت قنوان الكروم الدوالح * الفرع الشعر التام والجيد
العنق والوحف الكثير والليت بكسر اللام وبالمثناة الفوقية صفحة
العنق والقنوان جمع قنو وهو العنقود والدوالح بالحا المهملة من دلح
اذا مشى غير منبسط الخطو لثقله عليه شبه الفرع بالقنوان المثقلات
بالحمل قال لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في باب
ظن اقول هذا الحصر منقوض بفقد وعدم فان هذا الحكم جار فيهما
قال الشاعر * لقد كان لي عن ضرتين عدمتني * وعما الاقي منهما متزحزح
* وقال الاخر * ندمت على ما كان مني فقدتني * كما يندم المغبون
حين يبيع * وقد يجاب بان المصنف استثنى في علي فقد وعدم
ايضا فغاية ان يكون حذف من هنا معطوفا لدلالة ما تقدم في محل

اخر فان قلت فما ذا تصنع في راي الحلبية وهو اي راي عمر حجة وراي البقرة
كقول عايشة رضي الله عنها لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وما لنا طعام الا الاسودان التمر والماء قلت اما الحلبية فمن ظن ان يشمل
لان حكمها حكمه واما البصرية فالحاق بها من ظن انه في هذا الحكم شاذ كامرجوابه
قال فلا تحسبنهم فبمن ضم البا **اقول** واما من فتح البا وقرا بالمثناة
الفوقية في اول الفعل فليس من هذا الباب اذا الفاعل هو المخاطب والمفعول
غيره **قال** وقوله ٥ دع عنك نهبا صيح في حجراته **اقول** هذا صدر
بيت لامرء القيس يقوم انشاده في غير وانشاد عجزه وهو ولكن حديثا ما حديث
الرواحل ٥ وسبق الكلام عليه **قال** لان معنى على الاسمية فوق ومعنى
عن الاسمية جانب ولا تنبانها هنا ولان ذلك لا يتاتى مع الى لانه لا يكون
اسما **اقول** هذا كله كلام ابي حيان ولم ينسبه اليه المصنف وفي النفس
من ذلك شي لانه حيثما لم يذكر ابي غلط يصرح بالرد ويبالغ فيه وقد لم يذكر
كلام حسن فيورده غير منسوب اليه وليس ذلك بالانصاف واما اخواننا
فان رحمه الله بان يتمثل بقول القايل ٥ اذا سمعوا سبة طاروا بها فرحا
عني وما سمعوا من صالح دفنوا والله الموفق لا رب غيره **قال** العاشر
قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني الا من اغترف
غرفة بيده فان المتبادر تعلق الاستثنا بالجملة الثانية وذلك فاسد
لاقتضايه ان من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك بل ذلك
مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى **اقول** وهذا كما قيل هو الذي
يقتضيه النظر الصايب في اساليب الكلام للعارف بصياغاته وذلك
انه ورد في معرض بيان مخالفة الاكثرين للمامور به وارتكابهم المنهي عنه

وقد اقتصر

وقد اقتصر على ذكر الكارعين دون المغترفين فعلم ان الاغتراف ليس منهيا عنه
بل هو رخصة وهذا معنى قول الزمخشري ومعناه الرخصة في اغتراف الغرفة
باليد دون الكرع اي معنى الاستثنا الرخصة في اغتراف الغرفة باليد من
غير كرع في الماء وشرب بالفم والدليل على ان معنى الاستثنا الرخصة في الاغتراف
لا زيادة المنع على ما هو مقتضى الاستثنا من الجملة الثانية قوله تعالى فشربوا
منه الا قليلا منهم وقال في الاسعاف في هذه الاية دليل على ان الاستثنا اذا
تعقب جملا لا يتعين عوده الى الاخيرة واعترضه القرافي من وجهين احدهما
ان الاستثنا اما ان يعود الى الجملة الاخيرة او جميع الجمل واختصاصه بالاولى
لم يقل به احد ولا حجة في الاية لقيام دليل من خارج دل على ارادة الاولى الثاني
ان عود الاستثنا الى الجملة الاخيرة والى الكل حيث لم يقترن به ما يدل على
خلافه هذا كلامه قلت اما الثاني فحسن واما الاول فلا يرد على صاحب
الاسعاف اذ ليس في عبارته ما يقتضي انه قايل باختصاص الاستثنا
بالاولى **قال** وهذا ان سلم فلا بد بعد من محذوف ايضا اي ومدوا
الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء غسل الكف غاية لغسل
الكف **اقول** ولا بد من شي اخر وهو ان يكون ايديكم مفعولا لفعل
مضمر والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الاية
من قوله فاغسلوا وجوهكم لاستحال المعنى وانما هو على التقدير
من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف لا بالمذكور **قال**
الثاني عشر قوله ابن دريد ان امرء القيس جرى الى مدى ٥ فاعتاقه
حمامه دون المدى ٥ فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذلك
لكان الجري قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه

حامد دون المدى وانما الى المدى متعلق بكون خاص اي طالبا الى المدى
اقول امرؤ القيس هو ابن حجر بن عمرو الكندي الشاعر المفلق المشهور
من ملوك العرب في الجاهلية يعرف بالضليل واليه اشار ابو العلاء المعري
حيث قال يمدح القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي والمالكي
بن نصر زاد في سفره ٭ لما نأى بحمدنا الدأب والسفر ٭ اذا تفقدا في مالكا
جبلاه ٭ وينشر الملك الضليل له شعرا ٭ والمدى الغاية واعنا قد
حبسه وحامد بكسر الحاء المهملة وقيد الذي حمد لداي فيدرم الاويل
في البيت لابد منه اذ ابقاء اللفظ على ظاهره تقتضي الجمل فضله
اخرى الكلام اوله فيمتنع فيجوز ان يتعلق الى بكون خاص اي جريتها صدا
الى المدى ويقدر المصنف طالبا فيه نظر اذ لا يقال طالبا الى كذا
وبقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه ويجوز ان يتعلق بجرى
على ان المعنى اراد الجري او على ان جرى على معناه الحقيقي لكن يقدر مضاف
في الاخير اي دون قطع المدى قال ونظره قوله نصف الحاج ٭ بنوق
التي نصلها رب العلى ٭ لما دحا تربتها على البنا اقول نوى بقصد
والتي صفة للكعبة او بكة ودحا بسط والبنا مقصورا اما بضم الباء جمع
بنية كعرفة وبكسرها جمع بنية كقرية وهي البنا بالمد وكسر البا قال
وانما فيها حالا من اسم حدث هو وعاملة اي انزله فيما اقول
المراد بكونه فيما كونه مستقيما معتدلا وفائدة الجمع بين نفي
العوج واثبات الاستقامة وفي احدهما غنية عن الاخر التأكيد
فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو من ادنى عوج عند
التصفح والمراد كونه فيما على سائر الكتب مصدقا لها شاهدا بصحتها

قال

قال واما من الضمير المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب لا الى مجرور وعلى
اقول المعنى مستقيم على جعل فيما حالا من مجرور على المجرور به النبي صلى الله
عليه وسلم والتقدير ولم يجعل لعبده عوجا حال كونه فيما على الامة
يرشدها الى مصالحها ويأخذ بحجزها عن اقتحام المهالك لكن سياق
الاية يقتضي وصف الكتاب المنزل وتعظيمه والتنويه بشأنه
فيجعل الحال من ضميره جري على المناسبة قال لا يقال قد صح
ذلك في النعت نحو وهذا ذكر مبارك انزلناه اقول يعني والحال في المعنى
نعت لصاحبها فكما ان النعت يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ينبغي ان يكون
الحال كذلك قال بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
ثم قال سبحانه ولا جنبا اقول يعني انه لا حاجة في اجازة اختلاف
الحال بالافراد والجملة الى التعلق بشبهها للنعت فتحمل عليه فان الاختلاف
بذلك مسموع في الحال نفسها كما في الاية فان وانتم سكارى حال وهو جملة
وجنبا حال اخرى وهو مفرد قال لان الحال خبر اشبه اقول اللام تعليل
للنفي المتقدم والمعنى انتفى ذلك لقولنا لاجل هذا المعنى ان الحال اشبه بالخبر
من النعت الا ترى انك لو حذفت العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم
من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر حيث تقول زيد راكب ولا ينتظم منهما
منعوت ونعت وحينئذ فحملها على ما هي به اشبه هو اللائق فتحمل على
الخبر لا النعت قال ولا جنبا يعطف على الحال لا حالا اقول اشكل
اذ لو كان المعطوف غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة
التي يجب فيها تشارك المعطوف والمعطوف عليه وحينئذ فجنبا

حال قطعا لا غير حال والجواب ان نفي الحال عنه انما هو باعتبار الاصالة
والاستقلال وهو صحيح لان جنبا معطوف على ما حاله انه حال بطريق التبعية
لا بطريق الاصالة واذا كان كذلك لم يتم نص الرد بالاية على ان الثواني يغتفر
فيها ما لا يغتفر في الاوايل **قال** ونظيره قراءة من قرا وحور عين بالرفع بعد
قوله تعالى يطاف عليهم بكاس من معين اي ولهم حور **اقول** هكذا ثبت
فيما رايته من نسخ هذا الكتاب وليست التلاوة كذلك في الاية التي فيها وحور
عين وانما التلاوة فيها يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكاس
من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما
يشتهون وحور عين **قال** السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى
من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر ويرده ان المعنى حينئذ ولله
على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف المستطيع **اقول**
هذا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها
للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من تقدم ذكره وهم المستطيعون وبيانه
ان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله على الناس والمبتدا وان تاخر لفظا فهو متقدم
نية لان رتبة المبتدا التقدم فاذا قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير
حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس اي هولاء الناس المذكورين
ويرد عليه انك لو اتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق ثابت لله عليهم
لصح فقد سد الضمير مسد ال ومصحوبها وهو علامة الاداة التي للعهد الذكري
بل حملها لذلك مقدم على حملها للعموم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة
بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك
قال حتى قيل انه ضرورة لقوله ۰ امن تلادي وما جمعت من نشب ۰

قرع

قرع القواقيز افواه الاباريق **اقول** التلاد بتاء فوقية مكسورة المال
القديم الاصلي الذي ولد عندك كذا في الصحاح واصل التاء فيه واو وفي الحديث
هن من تلادي يعني السور التي من الذي اخذته من القران قديما والنشب بالشين
المعجمة المال والعقار والقواقيز الاقداح جمع قاقوزة بالزاي قاله الجوهري لا تقل
قاقزة وحكي عن ابن السكيت ان القاقزة مولد والاباريق جمع ابريق فارسي
معرب وفي القاموس الابريق معرب آب ري **قال** ومن مجيئه في النثر الحديث
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا **اقول** روي عن ابن عامر انه قرا ذكر رحمة
ربك عبده زكريا بضم الدال والهمزة وهو من هذا القبيل **قال** والمشهور في من
في الاية انه بدل من الناس بدل بعض **اقول** وحذف الرابط لفهمه من استطاع
منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا **قال**
السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتي اعجزت ان اكون مثل هذا
الغراب فاواري سوءة اخي انه انتصاب فاواري في جواب الاستفهام ووجه
فساده ان جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز **اقول**
قال العصار اي يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد النفي
وهو سبب اي لم اعجز واوار وقيل هو من قبيل اتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب
لينسحب الانكار التوبيخي على الامرين وتشعر بانه في العصيان وتوقع العفو مرتكب
خلاف للعقل حيث تجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على
هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة دلالة
على التعكيس المولد للعجز والقصور عما تهتدي اليه غراب **قال** الثامن عشر
قول بعضهم في فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ان الاصل
اتخذوهم قربانا وان الضمير وقربانا مفعولان والهة بدلا من قربانا وقال

الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان آلهة هو
المفعول الثاني وان قربانا حال ولم يبين وجه فساد المعنى ووجهه
انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهوم الحث على
ان يتخذوا الله سبحانه قربانا كما انك اذا قلت اتخذ فلانا معلما دوني
كنت آمرا ان يتخذ معلما دونه والله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى
غيره سبحانه **اقول** سبقه جدي صاحب الانصاف رحمه الله الى
تبيين وجه فساد المعنى فقال لو كان قربانا مفعولا ثانيا ومعناه متقربا
بهم لصار المعنى انهم وبخوا على ترك اتخاذ الله متقربا به لان السيد اذا
ورع عبده فقال اتخذت فلانا سيدا دوني كان معناه اللوم على نسبة
السيادة الى غيره وليس هذا المقصد فان الله تعالى يتقرب اليه بغيره
ولا يتقرب به الى غيره فانما وقع التوبيخ على نسبة الالهية الى غير الله تعالى
وكان حق الكلام ان يكون آلهة هو المفعول الثاني لا غير انتهى كلامه وهو
عين ما ذكره المصنف وما نقله عن الزمخشري من ان الصواب ان الهة هو
المفعول الثاني وان قربانا حال فيه تقييد النهي عن اتخاذهم الهة بحالة
كونهم قربانا والمقصود النهي عن اتخاذهم الهة من دون الله مطلقا ولا سيما
مع العبد وقد يقال هذه الحال مبينة اذ من شان الالهة عندهم ان
يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى وقال الطيبي يمكن ان
يقال فساد المعنى انما لزم من حيث ان الهة اذا كان بدلا من قربانا وكان
قربانا في حكم المطرح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم
الهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم الهة من دون الله حتى ينسب
ذلك اليهم بل كانوا متقربين بالهية الله مع قولهم بالهية الاصنام آلهة والمفهوم

من قوله

من قوله فلولا نصرهم الذين اتخذوهم الهة من دون الله انهم قالوا بالهية
الاصنام ولم يقولوا بالهية الله وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حالا لا
لان المعنى انهم اتخذوهم الهة حال تقربهم بهم الى الله فانه لا يفهم من هذا
نفي الهية الله قال وهذا الموضع مطمح تامل **قال** واما انه ليس موجب
له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يستقم **اقول**
صرح بعض الفضلاء بان البدل في الاستثناء هو الا وما دخلت عليه
في نحو قولك ما قام احد الا زيد بدليل البدل لكلمة زيد بمفردها وكيف
وفي لا تقوم مقام المبدل منه للزوم عكس الواقع اذ هو موجب له
القيام ولو اقمته مقام احد المبدل منه لكان القيام منفيا عنه
واذا كان كذلك فكيف تاتي ما ذكره في الاية ولو قيل انه على راي المبرد لو
كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يفسد المعنى وانه لم يحقق هذا الكلام على
ما ينبغي وقد وقع مثله لغير المصنف قال ابو عمرو بن برد على من شرط صحة
الاستثناء قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا بيانه انا لو حملنا
الا في هذا الموضع على الصفة كان التوحيد حاصلا لانه يكون التقدير لو
كان فيهما الهة مغايرة لله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة
غير الله فجا التوحيد ولو حملناها على الاستثناء لم يحصل التوحيد
لانها بعد لو مثبت لفظا والاستثناء من الاثبات نفي فيكون التقدير
لو كان فيهما الهة ليس منهم الله فلا يحصل التوحيد ونقول ما بعد لو منفي معنى
والاستثناء من المنفي اثبات فيكون التقدير لو كان فيهما الهة منهم الله
لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة منهم الله وعند ذلك يحتمل
ان يكون فيهما الهة ليس الله منهم فلا يحصل التوحيد ولا بد سيف

لبيان التوحيد ومثال الا لست على حقيقتها من كونها للاستثنا
وانها هنا للصفة بمعنى غير وانه لا يشترط في كونها صفة صحة الاستثنا
فان قيل الا هنا بدل لا صفة قلنا من شرط البدل ان تحل محل المبدل منه
فيكون التقدير فيهما الله لفسدتا وهذا كفر الى هنا كلامه قلت لبني
مراد السايل بقوله الا هنا بدل ان الا بمفردها بدل لانه غير معقول وانما
اراد الا وما بعدها واذا كان كذلك لم يستقم الجواب فتامله وقال
صاحب الكشف ومما يدل على بطلان القول بالبدل هو ان قولك جاني
القوم الا زيد ونحوه مما يكون ما بعد الا بدلا مما قبلها عايد الى الاثبات
بمعنى ما جاني القوم الا زيد جاني زيد فكذلك ههنا لو كان فيهما الهة الا
الا الله لو كان بدلا كان معناه لو كان فيهما الله لفسدتا هكذا افاده وهو
نظير ما قاله المصنف ونكول الملازمة التي ذكرها ممنوع عندنا فتامله **قال**
وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف **اقول**
هذا مبتدا وقوله وان كان معنى صحيحا حال والخبر محذوف اي ليس المراد به بل
الاستثنا الواقع بعده وهو منقطع وقدم نظير هذا التركيب والكلام
عليه في وابل حرفا لما الموحدة **قال** حكى عن الزبيدي انه قال في قول
العرجي . اظلوم ان مصابكم رجلا . اهدى السلام تحية ظلم . ان الصواب
رجل بالرفع خبر لان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحتمل
له معنى البتة **اقول** بل يحصل له معنى صحيح على ان يراد ولا فساد البتة وذلك
بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجلا على انه خبرها
واهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدا
محذوف اي هنا ظلم والمعنى ان الذي اصبتموه بما فعلتم هو رجل اهدى سلامه

اليكم

اليكم تحية وتوددا لحقه اذا انه لا يكون مصابا لان من حيى احسنه وتودد
باهدى السلام اليهم جدير بان لا يجفى وان لا يصيبه بمصيبة فهذا الذي
فعلتموه معه ظلم ويكون ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة
اي مظلوم كما لدرهم ضرب الامير فقد يحصل للبيت بما ذكرناه معنى بروية
اسار بروجهه من انوار الصحة من غير تكلف ولم يلم بساحته طارق
فساد اصلا مع دعوى الزبيدي ان هذا هو الصواب لبيت صحيحة
اذ لا مانع من ان يكون المصاب مصدرا ورجلا منصوبا به وظلم خبر ان
وهذا ظاهر لا خفا به **الجهة الثانية قال** وها انا مورد لك
امثله من ذلك **اقول** فيه ادخالها التنبيه على ضمير الرفع
المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة وقدم الكلام عليه في ها والجهة الاولى
قال احدها قول بعضهم في وثمودا فما ابقى ان ثمودا مفعول مقدم
وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وانما
هو معطوف على عادا او هو بتقدير واهلك ثمودا **اقول** لصاحب
ذلك القول ان يجعل اما محذوفة وهو شطان حذفها قياسا كما تقدم
على الرضي اي واما ثمودا فما ابقى فلا يمتنع التقديم لعرض الفصل بين اما
والفا بجزء مما في خبرها ولو كان عامله مقترنا بما له الصدر نحو اما زيدا
فاني ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن مالك وغيره ولو سلم امتناعه
او كان هذا القايل لا يقدر اما فثم مانعان احدهما ما ذكره من صدرية
ما النافية والاخر وجود الفا العاطفة وهي ايضا مانعة من عمل ما
بعدها فيما قبلها فكان الاولى التعرض اليهما جميعا وقوله وانما هو
معطوف على عادا يعني من قوله تعالى وانه اهلك عادا الاولى ظاهر حسن

وقوله او هو تقدير وا هلك ثمود اليس علما ينبغي لانه جعله من عطف
الجمل وفيه ارتكاب تقدير لا حاجة اليه لامكان ان يكون من عطف المفردات
ولا تقدير بل التقدير كما ذكر اولا **قال** واما قراءة عمرو بن فائد من شر ما خلق
بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف اي ومن شر شر ما خلق وحذف
الثاني لدلالة الاول **اقول** يحتمل ان تكون هذه ما الابهامية وهي
التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما
كقوله اعطني كتابا ما تريد اي كتاب كان وخلق صفة له والعايد محذوف
قال الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون
لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون
انه ظرف للمقت الاول وللثاني وكلاهما ممنوع اما امتناع تعلقه بالثاني
فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا انفسهم ذلك الوقت وانما مقتوها في الاخرة
اقول ذكر ابن الحاجب في اماليه الوجهين واجاب عن الفساد فقال العامل
في اذ تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا
اذ تدعون الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم في الاخرة وليس
فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو
اكبر الذي هو الخبر والجواب عنه ان الظروف يتسع فيها وقيل العامل
فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من مقتكم انفسكم
اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ كانوا يدعون
في الدنيا فاجيب بان المراد توضيح كونكم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم
ومعناه اذ ثبت ظلمكم اي قام بينة فعلى هذا يكون اذ تدعون للاخرة
ويكون المراد بانفسكم امثالكم من المومنين ويكون اذ تدعون للدنيا

قلت

قلت لا يخفى بعد هذا الوجه الثاني واما الاول فليس ببعيد والمعنى انهم
يمقتوا انفسهم في الدار الاخرة وهي التي صح فيها عندهم انهم كانوا يدعون
في دار الدنيا الى ما ينجيهم وهو الايمان فيعدلون الى ما يهلكهم وهو الكفر **قال**
واما امتناع تعليقه بالاول وهو راي جماعة منهم الزمخشري فلانه يستلزم
الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي **اقول** تقدم الجواب عنه بان الظروف
يتسع فيها فيغتفر فيها هذا القدر ومراده بالاجنبي هنا خبر المبتدا وهو
اكبر وقد تعرض ابن الحاجب في الامالي لضابط يعرف به الاجنبي من غيره فقال
الاجنبي هو المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل
والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت ضربي في الدار
زيدا حسن لم يفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما بمتعلق
به داخل في خبره بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما
بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الخبر به وانما اجريت
الجمل المعترضة مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانه عرض بين الجزء
لعرض مع انه لا لبس في ان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد الجزئين لاستقلالها
بخلاف ما ذكرنا فانه يتوهم انه للثاني وهو للاول وللاول وهو للثاني **قال**
ولهذا قالوا في قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي غداة امره
وهو ضامر **اقول** القضا الحكم والغداة ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس
والضاحي وقت ضحاها وهو حين يشرق الشمس والضامر بالزاي الساكت **قال**
كان في الاول الفصل بخبره وهو لغادر **اقول** قد اسلفنا ان ابن الحاجب
قال ان ذلك مغتفر في الظروف لاتساعهم فيها والمعمول هنا المفصول بينه وبين
عامله بخبره وهي يوم تبلى السراير ظرف **قال** وفي الثاني الفصل بمعمول

كتب وهو كما كتب **اقول** بناه على تجويز عمل المصدر في الظرف مع تخلل الفاصل
وان لم يجز في غيره كما مر لان عبر مرة **قال** ونظير اللازم له على هذا التقدير ما
لزمه اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام عطف
على سبيل الله فانه حينيذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر
قبل مجيه **اقول** ذكر اليمني وغيره ان ههنا حاشية من المصنف قد الحقت
بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصلته
التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله
والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي والله ما عطف عليه
ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان تقال وصد عن سبيل والمسجد
الحرام الثاني ان التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا فانا لا نقول لتقتا زاني والاول
اوجه قلت كلا الوجهين ضعيفين ثم حكي انه قيل الجيد ان يتعلق بمحذوف اي
اي ويصدون عن المسجد الحرام قال وهو في غاية الرداءة قلت يعني لانه مثل اشارت
كليت بالاكف الاصابع **قال** ومن امثلة ذلك قول المتنبي ٭ وفا وكما كالربع اشجاه
طاسمه ٭ بان تسعدا والدمع اشفاه ساجمه **اقول** اشجاه اخزنه تقال
شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه وطاسمه دارسه قال الجوهري وطسم الطريق مثل
طمس على القلب والاسعاد الاعانة والساجم الهاطل كما ذكر المصنف وهو الصب
والسايل الذي لا مانع له ومعنى البيت مذكور في المتن **قال** وانشد قول الشاعر
لسنا كمن جعلت اياد دارها تكريت تمنع حبها ان يحصدا **اقول** اياد بكسر الهمزة
حي من معد قال الشاعر ٭ في فتو حسن وجوههم ٭ من اياد بن نزار بن معد
وتكريت بمثناه فوقيه مفتوحه فكاف ساكنة فرا مكسورة فمثناه تحتيه ساكنة
فمثناه فوقيه بلد سميت بتكريت بنت وايل كذا في القاموس **قال** الثالث تعليق

جماعة

جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم
ومن قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم
لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينيذ مطول فيجب نصبه وتنوينه
اقول الزجاج من البصريين يرى ان الفتحة في اسم لا التبرية وان التنوين
حذف استخفافا لكثرة الاستعمال فيمكن ان تخرج هذا على مذهبه فانه قد
يمنع منه في الاية الثانية لزوم الفصل بين المصدر الذي هو التثريب وبين
معموله الذي هو اليوم بخبر لا الذي هو عليكم والمصدر لا يخبر عنه الا بعد اخذه
جميع معموله قلت قد سبق قريبا ان مثله في الظروف مغتفر فان قلت يجعل
عليكم صفة لاسم لا فلا يلزم الفصل باجنبي قلت يلزم عمله بعد وصفه وهو
محذور فان قلت فقد اجاز الزمخشري فيه وجها اخر وهو ان يكون متعلقا بتغفر
وهذا لا اشكال فيه ووجها ثالثا وهو تعلقه بالمقدر في عليكم من معنى الاستقرار
فالذي يظهر في هذا الوجه قلت زعم بعضهم انه لا يتخرج على مذهب
سيبويه لانه يجعل الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا او صفة او صلة او حالا
ما يتبين عن المحذوف فالعمل لهما بعينهما لنيابتهما عن ذلك المحذوف وعوضيتهما
عنه حتى انه لا يجوز اظهاره في هذا الموضع فلو قلت هنا رجل في الدار ابوه لكان
ابوه مرفوعا بنفس الجار والمجرور الذي هو ماخوذ من الاستقرار والكون او
ما اشبه ذلك فكلام الزمخشري في هذا الوجه يتمشى على راي الاخفش لا على راي
سيبويه وقد مضى في الباب الثالث الكلام على هذه المسئلة وما فيها من المذاهب
قال وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى **اقول** ضمير مضى يعود
الى مذهب البغداديين لا الى التعلق بمحذوف وذلك لان الكلام على هذا الحديث
انما مضى في الباب الثاني في الكلام على الجملة الاعتراضية ولم يتعرض هناك الى تخريجه

علي التعلق بمحذوف فاصلا وانما خرجه علي راي البغداديين في اجازتهم لا طالع
جبلا ترك تنوين الاسم المطول اجراء له في ذلك مجري المضاف كما اجري مجراه في الاعراب
فالهناك واما علي قول البصريين فيجب تنوينه وهذا يستلزم انه ليس عندهم
علي التعلق بمحذوف بل الاسم عندهم مطول لانه عامل فيما بعده وكذا وجب تنوينه
عندهم كما قالوه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اسلفنا الكلام علي ذلك مستوفي
في المحل المشار اليه **قال** ولهذا لحن المعري في قوله ه فلولا الغمد يمسكه
لسالا **اقول** تقدم في الباب الاول في وصل لولا من حرف اللام انشاد بيت المعري
الذي يجري هذا وسبق الكلام عليه مشبعا في ذلك الموضع **قال** ثم الظرف والحال
التي هي شبيهة بالمفعول به **اقول** وجه الشبه ان الفعل يتسلط علي النصب
فيهما من غير توسط حرف ملفوظ به ولا مقدر وقد مر الكلام علي ذلك في الباب
الثالث في ترجمة هل يتعلقان باحرف المعاني **قال** ومثله قول ابي حيان
في فاذكروا الله كذكركم اباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة
لذكرا **اقول** يعني انه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال
وابو حيان نفسه سبقه بهذا الاعتراض واجاب عنه فليذكر كلامه قال في
البحر والذي يتبادر الي الذهن في الاية انهم امروا بان يذكروا الله ذكرا مماثل
ذكر اباءهم او اشد وقد ساغ لنا حمل الاية علي هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا
عنه وهو ان يكون اشد منصوبا علي الحال وهو نعت لقوله ذكرا لو تاخر فلما
تقدم انتصب علي الحال لقوله ه لمية موحشا طلل فلو تاخر لكان لمية طلل
موحش وكذا لو تاخر هذا لكان او ذكرا اشد يعني من ذكركم اباءكم ويكون اذ ذاك
او ذكرا اشد معطوفا علي محل الكاف من كذكركم ويجوز ان يكون ذكرا مصدرا
لقوله فاذكروا الذكركم في موضع الحال لانه في التقدير نعت نكرة تقدم عليها

فانتصب

فانتصب علي الحال ويكون او اشد معطوفا علي محل الكاف فحالا معطوفة
علي حال وبصير كقولك اضرب مثل ضرب فلان ضربا التقدير ضربا مثل
ضرب فلان فلما تقدم انتصب علي الحال وحسن تاخيره انه كالفاصلة
في حسن المقطع ولو تقدم لكان فاذكروا الله ذكرا كذكركم فكان اللفظ يتكرر
وهم مما يجتنبون كثرة تكرار اللفظ فلهذا المعنى وحسن المقطع تاخر انتهى قال
في الوجه الاول انه يلزم فيه الفصل بين حرف العطف وهو او وبين المعطوف
الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا علي انه اذا جاء ذلك فشرطه
ان يكون المفصول به ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف علي ازيد
من حرف واحد وقد وجد هذا الشرط الاخير وهو كون الحرف علي ازيد
من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل
هو حال لان الحال في مفعول فيه في المعني فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها
ما جاز في الظرف انتهى قلت ولو قيل بانه من عطف الجمل والتقدير او
اذكروه اشد ذكرا لم يتجه السؤال من اصله وكذا يقدر في الاية الاخرى التي
تلاها قبل فيقال التقدير واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك **اقول**
ونظيرها قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها **اقول**
ليس في قولهم هذا دليل علي ما ادعاه وذلك انا لا نسلم انهم قصدوا ان من
الارض الملفوظ به تعلق بتخرجون وانما قدروا جارا ومجرورا بعد
الفعل المذكور يتعلق به والاصل في التقدير هكذا ثم اذا دعاكم دعوة
من الارض اذا انتم تخرجون منها وغاية الامر انهم اظهروا مرجع الضمير
فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض ولا محذور فيه **قال** وقوله

اخر وكانوا فيه من الزاهد بيان في متعلقه بزاهدين المذكور وهذا ممتنع
اذا قدرت ال موصوله وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
اقول صرح ابن الحاجب في امالي القرآن بخلاف ذلك في قوله تعالى وقاسمهما
اني لكما لمن الناصحين الظاهر في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين ونحوه
لان المعنى عليه ولا يستقيم ان المعنى اني لمن الناصحين لكما وان اللام اما جيء بها
للتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما قرالاكثرون اعا فهموا من ان صلة
الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والعرف عندنا ان الالف واللام لما كانت
صورتها صورة الحرف المتزل جزا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع
التقدم ففرق بينها وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في
جعل هذه الصلة اسم فاعل واسم مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد
ولذلك لم يتوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة
الى التعسف **قال** فيجب حينئذ تعلقها باعني محذوفا وبزاهدين
محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين
اقول اما التعلق بزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان الاخران ففيهما
نظر اما الاول فلان اعني يتعدى بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زيدا ولا
تقول عنيت فيه فان قلت المعنى اعني ازهد فيه قلت فالجار اذا متعلق
بازهد لا باعني واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار بانهم كائنون فيه **قال**
السابع قول بعضهم في بيت المتنبي عاطبا للشيب ابعد بعدت بياضا لا
بياض له لانت اسود في عيني من الظلم ان من متعلقه باسود وهذا يقتضي
كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان **اقول** امتناع ذلك مذهب
البصريين وذهب الكسائي وهشام الى انه يجوز بناء اسم التفضيل من

الالوان مطلقا وذهب غيرهما من الكوفيين الى جوازه من السواد
والبياض خاصة قلت والمتنبي كوفي فلا حرج عليه في ارتكاب طريقته وطريقة
اصحابه ولا سيما مع تخريج كلامه على مذهبهم وقوله ابعد بفتح العين امر من
بعد على بكسرها اي هلك يقال بعد يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا بمعنى هلك
وبياضا تمييز عن النسبة محول عن الفاعل اي بعد بياضك ولا بياض في محل نصب
صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس ومنه قولهم
له يد بيضا والمعنى بعدت بياضا لا اسر **قال** والصحيح ان من الظلم صفة
لاسود اي كاين من جملة الظلم **اقول** الظاهر انه انما قصد التفضيل
بناء على مذهبه الكوفي وتخريج المصنف مفوت لغرضه من كون بياض الشيب عنده
اشد سوادا من سواد الظلم **قال** وكذا قوله بلغاك مربدا باحمر من دم
ذهبت بخضرته الطلى والاكبد **اقول** الارند البين لردا وهو استعاره
شبهه بغلافه بالسيف بذلك والطلى بضم الطاء المهملة الاعناق قال الاصمعي
واحدتها طلية وقال ابو عمرو والفراء واحدتها طلاة كذا في الصحاح والاكبد جمع
كبد ولم اقف عليه والذي قاله الجوهري والكبد واحد الاكباد وفي القاموس
يجمع على اكباد وكبود وباخضرته للمعرب اي اذهبت الطلى والاكبد خضرته
بما كسته من دمها **قال** اللام من قول بعضهم في سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا
ولو كان كذلك لقيل سقيا اياك **اقول** اللازم حق على ما صرح به ابن الحاجب
في شرح المفصل من جواز قولك سقيا زيدا وجدعا اياه **قال** فان قيل اللام
للتقوية مثل مصدقا لما معهم ولام التقوية لا تلزم **اقول** وهي لا تلزم في ذلك
بناء على ما نقلناه عن ابن الحاجب وهذا كله من المصنف مبني على رايه في امتناع
تعلق اللام بالمصدر وامتناع حذفها وهو محل نزاع وقد سلف في حرف اللام

قال التاسع قول الزمخشري في ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو اجنبي فقول الزمخشري ان ذلك من اللف والنشر لا يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم وان يكون النهار معمولا لابتغاؤكم بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا لابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملها فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت فيما ذا يتعلق الجار والمجرور وحينئذ من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدأ محذوف اي ذلك بالليل والنهار والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تأخر لفظا هو متقدم تقديرا لانه من تتمة الاول والجملة معترضة **قال** والمطلق والمقيد غيران **اقول** كان المصنف رحمه الله نسي ما قدمه في الباب الرابع في آخر الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس بعربي **قال** ومرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط **اقول** يريد بعلامات الفروع علامات التأنيث والتثنية والجمع ولا شك ان اسم التفضيل لا يلحقه هذه العلامات الا بشرط ان يكون خاليا عن من ثم بان يجب مطابقته لصاحبه فيتعين لحاق تلك العلامات له على حسب حال الصاحب كما في المعرف باللام او المضاف اضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه بخصوصه فتقول حينئذ هند الفضلى وفضلى النساء والهندان الفضليان وفضليا النساء والهندات الفضليات وفضليات النساء والزيدان الافضلان وافضلا بغداد والزيدون الافضلون وافضلو بغداد وان نتج جوز فيه المطابقة بتلحقه العلامات وعدم المطابقة

فلا يلحقه..

فلا يلحقه وذلك في اسم التفضيل المضاف الى ما يقصد تفضيله عليه اعني بتفضيل المضاف على المضاف اليه **الجهة الثالثة** **قال** المثال الثاني قول ابن مهران في كتاب الشواذ **اقول** مهران بكسر الميم في القاموس ونهر مهران بالكسر بالسند ومهران قرية باصبهان وهو احمد بن الحسين المقرئ انتهى واظن ان هذا المقرئ هو المراد في المتن **قال** وفي الآية اقوال اخر ثانيها ان الكاف مبتدأ **اقول** تامل قوله اخرج قوله ثانيها فانه ان اعتبر القول المتقدم وبها حتى يكون هذا ثانيها لم يصح لانه الاقول تقييد كونها اخر لا يشمل ذلك اصلا **قال** الرابع قول محمد بن مسعود ابن الزكي في كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في امور كثيرة ان الذي والمصدر به يتعارضان فيقع الذي مصدرا به كقوله ٥ افرح اكباد المحبين كالذي ٥ ارى كبدي من حب مية تفرح **اقول** تفرح انفعل والكبد مونثة فيفرح بالتاء الفوقية وينبغي ان يكون صلة الذي على جعله مصدرية هي الجملة الاسمية وهي كبدي من حب مية تفرح وقوله ارى جملة معترضة بين الصلة والموصول والمعنى تفرح اكباد المحبين مثل فرح كبدي فيما اراد ويحتمل ان تجعل الذي موصولا اسميا وصلته ارى وما بعده والعائد محذوف اي اراه فقوله تفرح في موضع نصب على انه مفعول ثان لارى وكبدي مفعول به منصوب تفرح بالتاء التحتية والذي وصف لمحذوف والمعنى تفرح اكباد المحبين كالفرح الذي اراه تفرح كبدي من حب مية **قال** ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لي فيه توجيهان احدهما ان تكون في الكلام ما وبل على تاويل تناولنا دو الفعل بالمصدر وباول المصدر بالوصف فيعود الى المعنى

الذي اراد ولكن بوجه نقله العلما **اقول** الوجه الذي ذكره ابن
مسعود مشكل في نفسه وذلك لان ان اذا كانت موصولا سيما بمنزلة
الذي على زعمه لم يات في مثل قولنا انت اعقل من ان تكذب ان تكون صلة
تكذب ما لنا العوضه للخطاب وانما يجب ان تكون اذ ذاك ما لنا التحسنه تكون
متحملا لضمير يعود الى ان التي هي اسم بمعنى الذي مع ان المسموع فيها الخطاب
وكذا يردعوا انا اعقل من ان اكذب والمصنف سكت له على ذلك واخذ ما اول
اللفظ بما يوافقه ولا يخفى ما في ذلك من الاعتراض فتامله وقد ذكر في حواشيه
على التسهيل في باب الاضافة ان من امثلة سيبويه انت اكرم علي من ان اضربك
وان الزجاج قال كانه يعلمه انه عزم على ضربه فذكر له ذلك فقال له هذا الكلام
والمعنى من صاحب ضربك اذ لا تفضل شخصا على الضرب واضاف الضرب الى
المخاطب لانه هو قد اضاف الضرب الى نفسه حين توهم انه يضربه فقال له انت
اكرم علي من صاحب الضرب الذي نسبته الى نفسك وليس لك ما صار اليه
لانه يلبس به عندما اعتقد به يتبع به هنا صح الكلام وقد قال المراد صاحب
ضربك المتكلم الا انه لا يستعمل في هذا المعنى بل في معنى انت علي كريم فلا
اضربك **قال** وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف لانا التفضيل على
ان تفعل لا دخل فيه ٭ اذا انت فضلت امرا ما على امر ٭ على ما فعل كان المدح
من النقص **اقول** معنى كلامه واقول بعد ذكر هذا التوجيه ننبه
فهذا الوجه عندي ضعيف وقدم المصنف بطرح هذا التركيب في اواخر
الكلام على القسم المفرد في الباب الثاني وفي اواخر الكلام على الجملة الخامسة
من الجمل التي لها محل من الاعراب **قال** التوجيه الثاني ان افعل ضمن
معنى بعد فمعنى المثال زيدا بعد الناس من الكذب لفضله من غيره

في المذكورة

في المذكورة ليست الجارة بل متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما
فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا القصد
التعميم **اقول** فيه نظر فان الفعل الذي يسبك هو وما حدثي المثال
بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف ذلك المصدر
الى هذا الضمير كما تقول في اعجبني ما صنعت المعنى اعجبني صنعك ولا بد
في غرضنا ان فاعل المصدر يجوز تركه واذا فعل ذلك في المثال صار معناه
زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذب
نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك اعني البعد من كذبه لضرورة
التفضيل وهذا من مظان التوجيه بحمل ثم في كلام المصنف الجمع بين
اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع وقد
استنبا ذلك ان الوجهين الذين يظهر انه لا معول عليهما قال الرضي ولما
نحو قولهم انا اكبر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم
على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله
ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل
بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من اضربك
اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية
متعلقة بافعل التفضيل يقرب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيدا
افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيها خرقيه كا
كالتفضيلية الا في معنى التفضيل انتهى كلامه ولا مزيد عليه في الحسن
الجهة الرابعة قال فاما وقيله فمن خفض فقيل الواو

للقسم وما بعده اجوبة واختار الزمخشري واما من نصب فقيل عطف على
سرهم او على مفعول محذوف معه لمكتمون او يعلمون اي يكتمون ذلك
او يعلمون الحق **اقول** حكاية هذه الاقوال المذكورة هنا في توجيه النصب
فيما هو صواب ليست بجيدة لوجود الساعة الموجود في الوجه الذي ادعي
انه غير صواب بل البعد فيما حكاه هنا اشد **قال** وقال هو لما جاءهم
اي كفروا به **اقول** يعني ان جزائي في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم
هو مما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان التقدير حينئذ ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب ان يتقيد بما لا يفيده المبتدا وقد
تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك ان الذي قام قايم وقد يقال
يفيد الكفر بخبر المجي وقع في الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد
حالم يكن فاستقام الاخبار **قال** والذي فسرت به عايشة رضي الله عنها
خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله عنهم مسطورة في صحيح
البخاري **اقول** روينا فيه بسنده الى عروة قال سالت عايشة فقلت
لها ارايت قول الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعاير الله فمن حج البيت
او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فوالله ما على احد جناح ان لا يطوف
بالصفا والمروة قالت بيسما قلت يا ابن اختي ان هذه لو كانت كما اولتها عليه
كانت لا جناح عليه ان لا يطوف بهما ولكنها نزلت في الانصار كانوا قبل ان
يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل فكان
من اهل يتحرج ان يطوف بالصفا والمروة فلما سالوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ذلك قالوا يا رسول الله انا كنا نتحرج ان نطوف بين الصفا
والمروة فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعاير الله قالت عايشة

وقد سن

وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لاحد ان يترك
الطواف بينهما الى هنا ما في البخاري فعروة رضي الله عنه راى دلالة الاية
على اباحة السعي لا على وجوبه ووجهه انه اذا فقد صرح في الاية على رفع الاثم في
السعي فلو كان واجبا لما اكتفي بذلك بل كان يذكر اخص منه وهو اثبات الاجر
واذا كان للحقيقة اعتباران احدهما عام يشملها وغيرها والاخر خاص
فالبلاغة ان يعبر عنها بما هو خاص كذا في الصحيح الصالح جدي ابن المنير
رحمه الله فاما جواب عايشة رضي الله عنها فهو من بديع فقهها وتمكنها من
النص على عدم الوجوب ان يقال فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما لان هذا يتضمن
سقوط الاثم عمن ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك ووردت الاية على
ما يجي عليهم لم يكن نصا على انتفاء الوجوب ثم ثبت لعايشة رضي الله عنها ان الاقتصار
هنا على نفي الاثم له سبب خاص وهو انهم توقعوا الاثم فجاء الكلام منطبقا
على سوالهم فقيل لا اثم فيه خلافا لما توهموه ثم لم تدع عايشة رضي الله
عنها الاكتفا في اسباب الايجاب بما ذكرته وانما ارادت نفي دلالة الاية على كونه
مباحا ومناة علم صنم كان نصبه عمرو بن لحي بالمشلل بالي قديدا و
الطاغية صفة له والمشلل بميم مضمومة فشين معجمة مفتوحة فلام
مشددة على قديد وقال ابن الاثير هي عند الجحفة **قال** واما قول بعضهم
في قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم الا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم
وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال الظاهر في الاية محوج للتاويل
اقول الاشكال هو ان ما في قوله ما حرم موصول وان لا تشركوا بدل
او خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه فيحوج
الى التاويل بادعاء ان لا زايدة وان لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم

عن ذلك وقد مر الكلام على ذلك في لام من حرف اللام **قال** بيننا ولو قرنه حفص
اما على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله ۞
ولبس عباءة وتقر عيني ۞ او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله
ولا سابق شيئا **اقول** مر الكلام على هذه الاية في الباب الرابع في اواخر رحمنا اقسام
العطف والوجه الاول لم يتقدم هناك واما الثاني والثالث فتقدم ثم وكان
وكان ينبغي ان يقول على حد قولها فان الشعر لامراة وهي ميسون زوج
معاوية بن ابي سفيان ثم لكنه اراد على حد قول من قال **قال** وهذا كنحو
قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله على ان الاستثناء
منقطع وانه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيه **اقول**
مضى في اواخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع التقدير وقال هناك
ان ابن مالك خرجها على ان الظرف متعلق بيذكر وان الاسم الشريف مرفوع على
البدلية وحكى هناك وجها اخر وهو ان تقدر من مفعولا والغيب بدل اشتمال
والله فاعل والاستثناء مفرغ **قال** ونظيره حمل الكرماني النفي على التوكيد
في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن
ان الباء زائدة وانفسهن توكيد للنون وانما لغة الاكثر في توكيد الضمير المرفوع
المتصل بالنفس والعين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل **اقول**
تقدم هنا في حرف الباء وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين
ليس حقه ان يكون بعد توكيده بالضمير المنفصل على التعيين بل حقه احد
الامرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره ايا ما كان الفاصل
وتقدم هناك ان الباء ليست زائدة بل على الاعتداد فاضله **قال** الخامس قول بعضهم
في لتستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام

العلة

العلة والفعل منصوب لضعف امر المخاطب باللام كقوله ۞ لتقم انت
يا ابن خير قريش ۞ فلتقضي حوائج المسلمينا ۞ **اقول** اقتصر على التمثيل
بالبيت لتروج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكر هو في حرف اللام
انه وجماعة قرؤوا فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم قلت ممن
قرا بالتاء الفوقية في تلك الاية يعقوب وليست قراءته شاذة اذ الصحيح في
الشاذ انه ما وراء القراءات العشر وقراءة يعقوب من العشر **قال**
كما قال ۞ اذا ما شاهدوا من ارادوا ۞ ولا يالوا لهم احد ضرارا **اقول**
يالوا يستطيع قال الجوهري ويقول لا آلو لا آلوه استطاعه قال
العرجي ۞ اذا نادوا السواس لا يملكونه وكان الذي يالون قولا له هلا ۞
اي يستطيعون قال ابن السكيت قولهم لا دريت ولا ائتليت هو افتعلت
من قولك ما الوت هذا اي ما استطعته انتهى والضرار المضارة مصدر
ضاره اذا شاركه في الضرر اي وقع كل الضرر بصاحبه يريد الشاعر ان احدا
لا يستطيع ان يضارهم ولا يتفق معهم في ذلك **قال** واما قول بعضهم في قراءة
ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة ان الاصل ان يتموا بالجمع فحسن لان الجمع
على معنى من مثل ومنهم من يستمعون ولكن اظهر منه قول الجماعة انه جاء
على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية **اقول** فيه نظر من وجهين
احدهما انه لا وجه لكون هذا اظهر فان حمل ان الناصبة على ما المصدرية
في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ ومنا الكلام على ان اعتبار معنى
من فانه كثير ومقيس ووقوعه في فصيح الكلام شايع فالصواب ان التخريج
على هذا اظهر مما استظهره المصنف الثاني انه قد ذكر في اواخر الكلام على
المثال الثاني من امثلة الجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه

غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول لان الاصل ان يتموا بالجمع حملا
على معنى من حسن وبيان المنافاة ان كون هذا حسنا يقتضي سداده وحمله
على ذلك ملزوم لحمل رسم المصحف على خلاف الاصل من جهة اسقاط الواو
والالف من يتموا خطا مع امكان حمله عنده على الاصل باعتبار ان مهمله
وبتم مسندا الى ضمير مفرد عايد الى لفظ من وذلك غير سديد فبان التدافع
فان قلت فما ذا تصنع انت حيث استظهرت التخريج الاول وهو الحمل على
معنى من مع ان فيه حملا للرسم على خلاف الاصل قلنا اجعل هذا الحمل مما وقع
في المصحف خلافا المصطلح الحادث عند اهل الخط وقد وقع من ذلك اشيا ولا
ادعي امكان الاصل هنا اذ هو ملزوم لاهمال ان الناصبه وهو شاذ غير
ممكن في الاستعمال الفصيح **قال** انه على حد قوله انك ان يصرع اخوك
تصرع **اقول** قبل هذا يا اقرع ابن حابس يا اقرع **قال** وقد نرى كثير من
الناس قول الزمخشري في هذه المواضع مثلنا قضا والصواب ما بينت لك
اقول حاصله رفع الثنا فيض عن الزمخشري بانه امتنع من جعل ما شرطيه
لدفع توهم من حيث كانت هذه القراه قراه الجماعه وتساهل في تجويزه مما
اجازه في اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثل مامنعه
او اشد لكون القراه شاذه فلم يبال بالتسمح فيها وفيه نظر فانه يرى ان
القرات كلها احاد ولا متواتر فيها وكذلك تراه يطلق عنان القول في تخطيه
بعض القرا السبعة في بعض الاماكن ولا يبالي بما نقول لظنه ان القراه بالراي
لا بالروايه الصحيحة المتصله بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا عذر له بما ذكره
المصنف غير ظاهر **قال** والتاسع قول بعضهم ان اصل اسم كسر السين او
ضمها على لغد من قال سِم او سُم ثم سكنت السين لبيان تنوالي كسرات او لينتقل من

من كسر

من كسر الى الضم والاولى قول الجماعه ان السكون اصل وهي لغة الاكثرين وهم
الذين يبتديون اسما بهمزة الوصل **اقول** هذا المثال لا ينبغي ان يذكر
في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المعرب الخلل من جهة
النظر في ذلك ليس من الاعراب في شي وقد ذكر في ديباجه الكتاب انه يجتنب
ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذكر ذلك في كتابه اصلا
وراسا **قال** ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركه را اكبر من قول
المؤذن الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا
فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسر واحفظا لتفخيم اللام كما في الم الله وقيل
هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع **اقول**
بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان انما يسمع الا موقوفا
قال النخعي الاذان جزم فتى نقل الحركة ان الاذان بابه واقف حسا ولا ولو لا انه
لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكليه عن السنة في الاذان
من ايراد كل انه موقوفا على اواخرها فهو وان لم يقف حسا فقد وقف
حكما من جهة انه اعتبر اخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة
ووصل مع نية الوقف ولو حرك الرا بالضمة الاعرابية كما استصوبه
المصنف كان غير واقف لا حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية فكان
انه عرضا صحيحا وداعيا مقبولا الى ارتكاب ما ارتكبه المؤذن من ذلك واحتجاج
المصنف بان همزة الوصل لا ثبوت لها في الدرج لا يفيده اذ قد فرضنا ان الناقل
لحركتها الى الرا واقف حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما
واما الم الله فكان مقتضى قياس الوقف وحق كون هذه الالفاظ مقطوعة
عن البعض ان يقال الم بسكون الميم وفتح الهمزة لكن اطبق القرا الا في روايه

رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة إلى أنه حركة لالتقاء الساكنين وآثرت الفتحة للخفة والمحافظة على التفخيم في الله وإليه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعاً لكتاب سيبويه واختار في الكشاف أنه حركة الهمزة في الله نقلت إلى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفاً فاعترض بأن همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة إنما تكون فيما لها ثبوت وكيف لا وإبقاء حركتها إبقاء لها ودلالة عليها فأجاب بأن ميم إذا كان في حكم الموقوف عليه لم يكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز تخفيفها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة وما ذهب إليه الزمخشري في ذلك في كشافه هو نظير ما ذكرناه وبالله التوفيق **قال** وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين **أقول** هذا اعتراف من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونه لا تتخرج إلا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله

باب المبتدأ قال مسئلة يجوز في الضمير المنفصل من نحو إنك أنت السميع العليم ثلاثة أوجه الفصل وهو أرجحها والابتداء وهو أضعفها ويختص بلغة تميم والتوكيد **أقول** في ظاهر العبارة تدافع لأن قوله وهو أرجحها يقتضي رجحان الوجهين الآخرين وأرجحية الفصل وقوله وهو أضعفها يقتضي ضعف الوجهين الآخرين وأضعفية الابتداء فيكون الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفاً والابتداء الذي حكم بأضعفيته راجحاً وهو متناقض فينبغي أن يكون التفضيل غير مراد على أن الابتداء إنما يضعف حيث تكون صيغة الضمير متعينة لأن تكون

فصل

فصل أو هنا لا تتعين لذلك **قال** فإن قلت أقائم أنت فكذلك عند البصريين **أقول** يعني أنه يجوز في أنت أن يكون فاعلاً وهو الأرجح وأن يكون مبتدأ مخبراً عنه بالوصف المتقدم كما في قائم زيد فإن قلت فماذا يقول البصريون إذا وقع التنازع في مثل هذا الضمير نحو أقائم وذاهب أنت إذا أعملت الثاني على مختارهم فإن لم تضمر في الأول لزم حذف الفاعل وهو باطل عندهم وإن أضمرته فإن شرط جعل الوصف مبتدأ إلا يكون ذلك إلا إذا رفع ظاهراً أو ضميراً منفصلاً قلنا القياس أن يؤتى بالفاعل منفصلاً فيقال أقائم أنت وضاحك أنت كما أن ذلك هو القياس حيث تجري الصفة على غير من هي له ووقع التنازع نحو هند زيد ضاربته مهينته هي فإنك لو أضمرت في الأول غير بارز لزم استتار الضمير مع جريان الصفة على غير صاحبها وهو محذور عندهم فيجب الإبراز ويجري مثل هذا في التنازع في الظاهر نحو أقائم وذاهب زيد فتقول عند إعمال الثاني أقائم هو وقاعد زيد فإن قلت قولهم إذا أعمل الثاني أضمر الفاعل في الأول يأبى ما ذكرت لأن الفاعل ليس مضمراً في العامل قلت المراد بالإضمار فيه معه فهي للمعية نحو خرج علي قومه في زينته بحيث لا يكون استتار يستتر فيه ويصدق أنه أتى بالفاعل على مضمر مع وحيث يصدق صادق على الاستتار والبروز ويصدق أنه أضمر فيه على معنى أنه أتى بالفاعل ضميراً معه فإن قلت التنازع إنما يكون في ظاهر قلت ممنوع وقد نص بعض المحققين على جريان التنازع في الضمير المنفصل والاعتذار بأن الكافية ونحوها أوقع في هذا السؤال مع أن عبارتها عند التأمل لا تدفع ما ذكرناه

قال واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب
ووهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك اقول قال في اماليه الكافية قوله
رافعه لظاهر احتراز من مثل قولهم اقائم هو فانه لم يختلف في ان اقائم خبر
مبتدا مقدم وان ذلك وجب في التثنية ان يقال اقائمان هما وفي الجمع اقائمون هم ولا
يجوز اقائم هم وبذلك جاء قوله عليه السلام او مخرجي هم بتشديد الياء على ما ذكرناه
ولو كان على غير ذلك لكان او مخرجي هم بتخفيف الياء لانه مفرد الا ترى
انك تقول مخرج ثم تضيفه فتقول مخرجي كما تقول ضاربي وليس كذلك في
التشديد ولم يجر المضمر في ذلك مجرى المظهر لما يؤدي اليه من جعل المتصل
منفصلا لانه لا بد ان يتقدم ذكر لما يعود اليه هذا الضمير فلا يخلو اما ان يكون
في اسم الفاعل ضمير غير هذا المنفصل او لا فان كان الاول فهو المقصود وجب
ان يكون غير رافع لما بعده فوجب الاحتراز منه لوجود الجزئية فيه لذلك وان لم
يكن فيه ضمير فهو باطل لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا الا ترى انك
اذا جعلته معرى عن الضمير المتصل جعلت الضمير المرفوع باسم الفاعل منفصلا
مع امكان الاتصال هذا ما ذكره في الامالي ولقائل ان يختار الشق الثاني من شقي
ترديده ويجيب عن دليله بما ذكره المصنف في المتن وقد استبان لك
ان قول النجم والي وغيره من شارحي الكافية انه اراد بالظاهر خلاف المستتر
وهو معناه اللغوي ليدخل نحو اقائم زيد واقائم انتم مقتضى حمل كلام ابن
الحاجب على ما هو بري منه وكيف وهو يصرح بانه لا خلاف في امتناع
نحو اقائم انتم قال ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى
اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر ۵ خليلي ما واف بعهدي انتما ۵ فان
القول بان الضمير مبتدا كما زعم الزمخشري في الاية مؤد الى فصل العامل

من معموله

من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن
الاثنين بالواحد اقول ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم
اما الاية فيحتمل تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير اراغب انت
ترغب عن الهتي فلا فصل بين العامل ومعموله باجنبي واما قول الشاعر
خليلي ما واف بعهدي انتما ۵ اذا لم تكونا لي على من اقاطع ۵ فيحتمل ان
يكون انتما مبتدا وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب
المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي اي ان عدم قيامكما معي
على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد وافيا بعهدي لان من سواكما
ليس لمنزلتكما عندي في خلوص المودة وصدق الخلة فاذا لم يساعد
اني بالقيام على من اقاطعه ابتغى غيركما بحكم ونظيره في التخلف
من هو احق به منه فيكون ذلك داعيا لان لا يفي احد بعهدي وهذا معنى
صحيح يمكن حمل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج على المخالف وقد
ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم قال الا لد عن الحد بيني قال
مسئلة زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتدا ونعم الرجل زيد قيل كذلك
وعليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدا بمعناه على الخلاف في الالف
واللام الجنس ام للعهد اقول يعني انا ان قلنا انها عهدية فالرابط
اعادة المبتدا بمعناه اذ المراد بالرجل زيد المذكور واختار ابن الحاجب
كون الاداة عهدية وان العهد ذهني وقرر ذلك بما حاصله ان نعم
وضع المدح فاعله مدحا عاما ويستبعد تحققه فاقتضى التعبير
بتركيب يوجبه كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا وفسر ثانيا والفاعل
اذا كان معرفا باللام يكون مبهما فان التعريف فيه ليس بتعريف واحد معهود

في الخارج وانما هو لتعريف المعهود في الذهن وهو مبهم بحسب الخارج
كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود
في الوجود فمعناه ادخل الشيء المطابق للسوق المتصور في ذهنك وهو
وان كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج لانه لم يعلم اي فرد
هو من الافراد الخارجية **قال** وزانه في الابهام والتعريف اسامة فانك
اذا قلت قيل فلانا اسامة فانا اسامة ههنا وان كان معرفة باعتبار الذهن
للمتعدد ولبني الامر على ذلك اذ لا يفسر العام من حيث انه عام بواحد ولذلك
لا يثنى ولا يجمع العام عند ارادة العموم سندو لما فسر هذا المعرف باللام بواحد
ثنى وجمع دل على انه ليس للعموم **قال** مسئلة حبذا زيد يحتمل ذا على
القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط
الاشارة **اقول** القول بان حب فعل وذا فاعل هو المشهور واختيار
ابن مالك وجماعة وكون الرابط الاشارة في المثال المذكور متاتٍ لكنه قد
يشكل بعدم تانيث في نحو قولك حبذا هند والهندان والهندات والزيدان
والزيدون لان ذا المفرد المذكور وما ذكر من هذه الالفاظ ليس كذلك
وجوابه انهم لزموا ذا هذه الصيغة وان اختلفت حالة المخصوص في التانيث
والتثنية والجمع لانه جرى مجرى المثل نحو الصيف ضيعت اللبن فلزم طريقة
واحدة **قال** وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه
لا يجوز الاستغناء عنه **اقول** قد يمنع الخصم كلا الامرين ويسند الاول
صحة قولك فتنت هند حسنها واكلت الارغفة جزءا منها على ان الاول
بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شيء منهما محل المبدل منه
اذ لا يقال فتنت حسنها ولا اكلت جزءا منها ويسند الثاني نحو قول الشاعر

فما

فما كان قيس هلكه هلك واحد ۝ ولكنه بنيان قوم تهدما ۝ حيث
يمتنع بدون البدل اعني ما كان قيس هلك واحد ويصح معه ولا يبعد
التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كما التزم الوصف
في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البحث **قال** وقيل عطف بيان ويرده
قوله ۝ وحبذا نفحات من يمانية ۝ ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق
اقول هذا الذي انشده صدر بيت عجزه ۝ تاتيك من قبل الريان
احيانا ۝ النفحات جمع نفحة يقال نفح الطيب ينفح اذا فاح وله نفحة طيبة
ويمانية صفة محذوف اي من جهات يمانية وهو بتخفيف الياء والاصل
فيه يمنية بتشديدها نسبة الى اليمن فحذفت احدى يائي النسب
تخفيفا وعوض عنها الالف والريان اسم جبل ببلاد بني عامر وقد اجاب عن رده
المذكور بجواز ان يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على البدل
كما اعتذر به المصنف نفسه عن الزمخشري في بعض المواضع وحينئذ
لا يضر التخالف بالتعريف والتنكير **قال** واذا بان حبذا اسم للمحبوب
فهو مبتدا وزيد خبره او بالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل
وجهين **اقول** القول بان حبذا اسم للمحبوب قول المبرد وابن السراج
ومن وافقهما ادعوا ان التركيب ازال فعلية حب وصار المجموع من حب
وذا اسما بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فمعناه المحبوب زيد وفي
الوجهين اللذين ذكرهما المصنف على هذا الرأي نظر لان قلت تعريف حبذا من اي
وجه هو قلت قال ابن مالك جاءه التعريف من جهة انه في تاويل ذي الاداة
فالمعرفة اذا ضربان صريحة التعريف وما ولد بصريحته هكذا **قال**
واذا قيل بان حبذا كله فعل وزيد فاعل **اقول** هذا قول جماعة منهم

لا اخفى وخطاب قال ابن مالك وهذا قول في غاية الضعف لانه مبني
على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف الجزئين ومن ادعاه
تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك **قال** وهذا اضعف ما قيل لجواز
حذف المخصوص كقوله الا حبذا لوما الحبا وزماه منحت الهوى ما ليس
بالتعابه والفاعل الاخذ **اقول** يعني الا حبذا حبيب لا اسمية فالمخصوص
هو هذا اللفظ ونحوه وانما قلنا بذلك لان الكلام دل على ان مراده ابهام المحبوب
من جهة قوله لوما الحبا اي لوما الحبا لسميته وهذا دليل على ان غرضه
تعلق بعدم التسمية **قال** مسئلة يجوز في نحو فصبر جميل بترا بيه كل
منهما وخبرية الاخر **اقول** لم يذكر في الجهات معاضير الاثنين فيمكن الا يتغافل
لا شك انه لم يذكر في قوله تعالى فصبر جميل غير احد ركني الاسناد والركن
الاخر محذوف فالضمير من قوله منهما عايد الى المذكور والمحذوف ولا يخفى
ان المذكور يمكن ان يجعل مبتدا فالمحذوف خبر وان يجعل خبرا فالمحذوف مبتدا
فقد جاز في كل من المذكور والمحذوف والابتدائية والخبرية **باب**
كان وما جرى مجراها قال ويجوز في كان من نحو ان في ذلك
لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها
وهو اضعفها **اقول** هذا اعتراف بان التمام والنقصان ضعيفان
وليس كذلك فيحتاج الى جعل فعل مستعملا لغير التفضيل ثم كيف يسوغ
له تخريج التنزيل على اضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه
في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة
ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضير لانه وجه ضعيف
غير ظاهر على انا نقول كيف ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه

في جهات

في جهات هذا الباب وهو معقود لذكر الجهات التي يدخل على المعرب
الخلل من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها لا ينافي عدم
خلل في الاعراب البتة اللهم الا ان يصرح المعرب بان ما ذكره متعين
لا يمكن غيره او يكون في كلامه ما يقتضي التعيين من غير تصريح فهذا الخلل
لا من جهة الترك بل من امر اخر احضر بمنه وتامله **قال** ابن عصفور باب
زيادة الشعر **اقول** ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادتها بعد ما التعجبية
قياسا نحو ما كان احسن زيدا وثبت من قول ام امامة رضي الله عنه في
بعض الاحاديث وبني كان ادم صلوات الله عليه وفي التسهيل وتختص كان
بمرادفة لم يزل كثيرا وبجواز زيادتها وسطا باتفاق واخرا على راي **قال**
الا ان المنافية لا تكون شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر **اقول**
يعني ان خبر ضمير الشان لا بد ان يكون جملة خبرية متاخرة بجميع اجزائها عنه
فكل من الاستفهام وتقدم الخبر مناف لكونها شانية للتخالف للشرط المعتبر في
ذلك **قال** فمعناه موجبا او موحيا **اقول** اي ان كانت الاحوال المقدرة
في التفريع من فاعل يكلمه وهو الله فمعناه موجبا وان كانت من مفعول يكلمه
وهو الضمير المنصوب فمعناه موحى اليه **قال** او من وراء حجاب بتقدير او نحو
ذلك من وراء حجابا **اقول** هذا انما يتم عند جعل الحال من الفاعل واما لو كانت
من المفعول لاحتيج الى تقدير ضمير يعود على صاحب الحال لاجل الربط فيقدر
اليه وكان ينبغي للمصنف ان يذكر هذا المقدر والا فالاقتصار على ذلك
دون تقدير اصلا مع كونه جعل المعطوف عليه محتملا للحال من الفاعل
او المفعول مؤد الى تجويز عطف حال الفاعل على حال المفعول وهو
باطل وقد يقال لما كانت صورته موصولا لا تحسبا لخط تحتمل الضبط بكسر

الصاد يكون اسم فاعل وبفتحها فيكون اسم مفعول لترك الضبط لم يصلح الاحتمال
قائما فان جعلته حالا من الفاعل كسرت الصاد وان جعلته حالا من المفعول
فتحته وهذا بخلاف المتقدم وهو قوله موحيا وموحى فان صورتهما في
الخط مختلفة فلم يكن بد من ذكرهما معا الا ان الاتيان بلفظ ذلك مع موصلا
الذي هو اسم مفعول فيه بعض نبوة قال وجعل ذلك تكليما على حذف
مضاف اقول والتقدير تكليم وحي وتكليم ارسال واما على تقدير ان يكون
من وراء حجاب فلا حاجة الى تقدير مضاف فينبغي ان تجعل الاشارة من قوله
وجعل ذلك راجعة الى بعض مذكور في كلامه وهو الاخيران فيدخل الارسال
بطريق الاولى واما الايصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور انه تكليم من غير
احتياج الى تقدير والمراد بالوحي في قوله وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
الالهام كما روي ان روح القدس نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى
تستكمل رزقها فاتقوا الله واجملوا في الطلب او الرؤيا في المنام فقد ثبت
في الصحيح ان رؤيا الانبياء وحي والمراد بالتكليم من وراء حجاب ان يسمعه الله
كلاما منه كما سمع موسى عليه السلام من غير ان يبصر السامع من تكلمه وليس المراد
به حجابا لله لانه تعالى لا يجوز عليه ما يجوز على الاجسام من الحجاب ولكن
المراد به ان السامع محجوب عن الرؤية في الدنيا والمراد بارسال الرسول ارسال
الملك الى النبي فيوحي اليه قال صاحب الكشف على الكشاف من وراء حجاب
متعلق بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا
ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف
الاستثناء فلا يعمل فيما بعده قال الطيبي وقوله او يرسل رسولا في تقدير او ان
يرسل رسولا وهو عطف على وحيا ولا يكون عطفا على ان يكلمه الله لانه فاسد

قال مكي

مكي لانه يلزم منه نفي الرسل او نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان
لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا قال ولبشر على هذا يتبين اقول
فيتعلق بمحذوف والتقدير عند المصنف ارادتي لبشر وعند ابن عصفور
اعني فان قلت قدره المصنف في حرف اللام بان اعني يتعدى بنفسه
قلت انما يتجه الرد لو كان ابن عصفور يقدره مقدما على الجار والمجرور
والا فتقديره مؤخرا لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المقدم كما في
قولك لزيد ضربت بل الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخرا للاهتمام
بشان الظرف المذكور للتبيين وايضا الارادة الاختصاص فان قلت
كلام ابن عصفور ربما يقتضي تقديره مقدما فالرد متجه والا حمل كلامه
على تقديره مؤخرا واطرح الرد حينئذ وكان حق هذا الكلام ان يذكر
هناك ولكن لم اتذكره الا الآن فاثبته في هذا المحل والله مقدر الامور
قال مسئلة اين كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلاثة وعلى النقصان
فالخبر اما قائما واين ظرف له او اين فتتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى
الزيادة والتمام فقائما حال واين ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان ان
قدرت تمامه اقول اما على التمام فزيد فاعل كان وقائما حال منه واين
ظرف لغو متعلق بكان واما على الزيادة فزيد مبتدأ واين خبره قطعا
فيكون ظرفا مستقرا متعلقا بمحذوف وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن
فيه فكيف يتأتى ان يكون ظرفا لقائما هذا ما لا سبيل اليه قال مسئلة
وما زيد بقائل يحتمل الحجازية والتميمية واوجب الفارسي والزمخشري
الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع
الباء في كان زيد قائما وجوازها في لم اكن بعالم وما ان زيد بقائم

اقول الظاهر انهما انما اوجبا ذلك في القران الشريف بنا على انه لم يقع
ما فيه الا حجازية قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن امهاتهم ثم يجعل
نحو وما ربك بغافل على التميمية وحمل المصنف عليهما انهما انما فعلا ذلك لظنهما
ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر بمجرده سوطي بغير ثبت نعم ان صرحا بان
مقتضي الزيادة نصب الخبر يتجه الاعتراض واما مع سكوتهما عن ذلك فحمل
كلامهما على الصواب هو الوجه وقد صرح المصنف في الجهة السابعة بتخطئة
القايلين في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع
نصب او رفع على الحجازية والتميمية قال والصواب الاول لان الخبر لم يجي في
التنزيل مجردا من البا الا وهو منصوب واشار بقوله لم يجي الى قول الشاعر
اذا مدت الايدي الى الزاد لم اكن ٭ باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل ٭ وقد تقدم
انشاده في حرف البا واعلم اني وقفت في المفصل بحجكا بذهذا الفعل على ما نصه
ودخولها في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك
لا تقول زيد بمنطلق هذا كلامه وهو صريح فيما نسبه المصنف الى الزمخشري
وحينيذ فالاعتراض الذي اوردناه عليه مندفع بالنسبة اليه وبقي النظر
الى الزمخشري في كلام الثاني قال ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج
بفتح الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه اقول لانه يرى ان لا
المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في قولك زيد وبكر وخالد في الدار اي كاينون
في الدار وكذا في الاية التقدير كما بينته في الحج وفتح جميع هذه الاسما هو قراة
من عدا ابا عمرو وابن كثير قال وان رفعت الاولين فان قدرت لا معهما
حجازية تعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى اقول

رفع

رفع الاولين وفتح الثالث هو قراة ابي عمرو وابن كثير ووجه التقدير
قد ذكره في المتن قال وخبرا واحدا ان قدرتها موكدة لها وقدرنا الرفع
بالعطف اقول خبرا منصوب بفعل محذوف اي واضمرت او وقدرت
خبرا واحدا وتذييلا له اذا قدرت لا الثانية موكدة للاولى والرفع بالعطف
كما صرح به كانت زايدة لتاكيد النفي فلا ينافي تفريعه على كون معهما جميعا
حجازية ويحتمل ان يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت
لا معهما حجازية فيكون قسما له ولا يكون منا التفريع في شي قال وان قدرت
الرفع بالابتدا بنيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه اقول
اما وجه التقدير عند غير سيبويه فلا يصح جعل الظرف خبرا عن
الجميع لان الثالث مركب مع لا وهي عاملة في خبرها فلو قدر الظرف خبرا
عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتدا ولا اذ اما بعد
لا المهملة مبتدا والعامل فيه وفي خبره الابتدا عند هولا ولا عاملة
عندهم ايضا في خبرها فلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل
فلا جرم احتيج الى التقدير فرارا من ذلك واما سيبويه فلا يرى لا
المذكورة عملا في الخبر كما مر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع
ما تحتمل المصدرية المفعولية قال واما ولا تضروه شيا
فمصدر لا مستثنا من مفعوله اقول يحتمل ان يكون الضمير المنصوب
من قوله ولا تضروه عايدا الى المصدر المفهوم من المفعول وشيا مفعول به
اي ولا تضروا الضرر شيا من الاشيا وتعبير المصنف بمضارع غير مناسب
لان المذكور في الاية مضارع لا ماض ما تحتمل المصدرية والحالية
قال جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او عامله جا على حد قعدت جلوسا

اقول يشير بذلك الى الخلاف فيما اذا كان المصدر غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق كما مثل به ومذهب سيبويه انه منصوب بفعله المقدر اي قعدت وجلست جلوسا وكذا مذهبه ايضا فيما اذا كان المصدر ملاقيا للفعل المذكور في الاشتقاق نحو وتبتل اليه تبتيلا ونحو وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا فيقدر ويتبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واستدل ابو علي لسيبويه بقول الشاعر ٥ لقد عجبت وما في الدهر من عجب اني قتلت وانت الحازم البطل ٥ السالك الثغرة اليقظان كالئها ٥ مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل ٥ فقوله مشي منصوب بمشي مقدر الا بالسالك لانه موصوف باليقظان ولا يوصف الموصول قبل تمامه فلا يقال مررت بالضارب الظريف زيدا بل يقال بالضارب زيدا الظريف قلت لا يلزم من التقدير قيام المانع ارتكابه حيث لا مانع فلا دليل في البيت والثغرة بالضم الناحية من الارض والطريقة السهلة كذا في القاموس وفي الصحاح والثغرة الثلمة وكالئها حافظها وهو حال من ضمير اليقظان والهلوك المرأة الكثيرة التثني والخيعل قميص لا كم له والفضل قميص تلبسه المرأة في بيتها **قال** والتقدير جاء ركضا وهو قول سيبويه وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءتا حالين في موضع المصدر السابق تقديره **اقول** ونرجح بذلك ان يكون طوعا او كرها منصوبا على الحال يعني طائعين او مكرهين قال الزمخشري فان قلت هلا قيل طائعين على اللفظ او طائعات على المعنى لانها سموات وارضون قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات

ووصف

ووصفن بالطوع والكره قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله ساجدين انتهى اي نحو ملت معاملة من يعقل والما ذكرها وهي مؤنثة لانه لما اريد وصفها بصفات العقلاء وليس في جمع المؤنث ما يختص بالعقلاء عدل الى جمع المذكر الدال على العقلاء **ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله قال** فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر المعلل والمعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح **اقول** وقع لابي علي الفارسي في التذكرة انه قال في توجيه القراءة الشاذة في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا فاجاز عدم الاتحاد في الفاعل وعدم المقارنة في الزمان وقد سبق في اقسام العطف قال الرضي قال والذي يقوى في نفسي انه لا يشترط اتحاد الفاعلين واستدل بما في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واما التلبية واستدل ايضا بقول العجاج ٥ يركب كل عاقر جمهور ٥ مخافة وزعل المحبور ٥ والهول من تهول الهبور ٥ ووجه الدليل ان الهول معطوف على المفعول له المتقدم فيكون مفعولا له ايضا ومعنى الهول لا فزاع لا الفزاع ففاعله غير فاعل المركوب اذ هو فزع لا مفزع وعليه منع ظاهر اذ يحتمل ان يكون بمعنى الفزع كما ستعرف ويكون معطوفا على المفعول ويحتمل ان يكون معطوفا على المفعول به وهو كل عاقر فلا يكون من المفعول لاجله في شيء والعاقر الرملة التي لا تنبت والجمهور العظيمة المرتفعة والزعل النشاط والمحبور المسرور والهول الخوف والتهول مصدر تهوله اي خوفه والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض والمعنى انه يركب هذه الرمال ويعلوها لانه كان يخاف حين ان قلت من ان يكون في الاماكن المنخفضة من يتعرض

له فلهما فته ولنشاطه للنجاة الذي هو لنشاط السرور بركب هذه
الرمال العالية الا كالده من النبات قال وان قيل باشتراطه فوجهه ان
تركيم معنى يجعلكم ترون التعليل باعتبار الرؤية لا الارادة او الاصل اخافة
واطماعا وحذفت الزوائد اقول لم يتعرض المصنف الى تبيين الوجه
في احتمال الاية للحالية وقد تعرض له الزمخشري وزاد في توجيه المفعول
لاجله وجها اخر لم يذكر في المتن واسقاط الاول قال في الكشاف خوفا
وطمعا لا يصح ان يكون مفعولا لهما لانهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل الا على
تقدير حذف المضاف اي ارادة خوف وطمع او على ذا خوف وذا طمع
او من المخاطبين ايحا يعني حالا معنى ومعنى الخوف والطمع ان وقوع الصواعق
يخاف عند لمع البرق ويطمع في الغيث قال ابو الطيب فتى كالسحاب الجون
تخشى وترتجى يرجى الحيا منها وتخشى الصواعق وقيل يخاف المطر من له فيه ضرر
من له فيه ضرر كالمسافر ومن في جرينه التمر والزبيب ومن له بيت يكف ومن
البلاد ما لا ينتفع اهله بالمطر كاهل مصر ويطمع فيه من له فيه نفع ويحيي به البلد
هنا كالاهد والجون بضم الجيم على ما رواه ابن جني وهو جمع الجون بالفتح والمراد به
هنا الاسود ومعنى البيت انه مرجو مهيب يرجى نفعه ويخاف ضرره كالسحاب
يرجى مطره وتخشى صواعقه ورعده وبرقه قال وقال المتنبي ابلى الهوى
اسفا يوم النوى بدني اقول هو مصدر بيت بعجزه وفرق الهجر بين الجفن
والوسن وبعد هذا البيت كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم
ترني ابلى بدني جعله باليا اي اسقمه واذهب قواه وصيره نحيفا ضعيفا
والاسف اشد الحزن والوسن بفتحتين النعاس كذا في الصحاح ونقل في القاموس
فيه خلافا فقال والوسن محركة وبهاء والسنة ثقل النوم او اوله او النعاس

والنحول

والنحول الهزال قال والتقدير اسف اسفا ثم الغرض بذلك بيان الفاعل
والمفعول به او ابلى اسفا ولاجل الاسف اقول الترجمة معقودة
لما يحتمل الثلاثة المصدرية والحالية والمفعول لاجله ولم يبين فيما ذكره تقدير
الحالية وكانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها اخر اسهل من ذلك كله
وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل اي ابلى اسف الهوى اي الاسف
الباعث عليه الهوى فاضيف اليه لمكان هذه الملابسة وهذا التقدير لا
حذف فيه ولا احتياج الى التاويل الذي يرتكب عند جعله مفعولا لاجله
ما يحتمل المفعول به والمفعول معه قال وتداجيز في حسبك
وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب
اقول الاول ذهب اليه الزجاج وابن عطية والزمخشري قائلين بان
حسب اسم فعل بمعنى كفى والضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل
وزيدا مفعول معه وذهب غيرهم الى ان حسبا بمعنى كاف والضمة اعرابية
وهو مبتدا والكاف في محل جر به مضافا اليه ودرهم خبر المبتدا وزيدا
مفعول به بتقدير فعل هو يحسب بمعنى يكفي والواو لعطف جملة على
جملة وفاعل يحسب مضمر عائد الى درهم لتقدمه رتبة قال وهو الصحيح
لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به اقول
هذا هو الذي اختاره ابن مالك وعليه كلامه في التسهيل ورجحه بانه
لا يعمل في المفعول معه الا فعل او ما جرى مجراه وليس حسبك مما جرى
مجرى الفعل فمذهب سيبويه انه منصوب بفعل منوي وليس مفعولا
معه بل هو مفعول به هذا كلامه ومنه اخذ المصنف التعليل الذي ذكره
ولكن عبارة ابن مالك سالمة من الايهام الذي قد يسبق الى بعض الاذهان من

عبارة المصنف فانها توهم ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه اذ ليس هو من
جنس ما يعمل في المفعول به فيشكل حينئذ بنحو سرت والنيل وجا البرد والطيالسة
واستوى الما والخشبة وهذا ليس مراد المصنف وانما مراده جنس ما يعمل في
المفعول به مطلق الفعل وما يجري مجراه ثالث ولاصحاب القول الاول ان يقولوا
حكم اسم الفعل في التعدي واللزوم حكم الفعل الموافقة معنى وحسب اسم فعل
بحسب اي يكفي وذا متعد فيكون اسم الفعل الذي بمعناه كذلك فالما في المفعول
معه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل في المفعول به على اي قول يلزم على
ما صححه المصنف العطف على الجملة قبل ان تكمل اجزاوها والقول الاول سالم
عن ذلك فيترجح **قال** ويجوز جرهم فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب اخرى
وهو الصواب **اقول** القول الاول هو مقتضى قول يونس والاخفش والكوفيين
فانهم يجوزون العطف على ضمير الخفض من غير اعادة الخافض وهو اختيار ابن
مالك والمسئلة مشهورة والقول الثاني الذي استصوبه المصنف هو
مقتضى قول اكثر البصريين القايلين بالمنع في الصورة المذكورة فيجعلون
الخفض بمقدر لا بالعطف كما قالوا بالتقدير في قول الشاعر ه اكل امرء تحسبين امراه
ونار توقد بالليل نارا ه اي وكل نار فكذا يكون في المثال اي حسبك
وحسب زيد درهم **قال** ورووا بالاوجه الثلاثة قوله ه اذا كانت الهيجا
وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند **اقول** فالنصب في
الضحاك على وجهين ان يكون مفعولا معه وان يكون مفعولا به وجره على
وجهين العطف على الضمير المخفوض وتقدير مضاف ورفعه بالعطف
على الاسم المرفوع بتقدير مضاف اي وحسب الضحاك والهيجا الحرب وتمد كما في
البيت وتقصر وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة

والسيف

والسيف المهند المطبوع من حديد الهند **باب الاستثنا قال**
يجوز في نحو ما ضربت احدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو
ارجحها وكونه منصوبا على الاستثنا وكون الا وما بعدها نعتا وهو
اضعفها **اقول** فيه من التدافع مثل ما مر قريبا وتقريره ان يقال قوله
وارجحها يقتضي رجحان الجميع وارجحية البدل وقوله وهو اضعفها يقتضي
ضعف واضعفية النعت فيخرج من ذلك ان البدل راجح وضعيف وان النعت
اضعف وارجح وتنافيه ظاهر ويندفع بما تقدم من حمل افعل على مجرد افادة
الوصف دون التفضيل ولا يخفى ان الابدال ارجح لان الكلام غير موجب وقد توفرت
فيه شرايط اختيار البدل والنصب على الاستثنا جايز لكنه غير مختار على
القايل ان يمنع رجحان البدل هنا وذلك لانه انما رجح في نحو ما قام القوم الا زيد
لحصول المشاكلة وهي في نحو ما ضربت احدا الا زيدا حاصلة على كلا التقديرين
البدلية والنصب على الاستثنا فاستويا ولا ارجحية وسياتي في الكلام على
قولنا لا اله الا الله في النوع الثاني كلام في ذلك واما كون الا وما بعدها نعتا
فادعى المصنف مرجوحيته بالنسبة الى كل من القولين المتقدمين فان كان
السبب في ذلك ان الاستثنا هنا صالح ففقد شرط حمل الا على غير في الوصفية
وهو تعذر الاستثنا فهذا اختيار منه لمذهب ابن الحاجب وقد عرفت
فيما تقدم ان ابن مالك وجماعة ذهبوا الى ان الا لا يوصف بها الا حيث يصح
الاستثنا فجوزوا عندي درهم الا دانق بالرفع على الصفة لانه يجوز الا
دانقا على الاستثنا ويمتنع الا جيد على الوصف لانه يمتنع الا جيدا على الاستثنا
وقد مضى ذلك في محله **قال** مسئلة يجوز في ما احد يقول ذاك الا زيد كون
زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره **اقول** من شروط اختيار

الابدال في المستثنى ان يكون بعد الا في المتصل موخرا عن المستثنى منه
المشتمل عليه استفهام او نفي او نهي فيفيد الاستثنا له المذكور دخل الضمير الراجع
قبل الاستثنا بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتدا او احد نواسخه
فالاول هكذا المثال ما احد يقول ذلك الا زيد فان الضمير في يقول راجع الى
اسم صالح لان يبدل منه وهو احد المرفوع بالابتدا وانما جاز الابدال من هذا
الضمير لان النفي قد اشتمل عليه من حيث المعنى اذ المعنى ما يقول ذلك احد الا زيد
ولاجل ذلك كان الابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا تحتاج الى تاويل
لكونه في غير الموجب والثاني كما يجي قريبا **قال** فان قلت ما رايت احدا
يقول ذلك الا زيد فبالعكس **اقول** يعني ان انتصاب زيد فيه من وجهين
الاستثنا والبدلية ورفعه من وجه واحد وهو الابدال من ضمير
يقول وهذا هو المثال الموعود مجيه وراي فيه من نواسخ الابتدا ولو
كانت بصرية لم تبان البدل قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول
الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا
قال الرضي واما الاربي ما سامح غير نواسخ الابتدا ايضا بالابدال من ضمير راجع
الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل لنفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني
الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد **قال** ومن مجيه مرفوعا قوله
• في ليلة لا نرى بها احدا • يحكي علينا الا كواكبها **اقول** البيت لعدي بن زيد
وقد تقدم الشاهد في حرف العين المهملة في الكلام على على قال الرضي ونرى
من روية العين وفي جعله من روية القلب كما ذهب اليه سيبويه
نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالابصار والحكاية منفيان يعني
نفي ثم جاز الابدال من ضمير يحكي ولو قلت لا ارى احدا يوحد الله الا

زيد الم

زيد المراد الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس منفيا بل الاذى نفيا **ما**
يحتمل الحالية والتمييز **اقول** وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز
يجي وان قدر زيد في قولك كرم زيد ضيفا نفس الضيف احتمل ان يكون
حالا وهو ظاهر وان يكون تمييزا وهو حينئذ من النوع القليل في مميز
الجملة وهو الذي لا يقدر الاسناد اليه والتزام بعضهم في كل مميز وقع
عن النسبة في الجملة ان يكون في الاصل مسندا اليه تكلف اذ هو غير متات
في نحو قولهم امتلا الاناء ماء ونحو طاب زيد ابا حيث يراد ان زيدا نفس الاب
كما في مسالتنا ثم من ثم ذهب ابن مالك الى انه لا يلزم في مميز الجملة تقدير الاسناد
اليه في الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ان يكون مقدر الاسناد الفعل
اليه مضافا الى الاول كما في طاب زيد علما اذ التقدير طاب علم زيد وغير غالب
وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلا الكوز ماء **قال** وعند قصد التمييز فالاحسن
ادخال من **اقول** لما في ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص
عليه **قال** وخير منهما الخفض بالاضافة **اقول** يعني من النصب والجر
بمن وجه كونه خيرا منهما سلامته من الامر المكروه وحصول التخفيف
الذي نشا عن الاضافة **من حال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من**
المفعول قال نحو ضربت زيدا ضاحكا **اقول** نصوا على ان الحال اذا تعدد
وتعدد صاحبه لا يجعل لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغي ان يكون
هنا كذلك لان كونه للاقرب سالم عن الفصل وكونه للابعد مستلزم للفصل
وقد يعرف بان الفصل هنا يسير فاغتفر وفيه نظر **قال** ويجوز الز
في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس اذا قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة

كانه اشد لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من
الحالية وهو في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشد واشد
لاخراجه اياه عن النصب البتة **اقول** يعني اشد من الاول واشد من الثاني
ولقد استطال المصنف منتقلا في درجات التشنيع وقد وقع في اللغة
ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستهجن
اضافتهما قال شارحه السيد عبد الله ما نصه قد وقع كافة مضافا في
كلام البلغاء والفصحاء ومنه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لآل بني كاكلة
على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه ابن الخطاب
ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة الى الآن فلا
وجه للتخطئة والاستهجان انتهى قلت ان صح هذا سقطت الاوجه
الثلاثة باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال
واخراجه عن النصب البتة والله تعالى اعلم بالصواب **من الحال ما يحتمل**
باعتبار عامله وجهين قال نحو هذا بعلي شيخا تحتمل ان عامله
معنى التنبيه او معنى الاشارة **اقول** رايت في بعض حواشي المفصل وعن
المصنف يعني الزمخشري سئلت بمكة عن ناصب الحال في قوله تعالى هذا
بعلي شيخا فقلت ما في حرف التنبيه او ما في اسم الاشارة من معنى الفعل
فقيل لي العامل في الحال وذي الحال يكون واحدا وهنا قد اختلف العامل
حيث جعلت عاملها المعنى الذي ذكرته والعامل في ذي الحال معنى الابتداء فقلت
تقديره هذا بعلي انبه عليه شيخا او اشير اليه شيخا فالضمير هو ذو الحال
والعامل فيه وفي الحال واحد كما ترى فاستحسن الجواب من كان حضره ولما
اجتمع هنا عاملان معنى التنبيه ومعنى الاشارة فالاولى بالعمل عند الكوفيين

وهو

وهو ابنه لسبقه وعند البصريين هو ما في اسم الاشارة وهو اشير لقربه
قال وعلى الاول فيجوز زها قايما ذا زيد قال • ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له
• وطع فطاعة مهد نصحه رشدا **اقول** صريح النصح خالصه وكل خالص
صريح واصغ امر من صغا يصغي بمعنى مال وغينه مفتوحة او من صغا
يصغو بالمعنى المذكور وغينه مضمومة وطع معناه انقاد من طاع يطوع
اذا انقاد والمهدي معطي الهداية والرشد بفتحتين خلاف الغي **من**
الحال ما يحتمل التعدد والتداخل قال وذلك واجب عند من منع تعدد
الحال **اقول** شبهة المانعين لتعددها القياس على الزمان والمكان فان
الحال في المعنى ظرف اذ معنى جاء زيد راكبا جاء في حالة الركوب فكما لا يتعدد
الظرف الزماني والمكاني والمظروف واحد لا يتعدد الحال وصاحبها واحد قال
الرضي ولا وجه للقياس وذلك ان وقوع فعل واحد في زمانين او مكانين مختلفين
محال نحو جلست خلفك امامك وضربته اليوم امس الا لو جئت بالواو جاز
لدلالته على تكرار الفعل بتقييدين مختلفين كما في قوله تعالى اخرج منها
مذموما مدحورا فلا بأس به **قال** واما لقيته مصعدا منحدرا فمن
التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل **اقول** التداخل ان
تكون الحال الثانية حالا من ضمير في الحال الاولى والترادف ان تكون الحالان
لشيء واحد وهو الذي يطلق عليه المصنف التعدد في بعض الامثلة وانما
استحال التداخل في المثال المذكور لتنافي الحالين فلا يمكن كون الثانية مقيدة
للاولى لاستحالة الجمع بينهما **قال** ويجب كون الاولى من المفعول والثانية
من الفاعل تقليلا للفصل **اقول** بيان ذلك انك لو جعلت الحال الاولى من
لقيته مصعدا منحدرا حالا من الفاعل والثانية من المفعول لزم الفصل

بين كل من الحالين وصاحبها بينهما فصلان واذا جعلت الاولى حالا من المفعول
والثانية من الفاعل لم يقع الفصل الا بين الثانية وصاحبها واما الاولى وصاحبها
فمتجاوران فليس هنا الا فصل واحد وهو اقل من فصلين فلذلك اوثر تقليلا
للفصل كما قال قلت فما ادعاه البيان تجوز واتي اللف والنشر جعل الاول
منها مضافا للنشر راجعا للاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهكذا
بل هو احسن عندهم من جعله غير مرتبة قلت اجاب عنه المصنف في حواشيه
على التسهيل بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد
ما لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال مع تعدد
صاحبها فكان الحمل على الاقرب وهو المتعين الا عند قيام قرينة غيره وفي
شرح الكافية للرضي واما الحال من الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين
فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق
نحو لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها
صاحب كل منهما جاز وقوعها كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا زيدا ه
مصعدا ونجوز على ضعف ان تجعل حال المفعول بجنبه وتوخر حال الفاعل
نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة
المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحال الثاني وقدمت حال المفعول اذ لا
اقل من ان يكون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه
اليه هنا كلامه فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بانه جائز على
ضعف وبينهما بون بعيد قال ولا تحمل على العكس الا بدليل كقوله ه خرجت
بها امشي تجر وراءنا ه على اثرينا ذيل مرط مرحل اقول البيت لامرئ القيس في معلقته
المشهورة ويروى على اثرنا اذيال مرط والاثر والاثر واحد والذيل طرف

الثوب

الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل المنقش نقوش
تشبه رحال الابل يقول اخرجتها من خدرها في حالة كوني ماشيا وكونها
تجر على اثرنا رافدا منا ذيل مرط لتعفي الاثر على القافة قصد الستر قال
ومن الاول قوله ه عهدت سعاد ذات هوى معنى ه فزدت وعاد سلوانا
هواها اقول ذات هوى حال من المفعول وهو سعاد ومعنى حال
من الفاعل وهو تاء عهدت والمعنى يقول عنى بالكسر يعنى اي تعب ونصب
وعنيته تعنية اي اتعبته وعاد من اخوات كان لنا قصده والسلو
نسيان الشيء وتركه في القاموس سلاه وعنه كدعاه ورضيه سلوا وسلوا
وسلوانا نسيه وفي الصحاح والسلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون
اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال ه شربت على سلوانة
ماء مزنة ه فلا وجديد العيش يامي ما اسلو ه واسم ذلك الماء السلوان
يقول كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي
فصارت الى السلو ونسيان المودة باب اعراب الفعل قال
وهل زيد اخوك فتكرمه ولا يرفع على العطف على الاستئناف اقول
لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع
على الصحيح واما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن اخوة زيد وعن
اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة قال وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع
على الاستئناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضمار
ان واجب على الاول وجائز على الثاني اقول بنى على ما تقدم من امتناع الرفع
على العطف مع الاسمية وفيه ما مر ووجه وجوب اضمار ان على الوجه
الاول وهو كون النصب على الجواب ان الحذف في هذا الموضع وكذا غيره

من المواضع التي التزم فيها حذفه انما هو لاجل ان احرفا الذي وليه في اللفظ الفعل المنصوب هو للعطف في الاصل فلو اظهرت ان بعده فظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن كذا قيل وقال ابن الحاجب انما التزم الحذف في هذه المواضع لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف اخصر وفي كل من القولين نظر ووجه جواز اضمار ان على الوجه الثاني وهو كون النصب على العطف على ان التعاطف اذا لم تدخل على الاسم الصريح نحو اعجبني ضرب زيد فغضبه لجاز ان يظهر معه ما يقلب الفعل الى اسم صريح **قال** مسئلة ليقم زيد فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار **اقول** الظاهر ضبط نكرمه بالنون للمتكلم عظيما او مشاركا ليكون الجزم قياسا نحو ولنحمل خطاياكم وضبطه بتا الخطاب فيفيد جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير منقيس عند البصريين الا ان يعتذر بان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل **قال** ونحو وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم تحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الواضح والنصب باضمار ان على حد قوله ٭ ومن يقترب منا ويخضع نووه **اقول** نظم ان الناصبة بعد الفا والواو الواقعتين اما بعد الشرط وقبل الجزا نحو ان تاتني فتكرمني اكرمك ونحو الاية التي تلاها على وجه والمضارع الذي انشده والتقدير ان يكن منك اتيان فاكرام اكرمك وان يكن منكم ايمان وتقوى يوتكم اجوركم ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا نووه واما بعد الشرط والجزا نحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن نشا على قراة النصب ونحو قول الشاعر ٭ ومن يغترب عن قومه لا يزال يرى ٭ مصارع مظلوم مجرا ومسحبا ٭ وتدفن منه الصالحات وان يسي يكن ما اسا النار

في راس

في راس كبكبا ٭ كبكب اسم جبل بعينه وانما جاز النصب في هذه الصورتين لما بين الشرط في الاول والجزا في الثاني النفي اذ الجزا شرط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا في جواب النفي

باب الموصول

قال واما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله عباده وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف **اقول** كون الذي حرفا مصدريا امر لم يقم عليه ثبت واستدلالهم بقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا اذ المعنى كخوضهم مردود بجواز كون الذي موصولا اسما صفة لمحذوف والتقدير وخضتم كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العايد المنصوب على القياس وكذا في الاية المذكورة في المتن فيكون التقدير ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده فيعمل فيه ما تقدم وهذا اولى من الثاني ايضا اذ لو فتح باب حذف العايد المجرور بالطريقة المذكورة لوجد السبيل الى حذف كل عايد مجرور بحرف وبطلانه معلوم **قال** وقال ابو حيان لم يثبت مجي ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك انتهى ولا اعلمهم زادوا ما بعد البا الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم فبما رحمة من الله لنت لهم **اقول** يشير بذلك الى القدح في دعوى ابي حيان احتمال الزيادة في نحو مررت بما معجب لك من حيث ان البا فيه للالصاق لا للسببية وما لا تزاد بعد البا الا اذا كانت للسببية فيما علمه وفي كلامه اشعار بانه لو سمع سرني ما معجب لك لثبت

كونها موصوفة والظاهر انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمل ان تكون
موصولة حذف صدر صلتها قال وقد جوز في ومن الناس من يقول
وضعف ابو البقا الموصولة لانها تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام
واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه اقول تقدم الكلام على ذلك
في حرف الميم عند التعرض الى مباحث من وهنا سوال معروف لم نتقدم هناك
وهو انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فايدة اذ لا تعلق به راي والجواب بانه
للاخبار بالبعضية او للتعجب واستعظام ان تختص بعض من الناس
بمثل تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد المتصف
بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شايع ذايع في مواضع
لا يتاتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس
طايفة تتصف بكذا فالوجه ان تجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا بمعنى
وبعض الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفايدة تلك الاوصاف وفي
قول الحماسي • فمنهم ليوث لا ترام وبعضهم • مما قمشت وضم حبل الحاطب
• تانيس بما ذكرنا حيث وقع قرينه منهم وهي بعضهم مبتدا الاخبار او وقع
الظرف موقع المبتدا فيما يستبعد كقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له
مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف اللاتي ويجعلونه مبتدا
والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع
الموارد اي جمع منا دون ذلك وما جمع منا الا له مقام معلوم لكن وقوع
الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا شاهد لهم وفي الكشاف في تفسير قوله
تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك ما نصه واجعل من ذريتنا امة مسلمة
لك ومن للتبعيض قال لما لقفنا زائه ايضا اي واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة

وهذا

وهذا ربما يرشد الى ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدا
في الاصل لكن يحتمل ان من ذريتنا امة بالنصب يدفع ذلك هذا كلامه
قلت فبان ان الواجد الذي ابداه مندفع حسبما اقررناه والله اعلم
باب التوابع قال نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز كون الاعلى
صفة للاسم وصفة للرب اقول هنا سوال مشهور وهو ان المقصود
بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق
التسبيح بالاسم والجواب بانه صلة مردود بان زيادة الاسماء تثبت
وايضا فلا تتاتى على راي المصنف واجاب الامام الغزالي بانه انما تعلق
التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو
من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقايص
يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه
السهيلي من وجهين احدهما انه لم يرو عنه عليه الصلوة والسلام
انه قال في تسبيحه سبحان اسم ربي على كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود
بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة اخرى والثاني انه يلزمه ان يطلق
على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها الله
فيقول كبرت اسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال السهيلي والجواب
الشديد ان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان
والتسبيح نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك
دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل
من الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الايتين
يعني قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله سبح اسم ربك الاعلى ذكر ربك

وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى
لا تخلوا الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه
المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه اللفظ
مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو
المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التى من اجلها اقحم ذكر
الاسم وبه كملت الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث واذا تاملت ما تقدم
لاح لك وجه التفريق بين اجازة المصنف في الاعلى ان يكون صفة للاسم
او صفة للرب وجعله الصفة في نحو جاني غلام زيد الظريف صفة للمضاف
بدليل **قال** وينفرد بدا عني **اقول** قال ابن مالك في شرح العمدة واذا
كان المنعوت متعينا وقطعت الى النصب لم تقدر اعنى بل اذكر وهو
حسن **قال** وعلى التبعيد فهو نعت لا بدل **اقول** ينبغى ان ننظر في
وجه تعين النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون
بالغيب والمثال الاخر وهو مررت بالرجل الذي فعل وقد استدل ابن
كيسان على انه اذا الاداة عرف من الموصوف بقوله تعالى قل من انزل الكتاب
الذي جاء به موسى وقرر الدليل بان المنعوت اخص من النعت او مساوله
ولا قائل بالمساواة فثبت كون الذي اقل تعريفا من الكتاب فاجاب ابن
مالك في شرح التسهيل بان قال لا نسلم كون الذي في الاية بل هو بدل او
مقطوع على اضمار ناصب او مبتدا وهذا نص في خلاف ما ذكره المصنف
وقد اشتمل كلام ابن مالك على تسليم انه لا قائل بالمساواة بين الموصول
وذي الاداة مع انه صرح في اكثر نسخ التسهيل بما يقتضي استواءهما في
الرتبة **باب حروف الجر قال** قيل في نحو الضحى والليل ان الواو

الثانية

الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل الى جواب
اقول قد مر الكلام على ذلك في اقسام العطف مستوفى وفي كلام ادخالا للام في
جواب ان الشرطية وقد مر مثله مرات **باب مسايل مفردة من** [هذا الباب]
قال نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال في فتح الباء يحتمل كون النائب
عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى او الثاني او الثالث **اقول** يحتمل ان يقال
انما كان الاول اولى لانه اذا جعل النايب فلا فصل البتة وعليه فينبغي ان
يكون الثاني اولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان يقال الوجه
في كون الاول اولى بالنيابة انه اقرب الى المفعول به من الظرفين واما هما
فلا اولوية بينهما وهذا اشبه بمراد المصنف ولذلك خير بين اقامة
الثاني والثالث من غير ترجيح **قال** ومما ذكرنا من الوجهين يعلم فساد
قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله. تمنى ابنتاي
ان يعيش ابوهما. لجواز ان يكون اصله تمنت **اقول** انما علم الفساد
باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا محذوفا احدى التائين
لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في
تبيين الفساد اصلا **النوع الاول من الجهة السادسة قال**
ومن الخطا في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل
ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك
والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه
وليس كذلك **اقول** لا نسلم ان هذا هو الحامل لهم بل الباعث لهم على ذلك ما
راوه من صدق النعت الاصطلاحي عليه مع عدم التكلف وذلك لان النعت
عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة في لفظ

صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل
في المثال المذكور عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للذات في غير
هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال
على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى قيد وهو معنى الصفة وكان وصف
اسم الاشارة بذلك اعني اسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة في اسم الاشارة
على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتي باسم الجنس
لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم لا يجوز ان يوصف باسماء الاجناس باقية
معناها على ما وضعت له كسائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفه
به فيقال مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذا الاسد
فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة فالجواب ان ذلك لم يجز لتجرد الموصوف
في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يتبع صفة اذ
قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية واما قولك هذا
الرجل فللموصوف فائدة حصل الوصف حاضرا معينا قرره الرضي قال
ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين اقول فقد يمنع هذا وقد
اسلفنا في فصل النداء ان سيبويه جعل ذا الجمة من قولهم يا ذا الجمة عطف
بيان واسم الاشارة اخص منه قال والنعت دون المنعوت او مساو له
اقول يعني في رتبة التعريف فلا يكون النعت اعرف من المنعوت فينبغي ان
نعرف مراتب المعارف وكون بعضها اقوى من بعض ليكون الناظر على بصيرة
في هذا الامر على ذلك فاعلم ان المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ

يفسره

يفسره جعله بمنزلة وضع اليد عليه وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة
لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما هي كذلك عند
السامع بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة
كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع
اللبس في المشار اليه اشارة حسية ولذلك كان اكثر اسماء الاشارة
موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة
احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام
يعرف بالقلب دون العين فالاول اخص من الثاني ولضعف تعريف ذي
اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ان ياكله الذيب والموصول
كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه
سوا لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند
المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي
منه وكذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف
في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة
للغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام
ولعلهم نظروا فيه الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد
معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفقت مشاركة فبوضع
ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان ان اعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم
الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة
لان تعريفها بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك

اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم والخاص اي الذي لم ينفق له مشارك وضمير
المخاطب جعلهما في درجة واحدة ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي
لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادي ثم الموصول وذو الاداة والمضاف
بحسب المضاف اليه وقال بعضهم ان ضمير النكرة نكرة لانه لا يدل على شي
بعينه والصحيح انه معرفة لانه تخصصه من حيث هو الشخص المذكور دون
غيره **قال** وفيما قال نظر لان الذي ياوله النحويون بالحاضر والمشار اليه
انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت
اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف تحمل معنى
ما قبله تفسيرا له **اقول** انما احتاج النحويون الي تاويل هذا
في قولك مررت بزيد هذا فقالوا هو بمعنى المشار اليه والحاضر لانهم
يرون ان النعت لا بد ان يكون مشتقا او ما ولا يشتق فالتجاوا الي
التاويل وهذا لا يندرج في تاويل ابن عصفور لا يدفعه لان الالف واللام
متى سلم كونها للحضور كما يراه هو وكان مدخولها هو الحاضر لزم ان يكون
الرجل بعد بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيرا لهذا بل من جهة دلالة
الاداة هذا المعنى **قال** وقال الزمخشري في ذلكم الله يجوز كون اسم الله
صفة للاشارة او بيان وربك الخبر **اقول** الذي قاله في تفسير سورة
فاطر نصه ذلكم مبتدا والله ربكم له الملك اخبار مترادفة والله ربكم خبران
وله الملك جملة مبتداة واقعة في قران قوله والذين تدعون من دون الله
ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة
او عطف بيان وربكم خبر لولا ان المعنى ياباه انتهى قال ابو حيان ولا يظهر
ان المعنى ياباه لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والا

فعال

الافعال المذكورة ربكم ومالككم ومصلحكم وهذا معنى لا يخفى سايغ انتهى
وحاول بعضهم تقريرا بان المعنى فقال انما اباه لان ذلكم اشارة الي معلوم
سبق ولكونه صفة او عطف بيان تقتضي ان يكون فيه ضرب ابهام وتحقيق
هذا ان اسم الاشارة انما يوصف ليتعين فاذا كان متعينا لسبق ذكره
كان الوصف عبثا وعطف البيان انما يوتي به لا يتضح متبوعه فاذا كان
واضحا استغنى عن توضيحه قال اليمني ونقول اسم الاشارة هنا وضع
موضع الضمير لسبب سبق الذكر وقصد الي التعظيم فلو وصف اسم الاشارة
لكان منزلة وصف الضمير وهو غير جايز قلت لا يلزم من وضعه موضع
الضمير مساواته له في امتناع الوصف بدليل يا زيد الفاضل قال وجعله
عطف بيان محتمل للشركة الا ترى انك اذا قلت ذلك الرجل زيد ففيه
نوع شركة لان ذلك اسم مبهم ثم تبيينه قال ويحتمل انه انما لم يجز كونه
صفة او عطف بيان هنا لان من حق صفة المعرفة وعطف البيان ان يكونا
معلومين للمخاطب لما كان المخاطبهم الكفار وهم لا يعلمون ذلكم يجز
ويحتمل انه لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان فحوى الكلام تدل على
ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به الي مولج الليل في النهار ومولج النهار
في الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله سبحانه الرب بانه المتفرد بالملك انتهى
قال الطيبي ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق كما قررناه
آنفا ولو جعل موصوفا او مبينا لكان المشار اليه ما بعده فلا يتمشى ذلك
الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجل اجرا تلك الصفات
عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة
هو المعبود المستحق للعبادة المالك المنفرد بالالهية والذين تدعون من

دونه ما يملكون من قطمير وفيه ان ليس كل ما يصح اعرابا كان وجها لان الاعراب تابع للمعاني ولا ينعكس الى هنا كلامه **قال** فجوز في الشي الواحد البيان والنعت **اقول** يعني وهو غير مناف بناء على ما قرره من ان عطف البيان لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا والجمود والاشتقاق متنافيان فلا يجتمعان وفيه ما عرفت على انه لو سلم امكن في الاسم الجامد الذي تناسى تاويله بمشتق ان يجعل عطف بيان نظرا الى جموده ونعتا نظرا الى كونه في معنى المشتق بطريق التاويل ولا تنافي لاختلاف الجهة **قال** وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به **اقول** بذلك اعترضه ابو حيان ووقع للزمخشري في تفسير سورة ابرهيم في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي حق له العبادة كما غلب النجم في الثريا هذا نصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا لا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل **قال** وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه **اقول** اذا كان عنده علما بالغلبة كما مر لم يرد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم الاشارة ليس باعتبار علميته بل باعتبار ما لوحظ الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي هو بمعنى المعبود واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عنده قصدا النعت بمثابة قولك ذلكم المعبود ولا يمنع هذا احد وقد اجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تاويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله للزمخشري لاجل الوصف

النوع الثاني قال وقول بعضهم في ناقع في قول النابغة

من الرقش في انيابها السم ناقع انه نعت للسم **اقول** هذا عجز بيت صدره فبت كاني ساورتني ضئيلة المساورة المواثبة يقال ساورني فلان مساورة وسوارا والضئيلة الصغيرة الدقيقة وهي هنا صفة لمحذوف هو حية والرقش جمع رقشا وهي من الحيات منقطة بسواد وبياض والسم هو القاتل المعروف وسينه مثلثة الحركة يقال سم ناقع اي بالغ ثابت **قال** والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان **اقول** ليس كونه صفة خطا فان القائل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كما في قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقال الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني وقد جوزوا كون الجملة في ذلك كله صفة لذي الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا فانكره في تراجم الحذف حيث ترجم على حذف الـ **قال** وليس من ذلك قول الز في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى الى اخر كلامه **اقول** لا باس بايراد عبارة الزمخشري برمتها لينظر ما فيها قال فان قلت كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيرا والموصوف معرفة تقتضي ان يكون مثله معارف قلت اما غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان لانه لم يرد بهما حدوث الفعلين وانه يغفر الذنوب ويقبل التوب الان وغدا حتى يكونا في تقدير الانفصال فيكون اضافتهما غير حقيقية وانما اريد ثبوت ذلك ودوامه فكان حكمهما حكم اله الخلق ورب العرش واما شديد العقاب فامره مشكل لانه في تقدير شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير وقد جعله الزجاج

محشر

بدلا وفي كونه بدلا من الصفات نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين
هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقد آذنت ان كلها ابدال غير اوصاف ومثال
ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكوم عليها بانها من بحر الرجز
فان وقع فيها جزء واحد على متفاعلن كانت من الكامل ولقائل ان يقول هي صفات
وانما حذفت الالف واللام من شديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده لفظا
فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج حتى قالوا ما يعرف سحادليه
من عنادليه فثنوا ما هو وتر لاجل ما هو شفع على ان الخليل قال في قولهم ما
يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل انه
على نية الالف واللام كما كان الجماء الغفير على نية طرح الالف واللام ومما سهل ذلك
الامن من اللبس وجهالة الموصوف ويجوز ان يقال قد تعمد تنكيره وابهامه
للدلالة على فرط الشدة وعلى ما لا شيء ادهى منه وامر لزيادة الانذار ويجوز ان يقال
هذه النكتة هي الداعية الى اختيار البدل على الوصف اذا سلكت طريقة
الابدال انتهى كلامه والسحادلا بالسين والحا والدال المهملات على زنة علابط
الذكر والعنادل بالعين والدال المهملتين وبعد العين نون على تلك الزنة
الانثيان وقد تحصل من كلام الزمخشري كما رايت في التوابع الواقعة في هذه
الاية ثلاثة اقوال احدها ان كلها ابدال والثاني ان كلها صفات والثالث الفرق
بين شديد العقاب وغيره فالاول صفة وغيره بدل وهذا هو قول الزجاج وتبع
فيه الزمخشري بما علمت وناقشه ابو حيان في هذا الموضع بمناقشات اربع الاولى
انه لا شيء في كلام الزجاج يدل على القول بعدو كانه يريد بذلك ان توافق النعت
الحقيقي ومنعوته في التعريف والتنكير امر لازم خلافا للبدل فجعل الصفات
المعرفة هذه نعوتا للاسم الشريف والصفة التي اضافتها غير محضة بدلا جاريا على

القاعدة

القاعدة المعروفة فلا نبو فيه قلت لكنه غير جار على قاعدة اخرى وهي
تقديم النعت على البدل عند الاجتماع لان النعت كالجزء من المتبوع والبدل
ليس كذلك من حيث هو كالمستقل وعلى هذا فاذا جعل شديد العقاب بدلا
بعد الصفة المتقدمة وبعده صفة اخرى وهي ذي الطول صار البدل بين
صفتين فدخل ما هو كالاجنبي بين شيئين هما كالجزء فجاء النبو
ويرد على ان ذي الطول صفة قوله بين الصفات وقال بعض الافاضل يجوز
ان يكون سبب النبو ان النكرة المبدلة من المعرفة لا تجيء الا موصوفة
وتوسط هذا بين الصفات متقدمة عليه ومتاخرة عنه واعترض
اليمني بانه لو كان وجه النبو ما ذكره من ان النكرة المبدلة من المعرفة
لا تجيء الا موصوفة مطلقا لما كان للتقييد بقوله بين الصفات فائدة
لان النكرة لا تبدل من المعرفة الا موصوفة سواء كانت بين الصفات او لم
تكن وايضا فقد ذكر المصنف يعني الزمخشري بعد ان الكل ابدال مع ان
هذه النكرة لم توصف اذ لا هذا على ان ابا علي جوز ترك وصف النكرة
المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله
فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل وبعضهم قال انما
يلزم وصف النكرة اذا ابدلت من المعرفة في بدل الكل ثم قال اليمني وانا
اقول يحتمل ان يكون وجه النبو هو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكانت
المبدل منه وهو المتبوع في حكم المحو ولما كان ما قبله وما بعده صفات
لزم ان لا يكون في حكم المحو وايضا لكونه بدلا يقتضي ان يكون هو المقصود
بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون
المتبوع هو المقصود دونه ونقول لو كان بدلا والمبدل في حكم تكرير العامل

لكان مع عامله اجنبيا بين الصفات الي هنا كلام اليمني والما وقفت عليه
بشهر نحو الد بعد ان كنت قررت ما تقدم عند قراة هذا المحل علي بالقاهرة
سنة ثماني عشرة والله الموفق المناقشة الثانية للمجيب للزمخشري في انه
لما صودف بين هولا المعارف هذه النكرة الواحدة فقد اذنت ان كلامه ابدال
من جهة ان قول القايل لما قدم زيد فقد قام عمرو تركيب عبر عربي وهي
مناقشة مندفعة لانا لانسلم ان مثل ذلك يحكي بنا عليه ما ذهب اليه ابن مالك
من جواز اقتران جواب لما بالفا في الاسمية وهذا مثله او اولي منه سلمنا
ان جوابها لا يقترن بالفا لكن لا نسلم ان قوله فقد اذنت هو الجواب
بل هو دليل جواب محذوف والتقدير لما صودفت هذه النكرة الواحدة
بين هولا المعارف بنا هذا القول عن الصواب سلمنا ان الجواب مذكور لكن
لا نسلم ان قد حرف دخل علي الجواب مقرونا بالفا بل الجواب هو قوله اذنت
وقد اسم بمعني حسب وفا وها كما في فقط اي لما صودفت هذه النكرة الواحدة
فحسب اذنت هذه المصادفة بان الكل ابدال المناقشة الثالثة انه يلزم
علي اعرابه هذه التوابع بدلا انكر بدل البدل وهو ليس بدلا البدا قال ابو حيان
ولا اعرف في جوازه ومنعه نصا عن احد من النحويين الا ان في كلام بعض اصحابنا
ما يدل علي المنع ومثل هذا لا ينهض ردا علي الزمخشري وفي كلام ابن الحاجب
ما يقتضي الجواز المناقشة الرابعة ان التفاعيل جمع تفعال او تفعول او تفعيل
وليس شي منها معدودا من اجزا العروض فان اجزاءه منحصرة ليس فيها شي من هذه
الاوزان وصوابه ان يقول اجزاوها كلها علي مستفعلن وهذه مناقشة
واهية فان التفاعيل عند العروضيين جمع تفعيل لا باعتبار ان لفظ المفرد
يوزن به بل باعتبار انه اسم موضوع للفظ خاص يوزن به ما يماثله

في مطلق

في مطلق الحركات والسكنات فالتفاعيل بمنزلة قولنا الاجزا فانها ان مفرد
الاجزا جزو وهو اسم للفظ الموزون به كذلك مفرد التفاعيل تفعيل
وهو اسم لما هو الجزو عندهم الا انه شي يوزن بلفظه تقول مثلا مطلق
عليه جزو وتفعيل سماه بذلك الخليل واضع هذا الفن وانما العجب لمثل الشيخ
ابي حيان كيف وقع في مثل هذا قال وقال في جعله بدلا وحده
من بين الصفات بنوظاهر اقول انما قاله بين الصفات كما نقلناه اولا
ولم يقل من بين الصفات بادخال من علي بين وبين العبارتين فرق
لا يخفي عليك قال ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الاعشي ولست
بالاكثر منهم حصي اقول هذا صدر البيت والعجز وانما العزة للكاثر
الحصي العدد فالمعني لست باكثرهم حصي اي عددا والعزة خلاف الذلة
والعزة ايضا القوة والغلبة وبهذا المعني فسرها الجوهري في البيت المذكور
ولا مانع من جعلها بالمعني الاول فيه والكاثر هنا الكثير كذا في الصحاح
قلت وقد تجعل اسم فاعل من قولك كثرتهم اذا غلبتهم في الكثرة قال او
معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا اقول يلزم عليه ابدال النكرة
غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه قال او بالمذكور علي انها بمنزلتها
في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم اقول يعني ان من في
البيت ليست الداخلة للمفضول كما في قولك زيد احسن من القمر فلا حينئذ
الجمع بينها وبين اسم التفضيل بال قال وقول بعضهم انه متعلق
بليس قد يرد بانها لا تدل علي الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه
اقول ليس لهذا الظرف مفهوم محال عند حتي يكون المعني انها تدل علي الحدث
عند من لم يقل في اخواتها انها تدل عليه فان هنا قولا لا وجود له وانما هما قولان

احدهما ان اخوات ليس دالة على الحدث الثاني انها دالة عليه واما ليس فلا
دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذا قلت التنبيه
على ان انتفاء تعليق الظرف بليس عند من لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث
من باب الاولى فهو مفهوم موافقة **قال** ومن الوهم في الثاني قول مكي
في قراءة ابن ابي عبلة فانه اثم قلبه بالنصب ان قلبه تمييز والصواب انه
مشبه بالمفعول به **اقول** ويكون الحكم على هذا صفة مشبهة مما خرج عن
صيغة فاعل كقوله ٥ من صديق او اخ ثقة ٥ او عدو شاحط دارا
٥ واعترض المصنف انما يتاتى على قول البصريين ومن وافقهم واما
الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا قصد
التخريج على مذهبهم **قال** وقول الخليل والاخفش والمازني في اياي واياك واياه
ان ايا ضمير اضيف لضمير فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون الا للنكرة وهو
الاضافة **اقول** الظاهر انهم لم يقولوا ذلك وهما لذهولهم عن هذه
القاعدة وكيف يظن بامثال هؤلاء الائمة الاكابر مثل هذا الوهم ولعل
مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف
ولا نتحاشى من اجتماع تعريفين على الكلمة من جهتين مختلفتين
فهذا يمكن ان يكون مذهبا لهم وان كان محل نظر **قال** نعم يصح ان يقال انه
خبر لا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه **اقول** كيف
تجعل الكلمتان معا مبتدأ مع ان تعريف المبتدأ غير صادق عليهما
اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسندا اليه او صفة
معتمدة على نفي او استفهام رافعة لظاهر او ضمير منفصل وليس مجموع
لا الا اسما مجردا ولا صفة معتمدة الى اخره **قال** واما لا رجل ظريفا

بالنصب

بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع **اقول** يعني
ان حركة التابع فيه اعرابية محمولة على لفظ الاول من جهة ان حركة المنادى
اشبهت حركة المعرب من حيث العروض فجعلت حركة التابع وان كان
معربا مماثلة لها في الصورة وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية
للشيخ تاج الدين التبريزي على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية
انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع
وهو المنادى مفعول به فانما تسلط عليه عامل النصب وهو اشكال
متجه وقد مر في حرف الهمزة **قال** ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح
هنا حلوله محل الاول **اقول** انما يتم هذا الاشكال ان لو كان هذا امرا لا بد
من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما اسلفناه في مثل قمت هند
حسن لها واكلت الارغفة جزء منها **قال** وقد يجاب بانه بدل من الاسم
مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان تخلفهما ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال
الله موجود **اقول** هذا لا يصلح ان يكون جوابا لانهم قالوا انه بدل من
محل اسم لا ولم يقولوا بدل من مجموع لا واسمها وعلى تقدير التسليم لانهم ارادوا
ذلك وتجوزوا من حيث باطلاق الجزء وارادة الكل فما هذا البدل من
الاقسام المذكورة في باب البدل وقد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش
في شرح التسهيل على اعراب هذه الكلمة الشريفة بكلام حسن اخترت ايراده
هنا بجملته وان كان فيه طول لاشتماله على فوائد جمة فقال اعلم ان الاسم
المعظم في هذا التركيب يرفع وهو الكثير ولم يات في القرآن العزيز غيره
وقد ينصب اما اذا رفع فالاقوال فيه على اختلاف اعرابهم خمسة منها
قولان معتبران وثلاثة اقوال لا معول على شيء منها اما القولان المعتبران

فان يكون على البدلية وان يكون على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور
الجاري على السنة المعربين وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم على حذف
خبر لا العاملة عمل ان والتزم حذفه الحجازيون مع لا نحو لا اله الا الله
وهذا الكلام منه يدل على ان رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية وحينئذ
يتعين كونه على البدلية ثم الاقرب ان يكون البدل من الضمير المستتر في
الخبر المقدر وقد قيل بانه بدل من اسم لا باعتبار محل الابتدا يعني باعتبار محل
الاسم قبل لا وانما كان القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال
من الاقرب اولى من الابدال من الابعد ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار
المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن
في الخبر كان البدل فيه نظير البدل في نحو ما قام احد الا زيد لان البدل في
المسئلتين باعتبار اللفظ وان كان من اسم لا كان البدل فيه نظير البدل في
نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار المحل وقد استشكل
الناس البدل فيما ذكرنا اما في نحو ما قام احد الا زيد فمن جهتين احداهما
انه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود على المبدل منه الثانية ان بينهما تخالفا
فان المبدل موجب والمبدل منه منفي وقد اجيب عن الاول بان الا وما
بعدها من تمام الكلام الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله
الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج الى رابط بخلاف قبضت المال بعضه
وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب
لا يمنع البدلية لان مذهب البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في
موضعه وقد قال ابن الضايع اعلم ان البدل في الاستثنا انما المراعي فيه
وقوعه مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو

البدل

البدل وهو الذي يقع في موضع احد وليس زيد وحده بدلا من احد
قال والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي
عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثنا اشبه شي ببدل الشي من
الشي من بدل البعض من الكل وقال في موضع اخر فان قلت ان البدل في الاستثنا
قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي تثبت في غير الاستثنا
لكان وجها وهو الحق انتهى واما في نحو لا احد فيها الا زيد فتوجه الاشكال
ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين
عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا زيد اذ المعنى واحد
وهذا لا يمكن فيه الاحلال بان تقول ما فيها الا زيد انتهى وهو جواب حسن
هذا الكلام ناظر الجيش قلت وعلى قول الشلوبين يكون كلمة التوحيد على معنى
لا يستحق العبادة احد الا الله وهنا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل
منه ان تقول لا يستحق العبادة الا الله ويكون المعنى ما في الوجود اله
الا الله فيمكن الاحلال ايضا عاد الكلام الى نقل ما بقي من عبارة ناظر الجيش قال وابن
عصفور في هذه المسئلة كلام كانه ادعى عدم تقريرها لسول من اصله
وقرر هو الكلام في المسئلة على وجه اخر وكانه يقصد الرد على الشلوبين
وقد ذكرت ذلك في باب المستثنى من هذا الكتاب ونبهت على ان كلام
ابن عصفور في المسئلة المذكورة غير ظاهر فليتامله الواقف عليه واما
القول بالخبرية فقد قال به جماعه ويظهر لي انه ارجح من القول بالبدلية
وقد ضعف القول بالخبرية بثلاثة امور احدها انه يلزم من القول بذلك كون
خبر لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى
لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا لكسبين به ما قصد

بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام
لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك
قد عرفت ان مذهب سيبويه ان لا حال تركيب الاسم معها لا عمل لها
في الخبر وانه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وقد علل ذلك
بان شبهها بان ضعف وتنب وصارت كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى
هذا ان تبطل عملها في الاسم والخبر لكنا نبقي عملها في اقرب المعمولين وجعلت
هي ومعمولها بمنزلة مبتدا والخبر على ما كان عليه مع التجرد واذا كان كذلك
لم يثبت عمل لا في المعرفة واما الثاني فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى منه وذلك
لان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان الاستثنا مفرغا والمفرغ هو الذي
لم يكن المستثنى فيه مذكورا نعم الاستثنا فيه انما هو من شي مقدر
لصحة المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف نعلم في نحو ما زيد
الا قائم ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان زيدا فاعل في قولنا ما قام الا زيد
مع انه مستثنى من مقدر في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد فعلى
هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى
من مقدار او جعله خبرا منظورا فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى
منظورا فيه الى جانب المعنى واما الثالث فهو ان يقال قولكم ان الخاص
لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخاص عن عام لان
العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور
بواحد حتى فراد ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال الثلاثة الاخر
احدها ان الا ليست اداة استثنا وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم
المعظم صفة لاسم لا باعتبار محله ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن

بعضهم

بعضهم والتقدير على هذا لا اله غير الله في الوجود وقد وقفت على
كلام لبعض العلما في تقرير ذلك ووجدته قد اطال ومزج كلام غير
النحاة بكلام النحاة وذكر مباحث مدخولة فاضربت عن ذكره ولا شك
بانا نقول بان الا في هذا التركيب بمعنى غير ليس له مانع يمنعه من جهة
الصناعة النحوية وانما يمتنع من حيث المعنى وذلك ان المقصود من هذا
الكلام امران نفي الالاهية عن غير الله تعالى واثبات الالاهية لله سبحانه
وتعالى فلا يفيد التركيب المذكور حينئذ فان قيل يستفاد ذلك
بالمفهوم قلنا اين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان
مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق وان كان مفهوم صفة
فقد عرفت في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته فقد تبين ضعف هذا
القول لا محالة والقول الثاني وينسب الى الامام الزمخشري ان لا اله في موضع
الخبر والا الله في موضع المبتدا وقد قرر ذلك تقريرا للنظر فيه مجال ولا يخفى
ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا وهي لا تبنى مع الا المبتدا
ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد جوزوه
كما سياتي والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع باله كما يرتفع الاسم بالصفة
في قولنا اقائم الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد قرر ذلك
بان الاها بمعنى مالوه من اله اي عبد فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه
مفعول لم يسم فاعله تمام الفاعل واستغنى به عن الخبر كما في نحو قولنا ما مضروب
العمران وضعف هذا القول غير خفي لان الها ليس وصفا فلا يستحق عملا
ثم لو كان اله عاملا الرفع فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه مطول
اذ ذاك وقد اجاب بعض الفضلا عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين

من مثل ذلك وعليه يحمل لا غالب لكم اليوم من الناس ولا تثريب عليكم
اليوم وفي هذا الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في مثل ذلك
يجيز اثباته ايضا ولا يعلم ان احدا اجاز التنوين في لا اله الا الله هذا
اخر الكلام على توجيه الرفع واما النصب فقد ذكر واله توجيهين
احدهما ان يكون على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر والثاني
ان يكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه صفه فهو لا يكون الا ان كانت الا بمعنى
غير وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقه على
على اثبات الالاهية لله تعالى والمقصود الاعظم هو اثبات الالاهية
لله تعالى بعد نفي الالهية عن غيره وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه اعني
كون الا الله صفة لاسم لا واما التوجيه الاول فقالوا فيه لم يرجح لبدله
وكان حقه ان يكون راجحا لان الكلام غير موجب والمقتضي لعدم
ارجحية البدل هنا ان الترجيح في نحو ما قام القوم الا زيد انما كان لحصول
المشاكلة حتى لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا نحو ما ضربت
احدا الا زيدا نحو ثم قالوا اذا لم تحصل مشاكلة في الاتباع كان النصب على
الاستثناء اولى قالوا وفي هذا التركيب يترجح النصب في القياس
لكن السماع والرفع الترو ونقل عن الابدي انك اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرو كان
نصب عمرو على الاستثناء احسن لكن رفعه على البدل هذا ما ذكروه والذي
يقتضيه النظر ان النصب جوزبل والابدال ايضا وتقرير ذلك ان يقال
ان الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا متمحضة للاستثناء لانها
تخرج ما بعدها مما افاده الكلام الذي قبلها وذلك ان هذا الكلام انما قصد به
الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم ولم يكن شاركهم فيما اسند اليهم

موجب

موجب اخراجه وكذا حكم الا في الكلام غير الموجب الذي هو تام ايضا نحو ما قام
القوم الا زيدا اعني ان المقصود منه ذلك ومن ثم كان نحو هذا التركيب
مفيدا للحصر مع انها للاستثناء ايضا لان المذكور بعد الا لابد ان يكون
مخرجا فسعى بتقدير شيء قبل الا ليصح الا ليصح الاخراج لكن انما احوج
الى هذا التقدير تصحيح المعنى فتبين من هذا الذي قلناه ان المقصود في
الكلام الذي تام شك انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان
الاستثناء ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد الا
في نحو قام الا زيد معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود من هذا
التركيب الشريف امران وهما نفي الالاهية عن كل شيء واثباتها لله تعالى
كما تقدم والا كانت الا مسوقة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب سواء
نصبنا ام ابدلنا وذلك لانه لا يصح ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذي
قبل الا تاما ولا يكون تاما الا اذا قدر خبر محذوف وحينئذ ليس الحكم بالنفي
على ما بعدها في الكلام الموجب وبالاثبات عليه في غير الموجب مجمعا
عليه اذ لا يقول بذلك الا من مذهبه ان الاستثناء من الاثبات نفي
ومن النفي اثبات ومن ليس مذهبه ذلك يقول ان ما الا مسكوت عنه
واذا كان مسكوتا عنه فكيف يكون قائل لا اله الا الله موحدا فتعين ان
يكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما نفي قبلها لما بعدها
ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها غير تام ولا يكون غير تام الا بان لا يقدر خبر
محذوف واذا لم يقدر خبر قبلها وجب ان لا يكون ما بعدها هو الخبر وهذا
هو الذي تركن اليه النفس وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في
هذا التركيب هو الخبر الى هنا كلام ناظر الجيش رحمه الله تعالى ولا علو

بعضه من نظر فيما قبله **قال** ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل
ما شئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل ثم قال والصواب
ان ما في المثال شرطية حذف جوابها اي فهو كذلك والصفة الجملتان معا
اقول لا يخفى ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل على ظاهره من غير حذف
اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشيئتك فلا بد من تقدير اي مثل مشيئتك
اي برجل مماثل مشيئتك بمعنى انه على وفقها او تقدير برجل ذي مشيئتك
اي صاحبها على حذف مضاف ايضا او تاويل المصدر باسم المفعول من غير حذف
نحو الدرهم ضرب الامير اي برجل مشيئك والمعنى برجل هو الذي تشاؤه
وتريده وتقدير ما شرطية يحتاج الى تقدير الجواب فكل من القولين لا بد له
من تقدير فبم ترجح تقديرهم على تقديره بل لعل الذي ينبغي كون قولهم
صوابا وقوله هو غير صواب **قال** وقول ابي البقاء في لو الى كلمة سواء وبدل
الصفة صفة والحرف المصدري وصلته في ذلك معرفة **اقول** قوله
والحرف المصدري يعم كل حرف مصدري سواء كان ان او ان او غيرهما
فافاد هنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال ان وانّ وصلتهما محكوم
لها بحكم المضمر واجاد التصافي قوله في نحو ذلك وهو حيث يكون الفعل
مسندا الى معرفة كالظاهر في الاية فلو كان مسندا الى نكرة كقولك لا يعجبني
ان يكذب احد لم يكن المصدر المقدر معرفة **قال** وكان تحقيق ادعاء تعلق
في تركيبك وقال الجملة صفة او مقطوعا بان ما زائدة اذ لا تتعلق الشرط
الجازم بجوابه **اقول** الذي ينبغي ان يعلل به ان معمول الجزاء لا يتقدم على
اداة الشرط وهنا قد جعل تركيبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا
فلزم تقديم معمول الجزاء على الشرط وهو باطل واما ما ذكره المصنف من ان الشرط

الجازم

الجازم لا يتعلق بجوابه فلم تحقق معناه ولا وجه لكونه علة لبطلان
القول بشرطية ما **النوع الثالث قال** كمنع الصرف اشترطوا
له تعريف العلمية وشبهه كما في جمع **اقول** يعني ان تعريف جمع ليس
تعريف العلمية وانما هو مشابه له وتقرير وجه الشبه ان جمع ونحوه
معتبر فيه تعريف الاضافة فانك اذا قلت واد الكتاب اجمع فاصله عند هذا
القائل جمعه اي جمعه ثم حذف المضاف اليه واعتبر عند حذفه التعريف
الاضافي وعند ذلك صار في الصورة معرفا بغير معرف لفظي فاشبه العلم
في ذلك فاجري تعريف الاضافة عند حذف المضاف اليه مجرى العلمية في
الاعتبار في منع الصرف وابن الحاجب رحمه الله جوز في مثل جمع ان يكون
تعريفه بالعلمية اي بكونه علما جنسيا باعتبار معناه كما حكي في كتاب اسامة
وعليه فالمشترط لمنع الصرف تعريف العلمية لا غيرها واجمع مندرج فيه
وجوز وجها اخر وهو ان يكون اجمع ممنوعا من الصرف للوصف ووزن
الفعل وجمع للعدل والوصف فلا يحتاج الى عد ما يشبه تعريف العلمية
في موانع الصرف **قال** ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن ابي
عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب تخاصم انه صفة للاشارة **اقول**
وقع له ذلك في الكشاف وقال في المفصل والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسما
او صفة وانما يوصف باسم الجنس مما هو يستبد به عن سائر الاسماء وذلك
قولك ابصر ذلك الرجل واولئك القوم وبا بهذا الرجل ويا هذا الرجل
انتهى والمشهور ان اسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام او بالموصول نحو
مررت بهذا الرجل وهذا الذي قام لانه مبهم الذات وانما يتعين الذات
المشار اليه اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة

لم يكن يعينه مبهم آخر مثله لانه لا يرفع الابهام فلم يبق من المعارف ما يصح
ان يكون صفة له الا الموصول وذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف
المضاف بالمضاف اليه والاولى بالحكم ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه
كذي اللام لا بالشي الذي يكتسب التعريف من تعريف غيره ثم يكتسب المبهم
منه تعريفا مستعارا فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي قام بمعنى القائم وانما الموصول
الذي تبع صفة ذو اللام وان كان نادرا بده وفي كلام الزمخشري نظر آخر اهمله المصنف
وهو الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وذلك غير جائز نبه عليه السهيلي
قال ولم يجزه على النعت لان نعت اسم الاشارة لا يكون الا طبقه في اللفظ
اقول قال المصنف في شرحه على التسهيل ذكروا لنعت اسم الاشارة
ستة شروط الاول ان يكون بال الثاني ان يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب
لا لازم الثالث كونه مفردا وبهذا الضارب الغني مشكل واجيب بان الضارب الغني
موصوف وهو في حكم المفرد بانه صفة محذوف الرابع الاتصال فلا يقال مررت
بهذا في الدار الفاضل والا نجاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس الا يقطع
السادس انه لا يخالف متبوعه في افراد وغيره فلا يجوز بهذين الرجل والمراة
النوع الرابع قال اشتراط الابهام في بعض الفاظ ظروف المكان **اقول** فلا تقبل
النصب بتقدير في الا اذا كانت مبهمة كما ذكروا اما ظروف الزمان فان جميعها تقبل
ذلك ما كان مبهما وما كان معروفا فالاول كحين وزمان والثاني كيوم وليلة
ووجه التفريق ان الفعل انما نصب جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة
احد الازمنة الثلاثة من مدلوله فطرد النصب في غير مدلوله وغيره ولما المكان
فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شي منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية

لان كل فعل

لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول
الفعل وهو احد الازمنة الثلاثة ونعني بالمشابهة للزمان من الامكنة ما كان
منها غير محصور بالجهات الست وما كان منها ممدودا كالفرسخ والميل ووجه
المشابهة التعدد والتغير في هذين النوعين من المكان كما في الازمنة الثلاثة
قاله الرضي واما قول ابن الحاجب لما كان ظرف الزمان المعين مدلولا للفعل تعدى
اليه الفعل فمغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل
يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا على المعين الموقت المراد به هنا المحصور
الذي له نهاية كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا **قوله** الفعل لما كان
يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على
المبهم اصلا الا ان المقصود من دلالة اللفظ على الشي الدلالة الموضعية لا العقلية
ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
المكان لا على المبهم المكان بالتفسير الذي فسره وما ثبت له اسم بسبب امر
غير داخل في مسماه على ما هو مقرر في كلامه **قال** وقول ابن الطراوة
في قوله ٥ كما عسل الطريق الثعلب **اقول** هذا بعض عجز من بيت هو
بتمامه ٥ لدن بهز الكف يعسل متنه ٥ فيه كما عسل الطريق الثعلب ٥
وقد تقدم انشاده والكلام عليه في ديباجة الكتاب **قال** وقول جماعة
في دخلت الدار والمسجد والسوق ان هذه المنصوبات ظروف **اقول**
هؤلاء الجماعة هم الاكثرون ومنهم امام الصناعة سيبويه يرون ان دخل
لازم وان ما بعده من الامكنة المعينة منصوب على الظرفية لكثرة دوره
في كلامهم فهو مستثنى من قولهم انما ينتصب من الظروف المكانية ما كان
مبهما ومما يدل على ان هذا الفعل لازم ان مصدره الدخول والفعول في الاغلب

اللازم وايضا استعمال الدمع في نحو دخلت في البلد يرجح انتصاب ما بعد
على الظرفية وايضا اذا استعمل في غير الامكنة فلا بد من لفظة في نحو دخلت
في الامر ودخلت في مذهب فلان فعلم انه حذفت كلمة في في الامكنة لكثرة الاستعمال
وقال الجرمي هو متعد بنفسه بناء على انه لا يعقل الا متعلق فما بعده مفعول
به وهو ممنوع وقال ابن مالك هو لازم ولكنه اجري مجرى المتعدي فما بعده
مفعول به على طريق التوسع قال ولو انتصب البيت في دخلت البيت على
الظرفية لم يختص بها دون سائر مكنات البيت ولجاز زيدا البيت لان كل ظرف مكان
انتصب بعامل ظاهر انتصب بعامل مقدر ويكون خبرا عنه وقد سلف
ما يدفعه فانهم جعلوا علة تقدير في كثرة استعمال دخلت فتختص به ولا
يجوز زيدا البيت قال والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار
توسعا اقول هذا هو مذهب ابن مالك في دخلت البيت كما عرفت ولا يخفى
ان التخريج على ذلك ليس باولى من تخريجهم فان من يرى في شي من هذا المنقوص بانه
انه ظرف مكان يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية
وما استصوبه المصنف من التخريج على اسقاط الجار توسعا للنحويين
والذي اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم قال وتركت الصفة لدلالة المقام
عليها كما قال له حاجب في كل امر يشينه اقول هذا صدر بيت لمروان بن ابي
حفصة ويعرف بابن ابي السمط وكثيرا ما ينشده علماء البيان والعجز وليس
له عن طالب العرف حاجب ٭ يشينه بعينه من الشين وهو العيب والعرف
بضم العين المهملة المعروف وهو الاحسان ينشدون هذا البيت على انه
مثال لورود التنكير للتعظيم يعني ان المسند اليه اعظم من ان يعرف وبعض
وللتحقير بمعنى انحطاط شانه الى حد لا يمكن ان يعرف اي له حاجب عظيم وليس

لدحاجب

له حاجب حقير قال بعض المتاخرين ويجوز ان يقال يعني بحاجب الحقير
نهم من عموم التنكير في سياق النفي واجاب بان جعل النفي للتحقير لينتفي غيره
من باب الاولى انسب استعمال الشاعر في حاجب الاول اشارة الى ان الامر
الذي يشينه كمن المانع منه تمكن المظروف من الظرف فجعل الحاجب كناية
لذلك الامر الذي يشينه واستعمل في حاجب الثاني عن انه لا يقال في طالب
العرف حاجب ويقال في الذي يشينه ما يجلب اليه او يحجب عنه كذا في شرح
التلخيص لابن السبكي قال وقول بدر الدين بن مالك في قول الحماسي ٭٭
فارسا ما غادروه ملحما ٭ انه من الاشتغال كقوله اي على الاية والظاهر انه
نصب على المدح لما قدمنا اقول هذا المصراع صدر بيت عجزه غير زميل
ولا نكس وكل ٭ والبيت في الحماسة منسوب لامراة من بني الحارث ولم ارها
النصب في فارسا وانما رايته بالرفع ولعل النصب رواية وجعله المصنف
على المدح وعلل ذلك بما قدمه من ان المنصوب في باب الاشتغال شرط
ان يكون مختصا ليصح رفعه بالابتدا وتقرير ذلك في البيت انه لا وجه
للنصب فيه الا ان يكون على المدح او الاشتغال والثاني باطل لما قدمه
فتعين الاول والمغادرة الترك والملحم طعمة للسباع والزميل بضم الزاي
وفتح الميم ٭٭ المشددة بعدها مثناة تحتية ساكنة فلام الضعيف
والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خير فيه تشبيها بالنكس من
السهام وهو الذي انكسر فوقه والوكل بفتح الواو والكاف العاجز قال
وما في البيت زائدة ولهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال اقول
يعني انها اذا كانت زائدة كانت منبهة على وصف لائق بالمحل كما في قولهم
لامر ما جدع قصير انفه وحينئذ يكون فارسا قد تخصص بالوصف

الذي نبهت عليه ما للزائد فيصح نصبه على شريطة التفسير لكونه
مختصا يمكن رفعه بالابتدا وحيث اعترف المصنف بذلك فلم كان الظاهر
النصب على المدح مع ان كلا الوجهين هذا والاشتغال فيه اضمار الناصب
وقد يجاب بان المقام يقتضي المدح لانه بصدد الرثا وهو مقام تعديد المحاسن
وذكر الصفات المحموده وهذا اخلا[ن] الاشتغال **النوع الخامس** **قال**
ومجرور لبي وسعدي وحنانى **اقول** اما لبيك فاصله الب لك البابين اي
اقيم بخدمتك وامتثالا لامرك ولا ابرح من مكاني كالمقيم في موضع من قولهم الب
بالمكان اي اقام به والتثنية للتكرير نحو فارجع البصر كرتين والمعنى
الالبا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده
ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك
لتفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى
يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد
كذا قال الرضي واما سعديك فمعناه اسعادا بعد اسعاد اي اعانة بعد اعانة
وفي شرح الكافية للجندي معناه سعدت سعادة بعد سعادة ولم
اقف عليه لغيره وعلى الاول فهو محذوف الزوائد واما حنانيك فمعناه
تحننا بعد تحنن قال طرفة * ابا منذر افنيت فاستبق بعضنا حنانيك
بعض الشر اهون من بعض **قال** كما شذت اضافته الى الظاهر في قوله
* فلبى فلبي يدي مسور **اقول** هذا عجز بيت صدره * دعوت لما
نابني مسورا يا بني اصابني يقال نابه امر او نابه اي اصابه والنائبة المصيبة
واحدة نوائب الدهر ومسور كمنبر اسم رجل كانه نقل من المسور وهو
متكا من ادم وهذا البيت مما استدل به سيبويه ورد به على يونس ذلك

لان لبيك

لان لبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت يا لما اضيف
الى الضمير كالف لدى فقيل في الرد لو كانت كلدى لم تقلب الفها يا عند الاضافة
الى الظاهر كما في البيت وقال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال
اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء ومما
يتنبه له ان لبي لا تلي في الا الاسم وكتابة الفها يا لوقوعها رابعة على
القاعدة كاعطى وبعضهم كتبها بالالف لغرض التمييز واستشهد بعضهم
ومعنى البيت دعوت مسورا لينصرني لاجل ما نابني من الشدايد فاجابني
ولبا من فاجاب الله دعاه ونصره كما نصرني وحكي عن الزمخشري انكله بري
مجمجة **قال** وما قوله جماعة في قول هدبه * عسى الكرب الذي امسيت
فيه * يكون وراءه فرج قريب **اقول** هدبه بضم الها وسكون الدال
المهملة وبالموحدة قبل ها التانيث اظنه ابن خشرم الشاعر عاو شيخ
يجتنبني وقد تقدم انشاد هذا البيت وقدمنا انه يجوز ان تكون تا
امسيت بالضم للمتكلم وان اليمني ضبطها في شرح الكشاف في تفسير سورة
الرعد بالفتح **قال** واما قوله * وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني *
ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل * فثوبي يبدا اشتمالا من تا جعلت
لا فاعل يثقلني **اقول** النهض القيام ومصدر النهض كما في البيت والنهوض
ايضا والثمل بفتح المثلثه وكسر الميم النشوان الذي اخذ منه الشراب
وفي القاموس الثمل محركة السكر كفرح فهو ثمل فان قلت قد جاء خبر
جعل جملة فعليه مصدرة باذا كقول ابن عباس رضي الله عنه فجعل الرجل
اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا وكقول الشاعر * وقد جعلت اذا ما
حاجتي نزلت بباب دارك ادلوها باقوام ادلوها استشفع لها فلم يخرج

المصنف البيت الذي انشده على ذلك قلت لانه قليل وقد وجد عنه مندوحة
فكان نحو نجد على ما ذكره هو الوجه على ان بعضهم انشد البيت المذكور في التوضيح
شاهدا على مجي خبر جعل فعليه مصدرة باذا وخرجه على غير ذلك مما يكون فتامله
قال ومن التوهم في الثاني قول ابي البقا في ادن شاسد هو الا انه يجوز كونه هو
توكيدا أقول يعني في شرح حال الضمير المثنى وفعلا وعادا ورضاه
قول المصنف معتذرا عنه وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر في تشابك واذا
كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهيمه قال وقول النحويين في نحو اسكن انت
وزوجك ان العطف على الضمير المستتر أقول يعني ومن التوهم في الثاني
قول النحويين وجعل ذلك من التوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار
في بعض المعمولات ولم يشترط احد في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه
ان يكون المعطوف اسما ظاهرا قال وجوزه في قوله ٥ نطوف ما نطوف
ثم تاوي ٥ ذوو الاموال منا والعديم ٥ الى حفر اسافلهن جوف ٥ واعلاهن
صفاح مقيم ٥ كون ذوو فاعلا بفعل غيبية محذوف اي يأوي ذوو الاموال
وكونه وما بعده توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن أقول المراد
بالحفر القبور والجوف الواسعة واحدها اجوف والصفاح بضم الصاد
المهملة وتشديد الفا العريض من الحجر وياوي مروي في البيت بالنون فيمتنع كون
الظاهر بعده فاعلا به فاحتيج الى التاويل وقد اجازوا في نحو ضربت زيدا الظهر
والبطن التاكيد كما ذكره واجازوا فيه ايضا البدل وهو بدل البعض من الكل لكن
يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما
على البدل وعلى التاكيد فان قلت فلم لم يجوزوا في البيت البدلية وقد نصوا على
ان البدل اذا كان مفيدا للاحاطة جاز كونه بدلا من ضمير الحاضر كما في نحو قمنا او

لنا واخرنا

لنا واخرنا قلت كانهم امتنعوا من ذلك لاجل شرطهم في البدل صحة حلوله
محل المبدل منه وقد علمت انه لا يمتنع ان يقال اكلت الارغفة جزؤها ولا سكنت
الدار بيتها على ان يكون كل منهما بدل بعض مع ان الثاني لا يحل محل الاول اذ لا يقال
اكلت جزءا من الارغفة ولا سكنت بيتا من الدار فالعلة منظور فيها

النوع السادس قال وجعل القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله أقول
القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهي مسألة خلاف تعرض لها
الزمخشري في الكشاف في الكلام على قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم يقال له
ابرهيم قيل هو خبر مبتدا محذوف ومنادى والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم
لا المسمى قلت اطلق عليها الفاعل على مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله من جملة
ما يصدق عليها الفاعل اذ هو عنده عبارة عما اسند الفعل اليه وقدم عليه والحامل
له على ترجيح هذا الاعراب على كونه خبرا ومنادى سلامته من الحذف اذ تقرر هذا
فلك ان تقول حاكيا للمفرد المراد به مجرد اللفظ قولي ابرهيم فيرد على المصنف على
المختار قال وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر ضمير
الشان لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدا مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم
الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به أقول التفريع يدل على صحة
كل من الوجهين والا فلو كان احدهما باطلا لما ساغ التفريع عليه عينا وحينئذ
يشكل عليه ما قدمه من انه اذا امكن في الضمير ان يكون لغير الشان لم يحمل على كونه
للشان لمخالفته للقياس وقد يقال مخالفته للقياس تقتضي ضعف الحمل
عليه عند امكان غيره لا امتناع الحمل عليه فقد يكون قصد المصنف ذكر ما يحتمله
اللفظ من الوجوه مع قطع النظر عن رجحان محتمل وضعف آخر لارادة التدرب
لكن الكلام في التنزيل الشريف قال ومن الوهم قول الكسائي وابي حاتم في نحو

يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقدم البحث
في ذلك **اقول** مر في حرف اللام وحكي هناك ان ابا الحسن اجاز ان يتلقي
القسم بلام كي وجعل منه هذه الاية وقال المعني ليرضنكم وان ابا علي
قال وهذا عندي اولي من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف
وان ابا الحسن انشد شاهدا علي ذلك قول الشاعر قال ۵ فقلت نادبالله
حلفة ۵ ليغني عني ذا انابك اجمعا ۵ وان الجماعة يابون هذا بنا علي ان القسم
انما يجاب بالجملة ويقدرون في الاية ليكونن كذا ليرضوكم وفي البيت لتشربن
ليغني عني **قال** وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالي افمن زين له سوء عمله
فراه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم
حسرة بدليل ولا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بدليل فان
الله يضل من يشا والتقدير الثاني باطل وجب عليه كون من موصوله **اقول**
مضي في حرف الهمزة ان الذي ينبغي ان نقدر ذهبت نفسك عليهم حسرات بالجمع
لتتوافق المقدر والمنطوق الدال عليه ولان الجمع ذكر لمعني فانا قدرنا المفرد
فات المعني المراد كما بيناه هناولا شك ان التقدير الثاني باطل ان كان معتقد
ابن مالك ان من شرطية لا موصوله والا فقد يكون اراد الموصوله واطلق علي
خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به في المعني وذلك ان المبتدا الموصول
بجملة فعلية مستقبلة مشابهة لاسم الشرط بفعلته بجملة الجزاء في المعني
اذ قولك الذي ياتيني اكرمه في معني من ياتني اكرمه فان قلت غايته انه اطلاق
مجازي ولا قرينة علي التجوز قلت بلي القرينة قائمة وهي عدم صلاحية المعني
لان يكون جواب شرط فتعذرت الحقيقة فحمل علي المجاز والعلاقة المشابهة
النوع التاسع قال مستدلين علي جواز ذلك بقول الزباء ما للجمال

مشيها

مشيها وئيدا فيمن رفع مشيها **اقول** وجه استدلالهم بذلك ان مشيها
اما ان يكون مرفوعا بالاصالة او بالتبعية ولا سبيل الي الثاني اذ لا يمكن ان يعرض
فيه غير البدل من الضمير المستكن في الظرف ونص عندما ذكره المصنف
من ان البدل من ضمير اسم الاستفهام يجب اقترانه بالهمزة كالبدل من نفس
اسم الاستفهام واما الاول وهو كونه مرفوعا بالاصالة فلا وجه له الا ان
يكون مبتدا او فاعلا لا سبيل الي الاول اذ لا خبر له من حيث المعني الا وئيدا
وهو منصوب فامتنع كونه خبرا للمبتدا وتعين ان يكون مرفوعا علي انه فاعل
بوئيدا الذي هو حال من الجمال اي اي شي ثبت للجمال في حال كونها وئيدا مشيها
وهذا الاستدلال مردود بما ذكره المصنف في المتن من تقدير الخبر يكون له
بوجد والزباء بالمد ملكة الجزيرة وبعد من ملوك الطوائف وقضيتها مع
قصير مشهورة ولما قدم عليها في اخر سفراته علي طريقة لقوي بالرجال
المقابلة وكان قصير جعلهم في جوالق وحملها علي الجمال ومع الهاجماعا و
قدمها عليها علي عادته معها قبل ذلك قالت الزباء ما للجمال مشيها وئيدا ۵
اجندلا يحملن ام حديدا ۵ ام صرفانا باردا شديدا ام الرجال جثما
قعودا ۵ الوئيد الزرانة والتاني كذا في القاموس وفي الصحاح مشي مشيا
وئيدا اي علي تؤده والجندل الحجارة والصرفان نفخات حبتين من التمر
قال ابو عبيدة لم يكن يهدي للزباء شي كان احب اليها من التمر الصرفان وانشد
۵ ولما انتهي العير قالت الا بادر ۵ من التمر ام هذا حديد وجندل ۵ والجثم
بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جاثم وهو الذي يلبد بالارض والقعود جمع
قاعد **قال** ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال علي طول
الصدود يدوم انه وصال مبتدا والصواب انه فاعل بيدوم محذوفا مفسر

بالمذكور أقول يعني بيت الكتاب قول المرار * صددت فأطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم * وإنما وهم المصنف القائل بأن وصال مبتدأ
لأن قل المكفوفة بما لا تدخل إلا على جملة فعلية كما في قول الشاعر * قلما يبرح
اللبيب إلى ما * يورث المجد داعيا أو مجيبا * صرح بذلك في حرف الميم في
الكلام على ما الزائدة وكان ينبغي ذكر ذلك هنا ليبني عليه ما ذكره من أنه وهم
على أن للقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون هذا المعرب للوصال مبتدأ بناء على أن ما
في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب إليه بعضهم وعلى أن ما المصدرية توصل
بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل قال وقول الحوفي في آتيك يوم زيد
ابلقاه إنه يجوز الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه أقول وهو
صواب عند غير سيبويه فليس تخطئة هذا القائل استنادا إلى قول سيبويه
بأولى من تصويب كلامه استنادا إلى قول غير سيبويه من النحاة والإنصاف حسن
وقد مر في إخراجها الثانية أن سيبويه يدنا أن أعمالا في قوله تعالى بالأخسرين
أعمالا مشبه بالمفعول به كما للمصنف والصواب أنه تمييز فخطأ سيبويه غير
مبال بجلالة شأنه وعلو قامته في هذه الصناعة لما لاح له من الدليل الدال على
خلاف قوله فهل عمل أن يقال للمصنف ما قلته في هذه الآية خطأ لأنه
مخالف لما قاله سيبويه فيه هذا مما لا ينبغي أن يرتكب والحق أحق أن يتبع قال
ثم هذا الجواب لا يتأتى في قوله * وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن
فتيلا عن سواد بن قارب أقول قد مضى في الباب الثاني في الكلام على الجملة
الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب إنشاد هذا البيت وذكرنا هناك
أنه يمكن تخريجه على حذف يكون أي يوم لا يكون ذو شفاعة مغن فتيلا
فتكون الإضافة فيه إلى الجملة الفعلية قال ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله

تعالى

تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه بعدما جوز أن من شرطية
أنه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده أن
جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها أقول هذا لا يلزم
لأن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل فيقولون رب رجل وأخيه
مع امتناعهم من أن يقولوا رب أخيه كما عرف في محله وقال الشاعر * إن
تركبوا فركوب الخيل عادتنا * أو تنزلون فإنا معشر نزل * قال يونس أراد
وأنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن
فيه وقد ذكره المصنف في القاعدة الثامنة من الباب الثامن فإن قلت
لعل هذا التخريج استسهل في ذلك التركيب لأنه شعر بخلاف ما نحن
فيه قلت قد ذكر المصنف في مثل هذه القاعدة قوله تعالى إن نشأ
ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين قالوا لا يكون في الش
فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا يعني ولكنه اغتفر ذلك في الآية لأن ظلت
معطوف على الجواب لا جواب ولولا الذي يسوغ له الاعتذار بذلك في هذه
الآية يسوغ لخصمه الاعتذار به في تلك الآية ولا فرق قال على أنه لو قدر
من موصولة لم يصح قوله أيضا لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة
اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط أقول ضمير أنه يعود على
بعضهم المتقدم ذكره فيكون قدر مبنيا للفاعل والمعنى على أن هذا البعض
القائل بما تقدم من أن به أذى من رأسه معطوف على الفعلية المتقدمة
لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور ولا ينبغي أن يجعل
ضمير أنه ضمير شأن ويضبط حينئذ قدر بالبناء للفاعل أو للمفعول لضعف
الحمل على ضمير الشأن عند إمكان غيره كما مر والجواب عما ذكره المصنف يعلم

مما قدمنا ما ألفناه من أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل **قال**
ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند
الله خير إن الجملة الاسمية جواب لو **أقول** ليس هذا ذهولا منهم عن هذه
القاعدة بل إنهم مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب
لهم فليس تخريجهم للفروع عليه غلطا وإنما وجه الرد عليهم الاشتغال بالمطلوب
حقيقة لهم في أصل المسألة ونصب الدليل على ذلك **قال** ومن العجب
أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله بها في بحث الظروف وقد يكون للمفاجأة
فيلزم المبتدأ بعدها **أقول** هذا اعتراض متوجه وابن الحاجب رحمه الله
حلولا للنفي عنده بما لا يظهر فقال وكان قياس لزوم وقوع المبتدأ والخبر
بعد إذا المفاجأة أن يمتنع النصب فيما أضمر عامله إذا وقع بعدها كقوله
خرجت فإذا عبد الله يضربه عمرو لأن لزوم وقوع المبتدأ والخبر مناف
للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر
قال نجم الدين سعيد يعني لما كان بعد إذا مبتدأ وخبر والخبر مشتغل عن
المبتدأ بضميره أجري هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع بعد إذا المفاجأة نحو زيد
ضربته فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكأنهم قطعوا النظر عن إذا ورجعوا
بمجرد صورة المبتدأ والخبر وأقول جواز النصب إنما نشأ من قطع النظر عن
إذا ولا يخفى أن قطع النظر عما هو موجود أمر مرجوح فالنصب الناشئ منه
يكون مرجوحا فالرفع يكون مختارا هذا كلامه قلت بل قطع النظر عما هو
موجود إلغاء لما حققه عدم الإلغاء فالنصب الناشئ منه يكون باطلا فيكون الرفع
واجبا لا جائزا **قال** تنبيه اعترض الرازي على الزمخشري في قوله والذين
كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون أن الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا

بان الاسمية

الاسمية لا تعطف على الفعلية. وقد مر أن الجملتين في الآية
والفعلية لا يمنع التعاطف **أقول** لكن التناسب مطلوب ولا يقع
التخالف إلا لنكتة تقتضيه فقد يقال أريد في قضية الكافرين الدلالة
على ثبات خسرانهم فناسبه الإتيان بالاسمية وأريد في قضية المؤمنين
تصوير نجاتهم مما أوعدهم من السوء إشعارا بتعظيم منة الله عليهم وفضله
فناسبه الإتيان بالفعلية ذات المضارع **النوع الثاني** **قال**
ومن ذلك في جواب القسم الاستعطافي كقوله: بربك هل ضممت إليك
ريا **أقول** هذا صدر بيت عجزه: قبيل الصبح أو قبلت فاها
وبعد هذا البيت وهل زفت إليك قرون ليلى وبعض هذا الشعر
للمجنون المشهور وريا اسم امرأة وريا بالراء المهملة رمنا المفتوحة
وريا لات بغاد رفلوته برق رفيقا أي برق وريا الأول والأقحوانه بضم
الهمزة والحاء المهملة واحدة الأقحوان وهو الأقاحي بتشديد الياء وتخفيفها
وهو البابونج والندى بالفتح المطر والبلل قال ابن جني القسم جملة بنة
تؤكد بها جملة أخرى فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وإن كا
طلبية فهو الاستعطاف وقيل الاستعطاف يستفاد من اللفظ
الذي يشعر بالعطف والحنو **قال** ومن الأول قوله: وإني لرام نظرة
قبل التي: لعلي وإن شطت نواها أزورها **أقول** بكسر إن إنشاد
هذا البيت في الباب الثاني في الكلام على جملة الاعتراض وسبق الكلام
عليه **قال** وقوله: جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط **أقول**
وهذا أيضا تقدم إنشاده ذكره في الباب الأول في حرف اللام في الكلام على
لام الكلام على معناه **قال** وقوله: فأنا أنت أخ لا نعدمه **أقول**

فهذا لم يتقدم انشاده في غير هذا الموضع وحمله لا نعدمه آنشا سئلا نهادعا
وليس المراد بما وصف الاخ بانه غير حمد ومن قال وقول ابي الدردا رضي الله عنه
وجدت الناس اخبر تقله اي صادفت مقولا فيهم ذلك اقول في الصحاح
خبرت الشي اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر بلوته واختبرته وتقلد
وتقلاه تبغضه والجزم هاهنا على انه جواب الامر الذي وقع موقع ثاني
مفعولي وجدت بتقدير القول اي وجدت الناس مقولا فيهم اخبرهم تقله هذا
ومفعولا حين تحذر وقال اي اخبرتهم تقليتهم والهاء في تقله هاء السكت او ضمير
افرد نظرا الى لفظ الناس وكل واحد وقال المبرد من نصب الناس نصب
بالامر اي اخبر الناس ووجدت بمعنى عرفت هذا القول والها في تقله للسكت
بعد حذف العايد اصله اخبر الناس تقلهم ثم حذف الضمير ثم دخلت ها
الوقف والجملة في محل نصب مو وجدت الامر كذلك وقال ابو عبيد جا بالحديث
عن ابي الدردا وقد اخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر يريد انك اذا
خبرتهم قليتهم يضرب في ذم الناس وسوء عشرتهم قال وقوله
وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع اقول قد تقدم
ان دلي من الدلالة لاقترانه بذكريني وكذا ولو للدلالة لاذهب
مصدر الدلالة لا الدلال بالفتح في القاموس وكذا المراة ودلالها ود
الولا وهل بيده على زوجها نوبة جراه في تغنج وتشكل كانها تخالفه
وما بها خلاف وقد دلت تدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع
بفتح الصاد المهملة المراة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين يقال امراة
صناع اليدين وامراتان صناعان ونسوة صنع كقد الوقذ له قال
وقوله ان الذين يأتيهم اسن بيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم نام اقول

اسناد نام

اسناد نام الى ضمير الليل مجاز والمراد نوم اهله اي لا تحسبوا سكنوا عنكم
وتركوا الاخذ بثارنا بسبب نوم منكم فجعل سكونهم عن الاخذ بالثار نوما
على سبيل الاستعارة قال اي اذا ما القوم كانوا انجبة
واضطرب القوم اضطراب الارشية هناك اوصيني ولا توصي بيه
اقول الانجبة جمع نجي على صيغة فعيل وهو الذي تساره والارشية
جمع رشا بكسر الرا والمد وهو الحبل الذي يجعل في الدلو يريد ان
الناس اذا تساروا بعضهم بعضا واضطربت اراؤهم كاضطراب الحبال
في الابار عند الاستقا منها فهو ثابت الراي لا يتزلزل لسداد
فكره وحسن نظره فكان جديرا لذلك بان يوصي على غيره ولا يوصي غيره
يوصي غيره عليه قال ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله
تعالى وانظر الى العظام كيف ننشزها ان جملة الاستفهام حال من العظام
والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشزها وان الجملة بدل من
العظام اقول قد تقدم مرات ان من شرط البدل صحة حلوله محل
المبدل منه والبدل هنا وهو الجملة الاستفهامية مبتدأ لا يصح حلولها محل المبدل
منه وهو العظام المجرور بالى لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل
وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في حرف الكاف من الباب الاول في فصل كيف
قال واعلم ان النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلبي قال تعالى فلينظر
ايها ازكى طعاما كما قال سبحانه وتعالى انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض
اقول ساق الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصري مساق الحكم المقرر
المعلوم الذي لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله في الباب الثاني من الكتاب
ولم اقف على تعليق النظر البصري الا من جهة الزمخشري النوع التاسع قال

جر المعطوف عليه وقد عرفت ان التوالي يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل
تكملة لوجهين الذين استند اليهما قابل المنازعة **قال** فاما قوله
فيا رب يوم قد لهوت وليلة ه بآنسة كانها خط تمثال **اقول** قد مر انشاد هذا
البيت في الباب الاول في فصل رب وتقدم الكلام عليه هنا **قال** واجاز عن
الفارسي وابن السراج نعت فاعل نعم وبئس **اقول** تبع المصنف في ذلك
ابن مالك حيث قال في التسهيل وقد يوصف خلافا لابن السراج والفارسي
في حاشية التسهيل لابن هشام المصنف ما نصه انما المنع قول جمهور
النحويين فيريد الاعتراض بذلك على ابن مالك حيث نقل عن الفارسي وابن
السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه مردود على المصنف **قال** متمسكا
بقوله ه نعم الفتى المري انت اذا هم ه حضروا لدى الحجرات نار الموقد **اقول**
وتمسكا بقول آخر ه لعمري وما عمري علي بهين ه لبئس الفتى المدعو بالليل
حاتم ه وفي التنزيل بئس الرفد المرفود وهو شاهد عنده **قال** وحمله
الفارسي وابن السراج على البدل ه **اقول** بناء على ان الصفة تخصيص
والمقصود العموم والابهام قال الرضي وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص
باق اذ المخصص لا يتعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن **قال** وقال الزمخشري
وابو البقاء في وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن اثاثا الجملة بعد كم صفة
لها والصواب انها صفة لقرن **اقول** لان كم متوغلة في الابهام فلا يوصف
وهذا لم يقم دليل على منعه وماذا تصنع المصنف بقولهم كم من رجل قام وكم من
قرية اهلكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف وهو
في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدا اي كثير من الرجال قام وكثير من القرى
اهلكت قال الرضي واذا انجر المميز بمن وجب عند بعضهم ثبوته بحيث انها -

تكون

تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى يساعد عليه **النوع العاشر قال**
ومن الوهم في الاول قول بعضهم في قول الحطيئة ه ازمعت باسا مبينا من نوالكم ه ولن ترى طاردا للحر كالياس **اقول**
الازماع تصميم العزم وثباته قال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال
ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت
عليه مثل اجمعته واجمعت عليه والياس القنوط ومبينا اسم فاعل
من ابان بمعنى بان اي ظهر واتضح والنوال العطا وقلت قد ما خبر العلي
عن قدم ه ارويه من طرق عوالي ولقد سعدت بجوده ه وبما نوى
لي من نواله **قال** والصحيح جواز الوصف بعد العمل **اقول**
هذا هو مذهب البصريين والفراء على ما نقله بعضهم ووجهه ان الوصف
تزيل شبهه بالفعل ويضعفه وذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده
وذهب الكسائي وباقي الكوفيين الى جواز الوصف مطلقا وظاهر كلام
ابن عصفور في المقرب المنع مطلقا واختار ابن مالك فهي ثلاثة
اقوال الصحيح منها القول المفصل بين وقوع الوصف قبل العمل فيمتنع
وبعده فيجوز **النوع الحادي عشر قال** اجازتهم في بعض اخبار
النواسخ ان يتصل بالناسخ نحو كان في الدار زيد ومنع ذلك في بعض نحو ان
زيد قائم **اقول** يعني خبر ان واخواتها حيث لا يكون ظرفا نحو عندك
فعلا ولا جارا ومجرورا نحو ان في الدار زيدا وانما جاز تقدم الخبر ظرفا
لتوسعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيره لان كل شيء من المحدثات لا بد
ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل
حيث لا يدخل غيره واجري الجار والمجرور مجراه لما بينهما اذ كل

ظرف في التقدير جار ومجرور لجار يحتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج
الظرف **النوع الثاني عشر قال** جاء لبعض معمولات الفعل وشبهه
ان تتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية **أقول** لما كان ذلك لان
الاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمني مما يغير معنى الكلام بدخوله
فجعل له التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله
فلو جوز ان يجي بعد ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو
راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش ذهنه
وكم الخبرية متضمنة لانشا التكثير كما ان رب جرت مجرى الاستفهام وغيره
مما هو من قبيل الانشا **قال** ولهذا قدر ضمير الشان في قوله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا **أقول** مر انشاد هذا
البيت في الباب الاول في حرف الهمزة في الكلام على ان المكسورة والمشددة ومثله
قول الشاعر ان من لام في بني حسان الم واعصه في الخطوب والحاجات
حذف ضمير الشان منصوبا على ضعفه لضرورة الشعر ويدل لنصب في صورة الفصل
مع دلالة الكلام عليه ووجه هذا ان نواسخ الابتدا لا يدخل على كلم المجازات
قال وليعضها ان تتاخر ما لزائده كالفاعل ونائبه وشبهه **أقول**
المراد بشبه الفاعل اسم كان الناقصة واخواتها وبعض المتقدمين يطلق
عليه الفاعل على سبيل التجوز **قال** او لعارض معنوي او لفظي وذلك
كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدا وان الفعل
مسند الى ضميره **أقول** هذا مثال لما حصل فيه عارض معنوي اوجب
التاخير لان الغرض في هذا المثال كون عيسى مضروبا فلو قدم فقيل عيسى
ضرب موسى لتوهم انه ضاربا لطريق التي ذكرها المصنف في ذلك عكس

المعني

على المعني المراد ومن ثم لا يجب التاخير عند وجود القرينة المعينة للمقصود نحو
كل موسى الكمثرى فلو قلت الكمثرى اكل موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة
الدافعة له اذ لا يشكل ان موسى اكل والكمثرى ما كول سوا قدمت واخرت
وسيجي في الجهة الثامنة ان ابن الحاج ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلا من
الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي الزمنا عليه الاولية انما هو
بعض المتاخرين والا لما وقع في العربية بدليل اسما الاجناس المشتركات
وسياتي فيه كلام **قال** وكان المفعول الذي هو اي الموصوله نحو سا
كرم ايهم جاني كانهم قصدوا الفرق بينها وبين اي الشرطية والاستفهاميه
أقول هذا مثال لما حصل فيه عارض لفظي اوجب التاخير لان اي لو
قدمت في ذلك لم يحصل خلل في المعنى المراد ولكن تفوت الغرض اللفظي الذي
ذكره من قصدهم الفرق بين اي الموصوله وبين اي الشرطيه والاستفهاميه
ووجوب تاخير المفعول في ذلك مذهب كوفي على ماذكره في التسهيل قال
في الموصول الذي هو اي ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكو
قال ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم
فاعل يهدي **أقول** هذه الاية من سورة الم السجده وفيها ولم يهد لهم كم اهلكنا
من قبلهم من القرون وقدم كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في فصل
كم من حرف الكاف من الباب الاول **قال** والصواب ان الفاعل مستتر
راجع الى الله تعالى اي اولم يبين الله لهم او الى الهدى **أقول** ذكر هذين
الاحتمالين في فصل كم وجوز هناك وجها اخر وهو ان يكون الفاعل ضمير
العلم **قال** وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقدم ان الفاعل لا يكون
جملة **أقول** ذكر قول الزمخشري هنا في فصل كم غير منسوب الى احد

يتبادر ان الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة فضمير اسم الله سبحانه وتعالى
وضمير العلم او الهدي المدلول عليهما بالفعل والجملة كم اهلكنا على القول بان الفاعل
يكون جملة اما مطلقا او بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي
نحو ظهر لي اقام زيد هذا تعبد في مفصل كم ولم اقف على كلام الزمخشري في
سورة الم السجدة لعدم حضوره الان عندي ووقفت له في تفسير سورة
طه عند ذكر قوله تعالى افلم يهد لهم كم اهلكنا قبلهم من القرون على ما
نصه فاعل لم يهد الجملة بعده يريد الم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه
ونظيره قوله تعالى وتركنا عليه في الآخرين سلام على نوح في العالمين اي تركنا
عليه هذا الكلام ويجوز ان يكون فيه ضمير الله او الرسول ويدل عليه
القراءة بالنون انتهى فانما جعل الفاعل جملة باعتبار تأويلها باللفظ وهي
في حكم المفرد فيجوز وقوعها فاعلا كما في قولك ونحو قام ابوه خبر المبتدأ في زيد
قام ابوه وليس هذا من الصور التي تختلف في صحة جعل الجملة فيها فاعلا وقد
صرح المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من امثلة الجملة التفسيرية
بان الصواب ان الجملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نائب عن الفاعل
فاد وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا جوابه ان التي يراد بها لفظها
يحكم لها بحكم المفردات فلا وجه لهذا الاعتراض على الزمخشري قال
وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها اقول
وهذا المفعول مسرح باعتبار تضمين يهد معنى يبين فيكون الجملة
في محل مفعول مسرح اي يتعدى اليه الفعل بنفسه اي الم يبين الله
لهم ذلك قال وكم الخبرية تعلق خلافا للاكثرين اقول تقدم في الباب
الرابع عند ذكر الثاني الخامس من الاشياء التي تحتاج الى الرابط حيث تلا قوله تعالى

سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية انه قال لو جوز الزمخشري في كم الخبرية
والاستفهامية التعليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل
عن العمل هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث
ذهب الى ما لم يقل به نحوي فما له اختار هنا قوله وجزم به على ان قول
الامام لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل اكتفاء بتصريحهم ان لها صدر
الكلام كالاستفهامية وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ما له
الصدر يعلق وغاية ما في كلام الزمخشري التصريح بما فهم من كلامهم وان لم يكن
صريحا وعلى هذا فلا ينبغي ان يكون خلاف في ان كم الخبرية تعلق عن العمل
اللهم الا عند من لا يرى ان لها الصدر كما نقله ابن عصفور في لغة ولعل
مجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغا للنقل عنهم انها لا تعلق فان
كان المصنف رحمه الله ظفر بنقل من جهتهم صريح في ذلك وظاهر فيه
اشكل على قولهم ان لها الصدر والله اعلم قال ومن الوهم في الثاني
قول بعضهم في بيت الكتاب ° وقلما وصال على طول الصدود يدوم °
ان وصال فاعل تقدم اقول مراد انشاد ذلك غير مرة ومراده لا وهم
فيه على مذهب سيبويه فانه يرى تقديم الفاعل لضرورة الشعر فتمام
صدر البيت ° صددت فاطولت الصدود قال وفي بيت الكتاب
ايضا ° اظبي كان امك ام حمار اقول هذا عجز بيت صدره ° فانك
لا تبالي بعد حول ° وبعد هذا البيت قوله ° لقد لحق الاسافل بالاعالي
وماج اللؤم واختلط النجار ° وعاد العبد مثل ابي قبيس ° وسيق
مع المعلهجة العشار ° الحول السنة وماج اللؤم استعارة من قولهم
ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف

الجليل الاصل وعاد صار والعبد هنا المملوك والانثوا الانسان مطلقا
سواء حرا كان او رقيقا فيبيل ادبه اما قابوس وهو النعمان بن المنذر
ملك العرب ولكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم ويروي العبيد بكسر الثا
وسكون النون مكان العبد وهو الجبل العظيم او قطعة منه طويلا
كذا في القاموس والمراد على هذا ابا قبيس جبل بمكة شرفها الله تعالى
والمعلهجة بابنت المعلهج وهو الهجين بجمع عشار المد وهي الناقة التي
اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل يريد انك عرانه لكثر
اللوم والدناءة واشتبه الاصل والنسب واكتسب الناس اخلاق
اللئام فلو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان هجينا كان ام غير
هجين وصار الخسلس سل الرئيس وحصلت الاموال للئام قال واما على
الثاني فخبر ظبي انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد
قوله كان امك على ان ضمير النكرة عنده نكرة اقول يعني ان سيبويه
قال في هذا البيت انه اخبر عن النكرة بالمعرفة وقد علمت ان فيه اعرابين
فاما على الاعراب الاول وهو ان يكون ظبي اسم كان وامك خبرها فواضح
واما على الاعراب الثاني وهو ان يكون ظبي مبتدا اخبر عنه بالجملة الفعلية
الواقعة بعده فقد يقال لم يخبر فيه بمعرفة عن نكرة وانما اخبر بنكرة عن
نكرة لان ظبي مبتدا كما فرض وهو نكرة وخبره الجملة وهي نكرة فدفع المصنف
الضمير ايضا نكرة كما ده وامك هو الخبر وهو معرفة فقول سيبويه
اخبر عن النكرة بالمعرفة في هذا الوجه مبني على ان ضمير النكرة نكرة وهي
مسالة خلاف والصحيح انه معرفة لان فيه من التعيين والاشارة الى المرجوع
اليه ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة

الى معلوم

الى معلوم من حيث هو معلوم ولو كان مبهما الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير
العايد الى شي ما في قولك اعطني شيئا ما يكفيني قلت ذلك الشي لا شي ما ولهذا
يجري عليه احكام المعارف بلا خلاف وانما الكلام في ربه رجلا ونعم رجلا واما قول
المصنف والجمل نكرات فهو جاري على السنتهم ووجهه بعضهم بان الجملة حكم والاحكام
نكرات يشير اليه ان الحكم شي على شي يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان
معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السما فوقنا والارض تحتنا قال الرضي وليس
بشي لان معنى التنكير ليس كون الشي مجهولا بل معناه ان لا يكون الذات مشارا بها
الى خارج في الوضع ولو سلمنا ان كون الشي مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان
ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب
ما يتضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاني زيد العالم وزيد
هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاني زيد العالم
وانا زيد وجوازه مقطوع به واتحاد الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان
التنكير والتعريف من عوارض الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما
وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها
بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه
وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى مررت برجل كاين ابوه زيدا
قال وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان
عنه مسئولا ان عنه مرفوع المحل بمسئولا الى اخره اقول مر الكلام على ذلك
كله في الباب الاول في فصل كل من حرف الكاف ويجوز ان يكون هذا القائل
اراد ان عنه مرفوع المحل بمسئولا محذوفا مدلولا عليه بالمذكور فلا ينهض
رد المصنف عليه قال وقول بعضهم في قوله ا التتحب العراق الدهر

اطعمه انه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود لان
اطعمه تقديره لا اطعمه **أقول** نحو هذا الصدر قوله • والحب يأكله في القرية
السوس • وقد انشد المصنف هذا الصدر في الباب الاول في فصل اذا من حرف
الهمزة وفي فصل لا من حرف اللام وتقدم توجيه امتناع سيبويه من جعل حب العراق
منصوبا على الاشتغال وذكره المصنف في الجهة [illegible] فقالوا واما قول
سيبويه في قوله • آليت حب العراق الدهر اطعمه • ان صلة البيت على حب
العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياس نظائره على حذف الجار فجوابه ان اطعمه
تقديره لا اطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ادوات الصدور
كلام الابتداء واما النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا
قال وقول العراقي هذا انه كلام النحويين فيه خفيف الا انه ينافي ما في باب الاشتغال
مع قوله ان اللام بمعنى لا وان ما نفيه لا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها
أقول فيه نظر اما اولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان تعطى حكمها فكم من كلمة
بمعنى كلمة اخرى وبينهما تخالف في الاحكام واما ثانيا فعلى المشهور عن الكوفيين
ان المبتدا والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الآخر فيلزم ان يكون ما بعد في قولك ما زيد
الا قائم عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية الاجماع على هذا مشكلة **قال**
واما قوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما مت لسوف اخرج حيا فاذا ظرف
لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف **أقول** الظاهر
ان جواب اما هو قوله ان اذا ظرف فيجب الفاء فيه ولم ار هانا تنبيه في شي من
النسخ التي وقفت عليها ولنتدبروا اما قوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما مت
لسوف اخرج حيا فان اذا فيه ظرف لكن هنا بحث وهو ان المصنف نص في فصل
اذا في حرف الهمزة على ان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله • ونحن عن فضله

ما استغنينا

ما استغنينا خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الآية على ذلك وقد تقدم نظير
هذا الاعتراض في حرف اللام **النوع الثالث عشر قال** من الاول الفاعل
ونائبه **أقول** من بعض ما هو مرفوع بغير المصدر واما المرفوع به كما في قولك ضرب
الامير يعجبني ضرب الامير اللص بتنوين ضرب ورفع الامير على انه فاعل به فلا
نزاع في انه يجوز حذفه فيقول يعجبني ضرب الامير اللص وفي البيت فيه شك
امتزاج الفاعل بالفعل وتنزله منه منزلة الجزء من الكلمة بكونه كالجزء منها
بخلاف الفاعل مع المصدر على انهم صرحوا في نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام
وقعد الا انت بانه صحيح وانه محمول على الحذف اذ التقدير ما قام الا زيد وما قعد
الا زيد وما قام الا انت وما ادعاه بعضهم من انه من باب التنازع مردود بما قاله
ابن الحاجب من انه لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما ضمير
لانهما يتوجهان الى الفاعل نحو قولنا ما ضربت وما اكرم الا انت وهذا يؤدي
ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود
حصرهما فيه واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى
ذلك جواز حذف الفاعل في مثله فيكون الاطلاق القول بامتناع حذف
الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وقد حاول بعضهم الجواب عن ذلك
فقال الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى واما حذفه لفظا مع وجوده معنى
فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا انت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ
لاحدهما ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف **قال** والجار الباقي عمله الا في مواضع
أقول نحو قولهم الله لافعلن وبكم درهم اشتريت اي والله وبكم من درهم
الجار يحذف ويبقى عمله في مواضع فيجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر
وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل وقد مر ذكر ذلك وذكر بقية اخواته في الباب الاول

في حرف الرا وجر ايضا بغير رب محذوفا في جواب ما يضمن مثله كان يقال لك
الخبر اصبحت فيقول خير بالجر وكذا في معطوف على ما تضمنه حرف متصل
نحو وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار
الاية بجر اختلاف في من جعله عطفا لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله اياها وكذا اذا
كان معطوفا على ما يتضمن مثل ذلك الحرف بعاطف منفصل بلا كقوله ما لمحب
جلد ان هجرا ولا حبيب رافه فجلا وكذا لو كان العاطف في الصورة المذكورة
منفصلا بلو نقول لك جي زيد وعمرو ولو احدهما على الاحد وكذا في المقرون
بالهمزة بعد اللفظ الذي تضمن الحرف الجار نحو ان يقول ذا مررت بزيد
فيقول ازيد بن عمرو وحكاه الاخفش في كتاب المسايل الكبير وكذا في المقرون
بعد ذلك بهلا كان يقول لها جيت بدرهم فيقول هلا دينارا وبان او الف
الجزايين نحو ما حكي يونس مررت برجل الا صالح فطالح قال ابن مالك
في التسهيل ويعتبر على جميع ذلك خلافا للفرا في جواب بم مررت وقد يجر بغير
ما ذكر محذوفا ولا يقاس الا على ما ذكر في باب يعني من جر تمييز الاستفهامية
بمن محذوفة اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت وهذا احد
المثالين الذين ذكرهما المصنف على ما ذكر في باب كان وحكاه في شرح التسهيل
بقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جاييا
وهذا عند غيره لا ينقاس لانه من باب التوهم وعلى ما ذكر في باب لا المشبهة
بان يعني من نحو قول الشاعر الا رجل جزاه الله خيرا يدل على محصلة
تبيت في الا من رجل والصواب ان ذلك مسموع لا مقيس لانه لم يكثر وعلى
ما يذكر في باب القسم يعني من جر لفظ الجلالة دون عوض نحو الله لافعلن
وهذا هو المثال الاخر الذي ذكره المصنف قال كما ان الضمير من قوله

تعالي

تعالي فان كن نساء على البنات المفهومات من الاولاد في يوصيكم الله في
اولادكم اقول عليه سوال مشهور وهو ان الخبر يجب ان يفيد ما لا
يفيده من كلام الزمخشري فانه قال فان كن نساء فان كانت البنات او المولودات
نساء خلصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن ابن ثم قال فان قلت هل يصح
ان يكون الضميران في كن وكانت مبهمين ويكون نساء وواحدة تفسيرا
لهما على ان كان تامة قلت لا ابعد ذلك هذا كلامه يعني فيكون نساء
وواحدة منصوبين على التمييز كما في ربه رجلا على ما ذكر في قوله تعالى
فسواهن سبع سموات وذلك لعدم ذكر المرجع صريحا لكنه في حكم المصرح
نظرا الى ذكر الاولاد فلذلك قال لا ابعد قال كحذفها في قوله ورب
السموات العلى وبروجها والارض وما فيها المقدر كائن وقول ابن
مسعود رضي الله عنه والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت
عليه سورة البقرة اقول ومثله قول بعض العرب اقسم لمن بعث
النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين وهو
سيدهم اجمعين قال لا ان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم
اقول صرح ابن مالك بان حذف اللام من الجملة الاسمية المجاب بها القسم
دون استطالة قليل كقول ابي بكر الصديق رضي الله عنه والله انا كنت
اظلم منه قال واما ان كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن وساق
المثل المتقدمة قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا الاستغنا عن اللام وعن
ان في الجملة الاسمية فينبغي ان يحمل على الندور حيث لا يقاس عليه النوع
الرابع عشر قال وعكسه وهو غريب جدا وذلك بروا الاغلاط والنسيان
وزعم بعض القدما انه لا يجوز في الشعر لانه يقع غالبا عن ترو وتفكر اقول

استدل المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام العرب بقول ذي الرمة ۝
لمياء في شفتيها حوة لعس ۝ وفي اللثات وفي انيابها شنب ۝ فان الحوة
السواد واللعس سواد مشوب بحمرة وفي استدلالهم بذلك دليل على وقوع
البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم فان قلت لا دليل
في هذا البيت على ذلك لقدرنا بعضهم انه محمول على التقديم والتأخير
اي وفي شفتيها حوة وفي اللثات لعس قلت يلزم عليه تقدم ما في حيز الواو
العاطفة عليها وهو باطل فان قلت ذكر المصنف مثنى وهو بدل الغلط
والنسيان ثم اعاد الضمير من قوله انه بصيغة الافراد فما وجهه قلت
اراد ان المذكور من بدلي الغلط والنسيان لا يجوز في الشعر فان قلت ما الفرق
بين هذين البدلين قلت القصد وعدمه فبدل الغلط هو ما يستدرك
به ما وقع التلفظ به على سبيل سبق اللسان من غير قصد كما اذا اردت
ان تقول رأيت رجلا فسبق لسانك من غير قصد الى ذكر الحمار فقلت رأيت
حمارا فتحتاج الى استدراك ما فرط بالاتيان بالمقصود فتقول بعد حمارا
رجلا وبدل النسيان هو ما يستدرك به ما وقع قصدا كما اذا قلت اكلت
خبزا قاصدا الذكر الخبز ثم ذكرت ان ذلك لم يكن وانما كان المأكول لحما فاثبت
به بعد الخبز وقال الخطابي لا يقع بدل الغلط في شعر ولا نظم وذكر انه تطلبه
فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه **النوع الخامس عشر** قال
فا قوله ۝ وليس لي له لا يستطيع ۝ نباحا بها الكلب الا مربح ۝ وقوله ۝ مضت
سنة لعام ولدت فيه ۝ وعشر بعد ذاك وحجتان ۝ فنادر وهذا الحكم خفي
على اكثر النحويين **اقول** هذا كلام الامام جمال الدين بن مالك في التسهيل
وعود ضمير من الجملة الى اسم الزمان المضاف اليها نادر وانشد في شرحه

البيت

البيت الثاني وكذا الاول فيما اظنه وعلل ذلك بان المضاف الى الجملة انما
هو مضاف في التقدير الى مصدر من معناها فكما لا يعود من المصدر المضاف
اليه ضمير الى المضاف لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع
عد ذلك نادرا قال في شرح التسهيل وهذا مما خفي على اكثر النحويين لان
الجملة حينئذ صفة ولا يضاف موصوف الى صفته قلت وقضيته هذا امتناع
عود الضمير من الجملة المذكورة الى المضاف لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به
على ذلك لجواز ان يتعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير حينئذ من جملة اخرى
ولا تكون الجملة المضاف اليها خالية من الضمير على ما هو الواجب وتنبح بضم
الحاء المهملة مضارع نبح بالفتح والضم والنبح ولا تحلل البروده ولا تحقق
هل حرف المضارع هنا نون او ياء ونباح الكلب بضم النون صياحه وهو من صوته
دون نباحه من قلة صبره على البرد والسنة والعام مترادفان ولام السنة
هاء او واو وقالوا في الجمع سنهات وسنوات وعين العام واو قالوا في عاملة
معاومة كما قالوا مشاهرة والحجة بكسر الحاء المهملة السنة ايضا ونادر من قول
المصنف فنادر صفة لمحذوف اي فشيء نادر والا فالواجب التشديد الا ان يقال
قال ونحو كان توكيد الكاتب الباء فيه زائدة مثلها في قوله ۝ هذا وجدكم
الصغار بعينه ۝ **اقول** هذا صدر بيت عجزه ۝ لا ام لي ان كان ذلك ولا اب ۝
وقبل هذا البيت قوله ۝ واذا تكون كريهة ادعى لها ۝ واذا يحاس الحيس
يدعى جندب ۝ والجد بفتح الجيم الحظ والبخت وفي الدعاء ولا ينفع ذا الجد منك
الجد اي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك
كذا في الصحاح وقد مر الكلام عليه في الباب الاول في فصل من الجار من حرف الميم
والصغار بالفتح الذل والضم والكريهة الشدة في الحرب وفي الصحاح الحيس خلط

ومنه سمي الحيس وهو تمر يخلط بسمن واقط قال الراجز التمر والسمن معا ثم الاقط
الحيس الا انه لم يختلط . تقول منه حاس الحيس يحيسه حيسا اي اتخذه
وفي القاموس الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن واقط فيعجن شديدا ثم يندر
منه نواه وربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحيسه وحيدب بضم الجيم والدال
المهملة اسم رجل قال سيبويه نونه زايدة وحكي في داله الفتح

الجهة السابعة قال احدها قول الزمخشري في يخرج الميت من الحي انه عطف
على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لان عطف
الاسم على الاسم اولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك **اقول** سبقه ابن المنير رحمه الله الى هذا
الاستشهاد فقال في الانتصاف تكرر في القران يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
في سورة يونس والروم وغيرهما فيبعد قطعه عن نظيرها والوجه ان قياس
الاية ان تكون الصفات باسم الفاعل كقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل
وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره
كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه يسبحن
بالعشي والاشراق والطير محشورة واخراج الحي من الميت اعظم في القدرة فكانت
العناية به وكذلك جاء مقدما في القران وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمعناه
انتهى قلت في كلام الزمخشري ما يندفع به هذا الاستشهاد وذلك انه قال ان يخرج
الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى لان فالق
الحب والنوى بالنبات والشجر النامي من جنس اخراج الحي من الميت لان النامي في
حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان قوله
يخرج الحي في موقع البيان لفالق الحب والنوى لم يبق ان عطف مخرج الميت من الحي

عليه

عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاولى فكذلك جعله معطوفا على فالق
الحب ففي تلك الايات وجد ما يعين العطف على مخرج وفي هذه الاية وجد
ما يرجح العطف على غيره فيحمل في كل على مقتضاه فظهر بذلك ان كلام المصنف
غير متجه **قال** الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني
لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا كذلك يضل الله من يشاء **اقول**
جوز جماعة الامرين في الاية الاولى لا سيما منهم واما الاية الثانية فوجد
فيها ما يعين الاستئناف فصير اليه وليس بعينه ما يقتضي تعينه في محل
اخر وجد فيه ما يجوز غيره **قال** الرابع قول بعضهم في ولمن صبر وغفر ان
ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم
الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا
وتتقوا فان ذلك من عزم الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر
والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم
يقل انكم **اقول** قد يستشكل جعل الاشارة راجعة للصبر والغفران
بانه يلزم عدم الارتباط اذ يؤول الامر الى قولك ولمن صبر وغفر ان الصبر والغفران
المضاف كل منهما الى ضمير من فكانه قيل ان صبره وغفرانه فيحصل الربط بهذا
الاعتبار واما الاية الثانية فيتعين فيها ان تكون الاشارة راجعة الى الصبر
والتقوى لا الى الصابر والمتقي لانهما مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث
هو مخاطب فلو اريد خطاب جماعة الفريقين لقيل انكم **قال** ومن
القليل فيهما قوله . زعمتني شيخا ولست بشيخ . وقوله . تعلم شفا
النفس قهر عدوها **اقول** ضميرها يعود الى دع وتعلم وانما انشد اولا

صدر بيت عجزه ۝ انما الشيخ من يدب دبيبا ۝ وما انشدنا بنا صدر بيت
عجزه ۝ انما الشيخ من يدب فبالغ بلطف في التخيل والمكر ۝ في القاموس الشيخ
من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى
الثمانين ودب يدب دبا ودبيبا مشى على هينته والتخيل الحذق وجودة النظر
والقدرة على التصرف والقهر الغلبة والمكر الخديعة **قال** وعكسها في ذلك
هب بمعنى ظن فالغالب تعديته الى صريح المفعولين كقوله ۝ فقلت اجرني
ابا مالك ۝ والا فهبني امرأ هالكا **اقول** كون هب من افعال القلوب
مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وانشد عليه هذا البيت واجري في النثر
وامنع ظالمي من ان يظلمني **قال** ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري
ان قولك هب ان زيدا قائم لحن **اقول** لعله استند في ذلك الى قول
صاحب الصحاح وهبني فعلت كذا اي احسبني واعددني ولا يقال هب اني كذا
نقل المصنف في حواشيه على التسهيل **قال** وذهل عن قول القائل
هب ان ابانا كان حمارا **اقول** يشير الى الفريضة المعروفة عند علماء الفرائض
بالحمارية والمشتركة وهي زوج وام واخوان لام واخوة لاب وام حكم فيها امير المومنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فجعل الثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخ للاب والام شيئا
فقالوا له يا امير المومنين هب ان ابانا كان حمارا فاشركنا بقرابة امنا فاشركهم
قال والسادس قولهم في سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون ان لا يومنون
مستانفا وجزلا وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم
لا يومنون **اقول** هذا من نمط ما تقدم قريبا فيقال في وجه الرد وجد في
اية البقرة ما يصلح ان يكون لا يومنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الاية الاخرى
وهي اية يس فيترتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل

على

على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبوه خلاف الاولى
فلا يكون خطا فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما
خالف رايهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا
بقوله والاولى فتامله **قال** السابع قولهم في نحو وما ربك بظلام للعبيد
وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية
والصواب الاول لان الخبر لم يجي في التنزيل مجردا من الباء الا وهو
منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا **اقول** اذا كان هذا هو الصواب
للمعنى الذي ذكره فهلا حمل قول الفارسي والزمخشري ان الحجازية منفية في
قوله تعالى وما الله بغافل على ذلك ولم اساء الظن بهما حيث جعلهما ظانين
ان زيادة الباء مشروطة بنصب الخبر مع انه ليس في كلامهما تصريح بما ظنه عليهما
وقد تقدم ذلك ثم ليس في التنزيل حرف مثل ما الحجازية المنصوبة الخبر لفظا
سوى الاثنين بلا باء قوله تعالى ما هذا بشرا وقوله تعالى ما هن امهاتهم ثم
ما معنى ادخال كلمة نحو في هذا الموضع وقد ظهر بعد كلما بينهما المقال
ما يندفع به الاعتراض على المصنف بالنسبة الى كلام الزمخشري وذكرنا ذلك
في محله من باب كان وما جرى مجراها من الجهة الخامسة فراجعه **قال**
والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم **اقول** هو معارض بقوله تعالى قل من
ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه
لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب وسياتي في ذلك
كلام في خاتمة الحرف حيث ترجم بقوله اذا دار الامر بين كون المحذوف
فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا **قال** التاسع قول

أي البقا في تمنى اشتى ينبا انه على تقوى انا الظرف حال اي قصد تقويا ومتعلق
اشتى وهذا الوجه الذي اخرج هو المعتمد عندي لتعينه في المسجد اسس على
التقوى **اقول** لم يظهر لي الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه
ظرفا لغوا متعلقا باسس هذا مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب
على الحال من الضمير المستكن في اسس لكن حالا من بنيانه في تلك الاية
والله اعلم بالصواب واختلف في المراد بالمسجد الذي اسس على التقوى فقال
رجل هو مسجد قبا وقال اخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدي هذا **الجهة الثامنة قال**
كما في الاثم عن المتاخر في من تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه مع
ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة الي اخره **اقول** وقيل ان اهل الجاهلية
كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل اثما ومنهم من جعل المتاخر اثما فورد
القران بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل
نفي الاثم المتوهم على التقديرين **قال** والصواب انهم معقود فيها لرسم الواو
بغير الف بعدها ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى اذا اخذوا
من الناس يستوفون الي اخره **اقول** اخذنا الكلام في هذا المحل من عبارة
الكشاف الا انه اسقط منها انا لنتعلق في رد كون الضمير موكدا برسم
المصنف ذلك وقد اسلفنا في حرف اللام ومن كلام المصنف في اوايل الباب
السابع من الكتاب قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به ثقيل فذ حرف
خفيف وهل حرف استفهام وهنا فاعل ومفعول والاحسن ان تعبر عنه
بقولك الضمير لئلا ينطق بالمنفصل مستقلا وعلى هذا فقوله هنا انه من نحو كلت
على غير الاحسن **قال** السادس قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي

لبرك

ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين انه دليل على جواز استثنا
الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين
والاستثنا منقطع بدليل سقوطه في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان وكفى بربك وكيلا **اقول** فيه نظر اما اولا فلا معنى لقوله
استثنا الاكثر من الاقل اذ هو غير متصور والصواب اسقاط من الاقل
كما وقع في بعض النسخ واما ثانيا فلان اختياره لكون الاستثنا منقطعا
مقدوح فيه بانه ارتكاب خلاف الاصل من غير ضرورة وما ظنه ملجيا اليه
ليس به وذلك لامكان حمل الاستثنا على الاتصال وهو الاصل فيه وحينئذ
يكون المراد بالعباد عموم المملوكين مخلصين وغيرهم ولا يقدح في ذلك ورود اية
سبحان بدون استثنا لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثنا
واما ثالثا فلان هذا المثال لا يصلح بهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل
الكلام على شي وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده لدعوى
الجماعة ورود اية سبحان مجردة من الاستثنا فهو من امثلة الجهة
المعقودة لان يحمل الكلام على شي ويشهد استعمال اخر بخلافه
قال وبعد فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر **اقول** التقدير
واقول بعد ما مر فيه تنبيه فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وقد
مثل هذا في حرف لما حيث قال وبعد عندي ان ابن الشجري لم يتامل
كلام الفارسي ومثله في الباب الثاني حيث قال في اخر الجملة الخامسة
من الجمل التي لها محل من الاعراب وبعدها التحقيق ان العطف في الباب من العطف
على المعنى **قال** والالباس واقع في العربية بدليل اسما الاجناس
والمشتركات **اقول** لكنه خلاف الاصل مراعاة ما يدفع الالباس بدليل

بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراد الضمير في مسألة جريان
الوصف على غير صاحبه ومنع الترجيح في نحو ما مسألة على لغة التمام وترك
اعلال نحو ابيض وترك بناء فعل التعجب واسم التفضيل من فعل المبني للمجهول
قال وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر **اقول** اجاب
الرضي بما تقتضيه ان الاستثناء متصل ولا يناقض وذلك انه قال لما اسري وان كان
مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر
باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها مع الالتفات فهو
فاستثنى على هذا كما يقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر
فيه فكانه قيل ولا يلتفت منكم احد في الاسراء وكذا امش ولا تتبختر في المشي
فحذف الجار والمجرور للعلم به هذا كلامه وفي شرح الكشاف للطيبي قال
ابن الحاجب هذا التفصيل باطل يعني جعل القراءة بالرفع محمولة على البدل
من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراءة النصب محمولة على الاستثناء من الموجب
في قوله فاسر باهلك فان القراءتين ثابتتان قطعا فيمتنع حملهما على وجهين
احدهما باطل قطعا والقضية واحدة فهو اما ان يكون اسرى بها او ما اسرى
فان كان قد اسرى بها فليس مستثنى الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان
كان ما اسرى بها فهو مستثنى من قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احد
التاويلين باطل قطعا فلا يصار اليه في احدى القراءتين اللتين ثبتتا قطعا
والاولى في هذا ان يكون الا امراتك في الرفع والنصب مثل قوله ما فعلوه
الا قليل منهم رفعا ونصبا ولا بعد في ان يكون اقل القراء على الوجه الذي هو
الوجه الاقوى فقد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجمع القراء على قراءة غير الاقوى
قال الطيبي والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان الاسراء ان كان مطلقا

الا انه

الا انه في المعنى مقيد بعدم التفات احد من المسري والمسرى بهم فاستثنى
على هذا اسر باهلك اسرا لا التفات فيه من احد الا امراتك فلا تسر بها
هذا الاسراء المقيد وثانيهما ان نهيه عن ان يسري بها غير مانع من ان يكون
سرت بنفسها فيجوز ان يكون سرت بنفسها وعلى هذا يصح الاستثناء
من كل واحد من المذكورين وقد سالني عماد الاسلام الكرماني في طريق
الحجاز واورد علي هذا السؤال الذي اورده ابن الحاجب واجبته
بالجوابين المذكورين ارتجالا فبالغ في الاستحسان ودعا لي بالرحمة والرضوان
ورايت بعد ذلك في حواشي الطيبي ان بعض فضلاء العرب اجاب بالجواب
الثاني ولا عجب فان الخاطر قد يوافق الخاطر الى هنا كلامه قلت وقد
اجاب الرضي بالجواب الاول كما علمت وهو مسطور في شرحه للكافية
بغالب الالفاظ التي ساقها الطيبي فيبعد ان يكون وافق خاطره في المعنى
وجل الالفاظ لا سيما وديدنه الاعتماد في شرحه للكشاف على كلام الرضي
ونقله كثيرا من عباراته بحروفها ومن طالع كلاميهما حقق ذلك **قال** ولكنه
قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على
انه جعل الاستثناء من جملة النهي **اقول** الامر كما ذكر والا لو جعله
من جملة الامر تحتم النصب عند الحجازيين والتميميين جميعا على تقدير الانقطاع
والله اعلم **البحث التاسع قال** احد هما زيدا حتى ذهبا
وعمرا حتى جاء الا **اقول** قد يتوهم ذهبا هنا مضبوط بالباء الموحدة
بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان **قال**
واذا حمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف
ولا يبصرون مفعولان **اقول** ان تكرار مراده بالاول جعل ترك بمعنى

صبر وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفاعيل متعددة اكثر من ثلاثة
وليس احدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا فقيها عالما شاعرا
كاتبا ظريفا وفي عبارته بحث وذلك لان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون
بقوله مفعول ثان لانه ثانيا اما اولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا
واما ثانيا فلان وصفهما بالتكرر غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر والصواب
الذي يقال الظرف مفعول ثان ولا يبصرون مفعول ثان ولا يبصرون مفعول
آخر تكرارا كذكرنا لنا بعد ان ذكر مشاركة في الثانوية اولا يكون من جهة
كونه مفعولا ثانيا الا من جهة خصوصية اللفظ فانه لا يبصرون لم يذكر الا
مرة واحدة **الجهة العاشرة قال** كقول مكي في ولا تبطلوا صدقاتكم
الا ينبغي ذا الكاف نعت لمصدر اي ابطالا كالذي ويلزمه ان يقدر ابطالا كابطال
المنافق الذي ينفق والوجه ان يكون كالذي حالا **اقول** ذكر الزمخشري
الوجهين وصدر كلامه بالاول فقال كابطال المنافق الذي ينفق ماله رياء الناس
ولا يريد بانفاقه رضى الله ولا ثواب الآخرة ثم قال ويجوز ان يكون الكاف في محل
النصب على الحال اي لا تبطلوا صدقاتكم مماثلين الذي ينفق **قال** وقول بعض
المعربين في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ اصله الكلمة هي لفظ **اقول**
وجد في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ ابي العباس تلميذ
المصنف ان المراد بهذا الرجل المعرب ابن الاكفاني الحكيم المشهور **قال**
ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد **اقول** سبق
الكلام على هذا في الباب الاول في فصل الالف من حروف الالف وقدمنا هناك انه يمكن
في هذه الاية ان يكون جملة ليس له ولد حالا من الضمير المستكن في هلك لا صفة
لامرؤ وذكرنا هناك ايضا انه من نازع في هذا محتجا بان المسند اليه حقيقة

هو الاسم

هو الاسم الظاهر المعمول للمحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون التقييد له اما الضمير
ففي جملة مفسرة لا موضع لها فهي كالمؤكدة واذا دار الامر بين هذين فجعله قيدا
للاسناد اولى بالتقييد فلو قلت ضربت زيدا الجاهل تعين ان يكون الجاهل
صفة للاول لا للثاني **قال** وانما قال في قل اللهم فاطر السموات انه على تقدير
يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به
الميم المعوضة عن حرف النداء اشبه الاصوات فلم يجز نعته **اقول**
وكذا قال في قل اللهم مالك الملك انه نداء ثان لان اللهم لا يوصف لانه
بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل صه بل اذا الميم
بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيبويه
وخالويه حيث صار الصوت جزءا من الكلمة هكذا قرر بعضهم وهو غير
من تعاليل المصنف وجوز قوم الوصف في ذلك ولم يلتفتوا الى هذه العلة
قال وانما قال في قوله • اعتاد قلبك من سلمى عوائده • وهاج اهواءك
المكنونة الطلل • ربع اقوى المعصرات به • وكل حيران سار ماؤه خضل
انه على تقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه
فكيف يبدل الاكثر من الاقل **اقول** الذي ذكره سيبويه انه يرفع
على اضمار مبتدأ لا يجوز اظهاره وينصب على اضمار فعل لا يظهر ايضا تقديره
اذكر وانما لم يجز اظهار الرافع ولا الناصب مع ذكر الديار والديار ونحو ذلك
لكثرة ما جرى في اشعارهم مع تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم كالمثل هذا
وانشد عليه قول ذي الرمة • دار لمية اذ مي تساعفنا • ولا يرى مثلها
عجم ولا عرب • وقول الشاعر • اعتاد قلبك من سلمى عوائده • البيتين •
قال سيبويه فاذا رفعت فالذي في نفسك ما اظهرت فاذا نصبت فالذي

فالذي في نفسك غير ما اظهرت يريد انك اذا رفعت فقدرت مبتدا وهو
في المعنى الخبر واذا نصبت فانما يقدر الفعل وهو غير المنصوب في المعنى
ولم يتعرض الى امتناع البدلية للعلة التي ابداها المصنف والامر فيها مشكل
لانه كما يمتنع بدل الاكثر عن الاقل بدل كل لعدم صدق احدهما على الاخر يمتنع الاخبار
بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق ايضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بدله من مصحح
فاي شي فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصححا للبدلية كما اذا قدر مضاف محذوف
والتقدير هو طلل ربع وبهذا التقدير يجوز البدلية ايضا والطلل ما شخص
من اثار الدار والربع الدار بعينها حيث كانت والقوا بالفتح الذي لا ينبت به
والمعصرات السحاب اذا اعصرت اي شارفت ان يعصرها الرياح بتمطر والجون
صفة للسحاب ايضا لكن لم اقف عليه بهذه الصيغة والذي رايت في الصحاح ما
نصه والمسجور سحاب ثقيل متردد ليس له ريح تسوقه والخضل بفتح الخا
المعجمة وكسر الضاد المعجمة ايضا الندي الرطب فان جعل صفة للربع فواضح
وان جعل جاريا على الماء فالاسناد مجاز ومفعول اذاع محذوف اي الخصب
واذاع افشى **خاتمة قال** واذ قدر الخبر هنا القول الى ذكر الحذف ثلثه
القول اليه **اقول** كانه ادخل الفا لاجرا الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى
واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله تعالى واذ اعتزلتموهم وما يعبدون
الا الله فاووا الى الكهف وقوله تعالى واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا
الصلوة لكن يبعد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها في الشرط **قال**
ومنه واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا **اقول** في الكشاف ما نصه
خيرا انزل خيرا فاد وقوله للذين احسنوا وما بعده بدل من خير حكاية
لقول الذين قالوا هذا القول مقدم عليه تسميته خيرا ثم حكاه انتهى

قلت

قلت وهو نص في ان خيرا مفعول لانزل وقوله للذين احسنوا وما
بعده بدل من خير يقتضي ان يكون عامله انزل مقدرا على مختار من يرى
عامل البدل وهو مشكل من حيث ان مذهب البصريين ان الجمل لا تحكى
الا بما فيه حروف القول فلابد لغيره منات وقوله تقدم عليه تسميته
خيرا ثم حكاه يقتضي ان يكون كلمة خير ليست من مقول المتقين وانما هي
مقدمة على مقولهم المحكي ابدا فالمتحرز اول الامر انه جرى وفق الحكاية
فيلزم ان يكون العامل في كلمة خير فعل القول كما تقول قال زيد خيرا
ان الله غفور رحيم وانما نصبه فعل القول وان كانت لفظا مفردا لانها
معنى الجملة وهذا كله مخالف لتقدير انزل خيرا فان العامل على هذا
التقدير انزل وكلمة خير من مقول المتقين من جملة اجزا المحكي لا من كلام من حكى
عنهم **قال** ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي **اقول** يعني
فان كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا
في معنى الاستثنا مما تقدم **قال** والاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع
حذف الموصوف في نحو رايت رجلا ابيض **اقول** يعني انك لو حذفت
الموصوف هنا فقلت رايت ابيض حصل ضرر معنوي لوجود اللبس
اذ لا يدرى هو الموصوف رجل او غيره فان قلت كيف قال ولاشتراط
الدليل الى اخره مع انه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا وانما اشترط انتفا
الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط انه لا يكون في حذفه
ضرر معنوي في حكم الاستثنا من الاول فكانه قال فلا يشترط لحذفه
وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي فيشترط وجود الدليل حينئذ
قال بخلاف رايت رجلا كاتبا **اقول** فيه نظر لان الموصوف هو رجل

بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهي كائنا على خصوصية الرجل وانما
تدل على عموم منه وهو انسان **قال** واما نحو لا احد اغير من الله وقولك
مبتدئا لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع الى اخره **اقول** هذا
الكلام مناف لما ياتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي
ان هذا تركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة امر واجب وقوله
فيما ياتي ولكنا نجيب عن الجمهور الى اخره يقتضي ان الجمهور قائلون بان هذا
التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الا ان في باب لولا وعند تميم في باب
لا واذا اريد التعبير عن هذا المعنى اخذ مصدر ذلك الخبر الخاص
فجعل مبتدا او اسما لا واضيف الى ما كان مبتدا في الاصل وجعل الخبر كونا
عاما محذوفا على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قايم ورجل ذاهب
لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل **قال** واما لولا قومك حديثو عهد فلعله
مما روي بالمعنى **اقول** يعني فلا يكون فيه دليل لانه يحتمل ان لا يكون لفظه عليه
الصلوة والسلم وهذا مما يودي الى عدم الاستدلال بالاحاديث النبوية
على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور
الى كل لفظ يستدل به منها وقد اخذ الشيخ ابو حيان هذا المعنى ورد له في الرد
على الامام جمال الدين بن مالك حيث يستدل على بعض احكام النحو بالالفاظ
الحديثية وقد كنت في عام ثلاث وتسعين وسبعمائة كتبت في ذلك
سوالا نصه ما جوابكم رضي الله عنكم في الاستدلال بالاحاديث النبوية على
اثبات القواعد النحوية هل هو صحيح او لا لقد منع ذلك بعضهم مستدلا بان
الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا نجزم بان هذا لفظه صلى الله عليه وسلم
حتى يصح الاستدلال به وقد اشار الشيخ اثير الدين ابو حيان الى هذا
المعنى

المعنى في بعض كتبه وخالف في ذلك بعضهم محتجا بان تطرق الاحتمال الذي
يوجب سقوط الاستدلال به وقد اشار الشيخ اثير الدين بالحديث في
اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل به ايضا وهو خلاف الاجماع وزعم
هذا القايل ان الاستدلال بالحديث انما يسقط اذا ثبت المنكر ان الحديث
المستدل به ليس لفظه عليه الصلوة والسلم وان لفظه كذا وكذا وان الناقل
غيره الى كذا فاي الراين اصح بينوا الجواب اجركم الله تعالى فكتب شيخنا
مولانا شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني رحمة الله عليه ومن خطه
نقلت ما مثاله اللهم ارشد للصواب ان القواعد النحوية تحتاج
الى استقرا تام من كلام العرب ومجرد وجود لفظة في حديث لا يثبت
بها قاعدة نحوية وكذلك مجرد وجود لفظة في كلام العرب والذي يقع
للشيخ ابن مالك من ذلك في مثل قبوت فبلم ومن يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وغير ذلك فالشيخ ابن مالك رحمه الله
يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث فياتي به للاعتضاد
لا للاستقلال في اثبات علم نحوية بمجرد ذلك وشيخنا ابو حيان رحمه الله يتوقف
في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة واما ما نقل عن العرب من منظوم
ومنثور مع الاستقرا فذلك هو الذي يثبت قواعد ابواب النحو
والذي ذهب اليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح والحالة
هذه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتب شيخنا قاضي القضاة ولي
الدين عبد الرحمن بن خلدون المالكي رحمه الله ومن خطه نقلت ايضا ما مثاله الحمد لله
هذه الشبهة لم تزل تعترض في هذا الاصل الذي عليه كافة العلما
في كل عصر من الاستدلال على القواعد النحوية بنصوص الاحاديث وصيغها

والمروي من كلام العرب واشعارهم مع تجويز نقل ذلك بالمعنى على راي من جوز
يتطرق الى تلك الصيغ احتمال التبديل والتغيير ويسقط الاستدلال
بها وما ذكره المانع من ان سقوط الاستدلال انما هو حيث يثبت التغيير احالة
لفرض المسئلة وعدول عن صورة الخلاف الى صورة الوفاق لان فرض الكلام انما
هو حيث يقوم احتمال التغيير ولم يتبين ثبوته من انتفائه فهل يسقط الاستدلال
واما حيث يثبت التغيير بدليل فلا يكاد واحد يخالف في سقوط الاستدلال
حينئذ ولنا في الجواب عن هذه الشبهة مسالك الاول ادعا القطع بان صيغ
هذه الاحاديث وكلمات العرب التي يستدلون بها لم تتبدل ولم تنقل شي منها
بالمعنى بدليل اطباقهم في كل عصر على الاستدلال بذلك ولولا انهم قاطعون
بان صيغها لم تتبدل لما كان ذلك لان العادة تحيل ان يتواطوا على صحة الاستدلال
بما ليس بصحيح فيكون اطباقهم على الاستدلال بها دليلا قطعيا على احالة التبديل
فيها وانهم حصل لهم علم يقيني بانها منقولة بصيغها لان صحة الاستدلال بها
دليلا قطعيا على احالة التبديل فيها وانه لازم خاص لعدم التبديل فيها فيقاس
الدليل من الجانبين اعني بالملزوم على اللازم وباللازم على الملزوم ويتطرق هذا
الى استدلالهم على اشتراط اليقين في مقدمات البرهان بان النتيجة
قطعية وقولهم في المتواتر هو ما حصل العلم عنده فيجعلون حصول العلم
دليلا على حصول صفة التواتر فكذا اتفاقهم على الاستدلال بها دليل على
انها لم تغير صيغها ويكشف عن هذا وينبه على سر ما وقع لبعض المحققين
في الرد على ما ذهب اليه الامام فخر الدين ابن الخطيب من ان الدلايل اللفظية
لا تفيد اليقين لتوقفه على نقل اللغة في اوضاعها واعرابها وعلى نفي احتمال
عدم المراد للاشتراك او النقل والمجاز او التخصيص والتقديم والتاخير وعلى

نفي احتمال

نفي احتمال النسخ والمعارض العقلي ولا قطع بذلك في شي من الدلايل اللفظية
فقال بعض المحققين في جواب ذلك ان القطع بالمدلولات موجود في كثير
من الالفاظ مع قيام هذه الاحتمالات الاترى الى قول القايل لمشافهة
اسقني الماء او ناولني الكتاب فان المخاطب يفهم مراده على القطع ويبادر الى سقيه
الماء ومناولته الكتاب مع ان هذه الاحتمالات قايمة وما ذاك الا لوجود قرائن حالية
اقترنت بالخطاب وعينت المراد منه على القطع والغيت الاحتمالات
وانتفت قال وكذا نجد في الادلة الشرعية ما نستفيد مدلوله
على القطع مع توهم هذه الاحتمالات وذلك لانه كما نقل لفظه الاخر
عن الاول جاز ان تنقل معه تلك القراين الحالية التي فهم بها
المخاطب الاول مراده على القطع فتتوقل اليقين بالمراد مع الغاء
هذه الاحتمالات لانها وان كانت متوهمة من حيث مجرد اللفظ
فالقراين الحالية المذكورة تدفعها وتنفيها قال وهذا يدفع شبهة
الامام قلنا نحن ان نقول هنا مثل ذلك وان هذه الاحاديث النبوية
والكلمات اللغوية قامت عند المستدلين بها قراين حالية دلتهم
بالقطع على عدم تغيير الفاظها وصيغها وتنوقلت بينهم تلك
القراين واخذها الاخر عن الاول فبنوا صحة الاستدلال بها على ذلك
اليقين المتناقل بينهم المسلك الثاني التنزل عن ادعا القطع الى دعوى
غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية كلها ولذا ما تتوقف عليه
من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب فليس اليقين مطلوبا في شي
من ذلك وهذا الذي عليه كافة العلما في ان اكثر مدارك الاحكام ظنية
واذا غلب على الظن ان صيغ هذه الاحاديث والكلمات المنقولة لم تتبدل

قرائن ح

كان ذلك نافيا في صحة الاستدلال به وانما قلنا على الظن انه لا نبدل
لان الاصل عدم التبديل والاصل هو الذي يرجح ويغلب على الظن
وقوعه سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقليه الصيغ شائع
بين المحدثين والناقلين وهو الاولى عندهم ومن يقول منهم بالجواز فانما هو
بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون
في الضبط ويتشددون فيه مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب
على الظن من هذا كله انه لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيه مرجوحا
فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال به المسلك الثالث ان هذه الاحاديث
والحكايات المروية انما الخلاف في جواز النقل بالمعنى منه فيما لم يدون ولا كتب
واما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف
بينهم في ذلك قال ابن الصلاح بعد ان ذكر خلافهم في نقل الحديث بالمعنى
ان هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا اجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون
الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه
لفظا اخر بمعناه فان الرواية بالمعنى رخص فيه من رخص لما كان عليهم في
ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب وذلك مفقود فيما اشتملت
عليه بطون الاوراق والكتب انتهى كلام ابن الصلاح وتدوين الاحاديث
والاخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية
حين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج
به وغاية ما يلزم تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به
فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل ومنع من تغييره
ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك

الاحتمال

الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتاخر والله اعلم هذا كلام ابن منند
وقد سمعته من لفظه بالقاهرة في السنة المذكورة واجازني وابنه
عني ولا يخفى ما في مسلكه الاول من التكلف والضعف **قال** وفي انه
لا يلزم شاذا ان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل **اقول** لو قال لا يقع
بعدها الا الجمل لكان احسن فان كثيرا من النحاة لا يرى ام المنقطعة
عاطفة كبل الداخلة على الجمل **قال** ورده الفارسي بان المشبه بالفعل
هو لكن المشددة لا المخففة **اقول** يمكن ان يجاب عنه بان تشبيه لكن
المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح
كالماضي واما الثاني فلانه بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي
موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه
اللفظي **قال** شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف **اقول** يعني في
المعنى سواء كان طبقه في اللفظ نحو زيدا ضربته او لا نحو عمرا مررت
به وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكتفي عنه بان يكون لفظ
المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيان **قال** بان يقدر احدهما
بمعنى السفر والاخر بمعنى الايلام المعروف **اقول** ان اراد ان كون الضرب
بمعنى الايلام هو مدلوله الموضوع له لغة فلا نسلم قال صاحب الكشف
الضرب اسم لفعل ذي صورة معقولة اي معلومة وهو استعمال الة التاديب
في محل صالح للتاديب وبمعنى مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا
الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته
لا يحنث لفوات معنى الايلام الذي هو المقصود ثم استعمال الة التاديب
هو المعنى اللغوي الذي دل عليه اللفظ بالوضع ومعنى الايلام هو المقصود لغة

من ذلك المعنى لان اللفظ اذا لم يوضع للايلام **قال** ومن هنا اجمعوا
على جواز زيد قايم وعمرو وان زيدا قايم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قايم
وعمرو وكذا في لعل وكان **اقول** حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت
ولعل وكان امر غريب لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف في المسيلة
مشهور مذكور في التسهيل وغيره وقد اغتني هو بالتسهيل وكتب منه
بخطه نسخا والنزم كتابة الحواشي عليه وفيه ما نصه يجوز رفع المعطوف
على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع ثم قال بعد كلام وان في ذلك كان على الاصح
وكذلك البواقي عند الفرا انتهى فحكى عن الفرا انه يجوز عنده رفع المعطوف
بعد ليت ولعل وكان كما يجوز في لاحرف واستدل بقوله يا ليتني وانت
يا لميس * في بلد ليس به انيس * وخرجه الجماعة على ان انت مبتدا حذف
خبره اي وانت معي والجملة حال وعلى ان التقدير انا وانت وانا مبتدا وانت
معطوف عليه والخبر في بلد وهذه الجملة التي حذف مبتداها المعطوف
عليه خبر ليت واعلم ان في حكاية ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف
على اسم ان ولكن نظرا فان المجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب نحو ان زيدا
قايم وعمرو وما زيد شاعرا لكن اخاه شاعر وابوه واما توجيه ذلك
فمختلف فيه فقيل المرفوع معطوف على محل الاسم وقيل على محل الحرف والاسم
وليس بمعطوف على شي من ذلك وانما هو مبتدا وخبره محذوف والجملة
معطوفة على الجملة وصرح بعضهم بان هذا القول هو الصحيح وقد قررنا ذلك
في شرح التسهيل بما فيه كفاية **قال** الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى
واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملايكة
الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض **اقول** هذا الراي هو الذي

اختاره

اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتايج الفكر فقال الصلوة
كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا يظنها لفظا اشتراك
ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل
المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتاتى على وجه الحقيقة
اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب **قال** ثم المثبتون يقولون معنى
عارضه غيره مما خالف الاصل كالمجاز فقد غلبه **اقول** يعني واذا حملت
الصلوة على معنى كلي وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطي والتشكيك
هو اولى من الاشتراك والمجاز وجوابه ان ذلك انما يكون اولى اذا دار
اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتض لاحدها بخصوصه اما اذا دل
دل الدليل على الاشتراك او المجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل
الدليل هنا على ان الصلوة مشتركة بين المغفرة والاستغفار لتبادر الذهن
اليه عند الاطلاق كذا قرره بعض المتاخرين **قال** الثانية انا لا نعرف
في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد
حقيقيا **اقول** بل ذلك معروف يقال ارعى الرجل وارعى الجرع
والاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف
المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل بمعنى ارعد او زمجر ومعناه
عند اسناده الى الجرع بمعنى اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومنه
كما تلبثه وهم ان اسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفي
الماء منه وان اسندته الى البنت كان معناه طلع وغلظ فطال
والتف وان اسندته الى القدر كان معناه ازبد ومنه قولنا انا سند
الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر واذا اسندته الى الشي من الماشية

كما يقال معناه سمي ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيا كثيرا **قال**
وجعل المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر **اقول** في هذه المسلة وهي
انه هل يجب صحة اقامة كل واحد من المترادفين مكان الاخر ثلاثة مذاهب
احدها انه غير واجب قال الامام وهو الحق والثاني انه واجب بمعني انه يصح
مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث التفصيل وهو
اختيار البيضاوي والصفي الهندي فانه كانا من لغة واحدة صح والا فلا والمسلة
مفرقة بادلتها في اصول الفقه **قال** وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو
ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف فلا مضمر **اقول** شبهتهم في ذلك ان الرفع
قول الشاعر ٭ وهل يرجع التسليم او يكشف العمي ٭ ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع
وذلك انه علي تقدير اعمال الثاني يجب ان يقول يرجعن وعلي تقدير اعمال الاول
يجب ان يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل من الاول والثاني **قال**
وهذا لازم للزمخشري فانه قال تقدير بيس مثلا وقد نص سيبويه علي ان
تمييز فاعل نعم وبيس لا يحذف **اقول** مجرد نص سيبويه علي ذلك لا ينتهض
ردا علي الزمخشري فلعله يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد اجمعوا علي جواز حذف
في باب العدد قال تعالي ان يكن منكم عشرون صابرون وقال تعالي عليها تسعة
عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة
اخذ ونعمت رخصة وادعا شذوذه ممنوع ونسبا في الكلام فيه **قال** وقوله
يا ايها المائح دلوي دونكا **اقول** المائح اسم فاعل من ماح يميح وفي الصحاح
المائح الذي ينزل البير فيملا الدلو وذلك اذا قل ماوها والجمع ماحة وفي الحديث
نزلنا تسعة ماحة وقد ماح يميح وقاله ٭ يا ايها المائح دلوي دونكا ٭ اني رايت الناس
يحمدونكا **قال** يقال لو انما اراد تفسير المعني لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي

والزم

والزم زيدا والزم الح وجوز في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره **اقول**
لعله نسب هذا الكلام اليهم بصيغة قالوا كالمتبري منه لان ظاهر كلام سيبويه
انه تفسير صناعي وقد صرح ابن مالك بجواز اعمال اسم الفعل مضمرا ونسبه الي
سيبويه وفي شرح الكافية للرضي في باب اسما الافعال ولا تتقدم عند
البصريين منصوباتها عليها نظرا الي الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم
امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الي المصدرية
ثم منها الي اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل عملهما
لتضمنهما معني الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله ٭ يا ايها المائح
دلوي دونكا ٭ اني رايت الناس يحمدونكا ٭ ودونك عند البصريين ها هنا
ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي قدامك فخذها الي هنا كلامه
قال الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب
للفعل الا في مواضع قويت فيه الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل
ولا يجوز القياس عليها **اقول** يعني ولا يجوز ان يقاس علي تلك العوامل
التي كثر استعمالها وقويت الدلالة عليها غيرها مثلا سمع الجر من مقدرة
بعد كم الاستفهامية في نحو بكم درهم اشتريت فليس لنا ان نقيس علي من
غيرها في هذا الباب ولا غيره وسمع حذف لام الطلب مطردا عند بعضهم
في نحو قل له يفعل فليس لنا ان نقيس غير ذلك عليه عند هذا القايل وسمع
حذف ان الناصبة في مواضع مخصوصة فليس لنا ان نقيس عليها غيرها من
النواصب **قال** والسادس ان لا يكون عوضا عن شي فلا يحذف ما في اما
انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا **اقول** تقدم
في الباب الاول في فصل ما من حرف الميم علي ان ما غير الكافة نوعان
عوض فالعوض في موضعين احدهما نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت

والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص
وحذف الجار وكان للاختصار وجي بما للتعويض وادغمت النون
للتقارب والثاني نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل
غيره فهذا تصريح منه بان العوض في المثال الثاني كلمة ما وهو مخالف
لقوله هنا انه لا بد من عوض **قال** فاما قوله تعالى واقام الصلوة فمما
يجب الوقوف عنده **اقول** يعني فلا يجوز ان يتعدى ويحمل امر يقاس
عليه قال الزمخشري في تفسير سورة النور الثاني اقامة عوض من العين
الساقطة للاعلال والاصل اقوام فلما اضيفت اقيمت الاضافة مقام
حرف التعويض فاسقطت ونحوه واخلفوك عد الامر الذي وعدوا ٥ وقال
بعض الفضلاء من شارحي شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في
اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل يقول ابن ربنا اراه
قال الله تعالى واقام الصلوة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس
عليه قلت الحمل على الشائع اولى كيلا يلزم ورود القران على اللغة الشاذة
وايضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفراء الى
ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة لئلا يكون المضاف ليسد مسدها
التاء وعند سيبويه يجوز مطلقا ثابت وقولهم اربتهم اراه
كما ذكرنا يقوي الاصح انتهى قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف ان
التاء لا تحذف من اقامة وان اقام الصلوة مما يجب الوقوف عنده بمعنى
انه لا يقاس عليه متعقبا على ان الحكم بان التاء في عدة واقامة واستقامة
للتعويض فلا يحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة
اهل الصرف فالتقدم اصل لحرره **قال** ولامتناعهما مع الالباس
منع الجميع تقدم الخبر في زيد قام **اقول** اما وجوبه بالجميع اهل البصرة

والا فالكوفيون

والا فالكوفيون فاطبة يجوزون تقدم الخبر في ذلك ونقد برما حكاه
عن جميع البصريين انك لو اخرت الخبر في المثال المذكور فقلت قام زيد على
ان يكون زيد مبتدا وقام خبره لزم اجتماع الامرين المذكورين وهما تهيئة
العامل للعمل وقطعه عنه واعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل
القوي اما الاول فلانك تقدم قام على زيد تسليطا على العمل فيه مع
قطعه عنه لانك عملته في ضمير زيد لكونك اقام جزء لزم اجتماع الامرين المذ كورين
وهما تهيئة العامل للعمل في زيد واما الثاني فلا عمال الابتداء في زيد
اذ هو مبتدا بالفرض مع التمكن من اعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل
الابتدا ضعيف وعمل الفعل قوي واما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدري
على هذا التقدير هل الجملة اسمية وفعلية **قال** فالاول كقوله ٥
وخالد يحمد ساداتنا **اقول** هذا صدر بيت عجزه بالحق لا يحمد بالباطل
٥ والمراد بهذا القسم الاول مخالفة الشرطين المقدمين وهما انه لا يودي
الحذف الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وان لا يودي الى اعمال
الضعيف مع التمكن من اعمال القوي ومخالفة الشرطين في البيت واضحة
فان الاصل وخالد يحمده ساداتنا فحذف هذا الضمير يودي الى تسليط
يحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد
بالابتدا فاجتمع الامران **قال** وقوله كله لم اصنع **اقول** يشير الى
قول ابي النجم في ابياته المشهورة ٥ قد اصبحت ام الخيار تدعي ٥ علي ذنبا كله
لم اصنع ٥ من ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع ٥ مر
الليالي ابطئي او اسرعي ٥ افناه قيل الله للشمس اطلعي ٥ حتى اذا اراك افق
فارجعي ٥ وقدمر الكلام عليه ذلك في الباب الاول في فصل كل من حروف الكاف

ورايت كلاما لليمني عند كتابتي لهذا المحل رايت اثباته قال في قول
ابي النجم هذا معناه ان هذه المراة اصبحت تدعي علي ذنبا وهو الشيب
والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة ولم يقل ذنوبا بل قال
ذنبا لان المراد كبر السن المشتمل علي كل عيب ولم اصنع شيا من ذلك الذنب
فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه علي كل عيب ولم اصنع شيا من ذلك
الذنب ثم ينصب كله لانه لو نصبه لافاد تخصيص النفي بالكل ويعود دليلا
علي انه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه من كل جز منه فلذلك
رفعه ايذانا بانه لم يصنع منه شيا قط بل كله بجميع اجزايه غير مصنوع والتقدير
لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم
والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقايل ان يقول لما كان الضمير في جملة
عايد الي ذنبا وهو نكرة والنكرة كواحد غير معين لا بد ان يكون المضمر هو
ذلك الذنب الذي ليس بمعين فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون الرفع
يفيد نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب
لا يقال ان الضمير لما كان عايدا علي النكرة المذكورة ودخول النفي عليها يقتضي
العموم فدخول النفي عليه ايضا يقتضي ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر
بين قولنا لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي
ليس بمعين في اقتضا الاول العموم دون الثاني ثم نقول فتكون القضية
حينيذ شخصية والتقدير كل ذلك الذنب غير مصنوع لي وانما يكون ذلك
اذا كان هناك ذنب ذو اجزا يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض وعلي
هذا اما ان يكون المراد بالكل المجموع وهو الانسب الظاهر من دخوله في
الشخصيات فلا يتفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه علي السلب في عدم
اقتضا شمول النفي جميع الاجزا او يكون المراد كل واحد من الاجزا كما يستعمل

في الكلي

باعتبار الجزييات فقد يظهر الفرق بينهما فانك ان رفعت الكل لزم
عموم النفي لجميع الاجزا وان نصبته لا يلزم ومع ان الاستعمال علي هذا
الوجه في الشخصي قليل فانه لا يلزم صدق ما ذكره من تبريه نفسه من جملة
اجزا ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام منفيا انتهي **قال** والثاني
كقولك بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه **اقول** هذا بيت
مدرج من مجزو الكامل المرفل واخر صدره با الجمع واول عجزه النون
منه وعكاظ بعين مهملة مضمومة وظا معجمة في اخره اسم سوق للعرب
ناحية مكة كانوا يجتمعون بها في كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون
ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جا الاسلام هدم ذلك كذا
في الصحاح وقال في القاموس سوق بصحرا بين نخلة والطايف كانت
تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع قبايل العرب فيتعا كظون
اي يتفاخرون ويتناشدون انتهي ويعشي الناظرين يعمي ابصارهم
من العشا وهو ضعف البصر سوا البصر بالليل ويحتمل ان يكون بالغين المعجمة
وفتح حرف المضارعة وفي القاموس وشعاع الشمس وشعه بضمهما الذي
تراه كانه الحبال مقبلة عليك اذا نظرت اليها والذي ينتشر
من ضوها والذي تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما اشبهه والو حة
ح **قال** وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي **اقول** لان العاملين
في البيت فعلان فلا فوق لاحدهما بالنسبة الي الاخر بل هما مستويان
في اصل العمل وان ترجح اعمال السابق منهما عند الكوفيين والاخر عند
البصريين **قال** وذكر ابن مالك في قوله عممتهم بالندي حتي
غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد انه يروي غواتهم بالاوجه

الثلاثة فان ثبتت رواية الرفع فهي من الوارد من النوع الاول **اقول**
وجه كونه من الوارد من النوع الاول وهو ما خولف فيه مقتضي
الشرط هو ان الخبر غير مذكور ففيه تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه واعمال الابتدا مع ضعفه وترك اعمال الفعل مع قوته وقد مر
انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في فصل حتي من حروف
الحا المهملة وشك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك
الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وايضا هو مناف لجزمه بذلك
في فصل حتي حيث قال هناك وقد روي بالاوجه الثلاثة البيت

بيان انه قد يظن ان الشي من باب الحذف وليس منه قال

نحو مصدر مسند الي فعل كون عام فيقال يحصل حزين او نصب
اقول في هذا الكلام قلب والصواب ان يقال نحو مصدر مسند
اليه فعل كون عام **قال** ومنه علي الاصح ولما ورد ما مدين الاية
الا تري انه عليه الصلوة والسلام انما رحمهما اذ كانتا علي صفة الزيادة
وقومهما علي السقي لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك
المقصود من لا نسقي السقي لا المسقي ومن لم يتامل قدر يسقون ابلهم
وتذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا **اقول** يشير المصنف بذلك
الي الخلاف الواقع في هذه الاية وذلك ان الشيخ عبد القاهر وصاحب
الكشاف ذهبا الي ان ترك المفعول في ذلك للقصد الي نفس الفعل وتنزيله
منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود
والمذود ابل وغنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل وقد يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما علي الذود

والناس

والناس علي السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا تري انك
اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث
هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الي انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون
مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في الاية قال
التفتازاني وهذا اقرب الي التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود
منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس
مواشيهم حتي لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير
مواشيهم بل غنمهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل فقيده فقد اعتبر ههنا
صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنه الجمهور فاستحسنوا
كلامهما قال الشريف الجرجاني وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول
هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الاخر وجعلا ما تضاف اليه احدهما
خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق علي حال واحدة مع تعذر
تقدير المفعول فلو قدر في الاية المفعول لادي الي فساد المعني فانهما
لو كانتا تذودان ابلا لهما علي سبيل الغرض لكان الترحم باقيا علي
حاله وصاحب المفتاح اعتبر ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما
والمواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر
المفعول لفسد المعني الا تري انهما لو كانتا تذودان مواشيهم
وكانوا يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم فلا يصح ان يقال ان ترحمه
كان لاجل انهما علي صفة الذود والناس علي السقي وهذا ادق نظرا
واصح معني الي هنا كلامه مجموعا من شرح المفتاح وحاشية المطول
قال وقد يكون في اللفظ ما يستبعد فيحصل الجزم بوجوب تقديره

نحو هذا الذي بعث الله رسولا اقول فرض الكلام فيما اذا قصد
اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فاذا لم يذكر حينئذ جزمنا
بوجوب تقديره لانه يقتضي ذلك القصد سوا وجد في اللفظ ما يسند عليه
نحو وكلا وعد الله الحسنى او لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى بيان
مكان المقدر قال فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه
وجوز البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ
وليس الامر كما توهموا اقول بل ليس الامر كما توهم هو فانهم لا يقدرونه
موخرا ليفيد الاختصاص الا عند وجود المقتضي لذلك وقد وافقهم هو
على ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل وعند اقتضا
امر معنوي لذلك فما وجه اعتراضه عليهم قال واذا قلت كان
خلقك زيد الوجه ان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه
فعلا على الصحيح اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية اقول يعني
ان المانع من تقدم الخبر الفعلي في نحو زيد قام هو حصول الالتباس على
تقدير جواز التقدم بين الاسمية والفعلية اذ لو قدم الخبر في هذا
المثال فقيل قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية ان قدر زيد مبتدا او فعلية
ان قدر فاعلا ولا شك ان مفاد الجملتين مختلف فارتكاب ما يلتبس بينهما
محذور وهذا خلاف نحو كان زيد يقوم فان الجملة فعلية سوا قدمت
زيدا او اخرته فالمانع منتف فيثبت الجواز ولقائل ان يقول الالتباس
حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع تاخر زيد يحتمل
ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت
عليه كان فاستتر فيها ويحتمل ان يكون مبتدا موخرا اخبر عنه بالفعلية

المقدمة

المقدمة عليه وهي يقوم ويبقى ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول
الناسخ عليهما ثابت وبعد دخوله لان خبرها كانتا مختلفتين باعتبار نوعي
الحكم وعدمه فيجوز التقدم يوقع في الالتباس بعد دخول الناسخ ايضا
على ان ابن عصفور صحح منع التقدم بقوم زيد لم يرجع الى ذلك قال
فكان تقديم الامر في القراءة بها اهم اقول يعني اهم من الامر باختصاص
القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كونه غير اسم الله تعالى
اهم منه قال ذكروا انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت
فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف
مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتاخر عن
القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق
حتى تقدم الموخر وتوخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت
فان اكلت فانت طالق اقول يعني بهولا الفقهاء المحققين طايفة الشافعية
لان الحكم في مذهبهم ما ذكره وفي تاريخ قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان
ما معناه دخل علي ابن الحاجب لادا شهادة فسالته عن وجه قول
الفقهاء فيما اذا قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى
تاكل ثم تشرب فاجاب بجواب منه مختصر ثم ذهب وارسل الي الجواب
حسن كتبته قلت وقد ظفرت من مدة طويلة بهذا الجواب المشار اليه
وحاصله على ما احفظه الان انه قد وجد في هذه الصورة شرطان
وليس فيها ما يصلح للجواب الا شي واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا لهما
معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو
باطل واما ان لا يجعل جوابا لهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان

بما لا مدخل له في الكلام وترك ما نيط وهو عبث ولما ان يجعل جوابا للثاني
دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثاني وجوابه
جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو
ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب
الثاني فالاصل ان اكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم
تطلق حتى تاكل ثم تشرب فكذا ما هو في معناه وهذا ما تخيل الان اني
وقفت عليه من الجواب المشار اليه واما قصد الشيخ فيه توجيه مذهب
الشافعي في المسئلة والا فلا يخفى عليه ان مذهبه هو ومذهب مالك
انها تطلق سواء اتت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ او عكست الترتيب
وبعض اصحابنا يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر
كيف اصبحت كيف امسيت مما ۝ يغرس الود في فؤاد الكريب ۝ **قلت**
ولا ادري وجه اشتراط اهل المذهبين فعلها لمجموع الامرين في وقوع
الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب
الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في هذا
حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو اسهل من تقديرهم لما فيه
من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني **قال** وكما
في قول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا ۝ منا معاقل عز
زانها كرم ۝ وقول ابن دريد ۝ فان عثرت بعدها ان وألت ۝ نفسي
من هاتا فقولا لا لعا **اقول** الاستغاثة طلب الاغاثة يقال استغاثني
فاغثته اغاثة والذعر بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة الخوف
والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف وهو الملجأ وزانها زينها من

الزين

الزين هو خلاف الشين وعثرت زللت بعدها اي بعد هذه
الواقعة ان وألت نفسي اي طلبت النجاة من هاتا اي من هذه
القضية فقولا لا لعا اي لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا لك وهو
دعاء له بان ينتعش اي يرتفع **بيان مقدار المقدر قال**
ينبغي تقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير
الاخفش في ضربي زيدا ضربه قائما اولى من تقدير البصريين حاصل
اذا كان او اذ كان قائما **اقول** وذهب ابن درستويه وابن
بابشاذ الى انه لا خبر لهذا المبتدا لكونه بمعنى الفعل فمعنى ضربي
زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب
الكوفيون الى ان قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والمصدر
المذكور الذي هو المبتدا عامل فيه والخبر مقدر بعد الحال وجوبا
اي ضربي زيدا قائما حاصل وكلاهما باطل اذ لا خلاف بين الجميع
ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى
المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش
وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس الذي يقع على القليل
والكثير بلفظ واحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه
فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فاذا تقرر هذا
قلنا ان المبتدا وهو الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند الاخفش وباقي
البصريين بحال تخصصه بل الحال عنده وعندهم قيد في الخبر فيبقى
الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل قيامه
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما وانما
عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا

المختصر بحاله فافاده حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لا يمنع من حصول
الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت آخر فلابد في تقدير
اذا معنى الحصر المراد المتفق عليه وهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا اذ لا
حصر في قولك اضرب زيدا قائما كذا قرره الرضي وما استظهره المصنف من مذهب
الاخفش وان كان مفيدا للحصر المطلوب مع قلة التقدير يرد عليه حذف
المصدر مع بقاء بعض معمولاته وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير الحرف
المصدري وصلته والموصول لا يحذف ويبقى بعض صلته اللهم الا ان يقال
اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بالحذف كما قال سيبويه في باب
المفعول معه ان التقدير في ما لك وزيدا ما لابستك زيدا قال
وكان تقديرين في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان وابن جني تقديره الفارسي
انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا احتاج معه الى تقدير شيء آخر
يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث
اقول اما كون ما قرره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به
الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يصح معه الاخبار وذلك لان
فرسخان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف
آخر يصح معه الاخبار اي مسافة بعدك مني فرسخان قال وضعف قول
بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى
تقدير الحب فقط اقول تقدير حب العبادة ادخل في ذمهم والتشنيع
عليهم والتسجيل بسوء صنيعهم فينبغي ان يكون هو المقدر ويدل عليه قوله
تعالى بكفرهم والا فلا معنى للنعي عليهم بمجرد حب العجل بدون عبادة له قال
وكذلك ان لا تقدر في الابيات شيئا البتة وذلك بان تجعل الموصول معطوفا

على الموصول

على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا ينبغي في نحو زيد في الدار
وعمرو اقول هذا ظاهر وقد وقع للشريف الجرجاني في شرح المفتاح ما
لعله نادى فيه الى انك اذا قلنا ازيد عندك ام عمرو كانت ام منقطعة قصد
الاضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هي والهمزة داخلتين على
المتساويين ثم قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا
على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك
قام زيد وعمرو ولا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام
ازيد حاصل او حصل عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل
الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق
القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم
يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد هذا كلامه وفيه بحث فان عمرا اذا
جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر على
تقدير خبر آخر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود
الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين في قولك زيد او عمرو
قائم وقياسه على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام ههنا في
العطف بام التي هي لاحد الشيئين والاشياء بيان كيفية التقدير
قال والثاني كقوله اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت
بريا القرنفل اقول ضمير الاثنين عائد الى ام الحويرث وام الرباب المذكورتين
في البيت الذي قبل هذا وهو كدابك من ام الحويرث قبلها وجارتها ام الرباب
بمأسل وتضوع المسك انتشار رائحته والريا الرائحة الطيبة وفي القاموس
القرنفل والقرنفول ثمرة شجرة ببلاد الهند افضل الادوية وادهنه

نبين

واذكاها ومنه زهر ويسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى الانثى وزهره اذكى لا ما
لطيف مضعف للقلب والدماغ مقو لهما نافع للخفقان والبصر والغثاق
والنكهة هضوم مرد طعام مقرفل ومقرفل مطيب به والداب العادة قال
الزوزني في شرحه للمعلقات وما سل بفتح السين جبل بعينه وما يسل بكسر
السين ما بعينه والرواية بفتح السين قال والثالث كقوله تعالى واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزيه ثم حذف
الضمير الى اخره اقول مر هذا بجملته مستوفى في الباب الرابع في ترجمة
الاشياء التي تحتاج الى الرابط عند ذكر الامر الثاني منها ينبغي ان يكون المحذوف
من لفظ المذكور مهما امكن وحسن قال فالاول نحو زيدا ضرب اخاه تقدر
تبدأ مبين دون اضرب اقول لان تقدير اضرب في هذا المثال يؤدي الى خلاف
المقصود اذ غرض المتكلم الاخبار بضرب الاخ لا الاخبار بضرب زيد فلما تعذر تقدير
ضرب لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو تعلق الاهانة لكن وقع
للمصنف في حواشي التسهيل ان قال لو قدرت العامل في زيدا من قولك زيدا
ضربت اخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة
والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قرره في المغني من ان
شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف يعني بحسب معناه كما مر قبله وفي
قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر قال ومما لا يقدر فيه مثل
المذكور لمانع صناعي قوله ٥ ايها المائح دلوي دونكا ٥ اذا قدر دلوي منصوبا
فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى اقول مضى قريبا في الشرط الثالث من شروط
الحذف المشار اليها في اول الخاتمة وقد يتوهم الناظر انما انشد المصنف نصف
بيت من الرجز وليس كذلك انما هو من مشطور الرجز وقد انشد فيما مر تماما وهو ٥
يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ٥ وانما قال اذا قدر دلوي

منصوبا

منصوبا لانه يمكن ان يكون مبتدا ودونك خبره فلا يكون مما هو بصدده وما
ذكره هنا مذهب البصريين وقد مر الكلام فيه قال وقوله ٥ واضرب
منا بالسيوف القوانسا اقول هذا عجز بيت صدره ٥ اكر واحمى للحقيقة
منهم ٥ وقبل هذا البيت ٥ ولم ار مثل الحي حيا مصبحا ٥ ولا مثلنا يوم التقينا
فوارسا ٥ والشعر للعباس بن مرداس السلمي يصف به قومه حيا اغار عليه
قومه فانصف الفريقين ومدح الفريقين وهذا مما انتظم في سلك
الاشعار المنصفة بالمنصفة والمراد بالحي خصوم قومه واعداؤهم والمصبح
الذي يؤتى صبحا للغارة والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق
على الرجل ان يحميه والقوانس جمع قونس على زنة كوثر يطلق على اعلى البيضة
من الحديد وعلى عظم ناتئ بين اذني الفرس فوصف الحي المغار عليهم بنجدة
البيتين اي لم ار مثل الحي الذي اغرنا عليهم صباحا ولم ار اكر منهم واحمى للحقيقة
ووصف بالعجز قومه اي لم ار مثلنا فوارس عند ملاقاتهم ولم ار اضرب
منا بالسيوف تضرب القوانس قال ويجب ان يقدر والذي فطرنا لا نوثرك
لان القسم لا يجاب بان الا في الضرورة اقول لا يجب ان يقدر جواب
لما في قوله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا اما ضبطها مجردا من
تقدير ان كان دليل الجواب مقترنا بها لما ثبت من ان لما لا يقترن جوابها
بقد هذا ان قلنا بانها حرف وجود لوجود وان قلنا بانها ظرف بمعنى حين كان
عاملها اهلكنا المذكور ولا جواب يقدر قال كقول ابي طالب ٥ والله
لن يصلوا اليك بجمعهم ٥ حتى اوسد في التراب دفينا اقول مر انشاد
هذا البيت في الباب الاول في فصل لن من حرف اللام وانه يحتمل ان يكون
مما حذف فيه الجواب للدلالة عليه بما بعده اي والله انك لآمن على نفسك

فلا دليل فيه على ان الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق **اذا دار**
الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فالاول اولى قال
قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال
العبدي الاولى كونه الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل **اقول** هنا سؤال
اورده بعض الفضلاء وهو انه قد تقرر انه لا بد في الحذف من استحضار المحذوف
ضرورة انه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان
كذلك فكيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه
اخرى على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن
فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف **قال** ومثال المسئلة قوله
تعالى فصبر جميل اي شأني صبر جميل او امثل من غيره **اقول** رجح الاول بان
حذف المبتدا اكثر مما حمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر
له والاخبار بان الصبر الجميل امثل لا يدل على حصوله وبانه في الاصل من المصادر
المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا فانت في حالة النصب مخبر بحصول الصبر
لك واذا جعلنا المبتدا محذوفا كنت مخبرا ايضا باتصافك بالصبر فالنصب
والرفع متفقان من هذه الحيثية وهذا بخلاف حذف الخبر وهو
ظاهر وقد رجح الاول ايضا بان قيام الصبر بيعقوب عليه الصلوة
والسلام قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص الخبر اعني امثل
من غيره قرينة لفظية ولا حالية واعترض بان وجود القرينة شرط
الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هي انه اذا اصاب الانسان
مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا الكلام مما يفهم منه هذا المعنى
بسهولة ورجح ايضا الاول بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه

اصبر صبرا

اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه
يكون المبتدا فيه معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم
من قولنا صبر جميل امثل ابدا امثل من غير صبر جميل وليس المعنى على
هذا بل على انه امثل من الجزع وبث الشكوى **اذا دار الامر بين كون**
المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا
فالثاني اولى قال وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة يروى
مبنيا للمفعول **اقول** هذا صدر بيت عجزه ومختبط مما تطيح الطوائح
وهو من ابيات سيبويه يروى للحارث بن ضرار النهشلي وقيل للحارث
بن نهيك وقيل لمزرد بن عمرو النهشلي ويزيد المذكور في البيت هو يزيد بن
نهشل والضارع الذليل الخاضع والمختبط الطالب للمعروف واصله الضارب
الشجر ليسقط ورقه للابل وتطيح تهلك والطوائح جمع مطيحة وقياسه
المطاوح لكن وقياسه المطاوح لكن جمعه على حذف الزوائد كلواقح جمع
ملقحة قال بعض المتاخرين يحتمل البيت ان لا يكون من الحذف بان
يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل
ان كانت الرواية بفتح الياء ليبك والنائب عن الفاعل ان كانت الرواية
بضمها قلت يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد
في هذه الحالة ليكون منادى والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد
على انه مفعول فيكون حينئذ مرجحا لانه في رواية الرفع نائب عن الفاعل
لا منادى **قال** ولا تقدر هذه المرفوعات اخبارا حذفت مبتدأتها
لا مبتدات حذفت اخبارها **اقول** اخبارها **اقول** في العبارة قلب فان المرفوعات
اخبار حذفت مبتداتها لا مبتدات حذفت اخبارها **قال** والثاني كقوله

تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في مشتبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم **اقول** اقتصر المصنف رحمه الله على ترجيح الفعل بالحمل على النظائر ولم يرجح بما ذكر بعضهم من ان السؤال عن الفاعل وان القرينة فعلية فيقدر الفعلية ولعله انما عدل عن ذلك لما يرد عليه من انه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقدير مبتدأ كقولنا الله خلقهم يؤدي هذا المعنى وان القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا خلقهم لظهور ان السؤال جملة اسمية فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم واجاب التفتازاني بان حمل الكلام على جملة اولى من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية نحو قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فاما قوله ان حمل الكلام على جملة اولى من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة فقد اعترض بان تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية جزؤها جملة فعلية والتطابق تغليبه بينهما امر مهم عندهم كما صرحوا به في ماذا صنعت فالحمل على جملتين اولى قلت مرادهم بالجملتين ذات الوجهين وهي الاسمية الصدر الفعلية العجز واما قوله ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية وهو الوجه الذي اقتصر عليه المصنف كما تقدم فصحيح لكن الكلام في الحكمة

الباعثة على ترك المطابقة للجملة قال بعض المتاخرين والحق في الجواب ان يقال ان السؤال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات وفي الحقيقة فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال والمطابقة حاصلة ولم يترك ذلك التنبيه اذا منع منه مانع كما في قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة وقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما فتامله فانه حسن **اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى قال** الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله ٥ يسوء الفاليات اذا فليني **اقول** هذا عجز بيت صدره ٥ تراه كالثغام يعل مسكا ٥ ضمير تراه كالثغام يعل مسكا ٥ ضمير تراه عائد الى الشيب والثغام نبت له نور وعين مهملة من الكلام على معناه في فصل ما من حروف الميم في الباب الاول ويعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد اخرى من العلل وهو الشرب

الثاني يقال علِه يعله بالضم ويعله بالكسر اذا سقاه السقية الثانية ونبو
الغاليات يفعل بنحو ما بكرهته والغاليات بالغاء جمع غالية وهي التي تتبع
الشعر وتستخرج ما فيه من القمل **قال** ولكن في التسهيل ان المحذوف
الاولي وانه مذهب سيبويه **اقول** الامر كما قال ونص ما في التسهيل
في باب التصريف الفصل المعقود لنون الوقاية وهي الباقية في فليني
لا الاولي وفاقا لسيبويه واقول يلزم علي هذا الراي حذف الفاعل
وهو خلاف مذهب سيبويه واصحابه **قال** ان التنزيل مشتمل علي
مواضع كثيرة من ذلك لا تشكرني خونا را انلظي ولقد كنتم تمنون **اقول**
يعني انه وقع في القران مواضع كثيرة جاء فيها الفعل مضارعا لا ماضيا وان التا
محذوفة منه فتلظي لا شك في كونه مضارعا اذ لو كان ماضيا لوجب ان
يقال تلظت لاسناده الي ضمير المؤنث ولحوق علامة التانيث لمثله واجب
وان كان التانيث غير حقيقي وتمنون لا شك في كونه مضارعا للحوق نون
الرفع له ولا تتصور كونه ماضيا اصلا **قال** الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف
منها واو مفعول والثاني عين الكلمة خلافا للاخفش **اقول** هذه المسالة
والتي بعدها وهي الخامسة ليستا من الاعراب في شي فايرادهما غير
مناسب واصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع نقلت حركة الواو والياء
الي القاف فالتقي ساكنان احدهما عين الكلمة والاخر حرف المد وهو واو مفعول
فحذف احدهما ومذهب سيبويه والخليل المحذوف واو مفعول كما ذكر
المصنف لانها زائدة وقريبة من الطرف ومذهب الاخفش ان المحذوف
هو عين الكلمة لان واو مفعول زيدت لمعني ولان الساكنين اذا التقيا
في كلمة حذف الاول وتظهر ثمرة الخلاف في مسو اذا خفف فعلي مذهب

سيبويه

سيبويه والخليل يقول مسو بتخفيف الواو كما تقول في جب جب
وعلي مذهب الاخفش يقول مسو بتشديد الواو كما تقول في تخفيف
مغزو **قال** السادسة نحو يا زيد بن زيد ابا اليعملات **اقول** هذا
بعض بيت من مشطور الرجز والبيت يا زيد زيد اليعملات الذبل
وبعد هذا البيت تطاول الليل عليك فانزل اليعملات جمع يعملة
بفتح المثناة التحتية اوله والميم بعد العين الساكنة وهي الناقة النجيبة
المطبوعة علي العمل والجمل يعمل قال في القاموس ولا يوصف بهما انما هما
اسمان والذبل الضوامر جمع ذابلة **قال** وبين ذراعي وجبهة
الاسد **اقول** الواو من لفظ المصنف وما بعدها جزء بيت للفرزدق
والمعني نحو يا زيد زيد اليعملات ونحو قول الشاعر كذا وصدره يا من راي
عارضا اسر به العارض السحاب الذي يعترض في الافق واسر مضارع
مبني للمفعول اي اجعل مسرورا فرحا وذراعا الاسد كوكبان نيران
ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا والمنادي محذوف
اي يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان يكون موصولة وفي المنادي فلا
حذف وحكي شارح من شارحي ابيات المفصل عن مخدوم له وصفه
بامثال ذا العالم ان الشاعر يصف الممدوح بالسخا عند قوله منعه بالانعام
وليصف ولده بالسماحة فوصفه بالسحاب العارض بين ذراعي الاسد
وجبهته قال واسر به يحتمل تاويلين احدهما اسر جعل مسرورا وعلي
هذا يكون من موصولة يعني من راي عارضا بين ذراعي وجبهة
الاسد جعل مسرورا به لو توقف المطر والاخر اسر اي اخفي من السر اي اخفي
حتي السرور علي هذا تكون من استفهامية يعني من راي سحابا مخفيا

بين ذراعي وجبهة الاسد كانه يتعجب منه قال ومعنى هذا البيت مما لم
يخطر ببال احد منا لشارحين من قبل فلنت ظاهر كلامه انه جعل اسري في
نا وبله الاول ماضيا مبنيا للمفعول من السرور وهذا لحن من شيخنا العالم
رحمه الله اذا لمعنى هذا المعنى بلا في متعد بنفسه يقول سرني الله اي
جعلني مسرورا وفي التنزيل وينقلب الى اهله مسرورا **قال** خلافا
للمبرد **اقول** يعني ان الحذف من الثاني في الموضعين المذكورين فزيد
الاول مضاف الى اليعملات الملفوظ بها وزيدا الثاني مضافا الى اليعملات
محذوفة وذراعي مضافا الى الاسد المذكور وجبهته مضافة الى مثله
محذوفا وخالف المبرد فعكس حيث ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثاني
وشبهته انه يلزم على المذهب الاول محذوران احدهما التنوع واثبات خبر
من غير فائدة والاخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجوابه ان الجماعة
ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام فلا يضر بيانه انه حذف المضاف اليه من
الثاني وزيدا الاول مضاف الى اليعملات المذكور فصار يا زيدا اليعملات
زيد فبقي زيدا الثاني غير تام لان تمام الاسم اذا لم يكن فيه اللام بالتنوين
او الاضافة فاخر اليعملات ليكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد
الثاني وتم الاول بما بعده وهكذا القول في بين ذراعي وجبهة الاسد
وحيث قلنا بان المضاف اليه حذف من الثاني فينبغي ان يكون التقدير
بين ذراعي الاسد وجبهته وبذلك يتحلل ما اشار اليه ابن الحاجب من
الاشكال الذي مر ذكره في مختصره الفقهي وذلك انه قال فيه وقالوا في نصف
وربع طلقة طلقة وفي نصف طلقة وربع طلقة طلقتان والظاهر عود
الاشكال الى الفرع الاول جريا ان لا في على اصل تكميل الطلقة وتقدير

الاشكال

الاشكال في الاول ان نصف مضاف قطعا في النية والنية مع اللفظ كالملفوظ
فتساوي الفرعان فاشكل افتراقهما في الحكم قال شيخنا الامام ابو عبد الله بن عرفة
رحمه الله وجوابه على اصلين من الفقه والعربية واضح اما الفقهي فهو لو
قال لها انت طالق نصف طلقة وربعها لم يلزمه الا طلقة واحدة لاضافة
الجزئين لطلقة واحدة لا يزيد مجموعهما عليها كما تقرر في نصفي طلقة واما
اصل العربية فهو قول جمهور النحويين ان المضاف اليه اذا حذف فلا بد من
تعريف المضاف الا ان يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف كقولهم
قطع الله يد ورجل من قاله قالوا التقدير قطع الله يد من قاله ورجله
فحذف المضاف اليه من الثاني واقحم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه
وحذف التنوين من يد لاضافته الى من وحذف من رجل لانه مضاف الى من
في المعنى وبمنزلة المضاف اليه في اللفظ وهذا الاصل يوجب تقدير تركيب
لفظ المسألة انت طالق نصف طلقة وربعها وقد قررنا ان اللازم في هذا
اللفظ طلقة واحدة فقط **قال** الش بعد نحو زيد وعمرو قائم ومذهب
سيبويه ان الحذف فيه من الاول لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء
الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من
الثاني **اقول** نقل الرضي عن سيبويه غير هذا وذلك انه قال اما الضم
في الاول يعني في رواية من روى يا تيم تيم عدي بضم تيم الاول فواضح لانه
منادى مفرد معرفة فالثاني عطف بيان وهو البدل على ما يأتي في بابه
واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف
اليه وهو تأكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التأكيد
اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابه كانت او بنائية فكان

ان الاول محذوف التنوين للاضافة فلذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه
سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة
وانما جي بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه
لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم
وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف حاجة في الاغلب لانه لما تكرر الاول
بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هنا كـ
الي هنا كلامه **قال** وقيل ايضا كل من المبتداين عامل في الخبر فالاول وليا عمال
الثاني لقربه **اقول** جعل هذا القايل ذلك من باب التنازع ولم يجوز اعماله
فيه **قال** ومنه الثاني قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا
بمثل هذا القران لا ياتون بمثله اذ لو كان الجواب للثاني لجزم فقلنا بذلك
في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق **اقول** هذا الكلام ظاهر في جعلنا
الجواب للشرط الاول وفي هذا المثال لاجل الحمل على ما ثبت فيه الموجب لذلك
مع عدم تحققه في هذا المثال وليس كذلك فان المقتضي لجعل الجواب
للشرط الاول لا للثاني قايم متحقق وهو عدم الفا الداخلة على الشرط الثاني
اذ لو كان الجواب له وهو وجوابه جوابا للاول والاول محذوف لدلالة الثاني
عليه اي ان اكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق **قال** وفي ما ان كان
من المقربين فروح ولولا رجال مومنون ثم قال تعالى لو تزيلوا لعذبنا **اقول**
هذا يقتضي ان يكون لعذبنا جوابا للولا ولولا وجوابها دليلا على جواب
لو المحذوف على قاعدة توالي الشرطين وهنا مشكل فيه هنا والظاهر ان هذا
ليس من ذلك القبيل جواب لولا محذوفا اي ولولا كراهة ان تهلكوا اناسا

مومنين

مومنين ظهرا في المشركين وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه
ومشقة لما كف ايديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه **قال**
الزمخشري ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مومنون لمرجعهما
الي معنى واحد فيكون لعذبنا هو الجواب وفي الانتصاف انما كان مرجعهما
ههنا واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشي لوجود غيره ولو تدل على
امتناع الشي لامتناع غيره لان لو دخلت هنا على وجود ومعناه العدم
اذ التزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتا **قال** وقد تكلف بعضهم
في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان قادر خبره ولا يحفظ
مثل نحن بما **اقول** فقد يعترض بان مثله محفوظ بدليل قول الشاعر
والمسجدان وبيت نحن عامره ◦ لنا وزمزم والاركان والستر والحجوب
ان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو واجتزا عنها
بالضمة كما في قوله ◦ اذا ما شا ضروا من سواهم ◦ ولا بالوا لهم احد ضرارا
قال بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون
اقول ليس هذا مما الكلام فيه فان الخبر هنا وجب جمعه ليطابق ما قبله
فان نحن للجماعة لا للمعظم نفسه اذ المراد بهما الملائكة وكان الاليق به
التمثيل لذلك بقوله تعالى وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون **قال**
واما قوله رب ارجعون فافرد جمع ثلاث غير المبتدا والخبر لا يجب لها هي
التطابق ما يجب لها **اقول** هذا مشكل فان التطابق في غير مخصوصا
بالمبتدا والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جا الرجال الفاضلا
وذهب الزيدان راكبين واقبل الملوك حفروا لزمتها **حذف**
الاسم المضاف قال ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الي ذات

لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعهن
اقول لو قال لان الحكم لا يتعلق الا بالافعال لكان اولى ليشمل المباح فانه
حكم شرعي ولا طلب فيه علي ان فخر الاسلام البزدوي وشمس الائمة وصاحب
الميزان من الحنفية ومن تابعهم ذهبوا الي ان التحريم والتحليل المضافين
الي الاعيان نحو حرمت عليكم امهاتكم حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة
الانعام وقوله عليه الصلوة والسلام حرمت الخمر بعينها احلت لنا ميتتان
مضافان الي الاعيان بطريق الحقيقة لا التحليل والتحريم المضافين الي الفعل
فيوصف المحل اولا بالحرمة ثم يثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم
عاما ونمسك هؤلاء بانه يصح وصف العين بالحرمة حقيقة كما يصح
وصف الفعل بها ومعني اتصافها بها خروجها عن ان يكون محلا للفعل شرعا
كما ان معني وصف الفعل بالحرمة خروجه عن الاعتبار شرعا فاذا امكن العمل
بحقيقته فلا معني للاضمار لانه ضروري يصار اليه عند تعذر العمل
بظاهر اللفظ ولا شك ان الحرمة عبارة عن المنع قال تعالي وحرمنا عليه
المراضع اي منعنا وتوصف العين بالحرمة علي معني ان العين منعت عن
العبد متصرفا فيها فتصير العين ممنوعة والعبد ممنوعا عنها واذا امكن
حقيقة اضافة التحريم الي العين واتصافها بالحرمة بالطريق المذكور كان جعل
ذلك مجازا احتياطا حسنا وقد اطال صاحب الكشف من الحنفية الكلام فيه
وما ذكرناه هنا هو نبذة من كلامه **قال** والتقدير في حبه بدليل قد شغفها
حبا او في مراودته بدليل تراود فتاها **اقول** اولي شانه وامره حتي
يشمل الامرين الحب والمراودة **قال** وهو اولي لانه فعلها بخلاف الحب **اقول**
يجيء ان تقديره في مراودته اولي من تقديره في حبه لان المراودة فعلها

والحب

والحب ليس فعلها ومتي لا يقدر علي دفعه لان العرض كونه مفرطا
بدليل قد شغفها والحب المفرط يقهر صاحبه ولا يطيق ان يدفعه
بخلاف المراودة فانها حصلت باكتسابها وهي قادرة علي دفعها فيتأتي
اللوم عليها وقضية هذا ان يكون تقديره في مراودته متعينا لا اولي
كما ادعاه **قال** واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل
القرية واهل العير **اقول** ذهب قوم الي ان القرية عبر بها عن اهلها
والتانيث فيها علي اللفظ فيكون مجازا ولا حذف فيه وقيل اريد الحقيقة
علي سبيل المعجزة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان واهله نقله
ابن داود الظاهري عن بعض اهل اللغة كذا في شرح التلخيص للشيخ بهاء
الدين السبكي رحمه الله تعالي **قال** وقال الاعشي: الم تغتمض عيناك
ليلة ارمدا **اقول** هذا صدر بيت من افتتاح قصيدة وعجزه ولم يتفق
له ذلك الا مرارا لله فالبيت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفي حتي
حتي تلاقي محمدا السليم اللديغ كانهم تفاءلوا له بالسلامة كذا في
الصحاح وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري رحمه الله
ان السليم هو اللديغ كما رووا ولكم بقلبي من لذغ كامن ولعاذلي
طمع بصرفي عنكم انا والعذول اذا سليم الباطن قلت وهو مبني علي
جواز تثنية المشترك باعتبار معنييه معا والمسهد اسم مفعول من
قولك سهدته اذا جعلته قليل النوم والسهاد الارق
والكلالة الاعياء والتعب والحفي هنا رقة اخفاف من كثرة المشي
حذف المضاف اليه **قال** وجاء في غير هذا نحو فلا خوف عليهم فبني ضم
ولم ينون اي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك اي سلام الله

واضمار ال **اقول** لا وجه لتفريق المصنف بين الاثنين حيث جزم في
الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على امرين مع ان الاولى كذلك
اذ تحتمل ان تقدر فلا خوف عليهم **حذف اسمين مضافين قال**
فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب **اقول**
هكذا قدره الزمخشري حيث تكلم في تفسير قوله تعالى ذلك ومن يعظم
شعائر الله فانها من تقوى القلوب قال لا بد من هذه المضافات ولا يستقيم
المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط قال ابو حيان
وما قدره عار من راجع من الجزاء الى من الا ترى ان قوله فان تعظيمها من
افعال ذوي تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود الى من يربط جملة
الجزاء بجملة الشرط الذي اداته من واصلاح ما قاله ان يكون التقدير فان
تعظيمها منه فيكون الضمير في منه عائدا على من فيرتبط جملة الجزاء
بالشرط هكذا كلامه وهذا الذي قدره ابو حيان قدره ابو البقاء ايضا
واجاز عود ضمير فانها الى الحرمات او العظمة او الخصلة وقال السفاقسي
الظاهر والله اعلم ان مراد الزمخشري بالراجع من حيث المعنى وقد قدر مضافا
ظاهره من في المعنى وهو قوله ذوي ويكون قد بنى على مذهب من يرى
الرابط بالمعنى انتهى قلت الذي يظهر لي ان تقدير الزمخشري اشارة
الى الراجع لا من الجهة التي ذكرها السفاقسي بل من جهة ان المصدر من قوله
فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وانه لا يلزم ذكره وليس
الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها على هذا فالضمير وهو
امر مجمع عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى واضيف المصدر الى المفعول
فلزم الاتيان به منفصلا وهذا لا حرج فيه ويظهر ايضا ان من الجائز ان يحتمل

ان يكون

تعظيمها

ان يكون للتعليل اي ان تعظيمها لاجل التقوى او لابتداء الغاية اي ان
ناشئ من تقوى القلوب وعليه فلا يحتاج الى تقدير المضاف في المذكور
فان قلت لم جمع القلب وافرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها
قال وقال الحويدرة وقد جعلني من حزيمة اصبعا اي ذا مسافة اصبع
اقول نسبة هذا الى الحويدرة سهو فانه من اهل الرجز وهذا البيت رجز
ونسبه في المفصل للاسود وصدره فادرك ابقاء العرادة ظلعها
والعرادة بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر وهي في الاصل اسم الجرادة
والظلع بفتح الظاء المعجمة واسكان اللام غمز في المشي وحزيمة بفتح الحاء
المهملة وكسر الزاي قبيلة من باهلة قال بعض شارحي ابيات المفصل
والمراد بالابقاء ما تبقيه الفرس من عدوها اذ من عادة عتاق الخيل
ان لا تعطي كل ما عندها من العدو بل يبقى منه شيئا بعد تظهره وقت
الحاجة اليه قيل ومفعول ادرك محذوف اي ادركنا يريد ان هذه
الفرس ادركها الظلع وقد ادنتني من هذه القبيلة وبقي بيني وبينها
مقدار مسافة اصبع هذا معنى كلام ذلك الشارح ورايت في بعض
الحواشي لفظ ابقاء العرادة مضبوطا بالنون وهو جمع نقو بالكسر
وهو كل عظم ذي مخ اي ان الوجع الذي نشا عن ظلعها في مشيها
ادرك عظامها التي بها المخ وذلك دليل على اشتداد الوجع وتمكنه
والله اعلم **قال** ويحتمل انه من تقدير مضاف اي بعدك مني فرسخان
ولهذا المقدر يتعلق من اولى **اقول** مراده هذا في بيان مقدار
المقدر وذكرها هنا ان لا بد من تقدير مضاف اخر لتصحيح الحمل اي
مسافة بعدك مني فرسخان ولكن ان تقدره بقولك بعدك مني بعد

بعد فرسخين **حذف ثلاثة متضايفات قال** فقيل
على القلب فالتقدير قابي قوس ولو اريد هذا لا غني عنه ذكر القوس
اقول كيف يصح الاغتنا بذكر القوس عن ذكر القاب بينهما والمراد القرب
باعتبار ان ما بين طرفي القاب بين سيه ومقبض القوس ولولا ذلك لا تنفيا
بينهما في غاية القرب وهذا لا يفيده ذكر القوس مجردا عن اضافة القاب
اليه **حذف الموصول الاسمي قال** ومن حجتهم امنوا بالذي
انزل الينا وانزل اليكم **اقول** هكذا كتب فيما رايته من النسخ والتلاوة
ليست كذلك وانما الاية وقولوا امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم
والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون كذا هي في سورة العنكبوت
والاحتجاج بهذه الاية قابل للدفع **قال** وقول اخر ٥ ما الذي دابه
احتياط وحزم ٥ وهواه اطاع يستويان ٥ **اقول** الداب بفتح الدال
المهملة وسكون الهمزة العادة والشان وقد تفتح الهمزة والاحتياط
الاخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة **حذف**
الصلة قال عدتك من العيادة وهي زيارة المريض والاحنة
الحقد والجمع احن قال الشاعر ٥ اذا كان في صدر ابن عمك احنة ٥ فلا
تستثرها سوف يبدو دفينها ٥ وفي بيت المتن تغليب المونث على
المذكر اذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جمع من تقدم ذكره ومنه
مذكر فدخوله في ذكر انما هو بطريق التغليب **قال** وقال بعد
اللتيا والتي اذا علتها انفس تردت ٥ **اقول** اللتيا بفتح اللام
والمثناة الفوقية بعدها وتشديد المثناة التحتية تصغير التي
وسمع فيه اللتيا واللذيا بالضم وهي لغية خارجة عن قياس تصغير

المبهمات

المبهمات لكنه جار على قياس تصغير المتمكن وقال ابن خالويه اجمع
النحويون على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش فانه اجاز ضمها وتردت
سقطت **قال** فقيل يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية
اقول فيكون من قبيل حذف الصلة لدلالة صلة اخرى عليها
كما في قوله ٥ وعند الذي واللات عدنك احنة ٥ **قال** وقيل بعد
اللتيا دقت لان التصغير يقتضي ذلك **اقول** فيكون من قبيل حذف
الصلة لدلالة غيرها كقوله ٥ نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم
الينا **حذف الموصوف قال** فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا
اي ضحكا قليلا وبكا كثيرا كذا قيل وفيه بحث سياتي **اقول** هذا
البحث مذكور في الباب السادس المعقود لامور اشتهرت بين المعربين
والصواب خلافها ٥ حكي هناك عن بعضهم ان مذهب سيبويه
والمحققين ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل وعليه
فالتقدير هنا فليضحكوا اي الضحك في حال كونه قليلا وليبكوه اي البكا
في حالة كونه كثيرا وسياتي الكلام فيه هناك **قال** وذلك دين القيمة
اي دين الامة القيمة **اقول** ذكر عن النضر بن شميل انه قال سالت
الخليل عنه فقال القيمة جمع القيم والقيم والقائم واحد ومعناه
وذلك دين القائمين بالتوحيد وهذا معنى ما قدره المصنف وقدر
الزمخشري وجماعة بقولهم دين الملة القيمة اي الملة المستقيمة
المعتدلة **قال** وقال سحيم ٥ انا ابن جلا وطلاع الثنايا **اقول** هذا
صدر بيت عجزه ٥ متى اضع العمامة تعرفوني ٥ وقد مر ذكر بعضه

في الباب الاول في اواخر فصل غير من حروف الغين المعجمة وانشدنا ٥
٭ ما هنا تاما وتكلمنا عليه **قال** قيل التقدير انا ابن رجل جلا
الامور وقيل جلا زيد جلا الامور وقيل جلا علم محكي على انه منقول
من قوله زيد جلا زيد لانه لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا اذ هذا
الوزن غير موثر في منع الصرف عند الجمهور لانه وزن مستوي فيه
وخالف عيسى بن عمر فرآه موثرا في منع الصرف وقدمنا ذلك في هذا
البيت واما اذا جعلناه جملة فهل هي مبنية او لا صرح بعض شارحي الكافية
ان نحو تابط شرا من قبيل المبنيات المحكية الباقية على بنائها قيل والحق
ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا
من مبني الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار
المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب فيه على اخره كبعلبك
لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة
على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا
فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات **قال** ونظيره قوله
نبئت اخوالي بني يزيد ٭ ظلما علينا لهم فديد ٭ يزيد منقول من قولك
المال يزيد لا من قولك يزيد المال ولا لاعرب غيره منصرفا فكان
بفتح لانه مضاف اليه **اقول** هذا صريح في ان يزيد في هذا البيت
بالمثناة التحتية قال ابن يعيش وفي نسخ المفصل بالياء وصوابه
تزيد بالتاء المعجمة بنقطتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان ابو
قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية وقال ابن الحاجب

وقول من

وقول من قال انما هو بنت اخوالي بني تزيد يعني بالمثناة الفوقية سقط
منه وسهو مائه فقد علم ان في العرب تزيد بالتاء واليه تنسب البرود التزيدية
وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء يعني المثناة التحتية
والثاني ان تزيد في كلامهم مفرد لا جملة قال الشاعر ٭ يعثرن في حد الظباة
كانما كسين ٭ برود بني تزيد الاذرع ٭ فاستعماله كالجملة خطا الى هنا
كلامه في شرح المفصل والفديد الصوت فد الرجل يفد فديدا اذا صوت
قال وبني تزيد منصوب على البدل من اخوالي ولهم فديد جملة في موضع
المفعول الثالث ولهم متعلق بمحذوف وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقدمه
عليه وان كان العامل معنويا كما قالوا كل يوم لك ثوب ولا يعمل فيه فديد
لانه مصدر كالتهديف فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر
في موضع الحال او مفعول له والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فديد
والتقدير يحملوا علينا وشدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون ظلما منصوبا
على انه مفعول ثالث اي ذوي ظلم ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير
لقوله ظلما الى هنا كلامه قلت ويجب ان تضبط الميم من قوله لهم بضمة مشبعة
ليكون قوله ظلما علينا لهم فديد موافقا لقوله ٭ نبئت اخوالي بني تزيد
في الوزن وانما نبهت على ذلك لانه بلغني عن بعض المتصدرين للاقراء انه
انشده باسكان الميم من لهم واصر على ذلك ولا شك ان الوزن لا ينكسر
بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثاني من مخلع البسيط قطعا ان
سكنت الميم والاول اما نصف بيت من مصرع الرجز ومشطور السريع
المكشوف ومثل ذلك محذور عندهم وفي قول المصنف والاعراب ادخال
اللام على جواب اذا الشرطية وقد سبق التنبيه عليه مرارا **حرف**

الصفة قال والا لكان من هو منه كفرا اقول هو مثل والاعرب
فيرد عليه ما مر قال وما ترى من اية الا هي اكبر من اختها اقول وجه
الاشكال فيه ان افعل التفضيل اذا نسب الى شي وجب ان يكون فيه
زيادة على المفضل عليه فلا يستقيم ان يقال الزيدان كل واحد منهما
افضل من الآخر لما يؤدي اليه من اثبات الزيادة ونفيها في كل واحد منهما فقوله
تعالى هي اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون كل واحدة منها اكبر من الاخرى
وذلك يؤدي الى ان يكون اكبر وغير اكبر واجاب ابن الحاجب عن ذلك بثلاثة
اوجه احدها ما ذكره المصنف من تقدير الصفة اي اختها السابقة
عليها الثاني ان يكون المراد الا هي اكبر من اختها من وجه وقد يكون لثبات
كل واحد منها افضل من الآخر من وجه الثالث ان يكون المراد الا هي اكبر من
اختها عندهم وقت حصولها لان لمشاهدة الاية اثرا في النفس عظيما ليس
للغائب منها وان كان الغائب اكبر فان الانسان يعظم عند مشاهدة
عصا تنقلب عقربا اكبر من عظم علمه بانها تنقلب حية وان كانت تنقلب
حية اعظم في التحقيق وانما المشاهدة لها اثر في تعظيم الشي في النفس
والله اعلم قال وقال . فلم اعط شيا ولم امنع . وقوله . وليست دارنا ها
بدار اقول اما الشاهد الاول فهو لعباس بن مرداس السلمي بضم السين
يكنى ابا الهيثم وامه الخنساء الشاعرة على خلاف فيه وسبب قوله هذا
ان النبي صلى الله عليه وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة
مائة اعطاه هو اباعر فسخطها وقال . اتجعل نهبي ونهب العبيد
بين عيينة والاقرع . وقد كنت في الحرب ذا تدرء . فلم اعط شيا ولم
امنع . وما كان حصن ولا حابس . يفوقان مرداس في مجمع . وما كنت دون امرئ منهم

ومن تضع

ومن تضع اليوم لا يرفع . فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه
عني فزادوه حتى رضي والعبيد اسم فرسه ويعني عيينة بن حصن والاقرع
بن حابس وروى مغيرة عن عامر الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينشد
بيت عباس هذا بين الاقرع وعيينة فقيل له انما هو بين عيينة والاقرع
فاعاده بين الاقرع وعيينة كذا في شرح امالي القالي لابي عبيد البكري والتدرء
بضم التاء المثناة الفوقية واسكان الدال المهملة وفتح الراء السابقة على همزة
القوة والعدة واما الشاهد الثاني فهو عجز بيت لعمران بن حطان السدوسي
الخارجي وانشد في الصحاح . وليس لعيشنا هذا مهاه . وليست دارنا هاتا
بدار . وكذا انشده البكري في شرح الفصيح قالوا المهاه في البيت البقا
وقيل اللذة وقيل الصفا وحسن الرونق ومعنى البيت انه يذم الدنيا
ويذكر كدورة عيشها واحوالها مع اسنخالها وسرعة انتقالها لو صح
الشاهد من البيت قوله مهاه بالهاء واستدل بذلك يعني بمجيئها به
الفصيح على انها اصلية لان الهاء كذا ابن معناه الصفا والرونق
وقيل النضارة واللين وقد روي مهاة بالتاء التي تبدل في الوقف ها
قال دفعا للتناقض بينهن اقول يعني التقدير في قوله ولم اعط
شيا انما هو لتحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيا كما تقدم لكنه
لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي الكلام جلبابا الصدق ويتحلى
بزينة الحق والا فعدم الاعطا لا ينافي عدم المنع حذفا لمعطوف
قال وردها انه تقتضي حينئذ ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل
الرسل وانما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيره في النبوة وفي
لزوم هذا نظر اقول وجه النظر انه نفي التفريق بين كل الرسل

وانما فرقوا بين محمد عليه الصلوة والسلم وبين غيره في النبوة وفي لزوم
هذا نظر **اقول** وجه النظر ان نفي التفريق بين كل الرسل نفي بعض
من لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض فلا يلزم ان يكون
المعرض بهم فرقوا بينا لكل **قال** والذي يظهر لي وجه التقدير وان
المقدر بين احد وبين الله تعالى **اقول** لبين ما ذهب اليه ارجح مما ذهب
اليه القايل بان احدا هو الموضوع للعموم فان هذا يحصل المراد مع عدم
الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم
وبين الله تعالى في ذلك فان من امن ببعضهم وكفر ببعضهم لم يؤمن بالله
سبحانه وتعالى **قال** والاية من اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع
شبهة المعتزلة الزمخشري وغيره الى اخره **اقول** يعني ان نقدر لحذو
معطوفا على فاعل ينفع وهو ايمانها والتقدير لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها
فيكون نفي نفع الايمان راجعا الى النفس التي لم يتقدم منها ايمان قبل ذلك
ويكون نفي نفع الكسب راجعا الى النفس التي صدر منها الايمان قبل ذلك ولكن
لم تكن كسبت في ايمانها خيرا قال الزمخشري لم تكن امنت من قبل صفة لقوله
نفسا وقوله او كسبت في ايمانها خيرا عطف على آمنت والمعنى ان اشراط
الساعة اذا جاءت وهي ايات ملجية مضطرة ذهب اوان التكليف عندها
فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات
او مقدمة ايمانها غير كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس
الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي آمنت في وقتها
ولم تكسب خيرا هذا كلامه قال التفتازاني وجه التمسك بالاية على ان مجرد
الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض

بان اولا لا امرين فنفي سياق النفي يفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم تاتي
من الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا لا يستقيم ههنا لانه اذا انتفى
الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام
فوجب حملا وههنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الزمخشري وهو
التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب
خيرا ثم قال واجيب عن التمسك بان الاية من قبيل اللف التقدير اي
لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن آمنت من قبل او كسبت
فيه فتتوافق الايات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث
النجاة من العذاب ولو بعد حين ويلايم مقصود الاية حيث وردت
تخويفا للذين اخلفوا ما وعدوا من الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب
حيث كذبوا به وصدفوا عنه اي يوم تات الايات لا ينفعهم التلهف
على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال
ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح
لم تكن امنت قبل ولم تعمل العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به الى هنا كلام
التفتازاني **حذف المعطوف عليه قال** وجواز الزمخشري
ومن تبعه ان يكون فا جواب اي فان ضربت فقد انفجرت **اقول** نص ما
في الكشاف فانفجرت الفا متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت
او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكر في قوله فتاب عليكم وهي على هذا
فا فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى وقد يتوهم ان كون الفا
فصيحة مختص بتقدير التعلق بالشرط لا سيما والعلم العمدة في الفا

العجيبة قول الشاعر ° قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ° ثم القفول فقد جئنا خراسانا ° وهي على التقدير اي ان كان الامر كذلك فقد جئنا وفي المفتاح انها فصيحة على التقدير الاول وهو كونها للعطف على محذوف والا لكونها فصيحة على كلا التقديرين لما لا شك في قول الزمخشري وهي على هذا ترجع الى التعلق بمحذوف سواء كان شرطا او معطوفا عليه ووجه فصاحتها انباؤها على ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه لكن في حذف كله قد يعد نقصان كذا ذكر التفتازاني قال واما ما يقال في وجه فصاحتها من الدلالة على ان المامور قد امتثل من غير توقف وظهر اثره وعلى ان المقصود بالامر هو ذلك الاثر لا الضرب نفسه والايماء الى ان السبب الاصلي هو امر الله لا فعل موسى عليه السلام فانما هو في مثل هذه الصورة خاصة **قال** ويرد ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك **اقول** لا يفيد ما ذكره في هذا الاستثناء شيئا في دفع الاعتراض من جهة ان اقتران الماضي بقد يحقق مضيه معنى ولا يصلح ان يكون جوابا للشرط مستقبل

حذف المبتدا قال فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان اي فالشاهد **اقول** الانسب بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ان يكون هنا من حذف الفعل اي فليستشهد رجل وامراتان من الاستشهاد وقدر الزمخشري فعلا من الشهادة فقال فليشهد رجل وامراتان وما قدرناه اولى لان المامورين المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير ان يكون المحذوف مبتدا كما قال المصنف فالتقدير فالشهيدان لا

فالشاهد **قال** وبعد القول نحو قالوا اساطير الاولين **اقول** تقديره هذه اساطير الاولين والاية في سورة الفرقان قال تعالى وقالوا اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا وكون اساطير الاولين خبر مبتدا محذوف كما ذكر المصنف قاله غير واحد ولا مانع من ان يكون مبتدا وخبره اكتتبها فلا يكون فيه حذف البتة وقال الزمخشري في قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل قالوا اساطير الاولين ماذا منصوب بانزل بمعنى اي شيء انزل ربكم او مرفوع بالابتداء بمعنى اي شيء انزله ربكم فاذا نصبت فمعنى اساطير الاولين ما تدعون نزوله اساطير الاولين واذا رفعته فالمعنى المنزل اساطير الاولين كقوله ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع هذا كلامه وفيه اشكال من جهة انه لا يظهر وجه لتخصيص ما تدعون نزوله بصورة النصب وتخصيص المنزل بصورة الرفع اذ هذان المبتدآن المقدران مؤداهما بحسب المعنى واحد فانه ليس المراد بالمنزل الذي انزل حقيقة والا كان مناقضا الاساطير الاولين وانما هو على سبيل التهكم من المشركين كما ذكره الزمخشري بعد هذا اي الذي انزل على زعمكم هو اساطير الاولين وهذا بعينه هو معنى ما تدعون نزوله اساطير الاولين واذا استويا من حيث المعنى فكيف يتاتى القول بان احد المقدرين يختص بصورة النصب والاخر يختص بصورة الرفع وكنت من سنين كتبت بهذا الى مولانا وسيدنا وشيخنا قاضي القضاة جلال الدين البلقيني ذكره الله بالصالحات فاجاب بانه انما خصصه بذلك لان اساطير الاولين مرفوعة في قراءة السبعة فقدر وجها للرفع بما يظهر فيه الرفع ولا يتاول نصبه بالمعنى وذلك ان قوله ما تدعون نزوله اساطير الاولين مرفوع

اللفظ ظاهرا وهو في معنى يدعون اساطير الاولين منصوب بتدعون لتحصل
مطابقة الجواب للسؤال من حيث المعنى لا من حيث اللفظ يرد عليه قوله فيمن
رفع قل العفو وهي قراءة ابي عمرو وجوزوا على قراءة ابي عمرو وجهين احدهما
وهو الاولى ان تكون ما في موضع رفع بالابتداء وذا موصول بمعنى الذي وهو
خبره ليطابق الجواب السؤال ويكون العفو خبر مبتدا محذوف اي بل المنفق
العفو الثاني ان يكون ماذا كلها استفهاما منصوبا بينفقون ويكون المطابقة
من حيث المعنى لا من جهة اللفظ كذلك هنا يكون مبتدا وذا موصول بمعنى
الذي والتقدير المنزل اساطير الاولين ويجوز ان يكون ماذا كله اسما واحدا
استفهاما في موضع نصب بانزل والتقدير الذي تدعون نزوله اساطير
الاولين قلبنا مثل ذلك فانه حسن ولم ار من ذكره ويعقب الشيخ ابو حيان
على الزمخشري في قوله او مرفوع بالابتداء فقال اجاز الزمخشري ان يكون اساطير
مرفوعا بالابتداء فالمعنى اي شيء انزله ربكم وهذا لا يجوز عند البصريين الا
في ضرورة الشعر وكان الزمخشري اراد المعنى الاول الذي ذكرناه ان يكون
ما مبتدا وذا موصولا بمعنى الذي فلم يحسن العبارة عنه والله تعالى اعلم
بالصواب الى هنا كلامه ابده الله ومن خطه نقلت وقال صاحب التقريب
في كلام الزمخشري نظر اذ لا مقتضي للتقدير في احدهما بما فيه صورة فعل
وهو ما تدعون وفي الاخر بالمنزل وايضا لم خالف بين لفظي الدعوى والانزال
في التقدير مع انه حمل الانزال على السخرية ثم قال ويمكن ان يجاب عن الاول
بان الرفع ادل على ثبات الانزال من النصب لانه جملة اسمية فقال فيه
المنزل اساطير وفي النصب تدعون اساطير وانزل في النصب بانه
فعلية فيقتضي في الجواب فعلا ولم تكن مطابقة الجواب السؤال مطلقا

لان اساطير

لان اساطير مرفوع فاتى بما فيه صورة فعل على الجملة وهو ما تدعون
وانزل في الرفع مقدر بمفرد لانه خبر اي شيء المنزل فاتى في الجواب بما يناسبه
فقال المنزل اساطير الاولين انتهى وسلك ابن الحاجب رحمه الله طريقا
اخر في الكلام على هذه الاية وامثالها فقال في شرح المفصل حيث ذكر
وجهي الرفع والنصب في جواب ماذا وهذا كله انما يكون اذا كان
المجيب موافقا للسائل في احد جزئيه فيحذف ويستغنى بدلالة
كلام السائل عليه مثل قوله وما كتبت وهو قد كتب فيقول مصحفا
او شبهه فاما اذا لم يكن موافقا له في الفعل فيتعذر تقديره لاخلاله
بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال لك وقد
سمع صوتا ظنه ضربا منه من ضربت فيقول له القائل هو صوت
باب فالنصب لا يستقيم لان المجيب قاصد نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو
يفسد المعنى فحينئذ ليس قوله اساطير الاولين بعد قوله ماذا
انزل ربكم جوابا من هذا الباب فانه لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي
انزله ربنا اساطير الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين وانما قصدوا
الى كلام مستانف اي هذا اساطير الاولين او نحو ذلك هذا كلامه
قال ووقع في غير ذلك ايضا نحو ولا يغرنك تقلب الذين كفروا في
البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة اقول ايراد الاية الثانية هنا
سهو فان الكلام فيما اذا كان حذف المبتدا واقعا بعد غير القول
والحذف انما وقع بها بعد القول وهذا ظاهر قال سورة انزلناها
اي هذه سورة اقول اجاز الزمخشري هذا الوجه وغيره فقال سورة
خبر مبتدا محذوف وانزلناها صفة او هي مبتدا موصوف والخبر

محذوف اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها وقرئ بالنصب على
زيدا اضربته ولا محل لانزلناها لانه مفسر للمضمر فكانت في حكمه وعلى
دونك سورة اوائل سورة انزلناها صفة هذا كلامه فلما جاز نحو
النصب بدونك مضمرة اباه البصريون كما مر حذف الخبر في باب
واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه اذا عطف على انت لم يكن افعل جارياً
الي آخره اقول قد اسلفنا عن الرضي في الباب الاول في فصل الواو ان اصل
التركيب انت اعلم بحالك ومالك تأتت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم
وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين
والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه
فانت اعلم بما يصلحه قال وقوله لهفي عليك للهفة من خايف يبغي
جوارك حين ليس مجير اقول اللهف بفتح الهاء الحزن والتحسر يقال
لهف لهفاً كحزن حزناً واللهفة باسكان الهاء كلمة يتحسر بها على ما فات
وحرف الندا في البيت محذوف اي يا لهفي وعليك يتعلق باللهف
وكذا اللهفة ايضا اي الهف عليك لاجل لهفة من خايف ويبغي يطلب
والجوار بكسر الجيم ان تعطي الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره وكذا في القاموس
قال وقالوا من تأنى اصاب او كاد ومن استعجل اخطا او كاد اقول
لحذف خبر كاد في الموضعين اي اصاب او كاد يصيب واخطا او كاد
يخطي قال وقدم البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله
ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفي اقول كانه سهو رحمه الله
في الاخبار لم يرد البحث في الاية الاولى فان البحث فيه لم يمر في شي فلم وقفت
عليه من نسخ هذا الكتاب مستوفى والله اعلم وهذه الاية في سورة الحج

قال تعالى

قال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام
الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بالحاد
بظلم نذقه من عذاب اليم فالخبر محذوف وجزاؤه محذوف لدلالة
جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن المسجد الحرام نذيقهم
من عذاب اليم والاية الثانية في سورة حم السجدة قال تعالى ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز لا ياتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل
من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ولو جعلناه قرانا اعجميا
لقالوا لولا فصلت اياته ءاعجمي وعربي قل هو للذين امنوا هدى وشفاء
والذين لا يؤمنون في اذانهم وقر وهو عليهم عمى اولئك ينادون من مكان
بعيد فخبر ان من قوله ان الذين كفروا بالذكر محذوف اي يعذبون
او هالكون ويحتمل ان يكون مذكورا وهو اولئك ينادون من مكان بعيد
وما بينهما اعتراض وهذه الاية مر البحث فيها مستوفى في المثال الاول من
امثلة الجهة الرابعة فراجعه قال وقال الحماسي من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اقول هذا الشاعر هو سعد بن مالك تقدم انشاد
هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في فصل لا من حروف اللام قال وقال
اخر اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها جرى دون ليلى مايل القرن اعضب
اقول خبر قوله لعلها مع الخبر المحذوف وتاويل مثله معروف وجواب
اذا قوله جرى والاعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة هو المكسور
القرن الداخل وهو المشاش وهذه استعارة نشبه ما يحول بينهم وبين
مرجوهم من قرب ليلى بكبش ما لذي يكد وعضب في المنع وسوانح ادو تقول

المغني منه وكذا هنا. ما يحتمل النوعين قال ومثله طاعة وقول
معروف اي امرنا او امثل وبدل للاول قوله . فقال تنحي اسم الله امري طاعة
اقول فيه لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدا
مذكور هو لفظ الامر ان يكون نظير ذلك في كل تركيب لم يذكر فيه المبتدا
ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الاوامر وهو ضد النهي اي امرك ذو طاعة
اي مطاع ممتثل والامر المقدر في الاية واحد الامور وهو بمعنى الشان فكيف
يجعل الاول على الثاني حذف الفعل قال وعن البصريين انه لا يجوز
لو زيد قام الا في الشعر او الندور نحو لو ذات سوار لطمتني اقول
قال ابن عصفور لا يلي لولا الا الفعل ظاهرا فاما المقدر فلا يلي الا نادرا
ونقل ابن الصايغ تصريح البصريين بامتناعه قبيحا وجوازه نادرا وهذا
عجيب لمصادمته ما وقع في فصيح الكلام قال الله تعالى قل لو انتم تملكون
وقد مر الكلام على المثل في الباب الاول في فصل لو من حروف اللام قال واكثر
من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام
عليكم اقول يحتمل ان يكون المحذوف جملة فعلية من حال اي يقولون
سلام عليكم فتكون الاية مثالا لما حذف منه الفعل مع مضمر مرفوع ويحتمل
ان يكون المحذوف اسم فاعل اي قايلين فلا تكون الاية حينئذ من امثلة
من امثلة حذف الفعل لكنها على كل حال مما حذف فيه القول قال
وياتي حذف الفعل في غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اي وائتوا خيرا اقول
هذا مذهب سيبويه ومنه قولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع
لك يقدر بحسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك
وكذا قول الشاعر . فواعديه سرحتي مالك . او الربى بينهما اسهلا .

اي قولي

اي قولي ايت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن هذا
وائت امرا قاصدا ونبذايت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شي
ثم جئت بعده بما لا تشتهي عنده بل هو مما يومر به فيجب ان ينتصب بائت
او اقصد او ما يفيد هذا المعنى لذا قال الرضي قلت لا يتاتى له ذلك
في البيت المذكور مع انه سابق في الامثلة التي اوردناها قال
والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم اي واعتقدوا الايمان من
قبلهم اي قبل هجرتهم اقول فيكون الايمان على هذا التقدير باقيا
على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل وقد اجيز ان يكون من
عطف المفردات على ان يكون التجوز واقعا في الايمان على طريق الاستعا
فيكون قد شبه من حيث ان المومنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن
المالك المسلط في مكانه ومستقره بمدينة من المداين الحصينة بتلو
ومرافقهم ثم خيل ان الايمان بمدينة بعينها تخييلا محضا فاطلق على
المتخيل اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة نسبة التبوؤ اللازم
للمشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون مانعة من ارادة
الحقيقية كذا قال الطيبي في شرح الكشاف قال فالتزموه محتجين
بقول طرفة . لها سبب ترعى به الما والشجر اقول هذا عجز بيت
صدره . اعمرو بن هند ما ترى راي صرمة . الصرمة بكسر الصاد المهملة
واسكان الراء القطعة من الابل نحو الثلاثين على هذا اقتصر صاحب الصحاح
وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى
الثلاثين او الى الخمسين والاربعين او ما بين عشرة الى الاربعين او ما بين
عشرة الى الاربعين وما بين عشرة الى بضع عشرة حذف المفعول

قال يكثر بعد لو شئت اقول وكذا بعد لو اردت ولو اخترت
ونحو ذلك فان الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه اللهم الا ان
يكون تعلقه به غريبا كقوله ه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته ه عليه
ولكن ساحة الصبر اوسع ه فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا
بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس به قال وبعد نفي العلم
ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اقول يحتمل ان يكون هنا مما
نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو ابلغ في الذم قال ومن
غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم
اي سحر بدليل اسحر هذا اقول كان ظهر انه يحتمل ان يكون اسحر هذا من
مقول قوم موسى فلا يكون فيه حذف واصلا وقد نص على هذا الاحتمال
في الكشاف وانا اسوق هذا الفصل منه برمته قال فان قلت هم قطعوا بقولهم
ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم اتقولون اسحر هذا قلت
فيه اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون للحق تعيبونه وتطعنون
فيه وكان عليكم ان تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة
وبين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر في
قوله سمعنا فتى يذكرهم ثم قال اسحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن
عليه وان يحذف مفعول اتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا
لسحر مبين كانه قيل اتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا لسحر مبين
ثم قيل اسحر هذا وان يكون جملة قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون
حكاية لكلامهم كانهم قالوا اجئتمانا بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون
كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله الى هنا كلامه والوجه

الثالث

الثالث هو الذي قلته اولا وبالله التوفيق قال ويجوز حذف
مفعولي اعطى نحو فاما من اعطى اقول هذا مما نزل فيه الفعل منزلة
القاصر فلا يقال حذف مفعولاه وقد قرر المصنف ذلك في المتن قبل هذا
حذف التمييز قال وهو شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة
فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة اقول في صحيح مسلم
من حديث جابر ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساقه
الى ان قال ثم يجيء احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امراته قال
فيدنيه منه ويقول نعم انت ويخرج ذلك على هذا وهو ان يكون فاعل نعم ضميرا
مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم شيطانا
انت وانت هو المخصوص بالمدح حذف واو الحال قال تقدم في
قوله ه نصف النهار الماء غامره ه اي انتصف النهار والحال ان الماء
غامره هذا الغائص اقول تقدم في الباب الرابع في ترجمة الاشياء
التي تحتاج الى الرابط ومر هناك انشاد عجز هذا البيت وهو قوله ه ورفيقه
بالغيب ما يدري ه والبيت للمسيب بن علس يصف غواصا والنهار مروي
بالنصب على انه ظرف من قولك نصفت الشيء يعني بلغت نصفه ففاعل
نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت
شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف
في الربط وانما الشاهد على رواية رفع النهار من نصف الشيء بمعنى انتصف
على ما ذكره في الصحاح فالجملة الحالية حينئذ خالية عن ضمير ذي الحال
وهو الغائص فتحتاج الى تقديرها بالواو محذوفة ليحصل الربط وقد اسلفنا
ان البيت لا يتعين لذلك لجواز تقدير ضمير يعود الى الغائص اي غامره فيه

حذف قد قال زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه
من قد اقول تقدم هذا في الباب الاول في فصل قد من حرف القاف وعلل
كثيرون هذا الحكم بان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا
دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال فصلح للحال
وهو مشكل لما اشرنا اليه هناك من ان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى
الحال الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين هيئة الفاعل او المفعول فان الحال
بهذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضيا وقد يكون
مستقبلا فهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال فان الشريف
الجرجاني والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد
الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى
زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا
استبعاد فيما ذكرنا فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا
بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا
فاذا قلت جاءني زيد ركب يفهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا يقارن الحال
عاملها واذا قلت قد ركب قرب الى زمان المجيء فيتفهم مقارنته اياه كان
ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام هذا كلامه
وهو قريب من معنى كلام التفتازاني وقد حكيناه عن بعضهم فيما
سلف في حرف القاف وهو منظور فانا لا نسلم ان قولك جاء زيد ركب
يفهم منه تقدم الركوب على المجيء ولا اراد تقريبه من زمان المجيء في قولك قد
ركب يفهم مقارنته اياه وانما الفهم للمقارنة جعله قيدا للعامل فلا فرق حينئذ
في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون قال واشترطوا كله

في الماضي

في الماضي الواقع خبرا لكان كقوله عليه الصلوة والسلام لبعض اصحابه
اليس قد صليت معنا وقول الشاعر * وكنا حسبنا كل بيضا شحمة * اقول
هذا صدر بيت عجزه * عشية لاقينا جذام وحميرا * جذام بجيم مضمومة
وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وتزعم نسابة مضر انهم من
معد قال الكميت يصف انتقالهم الى اليمن بنسبهم * نعاتب جذاما غير
موت ولا قتل * ولكن فراقا للدعائم والاصل * وحسمى بحاء مهملة مكسورة
اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفا
رقها كذا في الصحاح وحمير ابو قبيلة من اليمن وغرض الشاعر انهم
طمعوا في هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعفا فاذا هم اقويا ومعنى
كلام المصنف ان الكوفيين اشترطوا في الماضي الواقع خبرا لكان واخواتها
الاقتران بقد ظاهرة كما في الحديث او مقدرة كما في البيت
قال وتاله * حلفت لها بالله حلفة فاجر * لناموا فما ان من حديث ولا صال
فاضمر قد اقول هذا البيت لامرء القيس وقد سبق انشاده في فصل
قد من حرف القاف من الباب الاول ومر هناك ان ابن عصفور ذكر ان القسم
اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جي باللام وقد
نحو تالله لقد اثرك الله علينا وان كان بعيدا جي باللام وحدها وانشد
هذا البيت شاهدا عليه وفيه بحث مضى هنالك قال حذف النافية
وغيرها اقول يريد بغيرها لا الناهية وفي بعض النسخ لا الناهية
وغيرها يريد بغيرها لا النافية ولم يذكر في هذه الترجمة مثالا لحذف
لا الناهية وما جعله جائزا بطريق الاستقلال لا يجوز ان تقول نعم على
ان المراد لا تقم واما بطريق التبعية فقد يكون نحو لا تهن العالم وتكرم الجاهل

اي ولا تكرم قال فتعلقت يمين الله ابرح قاعدا اقول هذا صدر بيت لامرء
القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وقيل هذا البيت فقالت
سباك الله انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي سباك الله دعا عليه
بالسبي وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر واحوالي اي
بنا لرجلين حول لداو حوليه واحواله وخواليه واحواليه وحواليه بمعنى
والاوصال المفاصل مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم لكل عظم لا يكسر
ولا يختلط بغيره كذا في القاموس قال ويقل مع الماضي كقوله فقالت يمين
الله بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معي امد به
امد السرمد اقول هذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج
اخر صدره الى المقام واول عجزه يليه هذا هو الاولي ويحتمل ان لا يكون
مدرجا بان يكون اخر الصدر ميم المقام واول العجز الركن فيكون فيه الثلم
والشاهد الذي اورده له المصنف في قوله نسيتك اي لا نسيتك
وانما سهل الحذف في هذا لان الفعل من قوله نسيتك ماض لفظا مستقبل
معنى لعمله في ظرف مستقبل معنى وهو قوله ما دام عقلي اذ التقدير مدة
دوام عقلي فسهل حذفها لما في معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل
والسرمد الدائم اي امد الزمان الدائم قال ويسهله تقدم لا على
القسم كقوله فلا والله نادى الحي قومي اقول هذا صدر بيت للمتنخل
عجزه هدوا بالمساة والعلاط ويروى ضيفي مكان قومي وهدوا معمول
قوله هدا بالهمزة هدأ وهدوا اي سكن ويجوز تخفيف الهمزة بقلبها
واوا فتدغم الواو والزائدة فيها كما في مقرو وبالمساءة يتعلق ناديت وهي
مصدر ساه اي فعل به ما يكرهه والعلاط ميسم وطا مهملة على زند

كذاب الخصومة ومصدر عالطه بشرا اذ كرهه يسوا فسم الشاعر بالله
على انه الحي لا يبادون ضيفه بما يكرهه من مساءة خصومة بان يقولوا له
اسكن ولا تتحرك عنونا يريد ان ضيفه عزيز مكرم لا يقابل الا بما يحبه
وفي ذلك ايماء الى شرف الشاعر وعزته وقد جعل المصنف وغيره
النافي المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث وذلك لان الفعل
هنا ماض لفظا ومعنى لان الانسان انما يتمدح بما وقع لا بما يتوقع فلا
ينبغي كون المقدر لا فانها لا تدخل على الماضي لفظا ومعنى الا مكررة ولا تكرير
في البيت فينبغي ان يقدر ما وزعم الكوفيون انه لا حذف في مثل هذا
البيت وان لا المذكورة ولا المذكورة اولا هي نافي الجواب قدم اعتناء
بالنفي وفيه تقدم نافي جملة على جملة اخرى مع انه لا ينافي في نحو قوله
تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم قال ويسمع بدون
القسم كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب
المتنخل اقول هذا البيت للنمر بن تولب والمتنخل بفتح الخاء المشددة
شاعر قاله في القاموس ومنه لا افعله حتى يؤوب المتنخل انتهى واظنه
احد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا اتيك
او يؤوب القارظ قال ابو ذؤيب وحتى يؤوب القارظان كلاهما وينشر
في القتلى كليب لوائل وقد انشد ابن مالك رحمه الله بيت المصنف في
شرح الكافية وادعى انه مثال لما اجتمع فيه بين حذف القسم وحذف
حرف النفي من الجواب قال اراد والله لا تلاقونه فحذف القسم وحرف
النفي وهذا في غاية الغرابة هذا كلامه وجماعة من النحاة يرون
مما حذفت فيه لا النافية بدون اظهار القسم ومنهم المصنف الطاهر

ان راي ابن مالك اولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار
حذفها في جواب القسم والله اعلم **حذف ما النافية قال** وانشد
ابن مالك ٭ فوالله ما نلتم وما نيل منكم ٭ بمعتدل وفق ولا متقارب ٭
وقال اصله ما ما نلتم ثم قال في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي
بعضها قدره ما الموصوله **اقول** يحتمل ان يجعل قوله بمعتدل مفعولا
به والبا زايده وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعا وحذف
المفعول من احدهما فلا يحتاج الي تقدير ما لا نافية ولا موصولة وفي الصحاح
والوفق من الموافقة بين الشيئين كالالتحام يقال حلوبته رفق عياله
اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه **حذف اداة الاستثنا قال**
لا اعلم ان اجازه الي آخره **اقول** هذا عجيب جدا كيف لا يعلم المصنف
احدا اجازه غير السهيلي والمسلة مسطورة في التسهيل وقد كتبته منذ
نسخا وملاه حواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد
محمول على الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد
وما قعد الا زيد فهل هذا شي غير حذف اداة الاستثنا والمستثني
جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسلة ايضا واختار رد ذلك اي انها محمولة
على الحذف دون التنازع وقد مرت المسلة في كلامنا على النوع الثالث
عشر من جهة السادسة **قال** والصواب ان الاستثنا مفرغ وان
المستثني مصدرا وحال اي الا قولا مصحوبا بان يشا الله الي آخره **اقول**
هذا الكلام ماخوذ من كلام ابن الحاجب في الامالي فلنورده برمته قال
في تقرير البحث في قوله تعالي ولا تقولن لشي اني فاعل ذلك غدا الا ان
يشا الله الوجه فيه ان يكون الاستثنا مفرغا كقوله لا تجي الا باذن

زيد

زيد ولا تخرج الا بمشيئة فلا بد علي ان يكون الاعم المحذوف حالا او مصدرا
فتقدير الحال لا تخرج علي حال الا مستصحبا لذلك وتقدير المصدر
لا تخرج خروجا الا خروجا مستصحبا لذلك كقوله ما كتبنا الا بالقلم
وما خرجت الا بالقوم وحذفت البا من يشا الله والتقدير الا بان يشا الله
اي الا بذكر المشيئة وقد علم ان ذكر المشية المستصحبة في الاخبار
عن الفعل المستقبل هي المشية المذكورة بحرف الشرط وما في معناه
لقولك لافعلن ان شا الله او لافعلن بمشية الله و الا ان يشا الله وما
اشبه ذلك وما ذكر من انه استثنا منقطعا ومتصل علي غير ذلك
فبعيد اما الانقطاع فلا يتجه لانه يودي الي نهي كل احد عن ان يقول
اني فاعل غدا كذا مطلقا قيده بشي ولم يقيده وهو خلاف الاجماع
فانه لا يختلف في جواز قول القايل لافعلن غدا كذا ان شا الله وجعله
منقطعا يرجعه في النهي ولما ما ذكر من انه متصل باعتبار النهي فيودي
الي ان يكون المعني نهيكم الا ان شا والنهي لا يقيد بالمشية لانه ان اريد
تحقيق الاخبار عن النهي تحقق فلا يصح تعليقه بالمشية وان اريد نفس
النهي الذي هو انشا فلا يقبل تعليقه علي المشية وان اريد دوامه
الا ان يا ني نقيضه فذلك معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم
ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا لان الاستثنا
بالمشية لم تتعرض له وانما تعرض لنفس النهي او دوام النهي كما تقدم
واما ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل فقط اذ يصير المعني اني
فاعل بكل حال الا ان يشا الله وهذا لا يقوله احد واما ما ذكر من
ان بعض المتاخرين زعم الا هنا ليست باستثنا فانا رادا نها ليست

الله

يا سيئنا انصال فقد تقدم الكلام عليه وان اراد انه ليس يا سيئنا
اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله اعلم
بالصواب الي هنا كلامه رحمه الله **حذف الجار قال** وقد حذف مع
بقاء الجر كقول روبة وقيل له كيف اصبحت خير عافاك الله **اقول**
صرح ابن مالك بجواز حذف الجار قياسا في مثل قولك بزيد جوابا لمن قال
بمن مررت قال وهذا هو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم اقربهما منك
بابا في جواب قولها ان لي جارين فالي ايهما اهدي ولقول العرب خير
بالخير لمن قال كيف اصبحت فحذفت البا وابقي عملها لان معنى كيف باي حال
فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة قوي وجواز الحذف
اولى قال ابو حيان وينبغي ان يتثبت في القياس على ذلك وقد ذكرنا طرفا
صالحا من الكلام على حذف الجار وبقا عمله حيث تكلمنا في النوع الثالث عشر
من الجهة السادسة **حذف حرف الندا قال** وشذ في اسمي الجنس
والاشارة **اقول** يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل الندا سوا تعرف
بالندا نحو يا رجل بالضم او لم يتعرف نحو يا رجلا بالنصب وسوا كان مفردا
كما مر او مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه او مضارعا للمضاف
نحو يا رجلا بالنصب للمضاف نحو يا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة
واحدا بعينه اولا والسر في امتناعهم من حذفه من النكرة ان حرف
التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادي مقبلا عليك متنبها لما
تقوله وهذا لا يكون الا في المعرفة واما المعرفة بحرف الندا فامتنعوا
من حذف حرف الندا منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف
التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاوه على اصل التنكير الا ترى

ان لام

ان لام التعريف لا تحذف لا يحذف من التعريف به وحرف الندا اولى به
لعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل
يجوز حذف حرف الندا من اي نحو ايها الثقلان وهو جنس يتعرف بالندا
فالجواب ان المقصود بالندا هو وصف اي كما تقرر وهو معرف
قبل الندا باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها
من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت
ان الاعتبار في حذف حرف الندا من اي بوصفه نحو ايها الرجل وبوصف
وصفه نحو ايهذا الرجل كذا قاله الرضي واما اسم الاشارة فانه موضوع لما
يشار به للمخاطب الي شي وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادي
اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في الندا عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا
احتيج الي علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف
الندا وتقييد المصنف شذوذ حرف الندا بما ذكره من اسمي الجنس
والاشارة ظاهر في ان حذفه من منادي غيرهما ليس شاذا فيرد عليه
كلمة الله فانه لا يحذف حرف الندا منها الا مع تعويض الميم المشددة
في الاخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الي ندائه باي او باسم
الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف
لئلا يكون اجحافا **قال** نحو اصبح ليل **اقول** معناه يا ليل ادخل في الصباح
وصر صبحا فالندا من جندب زوج امرء القيس تبرما به وكان مفركا ونهاك
انه سالها عن سبب تفريك النسا له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف
العجز سريع الاراقة بطي الافاقة **قال** وخص بعضهم المثني في قوله
هما برزت لنا فهجت رسيسا **اقول** هذا صدر بيت مطلع قصيدة

٥ وعجزه ثم انثنيت وما شفيت نسيسا ٥ الرسيس ابتدا الحب
والحمى كالرس كذا في القاموس والنسيس بقية الروح وغاية جهد
الانسان كذا فيه ايضا قال واجيب بان هذا مفعول مطلق اي برزت
هذي البرزة اقول يمكن ان تجعل هذه منادى ولا يتم التلحين وذلك لان
المتنبي كوفي ومذهب اصحابه نحاة الكوفة جواز حذف حرف النداء من
اسم الاشارة فلا ينكر ارتكابه لذلك ولا يتجه تلحينه قال ويرد بيت
انشده وهو ٥ يا عمرو انك قد مللت صحابتي ٥ وصحابتيك اخال ذاك
قليل اقول الذي يظهر لي ان ذاك اشارة الى الملل المفهوم من قوله
مللت او الى الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك
اياي وصحبتي اياك فيما اخال اي اظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله
ذاك مبتدا اخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة الغي فعلها واتى بها بعد
الجملة السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشا عن الظن لا اليقين كما
تقول زيد قائم اظن وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق
ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت فتامله حذف همزة ٥
الاستفهام قال قد ذكر في الباب الاول من الكتاب اقول وقع في صحيح
البخاري اذا الحسن والحسين احد تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه فنظر
اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخرجها من فيه وقال اما علمت وفي
بعض النسخ ما علمت بدون همزة قال ابن مالك في التوضيح وقد كثر حذف
الهمزة اذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم الا بتقديرها كقوله تعالى
وتلك نعمة تمنها علي قال ابو الفتح وغيره اراد اوتلك ومن ذلك قراءة ابن
محيصن سواء عليهم انذرتهم بهمزة واحدة ومثله قراءة ابي جعفر سواء عليهم

استغفرت

استغفرت لهم بهمزة وصل ومن حذف الهمزة لظهور المعنى قول الكميت ٥
طربت وما شوقا الى البيض اطرب ٥ ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب ٥ اراد
او ذو الشيب يلعب ٥ ومثله قول الاخر ٥ فاصبحت فيهم آمنا لا كمعشر ٥
اتوني وقالوا من ربيعة او مضر ٥ اراد امن ربيعة ام مضر ومن حذف الهمزة
قبل ما النافية عند قصد التقرير ما انشده البطليوسي من قول الشاعر
ما ترى الدهر قد اباد معدا ٥ واباد القرون من قوم عاد ٥ قلت ذكر في فصل
اما من حروف الالف في الباب الاول انشاده هذا البيت على غير هذه الصورة
واسلفنا ما ابديناه فيه من احتمال ان لا يكون من قبيل ما حذفت منه الهمزة
فراجعه ثم قال ابن مالك ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صلى الله عليه
وسلم يا ابا ذر عيرته بامه اراد اعيرته ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم
اتاني جبريل فبشرني انه من مات لا يشرك بالله شيا دخل الجنة
قلت وان سرق وزنى قال وان سرق وزنى هذا كلامه وقد ذكر المصنف
بعض هذا المثل في حروف الهمزة اول الكتاب وقدمنا هناك ان بعضهم
ادعى ان حذف همزة الاستفهام ضرورة وان كلام سيبويه يدل عليه
واسلفنا ان ابن قاسم قال ان المختار اطراد حذفها اذا كان بعدها ام
المتصلة لكثرته نظما ونثرا حذف نون التثنية والجمع قال
للضرورة نحو قوله ٥ هما خطتا اما اسار ومنة ٥ واما دم والقتل
بالحر اجدر ٥ فيمن رواه برفع اسار ومنة واما من خفض فبالاضافة
وفصل بين المتضايفين بغير ضرورة فانه قال لو على هذا يقول هما
غلاما اما زيد واما جعفر كذا في شرح مشكل الحماسة له والخطتان
تثنية خطة وهي الامر والقصة وجوز بعض شارحي الحماسة

ان يكون رفع اشار ومنه وبدر على الحكاية وان نذف النون مع ذلك للاضافة
كانه قال هما خطتا قولكم لي اما كذا واما كذا وكانهم كانوا يريدونه على
الخصلتين فاخذ يتحكم عليهم ويحكي مقالهم والمعنى بين الاحدى خصلتين
على زعمكم اما الاسر والتزام منكم ان رايتم العفو واما القتل وهو اولى بالحر
منا لتعرض لما فيه ذله ويجوز ان هما الخصلتان اللتان اشار اليهما بقوله
هما خطتا وقد ثلثهما خطة اخرى ذكرها بقوله ٥ واخرى اصادى النفس
عنها وانها ٥ لمورد حزم ان فعلت ومصدر ٥ فرشت لها صدري فزل
عن الصفا به جوجو عبل ومتن مخصر ٥ والمراد بهذه الخصلة الفرار بالحيلة
التي ذكرها والمصاداة الراي في تدبير الشي والاتيان به على اتقن وجه
والصفا الصخر الاملس والجوجو بجيمين وهمزتين على زنة الهدهد الصدر كذا
في القاموس وقال في الصحاح جوجو الطاير والسفينة صدرهما وعبل ضخم
ومتنا الظهر بالمثناة الفوقية مكتنفا الصلب عن يمين وشمال والمخصر
دقيق قال واختلفوا في قوله لا يزالون ضاربين القباب
اقول هذا عجز بيت صدره ٥ كل حي عريس ذي طلال ٥ وقد اسلفنا شاهده
في فصل كل من حروف الكاف في الباب الاول حذف التنوين فاما قوله ٥
امسلمني الى قومي شراحي ٥ فضرورة خلافا لهشام اقول يعني ان ثبوت
النون هذه في نحو مسلمني انما يكون في ضرورة الشعر وخالف هشام فقال يجوز
في السعة زيد ضاربني بنون قبل الياء والياء في محل نصب على المفعولية
لا في محل خفض على الاضافة هذا مذهبه وفي البيت ضرورة اخرى وهي الترخيم
في غير النداء وذلك في قوله شراحي فانما اراد شراحيل فرخم في غير النداء
قلت يمكن ان يكون شراحي منادى ومسلمني خبر المحذوف اي انت مسلمني
خبر المحذوف اي انت مسلمني الى قومي يا شراحي وشراحيل اسم رجل لا

ينصرف

لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة لانه زنة جمع الجمع وينصرف
عند الاخفش في النكرة كذا في الصحاح قال ثم هو نون وقاية لا تنوين
كقوله ٥ وليس الموافيني ليرفد خائبا ٥ اذ لا يجتمع التنوين مع ال اقول
قصد بهذا الكلام الرد على هشام فان مذهبه ان النون في نحو مسلمني ليست
نون وقاية بل هي تنوين والياء مفعول لا مضاف اليه كما سبق ولا شك ان
هذه الدعوى لا تتاتى له في نحو الموافيني لان ال مضادة للتنوين
فلم يبق الا ان يقال النون في كلا الموضعين نون وقاية لحقت الاسم على
سبيل الشذوذ لا لاجل الضرورة قال ويكون الاسم علما موصوفا بما
اتصل به واضيف الى علم من ابن وابنة اتفاقا ٥ اقول ظاهره سواء
كان هذا العلم الذي اضيف اليه ابن او ابنة اسما للاب او لجده وبعضهم
يشترط ان يكون ابا لا جدا وكان وجهه ان هذا الحذف منوطا بالكثرة
والاكثر نسبة الانسان الى ابيه لا جده قال فاما قوله ٥ جارية من
قيس بن ثعلبه ٥ فضرورة اقول بعد هذا قوله ٥ كريمة اخوالها
والعصبة ٥ قال ابن جني والذي ارى انه لم يرد في هذا البيت وما جرى
مجراه ان يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين
ولكن الشاعر اراد ان يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل
معه كالشي الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر
كذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن
بكر كانك قلت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل في التقدير
من جملة اخرى غير جملة المبدل منه قال بعض المتاخرين لو كان الامر على
ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه

سايغ مطرد ولكنه قليل لثقلته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة واعلم
انه اذا وقع ابن صفة بين علمين كان ذلك سببا في تخفيفين احدهما
لفظي وهو حذف التنوين وقد ذكره المصنف والاخر خطي وهو حذف الالف
ولم يتعرض اليه المصنف ولا باس بذكره تتميما للفائدة فنقول حذف الالف
خطا من ابن المذكور ان لم يقع ابتدا سطر قال ابن الحاجب في اماليه وقياس ان
يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها
عند الابتدا والوقف والدليل على ذلك انهم في الله باثبات الهاء في الوقف واثبات
الالف في الله وكذلك اذا كتبت قه زيدا كتبت قه وها لانك لو وقفت
قد فدل على ان قياس ان تكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدأت به
قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها وبذلك حذفت
العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت العرب التنوين
لاجلها هي التي حذفت الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين
علمين وصفه لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه
اذا كان اول سطر كان في محل يبتدا به غالبا لان القارئ ينتهي الى اخر السطر
ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجبه
النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس لما كان لكونه
اجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف فلم يكن
للحذف وجه قال وبحذف لالتقا الساكنين قليلا كقوله فالفيته
غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا اقول البيت لابي الاسود الدولي
وقبله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جميلا والاصل ذاكر بالتنوين
مجرورا معطوفا على مستعتب والاضافة لان الله منصوب واسم الفاعل

معتمد

معتمد على النفي وعلى المبتدا في التقدير كما تقول انت غير راض رب زيدا
اي لا راض رب والمعنى ذكرته ما كان بيننا من العهود والمودات وعاتبته
ادنى عتاب فوجدته طالبا رضاي فقال استعتبته فاعتبني اي
استرضيته فارضاني حذف لام الامر للفعل قال مختص بالضرورة
كقول عامر بن الطفيل فتبل مرة اثارت كلكله فرغ وان اخاكم
لم يثار اقول مرة بضم الميم وبها قبيلة ابو قبيلة من قريش وابو قبيلة
من قيس عيلان واثارت اطلب مدوا قتل وفاعله مضارع ثار بفتح
المثلثة والهمزة والفرغ بكسر الفا وفتحها وبالغين المعجمة الهدر يقال ذهب
دمه فرغا اي هدرا لم يطلب قال الشاعر اهان دمك فرغا بعد
عزته يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد وفيه شاهد على ان الدم يجي
مضعفا حذف جواب القسم قال فالاول نحو زيد قائم والله
ومنه ان جاءني زيد والله اكرمته اقول ليس هذا المثال الثاني من
القسم الاول قطعا وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في اول
الترجمة التي ياتي وهي حذف جملة جواب الشرط والظاهر انه انما هنا
سهو حذف جملة الشرط قال وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك
بدر الدين فلم تقتلوهم ويرده ان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفا
اقول ليس الجواب هنا فعلية فعلها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد
وانما هو جملة اسمية حذف مبتداها اي فانتم لم تقتلوهم وقد صرح
الزمخشري بذلك حيث قال الفا جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم
بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم هذا كلامه فالفا على هذا
واجبة لوقوع الجواب جملة اسمية وهذا نظير ما قالوه في ومن عاد فينتقم

الله

مبتدا انه علي تقدير مبتدا محذوف اي فهو ينتقم الله منه والا فالمضارع بدون
تقدير لا يدخل عليه الفا وما عجباني المصنف كيف يقع منه مثل هذا **قال** وحذف
جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله ٥ فطلقها فلست لها بكفوء ٥ والا يعل مفرقك
الحسام ٥ اي وان لا يطلقها **اقول** الاكثرون علي ان حذف جملة الشرط مع نفا
الاداة جايز وذهب بعضهم الي انه لا يحذف الفعل الا مع نفا لا النافية ايضا كهذا
البيت وهو الذي ذكره ابو حيان في تفسير قوله تعالي فتاب عليكم وان كان اختار
في شرح التسهيل الجواز مطلقا قلنا لا ادري كيف وقع الخلاف المتقدم ذكره
في اشتراط كون فعل الشرط المحذوف مستقبلا وكونه الا انا فيه باقية مع انه
يسمع مثل قوله تعالي وان احد من المشركين استجارك وقول الناس محزونون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقولهم مقتول ما قبل بها ان سيفا فسيف
وان خنجرا فخنجر اللهم الا ان يكون مراده انه اشترط نفا لا النافية انما هو
حيث يكون الشرط منفيا بها وليس المعني ان فعل الشرط لا يحذف الا اذا كان منفيا
بها فيسهل الامر حينيذ والله اعلم بالصواب **حذف جملة جواب الشرط**
قال ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي ما امنوا به بدليل وهم يكفرون
بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القران وما قدرته اظهر **اقول**
ظاهر هذا يشعر بانه مخترع هذا التقدير وليس كذلك فقال الزمخشري
ولو ان قرانا جوابه محذوف كما يقول لغلامك لو اني قمت اليك وتترك الجواب
والمعني ولو ان قرانا سيرت به الجبال عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها
او قطعت به الارض حتي تتصدع وتتزايل قطعا او كلم به الموتي فتسمع
وتجيب لكان هذا القران لكونه غاية في التذكير ونهاية في الانذار
والتخويف كما قال لو انزلنا هذا القران علي جبل لرايته خاشعا

متصدعا

متصدعا من خشية الله وهذا بعضها ما فسر به قوله لتتلو
عليهم الذي اوحينا اليك من ارادة تعظيم ما اوحي الي رسول الله
صلي الله عليه وسلم من القران وقبل معناه ولو ان قرانا وقع به تسيير
الجبال وتقطيع الارض وتكليم الموتي وتنبيههم لما امنوا به ولا تنبهوا عليه
كقوله ولو اننا نزلنا اليهم الملايكة هذا كلامه فقد رايت حكاية القولين
منها ولكل وجه ثم لم يقدر المصنف شيا انفرد به دون
النحاة ولم يتبين كون تقديره اظهر من تقديرهم **قال** قل ارايتم ان كان
من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله
لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا يكون جوابا الا
بالفا **اقول** لم يقع في الكشاف هذا الكلام علي هذه الصورة ولا قبه ما
يقتضي ان جملة الاستفهام جواب وبعض ما فيه والمعني قل اخبروني ان اجتمع
كون القران من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرايل علي
نزول مثله فايمانه مع استكباركم عنه وعن الايمان به الستم اضل الناس
واظلمهم الي هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا
للشرط فما موقعها قلت موقعها ان تكون مفعولا لاخبروني والعامل
محلها كما هي كذلك في قوله تعالي قل ارايتم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة
هل يهلك الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط حينيذ
قلت هو محذوف يدل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير في اية
الاحقاف ان كان من عند الله الي اخره فاخبروني الستم ظالمين وكذا
تقدير الاية الاخري اذا اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فاخبروني هل
يهلك الا القوم الظالمون **قال** التحقيق ان من حذف الجواب مثل

من كان يرجوا لقاء الله فان اجل الله لآت الي آخر الآية **اقول** لكن المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا نحو وان تجهر بالقول فانه يعلم السر واخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ونحو ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله تشكل على هذا التحقيق فانهم نصوا على ان الجواب لا يقترن في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ولذلك عدوا من الضرورات قوله يثن بك فقد ضاقت علي بيوتكم • ليعلم ربي ان بيتي واسع **حذف الكلام بجملته قال** ومن ذلك قوله • قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي • ما ان تزال منوطة برجائي • فان ان هنا بمعنى نعم **اقول** لما كان كذلك ولم يجز كونها العاملة للزوم حذف اسمها وخبرها جميعا وهو ممتنع والمنوطة المعلقة اسم مفعول من قولك نطت الشي انوطه اذا علقته والرجا توقع امر محبوب وهو ضد الياس **قال** الرابع بعد ان بشرطية كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان • كان فقيرا معدما قالت وان • اي وان كان كذلك رضيته اكا حسن في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فافعله **اقول** لا يخفى انك اذا قلت ان جا زيد اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتاها وليس شي من الجملتين حالة تعلق ان به وارتباطه بالاخرى كلاما استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في هذين الموضعين اللذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بجملته والتي تقبل من التي بعين مهملة ومثناه تحتية وهو خلاف البيان **حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر قال** انشد ابو الحسن • ان يكن طبك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي • اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا

فيما مضى

فيما مضى لاحتملناه منك **اقول** حذف فيه جملة شرط لو وجملة جوابها وفي ذلك اكثر من جملة لكنه لم يخرج عما ذكره اولا من حذف الشرط وحذف الجزا ففي كون هذا مثالا لما حذف فيه اكثر من جملة في غير ما ذكر نظر **قال** ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وانشد • وهل انا الا من غزية ان غوت • غويت وان ترشد غزية ارشد **اقول** يحتمل ان يكون انشده منصوبا بان مضمرة والعطف على المصدر المتقدم على حد قولها • ولبس عباءة وتقر عيني • ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستيناف والبيت لدريد بن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة وزاي فقبيلة والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها يقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه انه لم يذكر بعض ما اورده في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفا اثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى ان ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر اخر وهو انه وضع كتابه ليفيد به من يتعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر **قال** واما قول بعضهم في راكب الناقة طليحان انه على حذف عاطف ومعطوف اي والناقة فلا دليل لهم لجواز ان يكون الخبر عنه **اقول** قدروا ذلك ولم يقدروا الناقة وراكب الناقة طليحان لان حق الدليل ان يتقدم ولانه يحوج الى نحو زيد عمرو الناقة وراكبها ثم لما حذفوا المعطوف عليه عدل عن الضمير الى الظاهر ولانهم اذا حذفوا المعطوف عليه ابقوا العاطف وفي المحكم اذا طلاحة الاعيا لكنا نستبين من كلامهم راكب الناقة طليحان اي والناقة فحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فانفجرت

وكما قال الثعلبي ه اذا ما الماء خالطها سخينا ه اي خالطها فشربنا هنا
ولا يكون التقدير الماء فقد وراكب الناقة لان الحذف اتساع وبابه
اوسط الكلام وآخره لا اوله الا ترى انه كان تزاد وسطا وآخرا لا اولا
ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكي منه ابو عثمان اكلت
خبزا سمكا تمرا انتهى قلت في شرح التعليل الاول نظر لورود حذف
فعل الفاعل وحذف المبتدا اللهم الا ان يكون مراده انه اذا وقع التردد
في الحذف من الوسط والاخر او من الاول رجح ذلك على هذا فتامله
الباب الثامن من الكتاب **قال** وعلى المعرب ان يتبين في كل موضع
هل هي متضمنة لمعنى الشرط ام لا **اقول** تقدم في اول الكتاب انه لا
يوتى بهل معادلة فقد يستشكل ارتكاب المصنف له هنا وجوابه ان ام
ها هنا منقطعة لا متصلة **قال** واما الافراد والتذكير واضدادهما
نحو فيهما كالفعل **اقول** لكن بينهما فرق من جهة انه ضعف رأيت رجلين
قائمين ابواهما اقل من ضعف يقومان ابواهما ويقومون اباؤهم لان
الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما لكونهما علامتين للتثنية
والجمع ضعيف بخلاف الالف والواو والياء في مثنى الاسم ومجموعه
فانهما حرفان وضعا علامة للتثنية والجمع ولو كانا فاعلين لم ينقلبا
في حالتي النصب والجر نحو رأيت قائمين وقائمين ومررت بقائمين
وقائمين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو
الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا
جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يبق في قعود غلمانه

شبه

شبه اجتماع فاعلين كما في قاعدون غلمانه لمست مهينة يقعدون
غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الصورة الظاهرة الا ان تخرج الواو عن
الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الجملة الفعلية
خبرا مقدما **قال** كقوله ه بكرت عليه بكرة فوجدته ه قعودا لديه
بالصريم عواذله **اقول** البكرة بالضم الغدوة ويقال بكرت على الشيء
واليه وفيه بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت وابكرت وباكرت كل ذلك
بمعنى اتيته بكرة وكل من بادر الى شيء فقد ابكر اليه في اي وقت كان
يقال وابكروا بصلاة المغرب اي صلوها عند سقوط القرص كذا في الصحاح
والظاهر ان المراد بالصريم الصبح ويطلق على الليل وهو من الاضداد
والصريم ايضا الارض المحصود زرعها ويحتمل ان يراد في البيت **قال**
الرابع قولهم في كلا منه رغدا الرغدا نعت مصدر محذوف
الى اخره **اقول** لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بينهم والصواب
خلافه لان الذي اشتهر بينهم فيرد بقول سيبويه والمحققين
والمصنف قد تبرأ من نسبته اليهم على التحقيق فقال قبل كذا
لم يرد الاحتجاج المذكور بما قدمت قال الامر الى ان الذي اشتهر بين المعربين
صواب وان تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيرهم ليس تصادف المحل
قال اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين
اقول لا نسلم ان اجتماع مجازين امر مستكره ولا انه مانع مما ذكر
وكيف لا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احيى الارض شباب الزمان
من مستحسنات الكلام **قال** ومما يتوجه في قولهم نحو فوقهم
اشتمل القطا اي ان يرد الكساء الشملة الصما والحالية متعدد التعريف

أقول تعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع
من ارتكابها عند عدم المانع والشملة بكسر الشين هيئة الاشتمال
واشتمال الثوب اداره على جسده كله حتى لا تخرج منه يده واشتمال
الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم
يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا
او هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد
جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه كذا في القاموس قال والحادي
قولهم الفاء جواب الشرط والصواب ان يقال رابطة لجواب الشرط
وانما جواب الشرط الجملة والسادس قولهم العطف على عاملين
والصواب العطف على معمولي عاملين أقول غاية ما قالوا في هذين
الامرين انه حذف فيهما مضاف لقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك
ولا يقال ان الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب
من ذلك ما لا يحصى كثرة قال والعاشر قولهم يمتنع نحو سكران من
الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول
الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة
لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية
تسعة فقوله يعني لان هذه الزيادة حكمها حكم الفي التانيث في الاستقلال
بمنع الصرف فينبغي اسقاطها استغناء بعد الف التانيث التي تشمل الالفين
وما هو مشابه لهما وفيه نظر ظاهر قال عجز عن دركه احق أقول اي عن
ادراكه وهو بفتح الدال والراء في الكافي قال ونسبوني به لا ينضم
بعضه الى بعض وانما يراد الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة

كهذه

كهذه الاية واية سورة فاطر قال قال الزمخشري وانما منعت
الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكررها
بمعنى انها خرجت عن اوزانها الاصلية الى وزن اخر وعن تكررها
الى التوحيد وذهب اكثر النحاة الى انها العدل والصفة الاصلية
لانها تعد وله لا تكون الا صفة ومنع الزمخشري اعتبار الوصفية
فيها بناء على عدم اعتبارها في المعدول عنه بدليل تصرف اربع في قولك
مررت بنسوة اربع ورده ابن الحاجب بان الصفة في اسماء العدد
انما لم تعتبر لان شرط الاعتبار مفقود وهو كونه موضوعا صفة
في الاصل واسماء العدد ليست كذلك وهذه الاسماء المعدولة وان
كانت عن اسماء العدد فانما عدلت عنها باعتبار وقوعها صفة لا باعتبار
كونها عددا الا ترى ان اثنين اثنين لا يكون الا صفة فكذلك مثنى
وشبهه وهو الموضع الاصلي له فان قيل فينبغي ان لا ينصرف مثل قولك
اشتريت الجواري اربعا اربعا لانه لا يستعمل الا صفة قلنا ليس ذلك
بمستقيم لان هذا كان موضوعا للعدد على التحقيق بهذا اللفظ
وانما زيد التكرار لمعنى اقتضاه بخلاف مثنى وشبهه فانه موضوع
في الاصل صفة واذا كان كذلك فلا حاجة الى تكلف تقدير عدل
ثان مع الاستغناء عنه قال وقال الشاعر ولكنما اهلي بواد
انيسه ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد أقول هذا البيت
لساعدة بن جؤية الهذلي وهو من ابيات الكتاب وانشده في الصحاح
وفيه سباع مكان ذئاب وتبغي بتشديد الغين المعجمة اي تطلب
واصله تبتغي بتاءين حذفت احداهما ومثنى وموحد صفة

ذباب او سباع ولك ان تجعلها خبرين لمحذوف اي بعضهم مثنى وبعضهم
موحد قال ولجهل بوقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير
موضعها للتقسيم فقال احاد ام سداس في احاده لييلتنا المنوطة
بالتناد اقول قد مر في فصل ام من حروف الالف في الباب الاول الكلام
على هذا البيت وذكرنا هنا كانها استعملت للتقسيم على الوجه
الذي قررناه ثم فراجعه قال ولو افردت لم يكن له معنى اقول
اي لو افردت وقلت اقتسموا هذا المال درهما واقتسموه ثلاثة
واقتسموه اربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهما حالا لان المال الذي
هو الف درهم مثلا لا يخلو حاله اذا كرر واذا القصد فيه الى الوصف
والتفصيل في حكم الاقتسام وكذا الطيبات في حكم النكاح قال
ولو جيئت فيها بالواو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع
القسمة اقول وجه ذلك انه لا احد الامرين والامور لا غير
واما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه يكون
بدليل من خارج مثل انه جالسهما خير وزيادة في الفضيلة ونعلم العلم
فيكون اولى بالجواز وحاصله انه او لاحد الامرين والاجمال والحال بيان
الكيفية الفعل والتبدي في الكلام يكون نفيا لما يفيد معنى او ان يكون
الاقتسام على احد هذه الانواع غير متجاوز الى ما فوقها وهذا معنى
قوله محظورا عليهم ما وراء ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه
البعض من جواز التسع متمسكا بان الواو للجمع فتجوز الثنتان
والثلاث والاربع وهي تسع وذلك ان من نكح الخمس فما فوقها عاقد
على العقد اعني كيفية النكاح وهي كونه على هذا التعديد والتفصيل

بل جاوز

بل جاوز الى خماس وسداس كذا في حاشية التفتازاني على الكشاف قال
ونظيره اذا دخلوا قرية الاية وكذلك يفعلون ليس من كلامها اقول
تقدم ان ذلك من كلامها على ما قرره الزمخشري وذلك انه قال ثم قالت
وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير
لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورايته وقد مر ذكره
وما عليه في الباب الثاني في اثناء الكلام على الجمل التي لها محل الاعراب قال
فان قيل هلا نقدر بل الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا قلنا العامل المحذوف
لا يحذف اقول الظاهر انه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائما
جوابا لمن قال من في الدار اي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف
وفي التسهيل ويجيء عاملها جواز الحضور معناه او تقدم ذكره في الاستفهام
او غيره وهذا يشمل المحذوف وغيره قال احتج بقوله ولا ارض ابقل
ابقالها اقول هذا عجز بيت صدره فلا مزنة ودقت ودقها
المزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها عائد الى السحابة
التي شبه بها الجيش في بيت قبل هذا وابقلت الارض خرج بقلها يريد
فلا سحابة نظرت مثل مطر السحابة التي يشبهها الجيش والا ارض ابقلت
مثل ابقالها اراد ان اصابها مطر تلك السحابة المشبه بها قال الرابع
عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى الى اخره
اقول حكى الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص قولا بعينه فيما اذا كان
الاسم الاول معرفة واما نكرة قال وقال ابن الشجري في اماليه يكون
الاول غير الثاني لا نفسه قال ابن الحاجب في اماليه في قوله تعالى
غدوها شهر ورواحها شهر الفائدة في اعادة لفظ الشهر الاعلام

بجنوا ر زمن الغدو وزمن الرواح والالفاظ التي تاتي مبنية للمفعول وبر
لا يعنى بها الاظهار ولو اضمر لا يتصل فما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته
فاذا لم يكن له خصوصية وجب العدول عن المضمر الى الظاهر الا ترى انك
لو اكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة عنه اكرمت رجلا وكسوته ولو اكرمت
رجلا وكسوت غيره كانت العبارة اكرمت رجلا وكسوت غيره كانت العبارة
اكرمت رجلا وكسوت رجلا فتبين ان هذا ليس من جعل الظاهر موضع
المضمر لانه لو اتي بالمضمر لم يستقم وشرط القطبي في هذه القاعدة ان لا يقصد
التكرير وجعل من قصد التكرير قوله تعالى وهو الذي في السماء
اله وفي الارض اله فان فيه نكرتين والثاني هو الاول فنا له من باب التكرير
وجعل من قصد التكرير قوله تعالى لا ناطق امر زايد ويرد عليه تكرير
ذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى سبحان رب السموات
ورب الارض رب العرش عما يصفون والذي استدعى هذا التكرير مقام
تنزيهه عز وجل عن نسبة الولد اليه قال الشيخ ... الدين وهذه
القاعدة تكرر ذكرها في كتب الحنفية قال في الهداية من قال سدس مالي
لفلان ثم قال في ذلك او غيره سدس مالي لفلان فله سدس واحد لان
السدس ذكر معرفا بالاضافة والمعرفة متى اعيدت يراد بها الثاني عين الاول
هذا هو المعهود في اللغة وفي النهاية من كتبهم ايضا فيما لو قال انت
طالق نصف تطليقة وربع تطليقة المنكر اذا اعيد منكرا فالثاني
غير الاول واذا قال انت طالق نصف تطليقة وثلثها وسدسها
لم تطلق الا واحدة للاضافة وفي شرح المنار لحافظ الدين النكرة
اذا اعيدت معرفة فالثاني عين الاول لدلالة العهد ثم قال الشيخ ...

الدين

منكر

الدين والظاهر ان هذه القاعدة غير محررة والتحقيق ان يقال ان كان
الاسم عاما في الموضعين فالثاني هو الاول لان من ضرورة العموم ان لا يكون
الثاني غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول للافراد سواء كانا معرفتين او
ام نكرتين عامتين لوقوعهما في حيز النفي اما اذا كانا عامين وهما معرفة
ونكرة فيشبه ان يكون الثاني فقط عاما فالاول داخل فيه ضرورة شمول
العام لذلك الفرد سواء كان معرفا ام منكرا وسواء كان الاول معرفا بالالف
واللام العهدية ام منكرا ويلحق بهذا القسم في دخول الاول في الثاني
اذا كانا عامين والاول نكرة كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا
عند الله الرزق اي لا يملكون شيئا من الرزق فابتغوا عند الله
كل الرزق وكذلك عكسه وان كانا خاصين بان يكون معرفين بالاداة
عهدية فكذلك بحسب القرينة الصارفة الى المعهود فان صرفتهما
اليه انصرف وان صرفت الاول عنه فالظاهر ان الثاني مثله وان
كانا مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لان
الجنس لا يقبل التعدد فاما التنوخي في قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما
كان العسر واحدا لان اللام طبيعية او لطبيعية لانا في التي بمعنى
ان الجنس كلي والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا نكرتين
فالظاهر ان الاول غير الثاني لانه لو كان اياه لكان اعادة النكرة وضعا
للظاهر موضع المضمر وهو خلاف الاصل وتحتمل خلافه ولاجل الاحتمال
ورد في حديث الاستسقاء جاء رجل من ذلك الباب فاعاد ذكر الرجل
منكرا كما بدا به منكرا مع تردد في انه الاول او غيره كما ورد مصرحا به
في الرواية الاخرى حيث قال ثم جاء رجل لا ادري الاول ام غيره

وان كانا معرفتين باداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل الاعم على الاخص هذا هو التحقيق في هذه القاعدة الى هنا كلامه قال والرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اقول البيتان من بحر الهزج والثاني منهما مدرج اخر صدره عين يرجعن واول عجزه نونها ومعنى صفحنا عفونا وحقيقته اعرضنا عنهم وولينا هم صفحة اعناقنا ووجوهنا وفي جانبهم فلم نواخذهم بما كانوا منهم ومعنى يرجعن قوما كالذي كانوا يردون امرهم الى الائتلاف والتواد كالذي كانوا اي كما كانوا عليه ويجوز ان يكون المراد كالذين كانوا فحذفت النون تخفيفا كما في قول الشاعر وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد قال فان ادعي ان القاعدة فيهما انما هي مستمرة مع عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر اقول لا ارتياب في ان هذا قصدهم ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يتوهم انهم ارادوا حمل الثاني على انه عين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى ان المراد غيره او ارادوا حمل الثاني على انه غير الاول مع وجود قرينة تدل على ان المراد به نفس الاول هذا مما لا ينبغي ان يتخيل اصلا وفي التلويح للتفتازاني بعد جريان هذه المسئلة واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا نزل عليه اية قل ان الله قادر على ان ينزل اية الله الذي خلقكم من ضعف

ثم جعل

ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعني قوة الشباب ومنه باب التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذي انزل اليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله في الكلام كثير كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرايت دارا كذا وكذا ومنه بيت الحماسي الى هنا كلامه قال الخامس عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها اقول هذا الموضع في هذا الباب مبني على ان قول سيبويه في المسئلة صواب وترديده بعد هذا قال الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي ان يخفى عليهم ويعد في قبيل ما هو من الخطا قال وقال ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له اقول هذا صدر بيت عجزه وطع فطاعة مهد نصحه رشده وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الخامس في الجهة الخامسة في الترجمة التي نصها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين قال وقوله الا يا نخل في عليك ورحمة الله السلام اقول هذا عجز بيت صدره الا يا نخلة من ذات عرق كني بالنخلة عن امراة وذات عرق موضع بالبادية كذا في الصحاح قلت هو ميقات العراقيين الذي وقته لهم امير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال واما مسئلتا المضاف اليه فصاحبه

المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا
فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا **اقول** قال التفتازاني
في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى قل بل ملة ابرهيم حنيفا
ما نصه حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان
المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه
مثل يتبعوا ابرهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها
بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل
معنى الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل
ملة نسبت لابرهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف لما بينهما
من الاتحاد بالوجه المذكور واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في
جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وفيه ظاهر هذا كلامه قلت
يرد على الاول انه اذا كان العامل معنى الاضافة فذلك الطريق فلا معنى
لتخصيص ذلك بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء ويلزم تجويز وقوع الحال
حينئذ من كل مضاف اليه وهو باطل والحاصل ان الحال لا يقع من المضاف
اليه الا في الصور الثلث وهي التي ذكرها ابن مالك في الالفية حيث
يقول ○ ولا تجز حالا من المضاف له ○ الا اذا اقتضى المضاف عمله ○ او كان
جزء ما له اضيفا ○ او مثل جزئه فلا تحيفا ○ **قال** السادس عشر قولهم
يغلب المؤنث على المذكر في مسئلتين احداهما ضبعان في تثنية
ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان **اقول** وكذا
في الجمع قالوا ضباع في ضبع وضبعان مثلا وكان القياس ضباعين جمعه
كما يقولون في جمع ضبعان حيث لا انثى معه وحكى ابن الانباري انهم قالوا

للمذكر

للمذكر ضبع كما قالوا الاتى وعلى هذا فلا تغليب **قال** والثانية
التاريخ الى قوله واما المسئلة الصحيحة فقولك كتبته لثلث بين
يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما
لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين **اقول** لكن لا اختصاص لهذه
المسئلة بالتاريخ فانه يقال في غيره اشتريت عشرا بين جمل وناقة
بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط ففي التنزيل والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد
عشرة ايام بلياليهن لكن انث لتغليب الليالي وقوله تعالى ان لبثتم الا
يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا ظاهر في المراد بالعشر الايام فانث
تغليبا لليالي وقد علم بما ذكرناه انه لا اختصاص للتغليب بتينك
المسئلتين وزعم زاعم انه عليه الصلوة والسلام غلب التانيث
في قوله حبب الي من دنياكم ثلث النسا والطيب وجعلت قرة
عيني في الصلوة تغليبا للنسا وهذا الحديث رواه النسائي عن
انس رضي الله عنه وليس فيه ذكر الثلث ولا اعلمها ثابتة من
طريق صحيح وساق الزمخشري الحديث في الكشاف حبب الي
من دنياكم ثلث الطيب والنسا وقرة عيني في الصلوة قال
قال وطوى في ذكر الثلث قال التفتازاني وقرة عيني في الصلوة
كلام مبتدا قصد به الاعراض عن ذكر الدنيا وما حبب فيها وليست
عطفا على الطيب والنسا كما قد يسبق الى الفهم لانها ليست من
الدنيا **قال** ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول
به لم يصح **اقول** هذه دعوى لا دليل عليها وهي مبنية على ان السموات

في قولك خلق الله السموات مفعول مطلق وهو ممنوع قال المفعول به
ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا
الى اخره اقول هذا من النمط الاول واي دليل يدل على ذلك قال
والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقارنة حصوله اقول
فيه ادخال اللام على جواب اذا الشرطية وقد كررنا ذكره منه ونبهنا
عليه في محاله قال والاحسن حرف استقبال اقول فنصبه
هذا ان تكون تعبيرهم عرفا لتقليل حسنا وكل حسن صواب فيلزم
ان يكون عد هذا الموضع في هذا الباب غير صواب لان الباب معقود لان
يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا ان عبارته
تقتضي ان يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطا فليس من موضوع هذا الباب
في شي قال تنبيهان احدهما ان الزمخشري قال في اولئك يرحمهم الله
الله الى اخر ما قاله فيها اقول اما التنبيه الثاني فهو تكرير محض
اذ قد تقدم مثله في الباب الاول في حرف السين ولم يتجدد بذكره
هنا فايدة واما التنبيه الاول فقد تقدم منه في حرف السين ايضا
حكاية قول الزمخشري في الاية المذكورة وزاد هنا ذكر الاعتراض
عليه والجواب عنه قال تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام
زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة
اقول هذا تمام فيه نظر وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف
اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون
خافضا لزيد الذي هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد
مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا انه انخفض به من حيث هو ظرف وانما

ارادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور
المراد ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة
لان هذا قول مرجوح عندهم فالبنا في تخطية الجماعة عليه واه قال
خاتمة ينبغي للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمراد الى اخره
اقول لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب اذ ليس فيها تحذير من
امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللايق اثباتها
في الباب السابع والله الموفق للصواب واياه نسال حسن الخاتمة
الباب السابع من الكتاب قال ولا يقال ت فاعل كما بلغني عن
بعض المتعلمين اذ لا يكونا ظاهر هكذا اقول اذا قصد بكلمة
لفظها دون معناها مثل قولك ليت حرف تمن فهي علم لذلك اللفظ
لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول غيره فيكون علما
من قبيل الاسما الظاهرة وليس فيها ما هو موضوع على حرف واحد
فمن ثم امتنع ان نعبر عن ضربت بقولك ت فاعل لانه خروج عن المنهج
المستقر للاسم الظاهر واعلم انهم قالوا اذا سمي بحرف واحد متحرك ولم
يكن بعض كلمة فانه يكمل بتضعيف مجانس حركته فيقول في التسمية
بتا المتكلم تو وفي التسمية بتا المخاطب المذكر تا بالف ممدودة بناء على
قلب الالف الثانية همزة كما في حمرا وفي التسمية بتا المخاطبة تي ولم اراهم
اجروا ذلك في اعلام الالفاظ ولا مانع منه فيما يظهر فان قلت يمنع ان
هذه الزيادة تخل بفهم المراد وذلك انه قد يسبق الى الفهم ان المراد لفظ
تو مثلا وليس كذلك قلت قد صرحوا بانه اذا كان ثاني الثنائي حرف علة
وجب تضعيفه اذا اعربته سوا جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي

نلم تعتبر وهذا التوهم الذي ذكرته مانعا **قال** وان كان اللفظ
علي حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام **اقول**
ظاهر هذا عدم التفصيل بين ان يكون ثاني الحرفين حرف لين ولا
وقد عرفت انه ان كان حرف لين ضعف واما ان كان حرفا صحيحا
لقد وهل بقيت الكلمة علي حالها ولم تضعف ان لم يقصد الاعراب
واما ان قصد فالتضعيف تقول من ترد موصوله وشرطيه
مثلا وكم خبري استفهاميه وخبريه بالتشديد فيهما وهذا بخلاف ما اذا
جعلت مثل ذلك علما لغير اللفظ فانه لا يضعف حينئذ تقول
جاءني من ورايت كما بالتخفيف فيهما قال الرضي تجعل من باب ما حذفت
لامه نسيا وهو حرف علة فكذا تصغره علي كمي كميد بد وانما جعلته
من باب المحذوف اللام لان العرب لم يوضع علي اقل من ثلاثة وانما جعلت
المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلته من باب يداي
مما حذفت لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن له لام في الوضع فكان
جعله من باب يداي مما جعل لامه ما حذف كانه لم يوضع اولي وتقول
في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددين لانه لم تنقلها للكلية وانما
نقل من المعني الي اللفظ فلا باس بتعبير لفظه بتضعيف ما نبه لتعبير
علي اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ
فلو عبر لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعني
الي هنا كلامه **قال** وعلي هذا تقول الا قيس من قولهم الالف واللام
اقول هذا مناف لقوله ولا يجوز ان تتعلق باسم شي من ذلك كراهية
الاطاله **قال** وضرب هذا اسم ولهذا اخبرت عنه بقولك فعل ماض

وانما فتحت

وانما فتحت علي الحكاية **اقول** اذا جعلت الكلمة المبنية علما علي
اللفظ سواء كان ذلك اللفظ في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية
كقولك من يستفهم به وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال
وله الاعراب فتقول مثلا ليت حرف تمني قال الشاعر ٥ ليت شعري
واين مني ليت ٥ ان ليتا وان لوا عناء ٥ ثم انه ان جعلته بذكر كاللفظ فهو
منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط
كسوف وليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان ثنائيا او ثلاثيا متحرك
الاوسط فهو غير منصرف قطعا **قال** ومن هنا قلت حرف التعريف ال
فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الي الاسمية
اجريت عليه قياس همزات الاسما **اقول** اجرا قياس همزات الاسما
يقتضي القطع لانه اذ عند التسمية به يكون اسما صرفا اي ليس جاريا مجري
الفعل وهمزة الوصل انما تكون في الاسم الصرف اذا كان من الاسما العشرة
المحفوظه وال ليس منها فيجب قطع همزته ولا يرد المصدر يا الانطلاق ولا قتدا
لانه ليس باسم صرف بالتفسير المذكور اذ هو جار مجري الفعل **قال** كما انك
اذا سميت باضرب قطعت همزته **اقول** لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود
لهمزة الوصل في شي من الاسما الصرفة الا اذا كان من الاسما العشرة وهذا ليس
منها فوجب قطع همزته فان قلت فيلزم اذن قطع همزة مثل الانطلاق
اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسما العشرة قلت
ابقيت فيه همزة الوصل علي حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الي قبيل
فاستصحب ما كان ثابتا لها قبل التسمية بها بخلاف مثل ال واضرب **قال**
وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان وظرف مكان فحسن **اقول** لانه

يترتب على تعيينه فائدة وهي البحث في كونه مختصا او غير مختص يتفرع على كونه ظرف مكان فمع الاختصاص ينظر هل هو من الالفاظ التي نسا محوا في انتصابه على انه ظرف مكاني مع اختصاصه اولا وان كان غير مختص اي مبهما فلا كلام وكذا اذا كان ظرف زمان لم نحتج الى البحث في المختص لانه ينتصب من غير شرط **قال** وبقوله في نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى **اقول** يعني في نحو نارا تلظى واما في مثل قولك تلظى النار فيحتمل ان يكون ماضيا حذف منه علامة التانيث لاسناد الفعل الى ظاهر المونث غير الحقيقي ويحتمل ان يكون مضارعا **قال** وقد سمعت من يعرب الهاكم التكاثر مبتدا وخبر اظنهما مثل قولك المنطلق زيد **اقول** لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان الهاكم نفسه هو المبتدا واما اذا اطلق القول في ذلك ولم يتعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدا مؤخر والهاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف فاتت عنده قرينة يدل على ان ذلك المعرب قصد ان الهاكم مبتدا والتكاثر خبر ولقد سالني في صفر من عام سبعة عشر وثماني مائة بثغر الاسكندرية بعض المتمذهبين وقد عرض اجتماعنا بتربة الشيخ ابي العباس المرسي نفع الله ببركاته والقرا يتلون هذه السورة فقال اي شي يظهر في الهاكم هل الالف واللام فيه للعهد او للجنس نسال الله الهداية الى سلوك جادة الصواب بمنه وكرمه **قال** وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرا علم العربية انه استشكل قول الشريف ه تبيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع **اقول** الريان ضد العطشان والكرى النوم والملسوع الذي اصابه ذو سم بابرته كالعقرب مثلا وفي البيت

استحالة تبعية وذلك انه شبه امتلاء عيون المحبوب من النوم بامتلاء الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش في حصول الراحة به فجرت الاستعارة في الري ولا بطريق الاصالة ثم في الريان ثانيا بطريق التبعية وفيه كناية وذلك انه لما وصف بليلة الملسوع عن ليلته بالسهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريحا والسهر المستفاد من العجز كناية **قال** وقال جماعة من المعربين في وكذلك نجي المومنين في قراة ابن عامر وابي بكر بنون واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان اخره مفتوحا والمومنين مرفوعا فان قيل سكنت اليا للتخفيف كقوله ه هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم ه واقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان قامة غير المفعول به مع وجوده ممتنعة بل اقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم **اقول** قد اسلف المصنف في اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس انه قد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المومنين وذكر هناك التخريج الذي ذكره هنا وخرجها اخر وهو ان يكون نجي مضارعا اصله ننجي بسكون ثانيه وضعفه هناك بان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد سبقه الى تضعيف التخريجين ما ذكر ابو علي الفارسي والزمخشري قال الطيبي في شرح الكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف وابو علي ضعيف لانه لا يعد في تخفيف اليا بالاسكان ولا بعد ايضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لا اذا اقتضا الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم ومتعد لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان

قيامه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به خصوصًا في موضع
يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو النتيجة ههنا اذا اقيم المصدر
مقام الفاعل بنصب المومنون بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل
فبقي المومنون مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجا المومنين و
نقول نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله ننجي ونقول هذه
القراة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية توخذ من القراء المعز
بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجي عن العرب مشير الى انه احاط
بجميع كلام العرب وفيه تجبر واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال
نقلة عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله او لعدم عدالته او لعدم
علمه وعدالته وبترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته
عن الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم افصح مع قوله تعالى
انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القران الكريم متواتر
فيما لم يكن من قبيل الادا واما ما هو من قبيل الادا كالمد والاماله والتخفيف
الهمز والادغام والاخفا فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله
وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القرا هذه الاشيا اقل من نقل
ناقلي العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القرا الثقات
بانه لم يجي مثله ومن اين عرف انه لم يجي مثله ولو نقل ناقلون من مجهول
الحال لقبلوه فقبول هذا اولى وايضا فقد ذكر المصنف في سورة
الجاثية انه قرئ ليجزى قوما وقال معناه ليجزي الجزا قوما فوضع
المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا
الموضع ايضا الى هنا كلام اليمني قلت وامتناع اقامة غير المفعول به مع

وجوده

وجوده مذهب بصري والكوفيون قائلون بالجواز وضمير المصدر انما
يمتنع اقامته مقام الفاعل اذا كان حاصله مصدرا موكدا واما اذا كان
مختصا فلا يمتنع فيقدر في الاية عوده على مصدر منوعي وصح الفعل بالنجي
هو النجا المعروف كما قالوا كما في قوله ٥ وقالوا متى يبخل عليك ويعتلل
٥ يسوك وان يكشف غرامك تدرب اي فيعتلل هو الاعتلال المعهود
وقد اسلفنا ذلك في الباب الرابع في اواخر الترجمة التي نصها الامور التي
يكتسبها الاسم بالاضافة **قال** والا الفعل تلطت **اقول** فيه ادخال
اللام على جواب ان الشرطية وكذا قوله بعد ذلك تكون رفعوا لا
تخفض ووضع بالكسر وقد اكثر رحمه الله من ذلك في هذا الكتاب وهو
فاش في عبارة غيره من المصنفين **قال** فان قلت هل من ذلك قول
الزمخشري في قوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم
صفة الطايفة ويظنون صفة اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم انفسهم
ظانين او استينا في على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل
من يظنون فكانه نسي المبتدا فلم يجعل شيا من هذه الجمل خبرا له قلت
لعله راى ان خبره محذوف اي ومعكم طايفة كيت وكيت وان الظاهر ان
الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتدا بالنكرة صفة مقدرة وطايفة
من غيركم مثل السمن منوان بدرهم اي منوان منه او اعتماده على واو الحال
كما في الحديث دخل وبرمة على النار **اقول** في ايراد هذا السوال
من الازرا بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق بالمصنف
والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر وزمخشري قد ما الزمخشري
في علوم اللسان وعلو شانه بين ما لا ينكره منصف وفي حاشية التفتازاني

عن الكشاف في هذا المحل لحبس الاخبار به في همتهم انفسهم يظنون بالله
يقولون هل لنا يخفون في انفسهم يقولون لو كان والواحدة الطايفة
في قل ان الامر ولم يجعل شيا من الجمل في موضع لطايفة قصدا الى ان معمولا
مقدر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى الاخبار عنه فالخبر محذوف
اي ومنهم طايفة ومنكم طايفة على ان الخطاب للجميع من المومنين
والمنافقين وطايفة اخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى
ان قد اهمتهم صفة ويظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم خبر الان
النكرة موصوفة في التقدير اي وطايفة اخرى وبالجملة الواو للحال
يعني وهو مسوغ نص عليه سيبويه **قال** وعكسه ان مصابك المولى
قبيح يذهب الوهم فيه الى ان المولى خبر على ان المصاب اسم مفعول
وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجي الخبر بعده
اقول لا نمنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال ولا يكون مصدرا
والمولى هو الخبر وقبيح خبر مبتدا محذوف اي ان الذي اصبته هو
مولاك هذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب بمقدم
الطريقة السابقة فلا سبيل الى انكاره **قال** ومن هنا اخطا من قال في
مجلس الواثق بالله في قوله ◦ اظلوم ان مصابكم رجلا ◦ اهدى السلام
تحية ظلم ◦ انه يرفع رجلا وقد مضت الحكاية **اقول** مضت في اخر الجهة
الاولى من الباب الخامس واسلفنا هناك ان رفع الرجل صواب وذكرنا
توجيهه وهو نظير توجيه هذا المثال في جعل المصاب اسم مفعول والمولى
خبرا **قال** وسالت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما احسن
زيدا فقال زايدة بنا منه على ان المثال لسوء عنده ما كان احسن زيدا

ولبس

ولبس في السوال تعيين ذلك افاد في السوال ما يشعر بان كان تذكر
في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا يقع فيه عند ذلك الا زايدة
فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل اذ له ان يقول متى كان بعد احسن
وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زايد على ما كان في التركيب
ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فحينئذ تخرج التركيب
بذلك الى تركيب اخر وهو خلاف ظاهر السوال **الباب الثامن**
من الكتاب في ذكر امور كلية تتخرج عليها ما لا ينحصر من الامور الجزئية
وهي احدى عشرة قاعدة **القاعدة الاولى قال** لا يقولون ابا زيدا ولا
ضاربا ومثل ضارب **اقول** الصحيح في المثال الاول المنع وحكى ثعلب
عن الكسائي جواز التقديم في الاول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز
التقديم في الثاني فان كان المضاف كلمة حق فعن بعضهم انه يجوز التقديم
استنادا الى قول الشاعر ◦ فان لا اكن كل الشجاع فانني ◦ بضرب الطلى
والهام حق عليم ◦ قال ابو حيان والصحيح المنع قلت وشبهة المجوز
لذلك ان هذا المضاف وهو كلمة حق لما كان لا يفيد شيا سوى التاكيد
من جهة المعنى لم يعتد به وكان حمل الكلام على المعنى لا على اللفظ فكانه
قال فانني بضرب الطلى والهام عليم جدا وان كان المضاف كلمة غير فثلاثة
اقوال المنع مطلقا وهو راي ابن السراج واختاره ابو حيان والجواز
مطلقا وقال السيرافي والزمخشري وابن مالك وهو ظاهر كلام المصنف
والتفصيل فان كان المعمول المقدم ظرفا اجازوا والا امتنع واما ان كان
المضاف ليس شيا مما ذكر فتقديم المعمول ممتنع اتفاقا **قال** ودليل
المسالة قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين **اقول** المسالة مفروضة
في تقديم معمول ما اضيفت اليه غير عليها سوا كان ذلك المعمول ظرفا او
غيره فالاية دليل على جواز تقديم الجار والمجرور اذ قوله في الخصام

متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين قال وقوله ٥ فتى
هو حقا غير مبلغ نوله ٥ ولا تتخذ يوما سواه خليلا اقول
هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذي ليس ظرفا ولا شبهه اذ قوله
حقا مفعول به ناصبه المضاف اليه من قوله غير مبلغ وفتى منصوب
بعامل محذوف على شريطة التفسير اي قولد فتى وهو غير مبلغ
حقا وجملة النهي معطوفة على جملة الامر المحذوفة لا المذكورة
لان تلك هي المقصود بالاضافة والمذكورة انما سيقت لغرض التفسير
قال وقوله ٥ ان امرا خصني عمدا مودته ٥ على التنائي فعندي غير
مكفور اقول هذا البيت دليل جواز تقديم الظرف فان عندي متعلق
بمكفور من قوله غير مكفور وقد استوفيت اقسام المعمول الثلاثة
ومعنى خصني بكذا افردني به بحيث لا مشارك لي فيه والتنائي التباعد
وعلى للمصاحبة كمع نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والكفر
هنا جحود النعمة ويقابله الشكر اي ان امرا بهذه المثابة لغير مجحود
النعمة عندي وبعد هذا البيت قوله ٥ ارجي واروى وادناني واظهرني
٥ على العدو بنصر غير معذور ٥ والبيتان معا لابي زبيد الطائي يمدح
بهما اخاه لامه وليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله
عنه وسبب ذلك ان بني تغلب اخوال هذا الشاعر كانوا قد
اخذوا اله بلا انما قتلوه منهم ولهذا المذكور وردها عليه فمدحه
ومعنى ارجى جعل ابلي ترعى الكلأ واروى اسقاها فاذهب عطشها
واظهرني على العدو جعلني ظاهرا عليه غالبا له والتعبير بالتفضيل
ويروى بلفظ التفضيل مكان تعذير فان قلت لما انتصب مودته
قلت اما بالفعل المذكور على اسقاط الجار اي خصني بمودته واما
به على تضمينه معنى منح واعطى اي منحني مودته قال ولو قلت

جاني

جاني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان الثاني لا يحل هنا مكان غير اقول
حكم المصنف بجواز انا زيدا غير ضارب لانه عنده في معنى انا زيدا لا
اضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تكريرها غير واجب فلذلك
قال لان الثاني لا يحل هنا محل غير اذ لو قلت جاني لا ضارب زيدا لم يجز
لكن قال الزمخشري ويقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدا مثل
ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب هذا كلامه فجعل
لا داخلة على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التفتازاني في حاشيته
فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل زيدا لا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغي
ان يمتنع في مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به السخاوي وغيره
انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جاء بلا شيء ورأيت لا
شيئا وفي التنزيل لا فارض ولا بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت
تسليم الاسمية تجوز التقديم نظرا الى صورة الحرفية الى هنا كلامه قال
ودليل المسألة قوله ٥ غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم
اقول هذا البيت من بحر الخفيف واخر صدره ها اللهو والواو
عجزه الواو منه والاغترار الانخداع والطمع يقول عزتك الدنيا اي حرك عنه
واطمعته بالباطل فاغتروا بالعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم
بفتح السين وكسرها الصلح يقول ان اعداك ليسوا لاهين عن الحرب
والاعتداد لها فاعتد انت ايضا ولا تله ولا تنخدع بما عرض من صلح
لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت ان عداك بمعنى الاعداء قال
في الصحاح والعدى بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له فاما ان يرفع على
انه مبتدا خبره ما تقدم او على انه فاعل بالوصف لكون التركيب في معنى

ملاله عدا لا تستبدل الى الاول لان غير مضاف الى الاه وهو مفرد فيؤدي
الى قولك الاعدا غير الاه وهو ممتنع اذ لا يقال الزيدون غير قايم فتعين الثاني
فثبت المطلوب قلت ولمانع ان يمنع كون الاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه
صفة لفريق او نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى انك لو قلت عداك غير
فريق لاه يصح فيبطل الاستدلال حينيذ **قال** وهو احسن ما قيل
في بيت ابي نواس ٭ غير ما سوف على زمن ٭ ينقضي بالهم والحزن **اقول**
مضى انشاد هذا البيت في فصل غير من حروف الغين المعجمة في الباب الاول
ومر هناك ذكر ما فيه من الاعاريب وهي ثلاثة احدها هذا وهو ان الظرف
مرفوع بالوصف وغيره مبتدا لا خبر له والثاني ان غير اخبر مقدم والمبتدا
محذوف وجملة ينقضي صفته والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف
عليه والثالث انه خبر لمحذوف وما سوف مصدر كالمعسور والمراد به اسم
الفاعل والمعنى انا غير اسف بسبق ما في ذلك من البحث **قال** وا
عطاهم ضارب زيدا الان وغدا حكم ضارب زيدا في التنكير لانه في معناه
ولهذا وصفوا بها النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه
ال **اقول** ظاهر هذا الكلام ان النحاة والعرب اجازوا ادخال ال على اسم
الفاعل من قولك ضارب زيدا الان او غدا فيقولوا الضارب زيد نحو
زيد ومثل هذا عند الجمهور ممتنع قال ابن الحاجب اجاز الفرا نحو الضارب
زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلت على الصفة بعد الحكم بالاضافة
لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما
لانه قاسه على الضارب الرجل لانه جازت الاضافة فيه مع عدم التخفيف
للتخفيف فيه ههنا ايضا وكلا الامرين غير مستقيم اما الاول فلانه زعم بالغيب

ومن ابي له

ومن ابى له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر ولا يخفى ان اللام سابقة حسا على
الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب
اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة فلا دليل قاطع ولا ظاهر
مرجح واما الثاني فلانه يوجه لان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف
بالاضافة فقد حمل على ما حصل فيه تخفيفها فتشبه به وذلك هو الحسن
الوجه بالجر على ما هو مقرر في باب الصفة المشبهة **قال** لما بعد
العطف بلو ولا بعد الاعاريب **اقول** فيه تسامح اذ العطف انما هو
بالواو ولا بمجموع قولك ولا وقد تقدم التنبيه على مثله في الباب الثاني في
نوع التنبيهات التي ذكرها في اوايل الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب
اقول في قوله ٭ ابى الله ان اسمو بام ولا اب ٭ هذا عجز بيت لعامر بن
الطفيل وصدره ٭ فما سودتني عامر عن وراثة ٭ وقبل هذا البيت
واني وان كنت ابن سيد عامر ٭ وفارسها المشهور في كل موكب ٭ عامر
قبيلة من العرب وصهر فارسها بعودها والمضاف مجرور بالعطف على
سيد عامر وسودتني جعلتني سيدا يعني انه ساد بنفسه
لا بنسبه كما قال ٭ نفس عصام سودت عصاما ٭ واختار محذوف وان
متصله والجملة حالية والتقدير واني لا افتخر بشي وان كان من المفتخر
بهذا المحل والثاني البيت الثاني صحيحه اني واذا كان الامر كذلك فما سودتني
عامر عن وراثة **قال** ومثله لم يكن فتنتهم الا ان قالوا لمن نصب الفتنة
واثبت للفعل **اقول** هذا مبني على ان المصدر المؤول به هو القول او المقالة
وليس ذلك متعينا لجواز ان تاول بالمقالة وهي مصدر لا بها بقول قال
زيد اقولا ومقالة فالفعل للتانيث ورفع بهذا الاعتبار **قال** ولو جعلوه

وابن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها
فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال اليس الكتاب في معنى الصحيفة **اقول**
ذكر الجوهري هذه القصة في حروف الباء في مادة لغب بالغين المعجمة وفي سياقه
لها زيادة فائدة على ما في المتن فقال حاكيه الاصمعي عن ابي عمرو بن العلا
قال سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول
جاءته كتابي فقال اليس بصحيفة فقلت ما اللغوب فقال الاحمق انتهى **قال**
وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما انشده فيها خطوط من سواد وبلق
كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها وان اردت السواد
والبلق فقل كانهما فقال اردت كان ذلك وتلك **اقول** يجوز ان يكني باسم
الاشارة الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما
تقدم كما يكني عن اشيا بلفظ فعل بقصد الاختصار يقول للرجل
نعم ما فعلت وقد ذكر له افعالا كثيرة وقصة طويلة كما يقول له ما احسن
ذاك هذا مثل ما ذكر ما في الكشاف وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في اسم
الاشارة اكثر واشهر ولهذا قال رؤبة بارادة ذاك واورده بلفظ ويلك
على عادة العرب تحقيرا وتنبيها وفي الاساس شي مولع ملمع وفرس مولع وفيه
توليع وهو استطالة البلق وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضروب من الالوان
من غير بلق فذلك التوليع ولعه جعله مخططا وقيل هذين البيتين
قوله قود ثمان مثل امراس الابق اي افراس طوال الظهور والاعناق
مثل حبال العنب كذا في حاشية التفتازاني والذي رايته في نسخ
المغني اردت بلام قبل الكاف وثبت في الكشاف وغيره ذلك بدون لام **قال**
مهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله **اقول** هذا

صدر بيت

صدر بيت عجزه كاليوم طالي اينق جرب وبعد هذا البيت متبذلا
تبدو محاسنه يضع الهنا مواضع النقب والشعر لدريد بن الصمة
وقيل للخنسا ومتبذلا بالذال المعجمة اي لابس ممتهن منزوع والهنا
بكسر الهاء وبالمد القطران والنقب بضم النون واسكان القاف جمع نقبة
وهي اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة والطالي الطالي بالهنا
والاينق جمع ناقة اصله الانوق كما قالوا انوق فابدلوا العين
في اينق يا لكن هذا الابدال صحيح فان احدهم انهم قلبوا العين
سالمة الى موضع اللام فصار انوقا ثم فعلوا فيه ما فعلوا في ادل واجرويا
فصار انقيا ثم لما صارت الواو المتطرفة بالموجب ذلك قلبوها على حالها
الى موضع الفا وهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ اينقا وعادت بنية
الجمع الى اصله لخروج حرف العلة عن التطرف لنقله الى موضع الفا وهذا
فقد صار هذا الابدال مرموسطا بالقلب الا الذي هو لاخر الكلمة
وبالقلب الثاني هو لا ولهذا قال ابو القاسم الزجاجي في نوادر هذا
المذهب وهذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل التصريف والجرب
جمع جربا وهي نوق اصابها الجرب وهو معروف وقوله كاليوم في
موضع نصب كان في الاصل صفة لها في اينق ثم قدم عليه وانتصب
على الحال منه والتقدير بحسب الاصل ما ان رايت طالي اينق كاليوم في
اليوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقدير
قال الخامسة دخول لام الابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في
اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرا ان هذان لساحران
وتقدم البحث فيها **اقول** مضى ذلك في الباب الاول في فصل ان المكسورة

المشددة من حرف الالف وحكي هناك ان جعل ان في الاية بمعني نعم منقول
عن المبرد واسلفنا ثم ان ابا علي الفارسي رد ذلك بانما قبل ان المذكور
لا يصح ان يجاب بنعم اذ لا يصح كونه جوابا لقول موسي عليه الصلوة والسلام
ويلكم لا تفتروا علي الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولا لو نه جوابا للكلام
الاخر وهو فتنازعوا امرهم بينهم **قال** وعليه وحده قوله ه يا ليت
حظي من جداك الصافي ه والفضل ان تتركني كفافا **اقول** الجدا بفتح
الجيم والدال المهملة مقصور وهو العطية والصافي اي السالم من الكدر
وهذا علي سبيل التهكم اي يا ليت حظي من احسانك واعطايك الذي تزعم
انه لا شي تكون من من وغيره ان تتركني كافا عن سايك اليّ وان تتركني تاركا
كا فا عن ذلك لا لي ولا علي **قال** ومنه عند ابي حاتم قوله ه جات لتصرعني
فقلت لها اقصري ه اني امرؤ صرعي عليك حرام **اقول** هكذا ثبت صدر
هذا البيت فيما وقفت عليه من نسخ المغني جات من المجي واقصري
بالراو الصاد من قولك قصر علي الامر يقصر قصورا اي انتهي والذي رايته
في نسخة صحيحة من شعر امرء القيس مقروة علي الامام ابي زكريا الخطيب
التبريزي وعليها خطه بانها قرئت عليه قراءه تصحيح وضبط جالت من
الجولان وثبت فيها افصري بكسر الصاد والدال من الافصد وهو الرفق
فالتماني قصد في مشيك وصف الشاعر فرسا جمحت به لتوميه
فامرها بان ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض من رميه لفوته وثباته
قال ولو اقوي لكان وي **اقول** الاقوي عندهم اختلاف حركة الروي
بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي فيها
عوجا علي الطلل المحيل لاننا ه نبكي الديار كما بكي ابن حذام ه والطلل ما شخص

من رسم

من رسم الدار والمحيل الذي اتت عليه حول لانا بفتح اللام
والهمزة اي لعلنا وابن حذام بالحا والدال المهملتين او هو من بكي الديار
كما بكي من شعر العرب فمعني كلام المصنف ان الشاعر لو ارتكب الاقوا
بضم ميم حرام لكان اولي من ما فعله علي اتفاق حركة الروي لما ينشا عنه
من ارتكاب التخريج علي الوجوه الضعيفة والاقوا وان كان عيبا الا انه
اسهل من هذا الذي خرج البيت عليه لانه لم يزل فصحا المتقدمين يستعمله
وقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روي قوله ه قفا نبك من ذكري
حبيب وعرفان ه ورسم عفت اياته منذ ازمان ه بالاطلاق والنون
مكسورة بعد ذلك قوله في هذه القصيدة ثياب بني عوف طهاري
نقية ه واوجههم بيض المسافر غران ه فالنون مضمومة وحينئذ
فالامر فيه خفيف بالنسبة الي ما ذكر في التخريج وفيه نظر فكلام المصنف
يقتضي ان الشاعر لم يرتكب الاقوا وقد رايت في النسخ تعدد من
الاثبات انها اتفقا هذه الكلمة وهي حرام مضبوطة بضمة في الميم فيكون
الشاعر قد اقوي **قال** الثامنة بنا ما شتي في وتلي حاشا لله لتشبههما
في اللفظ بحاشي الحرفية **اقول** تقدم ان تجرد مشابهة الاسم للحرف
في اللفظ لا يقتضي بنا ذلك الاسم **قال** ومن نونها اعربها
علي الفا هذا الشبه **اقول** تقدم ايضا في فصل حا كي من حرف
الحا المهملة في الامر الاول انه يجوز كون هذا التنوين للتنكير لا للتمكين
فلا يدل ثبوته علي الاعراب **قال** العاشر اعطا الحرف حكم مقاربه
في المخرج حتي ادغم فيه نحو خلق كل شي ولك قصورا **اقول** هذا لا
مدخل له في الاعراب فما نا له فيه ذكره مع ان الالتزام تجنب مثله

كما سبق بعد بابا جدا لكتاب **قال** وحتى جنبها روين لقوله ٭ بني ان
البر شي هين ٭ المنطق الطيب والطعيم ٭ وقول ابي جهل ٭ ما تنقم الحرب
العوان مني ٭ بازل عامين حديث سني ٭ وقول الاخر ٭ اذا ركبت فاجعلوني
وسطا اني كبير لا اطيق العندا ٭ وسيبني ذلك ايضا **اقول** الابيات تحتاج
الى اجتماع روبين متقاربين في المخرج اي ان الكفا عبارة عن اجتماع
ذلك في شعر واحد اخذ من الانكفا وهو الانقلاب لان الشاعر يقلب
بالروي عن طريقه هكذا قال بعضهم واخذ الافعال من الانفعال غير
سديد وقد سمع من كلام العرب اكفات بمعنى قلبت صرح به في القاموس
واكفات بمعنى امالت كما فيه وفي الصحاح ثم هذا كله مناسب للتسمية
بالاكفا لانه قلب للروي او امالة له عن طريقه ثم ثبوته في البيتين مقطوع
به لعدم صلاحية الواو فيهما لان تكون رويا اذ هي حرف الاطلاق فالروي
ما قبلها وهو النون في الاول والميم في الثاني وهما متقاربان في المخرج وكذا
الكلام في البيتين الاخيرين فان الالف فيهما للاطلاق فليست رويا والروي
انما هو ما قبلها وهو الطا في الاول والدال في الثاني وهما متقاربان والعند
بعين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فدال مهملة قال
الجوهري العاند البعير الذي يجور عن الطريق ويعدل عن القصد والجمع
مثل راكع وركع وانشد هذا الشعر عن ابي عبيدة للندا الشكل فاجعلاني
والذكر ابتدى في نسخ المغني فاجعلوني واما ابيات ابي جهل لعنه الله فلا
نسلم ان فيها اكفا لجواز جعل اليا للتكلم رويا وقد نص بعض علما القوافي على
جواز مثل ذلك اعني كون اليا الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها رويا سوا كانت
للتكلم او لغيره وان كان قليلا كقوله ٭ نروح ونغدو لحاجاتنا ٭ وحاجة

من عاش

من عاش لا تنقضي ٭ تموت مع المرء حاجاته وتبقى له حاجة ما بقي ٭ وكقول الراجز ٭
اي امرئ حمى دما اخوتي ٭ اذا رأوا كريهة يرمون بي ٭ رميك بالدلي في قعر الركي
وقد سبق في فصل ام حرف الالف في الباب الاول الكلام على ابيات ابي جهل هذه ٭
قال قال ٭ يا ما امليح غزلانا شدن لنا **اقول** هذا صدر بيت عجزه ٭
من هؤليائكن الضال والسمر ٭ يقال شدن الغزال يشدن شدونا اذا قوي
وطلع قرناه واستغنى عن امه وفي الصحاح انشد الصدر المذكور وفيه
عطون مكان شدن والعطو التناول ورفع الراس والظاهر ان المراد هنا
الثاني اي رفعن رؤسهن لنا والضال السدر البري والسمر بفتح السين المهملة
وضم الميم من شجر الطلح وهي شجر عظيمة ذات شوك **قال** ولم يحك ابن مالك
اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك **اقول** وقع هذا في التسهيل
فقيد وشذ تصغير افعل مقصورا على السماع خلافا لابن كيسان في اطراده
وقياس افعل عليه هذا نصه فزاد مسئلة اخرى لم يتعرض اليها المصنف
وهي انه يجوز افيعال عند ابن كيسان اميلح بزيد قياسا على ما اميلحه قال
ابو حيان وكلام ابن مالك كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة
اذ لم يحك قياس ذلك الا عن ابن كيسان وما حكاه في ذلك عنه هو نص
كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية افعل
فهو عندهم مقيس فيه اما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان
كان خارجا عن القياس **القاعدة الثانية قال** كبير اناس
في بجاد مزمل **اقول** هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره ٭ كان ابانا في
عرانين وبله ٭ وقد تقدم في اواخر الباب الرابع في الامور التي يكتسبها
الاسم بالاضافة في الامر الثاني منها انشاد هذا البيت بتمامه والكلام

عليه وقد سئلت بمكة سنة احدى وعشرين عن عامل المخفوض
على الجوار ما هو فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه
من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي خفضه
اذ هو غير مخفوض بالفرض لانه يرى ان لفظ مزمل في بيت امرئ القيس
صفة لكبير وكبير مرفوع فعامله انما يقتضي فيه الرفع وكذا في صفته
مرفوعة فلا يصح اسناد العمل فيه الى عامل الموصوف لتخالف اثره وهو
الرفع ولا الى عامل خاص لانه انما يعمل فيه وفيما يتعلق به ومزمل غير
متعلق به في المعنى قطعا فالامر مشكل فقلت السؤال مبني على ان حركة
الخفض على الجوار اعرابية وهو ممنوع وانما هي حركة اجتلبت للمناسبة
بين اللفظين لا غير فليست اعرابية ولا بنائية ولا تحتاج الى
عامل لان الاتيان بها انما هو لمجرد امر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى
فلفظ مزمل في مثالنا وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا والعامل
انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى
ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها
طلب التشاكل اللفظي وهذا كما يقولون في الحمد لله بكسر الدال اتباعا
لكسرة اللام هو مرفوع تقديرا مخفوض لفظا وان العامل هو الحركة
المقدرة لا الملفوظ بها والحاصل ان حركة الخفض على الجوار من جملة
صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وقد ذكرت ذلك في
شرحي للتسهيل **قال** وربما للتوكيد نادرا كقوله • يا صاح بلغ ذوي
الزوجات كلهم • ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب • **اقول**
يا صاح مما شذ ترخيمه من المناديات لانه نكرة مقصودة عارية من ها

التانيث

التانيث اذ اصله يا صاحب ومثله لا يرخم الا شاذا وزعم ابن خروف
ان اصله يا صاحبي بالاضافة وانه اجري مجرى المركب المزجي فرخم
بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه ترخيم اخر بعد ذلك الترخيم فحذفت
الباء من صاحب وهذا تعسف لا داعي اليه وفي قوله عرى الذنب
استعارة مكنية وتخييلية شبه ذلك الشيء في الشدة والتمسك
بعقد مشتد متماسك عراه المشتبكة في شيء اخر ثم اثبت لذلك الشيء
ما هو من لوازم المشبه به وهو العرى واحللت ترشيح وهو كناية
عن الضعف وعدم القدرة على الوطء يعني اذا الرجل مني نزع عن الوقاع
ولم يستطعه فحزنه النساء وتركن مواصلته لانقطاع رغبتهن منه
قال ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور **اقول** وقع في شرح ابن
مالك الكافية المسمى بالعمدة في النحو تفرد الواو بجواز العطف على
الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم في قراءة
ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ
من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو انتهى قلت اخبرني صاحبنا الشيخ
شمس الدين محمد بن محمد الحنفي المعروف بابن الشارف وكان من العدول الثقات
رحمه الله انه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي او غيره الشك مني وفيها
ان ارجلكم في الاية المذكورة مخفوض على الجوار قال فجئت الى الشيخ جمال
الدين بن هشام يعني صاحب المغني وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص
فاريته الكلام المذكور في تلك الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة
ثم القاها الي وقال لي بحدة حنفا نشا والكشط به هذا الكلام وارم به
في وجه صاحبه فتركته ومضيت رحمه الله عليه **قال** ونادا الزمخشري

مطلب جر الجوار

لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء
عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح
ولكن لينبه على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها و قيل الى الكعبين
فجيء بالغاية اماطة لظن من يظنها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية
في الشريعة انتهى **اقول** ان كان غرض المصنف من ايراد هذا الكلام
ان الزمخشري ذهب الى ان الخفض في الاية على الجوار ففيه نظر اذ لا دلالة
لكلامه على ذلك قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح لا للمسح يكون
جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد المسح بالنسبة الى المعطوف عليه
حقيقة وبالنسبة الى المعطوف الغسل المشبه بالمسح في قلة استعمال
الماء قلنا الكلام في قوة الاشكال ولا محيص سوى الحمل على تقدير اعادة العامل
في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فتكون الارجل معطوفة على الرؤس في
الظاهر من عطف الجملة في التخفيف اي وامسحوا بارجلكم اي اغسلوها
غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا يفضي الى اظهار الجار وهو ضعيف
وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط وجحر
ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على
الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما ورد عليه ان الجر بالجوار لم يجئ
مع الالتباس وههنا يلتبس اجاب بانه لا لبس لان المسح لم تضرب له غاية في
الشرع وههنا قد ذكر غاية بقوله الى الكعبين فدل على ان ليس جره وعطفه
على الممسوح لقصد تعلق المسح به بل لا يفضي الى اللبس في الشرع والنقض بمسح
الخف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب والسنة غاية لا يصح هو بدونها وانت
خبير بانه لا دلالة لكلام المصنف على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال

ان العطف

ان العطف على الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا وهو مع انه لبس من
كلام المصنف مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف
المفرد والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة على معنى
واغسلوا ارجلكم واقرب ما قيل في الجواب غسل الارجل ان قراءة النصب
توجب الغسل لانه محال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالتباس فوجب حمل
قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة او الجر على الجوار لانتفاء الالتباس بضرب
الغاية وتقديره وامسحوا بارجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها
على وجوب الاقتصار وبالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف
القرائتين ولو سلم تساويهما وجواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف
على المحل تعين ان في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته
ان تصير الاية بمنزلة المجمل وتدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث
المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا اوفق
بما عليه الاكثرون واوفى بتحصيل الطهارة المقصودة من الوضوء واقرب الى
الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فتعين الرجوع
اليه انتهى كلام التفتازاني وانما كان الاشكال على الزمخشري بالجمع بين
الحقيقة والمجاز قويا لانه منعه كما في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله فان قلت لم رفعت اسم الله ومن في السموات
والارض كما يقول المتكلمون في كل مكان على معنى ان علمه في الاماكن كلها
فكان ذاته فيها حتى لا تحمله على مذهب بني تميم قلت تعالى ذلك ان كونه
في السموات والارض مجاز وكونهم فيهن حقيقة وارادة المتكلم بعبارة
واحدة حقيقة ومجازا غير صحيحة هذا نصه **قال** ومن ذلك هاتي

ومرأى والأصل أمرأني **أقول** معنى هنا أي أنا في هنيا بلا مشقة ومعنى أمرأني جعل عيشي مريا أي حميد المغبة مستحسنا الا ان الهمزة حذفت منه عند اقترانه مع هنا لقصد المشاكلة وهذا لا تعلق له بالاعراب فلم يكن لذكره معنى لأن المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل كما مر **قال** وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والأصل نجس بفتحة فكسرة الى اخره **أقول** هذا أيضا ليس من الاعراب في شيء فالكلام كالذي قبله **قال** اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق **أقول** ولا فرق في ذلك بين ما عينه حرف حلق كفخذ او غير حرف حلق كما ذكر من الأمثلة ولهم في تخفيف ذلك وجه اخر وهو اسكان العين وابقاء الفاء على الفتح كفخذ وكتف هذا في الاسم واما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك فيكون لك في مثل شهد من الوجوه الفرعية الا وجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وفي الكشاف في تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم ما نصه وقرئ لعلمه باسكان اللام كقوله ٭ فان اهجه يضجر كما ضجر بازل ٭ من الادم دبرت صفحتاه وغاربه ٭ تلك الشاهد فيه في موضعين ضجر ودبرت باسكان العين والبازل البعير الشاب والادم السدية خصها لانها ارق جلودا وصفحتاه جانبا ظهره وغاربه ما بين سنامه وعنقه وعلى هذا يتخرج اللغز المشهور وهو قوله ٭ خليلي دمع العين حزنا تقول الغلبا ٭ وتوجيه السؤال ان يقال كيف نصب الدمع مع انه في الظاهر مبتدا وكيف ضمنت العين مع انها مضاف اليها وجوابه ان دمع فعل لا اسم وهو مكسور العين في الاصل من باب علم الا انه سكنت تخفيفا

كامر والعين فاعل ولم يؤت بتاء التانيث لان الفعل مسند الى ظاهر مؤنث غير حقيقي كما طلع الشمس وحزنا مفعول لاجله وتوى الغلبا صفة له **قال** وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث **أقول** والأصل فيها الفتح الا انه اوثر الضم للمزاوجة بينه وبين الفعل الاول وهذا ايضا من نمط ما تقدم لا تعلق له بالاعراب وكذا ما ذكره من الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات وما بعده كل ذلك اجنبي عما بصدده من ذكر ما يتعلق بالاعراب والله تعالى الموفق للصواب **القاعدة الثالثة**

قال قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي الكلمة مؤدى كلمتين **أقول** الظاهر انه يتمشى ذلك على راي من جوز استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها الا ترى ان الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله في الامتناع من وطي المراة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق اسم السبب على المسبب فاطلق فعل الايلاء مرادا به ذلك المعنيان جميعا على ما يقتضيه قوله وفائدته ان يؤدي كلمة مؤدى كلمتين وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وفي حاشية الكشاف للتفتازاني وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان في غير معناه الحقيقي فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيه لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد اليه

مطلب التضمين

فلانا معناه احمل منهبا اليك حملا ويغلب كفيد علي كذا اي نادما علي كذا
وقد يعكس علي ما يشعر به قوله اي يعترفون به بعني قول الزمخشري بالامان
واما تعديتها لبا فللتضمين معني اقروا واعترفوا اي بعترفون بدم قال
التفتازاني ولا بد من اعتبارا لحالا اي بعترفون به مومنين والا لكان مجازا
محضا لا تضمينا وربما يقال ان تعلقه المتروك ندل علي زيادة القصد اليه
بجمله اصلا والمذكور حالا او سعا اولي وجواب بان ذكر صلته يدل علي اعتباره
في الجملة لا علي زيادة القصد اليه اذ لا دلالة بدونه فتعين جعل الاصل
اصلا والتبع حالا **قال** وقال ابو كبير الهذلي • حملت به في ليلة مزؤودة •
كرها وعقد نطاقها لم يحلل • وقال قبله • ممن حملن به وهن عواقد •
حبك النطاق فشب غير مهبل **اقول** هذا الشعر لابي كبير ابا الحسن
من شعر الحماسة يصف به تابط شرا واوله • ولقد سريت علي الظلام
بمغشم جلد من الفتيان غير مثقل • وبعده ممن حملن بدا البيت وبليه
• وصبرا من كل غير حيضة • وفساد مرضعة وداء معضل • وبعده
حملت به في ليلة البيت • وبليه • فاتت به حوش الفواد مبطنا • سهدا
اذا ما نام ليل الهوجل • وقد انشد المصنف صدر هذا البيت في الباب
الرابع حيث ترجم بقوله الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة على
من قوله • ولقد سريت علي الظلام اما بمعني في فيتعلق بسريت والاستعلا
فيتعلق بمحذوف هو حال منا سريت ايكا بنا علي الظلام تشبيها بالمركوب
لتمكنه منه فهي علي استعارة تبعية والمغشم بكسر الميم وبعين معجمة ساكنة
وشين معجمة مفتوحة العسوف والجلد الصلب والمثقل البطي
الحركات الكسل ويحتمل ان يكون معني غير مثقل انه حبيب القبول محبب

الي القلوب

الي القلوب وضمير حملن للنسا وانما جرا لهن ذكر لان المراد مفهوم وعوافل
لحكاية الحال الماضية فلهذا اعمله نحو وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
والحبك جمع حبيكة وهي الطريقة والنطاق بكسر النون شقة تلبسها
المراة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلي الي الاسفل الي الركبة والاسفل
يجر الي الارض فشب اي كان في زمان الشباب غير مهبل اي غير مدعو
عليه بالهبل او غير كثير اللحم من قولهم هبله اللحم اذا اثقله وفي حديث
الافك والنسا يومئذ لم يهبلهن اللحم والمعني ان هذا الفتى من الفتيان
الذين حملت بهم الامهات وهن غير مستعدات للفراش فنشا محمودا مرضيا
وصيرته عايد علي من باعتبار لفظها ومبريا لنصب معطوفا علي المفعول
من قوله غير مهبل او بالجر معطوفا علي جلدا وعلي غير مثقل وعبر الحيضة
باقيها والمعضل الشديد والمعني ان الامر حملت به طاهرا ليس بها بقية
حيضه ووضعته ثم ارضعته لبنا بكرا ولم ترضعه علي وجه يحصل به
فساد وهو ان ترضعه وهي حبلي والمزؤودة المذعورة كما ذكر في المتن
وتروي بالجر علي انها كانت مكروهة لان ذلك عند العرب من احد الاسباب
الذي تقتضي نجابة الولد ومن كلام بعضهم اذا اردت ان تحبل المراة اي
باني الولد نجيبا فاتها غضبى عند الجماع قلت وكان السر فيه ان غضب
المراة في تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ
كامل ويكون كل الشهوة لابيه فيكتسب بذلك تمام حصال الرجولية
والله تعالي اعلم **قال** وقال الفرزدق • كيف تراني قالبا مجني • قد
قتل الله زيادا عني **اقول** المجن بكسر الميم الترس والجمع مجان بفتحها اخذ
من الجنة وهي السترة لان صاحبه يستتر به عما يقصد به من مكروه

مطلب باب التغليب

وزياد لهوا بنه الذي استلحقه معوية بن ابي سفيان بنسبه وعنزه
بانه اخوه الفا عن الرابعة **قال** انهم يغلبون على الشي ما لغيره
لتناسب بينهما فلهذا قالوا الابوين في الاب والام **اقول** هذا
من تغليب احد المتناسبين بان يطلقوا اسمه على الاخر وتثنى بهذا
الاعتبار وقصدوا اليه والى الاخر جميعا حتى يكون معنى الابوين المسميين
بالاب قال لنا لتفتازاني فاما بيان مجازيته للتغليب والعلاقة فيه
واندفع اليه بتوابعه فلم ار احدا حام حوله **قال** ومنه ولابويه لكل
واحد منهما السدس **اقول** ادعى بعضهم ان الابويه خبر مبتدا محذوف
لابويه الثلث ثم بين تعالى قسمة الثلث عليهما بقوله لكل واحد
منهما السدس دفعا لتوهم ان يكون للاب ضعف ما للام واعترض بان هذا
غير محتاج اليه وذلك ان الحكم المعلق بالمثنى والمجموع قد يقصد تعلقه
بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد فتبين بالبدل ان القصد الى الثاني
وبهذا اندفع ما يقال ان البدل يشترط ان يكون بحيث لو اسقط ستم
الكلام معنى وها هنا لو قيل لابويه السدس لم يستقم **قال** وفي الاب
والخالة ومنه ورفع ابويه على العرش **اقول** هذا على احد القولين
وهو ان ام يوسف عليه السلام كانت قد ماتت فتزوج يعقوب عليه الصلاة
والسلام اختها وقال ابن ابي اسحق كانت امه باقية فعلى هذا هو من الاول
قال ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب انما
سمي خافقا تجاوزا لانه مخفوق فيه **اقول** هو من قبيل المجاز العقلي
وهو المجاز الواقع في الاسناد كما في قولهم نهر جار لان الماء جاري النهر
فالفعل للماء حقيقة لكنه اسند الى ملابسه وهو المكان الذي يجري

فيه وكذا

فيه وكذا الخفوق الذي هو التغيب به انما هو حقيقة للنجم لكن اسند
الى المغرب الذي هو مكان الخفوق ومنهم من يجعل الخافق هو المشرق لانه
يخفق منه الكوكب اي يطلع وقال ابن السكيت الخافقان افقا المشرق
والمغرب لان الليل والنهار يخفقان فيهما اي يضطربان وعلى هذا لا يكون
من التغليب في شي **قال** والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت
قمر السما بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اي الشمس وهو وجهها
وقمر السما **اقول** يعتبر في التغليب احق الاسمين كالقمرين في ابي بكر
وعمر الا ان يكون الاخف مذكرا والاخر مؤنثا فيعتبر التذكير كالقمرين في الشمس
وقال ابن الحاجب في اماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون
الشمس وابا بكر افضل من عمر قال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد يرد عليه البحرين
للملح والعذب فغلب فيها البحر الملح وهو اعظم من العذب قلت فيه نظر
اما اولا فلان كون البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امرا متفقا عليه
فقد ذهب جماعة من اهل اللغة الى ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا
فعلى هذا لا يكون من باب التغليب واما ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه
مما تلذه النفوس وتقوم به التنفس بالشرب والازدراع به وغير
ذلك مما لا يتاتى في الملح وان كان اعظم جرما وعكس غير ابن الحاجب فقال
شرطه تغليب الاعلى على الادنى على ما نقله السبكي عن شرح التبيان
للطيبي قلت لا يتاتى ذلك في كثير امثلة التغليب وقال ابن رشيق
في العمدة ان الكسائي قال ان التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال
فان ايام عمر اطول من ايام ابي بكر رضي الله عنهما وكذلك ذكره ابن الشجري
والذي اراده المتنبي بكونه والقمرين معا في وقت واحد لما استقبلت

قمر السما ان وجهها لصفايه وشدة صفاله انطبقت صورة القمر فيه كما تنطبع الصورة في المراة فراي روية وجهها الشمس والقمر في آن واحد

قال وقالد الشريف عود الله اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر **اقول** يعني انه راي القمرين معا في وقت واحد وهما قمر السما ووجهها الذي هو قمر الارض بالطريقة التي اسلفناها فلا تغليب حينئذ وما احسن قول القايل ٭ رايت قمر السما فاذكرتني ٭ ليالي وصلنا بالرقمتين ٭ كلانا ناظر قمرا ولكن ٭ رايت بعينها ورايت بعيني ٭ وهذا من المبالغة حيث ادعي ان القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر السما ليس قمرا حقيقيا وانما اطلق عليه ذلك مجازا لمشابهته لوجهها وقوله رايت بعينها وزانت بعيني رشدا ليه **قال** وما ذكرناه امدح والقمران في العرف الشمس والقمر **اقول** يعني انه يترجح ما ذكره هو على ما ذكره الشريف من وجهين احدهما ان جعل وجهها شمسا امدح من جعله قمرا وهذا هو الذي جزم به ابن الشجري والثاني ان المتبادر الي الفهم في العرف من القمرين الشمس والقمر وما حمل الشريف عليه من هذا القبيل فيكون راجحا بالنسبة الي الراي الاخر **قال** واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالي اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا **اقول** يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين على الغائبين بطريق التغليب في هذه الاية وذلك لان لعلكم متعلقه اي له ارتباط وتعلق بخلقكم والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل المعني خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوي فكان مقتضي الظاهر ان يقال لعلكم يتقون

لكن غلب

غلب المخاطبون على الغائبين فقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا وليست في التغليب لظهور انه ليس المراد اعبدوا ربكم لاجل التقوي لما يتضمنه من تعليل الشي بنفسه **قال** والذكور على المونث حتي عدت منهم في وكانت من القانتين **اقول** يعني ولاجل الاختلاط اطلق وصف المذكرين على المونث وهذا هو تغليب المذكر على المونث في صفة مشتركة بينهما ينطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخري بعلامة فاذا اريدا معا اتي بصيغة المذكر كقوله تعالي وكانت اي مريم من القانتين اي المطيعين فعدت الانثي من الذكور حيث جعلت منزلتهم في التعبير بلفظ مختص بالذكور وصفا **قال** والملايكة على ابليس حتي استثني منهم في سجدوا الا ابليس **اقول** هذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس اخر مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس ولا يتناول ذلك الفرد كقوله تعالي واذ قلنا للملايكة اسجدوا الاية فان ابليس داخل فيما اريد بلفظ الملايكة وبذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجدوا متصلا على ما هو الاصل في الاستثنا **قال** وتجوز ان يكون منقطعا **اقول** وجهه انه ليس ملكا فلا يتناوله اسم الملايكة لكن ذكر الاباء والاستكبار يدل على انه مامور بالسجود وان لم يتناوله لفظ الملايكة **قال** ومن التغليب او لتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا **اقول** هذا من تغليب الاكثر من جنس على اقله فينسب الي الجميع ما هو منتسب الي اكثره كما في قصة شعيب عليه الصلوة والسلام وفي الاية تغليبان احدهما تغليب

ولـه

انباعد عليه في نسبة العود الى تلك الملة وهذا مذكور في المتن والكلام في
تغليب شعيب عليه الصلاة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن
اشارة اليه لمن تامل قال فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين
والانعام اقول فيها تغليبان لان المعنى جعل لكم اي خلق لكم اي الناس
من انفسكم اي من جنسكم ازواجا اي حلايل وذكورا واناثا وخلق
للانعام من جنسها ازواجا يذروكم اي يلبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام
فيه اي في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير بالتناسل والتوالد ففي لفظ
كم غلب المخاطبون اعني الناس على الغيب اعني الانعام والانعيل يذرؤكم
واياهن وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والانعيل يذروكم واياكن
قال بعضهم ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب حتى بالكاف
لاباليا ولتغليب العقلاء حتى بالميم لابالنون هكذا ذكره بعض الافاضل قال
وزعم جماعة ان منها يا ايها الذين امنوا وخوبلا انتم قوم تجهلون وانما
هذا من مراعاة المعنى والاولى مراعاة اللفظ اقول يعني ان الاية
الثانية من قبيل ما روعي فيه المعنى دون اللفظ وذلك لان تجهلون
صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العايد عليه ضمير غيبة
اذ هو اسم ظاهر ونظريه الغيبة لكن لما كان المعنى بدهنا المخاطبين
بقوله انتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وتركت رعاية لفظه
فلم يجعل ضميره ضمير غيبة واما الاية الاولى فروعي فيها اللفظ ان تتم بغير
الخطاب القاعدة الخامسة قال ومما لم يتقدم ذكره قوله
الى ملك كاد الجبال لفقده ٭ تزول وزال الراسيات من الصخر
اقول الشاهد منه في قوله وزال الراسيات فان المراد وشارفت الزوال

لان زواله وقع وانفصل قال وقال ٭ فارقنا قبل ان نفارقه ٭ لما قضى
من جماعتنا وطرا اقول وقع في الحماسة لابي تمام قول ربيع بن مالك بن ربيع بن مالك
ابن زهير العبسي من كان مسرورا بمقتل مالك ٭ فليأت نسوتنا بوجه نهار
يجد النساء حواسرا يندبنه ٭ بالصبح قبل تبلج الاسحار ٭ ويروى يلطمن
اوجههن بالاسحار قال الامام المرزوقي اني لاتعجب من ابي تمام مع تكلفه
دم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليأت نسوتنا وغيره
بلفظ مستبشع جدا واصلحه المرزوقي بقوله فليأت ساحتنا قال التفتازاني
وانا اتعجب من جار الله كيف لم يورده على هذا الوجه وحافظ على لفظ
الشاعر ورابه في القرآن يعقوبه براهم قلت وانا اتعجب من انشاد
صاحب المغني رحمه الله مثل البيت الذي ورده هنا مع انه يمتنع
من بيت الحماسة ذا عسر ولقد كان في غنية بما ورده من الكتاب
والسنة عن ايراد هذا البيت البشيع قال ابن نباتة في مطلع الفوايد
ويجمع الفوايد في قوله ما يصبح قبل تبلج الاسحار ليسوا البد طيف وهو
ان الصبح لا يكون الا بعد تبلج الاسحار فكيف يقول قبله والجواب يكون المراد
بقوله يندبنه بالصبح انهن يصففن بالخلال المضيئة والمناقب الواضحة
التي هي كالصبح القاعدة السادسة قال ومثله قوله جاريه
في رمضان الماضي ٭ تقطع الحديث بالايماض اقول يعني ومثل الاية الاولى
وهي وكلبهم باسط ذراعيه في حكاية الحال الماضية مع النشاة ويجوز رفع
جارية على انها خبر مبتدا محذوف يرجع الى ما تقدم ان كان والمعنى يحبو بني
جارية وما اشبه ذلك وجرها برب محذوفة والايماض مصدرا ومض
المراة اذا سارقت النظر قال ولولا حكاية الحال في قول حسان

۞ يغشون حتى ما تهر كلابهم ۞ لم يصح الرفع لانه لا يرتفع الا وهو للحال **اقول**
هذا صدر بيت عجزه ۞ لا يسألون عن السواد المقبل ۞ وقدم انشاده هذا البيت
والكلام عليه في فصل حتى من حروف الحاء في الباب الاول وقبل هذا البيت ۞ اولاد
جفنة حول قبر ابيهم ۞ قبر ابن مارية الكريم المفضل ۞ بيض الوجوه كريمة
احسابهم ۞ ثم الا نوع من الطراز الاول **القاعدة السابعة قال** ان اللفظ
قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير اخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى
من دون الله وان يفترى مساو للافتراء والافتراء اول بمفترى **اقول** قد اسلفت
في الباب الاول في فصل ان المفتوحة الساكنة النون في حرف الالف انه لو قيل بان
كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما
وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تاويل على تاويل وتقدم
بحث الرضي هناك فراجعه **قال** وقاله ۞ لعمرك ما الفتيان ان تنبت اللحى
۞ ولكنما الفتيان كل فتى ندى **اقول** ان تنبت اللحى في تاويل نبات اللحى ثم
ان هذا المصدر في تاويل اسم الفاعل اي ما الفتيان نابتي اللحى ويحتمل ان يكون
ثم مضاف محذوف ولا يحتاج الى هذا التاويل على التاويل اي ما فتوة الفتيان
نبات اللحى ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الاول واللحى بكسر اللام وضمها
وكلاهما جمع لحية بكسر اللام فاما الكسر فيها فمثل قربة وقرب واما الضم
في الجمع والكسر في المفرد فمثل ذروة وذرى والندى الجواد بينا لندى
اذا جاد فهو ندى **قال** والزايدة لا تعمل خلافا لابي الحسن واما قوله في الفتح
في بيت الحماسة ۞ حتى يكون عزيزا من نفوسهم ۞ او ان يبين عزيزا
وهو مختاره يجوز كون ان زايدة فلا انه لا تنصب هنا كما هنا لك يكون بالعطف
لا بان **اقول** غير ابي الفتح يرى انها ليست بزايدة وانها ظهرت في المعطوف

على المنصوب

على المنصوب بعد حتى وان كانت لا تظهر في الاول ولنظر الى انه يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فيكون البيت حينئذ من امثلة القا
القاعدة الاتية ويمكن وجه ثالث وهو ان يكون مصدرية كما يراه غير
ابي الفتح لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على
تاويل المصدر باسم الفاعل اي حتى يكون عزيزا او بائنا فيكون البيت حينئذ
من امثلة هذه القاعدة السابعة التي فيها الكلام الان وقبل هذا البيت
ومن تكرمهم في المحل انهم ۞ لا يعلم الجار فيهم انه جار اي من السابعة التي فيها
الكلام الان وقبل هذا البيت تكرمهم الكرم في زمن القحط والمجاعة كانهم
لا يرضون في مثل ذلك الوقت بما طبعوا عليه من الكرم حتى تتكلفوا
اكثر منه انهم يخلون جارهم من العناية بهم والاحسان محلا يتشكك
في نفسه هل هو جارهم او من انفسهم وصميمهم وعلى هذا يتعلق حتى
من قوله حتى يكون عزيزا بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم
انه جار اي يعاملونه بهذه المعاملة الى ان يكون عزيزا بينا انه واحدة
من انفسهم او يختار مفارقتهم ويجوز ان يكون البيت مضمنا ويكون
المعنى لا يحس الجار بها وزيد لهم حتى يعلوه هذا المحل كذا قيل والاول
اظهر ومعنى او ان يبين جميعا او ان يفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها
مختار الذلة غير مضطر **القاعدة الثامنة قال** ولا يجوز كل
سليم **اقول** علله بعد هذا في المغني بان كلا لا تضاف الى مفرد معرفة
وهو مشكل فقد سبق له في الباب الاول في حرف الكاف في فصل كل انها
لاستغراق اجزاء المفرد نحو كل زيد حسن وانك اذا قلت اكلت كل رغيف
لزيد كانت لعموم الافراد فان اضفت الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزا

فرد واحد فاهذا الذي قاله هنا انه يمكن ان يبتنع كل سخلة بدرهم ابتدا
لا قضا به الي خلاف المراد لا الامتناع اضافة كل الي المفرد المعرفة وذلك ان المفهوم
ان كل فرد من افراد سخال الشاة بدرهم الا ان مجموع اجزا السخلة الواحدة
بدرهم لكنهم اغتفروه في حال التبعية حيث قالوا كل شاة وسخلتها
بدرهم مع ان مرادهم كل شاة وسخلة من سخالها والسخلة بفتح السين المهملة
وسكون الخا المعجمة اسم للذكر والانثي من ولد الضان والمعز ساعة
وضعه كذا في الصحاح ووقع في القاموس السخلة ولد الشاة ما كان
قال ولا يجوز ان نعم زيد قام عمرو الا في الشعر كقوله ان يسمعوا سبة
طاروا بها فرحا مني وما سمعوا من صالح دفنوا اقول هذا مذهب الجمهور
وقال الفرا لا يختص ذلك بالشعر بل يقع في النثر واختاره ابن مالك هذا المذهب
مستدلا عليه بقوله الصلوة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له ما تقدم من ذنبه قال ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب
ماضيا اقول اي فايدة لهذا بعد قوله اولا ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو الا
في الشعر والجواب مرفوع بالعطف علي المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز
خفضه بالعطف علي الشرط لما يودي اليه من العطف علي معمولي عاملين
وهو ممتنع في مثل ذلك علي الصحيح قال وقال الشاعر ان تركبوا فركوب
الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل فقال بو تنزلوا اذا وانتم تنزلون
فعطف الجملة الاسمية علي جملة الشرط اقول يعني وجملة الشرط لا يكون
الا فعلية فيكون عطف الاسمية عليها جاريا علي قاعدة اغتفارهم في
الثواني ما لا يغتفرونه في الاوائل وينبغي ان يكون مثل هذا عند الكوفيين
والاخفش جايزا من غير حاجة الي هذا الاعتذار لانهم يجوزون في نحو ان

امراة

امراة خافت من بعلها نشوزا لكون امراة مبتدا خبره عنه خافت وقد
سبق الكلام فيه في النوع السابع من الجهة السادسة في الباب الخامس
والنول بفتح النون والزاي جمع نازل كما زل وبزل بالموحدة والزا المعجمة مبني
نص عليه في القاموس القاعدة التاسعة قال انهم يتسعون
في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص
من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا اقول هذا هو مذهب
جمهور البصريين والا فابن السراج وابو علي الفارسي ومن تبعهما يقولون
بجواز ان يلي كان واخواتها غير الظرف وشبهه مع اتصال العامل
نحو كان طعامك ياكل زيد ولا يجيزونه مع انفصال العامل عن معموله
نحو كان طعامك زيد ياكل والكوفيون يجوزون ذلك مطلقا تمسكا بقول
الشاعر قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وقول
الاخر فاصبحوا والنوي عالي معرسهم وليس كل النوي يلقي المساكين
والمانعون يأولون ذلك علي تقدير ضمير الشان في الفعل الناقص
فلا يكون معمول خبر الناقص قد وليه وانما يكون المتقدم معمولا لخبر المبتدا
وهذه ايضا مسالة خلاف وانا اقول استدلال الكوفيين بالبيت الثاني
غير متات لعدم صلاحية المساكين ان يكون اسم ليس اذ لو كان كذلك
لوجب ان يقال يلقون وانما هو قال علي سليقي وكل النوي مفعول به واسم
ليس ضمير شان والفعلية خبرها ولا وجه لغيره لكن قال نحو قوله
فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله اقول لا تلحني بمعني
بقول لحيت الرجل بفتح الحا اذا لمته ولحيا اذا الحته وما اعرفه من محاسن
الشيخ جمال الدين بن هشام المصري رحمه الله تعالي انه الصفي علي كتب البه

بقصيدة مدحه بها اولها من لصب اخفي البعاد وفاته ٥ مذ عداه وصل الحبيب وفاته ٥ ووقع في بعض قوافي قصيدته هذه كلمة هاتي فقلت له يا ابن نباته عجيبة بقصيدة اولها ما لظبي يحمي الكرى لحظاته ٥ بعدما كدر المشيب حياته ٥ ومن ابياتها الي ان يعرض بتلك اللحنة الواقعة في هاتي ٥ ساقي الراح بادكار لقاه لا عدمنا ذاك اللقا وسقاته ٥ هات كاسي وان تحسن في السكر فلا تحي اذ قلت هاتي ٥ وانجم الكثير ويلابله جمع بلبل دعوا لهم ووسوا الصدر قال وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة اقول هذا صدر بيت عجزه ٥ شملي بهم ام تقول البعد محتوما ٥ الشمل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم قال الجوهري جمع الله شمله اي ما تشتت من امره وفرق الله شمله اي ما اجتمع من امره ومحتوما مقتضيا موجبا وعلي المصنف فيه مواخذة وذلك لان الفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجري الظن منصوبا بالظرف وشبهه حتي يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره قال الشاعر ٥ اجهالا تقول بني لوي ٥ لعمر ابيك ام متجاهلينا قال فان كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله ٥ وما كل من وافي مني انا عارف اقول هذا عجز بيت صدره ٥ فوالله لولا ان تقول المنازل من مني ٥ والمنازل منصوب علي اسقاط الجار توسعا اي في المنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان مختص فلا ينتصب علي الظرفية وهو كقوله ٥ لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ٥ وقد مر انشاد هذا البيت الاخير والكلام عليه في ديباجة الكتاب قال ومعمولين لصلة الحرف كان وانه من

الزاهدي

الزاهدين في قول اقول مر هذا الكلام في المثال السادس من امثلة الجملة الثانية في الباب الخامس واسلفنا هناك كلام ابن الحاجب في امالية وانه فرق في ذلك بين ال وغيرها من الموصولات بان ال لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزا التي لا يمنع التقدم وهذا مفقود في غيرها من الموصولات قال وقوله ٥ ابا خراشة اما انت ذا نفر ٥ فان قومي لم تاكلهم الضبع اقول مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في فصل ان المفتوحة الساكنة النون من حرف الالف ومر انشاده ايضا في فصل اما بالفتح والتشديد في الحرف المذكور قال واما المسألة الاخيرة في اجاز زيد جالسا في الدار لم يكن عنده مختصا بالظرف اقول المراد بالمسألة الاخيرة قولهم كل يوم لك ثوب وفي هذا الكلام من المصنف اشارة الي الاعتراض علي من قال بان تقدم الظرف وشبهه علي العامل المعنوي من باب الاتساع فاغتفر وتقرير الاعتراض ان من اجاز تقدم الحال ايضا علي العامل المعنوي نحو زيد جالسا في الدار فقد تقدم المعمول وهو غير ظرف ولا شبهه علي العامل المعنوي فلم يكن للظرف ونحوه اختصاص بذلك الحكم علي هذا الراي قلت وفيه نظر اما اولا فالظاهر ان ذلك القايل بني علي هذا المذهب الراجح في امتناع تقديم الحال علي عاملها المعنوي فلا يرد هذا عليه واما ثانيا فان سلم ورود مثل ذلك ورد بعينه علي المصنف حيث ادعي فيما تقدم ان الفصل بين الفعل الناقص ومعموله بالظرف وشبهه من باب الاتساع فيهما فيقال قد اجاز قوم الفصل بغيرهما كما اسلفناه فعندهم لا يختص الظرف وشبهه بذلك القاعدة

العاشرة قال من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر
كقول حسان رضي الله عنه كان سبيئة من راس بيت يكون مزاجها
عسل وما افول هذا البيت له من قصيدة يمدح بها النبي صلي الله عليه
وسلم ٥ و يهجوا ابا سفيان قبل اسلامه واولها عفت ذات الاصابع
فالجواء ٥ الي عذرا منزلها خلاء ٥ والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب
واما المحمولة من بلد الي بلد فهي سبية بالياء لا غير علي ما صرح به الجوهري
وتبعه التفتازاني علي ذلك في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهري
وهم ويروي سلافة موضع سبيئة والسلافة والسلاف ما سال من عصير
العنب قبل ان يعصر وتسمي الخمر سلافة وسلافا وبيت راس قرية بالشام اشتهرت
بجودة خمورها وخبر كان قوله بعده علي انيابها او طعم غض من التفاح
هصرة اجتناء ٥ يشبه ريقها بخمر مزجت بعسل او بطعم تفاح طري كسره
اجتناه من الشجر لا يمجه ولطافته قال وقول رؤبة ٥ ومهمه
مغبرة ارجاوه ٥ كان لون ارضه سماوه افول المهمة المفازة والمغبرة
المتلونة بلون الغبار والارجاء النواحيه والاطراف جمع رجا بالقصر
قال فعكس التشبيه مبالغة افول يعني مبالغة في غبرة لون السما
حتي كانه اصل في الغبرة قال وقوله فان انت لا ينبغي بخبره ٥ فلا
بتهيبك ان تقدما افول التخبر تطلق علي الشدة وعلي القتال
وعلي الهول والفزع كذا في القاموس وكل هذه المعاني ممكن هنا او لهيب
الخوف والفعل بالمثناة التحتية مسند الي ان تقدم اي لا تخاف الاقدام
والمعني لا تخافنّ الاقدام علي ملاقاة العدو والدخول في الحرب والقلب
فيه ظاهر قال ومثالا بن مقبل ولا تهيبني الموماة اركبها ٥ اذا تجاوبت

الاصدا

الاصدا بالسحر افول الا مثل تتهيبني بياءين فحذفت احداهما والموماة
المفازة والاصدا جمع صدي وهو هنا ذكر البوم او طاير صغير يطير بالليل وينقر
تنقرا اي يثب والسحر الزمن الذي قبل الصبح بيسير قال وقول عروة بن
الورد ٥ فديت بنفسه نفسي ومالي ٥ وما الوك الاما اطيق افول القلب
فيه واضح اذ المعني فديت نفسه بنفسي ومالي اللتت فقال وما الوك
يقال الوته الشي الوا والوا اعطيته ما تركته كذا في القاموس فيكون معني
الوك علي هذا فعلت لكنه ضمن في البيت معني المنح والاعطا فعدي
الي اثنين اي وما امنحك الاما اطيقه واقدر عليه قال وقول القطامي
فلما اجري سمن عليها ٥ كما طينت بالفدن السياعا افول القطامي بضم
القاف ووقع لبعض العاصرين من اهل الشام كلام عجيب في هذا البيت
فقال ومن خطه نقلت النقد برها طينت الفدن بالسياع
فقلب وليس فيه نكتة تشبه تزيد الكبراء عليه تشبيها بالقصر الذي
طين بالسياع هذا كلامه فاما ادعاوه ان الشاعر وصف تزيد الكبراء عليه
سمن فهو غلط فاحش نشا من تصحيفه السمن بكسر السين وفتح الميم
بالسمن بفتح السين وسكون الميم وانما وصف الشاعر ما فيه بالضخامة
والسمن وجواب لما الواقعة هنا قوله ٥ بعد ذلك امرت بها الرجال
لياخذوها ٥ ونحن نظن ان لن تستطاعا ٥ وقبل هذين البيتين
فلما ان مضت سنتان عنها ٥ وصارت حقة تعلو الجداعا ٥ عرفنا
ما يري البصراء فيها ٥ فالينا عليها ان تباعا ٥ وقلنا اهملوا المتنيها
لكي تزداد للسفر اطلاعا ٥ فلما ان جري سمن عليها البيت وبهذا
صرح في انه يصف الناقة لا الثريد واما ادعاوه ان القلب ليس

خالد عن نكته فقد تنبع فيه صاحب التلخيص وغيره واعترضوا بالا نسلم
خلوه من النكتة لانه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا
كما طينت الفدن بالسياع لاوهامه ان السياع بلغ من العظم والكثرة الي
ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الي
الفدن قال الشيخ بهاء الدين السبكي ويروي بطينت الدار ابتدء في
الصحاح للجوهري وحلية المحاضرة للحاتمي والتوسعة لابن السكيت
وجعله قلبا وفيه نظر لانه يجوز ان يريد انه جعل العفر بطانة للطين لانه
داخله فلا قلب وكلما كان ظهرا لغيره كان الغير بطانة له الي هنا كلامه
قلت رايت البيتين المذكورين لشعر القطامي في نسخة قديمة مصححة
على هذا الصورة فلما ان جرى سمن عليها كما بطنت بالفدن السياعا
والعسن بالضم الشحم القديم كذا في القاموس **قال** واختار ابو حيان
ورد على قول الزمخشري في الاية **اقول** قال ابو حيان لما ذكر كلام الزمخشري
في ويوم يعرض الذين كفروا على النار لا ينبغي حمل القران على القلب اذ الصحيح
انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فاي حاجة اليه وليس قولهم
عرضت الناقة على الحوض مما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض
الحوض على الناقة صحيحان هذا كلام ابي حيان وقال تلميذه الشيخ بهاء الدين
السبكي لم ينفرد الزمخشري بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره
الجوهري وغيره ولكنه ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض
عليه فانه قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانه قد
تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار
ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشار اليه وهو ان الكفار معذبون فكانهم

لاختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض
عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القائل على السيف
والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود قيل عرضت
العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قال شيخنا وغير ما قال
الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية قلب معنوي ولا شذوذ
فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ والحق ما قلناه ان شاء الله
تعالى الي هنا كلامه **قال** ويقال اذا طلعت الجوزاء **اقول** الجوزاء
برج في السماء كذا في القاموس واذا حلتها الشمس بهذا البرج قصر الليل
وطال النهار وذلك بعكس حلولها ببرج القوس والي هذا المعنى يشير القائل
يصف حاله عند زيارة الحبيب وعدمها ٥ فالشمس بالقوس امست وهي
نازلة ٥ ان لم يزرني وبالجوزاء ان زارا ٥ اي ان لم يزر كان الليل طويلا
وان زار كان الليل قصيرا والحرباء قال الجوهري اكبر من العظاءة شيئا يستقبل
الشمس ويدور معها كيف دارت ويتلون الوانا بحر الشمس وهو ذكر ام حبين
والجمع الحرابي والانثى حرباءة وقال في العظاءة وهي دويبة اكبر من الوزغة
قال وي حقيق على انه لا قول الاية يحتمل جر على وتوصله على ان المعنى
حقيق علي بادخالها على ياء المتكلم كما قرا نافع **اقول** توجيه القلب فيه المعنى
واجب علي قول الحق اذ وصلها كما قرا نافع في محل رفع بالابتداء وحقيق خبر
وضمير المتكلم في محل جر بعلى هذا هو الاصل ثم صار في قراءة الجماعة ضمير المتكلم
مبتدا اي انا حقيق وان وصلتها في محل جر بعلى فحصل قلب في اللفظ اذ
مما كان مبتدا صار مجرورا وما كان مجرورا بعلى صار مبتدا واما اذا قيل
بان حقيق ضمن معنى حريص فلا قلب البتة والله اعلم بالصواب **القاعدة**

الحادية عشر **قال** من ملح كلامهم تقارض اللفظين **اقول** الملح الاحاديث
التي تستملح وتستطرف واحدها ملحة كغرفة وغرف والتقارض تفاعل من القرض
وهو هنا استعارة تشبيه تلبس كل واحد من اللفظين بحكم الاخر بالقرض الذي
ياخذه الانسان من غيره فيكون بيده بغير طريق الاصالة **قال** الثاني اعطاء
ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما
مني السلام وان لا تشعرا احدا الشاهد في ان الاولى وليست مخففة من الثقيلة
بدليل ان المعطوف عليها **اقول** لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها
على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر ولا يمنعه احد كما يقول عندي
انك تسيء الى محبك وان تحسن الى عدوك برفع تسيء على ان ان المخففة من
الثقيلة ونصب تحسن على ان ان ناصبة فحينئذ لا يستقيم دليله
مع ان في قوله بدليل ان المعطوف عليها تسامحا اذ الحرف لا يعطف على الحرف
وقد انشد المصنف هذا البيت في اوائل الكتاب في فصل ان المفتوحة
الساكنة النون **قال** واعمال ما حملا على ان كما روي من قوله عليه الصلوة
والسلام كما تكونوا يولى عليكم **اقول** لا حاجة الى ان تجعل ما ناصبة هنا
فان في ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون
الرفع محذوفة وقد سمع ذلك نظما ونثرا فالشاعر قوله ابيت اسري
وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي وقد خرجت على ذلك
قراءة وردت عن ابي عمرو في قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي
انتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدا وادغمت التاء في الظاء وحذفت
نون الرفع وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا
فحذفت النون من موضعين من لا تدخلوا ومن لا تؤمنوا فتخرج كما تكونوا

على ذلك

على ذلك ولا داعي الى ارتكاب امر لم يثبت **قال** اعطاء ان الشرطية حكم لا في
الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك **اقول** قد مضى في الاول
في فصل لم من حروف اللام ان ابن السيد البطليوسي خرج قوله كان لم ترى
قبلي اسيرا يمانيا على انه جاء على لغة وان اصله ترا حذفت الالف لالتقاء
الساكنين ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا
في الحديث متات **قال** والظاهر انه تخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة
قنبل انه من يتق ويصبر فان الله باثبات يا يتقي وجزم يصبر **اقول** تقدم
في الباب الرابع في اثناء الكلام على اقسام العطف ان الظاهر تخريج هذه القراءة
على ان من موصولة لا شرطية فاثبات يا يتقي حينئذ جار على الواجب
واسكان الراء ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم
باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا فالظاهر تخريج التنزيل عليه
قال واعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب من رجائك من حرك
من دون بابك الحلقة الرواية بكسر الباء **اقول** من انشاده هذا البيت
في اخر فصل لن من حروف اللام وتامل هذا مع قول المصنف هناك بنحو
سطرين وانما يحسن حمل الشي على ما يحل محله فيه تناف وذلك
انه اذا اتى المتكلم بلن علم ان غرضه النفي في المستقبل لا الماضي فليس المحل
لكم فكيف صح او حسن حمل لن عليه **قال** واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها
بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض **اقول**
مر ايضا في الباب الرابع في اقسام العطف ذكر هذه المسئلة والاستشهاد
عليها بهذا الحديث واوردت هناك من الشواهد النبوية وغيرها شيئا
كثيرا فراجعه **قال** كاد قد بلغت بحارا وبلغت سوا ثم هجو **اقول**

هذا عجز بيت كامل وبعض صدر من بيت وتمام الصدر ٭ مثل لقتنا قد
هذا جون ٭ القنا قذ علي زند سكران بلدبا ليمن وهجر اسم بلد مذكر مصرف
كذا في الصحاح وقال في القاموس وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر يوم
وليلة مذكر معروف وقد يونث و يمنع والنسبة هجري وهاجري واسم
لجميع ارض البحرين ومنه المثل كبضع تمرالي هجر وقريه كانت قرب المدينة اليها
تنسب القلال وتنسب الي هجر اليمن الي هنا كلامه فالاجوبري والقاموسية
مرفوعة والمسوة هي المالعة لا انه فليراجع ٭ قال عجز هذا البيت ٭
واما صدره فلم نقف على ما جده ٭ وقد تقدم انشاده والكلام عليه في اخر
الباب الخامس عند الكلام علي حذف نوني التثنية والجمع قال ومطلعها
رفعها كقوله ٭ الامن صاد عفعقا لمشوم ٭ كيف من صاد عقعقان
وبوم اقول لا دليل في البيت علي ذلك لجواز ان يكون الشاعر استعمل
عقعقان علي لغة من يلزم المثني الالف في الحالات الثلاث ويكون بوم
مرفوعا علي انه مبتدا حذف خبره اي ومعهما بوم والعقعق طاير ابلق
بسواد وبياض يشبه صوته العين والقاف كذا في القاموس وفيه ايضا
البوم والبومة يقعهما طاير كلاهما للذكر والانثي قال التاسع اعطا
الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطا الضارب الرجل
حكم الحسن الوجه في الجر اقول لا خفي ان نصب الوجه في قولك زيد
حسن الوجه لا يصح علي جهة المفعولية اذ الصفة ماخوذة من فعل لازم
لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك الضارب الرجل لما سيأتي فاعطي الصفة
واما اعطا الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر فتقريره ان الاضافة
في المحلين لفظية اذ هي اضافة الصفة الي معمولها وشرطها ان يفيد تخفيفا

في اللفظ وهذا متحقق في الحسن الوجه لان اصل الحسن وجهه برفع وجهه
علي انه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فبدا الاضافة فاضافوا فيه الي
الفاعل علي خلاف الاصل لانه هو في المعني فشبهوه ام فرفوعه بالمفعول
فنصبوه لتصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واستتروا
فيه الضمير المتصل بالوجه وعوض ضمير اللام ليلا يزول تعريفه
ثم اضافوا الصفة اليه لتحصل التخفيف بحذف الضمير والوجه واستتار
في الحسن ومثل هذا في الضارب الرجل غير متحقق فحمل الدكتور في الجر
علي الحسن الوجه ٭ وليكن انفصالي من الكلام في الشرح علي هذا الوجه
الحسن ٭ وتنكفل القلم عن شوطه فقد اطلت لذا الرسن ٭ هذا وانا
من اهل التقصير فما لي وللتطويل ٭ والله المسئول ان يحسن الخاتمة فهو حسبي
ونعم الوكيل ٭ والصلوة علي خاتم النبيين ٭ وفاتح ابواب
٭ الهداية للخلق اجمعين ٭
٭ محمد بدر التمام ٭ ومسك ٭
٭ الختام ٭ واله ٭
٭ وصحبه مصابيح الظلام ٭
٭ والتحيات الطيبات ٭
٭ واصلة اليه واليهم ٭
٭ والسلام ٭
م

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
١١٧٥ وكفى عبده